Wasit University Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

النّقْدُ اللّغَوِيّ فِي تُرَاثِ مُحِي الدّينِ يَحيى بنِ شَرَف النّوَوِي (ت676ه) دِرَاسَةٌ تَقوِيْمِيّةٌ

Linguistic Criticism in the Heritage of Muhy al-Din Yahya Ibn Sharaf Al-Nawawi (D. 676 AH) A Critical StudyLinguistic Criticism in the Heritage of Muhy al-Din Yahya Ibn Sharaf Al-Nawawi (D. 676 AH) A Critical Study

الرّبيعي, أحمد عيسى طاهر

إشراف: أ. د. مجيد راهي الزّاملي

جامعة واسط — 2026

https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/190

https://doi.org/10.31185/uowasit-34

حُمِّل هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq

جمهوريَّةُ العراق
وزارة التَّعليـم العالـــــي والبحث العلمـــيّ
جامعةُ واسط – كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة
قَسم اللُّغة العربيَّة

النَّقْدُ اللُّغَوِيُّ فِي تُرَاثِ مُحِي الدِّينِ يَحيى بنِ شَرَف النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ) دِرَاسَةٌ تَقوِيْمِيَّةٌ

أُطروحَةٌ تقدّم بها الطّالب

أَحمد عيسى طاهر الرُّبيعيّ

إلى مجلس كليَّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة في جامعة واسط
وهي جزء من متطلَّبات نيل درجة الدّكتوراه في اللّغة العربيَّة وآدابها

بإشراف

أ. د. مجيد راهي الزَّامليّ

١٤٢٧هـ واسط ٢٠٢٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾ .

(سُورَةُ القَصَصِ: ٥)

قُرآن كَرِيم

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ أُطروحةَ طَالِب الدكتوراه (**أحمد عِيسَى طاهر الرُّبيعيّ**)، الموسومةَ بـ(**النَّقد اللُّغويّ فِي تُرَاثِ مُحيي الدِّين يحيى بن شَرَف النَّوَويّ (ت٦٧٦هـ) دِراسة تقويميّة**)، أُعِدَّت بِإشرافي فِي قِسمِ اللُّغةِ العَربيّةِ – كُلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّةِ – جَامعة وَاسط، وَقَدِ استوفَتْ خطّتها استِيفاءً تامًّا يُؤهِّلها للمُنَاقشةِ.

الإمضاء:

المُشرف: أ. د. مجيد خير الله الزّاملي

التّاريخ: ٧/٤/٢٠٢٦م

بناء على التوصيات المتوافرة، أرشّح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د نهلة عبدالله خلف
رئيس قسم اللغة العربية

الإمضاء:

أ. د. نهلة عبد الله خلف الوائليّ

رئيس قسم اللّغة العربيّة

التّاريخ: ٧/٤/٢٠٢٦م

إقرار لجنة المناقشة

نحنُ – رئيسَ لَجنةِ المُناقشةِ وأعضاءَهَا – نَشهدُ أنَّنَا اطَّلعنَا على أُطروحةِ الدّكتوراه المُوسومةِ بـ(**النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ فِي تُرَاثِ مُحي الدِّين يَحْيَى بنِ شَرَف النَّوَوِيِّ "ت٦٧٦هـ" – دِرَاسَةٌ تَقْوِيمِيَّةٌ** –)، التي أعدَّهَا الطَّالبُ (أحمد عيسى طاهر الربيعيّ)، وقد ناقشْنا الطَّالبَ في محتوياتِها، وفيما لهُ علاقةٌ بها، ونَرى أنَّها جديرةٌ بالقبولِ لنيلِ شَهادةِ الدّكتوراه في اللُّغةِ العربيَّةِ وآدابِها/فرع اللغة، وبتقديرِ (جيد جداً حال).

الإمضاء:

الاسم: أ. د. نهلة عبد الله خلف

(رئيس قسم اللغة العربية)

٢٠٢٦/٧/١٩

الإمضاء:

الاسم: أ. د. علي حلو خواس

(عضوًا)

الإمضاء:

الاسم: أ. د. محمود فوزي عبد الله

(عضوًا)

الإمضاء:

الاسم: أ. د. رجمانة عبد المهدي جاسم

(عضوًا)

الإمضاء:

الاسم: أ. م. رعد كريم حسن

(عضوًا)

الإمضاء:

الاسم: أ. د. مجيد خير الله راهي

(عضوًا ومشرفًا)

صدَّقَ مَجلسُ كُليَّة التَّربيَّة للعلوم الإنسانيَّةِ / جَامِعة واسط على إقرار لجنة المناقشة

الإمضاء:

الاسم: محمود حمود عراك القريشيّ

(عميد كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة)

التاريخ: ٦/ ٧/ ٢٠٢٦م

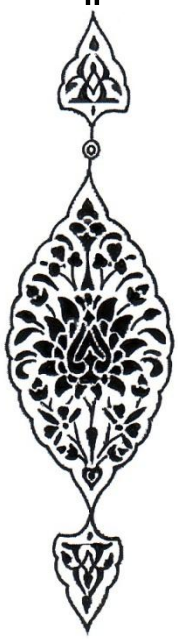
الإهداء

إِلَى رُوحِ صَفِيّتِي وَفَرَطِي، الَّتِي مُلِئَتْ إِيمَانًا،

وَتَشَبَّعَتْ فَضِيلَةً، وَتَصَعَّدَتْ بَيَاضًا؛ فَسَالَتْ أَوْدِيَةً، وَفَاضَتْ أَنْهَارًا

... إِلَى رُوحِ أَخِي السَّيِّدِ عَلِيِّ المُوسَوِيِّ؛ وَفَاءً

وَتَذْكَارًا



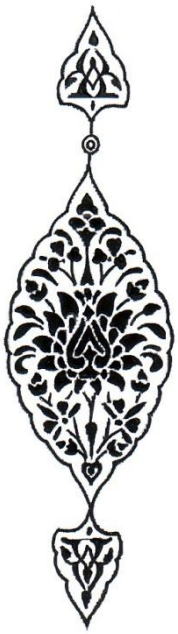
المُحتَوَيـاتُ

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتوياتُ.	أ–ت
المقدّمةُ.	ث–ذ
التَّمهيدُ.	١–٢٢
أوَّلًا: تَرْجَمَةٌ مُوجَزَةٌ لِحَيَاةِ النَّوَوِيّ، وَمَكَانَتِهِ العِلْمِيَّةِ	٢–٩
ثانيًا: التَّدَاخُلُ المَعْرِفِيُّ بَيْنَ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ وَعُلُومِ الشَّرِيعَةِ	٩–٢٢
الفصلُ الأوّل: منهجُ النَّوَوِيّ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ	٢٣–١٥١
المبحثُ الأوّل: مَعَايِيرُ النَّقْدِ اللُّغَوِيّ عِنْدَ النَّوَوِيّ	٢٤–٦٠
أوّلًا: السّماعُ.	٢٤–٣١
ثانيًا: القِيَاسُ	٣١–٣٧
ثالثًا: الإِجْمَاعُ	٣٧–٤٣
رابعًا: الاحْتِكَامُ إِلَى آرَاءِ العُلَمَاءِ وَالنَّقْلُ مِنْ كُتُبِهِمْ	٤٣–٤٨
خامسًا: الاشْتِقَاقُ	٤٨–٥٤
سادسًا: الخبرَاتُ الشَّخْصِيَّةُ	٥٤–٥٨
سابعًا: الرُّؤيَةُ وَالمُشَاهَدَةُ	٥٨–٥٩
المبحثُ الثّانِي: شواهِدُ النَّوَوِيّ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ	٦١–٩٣
أوّلًا: الشّاهدُ القُرآنيُّ.	٦١–٧٦
ثانيًا: الشّاهدُ الحديثيُّ.	٧٧–٨٤
ثالثًا: الشّاهدُ الشّعريُّ.	٨٤–٩٣
المبحثُ الثَّالثُ: أَحْكَامُ التَّقْوِيمِ اللُّغَوِيّ عِنْدَ النَّوَوِيّ	٩٤–١٥١
أَوّلًا: أَحْكَامُ القَبُولِ القَطْعِيَّةِ	٩٥–١١٨
ثَانِيًا: أَحْكَامُ الرَّدِّ غَيْرُ القَطْعِيَّةِ	١١٨–١٣٤
ثَالِثًا: أَحْكَامُ الرَّدِّ القَطْعِيَّةِ	١٣٤–١٥١

الفصلُ الثَّاني: النَّقْدُ المُعْجَمِيُّ، وَالنَّقْدُ النَّحْوِيُّ	١٥٢-٢٨٧
المبحث الأَوّلُ: أَثَرُ القَرِينَةِ المُعْجَمِيَّةِ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ	١٥٣-١٧٤
أَوَّلًا: ارْتِبَاطُ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ أَوِ الصَّرْفِيَّةِ بِالمَعْنَى المُعْجَمِيّ	١٥٤-١٦٠
ثَانِيًا: أَثَرُ المَعْنَى المُعْجَمِيّ فِي الإِعْرَابِ	١٦٠-١٦٤
ثَالِثًا: التَّضْمِينُ	١٦٤-١٦٧
رَابِعًا: المُنَاسَبَةُ المُعْجَمِيَّةُ وَالمُفَارَقَةُ المُعْجَمِيَّةُ	١٦٧-١٧٣
المبحثُ الثّاني: الدَّلَالَةُ	١٧٥-٢٠١
أَوَّلًا: تَعْمِيمُ الدَّلَالَةِ وَتَخْصِيصُهَا	١٧٥-١٨٨
ثانيًا: تَغَيُّرُ مَجَالِ الدَّلَالَةِ	١٨٨-١٩٦
ثالثًا: ذِكْرُ الخَاصِّ بَعْدَ العَامّ	١٩٦-١٩٩
رَابِعًا: ذِكْرُ العَامّ بَعْدَ الخَاصّ	١٩٩-٢٠١
المبحثُ الثَّالِثُ: العَامّيُّ وَالمُعَرَّبُ وَالمُوَلَّدُ	٢٠٢-٢٣٤
أَوَّلًا: اسْتِعْمَالَاتُ (العَامَّةِ)	٢٠٢-٢١٥
ثَانِيًا: المُعَرَّبُ	٢١٥-٢٢٧
ثالثًا: المُوَلَّدُ	٢٢٧-٢٣٤
المبحثُ الرَّابِعُ: الفِعْلُ اللَّازِمُ وَالفِعْلُ المُتَعَدِّي	٢٣٥-٢٦٠
أَوَّلًا: الأَفْعَالُ اللَّازِمَةُ	٢٣٧-٢٤٠
ثَانِيًا: الأَفْعَالُ المُتَعَدِّيَةُ بِحَرْفِ الجَرّ	٢٤٠-٢٤٤
ثَالِثًا: الأَفْعَالُ المُتَعَدِّيَةُ بِأَنْفُسِهَا	٢٤٥-٢٤٧
رَابِعًا: الأَفْعَالُ المُتَعَدِّيَةُ بِأَنْفُسِهَا وَبِحَرْفِ الجَرّ	٢٤٧-٢٥٦
خَامِسًا: الأَفْعَالُ المُتَعَدِّيَةُ اللَّازِمَةُ	٢٥٦-٢٦٠
المبحثُ الخَامِسُ: المَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ	٢٦١-٢٨٨
أَوَّلًا: الأَسْمَاءُ الَّتِي لَمْ يُصَحِّحْ فِيهَا إِلَّا الصَّرْفَ أَوْ عَدَمَ الصَّرْفِ	٢٦٥-٢٧٤

ثانيًا: الأَسْمَاءُ الَّتِي جَوَّزَ فِيهَا الصَّرْفَ وَعَدَمَهُ	٢٧٤–٢٨٨
الفَصْلُ الثَّالِثُ: النَّقْدُ الصَّرْفِيُّ	٢٨٩–٤٢٨
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: المُفْرَدُ وَالجَمْعُ	٢٩٠–٣٢١
أَوَّلًا: المُفْرَدُ	٢٩٠–٣٠٤
ثَانِيًا: الجَمْعُ	٣٠٥–٣٢١
المبحثُ الثَّانِي: المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ	٣٢٢–٣٤٨
أَوَّلًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، مَعَ تَرْجِيحِ التَّذْكِيرِ	٣٢٣–٣٢٩
ثَانِيًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، مَعَ تَرْجِيحِ التَّأْنِيثِ	٣٢٩–٣٣٦
ثَالِثًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّذْكِيرَ دُونَ التَّأْنِيثِ	٣٣٦–٣٣٨
رَابِعًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّأْنِيثَ دُونَ التَّذْكِيرِ	٣٣٨–٣٤٠
خَامِسًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ دُونَ تَرْجِيحٍ	٣٤٠–٣٤٨
المبحثُ الثَّالِثُ: النَّسَبُ	٣٤٩–٣٧٦
المَبْحَثُ الرَّابِعُ: صِيغَتَا (فَعَلَ، وَأَفْعَلَ)	٣٧٧–٤٠٢
المَبْحَثُ الخَامِسُ: القَلْبُ وَالإِبْدَالُ	٤٠٣–٤٢٨
أَوَّلًا: القَلْبُ	٤٠٣–٤١٣
ثَانِيًا: الإِبْدَالُ	٤١٣–٤٢٨
الخَاتِمَةُ	٤٢٩–٤٣٢
ثبتُ المصادرِ والمَراجعِ.	٤٣٣–٤٩١
ملخصُ الرّسالةِ باللّغةِ الإنجليزيّة.	a



المُقَدِّمَةُ

المُقَدِّمَةُ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ الأَوَّلِ بِلَا ابْتِدَاءٍ، وَالآخِرِ بِلَا انْتِهَاءٍ، أَحْمَدُهُ حَمْدَ الشَّاكِرِينَ، وَأَشْهَدُ بِوَحْدَانِيَّتِهِ شَهَادَةَ العَارِفِينَ، وَأُقِرُّ بِإِحْسَانِهِ إِقْرَارَ الخَاضِعِينَ، وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ وَأَمِينِهِ عَلَى وَحْيِهِ، أَكْمَلِ النَّاسِ خَلْقًا، وَأَحْسَنِهِمْ خُلُقًا، وَأَفْصَحِهِمْ لِسَانًا، وَأَخْبَرِهِمْ بِمَدَاخِلِ الكَلَامِ، وَأَعْلَمِهِمْ بِمَنَاحِي القَوْلِ؛ وَعَلَى آلِ بَيْتِهِ الكِرَامِ، مَصَابِيحِ الظَّلَامِ، وَأُولِي الحِكْمَةِ البَالِغَةِ، وَالحُجَّةِ الدَّامِغَةِ، وَبَعْدُ ...

لَعَلَّ أَوَّلَ مَا تَفْخَرُ بِهِ كُلُّ أُمَّةٍ هُوَ تُرَاثُهَا، الَّذِي يُمَثِّلُ ذَاكِرَتَهَا الحَيَّةَ، وَرَصِيدَهَا البَاقِيَ، وَذَخِيرَتَهَا المُعَبِّرَةَ عَنْ مَكَانَتِهَا الحَضَارِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ. وَأَوَّلُ مَا لِلعَرَبِ هُوَ لِسَانُهُمُ الَّذِي نَقَلَ تُرَاثَهُمْ، وَدَوَّنَهُ. هَذَا اللِّسَانُ الَّذِي شَرَّفَهُ القُرْآنُ الكَرِيمُ؛ فَتَخَطَّى نِطَاقَ القَبِيلَةِ وَالصَّحْرَاءِ، وَقَارَعَ أَلْسِنَةَ أُمَمٍ عَرِيقَةٍ فِي مَوَاطِنِهَا، وَغَلَبَهَا.

وَثَمَّةَ أَسْبَابٌ جَعَلَتِ العَرَبِيَّةَ تَخْلُدُ عَلَى كَرِّ العُصُورِ، وَيَمْتَدُّ بِهَا العُمُرُ، وَتُقَاوِمُ الأَخْطَارَ؛ مِنْهَا أَنَّ اللهَ قَيَّضَ لَهَا حَفَظَةً مِنْ خَوَاصِّ البَرِيَّةِ، وَخَزَنَةً مِنْ أَعْيَانِ الفَضْلِ، الَّذِينَ تَنَكَّبُوا عُلُوَّ الهِمَّةِ، وَامْتَطَوا خُلُوصَ النِّيَّةِ، فَجَابُوا فِي خِدْمَتِهَا الفَلَوَاتِ، وَعَافُوا الشَّهَوَاتِ. وَلَمْ تَزَلْ رَايَةُ صَوْنِ العَرَبِيَّةِ وَحِفْظِهَا تَتَنَاقَلُهَا سَوَاعِدُ العُلَمَاءِ بِاليَمِينِ، جِيلًا بَعْدَ آخَرَ.

وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ المُهِمَّةُ الجَلِيلَةُ مَقْصُورَةً عَلَى عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ وَحْدَهُمْ، بَلْ شَارَكَهُمْ فِيهَا عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ، مِنَ الفُقَهَاءِ وَالأُصُولِيِّينَ وَالمُفَسِّرِينَ وَالمُحَدِّثِينَ؛ صَوْنًا لِلُغَةِ القُرْآنِ وَالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَضَبْطًا لِلأَحْكَامِ المُتَعَلِّقَةِ بِهَا، وَالأُصُولِ القَائِمَةِ عَلَيْهَا. وَمُتُونُ مُصَنَّفَاتِهِم، وَشُرُوحُهَا وَحَوَاشِيهَا شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ جَاءَتْ مُطَرَّزَةً بِالمَبَاحِثِ اللُّغَوِيَّةِ، مُضَمَّنَةً المَسَائِلَ النَّحْوِيَّةَ وَالصَّرْفِيَّةَ وَالصَّوْتِيَّةَ، كَاشِفَةً عَنْ تَضَلُّعِهِمْ فِيهَا، وَطُولِ بَاعِهِمْ فِي دَقَائِقِهَا.

وَمِنْ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، الَّذِينَ تَرَكُوا إِرْثًا تَأْلِيفِيًّا كَبِيرًا، أَبُو زَكَرِيَّا مُحِيي الدِّينِ يَحْيَى بنُ شَرَفٍ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت٦٧٦هـ)، وَهُوَ مِنَ العُلَمَاءِ المُوسُوعِيِّينَ الَّذِينَ صَنَّفُوا كُتُبًا نَفِيسَةً فِي عُلُومٍ شَتَّى، وَقَدْ ضَمَّنَ أَكْثَرَهَا مَبَاحِثَ لُغَوِيَّةً وَأَدَبِيَّةً جَلِيلَةً، وَمَسَائِلَ نَحْوِيَّةً وَصَرْفِيَّةً دَقِيقَةً، كَشَفَتِ النِّقَابَ عَنْ عَالِمٍ مُتَبَحِّرٍ فِي العَرَبِيَّةِ، بَارِعٍ فِي عُلُومِهَا، خَبِيرٍ فِي خَبَايَاهَا وَأَسْرَارِهَا.

وَمَنْ أَجَالَ النَّظَرَ فِي مُصَـنَّفَاتِ النَّوَوِيّ، يَضَـعُ يَدَهُ عَلَى ظَاهِرَةٍ لُغَوِيَّةٍ بَارِزَةٍ طَبَعَتْ كَثِيرًا مِمَّا جَادَ بِهِ يَرَاعُهُ، هِيَ كَثْرَةُ النَّقْدِ اللُّغَوِيّ وَغَزَارَةُ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ المُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا المَيْدَانِ؛ إِذْ جَاءَتْ عَاجَّةً بِالنُّقُودِ وَالتَّصْـحِيحَاتِ، مُكْتَنِزَةً بِالرُّدُودِ وَالاعْتِرَاضَـاتِ، وَاللَّافِتُ فِي هَذِهِ المَوَاضِـعِ جُرْأَةُ النَّوَوِيّ فِي أَحْكَامِهِ، وَثِقَتُهُ بِأَدَوَاتِهِ، وَسَعَةُ مَخْزُونِهِ، وَكَثِيرًا مَا خَالَفَ أَئِمَّةَ العَرَبِيَّةِ؛ السَّابِقِينَ لَهُ، وَالمُعَاصِرِينَ. وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ جَدِيرَةٌ بِالدَّرْسِ وَالتَّسْجِيلِ.

وَلِأَجْلِ ذَلِكَ؛ اخْتَرْتُ أَنْ يَكُونَ النَّقْدُ اللُّغَوِيُّ الوَارِدُ فِي مُصَـنَّفَاتِ النَّوَوِيّ مِحْوَرَ دِرَاسَـتِي، الَّتِي وَسَمْتُهَا بـ(النَّقْدِ اللُّغَوِيّ فِي تُرَاثِ مُحِيي الدِّينِ يَحْيَى بنِ شَرَف النَّوَوِيّ "ت٦٧٦هـ"، دِرَاسَةٌ تَقْوِيمِيَّةٌ).

وَكَانَ مِنَ الطَّبِيعِي أَنْ تَحْظَى جُهُودُ النَّوَوِيّ وَآرَاؤُهُ اللُّغَوِيَّةِ بِاهْتِمَامِ البَاحِثِينَ، وَدِرَاسَـاتِهِمْ، إِذْ جَاءَتْ أَهَمُّ مُصَـنَّفَاتِهِ مُوسُـوعَةً لُغَوِيَّةً زَاخِرَةً بِمَبَاحِثَ مُهِمَّةٍ، وَمَسَـائِلَ دَقِيقَةٍ، وَآرَاء جَدِيرَةٍ بِالبَحْثِ، إِذِ اسْتَفْرَغَ صَاحِبُهَا فِيهَا وِسْعَهُ، وَاسْتَنْفَدَ جُهْدَهُ، وَأَوْدَعَهَا جَوَاهِرَ عِلْمِهِ؛ فَكَانَتْ حَرِيَّةً بِأَنْ تَنْصَـرِفَ إِلَيْهَا هِمَمُ المُشْـتَغِلِينَ بِالعَرَبِيَّةِ وَعُلُومِهَا. وَبَعْدَ البَحْثِ وَالسُّؤَالِ، وَجَدْتُ عَدَدًا مِنَ الدِّرَاسَـاتِ فِي هَذَا المَجَالِ، تَوَزَّعَتْ بَيْنَ الأَطَارِيحِ الجَامِعِيَّةِ، وَالبُحُوثِ المَنْشُـورَةِ، وَالكُتُبِ المَطْبُوعَةِ، وَأَهَمُّهَا:

١- أُطْرُوحَـةُ دكتوراه عُنْوَانُهَـا (دَلَالَـةُ الأَلْفَـاظِ اللُّغَوِيَّـةِ وَالفِقْهِيَّـةِ فِي أَهَمّ مؤَلَّفَاتِ الإِمَـامِ النَّوَوِيّ)، للطَّالِبِ مُحمّد رَابِحِي، بِإِشْـرَافِ: أ. د. عَبْد القَادِر شَـاكِر، جَامِعَةُ ابْنِ خلْدُون-كُلِيَّة الآدَاب-قِسم اللّغةِ العَرَبِيَّةِ وآدَابهَا-الجُمْهُورِيَّة الجَزَائِرِيَّة.

٢- أُطْرُوحَـةُ دكتوراه عُنْوَانُهَـا (البَحْثُ النَحْوِيُّ وَاللُّغَوِيُّ عِنْدَ الإِمَامِ النَّوَوِيّ ت٦٧٦هـ)، للطَّالِب سَـعَد صَـالِح أَحَمْد المَفْرَجِي، بِإِشْـرَافِ: أ. د. مُحَمّد صَـالِح التَّكْرِيتِيّ، جَامِعَةُ بَغْدَاد-كُلِيَّةُ التَّرْبِيةِ (ابْن رُشد)- قِسم اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ- جُمْهُورِيَّةُ العِرَاقِ.

٣- كِتَابٌ عُنْوَانُهُ (المَسَائِلُ النَّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ صَـحِيحِ مُسْلِم للنَّوَوِيّ)، لِمُؤَلِفِهِ عَبْد الجَلِيلِ بن مُحمّد بن عَبْد اللهِ المُرْشِـدِيّ، مَكْتَبَةُ الرّشدِ نَاشِرون-الرّياض-السّعوديّة، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٤- بَحْثٌ مَنْشُــورٌ عُنْوَانُهُ (جُهُودُ النَّوَوِيّ اللُّغَوِيَّةُ وَالنَّحْوِيَّةُ وَالصَّــرْفِيَّةُ فِي "تَحْرِير أَلْفَاظِ التَّنْبِيه")، لِلبَاحِثِ م. د. عَبد السَّلَام مَرْعِي جَاسِم، مَجَلّة أَبْحَاث كُلِيَّةِ التّربية الأَسَاسِيَّة-جَامِعة الموصل، المجلّد: ١١، العدد: ٢.

٥- بَحْثٌ مَنْشُــورٌ عُنْوَانُهُ (جُهُودُ الإِمَامِ النَّوَوِيّ اللُّغَوِيَّةُ وَالنَّحْوِيَّةُ فِي تَوْجِيهِ المَعْنَى فِي "رِيَاض الصَّالِحِينَ")، لِلبَاحِثِ مُحمّد حميدي حَمْدَان أَبو الرَّبّ، مَجَلَّة المَشْكَاة لِلعُلُومِ الإِنْسَانِيّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، المجلّد: ٩، العَدَد: ١، نَيْسَان-٢٠٢٢م.

٦- بَحْثٌ مَنْشُــورٌ عُنْوَانُهُ (جُهُود أَبِي زَكَرِيَّا النَّوَوِيّ فِي القِسْــمِ اللُّغَوِيّ فِي كِتَابِ "تَهْذِيب الأَسْـمَاءِ وَاللُّغَات")، لِلبَاحِثِ عَبَّاس عَلِيّ جَمِيل، مَجَلّة كلِيّة الآدَاب-جَامعَة المَوصـل، العَدَد: ١٦، ١٩٨٦م.

٧- بَحْثٌ مَنْشُــورٌ عُنْوَانُهُ (المُسْــتَوَيَاتُ اللُّغَوِيَّةُ عِنْدَ النَّوَوِيّ فِي كِتَابِهِ "التِّبْيَان فِي آدَابِ حَمَلَةِ القُرْآن" دِرَاسَــة وَصْــفِيَّة تَحْلِيلِيَّة)، لِلبَاحِثِ مُحمّد بن عَبد اللهِ آل مزاح القَحْطَانِيّ، مجلّة جامعة المُهرَة للعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، العَدَد: ١٧، ديسمبر-٢٠٢٤م.

وَهَذِهِ الدِّرَاسَــاتُ الآنِفَةُ جَمِيعُهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ وَكْدِهَا الاهْتِمَامُ بِالنَّقْدِ اللُّغَوِيّ الوَارِدِ فِي مُصَــنَّفَاتِ النَّوَوِيّ؛ مَنْهَجًا، وَتَقْسِــيمًا، وَتَقْوِيمًا، عَدَا بَعْضَ الأَمْثِلَةِ القَلِيلَةِ الَّتِي لَمْ تُدْرَسْ تَحْتَ عُنْوَانِ النَّقْدِ، بَلْ وَرَدَتْ عَرَضًا، أَوْ ذُكِرَتِ اسْتِطْرَادًا.

٨- بَحْثٌ مَنْشُورٌ عُنْوَانُهُ (رُدُودُ الإِمَامِ النَّوَوِيّ وَنُقُودُهُ اللُّغَوِيَّةِ)، للدّكتور سَعد صَالِح أحمد المَفْرَجِي/ كُلِيّة الآدَاب/ جَامِعَة تكريت، مَجَلّة جَامعة تكريت لِلعُلُوم الإِنْسَــانِيَّةِ، العَدَدُ: ٣، آذَار-٢٠٠٩م. وَهُوَ بَحْثٌ صَغِيرٌ يَقَعُ فِي سَبْعٍ وَعِشْرِينَ صَفْحَةً، اسْتَقْرَأَ صَاحِبُهُ أَمْثِلَةً مَحْدُودَةً قَلِيلَةً مِنْ رُدُودِ النَّوَوِيّ عَلَى بَعْضِ العُلَمَاءِ، فَانْتَقَى شَــيئًا يَسِــيرًا مِنَ النَّقْدِ اللُّغَوِيّ الغَزِيرِ فِي عُمُومِ مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيّ، مِنْ دُونِ تَحْلِيلٍ دَقِيقٍ لِتِلْكَ المَوَاضِعِ، وَتَتَبُّعٍ لِمَنْهَجِ صَاحِبِهَا فِي النَّقْدِ.

٩- بَحْثٌ مَنْشُــورٌ عُنْوَانُهُ (مِنْ رُدُودِ الإِمَامِ أَبِي زَكَرِيَّا النَّوَوِيّ ت٦٧٦هـ عَلَى النَّحْوِيِّينَ فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِم)، للدّكتور حُسَيْن كَاظُم حُسَيْن، مَجَلَّة كُلِيَّة العُلُوم الإِسْلَامِيَّة-جَامِعَةُ بَغْدَادَ، العَدَد: ٤٢، ١٣رمَضَــان-١٤٢٦هـ، ٣٠حَزِيرَان-٢٠١٥م. وَهُوَ بَحْثٌ صَــغِيرٌ يَقَعُ فِي سَــبْعٍ وَعِشْــرِينَ صَــفْحَةً، رَصَــدَ فِيهِ البَاحِثُ ثَلَاثَ مَسَــائِلَ نَحْوِيَّةٍ فَقَطْ، وَهِيَ مَسَــائِلُ

خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ المَدْرَسَتَيْنِ أُشْبِعَتْ دِرَاسَةً وَبَحْثًا؛ لِذَلِكَ ارْتَأَيْتُ أَلَّا أَتَنَاوَلُهَا فِي دِرَاسَتِي، إِذْ لَا جَدِيدَ فِيهَا يُذْكَرُ.

وَمِنْ هُنَا، تَبْرُزُ أَهَمِّيَّةُ دِرَاسَتِي، إِذْ هِيَ بَحْثٌ بِكْرٌ فِي مَوْضُوعِهِ، جَدِيدٌ فِي مَضْمُونِهِ، حَيْثُ سَلَّطَتِ الضَّوْءَ عَلَى إِرْثٍ كَبِيرٍ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ، فِي مُجْمَلِ مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيّ المَطْبُوعَةِ، وَهُوَ إِرْثٌ ذُو قِيمَةٍ عِلمِيَّةٍ قَمِينَةٍ بِالبَحْثِ؛ كَوْنُهُ صَادِرًا مِنْ عَالِمٍ مَشْهُودٍ بِمَكَانَتِهِ اللُّغَوِيَّةِ، وَثَقَافَتِهِ المَوْسُوعِيَّةِ، إِذْ دَافَ عُلُومَ عَصْرِهِ وَأَوْدَعَ عُصَارَتَهَا فِي كُتُبِهِ. وَبَعْدُ، فَالدِّرَاسَةُ مُحَاوَلَةٌ حَثِيثَةٌ للوُقُوفِ عَلَى مَنْهَجِ النَّوَوِيّ فِي نُقُودِهِ، وَاسْتِقْصَاءِ مُسْتَوَيَاتِ نَقْدِهِ، ثُمَّ إِدْخَالِ ذَلِكَ كُلِهِ فِي مِيْزَانِ التَّحْلِيلِ وَالتَّقْوِيمِ.

وَقَدْ بُنِيَتْ دِرَاسَتِي عَلَى خطَّةٍ قُسِّمَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُوْلٍ يَسْبُقُهَا تَمْهِيدٌ، وَتَلحَقُهَا خَاتِمَةٌ. وَقَدْ تَنَاوَلْتُ فِي التَّمْهِيْدِ محوَرَيْنِ؛ (أَحدهما): تَرْجَمَةٌ مُوجَزَةٌ لِحَيَاةِ النَّوَوِيّ، وَمَكَانَتِهِ العِلْمِيَّةِ. وَ(الآخَر): التَّدَاخُلُ المَعْرِفِيُّ بَيْنَ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ وَعُلُومِ الشَّرِيعَةِ.

وَخَصَّصْتُ الفَصْلَ الأَوَّلَ لِدِرَاسَةِ مَنْهَجِ النَّوَوِيّ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ، وَقَدْ قُسِّمَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ: كَانَ الأَوَّلُ فِي مَعَايِيرِ النَّقْدِ اللُّغَوِيّ عِنْدَ النَّوَوِيّ، وَقَدِ اسْتَقْرَأْتُ اعْتِمَادَهُ عَلَى سَبْعَةِ مَعَايِيرَ، هِيَ: السَّمَاعُ، وَالقِيَاسُ، وَالإِجْمَاعُ، وَالاحْتِكَامُ إِلَى آرَاءِ العُلَمَاءِ وَالنَّقْلُ مِنْ كُتُبِهِمْ، وَالاشْتِقَاقُ، وَالخبْرَاتُ الشَّخْصِيَّةُ، وَالرُّؤْيَةُ وَالمُشَاهَدَةُ. وَفِي المَبْحَثِ الثَّانِي دَرَسْتُ الشَّوَاهِدَ الَّتِي أَوْرَدَهَا النَّوَوِيُّ، فِي مَوَاضِعِ النَّقْدِ اللُّغَوِيّ، وَهِيَ: الشَّاهِدُ القُرْآنِيُّ، وَالشَّاهِدُ الحَدِيثِيُّ، وَالشَّاهِدُ الشِّعْرِيُّ. أَمَّا المَبْحَثُ الثَّالِثُ؛ فَقَدْ بَسَطْتُ فِيهِ القَوْلَ فِي أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ اللُّغَوِيّ عِنْدَ النَّوَوِيّ، إِذْ كَشَفَ البَحْثُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ رَئِيسَةٍ مِنْ هَذِهِ الأَحْكَامِ تَتَفَرَّعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا جُمْلَةٌ مِنَ الأَحْكَامِ، الَّتِي أَجْرَاهَا النَّوَوِيّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَمَسَائِلَ مُتَنَوِّعَةٍ؛ وَهَذِهِ الأَنْوَاعُ هِيَ: أَحْكَامُ القَبُولِ القَطْعِيَّةُ، وَأَحْكَامُ الرَّدِّ غَيْرُ القَطْعِيَّةِ، وَأَحْكَامُ الرَّدِّ القَطْعِيَّةُ.

وَفِي الفَصْلِ الثَّانِي خَاضَ البَحْثُ فِي النَّقْدِ المُعْجَمِيّ، وَالنَّقْدِ النَّحْوِيّ فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيّ، وَأَدَرْتُ هَذَا الفَصْلَ عَلَى خَمْسَةِ مَبَاحِثَ؛ عَرَضَ الأَوَّلُ لأَثَرِ القَرِينَةِ المُعْجَمِيَّةِ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ، وَقَدْ تَمَثَّلَتْ فِي مَظَاهِرَ عِدَّةٍ، هِيَ: ارْتِبَاطُ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ أَوِ الصَّرْفِيَّةِ بِالمَعْنَى المُعْجَمِيّ، وَأَثَرُ المَعْنَى المُعْجَمِيّ فِي الإِعْرَابِ، وَالتَّضْمِينُ، وَالمُنَاسَبَةُ المُعْجَمِيَّةُ وَالمُفَارَقَةُ المُعْجَمِيَّةُ. وَاخْتَصَّ المَبْحَثُ الثَّانِي بِالنَّقْدِ فِي مَبَاحِثِ الدَّلَالَةِ؛ تَخْصِيص الدَّلَالَةِ وَتَعْمِيمِهَا،

وَتَغْيِير مَجَالِهَا، وَذِكْر المَعْنَى الخَاصّ بَعْدَ العَامّ، وَذِكْر المَعْنَى العَامّ بَعْدَ الخَاصّ. وَجَاءَ المَبْحَثُ الثَّالِثُ فِي النَّقْدِ الوَارِدِ فِي العَامّيّ، وَالمُعَرَّبِ، وَالمُوَلَّدِ مِنَ الأَلْفَاظِ. وَجُعِلَ المَبْحَثُ الرَّابِعُ لِلنَّقْدِ فِي الفِعْلِ اللَّازِمِ وَالفِعْلِ المُتَعَدِّي. فِي حِينِ عَرَضْتُ فِي المَبْحَثِ الخَامِس لِمَا قَرَّرَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ أَحْكَامٍ نَقْدِيَّةٍ فِي بَابِ الأَسْمَاءِ المَمْنُوعَةِ مِنَ الصَّرْفِ.

وَيُمَثِّلُ الفَصْلُ الثَّالِثُ ذِرْوَةَ سَنَامِ هَذِهِ الأُطْرُوحَةِ؛ لِكَوْنِهِ خُصِّصَ لِدِرَاسَةِ النَّقْدِ فِي أَبْوَابِ عِلْمِ الصَّـــرْفِ، وَمَسَـــائِلِهِ، الوَارِدِ فِي تُرَاثِ النَّوَوِيّ؛ إِذْ كَثُرَ النَّقْدُ فِي هَذَا المَجَالِ، وَاخْتَلَفَتْ مَظَاهِرُهُ، وَتَنَوَّعَتْ أَمْثِلَتُهُ؛ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يُقَسَّمَ هَذَا الفَصْلُ عَلَى خَمْسَةِ مَبَاحِثَ، تَنَاوَلْتُ فِي أَوَّلِهَا النَّقْدَ فِي صِـــيَغِ المُفْرَدِ، وَالجَمْعِ مِنَ الأَسْـــمَاءِ، وَقَدْ جَاءَتْ غَالِبُ النُّقُودِ – فِي مَبْحَثِ الجَمْعِ – فِي صِـيَغِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ. وَعَالَجَ المَبْحَثُ الثَّانِي النَّقْدَ اللُّغَوِيَّ الوَارِدَ فِي بَابِ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ. وَكَانَ لِلنَّقْدِ الوَارِدِ فِي بَابِ النَّسَـــبِ نَصِـــيبٌ مِنْ هَذِهِ الدِّرَاسَـــةِ، فَاسْـــتَأْثَرَ بِالمَبْحَثِ الثَّالِثِ. وَقَدْ رَصَدَ النّوَوِيُّ جُمْلَةً مِنَ الأَفْعَالِ الَّتِي صَـحَّحَ فِيهَا تَعَاقُبَ صِـيغَتَي (فَعَل، وَأَفْعَل)، أَوْ خَطَّأَهُ؛ فَكَانَ المَبْحَثُ الرَّابِعُ فِي الوُقُوفِ عَلَى أَحْكَامِهِ فِي هَذَا البَابِ؛ تَحْلِيلًا وَتَقْوِيمًا. وَأَمَّا المَبْحَثُ الخَامِسُ، فَقَدِ انْتَبَيْتُ فِيهِ لِأَدْرُسَ مَظَاهِرَ النَّقْدِ اللُّغَوِيّ، الَّتِي جَاءَتْ فِي بَابَي القَلْبِ المَكَانِيّ، وَالإِبْدَالِ اللُّغَوِيّ. وَفِي الخَاتِمَةُ دَوَّنْتُ مَا تَوَصَّـــلَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الدِّرَاسَـــةُ مِنْ نَتَائِجَ مُهِمَّةٍ جَدِيرَةٍ بِالتَّنْوِيهِ بِهَا، وَإِثْبَاتِهَا، مُخْتَصِرًا ذَلِكَ فِي نِقَاطٍ مُحَدَّدَةٍ.

وَمِمَّا يَجْدُرُ الإِشَـــارَةُ إِلَيْهِ أَنِّي لَمْ أُفْرِدِ النُّقُودَ اللُّغَوِيَّةَ فِي مَبَاحِثِ الصَّـــوْتِ؛ لِقِلَّتِهَا، فَلَمْ تَنْهَضْ لِجَعْلِهَا فِي فَصْـــلٍ خَاصّ، أَوْ مَبَاحِثَ مُسْـــتَقِلَّةٍ، وَحَتَّى لَا يَفُوتُ مَا فِي بَعْضِـــهَا مِنْ مَسَائِلَ مُفِيدَةٍ؛ عَمَدْتُ إِلَى بَثِّهَا فِي أَثْنَاءِ مَبَاحِثِ الأُطْرُوحَةِ، كَمَبْحَثِ النَّقْدِ فِي أَلْفَاظِ (العَامَّةِ)، وَمَبْحَثِ القَلْبِ المَكَانِيّ، وَالإِبْدَالِ اللُّغَوِيّ؛ مُفِيدًا مِمَّا صَـنَّفَهُ الأَقْدَمُونَ فِي عِلْمِ الصَّـوْتِ، وَنَتَائِجِ الدِّرَاسَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الحَدِيثَةِ.

وَقَدْ فَرَضَـتِ الأَمَانَةُ العِلْمِيَّةُ أَلَّا أَتَمَحَّلَ فِي انْتِقَاءِ الأَمْثِلَةِ وَاخْتِيَارِ النُّصُـوصِ؛ إِذْ عَمَدْتُ فِيهَا إِلَى التَّرْكِيزِ عَلَى شَـــيْئَيْنِ؛ (أَحَدهمَا): مَا يُبْرِزُ جُهْدَ المُصَـــنِّفِ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ، وَآرَاءَهُ السَّـــدِيدَةَ، وَرُدُودَهُ البَنَّاءَةَ، وَأَحْكَامَهُ الدَّقِيقَةَ. وَ(الآخَر): مَا وَهِمَ فِيهِ، أَوْ غَلِطَ، أَوْ جَانَبَ الصَّـوَابَ، أَوْ تَسَـرَّعَ، أَوْ انْحَازَ ... وَقَدْ تَكَرَّرتْ أَمْثِلَةً قَلِيلَةً مَحْدُودَةً فِي الأُطْرُوحَةِ؛ لِاخْتِلَافِ جِهَةِ البَحْثِ فِيهَا بَيْنَ مَبْحَثٍ وَآخَرَ.

وَأَمَّا المَنْهَجُ الَّذِي سِرْتُ عَلَيْهِ فِي الدِّرَاسَةِ وَعَرْضِ النُّصُوصَ، فَهُوَ مَنْهَجٌ قَائِمٌ عَلَى الوَصْفِ وَالتَّحْلِيلِ، ثُمَّ التَّقْوِيمِ؛ فِي مَنْهَجِ المُصَنِّفِ النَّقْدِيِّ، وَفِي أَحْكَامِهِ، وَفِي رُدُودِهِ وَاعْتِرَاضَاتِهِ، مَا وَجَدْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا. وَقَدِ اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ مَوْضُوعِ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ وَالدِّرَاسَةِ التَّقْوِيمِيَّةِ، أَنْ اسْتَعِينَ بِمِئَاتِ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ المُتَنَوِّعَةِ المَآخِذِ، المُخْتَلِفَةِ المَشَارِبِ وَالمَنَاهِلِ، المُتَعَدِّدَةِ العُلُومِ وَالحُقُولِ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي طَلِيعَتِهَا المُعْجَمَاتُ القَدِيمَةُ، كـ(العَيْنِ)، وَ(الجَمْهَرَةِ)، وَ(التَّهْذِيبِ)، وَ(الصِّحَاحِ)، وَ(المَقَايِيسِ)، وَ(المُحْكَمِ) ... وَمُصَنَّفَاتُ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ، كـ(الكِتَابِ)، وَ(الأُصُولِ فِي النَّحوِ)، وَ(الخَصَائِصِ)، وَ(المُفَصَّلِ)، وَ(اللُّبابِ)، وَ(شرحِ المُفَصَّلِ)، وَ(المُمْتِعِ)، وَ(التَّسْهِيْلِ)، وَ(ارتشَافِ الضَّرْبِ) ... وَكُتُبُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَالقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَعُلُومِ القُرْآنِ. وَكُتُبُ اللُّغَةِ وَالأَدَبِ وَالبَلَاغَةِ، وَالدَّوَاوِينُ الشِّعْرِيَّةُ. وَكُتُبُ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَعُلُومِهِ، وَشُرُوحِهِ. وَكُتُبُ العَقِيدَةِ، وَالتَّارِيخِ، وَالتَّرَاجُمِ وَالأَنْسَابِ، وَالأَمَاكِنِ وَالمُدُنِ، وَغَيْرُهَا. وَكَذَا مَا صَنَّفَهُ المُحْدَثُونَ فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالصَّوْتِ وَاللَّهَجَاتِ، وَغَيْرِهَا.

وَأَوَّلُ الشُّكْرِ لِلَّهِ تَعَالَى أَنَّ مَنَّ عَلَيَّ بِإِتْمَامِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، الَّتِي أَرْجُو أَنْ تَكُونَ إِضَافَةً نَافِعَةً لِمَكْتَبَةِ العَرَبِيَّةِ، مَعَ يَقِينِي أَنَّهَا لَمْ تَخْلُ مِنَ الهَنَاتِ، وَلَمْ تَسْلَمْ مِنَ الثَّغَرَاتِ، وَلَمْ تُعْصَمْ مِنَ العَثَرَاتِ، وَعُذْرِي فِي هَذَا أَنَّ ابْنَ آدَمَ مَجْبُولٌ عَلَى النَّقْصِ، وَالخَطَأِ، وَالسَّهْوِ، وَالوَهْمِ ...

ثُمَّ الشُّكْرُ لِكُلِّ مَنْ أَعَانَ بِمَشُورَةٍ أَمِينَةٍ، وَرَأْيٍ سَدِيدٍ، وَدُعَاءٍ صَادِقٍ؛ حَتَّى خَرَجَتْ هَذِهِ الأُطْرُوحَةُ إِلَى النُّورِ. وَأَخُصُّ بِالشُّكْرِ وَالثَّنَاءِ وَالامْتِنَانِ أُسْتَاذِي المُشْرِفَ أ. د. مَجِيد الزَّامِلِيّ، إِذْ تَابَعَ البَحْثَ مِنْ مَبْدَأِ بَذْرِهِ حَتَّى قَامَ عَلَى سَاقِهِ، وَاسْتَوَى عُودُهُ وَمَسَاقُهُ، وَلَمْ يَضِنَّ أَوْ يَتَرَدَّدْ بِإِرْشَادَاتِهِ القَيِّمَةِ، وَمَلَاحِظِهِ الدَّقِيقَةِ.

وَاللهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، وَالهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ ...

التَّمْهِيْد:

أَوَّلًا: تَرْجَمَةٌ مُوجَزَةٌ لِحَيَاةِ النَّوَوِيِّ، وَمَكَانَتِهِ العِلْمِيَّةِ

ثَانِيًا: التَّدَاخُلُ المَعْرِفِيُّ بَيْنَ عُلُومِ العَرَبِيَّة وَعُلُوم الشَّرِيعَةِ

أَوَّلًا: تَرْجَمَةٌ مُوجَزَةٌ لِحَيَاةِ النَّوَوِيّ، وَمَكَانَتِهِ العِلْمِيَّةِ

يُعَدُّ النَّوَوِيُّ مِنَ العُلَمَاءِ الَّذِينَ ذَاعَ صِيتُهُمْ، وَطَبَّقَتْ شُهْرَتُهُم الآفَاقَ، وَانْتَشَرَتْ مُصَنَّفَاتُهُم المُتَنَوّعَةُ المَشَارِبِ فِي دِيَارِ الإِسْلَامِ؛ فَكَثُرَ المُتَرْجِمُونَ لَهَ، وَالمُتَحَدّثُونَ عَنْ عِلْمِهِ وَأَحْوَالِهِ، إِذْ صُنِّفَتْ فِي التَّرْجَمَةِ لَهُ الكُتُبُ، وَأُفْرِدَتِ البُحُوثُ وَالدِّرَاسَاتُ الجَامِعِيَّةُ. وَمِنْ ذَلِكَ: (تُحْفَةُ الطَّالِبِينَ فِي تَرْجَمَةِ الإِمَامِ مُحِيي الدِّينِ)، لِعَلَاءِ الدِّينِ عَلِيّ بنِ إِبْرَاهِيم ابْن العَطَّارِ (ت٧٢٤هـ)، وَ(بُغْيَةُ الرَّاوِي فِي تَرْجَمَةِ الإِمَامِ النَّوَاوِيّ)، لِابنِ إِمَامِ الكَامِلِيَّةِ كَمَالِ الدِّينِ الشَّافِعِيّ (ت٨٧٤هـ)، وَ(المَنْهَلُ العَذْبُ الرَّوِيُّ فِي تَرْجَمَةِ الإِمَامِ النَّوَوِيّ)، لِشَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ السَّخَاوِيّ (ت٩٠٢هـ)، وَ(المِنْهَاجُ السَّوِي فِي تَرْجَمَةِ الإِمَامِ النَّوَوِيّ)، لِجَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِيّ (ت٩١١هـ). وَبَعْدُ، فَهُوَ أَعْرَفُ مِنْ أَنْ يُعَرَّفَ بِهِ، بَيْدَ أَنِّي سَأَقْتَصِرُ – هُنَا – علَى إِيْرَادِ تَرْجَمَةٍ مُوجَزَةٍ لَهُ؛ اتِّبَاعًا لِلمَنْهَجِ العِلْمِيّ فِي كِتَابَةِ الرَّسَائِلِ وَالأَطَارِيحِ الجَامِعِيَّةِ.

- **اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ وَلَقَبُهُ**

هُوَ الشَّيْخُ الإِمَامُ الحَافِظُ مُحِيي الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بنُ شَرَف بنُ مُرِّي بنُ حَسَن بنُ حُسَيْن بنُ جُمْعَة بنُ حِزَام؛ الحِزَامِيُّ النَّوَوِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ[1]. أَمَّا (الحِزَامِيُّ)، فَقَدْ قَالَ ابْنُ العَطَّارِ: هِيَ نِسْبَةٌ " إِلَى جَدِّهِ المَذْكُورِ (حِزَام)، وَذَكَرَ لِي الشَّيْخُ – قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ – أَنَّ بَعْضَ أَجْدَادِهِ كَانَ يَزْعَمُ أَنَّهَا نِسْبَةٌ إِلَى حِزَامِ بنِ حَكِيمٍ الصَّحَابِيّ؛ قَالَ: وَهُوَ غَلَطٌ "[2].

---

[1] ينظر: تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين: ٣٩–٤٢، علاء الدين عليّ بن إبراهيم ابن العطّار، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، الدار الأثرية، عمان – الأردن، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م. وطبقات الشّافعيّة: ٢/٢٦٦–٢٦٧، جمال الدّين عبد الرّحيم الأسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م. وبغية الرّاوي في ترجمة الإمام النّوويّ: ٢٠، كمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن محمّد الشّافعيّ المعروف بابن إمام الكامليّة، تحقيق: د. عبد الرؤوف بن محمّد بن أحمد الكماليّ، ط١، دار البشائر الإسلاميّة، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م. والمنهاج السوي في ترجمة الإمام النوويّ: ٢٥–٢٦، جلال الدّين السيوطيّ، تحقيق: أحمد شفيق دَمج، ط١، دار ابن حزم، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

[2] تحفة الطّالبين: ٤٠.

وَأَمَّا (النَّوَوِيُّ)، فَهِيَ نِسْبَةٌ إِلَى (نَوَى) وَهِيَ قَاعِدَةُ (الجولَانِ) مِنْ أَرْضِ (حوْرَان)، مِنْ أَعْمَالِ (دِمَشْق)[١]. وَبَعَضْهُمْ حَكَى هَذِهِ النِّسْبَةَ بِإِثْبَاتِ الأَلِفِ، فَيَقُولُونَ: (النَّوَاوِيُّ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ[٢]. وَأَمَّا (الشَّافِعِيُّ) فَهِيَ نِسْبَةٌ إِلَى المَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، إِذْ كَانَ مِنْ رُؤُوسِ الشَّافِعِيَّةِ، وَفُقَهَائِهَا الكِبَارِ. وَأَمَّا (الدِّمَشْقِيُّ) فَهِيَ نِسْبَةٌ إِلَى مَدِينَةِ (دِمَشْقَ)، إِذْ قَدِمَ إِلَيْهَا لَمَّا كَانَ عُمرُهُ تِسْعَ عَشرَةَ سَنَةً، وَاسْتَقَرَ فِيهَا حَتَّى وَفَاتِهِ[٣].

- **مَوْلِدُهُ وَنَشْأَتُهُ وَطَلَبُهُ لِلعِلمِ**

أَجْمَعَ المُتَرْجِمُونَ لَهُ عَلَى أَنَّ وُلَادَتُهُ كَانَتْ فِي شَهْرِ المُحَرَّمِ، سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَستّ مِئَةٍ (٦٣١هـ)، فِي (نَوَى)[٤]، الَّتِي نَشَأَ بِهَا، وَدَأَبَ عَلَى قِرَاءَةِ القُرْآنَ مُنْذُ طُفُولَتِهِ، وَأَتَمَّ حِفْظَهُ وَقَدْ نَاهَزَ الاحْتِلَامَ، ثُمَّ قَدِمَ بِهِ وَالِدُهُ إِلَى دِمَشْقَ، فَسَكَنَ المَدْرَسَةَ الرّوَاحِيَّةَ، وَحَفِظَ كِتَابَ (التَّنْبِيه فِي الفِقْهِ الشَّافِعِيّ)، لِأَبِي إِسْحَاقٍ الشِّيرَازِيّ (ت٤٧٦هـ)، فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَنِصْفٍ، وَحِفَظَ رُبْعَ كِتَابَ الشِّيرَازِيّ الآخَرَ (المُهَذَّب فِي فقه الإِمَامِ الشَّافِعِيّ)، فِي بَاقِي السَّنَةِ[٥].

وَقَدْ لَازَمَ الشَّيخَ كَمَالَ الدِّينِ إِسْحَاق المَغْرِبِيّ (ت٦٥٠هـ)، الَّذِي أُعْجِبَ بِهِ وَجَعَلَهُ يُعِيدُ لِأَكْثَرِ جَمَاعَتِهِ. وَمِنْ دَلَائِلِ تَفَانِيهِ فِي طَلَبِ العِلْمِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ يَومٍ اثْنَي عَشَرَ دَرْسًا عَلَى الشُّيُوخِ؛ شَرْحًا وَتَصْحِيحًا، وَفِي عُلُومٍ شَتَّى، كَالفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وَأُصُولِ الدِّينِ، وَالحَدِيثِ،

---

[١] ينظر: المنهج العذب الرّوي في ترجمة قطب الأولياء النّووي: ١٠، شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ٢٠٠٥م.

[٢] طبقات علماء الحديث: ٢٥٤/٤، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقيّ الصالحيّ، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، ط٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٤١٧م–١٩٩٦م. وتذكرة الحفّاظ= طبقات الحفاظ للذهبي: ١٧٤/٤، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، وضع حواشيه: زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

[٣] ينظر: تحفة الطّالبين: ٤٥–٤٦، وبغية الرّاوي: ٣٠. والمنهل العذب: ١٢.

[٤] ينظر: تحفة الطّالبين: ٤٢. وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ٢٤٧/٥٠، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط٢، دار الكتاب العربي–بيروت، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م. وطبقات الشّافعيّة للأسنويّ: ٢٦٦/٢. والمنهل العذب: ١١.

[٥] ينظر: تحفة الطّالبين: ٤٦. وذيل مرآة الزمان: ٢٨٥/٣، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد اليونينيّ، تحقيق: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، ط٢، دار الكتاب الإسلامي–القاهرة، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م. وتاريخ الإسلام للذّهبيّ: ٢٤٨/٥. وطبقات الشّافعيّة للأسنويّ: ٢٦٦. والمنهاج السّوي: ٣٢.

وَالرِّجَالِ، وَاللُّغَةِ، وَالتَّصْرِيفِ، وَالنَّحْوِ. وَاشْتَغَلَ زَمَانًا فِي طَلَبِ عِلْمِ الطِّبِ، ثُمَّ مَا لَبِثَ أَنْ تَرَكَهُ؛ لِاخْتِلَاطِهِ بِعِلْمِ الفَلْسَفَةِ، الَّذِي رَأَى فِيهِ حَاجِبًا عَنْ تَحْصِيلِ المَعَارِفِ الدِّينِيَّةِ[١]. وَنَقَلَ أَصْحَابُ التَّرَاجُمِ أَنَّهُ كَانَ لَا يُضِيعُ وَقْتًا فِي اللَّيلِ وَالنَّهَارِ، إِلَّا فِي تَحْصِيلِ العِلْمِ وَالاشْتِغَالِ بِالعِبَادَةِ، بَلْ نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُطَالِعُ أَوْ يُكَرِّرُ مَا حِفظَهُ، أَثْنَاءَ ذَهَابِهِ فِي الطَّرِيقِ، وَأَنَّهُ بَقِيَ عَلَى هَذِهِ الحَالِ سِتَّ سِنِينَ، ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالكِتَابَةِ وَالتَّصْنِيفِ[٢].

- **شُيُوخُهُ**

تَنْقُلُ لَنَا المَصَادرُ أَنَّ النَّوَوِيَّ أَخَذَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، وَقَرَأَ عَلَى كَوْكَبَةٍ مِنَ الشُّيُوخِ، أَصْنَافًا مِنَ المَعَارِفِ وَالعُلُومِ، كَالفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وَالحَدِيثِ وَرِجَالِهِ، وَالقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ، وَعُلُومِ اللُّغَةِ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ: أَبُو إِبْرَاهِيم إسحَاقُ بنُ أَحْمَد بنُ عُثْمَانَ المَغْرِبيُّ المَقْدِسِيُّ[٣]،وَعَبدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي عُمَر المَقْدِسِيُّ (ت٦٥٦هـ)، وَفَخْرُ الدِّينِ أَحَمد بنُ سَالِمٍ المِصْرِيُّ (ت٦٦٤هـ)، وَالكَمَالُ سَلَّارُ بنُ الحَسَنِ الإِربِلِيُّ (ت٦٧٠هـ)، وَجَمالُ الدِّينِ أَبُو عبدِ اللهِ ابنُ مَالِكٍ الطَّائِيُّ الجَيَانِيُّ (ت٦٧٢هـ)، وَالقَاضِي أَبُو الفَتْحِ عُمَر بنُ بندَارٍ التِّفْلِيسِيُّ (ت٦٧٢هـ)، وَأَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بنُ أَبِي الفَتْحِ الصَّيْرَفِيُّ (ت٦٧٨هـ)، وَأَبُو إِسْحَاقٍ إِبْرَاهِيمُ بنُ عَلِيِّ بنُ أَحْمَد الوَاسِطِيُّ (ت٦٩٢هـ)، وَغَيْرُهُمْ[٤].

- **تَلَامِيذُهُ**

لَقَدْ كَانَ صُعُودُ النَّوَوِيِّ فِي مَرَاقِي العِلْمِ سَرِيعًا، إِذْ تَبَوَّأَ المَكَانَةَ العُلْيَا الَّتِي فَاقَ بِهَا أَقْرَانَهُ، مُعْتَمِدًا عَلَى نَبَاهَتِهِ، وَقُوَّةِ حَافِظَتِهِ، وَعُلُوِّ هِمَّتِهِ، وَخُلُوصِ نِيَّتِهِ، فَأَصْبَحَ إِمَامَ عَصْرِهِ المُبَرَّزَ الَّذِي

---

[١] ينظر: تحفة الطّالبين: ٤٧-٥١. وتاريخ الإسلام للذّهبيّ: ٢٤٨/٥٠. وطبقات الشّافعيّة: ١٥٥/٢، أبو بكر بن أحمد بن محمّد تقي الدّين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط١، عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٧هـ.

[٢] ينظر: تاريخ الإسلام للذّهبيّ: ٢٥١/٥٠. وطبقات الشّافعيّة لابن قاضي شهبة: ١٥٥/٢.

[٣] ينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ١٨/١، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيريّة، تخريج الأحاديث وأسماء الرّجال: مصطفى عبد القادر عطا، د. ط، دار الكتب العلميّة-بيروت، د. ت.

[٤] ينظر: تحفة الطّالبين: ٥٣-٦٠. وبغية الرّاوي: ٣٥. والمنهاج السّوي: ٤٠-٤١.

لَا يُشَقُّ لَهُ غُبَارٌ، بَعْدَ أَنْ بَرَعَ فِي أَكْثَرِ عُلُومِ عَصْرِهِ؛ مِمَّا جَعَلَ الحُفَّاظَ وَشُدَاةَ العِلْمِ يَفِدُونَ إِلَيْهِ لِيَنْهَلُوا مِنْ عِلْمِهِ الغَزِيرِ، فِي حُقُولٍ مَعْرِفِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ. وَمِمَّنْ أَخَذَ مِنْهُ: أحمد بنُ إِبْرَاهِيم بنُ مُصْعَبٍ الخَزْرَجِيُّ الدِّمَشْقِيُّ (ت٦٩٦هـ)، وَأَحْمَدُ بنُ العَبَّاسِ بنُ جعْوَان الأَنْصَارِيُّ الدِّمَشْقِيُّ (ت٦٩٩هـ)، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ مُحَمَّد بنُ يُوسُف المَسْهُودِيُّ (ت٧٢٠هـ)، وَعَلِيُّ بنُ إِبْرَاهِيم العَطَّارُ، وَسُلَيْمَانُ بنُ هِلَالٍ بنُ شِبْلٍ الدَّارَانِيُّ الجَعْفَرِيُّ (ت٧٢٥هـ)، وَأَحْمَد بنُ أَبِي بَكْرٍ بنُ حِرْزِ اللهِ الإِرْبَدِيُّ (ت٧٢٧هـ)، وشمسُ الدِّينِ مُحَمَّد بنُ أَحْمَد بنُ حَيْدَرَةَ القَمَّاحُ (ت٧٤١هـ)، وَجَمَالُ الدِّينِ يُوسُف بنُ زَكِيّ الدِّينِ المزِّيّ (ت٧٤٢هـ)[١].

- **مَكانَتُهُ العِلميَّةُ**

يُمكِنُ تَلَمُّسُ مَكَانَةَ النَّوَوِيّ العِلميَّةَ مِن طَرِيقَيْنِ: (أَحَدهُمَا): أَقوَالُ العُلَمَاءِ والمُؤرِّخِينَ فِيهِ. و(الآخَر): نِتَاجُهُ التَّأْلِيفِيُّ.

فَأَمَّا أَقوَالُ العُلَمَاءِ وَالمُؤرِّخِينَ فِيهِ؛ فَكَثِيرَةٌ، وَدَلَّتْ عَلَى عُلُوِّ كَعبِهِ فِي عُلُومِ عَصرِهِ، وَنُبوغِهِ فِي مَيدَانِ الفِقْهِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ، وَاللُّغَةِ. وَالمُطَالِعُ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالتَّرَاجُمِ، يَجِدُ أَنَّ اسْمَهُ وَرَدَ مَقْرُونًا بِأَلْقَابٍ وَنُعُوتٍ تَكْشِفُ عَنْ إِعْجَابِ المُتَرْجِمِينَ لَهُ بِعِلْمِهِ وَوَرَعِهِ، وَعَلُوِّ كَعْبِهِ فِي عُلُومِ عَصْرِهِ، وعِنَايَةِ المُتَأَخِّرِينَ بِصِيَاغَةِ دِيبَاجَةِ الاسْمِ، وَخُضُوعِهَا للزّخرُفِ اللَّفظِيّ. فَهَذَا تِلْمِيذُهُ ابْنُ العَطَّارِ يَقُولُ فِيهِ: " ذُو التَّصَانِيفِ المُفِيدَةِ، وَالمُؤَلَّفَاتِ الحَمِيدَةِ، أَوْحَدُ دَهْرِهِ، وَفَرِيدُ عَصْرِهِ، الصَّوَّامُ، القَوَّامُ، الزَّاهِدُ فِي الدُّنْيَا، الرَّاغِبُ فِي الآخِرَةِ، صَاحِبُ الأَخْلَاقِ الرَّضِيَّةِ، وَالمَحَاسِنِ السَّنِيَّةِ، العَالِمُ الرَّبَّانِيُّ المُتَّفَقُ عَلَى عِلْمِهِ وَإِمَامَتِهِ وَجَلَالَتِهِ وَزُهْدِهِ وَوَرَعِهِ وَعِبَادَتِهِ، وَصِيَانَتِهِ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَحَالَاتِهِ، لَهُ الكَرَامَاتُ الطَّافِحَةُ، وَالمُكْرَمَاتُ الوَاضِحَةُ، وَالمُؤْثِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ للمُسْلِمِينَ، وَالقَائِمُ بِحُقُوقِهِمْ وَحُقُوقِ وُلَاةِ أُمُورِهِمْ بِالنُّصْحِ وَالدُّعَاءِ فِي العَالَمِينَ ... "[٢].

وَقَالَ فِيهِ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الفَخْرِ الحَنْبَلِيُّ (ت٦٩٩هـ): " كَانَ إِمَامًا بَارِعًا حَافِظًا مُفْتِيًا، أَتْقَنَ عُلُومًا شَتَّى، وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ الجَمَّةَ، وَكَانَ شَدِيدَ الوَرَعِ وَالزُّهْدِ ... "[٣]. وَقَالَ جَمَالُ

---

[١] ينظر: تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي: ١٧٤/٤. والمنهل العذب: ٣٧-٣٩. والمنهاج السّوي: ٥٢.

[٢] تحفة الطّالبين: ٣٩-٤٠.

[٣] طبقات علماء الحديث للذّهبيّ: ٢٥٦/٤-٢٥٧.

الدِّينِ الأَسْنَوِيُّ (ت٧٧٢هـ): " وَهُوَ مُحَرِّرُ المَذْهَبِ، وَمُهَذِّبِه، وَمُلْحِقُهُ، وَمُرَتِّبُهُ، وَسَارَ فِي الآفَاقِ ذِكْرُهُ، وَعَلَا فِي العَالَمِ مَحَلُّهُ وَقَدْرُهُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ المَشْهُورَةِ المُبَارَكَةِ النَّافِعَةِ "[١].

وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ كَمَالُ الدِّينِ الدَّمِيرِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت٨٠٨هـ): " وَاعْتَرَفَ أَهْلُ العِلْمِ بِعَظِيمِ بَرَكَاتِهِ، وَنَفَعَ اللهُ بِتَصَانِيفِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَا يَكَادُ يَسْتَغْنِي عَنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ المَذَاهِبِ المُخْتَلِفَةِ، وَلَا تَزَالُ القُلُوبُ عَلَى مَحَبَّةِ مَا أَلِفَهُ مُؤْتَلِفَةً "[٢].

وَأَفَاضَ السُّيُوطِيُّ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَبَيَانِ فَضْلِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " إِمَامُ أَهْلِ عَصْرِهِ عِلْمًا وَعِبَادَةً، وَسَيِّدُ أَوَانِهِ وَرَعًا وَسِيَادَةً. العَلَمُ الفَرْدُ، فَدُونُهُ وَاسِطَةُ الدُّرِّ وَالجَوْهَرِ، السِّرَاجُ الوَهَّاجُ، فَعِنْدَهُ يَخْفَى الكَوْكَبُ الأَزْهَرُ. عَابِدُ العُلَمَاءِ وَعَالِمُ العُبَّادِ، وَزَاهِدُ المُحَقِّقِينَ وَمُحَقِّقُ الزُّهَّادِ ... أَثْنَى عَلَيْهِ المُوَافِقُ وَالمُخَالِفُ، وَقَبِلَ كَلَامَهُ النَّائِي وَالآلِفُ ... فَبِهِ ثَبَّتَ اللهُ أَرْكَانَ المَذْهَبِ وَالقَوَاعِدَ، وَبَيَّنَ مهِمَّاتِ الشَّرْعِ وَالمَقَاصِدَ، وَعَذِبَتْ مَنَاهِلُهُ للصَّادِرِ وَالوَارِدِ، وَلَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العِلْمَ فِي وَاحِدٍ "[٣].

وَأَمَّا النِتَاجُ التَّأْلِيفِيُّ لِلنَّوَوِيِّ، فَهُوَ كَثِيرٌ مُفِيدٌ؛ قَالَ الشَّيخُ جَمَالُ الدِّينِ الأَسنوِيُّ: " أَنَّهُ لَمَّا تَأَهَّلَ لِلنَّظَرِ وَالتَّحْصِيلِ، رَأَى مِنَ المُسَارَعَةِ إِلَى الخَيْرَاتِ أَنْ جَعَلَ مَا يُحَصِّلُهُ وَيَقِفُ عَلَيْهِ تَصْنِيفًا يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاظِرُ، فَجَعَلَ تَصْنِيفَهُ تَحْصِيلًا، وَتَحْصِيلَهُ تَصْنِيفًا، وَمَنْ هَذَا حَالُهُ، لَا يَسْتَحْضِرُ غَالِبًا مِنْ غَيْرِ المَشْهُورِ، إِلَّا المَوْضِعَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ، وَقَصْدٌ جَمِيلٌ. وَلَوْلَا ذَلِكَ، لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ مَا تَيَسَّرَ؛ فَإِنَّهُ دَخَلَ دِمَشْقَ لِلاشْتِغَالِ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَاتَ وَلَمْ يَسْتَكْمِلْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ "[٤]. وَقَدْ أَثْنَى شَيْخُهُ فِي العَرَبِيَّةِ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى بَعْضِ مُصَنَّفَاتِهِ، إِذْ رَوَى ابْنُ العَطَّارِ: " وَقَالَ لِي شَيْخُنَا العَلَّامَةُ حُجَّةُ العَرَبِ شَيْخُ النُّحَاةِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنُ مَالِكٍ الجيَّانِيُّ، وَذَكَرَ (المِنْهَاجَ) لِي بَعْدَ أَنْ كَانَ وَقَفَ عَلَيْهِ:

---

[١] طبقات الشّافعيّة للأسنويّ: ٢/٢٦٦.

[٢] النجم الوهاج في شرح المنهاج: ١/٢١٦، كمال الدّين أبو البقاء محمّد بن موسى الدّميريّ الشّافعيّ، تحقيق: لجنة علميّة، ط١، دار المنهاج-جدّة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

[٣] المنهاج السّوي: ٢٦-٢٧.

[٤] المهمّات في شرح الروضة والرافعيّ: ١/٩٩-١٠٠، جمال الدين عبد الرحيم الأسنويّ، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، وأحمد بن عليّ، ط١، مركز التراث الثقافي المغربي - الدار البيضاء - المملكة المغربية، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

(وَاللهِ لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ عُمُرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَحَفِظْتُهُ)، وَأَثْنَى عَلَى حُسْنِ اخْتِصَارِهِ، وَعُذُوبَةِ أَلْفَاظِهِ "[1].

وَأَمَّا نِتَاجُهُ التَّأْلِيفِيُّ، فَـ" قَدْ أَلَّفَ النَّوَوِيُّ فِي عُلُومٍ شَتَّى: الحَدِيثُ، وَالفِقْهُ، وَشَرْحُ الحَدِيثِ، وَالمُصْطَلَحُ، وَاللُّغَةُ، وَالتَّرَاجُمُ، وَالتَّوْحِيدُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَتَمْتَازُ مُؤَلَّفَاتُهُ بالوُضُوحِ، وَصِحَّةِ التَّعْبِيرِ، وَعُذُوبَةِ الأَلْفَاظِ، وَانْسِيَابِهَا بِسُهُولَةٍ وَعَدَمِ تَكَلُّفٍ. وَهُوَ إِذَا أَطَالَ لَا يَدَعُ شَارِدَةً وَلَا وَارِدَةً مِمَّا يُمْتِعُ وَيُفِيدُ، وَإِذَا اخْتَصَرَ أَتَى بِمَا يُعْجِبُ وَيُدْهِشُ "[2]. وَأَكْثَرُ مُؤَلَّفَاتِهِ قَدْ وَصَلَتْ إِلَيْنَا، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ:

- **فِي الفِقْهِ وَأُصُولِهِ:**

١- الأُصُولُ وَالضَّوَابِطُ.

٢- الإِيضَاحُ فِي مَنَاسِكِ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ.

٣- دَقَائِقُ المِنْهَاجِ.

٤- رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ المُفْتِينَ.

٥- فَتَاوَى الإِمَامِ النَّوَوِيِّ المُسَمَّاةُ بـ(المَسَائِلِ المَنْثُورَةِ).

٦- مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ المُفْتِينَ فِي الفِقْهِ.

٧- كِتَابُ التَّحْقِيقِ.

٨- التَّنْقِيحُ فِي شَرْحِ (الوَسِيطِ).

٩- مَسْأَلَةُ وُجُوبِ تَخْمِيسِ الغَنِيمَةِ وَقَسْمِ بَاقِيهَا.

١٠- المَجْمُوعُ شَرْحُ المُهَذَّبِ.

١١- آدَابُ الفَتْوَى والمُفْتِي وَالمُسْتَفْتِي.

- **فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَعُلُومِهِ وَشُرُوحِهِ**

١- التَّقْرِيبُ وَالتَّيْسِيرُ لِمَعْرِفَةِ سُنَنِ البَشِيرِ النَّذِيرِ فِي أُصُولِ الحَدِيثِ.

---

[1] تحفة الطّالبين: ٩٥.

[2] إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (صلّى الله عليه وسلّم): مقدّمة المحقّق: ١/١٧، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النوويّ، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفيّ، ط١، مكتبة الإيمان-المدينة المنوّرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٢- المِنْهَاجُ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمِ بنِ الحَجَّاجِ.

٣- الإِيْجَازُ فِي شَرْحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُد السِّجِسْتَانِيّ.

٤- خُلَاصَةُ الأَحْكَامِ فِي مُهِمَّاتِ السُّنَنِ وَقَوَاعِدِ الإِسْلَامِ.

٥- شَرْحُ صَحِيحِ البُخَارِيّ (إِلَى نِهَايَةِ كِتَابِ الإِيْمَانِ).

٦- إِرْشَادُ طُلَّابِ الحَقَائِقِ إِلَى مَعْرِفَةِ سُنَنِ خَيْرِ الخَلَائِقِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

٧- رِيَاضُ الصَّالِحِينَ.

- **فِي اللُّغَةِ وَالتَّرَاجُمِ**

١- تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ.

٢- تَهْذِيبُ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ.

٣- تَهْذِيبُ طبقاتِ الفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّة لابنِ الصَّلَاحِ.

- **فِي الآدَابِ وَالأَذْكَارِ وَمَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ**

١- الأَذْكَارُ.

٢- الأَرْبَعُونَ النَّوَوِيَّةُ.

٣- آدَابُ الاسْتِسْقَاءِ.

٤- بُسْتَانُ العَارِفِينَ.

٥- كِتَابُ التَّرْخِيصِ بِالقِيَامِ لِذَوِي الفَضْلِ وَالمَزِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ.

٦- رُؤُوسُ المَسَائِلِ وَتُحْفَةُ طُلَّابِ الفَضَائِلِ.

- **فِي عُلُومِ القُرْآنِ وَالتَّفْسِيرِ**

- التِّبْيَانُ فِي آدَابِ حَمَلَةِ القُرْآنِ.

- **فِي العَقِيدَةِ**

- جُزْءٌ فِيهِ ذِكْرُ اعْتِقَادِ السَّلَفِ فِي الحُرُوفِ وَالأَصْوَاتِ.

- **وَفَاتُهُ**

يَكَادُ يُجْمِعُ المُتَرْجِمُونَ لِلنَّوَوِيّ عَلَى أَنَّ وَفَاتَهُ كَانَتْ فِي لَيْلَةِ الأَرْبِعَاءِ، الرَّابِعِ وَالعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَجَب، سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَسِتّمائَةٍ مِنَ الهِجْرَةِ، بَعْدَ أَنْ زَارَ بَيْتَ المَقْدِسِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى (نَوَى)، فَمَرِضَ عِنْدَ وَالِدِهِ وَمَاتَ، وَدُفِنَ هُنَاكَ[1]، وَرَثَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الأَعْلَامِ، وَالأُدَبَاءِ، والفُضَلَاءِ فِي عَصْرِهِ[2].

ثَانِيًا: التَّدَاخُلُ المَعْرِفِيُّ بَيْنَ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ وَعُلُومِ الشَّرِيعَةِ

مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ العُلُومَ كَثِيرَةٌ، وَالمَعَارِفَ مُتَنَوِّعَةٌ، وَكُلٌّ مِنْهَا لَهُ تَفَرُّعَاتُهُ وَحُقُولُهُ، وَدَقَائِقُهُ الخَاصَّةُ. وَأَنَّ نُشُوءَهَا فِي بِيْئَةٍ وَاحِدَةٍ مَدْعَاةٌ إِلَى تَلَاقُحِهَا وَتَعَاضُدِهَا، لِيَتَشَكَّلَ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ مَنْظُومَةٌ فِكْرِيَّةٌ تُبْرِزُ مَكَانَةَ الأُمَمِ فِي مَدَارِجِ الإِبْدَاعِ، وَمَرَاقِي الفَضْلِ. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ الأَنْدَلُسِيُّ (ت٤٥٦هـ): " فَالعُلُومُ كُلُّهَا مُتَعَلِّقٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ – كَمَا بَيَّنَّا قَبْلُ – مُحْتَاجٌ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ "[3].

وَلَمْ تَشُذَّ عُلُومُ الزَّمَنِ الإِسْلَامِيِّ عَنْ عُلُومِ سَائِرِ الأَزْمَانِ، فَالمُتَابِعُ لِمَسَارِ التُّرَاثِ العَرَبِيِّ الإِسْلَامِيِّ يَقِفُ عَلَى ظَاهِرَةِ التَّدَاخُلِ وَالتَّكَامُلِ بَيْنَ العُلُومِ الَّتِي نَشَأَتْ فِي نِطَاقِ هَذَا التُّرَاثِ، وَتَوَسَّعَتْ فِيهِ. عَلَى أَنَّ هَذَا التَّدَاخُلَ عَلَى ضَرْبَيْنِ اثْنَيْنِ؛ (أَحَدُهُمَا): دَاخِلِيٌّ يَحْدُثُ بَيْنَ العُلُومِ التُّرَاثِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ غَيْرِ المُقْتَرَضَةِ مِنْ أُمَمٍ أُخْرَى. وَ(الآخَرُ): خَارِجِيٌّ يَحْدُثُ بَيْنَ العُلُومِ الأَصْلِيَّةِ وَالعُلُومِ المَنْقُولَةِ الوَافِدَةِ مِنَ الخَارِجِ[4].

---

[1] ينظر: تحفة الطّالبين: ٩٧–٩٨. تذكرة الحفّاظ: ١٧٦/٤. وطبقات الشّافعيّة للأسنويّ: ٢٦٧/٢. وبغية الرّاوي: ٥٠. والمنهل العذب: ٧٧.

[2] ينظر: تحفة الطّالبين: ١١٤–١٥٤. وذيل مرآة الزّمان: ٢٨٩/٣–٢٩١. والمنهاج السّوي: ٨٢–٩٣.

[3] رسائل ابن حزم الأندلسيّ: ٩٠/٤، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن حزم الأندلسيّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ط١، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، ١٩٨٣م.

[4] ينظر: تجديد المنهج في تقويم التّراث: ٧٥–٧٦، د. طه عبد الرّحمن، ط٢، المركز الثّقافيّ العربيّ–الدّار البيضاء، د. ت.

وَلَا أَوْضَحَ مِنَ التَّدَاخُلِ المَعْرِفِيّ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ تِلْكَ العُلُومِ، الَّتِي نَشَأَتْ فِي كَنَفِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَتحَدَّدَ هَدَفُهَا بِخِدْمَتِهِ فِي مُسْتَوَيَاتِهِ وَمَفَاصِلِهِ جَمِيعِهَا، ذَلِكَ هُوَ التَّدَاخُلُ بَيْنَ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ وَعُلُومِ الشَّرِيعَةِ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ: " إِنَّ هَذِهِ العُلُومَ جَمِيعًا كَانَتْ مُمْتَزِجَةً فِيمَا بَيْنَهَا امْتِزَاجًا شَدِيدًا، فَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ تَحْدِيدٌ دَقِيقٌ لِلأُطُرِ، أَوِ الدَّوَائِرِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا عِلْمٌ دُونَ الآخَرَ، كَمَا سَيُعْرَفُ فِيمَا بَعْدُ، حَيثُ يَجِدُ البَاحِثُ فِيمَا يَجِدُ عِلْمًا قَائِمًا بِذَاتِهِ اسْمُهُ عِلْمُ النَّحْوِ، وَعِلْمًا آخَرَ اسْمُهُ عِلْمُ التَّفْسِيرِ، وَعِلْمًا ثَالِثًا اسْمُهُ عِلْمُ مُصْطَلَحِ الحَدِيثِ ... إِلَى آخِرِهِ؛ فَالتَّفْرِيعُ وَالتَّفْصِيلُ وَالنُّضُوجُ، لَمْ تَكُنْ جَمِيعُهَا مِنْ سِمَاتِ هَذِهِ المَرْحَلَةِ المُبَكِّرَةِ "[1].

لَقَدْ كَانَ مِنْ نَتَائِجِ مِحْوَرِيَّةِ النَّصِّ القُرْآنِيّ وَمَرْكَزِيَّةِ مَكَانَتِهِ فِي الثَّقَافَةِ العَرَبِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ، أَنْ كَانَ المَصْدَرَ الأَوَّلَ الَّذِي انْبَثَقَتْ عَنْهُ عُلُومَ الشَّرِيعَةِ، كَالفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالقِرَاءَاتِ، ثُمَّ تَضَافَرَتْ مَعَهَا عُلُومُ اللُّغَةِ، كَالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالصَّوْتِ وَالبَلَاغَةِ؛ لِأَجْلِ خِدْمَةِ النَّصِّ القُرْآنِي؛ تَفْسِيرًا، وَتَوْظِيفًا، وَصِيَانَةً مِنَ اللَّحْنِ. وَقَدْ تَنَبَّهَ القُدَمَاءُ إِلَى هَذَا التَّدَاخُلِ وَالتَّكَامُلِ بَيْنَ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَعُلُومِ العَرَبِيَّةِ؛ فَهَذَا الزَّمَخْشَرِيُّ (ت٥٣٨هـ) يَقُولُ: " وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ عِلْمًا مِنَ العُلُومِ الإِسْلَامِيَّةِ؛ فِقْهِهَا وَكَلَامِهَا وَعِلْمَي تَفْسِيرِهَا وَأَخْبَارِهَا، إِلَّا وَافْتِقَارُهُ إِلَى العَرَبِيَّةِ بَيِّنٌ لَا يُدْفَعُ، وَمَكْشُوفٌ لَا يَتَقَنَّعُ. وَيَرَوْنَ الكَلَامَ فِي مُعْظَمِ أَبْوَابِ الفِقْهِ مَبْنِيًّا عَلَى عِلْمِ الإِعْرَابِ "[2]. وَقَالَ ابْنُ خلْدُون (ت٨٠٨هـ): " عُلومُ اللّسَانِ العَربيّ أرْكَانُهُ أَرْبعةٌ، وهيَ اللّغةُ والنّحوُ والبيانُ والأدبُ، ومعرفتُها ضروريّةٌ على أهلِ الشّريعةِ، إذْ مأخذُ الأحكامِ الشّرعيّةِ كلّهَا منَ الكتابِ والسّنّةِ، وهيَ بلُغةِ العربِ، ونَقَلَتُهَا منَ الصّحابةِ والتّابعينَ عربٌ، وشرحُ مُشكلاتِهَا منْ لغاتِهِمْ؛ فلَا بدَّ من معرفةِ العلومِ المتعلّقةِ بهذا اللّسانِ لِمَنْ أرادَ عِلْمَ الشّريعةِ "[3].

---

[1] الكوكب الدّرّيّ فِيما يتخرّج على الأصــول النّحويّة من الفروع الفقهيّة: ٣٨، الإمام جمال الدّين الأســنويّ، تحقيق: محمّد حسن عوّاد، ط١، دار عمّار–عمّان–الأردن، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

[2] المفصّــل في صــنعة الإعراب: ١٨، جار الله أبو القاســم الزّمخشــريّ، تحقيق: د. عليّ أبو ملحم، ط١، مكتبة الهلال–بيروت، ١٩٩٣م.

[3] العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصــرهم من ذوي الشــأن الأكبر: ٧٥٣/١، عبد الرّحمن بن محمّد بن خلدون، ضــبط المتن ووضــع الحواشــي والفهارس: أ. خليل شــحادة، مراجعة: د. ســهيل زكّار، ط١، دار الفكر–بيروت، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

وَكَانَ الشَّاطِبِيُّ (ت٧٩٠هـ) قَدْ قَرَنَ صِحَّةَ الاجْتِهَادِ فِي الفِقْهِ بِالاجْتِهَادِ فِي العَرَبِيَّةِ؛ قَالَ: " وَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ النَّحْوَ وَحْدَهُ، وَلَا التَّصْرِيفَ وَحْدَهُ، وَلَا اللُّغَةَ، وَلَا عِلْمَ الْمَعَانِي، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللِّسَانِ، بَلِ الْمُرَادُ جُمْلَةُ عِلْمِ اللِّسَانِ "[١].

وَيَبْدُو أَنَّ نَشأَةَ عِلْمِ النَّحْوِ أَوَّلُ شَكْلٍ مِنْ أَشْكَالِ التَّفَاعُلِ بَيْنَ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ وَعُلُومِ الشَّرِيعَةِ، إِذْ قَدْ بَدَأَ فِي وَقْتٍ مُبَكِّرٍ، فَأَغْلَبُ المَرويَّاتِ تَنْقُلُ أَنَّ البَاعِثَ لِوَضْعِ عِلْمِ النَّحْوَ هُوَ خِدْمَةُ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَالحِفَاظُ عَلَى فَصَاحَةِ أَلْفَاظِهِ، وَالتَصَدِّي لِتَفَشِّي اللَّحْنِ فِي قِرَاءَتِهِ[٢].

وَمِمَّا لَا يَمْتَرِي فِيهِ البَاحِثُ المُدَقِّقُ مَكَانَةُ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ فِي دَرْسِ عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ، بَلْ إِنَّ العَرَبِيَّةَ هِيَ رَافِدٌ أَسَاسِيٌّ مِنَ الرَّوَافِدِ الَّتِي اسْتَقَى مِنْهَا هَذَا العِلْمُ مَادَّتَهُ؛ قَالَ الآمُدِيُّ (ت٦٣١هـ): " وَأَمَّا مَا مِنْهُ اسْتِمْدَادُهُ، فَعِلْمُ الْكَلَامِ، وَالْعَرَبِيَّةُ، وَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ ... وَأَمَّا عِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ، فَلِتَوَقُّفِ مَعْرِفَةِ دَلَالَاتِ الْأَدِلَّةِ اللَّفْظِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْأُمَّةِ، عَلَى مَعْرِفَةِ مَوْضُوعَاتِهَا لُغَةً مِنْ جِهَةِ الْحَقِيقَةِ، وَالْمَجَازِ، وَالْعُمُومِ، وَالْخُصُوصِ، وَالْإِطْلَاقِ، وَالتَّقْيِيدِ، وَالْحَذْفِ، وَالْإِضْمَارِ، وَالْمَنْطُوقِ، وَالْمَفْهُومِ، وَالِاقْتِضَاءِ، وَالْإِشَارَةِ، وَالتَّنْبِيهِ، وَالْإِيمَاءِ، وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا يُعْرَفُ فِي غَيْرِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ "[٣]. وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ (ت٧٩٤هـ): "(مَبَاحِثُ اللُّغَةِ): وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا فِي أُصُولِ الْفِقْهِ؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ نَظَرِ الْأُصُولِيِّ فِي دَلَالَاتِ الصِّيَغِ، كَالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَأَحْكَامِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَدَلِيلِ الْخِطَابِ وَمَفْهُومِهِ؛ فَاحْتَاجَ إِلَى النَّظَرِ فِي ذَلِكَ؛ تَكْمِيلًا لِلنَّظَرِ فِي الْأُصُولِ "[٤].

وَقَدْ فَصَّلَ ابْنُ النَّجَّارِ الفُتُوحِيُّ (ت٩٧٢هـ) وُجُوهَ حَاجَةِ عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ إِلَى العَرَبِيَّةِ، بِقَوْلِهِ: " وَيُسْتَمَدُّ عِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَمِنَ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْ تَصَوُّرِ الأَحْكَامِ. وَوَجْهُ الْحَصْرِ: الاسْتِقْرَاءُ ... أَمَّا تَوَقُّفُهُ مِنْ جِهَةِ دَلَالَةِ الأَلْفَاظِ عَلَى الأَحْكَامِ؛ فَلِتَوَقُّفِ

---

[١] الموافقات: ٥٢/٥، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد الشاطبيّ، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١، دار ابن عفّان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

[٢] ينظر: الكوكب الدّرّيّ للأسنويّ: ٣٦.

[٣] الإحكام في أصول الأحكام: ٧/١-٨، سيف الدين أبو الحسن عليّ بن محمّد الآمديّ، علّق عليه: عبد الرزاق عفيفي، قام بتصحيحه: عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان، وعلي الحمد الصالحي، ط١، مؤسسة النور بالرياض، ١٣٨٧هـ.

[٤] البحر المحيط في أصول الفقه: ٢٢٨/٢، أبو عبد الله بدر الدين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزركشيّ، ط١، دار الكتبيّ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

فَهْمِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَغَيْرِهِمَا عَلَى الْعَرَبِيَّةِ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ حَيْثُ الْمَدْلُولُ، فَهُوَ عِلْمُ اللُّغَةِ، أَوْ مِنْ أَحْكَامِ تَرْكِيبِهَا فَعِلْمُ النَّحْوِ، أَوْ مِنْ أَحْكَامِ أَفْرَادِهَا فَعِلْمُ التَّصْرِيفِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ مُطَابِقَتِهِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ، وَسَلامَتِهِ مِنْ التَّعْقِيدِ، وَوُجُوهِ الْحُسْنِ، فَعِلْمُ الْبَيَانِ بِأَنْوَاعِهِ الثَّلاثَةِ "[1].

وَمِنْ جَانِبِهِمْ، أَسْهَمَ الأُصُولِيُّونَ فِي إِنْضَاجِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيّ العَرَبِيّ؛ لِأَنَّهُمْ " دَقَّقُوا فِي فَهْمِ أَشْيَاءَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا النُّحَاةُ وَلَا اللُّغَوِيُّونَ، فَإِنَّ كَلَامَ العَرَبِ مُتّسِعٌ جِدًّا، وَالنَّظَرُ فِيهِ مُتَشَعِّبٌ، فَكُتُبُ اللُّغَةِ تَضْبطُ الأَلْفَاظَ وَمَعَانِيهَا الظَّاهِرَةَ، دُونَ المَعَانِي الدَّقِيقَةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرِ الأُصُولِيّ، وَاسْتِقْرَاءٍ زَائِدٍ عَلَى اسْتِقْرَاءِ اللُّغَوِيّ. مِثَالُهُ دَلَالَةُ صِيْغَةِ (افْعَلْ) عَلَى الوُجُوبِ، وَ(لَا تَفْعَلْ) عَلَى التَّحْرِيمِ، وَكَوْنُ (كُلّ) وَأَخَوَاتِهَا لِلعُمُومِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ... لَوْ فَتَّشْتَ كُتُبَ اللُّغَةِ، لَمْ تَجِدْ فِيهَا شَيْئًا فِي ذَلِكَ، وَلَا تَعَرُّضًا لِمَا ذَكَرَهُ الأُصُولِيُّونَ، وَكَذَلِكَ كُتُبُ النَّحْوِ، لَوْ طَلَبْتَ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ، وَأَنَّ الإِخْرَاجَ هَلْ هُوَ قَبْلَ الحُكْمِ، أَوْ بَعْدَ الحُكْمِ؟ وَنَحْو ذَلِكَ مِنَ الدَّقَائِقِ، الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا الأُصُولِيُّونَ، وَأَخَذُوهَا بِاسْتِقْرَاءٍ خَاصٍّ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ، وَأَدِلَّةٍ خَاصَّةٍ لَا تَقْتَضِيهَا صِنَاعَةِ النَّحْوِ. فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا تَكَفَّلَ بِهِ أُصُولُ الفِقْهِ. وَلَا يُنْكَرُ أَنَّ لَهُ اسْتِمْدَادًا مِنْ تِلْكَ العُلُومِ، وَلَكِنْ تِلْكَ الأَشْيَاءُ الَّتِي اسْتَمَدَّهَا مِنْهَا لَمْ تُذْكَرْ فِيهِ بِالذَاتِ، بَلْ بِالعَرَضِ، وَالمَذْكورُ بِالذَّاتِ مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِمَّا لَا يُوجَدُ، إِلَّا فِيهِ، وَلَا يَصِلُ إِلَى فَهْمِهَا، إِلَّا مَنْ تَكَيَّفَ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ كَانَ العُلَمَاءُ فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، مِنْ أَكَابِرِ المُجْتَهِدِينَ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا العِلْمُ حَتَّى جَاءَ الشَّافِعِيُّ وَصَنَّفَ فِيهِ، فَكَيفَ تَجْعَلُهُ شَرْطًا فِي الاجْتِهَادِ؟! قُلْتُ: الصَّحَابَةُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَانُوا عَارِفِينَ بِهِ بِطِبَاعِهِمْ، كَمَا كَانُوا عَارِفِينَ النَّحْوَ بِطِبَاعِهِمْ، قَبْلَ مَجِيءِ الخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ، فَكَانَتْ أَلْسِنَتُهُمْ قَوِيمَةً، وَأَذْهَانُهُمْ مُسْتَقِيمَةً، وَفَهْمَهُمْ لِظَاهِرِ كَلَامِ العَرَبِ وَدَقِيقِهِ عَتِيدٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُهُ الَّذِينَ يُؤْخَذُ عَنْهُمْ، وَأَمَّا بَعْدَهُمْ، فَقَدْ فَسَدَتِ الأَلْسُنُ، وَتَغَيَّرَتِ الفُهُومُ؛ فَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ كَمَا يُحْتَاجُ إِلَى النَّحْوِ "[2].

---

[1] شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر: ١/٤٨-٥٠، تقي الدّين أبو البقاء الفتوحيّ المعروف بابن النجّار الحنبليّ، تحقيق: محمّد الزحيليّ، ونزيه حمّاد، ط٢، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

[2] الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ): ٢/١٥-١٧، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت

وَأُعْجِبَ اللُّغَوِيُّونَ – مِنْ جِهَتِهِمْ – بِأُصُولِ الفِقْهِ، وَتَأَثَّرُوا بِهَا، فَوَجَدُوا فِيهَا مِيْزَانًا لِمُعْطَيَاتِ عَلْمِ النَّحْوِ، وَتَرْتِيبًا لِمَفَاصِلِهِ، وَأَدِلَّةً لِصِحَّةِ التَّرَاكِيبِ، وَضَابَطًا لِقَبُولِ كَلَامِ العَرَبِ؛ فَهَذَا ابْنُ جِنِّيّ يُنْحِي بِاللَّائِمَةِ عَلَى مَنْ سَبَقُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُصَنِّفُوا فِي النَّحْوِ عَلَى غِرَارِ الأُصُولِيِّينَ؛ قَالَ: " وَذَلِكَ أَنَّا لَمْ نَرَ أَحَدًا مِنَ عُلَمَاءِ الفَرِيقَيْنِ تَعَرَّضَ لِعَمَلِ أُصُولِ النَّحْوِ، عَلَى مَذْهَبِ أُصُولِ الكَلَامِ وَالفِقْهِ "[1]. وَيُصَنِّفُ أَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ (ت٥٧٧هـ) كِتَابًا فِي فَنِّ (أُصُولِ النَّحْوِ)، عَلَى نَسَقِ فَنِّ الأُصُولِ الفِقْهِيَّةِ، فَيَقُولُ فِيهِ: " أُصُولُ النَّحْوِ أَدِلَّةُ النَّحْوِ، الَّتِي تَفَرَّعَتْ مِنْهَا فُرُوعُهُ وَفُصُولُهُ، كَمَا أَنَّ أُصُولَ الفِقْهِ أَدِلَّةُ الفِقْهِ، الَّتِي تَنَوَّعَتْ عَنْهَا جُمَلَتُهُ وَتَفْصِيلُهُ "[2].

وَالحَدِيثُ عَنْ أُصُولِ الفِقْهِ لَا بُدَّ أَنْ يُفْضِي إِلَى عِلْمِ الفِقْهِ وَالاجْتِهَادِ فِيهِ، فَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الدَّرْسِ الفِقْهِيِّ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ فِيهِ البَرَاعَةَ فِي عُلُومِ العَرَبِيَّةِ، وَاتِقَانَهَا عَلَى نَحْوٍ يُمَكِّنُ مِنْ الاسْتِنْبَاطِ الصَّحِيحِ للحُكْمِ الشَّرْعِيِّ. وَهَذَا الشَّرْطُ دَلِيلُهُ العَقْلُ؛ لِأَنَّ المَصْدَرَ الأَسَاسِيَّ فِي أَخْذِ الحُكْمِ هُوَ نُصُوصُ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَكِلَاهُمَا عَرَبِيٌّ؛ فَالقُرْآنُ نَزَلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٌ، وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ نَطَقَ بِهَا نَبِيٌّ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ؛ فَالنَّصُّ مُغْلَقٌ إِلَى أَنَّ يَمْتَلِكَ المُجْتَهِدُ مَفَاتِحَهُ مِنَ النَّحْوِ وَعُلُومِ اللُّغَةِ مَا يَفْهَمُ بِهِ طَرَائِقَ خِطَابِ العَرَبِ، وَفُنُونَ لِسَانِهِمْ، وَعَادَاتِهِمْ فِي اسْتِعْمَالِ الأَلْفَاظِ وَالتَّرَاكِيبِ، إِلَى الحَدِّ الَّذِي يُمَكِّنُهُ مِنْ تَمِييزِ ظَاهِرِ الكَلَامِ وَبَاطِنِهِ، وَحَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، وَعَامِّهِ وَخَاصِّهِ ... فـ" لَا بُدَّ مِنَ الِارْتِوَاءِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، فَهِيَ الذَّرِيعَةُ إِلَى مَدَارِكِ الشَّرِيعَةِ "[3]؛ حَتَّى لَا يَقَعَ فِي المَحْذُورِ، وَيَضِلَّ الطَّرِيقَ فِي حُكْمِهِ؛ لـ" أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ ضَلَّ مِنْ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ عَنِ القَصْدِ فِيهَا، وَحَادَ عَنِ الطَّرِيقَةِ المُثْلَى إِلَيْهَا، فَإِنَّمَا اسْتَهْوَاهُ وَاسْتَخَفَّ حِلْمَهُ، ضَعْفُهُ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ الكَرِيمَةِ الشَّرِيفَةِ "[4].

---

٧٧١ هـــ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد جمال الزمزميّ ، ود. نور الدين عبد الجبّار صغيري، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

[1] الخصائص: ٢/١، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، ط٤، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د.ت.

[2] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو: ٨٠، أبو البركات عبد الرّحمن كمال الدين بن محمّد الأنباريّ، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، د. ط، مطبعة الجامعة السّوريّة، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

[3] الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم: ٤٠٠، عبد الملك بن عبد الله الجوينيّ الملقّب ب(إمام الحرمين)، تحقيق: عبد العظيم الديب، ط٢، مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١هـ.

[4] الخصائص: ٢٤٨/٣.

وَلِأَجْلِ ذَلِكَ؛ حُكِيَ إِجْمَاعُ العُلَمَاءِ عَلَى شَرْطِ المَعْرِفَةَ بِاللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، فِي مَنْ تَصَدَّى لِلفُتْيَا وَالاجْتِهَادِ؛ قَالَ أَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ: " فَمَنْ أَنْكَرَ القِيَاسَ، فَقَدْ أَنْكَرَ النَّحْوَ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ العُلَمَاءِ أَنْكَرَهُ؛ لِثُبُوتِهِ بِالدَّلَائِلِ القَاطِعَةِ، وَالبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَئِمَّةَ الأُمَّةِ مِنَ السَّلَفِ وَالخَلَفِ أَجْمَعُوا قَاطِبَةً عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ فِي رُتْبَةِ الاجْتِهَادِ، وَأَنَّ المُجْتَهِدَ لَوْ جَمَعَ جَمِيعَ العُلُومِ، لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ قَوَاعِدِ النَّحْوِ مَا يَعْرِفُ بِهِ المَعَانِيَ المُتَعَلِّقَةَ مَعْرِفَتُهَا بِهِ مِنْهُ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِلْمًا مُعْتَبَرًا فِي الشَّرْعِ، لَمَا كَانَتْ رُتْبَةُ الاجْتِهَادِ مُتَوَقِّفَةً عَلَيْهِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهِ "[١].

وَيُفَصِّلُ ابْنُ حَزْمٍ القَوْلَ، فِي بَيَانِ مَرْكَزِيَّةِ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ فِي شُرُوطِ مَنْ يَتَصَدَّى لِلفُتْيَا، فَيَقُولُ: " فَرْضٌ عَلَى الفَقِيهِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِلِسَانِ العَرَبِ؛ لِيَفْهَمَ عَنِ اللهِ (عَزَّ وَجَلَّ)، وَعَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، وَيَكُونَ عَالِمًا بِالنَّحْوِ الَّذِي هُوَ تَرْتِيبُ العَرَبِ لِكَلَامِهِمْ الَّذِي بِهِ نَزَلَ القُرْآنُ، وَبِهِ يَفْهَمُ مَعَانِيَ الكَلَامِ، الَّتِي يُعَبَّرُ عَنْهَا بِاخْتِلَافِ الحَرَكَاتِ وَبِنَاءِ الأَلْفَاظِ؛ فَمَنْ جَهِلَ اللُّغَةَ وَهِيَ الأَلْفَاظُ الوَاقِعَةُ عَلَى المُسَمَّيَاتِ، وَجَهِلَ النَّحْوَ الَّذِي هُوَ عِلْمُ اخْتِلَافِ الحَرَكَاتِ الوَاقِعَةِ لِاخْتِلَافِ المَعَانِي، فَلَمْ يَعْرِفِ اللِّسَانَ الَّذِي بِهِ خَاطَبَنَا اللهُ تَعَالَى، وَنَبِيُّنَا (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ). وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ اللِّسَانَ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ الفُتْيَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُفْتِي بِمَا لَا يَدْرِي "[٢]. وَلَا غَرَابَةَ أَنْ نَجِدَ العُلَمَاءَ قَدِ اخْتَلَفُوا " فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ تَتَعَلَّقُ بِاللُّغَةِ وَوَضْعِهَا، وَمَعَانِيهَا، وَاسْتِعْمَالِهَا، وَكَانَ لِهَذَا الاخْتِلَافِ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي صُدُورِ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاخْتِلَافِ الفُقَهَاءِ فِيهَا "[٣].

وَيَبْرُزُ التَّدَاخُلُ بَيْنَ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ وَالفِقْهِ بِتَأَثُّرِ عُلَمَاءِ النَّحْوِ المُتَأَخِّرِينَ بِالقَوَاعِدِ الَّتِي أَرْسَاهَا الفُقَهَاءُ، وَصَنَّفُوا عَلَى مِنْوَالِهِمْ فِيمَا أَطْلَقُوا عَلَيْهِ (الأَشْبَاه وَالنَّظَائِر)، " وَالْمُرَادُ بِهَا الْمَسَائِلُ الَّتِي تُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا، مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي الْحُكْمِ لِأُمُورٍ خَفِيَّةٍ أَدْرَكَهَا الْفُقَهَاءُ بِدِقَّةِ أَنْظَارِهِمْ "[٤]؛ فَيُصَنِّفُ السُّيُوطِيُّ (الأَشْبَاه وَالنّظَائِر فِي النَّحْوِ)، وَلَا يَجِدُ حَرَجًا فِي التَّصْرِيحِ بِاقْتِفَاءِ أَثَرِ الفُقَهَاءِ،

---

[١] لمع الأدلة: ٩٥.

[٢] الإحكام في أصـــول الأحكام: ١٢٦/٥، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن ســـعيد بن حزم، قوبلت على الطبعة التي حققها: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدّم له: د. إحسان عبّاس، د. ط، دار الآفاق الجديدة–بيروت، د. ت.

[٣] أثر اللّغة في اختلاف المجتهدين: ٥، عبد الوهّاب عبد السّـــلام طويلة، ط٢، دار السّـــلام للطّباعة والنّشـــر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٠م.

[٤] غمز عيون البصـــائر في شـــرح الأشـــباه والنظائر: ٣٨/١، شـــهاب الدين الحســـيني الحمويّ الحنفيّ، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

وَمُحَاكَاتِهِمْ، فَتَرَاهُ يَقُولُ: " وَاعْلَمْ أَنَّ السَّبَبَ الحَامِلَ لِي عَلَى تَأْلِيفِ ذَلِكَ الكِتَابِ الأَوَّلِ، أَنِّي قَصَدْتُ أَنْ أَسْلُكَ بِالعَرَبِيَّةِ سَبِيلَ الفِقْهِ فِيمَا صَنَّفَهُ المُتَأَخِّرُونَ فِيهِ، وَأَلَّفُوهُ مِنْ كُتُبِ الأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ "[1].

وَكَانَ أَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ قَدْ صَنَّفَ كِتَابًا فِي المَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ الخِلَافِيَّةِ، عَلَى نَسَقِ المَسَائِلِ الخِلَافِيَّةِ فِي الفِقْهِ، وَقَدْ نَصَّ هُوَ عَلَى ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَةِ الكِتَابِ؛ قَالَ: " وَبَعْدُ، فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنَ الفُقَهَاءِ المُتَأَدِّبِينَ، وَالأُدَبَاءِ المُتَفَقِّهِينَ، المُشْتَغِلِينَ عَلَيَّ بِعِلْمِ العَرَبِيَّةِ، بِالمَدْرَسَةِ النِّظَامِيَّةِ ... سَأَلُونِي أَنْ أُلَخِّصَ لَهُمْ كِتَابًا لَطِيفًا، يَشْتَمِلُ عَلَى مَشَاهِيرِ المَسَائِلِ الخِلَافِيَّةِ بَيْنَ نَحْوِيِّي البَصْرَةِ وَالكُوفَةِ، عَلَى تَرْتِيبِ المَسَائِلِ الخِلَافِيَّةِ بَيْنَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ؛ لِيَكُونَ أَوَّلَ كِتَابٍ صُنِّفَ فِي العَرَبِيَّةِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، وَأُلِّفَ عَلَى هَذَا الأُسْلُوبِ؛ لِأَنَّهُ تَرْتِيبٌ لَمْ يُصَنِّفْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، وَلَا أَلَّفَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الخَلَفِ "[2].

وَلَمَّا كَانَ التَّفْسِيرُ عِلْمًا يُلْتَمَسُ بِهِ فَهْمُ النَّصِّ القُرْآنِيِّ، وَبَيَانُ دَقَائِقِ مَعَانِيهِ، وَالوقُوفُ عَلَى ضُرُوبِ تَشْرِيعَاتِهِ وَتَوْجِيهَاتِهِ، وَالقُرْآنُ مُتَّفَقٌ عَلَى تَبَوِّئِهِ القِمَّةَ فِي فَصَاحَةِ اللَّفْظِ، وَبَدِيعِ النَّظْمِ، وَاتِّسَاقِ الرَّصْفِ، وَعَمِيقِ المَعْنَى؛ أَدْرَكَ المُفَسِّرُونَ وُجُوبَ لُجُوئِهِمْ إِلَى عُلُومِ العَرَبِيَّةِ، واسْتِمْدَادِهِمْ مِنْهَا أَدَوَاتِهِم المَنْهَجِيَّةِ، وَعَرِفُوا أَنَّهُ " أَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَرَبِ كَلَامٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى هَذِهِ الْفَصَاحَةِ وَالْغَرَابَةِ وَالتَّصَرُّفِ الْبَدِيعِ، وَالْمَعَانِي اللَّطِيفَةِ، وَالْفَوَائِدِ الْغَزِيرَةِ، وَالْحِكَمِ الْكَثِيرَةِ، وَالتَّنَاسُبِ فِي الْبَلَاغَةِ، وَالتَّشَابُهِ فِي الْبَرَاعَةِ، عَلَى هَذَا الطُّولِ وَعَلَى هَذَا الْقَدْرِ، وَإِنَّمَا تُنْسَبُ إِلَى حَكِيمِهِمْ كَلِمَاتٌ مَعْدُودَةٌ، وَأَلْفَاظٌ قَلِيلَةٌ، وَإِلَى شَاعِرِهِمْ قَصَائِدُ مَحْصُورَةٌ، يَقَعُ فِيهَا ... بَعْدَ هَذَا مِنَ الِاخْتِلَالِ، وَيَعْتَرِضُهَا ... مِنَ الِاخْتِلَافِ، وَيَقَعُ فِيهَا ... مِنَ التَّعَمُّلِ وَالتَّكَلُّفِ، وَالتَّجَوُّزِ وَالتَّعَسُّفِ "[3].

---

[1] الأشباه والنّظائر في النّحو: ٣/١، جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق: عبد الإله نبهان، د. ط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٧/١، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ، وضع حاشيته: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، وسمّاها (الانتصاف في الإنصاف)، ط١، المكتبة العصريّة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

[3] إعجاز القرآن للباقلانيّ: ٣٦، أبو بكر الباقلانيّ محمّد بن الطيّب، تحقيق: السيّد أحمد صقر، ط٥، دار المعارف-مصر، ١٩٩٧م.

فَالمَبَاحِثُ اللُّغَوِيَّةُ لَهَا مَقَامُ الرِّيَادَةِ فِي مُجْمَلِ الأَدَوَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا عِلْمُ التَّفْسِيرِ، وَهَذَا الأَمْرُ قَدْ بَسَطَ السُّيُوطِيُّ القَوْلَ فِيهِ، فَأَوْضَحَ أَنَّ المُفَسِّرَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُلِمًّا بِخَمْسَةَ عَشَرَ عِلْمًا، جَاءَتْ عُلُومُ العَرَبِيَّةِ فِي طَلِيعَتِهَا، وَهِيَ: اللُّغَةُ، وَالنَّحْوُ، وَالتَّصْرِيفُ، وَالاشْتِقَاقُ، وَالمَعَانِي، وَالبَيَانُ، وَالبَدِيعُ "[1]. وَقَالَ ابْنُ جُزَيٍّ الكَلْبِيُّ (ت٧٤١هـ): " اعْلَمْ أَنَّ الكَلَامَ عَلَى القُرْآنِ يَسْتَدْعِي الكَلَامَ فِي اثْنَي عَشَرَ فَنًّا مِنَ العُلُومِ، وَهِيَ: التَّفْسِيرُ، وَالقِرَاءَاتُ، وَالأَحْكَامُ، وَالنَّسْخُ، وَالحَدِيثُ، وَالقَصَصُ، وَالتَّصَوُّفُ، وَأُصُولُ الدِّينِ، وَأُصُولُ الفِقْهِ، وَاللُّغَةُ، وَالنَّحْوُ، وَالبَيَانُ. فَأَمَّا التَّفْسِيرُ، فَهُوَ المَقْصُودُ بِنَفْسِهِ، وَسَائِرُ هَذِهِ الفُنُونِ أَدَوَاتٌ تُعِينُ عَلَيْهِ، أَوْ تَتَعَلَّقُ بِهِ، أَوْ تَتَفَرَّعُ مِنْهُ. وَمَعْنَى التَّفْسِيرِ: شَرْحُ القُرْآنِ، وَبَيَانُ مَعْنَاهُ، وَالإِفْصَاحُ بِمَا يَقْتَضِيهِ بِنَصِّهِ، أَوْ إِشَارَتِهِ، أَوْ فَحْوَاهُ "[2].

وَتَكَادُ تَكُونُ أَبَوَابُ النَّحْوِ، وَمَوْضُوعَاتُهُ كُلُّهَا مَطْلَبًا وَاجِبًا تَحْصِيلُهُ وَإِتْقَانَهُ عَلَى مَنْ يَتَصَدَّى لِتَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، عَلَى نَحْوٍ يَجْعَلُهُ مَتَمَكِّنًا مِنْ ضَوَابِطِهَا وَأَحْكَامِهَا، عَارِفًا بِخَبَايَاهَا وَدَقَائِقِهَا؛ وَلِهَذَا فَقَدْ ذَهَبَ أَهْلُ الصِّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ إِلَى أَنَّ الغَايَةَ مِنَ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ هِيَ فَهْمُ التَّنْزِيلِ العَزِيزِ؛ يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ الأَنْصَارِيُّ (ت٧٦١هـ): " فَإِنَّ أَوْلَى مَا تَقْتَرِحُهُ القَرَائِحُ، وَأَعْلَى مَا تَجْنَحُ إِلَى تَحْصِيلِهِ الجَوَانِحُ، مَا يَتَيَسَّرُ بِهِ فَهْمُ كِتَابِ اللهِ المُنْزَلِ، وَيَتَّضِحُ بِهِ مَعْنَى حَدِيثُ نَبِيِّهِ المُرْسَلِ؛ فَإِنَّهُمَا الوَسِيلَةُ إِلَى السَّعَادَةِ الأَبَدِيَّةِ، وَالذَّرِيعَةُ إِلَى تَحْصِيلِ المَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ. وَأَصْلُ ذَلِكَ عِلْمُ الإِعْرَابِ الهَادِي إِلَى صَوْبِ الصَّوَابِ[3].

فَالإِعْرَابُ الَّذِي هُوَ جَوْهَرُ عِلْمِ النَّحْوِ وَلُبُّهُ، هُوَ المِعْيَارُ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ صَحِيحُ الكَلَامِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَرُجْحَانُ الكَلَامِ مِنْ نُقْصَانِهِ، وَمَنْ زَهِدَ فِيهِ، أَوْ تَهَاوَنَ، فَكَأَنَّمَا صَدَّ عَنْ فَهْمِ القُرْآنِ،

---

[1] ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٤/٢١٣-٢١٥، عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السـيوطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

[2] التسهيل لعلوم التنزيل: ١/١٥، أبو القاسم محمّد بن أحمّد ابن جزيّ الكلبيّ الغرناطيّ (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالديّ، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم-بيروت، ١٤١٦هـ.

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٢، عبد الله بن يوسف أبو محمّد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، ط٦، دار الفكر-دمشق، ١٩٨٥م.

وَإِدْرَاكِ مَعَانِيهِ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَهُ مَا تَزَالُ مُغْلَقَةً عَلَى مَعْانِيهَا حَتَّى يَكُونَ الإِعْرَابُ فَيَفْتَحهَا، وَأَغْرَاضَهُ وَمَقَاصِدَهُ مَا تَزَالُ كَامِنَةً فِيهَا حَتَّى يَسْتَخْرِجَهَا[١].

وَلِذَلِكَ؛ بَادَرَ كَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ إِلَى التَّصْنِيفِ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، بِالاعْتِمَادِ عَلَى اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ مَنْهَجًا، كَـ(مَعَانِي القُرْآنِ) للفَرَّاءِ (ت٢٠٧هـ)، وَ(مَعَانِي القُرآنِ) لِلأَخْفَشِ (ت٢١٥هـ)، وَ(الكَشَّاف) للزَّمَخْشَرِيّ، وَ(البَحْر المُحِيط) لِأَبِي حَيَّانٍ الأَنْدَلُسِيّ (ت٧٤٥هـ). وأُطْلِقَ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّفْسِيرِ للقُرْآنِ الكَرِيمِ، (التَّفْسِيرُ اللُّغَوِيُّ)، وَيُقْصَدُ بِهِ " بَيَانُ مَعَانِي القُرْآنِ بِمَا وَرَدَ فِي لُغَةِ العَرَبِ ... أَلْفَاظِهَا، وَأَسَالِيبِهَا الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ"[٢].

وَثَمَّةَ ضَرْبٌ آخَرُ لِتَفْسِيرِ القُرْآنِ يَعْتَمِدُ فِيمَا يَعْتَمِدُ " عَلَى المَدْلُولِ اللُّغَوِيّ لِلنُّصُوصِ كَمَا اسْتَعْمَلَهَا العَرَبُ، عِنْدَ نُزُولِ القُرْآنِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى إِحَاطَةِ المُفَسِّرِ بِظُرُوفِ النَّصّ، وَالمُؤَثِّرَاتِ الَّتِي تَصْرِفُ النَّصَّ عَنْ ظَاهِرِهِ، أَوْ تُرْجِعُ أَحَدَ المَعَانِي المُحْتَمَلَةِ لِلنَّصّ عَلَى غَيْرِهَا"[٣]، وَاشْتُرِطَ فِي المُفَسِّرِ بِالرَّأْيِ إِحَاطَتُهُ بـ" العُلُومِ المُتَعَلِّقَةِ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ؛ تَارِيخِهَا وَفِقْهِهَا وَاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ وَعُلُومِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالبَيَانِ وَالبَدِيعِ وَجَمِيعِ عُلُومِ البَلَاغَةِ وَالأَدَبِ"[٤].

وَهَنَاكَ مَنْ صَنَّفَ فِي (الوُجُوه وَالنَّظَائِرِ فِي القُرْآنِ)، وَ" عِنْدَ بَحْثِ عَلَاقَةِ الوُجُوهِ وَالنَّظَائِرِ القُرْآنِيَّةِ بِاللُّغَةِ، فَإِنَّ الأَمْرَ فِيهِ جَانِبَانِ مُرْتَبِطَانِ بِاللُّغَةِ: (الأَوَّلُ): الأَصْلُ الجَامِعُ لِمَعْنَى اللَّفْظِ فِي لُغَةِ العَرَبِ، وَمَعْرِفَةُ عَلَاقَةِ هَذِهِ الوُجُوه بِهَذَا الأَصْلِ. وَ(الثَّانِي): إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الوُجُوهِ تُكَوِّنُ دَلَالَاتٍ لُغَوِيَّةً مُبَاشِرَةً، وَقَدْ تَتَعَدَّدُ الوُجُوهُ بِتَعَدُّدِ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ، وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى اسْتِعْمَالِ العَرَبِ، حَسْبَمَا قَرَّرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ. وَإِذَا وُجِدَ فِي كُتُبِهِمْ شَيْءٌ مِنَ الوُجُوهِ لَا يُوجَدُ لَهُ دَلَالَةٌ مُبَاشِرَةٌ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَعْنِي خُرُوجَهُ عَنِ اللُّغَةِ، وَلَكِنْ يُلْحَظُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ ارْتِبَاطٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْلِ المَعْنَى اللُّغَوِيّ "[٥].

---

[١] ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني: ٢٨/١، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، تحقيق: محمود محمّد شاكر أبو فهر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدّة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

[٢] التّفسير اللّغويّ للقرآن الكريم: ٣٨-٣٩، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطّيّار، ط١، دار ابن الجوزيّ، ١٤٢٢هـ.

[٣] مناهج المفسّرين: ٩٧، د. مساعد مسلم آل جعفر، ومحيي هلال السرحان، ط١، دار المعرفة، ١٩٨٠م.

[٤] المرجع السّابق: ١١١.

[٥] التّفسير اللّغويّ للقرآن الكريم: ٩٥-٩٦.

وَمِنْ صُوَرِ التَّكَامُلِ وَالتَّدَاخُلِ المَعْرِفِيّ بَيْنَ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَعُلُومِ العَرَبِيَّةِ، تلْكَ الَّتِي نَشَأَتْ بَيْنَ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ وَالدَّرْسِ الصَّوْتِيّ مِنْ جِهَةٍ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الدَّرْسِ النَّحْوِيّ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. وَالقِرَاءَاتُ القُرْآنِيَّةُ: " هُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ كَيْفِيَّةُ النُّطْقِ بِالكَلِمَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَطَرِيقُ أَدَائِهَا؛ اتِّفَاقًا وَاخْتِلَافًا، مَعَ عُزُوِّ كُلِّ وَجْهٍ لِنَاقِلِهِ "[1].

فَأَمَّا العَلَاقَةُ بَيْنَ عِلْمِ القِرَاءَاتِ وَعِلْمِ الصَّوْتِ، فَمِنَ الحَقَائِقِ المُقَرَّرَةِ أَنَّ الدَّرْسَ الصَّوْتِيَّ لِلعَرَبِ مِنْ أَقْرَبِ جَوَانِبِ دِرَاسَةِ اللُّغَةِ إِلَى المَنْهَجِ العِلْمِيّ، وَأَكْثَرِهَا أَصَالَةً؛ لِأَنَّ أُسَّ هَذَا الدَّرْسِ قَدْ بُنِيَ عَلَى القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَهُوَ عِلْمٌ تَأَخَّرَ التَّنْظِيرُ لَهُ عَنْ بَعْضِ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ، بَيْدَ أَنَّهُ أَسْبَقُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ الوَاقِعِ العَمَلِيّ، إِذْ كَانَ عُلَمَاءُ النَّحْوِ الأَوَائِلُ أَئِمَّةً فِي قِرَاءَةِ القُرْآنِ الَّتِي جَعَلَتْهُمْ يَتَأَمَّلُونَ أَصْوَاتَ العَرَبِيَّةِ، وَيُلَاحِظُونَهَا، لِيَنْتُجَ عَنْ ذَلِكَ دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً، تَقْتَرِبُ مِنْ نَتَائِجِ الدَّرْسِ الصَّوْتِيّ الحَدِيثِ[2].

وَالقِرَاءَاتُ القُرْآنِيَّةُ تُعَدُّ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ التَّنَوُّعِ فِي أَدَاءِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، إِذْ تَسْتَنِدُ إِلَى ضَوَابِطَ مُحَدَّدَةٍ وَضَعَهَا العُلَمَاءُ شُرُوطًا لِقَبُولِ القِرَاءَةِ، كَصِحَّةِ سَنَدِهَا إِلَى النَّبِيِّ الأَكْرَمِ، وَمُوَافَقَتِهَا لِرَسْمِ المُصْحَفِ، وَمُوَافَقَتِهَا وَجْهًا مِنْ وُجُوهِ العَرَبِيَّةِ[3]، وَهَذَا الشَّرْطُ الأَخِيرُ يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ النَّحْوِ؛ فَلَا بُدَّ لِمَنْ يَتَصَدَّى لِعِلْمِ القِرَاءَاتِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالعَرَبِيَّةِ، مُتَبَحِّرًا فِي نَحْوِهَا؛ لِأَنَّ الحُكْمَ بِمُطَابَقَةِ القِرَاءَةِ لِسنَنِ العَرَبِيَّةِ، يَقْتَضِيَ الإِلْمَامَ بِأَبْوَابِ النَّحْوِ كُلِّهَا، وَهَذَا لَا يَتَأَتَّى إِلَّا لِمُتَضَلِّعٍ فِي هَذَا العِلْمِ. ثُمَّ إِنَّ قَبُولَ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ أَسْهَمَ فِي إِكْسَابِ العَرَبِيَّةِ المُرُونَةَ وَالاتِّسَاعِ، إِذْ أَضَافَ رَافِدًا مُهِمًّا لِمَسَائِلِ النَّحْوِ وَأَبْوَابِهِ، فَلَمْ يَتَرَدَّدِ النَّحْوِيُّونَ فِي الاسْتِشْهَادِ بِهِ فِي تَقْعِيدِ الأُصُولِ، وَالاحْتِجَاجِ لِلفُرُوعِ؛ قَالَ السُّيُوطِيُّ: " أَمَّا القُرْآنُ، فَكُلُّ مَا وَرَدَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ جَازَ الاحْتِجَاجُ بِهِ فِي العَرَبِيَّةِ؛ سَوَاءٌ كَانَ مُتَوَاتِرًا، أَوْ آحَادًا، أَمْ شَاذًا. وَقَدْ أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى الاحْتِجَاجِ بِالقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ فِي العَرَبِيَّةِ، إِذَا لَمْ تُخَالِفْ قِيَاسًا مَعْلُومًا، بَلْ وَلَوْ خَالَفَتْهُ يُحْتَجُّ بِهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ الحَرْفِ

---

[1] البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقَي الشاطبية والدُّرة: ٧، عبد الفتّاح القاضي، ط١، دار الكتاب العربيّ–بيروت، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

[2] ينظر: فقه اللّغة في الكتب العربيّة: ١٢٩–١٣٠، عبده الرّاجحيّ، د. ط، دار النهضة العربيّة للطّباعة والنّشر–بيروت، ١٩٧٢م.

[3] ينظر: مدخل في علوم القراءات: ٢٩، السيّد رزق الطويل، ط١، المكتبة الفيصليّة، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

بِعَيْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجُزِ القِيَاسُ عَلَيْهِ، كَمَا يُحْتَجُّ بِالمُجْمَعِ عَلَى وُرُودِهِ وَمُخَالَفَتِهِ القِيَاسَ فِي ذَلِكَ الوَارِدِ بِعَيْنِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ... وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الاحْتِجَاجِ بِالقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ النُّحَاةِ، وَإِنِ اخْتُلِفَ فِي الاحْتِجَاجِ بِهَا فِي الفِقْهِ "[1].

وَالحَاصِلُ إِنَّ العَلَاقَةَ بَيْنَ عِلْمِ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ وَعِلْمِ النَّحْوِ هِيَ عَلَاقَةٌ تَكَامُلِيَّةٌ، فَالنَّحْوُ مِنْ أَدَوَاتِ الضَّبْطِ، الَّتِي يُرْكَنُ إِلَيْهَا وُفْقَ عِلْمٍ لَهُ " اسْتِمْدَادٌ مِنَ العُلُومِ العَرَبِيَّةِ، وَالغَرَضُ مِنْهُ تَحْصِيلُ مَلَكَةِ ضَبْطِ الاخْتِلَافَاتِ المُتَوَاتِرَةِ، وَفَائِدَتُهُ صَوْنُ كَلَامِ اللهِ تَعَالَى عَنْ تَطَرُّقِ التَّحْرِيفِ وَالتَّغْيِيرِ، وَقَدْ يُبْحَثُ فِيهِ – أَيْضًا – عَنْ صُوَرِ نَظْمِ الكَلَامِ، مِنْ حَيْثُ الاخْتِلَافَات غَيْر المُتَوَاتِرَةِ "[2].

وَمِمَّا لَا مِرَاءَ فِيهِ أَنَّ ثَمَّةَ تَفَاعُلًا بَيْنَ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ وَعَلْمِ الحَدِيثِ، فِي طُرُقِ الإِسْنَادِ وَالتَّحَمُّلِ وَالأَدَاءِ. وَكَانَ المُحَدِّثُونَ – فِي هَذَا المَجَالِ – أَسْبَقُ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، الَّذِينَ لَمْ يَعْرِفُوهَا، إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَضَجَتْ فِي كَنَفِ عِلْمِ الحَدِيثِ، وَقُرِّرَتْ قَوَاعِدُهَا، وَاسْتَقَرَّتْ مُصْطَلَحَاتُهَا، الَّتِي قِيْلَ فِيْهَا أَنَّهَا لَا مَثِيلَ لَهَا فِي التَّارِيخِ، مِنْ حَيْثُ الدِّقَةِ[3]؛ فَنَجِدُ أَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ، فِي (لُمَعِ الأَدِلَّةِ) يَتَحَدَّثُ عَنِ " (النَّقْلِ)، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: تَوَاتُر وَآحَاد، كَمَا تَكَلَّمَ فِي شَرْطِ نَقْلِ المُتَوَاتِرِ، وَشَرْطِ نَقْلِ الآحَادِ، وَفِي قَبُولِ المُرْسَلِ وَالمَجْهُولِ. كَمَا تَكَلَّمَ السُّيُوطِيُّ – فِيمَا بَعْدُ – فِي (المُزْهِرِ) عَنْ مَعْرِفَةِ المُتَوَاتِرِ وَالآحَادِ، وَمَعْرِفَةِ المُرْسَلِ وَالمُنْقَطِعِ، وَمَعْرِفَةِ مَنْ تُقْبَلُ رُوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ. كَذَلِكَ تَكَلَّمَ عَنْ طُرُقِ التَّحَمُّلِ وَالأَخْذِ: مِنْ سَمَاعٍ، وَوُجَادَةٍ، وَمُنَاوَلَةٍ، وَإِجَازَةٍ، وَمُكَاتَبَةٍ، وَنَحْوِهَا "[4].

---

[1] الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٦٨، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، ط١، دار القلم–دمشق، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

[2] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١٣١٧/٢، مصطفى بن عبد الله، الشهير بـــحاجي خليفة، عُني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، د. ط، وكالة المعارف بإسطنبول، ١٩٤١م= ١٣٦٠هـ –١٩٤٣م= ١٣٦٢هـ.

[3] ينظر: علوم الحديث ومصطلحه–عرضٌ ودراسة: ٢٨٧، د. صبحي إبراهيم الصالح، ط١٥، دار العلم للملايين–بيروت، ١٩٨٤م.

[4] الكوكب الدّريّ للأســـنويّ: ١٠٥–١٠٦. وينظر: لمع الأدلة: ٨٣–٩١. والمزهر: ١١٣/١–١٤٤، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: فؤاد عليّ منصور، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ بِأَنَّهُمْ صَنَّفُوا فِي العَرَبِيَّةِ، عَلَى تَرْتِيبِ المُحَدِّثِينَ، وَطَرِيقَتِهِمْ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ السُّيُوطِيُّ، فَتَرَاهُ يَقُولُ فِي مُقَدِّمَةِ (المُزْهِرِ): " هَذَا عِلْمٌ شَرِيفٌ ابْتَكَرْتُ تَرْتِيبَهُ، وَاخْتَرَعْتُ تَنْوِيعَهُ وَتَبْوِيبَهُ، وَذَلِكَ فِي عُلُومِ اللُّغَةِ وَأَنْوَاعِهَا، وَشُرُوطِ أَدَائِهَا وَسَمَاعِهَا، حَاكَيْتُ بِهِ عُلُومَ الحَدِيثِ فِي التَّقَاسِيمِ وَالأَنْوَاعِ، وَأَتَيْتُ فِيهِ بِعَجَائِبَ وَغَرَائِبَ حَسَنَةِ الإِبْدَاعِ "[١].

وَيَبْدُو أَنَّ الإِسْنَادَ فِي الرِّوَايَةِ اللُّغَوِيَّةِ أَصْبَحَ قَاعِدَةً مُلْتَزَمَةً، مُنْذُ القَرْنِ الهِجْرِيِّ الثَّالِثِ، إِذْ يَرْتَفِعُ الإِسْنَادُ إِلَى رِجَالِ الطَّبَقَةِ الأُولَى مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ فِي القَرْنِ الثَّانِي لِلهِجْرَةِ[٢]. وَإِنْ كَانَتْ إِرْهَاصَاتُ ذَلِكَ قَدْ سِبِقَتْ هَذَا العَصْرِ؛ لِشُيُوعِ الكَذِبِ اللُّغَوِيِّ، فَأُثِرَ عَنِ الخَلِيلِ (ت١٧٥هـ)، وَغَيْرِهِ ضَرُورَةُ تَحَرِّي الأَخْذِ عَنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالأَمَانَةِ[٣]، بَلِ اضْطَرَّ كَثِيرٌ مِنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ إِلَى تَجْرِيحِ نُظَرَائِهِمْ، أَوْ تَعْدِيلِهِمْ، عَلَى نَحْوِ قَوْلِ الخَلِيلِ: " فَإِنَّ النَّحَارِيرَ مِنْهُمْ رُبَّمَا أَدْخَلُوا عَلَى النَّاسِ مَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ؛ إِرَادَةَ اللَّبْسِ وَالتَّعْنِيتِ "[٤]. وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ (ت٢٤٤هـ) عَنْ قُطْرُب (ت٢٠٦هـ): " كَتَبْتُ عَنْهُ قِمَطْرًا، ثُمَّ تَبَيَّنْتُ أَنَّهُ يَكْذِبُ فِي اللُّغَةِ، فَلَمْ أَذْكُرْ عَنْهُ شَيْئًا "[٥].

وَالخُلَاصَةُ: إِنَّ التَّدَاخُلَ بَيْنَ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ وَعِلْمِ الحَدِيثِ كَانَ لَهُ عَظِيمُ الأَثَرِ فِي حِفْظِ العَرَبِيَّةِ مِنَ العَبَثِ، وَصِيَانَتِهَا مِنَ الفَسَادِ؛ فَلَوْلَا ذَلِكَ " لَمَا خَلُصَتِ اللُّغَةُ، وَلَجَاءَتْ مَشُوبَةً بِالكَذِبِ وَالتَّدْلِيسِ، وَلَفَسَدَ هَذَا العِلْمُ وَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ "[٦].

---

[١] المزهر: ٧/١.

[٢] ينظر: مصطلح الحديث وأثره على الدّرس اللّغويّ عند العرب: ٩٥، د. شرف الدّين عليّ الرّاجحيّ، ط١، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنشر–بيروت، ١٩٨٣م.

[٣] ينظر: الحديث النبويّ الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة: ١٩٢، د. محمّد ضاري حمّادي، ط١، اللّجنة الوطنيّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجريّ، ١٤٠٢هـ–١٩٨٣م.

[٤] كتاب العين: ٥٣/١، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، ود. إبراهيم السّامرّائيّ، د. ط، دار ومكتبة الهلال، د. ت.

[٥] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢٤٣/١، جلال الدين السّيوطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصريّة–لبنان–صيدا، د. ت.

[٦] تاريخ آداب العرب: ١٨٩/١، مصطفى صادق بن عبد الرزّاق الرافعيّ، د. ط، دار الكتاب العربيّ–بيروت، د. ت.

وَأَمَّا عَلَاقَةُ القُرْآنِ الكَرِيمِ بِعِلْمِ البَلَاغَةِ، فَوَثِيقَةٌ بَيِّنَةٌ، إِذْ جَهَدَ العُلَمَاءُ – مُنْذُ وَقْتٍ مُبَكِّرٍ – فِي مُحَاوَلَاتٍ جَادَّةٍ لِفَهْمِ نُصُوصِ التَّنْزِيلِ العَزِيزِ فَهْمًا صَحِيحًا، وَإِدْرَاكِ أَسْرَارِهِ، وَالوُقُوفِ عَلَى مَرَامِيهِ، وَدَفْعِ الشُّبَهَاتِ الَّتِي تُثَارُ عَلَى أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ؛ فَكَانَ ذَلِكَ سَبِيلًا وَاسِعًا لِأَنْ يَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الظَّوَاهِرِ الأُسْلُوبِيَّةِ، مِمَّا يَدْخُلُ فِي مَبَاحِثِ الدَّرْسِ البَلَاغِيِّ. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ بَذْرَةَ عِلْمِ البَلَاغَةِ قَدْ نَشَأَ فِي رِحَابِ النَّصِّ الكَرِيمِ.

وَالبَلَاغَةُ هِيَ العِلْمُ الَّذِي ارْتَبَطَ بِالإِعْجَازِ القُرْآنِيِّ، فَيَكَادُ يُجْمِعُ عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّ البَلَاغَةَ هِيَ أَبْرَزُ وُجُوهِ إِعْجَازِهِ؛ قَالَ الخَطَّابِيُّ (ت٣٨٨هـ): " اعْلَمْ أَنَّ القُرْآنَ إِنَّمَا صَارَ مُعْجِزًا؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بِأَفْصَحِ الأَلْفَاظِ، بِأَحْسَنِ نُظُومِ التَّأْلِيفِ، مَضَمَّنًا أَصَحَّ المَعَانِي "[1]. وَحَدَّدَ الرُّمَّانِيُّ (ت٣٨٤هـ) وُجُوهُ إِعْجَازِ القُرْآنِ فِي سَبْعَةِ أَشْيَاءَ، مِنْهَا البَلَاغَةُ، وَهِيَ عِنْدَهُ " عَلَى عَشَرَةِ أَقْسَامٍ: الإِيْجَازُ، وَالتَّشْبِيهُ، وَالاسْتِعَارَةُ، وَالتَّلَاؤُمُ، وَالفَوَاصِلُ، وَالتَّجَانِسُ، وَالتَّصْرِيفُ، وَالتَّضْمِينُ، وَالمُبَالَغَةُ، وَحُسْنُ البَيَانِ"[2].

وَيَقُولُ السَّكَّاكِيُّ (ت٦٢٦هـ) مُعَظِّمًا مَكَانَةَ عِلْمَي المَعَانِي وَالبَيَانِ: " وَاعْلَمْ أَنَّ شَأْنَ الْإِعْجَازِ عَجِيبٌ، يُدْرَكُ وَلَا يُمْكِنُ وَصْفُهُ، كَاسْتِقَامَةِ الْوَزْنِ تُدْرَكُ وَلَا يُمْكِنُ وَصْفُهَا، وَكَالْمَلَاحَةِ، وَمَدْرَكُ الإِعْجَازِ عِنْدِي هُوَ الذَّوْقُ لَيْسَ إِلَّا، وَطَرِيقُ اكْتِسَابِ الذَّوْقِ طُولُ خِدْمَةِ هَذَيْنِ العِلْمَيْنِ "[3].

لَقَدْ أَدْرَكَ العُلَمَاءُ مَكَانَةَ عُلُومِ البَلَاغَةِ، وَأَثَرَهَا فِي بَيَانِ إِعْجَازِ القُرْآنِ، وَتَفْسِيرِهِ، فَأَوْلَوْهَا كَبِيرَ العِنَايَةِ، وَكَثِيرَ الاهْتِمَامِ؛ فُعُدَّتْ مِنْ عُلُومِ القُرْآنِ، وَقُرِنَتْ بِالعَقِيدَةِ وَأَحْكَامِ الفِقْهِ؛ قَالَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ (ت٣٩٥هـ): " إِنَّ أَحَقَّ العُلُومِ بِالتَّعَلُّمِ، وَأَوْلَاهَا بِالتَّحَفُّظِ – بَعْدَ المَعْرِفَةِ بِاللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ – عِلْمُ البَلَاغَةِ، وَمَعْرِفَةُ الفَصَاحَةِ، الَّذِي بِهِ يُعْرَفُ إِعْجَازُ كِتَابِ اللهِ ... وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ

---

[1] بيان إعجاز القرآن: ٢٧، أبو سليمان حمد بن محمّد البستيّ الخطابيّ، تحقيق: محمّد خلف الله، ود. محمّد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.

[2] النّكت في إعجاز القرآن: ٧٦، عليّ بن عيسى بن عليّ الرّمّانيّ، تحقيق: محمّد خلف الله، ود. محمّد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.

[3] مفتاح العلوم: ٤١٦، يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن عليّ السكاكيّ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

الإِنْسَانَ إِذَا أَغْفَلَ عِلْمَ البَلَاغَةِ، وَأَخَلَّ بِمَعْرِفَةِ الفَصَاحَةِ، لَمْ يَقَعْ عِلْمُهُ بِإِعْجَازِ القُرْآنِ مِنْ جِهَةِ مَا خَصَّهُ اللهُ بِهِ مِنْ حُسْنِ التَّأْلِيفِ، وَبَرَاعَةِ التَّرْكِيبِ، وَمَا شَحَنَهُ بِهِ مِنَ الإِيْجَازِ البَدِيعِ، والاخْتِصَارِ اللَّطِيفِ؛ وَضَمَّنَهُ مِنَ الحَلَاوَةِ، وَجَلَّلَهُ مِنْ رَوْنَقِ الطَّلَاوَةِ، مَعَ سُهُولَةِ كَلِمِهِ وَجَزَالَتِهَا، وَعُذُوبَتِهَا وَسَلاسَتِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَحَاسِنِهِ الَّتِي عَجَزَ الخَلْقُ عَنْهَا، وَتَحَيَّرَتْ عُقُولُهُمْ فِيهَا "[1]. وَفِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ عِلْمَي البَيَانِ وَالمَعَانِي، قَالَ السَّكَّاكِيُّ: " فَالْوَيْلُ كُلُّ الْوَيْلِ لِمَنْ تَعَاطَى التَّفْسِيرَ وَهُوَ فِيهِمَا رَاجِلٌ "[2].

وَيُمْكِنُ القَوْلُ أَنَ العَلَاقَةَ بَيْنَ عِلْمِ البَلَاغَةِ وَالقُرْآنِ هِيَ عَلَاقَةٌ تَبَادلِيَّةٌ تَكَامُلِيَّةٌ؛ إِذْ كَانَ إِرْهَاصُ عِلْمِ البَلَاغَةِ فِي كَنَفِ القُرْآنِ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ نَضَجَ عِلْمُ البَلَاغَةِ، وَتَرَسَّخَتْ حُقُولُهُ وَفُنُونُهُ، وَاسْتَقَرَّتْ مُصْطَلَحَاتُهُ، أَفَادَ مِنْهُ العُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ القُرآنِ، وَبَيَانِ وَجْهِ إِعْجَازِهِ.

إِنَّ هَذَا التَّدَاخُلَ المَعْرِفِيَّ، وَالتَّكَامُلَ العِلمِيَّ بَيْنَ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَعُلُمِ العَرَبِيَّةِ، هُوَ الَّذِي يُفَسِّرُ لَنَا بُرُوزَ ظَاهِرَةِ التَّصْنِيفِ المَوْسُوعِيّ، وَلَا سِيَّمَا لَدَى العُلَمَاءِ المُتَقَدِّمِينَ، إِذِ اتَّسَعَتْ دَائِرَتُهُمْ المَعْرِفِيَّةُ، وَنَبَغُوا فِي عُلُومٍ عِدَّةٍ، فَصَنَّفُوا فِي التَفْسِيرِ، وَالحَدِيثِ، وَاللُّغَةِ، وَالنَّحْوِ، وَغَيْرِهَا. وَيُمْكِنُ النَّظَرُ إِلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؛ وَهُوَ أَنَّ هَؤُلَاءِ العُلَمَاءَ الَّذِينَ انْمَازُوا بِسَعَةِ الاطِّلَاعِ، وَعُمْقِ المَعْرِفَةِ، وَتَنَوُّعِ الإِنْتَاجِ وَغَزَارَتِهِ، هُمُ الَّذِينَ بَرَّزُوا تَكَامُلَ هَذِهِ العُلُومِ، وَتَدَاخُلَهَا، وَحَاجَةَ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ.

---

[1] الصّناعتين الكتابة وَالشِّعر: ١، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصريّة–بيروت، ١٤١٩هـ.

[2] مفتاح العلوم: ١٦٢.

الفَصلُ الأَوَّلُ:

مَنهَجُ النَّوَوِيّ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ

المَبحثُ الأَوَّلُ: مَعَايِيرُ النَّقْدِ اللُّغَوِيّ عِنْدَ النَّوَوِيّ.

المَبحَثُ الثّانِي: شَوَاهِدُ النَّوَوِيّ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ.

المَبحَثُ الثّالِثُ: أَحْكَامُ التَّقْوِيمِ اللُّغَوِيّ عِنْدَ النَّوَوِيّ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

مَعَايِيرُ النَّوَوِيِّ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ

لَا بُدَّ للنَّقْدِ اللُّغَوِيِّ مِنْ أَدَوَاتٍ وَأَرْكَانٍ رَصِينَةٍ يَقُومُ عَلَيْهَا، مِنْهَا: خِبْرَةُ النَّاقِدِ، وَدُرْبَتُهُ بِأَلْفَاظِ اللُّغَةِ وَأَسَالِيبِهَا، وَإِحَاطَتُهُ بِعُلُومِهَا وَحُقُولِهَا، فَضْلًا عَنْ مَوْهِبَتِهِ، وَفِطْنَتِهِ. وَمِنْهَا – أَيْضًا – المَعَايِيرُ وَالأَدِلَّةُ، الَّتِي يَحْتَكِمُ إِلَيْهَا النَّاقِدُ، فِي مَسَائِلِ الرَّدِّ، وَالتَّصْحِيحِ، وَالتَّرْجِيحِ ... وَالقِرَاءَةُ الفَاحِصَةُ الدَّقِيقَةُ لِتُرَاثِ النَّوَوِيِّ العِلْمِيِّ، وَضَعَتْ يَدَ البَاحِثِ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ تِلْكَ المَعَايِيرِ، الَّتِي سَنَتَحَدَّثُ عَنْ أَهَمِّهَا:

أَوَّلًا: السَّمَاعُ

يُعَدُّ السَّمَاعُ الأَصْلَ الأَوَّلَ، الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيهِ اللُّغَوِيُّونَ فِي جَمْعِ اللُّغَةِ، وَتَقْعِيدِهَا، وَعَلَيهِ المُعَوَّلُ فِي تَمْيِيزِ فَصِيحِ الأَلْفَاظِ والتَّرَاكِيبِ، وَصَحِيحِهَا، مِنْ فَاسِدِهَا وَضَعِيفِهَا وَسَقِيمِهَا؛ وَبَيَانِ رَاجِحِهَا وَمَرْجُوحِهَا. وَالمَقْصُودُ بـ(السَّمَاعِ)، عِنْدَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ " الكَلَامُ العَرَبِيُّ الفَصِيحُ المَنقُولُ النَّقْلَ الصَّحِيحَ، الخَارِجَ عَن حَدِّ القِلَّةِ إِلَى حَدِّ الكَثْرَةِ "[1].

وَقَدْ حَرَصَ العُلَمَاءُ الأَوَائِلُ عَلَى أَخْذِ مَادَّتِهِم اللُّغَوِيَّةِ مُشَافَهَةً مِنْ فُصَحَاءِ العَرَبِ، وَفِي العُصُورِ التَّالِيَةِ اعْتَمَدُوا عَلَى الرُّوَايَةِ صُورَةً أُخْرَى للسَّمَاعِ؛ يَقُولُ ابنُ فَارِسٍ (ت٣٩٥هـ)، مُوَضِّحًا أَسْبَابَ السَّمَاعِ، وَأَنْوَاعَهُ: " تُؤْخَذ اللُّغَةُ اعْتِيَادًا، كَالصَّبِيِّ العَرَبِيِّ يَسمعُ أَبَوَيْهِ وَغَيرَهَا، فَهُوَ يَأْخُذُ اللُّغَةَ عَنْهُم عَلَى مَمَرِّ الْأَوْقَاتِ، وَتُؤْخَذ تلقُّنًا مِنْ مُلَقِّنٍ، وَتُؤْخَذ سَمَاعًا مِنَ الرُّوَاةِ الثِّقَاتِ ذَوِي الصِّدْقِ وَالأَمَانَةِ، وَيُتَّقَى المُظنُّونَ "[2].

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو: ٨١. والاقتراح في أصول النّحو وجدله: ١٥٢.

[2] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ٣٤، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين، ط١، محمّد علي بيضون، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

وَقَدْ قَيَّدَ بَعضُهُمُ السَّمَاعَ بِالأَخذِ المُبَاشِرِ لِلمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ – بالمُشَافَهَةِ – عَن النَّاطِقِينَ بِهَا النُّطقَ الصَّحِيحَ، أَمَّا الَّذِي يُروَى عَن عَالِمٍ، أَو جِيلٍ سَابِقٍ، أَو كِتَابٍ؛ فَيُعَدُّ رُوَايَةً[1]. وَلَا يَبدو أَنَّ لِهَذَا التَّخصِيصِ اللُّغَوِيِّ قِيمَةً فِي دِرَاسَةِ مَصَادِرِ السَّمَاعِ؛ إِذ تَتَحَوَّلُ مَسمُوعَاتُ كُلِّ جِيلٍ مِنَ العُلَمَاءِ، إِلَى مَرويَّاتِ الجِيلِ الَّذِي يَلِيهِ[2].

وَالمُتَتَبِّعُ لسُلُوكِ اللُّغَوِيِّينَ، يَجِدُ أَنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِسَمَاعِ الكَلَامِ العَرَبِيِّ الفَصِيحِ دُونَ غَيْرِهِ، لِإِثْبَاتِ صِحَّةِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ. وَأَمَّا المَعْنى، فَيحْتَجُّونَ لَهُ بِالفَصِيحِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى العَقْلِ؛ جَاءَ فِي (خزَانَةِ الأَدَبِ)، للبَغْدَادِيِّ (ت١٠٣١هـ): " عُلُومُ الأَدَبِ سِتَّةٌ: اللُّغَةُ، وَالصَّرْفُ، وَالنَّحْوُ، وَالمَعَانِي، وَالبَيَانُ، وَالبَدِيعُ. وَالثَّلَاثَةُ الأُوَلُ لَا يُسْتَشْهَدُ عَلَيْهَا، إِلَّا بِكَلَامِ العَرَبِ، دُونَ الثَّلَاثَةِ الأَخِيرَةِ، فَإِنَّهُ يُسْتَشْهَدُ فِيهَا بِكَلَامِ غَيْرِهِمْ مِنَ المُوَلَّدِينَ؛ لِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى المَعَانِي، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ العَرَبِ وَغَيْرِهِمْ، إِذْ هُوَ أَمْرٌ رَاجِعٌ إِلَى العَقْلِ "[3].

وَلَمْ يَحِدِ النَّوَوِيُّ عَنْ مَنْهَجِ سَالِفِيهِ، إِذْ رَكَنَ إِلَى السَّمَاعِ دَلِيلًا، فِي مَوَاضِعِ التَّصْحِيحِ، وَالرَّدِّ، وَالتَّرْجِيحِ. وَمِنْ ذَلِكَ، مَا جَاءَ فِي شَرْحِهِ لِقَوْلِهِ (صَلّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ): (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ)[4]، إِذْ قَالَ: " وَإِنَّمَا حُذِفَتِ الْهَاءُ مِنْ (سِتَّةٍ)؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا تَلتزمُ الْإِتْيَانَ بِالْهَاءِ فِي الْمُذكَّرِ، الَّذِي هُوَ دونَ الْأَحَد عشرَ، إِذَا صرَّحَتْ بِلَفْظِ الْمُذكّرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَثَمَانِيَة أَيَّام﴾[5]. فَأَمَّا إِذَا لمْ يَأْتُوا بِلَفْظِ الْمُذكّرِ، فَيجوزُ إِثْبَاتُ الْهَاءِ، وحذفُها، فَتَقولُ: صمْنَا سِتًّا، ولَبِثْنَا عشرًا، وتُريدُ الْأَيَّامَ، وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ

---

[1] ينظر: أصـــول التفكير النّحويّ: ٣٣، د. علي أبو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م، والدراســـات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث: ٣٤١، محمّد حســـين آل ياســـين، ط١، منشـــورات: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

[2] ينظر: أصول التّفكير النّحويّ: ٣٣.

[3] خزانة الأدب ولب لباب لســـان العرب: ٥/١، عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق: عبد الســـلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

[4] صـحيح مسـلم: ٨٢٢/٢، أبو الحسـين مسـلم بن الحجّاج القشـيريّ النيسـابوريّ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

[5] الحاقّة: من الآية: ٧.

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[١]، أَيْ: عشرَةَ أَيَّامٍ، وَمِنْه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نْ لَبِثْتُم إِلَّا عَشْرًا﴾[٢]. وَنَقلهُ الْفرَّاءُ وَابْنُ السّكّيتِ، وَغَيرهمَا، عَن الْعَرَبِ، وَلَا يتَوَقَّفُ فِيهِ إِلَّا جَاهِلٌ وَغَبِيٌّ"[٣].

فَأَفْهَمَ قَولُهُ: (لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ إِلَّا جَاهِلٌ وَغَبِيٌّ) أَنَّ ثَمَّةَ مَنْ تَوَقَّفَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ؛ فَرَمَاهُ بِأَقْسَى النُّعُوتِ، دُوْنَ أَنْ يُسَمِّيَهُ، زَادًّا عَلَيْهِ بِمَا سُمِعَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ.

وَلَعَلَّ سيبويهِ (ت١٨٠هـ) أَوَّلُ مَنْ تَعَرَّضَ لِهَذِهِ المَسْأَلَةِ؛ إِذْ قَالَ: " سَارَ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ بَينِ يَومٍ وَلَيلَةٍ؛ لِأَنَّكَ أَلْقَيْتَ الاسْمَ عَلَى اللَّيالِي، ثُمَّ بَيَّنْتَ فَقُلْتَ: مِنْ بِينِ يَومٍ وَلَيلَةٍ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: لِخَمْسٍ بَقَيْنَ، أَوْ خَلَوْنَ، وَيَعْلَمُ المُخَاطَبُ أَنَّ الأَيَّامَ قَدْ دَخَلَتْ فِي اللَّيَالِي، فَإِذَا أَلْقَى الاسْمَ عَلَى اللَّيَالِي، اكْتَفَى بِذَلِكَ عَنْ ذِكْرِ الأَيَّامِ ... وَأَشْبَاهُ هَذَا فِي الكَلَامِ كَثِيرٌ. فَإِنَّمَا قَوْلُهُ: مِنْ بَينِ يَوْمٍ وَلَيلَةٍ، تَوْكِيدٌ بَعْدَمَا وَقَعَ عَلَى اللَّيَالِي"[٤].

وَحَاصِلُ كَلَامِ سيبَوَيهِ أَنَّ العَرَبَ – فِي هَذَا المَوْضِعِ – أَجْرَوا المُمَيَّزَ عَلَى التَّأْنِيثِ، لكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَارِدِ تَغْلِيبِ المُؤَنَّثِ عَلَى المُذَكَّرِ؛ " إِذْ لَا يصدقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ التَّغليبِ وَهُوَ أَنْ تَعُمَّ كِلا الصِّنْفَيْنِ بِلَفْظِ أَحدِهمَا، إِذْ لمْ يُذكَرْ عِنْدَ الْإِبْهَامِ شيءٌ من اللَّيَالِي وَالْأَيَّام حَتَّى يَغْلبَ أَحدُهُمَا عَلَى الآخرِ"[٥]. وقَالَ ابنُ هشَام (ت٧٦١هـ): " فَإِنَّ حَقِيقَةَ التَّغليبِ أَنْ يجْتَمعَ شَيْئَانِ، فَيجْرِي حُكمُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخرِ، وَلَا يجْتَمِعُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا هُنَا تَعْبِيرٌ عَن شَيْئَيْنِ بِلَفْظِ أَحدهمَا، وَإِنَّمَا أَرَّخَتِ الْعَرَبُ باللَّيالِي لِسبْقِهَا "[٦].

---

[١] البقرة: من الآية: ٢٣٤.

[٢] طه: من الآية: ١٠٣.

[٣] تحرير ألفاظ التنبيه: ١٢٧–١٢٨، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شـــرف النوويّ، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط١، دار القلم–دمشق، ١٤٠٨هـ. وينظر: المجموع شرح المهذّب: ٣٧٨/٦–٣٧٩، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النوويّ، صحّحه: لجنة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخويّ–القاهرة ١٣٤٤ –١٣٤٧ هـ. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٦/٨–٥٧، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النوويّ، ط٢، دار إحياء التّراث العربيّ–بيروت، ١٣٩٢هـ.

[٤] الكتاب: ٥٦٣/٣، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشـــر، الملقب ســـيبويه، تحقيق: عبد الســـلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

[٥] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٤١٠/٧.

[٦] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٦٦، عبد الله بن يوســف بن أحمد بن عبد الله ابن يوســف أبو محمد جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر–دمشق، ١٩٨٥م.

أَمَّا السِّيرَافِيُّ (ت٣٦٨هـ)، فَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ (الكِتَابِ): " اعْلَمْ أَنَّ الأَيَّامَ وَاللَّيَالِيَ إِذَا اجْتَمَعَتْ، غَلَبَ التَّأْنِيثُ عَلَى التَّذْكِيرِ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ المَعْرُوفِ مِنْ غَلَبَةِ التَّذْكِيرِ عَلَى التَّأْنِيثِ، فِي عَامَّةِ الأَشْيَاءِ. وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ ابْتِدَاءَ الأَيَّامِ اللَّيَالِي؛ لِأَنَّ دُخُولَ الشَّهْرِ الجَدِيدِ مِنْ شُهُورِ العَرَبِ، بِرُؤْيَةِ الهِلَالِ، وَالهِلَالُ يُرَى فِي أَوَّلِ اللَّيلِ، فَتَصِيرُ اللَّيْلَةُ مَعَ اليَوْمِ الَّذِي بَعْدَهَا يَوْمًا فِي حِسَابِ أَيَّامِ الشَّهْرِ، وَاللَّيلَةُ هِيَ السَّابِقَةُ، فَجَرَى الحُكْمُ لَهَا فِي اللَّفْظِ "[١].

وَمِمَّنْ عَلَّلَ تَذْكِيْرَ العَدَدِ – فِي هَذِهِ المَسأَلَةِ – بِتَغْلِيبِ المُؤَنَّثِ عَلَى المُذَكَّرِ، الفَرَّاءُ (ت٢٠٧هـ)[٢]، وابنُ السّكّيتِ (ت٢٤٤هـ)[٣]، وابنُ قُتَيبَةَ (ت٢٧٦هـ)[٤]، وَتَابَعَهُم النَّوَوِيُّ بِقَوْلِهِ: " المُرَادُ الأَيَّامُ وَاللَّيَالِي، وَغَلَبَ لَفْظُ التَّأْنِيثِ عَلَى عَادَةِ العَرَبِ، فَإِنَّ العَرَبَ تُغَلِّبُ لَفْظَ التَّأْنِيثِ فِي اسْمِ العَدَدِ "[٥].

وَقَدْ نَقَلَ لَنَا التُّرَاثُ حِكَايَةَ الفَرَّاءِ قَوْلَ العَرَبِ: " أَفْطَرْنَا خَمْسًا، وَصمْنَا خَمْسًا، وَصمْنَا عَشْرًا مِنْ رَمَضَانَ "[٦]. وَحَكَى الكِسَائِيُّ (ت١٨٩هـ) عَنْ أَبِي الجَرَّاحِ قَوْلَ العَرَبِ: " صُمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا "[٧]. وَإِنَّمَا قُبِلَ هَذَا، اعْتِمَادًا عَلَى السَّمَاعِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ للقِيَاسِ، وَلَا يُقبَلُ فِيهِ تَأْوِيلٌ كَالَّذِي قَالَهُ سيبويهِ وَغَيرُهُ، وَلَا يَصِحُّ القَوْلُ بِتَغْلِيبِ المُؤَنَّثِ عَلَى المُذَكَّرِ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ

---

[١] شرح كتاب سيبويه: ٢٩٩/٤، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.

[٢] معاني القرآن: ١٥١/١، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النّجاتي، ومحمّد عليّ النّجّار، ط١، دار الكتب المصريّة، د. ت.

[٣] ينظر: إصلاح المنطق: ٢١٣، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: محمّد مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

[٤] أدب الكاتب: ٢٧٥، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمّد الدّالي، مؤسّسة الرسالة–القاهرة.

[٥] المجموع شرح المهذّب: ١٤٣/٧.

[٦] ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٧٥٠/٢، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسيّ، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

[٧] غريب الحديث: ٢٦٠/٢، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغداديّ، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م.

مُذَكَّرٌ قَطْعًا، فَالصَّوْمُ وَالإِفْطَارُ إِنَّمَا يَقَعَانِ فِي الأَيَّامِ لَا فِي اللَّيَالِي؛ وَلِهَذَا " قَالَ بَعْضُهُمْ مَا حَكَاهُ الكَسَائِيُّ لَا يَصحُّ عَنْ فَصِيحٍ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيهِ "[1].

قُلْتُ: كَانَ يَنْبَغِي لِلنَوَوِيِّ أَنْ يُشيرَ إِلَى أَنَّ تَذْكِيرَ المُمَيَّزِ – فِي هَذَا المَوْرِدِ – لَيْسَ هُوَ الفَصِيحَ أَوِ الأَفْصَحَ، وَإِنْ قُبِلَ فِي العَرَبِيَّةِ، بِخِلَافِ تَأْنِيثِهِ الجَارِي عَلَى القِيَاسِ. وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، إِذْ ذُكِرَ أَنَّ الأَعْدَادَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى العَشرَةِ " إِذَا قُصِدَ بِهَا مَعْدُودٌ، وَلَمْ يُذْكَرْ، فَالفَصِيحُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ للمُذَكَّرِ، وَبِعَدَمِهَا فِي المُؤَنَّثِ، كَمَا لَوْ ذُكِرَ المَعْدُودُ، فَتَقُولُ: صمْتُ خَمْسَةً، تُرِيدُ أَيَّامًا، وَسِرْتُ خَمْسًا، تُرِيدُ لَيَالِيَ. وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ التَّاءَ فِي المُذَكَّرِ"[2].

وَبِالضِّدِّ مِنَ الاعْتِمَادِ عَلَى السَّمَاعِ الصَّحِيحِ فِي إِثْبَاتِ صِحَّةِ الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ، لَجَأَ بَعْضُ العُلَمَاءِ إِلَى عَدَمِ السَّمَاعِ، مِعْيَارًا فِي تَخْطِئَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَإِخْرَاجِهِ عَنْ دَائِرَةِ الفَصَاحَةِ، إِذ يُنْكِرُونَ ورُودَ لَفظَةٍ، أَو تَركِيبٍ، عِندَ فُصَحَاءِ العَرَبِ، الَّذِينَ أُخِذَتْ مِنهُم اللُّغَةُ[3]. وَثَمَّةَ مَا يَدْعُو إِلَى عَدَمِ الاطْمِئنَانِ لِهَذَا المَنْهَجِ؛ إِذْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُتَّخِذُهُ مُحِيطًا بِالمَأْثُورِ الثَّرِّ لِلُّغَةِ قِيْلَ فِيهَا: لَا يُحِيطُ بِهَا إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ وَصِيُّ نَبِيٍّ؛ قَالَ ابنُ فَارِسٍ: "وَمَا بَلَغَنَا أَنَّ أَحَدًا مِمَّن مَضَى ادَّعَى حِفظَ اللُّغَةِ كُلِّهَا"[4].

وَفَضْلًا عَنْ عَدَمِ السَّمَاعِ، لَجَأَوا – فِي بَعْضِ المَوَارِدِ – إِلَى تَقْيِيدِ اللَّفْظِ بِوَصْفِ (التَّوْلِيدِ)، الَّذِي يَعْنِي خُرُوجَهُ عَنِ الأُطُرِ (الزَّمَكَانِيَّةِ) الصَّارِمَةِ، الَّتِي وضَعَهَا اللُّغَوِيُّونَ؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " الوِجَادَةُ: وَهِيَ مَصْدَرٌ لـ(وَجَدَ يَجِدُ)، مُوَلَّدٌ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ العَرَبِ. وَمِثَالُهَا أَنْ يَقِفَ عَلَى كِتَابِ بِخَطِّ شَخْصٍ، فِيهِ أَحَادِيثُ يَرْوِيهَا وَلَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُ هَذَا الوَاجِدُ، وَلَا لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ، وَلَا نَحْوهَا"[5].

---

[1] ارتشاف الضّرب: ٧٥٠/٢.

[2] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٣١٨/٣، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

[3] ينظر: معجم الخطأ والصّواب فِي اللُّغة: ٣٣، د. إميل يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

[4] ينظر: الصَّاحبيّ: ٢٤.

[5] إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: ٢١٨/١. وينظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصـــول الحديث: ٦٥، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شـــرف النوويّ، تحقيق: محمد عثمان الخشـــت، ط١، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

وَاللَّافِتُ أَنَّ اللُّغَوِيِّينَ القُدَامَى – وَلَا سَيَّمَا صُنَّاع المُعْجَمَاتِ – لَمْ يَذْكُروا هَذِهِ اللَّفْظَةَ، أَوْ يُبَيِّنوا مَوْقِفَهُمْ مِنْ فَصَاحَتِهَا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ جَرَيَانِهَا عَلَى أَلْسِنَةِ المُحَدِّثِينَ، وَفِي كِتَابَاتِهِمْ، مُنْذُ القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ عَلَى أَقْرَبِ تَقْدِيرٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ ذَكَرَهَا، وَأَخْرَجَهَا عَنْ مَسموعِ كَلامِ العَرَبِ زَمَنَ الفَصَاحَةِ، هُوَ المُعَافَى النَّهْرَوَانِيُّ (ت٣٩٠هـ)، وَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ وَالأَدَبِ، فِي القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ؛ قَالَ: " وَمِنْ فَائِدَةِ الاخْتِلَافِ فِي أَبْنِيةِ المَصَادِرِ يَحْصلُ الْفَرقُ بَينَ الْمعَانِي الْمُخْتَلفَةِ، كَقَوْلِهِم: وِجْدَانٌ فِي المَالِ، وَوُجُودٌ فِي الإِدْرَاكِ، ومَوْجِدَةٌ فِي الْغَضَبِ، وَوُجْدٌ فِي الْغِنَى، وجِدَةٌ فِي المَالِ، وَوَجْدٌ فِي الحُبِّ وَالْغَضَبِ، وَالْفِعْل فِيهِ كُلُّه (وَجَدَ يَجِدُ)، وفَرَّعَ المُوَلَّدُونَ مِنْ هَذَا قَوْلَهُمْ: وِجَادَةٌ: مَا كَانَ مِنَ الْعِلْمِ أُخِذَ مِنْ صَحِيفَةٍ، مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَلا إِجَازَةٍ، وَلا مُناوَلَةٍ "[1].

وَلَا خِلَافَ أَنَّ حَرَكَةَ التَّأْلِيفِ المُعْجَمِيِّ قَدْ بَلَغَتْ أَوْجَهَا فِي هَذَا القَرْنِ، وَعَنَتْ كَثِيرًا بِالنَّقْدِ اللُّغَوِيِّ، وَمِنْهُ التَّنْبِيهُ عَلَى الأَلْفَاظِ المُوَلَّدَةِ، الَّتِي خَرَجَتْ عَنِ الأُطُرِ المُحَدِّدَةِ لِفَصَاحَةِ اللَّفْظِ، وَعَرَبِيَّتِهِ. فَمِنَ الغَرَابَةِ بِمَكَانٍ أَنْ تَخْلُوَ مُعْجَمَاتُ تِلْكَ الحِقْبَةِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، كَـ(الجَمْهَرَةِ)، وَ(التَّهْذِيبِ)، وَ(المُحِيطِ)، وَ(المَقَايِيسِ)، وَ(الصِّحَاحِ).

وَقَدْ تَأَخَّرَ ظُهُورُ لَفْظِ (الوِجَادَةِ) فِي مُعْجَمَاتِ الأَلْفَاظِ، إِلَى القَرْنِ الثَّانِي عَشَرِ الهِجْرِيِّ، وَتَحْدِيدًا فِي مُعْجَمِ (تَاجِ العَرُوسِ)، للزَّبِيدِيِّ (ت١٢٠٥هـ)، إِذْ قَالَ: " الوِجَادَةَ، بِالْكَسْرِ، وَهِي فِي اصْطِلاحِ المُحَدِّثِينَ اسْمٌ لِمَا أُخِذَ مِنَ العِلْمِ مِنْ صَحِيفَةٍ، مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَلَا إِجَازَةٍ، وَلَا مُنَاوَلَةٍ، وَهُوَ مُوَلَّدٌ غيرُ مَسموعٍ، كَذَا فِي التَّقْرِيبِ للنَّوَوِيِّ "[2]. وَيُؤْخَذُ عَلَى الزَّبِيدِيِّ – مَعَ غَزَارَةِ اطِّلَاعِهِ، وَسَعَةِ مَخْزونِهِ وَعِلْمِهِ – أَنَّهُ أَحَالَ عَلَى قَوْلِ النَّوَوِيِّ، إِذْ كَانَ الأَوْلَى أَنْ يُحِيلَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ المُعَافى النَّهْرَوَانِيُّ، فَهُوَ صَاحِبُ قَصَبِ السَّبْقِ فِي هَذَا الحُكْمِ اللُّغَوِيِّ.

---

[1] الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: ٣٢٤، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهروانيّ، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

[2] تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٦٠/٩، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيديّ، تحقيق: جماعة من المختصّين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، (١٣٨٥ – ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ – ٢٠٠١ م).

وَالرَّاجِحُ لَدَيَّ أَنَّ النَوَوِيَّ نَقَلَ عَبَارَةَ ابْنِ الصَّلَاح (ت٦٤٣هـ)[١]، فِي هَذَا المَوْضِعِ، بَيدَ أَنَّ عِبَارَةَ الأَخِيرِ كَانَتْ أَكْثَرَ تَفْصِيلًا وَأَمَانَةً، إِذْ عَزَا القَوْلَ إِلَى صَاحِبِهِ؛ قَالَ: " الوِجَادَةُ: وهي مَصْدَرٌ لـ(وَجَدَ يَجِدُ) مُوَلَّدٌ غيرُ مَسْمُوعٍ مِنَ العَرَبِ. رُوِّيْنا عَنِ الْمُعَافَى بنِ زَكَرِيَّا النَّهْرَوَانِيِّ العَلَّامَةِ في العُلُومِ أَنَّ المولَّدِينَ فَرَّعُوا قَوْلَهُمْ: (وِجَادَةً) فِيمَا أُخِذَ مِنَ العِلْمِ مِنْ صَحِيْفَةٍ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، ولَا إِجَازَةٍ، وَلَا مُنَاولةٍ، مِنْ تفريقِ العرَبِ بينَ مَصَادِرِ ((وجَدَ))، للتَّمْيِيزِ بينَ المَعَانِي المختَلِفةِ، يَعْنِي قَولَهُمْ: وَجَدَ ضَالَّتَهُ وِجْدَاناً، ومَطْلُوبَهُ وُجُوداً، وفِي الغَضَبِ: مَوْجِدَةً، وَفِي الغِنَى: وُجْداً، وفِي الْحُبِّ: وَجْداً "[٢].

وَلِأَنَّ النَّوَوِيَّ عَالِمٌ وَاسِعُ الثَّقَافَةِ، كَثِيرُ الاطِّلَاعِ، طَوِيلُ البَاعِ فِي عُلُومٍ شَتَّى؛ أَفَادَ مِنْ ذَلِكَ وَطَوَّعَهُ فِي مَسَائِلِ اللُّغَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي (تهذِيبِ الأَسمَاءِ وَاللُّغَاتِ): " قَوْلُهُ فِي بَابِ الأَذَانِ، مِنَ (المُهَذَّبِ)[٣]، وَ(التَّنْبِيهِ)[٤]: (يَتَشَهَّدُ مَرَّتَيْنِ سِرًّا، يَرْجِعُ فَيَمُدُّ صَوْتَهُ)، قَالَ جَمَاعَةٌ: قَوْلُهُ: (فَيَمُدُّ) لَيْسَ بِجَيِّدٍ، وَصَوَابُهُ (فَيَرْفَعُ صَوْتَهُ)، فَإِنَّ المَدَّ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ رَفْعٌ، وَالمُرَادُ الرَّفْعُ، وَهَذَا الَّذِي أَنْكَرُوهُ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ، بَلْ يَصُحُّ اسْتِعْمَالُ (مَدَّ صَوْتَهُ) بِمَعْنَى رَفَعَهُ، وَقَدْ سُمِعَ ذَلِكَ عَنِ العَرَبِ، وَقَدْ رَوَيْنَا فِي (مُسْنَدِ أَبِي عوانة الإِسْفرايِينِيِّ)[٥]، عَنْ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: أَصَابَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ) غَنِيمَةً، فَأَخَذْتُ مِنْهَا سَيْفًا، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ)،

---

[١] هو أبو عمرو تقيّ الدين عثمان بن عبد الرحمن صلاح الدين الشهرزوريّ الكرديّ الشرخانيّ، ولد في (شرخان) سنة (٥٧٧هـ)، وتوفي في دمشق سنة (٦٤٣هـ)، أحد الفضلاء المقدّمين في الفقه والحديث والتفسير والرجال، من مؤلّفاته: معرفة أنواع علم الحديث، والأمالي، وشرح الوسيط، وفي فقه الشافعيّة. ينظر: الأعلام: ٢٠٧/٤-٢٠٨، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركليّ الدمشقيّ، ط١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

[٢] معرفة أنواع علم الحديث: ٢٨٨-٢٨٩، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

[٣] ينظر: المهذّب في فقه الإمام الشافعيّ: ١٠٩/١، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازيّ، دار الكتب العلمية-بيروت.

[٤] ينظر: التنبيه في الفقه الشافعيّ: ٢٧، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازيّ، إعداد: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، ط١، عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

[٥] ينظر: المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم: ٥٢١/١٨، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحقيق: رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ط١، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ١٤٣٥هـ-١٤٣٨هـ، ٢٠١٤م-٢٠١٦م.

فَقُلْتُ: (نَفِّلْنِيهُ)، فَقَالَ: (رُدَّهُ)، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى، فَقُلْتُ: (أَعْطِنِيهُ)، فَمَدَّ لِي صَوْتَهُ، وَقَالَ: (رُدَّهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ). فَقَوْلُهُ: (فَمَدَّ لِي صَوْتَهُ) مَعْنَاهُ رَفَعَهُ، وَزَجَرَنِي عَنْ ذَلِكَ "[1].

فَاحْتَجَّ النَّوَوِيُّ بِالسَّمَاعِ مِنَ العَرَبِ، مُعْتَمِدًا عَلَى تَمَرُّسِهِ، وَكَثْرَةِ إِحَاطَتِهِ بِعِلْمِ الحَدِيثِ، فاسْتَدَلَّ بِمَا أُثِرَ عَنِ الصَّحَابِيِّ سَعْد بن أَبِي وَقَّاص (ت٥٥هـ).

قُلْتُ: مَا احْتَجَّ بِهِ صَاحِبُنَا يُدْخَلُ عَلَيْهِ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: (الأَوَّلُ): لَمْ أَجِدْ – مِنْ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ – مَنْ حَكَى عَنِ العَرَبِ (مَذَ صَوْتَهُ) بِمَعْنَى رَفَعَهُ، وَقَدْ خَلَتْ مَادَّةُ (م د د)، فِي مُعْجَمَاتِ الأَلْفَاظِ، مِنْ هَذَا المَعْنَى[2]. وِ(الثَّانِي): إِنَّ مَعْنَى الغَضَبِ وَالزَّجْرِ فِي حَدِيثِ سَعْد بنِ أَبِي وَقَّاص، يُنَاسِبُ الدَّلَالَةَ اللُّغَوِيَّةَ لـ(مَدِّ الصَّوْتِ)، وَهِيَ إِطَالَتُهُ؛ فَالغَاضِبُ قَدْ يَلْجَأُ إِلَى تَعَمُّدِ إِطَالَةِ أَصْوَاتِ كَلَامِهِ؛ تَعْبِيرًا عَنْ عَدَمِ رِضَاهُ، وَتَنْبِيهًا للمُخَاطَبِ، وَهَذَا السُّلُوكُ اللُّغَوِيُّ شَائِعٌ فِي بَعْضِ لُغَةِ التَّخَاطُبِ فِي عَصْرِنَا. فَمَا مِنْ دَاعٍ لِتَكَلُّفِ فَهْمٍ آخَرَ للحَدِيثِ. وَ(الثَّالِثُ): إِنَّ رُوايَةَ الحَدِيثِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ النَّوَوِيُّ، لَيْسَتْ هِيَ الرُّوَايَةَ المَشْهُورَةَ المَعْرُوفَةَ فِي كُتُبِ الحَدِيْثِ وَغَيْرِهَا، بَلْ قَدْ تَفَرَّدَ بِهَا مُسْنَدُ الإِسفرَايِينِيِّ؛ وَالرُّوَايَةُ المَشْهُورَةُ: (فَشَدَّ لِي صَوْتَهُ)[3]، بَدَلَ (فَمَدَّ لِي صَوْتَهُ).

---

[1] تهذيب الأسماء واللغات: ١٣٥/٤، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية–بيروت. وينظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ٥٢.

[2] ينظر مثلًا: كتاب العين: ١٦/٨–١٧. ولسان العرب: ٣٩٦/٣–٤٠٠، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعيّ الإفريقيّ، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، ط٣، دار صادر – بيروت، ١٤١٤هـ.

[3] ينظر مَثَلًا: صحيح مسلم: ١٨٧٧/٤. ومسند أبي يعلى الموصليّ: ١٠٣/٢، الإمام الحافظ أحمد بن على بن المثنى التميميّ، ومعه رحمات الملأ الأعلى بتخريج مسند أبي يعلى، تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، ط١، دار الحديث – القاهرة، ١٤٣٤هـ–٢٠١٣م. والجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: ٢٠٠/١، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيديّ، تحقيق: د. علي حسين البوّاب، ط٢، دار ابن حزم – بيروت، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م. وجامع الأصول في أحاديث الرسول: ١١/٩، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ط١، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ١٩٦٩م–١٩٧٢م.

وَفِي مُؤَلَّفَاتِ النَّوَوِيِّ مَوَاضِعُ أُخْرَى للنَّقْدِ اللُّغَوِيِّ، رَكَنَ فِيهَا إِلَى السَّمَاعِ، لِإِثْبَاتِ رَأْيِهِ، وَلَا جَدِيدَ فِيهَا للبَحْثِ[١].

ثَانِيًا: القِيَاسُ

يُعَدُّ القِيَاسُ مِنَ أَهَمِّ الأُصُولِ الثَّابِتَةِ وَالرَّصِينَةِ، الَّتِي اعتَمَدَ عَلَيْهَا اللُّغَوِيُّونَ فِي التَّقْعِيدِ وَالاسْتِدْلَالِ. وَعِنْدَ الحَدِيثِ عَنِ القِيَاسِ فِي العَرَبِيَّةِ، لَا يَخْرُجُ ذَلِكَ عَنْ نَوْعَينِ مِنْهُ؛ (الأَوَّلُ): يُطْلَقُ " عَلَى العَمَلِيَّةِ الَّتِي بِهَا يَخْلُقُ الذِهنُ صِيْغَةً، أَوْ كَلِمَةً، أَوْ تَرْكِيبًا، تَبَعًا لِأُنْمُوذَجٍ مَعْرُوفٍ"[٢]. أَوْ هُوَ " مُقَارَنَةُ كَلِمَاتٍ بِكَلِمَاتٍ، أَو صِيَغٍ بِصِيَغٍ، أَو استِعمَالٍ باستِعمَالٍ؛ رَغبَةً فِي التَّوَسِّعِ اللُّغَوِيِّ، وَحِرصًا عَلَى اطِّرَادِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ "[٣]. وَهَذَا القِيَاسُ يَلْجَأُ إِلَيهِ ابْنُ اللُّغَةِ بِصُورَةٍ تَلْقَائِيَّةٍ مُنْذُ مرْحَلَةِ التَّلَقِّي وَالتَّلْقِينِ[٤]. وَهَذَا مَا يُطلِقُونَ عَلَيهِ (القِيَاسُ اللُّغَوِيُّ)، أو (القِيَاسُ الاستِعمَالِيُّ)، وَهَذَا المَعنَى لِلقِيَاسِ هُوَ الَّذِي فَهِمَهُ اللُّغَوِيُّونَ الأَوَائِلُ، إِذ دَأَبُوا عَلَى تَتَبُّعِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ فِي النُّصُوصِ، وَتَقعِيدِ مَا يَطَّرِدُ مِنهَا، وَتَقوِيمِ مَا يَشِذُّ عَنهَا[٥].

وَالنَّوْعُ (الآخَرُ) مِنَ القِيَاسِ يُطلِقُونَ عَلَيهِ (القِيَاسُ النَّحوِيُّ)، وَيَعنُونَ بِهِ " عَمَلِيَّةً شَكلِيَّةً يَتِمُّ فِيهَا إِلحَاقُ أَمرٍ مَا بِآخَر؛ لِمَا بَينَهُما مِن شَبَهٍ أَو عِلَّةٍ، فَيُعطَى المُلحَقُ حُكمَ مَا أُلحَقَ بِهِ، وَمِن ثَمَّ فَإِنَّ لِهذِهِ العَمَلِيَّةِ أَطرَافًا أَربَعَةً: المَقِيس، وَالمَقِيس عَلَيهِ، وَالجَامِع بَينَهُما، وَالحُكم "[٦].

---

[١] ينظر مثلًا: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١١/٤، ٥٠/٧، ٥٤/١٣، ١٩٧/١٢. وتحرير ألفاظ التنبيه: ١٣٣. وبستان العارفين: ١٧٢، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، تحقيق: محمّد الحجّار، ط٦، دار البشائر الإسلاميّة–بيروت، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م. والمجموع شرح المهذّب: ٣٠٦/٣، ٣١٤، وروضة الطالبين وعمدة المفتين: ١٦٠/٦، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، تحقيق: قسم التحقيق والتصحيح في المكتب الإسلامي بدمشق، بإشراف زهير الشاويش، ط٣، المكتب الإسلاميّ–بيروت.

[٢] اللّغة: ٢٠٥، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمّد القصّاص، ط١، مكتبة الأنجلومصريّة، ١٩٥٠م.

[٣] من أسرار اللّغة: ٨، د. إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٧٨م.

[٤] ينظر: الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب النحو–فقه اللّغة–البلاغة: ١٥١، د. تمّام حسّان، عالم الكتب–القاهرة، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م. والحمل على اللّفظ والمعنى في القرآن الكريم: ١١، محمود عكاشة، ط١، الأكاديميّة الحديثة للكتاب الجامعيّ–القاهرة، ٢٠٠٩م.

[٥] ينظر: أصول التّفكير النّحويّ: ٢٧.

[٦] أصول التّفكير النّحويّ: ٢٧.

وَيُفَرِّقُ الدكتور تمَّام حَسَّان (ت٢٠١١م) بَينَ نَوْعَي القِيَاسِ بَقَوْلِهِ: " وَإِذَا كَانَ القِيَاسُ الأَوَّلُ قِيَاسَ الأَنْمَاطِ، فَهَذَا القِيَاسُ الثَّانِي قِيَاسُ الأَحْكَامِ، وَإِذَا كَانَ الأَوَّلُ هُوَ (الانْتِحَاءُ، فَإِنَّ الثَّانِي هُوَ (النَّحْوُ)، وَلَعَلَّ الَّذِي دَعَا (ابنَ سَلَّامٍ) إِلَى وَصْفِ (الحَضْرَمِيِّ) بِأَنَّهُ (مَدَّ القِيَاسَ)، هُوَ مَعْرِفَتُهُ أَنَّ (الحَضْرَمِيَّ) قَدْ حَوَّلَ النَّحْوَ مِنَ الطَّابِعِ (الانْتِحَاءِ) التَّطْبِيقِيِّ، الَّذِي رَسَمَهُ (عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ)، بِقَوْلِهِ: (انْحُ هَذَا النَّحْوَ يَا أَبَا الأَسْوَدِ)، إِلَى الطَّابِعِ النَّظَرِيِّ، الَّذِي يَتَّسِمُ بِقِيَاسِ حُكْمِ غَيرِ المَسْمُوعِ، عَلَى حُكْمِ المَسْمُوعِ الَّذِي فِي مَعْنَاهُ "[١].

وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ القِيَاسَ – بِنَوْعَيهِ – لَهُ كَبِيرُ الأَثَرِ فِي الحِفَاظِ عَلَى اللُّغَةِ، وَتَمِييزِ صَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا، وَرَاجِحِهَا مِنْ مَرْجُوحِهَا، وَفَصِيحِهَا مِنْ عَامِّيِّهَا؛ وَإِثْرَاءِ أَلْفَاظِهَا، وَإِغْنَاءِ ذَخِيرَتِهَا. " ثُمَّ أَنَّ العَلَاقَةَ بَينَ نَوعَي القِيَاسِ وَثِيقَةٌ؛ فَالقَوَاعِدُ وَالقَوَانِينُ اللُّغَوِيَّةُ، الَّتِي قُعِدَتْ عَلَى أَسَاسِ القِيَاسِ الاستِعمَالِي، تُعَدُّ مَوضُوعًا وَمَرجِعًا، يَلجَأُ إِلَيهِ مُستَعمِلُ القِيَاسِ النَّحوِيِّ"[٢]. وَاللَّافِتُ أَنَّ اطِّرَادَ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ فِي المَسمُوعِ الصَّحِيحِ مِنَ العَرَبِ، لَا يَعْنِي فَقْدَ مَا يَشُذُّ عَنْهَا، فَأَكْثَرُ مَا قُعِّدَ سُمِعَتْ لَهُ أَمْثِلَةٌ شَذَّتْ فِي الاسْتِعْمَالِ، بَيْدَ أَنَّ هَذَا المَسْمُوعَ الشَّاذَّ يُؤْخَذُ بِهِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيهِ.

وَقَدْ أَجَادَ النَّوَوِيُّ التَّلْفِيقَ بَينَ القِيَاسِ النَّحْوِيِّ، وَالسَّمَاعِ الصَّحِيحِ، لِيَحْكُمَ بِصَوَابِ اسْتِعْمَالِ بَعْضِ الأَلْفَاظِ، الَّتِي أَخْرَجَهَا غَيْرُهُ مِنْ دَائِرَةِ الفَصَاحَةِ. جَاءَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ): "حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْن عَبْدَةَ. قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ بريدةَ، عَنْ يَحْيَى بنِ يعْمُرَ؛ قَالَ: لَمَّا تَكَلَّمَ مَعْبَدٌ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ فِي شَأْنِ الْقَدَرِ، أَنْكَرْنَا ذَلِكَ. قَالَ فَحَجَجْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَجَّةً"[٣]. قَالَ النَوَوِيُّ: "قَوْلُهُ: (فَحَجَجْنَا حِجَّةً) هِيَ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا؛ لُغَتَانِ، فَالْكَسْرُ هُوَ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْعَرَبِ، وَالْفَتْحُ هُوَ الْقِيَاسُ كَالضَّرْبَةِ وَشِبْهِهَا "[٤].

---

[١] الأصول: ١٥٤.

[٢] التصحيح اللّغويّ في كتاب الطراز الأوّل لابن معصوم المدنيّ (ت١١٢٠هـ) دراسة تحليليّة تقويميّة، رسالة ماجستير: ٤٢، أحمد عيسى طاهر، إشراف: د. أسامة رشيد الصفّار، كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة–ابن رشد–جامعة بغداد، ٢٠١٨م.

[٣] صحيح مسلم: ٣٨/١.

[٤] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٦٠/١–١٦١.

فَأَثْبَتَ اللُّغَتَينِ؛ الكَسْرَ اعْتِمَادًا عَلَى السَّمَاعِ الصَّحِيحِ، وَالفَتْحَ مُحْتَجًّا بِالقِيَاسِ؛ لِأَنَّ (اسْمَ المَرَّةِ) يُصَاغُ مِنَ الفِعْلِ " الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ، الَّذي لَا تَاءَ فِيهِ، عَلَى (فَعْلَة)، نَحْوُ: ضَرْبَة وقَتْلَة"[١].

وَالحَقُّ أَنَّ هَذَا مَوْضِعُ خِلَافٍ بَينَ العُلَمَاءِ؛ إِذْ حُكِيَ عَنِ ثَعْلَب (ت٢٩١هـ) إِثْبَاتُ (حِجَّةٍ) – بِكَسْرِ الحَاءِ –، وَتَخْطِئَةُ (حَجَّةٍ) – بِفَتْحِ الحَاءِ –؛ قَالَ أَبو بَكر الأَنْبَارِيُّ: "وَأَخْبَرَنَا أَبُو العَبَّاسِ، قَالَ: قَالَ الأَثْرَمُ: لَا يُقَالُ: (حَجَّةٌ) بِفَتْحِ الحَاءِ، إِنَّمَا هِيَ حِجَّةٌ، بِالكَسْرِ"[٢]. وَنُقِلَ عَنِ الكِسَائِيِّ (ت١٨٩هـ) قَوْلُهُ: " كَلَامُ العَرَبِ كُلُّهُ عَلَى (فَعَلْتُ فَعْلَةً)، إِلَّا قَوْلَهُمْ: حَجَجْتُ حِجَّةً، وَرَأَيْتُ رُؤْيَةً "[٣].

وَقَدَ وَافَقَهُمَا عَدَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ[٤]، كَالجَوْهَرِيِّ (ت٣٩٣هـ)، وَالمُطَرِّزِيِّ (ت٦١٠هـ)، وَابنِ مَنْظُور (ت٧١١هـ)؛ جَاءَ فِي (المُغْرِبِ): " (الحِجَّةُ) – بِالكَسرِ –: المَرَّةُ، وَالقِيَاسُ الفَتْحُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسمَعْ مِنِ العَرَبِ، على مَا حَكاهُ ثَعلبُ؛ يَدُلُّ على ذَلكَ: (ذُو الحِجَّةِ) لِشَهْرِ الحَجِّ، وَ(نَذَرَ خَمْسَ حِجَجٍ) "[٥]. وَقَالَ الزَّجَّاجِيُّ (ت٣٣٧هـ): "يُقَالُ: حَجَّ الإِنْسَانُ حِجَّةً، بالكَسْرِ، وَلَا يَجُوزُ غَيرُهُ، وَالمَعْنَى أَنَّهُ قَصَدَ بِهِ عَمَلَ سُنَّةٍ، وَأَمَّا الحَجَّةُ، بِالفَتْحِ، فَالمَرَّةُ الوَاحِدَةُ مِنَ العَمَلِ، نَحو: الرَّكْبَة، وَالضَّرْبَة، وَلَيْسَ يُرَادُ بِهَا جَمِيعُ الأَعْمَالِ فِي سُنَنِهَا "[٦].

---

[١] الشافية في علم التصريف: ٢٩/١، جمال الدين، أبو عَمْرو، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكية – مكة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

[٢] ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٥٦/٢، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباريّ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

[٣] تهذيب اللُّغة: ٢٥٠/٣.

[٤] ينظر: تاج العروس: ٤٦٣/٥.

[٥] المُغْرِب في ترتيب المعرِب: ١٨٠/١، أبو الفتح ناصر الدين المطرزيّ، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد المجيد مختار، ط١، مكتبة أسامة بن زيد، حلب – سوريا،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٣٠٤/١، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين – بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ١٢١/١، أحمد بن محمد بن علي الفيوميّ، المكتبة العلمية – بيروت.

[٦] أخبار أبي القاسم الزجاجيّ: ٣٩، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجيّ، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر-بغداد، ١٩٨٠م. وينظر: شرح القصائِد العشر: ١٣١، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزيّ، إدارة الطباعة المنيريّة، ١٣٥٢هـ.

وَفِي الطَّرَفِ الآخرِ، نُلْفِي مَنْ حَكَى الفَتْحَ – فِي الحَجَّةِ –، دُونَ الكَسْرِ؛ قَالَ ابنُ دُرَيد (ت٣٢١هـ): " الحِجَّةُ بِالكَسْرِ: السَّنَةُ، وَبِالفَتْحِ: الوَاحِدَةُ مِنَ الحَجِّ، يُقَالُ: حَجَّ حَجَّةً حَسَنَةً"[١]. وَمِنْ مُتَأَخِّرِي النَّحْوِيِّينَ مَنْ نَصَّ عَلَى اسْتِعْمَالِ (الحَجَّةِ) – بِالفَتْحِ – مَصْدَرًا لِلمَرَّةِ، وَ(الحِجَّةِ) – بِالكَسْرِ – مَصْدَرًا للهَيْئَةِ، عَلَى القِيَاس، وَلَمْ يَرِو الشُّذُوذَ فِي هَذَا المَوْضِعِ[٢].

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الاسْتِعْمَالَ الأَفْصَحَ بِفَتْحِ الحَاءِ، أَيْ: الجَارِي عَلَى القِيَاسِ، وَالكَسْرَ لُغَةً فِيْهَا؛ جَاءَ فِي (الإِبَانَةِ): "وَالحَجَّةُ – بِالفَتْحِ –: قَضَاءُ نُسُكِ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالحِجَّةُ – بِالكَسْرِ – لُغَةٌ"[٣]. وَقَالَ ابنُ مَالِك (ت٦٧٢هـ): "الحَجَّةُ: الشَّجَّةُ، وَالمَرَّةُ مِنَ حَجَّ، وَقَدْ تُكْسَرُ المَرَّةُ مِنْ حَجَّ البَيْتِ؛ وَلِهَذَا قِيْلَ فِي اسْمِ الشَّهْرِ: ذُو الحَجَّةِ، وَذُو الحِجَّةِ، بِالفَتْحِ وَالكَسْرِ"[٤].

وَالخُلَاصَةُ أَنَّ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ مَنْ أَبَاحَ إِجْرَاءَ القِيَاسِ، وَصَحَّحَ اسْتِعْمَالَ (الحَجَّةِ) – بِالفَتْحِ. وَمِنْهُمْ مَنْ رَفَضَ القِيَاسَ مُكْتَفِيًا بِالمَسْمُوعِ عَنِ العَرَبِ. وَبَعْضُهُمْ ذَكَرَ الصِّيْغَةَ القِيَاسِيَّةَ، دُوْنَ المَسْمُوعَةِ. وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَقَدْ سَاوَى بَينَ الاسْتِعْمَالَينِ، دُونَ تَرْجِيحٍ، إِذْ جَعَلَهُمَا لُغَتَينِ، وَهَذَا الرَّأْيُ غَيْرُ مَسْبُوقٍ بِهِ إِلَيْهِ.

---

[١] جمهرة اللّغة: ٥٨٣/١، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ، تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ، ط١، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م.

[٢] ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٥١٨/٢، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ، ط١، دار الكتب العلمية –بيروت،١٤٢١هـ–٢٠٠م.

[٣] الإبانة في اللغة العربية: ٣٩٨/٢، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمد حسن عواد، د. جاسر أبو صفية، ط١، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م. وينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٩٠٣/٢، برهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزيّة، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهليّ، ط١، أضواء السلف – الرياض، ١٣٧٣هـ–١٩٥٤م.

[٤] إكمال الأعلام بتثليث الكلام: ١٣٦/١، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيانيّ، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، ط١، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

قُلْتُ: حِكَايَةُ الكَسْرِ ثَابِتَةٌ فِي الاسْتِعْمَالِ الفَصِيحِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الأَثْبَاتِ إِثْبَاتٌ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ؛ فَهِيَ اللُّغَةُ العَالِيةُ الأَفْصَحُ، وَإِجْرَاءَ القِيَاسِ فِي هَذَا الحَرْفِ – عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ – مَرْحَلَةٌ لَاحِقَةٌ للمَسْمُوعِ الصَّحِيحِ.

وَقَدْ أَبْرَزَتْ بَعْضُ مَوَارِدِ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ نَبَاهَةَ النَّوَوِيِّ، وَجُرْأَتَهُ، وَبَرَاعَتَهُ فِي تَوظِيفِ القِيَاسِ النَّحْوِيِّ، لِيَخْرُجَ بِقَوْلٍ بِكْرٍ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِهِ (دَقَائِقِ المِنْهَاجِ): " قَوْلُ المُحَرِّرِ: أَرْبَعُ خَمْسِيْنَاتٍ، وَخَمْسُ أَرْبَعِينَاتٍ، هَذَا قَدْ أَنْكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، وَقَالَ: لَا يَجُوزُ جَمْعُ الخَمْسِينَ وَالأَرْبَعِينَ وَنَحْوِهِمَا، وَهَذَا الإِنْكَارُ ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ جَوَازُهُ، وَقَدْ حَكَى ابنُ بِرِّيٍّ، وَغَيرُهُ، عَنْ سِيبَوَيهِ، قَالَ: كُلُّ مُذَكَّرٍ لَمْ يُجْمَعْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، يَجُوزُ جَمْعُهُ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ قِيَاسًا، كَحَمَّامٍ وَحَمَّامَاتٍ؛ فَيَجُوزُ أَرْبَعِينَاتٌ وَنَحوُهَا"[1].

وَالَّذِي تَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ فِي هَذَا النَّصِّ، هُوَ (ابنُ الصَّلَاحِ) الَّذِي مَرَّتِ التَّرْجَمَةُ لَهُ؛ إِذْ كَانَ قَدْ قَالَ: " قوله: (خَمْسِينَاتٌ، وَأَرْبَعِينَاتٌ) مُسْتَنْكَرٌ فِي العَرَبِيَّةِ، إِلَّا عَلَى الشُّذُوذِ، مُسْتَخْرَجٌ مِنْ أَجْزَاءِ هَذِهِ الصِّيَغِ لِمَجْرَى المُفْرَدَاتِ فِي إِعْرَابٍ آخَرَ "[2].

وَأَمَّا القِيَاسُ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي (كِتَابِ سِيبَوَيهِ)؛ قَالَ: " هَذَا بَابُ مَا يُجْمَعُ مِنَ المُذَكَّرِ بِالتَّاءِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ إِلَى تَأْنِيثٍ إِذَا جُمِعَ، فَمِنْهُ شَيءٌ لَمْ يُكَسَّرْ عَلَى بِنَاءٍ مِنَ أَبْنِيَةِ الجَمْعِ، فَجُمِعَ إِذْ مُنِعَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَولُهُم: سُرَادِقَاتٌ، وَحَمَّامَاتٌ... "[3]. ثُمَّ قَالَ: " فَهَذِهِ حُرُوفٌ تُحْفَظُ، ثُمَّ يُجَاءُ بِالنَّظَائِرِ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُم فِي (شَمَالٍ): شَمَالَات "[4].

---

[1] دقائق المنهاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، تحقيق: إياد أحمد الغوج، د. ط، دار ابن حزم – بيروت، د. ت: ٥٣. وينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ١١٧/٣.

[2] شَرحُ مشكِلِ الوَسِيطِ: ١٩/٣، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح، دراسة وتحقيق: د. محمّد بلال بن محمّد أمين، ط١، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

[3] الكتاب: ٦١٥/٣.

[4] المَصدر السّابق، والصّحيفة نفسها.

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ النَّوَوِيَّ عَدَّ أَلفاظَ العُقُودِ مِنْ نَظَائِرِ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيهِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ جَمْعَهَا لَمْ يُحْكَ سَمَاعُهُ مِنَ اللُّغَوِيّينَ الأَوَائِلِ، بَلْ هُوَ مِن اسْتِعْمَالَاتِ عُلَمَاءِ الفقْهِ، مُنْذُ بِدَايَةِ القَرْنِ الخَامِسِ الهِجْرِيّ، وَتَحْدِيدًا فِي بَابِ زَكَاةِ الإِبِلِ[١].

وَإِنَّمَا جَازَ إِجْرَاءُ القِيَاسِ – هُنَا – لِأَمْرَينِ؛ (الأَوَّلُ): دَلَالَةُ أَلْفَاظِ العُقُودِ عَلَى التَّذْكِيرِ، فَقَدْ صَرَّحَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ بِدَلَالَتِهَا عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ[٢]. وَ(الآخَرُ): جَوَازُ إِجْرَاءِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ مَجْرَى الوَاحِدِ، فَيَصِيرُ إِعْرَابُهُ إِعْرَابَ الوَاحِدِ، وَتَلْزَمُهُ اليَاء، وَهُوَ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَمَاذَا يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ[٣].

وَقَدْ شَابَتْ بَعْضَ أَقْوَالِ النَّوَوِيّ، وَآرَائِهِ، المُجَازَفَةُ وَالتَّعَجُّلُ، فَتَرَاهُ يَقُولُ: " وَقِيَاسُ (العَصَا) مَقْصُورٌ، فَلَا يُقَالُ: (عَصَاةٌ)؛ قَالَ ابنُ السِّكِّيتِ: قَالَ الفَرَّاءُ: أَوَّلُ لَحْنٍ سُمِعَ (هَذَهِ عَصَاتِي)، وَقَالَ غَيْرُهُ: أَوَّلُ لَحْنٍ سُمِعَ (هَذَهِ عَصَاتِي)، وَبَعْدَهُ: (لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ)، وَالصَّوَابُ (عُذْرًا) "[٤].

وَالقِيَاسُ الَّذِي ذَكَرَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الأَلِفَ فِي آخِرِ (العَصَا) لَازِمَةٌ، وَهِي مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا (عَصَوٌ)، فَقُلِبَتْ الوَاوُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا[٥]. وَهُوَ قِيَاسِيٌّ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَ آخِرِهِ[٦]. وَأَمَّا قَوْلُ الفَرَّاءِ، الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ ابنِ السِّكِّيتِ، فَقَدْ نَقَلَهُ نَاقِصًا

---

[١] ينظر مثلًا: شرح الرسالة، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكيّ، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، ط١، دار ابن حزم، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: ٤٥٩/١. والجامع لمسائل المدونة، أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقليّ، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، جامعة أم القرى، ط١، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٤ هـ-٢٠١٣م: ٢٠٠/٤. ونهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: ٧٨/٣، ٧٩، ٩٣، ١١٦.

[٢] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ٩١/٢.

[٣] ينظر: المقتضب: ٣٧/٤، محمد بن يزيد أبو العباس المعروف بالمبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت. وَالبَيتُ يُنْسَبُ إِلَى (سُحَيْمُ بْنُ وُثَيْلٍ التَّمِيمِيُّ).

[٤] تحرير ألفاظ التنبيه: ٨٦.

[٥] ينظر: أسرار العربيّة: ٥٧، أبو البركات، كمال الدين الأنباريّ، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠-١٩٩٩م.

[٦] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٧٣.

خَالِيًا مِنَ القَيْدِ، إِذِ المَذكُورُ فِي (إِصْلَاحِ المَنْطِقِ)، وَغَيرِهِ مِنَ المَصَادِرِ (أَوَّلُ لَحْنٍ سُمِعَ بِالعِرَاقِ هَذِهِ عَصَاتِي)[1].

قُلْتُ: يُؤْخَذُ عَلَى مَا أَوْرَدَهُ النَّوَوِيُّ، حِكَايَةُ (عَصَاةٌ) – بِالتَّاءِ –، إِذْ هِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ الأَزْهَرِيُّ؛ قَالَ: " وَيُقَالُ لِلعَصَا: عَصَاةٌ – بِالْهَاءِ –، يُقَالُ: أَخَذْتُ عَصَاتَهُ، وَمِنْهُم مَنْ كَرِهَ هَذِهِ اللُّغَةَ "[2]. وَقَدْ نَقَلَ لَنَا ابنُ أَيبك الصَّفَدَيُّ (ت٧٦٤هـ) شِعْرًا عَنِ (حُمَيد بنِ ثَور الهِلَالِيُّ) – وَهُوَ شَاعِرٌ مُخَضْرَمٌ – ذَكَرَ فِيهِ (العَصَاةَ) – بِالتَّاءِ –؛ قَالَ[3]:

أَعِينُ الْعَصَا بِالرِّجْلِ وَالرِّجْلَ بِالعَصَا فَمَا عَدَلَتْ مِثْلِي عَصَاتِي وَلَا رِجْلِي

وَجَاءَ فِي (دِيوَانِ المَعَانِي)، لِأَبِي هِلَالٍ العَسْكَرِيِّ (ت٣٩٥هـ): "وَمِنْ أَعْجَبِ مَا قِيلَ فِي الصَّلَعِ، قَوْلُ الأَعْرَابِيِّ:

قَدْ تَرَكَ الدَّهْرُ عَصَاتِي صَفْصَفَا فَصَارَ رَأْسِي جَبْهَةً إِلَى القَفَا "[4].

وَلَا شَكَّ أَنَّ رُوَايَةَ هَؤُلَاءِ الأَعْلَامِ لَا يُمِكِنُ رَدُّهَا بِالقِيَاسِ؛ فَمَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ. وَثَمَّة مَوَارِدُ أُخْرَى فِي تُرَاثِ النَّوَوِيِّ، احْتَكَمَ فِيهَا إِلَى القِيَاسِ دَلِيلًا، فِي مَسَائِلِ التَّصْحِيحِ، وَالتَّجْوِيزِ، وَالتَّرْجِيحِ ... [5].

ثَالِثًا: الإِجْمَاعُ

وَهُوَ أَحَدُ أُصُولِ الاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا النَّحْوِيُّونَ وَاللُّغَوِيُّونَ، وَيَعْنِي اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ عَلَى مَسْأَلَةٍ جُزْئِيَّةٍ، أَوْ قَاعِدَةٍ كُلِيَّةٍ، وَيَكُونُ اتِّفَاقُهُمْ حُجَّةً " إِذَا لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا أَوْ

---

[1] إصلاح المنطق: ٢١٣. والصّحاح: ٢٤٢٦/٦. وتقويم اللسان: ١٤١، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزيّ، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، ط٢، دار المعارف، ٢٠٠٦م.

[2] تهذيب اللّغة: ٥١/٣. وينظر: اللّسان: ٦٤/١٥.

[3] الشعور بالعور: ٢٥١، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفديّ، تحقيق: د. عبد الرزاق حسين، ط١، دار عمار – عمان – الأردن، ١٤٠٩هـ–١٩٨٨م. والمذكور في ديوانه: (عَصَايَ). ينظر: ديوان حميد بن ثور الهلاليّ: ٣٣٩، تحقيق: د. محمّد شفيق البيطار، ط١، دار الكتب الوطنيّة–أبو ظبي، ٢٠١٠م.

[4] ديوان المعاني: ٢/ ٥١١، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ، تحقيق: أحمد حسن بسبح، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ء ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

[5] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٦٤/٧، ٥٦/٢. وتهذيب الأسماء واللّغات: ٨٦/٤.

قِيَاسًا، إِذْ لَمْ يَرِدْ أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ كَكُلِّ الأُمَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُنْتَزَعٌ مِن اسْتِقْرَاءِ اللُّغَةِ "[1]. قَالَ ابنُ جِنِّي: " اعْلَمْ أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ البَلَدَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً إِذَا أَعْطَاكَ يَدَهُ أَلَّا يُخَالِفَ المَنْصُوصَ، وَالمَقِيسَ عَلَى النُّصُوصِ. فَأَمَّا إِنْ لَمْ يُعْطِ يَدَهُ بِذَلِكَ، فَلَا يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً عَلَيْهِ "[2].

وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُ العُلَمَاءِ بِحُجِّيَّةِ الإِجْمَاعِ؛ قَالَ المُبَرِّدُ (ت٢٨٥هـ): " وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ: (هَذَا الدَّارُ عَبْدِ اللهِ)، وَلَا (أَخَذْتُ الثَّوْبَ زَيْدٍ)، وَقَدِ اجْتَمَعَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ، وَإِجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ مِنْهُمْ "[3]. وَقَالَ الزَّجَّاجِيُّ: " وَلَمْ يَكُونُوا لِيَجْتَمِعُوا عَلَى الخَطَأِ، وَلَا يُعَيِّنَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، مَعَ كَثْرَةِ عُلَمَاءِ الفَرِيقَيْنِ، وَفَحْصِهِمْ عَنْ دَقَائِقِ النَّحْوِ، وَغَوَامِضِ المَسَائِلِ"[4].

وَالعُلَمَاءُ الَّذِينَ لَا تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُم، وَيُعتَدُّ بِاتِّفَاقِهِم، هُم " الجَمَاعَةُ الَّتِي قَد طَالَ بَحثُهَا، وَتَقَدَّمَ نَظَرُهَا ...، وَالقَومُ الَّذِينَ لَا نَشُكُّ فِي أَنَّ اللهَ (سُبحَانهُ وَتَقَدَّسَت أَسمَاؤهُ) قَد هَدَاهُم لِهَذَا العِلمِ الكَرِيمِ، وَأَرَاهُم وَجهَ الحِكمَةَ فِي التَّرجِيبِ لَهُ وَالتَّعظِيمِ "[5]؛ فَرُدَّ مَن حَادَ عَمَّا أَجمَعُوا عَلَيهِ، وَإِنْ كَانَ مِن أَئِمَّةِ اللُّغَةِ كالكِسَائِيِّ[6].

وَاللَّافِتُ أَنَّ ابنَ الأَنبَارِيِّ (ت٥٧٧هـ) لَمْ يَجْعَلِ الإِجمَاعَ مِن أَدلِةِ النَّحوِ[7]، وَفُسِّرَ ذَلِكَ بِأَنَّ الإِجمَاعَ " لَيسَ دَلِيلًا قَائِمًا بِرَأسِهِ، يَقِفُ إِلَى جَانِبِ النَّقلِ وَالقِيَاسِ، وَلَكِنَّهُ يُسَاقُ كَمُقَدِّمَةٍ لِدَلِيلٍ قِيَاسِيٍّ، إِذ غَالِبًا مَا يُرَتَّبُ عَلَى الإِجمَاعِ عَلَى حُكمٍ، أَو رَأيٍ مَا، قِيَاسُ غَيرِهِ عَلَيهِ "[8].

---

[1] ارْتِقاء السيادة في أصول النحو: ٥٥، الشيخ يحيى بن محمّد الشّاوي المغربيّ الجزائريّ، تحقيق: د. عبد الرزّاق عبد الرحمن السعديّ، ط١، دار الأنبار للطباعة والنشر، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

[2] الخصائص: ١/١٩٠.

[3] المقتضب: ٢/١٧٥.

[4] الإيضاح في علل النّحو: ١١٩، أبو القاسم الزّجّاجيّ، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٥، دار النفائس-بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

[5] الخصائص: ١/١٩٠.

[6] ينظر: ارتشَاف الضرب: ٤/٢٠٦٥، وشرح التّصريح على التّوضيح: ٢/٥٨.

[7] ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٣٥، ولمع الأدلّة: ٨١.

[8] في أدلّة النّحو: ٢٢٦، د. عفاف حسانين، ط١، المكتبة الأكاديميّة، ١٩٩٦م.

وَأَمَّا المُتَأَخِّرُونَ، " فَقَد جَعَلُوا الإجمَاعَ فِي اللُّغَةِ مِنَ الأُصُولِ المُعتَبَرَةِ، وَلَم يُجِيزُوا الخُروجَ عَلَيهِ "[١].

وَقَدْ وَجَدْتُ النَّوَوِيَّ قَدْ سَاقَ الإِجْمَاعَ مُقَدِّمَةً لِدَلِيلٍ سَمَاعِيٍّ؛ إِذْ قَالَ: " وَأَمَّا المَسْكُ – بِفَتْحِ المِيمِ –، فَهُوَ الجِلْدُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي (المُهَذَّبِ) فِي (كِتَابِ الصَّدَاقِ)[٢]: القِنْطَارُ مِلْءُ مَسْكِ ثَوْرٍ ذَهَبًا، وَمِنْهُ قَوْلُ العَرَبِ: غُلَامٌ فِي مَسْكِ شَيْخٍ، وَجَمْعُهُ: مُسُوكٌ، كَفُلُوسٍ. وَالسِّينُ فِي كُلِّ هَذَا سَاكِنَةٌ. وَأَمَّا قَوْلُ (ابنِ بَاطِيش) فِي الجِلْدِ أَنَّهُ (مَسَكَ) بِفَتْحِ المِيمِ وَالسِّينِ جَمِيعًا، فَخَطَأٌ صَرِيحٌ، وَغَلَطٌ قَبِيحٌ، باتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ "[٣]. وَعِبَارَةُ ابنِ بَاطِيش: "وَالمَسَكُ: بِفَتْحِ المِيمِ، وَفَتْحِ السِّينِ، وَقِيلَ: بِسُكُونِهَا، قَالَ صَاحِبُ (المُجْمَلِ): هُوَ الإِهَابُ"[٤].

وَكَمَا ذَكَرَ النَّوَوِيُّ، فَإِنَّ مَا تَعَقَّبَ بِهِ ابنَ باطِيش (ت٦٥٥هـ) مَحلُّ اتِّفَاقٍ بَينَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ؛ إِذْ نَصَّ أَصْحَابُ المُعْجَمَاتِ، وَغَيرُهُم عَلَى أَنَّ (المَسْكَ) – بِفَتْحِ المِيمِ، وَسُكُونِ السِّينِ – هُوَ الجِلْدُ أَوِ الإِهَابُ؛ جَاءَ فِي (العَينِ): "المَسْكُ: الإِهَابُ"[٥]. وَقَالَ ابنُ السِّكِّيتِ، وَثَعْلَب (ت٢٩١هـ)، وَغَيرُهُم: "المَسْكُ: الجِلْدُ"[٦]. وَلَمْ يَحْكِ أَحَدٌ – مِنَ المُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ – (المَسَكَ)

---

[١] أصول النّحو العربيّ: ١٢٨، د. محمّد خير الحلوانيّ، الأَطلسي، الرّباط، ١٩٨١م.

[٢] ينظر: المهذّب في فقه الإمام الشافعيّ: ٤٦٢/٢.

[٣] تهذيب الأسماء وَاللّغات: ١٣٨/٤.

[٤] المغني في الإنباء عن غريب المهذّب والأسماء: ٥٠٥/١، عماد الدين إسماعيل بن أبي البركات ابن باطيش، تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، ط١، المكتبة التجاريّة–مكّة المكرّمة، ١٤١١هـ–١٩٩١م.

[٥] كتاب العين: ٣١٨/٥. وينظر: غريب الحديث: ٥٦٨/٢، إبراهيم بن إسحاق الحربيّ، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، ط١، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ. وتصحيح الفصيح وشرحه: ٣٢٣، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، ط١، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م. والمحيط في اللّغة: ١٩٣/٦، الصاحب، إسماعيل بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م. وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٦٢٩١/٩، نشوان بن سعيد الحميرى اليمنيّ، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د. يوسف محمد عبد الله، ط١، دار الفكر المعاصر– بيروت، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

[٦] إصلاح المنطق: ١٢، ٥٨. والفصيح: ٢٩٦، أحمد بن يحيى أبو العباس المعروف بثعلب، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف. والمنتخب من غريب كلام العرب: ٧٩، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـــ كراع النمل، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م. ومعجم ديوان الأدب: ١٢٣/١، أبو إبراهيم

بِفَتْحِ السِّينِ. وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ (ابنُ بَاطِيش) عَنِ (المُجْمَلِ)، فَهُوَ خَطَأٌ مَحْضٌ، إِذْ ذَكَرَ ابنُ فَارِس فِي (مُجْمَلِهِ)، وَ(مَقَايِيسِهِ)، المَسْكَ – بِسُكُونِ السِّينِ –؛ قَالَ: "المَسْكُ: الإِهَابُ"[1].

قُلْتُ: الرَّاجِحُ لَدَيَّ أَنَّ نُسْخَةَ (المُجْمَلِ)، الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا (ابنُ بَاطِيش) قَدْ مُنِيَتْ بِالتَّصحِيفِ، مِنْ جِهَةِ النَّاسِخِ، لَا المُصَنِّفِ، ثَمَّ رَآهَا فِي مَصْدَرٍ آخَرَ بِسُكُونِ السِّينِ؛ فظَنَّ أَنَّهَا حُكِيَتْ بِفَتْحِ السِينِ، وَسُكُونِهَا.

وَقَدْ مَثَّلَتِ المَسَائِلُ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ مَيْدَانًا فَسِيحًا للإِجْمَاعِ، فَاحْتَجَّ بِهِ البَصْرِيُّونَ وَالكُوفِيُّونَ، عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ. وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَقَدْ وَسَّعَ – بِفِطْنَتِهِ – دَائِرَةَ الاحْتِجَاجِ بِالإِجْمَاعِ، فِي مَوَاضِعِ الرَّدِّ وَالنَّقْدِ وَالتَّرْجِيحِ، فَتَرَاهُ يَلْجَأُ إِلَيْهِ فِي المَسَائِلِ الصَّوْتِيَّةِ؛ قَالَ: " المَأْزِمَانِ المَذْكُورَانِ فِي صِفَةِ الحَجِّ، هُمَا بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ المِيمِ الأُولَى، وَبَعْدَهَا زَايٌ مَكْسُورَةٌ، وَهُمَا مُثَنَّيَانِ، وَاحِدُهُمَا مَأْزِمٌ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرْتُهُ مِنْ كَوْنِهِ مَهْمُوزًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالحَدِيثِ وَالضَّبْطِ، لَكِنْ يَجُوزُ تَخْفِيفُهَا بِقَلْبِ الهَمْزَةِ أَلِفًا، كَمَا فِي (رَأْسٍ)، وَشِبْهِهِ. وَلَا يَصِحُّ إِنْكَارُ مَنْ أَنْكَرَ عَلَى المُتَفَقِّهِينَ تَرْكَ الهَمْزَةِ، وَنَسَبَهُمْ إِلَى اللَّحْنِ، بَلْ هُوَ غَالِطٌ؛ فَإِنَّ تَخْفِيفَ الهَمْزِ جَائِزٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، فَمَنْ هَمَزَ فَهُوَ عَلَى الأَصْلِ، وَمَنْ لَمْ يَهْمِزْ فَهُوَ عَلَى التَّخْفِيفِ؛ فَهُمَا جَائِزَانِ فَصِيحَانِ. وَالمَأْزِمَانِ جَبَلَانِ بَينَ عَرَفَاتَ وَالمُزْدَلِفَةِ بَينَهُمَا طَرِيقٌ، هَذَا مَعْنَاهُمَا عِنْدَ الفُقَهَاءِ؛ فَقَوْلُهُم: عَلَى طَرِيقِ المَأْزِمَينِ، أَيْ: الطَّرِيقُ الَّتِي بَينَهُمَا. وَأَمَّا أَهْلُ اللُّغَةِ، فَقَالُوا: المَأْزِمُ: الطَّرِيقُ الضَّيِّقُ بَينَ الجَبَلَينِ، وَذَكَرَ الجَوْهَرِيُّ قَوْلًا آخَرَ، فَقَالَ: المَأْزِمُ – أَيْضًا – مَوْضِعُ الحَرْبِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ المَوْضِعُ بَينَ مُزْدَلِفة وَعَرَفَةَ مَأْزِمَينِ "[2].

أَمَّا اتِّفَاقُ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ وإِجْمَاعُهُمْ عَلَى جَوَازِ تَخْفِيفِ الهَمْزِ، فِي هَذَا المَوْضِعِ، فَمَعْرُوفٌ، إِذْ دَرَجَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ عَلَى ذِكْرِهِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ؛ قَالَ سِيبَوَيهِ، فِي (بَابِ الهَمْزِ): " وَإِذَا كَانَتِ

إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر – القاهرة، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م. والمحكم: ٧٣٤/٦. والمصباح المنير: ٥٧/٢.

[1] مجمل اللغة: ٨٣، أحمد بن فارس بن القزوينيّ الرازيّ أبو الحسين، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م. ومقاييس اللغة: ٣٢١/٥، أحمد بن فارس بن القزوينيّ الرازيّ أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

[2] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٤٨/٤. وينظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ١٥٥.

الهَمْزَةُ سَاكِنَةً، وَقَبْلَهَا فَتْحَةٌ، فَأَرَدْتَ أَنْ تُخَفِّفَ، أَبْدَلْتَ مَكَانَهَا أَلِفًا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي رَأْسٍ، وَبَأْسٍ، وَقَرَأْتُ: رَاسٌ، وَبَأْسٌ، وَقَرَاتُ "[1]. وَقَالَ أَبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ (ت٣٧٧هـ): " الهَمْزَةُ حَرْفٌ يَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ، وَهِيَ أَدْخَلُ الحُرُوفِ فِي الحَلْقِ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ؛ اسْتَثْقَلَ أَهْلُ التَّخْفِيفِ إخراجَهَا مِنْ حَيثُ كانَتْ كَالتَّهَوّعِ، فَخَفَّفُوهَا ... وَهِيَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً، أَوْ مُتَحَرِّكَة، فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً، فَمَا قَبْلَهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَضْمُومًا، أَوْ مَكْسُورًا، أَوْ مَفْتُوحًا ... وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا، قُلِبَتْ أَلِفًا، نَحو: رَاس، وَفَاس"[2].

وَقَدْ فَرَّقَ العُلَمَاءُ بَينَ (التَّخْفِيفِ البَدَلِيِّ)، وَ(التَّخْفِيفِ القِيَاسِيِّ) للهَمْزَةِ؛ فَالأَوَّلُ يُخْرِجُ الهَمْزَةَ عَنْ حُكْمِهَا، وَلَا يُنْطَقُ بِهَا، إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ، وَيَقَعُ فِي كَلِمَاتٍ مَعْدُودَةٍ. وَأَمَّا (القِيَاسِيُّ)، فَلَا حَصْرَ لِمَا يَقَعُ فِيهِ؛ لاطِّرادِهِ، فَالأَصْلُ فِيهِ تَحْقِيقُ الهَمْزِ، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهُ، وَلَا تَخرُجُ فِيهِ الهَمْزَةُ عَنْ حُكْمِهَا[3]. وَالتَّخْفِيفُ الَّذِي تَحَدَّثَ عَنْهُ النَّوَوِيُّ قِيَاسِيٌّ.

ثُمَّ أَنَّ تَخْفِيفَ الهَمْزِ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ، " فَالتَّخْفِيفُ لُغَةُ قُرَيشٍ، وَأَكْثَرِ أَهْلِ الحِجَازِ، وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ. وَالتَّحْقِيقُ لُغَةُ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ، وَهُوَ قِيَاسٌ. حجَّةُ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ أَنَّ الهَمْزَةَ مِنْ حُرُوفِ المُعْجَمِ؛ فَتَأْدِيَةُ الأَصْلِ كَتَأْدِيَتِهِ فِي غَيْرِهَا. وحجَّةُ قُرَيْشٍ وَأَكْثَرِ أَهْلِ الحِجَازِ أَنَّهَا مُسْتَثْقَلَةٌ؛ لِخُرُوجِهَا مِنْ أَقْصَى الحَلقِ، فَكَانَتْ كَالتَّهَوُّعِ"[4].

---

[1] الكتاب: ٥٤٣/٣.

[2] التكملة: ٢٢٨-٢٢٩، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

[3] ينظر: المخصّص: ٢٢٦/٥، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م. وينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ١٠٩/٣، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيد البَطَلْيَوسيّ، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

[4] شرح (المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ) الموسوم بـــ (التخمير): ٢٦٣/٤، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزميّ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٩٩٠م.

وَقَدْ وَجَدَ البَاحِثُ أَنَّ (المَأْزَمَينِ) قَدْ وَرَدَتْ بِتَخْفِيفِ الهَمْزِ، فِي عَدَدٍ مِنَ المُصَنَّفَاتِ المُخْتَلِفَةِ المَأْخَذِ، بَعْضُهَا سَابِقٌ لِعَصْرِ النَّوَوِيِّ، وَبَعْضُهَا لَاحِقٌ لَهُ[1]. بَيْدَ أَنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ تَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ فِي هَذَا الحَرْفِ.

وَأَمَّا إِجْمَاعُ العَرَبِ – مِنْ غَيْرِ أَهْلِ النَّحْوِ – عَلَى اسْتِعْمَالٍ لُغَوِيٍّ، فَقَدْ تَحَدَّثَ عَنْهُ السُّيُوطِيُّ (ت٩١١هـ)، بِقَوْلِهِ: " وَإِجْمَاعُ العَرَبِ – أَيْضًا – حُجَّةٌ، وَلَكِنْ أَنَّى لَنَا بِالوُقُوفِ عَلَيْهِ؟! وَمِنْ صُوَرِهِ أَنْ يَتَكَلَّمَ العَرَبِيُّ بِشَيءٍ، وَيَبْلُغُهُمْ، وَيَسْكُتُونَ عَلَيْهِ "[2].

وَقَدِ احْتَجَّ النَّوَوِيُّ بِهَذَا النَّوْعِ مِنَ الإِجْمَاعِ، مُطْلِقًا عَلَيهِ تَسمِيَةَ (اتِّفَاقِ النَّاسِ)؛ قَالَ: " وَأَمَّا قَوْلُ الْقَاضِي عِيَاضٍ: هَذِهِ الْأَنْهَارُ الْأَرْبَعَةُ أَكْبَرُ أَنْهَارِ بِلَادِ الإِسْلَامِ، فَالنِّيلُ بِمِصْرَ، وَالْفُرَاتُ بِالْعِرَاقِ، وَسَيْحَانُ وَجَيْحَانُ – وَيُقَالُ سَيْحُونُ وَجَيْحُونُ – بِبِلَادِ خُرَاسَانَ؛ فَفِي كَلَامِهِ إِنْكَارٌ مِنْ أَوْجُهٍ .... وَالثَّانِي: قَوْلُهُ: سَيْحَانُ وَجَيْحَانُ – وَيُقَالُ: سَيْحُونُ وَجَيْحُونُ[3] – فَجَعَلَ الْأَسْمَاءَ مُتَرَادِفَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ سَيْحَانُ غَيْرُ سَيْحُونَ، وَجَيْحَانُ غَيْرُ جَيْحُونَ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ"[4].

وَكَلَامُ النَّوَوِيِّ جَاءَ فِي سِيَاقِ شَرْحِهِ للحَدِيثِ الشَّرِيفِ الوَارِدِ فِي (صَحِيحِ مُسْلِم)، وَنَصُّ الحَدِيثِ: "سَيْحَان وَجَيْحَان، الفُرَاتُ وَالنِّيلُ، كُلٌّ مِنْ أَنْهَارِ الجَنَّةِ"[5].

---

[1] ينظر: الإفصاح عن معاني الصحاح: ٢٩/٣، يحيى بن (هُبَيْرَة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ أبو المظفر عون الدين، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، ١٤١٧هـ. والمُدهش: ٤٤٧، ٤٤٨، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزيّ، تحقيق: د. مروان قبّاني، ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. وغرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات: ٧٨، علي بن ظافر الأزدي المصريّ، تحقيق: د. محمد زغلول سلام، ود. مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف – القاهرة. ومطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق: ١٥٨/٢، جمال الدين الإسنويّ، تحقيق: د. نصر الدين فريد محمد واصل، ط١، دار الشروق – القاهرة، ٢٠٠٧م. والتوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب: ١٨/٣، خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصريّ، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط١، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

[2] الاقتراح في أصول النّحو وجدله: ١٦٤.

[3] ينظر: إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِمِ: ٣٧٨/٨، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبيّ السبتيّ أبو الفضل، تحقيق: د. يحيى إِسْمَاعِيل، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع-مصر، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٧٦/١٧-١٧٧.

[5] صحيح مسلم: ٢١٨٣/٤.

أَمَّا قَوْلُهُ: (سَيْحَانُ غَيْرُ سَيْحُونَ، وَجَيْحَانُ غَيْرُ جَيْحُونَ)، فَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الأَنْهَارِ، وَلا يُعَكِّرُ الإِجْمَاعَ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ النَّوَوِيُّ، إِلَّا مَا أَوْرَدَهُ عَدَدٌ مِنَ أَصْحَابِ المُعْجَمَاتِ، إِذْ سَاوَوا بَينَ دَلَالَةِ (سَيْحَانَ، وَسَيْحُونَ)، وَ(جَيْحَانَ، وَجَيْحُونَ)؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): "جَيْحُونُ وَجَيْحَانُ: اسْمُ نَهْرٍ بِالشَّامِ"[١]. وَقَالَ ابنُ عَبَّادٍ (ت٢٨٥هـ): "جَيْحُوْنُ وجَيْحَانُ: نَهْرُ خُوَارَزْمَ"[٢]. وَنَصَّ فِي (اللِّسَانِ) عَلَى أَنَّ "جَيْحون وجَيْحان: اسْمُ نَهْرٍ جَاءَ فِيهِمَا حَدِيثٌ"[٣]. وَقَالَ الزَّبِيدِيُّ: "جَيْحَانُ وَجَيْحُونُ، مِثْلُ سَيْحَانَ وسَيْحُونَ: وَهُمَا نَهْرَانِ عَظِيمَانِ مَشْهُورانِ"[٤].

قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أَنَّ قَوْلَ القَاضِي عِيَاض (ت٥٤٤هـ): (وَيُقَالُ: سَيْحُونُ وَجَيحُونُ)، أَرَادَ بِهِ الإِشَارَةَ إِلَى الرِّوَايَةِ الأُخْرَى لِلحَدِيثِ الشَّرِيفِ، الَّتِي وَرَدَتْ فِي بَعْضِ كُتُبِ الحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ؛ فَقَدْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): "سَيْحُونُ وَجَيْحُونُ وَالنِّيلُ وَالفُرَاتُ، كُلٌّ مِنْ أَنْهَارِ الجَنَّةِ، وَكُلٌّ قَدْ رَأَيْتُ وَشَرِبْتُ مِنْهُ"[٥].

وَالتَّفْتِيشُ الفَاحِصُ فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيِّ كَشَفَ النِّقَابَ عَنِ اعْتِمَادِهِ عَلَى دَلِيلِ الإِجْمَاعِ، فِي مَوَارِدَ أُخْرَى لِلنَّقْدِ اللُّغَوِيِّ[٦].

رَابِعًا: الاحْتِكَامُ إِلَى آرَاءِ العُلَمَاءِ وَالنَّقْلُ مِنْ كُتُبِهِمْ

---

[١] العين: ٨٣/٣.

[٢] المحيط في اللّغة: ٤١٢/٢.

[٣] لسان العرب: ٨٦/١٣.

[٤] تاج العروس: ٣٥٦/٦.

[٥] مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: ١٩/١٥، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعيّ، ط١، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ١٩٨٨م–٢٠٠٩م. وينظر: الإغراب: ٢٣٧، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراسانيّ النسائيّ، تحقيق: أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، ط١، دار المآثر – المدينة النبوية، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م. ومعالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغويّ: ٣٦٢/٣، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغويّ الشافعيّ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ١٤٢٠هـ.

[٦] ينظر مثلًا: المجموع: ٤٣٤/٦، ١٩٥/٧. وتحرير ألفاظ التنبيه: ٥٨، ٣٤٢–٣٤٣. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٤/٧، ١٢٢/٨، ٤٥/١٢، ٥٨/١٧.

تُعَدُّ ظَاهِرَةُ النَّقْلِ مِنَ الكُتُبِ، وَالأَخْذِ بِآرَاءِ أَصْحَابِهَا، مَرْحَلَةً لَاحِقَةً للسَّمَاعِ وَالرُّوَايَةِ، إِذْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَيهِ المُصَنِّفُونَ الأَوَائِلُ، " وَمِنْ ثَمَّ نَجِدُ الرُّوَاةَ – حَتَّى مَنْ كَانُوا يَنْقُلُونَ مِنَ الكُتُبِ – يَذْكُرُونَ رُوَايَتَهُمْ بِسَنَدٍ يُوْحِي بِأَنَّهُمْ أَخَذُوهَا مُشَافَهَةً وَسَمَاعًا، وَعَدُّوا النَّقْلَ مِنَ الكُتُبِ عَيْبًا "[1]. وَقَدْ عَابَ ابنُ سَلَّامٍ فِي (طَبَقَاتِهِ) بَعْضَ عُلَمَاءِ القَرْنِ الأَوَّلِ الهِجْرِيِّ، وَنَبَزَهُمْ بِأَنَّهُمْ صحفِيُّونَ؛ لِأَنَّهُم اكْتَفَوا بِالأَخْذِ مِنَ الكُتُبِ المُدَوَّنَةِ[2]؛ قَالَ مُتَحَدِّثًا عَنِ الشِّعْرِ القَدِيمِ: " وَقَدْ تَدَاوَلَهُ قَوْمٌ مِنْ كِتَابٍ إِلَى كِتَابٍ، لَمْ يَأْخُذُوهُ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ، وَلَمْ يَعْرُضُوهُ عَلَى العُلَمَاءِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِذَا أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ وَالرُّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ عَلَى إِبْطَالِ شَيءٍ مِنْهُ، أَنْ يُقْبَلَ مِنْ صَحِيفَةٍ، وَلَا يُرْوَى مِنْ صحَفِيٍّ"[3].

وَيُمْكِنُ القَولُ: إِنَّ النَّقْلَ مِنَ الكُتُبِ بَدَأَ قَوِيًّا عَنِيفًا مُنْذُ بِدَايَةِ القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ، وَظَهَرَ وَاضِحًا جَلِيًّا فِي المُعْجَمَاتِ، حَتَّى عُدَّ كِتَابُ (البَارِعُ فِي اللُّغَةِ) لِأَبِي عَلِيّ القَالِي (ت٣٥٦هـ) نُسخَةً مِن نُسَخِ كِتَابِ (العَينِ)؛ لاعتِمَادِهِ الكَبِيرِ عَلَى النَّقلِ مِنهُ[4].

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَقَدْ اعْتَمَدَ كَثِيْرًا – فِي مُصَنَّفَاتِهِ – عَلَى النَّقْلِ مِنْ مَصَادِرِ سَالِفِيهِ، وَمِنْهَا المَصَادِرُ اللُّغَوِيَّةِ، وَقَدْ أَتَاحَ لَهُ تَأَخُّرُ عَصْرِهِ أَنْ يَنْهَلَ مِنْ مَعِينٍ ثَرٍّ، مُخْتَلِفِ المَشَارِبِ، مُتَنَوِّعِ العُلُومِ وَالحُقُولِ. وَقَدْ صَرَّحَ هُوَ بِنَفْسِهِ بِذَلِكَ، فِي بَعْضِ كُتُبِهِ؛ قَالَ فِي (تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ): " وَمَا كَانَ مِنَ الأَسْمَاءِ، وَبَيَانِ أَحْوَالِ أَصْحَابِهَا، نَقَلْتُهُ مِنْ كُتُبِ الأَئِمَّةِ الحُفَّاظِ الأَعْلَامِ المَشْهُورِينَ بِالإِمَامَةِ فِي ذَلِكَ، وَالمُعْتَمَدِينَ عِنْدَ جَمِيعِ العُلَمَاءِ، كَتَارِيخِ البُخَارِيِّ، وابنِ أَبِي خُثَيمَةَ ... وَمِنَ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لابنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَالثِّقَاتِ لِأَبِي حَاتَمِ بنِ حِبَّانٍ بِكَسرِ الحَاءِ، وَتَارِيخِ نيسَابُور للحَاكِمِ أَبِي عَبدِ اللهِ ... وَمِنْ كُتُبِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ، كَالاسْتِيعَابِ لابنِ عَبدِ البرِّ ... وَمِنْ كُتُبِ المَغَازِي وَالسِّيَرِ، وَمِنْ كُتُبِ ضَبْطِ الأَسْمَاءِ، كَالمُؤْتلفِ وَالمُخْتلفِ للدَّارقطنِيِّ ...

---

[1] في تاريخ الأدب الجاهلي: ١٤٤، علي الجندي، د. ط، دار التراث الأوّل، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

[2] ينظر: مصادر الشعر الجاهلي: ١٩٥، ناصر الدّين الأسد، ط٧، دار المعارف بمصر، ١٩٨٨م.

[3] طبقات فحول الشعراء: ١/٤، محمّد بن سلّام الجمحيّ، تحقيق: محمود محمّد شاكر، د. ط، دار المدني-جدّة، د. ت.

[4] ينظر: البارع في اللّغة: مقدّمة المُحقّق: ٦٤، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطّعان، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربيّة، بيروت، ١٩٧٥م.

وَمِنْ كُتُبِ طَبَقَاتِ الفُقَهَاءِ، كَطَبَقَاتِ أَبِي عَاصِمٍ العبادِيّ ... وَمِنَ الأَنْسَابِ، كَالأَنْسَابِ لِأَبِي سَعدٍ السَّمْعَانِيّ، وَغَيْرِهِ ... وَمِنْ كُتُبِ المُبْهَمَاتِ، كَكِتَابِ الخَطِيبِ البَغْدَادِيّ ...

وَأَمَّا اللُّغَاتُ، فَمُعْظَمُهَا مِنْ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ للأَزْهَرِيّ، وَكِتَابِ شَرْحِ أَلْفَاظِ مُخْتَصَرِ المزنِيّ، وَالمُحْكَمِ فِي اللُّغَةِ، وَجَامِعِ القَزَّازِ، وَالجَمْهَرَةِ لابنِ دُرَيدٍ، وَالمُجْمَلِ لابنِ فَارِسٍ، وَصِحَاحِ الجَوْهَرِيّ ... وَمِنْ كُتُبِ غَرِيبِ الحَدِيثِ، كَغَرِيبِ أَبِي عُبَيدَةَ، وَصَاحِبِهِ أَبِي عُبَيدٍ، وَابنِ قُتَيْبَةَ، وَالخَطَابِيّ، وَالهَرَوِيّ. وَمِنْ كُتُبِ تَفْسِيرِ القُرْآنِ، كَالبَسِيطِ للوَاحِدِيّ، وَكِتَابِ الرُّمَّانِيّ المُعْتَزِلِيّ ... وَمِنَ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ فِي أَنواعٍ مِنْ مُفْرَدَاتِ اللُّغَةِ، كَغَرِيبِ المُصَنَّفِ لِأَبِي القَاسِمِ ابنِ سَلَّامٍ، وَإِصْلَاحِ المَنْطِقِ لابنِ السِّكِّيتِ، وَأَدَبِ الكَاتِبِ لابنِ قُتَيْبَةَ، وَشُرُوحِهِ، وَكِتَابِ الزَّاهِرِ لابنِ الأَنْبَارِيّ، وَشُرُوحِ الفَصِيحِ. وَمِنَ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ فِي لَحْنِ العَوَامِّ للمُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ. وَمِنْ شُرُوحِ الحَدِيثِ، كَمَعَالِمِ السُّنَنِ للخَطَّابِيّ ... وَشَرْحِ البُخَارِيّ لابنِ بَطَّالٍ، وَشَرْحِ التِّرمذيّ لابنِ العَرَبِيّ، وَشَرْحِ مُسْلِمٍ للقَاضِي عِيَاض، وَالمَشَارِقِ لَهُ، وَمَطَالِعِ الأَنْوَارِ لابنِ قرقولٍ، وَغَيْرِهَا. وَمِنْ كُتُبِ الفِقْهِ وَالأُصُولِ وَالكَلَامِ، كَبَيَانِ حَقِيقَةِ العَقْلِ، وَالنَّبِيّ، وَالمُعْجِزَةِ، وَالكَرَامَةِ، وَالسِّحْرِ، والرِّزْقِ، وَالتَّوفِيقِ .... وَغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُوجَدُ مُتْقَنًا، إِلَّا فِي كُتُبِ الأُصُولِ وَالكَلَامِ. وَمِنْ كُتُبِ الأَمَاكِنِ، كَكِتَابِ أَبِي عُبَيدٍ البَكْرِيّ، وَالاشْتِقَاقِ لأَبِي الفَتْحِ الهَمَدَانِيّ، وَالمُؤتلِفِ وَالمُخْتَلِفِ فِي الأَمَاكِنِ للحَازِمِيّ، وَغَيرِهَا ... وَكَذَا غَيرِهَا مِمَّا لَمْ أَذْكُرْهُ، مِمَّا سَتَرَاهُ وَتَقُرُّ بِهِ عَينُكَ إِنْ شَاءَ اللهُ "[1].

وَقَدْ وَجْدْتُ (ابنَ السِّكِّيتِ) حَاضِرًا فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيّ، وَمَبَاحِثِهِ اللُّغَوِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَوَاضِعِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ والتَّرْجِيحِ، وَقَدِ اعْتَمَدَ آرَاءَهُ وَأَقْوَالَهُ، حَتَّى وَإِنْ خَالَفَ بِهَا العُلَمَاءَ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " الإِبْطُ مَعْرُوفٌ، بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَإِسْكَانِ البَاءِ، وَفِيهِ لُغَتَانِ؛ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، حَكَاهُمَا أَهْلُ اللُّغَةِ، أَرْجَحُهُمَا التَّذْكِيرُ؛ قَالَ ابنُ السِّكِّيتِ: الإِبْطُ مُذَكَّرٌ وَقَدْ يُؤَنَّثُ "[2].

فالتَّرْجِيحُ المُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ ابنِ السِّكِّيتِ لَمْ يَطَّرِدْ فِي أَقْوَالِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، وَالتَّفْتِيشُ فِي التُّرَاثِ أَظْهَرَ خَمْسَةَ مَذَاهِبَ فِي تَذْكِيرِ (الإِبْطِ)، أَوْ تَأْنِيثِهِ: (الأَوَّلُ): إِنَّ فِيهِ لُغَتَيْنِ؛ التَّذْكِير وَالتَّأْنِيث، دُوْنَ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا؛ جَاءَ فِي (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)، للأَنْبَارِيّ (ت٣٢٨هـ): " الإِبْطُ

[1] تهذيب الأسماء واللّغات: ١/٦-٧.

[2] المصدر السّابق: ٣/٣.

يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ. قَالَ الفَرَّاءُ: قَالَ بَعْضُ العَرَبِ لِرَجُلٍ رَفَعَ سَوْطًا لِيَضْرِبَ بِهِ: قَدْ رَفَعَ السَّوْطَ حَتَّى بَرَقَتْ إِبْطُهُ. وَحَكَى تَذْكِيرَهُ، وَتَأْنِيثَهُ – أَيْضًا – أَبُو الحَسَنِ اللَّحْيَانِيُّ. وَيُقَالُ: ثَلَاثَةُ آبَاطٍ، وَأَرْبَعَةُ آبَاطٍ، وَمَنْ أَنَّثَهُ، قَالَ: ثَلَاثُ آبَاطٍ، وَأَرْبَعُ آبَاطٍ"[1]. وَقَالَ ابنُ عَبَّاد: " والْإِبْطُ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ "[2]. وَمِثلُهُ فِي (الصِّحَاحِ)[3]، وَغَيرِهِ[4].

وَ(الثَّانِي): إِنَّ التَّذْكَيرَ وَالتَّأْنِيثَ لُغَتَانِ مَسْمُوعَتَانِ مِنَ العَرَبِ، لكِنَّ التَّذْكِيرَ أَكْثَرُ وَأَرْجَحُ. وَهُوَ قَوْلُ ابنِ السِّكِّيتِ[5]، وأبو البركات الأَنباريّ [6]، وابنِ مَنظُور[7]. وَ(الثَّالِثُ): إِنَّ (الإِبْطَ) مُؤَنَّثَةٌ، وَلَمْ يُحْكَ فِيهَا التَّذْكِيرُ، وَهُوَ قَوْلُ ابنُ سِيده (ت٤٥٨هـ)، وَالمُطَرِّزِيِّ؛ قَالَ فِي (المُخَصَّصِ): " والإِبْطُ مُؤَنَّثَةٌ، وَمِنْه قَولُ بَعضِهِم: رَفَعَ السَّوْطَ حَتَّى بَرَقَتْ إبطُهُ، والجمعُ فِيهَا: آباط "[8].

وَ(الرَّابِعُ): إِنَّ فِيهِ لُغَتَينِ مَسْمُوعَتَينِ عَنِ العَرَبِ، وَالرَّاجِحُ فِيهِمَا التَّأْنِيثُ؛ قَالَ سَلَمَةُ بنُ مُسلم العَوْتَبِيّ (ق٦هـ): " وَمِمَّا يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ: السِّنُّ، وَالعُنُقُ، وَالأَمْعَاءُ، وَالإِبْطُ، وَالعَاتِقُ؛

---

[1] المذكّر والمؤنّث: ٤٠١/١–٤٠٢، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباريّ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

[2] المحيط في اللّغة: ٢٢٦/٩.

[3] ينظر: الصّحاح: ١١١٤/٣.

[4] ينظر: البصائر والذخائر: ٩٩/٦، أبو حيان التوحيديّ علي بن محمد بن العباس، تحقيق: د. وداد القاضي، ط١، دار صادر – بيروت، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م. والمصباح المنير: ١/١، ٧٠٢/٢. وشرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: ١٥٩/٤، العلامة شمس الدين محمد الفارضيّ الحنبليّ، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤٣٩هـ–٢١٨م.

[5] إصلاح المنطق: ٣٥٦.

[6] ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: ٧٤، أبو البركات كمال الدين الأنباريّ، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

[7] اللّسان: ٢٥٣/٧.

[8] المخصّص: ١٣٩/٥. وينظر: المغرب في ترتيب المعرب: ٢٣/١.

وَالاخْتِيَارُ فِي هَذَا كُلِّهِ التَّأْنِيثُ "[1]. وَ(الخَامِسُ): إِنَّ (الإِبْطَ) مُذَكَّرٌ، وَلَا يَجُوْزُ تَأْنِيثُهُ، وَهَذَا القَوْلُ نُسِبَ إِلَى الأَصْمَعِيِّ (ت٢١٦هـ)[2].

قُلْتُ: كَانَ الأَجْدَرُ بِالنَّوَوِيِّ أَلَّا يَغُضَّ الطَّرْفَ عَنِ هَذِهِ الأَقْوَالِ؛ تَمَاشِيًا مَعَ سَعَةِ اطِّلَاعِهِ، وَوَلَعِهِ بِتَتَبُّعِ المَذَاهِبِ وَالآرَاءِ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَوَاضِعِ الاخْتِلَافِ.

وَتَرَاهُ فِي مَوَاضِعَ لَيْسَتْ بِالقَلِيلَةِ، يَرْكَنُ إِلَى أَقْوَالِ عُلَمَاء عِدَّةٍ؛ لِيُثْبِتَ صِحَّةَ اسْتِعْمَالِ المُفْرَدَةِ بِصُوَرٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ تَبَعًا لاخْتِلَافِ لَهجَاتِ العَرَبِ. وَمِنْ ذَلِكَ، قَوْلُهُ: " زَكَرِيَّا النَّبِيُّ (عَلَيهِ السَّلَامُ) ... وَفِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ، أَشْهَرُهَا (زَكَرِيَّاءُ) بِالمَدِّ. وَالثَّانِيَةُ بِالقَصْرِ، وَقُرِئَ بِهِمَا فِي السَّبْعِ. وَالثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ: زَكَرِيُّ، وَزَكَرِي، بِتَشْدِيدِ اليَاءِ، وَتَخْفِيفِهَا، حَكَاهُمَا ابنُ دُرَيدٍ، وَحَكَاهُمَا مِنَ المُتَأَخِّرِينَ الجَوَالِيقِيُّ. والخَامِسَةُ: (زَكَرُ)، كَقَلَمٍ، حَكَاهُ أَبو البَقَاءِ "[3].

فَلَمْ يَتَرَدَّدْ فِي أَنْ يَحْكُمَ بِفَصَاحَةِ خَمْسِ لُغاتٍ لـ(زَكَرِيَّا)، مُعْتَمِدًا عَلَى سَعَةِ اطِّلَاعِهِ، وَطُولِ بَاعِهِ فِي اللُّغَةِ، وَمَعْرِفَتِهِ بِمَصَادِرِ الإِفَادَةِ. وَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ – هُنَا – أَنِّي لَمْ أَجِدْ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ مَنْ قَالَ بِسَمَاعِ خَمْسِ لُغَاتٍ فِي (زَكَرِيَّا)؛ فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا أَرْبَعَ لُغَاتٍ؛ قَالَ الخَلِيلُ بنُ أَحمد الفَرَاهِيدِيُّ (ت١٧٥هـ): " وَفِي زَكَرِيَّا أَرْبَعُ لُغَاتٍ: (زَكَرِيَّاءُ)، بِالمَدِّ ... وَ(زَكَرِيَّا)، بِطَرْحِ الهَمْزَةِ ... وَ(زَكَرِيُّ) ... وَ(زَكَرِي)، بِطَرْحِ الأَلِفِ، وَتَخْفِيفِ اليَاءِ "[4].

وَقَالَ كراعُ النَّمْلِ (ت٣٠٩هـ): " زَكَرِيَّاءُ مَمْدُودٌ، وَزَكَرِيَّا مَقْصُورٌ، وَزَكَرِيُّ، مِثْلُ عَرَبِيٍّ، وَزَكَرِ؛ أَرْبَعُ لُغَاتٍ "[5]. وَقَالَ الفَرَّاءُ: " وَفِي (زَكَرِيَّا) ثَلَاثُ لُغاتٍ: أَهْلُ الحِجازِ يَقُولُونَ: هَذَا

---

[1] الإبانة في اللّغة العربيّة: ٧٦٧/٤.

[2] ينظر: المذكّر والمؤنّث: ٥٧، ابن التستري الكاتب، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

[3] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٩٧/١.

[4] العين: ٣١٩/٥–٣٢٠. وينظر: تهذيب اللّغة: ٥٦/١٠. والمحيط في اللّغة: ١٩٩/٦.

[5] المنتخب من كلام العرب: ٥٤٠.

زَكَرِيًّا قَدْ جَاءَ، مَقْصُورٌ، وَهَذَا زَكَرِيَّاءُ قَدْ جَاءَ، مَمْدُودٌ، وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ: هَذَا زَكَرِيٌّ، فيُجْرُونَهُ، وَيُلْقُونَ الأَلِفَ "[١]. وَقَالَ أَبُو عُبَيدَةَ (ت٢٠٩هـ)، وَالزَّجَّاجُ (ت٣١١هـ) مِثْلَ قَوْلِهِ[٢].

وَلَعَلَّ أَوَّلَ مَنْ حُكِيَ عَنْهُ خَمْسُ لُغَاتٍ لـ(زَكَرِيًّا)، أَبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، بَيدَ أَنَّ بَعْضَهَا يَخْتَلِفُ عَمَّا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ؛ جَاءَ فِي (المُخَصّصِ): " قَالَ الْفَارِسِيُّ: فِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ: زَكَرِيَّاءُ، وَزَكَرِيًّا، بِالقَصْرِ. وَزَكَرِيٌّ، عَلَى وَزْنِ عَرَبِيٍّ، وَلَمْ يَحْكِهَا غَيْرُهُ. وَزُكَرِيٌّ، عَلَى مِثَالِ قُرَشِيّ، وَزَكَرِي "[٣].

قُلْتُ: ثَمَّةَ ثَلَاثَةُ مَآخِذَ – هُنَا – عَلَى النَّوَوِيِّ: (الأَوَّلُ): إِنَّهُ قَدْ تَوَهَّمَ بِنَقْلِهِ عَنِ ابنِ دُرَيدٍ، فَالأَخِيرُ لَمْ يَحْكِ (زَكَرِي)؛ إِذْ قَالَ: " وزَكَرِيّ: اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: زَكَرِيٌّ، وَزَكَرِيًّا، مَقْصُورٌ، وَزَكَرِيَّاء "[٤]. وَ(الثَّانِي): لَقَدْ نَقَلَ اللُّغَتَينِ (زَكَرِيّ، وَزَكْرِي) عَنِ الجَوَالِيقِيّ (ت٥٤٠هـ)، وَهُوَ مِنْ مُتَأَخِّرِي اللُّغَوِيّينَ، وَكَانَ الأَحْرَى بِهِ أَنْ يَنْقِلَهُما مِنْ مُتَقَدِّمِيهِم، وَالحَالُ أَنَّهُ حَكَاهُمَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ أَئِمَّةِ العَرَبِيَّةِ[٥]. وَ(الثَّالِثُ): لَقَدْ نَقَلَ اللُّغَةَ الخَامِسَةَ (زَكَر) عَنِ أَبِي البَقاءِ العُكْبرِيّ (ت٦١٦هـ)[٦]، فِي حِين أَنَّهَا لُغَةٌ قَدْ حَكَاهَا الأَثْبَاتُ المُتَقَدِّمُونَ عَلَى عَصْر العُكْبرِيّ بِزَمَنٍ طَوِيلٍ، كَكراع النَّملِ[٧]، وَالنَّحَّاسِ (ت٣٣٨هـ)[٨]، وَالقَالِي[٩]؛ فَالرّكونُ إِلَى حِكَايَةِ هَؤلَاءِ أَقْوى حُجَّةً، وَأَمْتَنُ دَلِيلًا.

---

[١] كتاب فيه لغات القرآن: ٤٧، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ. وينظر: معاني القرآن: ٢٠٨/١.

[٢] ينظر: مجاز القرآن: ٢/٢، أبو عبيدة معمّر بن المثنى التيمى البصريّ، تحقيق: محمد فواد سزگين، ط١، مكتبة الخانجى – القاهرة، ١٣٨١. ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٠٢/١، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجّاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

[٣] المخصّص: ١٥/٥.

[٤] جمهرة اللّغة: ٧٠٨/٢.

[٥] ينظر: العين: ٣١٩/٥-٣٢٠. وتهذيب اللّغة: ٥٦/١٠. والمحيط في اللّغة: ١٩٩/٦.

[٦] التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٥/١، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

[٧] ينظر: المنتخب من كلام العرب: ٥٤٠.

[٨] ينظر: إعراب القرآن: ١٥٥/١، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ.

[٩] ينظر: المقصور والممدود: ٣١١، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

وَتُلْفِيهِ فِي بَعْضِ مَوَاطِنِ النَّقْدِ، لَا يكْتَفِي بِمَحْضِ النَّقْلِ لِأَقْوَالِ العُلَمَاءِ، وَمَذَاهِبِهِمْ، بَلْ يَنْقُلُ، ويَشْرَحُ، وَيُرَجِّحُ. قَالَ شَارِحًا الحَدِيثَ الشَّرِيفَ (النَّاسُ كَإِبِلٍ مِائَةٍ لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً)[1]: " قال بن قُتَيْبَةَ: الرَّاحِلَةُ: النَّجِيبَةُ الْمُخْتَارَةُ مِنَ الْإِبِلِ لِلرُّكُوبِ وَغَيْرِهِ، فَهِيَ كَامِلَةُ الْأَوْصَافِ، فَإِذَا كَانَتْ فِي إِبِلٍ، عُرِفَتْ. قَالَ وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاسَ مُتَسَاوُونَ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ فَضْلٌ فِي النَّسَبِ، بَلْ هُمْ أَشْبَاهٌ كَالْإِبِلِ الْمِائَةِ. وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الرَّاحِلَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ: الْجَمَلُ النَّجِيبُ، وَالنَّاقَةُ النَّجِيبَةُ. قَالَ: وَالْهَاءُ فِيهَا لِلْمُبَالَغَةِ، كَمَا يُقَالُ: رَجُلٌ فَهَّامَةٌ وَنَسَّابَةٌ. قَالَ: وَالمَعْنَى الَّذِي ذكَرَهُ ابنُ قُتَيْبَةَ غَلَطٌ، بَلْ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الزَّاهِدَ فِي الدُّنْيَا الْكَامِلَ فِي الزُّهْدِ فِيهَا، وَالرَّغْبَةِ فِي الْآخِرَةِ، قَلِيلٌ جِدًّا، كَقِلَّةِ الرَّاحِلَةِ فِي الْإِبِلِ. هَذَا كَلَامُ الْأَزْهَرِيِّ، وَهُوَ أَجْوَدُ مِنْ كَلَامِ ابنِ قُتَيْبَةَ، وَأَجْوَدُ مِنْهُمَا قَوْلُ آخَرِينَ أَنَّ مَعْنَاهُ الْمَرْضِيُّ الْأَحْوَالُ مِنَ النَّاسِ، الْكَامِلُ الْأَوْصَافُ، الْحَسَنُ الْمَنْظَرُ، الْقَوِيُّ عَلَى الْأَحْمَالِ وَالْأَسْفَارِ، سُمِّيَتْ رَاحِلَةً؛ لِأَنَّهَا تَرْحَلُ، أَيْ: يُجْعَلُ عَلَيْهَا الرَّحْلُ، فَهِيَ فَاعِلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٌ، كَعِيشَةٍ رَاضِيَةٍ، أَيْ مَرْضِيَّةٍ، وَنَظَائِرِهِ "[2].

فَقَدْ رَصَدَ شُرُوحَ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ المَشْهُورَةِ، فِي مَظَانِّهَا، ثُمَّ فَاضَلَ بَيْنَهَا، مُتَدَرِّجًا فِي إِصْدَارِ الأَحْكَامِ. وَأَمَّا شَرْحُ الحَدِيثِ الَّذِي جَعَلَهُ أَجْوَدَ مِنْ سَابِقِهِ، فَهُوَ لابنِ الأَثِير (ت٦٠٦هـ)؛ إِذْ جَاءَ فِي (النِّهَايَةِ): " يَعْنِي أَنَّ المَرْضِيَّ الْمنتَجَبَ مِنَ النَّاسِ فِي عِزَّةِ وُجُودِهِ، كالنَّجِيبِ مِنَ الإِبِلِ، الْقَوِيِّ عَلَى الْأَحْمَالِ وَالْأَسْفَارِ، الَّذِي لَا يُوجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْإِبِلِ ... وَالرَّاحِلَةُ: هِيَ البَعِيرُ الْقَوِيُّ عَلَى الْأَسْفَارِ وَالْأَحْمَالِ، النَّجِيبُ التَّامُّ الخَلْقِ، الْحَسَنُ المنظرِ، ويَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. وَالْهَاءُ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ "[3]. وَقَدْ رَدَّدَ العُلَمَاءُ عِبَارَةَ النَّوَوِيِّ، مُرْتَضِينَ تَرْجِيحَهُ[4]. وَقَدْ وَقَفَ

---

[1] صحيح مسلم: ١٩٧٣/٤.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٠١/١٦.

[3] النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٦/١، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزريّ ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

[4] ينظر مثلًا: كَشْفُ المنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ: ٤٢٢/٤، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي الشافعيّ صدر الدين أبو المعالي، تحقيق: د. مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم، ط١، الدار العربية للموسوعات – بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م. وفتح الباري بشرح البخاري: ٣٣٥/١١، أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية – مصر، ١٣٨٠هـ-١٣٩٠هـ.

البَاحِثُ عَلَى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، اسْتَنَدَ فِيهَا النَّوَوِيُّ إِلَى آرَاءِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، فِي مَسَائِلِ النَّقْدِ، وَالتَصْحِيحِ، وَالتَّرْجِيحِ ... [١].

خَامِسًا: الاشْتِقَاقُ

وَأَعْنِي بِهِ – هُنَا – (الاشْتِقاقَ الصَّرْفِيَّ)، أَوْ مَا أَطْلَقَ عَلَيهِ العُلَمَاءُ (الاشْتِقَاقَ الأَصْغَرَ)، الَّذِي يَكَادُ يُجْمِعُ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى وُقُوعِهِ، وَكَثْرَتِهِ، وَتَوْلِيدِهِ قِسْمًا كَبِيرًا مِنْ مَتْنِ العَرَبِيَّةِ[٢]. وَقَدْ " أَفْرَدَ الاشْتِقَاقَ بِالتَّأْلِيفِ جَمَاعَةٌ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ، مِنْهُم: الأَصْمَعِيُّ، وَقُطْرُبُ، وَأَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ، وَأَبُو نَصْرٍ البَاهِلِيُّ، وَالمُفَضَّلُ بنُ سَلَمَةَ، وَالمُبَرِّدُ، وابنُ دُرَيدٍ، وَالزَّجَّاجُ، وَابنُ السَّرَّاجِ، وَالرُّمَّانِيُّ، وَالنَّحَّاسُ، وَابنُ خَالَوَيه "[٣].

وَالاشْتِقَاقُ الصَّرْفِيُّ هُوَ " نَزعُ لَفظٍ مِن آخَرٍ، بِشَرطِ تَنَاسُبِهما مَعنًى وَتَركِيبًا، وَتَغَايرِهمَا فِي الصِّيغَةِ بِحَرفٍ أَو حَرَكَةٍ، وَأَن يَزِيدَ المُشتَقُّ عَلَى المُشتَقِّ مِنهُ "[٤]. وَحَدَّهُ ابنُ عُصْفُورٍ (ت٦٦٩هـ) بـ" عَقْدِ تَصَارِيفِ تَرْكِيبٍ مِنْ تَرَاكِيبِ الكَلِمَةِ، عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، أَوْ مَعْنَيَينِ مُتَقَارِبَيْنِ "[٥]. وَعَرَّفَهُ ابنُ مَالِك "بِأَنَّهُ أَخذُ صِيغَةٍ مِن أُخرَى، مَعَ اتِّفَاقِهِمَا مَعنًى وَمَادَّةً أَصلِيَّةً وَهَيئَةَ تَركِيبٍ؛ لِيَدُلَّ بِالثَّانِيَةِ عَلَى مَعنَى الأَصلِيَّةِ بِزِيَادَةٍ مُفِيدَةٍ؛ لِأَجلِهَا اختَلَفَا حُروفًا وَتَركِيبًا"[٦].

---

[١] ينظر مثلًا: المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجّاج: ١٦٤،٩٣/١، ٨٣/٣، ١٣٩، ١٧٣، ٥٠/١٤. والتبيان في آداب حملة القرآن: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، تحقيق: محمّد الحجّار، ط٣، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م. وتهذيب الأسماء واللغات: ٥١/٣، ١٦٥، ١٧١. وتحرير ألفاظ التنبيه: ١٣٩–١٤٠. والمجموع: ٣٤٠/١.

[٢] ينظر: دراسات في فقه اللغة: ١٧٥، د. صبحي الصالح، ط١، دار العلم للملايين، ١٣٧٩هـ–١٩٦٠م.

[٣] المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: ٣٧٨/١.

[٤] المفتاح في الصَّرف: ٦٢، أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، ط١، مؤسّسة الرسالة–بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

[٥] الممتع الكبير في التّصريف: ٤٢، أبو الحسن عليّ بن مؤمن ابن عصفور، ط١، مكتبة لبنان–بيروت، ١٩٩٦م.

[٦] من ذخائر ابن مالك في اللّغة مَسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق: ٣١٥، تحقيق: محمّد المهدي عبد الحي عمّار، مجلّة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، السّنة التّاسعة والعشرون، العدد السّابع بعد المائة، ١٤١٨هـ–١٤١٩هـ، ١٩٩٨م–١٩٩٩م، وينظر: المزهر: ٢٧٥/١.

وَقَدْ وَظَّفَ النَّوَوِيُّ هَذَا الفَهْمَ للاشْتِقَاقِ، فِي تَمِيِيزِ صَائِبِ الأَقْوَالِ مِنْ سَقِيمِهَا؛ قَالَ: " وَالرَّبِيبَةُ بِنْتُ الزَّوْجَةِ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الرَّبِّ وَهُوَ الْإِصْلَاحُ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ بِأُمُورِهَا، وَيُصْلِحُ أَحْوَالَهَا. وَوَقَعَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الفِقْهِ أَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّرْبِيَةِ، وَهَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ فَإِنَّ مِنْ شَرْطِ الِاشْتِقَاقِ الِاتِّفَاقَ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ، وَلَامُ الْكَلِمَةِ – وَهُوَ الْحَرْفُ الْأَخِيرُ – مُخْتَلِفٌ، فَإِنَّ آخِرَ (رَبّ) بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، وَفِي آخِرِ (رَبِيّ) يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتُ "[1].

وَقَد كَشَفَتْ لَنَا عِبَارَاتُ أَربَابِ اللُّغَةِ – المُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ – أَهَمِّيَّةَ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الاشتِقَاقِ، وَتَعوِيلَهُم عَلَيهِ فِي تَمِيِيزِ الأَصِيلِ مِنَ الزَّائِدِ فِي بِنيَةِ الكَلِمَةِ؛ قَالَ ابنُ جِنّي (ت٣٩٢هـ): " إِنَّمَا تُعرَفُ الزِّيَادَةُ مِن غَيرِهَا بالاشتِقَاقِ "[2]. وَقَالَ ابنُ الحاجِبِ (ت٦٤٦هـ): " وَالاشتِقَاقُ المُحَقَّقُ مُقَدَّمٌ؛ فَلِذلِكَ حُكِمَ بِثُلَاثِيَّةِ (عَنسَل)، وَ(شَأمَل)، وَ(شَمْأَل) ... "[3]. وَجَاءَ فِي (الكِتَابِ): " وَمِمَّا جَعَلتُهُ زَائِدًا بِثَبَتٍ: العَنْسَلُ؛ لِأَنَّهُم يُرِيدُونَ العُسُولَ. وَالعَنْبَسُ؛ لِأَنَّهُم يُرِيدُونَ العُبُوسَ. وَنُونُ عَفْرَنَى؛ لِأَنَّهَا مِنَ العَفْرِ ... وَنُونُ فِرْسِنٍ؛ لِأَنَّهَا مِن فَرَسْتُ "[4].

وَقَدْ لَجَأَ النَّوَوِيُّ إِلَى الاشْتِقَاقِ، لِتَمِيِيزِ الأَصْلِ الَّذِي أُخِذَتْ مِنْهُ بَعْضُ الأَلْفَاظِ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَوَارِدِ الاخْتِلَافِ بَينَ العُلَمَاءِ، مُصَرِّحًا بِرَأيِهِ، مِنْ دُونِ أَنْ يَكْتَفِي بِمَحْضِ النَّقْلِ لِآرَائِهِمْ، كَقَوْلِهِ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: السِّوَاكُ، بِكَسْرِ السِّينِ، وَيُطْلَقُ السِّوَاكُ عَلَى الفِعْلِ، وَهُوَ الاسْتِيَاكُ، وَعَلَى الآلَةِ الَّتِي يُسْتَاكُ بِهَا، وَيُقَالُ فِي الآلَةِ – أَيْضًا –: مِسْوَاكٌ، بِكَسْرِ المِيمِ؛ يُقَالُ: سَاكَ فَاهُ يَسُوكُهُ سَوْكًا، فَإِنْ قُلْتَ: اسْتَاكَ، لَمْ تَذْكُرِ الفَمَّ ... قَالَ صَاحِبُ (المُحْكَمِ): قَالَ أَبو حَنِيفَةَ يَعْنِي الدِّينوريَّ الإِمَام فِي اللُّغَةِ: رُبَّمَا هُمِزَ، فَقِيلَ: سُؤَاكٌ. قَالَ: وَالسِّوَاكُ مُشْتَقٌّ مِنَ سَاكَ الشَّيءَ، إِذَا دَلَكَهُ. وَأَشَارَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ (التَّسَاوُكِ)، يَعْنِي التَّمَايُل؛ يُقَالُ: جَاءَتِ الإِبِلُ تَتَسَاوَكُ، أَيْ: تَتَمَايَلُ فِي مَشْيَتِهَا. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ سَاكَ، إِذَا دَلَكَ "[5].

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٦/١٠.

[2] المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جنّي النّحويّ لكتاب التّصريف للإمام النّحويّ البصريّ أبي عثمان المازني: ٨/١، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العموميّة، دار إحياء التّراث القديم، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

[3] الشّافية في علمي التّصريف والخطّ: ٨١.

[4] الكتاب: ٣٢٠/٤.

[5] المجموع شرح المهذّب: ٢٧٠/١.

وَالقَوْلُ الَّذِي صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ، هُوَ مَذْهَبُ ابنِ دُرَيْدٍ (ت٣٢١هـ)، فِي اشْتِقَاقِ (السِّوَاكِ)، إِذْ جَاءَ فِي (الجَمْهَرَةِ): " سُكْتُ الشَّيءَ أَسُوكُهُ سَوْكًا، إِذَا دَلَكْتَهُ، وَمِنْهُ اشْتِقَاقُ المِسْوَاكِ، وَهُوَ مِفْعَالٌ مِنْ ذَلِكَ. يُقَالُ: سَاكَ فَاهُ يَسُوكُهُ سَوْكًا "[١]. وَنَقَلَهُ مِنْهُ ابنُ فَارِس[٢]، وابنُ الحَدَّادِ (ت ٤٠٠هـ)[٣]، وابنُ سِيدَه[٤]. ونشوانُ الحِميَرِيُّ (ت٥٧٣هـ)[٥]، وَابْنُ الأَثِيرِ[٦]، وَالزَّبِيدِيُّ[٧].

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابنَ فَارِس قَدْ نَقَلَ عِبَارَةَ ابنِ دُرَيْدٍ، نَصَّ عَلَى أَنَّ اشْتِقَاقَ (السِّوَاكَ) مِنَ (التَّسَاوُكِ)؛ قَالَ فِي (المُجْمَلِ): "السِّوَاكُ: مَعْرُوفٌ. وَهُوَ مِنْ تَسَاوَكَتِ الإِبِلُ، إِذَا اضْطَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا مِنَ الهُزَالِ. وَنَاسٌ يَقُولُونَ: جَاءَتِ الإِبِلُ مَا تَسَاوَكُ هُزَالًا، أَيْ: مَا تُحَرِّكُ رُؤُوسَهَا"[٨]. وَقَالَ فِي (المَقَايِيسِ): "وَيُقَالُ – أَيْضًا –: جَاءَتِ الْإِبِلُ مَا تَسَاوَكُ هُزَالًا، أَيْ: مَا تُحَرِّكُ رُؤُوسَهَا. وَمِنْ هَذَا اشْتُقَّ اسْمُ السِّوَاكِ، وَهُوَ الْعُودُ نَفْسُهُ. وَالسِّوَاكُ اسْتِعْمَالُهُ أَيْضًا"[٩]. وَوَجَدْتُ بَعْضَ الأَعْلَامِ قَدْ أَوْرَدَ دَلَالَةَ (السَّوْكِ)، وَ(التَّسَاوُكِ)، دُوْنَ أَنْ يَرُدَّ اشْتِقَاقَ (السِّوَاكِ) إِلَى أَيٍّ مِنْهُمَا[١٠].

قُلْتُ: يُؤْخَذُ عَلى النَّوَوِيُّ فِي هَذَا المَوضِعِ لُجُوؤُهُ إِلَى المِعْيَارِيَّةِ، وَتَخْطِئَتُهُ عَلَمًا ثَبْتًا كَابْنِ فَارِسٍ، فَالأَحْسَنُ أَنْ يَكْتَفِي بِإِيرَادِ المَذْهَبَيْنِ، كَمَا فَعَلَ الفَيُّومِيُّ (ت٧٧٠هـ)؛ إِذْ جَاءَ فِي (المِصْبَاحِ المُنِيرِ): " وَالسِّوَاكُ مَأْخُوذٌ مِنْ تَسَاوَكَتِ الْإِبِلُ إِذَا اضْطَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا مِنْ الْهُزَالِ وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: سُكْتُ الشَّيْءَ أَسُوكُهُ سَوْكًا، مِنْ بَابِ قَالَ، إِذَا دَلَكْتُهُ، وَمِنْهُ اشْتِقَاقُ السِّوَاكِ"[١١].

---

[١] جَمهرة اللّغة: ٨٥٧/٢.

[٢] ينظر: مجمل اللّغة: ٤٧٩. والمقاييس: ١١٨/٣.

[٣] ينظر: كتاب الأفعال: ٥٦١/٣، سعيد بن محمد المعافريّ القرطبيّ ثم السرقسطيّ، أبو عثمان، ويعرف بابن الحدّاد، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر – القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

[٤] ينظر: المخصّص: ٣٣/٤.

[٥] ينظر: شمس العلوم: ٣٢٧٤/٥.

[٦] ينظر: النهاية: ٤٢٥/٢.

[٧] ينظر: التّاج: ٢١٥/٢٧.

[٨] المجمل: ٤٧٩.

[٩] المقاييس: ١١٨/٣.

[١٠] ينظر: المحيط في اللّغة: ٢٩٨/٦.

[١١] المصباح المنير: ١٩٧/١.

وَجَاءَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: "لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا؛ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بِقَرْنَيْ شَيْطَانٍ"(١). قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَفِي بَعْضِ أُصُولِ مُسْلِمٍ، فِي حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ هُنَا: (بِقَرْنَيِ الشَّيْطَانِ) بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ. وَسُمِّيَ شَيْطَانًا؛ لِتَمَرُّدِهِ وَعُتُوِّهِ. وَكُلُّ مَارِدٍ عَاتٍ شَيْطَانٌ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ (شَطَنَ)، إِذَا بَعُدَ؛ لِبُعْدِهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالرَّحْمَةِ. وَقِيلَ: مُشْتَقٌّ مِنْ (شَاطَ)، إِذَا هَلَكَ وَاحْتَرَقَ"(٢). وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " وَالشَّيْطَانُ: كُلُّ جِنِّيٍّ مَارِدٍ، وَنُونُهُ أَصْلٌ، وَقِيْلَ: زَائِدَةٌ؛ فَعَلَى الأَوَّلِ هُوَ مِنْ (شَطَنَ)، إِذَا بَعُدَ. وَعَلَى الثَّانِي مِنْ (شَاطَ)، إِذَا احْتَرَقَ "(٣).

فَحَكَمَ بِأَصَالَةِ النُّونِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى الاشْتِقَاقِ، إِذْ صَوَّبَ القَوْلَ باشْتِقَاقِ (الشَّيْطَانِ) مِنْ (شَطَنَ)، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ وَزْنَهُ (فَيْعَالٌ). وَقَدْ وَجَدْتُ أَنَّ آرَاءَ اللُّغَوِيِّينَ – فِي اشْتِقَاقِ (الشَّيْطَانِ) – انْقَسَمَتْ عَلَى مَذْهَبَينِ، وَلِكُلٍّ حُجَّتُهُ:

(الأَوَّلُ): إِنَّ اشْتِقَاقَهُ مِنْ (شَطَنَ)، بِمَعْنَى بَعُدَ. وَهُوَ قَوْلُ الخَلِيلِ وَسِيبَوَيهِ، وَجُمْهُورِ اللُّغَوِيِّينَ؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): " وَالشَّيْطَانُ: فَيْعَالٌ، مِنْ شَطَنَ، أَيْ: بَعُدَ "(٤). وَقَالَ ابنُ فَارِسٍ: " وَالنُّونُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، فَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِبُعْدِهِ عَنِ الْحَقِّ وَتَمَرُّدِهِ. وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ عَاتٍ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالدَّوَابِّ شَيْطَانٌ ... وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حُجَّةِ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَأَنَّ النُّونَ فِي الشَّيْطَانِ أَصْلِيَّةٌ، قَوْلُ أُمَيَّةَ(٥):

أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ وَرَمَاهُ فِي الْقَيْدِ وَالْأَغْلَالِ

أَفَلَا تَرَاهُ بَنَاهُ عَلَى فَاعِلٍ وَجَعَلَ النُّونَ فِيهِ أَصْلِيَّةً؟ فَيَكُونُ الشَّيْطَانُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِوَزْنِ فَيْعَالٍ "(٦).

وَقَالَ أَبو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ (ت٤٤٩هـ): " فَسِيبَوَيهِ، وَأَهْلُ النَّظَرِ، يَجْعَلُونَ النُّونَ أَصْلِيَّةً وَيَأْخُذُونَهُ مِنَ (الشَّطْنِ)، وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ: شَطَنَ، إِذَا بَعُدَ، فَكَأَنَّهُ بَعُدَ عَنِ الخَيْرِ ... وَاسْتَدَلُّوا

(١) صحيح مسلم: ٦٧١/١.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:١١٢/٦-١١٣.

(٣) المجموع شرح المهذب: ٢٥/٢.

(٤) العين: ٢٣٧/٦. وينظر: الكتاب: ٢١٧/٣-٢١٨. والغريبين في القرآن والحديث: ١٠٠٣/٣، أبو عبيد أحمد بن محمد الهرويّ، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ١٣١٩هـ-١٩٩٩م.

(٥) ديوان أميّة بن أبي الصّلت: ١٠٦، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي، ط١، دار صادر-بيروت، ١٩٩٨م.

(٦) المقاييس: ١٨٥/٣. وينظر: المجمل: ٥٠٢.

عَلَى النُّونِ فِي (شَيْطَان) أَنَّهَا أَصْلٌ، بِقَوْلِهِمْ: (تَشَيْطَنَ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ (الشَّيْط)، لامتنَعَ هَذَا البِنَاءُ، كَمَا يَمْتَنِعُ (هَيْمَان) مِنْ أَنْ تَقُولَ الفِعْلَ (تَهَيْمَنَ)؛ لِأَنَّ (تَفَعْلَنَ) بِنَاءٌ لَمْ يَذْكُرْهُ المُتَقَدِّمُونَ، فِي أَبْنِيَةِ الفِعْلِ ... وَاسْتَدلُّوا عَلَى أَنَّ شَيْطَانًا فَيْعَالٌ، بِقَوْلِهِمْ: (شَيْطَانَةٌ)؛ لِأَنَّ الهَاءَ قَلَّمَا تَدْخُلُ عَلَى (فَعْلَانَ). إِلَّا أَنَّ هَذَا يَنْتَقِضُ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: سَيْفَانُ، وَامْرَأَةٌ سَيْفَانَةٌ، وَهُوَ الضَّامِرُ البَطْنِ، وَقَالُوا: مَوْتَانُ الفُؤَادِ، وَالأُنْثَى مَوْتَانَةٌ ... وَقَوْلُهُمْ فِي الجَمْعِ: شَيَاطِينُ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَيْطَانًا فِيْعَالٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكسّرُونَ (فَعْلَانَ) عَلَى (فَعَالِين)، وَقَدْ حَكَى الفَرَّاءُ (غَرَاثِين) فِي جَمْعِ (غَرْثَانَ)، وَذَلِكَ قَوْلٌ مُسْتَنْكَرٌ "[1].

وَالمَذْهَبُ (الآخَرُ): إِنَّ اشْتِقَاقَ (الشَّيْطَانِ) مِنْ (شَاطَ)، بِمَعْنَى هَلَكَ، وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ فَوَزْنُهُ (فَعْلَان). جَاءَ فِي (مُحِيطُ اللُّغَةِ): " والشَّيْطانُ: مِنْ شَاطَ يَشِيْطُ، أيْ: هَلَكَ، وَزْنُهُ فَعْلانٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ الحَسَنِ: (وما تَنَزَّلَتْ به الشَّيَاطُوْنُ) "[2]. قَالَ الأَعْشَى (ت٧هـ)[3]:

قَدْ نَخْضِبُ العَيْرَ مِنْ مَكْنُونِ فائلِهِ وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا البَطَلُ

فَكَأَنَّ الشَّيْطَانَ هَالِكٌ؛ لِتَمَرُّدِهِ، وَغَيِّهِ، وَخُبْثِهِ[4]. وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ خَالَوَيه (ت٣٧٠هـ) قَوْلُهُ: " شَيْطَان: فَعْلَان، مِنْ أَشَاطَ يُشِيطُ إِشَاطَةً، وَأَشَاطَهُ: أَهْلَكَهُ. وَمِنْ: شَاطَ قَلْبَهُ، يَعْنِي ابنَ آدَمَ، أَيْ: مَالَ بِهِ "[5]. وَقَدِ اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ فِيهِ، وَأَنَّ اشْتِقَاقَهُ مِنْ (شَاطَ)، بِبَيْتِ طُفَيْلٍ الغَنَوِيّ (ت١٣ق. هـ)[6]:

وَقَدْ مَنَّتِ الخَذْواءُ مَنّاً عليهمُ وشَيْطانُ إِذْ يَدْعُوهُم ويُثَوِّبُ

فَجَاءَ بِـ(شَيْطَان) غَيْرَ مُنْصَرِفٍ؛ للعَلَمِيَّةِ – فهُوَ شَيْطَانُ بنُ الحَكَمِ بنُ جُلْهُمَةَ – وَزِيَادَةِ الأَلِفِ وَالنُّونِ، فَلَوْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ (شَطَنَ)، لَانْصَرَفَ[7].

---

[1] رسالة الملائكة: ٣٤٧/١-٣٤٩، أحمد بن عبد الله بن سليمان أبو العلاء المعريّ، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر – بيروت، ١٤١هـ-١٩٩٢م.

[2] المحيط في اللّغة: ٣٥٩/٧. وينظر: جمهرة اللّغة: ٨٦٧/٢.

[3] ديوان الأعشى الكبير: ٦٣، ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق: د. محمّد حسين، ط١، مكتبة الآداب-القاهرة، ١٩٥٠م.

[4] ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١٦٨/٥. وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٣١٧/٥.

[5] الإبانة في اللّغة العربيّة: ٢٨٠/٣.

[6] ديوان طفيل الغنويّ شرح الأصمعيّ، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر-بيروت، ط١، ١٩٩٧م: ٦٨.

[7] ينظر: رسالة الملائكة: ٢٤٨/١. وتاج العروس: ٤٣١/١٩.

وَفِي بَعْضِ المَوَارِدِ يَتَّفِقُ أَهْلُ النَّظَرِ، عَلَى الأَصْلِ الَّذِي اشْتُقَّتْ مِنْهُ الكَلِمَةُ، بَيْدَ أَنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي عِلَّةِ هَذَا الاشْتِقَاقِ. وَقَدْ ذَكَرَ النَّوَوِيُّ بَعْضَ مَصَادِيقِ هَذَا البَابِ، مُصَرِّحًا بِرأْيِهِ؛ قَالَ: " وَالبَقَرُ: اسْمُ جِنْسٍ، وَاحِدَتُهُ بَاقُورةٌ، وَبَقَرَةٌ ... وَسُمِّيَ التَّبِيعُ تَبِيعًا؛ لِأَنَّهُ يَتْبَعُ أُمَّهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّ قَرْنَيْهِ يَتْبَعَانِ أُذُنَيْهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَالأُنْثَى تَبِيعَةٌ. وَيُقَالُ لَهُمَا: جَذَعٌ وَجَذَعَةٌ "[1].

أَمَّا القَوْلُ الأَوَّلُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ، فَهُوَ قَوْلُ اللُّغَوِيِّينَ وَأَصْحَابُ المُعْجَمَاتِ؛ جَاءَ فِي (العَينِ): " وَالتَّبِيعُ: العِجْلُ المُدْرِكُ مِنْ وَلَدِ البَقَرِ الذَّكَرُ؛ لِأَنَّهُ يَتْبَعُ أُمَّهُ بِعَدْوٍ "[2]. وَأَمَّا القَوْلُ الآخَرُ، فَقَدْ ذَكَرَهُ عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ، فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ شَافِعِيُّونَ مِنَ المَذْهَبِ الَّذِي يَنْتَمِي إِلَيهِ صَاحِبُنَا؛ وَهَذَا يُرَجِّحُ – لَدَيَّ – أَنَّ النَّوَوِيَّ تَعَقَّبَهُمْ؛ وَرَدَ فِي كِتَابِ (البَيَانِ فِي مَذْهَبِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ): " وَسُمِّيَ تَبِيعًا؛ لِأَنَّهُ يَتْبَعُ أُمَّهُ. وَقِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَرْنَيْهِ تَبِعَا أُذُنَيْهِ "[3]. وَمِمَّنْ ذَكَرَهُ مِنْ عُلَمَاءِ المَالِكِيَّةِ، ابنُ بَطّال الرَّكْبِيُّ (ت٦٣٣هـ)، إِذْ قَالَ: "وَيُسَمَّى التَّبِيعُ تَبِيعًا –فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ –؛ لِأَنَّهُ لَا يَزَالُ يَتْبَعُ أُمَّهُ. وَقِيلَ: لِأَنَّ قَرْنَيْهِ تَبِعَا أُذُنَيْهِ "[4].

وَوَجَدْتُ عِبَارَةَ النَّوَوِيِّ قَرِيبَةً جِدًّا مِمَّا ذَكَرَهُ ابنُ الأَثِيرِ، وَهَذَا يُرَجِّحُ أَنَّهُ نَقَلَهَا مِنْهُ؛ قَالَ الأَخِيرُ: " وَالتَّبِيعُ: وَلَدُ البَقَرِ، إِذَا كَانَ لَهُ سَنَةٌ، وَدَخَلَ فِي الثَّانِيةِ، وَالأُنْثَى تَبِيعَةٌ، وَالجَمْعُ تِبَاعٌ وَتَبَايِع. وَيُسَمَّى جَذَعًا وَالأنثَى جَذَعَة. وَإِنَّمَا سُمِّيَ تَبِيعًا؛ لِأَنَّهُ يَتْبَعُ أُمَّهُ وَلَمْ يَكُنْ قَدْ فُصِلَ عَنْهَا. وَقِيْلَ: لِأَنَّ قَرْنَهُ يَتْبَعُ أُذُنَهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ "[5].

وَمَا يُعَضِّدُ تَرْجِيحَنَا، أَنَّ ابنَ فَارِسٍ عَزَا القَوْلَ – بِأَنَّهُ سُمِّيَ تَبِيعًا لِأَنَّ قَرْنَهُ يَتْبَعُ أُذُنَهُ – إِلَى الفُقَهَاءِ، وَأَخْرَجَ هَذَا القَوْلَ مِنْ دَائِرَةِ القِيَاسِ اللُّغَوِيِّ، وَصَنَّفَهُ ضِمْنَ أَمَارَاتِ الإِفْتَاءِ الفِقْهِيِّ؛

---

[1] المجموع شرح المهذّب: ٤١٦/٥.

[2] العين: ٧٨/٢. وينظر: مجمل اللّغة: ١٥٣. والمقاييس: ٣٦٣/١. والمحكم: ٥٧/٢. وشمس العلوم: ٧١٩/٢. والمصباح المنير: ٧٢/١.

[3] البيان في مذهب الإمام الشافعيّ: ١٨٩/٣، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعيّ، تحقيق: قاسم محمد النوري، ط١، دار المنهاج – جدة، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

[4] النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ ألْفَاظِ المهَذّبِ: ١٤٤/١، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبيّ، تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية – مكّة المكرّمة، ١٩٨٨م–١٩٩١م.

[5] الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعيّ: ٤٢/٣، مجد الدين أبو السعادات الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: أحمد بن سليمان، وأبو تميم يَاسر بن إبراهيم، ط١، مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

قَالَ: " وَالتَّبِيعُ وَلَدُ الْبَقَرَةِ إِذَا تَبِعَ أُمَّهُ، وَهُوَ فَرْضُ الثَّلَاثِينَ. وَكَانَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ يَقُولُ: هُوَ الَّذِي يَسْتَوِي قَرْنَاهُ وَأُذُنَاهُ. وَهَذَا مِنْ طَرِيقَةِ الْفُتْيَا، لَا مِنْ قِيَاسِ اللُّغَةِ "[1].

وَهُنَاكَ مَوَاضِعُ أُخْرَى لَجَأَ فِيهَا النَّوَوِيُّ إِلَى دَلِيلِ الاشْتِقَاقِ، لِإِثْبَاتِ رَأْيِهِ[2].

سَادِسًا: الخبْرَاتُ الشَّخْصِيَّةُ

وَأَعْنِي بِهَذَا المِعيَارِ " مَا رَكَزَ فِي ذِهنِ اللُّغَوِيِّ مِن عِلمٍ تَرَاكُمِيٍّ؛ نَتِيجَةَ سَعَةِ اطِّلَاعِهِ عَلَى المَأثُورِ المَعرِفِيِّ بِحُقُولِهِ المُتَنَوِّعَةِ، وَدُربَتِهِ عَلَى صِيَغِ العَرَبِيَّةِ وَأَسَالِيبِهَا، وَيَدخُلُ فِي هَذَا المِعيَارِ مَا تَحَصَّلَ عَلَيهِ اللُّغَوِيُّ مِن خبرَاتٍ مُكتَسَبَةٍ مِنَ المُجتَمَعِ، وَمِنَ الأَسفَارِ وَالرِّحلَاتِ، وَمِن مُجَالَسَةِ العُلَمَاءِ، وَمِن غَيرِهَا "[3].

وَيَرَى الدُّكتُورُ هَاشِم طه شلَاش (ت٢٠١٠م) أَنَّ المَعرِفَةَ وَالخبرَاتِ، هِيَ الَّتِي اكتَسَبَهَا اللُّغَوِيُّ مِن مَنَابِعَ مُختَلِفَةٍ، وَيُمكِنُهُ أَن يَتَحَدَّثَ بِهَا دونَ الرُّجُوعِ إِلَى المَصَادِرِ – كَالسَّمَاعِ وَالكُتُبِ – الَّتِي أَخَذَ مِنهَا مَادَّتَهُ، بَل قَد يَكُونُ هُوَ – بِهَذِهِ المَعرِفَةِ – مَصدَرًا لِغَيرِهِ[4].

وَقَدِ اسْتَنَدَ النَّوَوِيُّ إِلَى خبْرَاتِهِ الشَّخْصِيَّةِ فِي مَوَاضِعَ لَيْسَتْ بِالقَلِيلَةِ، مِنْ مَسَائِلِ النَّقْدِ وَالتَّصْحِيحِ اللُّغَوِيِّ، فِي عَدَدٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ. وَمِنْهَا مَا جَاءَ فِي شَرْحِهِ الحَدِيثَ الشَّرِيفَ: " وَإِنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا دُووِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ "[5]؛ قَالَ: " هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ (دُووِمَ عَلَيْهِ)، وَكَذَا هُوَ فِي مُعْظَمِ النُّسَخِ (دُووِمَ)، بِوَاوَيْنِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِهَا (دُومَ)، بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ. وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ"[6].

فَتَرَاهُ لَم يُحِلْ عَلَى مَصْدَرٍ مُعَيَّنٍ، وَلَمْ يَحْتَجَّ بِقَولِ عَالِمٍ، لِإِثْبَاتِ صَوَابِ رَأْيِهِ، وَخَطَأِ مَنْ دَوَّنَ الكَلِمَةَ بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ (دُومَ)، إِذْ يُوْرِدُ الوَجْهَ الصَّائِبَ إِيْرَادَ المُسَلَّمَاتِ، مُعْتَمِدًا عَلَى سَعَةِ

---

[1] المقاييس: ٣٦٣/١.

[2] ينظر: المجموع: ٤٢٣/١، ٢/٣. وتهذيب الأسماء واللّغات: ١٦٦/٣. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٣/١١.

[3] التصحيح اللّغويّ في كتاب الطّراز الأوّل: ٥٥.

[4] ينظر: الزَّبيديّ في كتابه تاج العروس: ٢٣٣-٢٣٤، د. هاشم طه شلاش، ط١، دار الكتاب للطّباعة، بغداد، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

[5] صحيح مسلم: ٤٥٠/١.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٧١/٦.

مَخْزُونِهِ، وَطُولِ مُرَاجَعَتِه وَتَنْقِيرِهِ فِي خَبَايَا صَنْعَةِ التَّصْرِيفِ. فَمَا حَكَمَ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ صَرْفِيَّةٍ اتَّفَقَ العُلَمَاءُ عَلَى اطِّرادِهَا فِي مَوَاضِعَ مُعَيَّنَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الأَلِفَ تُقْلَبُ وَاوًا، إِذَا سُبِقَتْ بِضَمٍّ؛ فَالفِعْلُ (دَاوَمَ) إِذَا بُنِي لِمَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ، ضُمَّ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنْهُ (الدَّالُ)، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، فَقُلِبَتْ الأَلِفُ الزَّائِدَةُ وَاوًا؛ للضَّمِّ السَّابِقِ، فَيُصْبِحُ الفِعْلُ بِوَاوَيْنِ؛ الوَاو المُنْقَلِبَةِ عَن الأَلِفِ، وَالوَاو الَّتِي هِيَ عَيْنُ الفِعْلِ، فَتَكُونُ صُورَةُ الفِعْلِ النِّهَائِيَّةُ (دُووِمَ) عَلَى زِنَةِ (فُوعِلَ)[1].

وَقَالَ الوَقَّادُ (ت٩٠٥هـ)، عَنْ قَلْبِ الأَلِفِ وَاوًا: " أَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الأَلِفِ، فَفِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ أَنْ يَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا، سَوَاءٌ أَكَانَتْ فِي فِعْلٍ أَمْ فِي اسْمٍ؛ فَالأَوَّلُ نَحو: بُويِعَ، وَضُورِبَ، مَبْنِيَّيْنِ للمَفْعُولِ، وَأَصْلُهُمَا قَبْلَ البِنَاءِ للمَفْعُولِ: بَايَعَ، وَضَارَبَ، فَلَمَّا بَنَيْتَهُمَا للمَفْعُولِ، ضَمَمْتَ أَوَّلَهُمَا، فَتَعَذَّرَ بَقَاءُ الأَلِفِ بَعْدَ ضَمَّةٍ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا، إِلَّا مَفْتُوحًا، فَقَلَبْتَ الأَلِفَ وَاوًا؛ لِمُجَانَسَةِ حَرَكَة مَا قَبْلَهَا، وَفِي التَّنْزِيلِ: ((مَا وُورِيَ عَنْهُمَا))[2]"[3].

وَفِي بَعْضِ المَوَاضِعِ تُلْفِي النَّوَوِيَّ وَقَدْ الْتَمَسَ وَجْهًا لُغَوِيًّا مَقْبُولًا، يُصَحِّحُ فِيهِ مَا خَطَّأَهُ غَيْرُهُ، مُتَّكِئًا عَلَى ذَخِيرَتِهِ اللُّغَوِيَّةِ، وَعِلْمِهِ التَّرَاكُمِيِّ، وَاثِقًا مِنْ أَدَوَاتِهِ. جَاءَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ): " فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالبَيْتِ مِنَ الهُزْلِ"[4]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " هَكَذَا هُوَ فِي مُعْظَمِ النُّسَخِ (الْهُزْلِ) بِضَمِّ الْهَاءِ وَإِسْكَانِ الزَّايِ، وَهَكَذَا حَكَاهُ

---

[1] ينظر: الكتاب: ٢٤١/٤. وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ١٢٩/٥. والخصائص: ١٤٦/١. وسرّ صناعة الإعراب: ٢٣١/٢، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، ط١، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م. وشرح التصريف: ٣١٨، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م. والمخصّص: ١٨١/٤. وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٠٦، ابن القَطَّاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ١٩٩٩م. واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٢٧/٢، أبو البقاء العكبريّ، تحقيق: عبد الإله النّبهان، ط١، دار الفكر–دمشق، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م. وشرح المفصّل للزّمخشريّ: ٣٨٢/٥، يعيش بن عليّ بن يعيش، تحقيق: د. إيميل يعقوب بديع، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م. والممتع الكبير في التصريف: ٣٢٧. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٢٣/٤، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

[2] الأعراف: من الآية: ٢٠.

[3] شرح التصريح على التوضيح: ٧٢٤/٢.

[4] صحيح مسلم: ٩٢١/٢.

الْقَاضِي فِي (الْمَشَارِقِ)، وَصَاحِبُ (الْمَطَالِعِ) عَنْ رِوَايَةِ بَعْضِهِمْ؛ قَالَا[1]: وَهُوَ وَهَمٌ، وَالصَّوَابُ (الْهُزَالِ) بِضَمِّ الْهَاءِ وَزِيَادَةِ الْأَلِفِ. قُلْتُ: وَلِلْأَوَّلِ وَجْهٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِفَتْحِ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ (الْهَزْلَ) بِالْفَتْحِ، مَصْدَرُ هَزَلْتَهُ هَزْلًا، كَضَرَبْتَهُ ضَرْبًا، وَتَقْدِيرُهُ: لَا يَسْتَطِيعُونَ يَطُوفُونَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هَزَلَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ "[2].

وَبِمُرَاجَعَةِ التُّرَاثِ اللُّغَوِيِّ، تَعْرِفُ أَنَّ الوَجْهَ الَّذِي احْتَمَلَهُ النَّوَوِيُّ لَهُ مَا يُعَضِّدُهُ، إِذْ حَكَى ثَعْلَبُ عَنِ ابنِ الأَعْرَابِيِّ (ت٢٣١هـ): " والهَزْلُ يَكُونُ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا، يُقالُ: هَزَلَ الفَرَسُ وَهَزَلَهُ صَاحِبُهُ "[3]. وَمِنَ المَجَازِ مَا حَكَاهُ اللِّحيانِيُّ (ت٢٢٠هـ)، وَابنُ السِّكِّيتِ، وَابنُ كَيْسَانَ (ت٣٢٠هـ): هَزَلَهُمُ الزَّمَانُ يَهْزِلُهُمْ[4]. فَالوَجْهُ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُنَا اسْتَقَاهُ مِنْ مَصَادِرَ مُخْتَلِفَةٍ، دُوْنَ أَنْ يُشِيرَ إِلَيهَا، أَوْ يُحِيلَ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى أَصْحَابِهَا.

وَاللَّافِتُ فِي بَعْضِ مَوَاضِعِ نَقْدِهِ، أَنَّهُ يُوْرِدُ اسْتِعْمَالَاتٍ، لَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا فِي مَصَادِرِ سَالِفِيهِ مِنَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَهَذَا يَجْعَلُنَا نَحْتمِلُ أَنَّهُ اطْلَعَ عَلَى مُؤَلَّفَاتٍ أَتَى عَلَيهَا الزَّمَنُ وَلَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا، أَوْ أَنَّهَا مِن اسْتِعْمَالَاتِ عَصْرِهِ، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ مَحْضُ غَلَطٍ وَاشْتِبَاهٍ مِنْهُ، أَوْقَعَهُ فِيهِ زُحَامُ الأَلْفَاظِ فِي رَأْسِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " أَمَّا الْمَقْبُرَةُ، فَبِضَمِّ الْبَاءِ، وَفَتْحِهَا، وَكَسْرِهَا؛ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، الْكَسْرُ قَلِيلٌ "[5].

فَالَّذِي نَصَّ عَلَيهِ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ الأَوَائِل أَنَّ ثَمَّةَ لُغتَينِ فِي (المَقْبرَةِ)؛ بِضَمِّ البَاءِ، وَفَتْحِهَا، جَاءَ فِي (العَينِ): " المَقْبَرَةُ والمَقْبُرَةُ: مَوْضِعُ القُبُورِ "[6]. وذَكَرَ ابنُ دُرَيدٍ أَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ لُغَاتٍ؛

---

[1] ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٥٨٥/٢، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبيّ المالكيّ، تحقيق: المكتب العلميّ بدار الكمال المتّحدة، ط١، دار الكمال المتّحدة، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م. ومطالع الأنوار على صحاح الآثار: ١٢٥/٦، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١١/٩.

[3] تهذيب اللّغة: ٩٠/٦. واللّسان: ٦٩٦/١١. والتّاج: ١٣٣/٣١.

[4] ينظر: إصلاح المنطق: ١٠٦. وكتاب الأفعال: ١٣٨/١. والمحكم: ٢٣٣/٤.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٣٧/٣.

[6] العين: ١٥٧/٥. وينظر: إصلاح المنطق: ٩٣. وأدب الكاتب: ٥٥٨. والمنتخب من غريب كلام العرب: ٥٣١. وكتاب الأمالي: ٥٨، أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد بن المبارك اليزيديّ، ط١، مطبعة جمعية دائرة

المَقْبُرَةُ، وَالمَقْبَرَةُ، وَالمَقْبَر[١]. وَخَصَّ الجَوْهَرِيُّ الأَخِيْرَةَ بِالشِّعْرِ؛ قَالَ: " وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ (المَقْبَرُ)، وَقَالَ عَبدُ اللهِ ابنُ ثَعْلَبَةَ الحَنَفِيُّ:

لكلِّ أُنَاسٍ مَقْبَرٌ بفِنائِهِمْ فَهُمْ يَنْقُصُونَ وَالقُبورُ تَزِيدْ "[٢].

وَقَدْ حَكَى ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ (ت٥٧٧هـ) لُغَةً أُخْرَى؛ قَالَ: " وَ(المَقْبَرَةُ): وَفِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ: (مَقْبَرَةٌ)، بِفَتْحِ البَاءِ. وَ(مَقْبُرَةٌ)، بِضَمِّهَا. وَحَكَى ابْنُ عُلَيْمٍ (مِقْبَرَةٌ)، بِكَسْرِ المِيمِ مَعَ فَتْحِ البَاءِ "[٣].

وَبِاسْتِعْرَاضِ اللُّغَاتِ الَّتِي ذُكِرَتْ لـ(المَقْبَرَةِ) لَدَى سَالِفِيهِ وَمُعَاصِرِيهِ، لَا نَجِدُ فِيهَا اللُّغَةَ الَّتِي وَصَفَهَا النَّوَوِيُّ بِـ(القَلِيلَةِ)، وَهِيَ بِكَسْرِ البَاءِ! وَالَّذِي ذَكَرَهَا الفَيْرُوزَابَادِيُّ (ت٨١٧هـ) فِي (قَامُوسِهِ)[٤]، وَالزَّبِيدِيُّ فِي (التَّاجِ)[٥]، وَهُمَا مُتَأَخِّرَانِ كَثِيرًا عَنْ عَصْرِ النَّوَوِيِّ؛ وَهَذَا يُرَجِّحُ لَدَيَّ أَنَّ النَّوَوِيَّ نَفْسَهُ مَصْدَرُهُمَا لِهَذِهِ اللُّغَةِ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّهُمَا نَقَلَا عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ[٦].

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ النَّوَوِيَّ مِنَ العُلَمَاءِ الَّذِينَ بَرَعُوا فِي عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَمِنْهَا عُلُومُ اللُّغَةِ، وَكَانَ مُحِبًّا لِلعِلْمِ، سَاعِيًا فِي طَلَبِهِ، وَهُوَ مِنَ العُلَمَاءِ الَّذِينَ اتَّسَمُوا بِسَعَةِ الاطِّلَاعِ، وَطُولِ المُرَاجَعَةِ، وَعُمْقِ التَّفْكِيرِ، وَوَفْرَةِ الذَّخِيرَةِ؛ فَكَانَ مِنَ المُتَوَقَّعِ أَنْ يَعْتَمِدَ كَثِيرًا – فِي نَقْدِهِ اللُّغَوِيِّ – عَلَى مَعْرِفَتِهِ بِعُلُومِ اللُّغَةِ وَخبْرَاتِهِ، وَقَدْ كَانَ[٧].

المعارف، حيدر آباد الدكن – الهند، ١٣٩٧هـ-١٩٣٨م. ومعجم ديوان الأدب: ٢٨٤/١. وتهذيب اللّغة: ٢٥/٥. والمقاييس: ٤٨/٥.

[١] ينظر: جمهرة اللّغة: ٣٢٤/١.

[٢] الصّحاح: ٧٨٤/٢.

[٣] المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٧٦، ابن هشام اللخميّ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

[٤] ينظر: القاموس المحيط: ٤٥٨.

[٥] ينظر: تاج العروس: ٣٥٥/١٣.

[٦] ينظر مثلًا: القاموس: ٤١٧، ١١٨٠. والتّاج: ٣٧/١، ٥١٩/١، ١٤٧/٢، ٤٢٠/٤، ١٠٣/٥، ١٨١/٧، ٢٥٤/٨، ٢٠٣/١٠، ٤٨٦/١١، ٢٨٥/١٣، ٢٦/١٥، ٩٥/١٦، ٢٦٦/١٨.

[٧] ينظر مثلًا: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٣٣/١، ٢١٠/٤. والإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستانيّ: ٢٩٦، محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، الدار الأثرية – عمان – الأردن، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. وتهذيب الأسماء واللّغات: ١٢٣/٤. والمجموع: ٤٧٦/٣، ١٢٦/٦. وتحرير ألفاظ التنبيه: ٦٥.

سَابِعًا: الرؤْيَةُ وَالمُشَاهَدَةُ

وَالمَقْصُودُ بِهَذَا المِعْيَارُ مَا اكْتَسَبَهُ اللُّغَوِيُّ مِن ثَقَافَاتٍ مُختَلِفَةٍ، عَن طَرِيقِ الرُؤيَةِ الشَّخصِيَّةِ بالعَينِ[١]، وَهُوَ – بِهَذَا المَعْنَى – مِن المَصَادِرِ الَّتِي اعتَمَدَهَا صُنَّاعُ المُعْجَمَاتِ – وَإِن تَفَاوَتُوا فِي ذَلِكَ – فِي بِنَاءِ مُعجَمَاتِهِم، وَتَوثِيقِ المَسمُوعِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مَصدَرًا لَا غِنَى عَنهُ فِي ضَبطِ الأَلفَاظِ، وَشَرحِ الدَّلَالَةِ؛ قَالَ الأَزْهَرِيُّ: " فَأَمَّا مَن يَعتَبِرُ الأَلفَاظَ وَلَا مُشَاهَدَةَ لَهُ، وَلَا سَمَاعَ صَحِيحَ مِنَ الأَعرَابِ؛ فَإِنَّهُ يُخطِئُ مِن حَيثُ لَا يَعلَمُ "[٢]، وَقَالَ أَيضًا: "فَأَمَّا عِبَارَاتُ مَن لَا مَعرِفَةَ لَهُ، وَلَا مُشَاهَدَةَ؛ فَإِنَّهُ يُفسِدُ الكَلَامَ وَيُزِيلُهُ عَنْ صِيَغِهِ"[٣].

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَلَمْ يَرْكَنْ إِلَى هَذَا المِعْيَارِ فِي مَسَائِلِ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ، إِلَّا قَلِيلًا. وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي شَرْحِهِ للحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ. وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ "[٤]، إِذْ قَالَ: " وَقَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلعَيْنِ)، قِيلَ: هُوَ نَفْسُ الْمَاءِ مُجَرَّدًا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنْ يُخْلَطَ مَاؤُهَا بِدَوَاءٍ وَيُعَالَجَ بِهِ الْعَيْنُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لِبُرُودَةِ مَا فِي الْعَيْنِ مِنْ حَرَارَةٍ، فَمَاؤُهَا مُجَرَّدًا شِفَاءٌ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَمُرَكَّبٌ مَعَ غَيْرِهِ. وَالصَّحِيحُ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ مَاءَهَا مُجَرَّدًا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ مُطْلَقًا، فَيُعْصَرُ مَاؤُهَا وَيُجْعَلُ فِي الْعَيْنِ مِنْهُ. وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَا وَغَيْرِي فِي زَمَنِنَا مَنْ كَانَ عَمِيَ وَذَهَبَ بَصَرُهُ حَقِيقَةً، فَكَحَّلَ عَيْنَهُ بِمَاءِ الْكَمْأَةِ مُجَرَّدًا، فَشُفِيَ وَعَادَ إِلَيْهِ بَصَرُهُ، وَهُوَ الشَّيْخُ الْعَدْلُ الْأَيْمَنُ الْكَمَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدِّمَشْقِيُّ صَاحِبُ صَلَاحٍ وَرِوَايَةٍ لِلْحَدِيثِ. وَكَانَ اسْتِعْمَالُهُ لِمَاءِ الْكَمْأَةِ اعْتِقَادًا فِي الحَدِيثِ، وَتَبَرُّكًا بِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ "[٥].

ورؤوس المسائل وتحفة طلّاب الفضائل: ١١٧، محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، تحقيق: عبد الجواد حمام، ط١، دار النوادر –بيروت، ١٤٣١هـ–٢٠١٠.

[١] ينظر: الزَّبيدي في كتابه تاج العروس: ٢٦٦.

[٢] تهذيب اللّغة: ٨١/١٠، (ك ت ن).

[٣] المصدر السّابق: ٢٢/١٣، (س ط و).

[٤] صحيح مسلم: ١٦١٩/٣.

[٥] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٤/١٤–٥.

وَتَعْنِي الرُّؤْيَةُ وَالمُشَاهَدَةُ – أَيْضًا – مُعَاصَرَةَ اللُّغَوِيِّ لِحَادِثَةٍ أَوْ وَاقِعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ يُوَظِّفُ ذَلِكَ فِي المَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ. وَقَدْ وَجَدْتُ نَحْوًا مِنْ هَذَا السُّلُوكِ اللُّغَوِيِّ لَدَى النَّوَوِيِّ، وَلْنَأْخُذْ مِثَالًا عَلَى ذَلِكَ:

جَاءَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ الرُّومُ بِالْأَعْمَاقِ، أَوْ بِدَابِقٍ فَيَخْرُجُ إِلَيْهِمْ جَيْشٌ مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْ خِيَارِ أَهْلِ الْأَرْضِ يَوْمَئِذٍ، فَإِذَا تَصَافُّوا قَالَتِ الرُّومُ: خَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الَّذِينَ سَبَوْا مِنَّا نُقَاتِلْهُمْ. فَيَقُولُ الْمُسْلِمُونَ: لَا وَاللهِ، لَا نُخَلِّي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا. فَيُقَاتِلُونَهُمْ، فَيَنْهَزِمُ ثُلُثٌ لَا يَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، وَيُقْتَلُ ثُلُثُهُمْ أَفْضَلُ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللهِ، وَيَفْتَتِحُ الثُّلُثُ لَا يُفْتَنُونَ أَبَدًا، فَيَفْتَتِحُونَ قُسْطَنْطِينِيَّةَ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَقْتَسِمُونَ الْغَنَائِمَ قَدْ عَلَّقُوا سُيُوفَهُمْ بِالزَّيْتُونِ، إِذْ صَاحَ فِيهِمُ الشَّيْطَانُ: إِنَّ الْمَسِيحَ قَدْ خَلَفَكُمْ فِي أَهْلِيكُمْ، فَيَخْرُجُونَ وَذَلِكَ بَاطِلٌ، فَإِذَا جَاؤُوا الشَّأْمَ خَرَجَ، فَبَيْنَمَا هُمْ يُعِدُّونَ لِلْقِتَالِ يُسَوُّونَ الصُّفُوفَ، إِذْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ (صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ)، فَأَمَّهُمْ، فَإِذَا رَآهُ عَدُوُّ اللهِ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ، فَلَوْ تَرَكَهُ لَانْذَابَ حَتَّى يَهْلِكَ، وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ اللهُ بِيَدِهِ، فَيُرِيهِمْ دَمَهُ فِي حَرْبَتِهِ "[1].

قَالَ النَّوَوِيُّ: " قَوْلُهُ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: (قَالَتِ الرُّومُ خَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الَّذِينَ سُبُوا مِنَّا) رُوِيَ (سُبُوا) عَلَى وَجْهَيْنِ: فَتْحِ السِّينِ وَالْبَاءِ، وَضَمِّهِمَا. قَالَ الْقَاضِي فِي (الْمَشَارِقِ)[2]: الضَّمُّ رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ. قَالَ: وَهُوَ الصَّوَابُ. قُلْتُ: كِلَاهُمَا صَوَابٌ؛ لِأَنَّهُمْ سُبُوا أَوَّلًا، ثُمَّ سَبَوا الكُفَّارَ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي زَمَانِنَا، بَلْ مُعْظَمُ عَسَاكِرِ الْإِسْلَامِ فِي بِلَادِ الشَّامِ وَمِصْرَ سُبُوا، ثُمَّ هُمُ الْيَوْمَ – بِحَمْدِ اللهِ – يَسْبُونَ الْكُفَّارَ، وَقَدْ سَبَوْهُمْ فِي زَمَانِنَا مِرَارًا كَثِيرَةً، يَسْبُونَ فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْكُفَّارِ أُلُوفًا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ وَإِعْزَازِهِ "[3].

وَالخُلَاصَةُ: لَقَدِ اتَّسَمَ المَنْهَجُ النَّقْدِيُّ للنَّوَوِيِّ بِالاتِّسَاعِ وَالشُّمُولِ، إِذْ تَنَاوَلَ مُستَوَيَاتِ اللُّغَةِ كُلَّهَا؛ فَهُوَ مِنَ العُلَمَاءِ الَّذِينَ وَاظَبُوا عَلَى طَلَبِ المَعْرِفَةِ، وَوَقَفُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَيهَا، فَاتَّسَعَتْ ثَقَافَتُهُمُ اللُّغَوِيَّةُ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ تَتَعَدَّدَ مَعَايِيرُهُ فِي مَسَائِلِ الرَّدِّ وَالنَّقْدِ وَالتَّرْجِيحِ.

---

[1] صحيح مسلم: ٤/٢٢٢٤.

[2] ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٢/٢٠٦.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٨/٢١.

وَقَدْ أَفَادَ مِنَ السَّمَاعِ بِمَعْنَاهُ الوَاسِعِ الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى السَّمَاعِ مُشَافَهَةً، والرُّوَايَةِ عَنِ الثُّقَاتِ، بَيْدَ أَنَّهُ جَازَفَ – فِي بَعْضِ المَسَائِلِ – فِي تَفْسِيرِ المَسمُوعِ تَفْسِيرًا خَالَفَ بِهِ العُلَمَاءَ. وَاعْتَمَدَ عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ، فِي إِخْرَاجِ بَعْضِ الأَلْفَاظِ مِنْ دَائِرَةِ الفَصَاحَةِ. وَقَدْ وَسَّعَ مِنْ اعْتِمَادِهِ عَلَى الإِجْمَاعِ، فَرَكَنَ إِلَى الإِجْمَاعِ النَّحْوِيِّ تَارَةً، وَالإِجْمَاعِ اللُّغَوِيِّ تَارَةً أُخْرَى.

وَقَدْ أَجَادَ التَّلْفِيقَ بِينَ القِيَاسِ النَّحْوِيِّ وَالسَّمَاعِ، لِتَصْحِيحِ اسْتِعْمَالِ بَعْضِ الأَلْفَاظِ، بَيدَ أَنَّهُ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى بَدَا مُتَعَجِّلًا فِي الاعْتِمَادِ عَلَى القِيَاسِ وَطَرْحِ المَسْمُوعِ، وَهَذَا يَعْنِي اضْطِرَابَ مَنْهَجِهِ فِي الاعْتِمَادِ عَلَى القِيَاسِ.

وَأَتَقْنَ رَدَّ الأَلْفَاظِ إِلَى أُصُولِهَا، مُعْتَمِدًا عَلَى الاشْتِقَاقِ الصَّرْفِيِّ، مُوَافِقًا مَا ذَهَبَ إِلَيهِ جُمْهُورُ اللُّغَوِيِّينَ. وَقَد اعتَمَدَ كَثِيرًا عَلَى آرَاءِ العُلَمَاءِ، وَالنَّقلِ مِن كُتُبِهِم، وَكَانَتْ خبرَاتُهُ اللُّغَوِيَّةُ، وَثَقَافَتُهُ المَوسُوعِيَّةُ، مَلْجَأً لَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَوَارِدِ الخِلَافِ اللُّغَوِيِّ. وَمَثَّلَتِ الرُّؤْيَةُ المُشَاهَدَةُ – لَدَى المُصَنِّفِ – فَيْصَلًا، فِي عَدَدٍ قَلِيلٍ مَسَائِلِ الخِلَافِ.

المَبحَثُ الثَّانِي:

شَوَاهِدُ النَّوَوِيِّ فِي مَوَارِدِ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ

لَقَدْ كَانَ لِتَنَوُّعِ العُلُومِ الَّتِي بَرَعَ فِيْهَا النَّوَوِيُّ، وَتَمَكُّنِهِ مِنَ التَّصْنِيفِ فِيْهَا؛ كَثْرَةً وَجَوْدَةً، وَتَأَخُّرِ عَصْرِهِ، كَبِيرُ الأَثَرِ فِي تَعَدُّدِ شَوَاهِدِهِ اللُّغَوِيَّةِ، الَّتِي سَاقَهَا فِي مَسَائِلِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّرْجِيحِ، وَتَنَوُّعِهَا؛ إِذْ أَتَاحَ لَهُ ذَلِكَ أَنْ يَعْتَرِفَ مَنْ مَصَادِرَ وَفِيرَةٍ مُخْتَلِفَةِ المَأْخَذِ، كَكُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَالحَدِيثِ، وَغَرِيبِ الحَدِيثِ، وَالمُعْجَمَاتِ، وَالأَدَبِ، وَالنَّحْوِ، وَغَيرِهَا. وَالبَحْثُ الفَاحِصُ فِي مُصَنَّفَاتِهِ وَضَعَ اليَدَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الشَّوَاهِدِ، اعْتَمَدَهَا فِي مَوَاضِعِ الاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ، هِيَ: الشَّاهِدُ القُرْآنِيُّ، وَالشَّاهِدُ الحَدِيْثِيُّ، وَالشَّاهِدُ الشِّعْرِيُّ.

أَوَّلًا: الشَّاهِدُ القُرآنِيُّ

مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ يُمَثِّلُ القِمَّةَ فِي دَرَجَاتِ الفَصَاحَةِ، وَأَنَّ نُصُوصَهُ أَوْثَقُ الشَّوَاهِدِ، الَّتِي يَحْتَكِمُونَ إِلَيْهَا، فَهُوَ مُنَزَّهٌ مِنَ اللَّحْنِ وَالخَطَأِ؛ قَالَ ابنُ خَالَوَيهِ: " قَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ جَمِيعًا أَنَّ اللُّغَةَ إِذَا وَرَدَتْ فِي القُرْآنِ، فَهِيَ أَفْصَحُ مِمَّا فِي غَيْرِ القُرْآنِ، لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ "[1].

وَ" مَا مِنْ نَحْوِيٍّ، إِلَّا وَلَهُ بَاعٌ طَوِيلٌ فِي التَّزَوُّدِ بِالقُرْآنِ، وَالارْتِشَافِ مِنْ رَحِيقِهِ، وَالاقْتِطَافِ مِنْ شَهِيِّ ثِمَارِهِ، وَآيَةُ ذَلِكَ احْتِجَاجُهُمْ عَلَى القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، وَالأَحْكَامِ العَرَبِيَّةِ، بِالكَثِيرِ مِنَ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَمُؤَلَّفَاتُهُمْ بَينَ أَيْدِينَا شَاهِدٌ عَدْلٌ عَلَى ذَلِكَ "[2]؛ فَ" مِنْ شَرَفِ الاسْتِشْهَادِ بِالقُرْآنِ الكَرِيمِ، إِقَامَةُ الحُجَّةِ، وَقَطْعُ النِّزَاعِ، وَإِذْعَانُ الخَصْمِ "[3].

---

[1] المزهر: ١٦٨/١.

[2] توجيه اللمع، مقدّمة المحقّق: ٤٣، أحمد بن الحسين بن الخبّاز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة–مصر، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

[3] صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: ٢٣١/١، أحمد بن علي القلْقشنديّ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِن اخْتِلَافِ البَاحِثِينَ فِي مَكَانَةِ الشَّاهِدِ القُرْآنِيّ، وَتَعْوِيلِ العُلَمَاءِ عَلَيْهِ فِي التَّقْعِيدِ وَالاحْتِجَاجِ[1]، يَجِدُ المُتَتَبِّعُ لِسُلُوكِ اللُّغَوِيِّينَ اضْطِرَابًا وَاضِحًا بَيْنَ النَّظَرِ وَالعَمَلِ؛ إِذْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى الشَّاهِدِ الشِّعْرِيّ فِي أَكْثَرِ مَسَائِلِ اشْتِغَالِهِم، تَارِكِينَ للشَّاهِدِ القُرْآنِيّ مَسَاحَةً قَلِيلَةً جِدًّا، بَلْ تَرَاهُمْ – في كثيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ – يَرْكَنُونَ إِلَى أَمْثِلَةٍ اصْطَنَعُوهَا اصْطِنَاعًا[2].

وَقَدْ قَالَ ابنُ حَزْمٍ، فِي هَذَا الصَّدَدِ: " وَلَا عَجَبَ أَعْجَبُ مِمَّنْ إِنْ وَجَدَ لامْرِئِ القَيْسِ، أَوْ لِزُهَيرٍ، أَوْ لِجَرِيْرٍ، أَوِ الحُطَيْئَةَ، أوِ الطِّرِمَّاحِ، أَوْ لِأَعْرَابِيٍّ أَسَدِيٍّ، أَو سلَمِيٍّ، أَوْ تَمِيمِيٍّ، أَوْ مِنْ سَائِرِ أَبْنَاءِ العَرَبِ، بَوَّالٍ عَلَى عَقِبَيْهِ، لَفْظًا فِي شِعْرٍ، أَوْ نَثْرٍ، جَعَلَهُ فِي اللُّغَةِ وَقَطَعَ بِهِ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ فِيهِ. ثُمَّ إِذَا وَجَدَ لِهِ تَعَالَى خَالِقِ اللُّغَاتِ وَأَهْلِهَا، كَلَامًا، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ، وَلَا جَعَلَهُ حُجَّةً، وَجَعَلَ يَصْرِفُهُ عَنْ وَجْهِهِ، وَيُحَرِّفُهُ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَيَتَحَيَّلُ فِي إِحَالَتِهِ عَمَّا أَوْقَعَهُ اللهُ عَلَيْهِ "[3].

وَفِي السِّيَاقِ ذَاتِهِ، يَقُولُ الفَخْرُ الرَّازِيُّ (ت٦٠٦هـ): " إِذَا جَوَّزْنَا إِثْبَاتَ اللُّغَةِ بِشِعْرٍ مَجْهُولٍ مَنْقُولٍ عَنْ قَائِلٍ مَجْهُولٍ، فَلَأَنْ يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى ... وَكَثِيرًا أَرَى النَّحْوِيِّينَ يَتَحَيَّرُونَ فِي تَقْرِيرِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا اسْتَشْهَدُوا فِي تَقْرِيرِهِ بِبَيْتٍ مَجْهُولٍ فَرِحُوا بِهِ، وَأَنَا شَدِيدُ التَّعَجُّبِ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ إِذَا جَعَلُوا وُرُودَ ذَلِكَ الْبَيْتِ الْمَجْهُولِ عَلَى وَفْقِهِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ، فَلِأَنْ يَجْعَلُوا وُرُودَ الْقُرْآنِ بِهِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ كَانَ أَوْلَى "[4].

وَيُمكِنُ أَنْ يُفَسَّرَ هَذَا الاضطِرَابُ فِي ضَوءِ طَبِيْعَةِ التَّفكِيْرِ لَدَى عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ، إِذْ حَمَلَ بَينَ طَيَّاتِـهِ تَعَدُّدَ الآرَاءِ، وَإِعمَـالَ الذِّهْنِ، وَالتَّصـرُّفَ الحُـرَّ بالنَّـصِّ المَـدروسِ؛ وَالنَّـصُّ القُرآنِـيُّ لَا يَحتَمِلُ ذَلِكَ[5].

---

[1] للوقوف على تفصـيل ذلك، ينظر: النحو القرآنيّ في فكر ابن مالك عبر مؤلّفاته، رسـالة ماجسـتير: ١–١٠، زاهد حميد عبيد، إشراف: أ. د. عبّاس عليّ إسماعيل، كليّة العلوم الإسلاميّة–جامعة كربلاء، ٢٠١٩م.

[2] ينظر: من أسرار اللّغة: ٢٨٨.

[3] الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٤٣/٤.

[4] مفاتيح الغيب أو التفسـير الكبير: ٤٠١/٩، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازيّ، ط٣، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ١٤٢٠هـ.

[5] ينظر: الاسـتشـهاد والاحتجاج في اللّغة رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضـوء علم اللّغة الحديث: ١٠٦، د. محمّد عيد، ط٣، عالم الكتب، ١٩٨٨م.

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَقَدْ أَكْثَرَ مِنْ إِيْرَادِ الشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ، والرُّكُونِ إِلَيْهَا، فِي قَضَايَا اللُّغَةِ المُتَنَوّعَةِ – وَلَا سِيَّمَا فِي المُسْتَوَى الدَّلَالِيّ –، فِي عُمُومِ مُصَنَّفَاتِهِ، كَقَوْلِهِ: " مَعْنَى (أُشْرِبَهَا): دَخَلَتْ فِيهِ دُخُولًا تَامًّا، وَأُلْزِمَهَا، وَحَلَّتْ مِنْهُ مَحَلَّ الشَّرَابِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قلوبِهِمُ العِجْلَ﴾[1]، أَيْ: حُبَّ الْعِجْلِ "[2].

وَجَاءَ فِي (تَحْرِيرِ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ): " الْغَرِيمُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَغَيرُهُ من الْحُقُوقِ، وَيُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ – أَيْضًا – عَلَى صَاحِبِ الْحَقّ وَالغَرَامَةِ. وَالْغُرْمُ والمَغْرَمُ: مَا وَجَبَ أَدَاؤُهُ، وَقَدْ غَرِمَ الرَّجُلُ، وَغَرِمْتُهُ وَأَغْرَمْتُهُ. وَأَصْلُهُ مِنَ الغَرَامِ وَهُوَ الدَّائِمُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾[3]، فَسُمِّيَ الغَرِيمُ غَرِيمًا؛ لِمُلَازَمَتِهِ الدَّيْنَ، وَدَوَامِهِ "[4].

وَذَكَرَ فِي المَصْدَرِ نَفْسِهِ: " (الْآنَ) هُوَ الوَقْتُ الحَاضِرُ، هَذَا حَقِيقَتُهُ وَأَصْلُهُ، وَقَدْ يَقَعُ عَلَى القَرِيبِ المَاضِي، وَالمُسْتَقْبَلِ؛ تَنْزِيلًا لَهُ مَنْزِلَةَ الحَاضِرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾[5]. وَقِيْلَ: تَقْدِيرُهُ فَالآنَ أَبَحْنَا لَكُمْ مُبَاشَرَتَهُنَّ، فَعَلَى هَذَا؛ هُوَ عَلَى حَقِيقَتِهِ "[6].

وَقَالَ فِي (دَقَائِقِ المِنْهَاجِ): " الهُدَى – هُنَا – بِمَعْنَى اللُّطْفِ، وَيُطْلَقُ فِي غَيْرِ هَذَا بِمَعْنَى البَيَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[7] "[8]. وَقَالَ فِي (تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ): " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الزَّرْعُ وَاحِدُ الزُّرُوعِ، وَمَوْضِعُهُ: مَزْرَعَةٌ وَمُزْدَرَعٌ. وَالزَّرْعُ – أَيْضًا –: طَرْحُ البَذْرِ. وَالزَّرْعُ – أَيْضًا –: الإِنْبَاتُ؛ يُقَالُ: زَرَعَهُ اللهُ تَعَالَى، أَيْ: أَنْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾[9] "[10].

---

[1] البقرة: من الآية: ٩٣.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٧٢/٢.

[3] الفرقان: من الآية: ٦٥.

[4] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٩٥.

[5] البقرة: من الآية: ١٨٧.

[6] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٥٩.

[7] فصّلت: من الآية: ١٧.

[8] دقائق المنهاج: ٢٧.

[9] الواقعة: ٦٤.

[10] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٣٣/٣.

وَجَاءَ فِي (رِيَاضِ الصّالِحِينَ): " والْجَوْبُ: الْقَطْعُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾[١]، أَيْ: نَحَتُوهُ وَقَطَعُوهُ "[٢]. وَقَالَ فِي (المَجْمُوعِ): " وَأَمَّا (المَعْدِنُ)، فَمُشْتَقٌّ مِنَ العُدُونِ، وَهُوَ الإِقَامَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾[٣]، وَسُمِّيَ مَعْدِنًا؛ لِأَنَّ الجَوْهَرَ يَعْدِنُ فِيهِ، أَيْ: يُقِيمُ، وَقَوْلُهُمْ: زَكَاةُ المَعْدِنِ، أَيْ: زَكَاةُ المُسْتَخْرَجِ مِنَ المَعْدِنِ "[٤].

وَأَمَّا فِي مَسَائِلِ الاحْتِجَاجِ، وَمَوَاضِعِ النَّقْدِ وَالرَدِّ وَالتَّصْحِيحِ، فَلَمْ يَتَرَدَّدْ فِي اللُّجُوءِ إِلَى الشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ، وَالاحْتِكَامِ إِلَيْهِ، فِي مَوَارِدَ لَيْسَتْ بِالقَلِيلَةِ، كَشَفَتِ النِّقَابَ عَنْ سَعَةِ اطِّلَاعِهِ عَلَى المَوروثِ التَّفْسِيرِيِّ للقُرْآنِ الكَرِيمِ، وَدِقَّةِ تَعَقُّبَاتِهِ لِعُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ، وَحِرْصِهِ عَلَى رَصْدِ المُخَالَفَاتِ اللُّغَوِيَّةِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " وَأَمَّا قَوْلُ المُخَالِفِ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى (أَمْطَرِ)، إِلَّا فِي العَذَابِ؛ فَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ، بَلْ قَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ العَزِيزِ (أَمْطَرَ) فِي المَطَرِ، الَّذِي هُوَ الغَيْثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[٥]، وَهُوَ مِنْ (أَمْطَرَ)، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الغَيْثَ؛ وَلِهَذَا رَدَّ اللهُ تَعَالَى قَوْلَهُمْ، فَقَالَ: ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٦] "[٧].

وَيُعْزَى القَوْلُ بِأَنَّ (أَمْطَرَ) لَمْ تَرِدْ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، إِلَّا فِي العَذَابِ، إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ مُعَمَّر بن المُثَنَّى، إِذْ قَالَ: " كُلّ شَيْءٍ مِنَ العَذَابِ فَهُوَ (أَمْطَرَتْ)، وَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الرَّحْمَةِ فَهُوَ (مَطَرَتْ) "[٨]. وَقَدْ وَافَقَهُ عَدَدٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ؛ قَالَ أَبو عُبَيْدٍ الهَرَوِيُّ (ت٤٠١هـ): " جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: أَمْطَرْنَا فِي العَذَابِ، وَمَطَرْنَا فِي الرَّحْمَةِ. وَأَمَّا كَلَامُ العَرَبِ، فَيُقَالُ: مَطَرَتِ السَّمَاءُ،

---

[١] البلد: ٩.

[٢] رياض الصّالحين: ٩٠، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٣، مؤسّسة الرسالة– بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

[٣] الرعد: من الآية: ٢٣.

[٤] المجموع: ٧٥/٦.

[٥] الأحقاف: من الآية: ٢٤.

[٦] السورة نفسها، ومن الآية نفسها.

[٧] المجموع: ٩٩/٥. وينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٩٢/٦.

[٨] مجاز القرآن: ٢٤٥/١.

وَأَمْطَرَتْ "[1]. وَجَاءَ فِي (التَّيْسِرِ فِي التَّفْسِيرِ)، لعُمر بنِ مُحَمَّد النّسفِيّ (ت٥٣٧هـ): " (مَطَر) فِي الرَّحْمَةِ، وَ(أَمْطَرَ) فِي العَذَابِ "[2]. وَجَاءَ فِي (المِصْبَاحِ المُنِيرِ): " يُقَالُ: مَطَرَتِ السَّمَاءُ، وَأَمْطَرَتْ. وَأَمْطَرَتْ – بِالْأَلِفِ لَا غَيْرُ – فِي الْعَذَابِ "[3]. وَمِثْلُهُ فِي (البَصَائِرِ) للفَيروزابَادِيّ[4].

وَالغَرِيبُ – فِي هَذَا المَقَامِ – أَنَّ الثَّعَالِبِيَّ (ت٤٢٩هـ) صَرَّحَ بِأَنَّ لَفْظَ الإِمْطَارِ لَمْ يَأْتِ فِي الكِتَابِ الكَرِيمِ، إِلَّا فِي العَذَابِ، مُسْتَشْهِدًا – عَلَى ذَلِكَ – بِالآيَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّوَوِيُّ، دَلِيلًا عَلَى إِفَادَةِ مَعْنَى الرَّحْمَةِ وَالخَيْرِ![5].

وَكَانَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت٥٣٨هـ) قَدْ رَدَّ قَوْلَ أَبِي عُبَيْدَةَ، بِقَوْلِهِ: " وَمعنَى (مَطَرَتْهُم): أَصَابَتْهُم بالمَطَرِ، كَقَوْلِهِم: غَاثَتهُم وَوَبَلَتْهُم وَجَادَتْهُم وَرَهمَتْهُم. وَيُقَالُ: أَمْطَرَتْ عَلَيهِم كَذَا، بِمَعنَى أَرْسَلَتْهُ عَلَيهِم إِرْسَالَ المَطَرِ "[6]. قَالَ ابنُ المُنِيرِ السَّكَندَرِيُّ (ت٦٨٣هـ)[7]، فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى (الكَشَّافِ): " مَقْصُودُ المُصَنِّفِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: (مَطَرَتِ السَّمَاءُ فِي الخَيْرِ، وَأَمْطَرَتْ فِي الشَّرِّ)، وَيَتَوَهَّمُ أَنَّهَا تَفْرِقَةٌ وَضْعِيَّةٌ؛ فَبَيَّنَ أَنَّ (أَمْطَرَتْ) مَعْنَاهُ أَرْسَلَتْ شَيْئًا عَلَى نَحْوِ المَطَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءً، حَتَّى لَوْ أَرْسَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ أَنْوَاعًا مِنَ الخَيْرَاتِ وَالأَرْزَاقِ مَثَلًا، كَالمَنِّ وَالسَّلْوَى؛ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ خَيْرَاتٍ، أَيْ: أَرْسَلَهَا إِرْسَالَ المَطَرِ. فَلَيْسَ الشَّرُّ خُصُوصِيَّةً فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ

---

[1] الغريبين في القرآن والحديث: ١٧٥٩/٦.

[2] التيسير في التفسير: ١٩٤/٧، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفيّ، تحقيق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، ط١، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، أسطنبول – تركيا، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

[3] المصباح المنير: ٥٧٥/٢.

[4] ينظر: بصـــائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ٥١١/٤، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، د. ط، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي– القاهرة، د. ت.

[5] ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٢٦٦-٢٦٧، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبيّ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

[6] الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ١٢٦/٢، أبو القاسم جار الله الزّمخشريّ، ط٣، دار الريان للتراث بالقاهرة– دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧.

[7] هو أحمد بن محمّد بن منصور من علماء الإسكندريّة وَأدبائها وخطبائها، وولي قضاءها. ولد سنة (٦٢٠هـ)، من آثاره: (تفسير حديث الإسراء) و(الانتصاف فيما تضمّنه الكشّاف)، و(تفسير)، و(الاقتفاء)، و(ديوان خطب). توفي سنة (٦٨٣هـ). ينظر: فوات الوفيات: ١٤٩/١، محمّد بن شاكر بن أحمد الملقّب بصلاح الدّين (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م، والأعلام: ٢٢٠/١.

الرُّبَاعِيَّةِ، وَلكِنِ اتَّفَقَ أَنَّ السَّمَاءَ لَمْ تُرْسِلْ شَيْئًا سِوَى المَطَرِ، إِلَّا وَكَانَ عَذَابًا؛ فَظَنَّ الوَاقِعَ اتِّفَاقًا مَقْصُودًا فِي الوَضْعِ، فَنَبَّهَ عَلَى تَحْقِيقِ الأَمْرِ فِيهِ، وَأَحْسَنَ وَأَجْمَلَ "[١].

وَمِمَّنْ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ (الإِمْطَارَ) قَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، فِي الخَيْرِ، مِنْ سَالِفِي النَّوَوِيِّ، ابنُ ظَفَر الصِّقِلِّيُّ(ت٥٦٥هـ)، وَابْنُ بِرِّي (ت٥٨٢هـ)، فِي حَاشِيَتَيْهِمَا عَلَى (دُرَّةِ الغَوَّاصِ)[٢]. وَأَمَّا مِنْ خَالِفِيهِ، فَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ جُمْلَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ، مِنْهُمْ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ (ت٧٥٦هـ)[٣]، وَابنُ عَادِلٍ الدِّمَشْقِيُّ (ت بعد ٨٨٠هـ)[٤]، وَابْنُ مَعْصُوم المَدَنِيُّ (ت١١٢٠هـ)[٥]. وَحَاصِلُ الأَمْرِ أَنَّ النَّوَوِيَّ لَمْ يَكُنْ أَصِيلًا فِي التَّنْبِيهِ عَلَى وُرودِ (الإِمْطَارِ) فِي الخَيْرِ وَالرَّحْمَةِ، فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، إِذْ هُوَ مَسْبوقٌ بِهِ إِلَيْهِ.

وَمِنْ مَوَارِدِ احْتِكَامِهِ إِلَى الشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ فِي إِثْبَاتِ اللُّغَاتِ المَحْكِيَّةِ عَنِ العَرَبِ، قَوْلُهُ: " الفُرْجَةُ: الخَلَلُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، وَهِيَ بِضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِهَا، وَيُقَالُ لَهَا – أَيْضًا –: فَرْجٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾[٦]، جَمْعُ فَرْجٍ. وَمِمَّنْ ذَكَرَ الثَّلَاثَ صَاحِبُ (المُحْكَمِ) وَآخَرُونَ، وَذَكَرَ الأَوَّلَيْنِ الأَزْهَرِيُّ وَآخَرُونَ، وَاقْتَصَرَ الجَوْهَرِيُّ وَبَعْضُهُمْ عَلَى الضَّمِّ "[٧].

فَعَدَّ (الفَرْجَ) لُغَةً ثَالِثَةً، مُحْتَجًّا بالنَّصِّ الكَرِيمِ، وَأَخَذَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ إِغْفَالَهُمْ ذِكْرَهَا، وَعَلَى آخَرِينَ اقْتِصَارَهُمْ عَلَى (الفُرْجَةِ) بِضَمِّ الفَاءِ. وَمِمَّا يُسَجَّلُ للنَّوَوِيِّ – هُنَا – اسْتِشْهَادُهُ بِالنَّصِّ القُرْآنِيِّ، إِذْ لَمْ أَجِدْ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ مَنْ أَوْرَدَ الشَّاهِدَ القُرْآنِيَّ فِي هَذَا المَوْضِعِ. وَمِمَّا يُعَضِّدُ

---

[١] ينظر: الكشّاف: حاشية ابن المنير المسمّاة (الانتصاف فيما تضمّنه الكشّاف): ١٢٦/٢.

[٢] ينظر: الحواشي على درّة الغوّاص: ٧٧٢، أبو محمّد عبد الله بن برّي المقدسيّ المصريّ (ت٥٨٢هـ)، وأبو عبد الله محمّد بن ظفر الصقلّي (ت٥٦٥هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي عليّ القرنيّ، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

[٣] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣٧٥/٥، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبيّ، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، د. ط، دار القلم- دمشق، د. ت.

[٤] ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٠٨/٩، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقيّ، تحقيق: محمّد سعد رمضان، ومحمّد المتولّي الدّسوقيّ، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

[٥] ينظر: الطّراز الأوّل والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل: ٢٧٩/٩، السيّد عليّ بن أحمد المعروف بابن معصوم المدنيّ (ت١١٢٠هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط١، مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، مشهد، ١٤٢٦هـ.

[٦] ق: من الآية: ٦.

[٧] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٨٠. وينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٥٨/١٤.

مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، قَوْلُ الزَّجَّاجِ فِي تَفْسِيرِ (الفُرُوجِ)، فِي الآيَةِ المَذْكُورَةِ: " لَا صَدْعَ فِيهَا، وَلَا فُرْجَةَ "[1]. بَيْدَ أَنَّ ثَمَّةَ أُمُورًا يَنْبَغِي بَيَانُهَا:

(الأَوَّلُ): إِنَّ عِبَارَةَ النَّوَوِيِّ تُفْهِمُ أَنَّ الأَزْهَرِيَّ لَمْ يَذْكُرِ (الفَرْجَ) بِمَعْنَى (الفَرْجَةِ)، وَهَذَا وَهْمٌ وَاضِحٌ، وَخَطَأٌ فَادِحٌ مِنْهُ؛ إِذْ جَاءَ فِي (التَّهْذِيبِ): " وكُلُّ فُرْجَةٍ بَينَ شَيْئَينِ فَهُوَ فَرْجٌ ... وَكَذَلِكَ قَولُ امْرِئِ القَيْسِ[2]:

لَهَا ذَنَبٌ مِثْلُ ذَيلِ الْعَرُوسِ تَسُدُّ بِهِ فَرْجَهَا مِنْ دُبُرْ

أَرَادَ مَا بَينَ فَخِذَيْهَا ورِجْلَيْهَا.

والفَرْجُ: الثَّغْرُ المَخُوفُ، وَجَمْعُهُ فُرُوجٌ، سُمِّي فرْجًا؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مَسْدُودٍ "[3].

وَ(الثَّانِي): قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: إِنَّ (الفُرُوجَ) " يَكُونُ جَمْعًا، وَيَكُونُ وَاحِدًا "[4].

وَ(الثَّالِثُ): لَقَدْ فَرَّقَ كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ اللُّغَةِ بَينَ (الفُرْجَةِ) بِضَمِّ الفَاءِ، وَ(الفَرْجَةِ) بِفَتْحِهَا؛ جَاءَ فِي (المُنْجِدِ فِي اللُّغَةِ): " الفُرْجَةُ: فِي الحَائِطِ، وَنَحْوِهِ. وَالفَرْجَةُ – بِالفَتْحِ –: فِي الأَمْرِ "[5]. وَقَالَ ابنُ دُرَيدٍ: " وَالفُرْجَةُ: الْخَصَاصَةُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ. وَالفَرْجَةُ – بِفَتْحِ الْفَاءِ –: الرَّاحَةُ مِنْ حُزْنٍ أَوْ مَرَضٍ "[6]. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وَالفَرْجَةُ: التَّقَصِّي مِنَ الهَمِّ، وَقَالَ أُمَيَّةُ بنُ أَبِي الصَّلْتِ[7]:

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

والفُرْجَةُ – بِالضَّمِّ –: فُرْجَةُ الحَائِطِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، يُقَالُ: بَيْنَهُمَا فُرْجَةٌ، أَيْ: انْفِرَاجٌ "[8].

---

[1] معاني القرآن وإعرابه: ٤٢/٥.

[2] ديوان امرئ القيس: ١٦٤، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف–القاهرة، د. ت.

[3] تهذيب اللّغة: ٣٢/١١.

[4] إعراب القرآن: ١٤٧/٤.

[5] المنجد في اللّغة: ٢٨٨، علي بن الحسن الهُنائي الملقّب بـــكراع النمل، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، ط٢، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٨٨م.

[6] جمهرة اللّغة: ٤٦٣/١. وينظر: المخصّص: ٥١٣/١، والمحكم: ٣٩٧/٧، ولسان العرب: ٣٤١/٢.

[7] ديوانه: ١٨٩.

[8] الصّحاح: ٣٣٤/١. وينظر: مجمل اللّغة: ٧١٩، ومقاييس اللّغة: ٤٩٨/٤–٤٩٩، والإبانة في اللّغة العربيّة: ٦٦٧/٣.

وَقَدْ وَجَدْتُ النَّوَوِيَّ قَدْ أَكْثَرَ مِنْ إِيْرَادِ الشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ، فِي المَوَاضِعِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا لِلَّفْظِ أَكْثَرُ مِنْ صُورَةٍ فِي الاسْتِعْمَالِ؛ تَعْضِيدًا للحُكْمِ التَّقْوِيمِيِّ، الَّذِي يُدْلِي بِهِ[1]. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " وَالسَّرِيرُ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ سَرِيرِ المَوْلُودِ وَسَرِيرِ المَيِّتِ، وَهُوَ نَفْسُهُ، وَسَرِيرِ المَلِكِ. وَجَمْعُهُ: أَسِرَّةٌ، وَسُرُرٌ – بِضَمِّ السِّينِ وَالرَّاءِ –، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَى سُرُرٍ﴾[2]، هَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الفَصِيحَةُ المَشْهُورَةُ، وَيَجُوزُ فَتْحُ الرَّاءِ الأُولَى، عِنْدَ المُحَقِّقِينَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَأَهْلِ اللُّغَةِ"[3].

فَالاسْتِعْمَالُ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بـ(اللُّغَةِ الفَصِيْحَةِ المَشْهُوْرَةِ) دَاخِلٌ فِي قَاعِدَةٍ صَرْفِيَّةٍ اسْتَنْبَطَهَا أَهْلُ الصَّنْعَةِ؛ إِذْ ذَكَرُوا (فُعُلًا) فِي أَوْزَانِ جُمُوعِ الكَثْرَةِ؛ قَالُوا: " وَيُجْمَعُ (فَعِيلٌ) على فُعُل، نَحْو: سَرِيرٌ وَسُرُرٌ "[4]. وذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ " مُطَّرِدٌ فِي اسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ قَبْلَ آخِرِهِ، بِشَرْطِ كَوْنِهِ صَحِيحِ اللَّامِ ... وَاطَّرَدَ فِيمَا مَدَّتُهُ غَيْرُ أَلِفٍ، كَسَرِيرٍ، وَذَلُولٍ "[5]. وَأَمَّا جَوَازُ فَتْحِ الرَّاء، فَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ، كَالمُبَرِّدِ، وابنِ جِنِّيّ، والجَوْهَرِيِّ، وغَيْرِهِمْ؛ جَاءَ فِي (الكَامِلِ): " فَمَا كَانَ مِنَ المُضَاعَفِ، جَازَ فِيهِ – خَاصَّةً – أَنْ تُبْدَلَ مِنْ ضَمَّتِهِ فَتْحَةٌ؛ لِأَنَّ التَّضْعِيفَ مُسْتَثْقَلٌ، وَالفَتْحَةُ أَخَفُّ مِنَ الضَّمَّةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُمَالَ إِلَيْهَا اسْتِخْفَافًا، فَيُقَالُ: جُدَدٌ، وَسُرَرٌ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا فِي مِثْلِ: قَضِيْب؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُضَاعَفٍ. وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ القُرَّاءِ: ﴿عَلَى سُرَرٍ مَوْضُونَةٍ﴾[6] "[7].

---

[1] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٨٧،٩٩/١، ٢٢٣، ٣٩/٤، ١٤٧، ٨٧/٧، ٢١٨/٨، ١٢٩/١١، ١٥٨/١٤. والإيجاز في شرح سنن أبي داود: ٣٠٦، ٣٣٨. وتهذيب الأسماء واللّغات: ١١٨/١، ١٣٧/٣، ١٥٧. وتحرير ألفاظ التنبيه: ٤٥، وبستان العارفين: ٣٧. والمجموع: ٣٢١/١، ١٤٠/٢، ٥٣٨/٤، ٢٤٦/٦.

[2] الحجر: من الآية: ٤٧. والصافّات: ٤٤. والطور: من الآية: ٢٠. والواقعة: ١٥.

[3] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٤٧/٣.

[4] جمهرة اللّغة:

[5] شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة): ٦٩٠/٢، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الورديّ، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، ط١، مكتبة الرشد– الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م. وينظر: شرح ابن عقيل: ١٢١/٤. وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٥٤٩، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م. وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٩٠١/٢.

[6] الواقعة: ١٥.

[7] الكامل في اللغة والأدب: ١٥٩/١، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م. وينظر: المقتضب: ٢١٢/٢.

وَقَالَ ابْنُ جِنِّي – أَيْضًا –: " وَقَدْ يَجُوزُ فِي (جُدُدٍ) – وَهِيَ جَمْعُ (جَدِيدٍ) – الفَتْحُ؛ هَرَبًا مِنَ التَّضْعِيفِ إِلَى الفَتْحِ. وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا كَانَ مِثْلَهُ مِنَ المُضَاعَفِ، كَسَرِيرٍ وَسُرُر وَسُرَر، وَجَرِيرٍ وَجُرُر وَجُرَر، وَتَلِيلٍ وَتُلُل وَتُلَل، وَبِئْرٍ جَرُورٍ وَجُرُر وَجُرَر ... "[1]. وَجَاءَ فِي (الصّحَاحِ): " وَالسَّرِيرُ، جَمْعُهُ أَسِرَّةٌ وسُرُرٌ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾[2]. إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَسْتَثْقِلُ اجْتِمَاعَ الضَّمَّتَيْنِ مَعَ التَّضْعِيفِ؛ فَيَرُدُّ الأُولَى مِنْهُمَا إِلَى الفَتْحِ؛ لِخِفَّتِهِ، فَيَقُولُ: (سُرَرٌ). وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ مِنَ الجَمْعِ، مِثْلُ: ذَلِيل وَذُلُل، وَنَحوهُ "[3].

وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا الوَجْهَ الَّذِي جَوَّزَهُ اللُّغَوِيُّونَ، إِنْ هُوَ إِلَّا لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ؛ جَاءَ في (نَوَادِرِ أَبي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ (ت٢١٥هـ): " سَمِعْتُ مِنْ بَنِي ضَبَّةَ سَرِيرٌ وَسُرَرٌ، وَبِئْرٌ جَرُورٌ وَآبَارٌ جُرَرٌ. وَمِنْ لُغَتِهِمْ: صَبُورٌ وَصُبَرٌ؛ يَكْرَهُونَ الضَّمَّتَيْنِ "[4]. وَجَاءَ فِي (البَارِعِ): " قَالَ الضَّبِّيُونَ: (جُرَرٌ)، فَتَحُوا الرَّاءَ الأُولَى. وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ، يَفْتَحُونَ الحَرْفَ الأَوَّلَ مِنَ المُضَاعَفِ يَقُولُونَ: سَرِيرٌ وَسُرَرٌ. وَمِنْ لُغَتِهِمْ: صَبُورٌ وَصُبَرٌ؛ يَكْرَهُونَ الضَّمَّتَيْنِ "[5]. وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ (ت٧٤٥هـ): " لَمْ يَحْكِ سِيبَوَيهِ فِي عَيْنِهِ، إِلَّا الضَّمَّ، وَحَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ وَغَيْرُهُ فِيْهِ الفَتْحَ، وَأَنَّهُ قِيَاسٌ، فَتَقُولُ: سُرَرٌ، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْ بَعْضِ تَمِيمٍ وَكَلْبٍ "[6].

وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ آرَاءِ العُلَمَاءِ فِي هَذَا الجَمْعِ، نُدْرِكُ سَعَةَ اطِّلَاعِ النَّوَوِيِّ، وطُولَ بَحْثِهِ فِي اللُّغَةِ، وَإِحَاطَتَهُ بِمَصَادِرِهَا، وَفَهْمَهُ لِعِبَارَاتِهِمْ؛ فَأَوْجَزَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِعِبَارَةٍ مَحْبُوكَةٍ، تَجْمَعُ بَيْنَ السّلَاسَةِ، وَالاسْتِقْصَاءِ، وَوُضُوحِ الدَّلَالَةِ، مُعَضِّدًا بِالشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ.

---

[1] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢٤٤/٢، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

[2] الحجر: من الآية: ٤٧.

[3] الصّحاح: ٦٨٢/٢. وينظر: ديوان الأدب: ٤٥/٣. وشمس العلوم: ٢٩١٠/٥.

[4] النوادر في اللغة: ٥٧٧، أبو زيد الأنصاريّ، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

[5] البارع في اللّغة: ٥٦٩. وينظر: ٥٧٢. وينظر: إسفار الفصيح: ٦٩٧/٢، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهرويّ، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ. والمخصّص: ٢٥/٣.

[6] ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤٢٦/١، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسيّ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

وكَثِيْرًا مَا تُلْفِيهِ يَذْكُرُ اللُّغَاتِ، وَيَصِفُهَا، مُعَضّدًا لِأَحْكَامِهِ بِالنَّصّ القُرْآنِيّ، كَقَوْلِهِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ المُصَنِّفِ، فِي (صَحِيحِ مُسْلِمَ): " فَأَرَدْتَ أَرْشَدَكَ اللهُ أَنْ تُوَقَّفَ عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلَخِّصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلَا تَكْرَارٍ يَكْثُرُ، فَإِنَّ ذَلِكَ زَعَمْتَ مِمَّا يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصَدْتَ "[1]. قَالَ: " وَقَوْلُهُ: (يَشْغَلُكَ)، هُوَ بِفَتْحِ الياءِ، هَذِهِ اللُّغَةُ الفَصِيحَةُ المَشْهُورَةُ، الَّتِي جَاءَ بِهَا القُرْآنُ العَزِيزُ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ المُخَلَّفُونَ مِنَ الأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾[2]. وَفِيهِ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ حَكَاهَا الجَوْهَرِيُّ، وَهِيَ (أَشْغَلَهُ يُشْغِلُهُ) بِضَمِّ الياءِ "[3].

فَعَدَّ (أَشْغَلَ) لُغَةً رَدِيْئَةً؛ اعْتِمَادًا عَلَى حِكَايَةِ الجَوْهَرِيّ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ هُنَاكَ طَائِفَةً مِنَ أَرْبَابِ اللُّغَةِ سَبَقُوا الجَوْهَرِيَّ فِي تَخْطِئَةِ هَذَا الاسْتِعْمَالِ؛ قَالَ ابنُ السِّكِّيتِ: " وَقَدْ شَغَلْتُهُ، وَلَا يُقَالُ: أَشْغَلْتُهُ "[4]. وَمِثْلُهُ فِي (جَمْهَرَةِ اللُّغَةِ)[5]. وَمِمَّنْ خَطَّأَ هَذَا الاسْتِعْمَالَ ثَعْلَبُ فِي (الفَصِيحِ)[6]؛ قَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ (ت٣٤٧هـ) عَنْ عِبَارَةِ (الفَصِيحِ): " وَأَمَّا قَوْلُهُ: (شَغَلَنِي عَنْكَ أَمْرٌ يَشْغَلُنِي)، فَإِنَّمَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ العَامَّةَ تَقُولُ: (أَشْغَلَنِي) بِأَلِفٍ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ (شَاغِلٌ)، وَمَفْعُلَهُ (مَشْغُولٌ)، وَمَصْدَرَهُ (الشُّغْلُ) "[7]. وَعَدَّهَا ابنُ قُتَيْبَةَ، وَالفَارَابِيُّ (ت٣٥٠هـ)، لُغَةً رَدِيئَةً[8]. أَمَّا مِنْ خَالِفِي الجَوْهَرِيّ، فَقَدْ جَعَلَهَا بَعْضُ مُصَنِّفِي كُتُبِ التَّصحِيحِ مِنْ لَحْنِ (العَامَّةِ)[9]، وَذَكَرَتْ مُصَنَّفَاتُ (الأَفْعَالِ) بِأَنَّهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ[10].

---

[1] صحيح مسلم، مقدّمة المصنّف: ٣/١.

[2] الفتح: من الآية:١١.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٤٥/١.

[4] إصلاح المنطق: ١٦٥. وينظر: تهذيب اللّغة: ٤٢/٨.

[5] جمهرة اللّغة: ٨٧٣/٢.

[6] ينظر: الفصيح: ٢٦٨.

[7] تصحيح الفصيح وشرحه: ٨٥.

[8] ينظر: أدب الكاتب: ٣٧٣. ومعجم ديوان الأدب: ٣٢٤/٢.

[9] ينظر: تقويم اللّسان: ١٢٦. وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ١٠٩، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ، تحقيق: السيد الشرقاوي، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

[10] ينظر: كتاب الأفعال لابن القوطية: ٧٦، أبو بكر محمّد بن عمر القرطبيّ المعروف بابن القوطية، تحقيق: عليّ فوده، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٣م. وكتاب الأفعال: ١٧٧/٢، علي بن جعفر المعروف بابن القَطَّاع، ط١، عالم الكتب-القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

بَيْدَ أَنَّ مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ صَحَّحَ هَذَا الاسْتِعْمَالَ، بَدْءًا مِنْ سِيبَوَيهِ، إِذْ قَالَ: " وَقَدْ يَجِيءُ (فَعَلْتَ، وَأَفْعَلْتَ) المَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ اللُّغَتَيْنِ اخْتَلَفَتَا، زَعَمَ الخَلِيلُ ذَلِكَ. فَيَجِيءُ بِهِ قَوْمٌ عَلَى (فَعَلْتَ)، وَيُلْحِقُ قَوْمٌ فِيهِ الأَلِفَ، فَيَبْنُونَهُ عَلَى (أَفْعَلْتَ) ... وَذَلِكَ: قِلْتُهُ البَيْعَ وَأَقَلْتُهُ، وَشَغَلَهُ وَأَشْغَلَهُ، وَصَرَّ أُذُنَيْهِ وَأَصَرَّ أُذُنَيْهِ، وَبَكَرَ وَأَبْكَرَ "[1].

وَقَدْ أَحْصَى اللَّبْلِيُّ (ت٦٩١هـ)، فِي شَرْحِهِ عَلَى (الفَصِيحِ)، عَدَدًا مِنَ اللُّغَوِيِّينَ الَّذِينَ حُكِيَ عَنْهُم تَصحِيحُ اسْتِعْمَالِ (أَشْغَلَ)، فَذَكَرَ مِنْهُمْ أَبَا عُبَيْدَةَ، وَأَبَا عُبَيْدٍ (ت٢٢٤هـ)، وَأَبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيَّ، وَقُطْرُبَ (ت٢٠٦هـ)، وَأَبَا زَيْدٍ الأَنْصَارِيَّ، وَابْنَ الأَعْرَابِيِّ، وَالزَّجَّاجَ[2].

وَالتَّنْقِيرُ المُتَأَنِّي فِي تُرَاثِنَا اللُّغَوِيِّ يَكْشِفُ لَنَا تَصحِيحَ هَذَا الاسْتِعْمَالِ، لَدَى كَثِيْرٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَضْلًا عَمَّنْ ذُكِرَ؛ كَابنِ سِيده[3]، وَالزَّمَخْشَرِيِّ[4]، وَابنِ الأَثِيرِ[5]، وابنِ مَكّي الصقلّيّ (ت٥٠١هـ)[6]، والجَوَالِيقِيِّ[7]، وَابْنِ مَالِكٍ[8].

قُلْتُ: كَانَ عَلَى النَّوَوِيِّ أَلَّا يَغْضَّ الطَّرْفَ عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ الأَثْبَاتُ، وَمَنْ سَمِعَ حَجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ. وَكَانَ حَرِيًّا بِهِ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى أَنَّ صِحَّةَ اسْتِعْمَالِ (أَشْغَل) وَفَصَاحَتَهُ، مَحلُّ خِلَافٍ بَينَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، لَا أَنْ يَجْزِمَ بِأَنَّهُ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ.

---

[1] الكتاب: ٦١/٤.

[2] ينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: ٢٧٥، شهاب الدين أحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتيّ، د. ط، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

[3] ينظر: المحكم: ٣٩٣/٥.

[4] ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٣٧٣.

[5] ينظر: البديع في علم العربيّة: ٤١١/٢، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أمّ القرى- مكّة المكرّمة، ١٤٢٠هـ.

[6] ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ١٩٣، عمر بن خلف بن مكي الصقليّ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

[7] ينظر: ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم: ٤٨، موهوب بن أحمد أبو منصور ابن الجواليقيّ، تحقيق: ماجد الذهبيّ، ط١، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

[8] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٩٠/٢، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. وشرح تسهيل الفوائد: ٤٥٠/٣.

أَمَّا القِرَاءَاتُ القُرْآنِيَّةُ، فَقَدِ اخْتَلَفَتْ مَوَاقِفُ اللُّغَوِيّين فِي قَضِيَّة الاسْتِشْهَادِ بِهَا، وَتَفَاوَتَتْ مَذَاهِبُهُمْ، بَينَ مُجِيزٍ وَمَانِعٍ، وَمُطْلِقٍ وَمُقَيِّدٍ، وَكُلٌّ لَهُ حُجَّتُهُ وَمَنْهَجُهُ. وَلَعَلَّ اخْتَلَافَهُمْ هَذَا رَاجِعٌ إِلَى اخْتِلَافِ فَهْمِهِمْ للقُرَاءَاتِ، وَعَلَاقَتِهَا بِالقُرْآنِ الكَرِيمِ؛ قَالَ الزَرْكشيُّ (ت٧٩٤هـ): " اعْلَمْ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْقِرَاءَاتِ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ (صلّى اللهُ عليهِ وَآلِهِ وَسلَّمَ)؛ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ. وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا "[1].

وَقَالَ مُتَحَدِّثًا عَنِ (القِرَاءَاتِ السَّبْعِ): " وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمَّا تَوَاتُرُهَا عَنِ النَّبِيِّ (صلّى اللهُ عليهِ وَآلِهِ وسلَّمَ)، فَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ إِسْنَادَ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ بِهَذِهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ، وَهِيَ نَقْلُ الْوَاحِدِ عَنِ الْوَاحِدِ لَمْ تُكْمِلْ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ، فِي اسْتِوَاءِ الطَّرَفَيْنِ وَالْوَاسِطَةِ، وَهَذَا شَيْءٌ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِهِمْ "[2].

" وَيَرَى الدكتورُ مُحمّد سَالِم مُحَيْسن أَنَّهُمَا حَقِيقَتَانِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ القُرْآنَ مَصْدَرٌ مُرَادِفٌ للقِرَاءَةِ، وَالقِرَاءَاتُ جَمْعُ قِرَاءَةٍ؛ إِذَنْ فَهُمَا حَقِيقَتَانِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ ... وَيَرَى الدُكتُورُ شَعْبَانُ مُحَمّد إِسْمَاعِيل أَنَّهُمَا لَيْسَا مُتَغَايِرَيْنِ تَغَايُرًا تَامًّا، كَمَا أَنَّهُمَا لَيْسَا مُتَّحِدَيْنِ اتِّحَادًا كُلِّيًّا؛ بَلْ بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطٌ وَثِيقٌ كارْتِبَاطِ الجُزْءِ بِالكُلِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ:

أ- القِرَاءَاتُ لَا تَشْمِل كَلِمَاتِ القُرْآنِ كُلِّهِ؛ بَلْ تُوجَدُ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ فَقَطْ.

ب- تَعْرِيفُ القِرَاءَاتِ يَشْمِلُ المُتَوَاتِرَةَ وَالشَّاذَّةَ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى عَدَمِ قُرْآنِيَّةِ القِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ "[3].

وَأَمَّا عُلَمَاءُ اللُّغَةِ المُتَأَخّرُونَ، فَسُلُوكُهُم اللُّغَوِيُّ، وَعِبَارَاتُهُمْ، أَمَاطَتِ اللِّثَامَ عَنْ حَقِيقَةِ مَوْقِفِهِمْ النَّظَرِيِّ، وَالتَّطْبِيقِيِّ، مِنَ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ؛ إِذْ عُرِفَ عَنْهُمْ قَبُولُهُمْ للقِرَاءَاتِ جَمِيعِهَا، فِي الاسْتِنْبَاطِ وَالقِيَاسِ وَالاحْتِجَاجِ. قَالَ السُّيُوطِيُّ: " كَانَ قَوْمٌ مِنَ النّحَاةِ المُتَقَدّمِينَ يَعِيبُونَ عَلَى عَاصِم وَحَمْزَةَ وابْنِ عَامِرَ، قِرَاءَاتٍ بَعِيدَةً فِي العَرَبِيَّةِ، وَيَنسبُونَهُمْ إِلَى اللَّحْنِ، وَهُمْ مُخْطِئونَ فِي

---

[1] البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاؤه، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

[2] المصدر السابق: ٣١٩/١. وينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢٧٣/١.

[3] صفحات في علوم القراءات: ١١٨، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السنديّ، ط١، المكتبة الإمداديّة، ١٤١٥هـ.

ذَلِكَ؛ فَإِنَّ قِرَاءَاتِهِمْ ثَابِتَةٌ بِالأَسَانِيدِ المُتَوَاتِرَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي لَا مَطْعَنَ فِيهَا، وَثُبُوتُ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ فِي العَرَبِيَّةِ. وَقَدْ رَدَّ المُتَأَخِّرُونَ – مِنْهُم ابنُ مَالِكٍ – بِأَبْلَغِ رَدٍّ، وَاخْتَارَ جَوَازَ مَا وَرَدَتْ بِهِ قِرَاءَاتُهُمْ فِي العَرَبِيَّةِ – وَإِنْ مَنَعَهُ الأَكْثَرُونَ – مُسْتَدِلًّا بِهِ "[1].

وَيَرَى الدّكتورُ عبد العَال سَالِم مَكْرَم أَنَّ ابنَ هِشَامٍ " كَانَ أَوَّلَ نَحْوِيٍّ تَعَرَّضَ لِكَثِيرٍ مِنَ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَجَعَلَهَا مِحْوَرَ إِعْرَابٍ، وَمَيْدَانَ تَدْرِيبٍ، وَمَجَالَ التَّخْرِيجَاتِ وَالتَّأْوِيلَاتِ "[2]. وَنَظْرَةٌ فَاحِصَةٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِيِّينَ المُتَأَخِّرِينَ تَكْفِي دَلِيلًا لِدَعْوَى قَبُولِ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ؛ فَابْنُ مَالِكٍ – مَثَلًا – يَسُوقُ أَلْفًا وَأَرْبَعْمَائَةً وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ شَاهِدًا قُرْآنِيًّا – وَمِنْ ضِمْنِهَا القِرَاءَاتُ القُرْآنِيَّةُ –، فِي كِتَابِ (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)، وَأَوْرَدَ المُرَادِيُّ (ت٧٤٩هـ) أَرْبَعْمَائَةً وَسَبْعِينَ شَاهِدًا قُرْآنِيًّا، فِي شَرْحِهِ لِأَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ[3].

وَلَا غَرَابَةَ فِي أَنْ نَجِدَ النَّوَوِيَّ يَحْذُو حَذْوَ شَيْخِهِ ابْنِ مَالِكٍ، وَيَقُصُّ أَثَرَهُ، فِي الاسْتِشْهَادِ بِالقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، فِي المَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ، وَمِنْهَا مَوَارِدُ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ. بَيْدَ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَشْهِدْ بِالقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ، وَأَغْلَبُ الظَّنِّ أَنَّ ذَلِكَ جَاءَ حَمْلًا عَلَى سُقُوطِ حُجِّيَّتِهَا فِي الفِقْهِ وَأَدِلَّةِ الشَّرْعِ، إِذْ قَالَ بِذَلِك النَّوَوِيُّ وَمُتَقَدِّمُو فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ[4]. وَاعْتَمَدَ عَلَى القِرَاءَاتِ المَنْقُولَةِ عَنِ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ[5]، كَقَوْلِهِ: " وَ(السَّاقُ) مُؤَنَّثَةٌ غَيْرُ مَهْمُوزَةٍ، وَفِيهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ بِالهَمْزِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهَا فِي السَّبْعِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا﴾[6]، وَغَيْرِهِ "[7].

---

[1] الاقتراح في أصول النحو: ٦٩.

[2] المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من الهجرة: ٤١٧، د. عبد العال سالم مكرم، ط١، دار الشروق–بيروت، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

[3] ينظر: الاستشهاد بالقراءات القرآنيّة والقياس عليه في ضوء آراء القدماء والمحدثين (قراءة ابن عامر للآية السابعة والثلاثين بعد المائة من سورة الأنعام أنموذجًا: ٢٨٨، أ. مجيدي كمال، مجلّة الدراسات الإسلاميّة، قسم العلوم الإسلاميّة بكلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بجامعة عمّار ثليجي بالأغوط–الجزائر، العدد الأوّل، مايو–٢٠١٢م.

[4] ينظر: جامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد: ٣١/٢، عبد الفتاح بن محمد مصيلحي، ط١، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع – المنصورة، مصر، ١٤٤٣هـ–٢٠٢٢م.

[5] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٣٢/١، ١٢٢/٢، ١٢١/٣، ١٠/٨، ١١/١٦٤، ١٦٧/١٤، ١٤٠/١٥، ٣/١٨. وتهذيب الأسماء واللّغات: ٣٧١/٢، ١١٥/٣، والمجموع: ٢٨١/١، ٣٧٠/٢، ٤٨٢/٤، ٣٥٦/٨.

[6] النمل: من الآية: ٤٤.

[7] المجموع شرح المهذب: ٤٢٢/١.

فَأَثْبَتَ اسْتِعْمَالَ (السَّأْقِ) بِالهَمْزِ، وَوَصَفَهَا بِـ(اللُّغَةِ القَلِيلَةِ)، أَيْ: قَلِيلَة الاسْتِعْمَالِ فِي اللّسَانِ العَرَبِيِّ الفَصِيحِ، مُسْتَشْهِدًا بِالقِرَاءَةِ القُرْآنِيَّةِ. وَقَوْلُهُ: (وَغَيْرِهِ) إِشَارَةٌ إِلَى مَوَاضِعَ أُخْرَى فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، قُرِأَ فِيْهَا بِالهَمْزِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾[1]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ﴾[2].

وَالقِرَاءَةُ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ (ت١٢٠هـ)؛ قَالَ الأَزْهَرِيُّ: " رَوَى قُنْبُلُ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ: (سَأَقَيْهَا) بِالهَمْزِ. وَقَرَأَ سَائِرُ القُرَّاءِ: (سَاقَيْهَا) غَيْرَ مَهْمُوْزٍ "[3]. وَقَالَ ابنُ خَالَوَيهِ: " قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحْدَهُ: ((عَنْ سَأْقٍ)) بِالهَمْزِ "[4]. وَجَاءَ فِي (كِتَابِ السَّبْعَةِ فِي القِرَاءَاتِ): " قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحْدَهُ: (بِالسُؤْقِ) بِهَمْزِ الوَاوِ "[5].

وَقَدِ اهْتَمَّ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ بِتَوْجِيهِ قِرَاءَةِ الهَمْزِ، فِي الآيَاتِ المَذْكُورَةِ؛ فَفِي قِرَاءَةِ: ((سَأْقٍ))، وَ((سَأْقَيْهَا))، " قَالَ قَوْمٌ: هُمَا لُغَتَانِ، مِثْلُ (الكَأْسِ). وَقَالَ آخَرُونَ: (سَاقٌ) مِثْلُ (بَابٍ)، وَالأَصْلُ: (سَوْقٌ)، فَانْقَلَبَتْ الوَاوُ أَلِفًا، فَلَا يَجُوزُ هَمْزُهَا، وَهَذَا مِمَّا تَغْلطُ العَرَبُ فِيهِ، فَتَهْمزُ مَا لَا يُهْمَزُ؛ فَ(كَأْسٌ، وَرَأْسٌ، وَسَاقٌ) وَزْنُهَا وَاحِدٌ، فَتُشَبِّهُ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ العَرَبَ تَقُولُ: حَلَّأْتُ السُّوَيْقَ، وَالأَصْلُ: حَلَيْتُ؛ تَشْبِيهًا بـ(حَلَّأْتُ الإِنْسَانَ عَنِ المَاءِ وَالإِبِلِ) ... وَلِابْنِ كَثِيرٍ حُجَّةٌ أُخْرَى: وَذَلِكَ أَنَّ العَرَبَ تَعْمَدُ إِلَى حُرُوفِ المَدِّ وَاللِّينِ، فَيَقْلِبُونَ بَعْضًا مِنْ بَعْضٍ؛ لاشْتِرَاكِهِمَا

---

[1] القلم: من الآية: ٤٢.

[2] ص: من الآية: ٣٣.

[3] معاني القراءات للأزهريّ: ٢٤١/٢، محمد بن أحمد بن الأزهري الهرويّ أبو منصـــور، ط١، مركز البحوث في كلية الآداب–جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.
المملكة العربية السعودية

[4] إعراب القراءات الســبع وعللها: ٣٨٣/٢، أبو عبد الله الحســين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م. وينظر: الحجة في القراءات الســبع: ٣٥١، الحســين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٤، دار الشروق – بيروت، ١٤٠١هـ.

[5] كتاب السـبعة في القراءات: ٥٥٣، أحمد بن موسـى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغداديّ، تحقيق: شـوقي ضيف، ط٢، دار المعارف – مصر، ١٤٠٠هـ.

فِي اللَّفْظِ، وَيَقْلِبُونَهَا هَمْزَةً، وَالهَمْزَةُ تُقْلَبُ حَرْفَ لِينٍ. وَكَانَ العَجَّاجُ مِنْ لُغَتِهِ أَنْ يَقُولَ: (جَاءَ العَأْلَمُ)، وَأَنْشَدَ[١]:

بِخندفِ هَامَةِ هَذَا العَأْلَمِ

لِأَنَّهَا مَعَ قَوَافٍ تُضَارِعُها، نَحْو:

بِسِمْسِمٍ أَوْ عَنْ يَمِيْنِ سِمْسِمِ "[٢].

وَالرَّاجِحُ لَدَيَّ أَنَّهَا مِنْ شَوَاذِّ الهَمْزِ، وَلُغَةُ مَنْ أَوْلَعَ بِتَحقِيقِ الهَمْزِ، فِي المَوَاضِعِ الَّتِي أَبَاحَ القِيَاسُ فِيْهَا تَسْهِيلَهُ، كَمَا قَالُوا: (مَنَائِر) فِي (مَنَايِرٍ)، وَ(مَعَائِش) فِي (مَعَايِشٍ) ...

وَأَمَّا قِرَاءَةُ (السُّؤْقِ)، " فَهَمْزُ مَا كَانَ مِنَ الوَاوَاتِ السَّاكِنَةِ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالفَاشِي. فَأَمَّا رُوَايَةُ ذَلِكَ، فَإِنَّ أَبَا عُثْمَانَ زَعَمَ أَنَّ أَبَا الحَسَنِ خَبَّرَهُ، قَالَ: كَانَ أَبُو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ يَهْمِزُ كُلَّ وَاوٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ "[٣]. أَو إِنَّ " (سَاقًا) عَلَى (فَعَلٍ)، كَـ(أَسَدٍ)، فجُمِعَ عَلَى (فُعُلٍ) بِضَمِّ العَيْنِ كـ(أُسُدٍ)، وَالوَاوُ المَضْمُومَةُ تُقْلَبُ هَمْزَةً، نَحْو: (وُجُوهٌ)، وَ(وُقِّتَتْ)، ثُمَّ بَعْدَ الهَمْزِ سُكِّنَتْ "[٤]. أَوْ إِنَّ " المُفْرَدَ سُمِعَ هَمْزُهُ ... فَجَاءَ جَمْعُهُ عَلَيْهِ "[٥].

بَيْدَ أَنَّ مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ أَنْكَرَ قِرَاءَةَ الهَمْزِ فِي هَذِهِ المَوَارِدِ؛ جَاءَ فِي (مَعَانِي القِرَاءَاتِ لِلأَزْهَرِيِّ): " قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: أَمَّا مَا رَوَى البَزِّيُّ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ (بِالسُّؤْقِ) مَهْمُوزًا، فَهُوَ عِنْدِي وَهْمٌ، وَلَا هَمْزَ فِيهِ، وَلَا فِي (السَّاقِ)، وَالقُرَّاءُ كُلُّهُمْ عَلَى أَنْ لَا هَمْزَ فِيهِ "[٦]. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: " أَمَّا الهَمْزُ فِي (سَاقَيْهَا)، وَ(سَاقٍ)، فَلَا وَجْهَ لَهُ "[٧].

---

[١] ديوان العجّاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ: ٢٨٥، عبد الله بن رؤبة بن لبيد العجّاج، تحقيق: د. عزّة حسن، د. ط، دار الشروق العربيّ–بيروت، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

[٢] إعراب القراءات السبع وعللها: ١٥٣/٢. وينظر: الخصائص: ١٤٧/٣. والمخصّص: ١٧٣/١.

[٣] الحجة للقراء السبعة: ٣٩٢/٥، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٢، دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

[٤] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦١٩/٨.

[٥] المصدر السّابق: ٦٢٠/٨.

[٦] معاني القراءات للأزهريّ: ٣٢٧/٢.

[٧] الحجّة للقرّاء السّبعة: ٣٩١/٥.

وَقَالَ مَكّي بنُ أَبِي طَالِبٍ القَيْسِيُّ (ت٤٣٧هـ): " هَمْزُ هَذِهِ الثَّلَاثِ الكَلِمَاتِ بَعِيدٌ فِي العَرَبِيَّةِ، إِذْ لَا أَصْلَ لَهُنَّ فِي الهَمْزِ، لَكِنْ قَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إِنَّهُ إِنَّمَا هُمِزْنَ عَلَى تَوَهُّمِ الضَّمَّةِ، الَّتِي قَبْلَ الوَاوِ، فَكَأَنَّهُ هَمَزَ الوَاوَ لانْضِمَامِهَا، وَهَذَا بَعِيْدٌ فِي التَّأْوِيلِ، غَيْرُ قَوِيٍّ فِي النَّظَرِ. حَكَى الأَخْفَشُ أَنَّ أَبَا حَيَّةَ النُّمَيْرِيَّ – وَهُوَ فَصِيحٌ – كَانَ يَهْمزُ الوَاوَ، إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا، كَأَنَّهُ يُقَدِّرُ الضَّمَّةَ عَلَيْهَا، فَيَهْمزُهَا، كَأَنَّهَا لُغةٌ، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ خَارِجَةٌ عَنِ القِيَاسِ. وَهَذِهِ الأَقْوَالُ لَا يُمْكِنُ شَيْءٌ مِنْهَا فِي هَمْزِ (سَاقَيْهَا) "[1].

وَالحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ مِنْ كَوْنِ (السَّأقِ) لُغَةً قَلِيلَةً، مُوَافِقٌ للوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ، وَلِمَا ذَكَرَهُ الأَعْلَامُ. وَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ – هُنَا – أَنَّ ابْنَ المُلَقِّنِ (ت٨٠٤هـ) نَقَلَ عِبَارَةَ النَّوَوِيِّ، مِنْ دُونِ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ، أَوْ يُحِيْلَ عَلَيْهَا[2].

وَفِي الأَلْفَاظِ الَّتِي نَقَلَتْهَا المَصَادِرُ بِأَكْثَرَ مِنْ وَجْهٍ، وَجَدْتُ النَّوَوِيَّ مُتَرَيِّثًا فِي فَهْمِ النُّصُوصِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا، غَيْرَ مُتَعَجِّلٍ فِي إِصْدَارِ الأَحْكَامِ؛ فَكَثِيرًا مَا مَرَّ بِهِ اللَّفْظُ الَّذِي يُوهِمُ ظَاهِرُهُ مُخَالَفَةَ قَوَانِينِ العَرَبِيَّةِ، وَمُجَافَاةَ نَوَامِيسِهَا، فَيَتَلَمَّسُ لَهُ وَجْهًا مَقْبُولًا صَحِيحًا، جَارِيًا عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ النَّظَرِ، مُعَضِّدًا بِالنُّصُوْصِ الفَصِيحَةِ، وَمِنْهَا النَصُّ القُرْآنِيُّ بِقِرَاءَاتِهِ.

وَأَكْثَرُ مَا نَجِدُ ذَلِكَ فِي شَرْحِهِ للحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَمِنْ ذَلِكَ الحَدِيثُ الوَارِدُ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ): " مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَسْكُتْ "[3]. قَالَ النَّوَوِيُّ: "وَأَمَّا قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ)، فَكَذَا وَقَعَ فِي الْأُصُولِ (يُؤْذِي) بِالْيَاءِ فِي آخِرِهِ، وَرُوِّينَا فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ: (فَلَا يُؤْذِ) بِحَذْفِهَا. وَهُمَا صَحِيحَانِ؛ فَحَذْفُهَا لِلنَّهْيِ، وَإِثْبَاتُهَا عَلَى

---

[1] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١٦١/٢، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

[2] ينظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: ٤١٢/١، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعيّ، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، ط١، دار العاصمة للنشر والتوزيع-المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

[3] صحيح مسلم: ٦٨/١.

أَنَّهُ خَبَرٌ يُرَادُ بِهِ النَّهْيُ، فَيَكُونُ أَبْلَغَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾[١]، عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ "[٢].

وَالرِّوَايَةُ الأُخْرَى للحَدِيثِ (فَلَا يُؤْذِ) أَقْدَمُ وُرُودًا فِي المَصَادِرِ، إِذْ ذَكَرَهَا عَبْدُ اللهِ بنُ المُبَارَكِ المَرْزِيُّ (ت١٨٠هـ)، فِي كِتَابِ (الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ)[٣]. فِي حِينِ تَأَخَّرَ ظُهُورُ رِوَايَةِ (فَلَا يُؤْذِي) حَتَّى تَأْلِيفِ (مُصَنَّفِ أَبِي شَيْبَة)[٤].

وَالقِرَاءَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّوَوِيُّ وَاحِدَةٌ مِنْ قِرَاءَاتٍ عِدَّةٍ؛ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: " قُرِئَ: (لَا تُضَارُّ) بِالرَّفْعِ عَلَى الإِخْبَار ... وَقَرَأَ: (لَا تُضَارَّ) – بِالفَتْحِ – أَكْثَرُ القُرَّاءِ. وَقَرَأَ الحَسَنُ بِالكَسْرِ، عَلَى النَّهْيِ ... قُرِئَ: (لَا تُضَارَرْ)، وَ(لَا تُضَارِرْ)، بِالجَزْمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الأُولَى، وَكَسْرِهَا. وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ: (لَا تُضَارّ)، بِالسُّكُونِ مَعَ التَّشْدِيدِ، عَلَى نِيَّةِ الوَقْفِ. وَعَنِ الأَعْرَجِ: (لَا تُضَارْ)، بِالسُّكُونِ وَالتَّخْفِيفِ ... وَعَنْ كَاتِبِ عُمَر بنِ الخَطَّابِ: (لَا تُضرر) "[٥].

وَقَالَ العُكْبَرِيُّ: " يُقْرَأُ بِضَمِّ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِهَا. وَفِيهَا وَجْهَانِ: (أَحَدُهُمَا): أَنَّهُ عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ، وَتَقْدِيرُهُ: (لَا تُضَارِرْ) – بِكَسْرِ الرَّاءِ الْأُولَى –، وَالْمَفْعُولُ عَلَى هَذَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ وَالِدًا بِسَبَبِ وَلَدِهَا). وَ(الثَّانِي): أَنْ تَكُونَ الرَّاءُ الْأُولَى مَفْتُوحَةً عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَأُدْغِمَ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ مِثْلَانِ، وَرَفَعَ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْخَبَرِ، وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ "[٦].

وَأَمَّا دَعْوَى النَّوَوِيِّ بِأَنَّ النَّهْيَ بِلَفْظِ الخَبَرِ أَبْلَغُ مِنَ النَّهْيِ بِالأَدَاةِ المَوْضُوعَةِ لَهُ، فَقَدْ عَلَّلَهَا هُوَ نَفْسُهُ، بِقَوْلِهِ: " لِأَنَّ خَبَرَ الشَّارِعِ لَا يُتَصَوَّرُ وُقُوعُ خِلَافِهِ، وَالنَّهْيُ قَدْ تَقَعُ مُخَالَفَتُهُ، فَكَانَ الْمَعْنَى عَامِلُوا هَذَا النَّهْيَ مُعَامَلَةَ الْخَبَرِ الْمُتَحَتِّمِ "[٧].

---

[١] البقرة: من الآية: ٢٣٣.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٠/٢.

[٣] ينظر: كتاب الزهد ويليه كتاب الرقائق: ١٣٨/٢، ١٣٩، عبد الله بن المبارك المروزيّ، تحقيق: الشـــيخ حبيب الرحمن الأعظميّ، ط٢، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

[٤] ينظر: المصنّف: ١٥٦/١٤، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسيّ الكوفيّ، تحقيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، ط١، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.

[٥] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢٨٠/١.

[٦] التبيان في إعراب القرآن: ١٨٥/١.

[٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٩٢/٩. وينظر: الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني: ١١١.

وَلَمْ أَجِدْ مِنْ العُلَمَاءِ مَنْ تَنَاوَلَ هَذَا المَعْنَى، غَيْرَهُ، بِلْ أَضْحَى النَّوَوِيُّ مَصْدَرًا لِغَيْرِهِ، فِي هَذَا المَوْرِدِ؛ إِذْ رَدَّدَ خَالِفُوهُ عِبَارَتَهُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، ومِنْهُمُ الزَّرْكَشِيُّ[١]، وابْنُ المُلَقِّنِ[٢]، وَالسُّيُوطِيّ، الَّذِي نَقَلَ عِبَارَةَ النَّوَوِيّ بِتَمَامِ حُرُوفِهَا، فِي ثَلَاثَةٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ[٣]، وَزَينُ الدِّينِ المنَاوِيُّ (ت١٠٣١هـ)، فِي كِتَابِهِ (فَتْح القَدِيرِ)[٤].

ثَانِيَاً: الشَّاهِدُ الحَدِيثِيُّ

اتَّفَقَ النَّاسُ – اللُّغَوِيُّونَ وَغَيْرُهُم – عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ الأَكْرَمَ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) "أَفْصَحُ العَرَبِ لِسَانًا، وَأَوْضَحُهُمْ بَيَانًا، وَأَعْذَبُهُمْ نُطْقًا، وَأَسَدُّهُمْ لَفْظًا، وَأَبْيَنُهُمْ لَهْجَةً، وَأَقْوَمُهُمْ حُجَّةً، وَأَعْرَفُهُمْ بِمَوَاقِعِ الخِطَابِ "[٥]. وَكَلَامُهُ " قَلَّ عَدَدُ حُرُوفِهِ، وَكَثُرُ عَدَدُ مَعَانِيهِ، وَنُزِّهَ عَنِ التَّكَلُّفِ ... وَاسْتَعْمَلَ المَبْسُوطَ فِي مَوْضِعِ البَسْطِ، وَالمَقْصُورَ فِي مَوْضِعِ القَصْرِ، وَهَجَرَ الغَرِيبَ الوَحْشِيَّ، وَرَغِبَ عَنِ الهَجِينِ السُّوقِيّ؛ فَلَمْ يَنْطِقْ إِلَّا عَنْ مِيرَاثِ حِكْمَةٍ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا بِكَلَامٍ قَدْ حُفَّ بِالعِصْمَةِ ... "[٦]. وَلِذَلِكَ؛ كَانَ مِنَ المُتَوَقَّعِ وَالحَقِيقِ أَنْ تَكُونَ رُتْبَةُ الحَدِيثِ تَالِيَةً لِرُتْبَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، مُتَقَدِّمَةً عَلَى كَلَامِ العَرَبِ؛ نَثْرِهِ وَشِعْرِهِ. بَيْدَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، عَلَى الأَقَلِّ عِنْدَ

---

[١] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٥٢/٣.

[٢] ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين الأنصاريّ الشافعيّ المعروف بـــ(ابن الملقّن)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، وجمعة فتحي، ط١، دار النوادر – دمشق، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

[٣] ينظر: حاشية السيوطي على سنن النسائي: ٧٢/٦، جلال الدين السيوطيّ، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد: ١٣٠/٣، جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: د. سَلمان القضَاة، د. ط، دَار الجيل بَيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م. ومرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: محمد شايب شريف، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

[٤] ينظر: فيض القدير شـــرح الجامع الصـــغير: ٥٧٠/٢، زين الدين المناويّ القاهريّ، ط١، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ١٣٥٦هـ.

[٥] النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/١. وينظر: مجمع الأمثال، مقدّمة المؤلّف: ١/١، أبو الفضـــل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميدانيّ، تحقيق: محمّد محيى الدين عبد الحميد، د. ط، دار المعرفة – بيروت، د. ت. والمســـتطرف في كل فنّ مســـتظرف: ٣٥، محمد بن أحمد بن أبي الفتح الأبشـــيهيّ، تحقيق: ســـعيد محمّد اللّحّام، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٩هـ.

[٦] البيان والتّبيين: ١٣/٢، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، دار ومكتبة الهلال–بيروت، ١٤٢٣هـ.

طَائِفَةٍ مِنْهُمْ، وَأَعْنِي النَّحْوِيّينَ مِنْهُمْ، إِذِ اخْتَلَفُوا فِي قَضِيَّةِ الاستِشهَادِ بالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، بَينَ مَانِعٍ، وَمُجَوّزٍ، وَمُتَحَفّظٍ. وَكُلٌّ لَهُ حُجَجُهُ[١]. وَأَمَّا سَائِرُ اللُّغَوِيّينَ؛ فَكَانَ الاستِشهَادُ بالحَدِيثِ أَمرًا مُبَاحًا، وَلكِن عَلَى قِلَّةٍ نِسبِيَّةٍ[٢].

يَقُولُ الدكتور محمّد عيد: " إِنَّ عُلَمَاءَنَا فَرَّقُوا فِي الاستشهَادِ بالحَدِيثِ الشَّرِيفِ بَينَ المُستَوَى الوَظِيفِيِّ وَالمُستَوَى المُعجَمِيِّ؛ فَرُفِضَ الأَوَّلُ وَقُبِلَ الثَّانِي"[٣]؛ لِأَنَّ المُعجَمَ يَعتَمِدُ عَلَى المَعنَى وَهُوَ لَيسَ مَوضِعَ نِزَاعٍ، وَأَمَّا الصِّيْغَةُ وَالتَّرْكِيبُ؛ فَيَعْتَمِدَانِ عَلَى صِحَّةِ النُّطقِ وَالرِّوَايَةِ، وَهُوَ مَا يَنبَغِي التَّأَكُّدُ مِنْهُ[٤]. " وهكذَا سِيْرَ فِي جَمِيعِ المُعْجَمَاتِ مُنْذُ نَشأَتِهَا، وَعبرَ تَطَوّرِهَا عَلَى فِكْرَةِ التِزَامِ الحَدِيثِ مَصدَرًا أَسَاسِيًّا مِن مَصَادِرِ التَّوثِيقِ اللُّغَوِيِّ "[٥]، غَيْرَ أَنَّ هُنَاكَ تَفَاوتًا بَيْنَ هذِهِ المُعجَمَاتِ فِي وِفرَةِ المَادَّةِ الحَدِيثِيَّةِ، " إِذ وُسِمَ بَعضُهَا بِقِلَّةِ الشَّاهِدِ الحَدِيثِيِّ؛ تَمَاشِيًا مَعَ مَنهَجِهَا فِي الاختِصَارِ كـ(مُجمَلِ اللُّغَةِ)، وَ(القَامُوسِ المُحِيطِ). فِي حِينِ نَجِدُ مُعجَمَاتٍ أُخرَى كـ(تهذِيبِ اللُّغَةِ)، وَ(لِسَانِ العَرَبِ) قَدْ كَثُرَ فِيهَا إِيرَادُ الشَّاهِدِ الحَدِيثِيِّ "[٦].

وَقَدْ أَوْلَى النَّوَوِيُّ اهْتِمَامًا كَبِيرًا لِشَرْحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَبَيَانِ الغَامِضِ مِن أَلْفَاظِهِ، وَتَوْضِيحِ المُشْكِلِ مِنْ مَعَانِيهِ، وَاسْتِقْصَاءِ رُوَايَاتِهِ، وَاسْتِجْلَاءِ مَقَاصِدِهِ. وَهَذَا مَكَّنَهُ مِنْ أَنْ يَتَلَمَّسَ فِيْهِ مَعَانِيَ الكَلِمِ وَدَقَائِقَ الدَّلَالَاتِ، الَّتِي فَاتَتْ عَلَى أَئِمَّةِ اللُّغَةِ؛ فَتَرَاهُ يَقُولُ:

" وَاعْلَمْ أَنَّ الكَذِبَ يُطْلَقُ عَلَى الخَبَرِ المُخَالِفِ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ؛ مَاضِيًا كَانَ، أَوْ مُسْتَقْبَلًا. وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ اسْتِعْمَالَهُ فِي المُسْتَقْبَلِ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ فَفِي (صَحِيحِ مُسْلِمَ) عَنْ جَابِر: أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ جَاءَ رَسُولَ اللهِ (صلّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ) يَشْكُو حَاطِبًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صلّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ): كَذَبْتَ، لَا يَدْخُلُهَا؛ فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا

---

[١] للوقوف على تفصيل ذلك؛ ينظر مثلًا: في أصول النّحو: ٤٧–٥٨، سعيد الأفغانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

[٢] ينظر: المعجم العربيّ نشأته وتطوّره: ٢١٥/١.

[٣] الاستشهاد والاحتجاج باللّغة: ١١١.

[٤] ينظر: المصدر السّابق، والصّحيفة نفسها.

[٥] موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٣٩، د. خديجة الحديثيّ، دار الرّشيد، ١٩٨١م.

[٦] التّصحيح اللّغويّ في كتاب الطّراز الأوّل: ٦٧.

وَالْحُدَيْبِيَةَ[١]. وَفِي (صَحِيحِ البُخَارِيِّ)[٢]، فِي آخِرِ تَفْسِيرِ (سُورَةِ النُّورِ): عَنْ عَائِشَةَ ... فِي حَدِيثِ الإِفْكِ: فَقَامَ سَعْدُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ائْذَنْ لِي فِي أَنْ أَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ، وَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الخَزْرَجِ، فَقَالَ: كَذِبْتَ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ "[٣].

وَالَّذِي تَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ هُوَ ابنُ قُتَيْبَةَ، إِذْ كَانَ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الكَذِبِ وَالخُلْفِ، بِقَوْلِهِ: " (الخُلْفُ، وَالكَذِبُ) لَا يَكَادُ النَّاسُ يُفَرِّقُونَ بَيْنَهُمَا، وَ(الكَذِبُ) فِيمَا مَضَى، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَمْ يَفْعَلْهُ. وَ(الخُلْفُ) فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: سَأَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، وَلَا تَفْعَلُهُ "[٤]. وَقَدْ رَدَّهُ ابْنُ السِّيدِ البَطَلْيوسِيّ (ت٥٢١هـ)، بِقَوْلِهِ: " هَذَا الَّذِي قَالَهُ هُوَ الأَكْثَرُ وَالأَشْهَرُ، وَقَدْ جَاءَ الكَذِبُ مُسْتَعْمَلًا فِي المُسْتَقْبَلِ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾[٥] "[٦].

وَقَدْ تَنَاقَلَ العُلَمَاءُ عِبَارَةَ البَطَلْيوسِيّ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَبَقَ عَصْرَ النَّوَوِيِّ[٧]. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ صَاحِبَنَا مَسْبُوقٌ فِيمَا تَعَقَّبَ بِهِ ابنَ قُتَيْبَةَ، بَيْدَ أَنَّ قِيمَةَ مَا دَخَلَ بِهِ تَكْمُنُ فِي إِيْرَادِهِ الحَدِيثَ الشَّرِيفَ شَاهِدًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، فِي حِينِ اكْتَفَى سَالِفُوهُ بِالشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ.

وَوَرَدَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ "[٨]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَأَمَّا قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ)، فَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِوُجُوبِ الْخُمُسِ فِيهِ، وَهُوَ زَكَاةٌ عِنْدَنَا. وَالرِّكَازُ هُوَ دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ، مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ: هُوَ المَعْدِنُ، وَهُمَا – عِنْدَهُمْ – لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

---

[١] صحيح مسلم: ١٩٤٣/٤.

[٢] ينظر: صحيح البخاريّ: ١٥١٧/٤، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفيّ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٥، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

[٣] تهذيب الأسماء واللّغات: ١١٣/٤. وينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٥٧/١٦.

[٤] أدب الكاتب: ٣٣.

[٥] هود: من الآية: ٦٥.

[٦] الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢١/٢.

[٧] ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ١٠٧/١، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبيّ، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم بزال، ط١، دار ابن كثير-دمشق، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

[٨] صحيح مسلم: ١٣٣٤/٣.

وَسَلَّمَ) فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَعَطَفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَأَصْلُ الرِّكَازِ فِي اللُّغَةِ: الثُّبُوتُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ "[١].

وَكَمَا ذَكَرَ، فَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ فِي دَلَالَةِ (الرِّكَازِ)؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): " وَالرِّكَازُ: قِطَعٌ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ تُخْرَجُ مِنَ المَعَادِنِ، وَفِيهِ الخُمْسُ، وَهُوَ الرَّكِيزُ – أَيْضًا – "[٢]. وَكَذَا قَالَ البَنْدَنِيجِيُّ (ت٢٨٤هـ)[٣]، وَأَبو هِلَال العَسْكَرِيُّ (ت٣٩٥هـ)[٤]، وابنُ سِيدَه[٥]، وَأَضَافَ الصَّاحِبُ بنُ عَبَّادٍ: " وَقِيْلَ: هِيَ المَعَادِنُ "[٦].

وَفَسَّرَ طَائِفَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ (الرِّكَازَ) بِالمَالِ المَدْفُونِ[٧]، أَوْ دَفِينِ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ؛ جَاءَ فِي (الصِّحَاحِ): " والرِّكَازُ: دَفِينُ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ، كَأَنَّهُ رُكِزَ فِي الأَرْضِ رَكْزًا، وَفِي الحَدِيثِ: (فِي الرِّكَازِ الخُمْسُ). تَقُولُ مِنْهُ: أَرْكَزَ الرَّجُلُ، إِذَا وَجَدَهُ "[٨].

وَكَانَ ابنُ قُتَيْبَةَ قَدْ قَوَّمَ التَّفْسِيرَيْنِ، بِقَوْلِهِ: " وَالرِّكَازُ: المَعَادِنُ؛ قَوْلُ أَهْلِ العِرَاقِ. وَقَالَ أَهْلُ الحِجَازِ: هِيَ كُنُوزُ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ. وَاللُّغَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ القَوْلَ قَوْلُ أَهْلِ العِرَاقِ؛ لِأَنَّ الرِّكَازَ مَا رَكَزَ فِي الأَرْضِ وَأَثْبَتَ أَصْلَهُ، وَالمَعْدِنُ شَيْءٌ مَرْكُوزُ الأَصْلِ لَا تَنْقَطِعُ مَادَّتُهُ، وَالكَنْزُ مَتَى اسْتُخْرِجَ ذَهَبَ؛ لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا مَادَّةَ. وَمَنْ جَعَلَ الكَنْزَ رِكَازًا لِأَنَّهُ رُكِزَ فِي الأَرْضِ – أَيْ: جُعِلَ فِيهَا كَمَا يُرْكَزُ الرُّمْحُ فِي الأَرْضِ، وَغَيْرِه – فَقَدْ ذَهَبَ مَذْهَبًا تَحْتَمِلُهُ اللُّغَةُ عَلَى ضَعْفٍ فِيهِ "[٩].

---

[١] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٢٢٦/١١.

[٢] العين: ٣٢١/٥.

[٣] ينظر: التقفية في اللّغة: ٤٣٥، أبو بشـــر اليمان بن أبي اليمان البَندنيجيّ، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، د. ط، مطبعة العاني – بغداد، ١٩٧٦م.

[٤] ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٢٣٤، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ، تحقيق: د. عزّة حسن، ط٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق، ١٩٩٦م.

[٥] ينظر: المحكم: ٧٣٩/٦.

[٦] المحيط في اللّغة: ١٩٩/٦.

[٧] ينظر: ديوان الأدب: ٤٥٩/١. والكشّاف: ٤٨/٣.

[٨] الصّحاح: ٨٨٠/٣. وينظر: مقاييس اللّغة: ٤٣٣/٢.

[٩] غريب الحديث: ١٩٠/١، أبو محمد عبد الله بن مســـلم بن قتيبة الدينوريّ، تحقيق: د. عبد الله الجبوريّ، ط١، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٩٧هـ.

وَأَمَّا الاحْتِجَاجُ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ المَذْكُورِ، فَلَيْسَ النَّوَوِيُّ أَوَّلَ مِنْ احْتَكَمَ إِلَيْهِ؛ إِذْ عُزِيَ ذَلِكَ إِلَى مَالِك بنِ أَنَسٍ (ت١٧٩هـ)؛ قَالَ ابنُ بَطَّالٍ (ت٤٤٩هـ): " وَمِنْ حُجَّةِ مَالِكٍ قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (المَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ)، ووَجْهُ حُجَّتِهِ أَنَّهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَرَّقَ بَيْنَ المَعْدِنِ وَالرِّكَازِ بِوَاوٍ فَاصِلَةٍ، فَصَحَّ أَنَّ الرِّكَازَ لَيْسَ بِمَعْدِنٍ مِنْ جِهَةِ الاسْمِ، وَأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي المَعْنَى؛ فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ الخُمُسَ فِي الرِّكَازِ، لَا فِي المَعْدِنِ "[١].

قُلْتُ: يُدْخَلُ عَلَى مَنِ احْتَجَّ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ مِنْ جِهَتَيْنِ: (الأُوْلَى): لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الوَاوَ فِي قَوْلِهِ: (وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ)، عَاطِفَةٌ؛ جَازَ أَنْ يَكُونَ العَطْفُ مِنْ بَابِ عَطْفِ الشَّيءِ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَلَى مُرَادِفِـهِ، وَقَدْ جَوَّزَ النَّحْوِيُّـونَ هَذَا العَطْفَ، إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَـانِ، وَكَانَ العَطْفُ بِالوَاوِ[٢]. وَ(الأُخْرَى): يَصُحُّ أَنْ تَكُونَ الوَاوُ فِي قَوْلِهِ: (وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ) اسْتِئْنَافِيَّةً؛ لِأَنّ " قَوْلَهُ: (الْمَعْدِنُ جُبَارٌ) إِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (وَالْبِئْرُ جُبَارٌ)، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَعْدِنُ رِكَازًا؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا هُوَ جُبَارٌ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِمَا يَجِبُ فِيهِ الخُمُسُ "[٣].

وَمِمَّا يَنْبَغِي مَعْرِفَتُهُ وَالتَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، أَنَّ كُتُبَ الحَدِيثِ، وَكُتُبَ غَرِيبِ الحَدِيثِ، قَدْ ذُكِرَتْ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا أَلْفَاظٌ مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَهَذِهِ الأَقْوَالُ مَتَى مَا جَاءَتْ مِنْ طَرِيقِ المُحَدِّثِينَ، تَأْخُذُ حُكْمَ الأَقْوَالِ المَرْفُوعَةِ إِلَى النَّبِيِّ الأَكْرَمِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، مِنْ جِهَةِ الاحْتِجَاجِ بِهَا وَالاحْتِكَامِ إِلَيْهَا شَاهِدًا لِإِثْبَاتِ لَفْظٍ، أَوْ قَاعِدَةٍ نَحْوِيَّةٍ[٤]. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الشَّاهِدَ الحَدِيثِيَّ يَشْتَمِلُ عَلَى أَقْوَالِ النَّبِيِّ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

---

[١] شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٥٥٥/٣، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط٢، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

[٢] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ٤٦٧. والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ «شرح الشـــواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موســـى العينيّ، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- القاهرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

[٣] الاسـتذكار: ١٤٥/٣، أبو عمر يوسـف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبيّ، تحقيق: سـالم محمد عطا، ومحمّد علي معوّض، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

[٤] ينظر: موسـوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضـر حسـين: ١٦٩/١/٦، الإمام محمد الخضـر حسـين، جمعها وضبطها: المحامي علي الرضا الحسيني، ط١، دار النوادر-سوريا، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

وَقَدْ احْتَجَّ النَّوَوِيُّ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ الوَارِدَةِ فِي كُتُبِ الحَدِيثِ، فِي مَسَائِلِ النَّقْدِ وَالتَّصحِيحِ اللُّغَوِيِّ[١]، كاحْتِجَاجِهِ بِقَوْلِ عَائِشَةَ زَوْجِ الرَّسُولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، إِذْ رُوِيَ عَنْهَا قَوْلُهَا: " خَرَجَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ "[٢]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " أَمَّا (الْمِرْطُ)، فَبِكَسْرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَهُوَ كِسَاءٌ يَكُونُ تَارَةً مِنْ صُوفٍ، وَتَارَةً مِنْ شَعْرٍ أَوْ كَتَّانٍ أَوْ خَزٍّ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ كِسَاءٌ يُؤْتَزَرُ بِهِ، وَقَالَ النَّضْرُ: لَا يَكُونُ المِرْطُ إِلَّا دِرْعًا، وَلَا يَلْبَسُهُ إِلَّا النِّسَاءُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا أَخْضَرَ. وَهَذَا الحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِ"[٣].

وَلَنَا عَلَى احْتِجَاجِ النَّوَوِيِّ فِي هَذَا المَورِدِ تَنْبِيهَانِ: (الأَوَّلُ): إِنَّ النَّوَوِيَّ لَمْ يَكُنْ أَصِيلًا بِمَا تَعَقَّبَ بِهِ، وَلَا بِإِيْرَادِهِ الحَدِيثَ الشَّرِيفَ دَلِيلًا؛ إِذْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ القَاضِي عِيَاضُ، إِذْ ذَكَرَ مَعْنَى (المِرْطِ)، ثُمَّ نَقَلَ قَوْلَ النَّضْرِ بن شُمَيْلٍ (ت٢٠٣هـ)، مُحْتَجًّا عَلَيهِ بِظَاهِرِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ[٤]، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ النَّوَوِيّ نَقَلَهُ مِنْهُ، دُونَ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ، أَوْ يُحِيْلَ عَلَى مَصْدَرِهِ. وَكَانَ ابنُ قُرْقُوْلٍ (ت٥٦٩هـ) قَدْ سَبَقَ وَنَقَلَ عِبَارَةَ القَاضِي واحْتِجَاجَهُ بِالحَدِيثِ – أَيْضًا –، دُوْنَ عُزُوٍّ[٥].

وَ(الآخَرُ): لَقَدْ تَفَرَّدَ القَاضِي بِحِكَايَةِ قَوْلِ النَّضْرِ بنِ شُمَيلٍ، إِذْ لَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَهُ؛ مِنَ اللُّغَوِيّينَ وَغَيْرِهِمْ! سِوَى قَوْلِ ابنِ سِيده: " وَقِيلَ: هُوَ الثَّوْبُ الأَخْضَرُ "[٦]. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ القَاضِي هُوَ المَصْدَرُ الوَحِيدُ لِروَايَةِ هَذَا القَوْلِ، وَنِسْبَتِهِ إلى النَّضْرِ، وَهَذَا أَمْرٌ غَرِيْبٌ؛ لِتَأَخُّرِ عَصْرِ القَاضِي، وَفَقْدِ حِكَايَتِهِ فِي مَصَادِرِ سَالِفِيهِ وَخَالِفِيهِ، مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ. ثُمَّ أَنَّ مَا نَقَلَهُ بَقِيَ يَدُورُ فِي أَرْوِقَةِ كُتُبِ شُرُوحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، دُونَ غَيْرِهَا.

---

[١] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٦/٢٣٠-٢٣١، ١١/١٢٩، ١٥/١٧٣. والمجموع: ٩/٣٠٥.

[٢] صحيح مسلم: ٣/١٦٤٩.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤/٥٧.

[٤] ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٢/٥٠، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض المالكيّ، تحقيق: المكتب العلميّ بدار الكمال المتّحدة، ط١، دار الكمال المتحدة، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

[٥] ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار: ٤/٣٠.

[٦] المحكم: ٩/١٧٠.

وَمِنَ المَسَائِلِ الَّتِي كَانَتْ محلَّ عِنَايَةِ النَّوَوِيِّ، وَمَوْضِعَ اهْتِمَامَهِ، حُرْصُهُ عَلَى بَيَانِ اللُّغَاتِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا العَرَبُ الفُصَحَاءِ، وَهُوَ يَشْرَحُ الأَلْفَاظَ الوَارِدَةَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَالمُوَازَنَةِ وَالمُفَاضَلَةِ بَيْنَهَا، مِنْ حَيْثُ الكَثْرَةِ، وَالشُّهْرَةِ، وَالفَصَاحَةِ ...[1].

رُوِيَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: " عَبِثَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فِي مَنَامِهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، صَنَعْتَ شَيْئًا فِي مَنَامِكَ لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ. فَقَالَ: الْعَجَبُ، إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يَؤُمُّونَ بِالْبَيْتِ بِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ لَجَأَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ خُسِفَ بِهِمْ. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ الطَّرِيقَ قَدْ يَجْمَعُ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فِيهِمُ الْمُسْتَبْصِرُ وَالْمَجْبُورُ وَابْنُ السَّبِيلِ، يَهْلِكُونَ مَهْلَكًا وَاحِدًا، وَيَصْدُرُونَ مَصَادِرَ شَتَّى، يَبْعَثُهُمُ اللهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ "[2]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَأَمَّا الْمَجْبُورُ، فَهُوَ الْمُكْرَهُ؛ يُقَالُ: أَجْبَرْتُهُ فَهُوَ مُجْبَرٌ، هَذِهِ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَيُقَالُ – أَيْضًا –: جَبَرْتُهُ فَهُوَ مَجْبُورٌ، حَكَاهَا الْفَرَّاءُ وَغَيْرُهُ، وَجَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ "[3].

فَتَرَاهُ يَحْكُمُ بِأَنَّ (أَجْبَرَ) هِيَ اللُّغَةُ المَشْهُوْرَةُ، وَيُصَحِّحُ فِيهِ لُغَةً أُخْرَى هِيَ (جَبَرَ)، مُحْتَكِمًا إِلَى الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَحِكَايَةِ اللُّغَوِيِّينَ. وَبِمُرَاجَعَةِ مَا حَكَاهُ الأَثْبَاتُ يُعْرَفُ أَنَّ (جَبَرَ) لُغَةٌ فَصِيْحَةٌ لِبَعْضِ قَبَائِلِ العَرَبِ؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ العَرَبِ يَقُولُ: جَبَرَهُ عَلَى الأَمْرِ، يُرِيدُ: أَجْبَرَهُ "[4]. وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ (ت٣٧٠هـ): " قَالَ اللّحيانيّ: يُقَال: أَجْبَرْتُ فُلَانًا عَلَى كَذا، أُجْبِرهُ إِجْبَارًا، فَهُوَ مُجْبَرٌ، وَهُوَ كَلَامُ عَامَّةِ الْعَرَبِ، أَيْ: أَكْرَهْتُهُ عَلَيْهِ. وَتَمِيمٌ تَقُولُ: جَبَرْتُهُ عَلَى الأَمْرِ أَجْبُرُهُ جَبْرًا وَجُبُورًا بِغَيْرِ أَلِفٍ. قُلْتُ: وَهِيَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَكَثِيرٌ مِنَ الحِجَازِيِّينَ يَقُولُونَهَا. وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ: جَبَرَهُ السُّلْطَانُ بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَهُوَ حِجَازِيٌّ فَصِيحٌ ... فهما لُغَتَانِ جَيِّدتان جَبَرتُه وأَجْبَرْتُه "[5]. " وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الجَبَّارُ مِنْ قَوْلِهِمْ: جَبَرْتُهُ عَلَى الأَمْرِ، بِمَعْنَى أَجْبَرْتُهُ، وَهِيَ

---

[1] ينظر مثلًا: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١١٤/١، ١٥١/٥-١٥٢، ١٦٠/١١، ١٠٧/١٦، ٣/١٨، ٧٤.

[2] صحيح مسلم: ٢٢١٠/٤.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٧/١٨.

[4] معاني القرآن: ٨١/٣.

[5] تهذيب اللّغة: ٤٣/١١.

لُغَةُ كِنَانَةَ، وَهُمَا لُغَتَانِ "[1]. وَقَالَ الخَطابِيُّ (ت٣٨٨هـ): " وَالمَجْبُورُ: مَنْ جَبَرُوهُ كَرْهًا عَلَى الخُرُوجِ مَعَهُمْ؛ يُقالُ: جَبَرهُ وَأَجْبَرَهُ، لُغَتانِ، وَأَعْلَاهُمَا بِالأَلِفِ "[2].

قُلْتُ: لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ ابنِ قُتَيْبَةَ: " وَلَا يُقَالُ: جَبَرْتُ، إِلَّا لِلعَظْمِ "[3]، وَلَا بِقَوْلِ مَنْ قَالَ أَنَّهَا لُغَةٌ شَاذَّةٌ[4]، أَوْ ضَعِيفَةٌ[5]، وَلَا بِقَوْلِ مَنْ جَعَلَهَا مِنْ أَلْفَاظِ (العَامَّةِ)[6]؛ لِأَنَّ مَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسمَعْ، وَكَفَى بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَبِحِكَايَةِ الأَعْلَامِ، دَلِيلًا لِسَماعِ هَذَا الفِعْلِ.

وَجَاءَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، إِذْ أَقْبَلَ نَفَرٌ ثَلَاثَةٌ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، وَذَهَبَ وَاحِدٌ. قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ). فَأَمَّا أَحَدُهُمَا، فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا. وَأَمَّا الْآخَرُ، فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ. وَأَمَّا الثَّالِثُ، فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا. فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ، فَأَوَى إِلَى اللَّهِ، فَآوَاهُ اللَّهُ. وَأَمَّا الْآخَرُ، فَاسْتَحْيَا، فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ. وَأَمَّا الْآخَرُ، فَأَعْرَضَ، فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ "[7]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَأَمَّا (الْحَلْقَةُ)، فَبِإِسْكَانِ اللَّامِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ فَتْحَهَا، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ "[8].

والبَحْثُ وَالتَّنْقِيرُ فِي التُّرَاثِ اللُّغَوِيِّ، يَكْشِفُ لَنَا أَنَّ حُكْمَهُ عَلَى اسْتِعْمَالِ (الحَلْقَةِ) – بِسُكُونِ اللَّامِ –، مُوَافِقٌ للوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ؛ إِذِ المَشهُورُ فِي الكَلَامِ الفَصِيحِ أَنْ " يُقَال: هِيَ حَلْقَةُ القَوْمِ، وَهِيَ

---

[1] تفسير الثعلبيّ: ١٠٨/٩.

[2] غريب الحديث: ٣٩٢/١، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابيّ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، ط١، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

[3] أدب الكاتب: ٣٧١.

[4] ينظر: عمدة الكتاب: ٣٠٦، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد النحويّ، تحقيق: بسّام عبد الوهاب الجابي، ط١، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

[5] ينظر: المُغرِب في ترتيب المعرِب: ٧٤.

[6] ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٢٠٧.

[7] صحيح مسلم: ١٧١٣/٤.

[8] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٥٨/١٤.

حَلْقَةُ الحَدِيدِ – بِتَسْكِينِ اللَّامِ –. وَالحَلَقَةُ – بِفَتْحِ اللَّامِ –: جَمْعُ (الحَالِقِ). وَقَدْ حَكَى بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ فَتْحَ اللَّامِ فِي حَلْقَةِ الحَدِيدِ، وَحَلْقَةِ القَوْمِ "[١]. بَلْ إِنَّ بَعْضَهُمْ مَنَعَ فِيْهَا فَتْحَ اللَّامِ[٢].

وَأَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيِّ بِأَنَّ (الحَلَقَةَ) – بِفَتْحِ اللَّامِ – لُغَةٌ شَاذَّةٌ، فَلَيْسَ بِصَائِبٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ " حُكِيَ عَنْ أَبِي عَمْرو، فِي ذِي التَّاءِ: (حَلَقَةٌ) – بِفَتْحِ العَيْنِ –، فَلَيْسَ إِذَنْ بِشَاذٍّ، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (حَلْقَةٌ) – بِسُكُونِ العَيْنِ – "[٣]. وَحَكَى سِيبَوَيْهِ عَنْ يُونس بنِ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو بنِ العَلَاءِ، قَوْلَ العَرَبِ: (حَلَقَةٌ)[٤]. وَجَاءَ فِي (العَيْنِ): " وَ(الحَلْقَةُ) مِنَ القَوْمِ، وَتُجْمَعُ عَلَى (حَلَقٍ). وَمِنْهُمْ مَنْ يُثَقِّلُ، فَيَقُولُ: (حَلَقَةٌ)، لَا يُبَالِي "[٥]. " وأَنْشَدَ بَعضُ البَصْرِيِّينَ للفَرَزْدَقِ فِي (حَلَقَةٍ)، بِفَتْحِ اللَّامِ:

يَا أَيُّها الجالِسُ وَسْطَ الحَلَقَهْ أَفِي رِبًى أَخَذْتَ أَمْ فِي سَرِقَهْ "[٦]

ثَالِثًا: الشَّاهِدُ الشِّعْرِيُّ

مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الشِّعْرَ مِنْ أَبْرَزِ مَا احْتَجَّ بِهِ العُلَمَاءُ، مِنْ كَلَامِ العَرَبِ، فِي التَّقْعِيدِ وَالاسْتِدْلَالِ، فِي مُسْتَوَيَاتِ اللُّغَةِ كُلِّهَا، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى كَبِيرِ جَلَالَتِهِ فِي نُفُوسِهِمْ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ فِي عُقُولِهِمْ؛ وَ" لِذَلِكَ جَعَلُوهُ دِيْوَانَ عُلُومِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ، وَشَاهِدَ صَوَابِهِمْ وَخَطَئِهِمْ، وَأَصْلًا يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ فِي الكَثِيرِ مِنْ عُلُومِهِمْ وَحِكَمِهِمْ "[٧]. وَبَعْدُ، فَهُوَ " أَكْبَرُ عُلُومِ العَرَبِ، وَأَوْفَرُ حُظُوظِ الأَدَبِ، وَأَحْرَى أَنْ تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ، وَتُتَمَثَّلَ إِرَادَتُهُ "[٨].

---

[١] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٨٧، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباريّ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف–القاهرة، د. ت.

[٢] ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٨. وأدب الكاتب: ٣٨٢. وجمهرة اللّغة: ٥٥٨/١. وتثقيف اللّسان: ١٩٥.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب: ١٩٨/٢.

[٤] ينظر: الكتاب: ٥٨٤/٣.

[٥] العين: ٤٨/٣–٤٩.

[٦] المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباريّ: ١٣٦/٢. ولَمْ أُقف على البيت في ديوان الفرزدق.

[٧] العِبَر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون: ٧٨٥/١.

[٨] العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ٤/١، أبو على الحسن بن رشيق القيروانيّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

وَلَا أَدَلَّ عَلَى مَكَانَتِهِ فِي اللُّغَةِ أَنَّهُ أُثِرَ اسْتِشْهَادُهُم بِهِ عَلَى تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (ت٦٨هـ): " الشِّعْرُ دِيوَانُ الْعَرَبِ، فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْنَا الْحَرْفُ مِنَ الْقُرْآنِ – الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ – رَجَعْنَا إِلَى دِيوَانِهَا، فَالْتَمَسْنَا مَعْرِفَةَ ذَلِكَ مِنْهُ ... قَالَ: إِذَا سَأَلْتُمُونِي عَنْ غَرِيبِ الْقُرْآنِ، فَالْتَمِسُوهُ فِي الشِّعْرِ، فَإِنَّ الشِّعْرَ دِيوَانُ الْعَرَبِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي فَضَائِلِهِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُسْأَلُ عَنِ الْقُرْآنِ فَيُنْشِدُ فِيهِ الشِّعْرَ "[1].

وَقَدْ عُرِفَ عَنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ شِدَّةُ احْتِيَاطِهِمْ، وَتَوْخِّيهم الدِّقَّةَ، فِي قَبُولِ الشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ، فَوَضَعُوا ضَوَابِطَ وَأُطُرًا لِلاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ بِهِ، تَسِيرُ عَلَى وَفْقِ مَعَايِيرَ قَبَلِيَّةٍ وَزَمَانِيَّةٍ وَمَكَانِيَّةٍ[2]. وَالمَشْهُورُ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ أَنَّ الاسْتشهادَ والاحْتِجَاجَ بِالشِّعْر يَنْتَهِي فِي مُنْتَصَفِ القَرْنِ الثَّانِي الهِجْرِيِّ فِي الحَضَرِ، وَفِي أَوَاخِرِ القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ فِي البَادِيَةِ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَلْتَزِمُوا بِهَذَا التَّحْدِيدِ الزَّمَنِيِّ؛ تَبَعًا لاخْتِلَافِ نَظْرَتِهِمْ للقِدَمِ وَالحَدَاثَةِ، وَالأَصِيلِ وَالمُوَلَّدِ ...[3].

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ احْتِفَائِهِمْ بالشِّعْرِ، وَتَعْظِيمِهِمْ لَهُ، لَمْ يَكُنِ احْتِجَاجُهُمْ بِهِ دُوْنَ تَأَنٍّ وَتَحَفُّظٍ وَتَمْحِيصٍ، إِذْ وَقَعَ بَيْنَهُمْ الخِلَافُ فِيمَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَاتٍ كَثِيْرَةٍ طَالَ خِلَافُ العُلَمَاءِ فِيْهَا، فَاهْتَمَّ عُلَمَاءُ النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ بِضَرُورَاتِ الشِّعْرِ، وَقَسَّمُوهَا عَلَى مُسْتَحْسَنَةٍ، وَمُسْتَقْبَحَةٍ، وَنَحْو ذَلِكَ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَجُوزُ للشُّعَرَاءِ أَنْ يَرْتَكِبَهُ مِنْهَا، وَمَا لَا يَجُوزُ[4].

وَكَانَ ابْنُ سَلَّامٍ الجُمَحِيُّ (٢٣٢هـ) قَدْ قَالَ: " وَفِي الشِّعْرِ مَصْنُوعٌ مُفْتَعَلٌ مَوْضُوعٌ كَثِيرٌ، لَا خَيْرَ فِيهِ، وَلَا حُجَّةَ فِي عَرَبِيَّةٍ، وَلَا أَدَبَ يُسْتَفَادُ، وَلَا مَعْنى يُسْتَخْرَجُ، وَلَا مَثَلَ يُضْرَبُ ... وَقَدْ تَدَاوَلَهُ قَوْمٌ مِنْ كِتَابٍ إِلَى كِتَابٍ، لَمْ يَأْخُذُوهُ عَنْ أَهْلِ البَادِيَةِ، وَلَمْ يَعْرُضُوهُ عَلَى العُلَمَاءِ. وَلَيْسَ

---

[1] الإتقان في علوم القرآن: ٦٧/٢.

[2] للوقوف على تفصيل ذلك، يُنظر مثلًا: جدليّة الاحتجاج الشعريّ في التقعيد اللّغويّ: ٣١٧-٣٢٥، د. أحمد إبراهيم بني عطا، مجلّة الحقيقة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة-جامعة أدرار-الجزائر، العدد ٣٨.

[3] ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث: ١٨١-١٨٢.

[4] ينظر: الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: ١٠١، د. خديجة الحديثيّ، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

لِأَحَدٍ – إِذَا أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ وَالرِّوايَةِ الصَّحِيحَةِ عَلَى إِبْطَالِ شَيْءٍ مِنْهُ – أَنْ يَقْبَلَ مِنْ صَحِيفَةٍ، وَلَا يَرْوِي عَنْ صَحَفِيٍّ "[1].

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَلَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى الشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ كَثِيرًا، فِي المَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ، بِالمُقَارَنَةِ مَعَ الشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ، وَالشَّاهِدِ الحَدِيثِيِّ؛ سَوَاءٌ فِي شَرْحِ الأَلْفَاظِ، أَمْ فِي سَائِرِ مُسْتَوَيَاتِ اللُّغَةِ، أَمْ فِي مَوَاضِعِ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ. وَلَعَلَّ هَذَا رَاجِعٌ إِلَى ثَقَافَةِ الرَّجُلِ، وَبَرَاعَتِهِ فِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ.

وَأَكْثُرُ الشِّعْرِ الوَارِدِ فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيِّ مَنْقُولٌ مِنْ كُتُبِ سَالِفِيهِ، أَنْشَدُوهُ فِي أَثْنَاءِ شَرْحِهِمْ لِدَلَالَةِ الأَلْفَاظِ، أَوِ احْتِجَاجِهِمْ اللُّغَوِيِّ؛ كَقَوْلِهِ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: اللَّمْسُ يَكُونُ بِاليَدِ وَبِغَيْرِهَا، وَقَدْ يَكُونُ بِالجُمَاعِ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: اللَّمْسُ أَصْلُهُ بِاليَدِ، لِيُعْرَفَ مَسُّ الشَّيءِ، وَأَنْشَدَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُنَا وَأَهْلُ اللُّغَةِ فِي هَذَا، قَوْلَ الشَّاعِرِ:

وَأَلْمَسْتُ كَفِّي كَفَّهُ طَلَبَ الغِنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الجُودَ مِنْ كَفِّهِ يَعْدِي "[2].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: حَاضَتِ المَرْأَةُ تَحِيضُ حَيْضًا وَمَحِيضًا وَمَحَاضًا، فَهِيَ حَائِضٌ، بِحَذْفِ الهَاءِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ للمُؤَنَّثِ خَاصَّةً، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَلَامَةِ تَأْنِيثٍ، بِخِلَافِ (قَائِمَةٍ، وَمُسْلِمَةٍ)، هَذِهِ اللُّغَةُ الفَصِيحَةُ المَشْهُورَةُ، وَحَكَى الجَوْهَرِيُّ عَنِ الفَرَّاءِ أَنَّهُ يُقَالُ – أَيْضًا –: حَائِضَةٌ، وَأَنْشَدَ:

كَحَائِضَةٍ يُزْنَى بِهَا غَيْرَ طَاهِرِ "[3].

وَالبَيْتُ الَّذِي حُكِيَ عَنِ الفَرَّاءِ مَنْسُوبٌ للفَرَزْدَقِ (ت١١٠هـ)، وَتَمَامُهُ[4]:

رَأَيْتُ خُتُونَ العَامِ وَالعَامِ قَبْلَهُ كَحَائِضَةٍ يُزْنَى بِهَا غَيْرَ طَاهِرِ

وَقَدِ قَالَ أَهْلُ النَّحْوِ: إِنَّمَا يَكُونُ الوَصْفُ المُخْتَصُّ بِالمُؤَنَّثِ بِلَا تَاءٍ، فِي الصِّفَةِ الثَّابِتَةِ، فَقَوْلُهُم: حَائِضٌ، وَطَامِثٌ، بِمَعْنَى: (ذَات حَيْضٍ، وَذَات طَمْثٍ). فَأَمَّا الصِّفَةُ الحَادِثَةُ، فَلَا بُدَّ

---

[1] طبقات فحول الشعراء: ١/٤.

[2] المجموع شرح المهذّب: ٢/٣١.

[3] المجموع شرح المهذّب: ٢/٣٤١.

[4] ينظر: المذكّر والمؤنّث، لأبي بكر الأنباريّ: ١/١٣٦. ولم أقف عليه في ديوانه.

لَهَا مِنْ عَلَامَةِ تَأْنِيثٍ؛ تَقُولُ: (حَائِضَةٌ، وَطَامِثَةٌ الآنَ أَوْ غَدًا)؛ لِأَنَّ المَعْنَى: (تَحِيضُ الآنَ أَوْ غَدًا)[١].

وَفِي مَوَاضِعِ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ احْتَكَمَ النَّوَوِيُّ إِلَى الشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ بِالأَصَالَةِ – أَيْ: بِدُونِ أَنْ يَحْكِي احْتَاجَ غَيْرِهِ بِهِ –، فِي مَوَارِدَ قَلِيْلَةٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: " يُقَالُ لِوَلَدِ النَّاقَةِ، إِذَا وَضَعَتْهُ: رُبَعٌ – بِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِ البَاءِ – ... وَلَا يَزَالُ ابْنَ مَخَاضٍ حَتَّى يَدْخُلَ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ، فَإِذَا دَخَلَ فِيهَا، فَهُوَ ابْنُ لَبُونٍ، وَالأُنْثَى بِنْتُ لَبُونٍ، هَكَذَا يُسْتَعْمَلُ مُضَافًا إِلَى النَّكِرَةِ، هَذَا هُوَ الأَكْثَرُ، وَقَدِ اسْتَعْمَلُوهُ قَلِيْلًا مُضَافًا إِلَى المَعْرِفَةِ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

وَابنُ اللَّبونِ إِذَا مَا لُزَّ في قَرَنٍ "[٢].

وَالبَيْتُ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ لِجَرِيرٍ (ت١١٤هـ)، وَعَجُزُهُ:

" لمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيسِ "[٣].

وَأَمَّا حُكْمُهُ بِأَنَّ الاسْتِعْمَالَ الأَكْثَرَ مُضَافٌ إِلَى نَكِرَةٍ، وَالقَلِيلَ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَالمُرَاجَعَةُ الفَاحِصَةُ للتُّرَاثِ اللُّغَوِيِّ لَا تُؤَيِّدُ ذَلِكَ، إِذْ إِنَّ كِلَا الاسْتِعْمَالَيْنِ وَجَدَ لَهُ مَوْطِئَ قَدَمٍ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ، مِنْ دُونِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا. وَلَمْ أَجِدْ مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ وَصَفَ أَيًّا مِنَ الاسْتِعْمَالَيْنِ بِالكَثْرَةِ، أَوْ بِالقِلَّةِ، وَغَايَةُ مَا قَالَهُ سِيْبَوَيهِ: "وَأَمَّا ابْنُ لَبُونٍ، وَابْنُ مَخَاضٍ، فَنَكِرَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُهَا الأَلِفُ وَاللَّامُ "[٤].

وَذَكَرَ المُبَرِّدُ " أَنَّ ابْنَ مَخَاضٍ، وَابْنَ لَبُونٍ، وَابْنَ مَاءٍ، نَكِرَاتٌ، وَأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُعَرِّفَ شَيْئًا مِنْهَا، أَدْخَلْتَ فِيمَا أَضَفْتَ إِلَيْهِ أَلِفًا وَلَامًا، فَقُلْتَ: (هَذَا ابْنُ اللَّبُونِ)، وَنَحو ذَلِكَ، لِتُعَرِّفَ شَيْئًا مِنْ شَيْءٍ "[٥]. وَجَاءَ فِي (المُخَصَّصِ): " إِنْ نُكِّرَتْ (مَخَاضٌ، وَلَبُونٌ)، فَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِمَا

---

[١] ينظر: شرح المفصّل، لابن يعيش: ٣٧١/٣. وشرح الكافية الشافية: ١٧٣٨/٤.

[٢] المجموع شرح المهذّب: ٣٨٥/٥.

[٣] ديوان جرير بشـــرح محمد بن حبيب: ١٢٨/١، جرير بن عطيّة الكلبيّ، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف–القاهرة، د. ت.

[٤] الكتاب: ٩٧/٢.

[٥] المقتضب: ٤٥/٤. وينظر: شرح المفصّل، لابن يعيش: ١١٢/١.

نَكِرَةٌ، وَإِنْ عَرَّفْتَهُمَا بِإِدْخَالِ الأَلِفِ وَاللَّامِ، فَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِمَا مَعْرِفَةٌ، نَحْو: (ابْنُ المَخَاضِ، وَابْنُ اللَّبُونِ) "[1].

وَصَرَّحَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ بِأَنَّ ابْنَ لَبُونٍ " نَكِرَةٌ وَيُعَرَّفُ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ"[2]. وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ: " وَيُقَالُ: بِنْتُ لَبُونٍ، وَابْنُ لَبُونٍ، فَيُضَافُ إِلَى نَكِرَةٍ، وَيُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ "[3]. وَكُلُّ الأَسْمَاءِ الَّتِي ذُكِرَتْ اسْتَشْهَدَتْ بِبَيْتِ جَرِيرٍ المَذْكُورِ. وَقَدِ اعْتَمَدَ بَعْضُ شُرَّاحِ الحَدِيثِ عَلَى مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ، وَنَقَلُوا عِبَارَتَهُ بِتَمَامِ حُرُوفِهَا[4]، دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى مَصَادِرِ اللُّغَةِ، وَهَذَا يَشِي بِمَكَانَةِ النَّوَوِيِّ العِلْمِيَّةِ، وَمَنْزِلَتِهِ فِي نُفُوسِهِمْ.

وَقَدْ أَلْفَيْتُ النَّوَوِيَّ – فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ – يَسُوقُ شَاهِدَيْنِ مُخْتَلِفَي المَأْخَذِ، فَيَأْتِي بِالشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ بَعْدَ إِيْرَادِهِ للشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ؛ لِإِحْكَامِ حُجَّتِهِ. وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي مَوَاطِنِ اخْتِلَافِ رُوَايَةِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، فَتَرَاهُ حَرِيْصًا عَلَى تَصْحِيحِ وُجُوهِ الأَلْفَاظِ، الَّتِي ذُكِرَتْ فِي المَصَادِرِ، مُسْتَعِينًا بِثَقَافَتِهِ الدِّيْنِيَّةِ وَخِبْرَتِهِ اللُّغَوِيَّةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا أَسَرُوا الْأُسَارَى، قَالَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأُسَارَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللهِ، هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونُ لَنَا قُوَّةً عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ قُلْتُ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَّا فَنَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ، فَتُمَكِّنَ عَلِيًّا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمَكِّنِّي مِنْ فُلَانٍ (نَسِيبًا لِعُمَرَ) فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا. فَهَوِيَ رَسُولُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَهْوَ مَا قُلْتُ "[5].

---

[1] المخصّص: ١٤٢/٤.

[2] الصّحاح: ٢١٩٢/٦، واللّسان: ٣٧٥/٣، والتّاج: ٩٣/٣٦.

[3] الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي لابْنِ الأثِيرْ: ١٩/٣.

[4] ينظر: شرح سنن أبي داود: ٥٤٣/٧، أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسيّ الرمليّ الشافعيّ، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، ط١، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث– مصر، ١٤٣٧هـ–٢٠١٦م.

[5] صحيح مسلم: ١٣٨٣/٣.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ: "قَوْلُهُ (وَلَمْ يَهْوَ ما قلت) هكذا هو في بَعْضِ النُّسَخِ (وَلَمْ يَهْوَ)، وَفِي كَثِيرٍ مِنْهَا: (وَلَمْ يَهْوِي) بِالْيَاءِ، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ، بِإِثْبَاتِ اليَاءِ مَعَ الْجَازِمِ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[1]. بِالْيَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي "[2].

وَالقِرَاءَةُ القُرْآنِيَّةُ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا عُزِيَتْ إِلَى ابْنِ كَثِيرٍ[3]، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي وَجْهِهَا؛ " فَقِيْلَ: قَدَّرَ اليَاءَ مُتَحَرِّكَةً، وَجَعَلَ الجَزْمَ فِي حَذْفِ الحَرَكَةِ ... قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَهَذَا مِمَّا لَا نَحْمِلُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِيءُ فِي الشِّعْرِ، لَا فِي الكَلَامِ. وَقِيْلَ: (مَنْ) بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَ(يَتَّقِي) فِعْلٌ مَرْفُوعٌ، وَ(يَصْبِرْ) عَطْفٌ عَلَى المَعْنَى؛ لِأَنَّ (مَنْ) وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (الَّذِي)، فَفِيْهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[4]. وَقِيْلَ: أَرَادَ (يَصْبِرُ) بِالرَّفْعِ، لَكِنَّهُ سَكَّنَ الرَّاءَ؛ تَخْفِيفًا "[5].

وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ النَّوَوِيَّ كَانَ بَعِيدًا عَنِ الصَّوَابِ، فِي احْتِكَامِهِ إِلَى القِرَاءَةِ القُرْآنِيَّةِ، دَلِيْلًا عَلَى أَنَّ الإِبْقَاءَ عَلَى اليَاءِ مَعَ الجَازِمِ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، لُغَةٌ قَلِيلَةٌ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ فِي تَخْرِيجِ القِرَاءَةِ لَا يُوَافِقُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الشِّعْرُ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ، فَهُوَ لِقَيْسِ بنِ زُهَيْرٍ العَبْسِيّ (ت١٠هـ)، وَعَجُزُ البَيْتِ:

" بِما لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ "[6].

---

[1] يوسف: من الآية: ٩٠.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٨٦/١٢-٨٧.

[3] ينظر: الحجّة للقرّاء السّـــبعة: ٤٤٧/٤. وحجة القراءات: ٣٦٤، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، د. ط، دار الرسالة، د. ت.

[4] المنافقون: من الآية: ١٠.

[5] المحرّر الوجيز في تفســير الكتاب العزيز: ٢٧٧/٣، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلســيّ، تحقيق: عبد الســلام عبد الشــافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢هـ. وينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤٤٨/٤. وغرائب التفسير وعجائب التأويل: ٥٥٠/١، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القرّاء، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، د. ت.

[6] شرح أبيات سيبويه: ٢٢٣/١، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافيّ، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. وخزانة الأدب: ٣٦٥/٨.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سِيْبَوَيهِ عَلَى ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ[١]، أَيْ: إِنَّ " الوَجْهَ فِيهِ: (أَلَمْ يَأْتِكَ)، تسقطُ للجَزْمِ اليَاءُ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ فِي الرَّفْعِ، غَيْرَ أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطَرَّ، جَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ:(يَأْتِيْكَ) فِي حَالِ الجَزْمِ، إِذَا كَانَ مِنْ قَوْلِهِ: (يَأْتِيْكَ)، فِي حَالِ الرَّفْعِ، فَلَحِقَ هَذِهِ الضَّرُورَةَ جَزْمٌ أَسْكَنَهَا، وَكَانَ عَلَامَةُ الجَزْمِ حَذْفَ الضَّمَّةِ "[٢]. وَقَالَ الزَّجَّاجِيُّ: إِنَّ ثَمَّةَ " مَنْ يُجْرِي المُعْتَلَّ مَجْرَى الصَّحِيحِ، مِنَ العَرَبِ، فَيَقُولُ: (زَيْدٌ يَقْضِيُ وَيَمْشِيُ وَيَغْزُوُ وَيَدْعُوُ)، فَيُحَرِّكُ آخِرَهُ فِي حَالِ الرَّفْعِ، لَا يَحْذِفُ مِنْهُ فِي حَالِ الجَزْمِ، إِلَّا الحَرَكَةَ وَحْدَهَا، وَيَدَعُ الحَرْفَ، فَيَقُولُ: (زَيْدٌ لَمْ يَقْضِي، وَلَمْ يَمْشِي) بِإِثْبَاتِ اليَاءِ، فَيَجْعَلُ حَذْفَ الحَرَكَةِ عَلَامَةً لِلجَزْمِ ... وَهِيَ لُغَةٌ لِلعَرَبِ مَشْهُورَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَى حِكَايَتِهَا، وَأَنْشَدُوا مِنْ هَذِهِ اللُّغَةِ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِما لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

جَعَلَ إِسْكَانَ اليَاءِ فِي (يَأْتِيْكَ) عَلَامَةً للجَزْمِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَضُمُّهَا فِي حَالِ الرَّفْعِ "[٣].

وَقَالَ الأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ (ت٤٧٦هـ)، مُتَحَدِّثًا عَنِ هَذَا الشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ: " أَثْبَتَ اليَاءَ فِي حَالِ الجَزمِ ضَرورةً؛ لِأَنّهُ إِذَا اضْطُرَّ ضَمَّهَا فِي حَالِ الرَّفْعِ؛ تَشْبِيهًا بِالصَّحِيحِ، وَهِيَ لُغَةٌ لِغَيْرِهِ ضَعِيفَةٌ، فَاسْتَعْمَلَهَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ "[٤].

وَكَانَ ابْنُ فَارِسٍ قَدْ جَعَلَ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ فِي البَيْتِ مِنْ أَغْلَاطِ الشُّعَرَاءِ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ دَائِرَةِ الفَصِيحِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ ضَرَائِرِ الشِّعْرِ، وَلَا مِنْ لُغَاتِ العَرَبِ؛ قَالَ: " وَالشُّعَرَاءُ أُمَرَاءُ الكَلَامِ، يَقْصرُونَ المَمْدُودِ، وَلَا يَمُدُّونَ المَقْصُورِ، وَيُقَدِّمُونَ وَيُؤَخِّرونَ ... فَأَمَّا لَحْنٌ فِي إِعْرَابٍ، أَوْ إِزَالَةُ كَلِمَةٍ عَنْ نَهْجِ صَوَابٍ، فَلَيْسَ لَهُمْ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ للشَّاعِرِ – عِنْدَ الضَّرُورَةِ – أَنْ يَأْتِيَ فِي شِعْرِهِ بِمَا لَا يَجُوزُ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: (أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي) ... فَكُلُّهُ

---

[١] ينظر: الكتاب: ٣/٣١٦.

[٢] شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ: ١/١٩٩.

[٣] الإيضاح في علل النحو: ١٠٤.

[٤] تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: ٧١، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمريّ، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

غَلَطٌ وَخَطَأٌ، وَمَا جَعَلَ اللهُ الشُّعَرَاءَ مَعْصُومِينَ يُوقَوْنَ الخَطَأَ وَالغَلَطَ؛ فَمَا صَحَّ مِنْ شِعْرِهِمْ، فَمَقْبُولٌ، وَمَا أَبَتْهُ العَرَبِيَّةُ وَأُصُولُهَا، فَمَرْدُودٌ "[1].

وَالحَاصِلُ: كَانَ لِعُلَمَاءِ اللُّغَةِ – مِنْ سَالِفِي النَّوَوِيِّ – فِي إِثْبَاتِ اليَاءَ فِي الفِعْلِ مَعَ الجَازِمِ، أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ: ضَرُورَةٌ شِعْرِيَّةٌ، وَلُغَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَلُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَاسْتِعْمَالٌ خَاطِئٌ. فَكَانَ الأَحْرَى بِالنَّوَوِيِّ أَنْ يُشِيرَ إِلَى تِلْكَ الأَقْوَالِ، بَدَلًا مِنَ الجَزْمِ بِأَنَّهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ.

وَمِنْ مَنْهَجِ النَّوَوِيِّ فِي الاسْتِشْهَادِ، أَنَّهُ – فِي بَعْضِ المَسَائِلِ – لَا يَحْتَجُّ بِالشَّاهِدِ بِالأَصَالَةِ، بَلْ يَنْقُلُ احْتِجَاجَ العُلَمَاءِ بِهِ، وَيَرْتَضِيهِ، مُتَوَخِّيًا الأَمَانَةَ العِلْمِيَّةِ، وَمُتَحَرِّيًا الدِّقَّةَ فِي أَحْكَامِهِ. وَمِنْ تِلْكَ المَوَاضِعِ، قَوْلُهُ: " فِي (الدِّرْهَمِ) ثَلَاثُ لُغَاتٍ، حَكَاهُنَّ أَبُو عُمَر الزَّاهِدُ، فِي (شَرْحِ الفَصِيحِ) عَنْ شَيْخِهِ وَأُسْتَاذِهِ (ثَعْلَبَ) عَنْ سَلَمَة عَنِ الفَرَّاءِ؛ قَالَ: أَفْصَحُ اللُّغَاتِ (دِرْهَمٌ)، وَالثَّانِيَةُ: (دِهِمٌ)، وَالثَّالِثَةُ: (دِرْهَامٌ)، يَعْنِي: الأُوْلَى بِفَتْحِ الهَاءِ، وَالثَّانِيةُ بِكَسْرِهَا، وَالدَّالُ مَكْسُورَةٌ فِيهِنَّ. وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ لـ(دِرْهَامٍ) بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَوْ أَنَّ عِنْدِي مِائَتَيْ دِرْهامِ لَجَازَ فِي آفاقِها خَاتَامِي "[2].

وَمِمَّنْ أَثْبَتَ اسْتِعْمَالَ (دِرْهَامٍ) الجَوْهَرِيُّ، مُسْتَشْهِدًا بِالبَيْتِ المَذْكُورِ[3]. وَكَذَا احْتَجَّ ابْنُ جِنِّي بِالبَيتِ؛ لِإِثْبَاتِ اسْتِعْمَالِهَا، وَقَوَّى أَنْ يَكُونَ (دَرَاهِيمُ) جَمْعًا لـ(دِرْهَامٍ)[4]. وَأَثْبَتَهَا ابْنُ السِّيدِ البَطَلْيوسِيُّ، مُسْتَشْهِدًا بِحِكَايَةِ البَيْتِ عَنِ اللِّحيَانِيِّ[5].

وَزَعَمَ سِيبَوَيه أَنَّ العَرَبَ لَمْ تَتَكَلَّمْ بـ(دِرْهَامٍ)؛ قَالَ ابْنُ سِيده: " الدِّرْهَمُ والدِّرْهِمُ: لُغَتَانِ، فَارِسِيٌّ، مُلْحَقٌ بِبِنَاءِ كَلَامِهِمْ، فَدِرْهَمٌ كَهِجْرَعٍ، وَدِرْهِمٌ كَحِفْرِدٍ، وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ: دُرَيْهِمٌ شَاذَّةٌ، حَقَّرُوا (دِرْهامًا) وَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ، هَذَا قَول سِيبَوَيْهِ "[6]. وَكَانَ ابْنُ مَكّي الصِّقِلِيُّ قَدْ جَعَلَ (دِرْهِمًا) بِكَسْرِ الهَاءِ، مِنْ لَحْنِ العَامَّةِ[7].

---

[1] الصّاحبيّ: ٢١٣.

[2] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٠٥/٣.

[3] ينظر: الصّحاح: ١٩١٨/٥.

[4] ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٤٠/١.

[5] ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١٩٨/٢.

[6] المحكم: ٤٨٣/٤. وينظر: الكتاب: ٤٢٥/٣-٤٢٦.

[7] ينظر: تثقيف اللّسان: ١٩٥.

قُلْتُ: مِمَّا يُعَكِّرُ الاحْتِجَاجَ بِالشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ، جَهَالَةُ قَائِلِهِ، إِذْ ذُكِرَ فِي المَصَادِرِ بِلَا نِسْبَةٍ. بَيْدَ أَنَّ حِكَايَةَ الأَعْلَامِ لَهُ تَدْفَعُ ذَلِكَ، وَاحْتِجَاجُ النَّوَوِيِّ بِحِكَايَتِهِمْ للشَّاهِدِ لَا غِبَارَ عَلَيْهَا.

وَوَجَدْتُ النَّوَوِيَّ – فِي بَعْضِ المَوَاطِنِ – يَنْقُلُ الشَّاهِدَ الشِّعْرِيَّ، الَّذِي احْتَجَّ بِهِ اللُّغَوِيُّ، وَلَا يَكْتَفِي بِهِ دَلِيلًا عَلَى ضَبْطِ بِنْيَةِ اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ، إِذْ يُعَضِّدُهُ بِضَبْطِ العُلَمَاءِ الوَارِدِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، مُعْتَمِدًا عَلَى سَعَةِ مَعْرِفَتِهِ بِخَبَايَا العَرَبِيَّةِ، وَاسْتِحْضَارِهِ المَحْفُوظَ، وَطُولِ اجْتِهَادِهِ فِي البَحْثِ؛ قَالَ فِي (تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ): " قَالَ صَاحِبُ (المُحْكَمِ): وَقَالَ ثَعْلَبُ فِي كِتَابِهِ (الفَصِيحِ): (إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهُنْ)، مَعْنَاهُ: إِذَا تَعَظَّمَ أَخُوكَ شَامِخًا عَلَيْكَ، فَالْتَزِمْ لَهُ الهَوَانَ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقٍ: هَذَا خَطَأٌ مِنْ ثَعْلَبَ، إِنَّمَا هُوَ (فَهِنْ) بِكَسْرِ الهَاءِ، مَعْنَاهُ: إِذَا اشْتَدَّ فَهِنْ، مِنْ (هَانَ يَهِينُ)، إِذَا صَارَ هَيِّنًا لَيِّنًا؛ فَإِنَّ العَرَبَ لَا تَأْمُرُ بِالهَوَانِ؛ لِأَنَّهُمْ أَعِزَّةٌ أَبَّاؤُونَ لِلضَّيْمِ. قَالَ صَاحِبُ (المُحْكَمِ): عِنْدِي أَنَّ قَوْلَ ثَعْلَبَ صَحِيحٌ؛ لِقَوْلِ ابْنِ أَحْمَرَ:

دَبَبْتُ لَهَا الضَّرَاءَ وَقُلْتُ أَبْقَى إِذَا عَزَّ ابْنُ عَمِّكَ أَنْ تَهُوْنَا

قُلْتُ: وَلَمْ يَذْكُرِ الأَزْهَرِيُّ وَجَمَاعَةٌ، إِلَّا، (فَهُنْ) بِالضَّمِّ "[1].

فَلَمْ يَكْتَفِ بِاحْتِجَاجِ ابنِ سِيده بِالشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ، وَعَضَّدَهُ بِرُوَايَةِ الأَزْهَرِيِّ وَعُلَمَاءِ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِاللُّغَةِ وَأَسْرَارِهَا، وَأَدْرَى بِمَوَارِدِ اللِّسَانِ وَمَقَاصِدِهِ. وَذِكْرُهُ اسْمَ الأَزْهَرِيِّ دُوْنَ غَيْرِهِ، يَشِي بِانْحِيَازِهِ لِمَذْهَبِهِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ طَائِفَةً مِنَ العُلَمَاءِ سَبَقُوا الأَزْهَرِيَّ – بِزَمَنٍ طَوِيلٍ – بِذِكْرِ المَثَلِ، وَضَبْطِهِ بِضَمِّ الهَاءِ فِي (فَهُنْ)، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ القَوْلَ فِي مُنَاسَبَةِ المَثَلِ؛ قَالَ المُفَضَّلُ الضَّبِّيُّ (ت١٦٨هـ): " زَعَمُوا أَنَّ الهُذَيْلَ بْنُ هُبَيْرَةَ أَخَا بَنِي ثَعْلَبَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ تَغْلِبَ بْنِ وَائِلٍ، كَانَ أَغَارَ عَلَى أُنَاسٍ مِنْ ضَبَّةَ، فَغَنِمَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَخَافَ أَنْ تَشْغُلُهُمُ القِسْمَةُ، فَأَسْرَعَ السَّيْرَ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: اقْسِمْ بَيْنَنَا غَنِيمَتَنَا، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَشْغُلُكُمُ القِسْمَةُ فَيُدْرِكُكُمُ الطَّلَبُ فَتَهْلَكُوا، فَأَعَادُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ مِرَارًا، فَلَمَّا رَآهُمْ لَا يَفْعَلُونَ، قَالَ: (إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهُنْ)، فَأَرْسَلَهَا مَثَلًا، وَتَابَعَهُمُ

[1] تهذيب الأسماء واللّغات: ٤/٢٠-٢١.

القِسْمَةَ "[١]. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " مَعْنَاهُ أَنَّ مُيَاسَرَتَكَ صَدِيْقَكَ لَيْسَ لِضَيْمٍ رَكَبَكَ "[٢]. وَقَالَ المُبَرِّدُ: " وَإِنَّمَا هَذَا فِيمَنْ لَا يَخَافُ اسْتِذْلَالَهُ، بِأَنْ يِخْرُجَ صَاحِبُهُ – عِنْدَ مُسَاهَلَتِهِ – إِلَى بَابِ الذُّلِّ "[٣]. وَمِنَ السَّابِقِينَ لِلأَزْهَرِيِّ فِي ضَبْطِ الفِعْلِ بِضَمِّ الهَاءِ، الخَلِيْلُ[٤]، وَابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الأَنْدَلُسِيُّ (ت٣٢٨هـ)[٥]، وَالزَّجَّاجِيُّ[٦].

وَنَخْلُصُ إِلَى القَوْلِ: لَقَدْ تَنَوَّعَتْ الشَّوَاهِدُ الَّتِي أَوْرَدَهَا النَّوَوِيُّ، وَاحْتَكَمَ إِلَيْهَا فِي مَوَارِدِ النَّقْدِ وَالتَّصْحِيحِ اللُّغَوِيِّ، وَتَعَدَّدَتْ؛ فَاحْتَكَمَ إِلَى الشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ، وَجَعَلَهُ فِي المَرْتَبَةِ الأَعْلَى بَيْنَ الشَّوَاهِدِ، فِي كَثِيْرٍ مَنَ المَسَائِلِ، الَّتِي كَشَفَتْ عَنْ دِقَّةِ بَحْثِهِ وَتَنْقِيرِهِ، وَسَعَةِ خِبْرَتِهِ فِي كِتَابِ اللهِ. وَكَانَ لِلقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ حَظٌّ مِن تِلْكَ الشَّوَاهِدِ، الَّتِي اهْتَمَّتْ بِإِثْبَاتِ اللُّغَاتِ المُسْتَعْمَلَةِ فِي اللِّسَانِ العَرَبِيِّ الفَصِيحِ. وَقَدِ اسْتَبْعَدَ القِرَاءَاتِ الشَّاذَّةَ مِنَ الاحْتِجَاجِ.

وَقَدْ أَوْلَى عِنَايَةً كَبِيرَةً لِشَرْحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَالاحْتِجَاجِ بِهِ فِي مَسَائِلِ اللُّغَةِ، وَوَسَّعَ مِنْ دَائِرَتِهِ، لِيُلْحِقَ بِحُكْمِهِ كَلَامَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَيحْتَجَّ بِهِ. وَفِي بَعْضِ مَوَارِدِ الاحْتِجَاجِ، تَفَرَّدَ بِالاحْتِكَامِ إِلَى الحَدِيثِ الشَّرِيف، وَفِي أُخْرَى لَمْ يَكُنْ أَصِيلًا فِي تَعَقُّبَاتِهِ، وَيُؤْخَذُ عَلَيهِ عَدَمُ الإِشَارَةِ إِلَى مَنْ سَبَقَهُ إِلَيْهَا. وَقَدِ اهْتَمَّ بِاللُّغَاتِ الوَارِدَةِ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَأَدْخَلَهَا فِي مِيْزَانِ الأَحْكَامِ التَّقْوِيمِيَّةِ، كَالشُّهْرَةِ، وَالفَصَاحَةِ، وَالجَوْدَةِ وَالرَّدَاءَةِ ...

---

[١] أمثال العرب: ١٣٧، المفضّل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبّيّ، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار الرائد العربي– بيروت، ١٤٠١هـ–١٩٨١م. وينظر: الفاخر: ٦٤، المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب، تحقيق: عبد العليم الطحاويّ، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ.

[٢] الأمثال: ١٥٥، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهرويّ، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠.

[٣] الكامل في اللّغة والأدب: ٦١/٤.

[٤] ينظر: العين: ٧٦/١.

[٥] ينظر: العقد الفريد: ١٣/٣، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بابن عبد ربه الأندلسيّ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٤هـ.

[٦] ينظر: اشتقاق أسماء الله: ٢٣٧، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة–بيروت، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

وَأَمَّا الشَّاهِدُ الشِّعْرِيُّ، فَكَانَ وَرُودُهُ فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيِّ قَلِيْلٌ، بِالمُقَارَنَةِ مَعَ النَّصِّ القُرْآنِيِّ وَالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَاحْتَكَمَ إِلَيْهِ فِي مَوَارِدَ مَعْدُودَةٍ، مِنْهَا مَا كَانَ مَحْضَ نَقْلٍ لاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّينَ بِهِ. وَفِي بَعْضِ المَسَائِلِ عَمَدَ إِلَى الاحْتِجَاجِ بِالشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ مُعَضِّدًا بِهِ شَاهِدًا قُرْآنِيًّا.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ:

أَحْكَامُ التَّقْوِيمِ اللُّغَوِيّ عِنْدَ النَّوَوِيّ

الحُكْمُ: " إِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى آخَرَ؛ إِيْجَابًا أَوْ سَلْبًا "[1]. وَالمَقْصُودُ بِالحُكْمِ فِي مَجَالِ اللُّغَةِ: إِسْنَادُ وَصْفٍ إِلَى اللَّفْظِ، أَوْ إِلَى الاسْتِعْمَالِ، أَوْ إِلَى الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ؛ مِنْ حَيثُ الفَصَاحَة وَاللَّحْن، أَوِ الصَّحَّة وَالخَطَأ، أَوِ الشُّيُوع وَالشُّهْرَة والكَثْرَة وَالقِلَّة، أَوِ الجَوْدَة وَالرَّدَاءَة، أَوِ القُوَّة وَالضَّعْف، وَنَحو ذَلِكَ. والتَّقْوِيمُ: " يَعْنِي تَحْدِيدَ القِيمَةِ، وَقِيمَةُ كُلِّ شَيءٍ بِحَسَبِهِ، فَالكَلَامُ خَطَأٌ وَصَوَابٌ، وَجَيِّدٌ وَرَدِيءٌ، وَكَثِيرٌ وَقَلِيلٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ "[2].

وَهَذِهِ الأَحْكَامُ التَّقوِيمِيَّةُ اللُّغَوِيَّةُ قَدِيمَةٌ قِدَمَ اهْتِمَامِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ بِحِفظِ لُغَةِ القُرْآنِ وَالإِبْقَاءِ عَلَى نَقَائِهَا وَجَمَالِهَا، وَصَوْنِ اللِّسَانِ العَرَبِيّ مِنَ الانْحِرَافِ عَنْ جَادَّةِ الصَّوَابِ، وَالزَّيغِ عَنِ السَّلِيقَةِ القَوِيمَةِ. وَلَا أَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ وُجودِ هَذِه الأَحْكَامِ مُدَوَّنَةً فِي أُمَّات المَصَادِرِ.

وَمِنَ الأُمُورِ اللَّافِتَةِ فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيَّ حِرْصُهُ عَلَى تَتَبُّعِ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَوَصْفِهَا، وَوَضْعِهَا فِي مِيزَانِ المَسمُوعِ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ، وَالأُصُولِ وَالأَحْكَامِ الَّتِي أَرْسَاهَا سَالِفُوهُ؛ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِإِكْثَارِهِ مِن اسْتِعْمَالِ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ اللُّغَوِيّ، الَّتِي كَشَفَتْ أَلْفَاظُهَا عَنْ تَأَثُّرِ النَّوَوِيّ بِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ، وَلَا سِيَّمَا عِلْمِ الحَدِيثِ، إِذِ اسْتَعْمَلَ ذَاتَ الأَلْفَاظِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا المُحَدِّثُونَ، وَهَذَا لَيْسَ بِدْعًا فِيهِ؛ " إِذْ دَأَبَ المُعْجَمِيُّونَ كَثِيرًا فِي وَضْعِ مَا يُسَجِّلُونَهُ مِنْ لُغَاتٍ، فِي مَيْدَانِ النَّقْدِ، مُرَتِّبِيهَا تَرْتِيبَ أَهْلِ الحَدِيثِ؛ فَصِيحٌ وَأَفْصَحُ، وَجَيِّدٌ وَأَجْوَدُ، وَصَحِيحٌ، وَضَعِيفٌ، وَرَدِيءٌ،

---

[1] كتاب التعريفات: ٩٢، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجانيّ، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

[2] منهج كتاب سيبويه في التّقويم النحويّ: ٢٠، د. محمّد كاظم البكّاء، ط١، دار الشؤون الثقافيّة العامّة-العراق، ١٩٨٩م.

وَمَرْغُوبٌ عَنْهُ ..."[١]. وَكَذَلِكَ فَإِنَّ بُرُوزَ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ فِي التَّفْكِيرِ النَّحْوِيِّ لَهُ وَثِيقُ الصِّلَةِ بِمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عِلْمُ الحَدِيثِ مِنْ مُصْطَلَحَاتِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ[٢].

وَالبَحْثُ فِي مُؤَلَّفَاتِ النَّوَوِيِّ كَشَفَ النِّقَابَ عَنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ مِنْ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ اللُّغَوِيِّ، هِيَ:

أَوَّلًا: أَحْكَامُ القَبُولِ القَطْعِيَّةُ

١- **الصَّوَابُ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ:** الصَّوَابُ " هُوَ الأَمْرُ الثَّابِتُ الَّذِي لَا يَسُوغُ إِنْكَارُهُ "[٣]. وَلَا يُقَالُ للكَلَامِ: (صَوَابٌ)، إِلَّا إِذَا كَانَ حَسَنًا مُسْتَقِيمًا[٤]. قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ حَدِيثِ عَائِشَةَ: " خَرَجَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ذَاتَ غَدَاةٍ، وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعْرٍ أَسْوَدَ "[٥]: "وَأَمَّا قَوْلُهُ: (مُرَحَّلٌ)، فَهُوَ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي رَوَاهُ الْجُمْهُورُ وَضَبَطَهُ الْمُتْقِنُونَ. وَحَكَى الْقَاضِي أَنَّ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ بِالْجِيمِ[٦]، أَيْ: عَلَيْهِ صُوَرُ الرِّجَالِ. وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، وَمَعْنَاهُ: عَلَيْهِ صُورَةُ رِحَالِ الإِبِلِ"[٧].

وَالَّذِي يُعَضِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، مَجِيءُ (المِرْطِ المُرَحَّلِ) – بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ – فِي الشِّعْرِ الفَصِيحِ؛ قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ[٨]:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُـــــرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْـــــلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

---

[١] البناء الداخليّ للمعجم العربيّ دراسة تحليليّة تقويميّة (رسالة ماجستير): ١٠٢، عليّ حلو حوّاس، إشراف: د. هاشم طه شلاش، كليّة التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م.

[٢] ينظر: ابن جنّي النحويّ: ١٦٤، د. فاضل صالح السامرّائيّ، د. ط، دار النذير للطباعة والنشر–بغداد، ١٩٦٩م. والحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات اللغويّة والنحويّة: ٤٥٧–٤٥٨، د. محمّد ضاري حمّادي، ط١، المطبوعات العربيّة–بيروت، ١٩٨٢م.

[٣] كتاب التعريفات: ١٣٥.

[٤] ينظر: الفروق اللّغويّة: ٥٤.

[٥] صحيح مسلم: ١٦٤٩/٣.

[٦] ينظر: مشارق الأنوار: ٥٦٢/١.

[٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٥٧/١٤.

[٨] ديوانه: ١٤. وجمهرة أشعار العرب: ١٢٥، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشيّ، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، د. ط، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع–القاهرة، د. ت. والعين: ٢٠٨/٣. وشرح المعلقات السبع: ٥٠، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَنيّ، ط١، دار احياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

وَقَالَ جَرِير [1]:

مِنَ البِيضِ لَمْ تَظْعَنْ بَعِيدًا وَلَمْ تَطَأْ عَلَى الأَرْضِ إِلاّ نِيْرَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

وَقَالَ ذُو الرّمَّةِ (١١٧هـ)[2]:

كأَنْ لَمْ تَحُلَّ الزرْقَ مَيٌّ وَلم تَطَـــأ بَجَرْعاءِ حُزْوَى بَيْنَ مِرْطٍ مُرَحَّـــلِ

وَأَمَّا احْتِجَاجُ النَوَوِيّ بِرُوَايَةِ الجُمْهُورِ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ المُحَدِّثِينَ وَأَهْلَ التَّفْسِيرِ أَوَرَدُوا الحَدِيثَ بِالجِيمِ مِنْ (مُرَجَّلٍ)[3]. وَقَالَ الصَّغَانِيُّ (ت٦٥٠هـ) " وَالمُرَجَّلُ: المُعَلَّمُ؛ وَيُرْوَى بَيتُ امْرِئِ القَيْسِ:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُـــــرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْـــــلَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ "[4]

قُلْتُ: القَوْلُ مَا قَالَهُ القَاضِي عيَاض: " وَقَوْلُهُ: (مِرْطٌ مُرَجَّلٌ)، كَذَا للهَرَوِيّ بِالجِيمِ، وَلِغَيْرِهِ (مُرَحَّلٌ) بِالحَاءِ، وَهُمَا جَمِيعًا صَوَابٌ. وَهُوَ الَّذِي يُوَشَّى بِصُوَرِ الرِّحَالِ، فَيُقَالُ بِالحَاءِ. أَوْ بِصُوَرِ المَرَاجِلِ أَوِ الرِّجَالِ، فَيَكُونُ بِالجِيمِ؛ وَقَدْ جَاءَ: ثَوْبٌ مَرَاجِلٌ، وَثَوبٌ مُمَرْجَلٌ "[5].

---

[1] ديوانه: ٩٤٥/٢. وشـــرح نقائض جرير والفرزدق: ٨٣١/٣، أبو عبيدة معمّر بن المثنّى، تحقيق: محمّد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، ط٢، المجمع الثقافي – أبو ظبي – الإمارات، ١٩٩٨م. وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٩١/١، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسيّ، تحقيق: د. محمّد بن حمود الدعجانيّ، ط١، دار الغرب الإسلاميّ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

[2] ديوان ذي الرُّمّة غيلان بن عقبة العدويّ: ١٤٦٦/٣، شـــرح: أحمد بن حاتم الباهليّ، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح، ط١، مؤسسة الإيمان –جدّة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. وخزانة الأدب: ٦/٩.

[3] ينظر مثلًا: المصنّف لأبي شيبة: ٦٨/١٨. وتفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٠٢/١٩، أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م. وتفسـير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: ٣١٣١/٩، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازيّ ابن أبي حاتم، تحقيق: أسـعد محمد الطيّب، ط٣، مكتبة نزار مصـطفى الباز – السـعودية، ١٤١٩هـ. وإعجاز القرآن للباقلانيّ: ١٧٦. والمسـتدرك على الصـحيحين: ١٥٩/٣، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسـابوريّ، تحقيق: مصـطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م. وتفسير البغويّ: ٦٣٧/٣. وتفسير الكشّاف: ٣٦٩/١. والأحكام الوسـطى من حديث النبي (صـلى الله عليه وآله وسـلم): ١٨٨/٤، عبد الحق بن عبد الرحمن بن المعروف بابن الخراط، تحقيق: حمدي السلفيّ، وصبحي السامرّائيّ، د. ط، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع–الرياض–المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

[4] التكملة والذّيل والصـلة لكتاب تاج اللغة وصـحاح العربية: ٣٦٤/٥، الحسـن بن محمد بن الحسـن الصـغانيّ، تحقيق: إبراهيم إسماعيل الأبياريّ، ط١، مطبعة دار الكتب–القاهرة، ١٩٧٩م. وينظر: التاج: ٣٦/٢٩.

[5] مشارق الأنوار: ٥٦٢/١.

وَقَالَ فِي (تَحْرِيرِ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ): " قَوْلُهُ: (يَجْمَعُ أَجْنَاسًا مُخْتَلِطَةً)، هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ مِنْ نُسْخَةِ المُصَنِّفِ (مُخْتَلِطَة) بِالطَّاءِ، وَيَقَعُ فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ (مُخْتَلِفَة)، وَالصَّوَابُ الأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الأَجْنَاسَ لَا تَكُونُ، إِلَّا مُخْتَلِفَةً، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّقْيِيدِ بـ(مُخْتَلِطَةٍ)، فَإِنَّهَا قَدْ لَا تَكُونُ مُخْتَلِطَةً "[1].

وَالمَذْكُورُ فِي مَطْبُوعِ كِتَابِ (التَّنْبِيهِ): " يَجْمَعُ أَجْنَاسًا مُخْتَلِفَةً "[2]. قُلْتُ: وَيُؤْخَذُ عَلَى مَا دَخَلَ بِهِ النَّوَوِيُّ، أَنَّ القَيْدَ – هُنَا – قَيْدٌ تَوْضِيحِيٌّ، لَا احْتِرَازِيٌّ، فَذَكَرَهُ لِبَيَانِ اخْتِلَافِ الأَجْنَاسِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: " صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعَشِيِّ؛ إِمَّا الظُّهْرَ وَإِمَّا الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَى جِذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَاسْتَنَدَ إِلَيْهَا مُغْضَبًا. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا، وَخَرَجَ سَرَعَانُ النَّاسِ، قُصِرَتِ الصَّلَاةُ "[3]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَ(السَّرَعَانُ) بِفَتْحِ السِّينِ وَالرَّاءِ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، الَّذِي قَالَهُ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ، وَهَكَذَا ضَبَطَهُ الْمُتْقِنُونَ. وَ(السَّرَعَانُ): الْمُسْرِعُونَ إِلَى الْخُرُوجِ. وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ بَعْضِهِمْ إِسْكَانُ الرَّاءِ "[4].

فَمَفْهُومُ عِبَارَةِ النَّوَوِيِّ أَنَّ تَسْكِينَ الرَّاءِ مِنْ (سَرَعَان) خَطَأٌ، وَالاسْتِعْمَالُ الصَّائِبُ يَنْحَصِرُ بِفَتْحِ الرَّاءِ، مُحْتَجًا بِقَوْلِ جُمهُورِ المُحَدِّثِينَ وَاللُّغَوِيِّينَ. وَلَيْسَ كَمَا ذَهَبَ، إِذِ اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ؛ قَالَ ابنُ دُرَيْدٍ: " وَأَقْبَلَ فُلَانٌ فِي سَرَعَانِ النَّاسِ، وَسَرْعَان النَّاسِ، بِفَتْحِ الرَّاء وَتَسْكِينِهَا، أَيْ: فِي أَوَائِلِهِمْ المُتَسَرِّعِينَ "[5]، فَسَاوَى بَيْنَ الاسْتِعْمَالَيْنِ. وَكَذَا قَالَ ابْنُ سِيدَه[6]، والفَيروزابادِيُّ[7]. وَلَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ (العَيْنِ) سِوَى (سَرَعَان) بِالفَتْحِ[8]. فِي حِيْنِ عَكَسَ ابنُ فَارِسٍ؛ قَالَ: " السِّينُ

---

[1] تحرير ألفاظ التنبيه: ١٨٨.

[2] التنبيه في الفقه الشافعيّ: ٩٨.

[3] صحيح مسلم: ٤٠٣/١.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٦٨/٥.

[5] جمهرة اللّغة: ٧١٥/٢.

[6] ينظر: المحكم: ٤٨٢/١، والمخصّص: ٢٦٣/١.

[7] ينظر: القاموس: ٧٣٧.

[8] ينظر: العين: ٣٣٠/١.

وَالرَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْبُطْءِ. فَالسَّرِيعُ: خِلَافُ الْبَطِيءِ. وَسَرْعَانُ النَّاسِ: أَوَائِلُهُمُ الَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ سِرَاعًا "[1].

وَجَاءَ فِي (تَهذِيبِ اللُّغَةِ): " وَقَالَ الأَصْمَعِيُّ: سَرَعَانُ النَّاسِ – مُحَرَّكٌ – لِمَنْ يُسْرِعُ مِنَ الْعَسْكَرِ ... وَكَانَ ابْنُ الأَعْرَابِيّ يَقُولُ: سَرْعَانُ النَّاسِ أَوَائِلُهُمْ؛ وَقَالَ الْقُطَامِيُّ فِي لُغَةِ مَنْ يُثَقِّلُ فَيَقُولُ: سَرَعَانَ النَّاسِ:

وَحَسْبُنَا نَزَعُ الكَتِيبَة غُدْوَةً فَيُغَيِّفُونَ ونَوْجِعُ السَّرَعَانَا "[2].

وَأَكْثَرُ مَا اسْتَعْمَلَ النَّوَوِيُّ هَذَا الحُكْمَ التَّقْوِيمِيَّ بِصِيْغَةِ الاسْمِ (الصَّوَابِ)[3]. وَمِنْهَا مَا جَاءَ بِصِيغَةِ التَّفْضِيلِ؛ للمُوَازَنَةِ بَينَ اسْتِعْمَالَيْنِ، أَوْ مَسْأَلَتَيْنِ[4]، كَقَوْلِهِ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ. كُلُّ خَزَنَةِ بَابٍ: أَيْ فُلُ! هَلُمَّ "[5]: " هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ، أَيْ: (فُلُ) بِضَمِّ اللَّامِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي وَآخَرُونَ غَيْرَهُ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِإِسْكَانِ اللَّامِ، وَالْأَوَّلُ أَصْوَبُ. قَالَ الْقَاضِي: مَعْنَاهُ أَيْ فُلَانٌ، فَرُخِّمَ وَنُقِلَ إِعْرَابُ الْكَلِمَةِ عَلَى إِحْدَى اللُّغَتَيْنِ فِي التَّرْخِيمِ. قَالَ: وَقِيلَ: (فُلُ) لُغَةٌ فِي (فُلَانٍ) فِي غَيْرِ النِّدَاءِ وَالتَّرْخِيمِ "[6].

وَلَنَا عَلَى عِبَارَةِ النَّوَوِيّ مُؤَاخَذَاتَانِ؛ (الأُوْلَى): قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ أَصْوَبُ) يَعْنِي أَنَّهُ صَوَّبَ (فُلْ) بِسكُونِ اللَّامِ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، بَلْ لَمْ يُحْكَ فِي ضَبْطِ آخِرِهِ غَيرُ الضَّمِّ[7]. وَ(الأُخْرَى): حِكَايَتُهُ لقَوْلِ القَاضِي عِيَاض – دُونَ أَقْوَالِ أَهْلِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ – فِي

---

[1] المقاييس: ٣/١٥٢-١٥٣.

[2] تهذيب اللّغة: ٢/٥٤.

[3] ينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ٢/١٦٦، ٤/٦٦، ٤/١٢٣. وتحرير ألفاظ التنبيه: ١٢٩، ٢٣٠، ٢٥٠. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١/٩٧، ٢/١٩٩، ٦/١٦٠، ٨/٢٩، ١٣/٢١٥، ١٤/٤٢.

[4] ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ٨٧، ١٧١، ٢٦٣، ٢٦٤. والمجموع: ٢/٨٨. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٨/٦٣-٦٤.

[5] صحيح مسلم: ٢/٧١٢.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٧/١١٧.

[7] ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ٢/٣٣٧، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجريّ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحيّ، ط١، مكتبة الخانجيّ–القاهرة، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.

إِعْرَابِ (فُلُ)، تَشِي بِاعْتِمَادِ رَأْيِهِ، وَتَبَنِّيهِ؛ فَكَانَ الأَحْرَى أَنْ يَنْقُلَ النَّحْوَ مِنْ مَنْبَعِهِ الأَصِيلِ، وَمَنْهَلِهِ العَذْبِ.

ثُمَّ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ القَاضِي مُخَالِفٌ لِرَأْيِ النَّحْوِيِّينَ؛ مُتَقَدِّمِيهِمْ وَمُتَأَخِّرِيهِمْ. قَالَ سِيبَوَيْهِ، وَغَيْرُهُ: " وأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ يَا فُلْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمًا حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ يَثْبُتُ فِيهِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ بَنَوْا الِاسْمَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ دَمٍ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَقُولُ: يَا فُلَ، فَإِنْ عَنَوا امْرَأَةً، قَالُوا: يَا فُلَةُ، وَهَذَا اسْمٌ اخْتَصَّ بِهِ النِّدَاءُ، وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّ النِّدَاءَ مَوْضِعُ تَخْفِيفٍ. وَلَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ اسْمًا لَا يَكُونُ، إِلَّا كِنَايَةً لِمُنَادًى نَحْوُ: يَا هَنَة، وَمَعْنَاهُ يَا رَجُلُ، وَأَمَّا (فُلَانٌ)، فَإِنَّمَا هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ اسْمٍ سُمِّيَ بِهِ المُحَدَّثُ عَنْهُ، خَاصٌّ غَالِبٌ "[1].

وَمِنْ الأَحْكَامِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى (الصَّوَابِ)، **(الوَجْهُ)**، وقَدِ اسْتَعْمَلَ النَّحوِيُّونَ هَذَا المُصْطَلَحَ كَثِيرًا فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ حُكْمًا لُغَوِيًّا بِمَعْنَى الحَالَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا اللَّفْظُ وَالكَلَامِ، أَوِ الرَّأْيِ وَالاتِّجَاهِ فِي إِعْرَابِ الأَلْفَاظِ، وَبَيَانِ مَوَاقِعِهَا[2].

وَرَدَ فِي الحَدِيثِ: " اتْبَعْتُهُمْ أَعْدُو عَلَى رِجْلَيَّ، حَتَّى مَا أَرَى وَرَائِي، مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، وَلَا غُبَارِهِمْ، شَيْئًا، حَتَّى يَعْدِلُوا قِبَلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ: ذا قَرَدٍ، لِيَشْرَبُوا مِنْهُ وَهُمْ عِطَاشٌ "[3]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " كَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ الْمُعْتَمَدَةِ (ذَا)، بِأَلِفٍ، وَفِي بَعْضِهَا (ذُو قَرَدٍ) بِالْوَاوِ، وَهُوَ الْوَجْهُ "[4].

فَقَوْلُهُ: (هُوَ الوَجْهُ) عَنَى بِهِ الصَّوَابَ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ (ذِي قَرَدٍ) فِي الجُمْلَةِ نَائِبٌ عَنِ الفَاعِلِ، للفِعْلِ المَبْنِيِّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (يُقَالُ).

---

[1] الكتاب: ٢٤٨/٢. وينظر: المقتضب: ٢٣٧/٤. والأصول في النحو: ٣٤٩/١. والصحاح: ١٧٩٣/٥. وشرح الكافية الشافية: ١٣٢٩/٣. وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤١٥.

[2] ينظر: معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ٢٣٩، محمّد سمير نجيب اللّبديّ، ط١، مؤسّسة الرسالة–دار الفرقان، ١٩٨٥م.

[3] صحيح مسلم: ١٤٣٣/٣.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨٠/١٢.

وَ(**الأَصْلُ**) وَاحِدٌ مِنَ الأَحْكَامِ الَّتِي أَطْلَقَهَا العُلَمَاءُ عَلَى الاسْتِعْمَالَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، بِقَصْدِ إِقْرَارِهَا، وَبَيَانِ صَوَابِهَا، فَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ " الأَصْلَ هُوَ الحُكْمُ فِي المَحَلِّ المَنْصُوصِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ مَا ابْتَنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَكَانَ العِلْمُ بِهِ مُوصِلًا إِلَى العِلْمِ، أَوِ الظَّنِ بِغَيْرِهِ "[1].

وَقَدْ لَجَأَ النَّوَوِيُّ إِلَى حُكْمِ (الأَصْلِ) لِإِثْبَاتِ صَوَابِ بَعْضِ الاسْتِعْمَالَاتِ[2]، وَمِنْهَا قَوْلُهُ: "يُقَالُ: (تَفَاءَلْتُ بِكَذَا) بِالتَّخْفِيفِ، وَ(تَفَأَّلْتُ) بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَالْأَوَّلُ مُخَفَّفٌ مِنْهُ وَمَقْلُوبٌ عَنْهُ"[3]. فَصَوَّبَ الاسْتِعْمَالَيْنِ، وَجَعَلَ (تَفَأَّلَ) هُوَ الأَصْلُ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَ(تَفَاءَلَ) مُتَفَرِّعًا مِنْهُ لَاحِقًا لَهُ.

وَلَمْ يَنُصَّ اللُّغَوِيُّونَ الأَوَائِلُ عَلَى أَنَّ (تَفَأَّلَ) هُوَ الأَصْلُ، بَلْ اقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى ذِكْرِ (تَفَاءَلَ)، دُونَ المُشَدَّدِ[4]. وَالَّذِي نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابنُ الأَثِيرِ؛ قَالَ: " يُقَالُ: (تَفَاءَلْتُ بِكَذَا)، وَ(تَفَأَّلْتُ)، عَلَى التَّخْفِيفِ والقَلْبِ. وَقَدْ أُولِعَ النَّاسُ بِتَرْكِ هَمْزِهِ؛ تَخْفِيفًا "[5]. فَالرَّاجِحُ لَدَيَّ أَنَّ النَّوَوِيَّ نَقَلَ ذَلِكَ مِنْهُ.

٢- **الجَيِّدُ**: مِنَ أَحْكَامِ القَبُولِ التَّقْوِيمِيَّةِ الَّتِي دَارَتْ فِي كُتُبِ أَهْلِ اللُّغَةِ، لِوَصْفِ الأَلْفَاظِ وَالاسْتِعْمَالَاتِ بِالجَوْدَةِ. وَاللُّغَةُ الجَيِّدَةُ فِي عُرْفِ اللُّغَوِيِّينَ " مَا كَانَتْ شَائِعَةً فِي المَنَاطِقِ الفَصِيحَةِ، وَمُوَافِقَةً لِلقَوَاعِدِ المُسْتَنْتَجَةِ مِنْهَا، وَذَلِكَ كَرَفْعِ المَرْفُوعِ، وَنَصْبِ المَنْصُوبِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ مِنَ الظَّوَاهِرِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَكَالنَّسَبِ إِلَى (فَعِيلَةٍ) بِـ(فَعَلِيٍّ)، كَحَنِيفَةٍ وَحَنَفِيٍّ، وَمَا شَابَهَ ذَلِكَ مِنَ الأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ "[6].

---

[1] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢١٤/١، محمد بن عليّ التهانويّ، تحقيق: د. عليّ دحروج، ترجمة: د. عبد الله الخالديّ، ط١، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٩٩٦م.

[2] ينظر: المجموع: ٦٨/٥، ٥٠٩/٦. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣١/١٤، ٨٠/٣.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢١٩/١٤.

[4] ينظر: العين: ٣٣٦/٨. وإصلاح المنطق: ١١٣. وتهذيب اللّغة: ٢٧١/١٥. والمحيط في اللّغة: ٣٤٢/١٠. والصحاح: ١٧٨٨/٥.

[5] النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٠٥/٣.

[6] المفصّل في تاريخ النحو العربيّ الجزء الأوّل قبل سيبويه: ٢٢٠، د. محمّد خير الحلوانيّ، ط١، مؤسّسة الرسالة–بيروت، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

وَبِهَذَا المَعْنَى، اسْتُعْمِلَ هَذَا الحُكْمُ لِلإِشَارَةِ إِلَى فَصَاحَةِ اللُّغَةِ، وَصِحَّتِهَا، وَتَفْضِيلِهَا عَلَى لُغَةٍ أُخْرَى. وَلِلجَيِّدِ مِنَ اللُّغَاتِ مَرَاتِبُ؛ فَهُنَاكَ جَيِّدٌ وَأَجْوَدُ، كَمَا كَانَ هُنَاكَ فَصِيحٌ وَأَفْصَحُ[١]. وَمِمَّا يُؤْخَذُ عَلَى النَّوَوِيِّ فِي لُجُوئِهِ إِلَى هَذَا الحُكْمِ، أَنَّهُ لَمْ يَكْشِفْ عِلَّةَ نَسَقِ الاسْتِعْمَالِ مَعَ أُصُولِ اللُّغَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ جَوْدَتِهِ؛ فَتَرَاهُ يَقُولُ: " وَيُقَالُ: (جَاءَ القَوْمُ بِأَجْمعِهِمْ)، بِضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِهَا، لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، الضَّمُّ أَجْوَدُهُمَا "[٢].

فَأَهْمَلَ بَيَانَ سَبَبِ الاخْتِلافِ فِي الرُّتْبَةِ بَيْنَ الاسْتِعْمَالَيْنِ. وَاللَّافِتُ – هُنَا – أَنَّي لَمْ أَجِدْ مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَ اسْتِعْمَالَ (بِأَجْمُعِهِمْ) أَجْوَدَ مِنَ الآخَرِ، أَوْ أَفْصَحَ؛ فَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى مَذاهِبَ: (الأَوَّلُ): صَحَّحَ ابْنُ السِّكِّيتِ[٣]، وَغَيْرُهُ[٤]، كِلَا الاسْتِعْمَالَيْنِ، دُونَ تَفْضِيلٍ أَوْ تَرْجِيحٍ. جَاءَ فِي (الصّحاحِ): "وَيُقَالُ: جَاءَ الْقَوْمُ (بِأَجْمَعِهِمْ)، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا – أَيْضًا – كَمَا يُقَالُ: جَاءُوا (بِأَكْلُبِهِمْ) جَمْعُ كَلْبٍ "[٥]. وَ(الثَّانِي): خَطَّأَ الحَرِيرِيُّ (ت٥١٦هـ)[٦]، وابنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ[٧]، وابْنُ هِشَامٍ الأَنْصَارِيُّ، وَغَيْرُهُمْ[٨]، قَوْلَهُمْ: (جَاءَ القَوْمُ بِأَجْمَعِهِمْ) بِفَتْحِ المِيمِ؛ جَاءَ فِي (مُغْنِي اللَّبِيبِ): " وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (جَاءَ الْقَوْمُ بِأَجْمُعِهِمْ)، فَهُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ، لَا بِفَتْحِهَا، وَهُوَ جَمْعٌ لِقَوْلِكَ: (جَمْعٌ)، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: (فَلْسٌ وَأَفْلُسٌ)، وَالْمعْنَى: جَاؤُوا بِجَمَاعَتِهِمْ. وَلَوْ كَانَ تَوْكِيدًا، لَكَانَتِ البَاءُ فِيهِ زَائِدَةً ... فَكَانَ يَصُحُّ إِسقَاطُهَا "[٩]. وَ(الثَّالِثُ): جَعَلَ الصَّغَانِيُّ قَوْلَهُمْ: (بِأَجْمُعِهِمْ) لُغَةً فِي قَوْلِهِمْ: (بِأَجْمَعِهِمْ)[١٠]، وَهُوَ رَأْيٌ غَرِيبٌ!

---

[١] ينظر: البناء الداخليّ للمعجم العربيّ دراسة تحليليّة تقويميّة: ١٠٧.

[٢] تهذيب الأسماء واللّغات: ٣/٥٥.

[٣] ينظر: إصلاح المنطق: ١٠٣.

[٤] ينظر: أدب الكاتب: ٥٦٤. والحواشي على (درّة الغوّاص): ٨١٦.

[٥] الصّحاح: ٣/١٢٠٠.

[٦] ينظر: درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ: ٢٠٢، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريريّ، تحقيق: عرفات مطرجي، ط١، مؤسّسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

[٧] ينظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: ٤٤٣.

[٨] ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٨٤.

[٩] مغني اللبيب: ٧٧٢-٧٧٣.

[١٠] ينظر: الشوارد = ما تفرّد به بعض أئمة اللّغة: ٢٠٧، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغانيّ، تحقيق: مصطفى حجازي، ط١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

وَفِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَارِدِ يَكُونُ حُكْمُ (الأَجْوَدِ) مُرْتَبِطًا بِشُيُوعِ الاسْتِعْمَالِ، وَالسَّمَاعِ الصَّحِيحِ، وَإِنْ كَانَ مَحَلُّ الحُكْمِ مُخَالِفًا للقِيَاسِ، كَمَا فِي قَوْلِ النَّوَوِيِّ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، بِضَمِّ أَوَّلِهِمَا، وَبِالفَتْحِ: لُغَتَانِ. أَجْوَدُهُمَا وَأَشْهَرُهُمَا وَأَكْثَرُهُمَا، الضَّمُّ "[1].

قَالَ ابْنُ الأَثِيرِ: " (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ) يُرْوَيَانِ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ، والفتحُ أقيسُ، وَالضَّمُّ أكثرُ اسْتِعْمالًا، وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ المُبالَغَة. وَالْمُرَادُ بِهِمَا التنزيهُ "[2]. فَقِيَاسُ هَذَا البَابِ الَّذِي قَرَّرَهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ، أَنَّ كُلَّ اسْمٍ جَاءَ عَلَى بِنَاءِ (فَعُّولٍ)، فَهُوَ مَفْتُوحُ الفَاءِ[3]، وَقَدْ شَذَّتْ عَنْهُ أَحْرُفٌ مَعْدُودَةٌ، هِيَ: " سُبُّوحٌ وَقُدُّوسٌ وَذُرُّوحٌ وَهِيَ دُوَيْبَّةٌ حَمْرَاءُ مُنَقَّطَةٌ بِسَوَادٍ تَطِيرُ وَهِيَ مِنَ السُّمُومِ وَفَتْحُ الْفَاءِ فِي الثَّلَاثَةِ لُغَةٌ عَلَى قِيَاسِ الْبَابِ، وَكَذَلِكَ سَتُّوقٌ وَهُوَ الزَّيْفُ وَفُلُّوقٌ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْخَوْخِ يَتَفَلَّقُ عَنْ نَوَاهُ لَكِنَّهُمَا بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ "[4]. وَقَالَ ابْنُ سِيدَهْ: " (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ) مِنْ صِفَةِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ)؛ لأَنَّهُ يُسَبَّحُ ويُقَدَّسُ، وَيُقَالُ: (سَبُّوحٌ قَدُّوسٌ)؛ قَالَ اللِّحْيَانِيُّ: الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ فيهما الضَّمُّ، قَالَ: فإِنْ فَتَحْتَهُ فَجَائِزٌ؛ هَذِهِ حِكَايَتُهُ وَلَا أَدري مَا هِيَ؟! "[5].

٣- **الجَائِزُ**: وَهُوَ " أَحَدُ الأَحْكَامِ الَّتِي تَعْتَرِي وُجُوهَ الكَلَامِ، وَطُرُقَ الانْتِحَاءِ بِهَا ... وَمَفْهُومُ الجَوَازِ إِبَاحَةُ الوَجْهِ النَّحْوِيِّ، أَوِ الصَّرْفِيِّ، أَوِ اللُّغَوِيِّ بِعَامَّةٍ، دُونَ وُجُوبٍ أَوِ امْتِنَاعٍ. وَهَذَا يَقْتَضِي ثُنَائِيَّةَ الوُجُوهِ، أَوْ تَعَدُّدَهَا، فِي المَسْأَلَةِ الوَاحِدَةِ "[6].

وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الحُكْمُ فِي تَوْجِيهِ النَّوَوِيِّ لِبَعْضِ الأَلْفَاظِ وَالاسْتِعْمَالَاتِ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي شَرْحِهِ حَدِيثِ عَائِشَةَ: " ذَكَرْنَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ

---

[1] الأذْكار: ٥٢، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شـــرف النوويّ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشـر والتوزيع-بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م. وينظر: المنهاج: ٣٠٤/٤. والتبيان في آداب حملة القرآن: ٢٢٣، وخلاصـة الأحكام: ٣٩٥/١، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م. وتهذيب الأسماء واللّغات: ١٤٣/٣. والمجموع: ٤٣٣/٣.

[2] النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٣٢/٢.

[3] ينظر: الفصيح: ٢٩٢. والصّحاح: ٩٦١/٣.

[4] المصباح المنير: ٢٦٢/١. وينظر: المنتخب من كلام العرب: ٥٦١. وليس في كلام العرب: ٢٥٠.

[5] المحكم: ٢١١/٣-٢١٢.

[6] معجم المصطلحات النّحويّة والصرفيّة: ٥٩.

الْحَبَشَةِ، يُقَالُ لَهَا: مَارِيَةُ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ "[1]؛ قَالَ: " هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ (ذَكَرْنَ) بِالنُّونِ، وَفِي بَعْضِ الْأُصُولِ (ذَكَرَتْ) بِالتَّاءِ. وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ الْقَلِيلَةِ لُغَةِ (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)، وَمِنْهَا (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ) "[2].

وَذَكَرَ سِيبَوَيهِ هَذِهِ اللُّغَةَ، وَلَمْ يَنْسِبْهَا إِلَى لِسَانِ قَبِيْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ؛ فَقَالَ: " وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: ضَرَبُونِي قَوْمُكَ، وَضَرَبَانِي أَخَوَاكَ، فَشَبَّهُوا هَذَا بِالتَّاءِ الَّتِي يُظْهِرُونَهَا فِي (قَالَتْ فُلَانَةٌ)، وَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا لِلجَمْعِ عَلَامَةً، كَمَا جَعَلُوهَا للمُؤَنَّثِ؛ وَهِيَ قَلِيلَةٌ "[3]. وَمِنَ اللُّغَوِيِّينَ مَنْ حَكَى هَذِهِ اللُّغَةَ عَنْ طَيِءٍ، وَنَسَبَهَا بَعْضُ الرُّوَاةِ إِلَى أَزْدِ شَنُوءَةَ[4]. وَابْنُ مَالِكٍ يُسَمِّيهَا لُغَةَ (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ)[5]؛ إِشَارَةً إِلَى الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ: مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ "[6].

وَجَاءَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ): " حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَعِيِّ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ الْهُذَلِيُّ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَسِنَانُ بْنُ سَلَمَةَ مُعْتَمِرَيْنِ. قَالَ: وَانْطَلَقَ سِنَانٌ مَعَهُ بِبَدَنَةٍ يَسُوقُهَا. فَأَزْحَفَتْ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ ... "[7]. قَالَ النَّوَوِيّ: " هُوَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانِ الزَّايِ وَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، هَذَا رِوَايَةُ الْمُحَدِّثِينَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ[8]: كَذَا يَقُولُهُ الْمُحَدِّثُونَ؛ قَالَ: وَصَوَابُهُ وَالْأَجْوَدُ (فَأُزْحِفَتْ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ؛ يُقَالُ: زَحْفَ الْبَعِيرُ: إِذَا قَامَ، وَأَزْحَفَهُ. وَقَالَ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ: يُقَالُ: أَزْحَفَ الْبَعِيرُ، وَأَزْحَفَهُ السَّيْرُ، بِالْأَلِفِ فِيهِمَا.

---

[1] صحيح مسلم: ٣٧٦/١.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢/٥. وينظر: ١٧٤/٦.

[3] الكتاب: ٤٠/٢.

[4] ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٣٩/٢.

[5] ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٤، ١٤٠، ٢٢٦.

[6] صحيح البخاريّ: ٢٠٣/١. وصحيح مسلم: ٤٣٩/١.

[7] صحيح مسلم: ٩٦٢/٢.

[8] ينظر: إصلاح غلط المحدّثين: ٥١، أبو سليمان حمد بن محمد المعروف بالخطابيّ، تحقيق: د. حاتم الضّامن، ط٢، مؤسّسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

وَكَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ: يُقَالُ: زَحَفَ الْبَعِيرُ وَأَزْحَفَ؛ لُغَتَانِ، وَأَزْحَفَهُ السَّيْرُ. وَأَزْحَفَ الرَّجُلُ: وَقَفَ بَعِيرُهُ. فَحَصَلَ أَنَّ إِنْكَارَ الْخَطَّابِيِّ لَيْسَ بِمَقْبُولٍ، بَلِ الْجَمِيعُ جَائِزٌ. وَمَعْنَى أَزْحَفَ: وَقَفَ مِنَ الكَلَالِ وَالإِعْيَاءِ "[1].

فَالخَطَّابِيُّ خَطَّأَ أَنْ يَكُونَ (زَحَف، وَأَزْحَفَ) بِمَعْنًى، وَرَدَّهُ النَّوَوِيُّ بِمَا حَكَاهُ أَرْبَابُ اللُّغَةِ، وَهُوَ لَمْ يُجَانِبْ الصَّوَابَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ مَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَقَدْ حَكَى الأَثْبَاتُ ذَلِكَ فِي أُمَّاتِ المَصَادِرِ[2].

٤- **الحَسَنُ:** اسْتَعْمَلَ سِيبَوَيهِ مُصْطَلَحَ (المُسْتَقِيمِ الحَسَنِ)، وَعَنَى بِهِ " الَّذِي تَمَّ فِيهِ مُرَاعَاةُ قَوَاعِدِ الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ، مِنْ حَيْثُ الأَصْوَاتِ، وَالتَّرْكِيبِ، وَالدَّلَالَةِ "[3]. وَهُوَ مِنْ أَحْكَامِ القَبُولِ الَّتِي تَرَدَّدَتْ كَثِيرًا فِي مُصَنَّفَاتِ اللُّغَوِيِّينَ. وَيَحقُّ لَنَا ادِّعَاءُ تَأَثُّرِ أَهْلِ اللُّغَةِ بِالمُحَدِّثِينَ، فِي اسْتِعْمَالِ هَذَا الحُكْمِ؛ فَـ(الحَدِيثُ الحَسَنُ): " مَا عُرِفَ مُخْرَجُهُ، وَاشْتَهَرَ رِجَالُهُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ "[4]. وَلِذَلِكَ؛ فَإِنَّ لُجُوءَ النَّوَوِيِّ إِلَى هَذَا الحُكْمِ التَّقْوِيمِيِّ فِي المَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ، يُعَدُّ أَمْرًا مُتَوَقَّعًا وَمَقْبُولًا، وَقَدْ كَانَ، إِذْ فَاضَلَ بَيْنَ الاسْتِعْمَالَاتِ بِحُكْمِ (الأَحْسَنِ)، كَقَوْلِهِ فِي شَرْحِ أَلْفَاظِ (المُهَذَّبِ): " وَقَوْلُهُ[5]: (أَفْضَلُ الثِّيَابِ البَيَاضُ)، كَانَ الأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ: (البِيضُ)، وَيَصِحُّ (البَيَاضُ) عَلَى تَقْدِيرِ: (أَفْضَلُ أَلْوَانِ الثِّيَابِ البَيَاضُ) "[6].

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٧٦/٩.

[2] ينظر: جمهرة اللّغة: ١٢٦٢/٣. وتهذيب اللّغة: ٢١٥/٤. والصّحاح: ١٣٦٨/٤. والغريبين للهرويّ: ٨١٦/٣. والمحكم: ٢٣٠/٣. وأساس البلاغة: ٤١٠/١. والمُغرِب: ٢٠٦. والمصباح: ٢٥١/١.

[3] التراكيب غير الصّحيحة نحويًّا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغويّة: ٤١، د. محمود سليمان ياقوت، ط٢، دار المعرفة الجامعيّة-مصر، ١٩٨٨م.

[4] معالم السنن (شرح سنن الإمام أبي داود): ٦//١، أبو سليمان حمد بن محمد الخَطّابيّ، تحقيق: محمد راغب الطبّاخ، ط١، المطبعة العلمية بحلب، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.

[5] المهذب في فقه الإمام الشافعيّ: ٢١٣/١.

[6] المجموع شرح المهذّب: ٥٣٨/٤.

فَصَحَّحَ العِبَارَتَيْنِ، وَجَعَلَ (أَفْضَلُ الثِّيَابِ البِيضُ) أَحْسَنَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ وَتَقْدِيرٍ، وَالأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ[١]، وَعَدَمُ التَّقْدِيرِ أَوْلَى مِنَ التَّقْدِيرِ[٢]. وَلأَنَّ عِبَارَةَ (أَفْضَلُ الثِّيَابِ البَيَاضُ) – بِلَا تَأْوِيلٍ – خَاطِئَةٌ دَلَالِيًّا؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ (البَيَاضُ) أَحَدَ أَنْوَاعِ الثِّيَابِ!

وَقَالَ فِي (تَحْرِيرِ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ): " (الشِّبَعُ) بِكَسْرِ الشِّينِ، وَفَتْحِ البَاءِ: مَصْدَرُ شَبِعْتُ شِبْعًا. وَالشِّبْعُ، بِإِسْكَانِ البَاءِ: اسْمٌ للقَدْرِ المُشْبِعِ مِنَ الطَّعَامِ. كَذَا قَالَهُ ابنُ الأَعْرَابِيِّ وَالجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُمَا؛ فَيَجُوزُ أَنْ يُقْرَأَ كَلَامُ المُصَنِّفُ[٣] بِالوَجْهَيْنِ، وَالثَّانِي أَحْسَنُ؛ لِوجُودِ قَوْلِهِ: (قَدْر) "[٤].

قُلْتُ: يُؤْخَذُ عَلَى عِبَارَةِ النَّوَوِيِّ شَيْئَانِ؛ (أَحَدُهُمَا): تَخْصِيصُهُ (المُشْبِعَ) بِالطَّعَامِ؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وَالشِّبْعُ – بِالتَّسْكِينِ: اسْمُ مَا أَشْبَعَكَ مِنْ شَيءٍ ... وَتَقُولُ: شَبِعْتُ مِنْ هَذَا الأَمْرِ وَرَوِيْتُ: إِذَا كَرِهْتُهُ ... وَأَشْبَعْتُ الثَّوْبَ مِنَ الصِّبْغِ. وَثَوْبٌ شَبِيعُ الغَزْلِ، أَيْ: كَثِيرُهُ "[٥]، فَعَمَّمَ وَلَمْ يُخَصِّصْ. وَجَاءَ فِي (شَرْحِ ديوَانِ الحَمَاسَةِ): " وَقَدِ اسْتُعْمِلَ (الشِّبْعُ) فِي غَيْرِ الطَّعَامِ، فَيُقَالَ: أَشْبَعْتُ الثَّوْبَ صِبْغًا، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ مَا وَفِرْتُهُ مِنَ القَوْلِ وَغَيْرِهِ؛ حَتَّى قِيلَ: تَشَبَّعَ الرَّجُلُ، إِذَا تَكَثَّرَ "[٦]. وَقَالَ فِي (التَّاجِ): " والشِّبْعُ، بالكَسْر ...: اسمُ مَا أَشْبَعَكَ، مِنْ طَعَامٍ وَغَيْرِهِ"[٧].

---

[١] ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣٧٣/٢، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٨١٠هـ-١٩٩٠م. وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٥٠٠، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحيّ، ط١، دار الكتاب العربي-بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. ومغني اللّبيب: ٢٢٩.

[٢] ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٤٢/١، شمس الدين أبو الخير ابن الجزريّ، تحقيق: عليّ محمّد الضبّاع، ط١، المطبعة التجارية الكبرى، د. ت.

[٣] ينظر: التنبيه في الفقه الشافعيّ: ٨٤.

[٤] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٧١.

[٥] الصّحاح: ١٢٣٤/٣.

[٦] شرح ديوان الحماسة: ١٩٣، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقيّ، تحقيق: غرّيد الشّيخ، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

[٧] تاج العروس: ٢٤٧/٢١.

و(الآخَرُ): بِوجُودِ القَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ (قَدْر)، يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ الاسْمَ (الشِّبْعَ)، لَا المَصْدَرَ (الشِّبَعَ)؛ فَتَصْحِيحُهُ الاسْتِعْمَالَيْنِ لَيْسَ بِسَدِيدٍ، وَقَوْلُهُ (أَحْسَن) لَيْسَ بِشَيءٍ. وَفِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيِّ مَوَارِدُ أُخْرَى لاسْتِعْمَالِهِ حُكْمَ (الأَحْسَنِ)[١].

٥- **المَشْهُورُ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ:** المَشْهُورُ " مَا اشْتَهَرَ عَلَى الأَلْسِنَةِ، فَيَشْمِلُ مَا لَهُ إِسْنَادٌ وَاحِدٌ فَصَاعِدًا، بَلْ مَا لَا يُوجَدُ لَهُ إِسْنَادٌ أَصْلًا "[٢]، أَوْ هُوَ " مَا اعْتَرَفَ بِهِ جَمِيعُ النَّاسِ، أَوْ جُمْهُورُهُمْ، أَوْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ "[٣].

وَقَدْ تَرَدَّدَ (المَشْهُورُ) كَثِيرًا فِي مُصَنَّفَاتِ اللُّغَوِيِّينَ، حُكْمًا تَقْوِيمِيًّا مُعَبِّرًا عَنْ قَبُولِهِمِ لِلأَلْفَاظِ وَالدَّلَالَاتِ وَالتَّرَاكِيبِ. وَالمُنَقِّبُ فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيِّ يَجِدُ أَنَّهُ أَكْثَرَ مِنَ الرُّكُونِ إِلَى (الشُّهْرَةِ)، وَصْفًا لِلُغَاتِ العَرَبِ زَمَنَ الفَصَاحَةِ، أَوْ حُكْمًا للمُفَاضَلَةِ بَيْنَهَا؛ قَالَ: " وَأَمَّا (الكَوَّةُ)، فَبِفَتْحِ الكَافِ، عَلَى اللُّغَةِ المَشْهُورَةِ. قَالَ صَاحِبُ (المَطَالِعِ)[٤]: وَحُكِيَ فِيهَا الضَّمُّ "[٥].

فَـ(الكَوَّةُ) بِالفَتْحِ هِيَ اللُّغَةُ الَّتِي تَنَاقَلَتْهَا المَصَادِرُ، وَحَكَى بَعْضُ العُلَمَاءِ اللُّغَةَ الأُخْرَى[٦]. قَالَ ابْنُ سِيده: " وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: مَنْ قَالَ: (كَوَّةٌ)، فَفَتَحَ، فَجَمْعُهُ: (كِوَاء)، مَمْدُودٌ، وَمَنْ قَالَ: (كُوَّةٌ)، فَضَمَّ، فَجَمْعُهُ: (كِوًى) مَكْسُورٌ مَقْصُورٌ، وَلَا أَدْرِي كَيفَ هَذَا؟ "[٧].

وَجَاءَ فِي شَرْحِ النَّوَوِيِّ لـ(صَحِيحِ مُسْلِمَ): " وَأَمَّا قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ)[٨]، فَكَذَا هُوَ فِي الرِّوَايَاتِ وَالْأُصُولِ (ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ) مُكَرَّرٌ مَرَّتَيْنِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ بِفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ جَمْعُ (ضِبَارَةٍ)، بِفَتْحِ الضَّادِ وَكَسْرِهَا؛ لُغَتَانِ

---

[١] ينظر: روضة الطّالبين: ١٧٧/٧. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٢٣/٩. وتحرير ألفاظ التّنبيه: ١٧٣.

[٢] التوقيف على مهمّات التعاريف: ٣٠٦، زين الدين محمد المناويّ القاهريّ، ط١، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت- القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

[٣] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٥٥٢/٢.

[٤] مطالع الأنوار: ٣٩٢/٣.

[٥] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١١٤/١.

[٦] ينظر: المحيط في اللّغة: ٥٣٥/٦. والصّحاح: ٢٤٧٨/٦.

[٧] المحكم: ٧٥/٧.

[٨] صحيح مسلم: ١٧٢/١.

حَكَاهُمَا الْقَاضِي عِيَاضٌ وَصَاحِبُ الْمَطَالِعِ[1] وَغَيْرُهُمَا، أَشْهَرُهُمَا الْكَسْرُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ، إِلَّا الْكَسْرَ. وَيُقَالُ فِيهَا – أَيْضًا –: (إِضْبَارَةٌ)، بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الضَّبَائِرُ: جَمَاعَاتٌ فِي تَفْرِقَةٍ "[2].

وَهَذَا الحَرْفُ مِنَ المَوَاضِعِ الَّتِي غَابَتْ فِيهَا الدِّقَّةُ عَنِ بَحْثِ النَّوَوِيِّ، وَقَدْ أَوْقَعَهُ فِي ذَلِكَ اعْتِمَادَهُ عَلَى المَذْكُورِ فِي بَعْضِ المَصَادِرِ؛ إِذْ تَرَاهُ – أَحْيَانًا – يَكْتَفِي بِمَحْضِ النَّقْلِ، دُونَ تَمْحِيصٍ وَمُرَاجَعَةٍ لِمَظَانِّ الأَلْفَاظِ فِي مَصَادِرِهَا اللُّغَوِيَّةِ الأَصْيلَةِ وَالقَدِيمَةِ. فَالخَلِيلُ ذَكَرَ (الضِّبَارَةَ) بِالكَسْرِ، دُونَ الأُخْرَى، وَوَافَقَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): " والإِضْبارةُ: حُزْمَةٌ مِنْ صُحُفٍ، أو سِهَامٍ، وَنَحْوِهِ، والضِّبَارَةُ لُغَةٌ فِيهَا "[3].

وَذَكَرَ الصَّغَانِيُّ (الضُّبَارَةَ) بالضَّمِّ، وَ(الضِّبَارَةَ) بِالكَسْرِ[4]. وَبَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ لَمْ يُصَحِّحْ سِوَى (الإِضْبَارَةَ)؛ قَالَ ابنُ دِرستَوَيه: " (إِضْبَارَةٌ)، والجَمْعُ: (الأَضَابِيرُ) ... وَ(العَامَّةُ) تَحْذِفُ الهَمْزَةَ مِنْ أَوَّلِهَا، وَتَكْسِرُ الضَّادَ، فَتَقُولُ: (ضِبَارَةٌ)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ الضَّادَ، فَيَقُولُ: (ضَبَارَةٌ)، وَهُمَا خَطَأٌ "[5]. وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ دُرَيْدٍ، والجَوْهَرِيُّ، وابْنُ فَارِسٍ، إِلَّا (الإِضْبَارَةَ)[6]. واللَّافِتُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ (الضَّبَارَةَ) بِفَتْحِ الضَّادِ، إِلَّا ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ[7]!

وَمِمَّا يَجْرِي مَجْرَى المَشْهُورِ مِنَ الأَحْكَامِ، **(المَعْرُوفُ)**، وَهُوَ " كُلُّ مَا سَكَنَتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَاسْتَحْسَنَتْهُ؛ لِحُسْنِهِ عَقْلًا، أَوْ شَرْعًا، أَو عُرْفًا "[8]. وَإِذَا كَانَ أَبو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ قَدْ فَرَّقَ بَينَ (المَعْرُوفِ)، وَ(المَشْهُورِ)، بِقَوْلِهِ: " (الْمَشْهُورُ): هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ.

---

[1] ينظر: مشارق الأنوار: ١٩٣/٢. ومطالع الأنوار: ٣٢٤/٤.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٨/٣.

[3] العين: ٣٧/٧. وينظر: المحيط في اللّغة: ١٦/٨. والاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١٨٣/١. وَالنهاية في غريب الحديث والأثر: ٧١/٣. والمُغرب في ترتيب المعرب: ٤/٢. والمصباح المنير: ٣٥٧/٢.

[4] التكملة والذيل والصّلة: ٧٩/٣. وينظر: القاموس المحيط: ٤٢٨.

[5] تصحيح الفصيح وشرحه: ٣٠١. وينظر: الدلائل في غريب الحديث: ٦٥٨/٢، قاسم بن ثابت بن حزم العوفيّ السرقسطيّ، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القنّاص، ط١، مكتبة العبيكان–الرياض، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

[6] ينظر: جمهرة اللّغة: ٣١٥/١. والصّحاح: ٧١٩/٢. والمقاييس: ٣٨٦/٣.

[7] ينظر: شرح الفصيح: ١٤٠. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ٢١٢.

[8] الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة: ٨٠٤، أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الكفويّ، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصريّ، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، د. ت.

وَ(الْمَعْرُوفُ) وَإِنْ عَرَفَهُ وَاحِدٌ، يُقَالُ: (هَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ زَيْدٍ)، وَلَا يُقَالُ: (مَشْهُورٌ عِنْدَ زَيْدٍ)، وَلَكِنْ (مَشْهُورٌ عِنْدَ القَوْمِ) "[1]؛ فَإِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ لَمْ يَجِدُوا هَذَا الفَرْقَ، واسْتَعْمَلُوهُمَا – فِي أَحْكَامِهِمْ – بِالدَّلَالَةِ نَفْسِهَا عَلَى الذُّيوعِ والانْتِشَارِ. قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ (صَحِيحِ مُسْلِمَ): " وَقَوْلُهُ: (نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ)[2]، هَكَذَا هُوَ فِي الْأُصُولِ، وَالْمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ (الْقِرَانُ)؛ يُقَالُ: (قَرَنَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ)، قَالُوا: وَلَا يُقَالُ: (أَقْرَنَ) "[3].

فَلَمْ يَتَرَدَّدْ فِي الحُكْمِ بِأَنَّ (القِرَانَ) هُوَ الّذِي عَرَفَهُ اللُّغَوِيُّونَ، وَذَكَروهُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ؛ اعْتِمَادًا عَلَى سَعَةِ اطْلِاعَهِ، وَطُولِ بَاعِهِ فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ؛ فَقَدْ وَرَدَ فِي مُصَنَّفَاتِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا، أَنَّ (القِرَانَ) هُوَ الجَمْعُ بَيْنَ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ[4]. وَأَمَّا القَوْلُ بِخَطَأِ (أَقْرَنَ)، فَقَدْ عُزِيَ إِلَى الفَرَّاءِ[5].

وَفِي بَعْضِ المَوَارِدِ، جَمَعَ النَّوَوِيُّ بَيْنَ حُكْمَي (المَشْهُورِ)، وَ(المَعْرُوفِ)؛ تَأْكِيْدًا لِذُيُوعِ اللَّفْظِ وَانْتِشَارِهِ؛ قالَ فِي شَرْحِهِ لـ(ذَاتِ السَّلَاسِلِ): " هُوَ بِفَتْحِ السِّينِ الْأُولَى وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ مَاءٌ لِبَنِي حذَامٍ بِنَاحِيَةِ الشَّامِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ بِضَمِّ السِّينِ الأُولَى، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الأَثِيرِ فِي (نِهَايَةِ الْغَرِيبِ)، وَأَظُنُّهُ اسْتَنْبَطَهُ مِنْ كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ فِي (الصِّحَاحِ)، وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ، وَالْمَشْهُورُ وَالْمَعْرُوفُ فَتْحُهَا، وَكَانَتْ هَذِهِ الْغَزْوَةُ فِي جُمَادَى الْأُخْرَى سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ"[6].

فَأَمَّا كَلَامُ الجَوْهَرِيِّ الَّذِي لَا دَلَالَةَ فِيْهِ، فَهُوَ " وَمَاءٌ سَلْسَلٌ وَسَلْسالٌ: سَهْلُ الدُّخُولِ فِي الحَلْقِ؛ لِعُذُوبَتِهِ وَصَفَائِهِ، وَالسُّلاسِلُ – بِالضَّمِّ – مِثْلُهُ "[7]. وَأَمَّا الاخْتِلَافُ فِي رُوَايَتِهَا بَيْنَ الفَتْحِ

---

[1] الفروق اللّغويّة: ٩٥.

[2] صحيح مسلم: ١٦١٧/٣.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٢٢٩/١٣.

[4] ينظر: معجم ديوان الأدب: ١٣٧/٢. والصّحاح: ٢١٨١/٦. والمفردات في غريب القرآن: ٦٦٧، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانيّ، تحقيق: صفوان عدنان الداوديّ، ط١، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ١٤١٢هـ. وطلبة الطلبة: ٣٢، أبو حفص نجم الدين النسفيّ، د. ط، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، ١٣١١هـ. وشمس العلوم: ٥٤٥٣/٨. والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٥٢/٤. والمغرب في ترتيب المعرب: ١٧٣/٢.

[5] ينظر: إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: ٥٢٩/٦. والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٣١٨/٥.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٥٣/١٥.

[7] الصّحاح: ١٧٣٢/٥.

وَالضَّمّ، فَفِي بَيَانِ الزَّبِيدِيّ مَا يُغْنِي عَنْ عَنَاءِ البَحْثِ وَالتَّفْتِيشِ؛ قَالَ: " وغَزْوَةُ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، ظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِفَتْحِ السِّينِ، وَهُوَ المَشْهُورُ، وَبِهِ جَزَمَ البَكْرِيُّ، ويُرْوَى بِضَمِّها، وَبِهِ جَزَمَ ابنُ الأَثِيرِ، ونَقَلَ الحافِظُ القَوْلَيْنِ فِي الفَتْحِ، وقالَ ابنُ القَيِّمِ: بالضَّمّ، وَالفَتْحِ لُغَتانِ. فاقْتِصارُ المُصَنِّفِ عَلى الواحِدَةِ قُصُورٌ ظَاهِرٌ، وتَبَرَّأَ الشَّامِيُّ مِنَ الضَّمّ، وَقَالَ: إنَّ المَجْدَ معَ سَعَةِ اطِّلَاعِهِ لم يَذْكُرْ، إلَاّ الفَتْحَ، قَالَ شَيخُنَا: وَهَذَا غيرُ قادِحٍ؛ لِأَنَّ الحافِظَ حُجَّةٌ، وَقَدْ صَرَّحَ البُرْهانُ بِأَنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ صَرَّحَ بِهِمَا مَعًا، وَكَمْ فَاتَ المَجْدَ مِنَ الأَمْرِ المَشْهُورِ، فَضْلاً عَنِ المَهْجُورِ، ثمَّ تَسْمِيَتُهُ عَلَى الفَتْحِ؛ لأَنَّهُ كَانَ بِهِ رَمْلٌ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ "[1].

وَ(**الكَثِيْرُ**) مِنْ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ، الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى المَشْهُورِ، وَيَعْنِي شُيُوعَ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ أَوِ التَّرْكِيبِ، فِي الأَوْسَاطِ اللُّغَوِيَّةِ الفَصِيحَةِ، أَوْ فِي مَصَادِرِ اللُّغَةِ؛ قَالَ النّوَوِيُّ: " التَّذْفِيفُ – بِالذَّالِ المُعْجَمَةِ –: التَّجْهِيزُ وَتَتْمِيمُ القَتْلِ، وَيُقَالُ بِالدَّالِ المُهْمَلَةِ، وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ "[2].

وَهَذَا المَوْرِدُ يُخْبِرُنَا بِأَنَّ النَّوَوِيَّ لَمْ يَتَحَرَّرْ مِنْ أَثَرِ مَيْدَانِ تَخَصُّصِهِ الأَوَّلِ – وَأَعْنِي بِهِ العُلُومَ الشَّرْعِيَّةَ – عَلَى أَبْحَاثِهِ اللُّغَوِيَّةِ؛ فَحَكَمَ بِأَنَّ (التَّذْفِيفَ) أَكْثَرُ مِنَ (التَّذْفِيفِ)، مِنْ حَيْثُ الاسْتِعْمَال، وَهُوَ حُكْمٌ صَحِيحٌ، إِذَا رَاجَعْنَا كُتُبَ الشَّرِيعَةِ الَّتِي أَوْرَدَتْ هَذَا الاصْطِلَاحَ. بَيْدَ أَنَّ الأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي مَصَادِرِ اللُّغَةِ؛ فَلَيْسَ ثَمَّةَ مَا يُسَوِّغُ الحُكْمَ بِكَثْرَةِ أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ.

وَ(**الشَّائِعُ**) مِنْ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ، الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الكَثْرَةِ وَالشُّهْرَةِ وَالانْتِشَارِ؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذ الجِفْنُ بِالجِفْنِ، الْأَعْلَى بِالأَعْلَى، وَالْيَمِينُ بِالْيَمِينِ)، كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: (وَالأَيْمَنُ بِالأَيْمَنِ). وَيُتَأَوَّلُ مَا ذَكَرَهُ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ: (وَذُو اليَمِينِ بِذِي اليَمِينِ)؛ فَحَذَفَ المُضَافَ، وَهَذَا شَائِعٌ مَعْرُوفٌ "[3].

فَالنَّوَوِيُّ يَرَى أَنَّ التّعْبِيرَ سَلِيمٌ، بِالتِمَاسِهِ التَّأْوِيلَ وَالتَّقْدِيرَ، مُعْتَمِدًا عَلَى سُلُوكٍ لُغَوِيّ شَائِعٍ فِي لِسَانِ العَرَبِيّ الفَصِيحِ، وَهُوَ بَابُ حَذْفِ المُضَافِ وَإِقَامَةِ المُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ؛ قَالَ ابْنُ جِنّي: " وَزِيَادَةُ الحُرُوفِ كَثِيرٌ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَمَا أَنَّ حَذْفَ المُضَافِ أَوْسَعُ

---

[1] تاج العروس: ٢١٩/٢٩.

[2] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣١٢.

[3] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٩٧.

وَأَفْشَى، وَأَعَمُّ وَأَوْفَى "[1]. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " وَحَذْفُ المُضَافِ فِي القُرْآنِ، وَالشِّعْرِ، وَفَصِيحِ الكَلَامِ، فِي عَدَدِ الرَّمْلِ سَعَةً "[2]. وَقَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ (ت٥٤٢هـ): " إِنَّ حَذْفَ المُضَافِ فِي كَلَامِ العَرَبِ وَأَشْعَارِهَا، وَفِي الكِتَابِ العَزِيزِ، أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى "[3].

وَقَالَ الآمُدِيُّ (ت٣٧٠هـ): " عَادَةُ العَرَبِ المُسْتَمِرَّةُ فِي حَذْفِ المُضَافِ، وَإِقَامَةِ المُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ "[4]. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ (ت٣٧٧هـ): إِنَّ " حَذْفَ المُضَافِ قَدْ كَثُرَ جِدًّا "[5].

وَمِنْ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ، الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الانْتِشَارِ وَالكَثْرَةِ، **(الفَاشِي)**، فَهُوَ اللَّفْظُ أَوِ الاسْتِعْمَالُ " المُنْتَشِرُ الكَثِيرُ المُتَّسِعُ، وَهُوَ – عَلَى ذَلِكَ – مُرَادِفٌ لِمَعْنَى الشُّيُوعِ، وَالَّذِي يَعْنِي الظُّهُورَ وَالذُّيُوعَ والانْتِشَارَ، فَضْلًا عَنِ الكَثْرَةِ "[6].

قَالَ النَوَوِيُّ: " وَفِي (هَيْهَاتَ) ثَلَاثَ عَشْرَةَ لُغَةً ذَكَرَهُنَّ الْوَاحِدِيُّ[7]؛ (هَيْهَاتَ) بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا وَضَمِّهَا مَعَ التَّنْوِينِ فِيهِنَّ، وَبِحَذْفِهِ، فَهَذِهِ سِتُّ لُغَاتٍ. وَ(أَيْهَاتَ) بِالْأَلِفِ بَدَلَ الْهَاءِ الْأُولَى، وَفِيهَا اللُّغَاتُ السِّتُّ – أَيْضًا –. وَالثَّالِثَةَ عَشْرَةَ (أَيْهَا) بِحَذْفِ التَّاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ. وَزَادَ غَيْرُ الواحديّ (أيئات) بِهَمْزَتَيْنِ بَدَلَ الْهَاءَيْنِ. وَالْفَصِيحُ الْمُسْتَعْمَلُ مِنْ هَذِهِ اللُّغَاتِ اسْتِعْمَالًا فَاشِيًا (هَيْهَاتَ) بِفَتْحِ التَّاءِ بِلَا تَنْوِينٍ "[8].

---

[1] الخصائص: ٢/٢٨٦.

[2] المحتسب: ١/٢٩٠.

[3] أمالي ابن الشجريّ: ١/٧٨.

[4] الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتريّ: ١/٥٥٥، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمديّ، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط١، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٩٩٤م.

[5] المسائل الحلبيّات: ١٩٤، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع–دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

[6] الأحكام التقويميّة في النّحو العربيّ: ٨٠.

[7] ينظر: التفسير البسيط: ١٥/٥٧٥–٥٨٢، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحديّ، تحقيق: أصل تحقيقه أطروحة دكتوراه بجامعة محمّد بن سعود، ط١، عمادة البحث العلمي – جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

[8] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١/٨١.

أَمَّا اللُّغَاتُ فِي (هَيْهَاتَ)، فَقَدْ ذَكَرَ الصَّغَانِيُّ أَنَّ فِيهَا سِتًّا وَثَلَاثِينَ لُغَةً[١]. وَعَدَّاهَا بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ إِلَى أَرْبَعِينَ لُغَةً[٢]. بَلْ زَعَمُوا أَنَّ لُغَاتِهَا ذَرَفَتْ عَلَى الأَرْبَعِينَ[٣]. وَأَمَّا كَوْنُ الفَاشِي فِي الاسْتِعْمَالِ مِن لُغَاتِهَا هُوَ (هَيْهَاتَ)، فَدَلِيلُهُ الوَاقِعُ اللُّغَوِيُّ، وَبِهَذِهِ اللُّغَةِ جَاءَ القُرْآنُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[٤]. وَقَدْ حُكِيَ عَنِ ابْنِ الأَنْبَارِيِّ قَوْلُهُ: " هَذِهِ اللُّغَاتُ كُلُّهَا مَعْنَاهَا البُعْدُ، الْمُسْتَعْمَلُ مِنْهَا اسْتِعْمَالًا عَالِيًا الْفَتْحُ بِلَا تَنْوِينٍ "[٥].

٦- **الأَقْوَى**: هُوَ مِنْ الأَحْكَامِ التَّقْوِيمِيَّةِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا اللُّغَوِيُّونَ، لِلإِشَارَةِ إِلَى مَا هُوَ ثَابِتٌ فِي العَرَبِيَّةِ، وَمُوَافِقٌ لِنَوَامِيسِهَا، وَغَيْرُ خَارِجٍ عَنْ أَعْرَافِهَا. وَقَدِ اسْتَعْمَلَهُ النَّوَوِيُّ فِي قَوْلِهِ: " وَأَمَّا قَوْلُهَا: (تَرِبَتْ يَمِينُكِ)[٦]، فَفِيهِ خِلَافٌ كَثِيرٌ مُنْتَشِرٌ جِدًّا؛ لِلسَّلَفِ وَالخَلَفِ مِنَ الطَّوَائِفِ كُلِّهَا. وَالأَصَحُّ الأَقْوَى الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ فِي مَعْنَاهُ، أَنَّهَا كَلِمَةٌ أَصْلُهَا (افْتَقَرَتْ)، وَلَكِنَّ العَرَبَ اعْتَادَتِ اسْتِعْمَالَهُ غَيْرَ قَاصِدَةٍ حَقِيقَةَ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ، فَيَذْكُرُونَ (تَرِبَتْ يَدَاكَ)، وَ(قَاتَلَهُ اللَّهُ مَا أَشْجَعَهُ!)، وَ(لَا أُمَّ لَهُ)، وَ(لَا أَبَ لَكَ)، وَ(ثَكِلَتْهُ أُمُّهُ)، وَ(وَيْلُ أُمِّهِ)، وَمَا أَشْبَهَ هَذا مِنْ أَلْفَاظِهِمْ؛ يَقُولُونَهَا عِنْدَ إِنْكَارِ الشَّيْءِ، أَوِ الزَّجْرِ عَنْهُ، أَوِ الذَّمِّ عَلَيْهِ، أَوِ اسْتِعْظَامِهِ، أَوِ الحَثِّ عَلَيْهِ، أَوِ الإِعْجَابِ بِهِ "[٧].

وَقَدِ اخْتَارَ النَّوَوِيُّ حُكْمَ (الأَقْوَى) دُونَ تَرَدُّدٍ؛ اعْتِمَادًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الأَعْلَامُ قَبْلَهُ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " وَقَدْ وَجَدْنَا قَوْلَهُمْ: (لَا أُمَّ لَكَ) قد وُضِعَ مَوضِعَ الْمَدْحِ "[٨]، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "

---

[١] ينظر: التكملة والذيل والصّلة: ٣٣٣/٦.

[٢] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٠/١.

[٣] ينظر: البهجة الوفيّة بحجة الخلاصة الألفيّة: ٨٤/٢، أبو البركات بدر الدين محمد بن محمد بن محمد الغزيّ، تحقيق: حمزة مصطفى حسن أبو توهة، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

[٤] المؤمنون: من الآية: ٣٦.

[٥] تهذيب اللّغة: ٢٥٧/٦

[٦] صحيح مسلم: ٢٥٠/١.

[٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٢٢١/٣.

[٨] غريب الحديث، لأبي عُبيد: ٩٥/٢.

إِنَّمَا هِيَ كَلِمَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ يَقُولُونَهَا مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الدُّعَاءِ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (عَقْرَى حَلْقَى)، وَكَقَوْلِهِ: (تَرِبَتْ يَدَاكَ) "[1].

" وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: مَعْنَاهُ (للهِ دَرُّكَ)، إِذا اسْتعْمَلْتَ مَا أَمَرْتُكَ بِهِ. وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ لِحُذَيْمَةَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِدُعَاءٍ عَلَيْهِ، فِي قَوْلِهِ: (أَنْعِمْ صَبَاحًا تَرِبَتْ يَدَاكَ)؛ وَإِنَّمَا هُوَ دُعَاءٌ لَهُ، وَتَرْغِيبٌ فِي مَا تَقَدَّمَتْ الوُصَاةُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَقَّبَ قَوْلِهِ: (أَنْعِمْ صَبَاحًا)، بِقَوْلِهِ: (تَرِبَتْ يَمِينُكَ)، والضِّدَّانِ لَا يَجْمَعُهُمَا مَنْ تُعْزَى إِلَيْهِ الفَصَاحَةُ وَالبَلَاغَةُ وَالحِكْمَةُ، وَالعَرَبُ تَقُولُ: ٠لَا أُمَّ لَكَ، وَلَا أَبَ لَكَ)، يُرِيدُونَ: (لِلهِ دَرُّكَ)؛ فَظَاهِرُهُ الذَّمُّ، وَبَاطِنُهُ المَدْحُ "[2].

وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ: " وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ جَارِيَةٌ عَلَى أَلْسِنةِ الْعَرَبِ، لَا يُرِيدون بِهَا الدُّعَاءَ عَلَى المُخاطَب، وَلَا وُقُوعَ الْأَمْرِ بِهِ، كَمَا يَقُولُونَ: (قَاتَلَهُ اللَّهُ). وَقِيلَ: مَعْنَاهَا (لِلَّهِ دَرُّكَ). وَقِيلَ: أَرَادَ بِهِ المَثَل؛ لِيُرِي المأمُورُ بِذَلِكَ الجدَّ، وَأَنَّهُ إِنْ خَالَفَهُ فَقَدْ أَسَاءَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ دُعَاءٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ لِعَائِشَةَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهَا): (تَرِبَتْ يَمِينُكِ)؛ لِأَنَّهُ رَأَى الْحَاجَةَ خَيْرًا لَهَا، وَالْأَوَّلُ الْوَجْهُ "[3].

٧- **الفَصِيحُ:** وَ" المُرَادُ بِالفَصِيحِ: مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي أَلْسِنَةِ العَرَبِ "[4]، أَيْ: " أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ عَلَى أَلْسِنَةِ الفُصَحَاءِ المَوْثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ أَدْوَرَ، وَاسْتِعْمَالُهُمْ لَهَا أَكْثَرَ"[5]؛ " لِأَنَّ تَكْرَارَهُ عَلَى الأَلْسِنَةِ المُسْتَقِلَّةِ بِطَبِيعَتِهَا فِي سِيَاسَةِ المَنْطِقِ، دَلِيلٌ عَلَى تَحَقُّقِ المُنَاسَبَةِ الفطْرِيَّةِ فِيهِ"[6].

---

[1] المصدر السّابق: ٢١٢/٤.

[2] تفسير غريب ما في الصحيحين البخاريّ ومسلم: ٣٢١، أبو عبد الله بن أبي نصر الأزديّ الحميديّ، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ط١، مكتبة السنة – القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٩٥/١٤.

[3] النهاية: ١٨٤/١.

[4] المزهر: ١٤٩/١.

[5] المصدر السّابق، والصحيفة نفسها.

[6] تاريخ آداب العرب للرّافعيّ: ٨٨/١.

وَلِذَلِكَ نُلْفِي النَّوَوِيَّ – فِي مَوَاضِعَ لَيْسَتْ بِالقَلِيلَةِ[1] – يَقْرِنُ بَيْنَ حُكْمَي (الفَصِيحِ، وَالمَشْهُورِ)، فِي قَبُولِ الأَلْفَاظِ وَالتَّرَاكِيبِ، كَقَوْلِهِ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَابْرُدُوهَا بِالْمَاءِ "[2]: " وَأَمَّا (ابْرِدُوهَا)، فَبِهَمْزَةِ وَصْلٍ، وَبِضَمِّ الرَّاءِ؛ يُقَالُ: (بَرَدْتُ الحُمَّى أَبْرُدُهَا بَرْدًا) عَلَى وَزْنِ (قَتَلْتُهَا أَقْتُلُهَا قَتْلًا)، أَيْ: أَسْكَنْتُ حَرَارَتَهَا وَأَطْفَأْتُ لَهَبَهَا، كَمَا قَالَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: (فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ)[3]. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ – مِنْ كَوْنِهِ بِهَمْزَةِ وَصْلٍ وَضَمِّ الرَّاءِ – هُوَ الصَّحِيحُ الْفَصِيحُ الْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَاتِ وَكُتُبِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا. وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي (الْمَشَارِقِ) أَنَّهُ يُقَالُ بِهَمْزَةِ قَطْعٍ وَكَسْرِ الرَّاءِ، فِي لُغَةٍ قَدْ حَكَاهَا الجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ: هِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ "[4].

وَلَمْ أَقِفْ – فِي مَطْبُوعِ (المَشَارِقِ) – عَلَى مَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ عَنِ القَاضِي، لَكِنَّ أُمَّاتِ الكُتُبِ قَدْ نَقَلَتْ هَذِهِ اللُّغَةَ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " بَرَدْتُ المَاءَ، وَأَبْرَدْتُهُ، وَلَيْسَ (أَبْرَدْتُهُ) بِقَوِيٍّ "[5]. وَقَالَ فِي موضِعٍ آخَرَ: " وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ (أَبْرَدْتُهُ) – أَيْضًا – وَلَيْسَ بِالمَأْخُوذِ بِهِ "[6].

وَجَاءَ فِي (شَرْحِ الفَصِيحِ) لابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ: " قَالَ: وَكَذَلِكَ يُقَالُ: بَرَدَ المَاءُ حَرَارَةَ جَوْفِي. وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا؛ لِأَنَّ العَامَّةَ تَقُولُ: (أَبْرَدْتُ) بِالأَلِفِ، وَالعَرَبُ لَا تَقُولُهُ كَذَلِكَ. وَهُوَ مِنْ نَوَادِرِ الكَلَامِ الخَارِجَةِ عَنِ القِيَاسِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: بَرَدْتُهُ أَنَا فَبَرَدَ هُوَ؛ فَهُمَا فِعْلَانِ لِمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ ... وَكَانَ قِيَاسُ هَذَا أَنْ يُقَالَ: بَرَّدْتُهُ، بِالتَّشْدِيدِ، أَوْ يُقَالَ: بَرَدْتُهُ فَانْبَرَدَ، وَلَا يُقَالَ: فَبَرَدَ؛ فَيُسَوَّى بَيْنَ فِعْلِ الفَاعِلِ وَالمُنْفَعِلِ، وَبَيْنَ المُتَعَدِّي وَغَيْرِ المُتَعَدِّي، فِي مِثَالٍ وَاحِدٍ"[7]. وَجَاءَ فِي (الصِّحَاحِ)، وَغَيْرِهِ: " وَلَا يُقَالُ: (أَبْرَدْتُهُ)، إِلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ "[8].

---

[1] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٩/١٥، ١٤/١٦، ٣٤/١٧، ٩٨، ٣٦/١٨. والأذكار: ٢٨٧. ودقائق المنهاج: ٤٩. وتهذيب الأسماء واللّغات: ٢٨٠/٢، ١٦/٣. والمجموع: ٢١٢/٦.

[2] صحيح مسلم: ١٧٣٢/٤.

[3] المصدر السّابق، والصحيفة نفسها.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٩٨/١٤.

[5] جمهرة اللّغة: ٦٣/١.

[6] المصدر السّابق: ٢٩٥/١.

[7] تصحيح الفصيح وشرحه: ٨٧–٨٨.

[8] الصّحاح: ٤٤٥/٢. وينظر: كتاب الأفعال لابن القطّاع: ٦٩/١.

وَذَكَرَ العُكْبَرِيُّ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ أَنَّ " الصَّوَاب وَصْلُ الهَمْزَةِ وَضَمُّ الرَّاءِ، وَالمَاضِي (بَرَدَ)، وَهُوَ مُتَعَدٍّ؛ يُقَالُ: (بَرَدَ المَاءُ حَرَارَةَ جَوْفِي)، يَبْرُدُهَا ... وَأَجَازَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ فَتْحَ الهَمْزَةِ وَكَسْرَ الرَّاءِ، وَالمَاضِي (أَبْرَدَ) "[1].

وَفِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَارِدِ تَجِدُ النَّوَوِيَّ يَسْتَعْمِلُ حُكْمَ (الفَصِيحِ)، لِلإِشَارَةِ إِلَى فَصَاحَةِ لُغَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، بِلَا تَرْجِيحٍ[2]، وَفِي هَذِهِ المَوَارِدِ لَمْ يُجَانِبِ الصَّوَابَ، مُعْتَمِدًا عَلَى سَعَةِ اطِّلَاعِهِ عَلَى المَوروثِ اللُّغَوِيِّ الثَّرِّ، كَقَوْلِهِ: " الوَكِيلُ مَعْرُوفٌ، وَيُقَالُ مِنْهُ: وَكَّلَهُ تَوْكِيلًا، وَالاسْمُ: الوَكَالَةُ، وَالوِكَالَةُ، بِفَتْحِ الوَاوِ، وَكَسْرِهَا؛ لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ السِّكِّيتِ، وَغَيْرُهُ"[3].

وَهَذَا المَوْضِعُ مِصْدَاقٌ لِمَنْهَجِ النَّوَوِيِّ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ، بِاعْتِمَادِهِ عَلَى مَا دَوّنَهُ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ؛ إِذْ نَقَلَ عِبَارَةَ الجَوْهَرِيِّ بِتَمَامِ حُرُوفِهَا[4]. وَفَضْلًا عَنِ الجَوْهَرِيِّ، حَكَى اللُّغَتَيْنِ طَائِفَةٌ مِنَ الأَعْلَامِ، كابنِ السِّكِّيتِ[5]، وابْنِ قُتَيْبَةَ[6]، وكراعِ النَّمْلِ[7]، وَالسِّيرَافِيِّ[8]، وابْنِ سِيده[9].

وَقَدْ ذَكَرَ السُّيوطِيُّ أَنَّ " رُتَبَ الفَصِيحِ مُتَفَاوتَةٌ؛ فَفِيهَا فَصِيحٌ وَأَفْصَحُ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي عُلُومِ الحَدِيثِ تَفَاوُتُ رُتَبِ الصَّحِيحِ؛ فَفِيهَا صَحِيحٌ وَأَصَحُّ "[10]. وَلِذَلِكَ؛ اسْتَعْمَلَ النَّوَوِيُّ حُكْمَ

---

[1] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويّ: ٨٥، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع–القاهرة، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م. وإتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١٣٧، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، تحقيق: وحيد عبد السّلام بالي، ومحمّد زكي عبد الدايم، ط١، دار ابن رجب، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

[2] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٣٢/١، ١٩١، ٢٣٩، ٢٤٣، ٩٩/٧، ١٢٠/١١، ١٩٥/١٦. وتهذيب الأسماء واللّغات: ٥٥/٣، ١٢٢، ١٤٨/٣، ١٨٥، ٥٩/٤، ٧٧/٤، ١٨٠. والمجموع: ٢٨١/١، ٤٥٧، ٢٥/٢، ١٨١، ٢٨٣/٢، ٤٤/٤، ١٦٥، ٥٥٥، ٢٣٩/٥، ٢٨١.

[3] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٩٥/٤.

[4] ينظر: الصّحاح: ١٨٤٥/٥.

[5] ينظر: إصلاح المنطق: ٨٨.

[6] ينظر: إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث: ١٢٢، ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوريّ، تحقيق: عبد الله الجبوريّ، ط١، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

[7] ينظر: المنتخب من كلام العرب: ٥٢٩.

[8] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٠٥/٤.

[9] ينظر: المخصّص: ٢٨٥/٤. والمحكم: ١٤٤/٧.

[10] المزهر: ١٦٨/١.

(الأَفْصَحِ)، للمُفَاضَلَةِ بَيْنَ لُغَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا (فَصِيحَةٌ)، وَالأُخْرَى (أَفْصَحُ)، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " وَأَمَّا الرِّطْلُ، فَيُقَالُ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا؛ لُغَتَانِ، الكَسْرُ أَفْصَحُ "[1].

وَبِمُرَاجَعَةِ مَصَادِرِ اللُّغَةِ القَدِيمَةِ، يُعْرَفُ أَنَّ مَا زَعَمَهُ النَّوَوِيُّ – مِنْ كَوْنِ الكَسْرِ اللُّغَةَ الأَفْصَحَ – لَيْسَ مَحلَّ اتِّفَاقٍ لِأَهْلِ اللُّغَةِ؛ إِذْ قَالَ الخَلِيلُ: " الرَّطْلُ: مِقْدَارُ نِصفِ مَنٍّ، وتُكْسَرُ الرَّاءُ فِيهِ "[2]، وَوَافَقَهُ عَدَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ[3]. وَحَكَى الجَوْهَرِيُّ وابنُ سِيده اللُّغَتِينِ، دُونَ مُفَاضَلَةٍ بَيْنَهُمَا[4]. واقْتَصَرَ ابنُ السِّكِّيتِ، وَثَعْلَبُ، وَابْنُ دُرَيْدٍ، وَابْنُ عَبَّادٍ، عَلَى ذِكْرِ (الرِّطْلِ) بِالكَسْرِ[5]. وَخَطَّأَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ، وَغَيْرُهُ، الفَتْحَ؛ قَالَ فِي (التَّلخِيصِ): " والرِّطلُ عربيٌّ مَعْرُوفٌ، والفتحِ خطأ. وإنَّما يُقالُ: غُلامٌ رطلٌ، إِذَا كانَ فيهِ لينٌ "[6]. وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، فَهُوَ قَوْلُ ابنِ هِشَامٍ اللَّخْمِيِّ؛ قَالَ: " وَالرِّطْلُ: هُوَ الَّذِي يُوزَنُ بِهِ، وَفِيهِ لُغَتَانِ؛ (رِطْلٌ)، بِكَسْرِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ الطَّاءِ، وَهِيَ أَفْصَحُ. وَ(رَطْلٌ)، بِفَتْحِهَا مَعَ إِسْكَانِ الطَّاءِ، وَهِيَ أَضْعَفُ"[7].

وَفِي بَعْضِ المَسَائِلِ، لَا يَتَرَدَّدُ النَّوَوِيُّ فِي إِصْدَارِ الأَحْكَامِ مُتَفَرِّدًا؛ فَتَرَاهُ يَصِفُ الأَلْفَاظَ بـ(الأَفْصحِ)، مِنْ دُونِ دَلِيلٍ لُغَوِيٍّ رَاكِزٍ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَهُ، مِنْ سَالِفِيهِ وَمُعَاصِرِيهِ. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمَ): " قَوْلُهُ: (يَنْقِمُ)، بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِهَا، وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ "[8].

---

[1] المجموع: ١٢٢/١.

[2] العين: ٤١٣/٧. وينظر: تهذيب اللّغة: ٢١٧/١٣.

[3] ينظر: معجم ديوان الأدب: ١٩٢/١. وشمس العلوم: ٢٥٢٩/٤. وطلبة الطلبة: ١٢٧.

[4] ينظر: الصّحاح: ١٧٠٩/٤. والمحكم: ١٤٥/٩.

[5] ينظر: إصلاح المنطق: ١٣١. والفصيح: ٢٩٣. وَجَمْهَرة اللّغة: ٧٥٨/٢. والمحيط في اللّغة: ١٥٨/٩.

[6] التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٢١٠. وينظر: شرح غريب ألفاظ المدوّنة: ٦٣، الجبّيّ، تحقيق: محمد محفوظ، ط٢، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م.

[7] المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٦٩.

[8] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٦/٧.

فَلَمْ تَذْكُرِ المَصَادِرُ القَدِيمَةُ أَنَّ (يَنْقِمُ) أَفْصَحُ مِنْ (يَنْقَمُ)، بَلْ اكْتَفَى اللُّغَوِيُّونَ بِإِيْرَادِ اللُّغَتَيْنِ، مِنْ دُونِ مُفَاضَلَةٍ، أَوْ وَصْفٍ؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ)، وَغَيْرِهِ: " نَقَمَ يَنْقِمُ نَقَمًا، وَنَقِمَ يَنْقَمُ نَقَمًا وَنَقِيمَةً، أَيْ: أَنْكَرَ وَلَمْ يَرْضَ "[1]. بَلْ حُكِيَ عَنِ الزَّجَّاجِ قَوْلُهُ: " الأَجْوَدُ الفَتْحُ "[2].

وَمِنْ ذَلِكَ، قَوْلُهُ: " وَالحَبْرُ، بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ: وَهُوَ الْعَالِمُ "[3]. فَكَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ أَوْرَدَ اللُّغَتَيْنِ مُجَرَّدَتَيْنِ مِنْ قَيْدِ (الأَفْصَحِ)؛ جَاءَ فِي المَصَادِرِ القَدِيمَةِ: " والحِبْرُ والحَبْرُ: العالِمُ "[4]. وَقَالَ ابْنُ جِنِّي: " قَدْ كَثُرَ عَنْهُمْ مَجِيءُ (الفِعْلُ، وَالفَعْلُ) عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، نَحْو: البِزْرُ وَالبَزْرُ، وَالنِّقْطُ وَالنَّقْطُ، وَالسِّكْرُ وَالسَّكْرُ، وَالحِبْرُ وَالحَبْرُ، وَالسِّبْرُ وَالسَّبْرُ "[5].

وَاقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى إِحْدَى اللُّغَتَيْنِ؛ قَالَ أَبُو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ (ت٤٤٩هـ): " وَالحَبْرُ: العَالِمُ، يُقَالُ بِفَتْحِ الحَاءِ وَكَسْرِهَا، وَبَعْضُ النَّاسِ يَخْتَارُ الكَسْرَ، وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ الفَتْحَ "[6]. وَبِالضِّدِّ مِن حُكْمِ النَّوَوِيِّ، اخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الكَسْرَ أَفْصَحُ؛ قَالَ نَشْوَانُ الحِمْيَرِيُّ: " الحَبْرُ: العَالِمُ، لُغَةٌ فِي (الحِبْرِ)، وَبِالكَسْرِ أَفْصَحُ "[7].

وَمِنْ خَصَائِصِ مَنْهَجِ النَّوَوِيِّ البَارِزَةِ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ، اهْتِمَامُهُ الكَبِيرِ فِي تَتَبُّعِ لُغَاتِ العَرَبِ، واسْتِقْرَاؤُهُ الوَاسِعُ لَهَا فِي مَصَادِرِ اللُّغَةِ، ثُمَّ حِرْصُهُ عَلَى التَّنْبِيهِ عَلَى اللُّغَةِ الأَفْصَحِ، مُفِيدًا مِنَ المُصَنَّفَاتِ الَّتِي أَوْلَتْ عِنَايَةً بِهَذَا البَابِ. وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَرَاهُ – فِي بَعْضِ المَوَارِدِ – يَعُدُّ لِلَّفْظِ الوَاحِدِ لُغَاتٍ لَا تَجِدُهَا مُجْتَمِعَةً فِي مَصَادِرِ الأَقْدَمِينَ، كَقَوْلِهِ: " وَفِي الْإِصْبَعِ عَشْرُ

---

[1] العين: ١٨١/٥. وينظر: غريب الحديث للحربيّ: ٤٦٢/٢. والكامل في اللّغة والأدب: ١٠١/١. والمسائل الحلبيّات: ١٢٣. والمحيط في اللّغة: ٤٥٠/٥. والمخصّص: ٥٤/٤. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٤٤١/٤. والنهاية: ١١٠/٥.

[2] تاج العروس: ٦/٣٤.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢٩/١٧.

[4] العين: ٢١٨/٣. والمحيط في اللغة: ٩٠/٣. والمحكم: ٣١٥/٣. وشرح الفصيح للّخميّ: ١٤٧. وينظر: الصّحاح: ٦٢٠/٢. ومجمل اللّغة: ٢٦٠. وإكمال الإعلام بتثليث الكلام: ١٣١/١.

[5] المحتسب: ٢٨٧/٢.

[6] اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبّي: ١٢٦٣، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعريّ، تحقيق: محمّد سعيد المولويّ، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

[7] شمس العلوم: ١٣٠٩/٣. وينظر: النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ ألْفَاظِ المهَذّبِ: ٢٢٣/٢.

لُغَاتٍ كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُهَا وَضَمُّهَا مَعَ كَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا وَضَمِّهَا وَالْعَاشِرَةُ أُصْبُوعٌ وَأَفْصَحُهُنَّ كَسْرُ الْهَمْزَةِ مَعَ فَتْحِ الْبَاءِ "[1].

فَالمُتَقَدِّمُونَ لَمْ يَذْكُروا لـ(الإِصْبَعِ) هَذَا العَدَدَ مِنَ اللُّغَاتِ؛ إِذْ حَكَى الكِسَائِيُّ، وابْنُ دُرَيْدٍ، ثَلَاثَ لُغَاتٍ[2]، وَذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ، وَالمُبَرِّدُ، وَابْنُ عَبَّادٍ، أَرْبَعَ لُغَاتٍ[3]. وَعَدَّ الجَوَاهِرِيُّ خَمْسًا[4]. وَتَتَبَّعَ ابْنُ خَالَوَيهِ لُغَاتِ (الإِصْبَعِ) فَوَجَدَهَا سَبْعَةً؛ قَالَ: " لَيْسَ فِي كَلَامِ العَرَبِ اسْمٌ جَاءَ عَلَى أَلْفَاظِ الأَفْعَالِ كُلِّهَا، إِلَّا اسْمًا وَاحِدًا، وَهُوَ قَوْلُنَا: إِصْبَع، مِثْلُ اذْهَبْ، وَإِصْبِعٌ، مِثْلُ اضْرِب، وَأَصْبَع، مِثْلُ أَكْرَم، وَأَصْبِعٌ، مِثْلُ أَكْرِم، وَأُصْبِعٌ، مِثْلُ أُكْرِم، وَزَادَ سِيْبَوَيْهِ إِصْبُعٌ، وَهَذَا غَرِيبٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ (إِفْعُلٌ)، غَيْرُهُ "[5].

وَحَكَى أَبُو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ، وَابْنُ جِنِّي، وَغَيْرُهُمَا ثَمَانِيَ لُغَاتٍ[6]. أَمَّا مَنْ اسْتَقْرَأَ اللُّغَاتِ العَشْرَ لـ(الإِصْبَعِ)، فَهُم المُتَأَخِّرُونَ، كَالبطَلِيوسِيِّ[7]، وَابنِ هِشَامٍ اللَّخْمِيِّ[8]، وَغَيْرِهِمَا[9].

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤٠/٥. وينظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ٥٤. والمجموع: ٢٨٢/١.

[2] ينظر: تهذيب اللّغة: ٣٢/٢. وجمهرة اللّغة: ٣٤٧/١.

[3] ينظر: أدب الكاتب: ٥٧٤. والكامل في اللّغة والأدب: ٢٨٣/١. والمحيط في اللّغة: ٣٤٢/١.

[4] ينظر: الصّحاح: ١٢٤١/٣.

[5] ليس في كلام العرب: ٤٦، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٢، مكّة المكرّمة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

[6] ينظر: المخصّص: ١٤٦/١. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٥٢/١. والمنجد في اللّغة: ٤٨. وأمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد): ٣٢٠/١، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسويّ العلويّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

[7] ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٢٠٩/٢.

[8] ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ١٢٨. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ١٥٧.

[9] ينظر: الانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ١٨١/٤، أبو جعفر أحمد بن داود بن يوسف بن هشام الجذاميّ، تحقيق: السعدية بو خريط، وأمينة بالعربي، ط١، مركز الإمام الثعالبي للدراسات-الجزائر، دار ابن حزم-بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

وَأَمَّا حُكْمُ (الأَفْصَحِ)، فَقَدِ اسْتَقَاهُ النَّوَوِيُّ مِنْ أَقْوَالِ طَائِفَةٍ مِنَ سَالِفِيهِ؛ قَالَ المُبَرِّدُ: " وَالإِصْبَعُ أَفْصَحُ مَا يُقَالُ، وَقَدْ يُقَالُ: أَصْبَعٌ، وَإِصْبِعٌ، وَأُصْبُعٌ "[١]. وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: " وَتَقُولُ: هِيَ الإِصْبَعُ، فَهَذِهِ اللُّغَةُ الفَصِيحَةُ، وَقَدْ قَالُوا: إِصْبَعٌ، وَأَصْبَعٌ، وَأُصْبُعٌ"[٢].

وَجَاءَ فِي (المذكّر وَالمُؤَنَّثِ) لأَبِي بكرٍ الأَنْبَارِيِّ: " وَفِي (الإِصْبَعِ) ثَمَانِي لُغَاتٍ، أَفْصَحُهُنَّ (إِصْبَعٌ) بِكَسْرِ الأَلِفِ وَفَتْحِ البَاءِ"[٣]. وَجَاءَ فِي بَعْضِ المَصَادِرِ: " وَفِي (الإِصْبَعِ) لُغَاتٌ، أَفْصَحُهَا وَأَعْلَاهَا (إِصْبَعٌ)، وَلَمْ يَعْرِفِ الأَصْمَعِيُّ مَا سِوَاهَا "[٤].

٨- **الصَّحِيحُ:** الصَّحِيحُ هُوَ " مَا كَانَ مُؤَلَّفًا وَمَنْظُومًا عَلَى سَنَنٍ، لِا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ "[٥]، وَقَدِ اسْتَعْمَلَ المُعْجَمِيُّونَ حُكْمَ (الصَّحِيحِ) " لِلإِشَارَةِ إِلَى خُلُوِّ اللَّفْظِ مِنَ النَّقْصِ؛ سَوَاءٌ أَكَانَ فِي الشَّكْلِ، أَمْ فِي المَعْنَى "[٦]، فَاخْتِيَارُ اللُّغَوِيِّ لِحُكْمِ (الصَّحِيحِ) يَعْنِي " إِبْعَادَ المُزَيَّفِ وَالمُلَفَّقِ، مِنَ اللُّغَةِ "[٧]. وَ" ضَابِطِ الصَّحِيحِ مِنَ اللُّغَةِ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ بِنَقْلِ العَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ مِثْلِهِ، عَلَى حَدِّ الصَّحِيحِ مِنَ الحَدِيثِ "[٨].

وَقَدْ تَرَدَّدَ حُكْمُ (الصَّحِيحِ) فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيِّ، وَلَا سِيَّمَا فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمَ)، وَهُوَ فِي كُلِّ تِلْكَ المَوَاضِعِ يَتَوَخَّى تَمْيِيزَ سَلِيمِ اللُّغَةِ عَنْ سَقِيمِهَا، وَأَصِيلِهَا عَنْ مَدْسُوسِهَا. وَتَرَاهُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ، يُؤَكِّدُ صِحَّةَ اللَّفْظِ أَوِ المَعْنَى، بِقَيْدِ الشُّهْرَةِ[٩]، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " أَمَّا لَفْظَةُ (أَوْلَى)، فَهِيَ تَهْدِيدٌ وَوَعِيدٌ، وَقِيلَ: كَلِمَةُ تَلَهُّفٍ، فَعَلَى هَذَا؛ يَسْتَعْمِلُهَا مَنْ نَجَا مِنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ

---

[١] الكامل في اللّغة والأدب: ٢٨٣/١.

[٢] إصلاح المنطق: ١٣٢.

[٣] المذكّر والمؤنّث: ٣٥٢/١.

[٤] المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: ٨٠٩/١، أبو الحجاج يوسف بن يبقي بن يسعون، تحقيق: محمّد بن حمود الدعجانيّ، ط١، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

[٥] الفروق اللّغويّة: ٥٤.

[٦] البناء الداخليّ للمعجم العربيّ: ١٠٥.

[٧] مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللّغويّ عند العرب: ٨٤-٨٥.

[٨] المزهر: ٤٧/١.

[٩] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٩٦/٤، ١٨٠/١٣، ٣١٨/١٥. وتهذيب الأسماء واللّغات: ١٦٠/٣، ١٧٥. ورياض الصالحين: ٩٠. والمجموع: ٤٦٢/٥، ٣٣٣/٦.

وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّهَا لِلتَّهْدِيدِ، وَمَعْنَاهَا قَرُبَ مِنْكُمْ مَا تَكْرَهُونَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾[1]، أَيْ قَارَبَكَ مَا تَكْرَهُ فَاحْذَرْهُ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْوَلْيِ، وَهُوَ الْقُرْبُ "[2].

وَالحُكْمُ الَّذِي أَدْلَى بِهِ النَّوَوِيُّ إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، إِذْ حَكَى الخَطَّابِيُّ: " قَالَ الأَصْمَعِيُّ: قَوْلُهُمْ: (أَوْلَى لَكَ)، مَعْنَاهُ: قَارَبَكَ مَا تَكْرَهُ، أَيْ: نَزَلَ بِكَ مَا تَكْرَهُ. قَالَ ثَعْلَبُ: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي (أَوْلَى) أَحْسَنَ مِنْ قَوْلِ الأَصْمَعِيِّ "[3]. وَقَالَ ابْنُ جِنِّي مُتَحَدِّثًا عَنْ (أَوْلَى): " هُوَ اسْمُ (دَنَوْتَ مِنَ الهَلَكَةِ) "[4]. وَجَاءَ فِي أُمَّاتِ المَصَادِرِ القَدِيمَةِ: إِنَّ (أَوْلَى) تَهْدِيدٌ وَوَعِيدٌ[5].

بَيْدَ أَنَّ النَّوَوِيَّ تَعَجَّلَ بِإِطْلَاقِ حُكْمِ (الصَّحِيحِ)، فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ، فَتَرَاهُ يَقُولُ: " التُّرَابُ: مَعْرُوفٌ، وَالصَّحِيحُ المَشْهُورُ الَّذِي قَالَهُ الفَرَّاءُ وَالمُحَقِّقُونَ، أَنَّهُ جِنْسٌ لَا يُثَنَّى، وَلَا يُجْمَعُ "[6]. فَحُكْمُهُ بـ(الصَّحِيحِ) عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ (التُّرَابَ) لَا يُجْمَعُ، يُفْهِمُ تَخْطِئَتَهُ لِمَنْ حَكَى جَمْعَهُ، وَالحَالُ أَنَّ الأَعْلَامَ الأَثْبَاتَ مِنْ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ قَدْ سَمِعُوا وَحَكَوا جَمْعَهُ؛ قَالَ أَبو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ القَالِيُّ: " يُجْمَعُ التُّرَابُ: أَتْرِبَةً، وَتِرْبَانًا، وَتُرْبَانًا "[7]. وَجَاءَ فِي (المُحِيطِ)، وَالصِّحَاحِ: " وجَمْعُ التُّرَابِ أَتْرِبَةٌ وتُرْبَانٌ "[8]. وَحَكَى ابنُ سِيده هَذَا الجَمْعَ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ[9]. وَأَضَافَ الزَّوزَنِيُّ (ت٤٨٦هـ) جَمْعًا آخَرَ؛ قَالَ: " يُجْمَعُ التُّرَابُ عَلَى أَتْرِبَةٍ، وَتِرْبَانٍ، وَتُرْبَاتٍ"[10].

قُلْتُ: حِكَايَةُ الأَثْبَاتِ لِجَمْعِ (التُّرَابِ) إِثْبَاتٌ؛ لِأَنَّ مَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَع، وَهَذَا يُسَوِّغُ القَوْلَ بِوَهْمِ النَّوَوِيِّ، وَتَعَجُّلِهِ فِي حُكْمِهِ.

---

[1] القيامة: من الآية: ٣٤.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١١٤/١٥.

[3] غريب الحديث للخطّابيّ: ٣٢/٣. وينظر: المقاييس: ١٤١/٦. والغريبين في القرآن والحديث: ٢٠٣٦/٦.

[4] الخصائص: ٤٦/٣.

[5] ينظر: حروف المعاني والصفات: ١٢، عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ أبو القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٤م. ومعجم ديوان الأدب: ٢٢٣/٣. وتهذيب اللّغة: ٣٢٢/١٥. والصّحاح: ٢٥٣٠/٦. والمقاييس: ١٤١/٦. والمحكم: ٤٥٨/١٠.

[6] تهذيب الأسماء واللّغات: ٤٠/٣.

[7] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٣٩. المقصور والممدود: ٣٨٥.

[8] المحيط في اللّغة: ٤٢٨/٩. والصّحاح: ٩٠/١.

[9] ينظر: المحكم: ٤٧٩/٩.

[10] شرح المعلّقات السّبع للزّوزنيّ: ٩١.

وَقَدْ يَكُونُ الاسْتِعْمَالَانِ صَحِيحَيْنِ، فَيُفَاضِلُ اللُّغَوِيُّ بَيْنَهُمَا، إِذْ يَجْعَلُ أَحَدَهُمَا أَصَحَّ مِنَ الآخَرِ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ مَا حَكَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ، فِي شَرْحِهِ لِمَا جَاءَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمَ) مِنْ " أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ... قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ دِيكًا نَقَرَنِي ثَلَاثَ نَقَرَاتٍ، وَإِنِّي لَا أُرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجَلِي، وَإِنَّ أَقْوَامًا يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيُضَيِّعَ دِينَهُ، وَلَا خِلَافَتَهُ، وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ (صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ). فَإِنْ عَجِلَ بِي أَمْرٌ، فَالْخِلَافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السِّتَّةِ، الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ. وَإِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعَنُونَ فِي هَذَا الأَمْرِ ... "[1]. قَالَ النَّوَوِيُّ شَارِحًا: " وَقَوْلُهُ: (يَطْعَنُونَ)، بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَفَتْحِهَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ هُنَا "[2].

فَاخْتِيَارُ النَّوَوِيِّ لِحُكْمِ (الأَصَحِّ)؛ بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ، إِذْ " يُقَالُ: يَطْعَنُ بِاللِّسَانِ، ويَطْعُنُ بالسِّنَانِ "[3]. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " طَعَنَ بِالرُّمْحِ يَطْعَنُ وَيَطْعُن طَعْناً. وَطَعَنْتُ فِي الرَّجُلِ أَطْعَنُهُ طَعَنانًا، إِذَا ذَكَرْتُهُ بِقَبِيحٍ "[4].

وَالحَقُّ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ يُعَدُّ مُجَازَفَةً وَجَزْمًا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعُ خِلَافٍ وَاخْتِلَافٍ بَيْنَ العُلَمَاءِ، وَلَعَلَّ مَا دَوَّنَهُ الرَّازِي (ت٦٦٦هـ) أَحْسَنُ مَا قِيْلَ فِي تَفْصِيلِ ذَلِكَ؛ قَالَ: " (طَعَنَهُ) بِالرُّمْحِ، وَ(طَعَنَ) فِي السِّنِّ، كِلَاهُمَا مِنْ بَابِ (نَصَرَ). وَ(طَعَنَ) فِيهِ، أَيْ: قَدَحَ مِنْ بَابِ (نَصَرَ). وَ(طَعَنَانًا) – أَيْضًا – بِفَتْحِ الْعَيْنِ، كَذَا فِي (الصِّحَاحِ). وَفِيهِ – أَيْضًا –: وَالْفَرَّاءُ يُجِيزُ فَتْحَ الْعَيْنِ مِنْ (يَطْعَنُ) فِي الْكُلِّ. وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ: (الطَّعَنَانُ) قَوْلُ اللَّيْثِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ، فَمَصْدَرُ الْكُلِّ عِنْدَهُ (الطَّعْنُ)، لَا غَيْرَ. وَعَيْنُ الْمُضَارِعِ مَضْمُومَةٌ فِي الْكُلِّ عِنْدَ اللَّيْثِ. وَبَعْضُهُمْ يَفْتَحُ الْعَيْنَ مِنْ مُضَارِعِ الطَّعْنِ بِالْقَوْلِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: لَمْ أَسْمَعْ فِي مُضَارِعِ الْكُلِّ، إِلَّا الضَّمَّ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: سَمِعْتُ (يَطْعَنُ) بِالرُّمْحِ بِالْفَتْحِ. وَفِي (الدِّيوَانِ) ذَكَرَ

---

[1] صحيح مسلم: ٣٩٦/١.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٣/٥.

[3] تهذيب اللُّغَةِ: ١٨٠/٤. وينظر: مجمل اللّغة: ٥٨٣. والمخصّص: ٥٤/٢.

[4] جمهرة اللّغة: ٩١٧/٢.

الطَّعْنَ بِالرُّمْحِ وَبِاللِّسَانِ، فِي بَابِ (نَصَرَ). ثُمَّ قَالَ فِي بَابِ (قَطَعَ): وَ(طَعَنَ يَطْعَنُ) لُغَةٌ فِي (طَعَنَ يَطْعُنُ)، فَجَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْبَابَيْنِ "[١].

ثَانِيًا: أَحْكَامُ الرَّدِّ غَيْرُ القَطْعِيَّةِ

١- **القَبِيحُ:** " القَبِيحُ مَا تَزْجُرُ عَنْهُ الحِكْمَةُ، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى المِقْدَارِ "[٢]. وَ" هُوَ مَا يَكُونُ مُتَعَلّقَ الذَّمِّ فِي العَاجِلِ، وَالعِقَابِ فِي الآجِلِ "[٣]، أَوْ مَا كَانَ مُنَافِرًا للطَّبْعِ، أَوْ مُخَالِفًا للغَرَضِ[٤]. وَيُعَدُّ حُكْمُ (القَبِيحِ) مِنْ مَلَامِحِ المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ عِنْدَ النَّحْوِيّينَ القُدَمَاءِ، وَبِالأَخَصِّ سِيبَوَيهِ، إِذْ يَظْهَرُ ذَلِكَ أَثْنَاءَ كِتَابِهِ[٥]. وَهُوَ مِنَ الأَحْكَامِ الَّتِي تُنْبِئُ عَنْ عَقْلِيَّةٍ فَاحِصَةٍ نَاقِدَةٍ رَاسِخَةٍ فِي دَقَائِقِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، كَعَقْلِيَّةِ الخَلِيلِ بنِ أَحْمَدٍ الفَرَاهِيدِيّ[٦].

وَاللَّافِتُ أَنِّي لَمْ أَجِدِ النَّوَوِيَّ قَدِ اسْتَعْمَلَ هَذَا الحُكْمَ اللُّغَوِيَّ، إِلَّا فِي مَوْرِدٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ: " وَالعَدَدُ المُفَسَّرُ بِوَاحِدٍ مُرَكَّبٌ، وَغَيْرُ مُرَكَّبٍ: فَالمُرَكَّبُ يُكْتَفَى فِيهِ بِدُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ، نَحْو: أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا؛ تَقُولُ فِيهِ: الأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ... وَمِنْهُمْ مَنْ يُدْخِلُهُمَا فِي الأَوَّلِ وَالثَّانِي، نَحْو: الخَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا ... وَمِنْهُمْ مَنْ يُدْخِلُهُمَا فِي الأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالتَّمْيِيزِ، فَيَقُولُ: الخَمْسَةَ عَشَرَ الدَّرَاهِمَ، وَهَذَا قَبِيحٌ؛ لِدُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَحُكْمُهُ وُجُوبُ تَنْكِيرِهِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ التَّمْيِيزُ مُشْتَبِهًا بِالمَفْعُولِ، دَخَلَتَا عَلَيْهِ، فَنُصِبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ، لَا أَنَّهُ تَمْيِيزٌ؛ فَلِذَا دَخَلَتَاهُ، وَإِنْ قَبُحَ "[٧].

---

[١] مختار الصّحاح: ١٩٠، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، ط٥، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

[٢] الفروق اللغويّة: ٢١٤.

[٣] التعريفات: ١٧٢.

[٤] ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٦٦٦/١.

[٥] ينظر: الكتاب بين المعياريّة والوصفيّة: ٤٣، ٤٤، ٥٤، أحمد سليمان ياقوت، ط١، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية، ١٩٨٩م.

[٦] ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيديّ أعماله ومنهجه: ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، د. مهدي المخزوميّ، د. ط، مطبعة الزهراء-بغداد، ١٩٦٠م.

[٧] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٠/٤.

وَمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ هِيَ مَسْأَلَةُ خِلَافٍ بَيْنَ المَدْرَسَتَينِ النَحْوِيَّتَيْنِ؛ إِذْ " ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي (خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا): (الخَمْسَةَ العَشَرَ دِرْهَمًا)، وَ(الخَمْسَةَ العَشَرَ الدِّرْهَمَ). وَذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الألفِ وَاللَّامِ فِي (العَشَر)، وَلَا فِي (الدِّرْهَمِ)، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (الخَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا)، بِإِدْخَالِ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى (الخَمْسَةِ) وَحْدَهَا "[1].

وَقَالَ النَّحَّاسُ: " أَجَازَ الكِسَائِيُّ (الخَمْسَةَ العَشَرَ دِرْهَمًا)، وَهَذَا نَقْضُ مَا يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ؛ جَعَلُوا الاسْمَيْنِ اسْمًا وَاحِدًا، وَأَجَازُوا (الخَمْسَةَ العَشَرَ الدِّرْهَمَ)، وَهَذَا أَبْعَدُ مِنْ ذَاكَ، وَهُوَ خَطَأٌ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ وَالفَرَّاءِ، إِلَّا أَبَا زَيْدٍ؛ فَإِنَّهُ حَكَاهُ وَأَجَازَهُ، وَأَبُو زَيْدٍ – وَإِنْ كَانَ لَهُ المحَلُّ الجَلِيلُ – صَاحِبُ شُذُوذٍ، وَلَيْسَ كَالأَصْمَعِيِّ "[2].

وَيَبْدُو أَنَّ النَّوَوِيَّ أَرَادَ التَّلْفِيقَ بَيْنَ المَذْهَبَيْنِ؛ فَأَجَازَ تَعْرِيفَ التَّمْيِيزَ عَلَى قُبْحٍ، وَهُوَ رَأْيٌ بِكْرٍ لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْهِ؛ فَالبَصْرِيُّونَ رَفَضُوا تَعْرِيفَ التَّمْيِيزَ مُطْلَقًا، وَالكُوفِيُّونَ أَجَازُوهُ دُونَ قَيْدٍ.

٢– **الضَّعِيفُ:** " الضَّعِيفُ مِنَ اللُّغَاتِ: مَا انْحَطَّ عَنْ دَرَجَةِ الفَصِيحِ "[3]. وَ" اسْتُعْمِلَ هَذَا المُصْطَلَحُ فِي المُعْجَمَاتِ وَصْفًا لِمَا قَلَّ اسْتِعْمَالُهُ، بِشَكْلٍ يَجْعَلُهُ صَحِيحًا، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ فَصِيحٍ "[4]. وَقَدِ اسْتَعْمَلَ اللُّغَوِيُّونَ وَالنَّحْوِيُّونَ مُصْطَلَحَ (الضَّعِيفِ) بِمَعْنًى قَرِيبٍ مِنْ مَعْنَاهُ الحَدِيثِيِّ؛ وَهَذَا يَشِي بِتَأَثُّرِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ بِالمُحَدِّثِينَ[5].

قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَ(يَهْلِكُ) بِكَسْرِ اللَّامِ عَلَى اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَحُكِيَ فَتْحُهَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ، أَوْ فَاسِدٌ "[6]. فَأَخْرَجَ (يَهْلَكُ) – بِفَتْحِ اللَّامِ – مِنْ دَائِرَةِ الفَصَاحَةِ، بَيْدَ أَنَّهُ تَرَدَّدَ فِي صَوَابِ الاسْتِعْمَالِ وَفَسَادِهِ. وَلَعَلَّ تَرَدُّدَهُ هَذَا نَاشِئٌ مِن اخْتِلَافِ آرَاءِ العُلَمَاءِ فِيهِ؛ فَبَعْضُهُمْ خَطَّأَ

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين: ٢٥٥/١.

[2] عمدة الكتاب: ١٧١.

[3] الكليّات: ٥٧٥. وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١١١٩/٢. وينظر: المزهر: ١٦٩/١.

[4] البناء الدّاخليّ للمعجم العربيّ: ١٠٨.

[5] ينظر: المرجع السّابق: ١٠٩. وعلوم الحديث ومصطلحه عرضٌ ودراسة: ٣١٨/١.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٣/١٨.

اسْتِعْمَالِ (يَهْلَكَ)، وَجَعَلَهُ مِن اسْتِعْمَالَاتِ (العَامَّةِ)؛ قَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ: " وَأَمَّا قَوْلُهُ: هَلَكَ، فَمَعْنَاهُ عَطِبَ، أو تَلِفَ، أَوْ مَاتَ، أَوْ ضَاعَ، يُحْتَمَلُ كُلُّ ذَلِكَ؛ لِقُرْبِ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ فِي المَعْنَى، وَ(العَامَّةُ) تَفْتَحُ اللَّامَ مِنْ مُسْتَقْبَلِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى (يَعْطَبُ)، وَ(يَتْلَفُ)، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الحَلْقِ إِنَّمَا هُوَ فَاءُ الفِعْلِ، لَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ، فَلَا يَكُونُ، إِلَّا بِكَسْرِ ثَانِي مُسْتَقْبَلِهِ، أَوْ ضَمِّهِ؛ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[1] "[2].

وَذَهَبُ عُلَمَاءُ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ (يَهْلَكُ) لُغَةٌ فِي (يَهْلِكُ)؛ جَاءَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ): " وَقَالُوا: رَكَنَ يَرْكَنُ، وَهَلَكَ يَهْلَكُ. وَقَرَأَ الحَسَنُ: ﴿وَيَهْلَكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾[3]، فَكَانَ مُحَمَّدُ بنُ السَّرِيِّ يَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى أَنَّهَا لُغَاتٌ تَدَاخَلَتْ "[4]. وَقَالَ الصَّغَانِيُّ: " (هَلِكَ يَهْلَكُ): لُغَةٌ فِي (هَلَكَ يَهْلِكُ). وَقَرَأَ الحَسَنُ، وَأَبُو حَيْوَةَ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقٍ: ﴿وَيَهْلَكُ الحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾[5] "[6].

وَوَفَاءً لِمَنْهَجِهِ فِي تَتَبُّعِ لُغَاتِ العَرَبِ وَوَصْفِهَا؛ اسْتَقْرَأَ النَّوَوِيُّ طَائِفَةً مِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي قَيَّدَهَا بِحُكْمِ (الضَّعِيْفَةِ)[7]، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " المَنَا – عَلَى وَزْنِ (العَصَا) –: هُوَ رِطْلَانِ بِالبَغْدَادِيِّ، وَفِيهِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ (مَنٌّ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ "[8].

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ (المَنَّ) لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ، حَكَاهَا القَالِيُّ، وَغَيْرُهُ؛ جَاءَ فِي (المَقْصُورِ وَالمَمْدُودِ): " المَنَا: الَّذِي يُوْزَنُ بِهِ، يُكْتَبُ بِالأَلِفِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي تَثْنِيَتِهِ: مَنَوَانِ. قَالَ الأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ: عِنْدِي

---

[1] الأنفال: من الآية: ٤٢.

[2] تصحيح الفصيح وشرحه: ٤٩. وينظر: أدب الكاتب: ٤٠٠. وتثقيف اللّسان وتلقيح الجنان: ١١٤. وتقويم اللّسان: ١٨٧.

[3] البقرة: من الآية: ٢٠٥.

[4] شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٤٢٩.

[5] البقرة: من الآية: ٢٠٥.

[6] الشوارد = ما تفرّد به بعض أئمة اللّغة: ٩.

[7] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٤/١٥٣، ١٣/١٠٤. ودقائق المنهاج: ٣٩، ٤٥، ٥٤. والمجموع: ٤/٣٣٢، ٤٠٧، ٥/٣٩٣، ٦/٣٤٨.

[8] المجموع: ٩/٣١٨.

مَنَا ذَهَبٍ، وَمَنَوَا ذَهَبٍ، وَأَمْنَاءُ ذَهَبٍ ... وَأَمَّا لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ، فَيَقُولُونَ: (هَذَا مَنٌّ)، بِتَشْدِيدِ النُّونِ، وَمَنَّانِ، وَأَمْنَانٌ كَثِيرَةٌ "[1].

وَيُؤْخَذُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، أَنَّ لُغَةَ تَمِيمٍ مِنَ اللُّغَاتِ الَّتِي عُرِفَتْ بِفَصَاحَتِهَا وَنَقَائِهَا، وَحُكْمُهُ الآنِفُ يَعْنِي إِخْرَاجَهَا مِنْ نِطَاقِ الفَصَاحَةِ! ثُمَّ أَنَّ التُّرَاثَ لَا يُخْبِرُنَا أَنَّ ثَمَّةَ مَنْ جَعَلَ (المَنَّ) لُغَةً ضَعِيْفَةً، وَغَايَةُ مَا ذُكِرَ أَنَّ بَعْضَ العُلَمَاءِ عَدَّ (المَنَا) أَفْصَحَ مِنَ (المَنِّ)؛ وَهَذَا حُكْمٌ صَرِيحٌ بِأَنَّ (المَنَّ) لَفْظٌ فَصِيحٌ؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: " المَنَا – مَقْصُورٌ –: الَّذِي يُوزَنُ بِهِ، وَالتَّثْنِيَةُ: مَنَوَانِ، وَالجَمْعُ: أَمْنَاءٌ، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنَ (المَنِّ) "[2]. بَلْ إِنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ أَنَّ (المَنَّ) لُغَةٌ فِي (المَنَا)، مِنْ دُونِ قَيْدٍ أَوْ تَوْصِيفٍ[3]. فَكَانَ الأَحْرَى بِالنَّوَوِيِّ مُوَافَقَةَ سَالِفِيه.

وَ(الضَّعِيفُ) رُتَبٌ وَدَرَجَاتٌ، كَمَا أَنَّ (الفَصِيحَ) رُتَبٌ وَدَرَجَاتٌ؛ فَهُنَاكَ (ضَعِيفٌ)، وَ(أَضْعَفُ)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَأَمَّا (رُدَّهُ)، وَنَحْوُهُ لِلْمُذَكَّرِ، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ؛ أَفْصَحُهَا: وُجُوبُ الضَّمِّ، كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي. وَالثَّانِي: الْكَسْرُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَالثَّالِثُ: الْفَتْحُ، وَهُوَ أَضْعَفُ مِنْهُ، وَمِمَّنْ ذَكَرَهُ ثَعْلَبٌ فِي (الْفَصِيحِ)، لَكِنْ غَلَّطُوهُ؛ لِكَوْنِهِ أَوْهَمَ فَصَاحَتَهُ وَلَمْ يُنَبِّهْ عَلَى ضَعْفِهِ "[4].

يَعْنِي أَنَّ الفِعْلَ المُضَعَّفَ المُضَارِعَ وَالأَمْرَ – إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ المُذَكَّرِ – يَكُونُ فِي حَرَكَةِ بِنَائِهِ وَإِعْرَابِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ فِي الاسْتِعْمَالِ؛ الضَّم، وَالفَتْح، وَالكَسْر. أَمَّا قَوْلُ ثَعْلَبَ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ، فَهُوَ: " وَزَرَرْتُ عَلَيَّ قَمِيصِي، وَأَزْرُرْ عَلَيْكَ قَمِيصَكَ، وَزُرَّهُ، وَزُرُّهُ، وَزُرِّهِ "[5]. وَمِمَّنْ ذَكَرَ الأَوْجِهَ الثَّلَاثَةَ الجَوْهَرِيُّ[6].

وَأَمَّا مَنْ غَلَّطَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ " غَلَّطَهُ بَعْضُهُمْ فِي إِجَازَةِ الثَّلَاثَةِ، وَظَاهِرُ قَوْلِ سِيْبَوَيهِ مَا ذَكَرَهُ ثَعْلَبُ. وَفِي (الإِفْصَاحِ): حَكَى الكُوفِيُّونَ: (رُدّهَا) بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ، وَ(رُدّه) بِالكَسْرِ وَالفَتْحِ.

---

[1] المقصور والممدود للقاليّ: ١١٤. وينظر: المخصّص: ٤/٤٧٠. وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/٤٥٩. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٢/٦٩٠.

[2] الصّحاح: ٦/٢٤٩٧. وينظر: التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء: ٢٠٩.

[3] ينظر: تهذيب اللّغة: ١٥/٣٣٩.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٨/١٠٤.

[5] الفصيح: ٢٦٧.

[6] الصّحاح: ٢/٦٦٩.

وَقَالَ الجرْمِيُّ: وَقَدْ تَرَكَهُ قَوْمٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ لَحَاقِ الهَاءِ "[1]. وَ" قَالَ ابْنُ بَرّيٍّ: هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيّينَ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ الْهَاءِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: زُرَّ وزُرٌّ وزُرِّ "[2].

وَقَدْ ذُكِرَتْ عِلَلُ تَجْوِيزِ الأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ؛ " فَالفَتْحُ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ، وَالضَّمُ؛ لِإِتْبَاعِ آخِرِهِ حَرَكَةَ مَا قَبْلِهِ، وَالكَسْرُ؛ عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ "[3].

قُلْتُ: يُدْخَلُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ بِأَنَّ التُّرَاثَ لَمْ يَنْقلْ لَنَا أَنَّ أَحَدًا مِنَ اللُّغَوِيّينَ أَصْدَرَ حُكْمًا بـ(الضَّعِيفِ)، أَوِ (الأَضْعَفِ)، عَلَى أَيٍّ مِنَ الاسْتِعْمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ؛ فَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى وَجْهِ الضَّمِّ، وَمُخْتَلِفُونَ عَلَى وَجْهَي الفَتْحِ وَالكَسْرِ، بَيْنَ مُجَوِّزٍ وَمَانِعٍ.

٣- **القَلِيلُ:** وَهُوَ مِنَ الأَحْكَامِ اللُّغَوِيَّةِ، الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا صُنَّاعُ المُعْجَمَاتِ للدَّلَالَةِ عَلَى قِلَّةِ اسْتِعْمَالِ العَرَبِ لِلَّفْظِ، أَوِ التَّرْكِيبِ، وَعَدَمِ شُهْرَتِهِ؛ مِمَّا يَقْتَضِي خُرُوجَهَ عَنْ نِطَاقِ الفَصَاحَةِ، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا[4]. وَ(القَلِيلُ) عِنْدَ أَهْلِ النَّحْوِ " مَا يَنْحَصِرُ وُجُودُهُ عَلَى القِيَاسِ، عَلَى وَجْهِ القِلَّةِ "[5]. وَقَدِ اسْتَقْرَأَ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ أَنَّ هَذَا الَّذِي وَصَفُوهُ بـ(القَلِيلِ) مُسْتَعْمَلٌ بِشَكْلٍ وَاسِعٍ؛ قَالَ ابْنُ جِنّي: " وَمَا يَرِدُ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ، مِمَّا يَضْعُفُ فِي القِيَاسِ، وَيَقِلُّ فِي الاسْتِعْمَالِ، كَثِيرٌ جِدًّا، وَإِنْ تَقَصَّيْتُ بَعْضَهُ طَالَ "[6].

وَقَدِ انْحَصَرَ اسْتِعْمَالُ النَّوَوِي لِحُكْمِ (القَلِيلِ) فِي وَصْفِ بَعْضِ لُغَاتِ العَرَبِ، الَّتِي لَمْ تَصِلْ إِلَى حَدِّ الفَصَاحَةِ وَالشُّيُوعِ وَالشُّهْرَةِ، وَلَكِنَّهَا – بِحَسَبِ رَأْيِهِ – صَحِيحَةٌ مَقْبُولَةٌ. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ،

---

[1] المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/٣٤٥، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى – دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدّة، ١٤٠٠هـ-١٤٠٥هـ.

[2] لسان العرب: ٤/٣٢١.

[3] إسفار الفصيح: ١/٣٧٨. وينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ٦٦-٦٧. وتحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: ٢٥٦.

[4] ينظر: البناء الدّاخليّ للمعجم العربيّ: ١١٨.

[5] شرح المراح في التصريف: ٤١، بدر الدين محمود بن أحمد العينيّ، تحقيق: عبد الستّار جواد، د. ط، مطبعة الرشيد- بغداد، ١٩٩٠م.

[6] الخصائص: ١/١٣٤.

قَوْلُهُ: " قَوْلُهُ: (كَادَ النَّاسُ أَنْ لَا يَبْلغُوا مَنَازِلَهُمْ)[1]، كَذَا هُوَ فِي النُّسَخِ (أَنْ لَا يَبْلَغُوا)، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ، وَالفَصِيحُ حَذْفُ (أَنْ) "[2].

وَالحُكْمُ الَّذِي قَالَهُ النَّوَوِيُّ كَانَ مُتَوَقَّعًا؛ إِذْ هُوَ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ شَيخِهِ ابنِ مَالِكٍ؛ جَاءَ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ): " وَالشَّائِعُ فِي خَبَرِ (كَادَ) وُرُدُهُ مَقْرُونًا بِـ(أَنْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾[3]. وَوُرُدُهُ مَقْرُونًا بِـ(أَنْ) قَلِيلٌ، وَمِنْهُ جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ: (مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ). وَمِثْلُهُ قَوْلُ الآخَرِ:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ "[4].

وَاخْتَلَفَ حُكْمُ اقْتِرَانِ خَبَرِ (كَادَ) بِـ(أَنْ) لَدَى جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ، إِذْ عَدُّوهُ مِنْ ضَرَائِرِ الشِّعْرِ؛ قَالَ أَبُو حَيَّانٍ الأَنْدَلُسِيُّ: " وَأَمَّا (كَادَ)، وَ(كَرَبَ)، وَ(أَوْشَكَ)، فَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ فِي خَبَرِهِنَّ، وَأَلَّا تَدْخُلَ، وَدُخُولُهَا فِي خَبَرِ (كَادَ)، وَ(كَرَبَ) عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ، وَلَا يَقَعُ فِي الكَلَامِ "[5]. فَكَانَ الحُكْمُ الَّذِي أَطْلَقَهُ النَّوَوِيُّ مُوَافِقًا لِمَذْهَبِ شَيْخِهِ الَّذِي وَسَّعَ مِنْ دَائِرَةِ الاحْتِجَاجِ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَمُتَمَاشِيًا مَعَ الحَقْلِ المَعْرِفِيِّ الَّذِي بَرَعَ فِيهِ، وَأَعْنِي عُلُومَ الشَّرِيعَةِ.

وَتَجِدُ النَّوَوِيَّ – فِي مَوَاضِعَ لَيْسَتْ بِالقَلِيلَةِ – يُطْلِقُ حُكْمَ (القَلِيلِ) عَلَى اللُّغَاتِ، مِنْ دُونِ دَلِيلٍ جَازِمٍ صَرِيحٍ، وَإِنَّمَا يَسْتَشِفُّهُ مِنْ كَلَامِ الأَعْلَامِ مِنْ سَالِفِيهِ، أَوْ مُعَاصِرِيهِ، إِذْ يَفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ

---

[1] المهذّب: ٢٣١/١.

[2] المجموع: ٦٩/٥.

[3] الجنّ: من الآية: ١٩.

[4] شرح تسهيل الفوائد: ٣٩١/١. ولم أقف على قائل البيت، وقد وردَ غَيرَ منسوبٍ في كتب متأخّري النحويين.

[5] ارتشاف الضرب: ١٢٢٥/٣. وينظر: ضرائر الشّعر: ٦١، علي بن مؤمن أبو الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمّد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م.

فَحْوَى مَا دَوَّنُوهُ فِي أَثْنَاءِ مُصَنَّفَاتِهِمْ[١]. وَمِن أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " وَدِرْعُ الحَدِيدِ مُؤَنَّثَةٌ، عَلَى اللُّغَةِ المَشْهُورَةِ، وَفِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ تَذْكِيرُهَا "[٢].

فَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ تَذْكِيرَ (دِرْعِ الحَدِيدِ) قَلِيلٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ، بَيْدَ أَنَّ عِبَارَاتِ بَعْضِ الأَعْلَامِ قَدْ يُفْهَمُ مِنْهَا ذَلِكَ، كَقَوْلِ الخَلِيلِ: " وَدِرْعُ الحَدِيدِ تُؤَنَّثُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُذَكَّرُ أَيْضًا "[٣]. وَقَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ: " وَدِرْعُ الحَدِيدِ مُؤَنَّثَةٌ، وَقَدْ ذُكِّرَتْ – أَيْضًا – "[٤].

وَيُدْخَلُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، أَنَّ بَعْضَ العُلَمَاءِ قَدْ أَطْلَقُوا القَوْلَ بِأَنَّ (دِرْعَ الحَدِيدِ) يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، مِنْ دُونِ تَعْقِيبٍ؛ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: " أَبُو عُبَيْدَةَ: وَ(أَسْمَرُ): دِرْعٌ، وَالدِّرْعُ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ "[٥]. وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ: " وَالدِّرْعُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ "[٦].

وَقَدْ نُسِبَ تَذْكِيرُ (الدِّرْعِ) إِلَى بَنِي تَمِيمٍ، وَهَذَا يَعْنِي فَصَاحَتَهُ؛ جَاءَ فِي (الانْتِخَابِ فِي شَرْحِ أَدَبِ الكُتَّابِ): " وَدِرْعُ الْحَدِيدِ: يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، يُذَكِّرُهُ بَنُو تَمِيمٍ قَالَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ[٧]:

وَأَمْلَسُ صُولِيًّا كَنِهْيِ قَرَارَةٍ أَحَسَّ بِقَاعٍ نَفْحَ رِيحٍ فَأَجْفَلَا

وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ لِبَعْضِ بَنِي تَمِيمٍ:

---

[١] ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين: ٢٤٩/٧. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢٨/١، ١٣٣، ٢٣٧، ٥٦/٤، ١١٣، ١٦٧/٧، ١٦١/٨، ١٣٦/٩، ٢٣٢، ١٩/١١، ١٦٨، ١٠٩/١٣، ٢١٧، ١٢٨/١٤، والتبيان في آداب حملة القرآن: ٢١٤، ٢١٦. والإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستانيّ: ١١٥، ٢٩٦. وتحرير ألفاظ التنبيه: ٤٤، ٤٦، ٥٨، ٨٢، ٩٨، ٩٩، ١٨٤. وتهذيب الأسماء واللغات: ٦٢/٤، ٩١. وإرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: ٧٢٨/٢.

[٢] المجموع: ٤٤١/٤.

[٣] العين: ٣٤/٢. وينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ٤٨٥.

[٤] جمهرة اللّغة: ٦٣١/٢.

[٥] المعاني الكبير في أبيات المعاني: ١١٠٥/٢، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: د. سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليمانيّ، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م. وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٧٤٦/٢.

[٦] التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء: ٣٢٧. وينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبريّ المسمى بـ «التبيان في شرح الديوان»: ١٥/١، أبو البقاء العكبريّ تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (١٣٥٥ – ١٣٥٧ هـ) = (١٩٣٦ – ١٩٣٨ م).

[٧] ديوان أوس بن حجر: ٨٤، أوس بن حجر بن مالك التميميّ، تحقيق: د. محمّد يوسف نجم، ط٣، دار صادر-بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

مُقَلِّصًا بِالدِّرْعِ ذِي التَّغَضُّنِ "[١].

وَقَدْ يَكُونُ فَقْدُ اللَّفْظِ، أَوْ قِلَّةُ وُرُودِهِ، فِي المُعْجَمَاتِ، أَوْ تَفَرُّدُ بَعْضِ اللُّغَوِيِّينَ بِذِكْرِهِ، سَبَبًا وَمُسَوِّغًا للنَّوَوِيِّ لِحُكْمِهِ بِأَنَّهُ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ. وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " الْخَادِمُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، بِغَيْرِ هَاءٍ، وَجَاءَ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ فِي الْأُنْثَى: خَادِمَةٌ "[٢].

فَلَمْ يَذْكُرْ أَكْثَرُ صُنَّاعِ المُعْجَمَاتِ مِنْ سَالِفِيهِ، (الخَادِمَةَ) للمُؤَنَّثِ، وَقَالُوا: " الخُدَّامُ، الوَاحِدُ: خَادِمٌ غُلَامًا كَانَ أَوْ جَارِيَةٌ "[٣]. وَالَّذِي حَكَى (الخَادِمَةَ) للأُنْثَى، ابْنُ السِّكِّيتِ، وَابْنُ سِيده؛ قَالَ الأَوَّلُ: " وَالخَادِمُ للذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَيُقَالُ لِلأُنْثَى: (خَادِمَةٌ) بالهَاءِ، وَالجَمْعُ: خَدَمٌ وَخُدَّامٌ"[٤]. وَجَاءَ فِي (المُحْكَمِ): " وَالأُنْثَى: خَادِمٌ، وَخَادِمَةٌ، عَرَبِيَّتَانِ فَصِيحَتَانِ "[٥]. وَالعِبَارَتَانِ لَا يُفْهَمُ مِنْهُمَا قِلَّةُ اسْتِعْمَالِ (الخَادِمَةِ)، بَلْ فِي عِبَارَةِ الثَّانِي تَصْرِيحٌ بِفَصَاحَتِهَا، وَفِي عِبَارَةِ الأَوَّلِ تَضْمِينٌ وَتَلْمِيحٌ.

وَيَبْدُو أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ فِي هَذَا المَوْضِعِ أَصْبَحَ مَصْدَرًا لِبَعْضِ خَالِفِيهِ؛ إِذْ جَاءَ فِي (المِصْبَاحِ المُنِيرِ): " خَدَمَهُ يَخْدُمُهُ خِدْمَةً فَهُوَ خَادِمٌ، غُلَامًا كَانَ، أَوْ جَارِيَةً، وَالْخَادِمَةُ – بِالْهَاءِ – فِي الْمُؤَنَّثِ قَلِيلٌ، وَالْجَمْعُ: خَدَمٌ وَخُدَّامٌ "[٦].

٤– **الشَّاذُّ**: هُوَ " مَا فَارَقَ مَا عَلَيْهِ بَقِيَّةُ بَابِهِ، وَانْفَرَدَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ "[٧]. أَوْ " مَا يَكُونُ مُخَالِفًا للقِيَاسِ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى قِلَّةِ وُجُودِهِ وَكَثْرَتِهِ ... وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ: شَاذٌّ مَقْبُولٌ، وَشَاذٌّ

---

[١] الانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٦٦٨/٢–٦٦٩.

[٢] تحرير ألفاظ التنبيه: ٢٨٩.

[٣] العين: ٢٣٥/٤. وينظر: معجم ديوان الأدب: ٣٦٠/١. وتهذيب اللّغة: ١٢٩/٧. والصّحاح: ١٩٠٩/٥. وأساس البلاغة: ٢٣٥/١، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشريّ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م. والمغرب: ٢٤٨/١.

[٤] كتاب الألفاظ: ٣٤٦، ابن السكّيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م.

[٥] المحكم: ١٤٦/٥.

[٦] المصباح المنير: ١٦٥/١.

[٧] الخصائص: ٩٨/١.

مَرْدُودٌ؛ أَمَّا الشَّاذُّ المَقْبُولُ، فَهُوَ الَّذِي يَجِيءُ عَلَى خِلَافِ القِيَاسِ، وَيُقْبَلُ عِنْدَ الفُصَحَاءِ وَالبُلَغَاءِ. وَأَمَّا الشَّاذُّ المَرْدُودُ، فَهُوَ الَّذِي يَجِيءُ عَلَى خِلَافِ القِيَاسِ، وَلَا يُقْبَلُ عِنْدَ الفُصَحَاءِ وَالبُلَغَاءِ "[١].

وَيَرَى بَعْضُ البَاحِثِينَ أَنَّ (الشَّاذَّ) مِنَ الأَحْكَامِ الَّتِي أَخَذَهَا صُنَّاعُ المُعْجَمَاتِ مِنَ المُحَدِّثِينَ وَعُلَمَاءِ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، إِذْ سَبَقَ ظُهُورُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي هَذَا المَيْدَانِ المَعْرِفِيِّ[٢].

وَبَعْدُ، فـ(الشُّذُوذُ) مِنَ الأَحْكَامِ التَّقْوِيمِيَّةِ، الَّتِي كَثُرَ إِيْرَادُهَا فِي سِيَاقِ تَقْوِيمِ القَوَاعِدِ الصَّرْفِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ؛ لِأَنَّ سَعَةَ العَرَبِيَّةِ وَكَثْرَةُ أَلْفَاظِهَا وَتَرَاكِيبِهَا، لَا بُدَّ مِنْ أَنَّ يُرَافِقَهُ كَثْرَةُ الشَّوَاذِّ عَنِ القَوَاعِدِ وَالأُصُولِ الَّتِي وَضَعَهَا العُلَمَاءُ.

وَمِنْ شَوَاذِّ القَوَاعِدِ الصَّرْفِيَّةِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّوَوِيِّ: " قُلْتُ: وَالمِيمُ فِي (المَرْجَانِ) أَصْلِيَّةٌ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ، وَهِيَ (فَعْلَان)، هَكَذَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي فَصْلِ (مرج). وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: لَا أَدْرِي ثُلَاثِيٌّ هُوَ، أَمْ رُبَاعِيٌّ؟ وَهَذَا عَجَبٌ! فَكَيفَ يَكُونُ رُبَاعِيًّا وَلَيْسَ فِي الكَلَامِ (فَعْلَال)، إِلَّا فِي المُضَاعَفِ، كَالزَّلْزَالِ، وَالقَلْقَالِ، وَالسَّلْسَالِ، وَالوَسْوَاسِ. وَأَمَّا مَا حَكَاهُ الفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (نَاقَةٌ فِيهَا خَزْعَال)، أَيْ: عَرَجٌ؛ فَهُوَ شَاذٌّ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ "[٣].

وَفِي هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ أُمُورٌ: (الأَوَّلُ): حَكَى أَهْلُ اللُّغَةِ حُرُوفًا أُخْرَى عَلَى زِنَةِ (فَعْلَالٍ)، مِنْ غَيْرِ المُضَعَّفِ؛ إِذْ " روى ثَعْلَبٌ: (قَهْقَارٌ) للحَجَر الصُّلْب. وَزَادَ أَبُو مَالِكٍ: (قَسْطَالٌ) للغُبارِ "[٤]، وَرَوَى آخرونَ " (بَغْدَادٌ)، وَ(قَشْعَامٌ) لِلعَنْكَبُوتِ "[٥].

---

[١] التّعريفات: ١٢٤.

[٢] ينظر: البناء الدّاخليّ للمعجم العربيّ: ١١٤.

[٣] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٣٧/٤.

[٤] شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٩٠/٣. وينظر: الصّحاح: ١٦٨٤/٤.

[٥] أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطّاع: ٣٠١. وارتشاف الضرب: ١٣٠/١. وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٠٠/٣، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة التوفيقية – مصر، د. ت.

وَ(الثَّانِي): نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ لَا يُثْبِتُونَ صِحَّةَ اسْتِعْمَالِ (خَزْعَال)[1]. وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ الكَلِمَاتُ المَذْكُورَةُ عَلَى هَذَا البِنَاءِ، فـ" (خَزْعَالٌ) مُوَلَّدٌ، وَ(قَسْطَالٌ) مَمْدُودٌ مِنْ (قَسْطَلٍ)، وَأُجِيبَ بِأَنَّ (بَغْدَادَ) غَيْرُ عَرَبِيَّةٍ، فَلَا تَدْخُلُ تَحْتَ الضَّابِطِ الْعَرَبِيِّ "[2].

وَقَالَ آخَرُونَ: " المُرَادُ: (خَزْعَلٌ)، وَ(قَهْقَرٌ)، وَ(قَسْطَلٌ)، وَالأَلِفُ إِشْبَاعٌ عَنِ الفَتْحَةِ قَبْلَهَا "[3].

وَ(الثَّالِثُ): اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي وَزْنِ (مَرْجَان)؛ فَوَزْنُهُ عِنْدَ سِيْبَوَيهِ وَالخَلِيلِ (فَعْلَان)؛ جَاءَ فِي (الكِتَابِ): " وَسَأَلْتُهُ عَنْ سَعْدانَ ومَرْجانَ، فَقَالَ: لَا أَشُكُّ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلَامِ مِثْلُ: سَرْدَاح، وَلَا فَعْلَال، إِلَّا مُضَعَّفًا، وَتَفْسِيرُهُ كَتَفْسِيرِ عُرْيَان، وَقصَّتُهُ كَقِصَّتِهِ"[4]. وَبَعْضُهُمْ رَأَى أَنَّ وَزْنَهُ (مَفْعَالٌ)[5]. فَعَلَى الأَوَّلِ أَصْلُهُ (مرج)، وَعَلَى الثَّانِي (رجن).

وَقَدْ حَظِيَتِ لُغَاتُ العَرَبِ بِالسَّهْمِ الأَوْفَى مِنْ حُكْمِ (الشُّذُوذِ)، الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ النَّوَوِيُّ فِي عُمُومِ مُصَنَّفَاتِهِ، وَمِمَّا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ فَقْدُهُ الدِّقَّةَ فِي الوَصْفِ، وَنُزُوعُهُ إِلَى الاجْتِهَادِ فِي الرَّأْيِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " وَقَدَرْتُ عَلَى الشَّيْءِ، بِفَتْحِ الدَّالِ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ كَسْرَهَا، وَهُوَ شَاذٌّ "[6].

وَالحَقُّ أَنَّ الجَوْهَرِيَّ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِحِكَايَةِ الكَسْرِ، إِذْ نَقَلَهَا قَبْلَهُ ابْنُ السِّكِّيتِ[7]، وَحُكِيَتْ عَنْ ثَعْلَبٍ[8]. وَجَاءَ فِي (مُعجَمِ دِيوَانِ الأَدَبِ): " وَقَدِرْتُ عَلَيْهِ قُدْرَةً: لُغَةٌ فِي (قَدَرْتُ عَلَيْهِ) "[9]. وَمِنْ خَالِفِي الجَوْهَرِيِّ، حَكَاهَا ابْنُ سِيده[10]. وَقَالَ ابْنُ القَطَّاعِ: " وَقَدِرَ يَقْدِرُ – عَنْ قُطْرُب –: لُغَةٌ

---

[1] ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: ٤٩١٢/١٠، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة–القاهرة، ١٤٢٨هـ. وينظر: شرح المفصّل لصدر الأفاضل الخوارزميّ: ٣٩٨/٢.

[2] المصباح المنير: ٥٦/١.

[3] شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٩٠/٣.

[4] الكتاب: ٢١٨/٣.

[5] ينظر: جمهرة اللّغة: ٤٦٧/١. وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٦٤. وارتشاف الضرب: ٩٩/١. والمزهر: ٢٦/٢.

[6] تحرير لفاظ التّنبيه: ٤٤.

[7] ينظر: إصلاح المنطق: ١٥٧.

[8] ينظر: التكملة والذيل والصّلة: ١٦١/٣.

[9] معجم ديوان الأدب: ٢٣٤/٢.

[10] ينظر: المخصّص: ٣٩٣/٤.

لِبَعْضِ رَبِيعَةَ، وَقَدْ يُفْتَحُ المُضَارِعُ فِيهَا "[1]. وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ اللُّغَةَ لَمْ يَصِفْهَا بِالشُّذُوذِ، أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ الأَحْكَامِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى بُعْدِهَا عَنِ الفَصَاحَةِ، فَتَأَمَّلْ!

وَمِمَّا عَزا رُوَايَتَهُ إِلَى الجَوْهَرِيِّ – أَيْضًا –، وَوَصَفَهُ بِالشُّذُوذِ، (الدِّوَاءُ) بِكَسْرِ الدَّالِ؛ قَالَ: " الدَّوَاءُ: مَمْدُودٌ مَفْتُوحُ الدَّالِ، وَحَكَى الْجَوْهَرِي لُغَةً فِي كَسْرِهَا، وَهِي شَاذَّة غَرِيبَةٌ "[2].

وَالقَوْلُ فِي هَذَا المَوْضِعِ كَالَّذِي قَبْلَهُ؛ فَلُغَةُ الكَسْرِ حَكَاهَا عَدَدٌ مِنَ الأَعْلَامِ، وَلَمْ يَنُصَّ أَيٌّ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ شَاذَّةٌ، أَوْ غَيْرُ فَصِيحَةٍ؛ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: " سَمِعْتُ جَمَاعَةً مِنَ الكِلَابِيِّينَ يَقُولُونَ: (هُوَ الدِّوَاءُ)، مَكْسُورٌ مَمْدُودٌ "[3].

" وَحَكَى الفَرَّاءُ عَنْ أَبِي الجَرَّاحِ: (هُوَ الدِّوَاءُ)، وَأَنْشَدَ:

يَقُولُونَ مَخْمورٌ وَهَذَا دِوَاؤُه عليَّ إِذاً مَشْيٌ، إِلى البيتِ، واجِبُ "[4].

بَلْ نَجِدُ فِي بَعْضِ العِبَارَاتِ مَا يُفْهِمُ فَصَاحَةَ هَذِهِ اللُّغَةِ، كَقَوْلِ ابْنِ هِشَامٍ اللَّخْمِيِّ: " (الدَّوَاءُ)، وَفِيهِ لُغَتَانِ: الدَّواءُ، بِفَتْحِ الدَّالِ، وَهِيَ أَفْصَحُ، وَالدِّوَاءُ، بِكَسْرِ الدَّالِ، وَهِيَ أَضْعَفُ"[5].

٥– **النَّادِرُ**: " النَّادِرُ: مَا قَلَّ وُجُودُهُ وَإِنْ لَمْ يُخَالِفِ القِيَاسَ "[6]. أَوْ " هُوَ الَّذِي يَكونُ وُجُودُهُ قَلِيلًا وَإِنْ كَانَ عَلَى الْقِيَاسِ "[7]. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: " أَصْلُ النُّدُورِ الْخُرُوجُ وَالِانْفِرَادُ، وَمِنْهُ كَلِمَةُ (نَادِرَةٍ)، أَيْ: فَرْدَةٌ عَنِ النَّظَائِرِ "[8].

---

[1] كتاب الأفعال لابن القطّاع: ١٢/١، وينظر: ٤٠/٣.

[2] تحرير لفاظ التّنبيه: ١٢٥.

[3] إصلاح المنطق: ٨٣. وينظر: المقصور والممدود للقاليّ: ٣٤٣.

[4] التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكريّ): ٣٨، أبو الفتح عثمان بن جنّي: تحقيق: أحمد ناجي القيسيّ، وخديجة عبد الرازق الحديثيّ، وأحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، ط١، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م. وينظر: معجم ديوان الأدب: ٦١/٤. وشمس العلوم: ٢١٩٦/٤.

[5] المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٤٨.

[6] شرح المراح في التّصريف: ٤١، والتّعريفات: ٢٣٩.

[7] دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ١٤١، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرّب عباراته الفارسيّة: حسن هاني فحص، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

[8] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٢٢٥/٩.

" وَالنُّدْرَةُ فِي عُمُومِهَا لَا تَصْلُحُ لِتَعْمِيمِ الحُكْمِ وَاعْتِمَادِهِ، وَالنَّادِرُ مِنَ الاسْتِعْمَالَاتِ لَا حُكْمَ لَهُ، وَإِنَّمَا الحُكْمُ للكَثْرَةِ وَالأَرْجَحِيَّةِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ حَالَاتِ النُّدْرَةِ قَدْ تَصْلُحُ لِلحُجِّيَّةِ، ولَكِنَّهَا لَا تَصْلُحُ للتَّعْمِيمِ وَقِيَاسِيَّةِ الاسْتِعْمَالِ "[1].

وَقَدْ لَجَأَ النَّوَوِيُّ إِلَى حُكْمِ (النَّادِر)، لِتَوَصِيفِ بَعْضِ الاسْتِعْمَالَاتِ الوَارِدَةِ عَنِ العَرَبِ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ، قَوْلُهُ: " (الشِّرَاءُ): يُمَدُّ وَيُقْصَرُ؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، فَمَنْ مَدَّ كَتَبَهُ بِالأَلِفِ، وَإِلَّا فَبِالياءِ. وَجَمْعُهُ: (أَشْرِيَةٌ) وَهُوَ جَمْعٌ نَادِرٌ "[2].

فَحَكَمَ عَلَى هَذَا الجَمْعِ بِأَنَّهُ نَادِرٌ؛ بِنَاءً عَلَى كَوْنِهِ جَمْعًا لـ(شِرًى) المَقْصُورِ، لَا جَمْعًا لـ(شِرَاءٍ) المَمْدُودِ. وَكَانَ ابْنُ جِنِّي قَدْ حَكَى " اخْتِلَافَ الكِسَائِيِّ وَأَبِي مُحَمَّدٍ اليَزِيدِيِّ، عِنْدَ أَبِي عُبَيدِ اللهِ، فِي (الشِّرَاءِ)، أَمَمْدُودٌ هُوَ، أَمْ مَقْصُورٌ؟ فَمَدَّهُ اليَزِيدِيُّ، وَقَصَرَهُ الكِسَائِيُّ، فَتَرَاضَيَا بِبَعْضِ فُصَحَاءِ العَرَبِ، وَكَانُوا بِالبَابِ، فَمَدُّوهُ عَلَى قَوْلِ اليَزِيدِيِّ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَهُوَ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، وَقَوْلُهُمْ: (أَشْرِيَةٌ) دَلِيلُ المَدِّ، كـ(سِقَاءٍ وَأَسْقِيَةٍ) "[3].

فَالقِيَاسُ أَنَّ " كُلَّ جَمْعٍ عَلَى (أَفْعِلَةٍ) مِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ، فَوَاحِدُهُ مَمْدُودٌ، نَحْو: هَوَاءٌ وَأَهْوِيَةٌ، وَخِبَاءٌ وَأَخْبِيَةٌ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُمَا مِنَ الصَّحِيحِ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ، نَحْو: حِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ، وَقَذَالٌ وَأَقْذِلَةٌ "[4]. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ (شِرَاءً) – بِالمَدِّ – وَزْنُهُ (فِعَالٌ).

وَيَبْدُو لِي أَنَّ النَّوَوِيَّ – فِي هَذَا المَوْضِعِ – قَدْ خَلَطَ بَيْنَ (الشَّاذِ)، وَ(النَّادِرِ)، وَلَمْ يِلْتَفِتْ للفَرْقِ بَيْنَ مَفْهُومَيْهِمَا؛ إِذْ قَدْ حَكَمَ اللُّغَوِيُّونَ عَلَى جَمْعِ المَقْصُورِ عَلَى (أَفْعِلَةٍ)، بِالشُّذُوذِ، لَا بِالنُّدْرَةِ؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وَيُجْمَعُ الـ(شِرَى) عَلَى (أَشْرِيَةٍ)، وَهُوَ شَاذٌّ؛ لِأَنَّ (فِعَلًا) لَا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعِلَةٍ)"[5].

---

[1] معجم المصطلحات النّحويّة والصرفيّة: ٢١٩.

[2] دقائق المنهاج: ٣٨. وتحرير ألفاظ التنبيه: ١١٤. وينظر: المجموع: ١٤٩/٩.

[3] الخصائص: ٢٩٢/٣. وينظر: مجالس العلماء: ١٢٩، أبو القاسم الزّجّاجيّ، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

[4] اللّباب في علل البناء والإعراب: ٤٤١/٢. وينظر: المقتضب: ٨٥/٣. والأصول في النّحو: ٥/٣. والتكملة لأبي عليّ الفارسيّ: ٢٨٧.

[5] الصّحاح: ٢٣٩١/٦. وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٧/٤. والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣١/٣.

وَقَدْ فَهِمَ بَعْضُ البَاحِثِينَ أَنَّ " النَّوَادِرَ كَلِمَاتٌ غَيْرُ شَائِعَةٍ أَوْ مَعْرُوفَةٍ "[١]. وَمِنْ هَذِهِ الكَلِمَاتِ غَيْرِ المَعْرُوفَةِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّوَوِيِّ: " وَالعَرَقُ: الزَّبِيبُ، نَادِرٌ "[٢]. أَيْ: إِنَّ مِنْ مَعَانِي كَلِمَةِ (العَرَقِ) عِنْدَ العَرَبِ، (الزَّبِيبَ)، بَيْدَ أَنَّ اسْتِعْمَالَهُمْ الكَلِمَةِ بِهَذَا المَعْنَى غَيْرُ شَائِعٍ وَقَلِيلٌ جِدًّا.

وَالطَّرِيفُ أَنَّ هَذَا المَعْنَى لِلَفْظَةِ (العَرَقِ) نَادِرٌ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَنَادِرٌ فِي المَصَادِرِ؛ إِذْ لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ أَوْرَدَهُ قَبْلَ النَّوَوِيِّ، سِوَى ابْنِ سِيده، الَّذِي نَقَلَ النَّوَوِيُّ عِبَارَتَهُ بِتَمَامِ حُرُوفِهَا، إِذْ جَاءَ فِي (المُحْكَمِ): " وَالعَرَقُ: الزَّبِيبُ، نَادِرٌ "[٣].

وَلَمْ تَخْلُ أَحْكَامِ النَّوَوِيِّ بـ(النُّدْرَةِ) مِنَ الاجْتِهَادِ وَالمُجَازَفَةِ، إِذْ تَرَاهُ يَقُولُ: " وَالعَنَاقُ: الأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ المَعْزِ، إِذَا أَتَتْ عَلَيْهَا سَنَةٌ، وَجَمْعُهَا (عُنُقٌ)، وَهَذَا الجَمْعُ نَادِرٌ، وَيَقُولُونَ فِي العَدَدِ الأَقَلِّ: ثَلَاثُ أَعْنُقٍ "[٤].

فَمَنْ حَكَى (عُنُقًا) جَمْعًا لـ(عَنَاقٍ)، لَمْ يَحْكُمْ بِنُدْرَتِهِ أَوْ شُذُوذِهِ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيدٍ: " وَالعَنَاقُ مِنَ المَعَزِ خَاصَّةً: مَعْرُوفَةٌ، وَالْجَمْعُ: عُنُقٌ، وَعُنُوقٌ "[٥]. وَكَذَا جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (التَّلْخِيصِ)[٦]، وَ(شَمْسِ العُلُومِ)[٧]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: " وَالعَنَاقُ: الأُنْثَى مِنَ المَعْزِ ... وَالْجَمْعُ: أَعْنُقٌ، وَعُنُقٌ، وَعُنُوقٌ "[٨].

أَمَّا الجَمْعُ الَّذِي حُكِي نُدْرَتُهُ، فَهُوَ (عُنُوقٌ)؛ جَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ): " وَالعَنَاقُ: الأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ المَعْزِ، إِذَا أَتَتْ عَلَيْهَا سَنَةٌ، وَجَمْعُهَا (عُنُوقٌ)، وَهَذَا الجَمْعُ نَادِرٌ، وَيَقُولُونَ فِي العَدَدِ الأَقَلِّ: ثَلَاثُ أَعْنُقٍ، وَأَرْبَعُ أَعْنُقٍ "[٩]. وَجَاءَ فِي (تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ): " جَمْعُ (سَمَاءٍ) على

---

[١] الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ: ٣١٠، د. عبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسّسة الرسالة–بيروت، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

[٢] الصّحاح: ٢٣٩١/٦. وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٧/٤. والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣١/٣.

[٣] المحكم: ١٩٥/١. والمخصّص: ١٩١/٣.

[٤] تهذيب الأسماء واللّغات: ٤٦/٤.

[٥] جمهرة اللّغة: ٩٤٢/٢.

[٦] التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٣٧٠.

[٧] شمس العلوم: ٤٧٦٣/٧.

[٨] المحكم: ٢٢٣/١.

[٩] تهذيب اللّغة: ١٦٩/١.

سُمِيٍّ، ووَزْنُهُ (فُعُولٌ)، قُلِبَتْ واوُهُ إلى اليَاءِ الَّتِي بَعدَها، وكُسِرَ الَّذِي قَبلَهَا؛ لتَثْبُتَ يَاءٌ بَعدَ الكَسرةِ. ونَظيرُهُ مِن السَّالِمِ (عَنَاقٌ وعُنُوقٌ)، وَهُوَ جَمْعٌ غَرِيبٌ "[1].

وَيُرَجَّحُ لَدَيَّ أَنَّ مَا ظَاهِرُهُ تَفَرُّدُ النَّوَوِيِّ بِهَذَا الحُكْمِ، سَبَبُهُ تَصْحِيفُ (عُنُوقٍ) إِلَى (عُنُقٍ)؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ النَّوَوِيِّ هِيَ عِبَارَةُ الأَزْهَرِيِّ عَيْنُهَا، عَدَا ذِكْرُهُ (عُنُقٍ) بَدَلَ (عُنُوقٍ). والتَّصحِيفُ وَقَعَ إِمَّا فِي نُسْخَةِ (التَّهْذِيبِ) الَّتِي بِيَدِ النَّوَوِيِّ، وَإِمَّا فِي كِتَابِ النَّوَوِيِّ المَطْبُوعِ بِسَبَبِ النُّسَّاخِ، أَوْ أَنَّ النَّوَوِيَّ نَفْسَهُ قَدْ صَحَّفَ الكَلِمَةَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٥- **الغَرِيبُ:** " هُوَ مَا قَلَّ اسْتِعْمَالُهُ مِنَ اللُّغَةِ، وَلَمْ يَدُرْ فِي أَفْوَاهِ العَامَّةِ، كَمَا دَارَ فِي أَفْوَاهِ الخَاصَّةِ "[2]. وَعَلَى هَذَا؛ فَـ" الغَرِيْبُ لَيْسَ مَعْنَاهُ الخَلْطَ بَينَ المُسْتَوَيَاتِ اللُّغَوِيَّةِ؛ لِأَنَّ الغَرِيبَ كَلِمَاتٌ مِنَ العَرَبِيَّةِ لَمْ تَسْعَدْ بِاسْتِعْمَالِهَا فِي دَائِرَةِ الحَدِيثِ أَوِ الكِتَابَةِ، فَلَا يَعْرِفُهَا كُلُّ النَّاسِ، وَمَعْرِفَتُهَا مَقْصُورَةٌ عَلَى هَؤُلَاءِ العُلَمَاءِ الَّذِينَ تَمَرَّسُوا بِاللُّغَةِ، وَعَاشُوا فِي رِحَابِهَا، وَوَفَدوا إِلَى مَوَاطِنِهَا فِي البَادِيَةِ، فَوَضَعُوا يَدَهُمْ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْ الكَلِمَاتِ هِيَ مِنْ صَمِيمِ اللُّغَةِ، وَلَيْسَتْ بَعِيدَةً عَنْهَا، أَوْ دَخِيلَةً عَلَيْهَا "[3]. وَمِعْيَارُ (الغَرِيبِ) هُوَ أَنْ تَكُونَ " الغَرَابَةُ بِالنِّسبَةِ إِلَى العَرَبِ العَرْبَاءِ، لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى اسْتِعْمَالِ النَّاسِ، وَإِلَّا لَكَانَ جَمِيعُ مَا فِي (كُتُبِ الغَرِيبِ) غَيْرَ فَصِيحٍ، وَالقَطْعُ بِخِلَافِهِ "[4]. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ سَمَاعَ بَعْضِ الأَلْفَاظِ قَدْ يَكُونُ مَقْصُورًا عَلَى بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ، إِذْ قَدْ تَغِيبُ عَنْ أَسْمَاعِ الأَكْثَرِينَ.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَسْتَشْهِدَ لِذَلِكَ بِقَوْلِ النَّوَوِيِّ: " الْبَازِي: فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ؛ الفَصِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ: (الْبَازِي) مُخَفَّفَةَ الْيَاءِ، الثَّانِيَةُ: (بَازٌ)، حَكَاهَا الْجَوْهَرِيُّ وَآخَرُونَ[5]. الثَّالِثَةُ: (بَازِيٌّ)، بتَشْدِيدِ الْيَاءِ، حَكَاهَا ابْنُ مَكِّي[6]، وَهِيَ غَرِيبَةٌ، أَنْكَرَهَا الْأَكْثَرُونَ "[7].

---

[1] تحصيل عين الذّهب من معدن جواهر الأدب: ٥٤٠. وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٠٩/٢.

[2] الإيضاح في علل النَّحو: ٩٢.

[3] الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ: ١٤٦.

[4] المزهر: ١٤٩/١.

[5] ينظر: الصّحاح: ٨٦٦/٣. والمحكم: ١١٣/٩. وشمس العلوم: ٥١٤/١.

[6] ينظر: تثقيف اللّسان: ١٩٠.

[7] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٦٩-١٧٠.

فَ(البَازِيُّ) – بِتَشْدِيدِ اليَاءِ – لَمْ يَذْكُرْهَا أَكْثَرُ اللُّغَوِيِّينَ وَأَصْحَابِ المُعْجَمَاتِ، وَعِبَارَةُ النَّوَوِيِّ غَابَتْ عَنْهَا الدِّقَّةُ؛ إِذْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: (لَمْ يَحْكِهَا، أَوْ لَمْ يَذْكُرْهَا)، لَا أَنْ يَقُولَ: (أَنْكَرَهَا)؛ لِأَنَّ الإِنْكَارَ يَقْتَضِي التَّصْرِيحَ بِالاسْتِعْمَالِ وَالنَّصَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَفْضَهُ وَإِنْكَارَهُ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ! وَكَانَ حَرِيًّا بِالنَّوَوِيِّ أَنْ يَنْقُلَ حِكَايَةَ التَّشْدِيدِ عَمَّنْ هُمْ أَبْعَدُ زَمنًا، وَأَقْرَبُ إِلَى عَصْرِ الفَصَاحَةِ، مِنْ مَكِّي الصِّقِلِّيِّ، إِذْ حُكِيَتْ عَنْ قُطْرُب[1]، وَقَالَ أَبو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ: " فِي (البَازِ) لُغَةٌ رَابِعَةٌ؛ يُقَالُ: (هُوَ البَازِيُّ)، بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ تُشْبِهُ يَاءَ النَّسَبِ "[2].

وَلَا يَبْدُو حُكْمُ (الغَرِيبِ) وَاضِحًا عِنْدَ النَّوَوِيِّ، فَتَرَاهُ يُطْلِقُهُ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الاسْتِعْمَالَاتِ الَّتِي رَصَدَهَا، وَهِيَ – عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ – إِمَّا مَرْفُوضَةٌ، أَوْ مَوْصُوفَةٌ بِالرَّدَاءَةِ، أَوْ مَقْبُولَةٌ. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي (المِنْهَاجِ): " (يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ)[3]، هُوَ بِفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ (يَشْغَلُهُمْ)، وَحُكِيَ ضَمُّهَا، وَهُوَ غَرِيبٌ "[4]. أَيْ: إِنَّهُ وَصَفَ (أَشْغَلَ) بِمَعْنَى (شَغَلَ) بِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ غَرِيبٌ.

وَلِأَهْلِ العَرَبِيَّةِ فِي هَذَا الاسْتِعْمَالِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ: (الأَوَّلُ): تَصْحِيحُهُ وَقَبُولُهُ عَلَى أَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ فَصِيحٌ، وَجَعْلُهُ مِمَّا جَاءَ عَلَى (فَعَلَ، وَأَفْعَلَ) بِمَعْنًى؛ قَالَ سِيْبَوَيهِ: " وَقَدْ يَجِيءُ (فَعَلْتُ، وَأَفْعَلْتُ) المَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ اللُّغَتَيْنِ اخْتَلَفَتَا، زَعَمَ ذَلِكَ الخَلِيلُ ... وَذَلِكَ: قَلْتُهُ البَيْعَ وَأَقَلْتُهُ، وَشَغَلَهُ وَأَشْغَلَهُ، وَصَرَّ أُذُنَيْهِ وَأَصَرَّ أُذُنَيْهِ "[5].

وَ(الثَّانِي): تَصْحِيحُهُ وَقَبُولُهُ عَلَى أَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ رَدِيءٌ، أَو ضَعِيفٌ غَيرُ فَصِيحٍ؛ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: " وَ(أَشْغَلْتُهُ) رَدِيءٌ "[6]. وَجَاءَ فِي (شَمْسِ العُلُومِ): " (أَشْغَلَهُ): لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي (شَغَلَهُ)"[7].

---

[1] ينظر: اللّامع العزيزيّ شرح ديوان المتنبّي: ١١٢.

[2] الأضداد: ١٧٤، أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصرية–بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

[3] صحيح مسلم: ١٩٣٩/٤.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٤/١٦.

[5] الكتاب: ٦١/٤. وينظر: المخصّص: ٣٠٥/٤. والمفصّل: ٣٧٣. وشرح التسهيل: ٤٥٠/٣.

[6] أدب الكاتب: ٣٧٣. وينظر: الانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ١١٥/٤.

[7] شمس العلوم: ٣٤٩٦/٦.

وَ(الثَّالِثُ): رَفْضُهُ وَإِخْرَاجُهُ عَنْ نِطَاقِ العَرَبِيَّةِ الصَّحِيحَةِ؛ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ، وابْنُ دُرَيْدٍ، وَالأَزْهَرِيُّ، وَالجَوْهَرِيُّ: " وَلَا يُقَالُ: (أَشْغَلْتُهُ) "[1]. وَجَاءَ فِي (تَقْوِيمِ اللّسَانِ): " وَتَقُولُ: (شَغَلْتُهُ بِكَذَا)، وَالعَامَّةُ تَقُولُ: (أَشْغَلْتُهُ) "[2].

وَفِي بَعْضِ المَوَاضِعِ تُلْفِيهِ يَحْكُمُ بِغَرَابَةِ الاسْتِعْمَالِ، مِنْ دُونِ حُجَّةٍ أَوْ دَلِيلٍ وَاضِحٍ عَلَى الغَرَابَةِ، أَوْ مَعْنَاهَا، كَقَوْلِهِ مُتَحَدِّثًا عَنْ عِبَارَةِ (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، إِلَّا بِاللَّهِ): " وَيُقَالُ – أَيْضًا –: (لَا حَيْلَ وَلَا قُوَّةَ)، فِي لُغَةٍ غَرِيبَةٍ حَكَاهَا الجَوْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ "[3].

وَهَذِهِ اللُّغَةُ حَكَاهَا أَئِمَّةُ اللُّغَةِ، وَهِيَ مِمَّا ثَبَتَ سَمَاعُهُ عَنِ العَرَبِ؛ جَاءَ فِي (المُحِيطِ): " وسُمِعَ مِنَ العَرَبِ: لَا حَيْلَ وَلَا قُوَّةَ "[4]. وَحَكَاهَا اللِّحْيَانِيُّ عَنِ الكِسَائِيِّ[5]. وَاللَّافِتُ أَنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ وَصَفَ هَذَا الاسْتِعْمَالِ بـ(الغَرِيبِ)، أَوْ جَعَلَهُ مِنْ غَيْرِ الفَصِيحِ، سِوَى النَّوَوِيِّ، فَتَأَمَّلْ!

٦- **الرَّدِيءُ**: " هُوَ أَقْبَحُ اللُّغَاتِ، وَأَنْزَلُهَا دَرَجَةً؛ قَالَ الفَرَّاءُ: كَانَتِ العَرَبُ تَحْضُرُ المَوْسِمَ فِي كُلِّ عَامٍ، وَتَحُجُّ البَيْتَ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَقُرَيْشٌ يَسْمَعُونَ لُغَاتِ العَرَبِ، فَمَا اسْتَحْسَنُوهُ مِنْ لُغَاتِهِمْ تَكَلَّمُوا بِهِ، فَصَارُوا أَفْصَحَ العَرَبِ، وَخَلَتْ لُغَتُهُمْ مِنْ مُسْتَبْشَعِ اللُّغَاتِ، وَمُسْتَقْبَحِ الأَلْفَاظِ"[6]. فَاللُّغَةُ الرَّدِيئَةُ هِيَ الَّتِي لَمْ تَرْقَ إِلَى مَرْتَبَةِ الفَصِيحِ، وَانْحَطَّتْ عَنْ مَرْتَبَةِ الحَسَنِ وَالمَشْهُورِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ وُقُوعِهَا فِي أَدْنَى رُتَبِ الاسْتِعْمَالَاتِ، لَمْ تُرَدَّ رَدًّا قَطْعِيًّا؛ لِأَنَّهَا مِنَ اللَّهَجَاتِ الَّتِي تَكَلَّمَتْ بِهَا العَرَبُ.

---

[1] إصلاح المنطق: ١٦٥. وجمهرة اللّغة: ٨٧٣/٢. وتهذيب اللّغة: ٤٢/٨. والصّحاح: ١٧٣٥/٥.

[2] تقويم اللّسان: ١٢٦.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٧/١٧. وينظر: تحرير ألفاظ التّنبيه: ٥٥.

[4] المحيط في اللّغة: ٢١٣/٣. وينظر: معجم ديوان الأدب: ٣٠٤/٣.

[5] ينظر: تهذيب اللّغة: ١٥٨/٥. وينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر: ٣٤٠/١، أبو القاسم جار الله الزّمخشريّ، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة – لبنان، د. ت.

[6] المزهر: ١٧٥/١.

وَقَدْ وَصَفَ النَّوَوِيُّ بَعْضَ الاسْتِعْمَالَاتِ الَّتِي خَطَّأَهَا جُمْهُورُ اللُّغَوِيِّينَ، بـ(الرَّدَاءَةِ)، أَيْ: إِنَّهُ حَكَمَ بِصِحَّتِهَا، وَلَمْ يُخْرِجْهَا مِنْ نِطَاقِ العَرَبِيَّةِ السَّلِيمَةِ، فَخَالَفَهُمْ بِذَلِكَ. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ، قَوْلُهُ:" يُقَالُ: شَلَّتْ يَمِيْنُهُ تَشَلُّ، بِفَتْحِ الشِّينِ فِيهِمَا، وَ(شُلَّتْ) بِالضَّمِّ، لُغَةٌ رَدِيئَةٌ "[1].

فَقَدْ خَطَّأَ أَئِمَّةُ اللُّغَةِ (شُلَّتْ) بِالضَّمِّ، إِذْ جَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ): " الأَصْمَعِيُّ وَالفَرَّاءُ: يُقَالُ: شَلَّتْ يَدُهُ تَشَلُّ شَلَلًا، فَهُوَ أَشَلّ، وَلَا يُقَالُ: شُلَّتْ يَدُهُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: أَشَلَّها اللَّهُ "[2]. وَجَاءَ فِيهِ – أَيْضًا –: " وَأَخْبرنِي الإِيَادِيُّ عَنْ شمرٍ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: صَحَّفَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فِي ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: ضَرَبْتُهُ فَانْعَقَرَ، وَإِنَّا هُوَ فَانْقَعَرَ. وَقَالَ: فِي صَدْرِهِ حَشَكٌ، وَالصَّحِيحُ حَسَكٌ. وَقَالَ: شُلَّتْ يَدُهُ، وَالصَّوَابُ شَلَّتْ يَدُهُ "[3].

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ: " يُقَالُ: شَلَّتْ يَدُهُ، وَلَا يُقَالُ: شُلَّتْ يَدُهُ، وَلَكِنْ أُشِلَّتْ "[4]. وَقَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيهِ: " وَأَمَّا قَوْلُهُ: شَلَّتْ يَدُهُ، فَمَعْنَاهُ: يَبِسَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ ... وَ(العَامَّةُ) تَقُولُ: شُلَّتْ يَدُهُ، بِضَمِّ الشِّينِ؛ يَظُنُّونَ أَنَّهُ بِمَعْنَى قُطِعَتْ، وَهُوَ خَطَأٌ "[5].

وَقَدْ يَشْفَعُ لِحُكْمِ النَّوَوِيِّ بـ(الرَّدَاءَةِ)، تَصْحِيحُ ابْنِ عَبَّادٍ لِقَوْلِهِم: (شُلَّتْ) بِضَمِّ المِيمِ؛ قَالَ: "وَالشَّلَلُ: ذَهَابُ اليَدِ، شُلَّتْ يَدُه تُشَلُّ؛ وشَلَّتْ تَشَلُّ؛ شَلالًا وَشَلَلًا "[6].

وَفِي بَعْضِ المَوَاضِعِ يُطْلِقُ النَّوَوِيُّ حُكْمَ (الرَّدِيءِ) عَلَى الاسْتِعْمَالِ الخَاطِئِ، كَالَّذِي جَاءَ فِي قَوْلِهِ: " وَقَوْلُهُ فِي (الوَسِيطِ)، فِي بَابِ زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ: (وَلَوْ كَانَتْ لَهُ آنِيَةٌ مِنَ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ مُخْتَلِطًا وَزْنُهُ أَلْفٌ)[7]، هَذِهِ العِبَارَةُ رَدِيئَةٌ، فَإِنَّهُ اسْتَعْمَلَ لَفْظَ (الآنِيَةِ) فِي الوَاحِدِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ فَإِنَّ (الآنِيَةَ) جَمْعُ (إِنَاءٍ) "[8].

---

[1] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٦٨.

[2] تهذيب اللّغة: ١٨٩/١١. وينظر: التقفية في اللّغة: ٦٢٧.

[3] المصدر السّابق: ١٥٣/١.

[4] النّوادر في اللّغة: ١٥٣–١٥٤.

[5] تصحيح الفصيح وشرحه: ٦٧. وينظر: الإبانة في اللّغة العربيّة: ٢٢/٢.

[6] المحيط في اللّغة: ٢٦١/٧.

[7] الوسـيط في المذهب: ٤٧٣/٢، أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمّد محمّد تامر، ط١، دار السلام – القاهرة، ١٤١٧هـ.

[8] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٤/٣.

فَعَنَى بـ(الرَّدَاءَةِ) – هنا – الخَطَأَ الصَّرْفِيَّ فِي الجَمْعِ وَالمُفْرَدِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الصَّنْعَةِ، إِذْ جَاءَ فِي مَصَادِرَ كَثِيْرَةٍ أَنَّ (الآنِيَةَ) جَمْعُ (إِنَاءٍ)[1]. وَجَاءَ فِي كُتُبِ التَّصحِيحِ اللُّغَوِيِّ أَنَّ (العَامَّةَ) " يَقُولُونَ: (آنِيَةٌ) لِلإِنَاءِ الوَاحِدِ، وَيَجْمَعُونَهُ عَلَى (أَوَانِي)، وَإِنَّمَا الآنِيَةُ (أَفْعِلَةٌ)، وَهُوَ جَمْعُ (الإِنَاءِ)؛ تَقُولُ: إِنَاءٌ وَآنِيَةٌ، مِثْلُ إِزَارٍ وآزِرَةٍ، وَحِمَارٍ وَأَحْمِرَةٍ "[2].

ثَالِثًا: أَحْكَامُ الرَّدِّ القَطْعِيَّةُ

١ – **الخَطَأُ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ:** " هُوَ ثُبُوتُ الصُّورَةِ المُضَادَّةِ للحَقِّ، بِحَيْثُ لَا يَزُولُ بِسُرْعَةٍ. وَقِيلَ: هُوَ الْعُدُولُ عَن الْجِهَةِ "[3]. وَعِبَارَةُ أَهْلِ الفِقْهِ: " مَا وَقَعَ لَمْ يُقْصَدْ، وَمَا قُصِدَ لَمْ يَقَعْ "[4]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " يُقَالُ لِمَنْ قَصَدَ شَيْئًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ غَلَطًا: أَخْطَأَ، فَهُوَ مُخْطِئٌ "[5]. وَهُوَ مِنْ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ اللُّغَوِيِّ، وَيَعْنُونَ بِهِ كُلَّ اسْتِعْمَالٍ قَصَدَهُ اللُّغَوِيُّ، أَوْ غَيْرُهُ، مُتَصَوَّرًا صِحَّتَهُ، بَيْدَ أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْ مَا ثَبَتَ عِنْدَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، أَوْ مَا خَرَجَ عَنْ قَوَانِينِ اللُّغَةِ وَأَحْكَامِهَا وَسنَنِهَا.

وَقَدْ رَصَدَ النَّوَوِيُّ عَدَدًا مِنَ الاسْتِعْمَالَاتِ، الَّتِي رَأَى أَنَّهَا زَاغَتْ عَنْ سَنَنِ العَرَبِيَّةِ، وَانْحَرَفَتْ عَنْ فِطْرَتِهَا. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ، قَوْلُهُ: " وَاعْلَمْ أَنَّ الْفُرَاتَ بِالتَّاءِ الْمَمْدُودَةِ فِي الْخَطِّ، فِي حَالَتَيِ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا مَشْهُورًا، فَنَبَّهْتُ عَلَيْهِ لِكَوْنِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَهُ بِالْهَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ "[6].

وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا الخَطَأُ كَانَ شَائِعًا بَيْنَ الأَعْرَابِ فِي عَصْرِ الفَصَاحَةِ؛ قَالَ أَبُو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ: " وَالفُرَاتُ بِالتَّاءِ لَا غَيْرَ. وَإِنَّمَا ذُكِرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ البَادِيَةِ – اليَوْمَ – يَقُولُونَ: (الفُرَاه)

---

[1] ينظر مثلًا: الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ: ٢١. والصّحاح: ٦/٢٢٧٤. ومجمل اللّغة: ١٠٤. والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ١٩٧. والغريبين في القرآن والحديث: ١/١١٧. والمحكم والمحيط الأعظم: ١٠/٥٣٠. والفائق في غريب الحديث: ١/٣٩٥. وشمس العلوم: ١/٣٣٧.

[2] المدخل إلى تقويم اللّسان: ٤٥٨. وتصحيح التّصحيف: ١٣١. وينظر: لحن العوامّ: ٢٢٣، أبو بكر محمّد بن حسن الزُّبيديّ، تحقيق: د. رمضان عبد التّوّاب، ط٢، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

[3] الكلّيّات: ٤٢٤.

[4] مصطلحات الفقه ومعظم عناوينه الموضوعيّة على طريقة كتب اللّغة: ٢٤٥، الشيخ عليّ المشكينيّ، ط١، مؤسّسة الهادي–قم–إيران، ١٤١٩هـ.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٣/١٠٩.

[6] المصدر السابق: ٢/٢٢٥.

بِالهَاءِ؛ وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الغَلَطِ، وَقَدْ تَرَدَّدَ (الفُرَاتُ) فِي القُرْآنِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ فِعْلٌ. وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ تَاءَهُ أَصْلِيَّةٌ قَوْلُ الأَعْشَى[1]:

ما يَجْعَلُ الجُدُّ الظَّنُونُ الَّذي جُنِّبَ صَوْبَ المُسْبِلِ المَاطِرِ

مِثْلَ الفُرَاتِيِّ إِذَا مَا طَمَـــا يَقذِفُ بِالبُوصِيِّ وَالمَاهِـــرِ

فَثَبَاتُ اليَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ، لَا يَجِبُ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهَا بِالهَاءِ "[2].

وَقَدْ فَسَّرَ ابْنُ جِنّي هَذَا الخَطَأَ بِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الإِبْدَالِ بَيْنَ التَّاءِ والهَاءِ؛ فَقَالَ: " وَجَازَ ذَلِكَ لِمَا ذَلِكَ لِمَا أَذْكُرُهُ: وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ التَّاءِ وَالهَاءِ حَرْفٌ مَهْمُوسٌ، وَمِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَأَيْضًا فَقَدْ أَبْدَلُوا الهَاءَ مِنَ التَّاءِ، الَّتِي للتَّأْنِيثِ، فِي الوَقْفِ، فَقَالُوا: حَمْزَه، وَطَلْحَه، وَقَائِمَه، وَجَالِسَه. وَذَلِكَ مُنْقَادٌ مُنْطَرِدٌ فِي هَذِهِ التَّاءِ عِنْدَ الوَقْفِ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا أَنَّ عَامَّةَ عُقَيْلٍ – فِيمَا لَا نَزَالُ نَتَلَقَّاهُ مِنْ أَفْوَاهِهَا – تَقُولُ فِي (الفُرَاتِ): (الفُرَاه) فِي الوَصْلِ وَالوَقْفِ.

وَزَادَ فِي الأُنْسِ بِذَلِكَ أَنَّكَ تَرَى التَّاءَ فِي (الفُرَاتِ) تُشْبِهُ فِي اللَّفْظِ تَاءَ (فَتَاة، وَحَصَاة، وَقَطَاة)، فَلَمَّا وَقَفَ وَقَدْ أَشْبَهَ الآخَرَ، أَبْدَلَ التَّاءَ هَاءً، ثُمَّ جَرَى عَلَى ذَلِكَ فِي الوَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنِ البَدَلُ عَنِ اسْتِحْكَامِ العِلَّةِ عِلَّةً فَيُرَاعَى حَالُ الوَقْفِ مِنْ حَالِ الوَصْلِ، وَيُفْصَلُ بَيْنَهُمَا "[3].

وَجَاءَ فِي (المُحْكَمِ) لِابْنِ سِيده: " التَّابوهُ: لُغَةٌ فِي التَّابُوتِ، أَنْصَارِيَّةٌ، قَالَ ابْنُ جِنّي: وَقَدْ قُرِئَ بِهَا، قَالَ: وَأَرَاهُمْ غَلِطُوا بِالتَّاءِ الأَصْلِيَّةِ، فَإِنَّهُ سُمِعَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: قَعَدْنَا عَلَى الفُرَاه، يُرِيدُونَ: عَلَى الفُرَاتِ "[4].

وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الإِبْدَالِ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ، إِذْ " حَكَى قُطْرُبُ عَنْ طَيِءٍ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (كَيْفَ البَنُونَ وَالبَنَاه؟)، وَ(كَيْفَ الأُخْوَةُ وَالأَخَوَاه؟) ... وَوَقَفَ بَعْضُهُمْ عَلَى (اللَّاتِ) بِالهَاءِ، فَقَالَ: (اللَّاه) "[5].

---

[1] ديوان الأعشـــى الكبير ميمون بن قيس: ١٤١، ميمون بن قيس، شـــرح وتعليق: م. محمّد حســـين، ط١، مكتبة الآداب بالجماميز–مصر، د. ت. وفيه: (اللَّجِبِ الزَّاخِرِ) بَدَلَ (المُسْبِلِ المَاطِرِ).

[2] اللّامع العزيزيّ في شرح ديوان المتنبّي: ٧٨٧.

[3] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢٢١/١.

[4] المحكم: ٢٨٢/٤.

[5] سرّ صناعة الإعراب: ٢١٥/٢.

وَمِنَ المَسَائِلِ الَّتِي تَعَقَّبَهَا النَّوَوِيُّ الاخْتِلَافُ فِي وَزْنِ الأَلْفَاظِ وَبِنْيَتِهَا، وَأَثَرُ ذَلِكَ عَلَى مَوْقِعِ الكَلِمَةِ فِي المُعْجَمِ، وَتَدَاخُلِ الأُصُولِ؛ قَالَ: " ذَكَرَ بنُ فَارِسٍ فِي (الْمُجْمَلِ)[١] أَنَّ (تَجُوبَ) قَبِيلَةٌ مِنْ كِنْدَةَ، وَ(تُجِيبَ) – بِالضَّمِّ – بَطْنٌ لَهُمْ شَرَفٌ؛ قَالَ: وَلَيْسَتِ التَّاءُ فِيهِمَا أَصْلًا، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ. وَأَمَّا حُكْمُ صَاحِبِ الْعَيْنِ بِأَنَّ التَّاءَ أَصْلٌ، فَخَطَأٌ ظَاهِرٌ "[٢].

وَاللَّافِتُ خُلُوُّ مَطْبُوعِ كِتَابِ (العَيْنِ) مِنْ ذِكْرِ (تَجُوب، وَتُجِيب)، وَلَا يُدَّعَى أَنَّ ذَلِكَ مَحْضُ اشْتِبَاهٍ مِنَ النَّوَوِيِّ؛ لِأَنَّ ابْنَ سِيده وَغَيْرَهُ قَدْ ذَكَرُوا ذَلِكَ؛ جَاءَ فِي (المُحْكَمِ) فِي مَادَّةِ (ت ج ب): " وَتَجُوبُ وَتُجِيبُ: قَبِيلَةٌ، هُنَا وَضَعَهُ صَاحِبُ العَيْنِ، وَجَعَلَ التَّاءَ أَصْلًا "[٣]. وَالرَّاجِحُ أَنَّ المَذْكُورَ قَدْ سَقَطَ مِنْ نُسَخِ كِتَابِ (العَيْنِ) المُحَقَّقَةِ.

وَأَمَّا التَّاءِ فِي (تَجُوب، وَتُجِيب)، فَقَدِ اخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُ العُلَمَاءِ فِيهَا؛ فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا أَصْلِيَّةً، إِذْ ذَكَرَ الأَزْهَرِيُّ (تُجِيب) فِي (ت ج ب)[٤]. وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ: " وَ(تَجِيبٌ) وَزْنُها (فَعِيلٌ)، وَهِيَ بمنزلةِ (تَمِيمٍ)، والتاءُ فِيْها أَصْلِيَّةٌ، كَمَا كانَتْ في (تَمِيمٍ) "[٥].

وَأَمَّا ابْنُ فَارِسٍ، وَالجَوْهَرِيُّ، فَذَهَبَا إِلَى زِيَادَتِهَا، إِذْ نَصَّ الأَوَّلُ عَلَى ذَلِكَ[٦]، وَذَكَرَهَمَا الثَّانِي فِي (ج و ب)[٧]. وَالاشْتِقَاقُ يُعَضِّدُ القَوْلَ بِزِيَادَتِهَا، إِذْ هُمَا مَأْخُوذَانِ مِنْ (جَابَ يَجُوبُ وَيَجِيبُ)[٨]. وَجَاءَ فِي (الاسْتِيعَابِ)، لابْنِ عَبْدِ البرِّ (ت٤٦٣هـ): " قَالَ الزُّبَيْرُ: (تَجُوب) رَجُلٌ مِنْ حِمْيَرَ، كَانَ أَصَابَ دَمًا فِي قَوْمِهِ، فَلَجَأَ إِلَى (مُرَاد)، فَقَالَ لَهُمْ: جِئْتُ إِلَيْكُمْ أَجُوبُ البِلَادَ، فَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ تَجُوبُ؛ فَسُمِّيَ بِهِ، فَهُوَ اليَوْمَ فِي (مُرَاد) "[٩].

---

[١] ينظر: مجمل اللّغة: ١٤٥-١٤٦.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٧٦/١.

[٣] المحكم: ٣٥٧/٧. وينظر: مشارق الأنوار: ٢٨٣/١. والمطرب من أشعار أهل المغرب: ٣٤، أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسيّ الشهير بابن دحية الكلبيّ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ود. حامد عبد المجيد، ود. أحمد أحمد بدوي، ط١، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٣٧٤-١٩٥٥م.

[٤] ينظر: تهذيب اللّغة: ٨/١١.

[٥] تقويم اللّسان: ٤٦٩.

[٦] ينظر: مجمل اللّغة: ١٤٥-١٤٦.

[٧] ينظر: الصّحاح: ١٠٤/١-١٠٥.

[٨] ينظر: المطرب من أشعار العرب: ٣٤.

[٩] الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١١٢٢/٣، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، مكتبة نهضة بالقاهرة، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م. وينظر: المجمل: ١٤٦.

وَمِمَّا يُقَوِّي القَوْلَ بِزِيَادَتِهَا – أَيْضًا – قَوْلُ ابْنِ فَارِسٍ: " التَّاءُ وَالْجِيمُ وَالرَّاءُ، التِّجَارَةُ مَعْرُوفَةٌ. وَيُقَالُ تَاجِرٌ وَتَجْرٌ، كَمَا يُقَالُ صَاحِبٌ وَصَحْبٌ. وَلَا تَكَادُ تُرَى تَاءٌ بَعْدَهَا جِيمٌ"[1]. وَجَاءَ فِي (المُفْرَدَاتِ)، مُتَحَدِّثًا عَنِ (التِّجَارَةِ): " وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ تَاءٌ بَعْدَهَا جِيمٌ، غَيْرَ هَذَا اللَّفْظِ، فَأَمَّا (تِجَاه)، فَأَصْلُهُ (وُجَاه)، وَ(تَجُوب): التَّاءُ للمُضَارَعَةِ "[2].

وَقَدْ يَكُونُ الخَطَأُ المَرْصُودُ فَاحِشًا، لَا وَجْهَ لِتَأْوِيلِهِ أَوْ الْتِمَاسِ العُذْرِ لِصَاحِبِهِ؛ فَذَلِكَ مَدْعَاةٌ لِتَعَقُّبِهِ، وَرَدِّهِ رَدًّا عَنِيفًا بِعِبَارَاتٍ قَاسِيَةٍ، وَإِمْطَارِهِ بِأَلْفَاظٍ قَادِحَةٍ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ:

" وَفِي (المُهَذَّبِ)[3]، فِي حَدِيثِ مَيْمُونَة (رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا): "أَدْنَيْتُ لِرَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) غُسْلًا مِنَ الجَنَابَةِ"[4]. وَفِي حَدِيثِ قَيْسِ بنِ سَعْدٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): " أَتَانَا رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، فَوَضَعْنَا لَهُ غُسْلًا "[5]، (الغُسْلُ) فِي هَذِينِ الحَدِيثَيْنِ مَضْمُومُ الغَيْنِ، وَالمُرَادُ بِهِ المَاءُ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ ... وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مِنْ ضَمِّ الغَيْنِ فِي هَذِينِ الحَدِيثَيْنِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالحَدِيثِ وَالفِقْهِ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ عِمَادِ الدِّينِ بنِ بَاطِيش (رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى)، فِي كِتَابِه (أَلْفَاظِ المُهَذَّبِ): أَنَّهُ مَكْسُورُ الغَيْنِ[6]؛ فَخَطَأٌ صَرِيحٌ، وَتَصْحِيفٌ قَبِيحٌ، وَمُنْكَرٌ لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْهِ، وَبَاطِلٌ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا قَصَدْتُ بِذِكْرِهِ التَّحْذِيرَ مِنَ الاغْتِرَارِ بِهِ، وَاللهُ تَعَالَى يَغْفِرُ لَنَا أَجْمَعِينَ "[7].

وَهَذَا الإِجْمَاعُ الَّذِي ادَّعَاهُ النَّوَوِيُّ، إِنَّمَا اسْتَقَاهُ مِمَّا دَوَّنَهُ العُلَمَاءُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، إِذْ لَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ (الغِسْلَ) – بِكَسْرِ الغَيْنِ – المَاءُ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ، إِنَّمَا قَالُوا: " الغُسْلُ: الماءُ الَّذِي

---

[1] المقاييس: ٣٤١/١.

[2] المفردات للرّاغب الأصفهانيّ: ١٦٤.

[3] المهذّب في فقه الإمام الشافعيّ: ٤٤/١.

[4] الأربعون: ٥٢، أبو الحسن محمد بن أسلم الطوسيّ، تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، ط١، دار ابن حزم– بيروت، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

[5] مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٢٦٢/٣٩، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة–بيروت، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.

[6] ينظر: المغني في الإنباء عن غريب المهذّب والأسماء: ٣٩.

[7] تهذيب الأسماء واللّغات: ٥٩/٤.

يُغْتَسَلُ بِهِ "[١]. وَأَمَّا (الغِسْلُ) – بِكَسْرِ الغَيْنِ –، فَقَالُوا فِيهِ: " الغِسْلُ: مَا غَسَلْتَ بِهِ رَأْسَكَ، مِنْ سِدْرٍ، أَوْ طِينٍ "[٢].

وَثَمَّةَ أَحْكَامٍ تَجْرِي مَجْرَى الخَطَأِ، وَتُفْضِي إِلَى رَدِّ الأَقْوَالِ وَالآرَاءِ، كَقَوْلِهِمْ: **(لَا يُقَالُ)**، وَ**(لَا تَقُلْ)**، وَ**(لَيْسَ بِصَحِيحٍ)**، وَ**(لَيْسَ كَمَا قَالَ)**. وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا قَرَّرَهُ النَّوَوِيُّ فِي قَوْلِهِ: " العَجَائِزُ: جَمْعُ عَجُوزٍ، وَلَا يُقَالُ: عَجُوزَةٌ "[٣].

وَمَوضُوعُ الحُكْمِ الَّذِي أَطْلَقَهُ النَّوَوِيُّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ أَرْبَابِ اللُّغَةِ؛ فَمَنَعَ ابنُ السِّكِّيتِ، وَأَبُو حَاتِمٍ السِّجستَانِيُّ، أَنْ يُقَالَ: (عَجُوزَةٌ)[٤]. بَيْدَ أَنَّ كَثِيرًا مِن شُيوخِ العَرَبِيَّةِ صَحَّحَ الاسْتِعْمَالَ، وَحَكَوا سَمَاعَهُ مِنَ العَرَبِ؛ وَخَطَّأُوا مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ؛ " لِأَنَّ أَبَا العَبَّاسَ أَحمَد بن يحيى أَخْبَرَنَا عَنْ سَلَمَةَ عَنِ الفَرَّاءِ، قَالَ: قَالَ يُونُسُ: سَمِعْتُ العَرَبَ تَقُولُ: فَرَسَةٌ، وَعَجُوزَةٌ"[٥]. وَمِمَّنْ حَكَاهَا – أَيْضًا – ابْنُ الأَعْرَابِيِّ[٦].

وَجَاءَ فِي (المُحِيطِ): " ويُقالُ في العَجُوْزِ من النِّساء: عَجُوْزَةٌ "[٧]. وَذَكَرَهَا ابْنُ جِنّي فِي (بَابِ الاحْتِيَاطِ)، إِذْ قَالَ: " وَمِنْ ذَلِكَ الاحْتِيَاطُ فِي التَّأْنِيثِ، كَقَوْلِهِ: فَرَسَةٌ، وَعَجُوزَةٌ، وَمِنْهُ: نَاقَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَو اكْتَفَوا بِخِلَافِ مُذَكَّرِهَا لَهَا – وَهُوَ جَمَلٌ –، لَغنوا بِذَلِكَ "[٨]. فَأَثْبَتُوا التَّاءَ؛ إِرَادَةَ البَيَانِ وَالتَّوْكِيدِ وَالتَّحْقِيقِ فِي التَّأْنِيثِ[٩].

وَقَالَ ابنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ: " وَرُبَّمَا أَلْحَقُوا التَّاءَ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ المَوْضُوعَةِ للتَّأْنِيثِ، وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَغْنِيَةً عَنْهَا، ذَهَبُوا إِلَى الاسْتِيثَاقِ للتَّأْنِيثِ، نَحْو: شَيْخ وَعَجُوزَة، وَكَبْش وَنَعْجَة، وَجَمَل

---

[١] إصـــلاح المنطق: ٣١. وغريب الحديث لابن قتيبة: ٤٨٣/٢. وينظر: العين: ٣٧٧/٤. والمحيط في اللّغة: ١٤/٥. والمخصّص: ٤٦١/٢.

[٢] جمهرة اللّغة: ٨٤٥/٢. وينظر: شـرح نقائض جرير والفرزدق: ٣٣٦/١. وإصـلاح المنطق: ١٦. ومجمل اللّغة: ٦٩٦. والصّحاح: ١٧٨١/٥. والمفردات: ٦٠٧. والمُغرب: ٣٣٩. وإكمال الأعلام بتثليث الكلام: ٤٦٦/٢.

[٣] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٩١.

[٤] ينظر: إصلاح المنطق: ٢١٣. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٥٣/١.

[٥] المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٥٤/١.

[٦] ينظر: التكملة والذيل والصلة: ١٨٢/٦.

[٧] المحيط في اللّغة: ٢٤١/١.

[٨] الخصائص: ١٠٦/٣.

[٩] ينظر: ما يجوز للشـاعر في الضـرورة: ٢٧٥، محمد بن جعفر القزاز القيروانيّ، تحقيق: د. رمضـان عبد التوّاب، ود. صلاح عبد الهادي، د. ط، دار العروبة – الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة. والمخصّص: ٦٨/٥.

وَنَاقَة "[1]. وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ: دخَلَتِ التَّاءُ " لِتَأْكِيدِ صِفَةِ المُؤَنَّثِ، نَحو: عَجُوز وَعَجُوزَة؛ فَهُمَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى المَرْأَةِ الكَبِيرَةِ سَوَاءٌ، وَلكِنَّهُ مَعَ التَّاءِ آكَدُ "[2].

قُلْتُ: مَعَ حِكَايَةِ الأَعْلَامِ لِهَذِهِ اللَّفْظَةِ، لَا يُمْكِنُ الجَزْمُ بِخَطَأِ الاسْتِعْمَالِ؛ فَمَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ. فَكَانَ الأَحْرَى بالنَّوَوِيّ أَنْ يَنْقِلَ لَنَا الخِلَافَ، ثُمَّ يُرَجِّحَ أَوْ يَسْكُتَ.

وَمِنْ هَذِهِ الأَحْكَامِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّوَوِيّ: " مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ يُسَمَّى وَقَصًا – مِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ قَافَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَكِّنُهَا – وَالشَّنَقُ بِمَعْنَى الْوَقَصِ، وَقِيلَ: الْوَقَصُ فِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ خَاصَّةً، وَالشَّنَقُ فِي الْإِبِلِ خَاصَّةً.

قُلْتُ: الْفَصِيحُ فِي الْوَقَصِ، فَتْحُ الْقَافِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ، وَالْمَشْهُورُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ إِسْكَانُهَا، وَقَدْ لَحَّنَهُمْ فِيهِ الْإِمَامُ ابْنُ بِرِّيٍّ[3]، وَلَيْسَ تَلْحِينُهُ بِصَحِيحٍ، بَلْ هُمَا لُغَتَانِ "[4].

وَيَبْدُو أَنَّ عُلَمَاءَ اللُّغَةِ لَمْ يَعْرِفُوا اسْكَانَ القَافِ مِنْ (الوَقَصِ)، وَلَمْ يَحْكُوا ذَلِكَ، إِذْ لَمْ أَقِفْ عَلَى مَصْدَرٍ لُغَوِيّ وَاحِدٍ قَدْ أَوْرَدَ هَذَا الضَّبْطَ، أَوْ جَعَلَهُ لُغَةً فِي (الوَقَصِ). وَهَذَا يُرَجِّحُ – لَدَيَّ – أَنَّهُ مِنَ انْحِرَافَاتِ لِسَانِ الفُقَهَاءِ، تَوَارَثَتْهُ مُصَنَّفَاتُهُمْ جِيْلًا بَعْدَ جِيلٍ. وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الدَّعْوَى– فَضْلًا عَنِ اقْتِصَارِ كُتُبِ اللُّغَةِ عَلَى (الوَقَصِ) بِالفَتْحِ – تَخْطِئَةُ اللُّغَوِيِّينَ لِهَذَا الاسْتِعْمَالِ، كَابْنِ بِرِّي، وَقَبْلَهُ ابْنُ مَكِّي الصِّقِلِّيُّ، وَابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ؛ جَاءَ فِي (بَابِ غَلَطِ أَهْلِ الفِقْهِ) مِنْ كِتَابِ (تثقيف اللِّسَانِ): " وَيَقُولُونَ لِمَا بَيْنَ الفَرِيضَتَيْنِ: (وَقْصٌ)، وَالصَّوَابُ: (وَقَصٌ) بِفَتْحِ القَافِ، وَالجَمِيعُ: (أَوْقَاصٌ). فَأَمَّا (الوَقْصُ)، فَدَقُّ العُنُقِ، لَا غَيْرَ "[5].

---

[1] شرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ٢٠٤.

[2] البديع في علم العربيّة: ٥١/٢.

[3] غلط الضعفاء من الفقهاء: ١٨، أبو محمّد عبد الله بن برّي، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

[4] روضة الطالبين وعمدة المفتين: ١٥٣/٢.

[5] تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان: ٢١٦. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ٣١٢–٣١٣.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: " الزَّرَافَةُ: بِفَتْحِ الزَّاي، وَضَمِّهَا، حَكَاهُمَا الجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ مَكِّي إِلَّا الفَتْحَ، وَجَعَلَ الضَّمَّ مِنْ لَحْنِ العَوَامِّ[1]، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ "[2].

وَتَخْطِئَةُ النَّوَوِيِّ لِقَوْلِ الصِّقِلِّيِّ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا أَوْرَدَهُ شُيُوخُ العَرَبِيَّةِ، إِذْ لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ دُرَيْدٍ، إِلَّا (الزُّرَافَةَ) – بِالضَّمِّ –؛ قَالَ: " وَالزُّرَافَةُ، بضمّ الزَّاي: دَابَّةٌ، وَلَا أَدْرِي أَعَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟ وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اليَمَنِ يَعْرِفُونَهَا مِنْ نَاحِيَةِ الحَبَشَةِ "[3]. وَعَنْ ثَعْلَب: "هِيَ الزَّرَافَةُ وَالزُّرَافَةُ، وَالفَتْحُ وَالتَّخْفِيفُ أَفْصَحُهَا "[4]. وَجَاءَ فِي (الصِّحَاحِ): " وَالزَّرَافَةُ وَالزُّرَافَةُ – بِفَتْحِ الزَّاي وَضَمِّهَا –: دَابَّةٌ يُقَالُ لَهَا فِي الفَارِسِيَّةِ (كاوبلنك) "[5].

وَالجَدِيرُ بِالذِّكْرِ – هُنَا – أَنَّ الصِّقِلِّيَّ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ مَنْ خَطَّأَ هَذَا الاسْتِعْمَالَ، وَلَمْ يَكُنِ الوَحِيدَ؛ إِذْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ الزُّبَيْدِيُّ[6]، وَلَحِقَهُ الجَوَالِيقِيُّ[7].

٢– **الغَلَطُ:** " هُوَ وَضْعُ الشَّيءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الغَلَطُ أَنْ يُسْهَى عَنْ تَرْتِيبِ الشَّيءِ، وَإِحْكَامِهِ "[8]. وَقَدْ رَصَدَ النَّوَوِيُّ أَغْلَاطًا مُتَنَوِّعَةَ المَأْخَذِ؛ فَمِنْهَا مَا كَانَ فِي دَلَالَةِ الأَلْفَاظِ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: " وَالرِّقَةُ – بِتَخْفِيفِ القَافِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ: هِيَ الوَرِقُ، وَهُوَ كُلُّ الفِضَّةِ، وَقِيلَ: الدَّرَاهِمُ خَاصَّةً. وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ (البَيَانِ)[9]: قَالَ أَصْحَابُنَا: الرِّقَةُ: هِيَ الذَّهَبُ

---

[1] تثقيف اللّسان: ٩٥.

[2] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٦٨.

[3] جمهرة اللّغة: ٧٠٦/٢.

[4] تهذيب اللّغة: ١٣٣/١٣

[5] الصّحاح: ١٣٦٩/٤.

[6] ينظر: لحن العَوامّ: ١٨٥.

[7] ينظر: التكملة فيما يلحن فيه العامة: ٨٩٨، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقيّ، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، وعليّ قرني، ط١، دار الجيل–بيروت، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

[8] الفروق اللغوية: ٥٥، أبو هلال العسكريّ، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، د. ط، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع–لقاهرة، د. ت.

[9] البيان في مذهب الإمام الشافعيّ: ٢٨٠/٣، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعيّ، تحقيق: قاسم محمد النوريّ، ط١، دار المنهاج – جدة، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

وَالفِضَّةُ، فَغَلَطٌ فَاحِشٌ، وَلَمْ يَقُلْ أَصْحَابُنَا، وَلَا أَهْلُ اللُّغَةِ، وَلَا غَيْرُهُمْ: إِنَّ الرِّقَةَ تُطْلَقُ عَلَى الذَّهَبِ، بَلْ هِيَ الوَرِقُ "[1].

وَبِالتَّنْقِيرِ الدَّقِيقِ، تَعْرِفُ أَنَّ النَّوَوِيَّ لَمْ يَسْتَقْرِئِ التُّرَاثَ اسْتِقْرَاءً تَامًّا؛ إِذْ ثَمَّةَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ (الذَّهَبَ) مِنْ مَعَانِي (الرِّقَةِ)؛ قَالَ ثَعْلَبُ: " وَالرِّقَةُ: الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ "[2]. وَحَكَاهُ عَنْهُ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[3]، وَابْنُ سِيده[4]. وَرُوِيَ " عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ: الرِّقَةُ: الفِضَّةُ وَالذَّهَبُ "[5].

وَقَدْ تَنَبَّهَ ابْنُ المُلَقِّنِ للخَلَلِ فِي عِبَارَةِ النَّوَوِيِّ، فَتَعَقَّبَهُ قَائِلًا: " وَالرِّقَةُ: الفِضَّةُ وَالمَالُ، عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ، وَقِيلَ: الفِضَّةُ وَالذَهَبُ، عَنْ ثَعْلَب، حَكَاهُ ابْنُ سِيده. وَإِنْكَارُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَاحِبِ (البَيَانِ) فِي قَوْلِهِ: الرِّقَةُ: الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ، لَيْسَ بِجَيِّدٍ "[6].

وَمِنَ الأَغْلَاطِ الَّتِي تَعَقَّبَهَا مَا يَتَّصِلُ بِضَبْطِ بِنْيَةِ الكَلِمَةِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " قَوْلُهُمْ: وَفِي إِسْكَتَي المَرْأَةِ الدِّيَّةُ، هُمَا بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَفَتْحِ الكَافِ، هَكَذَا ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ فِي (صِحَاحِهِ)، وَأَهْلُ اللُّغَةِ مُطْلَقًا. قَالَ الأَزْهَرِيُّ: هُمَا حَرْفَا فَرْجِهَا ... وَأَمَّا قَوْلُ المَجدِ إِسْمَاعِيلِ بنِ أَبِي البَرَكَاتِ ابْنِ أَبِي الرِّضَا بنِ هِبَةِ اللهِ المَعْرُوفِ بـ(ابْنِ بَاطِيش) المَوصِلِيِّ، فِي كِتَابِهِ (شَرْحِ أَلْفَاظِ المُهَذَّبِ): إِنَّ الأَسْكَتَيْنِ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَأَنَّ الجَوْهَرِيَّ نَصَّ عَلَيْهِمَا بِالفَتْحِ[7]، فَغَلَطٌ صَرِيحٌ، وَجَهْلٌ قَبِيحٌ، جَمَعَ فِيهِ بَاطِلَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: زَعْمُهُ الفَتْحَ. وَالثَّانِي: نِسْبَتُهُ ذَلِكَ إِلَى الجَوْهَرِيِّ، وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ؛ فَقَدْ صَرَّحَ فِي (صِحَاحِهِ) بِكَسْرِ الهَمْزَةِ، وَرَاجَعْتُ نِسَخَهُ مَرَّاتٍ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَنَا أَجْمَعِينَ "[8].

---

[1] المجموع: ٣/٦.

[2] مجالس ثعلب: ٦٧٨، أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب، تحقيق: عبد لسلام محمّد هارون، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٥٠م.

[3] ينظر: المسائل البصريّات: ٣٨٥/١، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمّد أحمد، ط١، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

[4] المحكم: ٥٥٧/٦.

[5] نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار: ١٤٠/٨، بدر الدّين العينيّ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

[6] التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح: ٢٥٤/١٠.

[7] ينظر: المغني في الإنباء عن غريب المهذّب والأسماء: ٥٩٧.

[8] تهذيب الأسماء واللّغات: ٨/٣-٩.

وَمَا دَخَلَ بِهِ النَّوَوِيُّ عَلَى عِبَارَةِ ابْنِ بَاطِيشٍ لَيْسَ دَقِيقًا عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ إِذْ كَانَ مُحِقًّا بِشَأْنِ المَذْكُورِ فِي (الصِّحَاحِ)؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: " الإِسْكَتَانِ – بِكَسْرِ الهَمْزَةِ: جَانِبَا الفَرْجِ، وَهُمَا قُذَّتَاهُ. وَالمَأْسُوكَةُ: الَّتِي أَخْطَأَتْ خَافِضَتُها، فَأَصَابَتْ غَيْرَ مَوْضِعِ الخَفْضِ "[1]. قُلْتُ: يُرَجَّحُ أَنَّ نُسْخَةَ (الصِّحَاحِ)، الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا ابْنُ بَاطِيش، قَدْ مُنِيَتْ بَالتَّصْحِيفِ مِنْ قِبَلِ نَاسِخِهَا.

وَأَمَّا إِشْكَالُهُ الآخَرُ عَلَى رُوَايَةِ فَتْحِ الهَمْزَةِ مِنْ (الإِسْكَتَيْنِ)، وَقَوْلُهُ: إِنَّ اللُّغَوِيِّينَ مُطْلَقًا قَدْ ذَكَرُوهُ بِكَسْرِ الهَمْزَةِ؛ فَلَيْسَ بِسَدِيدٍ، إِذْ لَمْ يَعْدَمِ التُّرَاثُ اللُّغَوِيُّ حِكَايَةَ الفَتْحِ؛ جَاءَ فِي (شَرْحِ أَبْيَاتِ سِيبَوَيه): " وَالأَسْكَتَانِ – بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا –: جَانِبَا الفَرْجِ "[2]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: " الإِسْكَتَانِ، وَالأَسْكَتَانِ: شُفْرَا الرَّحِمِ، وَقِيلَ: جَانِبَاهُ مِمَّا يَلِي شُفْرَيْهِ؛ قَالَ جَرِيرٌ[3]:

تَرَى بَرَصًا يَلُوحُ بِإِسْكَتَيْهَا كَعَنْفَقَةِ الفَرَزْدَقِ حِينَ شَابَا "[4].

وَمِنَ الأَغْلَاطِ الَّتِي رَصَدَهَا النَوَوِيُّ فِي بِنَاءِ الكَلِمَاتِ، مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: " قَوْلُهُ (أَمَاتَتْهُ فَسَقَتْهُ تَخُصُّهُ بِذَلِكَ)[5]، هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ، وَكَذَا هُوَ فِي الْأُصُولِ بِبِلَادِنَا (أَمَاتَتْهُ)، بِمُثَلَّثَةٍ ثُمَّ مُثَنَّاةٍ فَوْقُ؛ يُقَالُ: (مَاثَّهُ، وَأَمَاثَهُ) لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَقَدْ غَلِطَ مَنْ أَنْكَرَ (أَمَاثَهُ)، وَمَعْنَاهُ عَرَكَتْهُ وَاسْتَخْرَجَتْ قُوَّتَهُ وَأَذَابَتْهُ "[6].

وَمَنْ غَلَّطَهُ النَّوَوِيُّ هُوَ أَبُو حَاتم السّجستَانِيُّ (ت٢٤٨هـ)، إِذْ حَكَى عَنْهُ قَاسِم بنُ ثَابِتٍ السّرقَسطِيُّ (ت٣٠٢هـ): " مَاثَ الدَّوَاءَ يَمِيثُهُ، وَدَوَاءٌ مَمِيثٌ، وَمَنْ قَالَ: أَمَاثَهُ، فَقَدْ أَخْطَأَ "[7]. وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ: " هَكَذَا رُوِي (أَمَاثَتْهُ)، وَالْمَعْرُوفُ (ماثَتْهُ)؛ يُقَالُ: مِثْتُ الشَّيءَ أَمِيثُهُ وَأَمُوثُهُ فَانْمَاثَ: إِذَا دُفْتُهُ فِي الْمَاءِ "[8].

---

[1] الصّحاح: ١٥٧٢/٤.

[2] شرح أبيات سيبويه: ٢٤٠/١.

[3] ديوانه: ٨١٧/٢. وفيه: (بِمَجْمَعِ إِسْكَتَيْهَا) بَدَل: (يَلُوحُ بِإِسْكَتَيْهَا).

[4] المحكم: ٧٨/٧.

[5] صحيح مسلم: ١٥٩١/٣.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٧٧/١٣.

[7] الدلائل في غريب الحديث: ٦١١/٢.

[8] النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٧٨/٤.

وَمِمَّا يُعضِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، أَنَّ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ مَنْ ذَكَرَ الرُّبَاعِيَّ (أَمَاثَ) بِمَعْنَى (مَاثَ)؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): " وَأَمَثْتُهُ فَهُوَ مُمَاثٌ، وَمَيَّثْتُهُ فَهُوَ مُمَيَّثٌ "[١]. وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: " وَأَمَاثَ الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ أَقِطًا: إِذَا مَرَسَهُ فِي المَاءِ وَشَرِبَهُ "[٢]. وَقَالَ الخَطَّابِيُّ: " يُقَالُ: مِثْتُ الشَّيْءَ، وَأَمَثْتُهُ، وَأَمُوثُهُ: إِذَا دِفْتُهُ بِمَاءٍ أَوَ نَحْوِهِ، فَانْمَاثَ، أَيْ: ذَابَ وَانْحَلَّ "[٣].

٣- **اللَّحْنُ:** اللَّحْنُ " هُوَ مُخَالَفَةُ العَرَبِيَّةِ الفُصْحَى فِي الأَصْوَاتِ، أَوْ فِي الصِّيَغِ، أَوْ فِي تَرْكِيبِ الجُمْلَةِ وَحَرَكَاتِ الإِعْرَابِ، أَوْ فِي دَلَالَةِ الأَلْفَاظِ "[٤]. أَوْ هُوَ " الخَطَأُ النَّحْوِيُّ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الإِنْسَانُ أَثْنَاءَ الكَلَامِ، أَوِ القِرَاءَةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الإِعْرَابِ، أَوْ فِي تَرْتِيبِ كَلِمَاتِ الجُمْلَةِ تَرْتِيبًا يُخَالِفُ قَوَاعِدُ اللُّغَةِ. وَقَدْ يَكُونُ اللَّحْنُ – أَيْضًا – فِي نُطْقِ الأَلْفَاظِ. وَقَدْ يُقْصَدُ بِاللَّحْنِ اسْتِعْمَالُ الكَلِمَةِ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ حَقِيقَةً، أَوْ مَجَازًا "[٥].

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الحُكْمَ عَلَى الاسْتِعْمَالِ بـ(اللَّحْنِ) يُخْرِجُهُ مِنْ نِطَاقِ العَرَبِيَّةِ. بَلْ قَدْ يُدْنِيهِ مِنَ المُخَالَفَةِ الشَّرْعِيَّةِ! قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (فَتَاوِيهِ): " مَسْأَلَةٌ: إِذَا سَمَّى بِنْتَهُ (سِتّ النَّاسِ)، أَوْ (سِتّ العُلَمَاءِ)، أَوْ (سِتّ العَرَبِ)، مَا حُكْمُهُ؟ وَهَلْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ صَحِيحَةٌ عَرَبِيَّةٌ، أَمْ لَا؟ الجَوَابُ: هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً، بَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةِ، وَقَدْ عَدَّهَا أَهْلُ العَرَبِيَّةِ مِنْ لَحْنِ العَوَامِّ، فَقَالُوا: مِنْ لَحْنِهِمْ قَوْلُهُمْ: (سِتٌّ) بِمَعْنَى (سَيِّدَةٍ). وَأَمَّا حُكْمُهَا مِنْ حَيْثُ الشَّرْعِ، فَمَكْرُوهَةٌ كَرَاهَةً شَدِيدَةٌ، وَيَنْبَغِي لِمَنْ جَهِلَ وَسَمَّى بِهِ أَنْ يُغَيِّرَ الاسْمَ "[٦].

---

[١] العين: ٨/٢٥٠.

[٢] تهذيب اللّغة: ١٥/١١٨.

[٣] أعلام الحديث (شرح صحيح البخاريّ): ٣/١٩٨٤، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابيّ، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، ط١، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

[٤] لحن العامّة والتطوّر اللّغويّ: ١٣، د. رمضان عبد التّواب، ط٢، مكتبة زهراء الشّرق-القاهرة، ٢٠٠٠م.

[٥] معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب: ٣١٦، مجدي وهبه، وكامل المهندس، ط٢، مكتبة لبنان-بيروت، ١٩٨٤م.

[٦] فَتَاوَى الإِمامِ النَّوَوِي المُسمَّاةِ: بـ"المَسَائِل المنْثورَةِ": ٢١٢، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ، ترتيب: تلميذه الشيخ علاء الدّين بن العطّار، تحقيق: محمَّد الحجَّار، ط٦، دَارُ البشائرِ الإسلاميَّة للطبَاعَة وَالنشرَ والتوزيع-بَيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

وَتَكْشِفُ لَنَا بَعْضُ العِبَارَاتِ الَّتِي دَوَّنَهَا النَّوَوِيُّ وَهُوَ يَتَعَقَّبُ العَثَرَاتِ وَيَرْصِدُ السَّقَطَاتِ، أَنَّ اللَّحْنَ قَدْ فَشَا فِي عَصْرِهِ، وَدَهَمَ لِسَانَ (العَامَّةِ)، وَ(الخَاصَّةِ) مِنَ المُشْتَغِلِينَ بِاللُّغَةِ وَالحَدِيثِ؛ فَتَرَاهُ يَقُولُ: " قَوْلُهُ: (فِيهَا ذُوْ رَحِمٍ مُحَرَّمٌ)[1]، هُوَ بِرَفْعِ (مُحَرَّمٍ)، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا، فَقَدْ يَلْحَنُ فِيهِ بَعْضُ المُبْتَدِئِينَ "[2].

وَقَالَ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: (ثُمَّ يَدْخُلُ بَيْتَهُ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ زَوْجَتَاهُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، فَتَقُولَانِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَاكَ لَنَا وَأَحْيَانَا لَكَ)[3]: " وَقَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (فَتَقُولَانِ)، هُوَ بِالتَّاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقُ، وَإِنَّمَا ضَبَطْتُ هَذَا وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا؛ لِكَوْنِهِ مِمَّا يَغْلَطُ فِيهِ بَعْضُ مَنْ لَا يُمَيِّزُ، فَيَقُولُهُ بِالْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ، وَذَلِكَ لَحْنٌ لَا شَكَّ فِيهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾[4]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[5]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ والارض أَنْ تَزُولَا﴾[6]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾[7] "[8].

وَقَدْ مَثَّلَ عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ السَّهْمَ الأَوْفَى مِنَ الأَسْمَاءِ الَّتِي لَحَّنَهَا النَّوَوِيُّ، وَتَعَقَّبَ أَلْفَاظَهَا وَعِبَارَاتِهَا. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: " الظَّبْيُ: مَعْرُوفٌ، وَالأُنْثَى ظَبْيَةٌ – بِالهَاءِ – ... وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي (التَّنْبِيهِ): (فَإِنْ أَتْلَفَ ظَبْيًا مَاخِضًا)[9]، فَكَذَا وَقَعَ فِي النُّسَخِ، وَهُوَ لَحْنٌ، وَصَوَابُهُ: (ظَبْيَةً مَاخِضًا)؛ لِأَنَّ المَاخِضَ الحَامِلُ، وَلَا يُقَالُ فِي الأُنْثَى، إِلَّا ظَبْيَةٌ، وَالذَّكَرِ ظَبْيٌ "[10].

---

[1] التنبيه في الفقه الشّافعيّ: ٢٠١.

[2] تحرير ألفاظ التنبيه: ٢٨٦.

[3] صحيح مسلم: ١٧٥/١.

[4] آل عمران: من الآية ١٢٢.

[5] القصص: من الآية: ٢٣.

[6] فاطر: من الآية: ٤١.

[7] الرحمن: ٥٥.

[8] شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٤٤/٣.

[9] التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ٧٤.

[10] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٩٢/٣.

وَالَّذِي تَعَقَّبَ بِهِ – هُنَا – مُوَافِقٌ للسَّمَاعِ وَالقِيَاسِ؛ أَمَّا السَّمَاعُ، فَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ أَنَّ العَرَبَ تُسَمِّي أُنْثَى الظَّبْيِ ظَبْيَةً؛ جَاءَ فِي (المُحِيطِ): " الظَّبْيُ: مِنْ شَاءِ البَرِّ، وَالأُنْثى ظَبْيَةٌ"[١]. وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: " الْأُنْثَى مِنَ الظِّبَاءِ ظَبْيَةٌ، وَالذَّكَرُ ظَبْيٌ، أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: يُقَالُ لِكُلِّ ذَاتِ خُفٍّ، أَوْ ظِلْفٍ: الحَيَاءُ، ولِكُلِّ ذَاتِ حَافِرٍ: الظبْيَةُ "[٢]. وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ: " يُقَالُ لِلذَّكَرِ: الظَّبْيُ وَاليَعْفُورُ. وَالأُنْثَى: ظَبْيَةٌ وَيَعْفُورَةٌ "[٣].

وَأَمَّا القِيَاسُ، فَلِأَنَّ (المَاخِضَ) مِنَ النُّعُوتِ الَّتِي تُسْقَطُ مِنْهَا تَاءُ المُؤَنَّثَةِ قِيَاسًا، كَالحَائِضِ، وَالحَامِلِ، وَالطَّالِقِ. بَيْدَ أَنَّهُم اخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ هَذِهِ القَاعِدَةِ الصَّرْفِيَّةِ؛ إِذْ قَالَ الكُوفِيُّونَ: إِنَّمَا حُذِفَتِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ؛ لِاخْتِصَاصِ المُؤَنَّثِ بِهَذِهِ النُّعُوتِ. وَذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ عِلَّةَ الحَذْفِ هُوَ أَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهِ النَّسَبَ، وَلَمْ يُجْرُوهُ عَلَى الفِعْلِ، فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا مَعْنَى: ذَاتِ حَيْضٍ، وَذَاتِ حَمْلٍ، وَذَاتِ طَلَقٍ، واسْمُ الفَاعِلِ إِنَّمَا يُؤَنَّثُ عَلَى سَبِيلِ الجَرَيَانِ عَلَى الفِعْلِ[٤].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: فَضَحَهُ يَفْضَحُهُ فَضْحًا وَفَضْحَةً. وَيُقَالُ: فَضَحَهُ فَافْتَضَحَ. قَالَ الفَرَّاءُ: وَيُقَالُ: فَضَحَكَ الصُّبْحُ، أَيْ: بَيَّنَكَ للنَّاسِ[٥]، قَالَ الوَاحِدِيُّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ (الحِجْرِ): يُقَالُ: فَضَحَهُ، إِذَا أَبَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا يُلْزَمُهُ العَارَ[٦]. وَأَمَّا قَوْلُ الغَزَالِيُّ (رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى)، فِي كِتَابِ (اللِّعَانِ): إِفْضَاحٌ[٧]، فَهُوَ خَطَأٌ، وَلَحْنٌ ظَاهِرٌ، وَصَوَابُهُ: (فَضْحٌ)"[٨].

---

[١] المحيط في اللُّغة: ٤٥/١٠. وينظر: العين: ١٧١/٨. والنوادر في اللّغة: ٥٣٧. ومقاييس اللّغة: ٤٧٤/٣. والفرق بين الضـــاد والظاء في كتاب الله عزّ وجلّ وفى المشـــهور من الكلام: ٩١، عثمان بن ســـعيد أبو عمرو الداني، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، ط١، دار البشائر – دمشق، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. والمحكم: ٣٩/١٠.

[٢] تهذيب اللّغة: ٢٨٦/١٤. وينظر: شمس العلوم: ٤٢٢٨/٧.

[٣] التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٣٨٠.

[٤] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٢٥/٢.

[٥] ليس فِي (مَعاني القرآن)، ولكن حكاه عنه الواحديّ في (البسيط): ٦٢٨/١٢.

[٦] ينظر: التفسير البسيط: ٦٢٨/١٢. والوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٤٩/٣، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحديّ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. أحمد محمد صيرة، ود. أحمد عبد الغني الجمل، ود. عبد الرحمن عويس، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

[٧] الوسيط في المذهب: ٨٤/٦.

[٨] تهذيب الأسماء واللّغات: ٧٢/٤.

وَالاسْتِقْرَاءُ وَالتَّتَبُّعُ فِي تُرَاثِ العَرَبِيَّةِ، يُنْبِئُكَ بِصَوَابِ مَا دَخَلَ بِهِ النَّوَوِيُّ، إِذِ لَمْ يَحْكُوا سَمَاعِ (أَفْضَحَ) بِمَعْنَى بَيَّنَ الشَّيءَ وَأَظْهَرَهُ، بَلْ سُمِعَ فِي شَيْئَيْنِ: (أَحَدُهُمَا): قَوْلُهُمْ: " أَفْضَحَ البُسْرُ: إِذَا بَدَتْ فِيهِ الحُمْرَةُ "[1]. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَأَفْضَحَ النَّخْلُ يُفْضِحُ إِفْضَاحًا: إِذَا نَشَمَتْ فِيهِ الصُّفْرَةُ وَالحُمْرَةُ "[2]. وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ الفَصِيحِ؛ قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ (ت٢٧هـ):

يَا هَلْ أُرِيْكَ حُمُولَ الحَيِّ غَادِيَةً كَالنَّخْلِ زَيَّنَها يَنْعٌ وإِفْضاحُ[3]

وَ(الآخَرُ): قَوْلُهُمْ: " أَفْضَحَ الصُّبْحُ يُفْضِحُ إِفْضَاحًا: إِذَا بَدَا فِي سَوَادِ اللَّيْلِ "[4].

قُلْتُ: لَمْ يَكُنْ هَذَا المَوْضِعَ الوَحِيدَ الَّذِي اسْتَعْمَلَ فِيهِ الغَزَالِيُّ (ت٥٠٥هـ) (الإِفْضَاحَ) فِي غَيْرِ مَا سُمِعَ مِنَ العَرَبِ، إِذْ تَكَرَّرَ مِنْهُ فِي (الوَسِيطِ)[5]، وَاسْتَعْمَلَهُ كَذَلِكَ فِي (المُنْقِذِ مِنَ الضَّلَالِ)[6]. وَقَالَ فِي (جَوَاهِرِ القُرْآنِ): " حِكَايَةُ أَحْوَالِ الجَاحِدِينَ، وَكَشْفُ فَضَائِحِهِمْ وَجَهْلِهِمْ بِالمُجَادَلَةِ وَالمحَاجَّةِ عَلَى الحَقِّ، وَسِرُّهُ وَمَقْصُودُهُ فِي جَنْبِ البَاطِلِ الإِفْضَاحُ وَالتَّنْفِيرُ، وَفِي جَنْبِ الحَقِّ الإِيضَاحُ وَالتَّثْبِيتُ وَالتَّقْهِيرُ "[7].

٤- **المُنْكَرُ**: المُنْكَرُ عِنْدَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ هُوَ أَضْعَفُ مِنَ الضَّعِيفِ، " وَأَقَلُّ اسْتِعْمَالًا، بِحَيْثُ أَنْكَرَهُ بَعْضُ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ "[8]. وَقَدِ اسْتَعْمَلَ المُعْجَمِيُّونَ حُكْمَ (المُنْكَرِ) لِيدلُّوا بِهِ

---

[1] العين: ١٠٨/٣. وتهذيب اللّغة: ١٢٧/٤. ومجمل اللّغة: ٧٢٣. وينظر: الأفعال لابن القوطية: ١٤٥. والصّحاح: ٣٩٢/١:. والمقاييس: ٥٠٩/٤. والأفعال لابن الحدّاد: ١٨/٤. والأفعال لابن القطّاع: ٤٥٥/٢. وشمس العلوم: ٥٢٠٨/٨.

[2] جمهرة اللّغة: ٥٤٥/١. وينظر: الجراثيم: ٧٥/٢، ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمّد جاسم الحميدي، د. ط، وزارة الثقافة-دمشق، د. ت. والمنتخب من كلام العرب: ٤٥٨. ومعجم ديوان الأدب: ٢٨٩/٢.

[3] ديوان أبي ذؤيب الهذليّ: ٧٦، خويلد بن خالد أبو ذؤيب الهذليّ، تحقيق: أنطونيوس بطرس، ط١، دار صادر-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. وديوان الهذليّين: ٤٥/١، الشّعراء الهذليّون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشّنقيطيّ، ط١، الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

[4] جمهرة اللّغة: ٥٤٥/١. وينظر: المقاييس: ٥٠٩/٤. والمخصّص: ٣٩٢/٢. وشمس العلوم: ٥٢٠٨/٨.

[5] ينظر: الوسيط في المذهب: ٩٤/٦.

[6] المنقذ من الضّلال: ١٩٣، أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ، تحقيق: د. عبد الحليم محمود، د. ط، دار الكتب الحديثة-مصر، د. ت.

[7] جواهر القرآن: ٢٤، أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ، تحقيق: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا القباني، ط٢، دار إحياء العلوم-بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

[8] المزهر: ١٦٩/١.

عَلَى الأَلْفَاظِ المَجْهُولَةِ غَيْرِ المَعْرُوفَةِ[١]. وَقَدْ يُحْدَسُ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ نَقَلُوا مُصْطَلَحَ (المُنْكَرِ) مِنَ المُحَدِّثِينَ الَّذِينَ قَالُوا فِي حَدِّ (الحَدِيثِ المُنْكَرِ): " هُوَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غَيْرِ رَاوِيهِ "[٢].

وَقَدْ حَكَمَ النَّوَوِيُّ بـ(المُنْكَرِ) عَلَى بَعْضِ اسْتِعْمَالَاتِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، مُعْتَمِدًا عَلَى مَا دَوَّنَهُ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ. وَمِنْ ذَلِكَ اعْتِرَاضُهُ عَلَى مَنْ قَالَ: (رُكْبَانُ السَّفِينَةِ)؛ قَالَ: " وَهُوَ مُنْكَرٌ، وَالمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ أَنْ يُقَالَ فِيهِمْ: (رُكَّابُ السَّفِينَةِ)، قَالَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ. وَالرُّكْبَانُ: رَاكِبُو الإِبِلِ خَاصَّةً، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: رَاكِبُو الدَّوَابِّ "[٣].

وَقَدْ شَاعَ هَذَا الاسْتِعْمَالَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ[٤]، وَمُصَنَّفَاتِ الفِقْهِ[٥]، الَّتِي سَبَقَتْ عَصْرَ النَّوَوِيِّ، وَهَذَا مُتَأَتٍ مِنْ تَأَثُّرِ العُلَمَاءِ بِأُسْلُوبِ مَنْ سَبَقَهُمْ، مِمَّنْ صَنَّفَ فِي الحَقْلِ المَعْرِفِيِّ نَفْسِهِ؛ إِذْ يَنْقُلُ الخَالِفُ عِبَارَةَ السَّالِفِ، مِنْ دُونِ تَمْحِيصٍ لُغَوِيٍّ.

وَأَمَّا اعْتِرَاضُ النَّوَوِيِّ، فَقَدِ اسْتَنَدَ فِيهِ عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ أَئِمَّةِ العَرَبِيَّةِ؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): " وَرُكَّابُ السَّفِينَةِ: الَّذِينَ يَرْكَبُونَهَا. وَأَمَّا الرُّكْبَانُ، وَالأُرْكُوبُ، وَالرَّكْبُ؛ فَرَاكِبُو الدَّابَّةِ "[٦]. وَقَالَ ابْنُ عَبَّادٍ: " ورُكّابُ السَّفِيْنَةِ: مَنْ يَرْكَبُهَا. والرُّكْبَانُ والرَّكْبُ: راكِبُو الدَّوابِّ "[٧].

وَقَالَ فِي (الصِّحَاحِ): " وَالرَكْبُ: أَصْحَابُ الإِبِلِ فِي السَّفَرِ دُونَ الدَّوَابِّ، وَهُم العَشَرَةُ فَمَا فَوْقَهَا، وَالجَمْعُ: أَرْكُبٌ ... وَالرَكَبَةُ – بِالتَّحْرِيكِ – أَقَلُّ مِنَ الرَّكْبِ. وَالأُرْكُوبُ – بالضَّمِّ – أَكْثَرُ

---

[١] ينظر: البناء الداخليّ للمعجم العربيّ: ١٠٩.

[٢] التقريب والتيسير: ٤١.

[٣] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٢٥/٣.

[٤] ينظر مثلًا: تفسير الطبريّ: ١٤٦/١٢. وتفسير البغويّ: ٤١٥/٢. وتفسير القرآن العظيم: ٤٩٨/١، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاويّ، تحقيق: د. موسى عليّ موسى مسعود، ود. أشرف محمد بن عبد الله القصّاص، ط١، دار النشر للجامعات، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

[٥] ينظر مثلًا: المختصر من علم الشافعي ومن معنى قوله: ٣٩٣/٢، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنيّ، تحقيق: أبو عامر عبد الله شرف الدين الداغستانيّ، ط١، دار مدارج للنشر – الرياض، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م. ومختصر اختلاف العلماء: ٤٠٤/٣، تأليف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزديّ، اختصار: أبو بكر أحمد بن علي الجصّاص، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، ط٢، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ١٤١٧هـ. ونهاية المطلب في دراية المذهب: ٤٨١/١٦. وبحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي): ٣٠٧/١٢، الروياني أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل، تحقيق: طارق فتحي السيّد، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ٢٠٠٩م. والتهذيب في فقه الإمام الشّافعيّ: ١٨٨/٧.

[٦] العين: ٣٦٣/٥. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٢٣/١٠. ومقاييس اللّغة: ٤٣٢/٢.

[٧] المحيط في اللّغة: ٢٥٥/٦.

مِنَ الرَّكْبِ. والرُّكْبَانُ: الجَمَاعَةُ مِنْهُمْ. وَالرُّكَّابُ: جَمْعُ رَاكِبٍ، مِثْلُ كَافِرٍ وَكُفَّارٍ؛ يُقَالُ: هُمْ رُكَّابُ السَّفِينَةِ"[1]. وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: " وَالرَّكْبُ، وَالأُرْكُوبُ، وَالرُّكْبَانُ، وَالرَّاكِبُونَ، وَلَا يَكُونُونَ إِلَّا عَلَى جِمَالٍ "[2].

قُلْتُ: مَا قَدْ يُصَحِّحُ الاسْتِعْمَالَ الَّذِي تَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ، أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الشِّعْرِ الفَصِيحِ (الرُّكْبَانُ) لِرَاكِبِي السُّفُنِ، إِذْ " جَعَلَ ابْنُ أَحْمَرَ رُكَّابَ السَّفِينَةِ رُكْبَانًا، فَقَالَ:

يُهِلُّ بِالفَرْقَدِ رُكْبَانُهَـــــا كَمَا يُهِلُّ الرَّاكِبُ المعْتَمِر[3]

يَعْنِي قَوْمًا رَكِبُوا سَفِينَةً، فغُمَّتِ السَّمَاءُ وَلَمْ يَهْتَدُوا، فَلَمَّا طَلَعَ الفَرْقَدُ، كَبَّرُوا؛ لِأَنَّهُم اهْتَدَوْا للسَّمْتِ الَّذِي يَؤُمُّونَهُ "[4].

وَمِمَّا رَصَدَهُ النَّوَوِيُّ وَتَعَقَّبَهُ بِحُكْمِ (المُنْكَرِ)، مَا يَتَعَلَّقُ بِالدَّلَالَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي (تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ): " وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي (الوَجِيزِ)، فِي أَوَّلِ البَابِ الثَّالِثِ مِنْ كِتَابِ الإِجَارَةِ: (اسْتَأْجَرَ دُكَّانًا أَوْ حَانُوتًا)، فَهُوَ مِمَّا أُنْكِرَ عَلَيْهِ، وَصَوَابُهُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا، فَإِنَّ الدُّكَّانَ هُوَ الحَانُوتُ، كَذَا قَالَهُ الجَوْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ "[5].

وَهُنَا أُمُورٌ لَا بُدَّ أَنْ نَقِفَ عِنْدَهَا: (الأَوَّلُ): إِنَّ مَا دَخَلَ بِهِ النَّوَوِيُّ عَلَى عِبَارَةِ الغَزَالِيِّ فِي (الوَجِيزِ) مَسْبُوقٌ بِهِ إِلَيْهِ، إِذْ قَالَ أَبُو القَاسِمِ الرَّافِعِيُّ (ت٦٢٣هـ) فِي شَرْحِ (الوَجِيزِ): " وَقَوْلُهُ فِي الكِتَابِ: (وَقَدِ اسْتَأْجَرَ دُكَّانًا أَوْ حَانُوتًا)، الوَجْهُ طَرْحُ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ، فَإِنَّ الدُّكَّانَ هُوَ الحَانُوتُ؛ قَالَ فِي (الصِّحَاحِ): الدُّكَّانُ وَاحِدُ الدَّكَاكِينِ، وَهِيَ الحَوَانِيتُ "[6].

وَ(الثَّانِي): إِنَّ العِبَارَةَ الَّتِي نَقَلَهَا الرَّافِعِيُّ، وَالنَّوَوِيُّ، عَنِ (الوَجِيزِ)، لَمْ تَرِدْ فِي مَطْبُوعِ (الوَجِيزِ)؛ فَالمَذْكُورُ: " وَإِنْ ظَهَرَ لِلعَاقِدِ عُذْرٌ؛ بِأَنْ تَخَلَّفَ عَنِ السَّفَرِ وَقَدِ اسْتَأْجَرَ الدَّابَّةَ، أَوْ

---

[1] الصّحاح: ١/١٣٨.

[2] مجمل اللّغة: ٣٩٦.

[3] شعر عمرو بن أحمر الباهليّ: ٦٦، جمع وتحقيق: د. حسين عطوان، د. ط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٩٧٢م.

[4] تهذيب اللّغة: ١/٤٣١.

[5] تهذيب الأسماء واللّغات: ٣/٩٤.

[6] العزيز شرح الوجيز المعروف بـــ(الشرح الكبير): ٦/١٤٦، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعيّ، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

تَغَيَّرَ حِرْفَتُهُ وَقَدْ اسْتَأْجَرَ الحَانُوتَ، أَوْ مَرِضَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الفَسْخُ بِهَذِهِ الأَعْذَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا خَلَلَ فِي المَعْقُودِ عَلَيْهِ "[1]. وَلَعَلَّ النُّسْخَةَ الَّتِي نَقَلَا مِنْهَا وَاعْتَمَدَا عَلَيْهَا، تَخْتَلِفُ عَنِ النَّسْخَةِ المُحَقَّقَةِ المَطْبُوعَةِ فِي زَمَانِنَا.

وَ(الثَّالِثُ): ذَكَرَ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ مَعَانيَ لِـ(الحَانُوتِ)؛ فاسْتُعْمِلَ أَوَّلًا بِمَعْنَى بَيْتِ الخَمَّارِ[2]. قَالَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ: " وَالحَانُوتُ: بَيْتُ الخَمَّارِ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى صَارَ كُلُّ بَيْتٍ يُبَاعُ فِيهِ شَيْءٌ حَانُوتًا "[3].

وَفَسَّرَ الجَوْهَرِيُّ الدُّكَّانَ بِالحَانُوتِ[4]. وَفُسِّرَ (الحَانُوتُ) بـ(البَيْتِ)؛ جَاءَ فِي (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)، لِأَبِي بَكْرٍ الأَنْبَارِيِّ: " وَالحَانُوتُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو العَبَّاسِ عَنْ سَلَمَةَ عَنِ الفَرَّاءِ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعقُوب، قَالَا: الحَانُوتُ: أُنْثَى، وَإِنْ ذُكِّرَتْ، ذُهِبَ بِهَا إِلَى البَيْتِ "[5].

وَقَدْ يَأْتِي (الإِنْكَارُ) مَوْضُوعًا لِحُكمِ (المُنْكَر)، الَّذِي يَلْجَأُ إِلَيْهِ اللُّغَوِيُّ وَهُوَ يَتَعَقَّبُ عَثَرَاتِ الأَقْلَامِ، وَسَقَطَاتِ الآرَاءِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّوَوِيِّ: " قَوْلُهُمْ: (ذُو كَذَا)، مَعْنَاهُ: صَاحِبُهُ، هَذَا مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُم فِي (بَابِ الأَيْمَانِ): (وَإِنْ حَلَفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ)[6]، وَقَوْلُ صَاحِبِ (المُهَذَّبِ) فِي (كِتَابِ الطَّلَاقِ): (أَعْرَاضٌ تَحِلُّ الذَّاتَ)[7]، فَمُرَادُهُمْ بِـ(الذَّاتِ) الحَقِيقَةُ، وَهَذَا اصْطِلَاحٌ للمُتَكَلِّمِينَ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ بَعْضُ الأُدَبَاءِ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: لَا يُعْرَفُ (ذَات) بِمَعْنَى الحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا (ذَات) بِمَعْنَى صَاحِبَةٍ، وَهَذَا الإِنْكَارُ مُنْكَرٌ، بَلِ الَّذِي قَالَهُ الفُقَهَاءُ

---

[1] الوجيز في فقه الإمام الشَّافعيّ: ٤١٣/١، أبو حامد الغزاليّ، تحقيق: عليّ معوّض، وعادل عبد الموجود، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

[2] ينظر: شرح المعلّقات التسع: ٥٩، منسوب إلى أبي عمرو الشّيبانيّ، تحقيق: عبد المجيد همو، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م. وشرح القصائد الطوال الجاهليّات: ١٨٦. وشرح أبيات سيبويه: ٨٧/٢. وغريب الحديث للخطّابيّ: ١١٢/٢. وتحصيل عين الذهب: ٤٩٤. وشرح المعلّقات للزوزنيّ: ١٠٤.

[3] التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ١٧٩.

[4] ينظر: الصّحاح: ٢١١٤/٥.

[5] المذكّر والمؤنّث: ٤٣٩/١.

[6] التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ١٩٤.

[7] المهذّب في فقه الإمام الشَّافِعِيّ: ٨/٣.

وَالمُتَكَلِّمُونَ صَحِيحٌ، وَقَدْ قَالَ الإِمَامُ أَبُو الحَسَنِ الوَاحِدِيُّ[١]، فِي أَوَّلِ (سُورَةِ الأَنْفَالِ)، فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[٢]: قَالَ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَد بنُ يَحْيَى ثَعْلَب[٣]: مَعْنَى (ذَاتَ بَيْنِكُمْ)، أَيْ: الحَالَةُ الَّتِي بَيْنَكُمْ؛ فَالتَّأْنِيثُ عِنْدَهُ لِلحَالَةُ، وَهُوَ قَوْلُ الكُوفِيِّينَ. قَالَ: وَقَالَ الزَّجَّاجُ[٤]: مَعْنَى (ذَاتَ بَيْنِكُمْ) حَقِيقَةُ وَصْلِكُمْ، وَ(البَيْنُ): الوَصْلُ. قَالَ الوَاحِدِيُّ: فَـ(ذَاتُ) عِنْدَهُ بِمَعْنَى النَّفْسِ، كَمَا يُقَالُ: ذَاتُ الشَّيْءِ وَنَفْسُه "[٥].

وَفَضْلًا عَمَّا احْتَجَّ بِهِ مِنْ حِكَايَةِ الوَاحِدِيّ (ت ٤٦٨هـ)، ثَمَّةَ مَنْ شَرَحَ مَعْنَى (الذَّاتِ) بِالمَعْنَى المَذْكُورِ؛ قَالَ النَّحَّاسُ: " الذَّاتُ: الحَقِيقَةُ"[٦]. وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: " وَذَاتُ الشَّيْءِ: حَقِيقَتُهُ وَخَاصَّتُهُ "[٧]. وَجَاءَ فِي (شَمْسِ العُلُومِ): " وَذَاتُ الشَّيءِ: نَفْسُهُ؛ يُقَالُ: عَرَفَهُ مِنْ ذَاتِ نَفْسِهِ، أَيْ: عَرَفَهُ لَا مِنْ تَعْرِيفِ غَيْرِهِ إِيَّاهُ "[٨].

وَقَدْ وَرَدَ (الذَّاتُ) – بِمَعْنَى حَقِيقَةِ الشَّيءِ – فِي اسْتِعْمَالَاتِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ؛ قَالَ المُبَرِّدُ: " وَلَكِنَّ أَسْوَدَ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ الحَيَّةَ، وَأَدْهَمَ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ القَيْدَ، وَأَبْطَحَ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ المَكَانَ المُنْبَطِحَ، وَالأَبْرَقَ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ المَكَانَ، مُضَارِعَةٌ لِلأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى ذَاتِ الشَّيْءِ "[٩]. وَقَالَ السِّيرَافِيُّ: " وَمَعْنَى الغَضَبُ وَالسَّخَطُ وَاحِدٌ؛ فَجَعَلُوا الغَضَبَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلٍ تَتَغَيَّرُ بِهِ ذَاتُ الشَّيءِ، وَالسَّخَطُ بِمَنْزِلَةِ فِعْلٍ عُولِجِ إِيْقَاعُهُ بِغَيْرِ فَاعِلِهِ "[١٠].

---

[١] ينظر: التفسير البسيط: ١٣/١٠.

[٢] الأنفال: من الآية: ١.

[٣] ينظر: تهذيب اللّغة: ٣٣/١٥. والزاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ: ١٩٦، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، د. ط، دار الطلائع للنّشر والتّوزيع والتصدير–القاهرة، د. ت.

[٤] معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٠/٢.

[٥] تهذيب الأسماء واللّغات: ١١٣/٣.

[٦] معاني القرآن: ١٢٩/٣، أبو جعفر النحّاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى– مكّة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

[٧] تهذيب اللّغة: ٣٤/١٥.

[٨] شمس العلوم: ٢٣١٠/٤.

[٩] الكامل في اللّغة والأدب: ٤٧/١.

[١٠] شرح كتاب سيبويه: ٤٠٠/٤.

وَقَالَ ابْنُ جِنّي: " كَانَ مِنَ الوَاجِبِ عَلَى مَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ النَّحْوِ أَنْ يَبْدَأَ بِمَعْرِفَةِ التَّصْرِيفِ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ ذَاتِ الشَّيْءِ الثَّابِتَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَصْلًا لِمَعْرِفَةِ حَالِهِ المُنْتَقِلَةِ "[1]. وَقَالَ عَبدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ: (ت٤٧١هـ): " وَمَتَى كَانَ المُشَبَّهُ بِهِ كَـ(مُعَلَّقٍ) فِي البَيْتِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ التَّشْبِيهَ لَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ الشَّيءِ، بَلِ المَعْنَى المُشْتَقّ مِنْهُ الصِّفَةُ "[2].

٥- **البَاطِلُ**: البَاطِلُ: هُوَ مَا لَا يَكُونُ صَحِيحًا بِأَصْلِهِ "[3]. " وَالْبَاطِلُ مِنَ الْكَلَامِ: مَا يُلْغَى، وَلَا يُلْتَفتُ إِلَيْهِ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي سَمَاعِهِ، وَخُلُوِّهِ مِنْ مَعْنًى يُعْتَدُّ بِهِ "[4]. فَالبَاطِلُ مِنْ أَحْكَامِ الرَّدِّ القَطْعِيَّةِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: " يُقَالُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ - بِفَتْحِ الْكَافِ - وَكُسِفَا - بِضَمِّهَا - وَانْكَسَفَا، وَخَسَفَا وَخُسِفَا وَانْخَسَفَا، بِمَعْنًى. وَقِيلَ: كَسْفُ الشَّمْسِ - بِالْكَافِ - وَخَسْفُ الْقَمَرِ - بِالْخَاءِ -. وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضٌ عَكْسَهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمُتَقَدِّمِينَ، وَهُوَ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَخَسَفَ الْقَمَرُ﴾[5] "[6].

وَقَالَ - أَيْضًا -: " وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَعَنِ الْمَيَاثِرِ)[7]، فَهُوَ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ قَبْلَ الرَّاءِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: هُوَ جَمْعُ (مِئْثَرَةٍ) - بِكَسْرِ الْمِيمِ -، وَهِيَ وِطَاءٌ كَانَتِ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَهُ لِأَزْوَاجِهِنَّ عَلَى السُّرُوجِ، وَكَانَ مِنْ مَرَاكِبِ الْعَجَمِ، وَيَكُونُ مِنَ الْحَرِيرِ، وَيَكُونُ مِنَ الصُّوفِ، وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: أَغْشِيَةٌ لِلسُّرُوجِ تُتَّخَذُ مِنَ الْحَرِيرِ. وَقِيلَ: هِيَ سُرُوجٌ مِنَ الدِّيبَاجِ. وَقِيلَ: هِيَ شَيْءٌ كَالْفِرَاشِ الصَّغِيرِ تُتَّخَذُ مِنْ حَرِيرٍ، تُحْشَى بِقُطْنٍ أَوْ صُوفٍ، يَجْعَلُهَا الرَّاكِبُ عَلَى الْبَعِيرِ تَحْتَهُ فَوْقَ الرَّحْلِ. وَالْمِئْثَرَةُ مَهْمُوزَةٌ، وَهِيَ (مِفْعَلَةٌ) - بِكَسْرِ الْمِيمِ - مِنَ الْوَثَارَةِ؛ يُقَالُ: وَثُرَ - بِضَمِّ الثَّاءِ - وَثَارَةً - بِفَتْحِ الْوَاوِ - فَهُوَ وَثِيرٌ، أَيْ: وَطِيءٌ لَيِّنٌ ... وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، الْمُرَادُ بِـ(الْمِئْثَرَةِ)

---

[1] المنصف: ٤.

[2] أســـرار البلاغة في علم البيان: ١٤٨، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

[3] التعريفات: ٤٢.

[4] الكليّات: ٢٤٤.

[5] القيامة: ٨.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٩٨/٦.

[7] صحيح مسلم: ١٦٣٥/٣.

جُلُودُ السِّبَاعِ، وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِلْمَشْهُورِ الَّذِي أَطْبَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَسَائِرُ الْعُلَمَاءُ "[1].

وَالحَاصِلُ: لَقَدْ أَثْبَتَ التَّنْقِيرُ فِي تُرَاثِ النَّوَوِيِّ كَثْرَةَ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ اللُّغَوِيِّ لَدَيْهِ، وَأَنَّ هَذِهِ الأَحْكَامَ تَنَوَّعَتْ، إِذْ أَمْكَنَ تَصْنِيفُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَنوَاعٍ: أَحْكَامُ القَبُولِ القَطْعِيَّةِ، وَأَحْكَامُ الرَّدِّ غَيْرُ القَطْعِيَّةِ، وَأَحْكَامُ الرَّدِّ القَطْعِيَّةِ.

وَلَمْ يَتَّبِعِ النَّوَوِيُّ مَنْهَجًا مُحَدَّدًا فِي إِصْدَارِ أَحْكَامِهِ اللُّغَوِيَّةِ، إِذْ كَانَ الاضْطِرَابُ وَالتَّهَافُتُ سِمَتَهُ البَارِزَةِ؛ فَتَرَاهُ فِي بَعْضِ المَوَارِدِ يُوسِّعُ مِنْ دَائِرَةِ المَقْبُولِ مِنَ الأَلْفَاظِ وَالتَّرَاكِيبِ، مُؤمِنًا بِتَطَوُّرِ اللُّغَةِ إِزَاءَ المَعَانِي المُتَجَدِّدَةِ. فِي حِينِ تُلفِيهِ فِي مَوَارِدَ أُخْرَى يِلْجَأُ إِلَى المِعْيَارِيَّةِ فِي رَفْضِ الاسْتِعْمَالَاتِ. وَاللَّافِتُ فِي أَحْكَامِهِ أَنَّ بَعْضَهَا يُظْهِرُ سَعَةَ اطِّلَاعِهِ عَلَى الموروثِ اللُّغَوِيِّ، وَمُوَافَقَتَهُ لأَقْوَالِ سَالفِيهِ مِنَ أَرْبَابِ العَرَبِيَّةِ. وَلكِنَّهُ يُفَاجِئُنَا فِي مَوَارِدَ أُخْرَى بِأَنَهُ يُزْجِي أَحْكَامَهُ مِنْ دُونِ دَلِيلٍ رَاكِزٍ، بَلْ تُلْفِيهُ وَقَدْ خَالَفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ العُلَمَاءِ!

وَالمُدَقِّقُ فِي أَحْكَامِهِ يُدْرِكُ انْحِيَازَهُ لِلُغَةِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، فَتَجِدُهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ لَا يَتَرَدَّدُ فِي قَبُولِ اسْتِعْمَالَاتِهِمْ المُخَالِفَةِ للمَسْمُوعِ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ، أَوِ المُبَايِنَةِ لِقَوَاعِدِ أَهْلِ اللُّغَةِ. وَقَدْ كَشَفَ البَحْثُ عَنْ تَفَرُّدِهِ بِالرَّأْيِ، فِي مَوَارِدَ لَيْسَتْ بِالقَلِيلَةِ، وَقَدْ أَخَذَهَا عَنْهُ خَالِفُوهُ مِنْ دونِ مُرَاجَعَةٍ لكُتُبِ اللُّغَةِ.

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٣/١٤.

الفَصلُ الثَّانـي:

النَّقْدُ المُعجَمِيُّ، والنَّقْدُ النَّحْوِيُّ

المَبحثُ الأَوَّل: أَثَرُ القَرِينَةِ المُعْجَمِيَّةِ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ.

المَبحثُ الثَّاني: الدَّلَالَةُ.

المَبحثُ الثَّالثُ: العَامِيُّ، وَالمُعَرَّبُ، وَالمُوَلَّدُ.

المَبحَثُ الرَّابعُ: الفِعْلُ اللَّازِمُ وَالفِعْلُ المُتَعَدِّي.

المَبحَثُ الخَامِسُ: المَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

أَثَرُ القَرِينَةِ المُعْجَمِيَّةِ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيّ

مِمَّا يُؤْخَذُ عَلَى عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ الأَقْدَمِينَ تَجَاهُلُهُم دِرَاسَةَ المُعْجَمِ دِرَاسَةً خَاضِعَةً للتَّرْكِيبِ، إِذْ لَمْ يَلْحَظُوا فِيهِ مَا يَدْعُو إِلَى وَصْفِهِ بِأَنَّهُ نِظَامٌ، بَلْ وَجَدُوا فِيهِ حَشْدًا مِنَ المُفْرَدَاتِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا ابْنُ اللُّغَةِ فِي كَنَفِ أَنْظِمَةِ الصَّوْتِ، وَالنَّحْوِ، وَالصَّرْفِ. " وَرُبَّمَا كَانَ هَذَا الرَّأْيُ الَّذِي رَآهُ اللُّغَوِيُّونَ فِي شَأْنِ المُعْجَمِ، مَبْنِيًّا عَلَى نَظْرَتِهِمْ إِلَى طَبِيعَةِ العَنَاصِرِ الَّتِي يَتَكَوَّنُ مِنْهَا المُعْجَمُ، وَهِيَ الكَلِمَاتُ المُفْرَدَةُ ذَاتُ المَعَانِي المُفْرَدَةُ – أَيْضًا –، وَهِيَ تَتَغَيَّرُ بِحَسَبِ المَطَالِبِ الأُسْلُوبِيَّةِ الفَرْدِيَّةِ "[1]، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِدْرَاكِهِمْ أَنَّ المُفْرَدَةَ المُعْجَمِيَّةَ لَا يُمْكِنُ تَجْرِيدُهَا مِنْ العَلَاقَاتِ الَّتِي تَرْبِطُهَا بِغَيْرِهَا، فَالمَعْنَى الَّذِي يَرُومُهُ مُسْتَعْمِلُ اللُّغَةِ دَلَالِيٌّ سِيَاقِيٌّ، لَا إِفْرَادِيٌّ.

فَكَلِمَاتُ اللُّغَةِ " لَيْسَتْ جَذْوَلًا مِنَ الأَسْمَاءِ البَسِيطَةِ الَّتِي تُقَابِلُهَا خَارِجَ اللُّغَةِ مُسَمَّيَاتٌ بَسِيطَةٌ عَائِدَةٌ إِلَيْهَا، فَيَكُونُ كُلُّ اسْمٍ مِنَ الأَسْمَاءِ بِإِزَاءِ شَيْءٍ مِنَ الأَشْيَاءِ المَاثِلَةِ فِي الوَاقِعِ غَيْرِ اللُّغَوِيّ "[2]. بَلْ إِنَّهُ " لَيْسَ فِي الذِّهْنِ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ مُنْعَزِلَةٌ، فَالذِّهْنُ يَمِيلُ دَائِمًا إِلَى جَمْعِ الكَلِمَاتِ، إِلَى اكْتِشَافِ عُرًى جَدِيدَةً تَجْمَعُ بَيْنَهَا. وَالكَلِمَاتُ تَتَشَبَّثُ دَائِمًا بِعَائِلَةٍ لُغَوِيَّةٍ بِوَاسِطَةِ دَالِّ المَعْنَى، أَوْ دَوَالِّ النِّسْبَةِ الَّتِي تُمَيِّزُهَا "[3].

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الكَلِمَةَ فِي اللُّغَةِ تَسْتَمِدُّ دَلَالَتَهَا مِنْ رَوَافِدَ عِدَّةٍ؛ مِنْ مَادَّتِهَا المُعْجَمِيَّةِ الاشْتِقَاقِيَّةِ الَّتِي انْبَثَقَتْ عَنْهَا، وَصُوْرَتَهَا، وَطَرِيقَةِ كِتَابَتِهَا وَنُطْقِهَا، وَمَوْقِعِهَا فِي التَّرْكِيبِ، وَالسِّيَاقِ الَّذِي تَرِدُ فِيهِ؛ فَتَتَفَاعَلُ هَذِهِ الرَّوَافِدُ، وَتَتَّحِدُ، لِأَدَاءِ مَدْلُولِ الكَلِمَةِ. فَالمُعْجَمُ – إِذَنْ – نِظَامٌ يَنْدَرِجُ ضِمْنَ أَنْظِمَةِ اللُّغَةِ الَّتِي تَخْضَعُ للتَّرْكِيبِ فِي دِرَاسَتِهَا. وَعَلَى هَذَا، فَالدَّلَالَةُ المُعْجَمِيَّةُ لَا تَعْنِي "

---

[1] مقالات في اللّغة والأدب: ٨٧/٢، د. تمّام حسّان، ط١، عالم الكتب–القاهرة، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

[2] اللّغة ليست عقلًا من خلال اللّسان العربيّ: ١٩٢، أحمد حاطوم، ط١، دار الفكر اللّبنانيّ–لبنان، ١٩٨٩م.

[3] اللّغة، لفندريس: ٢٣٢.

دَلَالَةَ كَلِمَةٍ مُفْرَدَةٍ فَقَطْ، بَلْ يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ التَّرَاكِيبِ الَّتِي تُشَكِّلُ وَحْدَةً دَلَالِيَّةً مُتَمَاسِكَةً لَا تَتَجَزَّأُ "[1].

وَلَمَّا كَانَتِ الدَّلَالَةُ فِي اللُّغَةِ تَقُومُ عَلَى جَانِبَيْنِ: دَلَالَةُ الكَلِمَةِ المُفْرَدَةِ، وَدَلَالَةُ التَّرْكِيبِ، أَوِ دَلَالَةُ الجُمْلَةِ، وَمَا يُؤَثِّرُ عَلَى دَلَالَتَيهِمَا؛ يُمْكِنُ القَولِ: إِنَّ ثَمَّةَ قَرِينَتَينِ تَنْبَثِقَانِ مِنْهُمَا: القَرِينَةُ المُعْجَمِيَّةُ (قَرِينَةُ المَعْنَى المُعْجَمِيّ)، وَقَرِيْنَةُ السِّيَاقِ. فَالقَرِينَةُ المُعْجَمِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى الكَلِمَةِ، وَظِلَالِ مَعْنَاهَا، وَظِلَالِ مَعْنَى غَيْرِهَا عَلَيْهَا. وَأَمَّا قَرِينَةُ السِّيَاقِ، فَتَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى التَّرْكِيبِ، وَتَأَثُّرِ مَعْنَاهُ بِمُحِيطِهِ اللُّغَوِيّ، وَغَيْرِ اللُّغَوِيّ[2]. وَالقَرِيْنَةُ المُعْجَمِيَّةُ: " هِيَ تَوْظِيفٌ لِلمَعْنَى المُعْجَمِيّ المَعْرُوفِ للمُفْرَدَةِ خَارِجَ السِّيَاقِ، وَعَلَائِقِهِ، وَارْتِبَاطَاتِهِ؛ لِفَهْمِ مَعْنَى النَّصّ، وَإِدْرَاكِهِ فِي السِّيَاقِ"[3].

وَيَظْهَرُ أَثَرُ القَرِينَةِ المُعْجَمِيَّةِ فِي مَسَائِلِ النَّقْدِ اللُّغَوِيّ، مِنْ خِلَالِ مَظَاهِرِ التَّوَارِدِ المُعْجَمِيّ؛ التَّلَازُمِ، وَالتَّنَافِي، وَالاخْتِصَاصِ. وَيَبْرُزُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ اللُّغَوِيّ، الَّتِي قَرَّرَهَا النَّوَوِيُّ فِي تُرَاثِهِ التَّصْنِيفِيّ، وَتَمَثَّلَتْ فِي المَظَاهِرِ الآتِيَةِ:

أَوَّلًا: ارْتِبَاطُ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، أَوِ الصَّرْفِيَّةِ، بِالمَعْنَى المُعْجَمِيّ

إِنَّ تَقْسِيمَ العَرَبِيَّةِ إِلَى نِظَامٍ نَحْوِيّ، وَصَرْفِيّ، وَصَوْتِيّ، وَمُعْجَمِيّ، لَا يَعْنِي اسْتِقْلَالَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِصُورَةٍ تَامَّةٍ؛ فَالتَّقْعِيدُ النَّحْوِيُّ – مَثَلًا – كَثِيرًا مَا يُفِيدُ مِنْ مَبَانٍ صَرْفِيَّةٍ، وَيَتَّكِئُ عَلَى مَعَانٍ مُعْجَمِيَّةٍ؛ فَمِنْ ذَلِكَ مَا قَرَّرَهُ النَّحْوِيُّونَ فِي صِحَّةِ مَجِيءِ الحَالِ مِنَ المُضَافِ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ المُضَافُ جُزْءًا مِنَ المُضَافِ إِلَيْهِ[4]. وَمَعْرِفَةُ معنَى الكُلِيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ لَا يُدْرَكُ، إِلَّا بِالمَعْنَى

---

[1] التّحليل اللّغويّ في ضـوء علم الدّلالة دراسـة في الدّلالة الصـوتيّة والصـرفيّة والنّحويّة والمعجميّة: ١٥٧، د. محمود عكاشة، ط٢، دار النّشر للجامعات–القاهرة، ٢٠١١م.

[2] ينظر: القرينة المعجميّة وأثرها في توجيه المعنى تفسير البحر المحيط أنموذجًا: ٢٨٥، م. د. أحمد خضير عبّاس العليّ السّعيديّ، جامعة ذي قار–كليّة الآداب–قسم اللّغة العربيّة، مجلّة العميد، العدد: ٥، ربيع الثّاني/١٤٣٤هـ–آذار/٢٠١٣م.

[3] المرجع السّابق: ٣١٢.

[4] ينظر: شرح الكافية الشّافية: ٧٥٠/٢. وشرح التّسهيل: ٣٤٢/٢. وشرح شذور الذّهب: ٣٢١، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدّقر، د. ط، الشركة المتّحدة للتّوزيع–سوريا، د. ت.

المُعْجَمِيّ. وَكَذَا اشْتِرَاطُ بَعْضُ النَّحْوِيّينَ أَنْ يَكُونَ المَفْعُولُ لَهُ مَصْدَرًا قَلْبِيًّا[١]، أَيْ: لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الجَوَارِحِ؛ وَهَذَا إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالمَعْنَى المُعْجَمِيّ.

وَمِنَ القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَعْتَمِدُ عَلَى المَعْنَى المُعْجَمِيّ، عَدَمُ جَوَازِ إِضَافَةِ الشَّيءِ إِلَى نَفْسِهِ[٢]، أَوِ المَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ[٣]. وَهَذَا المَوْضِعُ مِنْ مَسَائِلِ الخِلَافِ بَيْنَ مَدْرَسَتَي النَّحْو التّقْلِيدِيَّتَيْنِ؛ البَصْرَةِ وَالكُوْفَةِ، إِذْ مَنَعَتْ الأُوْلَى هَذِهِ الإِضَافَةَ، وَأَجَازَتْهَا الأُخْرَى[٤].

وَقَدْ رَصَدَ النَّوَوِيُّ عَدَدًا مِنَ مَوَارِدِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وَتَحَدَّثَ فِي أَثْنَائِهَا عَنْ رَأْيِ المَدْرَسَتَيْنِ، وَبَدَا وَاضِحًا تَبَنِّيهِ الرَّأْيَ الكُوفِيَّ، وَإِجَازَتَهُ لِهَذَا النَّوْعِ مِنَ الإِضَافَةِ؛ قَالَ: " قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ)[٥] ... وَقَوْلُهُمْ: (شَهْرُ الْحَرَامِ) كَذَا هُوَ فِي الْأُصُولِ كُلِّهَا، بِإِضَافَةِ (شَهْرٍ) إِلَى (الْحَرَامِ) ... وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي نَظَائِرِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَسْجِدُ الْجَامِعِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى)، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بِجَانِبِ الغَرْبِيّ﴾[٦]، ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾[٧]. فَعَلَى مَذْهَبِ النَّحْوِيّينَ الْكُوفِيّينَ هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَهُمْ. وَعَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيّينَ لَا تَجُوزُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ، وَلَكِنَّ هَذَا كُلَّهُ عِنْدَهُمْ عَلَى حَذْفٍ فِي الْكَلَامِ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَتَقْدِيرُهُ: شَهْرُ الْوَقْتِ الْحَرَامِ، وَأَشْهُرُ الْأَوْقَاتِ الْحُرُمِ، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ، وَدَارُ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ، وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْغَرْبِيّ، وَنَحْوُ ذَلِكَ "[٨].

---

[١] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٩٧/٢، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام، تحقيق: بركات يوسف هبود، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، د. ت. وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٨٠/١، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُونيّ، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

[٢] ينظر: الأصول في النّحو: ٥٢/١. والمسائل البصريّات: ٧٣١/١. والخصائص: ٢٦/٣. والمفصّل للزمخشريّ: ١٢٢. والبديع في علم العربيّة: ٢٩٣.

[٣] ينظر: المفصّل للزمخشريّ: ١٢٢. وأمالي ابن الحاجب: ٥٥٦/٢، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، د. ط، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م. والكناش في فني النحو والصرف: ١٩١/١.

[٤] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٦/٢.

[٥] صحيح مسلم: ٤٦/١.

[٦] القصص: من الآية: ٤٤.

[٧] يوسف: من الآية: ١٠٩.

[٨] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨٢/١.

وَمِنَ العِبَارَاتِ الَّتِي تَكْشِفُ تَبَنِّيهِ مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ، قَوْلُهُ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالثَّلْجِ، وَالبَرَدِ، وَمَاءِ البَارِدِ)[١]، اسْتِعَارَةٌ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الطَّهَارَةِ مِنَ الذُّنُوبِ وَغَيْرِهَا. وَقَوْلُهُ: (مَاءُ البَارِدِ) هُوَ مِنْ إِضَافَةِ المَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ﴾[٢]، وَقَوْلِهِمْ: (مَسْجِدُ الجَامِعِ)، وَفِيهِ الْمَذْهَبَانِ السَّابِقَانِ؛ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ جَائِزٌ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ تَقْدِيرَهُ: مَاءُ الطَّهُورِ الْبَارِدِ، وَجَانِبُ الْمَكَانِ الغَرْبِيِّ، وَمَسْجِدُ الْمَوْضِعِ الْجَامِعِ "[٣].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " قَوْلُهُ: (فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ)[٤]، هُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ؛ فَعِنْدَ الكُوفِيِّينَ يَجُوزُ ذَلِكَ بِغَيْرِ تَقْدِيرٍ، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ، إِلَّا بِتَقْدِيرٍ، وَيَتَأَوَّلُونَ مَا جَاءَ فِي هَذَا بِحَسَبِ مَوَاطِنِهِ، وَالتَّقْدِيرُ – هُنَا –: مَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ "[٥].

وَقَالَ – أَيْضًا –: " قَوْلُهُ (صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ)[٦]، ذَكَرَ الْقَاضِي فِي إِعْرَابِهِ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ: أَصَحُّهَا وَأَشْهَرُهَا نَصْبُ (النِّسَاءِ)، وَجَرُّ (الْمُسْلِمَاتِ) عَلَى الْإِضَافَةِ ... وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَالْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، وَالْأَعَمِّ إِلَى الْأَخَصِّ، كَمَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَجَانِبِ الْغَرْبِيِّ، وَلَدَارُ الْآخِرَةِ "[٧]. وَثَمَّةَ مَوَارِدَ أُخْرَى أَشَارَ فِيهَا النَّوَوِيُّ إِلَى هَذِهِ الإِضَافَةِ، وَأَبْرَزَتْ مَيْلَهُ إِلَى رَأْيِ الكُوفِيِّينَ[٨].

وَمِنْ قَوَاعِدِ النَّحْوِيِّينَ فِي عَطْفِ النَّسَقِ، أَنَّ الشَّيءَ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ، أَيْ: لَا بُدَّ مِنَ المُغَايَرَةِ فِي المَعْنَى بَيْنَ المَتَعَاطِفَيْنِ[٩]، وَهَذَا لَا يَتَطَلَّبُ عَنَاءً فِي تَشْخِيصِ اتِّكَاءِ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ

---

[١] صحيح مسلم: ٣٤٦/١. وفيه: (المَاء البَارِد) بدَلَ: (مَاء البَارِدِ).

[٢] القصص: من الآية: ٤٤.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٩٣/٤-١٩٤.

[٤] صحيح مسلم: ٤٧٢/١.

[٥] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨٩/٥.

[٦] صحيح مسلم: ٧١٤/٢.

[٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢٠/٧.

[٨] ينظر: تحرير ألفاظ التّنبيه: ٩٠. وتهذيب الأسماء واللّغات: ٥٥/٣، ١٠٩/٤. والمجموع: ٢٦٩/٤. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤٣/٥، ١٦٨/٩، ٢٣٨/١٠، ١٠٦/١١، ١٦٧/١٢، ٣٦/١٦.

[٩] ينظر: نتائج الفكر في النَّحو: ١٨٦، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. وشرح المقدّمة المحسبة: ٤٠٩/٢، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١،

عَلَى المَعْنَى المُعْجَمِيِّ. وَقَدْ اعْتَمَدَ النَّوَوِيُّ عَلَى هَذِهِ القَاعِدَةِ فِي تَعَقُّبِ بَعْضِ عِبَارَاتِ سَالِفِيهِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " المَرْجَانُ المَذْكُورُ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَفِي كِتَابِ السّلمِ، مِنَ (المُهَذَّبِ) [١]، هُوَ الخَرَزُ الأَحْمَرُ المَعْرُوفُ. وَالمَشْهُورُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ أَنَّ المَرْجَانَ هُوَ صِغَارُ اللُّؤْلُؤِ. وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ الَّذِي فِي (المُهَذَّبِ) عَلَى صِغَارِ اللُّؤْلُؤِ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى اللُّؤْلُؤِ وَالعَقِيقِ، فَدَلَّ عَلَى إِرَادَتِهِ الخَرَزَ الأَحْمَرَ "[٢]. فَمَنَعَ النَّوَوِيُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى (المَرْجَانِ) – فِي عِبَارَةِ (المُهَذَّبِ) – صِغَارَ اللُّؤْلُؤِ؛ لِئَلَّا يَسْتَلْزِمَ عَطْفَ الشَّيءِ عَلَى نَفْسِهِ.

وَيُؤْخَذُ عَلَى اعْتِرَاضِ النَّوَوِيِّ، أَنَّ كَثِيرًا مِنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ وَالأَدَبِ وَالبَلَاغَةِ قَالُوا بِجَوَازِ هَذَا العَطْفِ، إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ؛ مُبَالَغَةً وَتَأْكِيدًا[٣]، أَوْ لاشْتِمَالِ المَعْطُوفِ عَلَى مَعْنًى خَفِيٍّ زَائِدٍ[٤]. وَجَعَلَ ابْنُ هِشَامٍ عَطْفَ الشَّيءِ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ، مِنْ خَصَائِصِ (الوَاوِ)[٥]. قُلْتُ: وَيُدْخَلُ عَلَى حُكْمِ النَّوَوِيِّ – أَيْضًا – بِأَنَّ المَذْكُورَ فِي (المُهَذَّبِ) يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ بَابِ عَطْفِ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ، وَهُوَ سَائِغٌ جَائِزٌ فِي العَرَبِيَّةِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ)[٦]، قِيلَ: الْمُرَادُ

المطبعة العصرية – الكويت، ١٩٧٧م. والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١١٨، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقيّ العلائيّ، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط١، دار البشير – عمان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠/٤، عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، ط٢، دار المأمون للتراث-بيروت، ١٤١٤هـ.

[١] ينظر: المهذّب في فقه الإمام الشّافعي: ٢٩٠/١، ٧٣/٢.

[٢] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٣٦/٤.

[٣] ينظر: المنتخب من كلام العرب: ٦٢٢. والزّاهر للأنباريّ: ٦٢/١. وشرح القصائد الطّوال: ٢٠٢. والبرهان في وجوه البيان: ١٢٣، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب، تحقيق: د. حفني محمد شرف، د. ط، مكتبة الشباب (القاهرة) – مطبعة الرسالة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م. والصّاحبيّ: ٦٠. وشرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ: ١٦٢. والمحكم: ٣١٢/٧، ٤٥٥/٨. وشرح القصائد العشر للتبريزيّ: ١٧٩. والإبانة في اللّغة العربيّة: ١٤٢/١. وأمالي ابن الشجريّ: ٢٥٣/٣. وشرح المفصّل لابن يعيش: ٥٤/١. ومغني اللّبيب: ٤٦٧.

[٤] ينظر: نتائج الفكر في النّحو: ١٨٦. ومعاني النّحو: ٢٣٠/٣، د. فاضل صالح السّامرّائيّ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

[٥] ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٥٢.

[٦] صحيح مسلم: ٢٠٧٤/٤.

بِالسَّكِينَةِ – هُنَا – الرَّحْمَةُ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ[١]، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِعَطْفِ الرَّحْمَةِ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: الطُّمَأْنِينَةُ وَالوَقَارُ، وَهُوَ أَحْسَنُ. وَفِي هَذَا دَلِيلٌ لِفَضْلِ الِاجْتِمَاعِ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ فِي الْمَسْجِدِ "[٢].

قُلْتُ: وَيَرِدُ عَلَى مَا تَعَقَّبَ بِهِ النَّوَوِيُّ، مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جَوَازِ العَطْفِ بَيْنَ المُتَرَادِفَيْنِ، عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ شُيُوخِ العَرَبِيَّةِ، وَأَسَاطِينِهَا.

وَوَرَدَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ "[٣]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَأَمَّا قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ)، فَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِوُجُوبِ الْخُمُسِ فِيهِ، وَهُوَ زَكَاةٌ عِنْدَنَا. وَالرِّكَازُ هُوَ دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ، مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ: هُوَ المَعْدِنُ، وَهُمَا – عِنْدَهُمْ – لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَعَطَفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَأَصْلُ الرِّكَازِ فِي اللُّغَةِ: الثُّبُوتُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ "[٤].

قُلْتُ: يَرِدُ عَلَى احْتِجَاجِ النَّوَوِيِّ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ اعْتِرَاضَانِ: (الأَوَّلُ): لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الوَاوَ فِي قَوْلِهِ: (وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ)، عَاطِفَةٌ؛ جَازَ أَنْ يَكُونَ العَطْفُ مِنْ بَابِ عَطْفِ الشَّيءِ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَلَى مُرَادِفِهِ، وَقَدْ جَوَّزَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيُّونَ هَذَا العَطْفَ، إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ العَطْفُ بِالوَاوِ[٥]. وَ(الآخَرُ): يَصُحُّ أَنْ تَكُونَ الوَاوُ فِي قَوْلِهِ: (وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ) اسْتِئْنَافِيَّةً؛ لِأَنَّ " قَوْلَهُ: (الْمَعْدِنُ جُبَارٌ) إِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (وَالْبِئْرُ جُبَارٌ)، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَعْدِنُ رِكَازًا؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا هُوَ جُبَارٌ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِمَا يَجِبُ فِيهِ الخُمُسُ "[٦].

---

[١] ينظر: مشارق الأنوار: ٤٨٦/٢.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢١/١٧.

[٣] صحيح مسلم: ١٣٣٤/٣.

[٤] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٢٢٦/١١.

[٥] ينظر مثلًا: مغني اللّبيب: ٤٦٧. والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٨٦٨/٢.

[٦] الاستذكار: ١٤٥/٣.

وَمِمَّا قَرَّرَهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ الصَّرْفِيَّةِ، أَنَّ الوَصْفَ المُخْتَصَّ بِالمُؤَنَّثِ – كَالحَائِضِ، وَالطَّالِقِ – لَا تَلْحَقُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ؛ فَلَا يُقَالُ: امْرَأَةٌ حَائِضَةٌ، أَوْ طَالِقَةٌ، أَوْ مُرْضِعَةٌ ... فَلَا بُدَّ مِنَ الرُّكُونِ إِلَى المَعْنَى المُعْجَمِيِّ لِمَعْرِفَةِ إِنْ كَانَ الوَصْفُ مُخْتَصًّا بِالإِنَاثِ، حَتَّى يُسْتَغْنَى عَنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ فِيهِ. أَمَّا إِذَا أُرِيدَ بِهَذَا الوَصْفِ الحَالُ أَوِ الاسْتِقْبَالُ، جِيْءَ بِالتَّاءِ؛ فَيُقَالُ: حَائِضَةٌ الآنَ، أَوْ غَدًا.

وَلِلعُلَمَاءِ مَذَاهِبُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ؛ قَالَ ابْنُ يَعِيش (ت٦٤٣هـ): " اعْلَمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: امْرَأَةٌ طَالِقٌ، وَحَائِضٌ، وَطَامِثٌ، وَقَاعِدٌ (للآيِسَةِ مِنَ الحَيْضِ) ... فَلَمْ يَأْتُوا بِالتَّاءِ، وَإِنْ كَانَ وَصْفًا لِمُؤَنَّثٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرِ عَلَى الفِعْلِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ الفَرْقُ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الفِعْلِ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ لَا بُدَّ مِنْ تَأْنِيثِهِ، إِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرُ مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ، نَحْوَ: (هندٌ ذَهَبَتْ)، وَ(مَوْعِظَةٌ جَاءَتْ). فَإِذَا جَرَى الاسْمُ عَلَى الفِعْلِ، لَزِمَهُ الفَرْقُ بَيْنَ المُؤَنَّثِ وَالمُذَكَّرِ ... وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَى الفِعْلِ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ المَنْسُوبِ؛ فَ(حَائِضٌ) بِمَعْنَى (حَائِضِيٍّ)، أَيْ: (ذَاتُ حَيْضٍ)، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِم: (رَجُلٌ دَارِعٌ)، أَيْ: دِرْعِيٌّ، بِمَعْنَى (صَاحِبِ دِرْعٍ) ... وَ(طَالِقٌ)، أَيْ: (ذَاتُ طَلَاقٍ)، أَيْ: إِنَّ الطَّلَاقَ ثَابِتٌ فِيهَا. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُم: مُرْضِعٌ، أَيْ: (ذَاتُ رِضَاعٍ) ... وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى (حَاضَتْ) ... إِذْ لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ، لَأَتَوا بِالتَّاءِ. وَقَالُوا: حَائِضَةٌ غَدًا، وَطَالِقَةٌ غَدًا)؛ لِأَنَّهُ شَيءٌ لَمْ يَثْبُتْ ... هَذَا مَذْهَبُ الخَلِيلِ.

وَسِيبَوَيهِ يَتَأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ شَيْءٍ أَوْ إِنْسَانٍ، وَالشَّيءُ مُذَكَّرٌ؛ فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: (شَيْءٌ حَائِضٌ)؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ عَامٌّ يَقَعُ عَلَى المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ. وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ سُقُوطَ التَّاءِ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا مَعَانٍ مَخْصُوصٌ بِهَا المُؤَنَّثُ، فَاسْتُغْنِيَ عَنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، إِذِ العَلَامَةُ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا عِنْدَ الاشْتِرَاكِ فِي المَعْنَى للفَصْلِ؛ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ اشْتِرَاكٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى العَلَامَةِ "[1].

وَقَدْ كَانَ لِهَذِهِ المَسْأَلَةِ حَظٌّ مِنَ النَّقْدِ فِي تُرَاثِ النَّوَوِيِّ، إِذْ قَالَ: " وَيُقَالُ فِي المَرْأَةِ: هِيَ طَالِقٌ وَطَالِقَةٌ بِالهَاءِ، وَالمَشْهُورُ الفَصِيحُ حَذْفُ الهَاءِ، وَهُوَ المُسْتَعْمَلُ فِي الحَدِيثِ وَالفِقْهِ وَغَيْرِهِمَا، وَوَقَعَ فِي نُسَخِ (المُهَذَّبِ): طَالِقَةٌ بِالهَاءِ، فِي قَوْلِهِ فِي بَابِ الشَّرْطِ فِي الطَّلَاقِ، فِي

[1] شرح المفصّل، لابن يعيش: ٣/٣٧١-٣٧٣.

فَصْلٍ: وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ اليَوْمَ؛ قَالَ: وَقَوْلُهُ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ طَالِقَةً بِطَلَاقِهَا اليَوْمَ[١]. وَوَقَعَ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ مِنَ (التَّنْبِيهِ): طَالِقَتَانِ[٢]، وَهُوَ جَارٍ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ "[٣].

فَأَجَازَ النَّوَوِيُّ إِلحَاقَ التَّاءَ فِي (طَالِقٍ)، وَإِنْ لَمْ تَجْرِ مَجْرَى الفِعْلِ، وَجَعَلَها لُغَةً لِبَعْضِ العَرَبِ. وَإِنَّمَا حَدَاهُ إِلَى ذَلِكَ أُمُورٌ: (أَحَدُهَا): مَا قَالَهُ الجَوْهَرِيُّ: " وَطَلَقَتْ هِيَ – بِالفَتْحِ – تَطْلُقُ طَلَاقًا، فَهِيَ طَالِقٌ، وَطَالِقَةٌ – أَيْضًا –؛ قَالَ الأَعْشَى[٤]:

أَيَا جَارتَا بِينِي فَإِنَّكِ طَالِقَهْ "[٥].

" وَأُجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: مَا تَقَدَّمَ. وَالثَّانِي أَنَّ الْهَاءَ لِضَرُورَةِ التَّصْرِيعِ "[٦].

وَ(الثَّانِي): إِنَّ الكُوفِيِّينَ – عَدَا الفَرَّاءَ – أَجَازُوا أَنْ تَلْحَقَهَا التَّاءَ[٧]. وَ(الثَّالِثُ): حَكَى بَعْضُ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ وَشُرَّاحُ الحَدِيثِ وَالغَرِيبِ، (حَائِضَةٍ)؛ كَالقَاضِي عِيَاض[٨]، وَالمُطَرِّزِيِّ[٩]، وابْنِ بَطَّالٍ[١٠].

قُلْتُ: وَيَرِدُ عَلَى مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ أَنَّ مَا جَاءَ فِي (التَّنْبِيهِ)، وَ(المُهَذَّبِ) يُرَادُ بِهِ الحَالُ، وَالاسْتِقْبَالُ؛ فَجَرَى بِالوَصْفِ مَجْرَى الفِعْلِ؛ قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: " وَإِنْ قَالَ لامْرَأَتَينِ: إِنْ حضْتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ، لَمْ تُطَلَّقْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا حَتَّى تَحِيضَا "[١١]. وَقَالَ: " وَإِنْ قَالَ: إِنْ حضْتُمَا حَيْضَةً، فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِمَا طَلَاقٌ "[١٢]. وَقَالَ فِي (المهذّب): " وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ اليَوْمَ غَدًا، طُلِّقَتْ اليَوْمَ طَلْقَةً، وَلَا تُطَلَّقُ غَدًا طَلْقَةً أُخْرَى؛ لِأَنَّ طَلَاقَ اليَوْمَ تَعَيَّنَ، وَقَوْلُهُ: (غَدًا)

---

[١] ينظر: المهذّب في فقه الإمام الشَّافِعِيّ: ٣٢/٣.

[٢] ينظر: التنبيه في الفقه الشّافعيّ: ١٧٧.

[٣] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٨٨/٣.

[٤] ديوانه: ٢٦٣. وعَجُزُهُ: (كَذَاكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقُه).

[٥] الصّحاح: ١٥١٩/٤.

[٦] المصباح المنير: ٣٧٦/٢.

[٧] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٩٩/٣.

[٨] ينظر: مشارق الأنوار: ٤٤٢/١.

[٩] ينظر: المُغرب: ٢٥/٢.

[١٠] ينظر: النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ: ١٦٠/٢.

[١١] التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ١٧٧.

[١٢] المصدر السّابق: والصّحيفة نفسها.

يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ طَالِقَةً بِطَلَاقِهَا اليَوْمَ؛ فَلَا نُوقِعُ طَلَاقًا بِالشَّكِّ "[1]. وَهَذِهِ العِبَارَاتُ نَصٌّ فِي إِرَادَةِ الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ؛ فَلَا وَجْهَ فِي جَعْلِ (الطَّالِقَةِ) لُغَةً فِي (الطَّالِقِ).

ثَانِيًا: أَثَرُ المَعْنَى المُعْجَمِيِّ فِي الإِعْرَابِ

لَعَلَّ مِنْ أَبْرَزِ مَا يُمَيِّزُ العَرَبِيَّةَ عَنْ سَائِرِ لُغَاتِ المَعْمُورَةِ، ذَلِكَ الارْتِبَاطُ الوَثِيقُ بَيْنَ مَعْنَى اللَّفْظِ وَإِعْرَابِهِ. وَقَدْ أَدْرَكَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ ذَلِكَ، حَتَّى عُرِفَ عَنْهُمْ قَدِيمًا أَنَّ الإِعْرَابَ فَرْعُ المَعْنَى، فَتَمَثُّلُ مَعْنَى التَّرْكِيبِ لَا بُدَّ مِنْهُ لِإِصَابَةِ الإِعْرَابِ الدَّقِيقِ.

وَأَدْرَكُوا أَنَّ مَنْ يَقْصِدَ الإِعْرَابَ " عَلَيْهِ أَنْ يَفْهَمَ مَعْنَى مَا يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ؛ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ مُرَكَّبًا، قَبْلَ الْإِعْرَابِ؛ فَإِنَّهُ فَرْعُ الْمَعْنَى؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ إِعْرَابُ فَوَاتِحِ السُّوَرِ، إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي اسْتَأْثَرَهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ "[2].

وَقَدْ نَبَّهَ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مَا زَلَّتْ أَقْدَامُ العُلَمَاءِ؛ لِمُرَاعَاتِهِمْ ظَاهِرِ صِنَاعَةِ النَّحْوِ وَالإِعْرَابِ، دُونَ مُرَاعَاةِ المَعْنَى[3]. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ مَا قِيلَ فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾[4]. " فَإِنَّهُ يتَبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ عَطْفُ (أَنْ نَفْعَلَ) عَلَى (أَنْ نَتْرُكَ)، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لم يَأْمُرهُم أَنْ يَفْعَلُوا فِي أَمْوَالِهِمْ مَا يَشَاؤونَ، وَإِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى (مَا)، فَهُوَ مَعْمُولٌ للتَّرْكِ، وَالْمعْنَى: أَنْ نَتْرُكَ أَنْ نَفْعَلَ "[5].

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَقَدْ وَجَدْتُهُ كَثِيرًا مَا يُفَسِّرُ مَا يُعْرِبُهُ، أَيْ: يَبْدَأُ بِالإِعْرَابِ، فَيُعَقِّبُ بِشَرْحِ مَا أَعْرَبَهُ؛ لِيُبَيِّنَ سَبَبَ التَّوْجِيهِ الإِعْرَابِيِّ؛ كَقَوْلِهِ: " قَوْلُهُ: (لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي)[6]، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ، (جِهَادًا) بِالنَّصْبِ، وَكَذَا قَالَ بَعْدَهُ: وَإِيمَانًا بِي، وَتَصْدِيقًا، وَهُوَ مَنْصُوبٌ

---

[1] المهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ: ٣/٣٢.

[2] البرهان في علوم القرآن: ١/٣٠٢. والإتقان للسيوطيّ: ٢/٣٠٩. وينظر: مغني اللّبيب: ٦٨٤.

[3] ينظر: مغني اللّبيب: ٦٨٤.

[4] هود: من الآية: ٨٧.

[5] مغني اللّبيب: ٦٨٦.

[6] صحيح مسلم: ٣/١٤٩٥.

عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، وَتَقْدِيرُهُ: لَا يُخْرِجُهُ الْمُخْرِجُ وَيُحَرِّكُهُ الْمُحَرِّكُ، إِلَّا لِلْجِهَادِ وَالْإِيمَانِ وَالتَّصْدِيقِ "[1].

وَفِي المَوَاضِعِ الَّتِي أَجَازَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ إِعْرَابِيٍّ، أَلْفَيْتُهُ يَتَحَرَّى المَعْنَى الَّذِي يَوَائِمُ الإِعْرَابَ، وَمِثَالُ ذَلِكَ، قَوْلُهُ: " وَرَوَيْنَا فِي (صَحِيحَيْهِمَا)[2]، عَنْ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، أَنَّ رَسُولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) رُفِعَ إليه ابْنُ ابْنَتِهِ وَهُوَ فِي المَوْتِ، فَفَاضَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: (هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي قُلوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ تَعالى مِنْ عِبادِهِ الرُّحَماءَ). قُلْتُ: الرُّحَمَاءُ: رُوِيَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؛ فَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ (يَرْحَمُ)، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (إِنَّ)، وَتَكُونُ (مَا) بِمَعْنَى (الَّذِي) "[3].

فَأَجَازَ وَجْهَيْنِ فِي إِعْرَابِ (الرُّحَمَاءِ)؛ تَبَعًا لِمَعْنَى (مَا)؛ فَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّ (مَا) كَافَّةٌ لِعَمَلِ (إِنَّ). وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّ (مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى (الَّذِي).

قُلْتُ: يُؤْخَذُ عَلَى تَجْوِيزِهِ رَفْعَ (الرُّحَمَاءِ)، أَنَّهُ يَقْتَضِي اسْتِعْمَالَ (مَا) لِلعَاقِلِ، وَهَذَا مَوْرِدُ خِلَافٍ بَيْنَ العُلَمَاءِ، وَعَلَى فَرْضِ سَمَاعِهِ مِنَ العَرَبِ، فَهُوَ نَادِرٌ؛ فَـ(مَا) مَوْضُوعَةٌ " لِمَا لَا يَعْقِلُ، وَذَهَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ، وَمَكِّي بنُ أَبِي طَالِبٍ، وَمِنَ المُتَأَخِّرِينَ ابْنُ خَرُوفٍ، إِلَى أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى آحَادِ مَنْ يَعْقِلُ، وَادَّعَى ابْنُ خَرُوفٍ أَنَّهُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (مَا) فِي الغَالِبِ لِمَا لَا يَعْقِلُ. وَزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّهَا لَا تَقَعُ عَلَى أُولِي العِلْمِ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَهِيَ قَرِينَةُ التَّعْظِيمِ وَالإِبْهَامِ، فَتَقَعُ – عِنْدَهُ – عَلَى اللهِ تَعَالَى. وَزَعَمَ المَعَرِّيُّ فِي كِتَابِ (اللَّامِعِ) أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا تُدْرَكُ حَقِيقَتُهُ، يُجْعَلُ كَالشَّيءِ المَجْهُولِ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ (مَا)، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ: (سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ). وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِنَّ (مَا) تَقَعُ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ مَعَ مَنْ يَعْقِلُ، نَحْوَ: ﴿وَلِلهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾[4]، وَلِصِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ، وَهَذِهِ عِبَارَةُ الفَارِسِيِّ، وَزَعَمَ أَنَّهَا

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٠/١٣.

[2] ينظر: صحيح البخاريّ: ٤٣١/١، ٢٤٥٢/٦، ٢٦٨٦. وصحيح مسلم: ٦٣٥/٢.

[3] الأذكار للنّوويّ: ١٤٧.

[4] النّحل: من الآية: ٤٩.

تَقَعُ عَلَى صِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ، نَحْوَ: ﴿وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا﴾[1]، أَيْ: وَبَانِيهَا. وَمَثَّلَ ابْنُ مَالِكٍ لِهَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[2]. وَعَبَّرَ أَصْحَابُنَا عَنْ هَذَا بِأَنَّهَا تَقَعُ عَلَى أَنْوَاعِ مَنْ يَعْقِلُ "[3].

فَالأَصْلُ فِيهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ العَاقِلِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ العَاقِلِ المُخْتَلِطِ بِالعَاقِلِ، وَفِي صِفَاتِ العَاقِلِ وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى غَيْرِ العَاقِلِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ[4]. وَأَمَّا مَا عُزِيَ إِلَى سِيبَوَيهِ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوردُ مَجِيئِهَا فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، فَلَمْ تَقَعْ عَلَى آحَادِ مَنْ يَعْقِلُ. وَيُمِكِنُ أَنْ يُصَحَّحَ اخْتِيَارُ النَّوَوِيِّ بِأَنَّ المَعْنَى المُرَادَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: (إِنَّ المَرْحُومَ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءُ)، فَوَقَعَتْ (مَا) عَلَى صِفَةِ مَا يَعْقِلُ، لَا عَلَى ذَاتِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَمِثَالٌ آخَرُ عَلَى أَثَرِ المَعْنَى فِي الإِعْرَابِ، قَوْلُهُ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (بُعْثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ)[5]، هُوَ بِنَصْبِ (السَّاعَةِ)، وَرَفْعِهَا؛ النَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ (مَعَ) وَهُوَ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَالرَّفْعُ عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ "[6].

فَأَجَازَ فِي (السَّاعَةِ) إِعْرَابَيْنِ؛ تَبَعًا للمَعْنَى المُرَادِ مِنَ الوَاوِ، فَإِذَا كَانَتْ عَلَى مَعْنَى (مَعَ)، أُعْرِبَتِ (السَّاعَةُ) مَفْعُولًا مَعَهُ. وَإِذَا كَانَتْ لِمَحْضِ العَطْفِ وَالتَّشْرِيكِ فِي الفِعْلِ، كَانَتِ (السَّاعَةُ) اسْمًا مَعْطُوفًا عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ المُتَّصِلِ (التَّاءِ).

قُلْتُ: يُمْكِنُ أَنْ يُدَّعَى أَنَّ حِكَايَةَ الرَّفْعِ أَرْجَحُ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الرَّفْعِ المُتَّصِلِ لَا يُؤَكَّدُ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ المُنْفَصِلِ – غَالِبًا – حَتَّى يُهْجَسَ فِي النَّفْسِ إِرَادَةُ العَطْفِ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ مَعْنَى (المَعِيَّةِ)، لَمَا احْتِيجَ إِلَى هَذَا التَّوْكِيدِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ حُكْمِهِمْ بِصَحَّةِ حِكَايَةِ النَّصْبِ.

وَيُعَضِّدُ هَذَا التَّحْلِيلِ أَنَّ بَعْضَ مُتَأَخِّرِي النَّحْوِيِّينَ نَصُّوا عَلَى تَرْجِيحِ العَطْفِ فِي هَذَا المَوْطِنِ؛ قَالَ بَدْرُ الدِّينِ المُرَادِيُّ: " وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّالِحَ لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا مَعَهُ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ

---

[1] الشمس: ٥.

[2] النّساء: من الآية: ٣.

[3] ارتشاف الضّرب: ١٠٣٥/٢.

[4] ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٥٢/٢، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، طبعها المحقّق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

[5] صحيح البخاريّ: ١٨٨١/٤. وصحيح مسلم: ٥٩٢/٢.

[6] المجموع شرح المهذّب: ٥١٨/٤.

يَجُوزُ فِيهِ العَطْفُ وَالنَّصْبُ عَلَى المَعِيَّةِ، وَالعَطْفُ أَرْجَحُ. وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ، وَالنَّصْبُ عَلَى المَعِيَّةِ أَرْجَحُ. وَقِسْمٌ يُمْنَعُ فِيهِ العَطْفُ. فَالأَوَّلُ هُوَ مَا أَمْكَنَ فِيهِ العَطْفُ بِلَا ضَعْفٍ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَلَا جِهَةِ المَعْنَى، نَحْوَ: (قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ)، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ "[1]. وَلَمْ يُنَبَّهِ النَّوَوِيُّ عَلَى ذَلِكَ، فَتَأَمَّلْ.

وَلَا نَعْنِي بِالقَرِينَةِ المُعْجَمِيَّة المَعَانِي الَّتِي دَوَّنَهَا صُنَّاعُ المُعْجَمَاتِ وَاللُّغَوِيُّونَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ فَحَسْبُ، بَلْ تَعْنِي كُلَّ المَعَانِي الَّتِي يَخْتَزِنُهَا الذِّهْنُ فِي مُعْجَمِهِ الذِّهْنِيِّ، إِذْ قَدْ يَكُونُ مَصْدَرُهَا تَجَارُبَ المَرْءِ وَخِبْرَاتِهِ، أَوْ نَهَلَهَا مِنْ عُلُومٍ غَيْرِ لُغَوِيَّةٍ، كَالمَعْلُومَاتِ التَّأْرِيخِيَّةِ، وَغَيْرِهَا. وَهَذَا النَّوعُ مِنَ المَعَانِي غَيْرُ بَعِيدٍ – أَيضًا – عَنْ التَّأْثِيرِ فِي إِعْرَابِ الكَلِمَةِ. وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّوَوِيِّ:

" يُقَالُ لِمُحَمَّدٍ هَذَا: ابْنُ الحَنَفِيَّةِ، وَيُقَالُ: مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ، وَيُقَالُ: مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ ابْنُ الحَنَفِيَّةِ؛ فَيُنْسَبُ إِلَى أَبِيهِ وَأُمِّهِ جَمِيعًا؛ فَعَلَى هَذَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُنَوَّنَ (عَلِيٌّ)، وَيُكْتَبُ (ابْنُ الحَنَفِيَّةِ) بِالأَلِفِ، وَيَكُونُ إِعْرَابُهُ إِعْرَابَ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّهُ وَصْفٌ لِـ(مُحَمَّدٍ)، لَا لـ(عَلِيٍّ) "[2].

فَمَا ذَكَرَهُ مِنْ شُرُوطٍ وَقَوَاعِدَ وَإِعْرَابٍ – وَإِنْ كَانَ مَصْدَرُهُ وَمَبْحَثُهُ نَحْوِيًّا – اتَّكَأَ عَلَى مَعَانٍ وَمَعْلُومَاتٍ اسْتَقَاهَا الذِّهْنُ مِنْ مَصَادِرَ فِي التَّأْرِيخِ وَالأَنْسَابِ وَالتَّرَاجُمِ؛ فَقَرَّرَ أَنَّ الصَّوَابَ رَفْعُ (ابْنِ)، لَا خَفْضِهِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِكَلِمَةِ (مُحَمَّدٍ) المَرْفُوعَةِ، فَهُو صِفَةٌ لَهُ، وَالصِّفَةُ تَتْبَعُ المَوْصُوفَ فِي الإِعْرَابِ. وَقَدْ نَبَّهَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِئَلَّا يَقَعَ المُتَعَجِّلُ فِي المَحذُورِ.

وَالجَدِيرُ بِالذِّكْرِ – هُنَا – أَنَّ القَرِينَةَ المُعْجَمِيَّةَ للكَلِمَةِ تُؤَثِّرُ فِي إِعْرَابِهَا، وَفِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ كَلِمَاتٍ فِي التَّرْكِيبِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى تَعَدُّدِ احْتِمَالَاتِ الإِعْرَابِ فِي الجُمْلَةِ الوَاحِدَةِ. وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّوَوِيِّ: " وَقَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (حُبُّ الْأَنْصَارِ التَّمْرَ)[3]، رُوِيَ بِضَمِّ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا؛ فَالْكَسْرُ بِمَعْنَى الْمَحْبُوبِ، كَالذِّبْحِ بِمَعْنَى الْمَذْبُوحِ، وَعَلَى هَذَا، فَالْبَاءُ مَرْفُوعَةٌ، أَيْ: مَحْبُوبُ الْأَنْصَارِ التَّمْرُ. وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ الْحَاءَ، فَهُوَ مَصْدَرٌ، وَفِي الْبَاءِ عَلَى هَذَا وَجْهَانِ: النَّصْبُ – وَهُوَ الْأَشْهَرُ –، وَالرَّفْعُ؛ فَمَنْ نَصَبَ، فَتَقْدِيرُهُ: انْظُرُوا حُبَّ الْأَنْصَارِ التَّمْرَ،

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٦٦٥/٢.

[2] تهذيب الأسماء واللّغات: ٨٩/١.

[3] صحيح مسلم: ١٦٨٩/٣.

فَيُنْصَبُ التَّمْرُ – أَيْضًا –، وَمَنْ رَفَعَ، قَالَ: هُوَ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرَهُ، أَيْ: حُبُّ الْأَنْصَارِ التَّمْرَ لَازِمٌ، أَوْ هَكَذَا، أَوْ عَادَةٌ مِنْ صِغَرِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ "[1].

فَالاخْتِلَافُ فِي مَعْنَى (الحبّ) تَبَعًا لِضَبْطِ الحَاء، جَعَلَ فِي إِعْرَابِهَا وَإِعْرَابِ (التَّمْرِ) أَوْجِهًا: فَمَنْ كَسَرَ مِنْهَا الحَاءَ، أَعْرَبَهَا مُبْتَدَأً، وَ(التَّمْرُ) خَبَرُهَا. وَمَنْ ضَمَّ الحَاءَ مِنْهَا، احْتَمَل فِيهَا وَجْهَانِ: إِمَّا مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (انْظُرُوا حُبَّ الأَنْصَارِ التَّمْرَ)، وَيَكُونُ (التَّمْرُ) مَفْعُولًا بِهِ للمَصْدَرِ (حُبّ). وَإِمَّا مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: (حُبُّ الأَنْصَارِ التَّمْرَ لَازِمٌ، أَوْ عَادَةٌ لَهُمْ)، أَوْ مَا بِمَعْنَى ذَلِكَ. وَيَكُونُ (التَّمْرَ) مَفْعُولًا بِهِ للمَصْدَرِ (حُبّ). فَحُكْمُهُ بِجَوَازِ كُلِّ هَذِهِ الأَوْجِهِ، مَا كَانَ لِيَسُوغَ لَوْلَا حُضُورُ القَرِينَةِ المُعْجَمِيَّةِ فِي التَّرْكِيبِ.

ثَالِثًا: التَّضْمِينُ

مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي اهْتَمَّ بِهَا عُلَمَاءُ النَّحْو، ظَاهِرَةُ (التَّضْمِينِ)، الَّتِي تَحَدَّثَ عَنْهَا ابْنُ هِشَامٍ، بِقَوْلِهِ: " قَدْ يُشْرِبُونَ لَفْظًا مَعْنَى لَفْظٍ، فَيَعْطُونَهُ حُكْمَهُ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَضْمِينًا. وَفَائِدَتُهُ أَنْ تُؤَدِّيَ كَلِمَةٌ مُؤَدَّى كَلِمَتَيْنِ "[2]. وَعَرَّفَهُ آخَرُونَ بِأَنَّهُ " اسْتِعْمَالُ الكَلِمَةِ فِي مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ مَزِيدًا عَلَيْهِ مَعْنًى آخَر "[3]. وَأَمَّا المُحْدَثُونَ، فَقَدِ انْتَهَوا إِلَى أَنَّ (التَّضْمِينَ) هُوَ " أَنْ يُؤَدِّيَ فِعْلٌ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، مُؤَدَّى فِعْلٍ آخَرَ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، فَيُعْطَى حُكْمَهُ فِي التَّعَدِّي وَاللُّزُومِ "[4].

وَالتَّضمِينُ بِهَذا المَعْنَى يُكْسِبُ الكَلِمَةَ مَعْنًى مُعْجَمِيًّا جَدِيدًا مَأْخُوذًا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى، فَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّوْسِيعِ اللُّغَوِيِّ، بَيْدَ أَنَّ هَذَا المَعْنَى الجَدِيدَ لَا يُلْحَظُ، إِلَّا بِالسِّيَاقِ الَّذِي تَرِدُ فِيهِ الكَلِمَةُ. وَقَدْ يَحْتَمِلُ التَّرْكِيبُ إِرَادَةَ المَعْنَى المُعْجَمِيِّ الأَصْلِيِّ للكَلِمَةِ، أَوْ مَعْنَاهَا المُكْتَسَبِ بِالتَّضْمِينِ، فَيَتْبَعُ ذَلِكَ اخْتِلَافٌ فِي الإِعْرَابِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّوَوِيِّ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (الَّذِي

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢٣/١٤.

[2] مغني اللّبيب: ٨٩٧.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٦٧.وشرح التصريح على التوضيح: ٣٤٣/٢.

[4] ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٩٩/٢، محمّد عبد العزيز النجّار، ط١، مؤسسة الرسالة–بيروت، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م. والنّحو الوافي: ١٦٩/٢، عبّاس حسن، ط١٥، دار المعارف–القاهرة، د. ت.

تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ)[1]، رُوِيَ بِنَصْبِ اللَّامَيْنِ، وَرَفْعِهِمَا، وَالنَّصْبُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ. وَمَنْ رَفَعَ، فَعَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَمَعْنَاهُ: انْتُزِعَ مِنْهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَهَذَا تَفْسِيرُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ[2]. وَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ النَّصْبِ، فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهُ: نُقِصَ هُوَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ وَسُلِبَهُ، فَبَقِيَ بِلَا أَهْلٍ وَلَا مَالٍ؛ فَلْيَحْذَرْ مِنْ تَفْوِيتِهَا، كَحَذَرِهِ مِنْ ذَهَابِ أَهْلِهِ وَمَالِهِ "[3].

فَصَحَّحَ الاحْتِمَالَيْنِ فِي المَعْنَى، وَالإِعْرَابِ؛ تَبَعًا لَهُ؛ (أَحَدُهُمَا): إِنَّ (وُتِرَ) بِمَعْنَى (نُقِصَ)، وَهَذَا هُوَ المَعْنَى المُعْجَمِيّ الأَصْلِيُّ لَهَا؛ جَاءَ فِي المُعْجَمَاتِ، وَغَيْرِهَا: " وَتَرَهُ حَقَّهُ، أَيْ: نَقَصَهُ"[4]. وَقَالَ الخَطَّابِيُّ فِي (الغَرِيبِ): "قَوْلُهُ: (لَنْ يَتِرَكَ)، مَعْنَاهُ: لَنْ يَنْقُصَكَ؛ يُقَالُ: وَتَرَهُ يَتِرُهُ تِرَةً؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾[5] "[6]. وَعَلَى هَذَا المَعْنَى، يُعْرَبُ (أَهْلَهُ) مَفْعُولًا بِهِ ثَانِيًا لِلفِعْلِ (وُتِرَ)، وَنَائِبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، وَالمَعْنَى: وَتَرَهُ اللهُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ.

وَالاحْتِمَالُ (الآخَرُ): إِنَّ (وُتِرَ) ضُمِّنَ مَعْنَى (انْتُزِعَ)، أَيْ: انْتُزِعَ مِنْهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ. وَعَلَى هَذَا المَعْنَى، يُعْرَبُ (أَهْلُهُ) – بِالرَّفْعِ – نَائِبَ فَاعِلٍ لِلفِعْلِ (وُتِرَ)، وَالمَعْنَى انْتَزَعَ اللهُ مِنْهُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، أَوِ ارْتَفَعَ عَلَى البَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ المُستَتِرِ فِي الفِعْلِ. فَصَحَّحَ الوَجْهَيْنِ مُرَجِّحًا رُوَايَةَ النَّصْبِ فِي (أَهْلِهِ)؛ لِأَنَّهَا تُوَافِقُ الدّلَالَةَ المُعْجَمِيَّةَ الأَصْلِيَّةَ لِلكَلِمَةِ.

وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بنِ العَاصِ: " فَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ الإِسْلَامَ فِي قَلْبِي أَتَيْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَمِينَكَ فَلأُبَايِعْكَ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ. قَالَ: فَقَبَضْتُ يَدِي. قَالَ: (مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟) قَالَ: قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ. قَالَ: (تَشْتَرِطُ بِمَاذَا؟). قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي. قَالَ: (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟) "[7]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ):

---

[1] صحيح مسلم: ٤٣٥/١.

[2] لَمْ أَقِفْ فِي المَصَادِرِ عَلَى مَا عَزَاهُ لِمَالِكٍ؛ فَرُبَّمَا ذُكِرَ فِي مُصَنَّفَاتٍ أَتَى عَلَيْهَا الزَّمَنُ، وَلَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢٥٠١٢٦/٥.

[4] معجم ديوان الأدب: ٢٥٠/٣، والصّحاح: ٨٤٣/٢. وشمس العلوم: ٧٠٥٧/١١. والمُغرب: ٣٤٠/٢. وينظر: تهذيب اللّغة: ٢٢٤/١٤. وتفسير غريب ما في الصحيحين: ٢٢٨. والنهاية في غريب الحديث: ١٤٩/٥.

[5] محمّد: من الآية: ٣٥.

[6] غريب الحديث للخطّابيّ: ٦١٩/١.

[7] صحيح مسلم: ١١٢/١.

(تَشْتَرِطُ بِمَاذَا)، هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ (بِمَا) بِإِثْبَاتِ الْبَاءِ؛ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِلتَّوْكِيدِ كَمَا فِي نَظَائِرِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ دَخَلَتْ عَلَى مَعْنَى تَشْتَرِطُ وَهُوَ تَحْتَاطُ، أَيْ: تَحْتَاطُ بِمَاذَا؟ "[1].

وَقَدْ فَهِمَ خَالِفُو النَّوَوِيِّ عِبَارَتَهُ فِي الوَجْهِ الثَّانِي، عَلَى أَنَّهَا نَصٌّ فِي إِرَادَةِ التَّضْمِينِ فِي الفِعْلِ (تَشْتَرِطُ)؛ قَالَ السّيُوطِيُّ: " (تشْتَرِطُ بِمَاذَا)، قَالَ النَّوَوِيُّ: هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ (بِمَا)، بِإِثْبَاتِ البَاءِ؛ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً للتَّأْكِيدِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَلَى تَضْمِينِ (تَشْتَرِطُ) مَعْنَى (تَحْتَاطُ)"[2].

فَجَوَّزَ الوَجْهَينِ؛ وَعَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ، تَكُونُ البَاءُ زَائِدَةً، واسْمُ الاسْتِفْهَامِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ للفِعْلِ (تَشْتَرِطُ)؛ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ قُصِدَ بِهِ الاسْتِثْبَاتُ، وَهُوَ رَأْيٌ كُوفِيٌّ، إِذْ " ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ مَا قُصِدَ بِهِ الاسْتِثْبَاتُ لَا يَلْزَمُ الصَّدْرَ، وَحَكَى الكِسَائِيُّ: (ضَرَبَ مَنٌ مَنًا) بِالإِعْرَابِ، وَ(ضَرَبَ غُلَامُ مَنٍ مَنًا) بِالإِعْرَابِ، وَ(ضَرَبَ مَنْ مَنًا)، وَ(ضَرَبَ غُلَامُ مَنْ مَنًا) بِبِنَاءِ (مَنْ) الأُولَى فِيهِمَا "[3].

" وَحَكَى الكُوفِيُّونَ أَنَّ العَرَبَ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي (مَا)، فَيَقُولُونَ لِمَنْ قَالَ: ضَرَبْتُ رَجُلًا: ضَرَبْتَ مَا؟ وَضَرَبَ مَاذَا؟ وَضَرَبْتَ مَهْ؟ وَلِمَنْ قَالَ: ضَرَبْتُ الرَّجُلَ: ضَرَبْتَ المَا؟ وَضَرَبْتَ المَاذَا؟ وَضَرَبْتَ المَهْ؟ بِإِدْخَالِ (ال) عَلَيْهَا، وَبِحَذْفِ الأَلِفِ، وَإِلْحَاقِ هَاءِ السَّكْتِ لَفْظًا فِي الوَقْفِ، وَخَطًّا دُونَ لَفْظٍ فِي الوَصْلِ، وَ(مَا) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مُبْقَاةٌ عَلَى بِنَائِهَا "[4].

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٣٧/٢-١٣٨.

[2] الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج:١٣٨/١، جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، ط١، دار ابن عفان للنشر والتوزيع-السعوديّة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحمد: ١٩٤/٢. وينظر: شرح بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل، لعماد الدين يحيى بن أبى بكر بن العامريّ: ٣٧٣/١، جمال الدين محمد الأشـــخر اليمنيّ، ط١، المطبعة الجمالية – مصـــر، ١٣٣٠هـ-١٩١٢م. ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ١٩٥/٥، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقيّ، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، ط٤، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

[3] ارتشاف الضّرب: ١٤٦٨/٣.

[4] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٧/٧، أبو حيان الأندلسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم بدمشق – دار كنوز إشبيليا بالرياض، (١٤١٨ – ١٤٤٥ هـــ) = (١٩٩٧ – ٢٠٢٤ م). وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٣٤/١. وهمع الهوامع: ٩/٢.

وَهَذَا المَوْضِعُ شَاهِدٌ لِمَنْهَجِ النَّوَوِيّ الَّذِي لَا يَقُومُ عَلَى تَبَنِّي آرَاءَ مَدْرَسَةٍ دُونَ غَيْرِهَا؛ فَهُوَ يَقْبَلُ مَا يَرَاهُ مُوافِقًا لِسنَنِ العَرَبِيَّةِ وَنِظَامِهَا، وَيَرْفُضُ مَا دُونَ ذَلِكَ؛ فَكَثِيرًا مَا انْتَهَلَ مِنَ النَّحْوِ الكُوفِيِّ، فَضْلًا عَنْ نَحْوِ البَصْرِيِّينَ. وَجَمَعَ بَيْنَ آرَاءِ المَدْرَسَتَينِ، فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ بِالقَلِيلَةِ.

وَأَمَّا الوَجْهُ الثَّانِي، فَعَلَى تَضْمِينِ (تَشْتَرِطُ) مَعْنَى (تَحْتَاطُ)، وَاللَّافِتُ أَنَّ هَذَا التَّضْمِينَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، سِوَى النَّوَوِيّ، وَلَا غَرْوَ؛ فَطَالَمَا اجْتَهَدَ وَتَفَرَّدَ بِرَأْيِهِ، مُعْتَمِدًا عَلَى خِبْرَتِهِ، وَنُبُوغِهِ فِي المبَاحِثِ اللُّغَوِيَّةِ.

قُلْتُ: يُمْكِنُ تَسْوِيغُ التَّضْمِينِ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ بِالسِّيَاقِ، وَبِمُلَاحَظَةِ الدَّلَالَةِ الأَصْلِيَّةِ للفِعْلِ (تَشْتَرِطُ)، وَمَا يَرْبِطُهَا بِالمَعْنَى الَّذِي اقْتَرَحَهُ للتَّضْمِينِ؛ فَالمَذْكُورُ فِي المُعْجَمَاتِ أَنَّ "الاشْتِرَاطَ الَّذِي يَشترِطُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، إِنَّمَا هِيَ عَلَامَاتٌ يَجْعَلُونَهَا بَيْنَهُمْ "[1]. فَالاحْتِيَاطُ يَكُونُ بِاتِّخَاذِ التَّدَابِير، وَوَضْعِ القُيُودِ؛ اتِّقَاءً مِنَ الوُقُوعِ فِي المَحْذُورِ؛ فَالاشْتِرَاطُ دَاخِلٌ فِي مَفهُومِ الاحْتِيَاطِ؛ لِأَنَّ الغَايَةَ مِنْ وَضْعِ النَّاسِ العَلَامَاتِ، هِيَ غَايَةُ المُحْتَاطِ عَيْنُهَا، وَوَضْعُ العَلَامَاتِ مِنْ مَصَادِيقِ التَّدَابِيرِ وَالقُيُودِ. فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى (تَشْتَرِطُ بِمَاذَا؟): تَحْتَاطُ مُشْتَرِطًا بِمَاذَا؟ وَاللهُ أَعْلَم. وَعَلَى أَيَّةِ حَالٍ، فَكِلَا الوَجْهِينِ يُدْخَلُ عَلَيْهِ؛ فَالأَوَّلُ مَرْفُوضٌ لَدَى البَصْرِيِّينَ، وَالثَّانِي لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ سَالِفِي النَّوَوِيّ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّقْدِيرِ وَالتَّأْوِيلِ.

رَابِعًا: المُنَاسَبَةُ المُعْجَمِيَّةُ وَالمُفَارَقَةُ المُعْجَمِيَّةُ

مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ القُدَمَاءُ وَالمُحْدَثُونَ أَنَّ نَظْمَ الكَلِمِ فِي تَرْكِيبٍ لَا يَجْرِي اعْتِبَاطًا، وَلَا يَتِمُّ مِنْ دُونِ مَسَكَةٍ، وَإِنَّمَا يُنْشَأُ عَلَى وَفْقِ تَطَرُّقٍ، وَصَنْعَةٍ، وَدِرَايَةٍ. وَيَأْتِي فِي مُقَدِّمَةِ ذَلِكَ إِدْرَاكُ دَلَالَةِ كُلِّ كَلِمَةٍ يُرَادُ نَظْمُهَا فِي الجُمْلَةِ، أَيْ: مَعْنَاهَا المُعْجَمِيُّ خَارِجَ السِّيَاقِ؛ لِأَنَّ هَذَا الإِدْرَاكَ هُوَ مَا

---

[1] تهذيب اللّغة: ٢١١/١١. وينظر: غريب الحديث لأبي عُبيد: ٤٠/١. وغريب الحديث للخطّابيّ: ٢٥٢/٢. والغريبين للهرويّ: ٩٨٧/٢. والمحكم: ١٣/٨.

يُحَدِّدُ وَجْهَ التَّرَابُطِ بَيْنَ أَجْزَاءِ التَّرْكِيبِ، فَيُحْكَمُ بِالمُنَاسَبَةِ وَالتَّوَافُقِيَّةِ عَلَى اقْتِرَانِ الأَجْزَاءِ، أَو يُحْكَمُ بِعَدَمِهَا، وَهَذَا الحُكْمُ إِنَّمَا يَعْتَمِدُ عَلَى خَزِينِنَا اللُّغَوِيِّ[١].

وَلِهَذَا، قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ: " لَيْسَ الغَرَضُ بِنَظْمِ الكَلِمِ، أَنْ تَوَالَتْ أَلْفَاظُهَا فِي النُّطْقِ، بَلْ أَنْ تَنَاسَقَتْ دَلالتُهَا، وَتَلاقَتْ مَعانِيهَا، عَلَى الوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ العَقْلُ. وَكَيْفَ يُتَصَّورُ أَنْ يُقصَدَ بِهِ إِلَى تَوَالِي فِي النُّطْقِ، بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ أَنّهُ نَظْمٌ يُعْتَبرُ فيهِ حَالُ المَنْظُومِ بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ "[٢].

وَقَدْ أَفَاضَ الدُّكْتُورُ تَمَّام حَسَّان فِي دِرَاسَةِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ، فَسَمَّى العَلَاقَةَ الَّتِي تَقُومُ بَينَ المَعَانِي النَّحْوِيَّةِ وَتَجْعَلُهَا صَالِحَةً لـ(التَّضَامِّ)، (المُنَاسَبَةَ المُعْجَمِيَّةَ). وَأَمَّا العَلَاقَةُ الَّتِي تَنْفِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ مَعَانِيهَا مُصَاحَبَةً، فَسَمَّاهَا (المُفَارَقَةَ المُعْجَمِيَّةَ)[٣].

فَحُضُورُ المُنَاسَبَةِ المُعْجَمِيَّةِ فِي التَّرْكِيبِ يَعْنِي صَحَّةَ المَعْنَى، وَسَلَامَةَ الاقْتِرَانِ؛ بِخِلَافِ افْتِقَادِهَا، فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فَسَادِ المَعْنَى، وَسَقَمِ الاقْتِرَانِ. وَثَمَّةَ ظَاهِرَةٌ أُسْلُوبِيَّةٌ تَحُولُ دُونَ فَسَادِ المَعْنَى – مَعَ وُجُودِ المُفَارَقَةِ المُعْجَمِيَّةِ – وَهِيَ ظَاهِرَةُ (النَّقْلِ)، الَّتِي أَطْلَقَ عَلَيْهَا البَلَاغِيُّونَ (المَجَازَ)، وَكَانُوا أَكْثَرَ احْتِفَاءً بِهَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَعَنَوا بِهَا جَوَازَ نَقْلِ المَعْنَى مِنْ نُقْطَةٍ إِلَى أُخْرَى، أَيْ: مِنَ الحَقِيقَةِ إِلَى المَجَازِ، فَتَنْشَأُ عَلَاقَةٌ فَنِّيَّةٌ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالمَعْنَى تَحلُّ مَحلَّ العَلَاقَةِ العُرْفِيَّةِ[٤]. فَالمُفَارَقَةُ المُعْجَمِيَّةُ نَوْعَانِ: نَوْعٌ يَعْنِي فَسَادَ المَعْنَى، وَلَا إِمْكَانِيَّةَ مَعَهُ لِلتَّأْوِيلِ وَالنَّقْلِ وَالتَّرْوِيضِ بِالمَجَازِ. وَنَوْعٌ يُمْكِنُ مَعَهُ تَطْوِيعُ المَعْنَى المُعْجَمِيِّ، وَنَقْلُهُ مِنَ الحَقِيقَةِ إِلَى المَجَازِ، بِحَيثُ يَسْتَقِيمُ مَعَهُ مَعْنَى التَّرْكِيبِ وَالسِّيَاقِ. وَلِذَلِكَ؛ صَحَّ أَنْ نُسَمِّيَ النَّوْعَ الأَوَّلَ مِنْهَا بـ(البَعِيدَةِ)، وَالنَّوْعَ الثَّانِيَ بـ(القَرِيبَةِ)[٥].

---

[١] ينظر: علم الدّلالة التّطبيقيّ في التّراث العربيّ: ١٥٢–١٥٣، د. هادي نهر، تقديم: د. عليّ الحمد، ط١، دار الأمل للنّشر والتّوزيع–الأردن، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٧م.

[٢] دلائل الإعجاز في علم المعاني: ٤٩/١–٥٠، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجانيّ، تحقيق: محمود محمّد شاكر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.

[٣] مقالات في اللّغة والأدب: ٩٥/٢.

[٤] مقالات في اللّغة والأدب: ٢٩٦/١، ٩٧/٢.

[٥] ينظر: القرينة المعجميّة وأثرها في توجيه المعنى: ٣٠٣.

وَكِلَا النَّوْعَينِ مِنَ المُفَارَقَةِ المُعْجَمِيَّةِ كَانَا حَاضِرَيْنِ فِي مَسَائِلِ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ، لَدَى النَّوَوِيِّ؛ فَمِنْ المُفَارَقَةِ البَعِيدَةِ مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ الوَارِدِ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ): "حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ إِلَى أَبِي فِي مَنْزِلِهِ، فَاشْتَرَى مِنْهُ رَحْلًا، فَقَالَ لِعَازِبٍ: ابْعَثْ مَعِيَ ابْنَكَ يَحْمِلْهُ مَعِي إِلَى مَنْزِلِي. فَقَالَ لِي أَبِي: احْمِلْهُ. فَحَمَلْتُهُ وَخَرَجَ أَبِي مَعَهُ يَنْتَقِدُ ثَمَنَهُ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: يَا أَبَا بَكْرٍ، حَدِّثْنِي كَيْفَ صَنَعْتُمَا لَيْلَةَ سَرَيْتَ مَعَ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)؟ قَالَ: نَعَمْ، أَسْرَيْنَا لَيْلَتَنَا كُلَّهَا حَتَّى قَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ، وَخَلَا الطَّرِيقُ فَلَا يَمُرُّ فِيهِ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَتْ لَنَا صَخْرَةٌ طَوِيلَةٌ لَهَا ظِلٌّ، لَمْ تَأْتِ عَلَيْهِ الشَّمْسُ بَعْدُ، فَنَزَلْنَا عِنْدَهَا، فَأَتَيْتُ الصَّخْرَةَ، فَسَوَّيْتُ بِيَدِي مَكَانًا يَنَامُ فِيهِ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) فِي ظِلِّهَا، ثُمَّ بَسَطْتُ عَلَيْهِ فَرْوَةً، ثُمَّ قُلْتُ: نَمْ يَا رَسُولَ اللهِ وَأَنَا أَنْفُضُ لَكَ مَا حَوْلَكَ "[1].

قَالَ النَّوَوِيُّ: " قَوْلُهُ: (فَبَسَطْتُ عَلَيْهِ فَرْوَةً)، الْمُرَادُ الْفَرْوَةُ الْمَعْرُوفَةُ الَّتِي تُلْبَسُ. هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَذَكَرَ الْقَاضِي[2] أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ الْمُرَادُ بِالْفَرْوَةِ – هُنَا – الْحَشِيشُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: فَرْوَةٌ. وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ وَمِمَّا يَرُدُّهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: (فَرْوَةَ مَعِي) "[3].

فَاخْتَارَ الصَّوَابَ، وَخَطَّأَ القَوْلَ الآخَرَ، مُحْتَكِمًا إِلَى دَلِيلَيْنِ: (أَحَدُهُمَا): إِنَّ مِنْ مَعَانِي (الفَرْوَةِ) المُتَّفَقِ عَلَيْهَا، هُوَ هَذَا اللِّبَاسُ المَعْرُوفُ الَّذِي يُتَّخَذُ مِنَ (الفَرْوِ)، أَوِ (الوَبَرِ)[4]. وَ(الآخَرُ): الصُّورَةُ الَّتِي جَاءَ عَلَيْهَا الحَدِيثُ، فِي رُوَايَةِ البُخَارِيِّ (ت٢٥٦هـ): " ... ثُمَّ رُفِعَتْ لَنَا صَخْرَةٌ، فَأَتَيْنَاهَا وَلَهَا شَيْءٌ مِنْ ظِلٍّ، قَالَ: فَفَرَشْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) فَرْوَةً مَعِي، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ... "[5].

---

[1] صحيح مسلم: ٢٣٠٩/٤.

[2] ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٥٧٤/٨.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤٨/١٨.

[4] ينظر: المحيط في اللّغة: ٣٥٧/١٠. والصّحاح: ٣٤٥٣/٦. والمقاييس: ٤٩٧/٤. والمخصّص: ١٢٠/٥. والتّكملة للصّغانيّ: ٤٨٥/٦.

[5] صحيح البخاريّ: ١٣٩/١.

وَقَدِ احْتَجَّ بِرُوَايَةِ البُخَارِيِّ؛ احْتِرَازًا مِمَّا ذَكَرَهُ بَعْضُ الأَعْلَامِ، فِي مَعَانِي (الفَرْوَةِ)، إِذْ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: " الفَرْوَةُ: قِطْعَةُ نَبَاتٍ مُجْتَمِعَةٍ يَابِسَةٍ "[١]. وَجَاءَ فِي (المُجْمَلِ)، وَ(المقَاييسِ): " الفَرْوَةُ: كُلُّ نَبَاتٍ مُجْتَمِعٍ إِذَا يَبِسَ "[٢]. فَقَوْلُهُ فِي رُوَايَةِ البُخَارِيِّ: (فَرْوَةً مَعِي) نَصٌّ فِي أَنَّ المَعْنَى المُرَادَ هُو اللِّبَاسُ، لَا الحَشِيشُ؛ لِوُجُودِ القَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ (مَعِي).

قُلْتُ: الاحْتِجَاجُ بِرُوَايَةِ البُخَارِيِّ لَا يُعَدُّ دَلِيلًا حَاسِمًا؛ لاحْتِمَالِ رُوَايَةِ الحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ، لَا بِنَصِّ أَلْفَاظِهِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ اخْتِلَافُ رُوَايَتِهِ بَيْنَ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ (ت٢٦١هـ). فَلَرُبَّمَا فَهِمَ بَعْضُ رِجَالِ سَنَدِ الحَدِيثِ أَنَّ المُرَادَ بِالفَرْوَةِ اللِّبَاسُ المَعْرُوفِ، وَفَهِمَ آخَرُون المَعْنَى الآخَرَ.

وَقَدْ رَصَدَ النَّوَوِيُّ الأَلْفَاظَ الَّتِي اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ، وَتَدَبَّرَ مَعَانِيهَا فِي أَثْنَاءِ السِّيَاقِ، ثُمَّ حَدَّدَ مَا تَلَمَّسَ فِي مُفَارَقَتِهِ المُعْجَمِيَّةِ تَعْبِيرًا فَنِّيًّا، وَانْتِحَاءً بَلَاغِيًّا، مُصَحِّحًا تِلْكَ الاسْتِعْمَالَاتِ بِالمَجَازِ، وَمُوَجِّهًا مَعَانِيهَا، وَفِي مَا يَأْتِي بَعْضًا مِنْ ذَلِكَ:

قَالَ النَّوَوِيّ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: العِشْبُ وَالخَلَا – مَقْصُورٌ –: اسْمٌ للرَّطْبِ. وَالحَشِيشُ: اسْمٌ لِليَابِسِ. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَكِّي، وَغَيْرُهُ فِي لَحْنِ العَوَامّ، إِطْلَاقَهُمْ الحَشِيشَ عَلَى الرَّطْبِ؛ قَالُوا: وَالصَّوَابُ اخْتِصَاصُ الحَشِيشِ بِاليَابِسِ[٣] ... هَذَا كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ. وَأَمَّا المُصَنِّفُ وَالأَصْحَابُ، فَأَطْلَقُوا الحَشِيشَ عَلَى الرَّطْبِ[٤]، وَهَذَا يَصُحُّ عَلى المَجَازِ، فَسُمِّيَ الرَّطْبُ حَشِيشًا، باسْمِ مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ؛ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَى أَفْهَامِ أَهْلِ العُرْفِ، وَاللهُ أَعْلَمُ "[٥].

فَقَدِ اسْتَدَلَّ بِمَا سَمَّاهُ البَلَاغِيُّونَ (المَجَازَ المُفْرَدَ المُرْسَلَ)، وَقَصَدُوا بِهِ " الكَلِمَةَ المُسْتَعْمَلَةَ قَصْدًا فِي غَيْرِ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ؛ لِمُلَاحَظَةِ عَلَاقَةٍ غَيْرِ (المُشَابَهَةِ)، مَعَ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى عَدَمِ

---

[١] الصحاح: ٦/٢٤٥٤.

[٢] المجمل: ٧١٩. والمقاييس: ٤/٤٩٨.

[٣] ينظر: تثقيف اللّسان: ١٦. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ٢٩٤. وتقويم اللّسان: ٩٥.

[٤] ينظر: الأمّ: ٤/١١. والحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزنيّ: ٧/٣٧٠، أبو الحسن علي بن محمد الشهير بالماورديّ، تحقيق: الشيخ علي محمّد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م. والتّنبيه في الفقه الشّافعي: ٧٤. والمهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ: ١/٤٠٠. ونهاية المطلب في دراية المذهب: ٨/٢٣. والتّهذيب في الفقه الشّافعيّ: ٤/٤١٠، محيي السنة أبو محمّد الحسين بن مسعود البغويّ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

[٥] المجموع شرح المهذّب: ٧/٤٥٣–٤٥٤. وينظر: تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٤٧.

إِرَادَةِ المَعْنَى الوَضْعِيِّ "[١]، كاسْتِعْمَالِ (اليَدِ) فِي (النِّعْمَةِ)؛ لِأَنَّ العَادَةَ جَرَتْ فِي صُدُورِهَا مِنَ اليَدِ الجَارِحَةِ[٢]. وَسُمِّيَ مُرْسَلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَيَّدْ بِعَلَاقَةِ المُشَابَهَةِ، أَوْ لِأَنَّ عَلَاقَاتِهِ كَثِيرَةً[٣]. وَالعَلَاقَةُ فِي المَجَازِ الَّذِي احْتَكَمَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ هِيَ (اعْتِبَارُ مَا كَانَ)، أَيْ: " تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا كَانَ عَلَيْهِ"[٤]. فَ(الحَشِيشُ) – الَّذِي سُمِّيَ بِهِ النَّبَاتُ اليَابِسِ – أُطْلِقَ عَلَى النَّبَاتِ الرَّطْبِ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ عَلَيْهِ اليَابِسِ، إِذْ التَّدَرُّجُ فِي حَيَاةِ النَّبَاتِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ غَضًّا رَطْبًا طَرِيًّا أَوَّلًا، ثُمَّ يَكُونُ يَابِسًا. بَيْدَ أَنَّ النَّوَوِيَّ غَيَّرَ فِي مَوَضِعِ الاسْتِدْلَالِ، وَاضْطَرَبَتْ عِبَارَتُهُ، وانْطَلَقَ مِنَ المَعْنَى، فَجَعَلَ المَجَازَ بِمَا يَؤُولُ إِلَيْهِ الرّطْبُ، فِي حِينِ أَنَّ الكَلَامَ عَنِ دَلَالَةِ لَفْظِ (الحَشِيشِ)!

قُلْتُ: وَيَرِدُ عَلَى تَصْوِيبِ النَّوَوِيِّ لِهَذَا الاسْتِعْمَالِ، أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَنْ اللُّغَوِيِّينَ مِنْ حَكَى اسْتِعْمَالَ (الحَشِيشِ) فِي النَّبَاتِ الرَّطْبِ مَجَازًا. وَكَانَ الأَحْرَى بِهِ – فِي تَسْوِيغِ الاسْتِعْمَالِ – أَنْ يَتَّكِئَ عَلَى قَوْلِ مَنْ صَحَّحَ اسْتِعْمَالَ (الحَشِيشِ) فِي اليَابِسِ وَالرَّطْبِ حَقِيقَةً، لَا مَجَازًا؛ قَالَ ابْنُ دُرَيدٍ: " قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ أَبُو حَاتَمٍ: فَسَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَة، فَقَالَ: يَكُونُ يَابِسًا، ويَكُونُ رَطْبًا"[٥]. وَجَاءَ فِي (المُحْكَمِ): " العُشْبُ: جِنْسٌ لِلْخَلَى والحَشِيشِ. فَالخَلَى: رَطْبُهُ. وَالحَشِيشُ: يَابِسُهُ، هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ اللُّغَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَشِيشُ: أَخْضَرُ الْكَلَأِ ويَابسُهُ "[٦].

---

[١] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: ٢٥٢. وينظر: البلاغة العربيّة: ٢٧١/٢. والبلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع: ٣٣، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناجي، د. ط، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة – مصر، ٢٠٠٦م.

[٢] ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: ٤٦٢/٣، عبد المتعال الصعيديّ، ط١٧، مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

[٣] ينظر: علم البيان: ١٤٣، عبد العزيز عتيق، د. ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

[٤] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١٣٨/٢. وجواهر البلاغة: ٢٥٤. وينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ٢٤٠/٢، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفيّ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، د. ط، دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت.

[٥] جمهرة اللّغة: ٩٨/١. وينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٤٩/٢.

[٦] المحكم والمحيط الأعظم: ٤٨٥/٢.

وَقَالَ أَبُو عُبَيدٍ فِي (الغَرِيبِ المُصَنَّفِ): " وَأَمَّا الوَرَاقُ، فَخُضْرَةُ الأَرْضِ مِنَ الحَشِيشِ، وَلَيْسَ مِنَ الوَرَقِ "[١]. وَرَدَّدَ صُنَّاعُ المُعْجَمَاتِ عِبَارَتَهُ دُونَ تَعْقِيبٍ[٢]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ خُضْرَةَ الأَرْضِ مِنَ الحَشِيشِ تَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ رَطْبًا، فَاليَابِسُ مِنْهُ لَا خُضْرَةَ فِيهِ.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:" قَوْلُهُ: (يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا)[٣]، الضَّمِيرُ فِيهَا يَعُودُ إِلَى أَيَّامِ النُّبُوَّةِ وَمُدَّتِهَا، وَقَوْلُهُ: (جَذَعًا)، يَعْنِي شَابًّا قَوِيًّا حَتَّى أُبَالِغَ فِي نُصْرَتِكَ، وَالْأَصْلُ فِي (الْجَذَعِ) لِلدَّوَابِّ، وَهُوَ هُنَا اسْتِعَارَةٌ "[٤].

فَلَفْظُ (الجَذَعِ) اسْتُعْمِلَ – عَلَى لِسَانِ وَرَقَة بنِ نَوْفَل – فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، لَكِنَّهُ اسْتِعْمَالٌ لَا غِبَارَ عَلَيْهِ، إِذْ هُوَ نَوْعٌ مِنَ (الاسْتِعَارَةِ)، الَّتِي عَرَّفَهَا البَلَاغِيُّونَ بِأَنَّهَا " ضَرْبٌ مِنَ المَجَازِ اللُّغَوِيِّ عَلَاقَتُهُ المُشَابَهَةُ دَائِمًا، بَيْنَ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ وَالمَعْنَى المَجَازِيِّ، وَهِيَ فِي حَقِيقَتِهَا تَشْبِيهٌ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفِيهِ ... فَيُسَمَّى المُشَبَّهُ بِهِ مُسْتَعَارًا مِنْهُ، وَالمُشَبَّهُ مُسْتَعَارًا لَهُ. وَقَرِينَةُ الاسْتِعَارَةِ الَّتِي تَمْنَعُ مِنْ إِرَادَةِ المَعْنَى، قَدْ تَكُونُ لَفْظِيَّةً، أَوْ حَالِيَّةً "[٥].

فَاسْتَعْمَل (الجَذَعَ) فِي غَيْرِ دَلَالَتِهِ الحَقِيقِيَّةِ؛ إِذْ جَاءَ فِي المُعْجَمَاتِ: " الجَذَعُ مِنَ الغَنَمِ لِسَنَةٍ، وَمِنَ الخَيْلِ لِسَنَتَيْنِ، وَمِنَ الإِبِلِ لِأَرْبَعِ سِنِينَ "[٦]، فَاسْتُعِيرَ لِلرَّجُلِ الشَّابِّ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا هُوَ القُدْرَةُ وَالحَيَوِيَّةُ وَالنَّشَاطُ وَالتَّحَمُّلُ، وَقَدْ حُذِفَ المُشَبَّهُ وَوَجْهُ الشَّبَهِ، وُصُرِّحَ بِالمُشَبَّهِ بِهِ. وَالاسْتِعَارَةُ – هُنَا – (إِسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ)، إِذْ صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ المُشَبَّهِ بِهِ، لَا بِأَحَدِ لَوَازِمِه، وَجَاءَ المُشَبَّهُ بِهِ اسْمَ جِنْسٍ جَامِدًا، لَا مُشْتَقًّا[٧].

وَجَاءَ فِي (صَحِيحِ مُسلِم): " عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)؛ أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ – وَهُوَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) – قَالُوا: لَا

---

[١] الغريب المصنّف: ٤٢٧/٢.

[٢] ينظر: ديوان الأدب: ٢٣٢/٣. وتهذيب اللّغة: ٦٦/٣. والصّـــحاح: ١٥٦٤/٤. والمجمل: ٩٢٢. والمقاييس: ١٠٣/٦. والمخصّص: ٣/ ١١٩. والمحكم: ٥٥٦/٦. وشمس العلوم: ٧١٣٠/١١.

[٣] صحيح مسلم: ١٣٩/١.

[٤] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٠٣/٢.

[٥] علم البيان: ١٧٥.

[٦] تهذيب اللّغة: ٢٢٧/١. وينظر: المحكم: ٣٠٨/١.

[٧] ينظر: البلاغة الصّافية: ٤٤–٤٥.

حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ. قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ؛ إِنَّ رَسُولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وَصَفَ نَاسًا، إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ، يَقُولُونَ الْحَقَّ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يَجُوزُ هَذَا مِنْهُمْ. (وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ)، مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ مِنْهُمْ أَسْوَدُ، إِحْدَى يَدَيْهِ طُبْيُ شَاةٍ أَوْ حَلَمَةُ ثَدْيٍ"[1]. قَالَ النَّوَوِيُّ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (إِحْدَى يَدَيْهِ طُبْيُ شَاةٍ)، هُوَ بِطَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ بَاءٍ مُوَحَّدَةٍ سَاكِنَةٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ ضَرْعُ الشَّاةِ، وَهُوَ فِيهَا مَجَازٌ وَاسْتِعَارَةٌ، إِنَّمَا أَصْلُهُ لِلْكَلْبَةِ وَالسِّبَاعِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَيُقَالُ – أَيْضًا – لِذَوَاتِ الْحَافِرِ، وَيُقَالُ لِلشَّاةِ: ضَرْعٌ، وَكَذَا لِلْبَقَرَةِ، وَيُقَالُ لِلنَّاقَةِ: خِلْفٌ. "[2].

وَالكَلَامُ فِي هَذِهِ الاسْتِعَارَةِ، كَالَّذِي فِي قَبْلِهَا، إِذِ هِيَ (اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ)، وَقَدِ اسْتُعِيرَ (الطُّبْيُ)؛ لِأَنَّ العِبَارَةَ مَسُوقَةٌ للذَّمِّ.

قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أَلَّا يَكُونَ هَذَا مَوْضِعَ مَجَازٍ، بَلِ اسْتُعْمِلَ اللَّفْظُ فِي حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ؛ بَنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الأَعْلَامِ، إِذْ حُكِيَ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ: " الطُّبْيُ وَالطِّبْيُ: حَلَمَةُ الضَّرْعِ الَّتِي فِيهَا اللَّبَنُ، مِنَ الخُفِّ وَالظِّلْفِ وَالحَافِرِ وَالسِّبَاعِ، وَالجَمْعُ: أَطْبَاءٌ "[3]. فَيَدْخُلُ فِيهَا (طُبْيُ الشَّاةِ). وَجَاءَ مِثْلُهُ فِي (المُحِيطِ)، وَغَيْرِهِ: " الطُّبْيُ: واحِدٌ من أَطْبَاءِ الضَّرْعِ، وَهُوَ الطِّبْيُ. وَفِي المَثَلِ: (بَلَغَ الحِزَامُ الطُّبْيَيْنِ) "[4].

فَأَفْهَمَتْ حِكَايَتُهُمْ أَنَّ (الطُّبْيَ) بَعْضٌ مِنَ (الضَّرْعِ)، وَهُوَ حَلَمَتُهُ. وَعَلَى هَذَا؛ فَقَوْلُهُ: (طُبْيُ شَاةٍ)، أَيْ: حَلَمَةُ ضَرْعِ شَاةٍ. وَإِنَّمَا قِيْلَ فِي الكَلْبَةِ وَالسِّبَاعِ: طُبْيٌ، لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّهَا لَا ضَرْعَ لَهَا فِي أَصْلِ الخِلْقَةِ، إِنَّمَا لَهَا حَلَمَاتٌ تُسَمَّى أَطْبَاءً. وَأَمَّا الغَنَمُ وَالبَقَرُ وَنَحْوُهَا، فَلَهَا ضَرْعٌ وَطُبْيٌ. وَيُعَضِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الأَصْمَعِيِّ: " مَوْضِعُ يَدِ الحَالِبِ: الخِلْفُ، وَالطُّبْيُ. وَلَا يَكُونُ فِي الكِلَابِ

---

[1] صحيح مسلم: ٧٤٩/٢.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٧٤/٧.

[3] المخصّص: ١٥٢/٢.

[4] المحيط في اللّغة: ٢٢٩/٩. وينظر: العين: ٤٦١/٧. والتهذيب: ٣١/١٤.

وَالسِّبَاعِ وَاللُّبُوءِ، إِلَّا الأَطْبَاءُ؛ لَا يُقَالُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا: ضَرْعٌ "[1]. وَقَوْلُ الخَلِيلِ: " الشُّخْبُ: مَا امْتَدَّ مِنَ اللَّبَنِ مُتَّصِلًا، بَيْنَ الإِنَاءِ وَالطُّبْيِ "[2].

وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " إِنَّمَا الطُّبْيُ مِنَ السِّبَاعِ وَالكِلَابِ، وَكُلِّ مَا لَيْسَ لَهُ ضَرْعٌ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الحَلَمَةِ مِنْ ثَدْيِ المَرْأَةِ "[3]. وَجَاءَ فِي (الجِيمِ): " وَالفَطْرُ: إِذَا كَانَ ضَرْعُهَا مَلْآنُ لَبَنًا، فَلَمْ تَسْتَمْكِنْ مِنَ الطُّبْيِ؛ تَقُولُ: افْطُرْهَا، وَهُوَ أَنْ تُحْلَبَ بِطَرَفِ الإِبْهَامِ وَالسَّبَّابَةِ "[4]. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " والفَطْر لِلشَّاةِ، يُقَالُ: مَا تَرَكَ فِيهَا فَطْرًا، وَهُوَ يَفْطُرُهَا بِإِصْبَعَيْهِ، وَمَا تَرَكَ وَلَدُهَا فِيهَا فَطْرًا "[5].

وَالخُلَاصَةُ: إِنَّ للقَرِيْنَةِ المُعْجَمِيَّةِ أَثَرَهُ الوَاضِحَ فِي مَعْنَى السِّيَاقِ، وَظَهَرَ ذَلِكَ فِي مَوَارِدِ النَّقْدِ لَدَى النَّوَوِيِّ وَهُوَ يُقَرِّرُ أَحْكَامَهُ التَّقْوِيمِيَّةِ، إِذْ رَصَدَ أَنْوَاعًا مِنَ مَظَاهِرِ التَّوَارِدِ المُعْجَمِيِّ، الَّتِي تَجَلَّى فِيهَا أَثَرُ الدَّلَالَةِ المُعْجَمِيَّةِ. فَكَانَ المَعْنَى المُعْجَمِيُّ حَاضِرًا فِي بَعْضِ القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ، وَتَطْبِيقَاتِهَا، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي تَعَقُّبِهِ لِبَعْضِ الاسْتِعْمَالَاتِ، وَوَصْفِهَا، وَالحُكْمُ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا.

وَأَثْبَتَ أَنَّ للمَعْنَى المُعْجَمِيِّ كَبِيرَ الأَثَرِ فِي تَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَتَصْحِيحِهَا، أَوْ رَدِّهَا، مُرْتَكِزًا عَلَى سَنَنٍ رَاسِخٍ فِي العَرَبِيَّةِ هُوَ أَنَّ (الإِعْرَابَ فَرْعُ المَعْنَى)، مُتَوَخِّيًا الدِّقَّةَ فِي الإِعْرَابِ، وَمُبَرِّزًا حَيَوِيَّةَ نِظَامِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وَمُرُونَتِهِ، وَتَكَامُلِهِ مَعَ سَائِرِ أَنْظِمَةِ العَرَبِيَّةِ، وَمِنْهَا نِظَامُ المُعْجَمِ.

وَلَمْ يَغِبْ عَنْ ذِهْنِهِ أَنَّ (التَّضْمِينَ) يُلْبِسُ المُفْرَدَةَ دَلَالَةً جَدِيدَةً فِي التَّرْكِيبِ، وَهَذَا مَدْعَاةٌ لِتَغَيُّرِ الإِعْرَابِ فِي بَعْضِ التَّرْكِيبِ، أَوْ مُعْظَمِهِ. وَأَدْرَكَ أَنَّ الجُمْلَةَ قَدْ يَكُونُ بَيْنَ مُفْرَدَاتِهَا (مُنَاسَبَةٌ مُعْجَمِيَّةٌ)، أَوْ (مُفَارَقَةٌ مُعْجَمِيَّةٌ)، وَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي أَنْ يُزْجِيَ أَحْكَامَهُ اللُّغَوِيَّةَ، وَيُعَلِّلَهَا. وَفَرَّقَ

---

[1] الشّاء: ٧٠، الأصمعيّ أبو سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق: الدكتور صبيح التميميّ، ط١، دار أسامة-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

[2] العين: ١٧٣/٤. وينظر: تهذيب اللّغة: ٤٥/٧. والمخصّص: ٤٥٦/١.

[3] تصحيح الفصيح: ٥٣٥.

[4] الجِيم: ٦٣/٣.

[5] المصدر السّابق: ٥٥/٣.

بَيْنَ المُفَارَقَةِ المُعْجَمِيَّةِ البَعِيدَةِ الَّتِي لَا سَبِيلَ مَعَهَا لِتَصحِيحِ الاسْتِعْمَالِ، وَالمُفَارَقَةِ المُعْجَمِيَّةِ القَرِيبَةِ الَّتِي يُمْكِنُ مَعَهَا تَرويضُ الاسْتِعْمَالِ، وَتَصْحِيحُهُ بالمَجَازِ.

وَهُوَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لَمْ يَكُنْ أَسِيرَ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ تَابِعَ مَدْرَسَةٍ دُونَ غَيْرِهَا، بَلْ كَانَ يَنْظُرُ فِي الآرَاءِ، فَيَنْتَقِي مِنْهَا مَا يَرَاهُ مُنَاسِبًا؛ فَتَرَاهُ يُوَافِقُ البَصْرِيِّينَ فِي بَعْضِ المَسَائِلِ، وَيَنْتَصِرُ للكُوفِيِّينَ فِي أُخْرَى.

المَبحَثُ الثَّانِي

الدَّلالَـــةِ

أَوَّلًا: تَعْمِيمُ الدَّلالَةِ وَتَخْصِيصُهَا

المَقْصُودُ بِـ(تَعمِيمِ الدَّلالَةِ): أَنْ يَتَّسِعَ مَجَالُ اسْتِعمَالِ اللَّفظِ، فَيَدُلّ عَلَى أَفرَادٍ أَكْثَرَ مِنْ قَبْلُ، وَقَدْ يَتَّسِعُ لِيَدُلَّ عَلَى طَبَقَةٍ بِأَسرِهَا[١]. وَقَدْ تَتَبَّعَ المُحْدَثُونَ أَسْبَابَ هَذَا الاتّسَاعِ الدَّلَالِيّ، فَوَجَدُوهَا كَثِيرَةً، لَعَلَّ أَبْرَزَهَا قُصُورُ المَحصُولِ اللُّغَوِيّ للجَمَاعَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَقِلَّةُ تَجَارِبِهِم مَعَ الأَلفَاظِ، وَإِيثَارُهُم التَّيسِيرَ عَلَى أَنفُسِهِم، إِذْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى أَقَلّ قَدرٍ مِنْ الدِّقَّةِ فِي تَحدِيدِ الدَّلَالَةِ، وَلَاسِيَّمَا فِي خِطَابِهِم اليَوْمِيّ المُعْتَادِ، مُكْتَفِينَ بِالمَعَانِي الكُلِّيَّةِ[٢].

أَمَّا (تَخْصِيصُ الدَّلَالَةِ)، فَيُقْصَدُ بِهَا: تَقلِيلُ مَدلُولِ اللَّفظِ وَقَصْرُهُ عَلَى أَشيَاءَ وَأَفرَاد، تَقُلُّ فِي عَدَدِهَا عَمَّا كَانَ عَلَيهِ اللَّفظُ فِي الأَصْلِ إِلَى حَدٍّ مَلحُوظٍ[٣]، أَو هِيَ " تَحوِيْلُ الدَّلَالَةِ مِنَ المَعنَى الكُلِّيّ إِلَى المَعنَى الجُزئِيّ، أَو تَضِيِيقُ مَجَالِهَا "[٤]. وانْتَهَى بَحْثُ العُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يُمكِنُ التَّضيِيقُ فِي دَلَالَةِ الأَلْفَاظِ، وَإِنْ كَانَتْ دَلَالَتُهَا الأَصلِيَّةُ مُوغِلَةً فِي التَّخَصُّصِ، بِطَرِيقِ إِضَافَةِ بَعضِ المَلَامِحِ التَّمِيِيزِيَّةِ لِلَّفظِ، إِذْ يَقُلُّ عَدَدُ أَفرَادِ الدَّلَالَةِ بازدِيَادِ هَذِهِ المَلَامِحِ[٥]، وَهَذَا مَا يَجعَلُ إِدرَاكَ الدَّلَالَةِ الخَاصَّةِ أَيسَرَ مِنْ نَظِيرَتِهَا العَامَّةِ[٦]؛ فَهِيّ – حِينَئِذٍ – أَقْرَبُ إِلَى الذِّهْنِ[٧].

---

[١] ينظر: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ: ٢٣١، محمود السّعران، ط٢، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٩٧م، وعلم الدّلالة: ٢٤٣، د. أحمد مختار عمر، ط٥، عالم الكتب، ١٩٩٨م.

[٢] ينظر: دلالة الألفاظ: ١٥٤–١٥٥، د. إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٨٤م.

[٣] ينظر: دور الكلمة في اللُّغة: ١٦٢، ستيفن أولمان، ترجمة وتقديم وتعليق: د. كمال محمّد بشر، د. ط، مكتبة الشّباب، د. ت. والتّرادف في اللّغة: ٢١–٢٢، حاكم مالك لعيبي، دار الحريّة للطّباعة، بغداد، ١٩٨٠م.

[٤] علم الدّلالة لأحمد مختار: ٢٤٥.

[٥] ينظر: اللّغة لجوزيف فندريس: ٢٥٨. والأضداد في اللّغة: ٦٧، محمّد حسين آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٤م–١٣٩٤هـ.

[٦] ينظر: دلالة الألفاظ: ١٥٣.

[٧] ينظر: أسباب التّطوّر الدّلاليّ ومظاهره في اللّغة العربيّة قراءة وتحليل: ١٦٤، ظافر بن محمّد عبد الله الأحمريّ، مجلّة كليّة التربية–جامعة الأزهر، مصر، العدد: ١٦٨، الجزء: ٢، أبريل–٢٠١٦م.

وَبِاسْتِقرَاءِ المُحْدَثِينَ لِلتَّغيُّرَاتِ الدَّلَالِيَّةِ الَّتِي طَرَأَتْ عَلَى الأَلفَاظِ العَرَبِيَّةِ، وَجَدُوا أَنَّ تَخصِيصَ الدَّلَالَةِ أَكثَرُ شُيُوعًا مِنْ تَعمِيمِهَا، إِذ لَا يَتَرَدَّدُ المَرءُ فِي تَضيِيقِ المَعنَى " مَتَى وَثَقَ أَنَّ كَلَامَهُ سَيَكُونُ مَفهُومًا، وَأَنَّهُ سَيُحَقِّقُ الغَرَضَ أَو الهَدَفَ مِنَ النُّطقِ "[1].

وَمَعَ أَنَّ اللُّغَوِيِّينَ الأَوَائِلَ أَقَرُّوا بَعْضَ الأَلْفَاظِ الَّتِي تَغَيَّرَتْ دَلَالَتُهَا اتِّساعًا، أَو تَخَصُّصًا، فَقَدْ تَنَكَّرُوا لِلاستِعمَالَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي شَاعَتْ بَعدَ مَا عُرِفَ بِعُصُورِ الاحتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ، إِذْ قَصَرُوا هَذَا التَّغَيُّرَ عَلَى حُقبَةٍ بِعَينِهَا، وَتَمَسَّكُوا بِالدَّلَالَاتِ القَدِيمَةِ أَو المَعَانِي الأَصلِيَّةِ لِلكَلِمَاتِ كَمَا سَجَّلَتهَا المُعجَمَاتُ أَوَّلَ مَرَّةٍ[2].

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النَّوَوِيَّ أَقَرَّ التَّغَيُّرَ فِي دَلَالَةِ بَعْضِ الأَلْفَاظِ – تَعْمِيمًا، أَوْ تَخْصِيصًا –، رَصَدَ أَلْفَاظًا أُخْرَى كَانَتْ مَوضُوعًا لِأَحْكَامِهِ النَّقْدِيَّةِ، فِي هَذَا البَابِ، وَهِيَ:

١ – (التَّهْجِيرُ):

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسلِمٍ): " قَوْلُهُ: (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ، لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ)[3]، التَّهْجِيرُ: التَّبْكِيرُ إِلَى الصَّلَاةِ، أَيِّ صَلَاةٍ كَانَتْ؛ قَالَهُ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَخَصَّهُ الْخَلِيلُ بِالْجُمُعَةِ، وَالصَّوَابُ الْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ "[4].

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الخَلِيلَ لَمْ يَحْكِ التَّخْصِيصَ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْضُ اشْتِبَاهٍ مِنَ النَّوَوِيِّ، أَوْقَعَهُ فِيهِ عِبَارَةُ الهَرَوِيِّ، الَّتِي يَقُولُ فِيهَا: " عَنِ النَّضرِ بنِ شميلٍ، عَنِ الخَلِيلِ: التَّهْجِيرُ إِلَى الجُمُعَةِ: التَّبْكِيرُ "[5]. فَسِيَاقُ الكَلَامِ فِي تفسيرِ التَّهْجِيرِ إِلَى صَلَاةِ الجُمُعَةِ، لَا إِلَى كُلِّ صَلَاةٍ، إِذْ غَيرُ هَذَا الوَقْتِ مَسكُوتٌ عَنْهُ فِي السِّيَاقِ.

وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرَهُ الأَزْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ؛ جَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ): " يَذْهَبُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى أَنَّ التَّهْجِيرَ فِي هَذِهِ الأَحَادِيثِ (تَفْعِيلٌ) مِنَ (الهَاجِرَةِ) وَقْتَ الزَّوَالِ، وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابُ مَا

---

[1] دلالة الألفاظ: ١٥٤.

[2] ينظر: التّرادف في اللّغة: ٢٣.

[3] صحيح مسلم: ٣٢٥/١.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٥٨/٤.

[5] صحيح مسلم: ٣٢٥/١.

رَوَاهُ أَبُو داودَ المصَاحِفيُّ عَن النَّضرِ بنِ شُمَيلٍ، أَنَّهُ قَالَ: التَّهْجِيرُ إِلَى الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا: التَّبْكِيرُ. قَالَ: سَمِعْتُ الخَلِيلَ بنَ أَحْمَدَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الحَدِيثِ. قُلْتُ: وَهَذَا صَحِيحٌ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ مِنْ قَيْسٍ. وَقَالَ لَبِيدُ[1]:

رَاحَ القَطِينُ بِهَجْرٍ بعدمَا ابتَكَرُوا

فَقَرَنَ الهَجْرَ بالابْتِكارِ، وَالرَّوَاحُ عِنْدَهُمْ: الذَّهَابُ وَالمُضِيُّ، يُقَالُ، رَاحَ القومُ، أَيْ: خَفُّوا وَمَرُّوا أيَّ وَقْتٍ كَانَ. وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ قَالَ: (لَوْ يَعلَمُ النَّاسُ مَا فِي التَّهْجِيرِ، لَاسْتبَقُوا إِلَيْهِ)، أَرَادَ بِهِ التّبكيرَ إِلَى جَمِيعِ الصَّلواتِ: وَهُوَ الذَّهابُ إِلَيْهَا فِي أَوَّلِ أَوْقَاتِهَا. قلتُ: وَسَائرُ العَرَبِ تَقُولُ: هَجَّرَ الرَّجُلُ: إِذَا خَرَجَ وَقْتَ الهَاجِرَةِ رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ "[2]. وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ، فِي شَرْحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ المَذْكُورِ: " التَّهْجِيرُ: التَّبْكِيرُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَالمُبَادَرَةُ إِلَيْهِ؛ يُقَالُ: هَجَّرَ يُهَجِّرُ تَهْجِيراً، فَهُوَ مُهَجِّرٌ، وَهِيَ لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ، أرادَ المبادَرةَ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الصَّلَاةِ "[3].

٢- (الرَّوَاحُ):

قَالَ فِي (المَجْمُوعِ)، مُتَحَدِّثًا عَنِ (الرَّوَاحِ): " لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ، فَقَدْ أَنْكَرَ الأَزْهَرِيُّ ذَلِكَ، وَغَلَّطَ قَائِلَهُ، فَقَالَ فِي (شَرْحِ أَلْفَاظِ المُخْتَصَرِ)[4]: مَعْنَى (رَاحَ): مَضَى إِلَى المَسْجِدِ. قَالَ: وَيَتَوَهَّمُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ الرَّوَاحَ لَا يَكُونُ، إِلَّا فِي آخِرِ النَّهَارِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الرَّوَاحَ وَالغُدُوَّ عِنْدَ العَرَبِ مُسْتَعْمَلَانِ فِي السَّيْرِ أَيِّ وَقْتٍ كَانَ؛ مِنْ لَيلٍ أَوْ نَهَارٍ. يُقَالُ: رَاحَ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ، وَتَرُوحُ. وَ(غَدَا) بِمَعْنَاهُ. هَذَا لَفْظُ الأَزْهَرِيِّ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ مِثْلَهُ "[5].

---

[1] ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ: ٣٧، لَبِيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامريّ، اعتنى به: حمدو طمّاس، ط١، دار المعرفة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م. وعجُز البيت: (فَما تُواصِلُهُ سَلْمَى ومَا تَذَرُ).

[2] تهذيب اللّغة: ٣٠/٦. وينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعيّ: ٨٠. وغريب الحديث للخطّابيّ: ٣٣١/١.

[3] النّهاية: ٢٤٦/٥.

[4] ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعيّ: ٤٣.

[5] المجموع: ٥٤١/٤.

وَيُؤْخَذُ عَلَى مَا احْتَجَّ بِهِ النَّوَوِيُّ، أَنَّ الأَزْهَرِيَّ تَفَرَّدَ بِمَا حَكَاهُ عَنِ العَرَبِ، وَنَسَبَهُ إِلَى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ مِنْ (قَيْسٍ)؛ إِذْ قَالَ: " وَالرَّوَاحُ عِنْدَهُمْ: الذَّهَابُ وَالمُضِيُّ، يُقَالُ: رَاحَ القومُ، أَيْ: خَفُّوا وَمَرُّوا أَيَّ وَقْتٍ كَانَ "[1].

وَأَمَّا مَذْهَبُ جُمْهُورِ اللُّغَوِيِّينَ، فَ(الرَّوَاحُ) مُخْتَصٌّ بِالسَّيرِ وَالمُضِيِّ وَالعَمَلِ فِي وَقْتِ العَشِيِّ، أَوْ فِي الوَقْتِ بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ. وَهُوَ مِن تَسْمِيَةِ الشَّيءِ بِاسْمِ ظَرْفِ وُقُوعِهِ؛ قَالَ الخَلِيلُ وَغَيْرُهُ: " والرّوَاحُ: مِنْ لَدُنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ. رحْنَا رَوَاحًا: يَعْنِي السَّيْرَ وَالعَمَلَ بِالعَشِيِّ "[2]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: " وَالرَّواحُ: الْعَشِيُّ، وَقِيلَ: مِنْ لَدُنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ. ورُحْنَا رَواحًا، وتَرَوَّحْنا: سِرْنَا فِي ذَلِك الْوَقْتِ، أَو عَمِلْنَا. أَنْشد ثَعْلَب:

وَأنتَ الَّذِي خَبَّرْتَ أَنَّكَ رَاحِلٌ غَداَةَ غدٍ أَوْ رَائِحٌ بِهَجِيرِ "[3].

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: " المَسْرَحُ بِالغَدَاةِ، وَالرَّوَاحُ بِالعَشِيِّ. وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾[4] "[5]. وَجَاءَ فِي (الصّحَاحِ): " تَقُولُ: خَرَجُوا بِرَوَاحٍ مِنَ العَشِيِّ، وَرِيَاحٍ بِمَعْنًى. وَسَرَحَتِ المَاشِيَةُ بِالغَدَاةِ، وَرَاحَتْ بِالعَشِيِّ، أَيْ: رَجَعَتْ "[6]. وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: " وَالرَّوَاحُ: رَوَاحُ العَشِيِّ، وَرَاحُوا فِي ذَلِكَ الوَقْتِ، وَهُوَ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ. وَأَرَحْنَا إِبِلَنَا: رَدَدْنَاهَا ذَلِكَ الوَقْتَ "[7].

قُلْتُ: يُمْكِنُ دَفْعُ مَا يَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ النَّوَوِيِّ، بِأَنَّ الأَزْهَرِيَّ أَخَذَ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِ العَرَبِ الفُصَحَاءِ مُشَافَهَةً، وَهُوَ عَالِمٌ لَا يُشَقُّ لَهُ غُبَارٌ، وَأَنَّ اسْتِقْرَاءَ اللُّغَوِيِّينَ لِكَلَامِ العَرَبِ هُوَ اسْتِقْرَاءٌ نَاقِصٌ غَيْرُ تَامٍّ، وَأَنَّ مَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَقَدْ آمَنَ النَّوَوِيُّ نَفْسُهُ بِذَلِكَ، فَتَرَاهُ يَقُولُ – فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ اسْمِ التَّفْضِيلِ (أَشَرّ) –: " فَإِنْ جَاءَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ بِلَا شَكٍّ، وَثَبَتَتْ عَنْ أَنَسٍ فَهُوَ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ، فَهِيَ لُغَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةَ الِاسْتِعْمَالِ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ مِمَّا لَا يَكُونُ

---

[1] تهذيب اللُّغة: ٦/٣٠.

[2] العين: ٣/٢٩١. وينظر: جمهرة اللّغة: ١/٥٢٦. والمحيط في اللّغة: ٣/١٩٨.

[3] المحكم والمحيط الأعظم: ٣/٥١١. وَلَم أَقِفْ عَلَى قَائِلِ البَيْتِ.

[4] النّحل: ٦.

[5] شرح نقائض جرير والفرزدق: ٢/٦٧٤. وينظر: شرح القصائد الطّوال للأنباريّ: ١٥٠.

[6] الصّحاح: ٣٦٩.

[7] مجمل اللّغة: ٤٠٤. وينظر: مقاييس اللّغة: ٢/٤٥٤-٤٥٥.

مَعْرُوفًا عِنْدَ النَّحْوِيّينَ وَجَارِيًا عَلَى قَوَاعِدِهِمْ وَقَدْ صَحَّتْ بِهِ الأَحَادِيثُ، فَلَا يَنْبَغِي رَدُّهُ إِذَا ثَبَتَ، بَلْ يُقَالُ: هَذِهِ لُغَةٌ قَلِيلَةُ الِاسْتِعْمَالِ، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْعِبَارَاتِ. وَسَبَبُهُ أَنَّ النَّحْوِيّينَ لَمْ يُحِيطُوا إِحَاطَةً قَطْعِيَّةً بِجَمِيعِ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ وَلِهَذَا يَمْنَعُ بَعْضُهُمْ مَا يَنْقُلُهُ غَيْرُهُ عَنِ الْعَرَبِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ "[1].

٣- (الرَّحْلُ):

قَالَ فِي (المَجْمُوعِ): " الرَّحْلُ: مَنْزِلُ الرَّجُلِ مِنْ حَجَرٍ، أَوْ مَدَرٍ، أَوْ شَعْرٍ، أَوْ وَبَرٍ، كَذَا نَقَلَهُ الأَزْهَرِيُّ وَسَائِرُ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ قَالُوا: وَيَقَعُ – أَيْضًا – اسْمُ الرَّحْلِ عَلَى مَتَاعِهِ وَأَثَاثِهِ ... وَكَلَامُ المُصَنِّفِ[2] وَالفُقَهَاءِ[3] فِي هَذَا البَابِ يَتَنَاوَلُ الرَّحْلَ بِالمَعْنَيَيْنِ، وَقَدْ غَلِطَ مَنْ أَنْكَرَ عَلَى الفُقَهَاءِ إِطْلَاقَهُ بِمَعْنَى المَتَاعِ "[4].

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ جُمْهُورَ اللُّغَوِيّينَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ رَحْلَ الرَّجُلِ هُوَ بَيْتُهُ، وَلَمْ يَحْكُوا أَنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِ تَتَّسِعُ لِأَثَاثِ البَيْتِ وَمتَاعِهِ[5]، وَخَالَفَهُمُ الجَوْهَرِيُّ، إِذْ وَسَّعَ دَلَالَتَهُ؛ قَالَ: " الرَّحْلُ: مَسْكَنُ الرَّجُلِ، وَمَا يَسْتَصْحِبُهُ مِنْ أَثَاثٍ "[6].

وَجَعَلَ ابْنُ مكّيّ الصّقِلِيُّ التَّعْمِيمَ مِنْ أَغْلَاطِ (الخَاصَّةِ)؛ قَالَ: " وَيَقُولُونَ: نَقَلَ فُلَانٌ رَحْلَهُ، إِشَارَةٌ إِلَى أَثَاثِهِ وَآلَاتِهِ، وَهُوَ وَهْمٌ يُنَافِي الصَّوَابَ، وَيُبَايِنُ الْمَقْصُودَ بِهِ فِي لُغَةِ الْأَعْرَابِ، إِذْ لَيْسَ فِي أَجْنَاسِ الْآلَاتِ مَا يُسَمُّونَهُ رَحْلًا، إِلَّا سَرْجَ الْبَعِيرِ ... وَإِنَّمَا رَحْلُ الرَّجُلِ مَنْزِلُهُ"[7]. وَرَدَّهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَعْلَامِ؛ قَالَ ابْنُ بَرّيّ: " قَوْلُهُ: لَيْسَ فِي أَجْنَاسِ الْآلَاتِ مَا يُسَمُّونَهُ رَحْلًا، إِلَّا سَرْجَ

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٣/١٩٦-١٩٧.

[2] ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعيّ: ١/٧٠.

[3] ينظر مثلًا: المدوّنة: ١/١٤٨، مالك بن أنس بن مالك، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. والأُمّ: ١/٦٢، أبو عبد الله محمّد بن إدريس الشافعيّ، ط٢، دار الفكر – بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٩٨٣م. والجامع لعلوم الإمام أحمد – الفقه: ٨/٢٢٣، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تأليف: خالد الربّاط، وسـيد عزّت عيد، ط١، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

[4] المجموع: ٢/٢٦٤.

[5] ينظر: العين: ٣/٢٠٨. وجمهرة اللّغة: ١/٥٢١. وتهذيب اللّغة: ٥/٥. والمحيط في اللّغة: ٣/٧٨. ومقاييس اللّغة: ٢/٤٩٧. والمحكم: ٣/٣٠٢. والفائق في غريب الحديث: ٣/٤.

[6] الصّحاح: ٤/١٧٠٦.

[7] درّة الغوّاص: ١٠٤.

الْبَعِيرِ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: الرَّحْلُ: مَنْزِلُ الرَّجُلِ، وَمَا يَسْتَصْحِبُهُ مِنْ أَثَاثٍ ... وَقَالَ سُبْحَانَهُ حِكَايَةً عَنْ إِخْوَةِ يُوسُفَ: ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾[1]، الرَّحْلُ – هُنَا –: الأَثَاثُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾[2] ... إِنْكَارُهُ أَنْ يَكُونَ الرَّحْلُ الأَثَاثَ وَالمَتَاعَ سَهْوٌ؛ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الرَّحْلُ: رَحْلُ البَعِيْرِ، وَالرَّحْلُ: الأَثَاثُ وَالمَتَاعُ، وَعَلَيْهِ فُسِّرَ بَيْتُ مُتَمِّم بنِ نُوَيْرَةَ[3]:

كَرِيمُ الثّنَا حُلْوُ الشَّمَائِلِ مَاجِدٌ صَبُورٌ عَلَى الضَّرَّاءِ مُشْتَرِكُ الرَّحْلِ

قَالُوا: الرَّحْلُ – هُنَا – : المَتَاعُ وَالأَثَاثُ مِثْلُهُ قَوْلُ الآخَرِ[4]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَــهُ أَلْقَاهَــا

قَالُوا: رَحْلُهُ: أَثَاثُهُ وَقِمَاشُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: (أَلْقَى قِمَاشَهُ وَأَثَاثَهُ حَتَّى أَلْقَى نَعْلَهُ مَعَ جُمْلَةِ أَثَاثِهِ). وَإِنَّمَا قَدَّرَهُ بِذَلِكَ؛ لِيَصْبَحَ كَوْنُ مَا بَعْدَ (حَتَّى) – فِي هَذَا المَوْضِعِ – جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ: أَلْقَى أَثَاثَهُ وَقِمَاشَهُ حَتَّى نَعْلَهُ. وَمِثْلُهُ مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ فِي بَخِيلٍ يَسْمَحُ بِمَالِ غَيْرِهِ[5]:

سَبْطُ اليَدَيْنِ بِمَا فِي رَحْلِ صَاحِبِهِ جَعْدُ اليَدَيْنِ لِمَا فِي رَحْلِهِ قَطَطُ "[6].

قُلْتُ: الرَّاجِحُ أَنَّ الدَّلَالَةَ الأَصْلِيَّةَ لـ(الرَّحْلِ) مُخْتَصَّةٌ بِـ(المَنْزِلِ)، ثُمَّ اتَّسَعَتْ دَلَالَتُهُ فِي عَصْرِ (الجَوْهَرِيِّ)، شَأْنُهُ شَأْنُ كَثِيرٍ مِنَ الأَلْفَاظِ؛ إِذْعَانًا لِقَانُونٍ جَبْرِيٍّ يَتَعَلَّقُ بِتَطَوُّرِ اللُّغَةِ. فَتَخْطِئَةُ مَنْ وَسَّعَ دَلَالَتَهُ لَا مُبَرِّرَ لَهُ، وَاخْتِيَارُ النَّوَوِيِّ لَا غِبَارَ عَلَيْهِ.

---

[1] يوسف: من الآية: ٧٥.

[2] يوسف: من الآية: ٧٦.

[3] مالك ومتمّم ابنا نُويرة اليربوعيّ: ١٣٢، د. ابتسام مرهون الصّفّار، د. ط، مطبعة الإرشاد–بغداد، ١٩٦٨م.

[4] البيت ينسب للمتلمّس الضبعيّ، وَهُو مذكور في ديوانه من ضمن الأبيات المنسوبة له: ديوان شعر المتلمّس الضبعيّ (رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعيّ): ٣٢٧، تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ، د. ط، معهد المخطوطات العربيّة–جامعة الدول العربيّة، ١٣٩٠هـ–١٩٧٠م.

[5] لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

[6] الحواشي على درة الغواص: ٧٧٤–٧٧٥.

٤- (التَّعْرِيسُ):

قَالَ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): " التَّعْرِيسُ: النُّزُولُ آخِرَ اللَّيْلِ فِي السَّفَرِ، لِنَوْمٍ أَوِ اسْتِرَاحَةٍ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ[١]: هُوَ النُّزُولُ أَيَّ وَقْتٍ كَانَ، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ "[٢].

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ صَوَابِ حُكْمِ النَّوَوِيّ، كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُصَوِّبَ مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ؛ تَمَاشِيًا مَعَ مَنْهَجِهِ القَائِمِ عَلَى الاحْتِجَاجِ وَالاحْتِكَامِ إِلَى الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، فِي الحُكْمِ عَلَى الأَلْفَاظِ وَالمَعَانِي؛ إِذْ وَرَدَ فِي الحَدِيثِ: " مُعَرِّسِينَ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ "[٣]، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ شُرَّاحَ الحَدِيثِ مِنْ سَالِفِي النَّوَوِيّ قَدْ تَنَبَّهُوا إِلَى ذَلِكَ[٤].

٥- (الثَّدْيُ):

جَاءَ فِي (تحرير ألفاظ التّنبيه): " الثَّدْيُ – بِفَتْحِ الثَّاءِ –: يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَشْهَرُ ... وَجَمْعُهُ: أَثْدٍ، وَثُدِيٌّ، وَثِدِيٌّ – بِضَمِّ الثَّاءِ وَكَسْرِهَا –، وَيَكُونُ الثَّدْيُ للمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي المَرْأَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِهَا، وَالصَّوَابُ الأَوَّلُ "[٥].

---

[١] ينظر: النّوادر في اللّغة: ٥٣٩.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٠٥/١٧.

[٣] صحيح البخاريّ: ٩٤٢/٢. ومسند أبي يعلى: ٩٩/٧. وصحيح ابن حبّان: ٢٧٩/٤، أبو حاتم محمّد بن حبّان التميميّ، تحقيق: محمد علي سونمز، وخالص آي دمير، ط١، دار ابن حزم – بيروت، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م. والمعجم الكبير: ٦١/٢٣، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبرانيّ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفيّ، ط٢، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، د. ت.

[٤] ينظر: مشارق الأنوار: ٢٣٣/٢. وإكمال المعلم بفوائد مسلم: ٦٦٥/٢. ومطالع الأنوار على صحاح الآثار: ٤١٤/٤.

[٥] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٨٧.

وَمِمَّنْ خَصَّ الثَّدْيَ بِالمَرْأَةِ ابْنُ فَارِسٍ فِي (المُجْمَلِ)[١]، وَالهَرَوِيُّ فِي (الغَرِيبَيْنِ)[٢]، وابْنُ مَكِّي فِي (الدُّرَّةِ)[٣]، وابْنُ هشَامٍ اللَّخْمِيُّ فِي (تَقوِيمِ اللِّسَانِ)[٤]، وَابْنُ الجَوْزِيُّ فِي (الغَرِيبِ)[٥]. فِي حِينِ نَصَّ الجَوْهَرِيُّ عَلَى التَّعْمِيمِ[٦].

وَأَمَا اخْتِيَارُ النَّوَوِيُّ، فَمَبْنِيٌّ عَلَى وُرُودِ (الثَّدْي) فِي الحَدِيثِ الشّرِيفِ، للرَّجُلِ؛ إِذْ قَالَ: " قَوْلُهُ: (ثَدْيِ أَحَدِهِمْ)[٧]، فِيهِ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ الثَّدْيِ فِي الرَّجُلِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ أَنْكَرَهُ وَقَالَ: لَا يُقَالُ: ثَدْيٌ إِلَّا لِلْمَرْأَةِ وَيُقَالُ فِي الرَّجُلِ ثُنْدُؤَةٌ "[٨]. وَقَدْ جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسلِمَ – أَيضًا –: " فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالأَرْضِ وَذُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ "[٩].

وَقَدْ سَارَ بَعْضُ العُلَمَاء عَلَى مَنْهَجِ النَّوَوِيّ، فِي اخْتِيَارِ تَوْسِعَةِ دَلَالَةِ (الثَّدْيِ)، اتِّكَالًا عَلَى وُرُودِهِ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ؛ جَاءَ فِي (تَاجِ العَرُوسِ): " وَقِيْلَ: الثُّنْدُوَة للرَّجُلِ، والثَّدْيُ لِلمَرأَةِ، هَاكَذَا ذكَرَهُ أَهلُ الْغَرِيبِ، وَاخْتَارَهُ الحَرِيرِيُّ فِي (دُرَّة الغَوَّاصِ). قَالَ شَيخُنَا: وَفِيهِ أَنَّهُ وَرَدَ فِي (حَدِيثِ مُسلِمٍ) اسْتِعْمَالُ الثَّدْي فِي الرِّجَالِ، وَوَقَعَ فِي (سنَن أَبِي دَاوودَ) اسْتِعْمَالُ الثُّنْدُوَة للنِّسَاءِ. وَمَالَ كَثِيرٌ من اللُّغَوِيّينَ إِلى عُمومِ الثَّدْي "[١٠].

قُلْتُ: ثَمَّةَ دَلِيلٌ آخَرُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ (الثَّدْيِ) عَامٌّ فِي المَرْأَةِ وَالرَّجُلِ، وَهُوَ اسْتِعْمَالُ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ؛ فَقِرَاءَةٌ مُتَأَنِيَةٌ فِي التُّرَاثِ اللُّغَوِيّ تَضَعُ اليَدَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ العِبَارَاتِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا لَفْظُ (الثَّدْي) للرَّجُلِ[١١].

---

[١] ينظر: مجمل اللّغة: ١٥٧.

[٢] ينظر: الغريبين في القرآن والحديث: ٢٩٦/١.

[٣] ينظر: درّة الغوّاص: ٢٢٩.

[٤] ينظر: تقويم اللّسان: ٨٩.

[٥] ينظر: غريب الحديث: ١٢٩/١.

[٦] ينظر: الصّحاح: ٢٢٩١/٦.

[٧] صحيح مسلم: ٦٨٩/٢.

[٨] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٧٨/٧.

[٩] صحيح مسلم: ١٠٦/١.

[١٠] تاج العروس: ٤٧٠/٧.

[١١] ينظر مثلًا: غريب الحديث لابن قتيبة: ٢٧٢/١. والمقصـــور والممدود للقاليّ: ٤٨٥. وغريب الحديث للخطّابيّ: ٥٨٨/١. والجليس الصالح الكافي: ٧١٤. ونثر الدّرّ في المحاضرات: ١٩٩/١، منصور بن الحسين الرازي أبو سعد الآبيّ،

٦- **(الكَلَأُ)**:

قَالَ: " الكَلَأُ – بِالْهَمْزِ –: يَقَعُ عَلَى الْيَابِسِ وَالرَّطْبِ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَابْنُ فَارِسٍ: الْكَلَأُ يَقَعُ عَلَى الْيَابِسِ، وَهَذَا شَاذٌّ ضَعِيفٌ "[١].

وَهَذَا الحَرْفُ مِنْ مَوَارِدِ أَوْهَامِ النَّوَوِيّ، وَاشْتِبَاهِهِ وَتَخْلِيطِهِ؛ فَابْنُ فَارِسٍ لَمْ يَذْكُرْ اخْتِصَاصَ الكَلَأِ بِاليَابِسِ مِنَ العُشْبِ أَوِ النَّبَاتِ، بَلْ قَالَ: " وَالكَلَأُ: العُشْبُ. وَأَرْضٌ مُكْلِئَةٌ: ذَاتُ كَلَأٍ، وَسَوَاءٌ يَابِسُهُ وَرَطْبُهُ "[٢]. وَأَمَّا الخَطَّابِيُّ، فَقَدِ اسْتَقْصَيْتُ آثَارَهُ المَطْبُوعَةَ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهَا ذِكْرٌ لِمَا زَعَمَهُ النَّوَوِيُّ، وَلَمْ أَجِدْ فِي التُّرَاثِ مَنْ حَكَى ذَلِكَ عَنْهُ! ثُمَّ إِذَا كَانَ ثَمَّةَ مَنْ قَالَ بِتَخْصِيصِ لَفْظِ (الكَلَأ)، فَهُوَ تَخْصِيصٌ بِالرّطْبِ، لَا بِاليَابِسِ؛ قَالَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ: " الكَلَأُ: النَّبَاتُ الرَّطْبُ "[٣].

٧- **(المَجْرُ)**:

قَالَ فِي (تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ): " فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) نَهَى عَنِ المَجْرِ[٤]. وَفَسَّرَهُ فِي (المُهَذَّبِ) أَنَّهُ اشْتِرَاءُ مَا فِي الأَرْحَامِ[٥]، وَهَكَذَا فَسَّرَهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ بِفَتْحِ المِيمِ وَإِسْكَانِ الجِيمِ. وَالمَشْهُورُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ أَنَّهُ اشْتِرَاءُ مَا فِي بَطْنِ النَاقَةِ خَاصَّةً.

تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م. والمخصّص: ٦٢/٢. ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: ٤٠٣/١، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانيّ، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ١٤٢٠هـ.

[١] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٤٦/١٥.

[٢] مجمل اللّغة: ٧٦٩.

[٣] المهذّب في فقه الإمام الشافعيّ: ١٨/٢.

[٤] السنن الصغير للبيهقيّ: ٢٧١/٢، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقيّ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

[٥] مجمل اللّغة: ٧٦٩.

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ[١]: فَسَّرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ بِمَا فِي الرَّحِمِ. قَالَ: وَقِيلَ: هُوَ الرِّبَا، وَقِيلَ: هُوَ المحَاقَلَةُ وَالمُزَابَنَةُ "[٢].

وَيُدْخَلُ عَلَى عِبَارَةِ النَّوَوِيّ مِنْ جِهَتَيْنِ: (إِحْدَاهُمَا): احْتِجَاجُهُ بِحِكَايَةِ الرَّافِعِيّ لِقَولِ أَبِي عُبَيْدٍ، إِذْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ قَوْلَهُ مِنْ مَصْدَرِهِ دُونَ وَاسِطَةٍ، وَالحَالُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي (غَرِيبِهِ) مُخَالِفٌ لِمَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْهُ؛ قَالَ: " وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فِي حَدِيثِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَنَّهُ نَهَى عَنِ (المَجْرِ)، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: المَجْرُ: أَنْ يُبَاعَ الْبَعِير أَوْ غَيْرُهُ بِمَا فِي بَطْنِ النَّاقَةِ؛ يُقَالُ مِنْهُ: قَدْ أَمْجَرْتُ فِي البَيْعِ إِمْجَارًا "[٣].

وَ(الأُخْرَى): ثَمَّةَ أَقْوَالٌ أُخْرَى لِلُّغَوِيِّينَ فِي مَعْنَى (المَجْرِ)، أَهْمَلَ النَّوَوِيُّ ذِكْرَهَا، أَوْ فَاتَهُ ذَلِكَ؛ قَالَ الخَلِيلُ: " وَالمَجْرُ: بَيْعُ المَضَامِينِ، وَالمَلَاقِيحِ ... وَالمَلَاقِيحُ: الحَوَامِلُ، وَالمَضَامِينُ: مَا فِي الأَصْلَابِ "[٤]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: " المَجْرُ: مَا فِي بُطُونِ الْحَوَامِلِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ. وَالمَجْرُ: أَنْ يَشْتَرِي مَا فِي بُطُونِهَا "[٥].

٨- (الفَيْءُ):

قَالَ: " رَأَيْتُ بَعْضَ الجَاهِلِينَ يتَكَلَّمُ فِيهِ بِأَبَاطِيلَ، فِي الفَرْقِ بَيْنَ الظِّلِّ وَالفَيْءِ، وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ قُتَيْبَةَ، فِي أَوَّلِ (أَدَبِ الكُتَّابِ)[٦]؛ قَالَ: يَذْهَبُونَ – يَعْنِي العَوَامَّ – إِلَى أَنَّ الظِّلَّ وَالفَيْءَ بِمَعْنًى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الظِّلُّ يَكُونُ غَدْوَةً وَعَشِيَّةً، وَمِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ ... وَأَمَّا الفَيْءُ، فَلَا يَكُونُ، إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَلَا يُقَالُ لِمَا قَبْلَ الزَّوَالِ: فَيْءٌ ... هَذَا كَلَامُ ابْنُ قُتَيْبَةَ، وَهُوَ نَفِيسٌ، وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُهُ مَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَلَمْ أُعَرِّجْ عَلَيْهِ "[٧].

---

[١] فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير: ٢٢٨/٨، عبد الكريم بن محمّد الرافعيّ القزوينيّ، ط١، دار الفكر–بيروت، د. ت.

[٢] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٣٤/٤.

[٣] غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلّام: ٢٠٦/١.

[٤] العين: ١٢٣/٦.

[٥] المحكم والمحيط الأعظم: ٤٢١/٧.

[٦] ينظر: أدب الكاتب: ٢٦.

[٧] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٩٣/٣.

وَالحَقَّ أَنَّ ابْنَ قُتَيْبَة لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الظِّلِّ وَالفَيْءِ؛ قَالَ قُطْرُب: " وَقَالُوا: الظِّلُّ بِالغَداةِ وَالعَشِيّ. وَقَالُوا: بِالعَشِيّ الفَيْءُ. وَقَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ[1]:

لَعَمْرِي لَأَنْتَ البَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالأَصَائِلِ

فجَعَلَهُ بالعَشِيّ. وقال الآخرُ[2]:

فَلَا الظِّلَّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ وَلَا الفَيْءَ مِنْ بَرْدِ العَشِيّ تَذُوقُ

فَجَعَلَهُ بالعَشِيّ. وَكَانَ رُؤْبَةُ بنُ العَجَّاجِ يَقُولُ: الظِّلُّ مَا نَسَجَتِ الشَّمْسُ وَهُوَ أَوَّلُ، وَالفَيْءُ مَا نَسَجَتِ الشَّمْسُ – أَيضًا – وَهُوَ آخِرُ "[3].

وَجَاءَ مِثْلُهُ فِي (إِصْلَاحِ المَنْطِقِ)[4]، وَ(الفَصِيحِ)[5]. وَالرَّاجِحُ – لَدَيَّ – أَنَّ ثَمَّةَ تَصِيحفًا فِي عِبَارَةِ قُطْرُب؛ فَالصَّوَابُ: (نَسَخَتْ)، لَا (نَسَجَتْ). وَدَلِيلُ دَعْوَايَ شَيْئَانِ: (الأَوَّلُ): إِنَّ كَثِيرًا مِنَ اللُّغَوِيِّينَ حَكَوَا قَوْلَ رُؤْبَة بِلَفْظِ (نَسَخَتْ)[6]. وَ(الآخَرُ): إِنَّ " العَرَبَ تَقُولُ: نَسَخَتِ الشَمْسُ الظِّلَّ، وَالمَعْنَى: أَذْهَبَتْ الظِّلَّ وَحَلَّتْ مَحَلَّهُ "[7].

وَلَعَلَّ أَقْدَمَ مَا يُحْكَى فِي هَذَا المَعْنَى مَا جَاءَ فِي (الاقْتِضَابِ في شَرْحِ أَدَبِ الكُتَّاب): " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: كَانَ رُؤْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ يَقُولُ: الظِّلُّ مَا نَسَخَتْهُ الشَّمْسُ، وَكَانَ بَكْرُ بْنُ حَبِيبٍ السَّهْمِيُّ فَصِيحًا[8]، فَبَيْنَا هُوَ قَاعِدٌ فِي ظِلِّ قَصْرِ أَوْسٍ غُدْوَةً. قَالَ رَجُلٌ: مَا أَطْيَبَ هَذَا الْفَيْءَ

---

[1] ديوان أبي ذؤيب الهذليّ: ٢٠٠. وديوان الهذليّين: ١٤١/١.

[2] البيت لحُمَيْد بْنُ ثَوْر، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي ديوانِهِ: ٣٣١.

[3] الأزمنة وتلبية الجاهلية: ٦٥–٦٦، محمّد بن المستنير بن الشهير بقُطْرُب، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط٢، مؤسسة الرسالة–بيروت، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

[4] ينظر: إصلاح المنطق: ٢٢٨.

[5] ينظر: الفصيح: ٣١٩.

[6] ينظر: إصلاح المنطق: ٢٢٨. وجمهرة اللّغة: ١٥٣/١. وتصحيح الفصيح لابن درستويه: ٤٦٧. وتهذيب اللّغة: ٤١٥/١٥. والصّحاح: ٦٤/١. والأزمنة والأمكنة: ٢٧، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقيّ، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٧هـ. وَالمخصّص: ٣٩٥/٢. والاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١٥٦/٢.

[7] تهذيب اللّغة: ٨٤/٧. وينظر: معجم ديوان الأدب: ٢٠٠/٢. والصّحاح: ٤٣٣/١. والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٤١٧. والغريبين في القرآن والحديث: ١٨٣٠/٦. وأساس البلاغة: ٢٦٦/٢. وشمس العلوم: ٦٥٨٥/١٠.

[8] هُوَ بَكْرٌ بنُ حبيبٍ السّهميّ، والدُ عبد اللهِ المُحَدّثِ، كانَ مِنْ عُلَمَاءِ العربيّة، وَيُعَدُّ في طبقة أبي عمرو بنِ العلاء، وعيسى بن عمرٍ، وهُوَ أكبرُ منَ الخليل سِنًّا، منْ سَهمِ باهلة. ينظر: طبقات النحويّين واللّغويّين: ١٤/٤٦، محمد بن الحسن بن

فَقَالَ بَكْرٌ: لَيْسَ هَذَا بِفَيْءٍ، إِنَّمَا الْفَيْءُ بِالْعَشِيِّ "[1].

وَأَظْهَرَ البَحْثُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ قُتَيْبَة مَحْكِيٌّ عَنِ الأَصْمَعِيِّ، وَعَنْ أَبِي عُبَيدَة، وَمَصْدَرُهُمَا وَاحِدٌ، هُوَ رُؤْبَة بنُ العَجَّاجِ (ت١٤٥هـ)؛ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ القَالِيُّ: " قَالَ الأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمرو بنِ العَلَاءِ، قَالَ: قَالَ رُؤْبَةُ: كُلُّ مَوْضِعٍ تَكُونُ فِيهِ الشَّمْسُ فَتَزُولُ عَنْهُ، فَهُوَ فَيْءٌ وَظِلٌّ، يُقَالَانِ جَمِيعًا. وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَظِلٌّ "[2]. وَقَالَ ثَعْلب: " أُخْبِرْتُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَة، قَالَ: قَالَ رُؤْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ: كُلُّ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فَزَالَتْ عَنْهُ، فَهُوَ فَيْءٌ وَظِلٌّ. وَمَا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، فَهُوَ ظِلٌّ "[3]. وَحِكَايَةُ هَذِينِ العَلَمَينِ لِلفَرْقِ بَيْنَ الظِّلِّ وَالفَيءِ، مُعَضِّدَةٌ لِاخْتِيَارِ النَّوَوِيِّ، وَاحْتِجَاجِهِ.

٩- (البَارِحَةُ):

قَالَ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): " (إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمُ الْبَارِحَةَ رُؤْيَا)[4]. هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نُسَخِ مُسْلِمٍ (الْبَارِحَةَ). فِيهِ دَلِيلٌ لِجَوَازِ إِطْلَاقِ (الْبَارِحَةِ) عَلَى اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ. وَقَوْلُ ثَعْلَبٍ وَغَيْرِهِ: إِنَّهُ لَا يُقَالُ الْبَارِحَةُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّ هَذَا حَقِيقَتُهُ، وَلَا يُمْتَنَعُ إِطْلَاقُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ مَجَازًا، وَيَحْمِلُونَ الْحَدِيثَ عَلَى الْمَجَازِ، وَإِلَّا، فَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ "[5].

وَيُعْتَرَضُ عَلَى كَلَامِ النَّوَوِيِّ، بِأَنَّ أَحَدًا مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَقُلْ بِإِطْلَاقِ (البَارِحَةِ) عَلَى اللَّيْلَةِ المَاضِيَةِ، قَبْلَ الزَّوَالِ مَجَازًا، بَلْ رَدَّدُوا حِكَايَةَ ثَعْلَبٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ: " العَرَبُ تَقُولُ:

عبيد الله الزُّبيديّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، د. ت. ومعجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ٧٥٠/٢، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحمويّ، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م. وإنباه الرّواة على أنباه النحاة: ٢٧٩/١، أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤٠٦م-١٩٨٦م.

[1] الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١٥٦/٢.

[2] المقصور والممدود: ٤١٤.

[3] الفصيح: ٣١٩.

[4] صحيح مسلم: ١٧٨١/٤.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٥/١٥. وينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ٢٤/٣.

رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي مَنَامِي مُذْ غُدْوَةٍ إِلى زَوَالِ الشَّمْسِ، فإذا زَالَتْ، قَالُوا: رَأَيْتُ البَارِحَةَ فِي مَنَامِي "[1].

بَلْ غَلَّطُوا مَنْ خَالَف هَذَا الاسْتِعْمَالِ، وَجَعَلُوهُ مِنْ أَغْلَاطِ (العَامَّةِ)؛ قَالَ الجَوَالِيقِيُّ: " مِمَّا تَضَعُهُ (العَامَّةُ) غَيْرَ مَوْضِعِهِ، قَوْلُهُمْ – فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ –: فَعَلْتُ البَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَذَلِكَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتُ اللَّيْلَةَ كَذَا، إِلَى الظُّهْرِ. وَتَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: فَعَلْتُهُ البَارِحَةَ، إِلَى آخِرِ اليَوْمِ "[2].

وَجَاءَ فِي (الجَلِيسِ الصَّالِحِ): " جَاءَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ الْأَمِينَ قَالَ بَكِرًا: أَصَابَنِي البَارِحَةَ. وَهَذَا كَلَامٌ مُسْتَفِيضٌ فِي (العَامَّةِ)، إِطْلَاقُهُمْ إِيَّاهُ فِي خِطَابِهِمْ، وَفِيمَا يَرْوُونَهُ عَنْ غَيْرِهِمْ. فَأَمَّا أَهْلُ العِلْمِ بِالعَرَبِيَّةِ، فَيَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُ يُقَالُ – فِي أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ – لِلَّيْلَةِ المَاضِيَةِ: كَانَ كَذَا وَكَذَا اللَّيْلَةَ. فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، قَالُوا حِينَئِذٍ: البَارِحَةَ "[3].

وَأَمَّا شُرَّاحُ الحَدِيثِ، فَقَدْ كَانَتْ لَهُمْ تَوْجِيهَاتٌ وَمَذَاهِبُ، فِي حَلِّ هَذَا (المُشْكِلِ اللُّغَوِيِّ)، تُغَايِرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ؛ قَالَ أَبُو العَبَّاسِ القُرْطُبِيُّ (ت٦٥٦هـ): " قَوْلُهُ: (البَارِحَةَ)، يَعْنِي بِهِ: (اللَّيْلَةَ البَارِحَةَ)، أَيْ: الذَاهِبَةَ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (بَرَحَ الشَّيْءُ): إِذَا ذَهَبَ .... فَكَأَنَّهُ قَالَ: (اللَّيْلَةَ المَاضِيَةَ). وَلَمَّا كَانَتْ قَرِيبَةَ الانْصِرَامِ، أَشَارَ إِلَيْهَا. وَلَمَّا كَانَ هَذَا مَعْلُومًا، اكْتُفِيَ بِذِكْرِ اللَّيْلَةِ عَنْ صِفَتِهَا. وَلَمَّا كَانَتِ البَارِحَةُ صِفَةً مَعْلُومَةً لِلَّيْلَةِ، اسْتَعْمَلَهَا – غَيْرَ تَابِعَةٍ – اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ، وَكَانَ الأَصْلُ الجَمْعَ بَيْنَ التَّابِعِ وَالمَتْبُوعِ؛ فَيُقَالُ: (اللَّيْلَةَ البَارِحَةَ)، لَكِنَّ ذَلِكَ جَازَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ "[4].

وَأَمَّا ابْنُ الجَوْزِيِّ (ت٥٩٧هـ)، فَقَدْ قَالَ: " ذِكْرُ (البَارِحَةِ) تَجَوُّزٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرْوُونَ بِالمَعْنَى، وَهَذَا غَلَطٌ مِمَّنْ ظَنَّ اسْتُوَاءَ اللَّفْظَيْنِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ قَالَ: (اللَّيْلَةَ)، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ

---

[1] تهذيب اللّغة: ٢١٩/١٥. وينظر: المحكم: ٣٢٥/٣. والفائق للزمخشـــريّ: ١٦٣/٣. وغريب الحديث لابن الجوزيّ: ٣٣٨/٢.

[2] التكملة فيما يلحن فيه العامة: ٨٤٤.

[3] الجليس الصّالح والأنيس النّاصح الشّافي: ١٦٢.

[4] المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٢٩/٦-٣٠.

أَحْمَد فِي (المُسْنَدِ)[1]: (هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا). وَيَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا قُلْنَا، قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: (أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ)[2]. وَقرَأْتُ عَلَى شَيْخِنَا أَبِي مَنْصُورٍ اللُّغَوِيّ، قَالَ: مِنَ الغَلَطِ أَنْ تَقُولَ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ: فَعَلْتُ البَارِحَةَ كَذَا، وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتُ اللَّيْلَةَ كَذَا، إِلَى الظُّهْرِ، وَتَقُولَ بَعْدَ ذَلِكَ: فَعَلْتُ البَارِحَةَ، إِلَى آخِرِ اليَوْمِ "[3].

قُلْتُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ القُرْطُبِيُّ تَكَلُّفٌ وَاضِحٌ، وَتَأْوِيلٌ لَا يُسْعِفُهُ المَقَامِ. وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيّ جَرْحٌ بِالرِّوَاةِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا دَفَعَهُمَا إِلَى ذَلِكَ عَدَمُ مُخَالَفَةِ مَا ذَكَرَهُ عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ فِي هَذَا الاسْتِعْمَالِ. وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَكَانَ وَفِيًّا لِمَنْهَجِهِ بَالاحْتِجَاجِ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَتَقْدِيمِهِ عَلَى آرَاءِ اللُّغَوِيّينَ، وَمَذْهَبُهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، وَأَكْثَرُ وَاقِعِيَّةً؛ لِأَنَّ اسْتِقْرَاءَ أَهْلِ اللُّغَةِ لِكَلَامِ العَرَبِ اسْتِقْرَاءٌ غَيْرُ تَامٍّ، وَالرَّسُولُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) أَفْصَحُ العَرَبِ وَلَا شَكَّ. ثُمَّ أَنَّ رُوَاةَ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ أَقْرَبُ إِلَى عَصْرِ الفَصَاحَةِ مِنْ شُرَّاحِ الحَدِيثِ، وَلَوْ فُرِضَ جَدَلًا أَنَّ رُوَايَتَهُمْ بِالمَعْنَى، فَلَا يُتَصَوَّرُ مُخَالَفَتُهُمْ لِفَصِيحِ كَلَامِ العَرَبِ؛ لِقُرْبِ عَهْدِهِمْ بِهِ.

١٠- (الصَّعِيدُ):

[1] مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٤/٦٤.

[2] المصدر السابق: ٣٣/٢٨٤.

[3] كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٢/٣٤-٣٥، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ الجوزيّ، تحقيق: علي حسين البوّاب، ط١، دار الوطن – الرياض، د. ت.

قَالَ: " وَأَمَّا قَوْلُهُم: (الصَّعِيدُ): مَا صَعدَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ[١]، فَلَا نُسَلِّمُ اخْتِصَاصَهُ بِهِ، بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، وَعَلَى التُّرَابِ، وَعَلَى الطَّرِيقِ، كَذَا نَقَلَهُ الأَزْهَرِيُّ عَنِ العَرَبِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَخْتَصَّ بِأَحَدِ الأَنْوَاعِ، إِلَّا بِدَلِيلٍ "[٢].

وَالَّذِي احْتَجَّ بِهِ النَّوَوِيُّ هُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ، نَقَلَهُ عَنْهُ الأَزْهَرِيُّ؛ قَالَ فِي (التَّهْذِيبِ): " سَلَمةُ عَنِ الفَرَّاءِ، قَالَ: الصَّعِيدُ: التُّرَابُ، وَالصَّعِيدُ: الأَرْضُ، وَالصَّعِيدُ: الطَّرِيقُ يَكُونُ وَاسِعًا وَضَيِّقًا، وَالصَّعِيدُ: الْمَوْضِعُ العَرِيضُ الْوَاسِعُ. وَالصَّعِيدُ: الْقَبْرُ "[٣]. وَحُكِيَ التَّعْمِيمُ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ؛ قَالَ الجَصَّاصُ (ت٣٧٠هـ): " وَأَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ غُلَامُ ثَعْلَبٍ عَنْهُ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، قَالَ: الصَّعِيدُ الْأَرْضُ، وَالصَّعِيدُ التُّرَابُ، وَالصَّعِيدُ الْقَبْرُ، وَالصَّعِيدُ الطَّرِيقُ. فَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْأَرْضِ، فَهُوَ صَعِيدٌ، فَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِهِ بِظَاهِرِ الْآيَةِ "[٤].

وَثَمَّةَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى إِفَادَةِ العُمُومِ لِدَلَالَةِ (الصَّعِيدِ)، وَهُوَ الجَمْعُ بَيْنَ أَقْوَالِ الأَعْلَامِ؛ فَبَعْضُهُمْ خَصَّ (الصَّعِيدَ) بِوَجْهِ الأَرْضِ[٥]. وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِالتُّرَابِ[٦]. وَنَصَّ آخَرُونَ عَلَى

---

[١] ينظر: أحكام القرآن: ٣٩٨/١، أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء المالكيّ، تحقيق: سلمان الصمديّ، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم–دبي، ١٤٣٧هـ–٢٠١٦م. وحلية الفقهاء: ٥٩، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع – بيروت، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م. ونهاية المطلب في دراية المذهب: ١٦٣/١. وتفسير القرآن: ٤٣٢/١، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعانيّ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط١، دار الوطن، الرياض – السعودية، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م. والتَّنْبيهَاتُ المُسْتَنْبَطةُ على الكُتُبِ المُدَوَّنَةِ والمُخْتَلَطَةِ: ١١٢/١، عياض بن موسى بن عياض السبتيّ، تحقيق: د. محمد الوثيق، ود. عبد النعيم حميتي، ط١، دار ابن حزم–بيروت، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

[٢] المجموع: ٢١٤/٢.

[٣] تهذيب اللّغة: ٨/٢.

[٤] أحكام القرآن: ٤٨٧/٢، أحمد بن علي أبو بكر الرازيّ الجصّاص، تحقيق: عبد السلام محمّد عليّ شاهين، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م.

[٥] ينظر: العين: ٢٩٠/١. ومجاز القرآن: ١٢٨/١. ومعاني القرآن للزجّاج: ٥٦/٢. والزاهر للأنباريّ: ٤٢/١. وغريب القرآن المسمى بنزهة القلوب: ٢٩٨، محمد بن عُزير السجستانيّ، تحقيق: محمّد أديب عبد الواحد جمران، ط١، دار قتيبة – سوريا، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م. ومعاني القرآن للنحّاس: ٢٧٦/٢.

[٦] ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ١٢٥/٢. وغريب الحديث لابن قتيبة: ٤٥٨/٢. والتقفية في اللّغة: ٣٢١. ومعجم ديوان الأدب: ٤٠٣/١.

أَنَّ (الطَّرِيقَ) مِنْ مَعَانِي (الصَّعِيدِ)[١]. وَمِنْ هُنَا، يُعْرَفُ سَلَامَةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، وَرُجْحَانُ القَوْلِ بِتَوْسِيعِ دَلَالَةِ لَفْظِ (الصَّعِيدِ).

ثَانِيًا: تَغْيِيْرُ مَجَالِ الدَّلَالَةِ

وَالمَقْصُودُ – هُنَا – مَا رَصَدَهُ المُصَنِّفُ مِنْ أَخْطَاءٍ فِي مَعَانِي الأَلْفَاظِ، إِذْ وَجَدَ أَنَّهُمْ جَانَبُوا الصَّوَابَ فِي إِيْضَاحِ دَلَالَاتِهَا، أَوْ شَرَحُوا مَعَانِيهَا شَرْحًا مُخَالِفًا لِمَجَالِ اسْتِعْمَالِهَا الصَّحِيحِ، مَعَ مُلَاحَظَةِ غِيَابِ عَلَاقَةِ العُمُومِ وَالخُصُوصِ بَيْنَ المَعْنَى السَّقِيمِ، وَالمَعْنَى السَّلِيمِ. " وَتَقِفُ وَرَاءَ وُقُوعِ هَذَا النَّوعِ مِنَ الخَطَأ أَسبَابٌ مُختَلِفَةٌ، مِنْهَا: قُصُورُ ثَقَافَةِ اللُّغَوِيّ، وَالتَّصحِيفُ وَالتَّحرِيفُ، وَتَدَاخُلُ الأُصُولِ فِي المُعجَمِ، وَضَعْفُ السَّمعِ، وَمِنهَا سُوءُ فَهْمِ العِبَارَةِ "[٢]. وَيَدْخُلُ فِي هَذَا البَحْثِ أَحْكَامُ القَبُولِ القَطْعِيَّةُ، وَأَحْكَامُ الرَّدِّ غَيْرُ القَطْعِيَّةِ، الَّتِي أَطْلَقَهَا المُصَنِّفُ عَلَى دَلَالَاتِ الأَلْفَاظِ، الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِالتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِيمِ.

١- (الاسْتِنْثَارُ):

قَالَ النَّوَوِيُّ " قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ)، قَالَ جُمْهُورُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْفُقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ: الِاسْتِنْثَارُ: هُوَ إِخْرَاجُ الْمَاءِ مِنَ الأَنْفِ بَعْدَ الاسْتِنْشَاقِ، وَقَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ[٣]، وَابْنُ قُتَيْبَةَ[٤]: الِاسْتِنْثَارُ: الِاسْتِنْشَاقُ. وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى: (اسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ)[٥]، فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا "[٦].

---

[١] ينظر: شمس العلوم: ٣٧٤٤/٦. والتكملة للصغانيّ: ٢٦٥/٢.

[٢] التّصحيح اللّغويّ في كتاب الطّراز الأوّل: ٩٠.

[٣] ينظر: تهذيب اللّغة: ٥٥/١٥.

[٤] ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ١٦٠/١-١٦١.

[٥] ينظر: صحيح مسلم: ٢١١/١.

[٦] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٠٥/٣. وينظر: ١٢٢/٣. والمجموع: ٣٥٣/١.

فَاحْتَجَّ النَوَوِيُّ لِدَلَالَةِ (الاسْتِنْثَارِ) عَلَى إِخْرَاجِ المَاءِ مِنَ الأَنْفِ، بِدَلِيْلَيْنِ؛ حِكَايَة جُمْهُورِ اللُّغَوِيّينَ وَالمُحَدِّثِينَ وَالفُقَهَاءِ، وَالحَدِيث الشَّرِيف. وَلَا يُعَكِّرُ هَذَا الاحْتِجَاجَ سِوَى أَنَّ عَدَدًا لَيْسَ بالقَلِيلِ مِنَ العُلَمَاءِ – اللّغَوِيّينَ وَغَيْرِهِمْ – اخْتَارَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الأَعْرَابِيّ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ؛ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: " وَالاسْتِنْشَاقُ: هُوَ الاسْتِنْثَارُ، وَهُوَ مِنْ نَشَقْتَ الرَّائِحَةَ: إِذَا أَدْخَلْتَهَا فِي أَنْفِكَ، وَقَدْ يُدْعَى الاسْتِنْشَاقُ اسْتِنْثَارًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِدْخَالِ المَاءِ فِي النَّثْرَةِ، وَالنَّثْرَةُ: هِيَ الأَنْفُ "[1].

وَجَاءَ فِي (المُفْرَدَاتِ) للرَّاغِبِ الأَصْفَهَانِيّ (ت٥٠٢هـ): "وَالاسْتِنْثَارُ: جَعْلُ المَاءِ فِي النَّثْرَةِ "[2]. وَقَالَ ابْنُ السِّيدِ البَطْلِيُوسِيُّ: " وَالاسْتِنْثَارُ: أَخْذُ المَاءِ بِالأَنْفِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ النَثْرَةِ وَهِيَ الأَنْفُ، كَأَنَّهُ أَخَذَ المَاءَ بِالنَّثْرَةِ؛ فَهُوَ عَلَى هَذَا بِمَنْزِلَةِ الاسْتِنْشَاقِ سَوَاء "[3]. وَجَاءَ فِي (التَّرْغِيبِ وَالتَّرهِيبِ): " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الاسْتِنْثَارُ: الاسْتِنْشَاقُ "[4]. وَذَكَرَ مِثْلُ ذَلِكَ غَيْرُهُمْ[5].

٢- (النَّثْرَةُ):

قَالَ مُتَحَدِّثًا عَنْ (الاسْتِنْثَارِ) " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ (النَّثْرَةِ)، وَهِيَ طَرَفُ الْأَنْفِ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ، وَغَيْرُهُ: هِيَ الْأَنْفُ. وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ "[6].

---

[1] حلية الفقهاء: ٤٣.

[2] المفردات في غريب القرآن: ٧٩١.

[3] مشكلات موطأ مالك بن أنس: ٥٠-٥١، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ، تحقيق: طه بن علي بو سريح التونسيّ، ط١، دار ابن حزم – لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

[4] التّرغيب والتّرهيب: ٥٣/٣، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الجوزيّ المعروف بقوّام السّنّة، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، ط١، دار الحديث – القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

[5] ينظر مثلًا: التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: ٥٦/١، هشام بن أحمد الوقشي الأندلسيّ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان-الرياض، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م. وكتاب الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين أو الأربعين الطائية: ٥١، أبو الفتوح الطائيّ الهمذانيّ، تحقيق: عبد الستار أبوغدة، ط١، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م. والإفصاح عن معاني الصحاح: ٣٣٦/٦. والمُغرب في ترتيب المُعرب: ٢٨٦/٢.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٠٥/٣. وينظر: ١١٧/٦. وتهذيب الأسماء واللّغات: ١٥٩/٤-١٦٠.

وَالحُكْمُ بـ(الشُّهْرَةِ) الَّذِي أطْلَقَهُ النَّوَوِيُّ مَحْضُ وَهْمٍ، أَوْقَعَهُ فِيهِ بَعْضُ شُرَّاحِ الحَدِيثِ مِنْ سَالِفِيهِ[١]، الَّذِينَ أَخَذُوا المَعْنَى مِنْ حِكَايَةِ الأَزْهَرِيِّ، إِذْ جَاءَ فِي (التَّهْذِيبِ): " أَبُو العَبَّاسِ، عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: النَّثْرَةُ: طَرَفُ الأَنْفِ "[٢].

وَإِنَّمَا المَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ (النَّثْرَةَ) هِيَ الأَنْفُ؛ قَالَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ[٣]، وَالبَنْدَنِيجِيُّ[٤]، وأَبُو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ[٥]، وَالخَطَّابِيُّ[٦]، وَابْنُ فَارِسٍ[٧]، وَالرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيُّ[٨]، وَابْنُ السِّيدِ البَطَلْيُوسِيُّ[٩].

٣- (حَدَقَنِي):

قَالَ: " ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ أَنَّ مَعْنى (حَدَقَنِي): رَمَوْنِي بِأَحْدَاقِهِمْ[١٠]. وَالمَعْرُوفُ فِي نَحْوِ هَذَا، حَدَقَنِي: أَصَابَ حَدَقَتِي، وَلَكِنْ جَوَّزَ هَذَا – هُنَا – شَيْخُنَا جَمَالُ الدِّينِ بنُ مَالِكٍ (رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ)، وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالأَدَبِ، فِي هَذِهِ الأَعْصَارِ بِلَا مُدَافَعَةٍ؛ قَالَ[١١]: وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ: (عِنْتُهُ): أَصَبْتُهُ بِالعَيْنِ، وَ(رَكَبَهُ) البَعِيرُ: أَصَابَهُ بِرُكْبَتِهِ، وَنَظَائِرُهُ"[١٢].

---

[١] ينظر: شرح السنّة: ٤١٣/١، محيي السنّة أبو محمّد الحسين بن مسعود البغويّ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمّد زهير الشاويش، ط٢، المكتب الإسلامي – دمشق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. وإكمال المعلم بفوائد مسلم: ٣٠/٢. وكتاب الأربعين في إرشاد السائرين: ٥١. والإفصاح عن معاني الصّحاح: ٣٣٦/٦.

[٢] تهذيب اللّغة: ٥٥/١٥.

[٣] ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٣٦١/٢.

[٤] ينظر: التقفية في اللّغة: ٤١٦.

[٥] ينظر: الزّاهر في معاني كلمات الناس: ٤٨/١.

[٦] ينظر: غريب الحديث للخطّابيّ: ١٣٦/١.

[٧] ينظر: المقاييس: ٣٨٩/٥. وحلية الفقهاء: ٤٣.

[٨] ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٧٩٠.

[٩] ينظر: مشكلات موطأ مالك بن أنس: ٥١.

[١٠] ينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: ٤١٣/١، أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد الأصبهانيّ المدينيّ، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط١، دار المدني للطباعة والنشـــر والتوزيع- جدة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٥٤/١.

[١١] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٤١/٣-٤٤٢.

[١٢] تهذيب الأسماء واللّغات: ٦٢/٣. وينظر: المجموع: ٧٩/٤.

فَاحْتَجَّ النَّوَوِيُّ لِصَوَابِ قَوْلِ المُتَأَخِّرِينَ، بِقَوْلِ شَيْخِهِ فِي العَرَبِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، الَّذِي قَالَ فِي اطِّرَادِ صَوْغِ (فَعَلَ): " وَاطَّرَدَ صَوْغُ (فَعَلَ) مِنْ أَسْمَاءِ الأَعْيَانِ، لِإِصَابَتِهَا، نَحْو: جَلَدَهُ، وَرَأَسَهُ، وَجَبَهَهُ، وَأَذَنَهُ، وَعَانَهُ، وَوَجَهَهُ، وَصَدَرَهُ، وَرَكَبَهُ، وَرَجَلَهُ؛ إِذَا أَصَابَ جِلْدَهُ وَرَأْسَهُ وَجَبْهَتَهُ وَأُذُنَهُ وَعَيْنَهُ وَوَجْهَهُ وَوَجْنَتَهُ وَيَدَهُ وَصَدْرَهُ وَرُكْبَتَهُ وَرِجْلَهُ ... وَاطَّرَدَ – أَيْضًا – صَوْغُهُ مِنْهَا، لِعَمَلٍ بِهَا، نَحْو: رَمَحَهُ، وَحَرَبَهُ، وَأَلَهَهُ، وَسَهَمَهُ، وَسَافَهُ، وَحَصَبَهُ، وَحَصَاهُ، وَسَاطَهُ؛ إِذَا ضَرَبَهُ بِرُمْحٍ أَوْ حَرْبَةٍ أَوْ آلَةٍ وَسَهْمٍ وَسَيْفٍ وَحَصْبَاءٍ وَحَصَاةٍ وَسَوْطٍ. وَمِنْهُ: عَانَهُ: إِذَا أَصَابَهُ بِالعَيْنِ، وَرَكَبَهُ البَعِيْرِ: إِذَا أَصَابَ رُكْبَتَهُ "[1].

وَمِنْ هَذَا النَّصِّ حَكَمَ النَّوَوِيُّ بِصَوَابِ الاسْتِعْمَالَيْنِ: (حَدَقَنِي) بِمَعْنَى أَصَابَ حَدَقَتِي، وَ(حَدَقَنِي) بِمَعْنَى رَمَانِي بِحَدَقَتِهِ. وَيُعَضِّدُ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ حِكَايَةُ الأَعْلَامِ مِنْ سَالِفِيهِ لِهَذَا المَعْنَى، عَنِ العَرَبِ الفُصَحَاءِ؛ قَالُوا: " يُقَالُ: عِنْتَ الرَّجُلَ: إِذَا أَصَبْتَهُ بِعَيْنِكَ "[2]. وَحُكِيَ: "سَافَهُ يَسِيفُهُ سَيْفًا: إِذَا ضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ "[3]. وَجَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ): " أَبُو العَبَّاسِ، عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ، يُقَالُ: عَصَاهُ يَعْصُوهُ: إِذَا ضَرَبَهُ بِالعَصَا "[4].

٤- (الشَّرْقَاءُ، وَالخَرْقَاءُ):

جَاءَ فِي (المَجْمُوعِ): " قَالَ المُصَنِّفُ: (... وَيُكْرَهُ أَنْ يُضَحَّى بِالجَلْحَاءِ وَهِيَ الَّتِي لَا يُخْلَقُ لَهَا قَرْنٌ، وَبِالعَصْمَاءِ وَهِيَ الَّتِي انْكَسَرَ غِلَافُ قَرْنِهَا، وَبِالعَضْبَاءِ وَهِيَ الَّتِي انْكَسَرَ قَرْنُهَا، وَبِالشَّرْقَاءِ وَهِيَ الَّتِي انْثَقَبَتْ مِنَ الكَيِّ أُذُنُهَا، وَبِالخَرْقَاءِ وَهِي الَّتِي تُشَقُّ أُذُنُهَا بِالطُّولِ ...)[5]. وَهَذَا التَّفْسِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي الشَّرْقَاءِ، وَالخَرْقَاءِ، مِمَّا أُنْكِرَ عَلَيْهِ، وَغَلَّطُوهُ فِيهِ، بَلِ

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٤١-٤٤٢.

[2] كتاب الألفاظ: ٤٠٣. وينظر: جمهرة اللّغة: ٢/٩٥٦. وتهذيب اللّغة: ٣/١٣٠. والصّـــحاح: ٦/٢١٧١. والمقاييس: ٤/١٩٩. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ١/٢٤٧. والمحكم: ٢/٢٤٨.

[3] الأمالي = شذور الأمالي = النوادر: ٢/١٤٨، أبو عليّ القاليّ إسماعيل بن القاسم، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعيّ، ط٢، دار الكتب المصرية-القاهرة، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م. والمخصّص: ٢/٩.

[4] تهذيب اللّغة: ٣/٥١.

[5] المهذّب في فقه الإمام الشافعيّ: ١/٤٣٤-٤٣٥.

الصَّوَابُ المَعْرُوفُ فِي (الشَّرْقَاءِ) أَنَّهَا المَشْقُوقَةُ الأُذُنِ، وَ(الخَرْقَاءِ) الَّتِي فِي أُذُنِهَا ثُقْبٌ مُسْتَدِيرٌ "[1].

وَالَّذِي تَعَقَّبَ صَاحِبَ (المُهَذَّبِ) هُوَ ابْنُ بَطَّالٍ، فِي (تَفْسِيرِ غَرِيبِ أَلفاظِ المُهَذَّبِ)، إِذْ قَالَ: " وَالشَّرْقَاءُ: الَّتِي تُشَقُّ أُذُنُهَا طُولًا، وَالْخَرْقَاءُ: الَّتِي تَتَثَقَّبُ أُذُنُهَا مِنَ الْكَيِّ، بِخِلَافِ مَا فَسَّرَهَ الشَّيْخُ (رَحِمَهُ اللهُ) "[2]. فَوَافَقَهُ النَّوَوِيُّ عَلَى هَذَا التَّعَقُّبِ، مُحْتَجًّا بِمَا ذَكَرَهُ اللُّغَوِيُّونَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ.

وَتَبْرُزُ حَصَافَةُ مَا اعْتُرِضَ بِهِ فِي أُمُورٍ: (الأَوَّلُ): إِنَّهُ قَدْ حُكِيَ عَنِ الأَصْمَعِيِّ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الشَّرْقَاءُ فِي الغَنَمِ: المَشْقُوقَةُ الأُذُنِ بِاثْنَيْنِ. وَالخَرْقَاءُ: الَّتِي يَكُونُ فِي الأُذُنِ ثُقْبٌ مُسْتَدِيرٌ "[3]. وَ(الثَّانِي): إِنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي المُعْجَمَاتِ القَدِيمَةِ، وَفِي أُمَّاتِ مَصَادِرِ العَرَبِيَّةِ، إِذْ جَاءَ فِيهَا: " الشَّرقَاءُ: الَّتِي انْشَقَّتْ أُذُنُهَا طُولًا "[4]. وَجَاءَ فِيهَا: الخَرْقَاءُ: الَّتِي فِي أُذُنِهَا ثُقْبٌ[5].

وَ(الثَّالِثُ): لَقَدْ جَاءَ عَلَى لِسَانِ تَابِعِيٍّ عَاشَ وَمَاتَ فِي عَصْرِ الفَصَاحَةِ، فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِكَلَامِهِ؛ جَاءَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ النُّعْمَانِ – قَالَ: أَبُو إِسْحَاقَ: وَكَانَ رَجُلَ صِدْقٍ – عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ، وَأَنْ لَا نُضَحِّيَ بِعَوْرَاءَ، وَلَا مُقَابَلَةٍ، وَلَا مُدَابَرَةٍ، وَلَا شَرْقَاءَ، وَلَا خَرْقَاءَ. قَالَ زُهَيْرٌ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: أَذَكَرَ عَضْبَاءَ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ:

---

[1] المجموع: ٣٩٩/٨-٤٠٠.

[2] النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ: ٢١٨/١.

[3] غريب الحديث لأبي عبيد: ١٠١/١.

[4] الغريب المصنّف: ٩٠٠/٣، أبو عبيد القاسم بن سلّام الهرويّ، تحقيق: محمّد المختار العبيديّ، ط١، بيت الحكمة، دار سحنون-تونس، ١٤٠٨هـ-١٩٨٩م. وأدب الكاتب: ١٧٧. والجراثيم: ٢٦٤/٢. والمقصور والممدود: ٧٠، ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد المصريّ، تحقيق: بولس برونله، د. ط، مطبعة ليدن، ١٩٠٠. ومعجم ديوان الأدب: ١٠/٢. والمخصّص: ٢٣٨/٢. وينظر: الفاخر: ٢٥٦. وتهذيب اللّغة: ١٥/٧. والمحيط في اللّغة: ٢٣٥/٥. ومجمل اللّغة: ٥٢٧. والمقاييس: ٢٦٤/٣. وشمس العلوم: ٣٢٢٢/٦. والفائق: ٢٣١/٢.

[5] ينظر: العين: ١٥٠/٤. والفاخر: ٢٥٦. والزّاهر للأنباريّ: ١٨٠/١. وتهذيب اللّغة: ٢٥٣/٨. والصّحاح: ١٤٦٨/٤. ومجمل اللّغة: ٢٨٤. والمقاييس: ١٧٢/٢. والمحكم: ٥٣٣/٤. والفائق: ٢٣١/٢. وشمس العلوم: ١٧٦٤/٣. والنهاية في غريب الحديث: ٢٦/٢.

مَا الْمُقَابَلَةُ؟ قَالَ: يُقْطَعُ طَرَفُ الْأُذُنِ. قُلْتُ: مَا الْمُدَابَرَةُ؟ قَالَ: يُقْطَعُ مُؤَخَّرُ الْأُذُنِ. قُلْتُ: مَا الشَّرْقَاءُ؟ قَالَ: تُشَقُّ الْأُذُنُ. قُلْتُ: مَا الْخَرْقَاءُ؟ قَالَ: تَخْرِقُ أُذُنَهَا السِّمَةُ "[1].

فَأَبُو إِسْحَاقَ هَذَا هُوَ عَمْرُو بِنُ عَبْدِ اللهِ السَّبِيعِيُّ الهَمْدَانِيُّ، وُلِدَ عَامَ (٢٦هـ)، وَعَمَّرَ طَوِيلًا، إِذْ تُوُفِّيَ عَامَ (١٢٨هـ)، أَوْ (١٢٩هـ)، وَقَدْ رَأَى عَلِيًّا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَأُسَامَةَ بنَ زَيْدٍ، وابْنَ عَبَّاسٍ، وَزَيْدَ ابْنَ أَرْقَم. وَرَوَى عَنْ وَاحِدٍ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا[2].

٥- (أَشْلَى):

قَالَ: " المَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ أَنَّ قَوْلَهُمْ: أَشْلَى الكَلَبَ، أَيْ: اسْتَدْعَاهُ، وَأَمَّا إِرْسَالُهُ، فَيُقَالُ فِيهِ: أَغْرَاهُ. وَاسْتِعْمَالُ المُصَنِّفِ لَهُ – هُنَا[3] – وَفِي (التَّنْبِيهِ)[4]، عَلَى وَفْقِ هَذَا المَشْهُورِ فِي اللُّغَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي (المُخْتَصَرِ)[5]: كُلُّ مُعَلَّمٍ مِنْ كَلْبٍ، أَوْ فَهْدٍ، أَوْ نَمِرٍ، فَكَانَ إِذَا أُشْلِيَ اسْتَشْلَى، وَإِذَا أَخَذَ حَبَسَ وَلَمْ يَأْكُلْ، فَهُوَ مُعَلَّمٌ... قَالَ أَصْحَابُنَا: اعْتَرَضَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ دَاوِدٍ، وَالظَّاهِرِيُّ، عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: إِذَا أَشْلَاهُ اسْتَشْلَى؛ فَقَالَ: يُقَالُ: أَشْلَاهُ: إِذَا دَعَاهُ، وَأَغْرَاهُ إِذَا أَرْسَلَهُ "[6].

فَوَجْهُ الإِشْكَالِ عَلَى عِبَارَةِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الفِعْلَ (أَشْلَى) بِمَعْنَى (أَرْسَلَ)، وَالمَحْكِيُّ عَنِ العَرَبِ اسْتِعْمَالُ (أَشْلَى الكَلْبَ): إِذَا اسْتَدْعَاهُ. وَيَقُولُونَ: (أَغْرَى الكَلْبَ): إِذَا أَرْسَلَهُ. وَلَمْ يَرِدْ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ أَنَّ (أَشْلَى) مِنَ الأَضْدَادِ.

---

[1] مسند أحمد: ٢/٢١٠-٢١١. وينظر: السنن الكبرى: ١٩/٢٩٧-٢٩٨.

[2] ينظر: كتاب الطّبقات الكبير: ٨/٤٣١-٤٣٢، محمد بن سعد بن منيع الزهريّ، تحقيق: د. عليّ محمّد عمر، ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م. والتاريخ الكبير: ٧/٤٣٤، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ، تحقيق: محمّد بن صالح بن محمّد الدبّاسيّ، ومركز شذا للبحوث، بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحّال، ط١، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع-الرياض، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م. وطبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: ١/٣٣٦-٣٣٧، أبو محمّد عبد الله بن محمّد المعروف بأبي الشيخ الأصبهانيّ، تحقيق: عبد الغفور عبد الحقّ حسين البلوشي، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

[3] ينظر: المهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ: ١/٤٦٠.

[4] ينظر: التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ٨٢.

[5] ينظر: مختصر المزنيّ: ٢/٥٤٣، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنيّ، تصحيح وتعليق: أبو عامر عبد الله شرف الدين الداغستانيّ، ط١، دار مدارج للنشر – الرياض، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩.

[6] المجموع: ٩/٩٧-٩٨.

وَقَدْ أَدْلَى النَّوَوِيُّ، وَمِنْ قَبْلِهِ غَيْرُهُ، بِمَا يَدْفَعُ هَذَا الإِشْكَالِ؛ فَقِيْلَ: " إِنَّ الشَّافِعِيَّ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ فِيهَا وَنَشَأَ؛ قَالَ الأَصْمَعِيُّ: قَرَأْتُ دِيوَانَ الهُذَلِيِّينَ عَلَى فَتًى مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّد بنُ إِدْرِيس الشَّافِعِيُّ. فَإِذَا كَانَ الأَصْمَعِيُّ عَلَى جَلالَتِهِ يَأْخُذُ عَنْهُ اللُّغَةَ، ثَبتَ أَنَّهُ أَصْلٌ فِي اللُّغَةِ؛ فَيَكُونُ (أَشْلَى) مِنَ الأَضْدَادِ، يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الإِغْرَاءِ، وَعَنِ الاسْتِدْعَاءِ "[1].

قُلْتُ: قَدْ جَاءَ فِي (مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ) مَا يُعَضِّدُ ذَلِكَ؛ قَالَ: " بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عُثْمَانِ المَازِنِيّ، قَالَ: سَمِعْتُ الأَصْمَعِيَّ يَقُولُ: قَرَأْتُ شِعْرَ الشَّنْفَرَى عَلَى الشَّافِعِيّ بِمَكَّةَ ... وَبِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخِي الأَصْمَعِيّ، قَالَ: قُلْتُ لِعَمِّي: يَا عَمَّاهُ، عَلَى مَنْ قَرَأْتَ شِعْرَ هُذَيْلٍ؟ فَقَالَ: عَلَى رَجُلٍ مِنْ آلِ عَبدِ المُطَّلِبِ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّد بنُ إِدْرِيس. وَحَدَّثَ الصَّوْلِيُّ عَنِ المُبَرِّدِ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَشْعَرِ النَّاسِ، وَآدَبِ النَّاسِ، وَأَعْرَفِهِمْ بِالقِرَاءَاتِ. وَبِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبدِ المَلِكِ بنِ هِشَامٍ صَاحِبِ (كِتَابِ المَغَازِي)، أَنَّهُ قَالَ: طَالَتْ مُجَالَسَتُنَا للشَّافِعِيّ، فَمَا سَمِعْتُ مِنْهُ لَحْنَةً قَطُّ، وَلَا كَلِمَةً غَيْرَهَا أَحْسَنَ مِنْهَا "[2].

وَقِيلَ فِي رَدِّ الإِشْكَالِ: " الإِشْلَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ الاسْتِدْعَاءِ؛ فَكَأَنَّهُ يَسْتَدْعِيهِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ، فَعَبَّرَ بِالإِشْلَاءِ عَنِ الإِرْسَالِ؛ لِأَنَّهُ إِلَيْهِ يَؤُولُ؛ لِأَنَّ العَرَبَ تُعَبِّرُ عَنِ الشَّيْءِ بِمَا يَؤُولُ إِلَيْهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[3]، فَعَبَّرَ بِالخَمْرِ عَنِ العِنَبِ؛ لِأَنَّهُ يَؤُولُ إِلَيْهِ "[4].

وَانْتُصِرَ للشَّافِعِيّ بِمَا حَكَاهُ ابْنُ فَارِسٍ[5]، إِذْ قَالَ: " قَالَ الشَّافِعِيُّ: كلُّ مُعَلَّمٍ مِنْ كَلْبٍ، أَوْ فَهْدٍ، أَوْ نَمِرٍ، وَغَيرِهَا مِن الوَحْشِ، وَكَانَ إِذَا أُشْلِيَ اسْتَشْلَى. فَفِي الإِشْلاءِ قَوْلانِ: قَالَ قَوْمٌ: مَعْنَاها دُعِيَ، يُقالُ: أَشْلَيْتُ الكَلْبَ: إِذَا دَعَوْتُهُ؛ قَالَ الشَّاعِرُ[6]:

أَشْلَيْتُ عَنْزِي ومَسَحْتُ قَعْبِي

والقَعْبُ: القَصْعَةُ.

---

[1] البيان في مذهب الإمام الشافعيّ: ٥٣٢/٤. وينظر: المجموع شرح المهذّب: ٩٨/٩.

[2] معجم الأدباء: ٢٤٠٩/٦.

[3] يوسف: من الآية: ٣٦.

[4] البيان في مذهب الإمام الشّافعيّ: ٥٣٩/٤. وينظر: المجموع شرح المهذّب: ٩٨/٩.

[5] ينظر: المجموع شرح المهذّب: ٩٨/٩.

[6] البيت بلا نسبةٍ فِي المَصادر، وَنَسَبَهُ ابنُ منظور إِلَى أَبي نُخَيْلَةَ الرّاجِز. ينظر: اللّسان: ٦٥٧/١.

وَقَالَ آخَرُونَ: أَشْلَيْتُه: إذَا أغْرَيْتُهُ بِالصَّيْدِ، وَحُجَّتُهُ قَوْلُ القَائِلِ:

أتَيْنا أَبَا عَمرٍو فَأَشْلَى كِلَابَهُ عَلَيْنَا فَكِدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُؤْكَلُ "[1].

وَاحْتَجَّ لَهُ النَّوَوِيُّ – أَيْضًا – بِقَوْلِ الأَزْهَرِيّ[2]: " قَالَ الشَّافِعِيُّ: كلُّ مُعَلَّمٍ مِنْ كَلْبٍ، وَفَهْدٍ، وَنَمِرٍ، فَكَانَ إِذَا أَشْلَى اسْتَشْلَى، وَإِذَا أَخَذَ أَخَذَ حَبَسَ وَلَمْ يَأْكُلْ، فَهُوَ مُعَلَّمٌ. مَعْنَى (أَشْلَى)، أَيْ: أَجَابَ، كَأَنَّهُ يَدْعُوهُ للصَّيْدِ فَيُجِيبُهُ، وَيَعْدُو عَلَى الصَّيْدِ "[3].

٦-(يَوْمٌ رَاحٌ، وَيَوْمٌ رَيِّحٌ):

قَالَ فِي (تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ): " قَوْلُهُ فِي (الوَسِيطِ)، فِي (كِتَابِ الدِّيَّاتِ): لَوْ أَوْقَدَ نَارًا عَلَى السَّطْحِ، فِي يَوْمِ رِيْحٍ، الصَّوَابُ فِيهِ إِسْكَانُ اليَاءِ مِنْ (رِيحٍ)، وَإِضَافَةُ (يَوْمٍ) إِلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ: فِي يَوْمٍ ذِي رِيحٍ، وَمُرَادُهُ: رِيحٌ شَدِيدَةٌ. وَلَوْ قَالَ: يَوْمٌ رَاحٌ، لَكَانَ أَوْلَى، أَوْ قَالَ: فِي يَوْمِ رِيحٍ شَدِيدَةٍ. وَأَمَّا مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ صَوَابَهُ: (رَيِّحٌ) بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَكَسْرِ اليَاءِ المُشَدَّدَةِ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّ (الرِّيِّحَ) طَيِّبُ الرِّيحِ، وَمُرَادُ المُصَنِّفِ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَيَفْسُدُ المَعْنَى "[4].

وَعِبَارَةُ الغَزَالِيُّ فِي (الوَسِيطِ): " وَمَهْمَا حَفَرَ بِئْرًا فِي أَرْضٍ جِوَارَهُ، وَلَمْ يَحْكُمْ أَطْرَافَهَا بِالخَشَبِ، أَوْ وَسَّعَ رَأْسَهَا بِحَيْثُ خَرَجَ عَنِ العَادَةِ، فَهُوَ مُطَالَبٌ بِعهْدَتِهِ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَوْقَدَ نَارًا عَلَى السَّطْحِ، فِي يَوْمِ رِيحٍ، كَانَ فِي عَهْدَةِ الشَّرَارِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى العَادَةِ، فَعَصَفَتْ رِيحٌ بَغْتَةً، فَلَا ضَمَانَ "[5].

---

[1] حلية الفقهاء: ٢٠٢. وينظر: مجمل اللّغة: ٥١٠.

[2] ينظر: المجموع شرح المهذّب: ٩٨/٩.

[3] الزاهر في غريب ألفاظ الشافعيّ: ٢٦٢.

[4] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٢٩/٣.

[5] الوسيط في المذهب للغزاليّ: ٣٥٨/٦.

فَأَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيّ: (وَلَوْ قَالَ: يَوْمٌ رَاحٌ، لَكَانَ أَوْلَى، أَوْ قَالَ: فِي يَوْمِ رِيحٍ شَدِيدَةٍ)، فَلِأَنَّ العِبَارَتَيْنِ نَصٌّ فِي المَعْنَى المُرَادِ؛ إِذْ قَالَ جُمْهُورُ اللُّغَوِيّينَ: " يَوْمٌ رَاحٌ: ذُو رِيْحٍ شَدِيدَةٍ "[1]، وَ"يَوْمٌ رَاحٌ: شَدِيدُ الرِيحِ "[2]. بِخِلَافِ قَوْلِهِ: (يَومِ رِيحٍ)؛ فَلَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ تَقْدِيرِ قَيْدِ (الشَّدِيدَةِ)، لِمُنَاسَبَةِ السِّيَاقِ. وَكَذَلِكَ فَإِنَّ العِبَارَتَيْنِ أَبْعَدُ عَنْ أَنْ تُمْنَيَا بِالتَّصْحِيفِ.

وَأَمَّا تَخْطِئَتُهُ لِمَنْ جَعَلَ الصَّوَابَ فِيهَا: (يَومٌ رَيِّحٌ)، فَمُوَافِقٌ لِمَا جَاءَ فِي المَصَادِرِ، إِذْ قَالُوا: يَوْمٌ رَيِّحٌ: طَيِّبُ الرِّيحِ[3]. بَيْدَ أَنَّ ثَمَّةَ مَنْ حَكَى: يَوْمٌ رَيِّحٌ: شَدِيدُ الرِّيحِ؛ جَاءَ فِي (كِفَايَةِ المُتَحَفِّظِ): " يُقَالُ: يَوْمٌ رَاحٌ، وَرَيِّحٌ: إِذَا كَانَ ذَا رِيحٍ "[4]. وَنَقَلَهُ المُطَرِّزِيُّ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ؛ قَالَ: " يَومٌ (رَاحٌ): شديدُ الرِّيح، وَ(ريِّحٌ): طَيِّبُ الرِّيحِ، وَقِيلَ: شَدِيدُ الرِّيحِ؛ الأَوَّلُ هُوَ المَذْكُورُ فِي الأُصُولِ، وَلَمْ أَعْثَرْ عَلَى الثَّانِي، إِلَّا فِي كِتَابِ (التَّذْكِرَةِ)، لِأَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ"[5]. فَعَلَى هَذَا، لَا خَطَأَ، فَيَجُوزُ: (يَوْمُ رِيحٍ) عَلَى الإِضَافَةِ مَعَ التَخْفِيفِ، وَ(يَوْمٌ رَيِّحٌ) عَلَى الوَصْفِ مَعَ التَّثْقِيلِ.

ثَالِثًا: ذِكْرُ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ

وَالمَقْصُودُ بِهِ أَنْ يُذْكَرَ فِي التَّرْكِيبِ المَعْنَى الخَاصُّ بَعْدَ ذِكْرِ المَعْنَى العَامِّ، وَهُوَ قِسْمٌ مِنَ الإِطْنَابِ، يُؤْتَى بِهِ لِغَرَضٍ بَلَاغِيٍّ هُوَ التَّنْبِيهُ عَلَى مَزِيَّةٍ فِي الخَاصِّ، وَبَيَانِ فَضْلِهِ، فَيُعْطَفُ عَلَى العَامِّ، أَوْ يَأْتِي بَعْدَهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ؛ تَنْزِيلًا لِلتَّغَايُرِ فِي الْوَصْفِ مَنْزِلَةَ التَّغَايُرِ

---

[1] العين: ٢٩٢/٣. وتهذيب اللّغة: ١٤٠/٥. والمحيط في اللّغة: ١٩٦/٣. وغريب اللّغة للخطّابيّ: ٦٩٦/١. ومقاييس اللّغة: ٤٥٦/٢.

[2] الغريب المصنّف لأبي عبيد: ٩٣٨/٣. والمنجد في اللّغة: ٤٨. والمنصف لابن جنّي: ٤٥٩. والصّحاح: ٣٦٩/١. والمخصّص: ٤١٢/٢. وأمالي ابن الشجريّ: ١٩٢/١.والمُغرب في ترتيب المعرب: ٣٥١/١. وينظر: كتاب الألفاظ: ٣٦٢. والتقفية في اللّغة: ٢٦٧. والنّهاية في غريب الحديث: ٢٧٣/٢.

[3] ينظر: العين: ٢٩٢/٣. والغريب المصنّف: ٩٣٨/٣. وكتاب الألفاظ: ٣٦٢. وتهذيب اللّغة: ١٤٠/٥. والمقاييس: ٤٥٦/٢. والمحكم: ٥٠٨/٣. والمخصّص: ٤٠٩/٢.

[4] كفاية المتحفّظ ونهاية المتلفّظ في اللّغة العربيّة: ١٧٧، إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد اللّواتيّ الأَجْدَابيّ، تحقيق: السّائح عليّ حسين، د. ط، دار اقرأ للطباعة والنشر والترجمة–طرابلس–ليبيا، د. ت.

[5] المُغرب في ترتيب المعرب: ٣٥١/١.

فِي الذَّاتِ[١]. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكالَ﴾[٢]، فَذَكَرَ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ بَعْدَ ذِكْرِ المَلَائِكَةِ – مَعَ كَوْنِهِمَا مِنْ أَفْرَادِ المَلَائِكَةِ –؛ تَنْبِيهًا عَلَى زِيَادَةِ فَضْلِهِمَا.

وَقَدْ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ بِضْعَ عِبَارَاتٍ؛ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ ذِكْرِ المَعْنَى الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ، فِي العَرَبِيَّةِ. وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: " قَالَ أَبُو حَاتِم: قَالَ أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ للبُزَاةِ، وَالشَّوَاهِينِ، وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَصِيدُ: صُقُورٌ[٣]، وَاحِدُهَا صَقْرٌ، وَالأُنْثَى صَقْرَةٌ. وَقَدْ يُنْكَرُ عَلَى المُصَنِّفِ كَوْنهُ جَعَلَ الصَّقْرَ قَسِيمًا للبَازِيِّ وَالشَّاهِينِ، مَعَ أَنَّهُ يَتَنَاوَلُهُمَا وَغَيْرَهُمَا، كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ وَغَيْرُهُ. وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ ذَكَرَ العَامَّ، ثُمَّ ذَكَرَ الخَاصَّ، وَهُوَ جَائِزٌ "[٤]. وَعِبَارَةُ مُصَنِّفِ (التَّنْبِيهِ): " وَلَا يُؤْكَلُ مَا يَصْطَادُ بِالمَخْلَبِ؛ كَالنَّسْرِ، وَالصَّقْرِ، وَالشَّاهِينِ، وَالبَازِ، وَالحَدْأَةِ "[٥].

قُلْتُ: وَيُجَابُ عَنْهُ – أَيْضًا – بِأَنَّ مِنَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ مَنْ جَعَلَ الصَّقْرَ نَوْعًا مِنَ الطُّيُورِ الجَارِحَةِ مُغَايِرًا للبُزَاةِ وَالشَّوَاهِينِ وَغَيْرِهَا، فَلَا تَدْخُلُ تَحْتَ مُسمَّاهُ؛ قَالَ الخَلِيلُ: " وَالشَّرْقُ: طَائِرٌ بَيْنَ الصَّقْرِ وَالشَّاهِينِ، يَصِيدُ "[٦]، فَجَعَلَ الصَّقْرَ غَيْرَ الشَّاهِينِ. وَقَالَ الجَاحِظُ (ت٢٥٥هـ): " وَالبَازِيُّ أَكْرَمُ مِنَ الصَّقْرِ، وَأَشَدُّ، وَأَكْثَرُ ثَمَنًا، وَأَجْمَلُ جَمَالًا، وَأَعْفَى صَيْدًا، وَأَنْبَلُ نُبْلًا ... "[٧].

---

[١] ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢٨/٣، ضياء الدين بن الأثير نصر الله بن محمّد، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، ط١، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع–القاهرة، ١٩٦٢م. والإيضاح في علوم البلاغة: ٢٠٠/٣، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمّد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل – بيروت، د.ت. وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٦٠٧/١، أحمد بن عليّ أبو حامد، بهاء الدين السبكيّ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر–بيروت، ١٤٢٣هـ٢٠٠٣م.

[٢] البقرة: من الآية: ٩٨.

[٣] ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ١٦٥.

[٤] تحرير ألفاظ التنبيه: ١٧٠.

[٥] التّنبيه في الفقه الشّافِعِيّ: ٨٣–٨٤.

[٦] العين: ٣٩/٥.

[٧] رسائل الجاحظ: ٢٧٧/١، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط١، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: " وَالحَمَامُ أَفْرَقُ مِنَ الشَّاهِينِ مِنْهُ مِنَ الصَّقْرِ وَالبَازِيِّ"[١]. وَجَاءَ فِي المَورُوثِ اللُّغَوِيِّ: " القَانِصَانِ: البَازُ وَالصَّقْرُ "[٢].

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَر: " قوله: (وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسِّبَاعِ)[٣]، أَيْ: مَا يَطْرُقُهُ مِنْهَا. وَأَمَّا ذِكْرُهُ السِّبَاعَ بَعْدَ الدَّوَابِّ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالدَّوَابِّ الدَّوَابَّ العُرْفِيَّةَ، وَهِيَ: الخَيْلُ، وَالبِغَالُ، وَالحَمِيرُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ جَمِيعَ مَا يَدِبُّ، كَمَا هُوَ مُقْتَضَاهُ فِي اللُّغَةِ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي القُرْآنِ العَظِيمِ "[٤].

فَاسْتَدَلَّ للاحْتِمَالِ الثَّانِي بِوُرُودِ المَعْنَى الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ، فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَفِي هَذَا دَلِيلُ جَوَازِهِ فِي العَرَبِيَّةِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّوَوِيُّ نَفْسُهُ عَنْ هَذَا الأُسْلُوبِ، وَعَنْ عَكْسِهِ؛ قَالَ: " قَوْلُهُ: (إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي)[٥]، النُّسُكُ: العِبَادَةُ، وَالنَّاسِكُ: المُخْلِصُ عِبَادَتَهُ لِلَّهِ ... وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالنُّسُكِ؛ تَنْبِيهًا عَلَى شَرَفِهَا، وَعِظَمِ مَزِيَّتِهَا، وَهُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ العَامِّ بَعْدَ الخَاصِّ، وَقَدْ جَاءَ عَكْسُهُ، وَهُمَا مَشْهُورَانِ فِي القُرْآنِ العَزِيزِ، وَكَلَامِ العَرَبِ؛ فَمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْ نُوحٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[٦]. وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلمُؤْمِنِينَ﴾[٧]. وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلكَافِرِينَ﴾[٨]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾[٩] "[١٠].

---

[١] ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: ٣٩٥/٥، جار الله الزّمخشريّ، ط١، مؤسسة الأعلمي-بيروت، ١٤١٢هـ.

[٢] الأضداد للأنباريّ: ٢٩٩. وينظر: أمالي المرتضى: ١٨٩/٢.

[٣] سنن أبي داود: ٤٦/١، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمّد كامل قره بللي، ط١، دار الرسالة العالميّة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

[٤] الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستانيّ: ٢٨٨.

[٥] التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ٣٠.

[٦] نوح: من الآية: ٢٨.

[٧] إبراهيم: من الآية: ٤١.

[٨] البقرة: ٩٨.

[٩] الأحزاب: من الآية: ٧.

[١٠] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٦٢-٦٣.

وَيُدْخَلُ عَلَى عِبَارَةِ النَّوَوِيّ بِأَنَّ (الدَّابَّةَ) مِنَ الأَسْمَاءِ المَنْقُوْلَةِ الَّتِي تَكُونُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ المَعَانِي، أَيْ: إِنَّهَا وُضِعَتْ لِمَعْنًى، ثُمَّ نُقِلَتْ إِلَى غَيْرِهِ، وَهِيَ مِنَ المَنْقُولِ العُرْفِيّ، الَّذِي يُسَمَّى (حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً)؛ فِـ(الدَّابَةُ) فِي أَصْلِ اللُّغَة: كُلُّ مَا يَدُبُّ عَلَى الأَرْضِ، ثُمَّ نَقَلَهَا العُرْفُ العَامُّ إِلَى ذَوَاتِ القَوَائِمِ الأَرْبَعَةِ، مِنَ الخَيْلِ وَالبِغَالِ وَالحَمِيرِ[1]. فَلَا وَجْهَ لِمَا احْتَمَلَهُ مِنْ عَطْفِ الخَاصّ عَلَى العَامّ.

وَكَشَفَتْ بَعْضُ المَوَاضِعِ عَنْ دِقَّةٍ فِي رَصْدِ الدَّلَالَةِ المُتَوَخَّاةِ وَهُوَ يَتَنَقَّلُ بَيْنَ مَصَادِرِ اللُّغَةِ، وَيَكْشِفُ الوَشَائِجَ بَيْنَ مَعَانِي اللَّفْظِ الوَاحِدِ، وَيَرْبِطُ بَيْنَهَا، وَمِثَالَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " قَوْلُهُ: (إِنَّ لَهُمْ عِيَالًا وَحَشَمًا وَخَدَمًا)[2]، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْحَشَمُ – بِفَتْحِ الْحَاءِ وَالشِّينِ – هُمْ اللَّائِذُونَ بِالْإِنْسَانِ يَخْدُمُونَهُ وَيَقُومُونَ بِأُمُورِهِ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ[3]: هُمْ خَدَمُ الرَّجُلِ وَمَنْ يَغْضَبُ لَهُ، سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَغْضَبُونَ لَهُ، وَالْحِشْمَةُ: الْغَضَبُ ... وَيُقَالُ: حَشَمْتُهُ وَأَحْشَمْتُهُ: إِذَا أَغْضَبْتَهُ ... وَكَأَنَّ الْحَشَمَ أَعَمُّ مِنَ الْخَدَمِ؛ فَلِهَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ "[4].

قُلْتُ: عَلَى الرَّغْمِ مِنْ صَوَابِ مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ، فَاتَهُ مُلَاحَظَةُ أَنَّ فِي العِبَارَةِ النَّوْعَ الآخَرَ، وَأَعْنِي (ذِكْرُ العَامّ بَعْدَ الخَاصّ)؛ فَدَلَالَةُ (الحَشَمِ) أَعَمُّ مِنْ دَلَالَةِ (العِيَالِ)، إِذْ جَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ): " حَشَمُ الرَّجُلِ: قَرَابَتُهُ، وَعِيَالُهُ، ومَنْ يغْضبُ لَهُ "[5]. وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ:

---

[1] ينظر: النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ ألْفَاظِ المهَذّبِ: ١٠١/٢. والكناش في فني النحو والصرف: ١١٧/١، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الملك المؤيد صاحب حماة، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوّام، د. ط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر–بيروت، ٢٠٠٠م. والتعريفات للشريف الجرجانيّ: ٢٣٣.

[2] صحيح مسلم: ١٥٦٢/٣.

[3] ينظر: الصّحاح: ١٩٠٠/٥.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن العجّاج: ١٣٣/١٣.

[5] تهذيب اللّغة: ١١٥/٤.

" الحَشَمُ: قَرَابَةُ الرَّجُلِ، وَعِيَالُهُ "[١]. وَقَالَ – أَيْضًا –: " هَؤُلَاءِ حَشَمُ فُلَانٍ: الَّذِينَ يَغْضَبُ لَهُمْ وَيَغْضَبُونَ لَهُ "[٢]. وَقَالَ كُرَاعُ النَّمْلِ: " الحَشَمُ: الَّذِينَ يُغْضَبُ لَهُمْ "[٣]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ العِيَالَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ مَا ذُكِرَ.

رَابِعًا: ذِكْرُ العَامِّ بَعْدَ الخَاصِّ

وَالمَقْصُودُ بِهِ أَنْ يَرِدَ فِي التَّرْكِيبِ المَعْنَى العَامُّ – وَهُوَ مَا كَانَ شَامِلًا فِي مَعْنَاهُ لِمُقَابِلِهِ – ، بَعْدَ ذِكْرِ المَعْنَى الخَاصِّ. وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ الإِطْنَابِ، الَّذِي يُؤْتَى بِهِ لِغَرَضٍ بَلَاغِيٍّ هُوَ التَّعْمِيمُ وَشُمُولُ سَائِرِ الأَفْرَادِ، فَضْلًا عَنِ الاهْتِمَامِ بِالمَعْنَى الخَاصِّ وَإِبْرَازِ فَضْلِهِ؛ لِذِكْرِهِ ثَانِيًا فِي لَفْظٍ عَامٍّ، بَعْدَ ذِكْرِهِ أَوَّلًا فِي لَفْظٍ خَاصٍّ[٤].

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: " وَهَذَا أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ وُجُودَهُ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ... وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ صلاتي ونسكي﴾[٥]، وَالنُّسُكُ: الْعِبَادَةُ؛ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الصَّلَاةِ "[٦].

قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَأَمَّا الدِّيكُ، فَهُوَ ذَكَرُ الدَّجَاجِ، جَمْعُهُ: دُيُوكٌ وَدِيَكَةٌ. وَالدَّجَاجُ – بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسْرِهَا – لُغَتَانِ، وَالفَتْحُ أَفْصَحُ بِاتِّفَاقِهِمْ، الوَاحِدُ دَجَاجَةٌ، يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالأُنْثَى. وَجَمْعُ المُصَنَّفِ بَيْنَ الدِّيكِ وَالدَّجَاجِ هُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ العَامِّ بَعْدَ الخَاصِّ، وَهُوَ جَائِزٌ "[٧].

وَعِبَارَةُ مُصَنِّفُ (المُهَذَّبِ): " وَيَحِلُّ الدِّيكُ، وَالدَّجَاجُ، وَالحَمَامُ، وَالدَّرَّاجُ، وَالقَبَجُ، وَالقَطَا، وَالبَطُّ، وَالكَرَاكِيُّ، وَالعُصْفُورُ، وَالقَنَابِرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾[٨]، وَهَذِهِ كُلُّهَا

---

[١] إصلاح المنطق: ٥٣. وينظر: المحكم: ١١٨/٣.

[٢] كتاب الألفاظ: ٥٧.

[٣] المنتخب من كلام النّاس: ٣٦٧.

[٤] ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: ٢٠٢، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشميّ، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميليّ، د. ط، المكتبة العصرية–بيروت، ١٩٩٩م. وعلم المعاني: ١٩١، عبد العزيز عتيق، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م. والبلاغة العربيّة: ٦٩/٢، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقيّ، ط١، دار القلم، دمشق، الدار الشامية–بيروت، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

[٥] الأنعام: من الآية: ١٦٢.

[٦] البرهان في علوم القرآن: ٤٧١/٢.

[٧] المجموع شرح المهذّب: ٢٠/٩.

[٨] الأعراف: من الآية: ١٥٧.

مُسْتَطَابَةٌ "[1].

وَاعْتَمَدَ النَّوَوِيُّ عَلَى مَا دَوَّنَهُ الأَثْبَاتُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، لِيَجْزِمَ بِأَنَّ هَذَا المَوْضِعَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ العَامِّ بَعْدَ الخَاصِّ؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: " الدَّجَاجُ: مَعْرُوفٌ، وَفَتْحُ الدَّالِ فِيهِ أَفْصَحُ مِنْ كَسْرِهَا، الوَاحِدَةُ: دَجَاجَةٌ، للذَّكَرِ وَالأُنْثَى؛ لِأَنَّ الهَاءَ إِنَّمَا دَخَلَتْهُ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسٍ، مِثْلُ: حَمَامَةٌ، وَبَطَّةٌ "[2]. وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ (ت٣١٦هـ): " مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الهَاءُ وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسٍ، إِلَّا أَنَّهُ للمُذَكَّرِ وَالأُنْثَى، وَذَلِكَ نَحو حَمَامَةٍ، وَدَجَاجَةٍ، وَبَطَّةٍ، وَبَقَرَةٍ، وَاقِعٌ عَلَى الذَكَرِ وَالأُنْثَى "[3]. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: " فَأَمَّا البَعِيرُ، فَكَالإِنْسَانِ يَشْمَلُ الجَمَلَ وَالنَّاقَةَ، كَمَا أَنَّ الإِنْسَانَ يَشْمَلُ الرَّجُلَ وَالمَرْأَةَ، وَكَالبَعِيرِ فِي هَذَا قَوْلُهُمْ بالدَّجَاجِ، فِي وُقُوعِهِ عَلَى المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ اللَّذَيْنِ هُمَا الدِّيكُ وَالدَّجَاجَةُ "[4].

وَقَدْ وَرَدَ فِي الشِّعْرِ الفَصِيحِ (الدَّجَاجُ) بِمَعْنَى (الدِّيكِ)؛ قَالَ جَرِيرٌ[5]:

لمَّا تَذَكَّرتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرَّقَنِي ... صَوْتُ الدَّجَاجِ وقَرْعٌ بالنَّواقِيسِ

وَإِنَّمَا أَرَادَ زُقَاءَ الدُّيُوكِ[6]. وَقَالَ لَبِيدٌ (ت٤١هـ)[7]:

بَادَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ بِسُحْرَةٍ ... لأُعَلَّ مِنْهَا حِينَ هَبَّ نِيَامُهَا

فَأَرَادَ بِـ(الدَّجَاجِ): الدِّيك[8].

---

[1] المهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ: ١/٤٥١-٤٥٢.

[2] الصّحاح: ١/٣١٣.

[3] الأصول في النّحو: ٢/٤٠٩، أبو بكر محمّد بن السري بن سهل المعروف بابن السرّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، د. ط، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د. ت.

[4] التكملة لأبي عليّ الفارسيّ: ٣٧٩.

[5] ديوانه: ١/١٢٦.

[6] ينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني: ١/٨٧. والكامل للمبرّد: ٤/٨٩. والأصول في النّحو: ٢/٤٠٩. والعقد الفريد: ٦/٢٣٤. وشرح القصائد السبع الطوال: ٥٧٨. والتكملة للفارسيّ: ٣٨٠. والصّناعتين للعسكريّ: ١١٠. والمخصّص: ٥/٧٢. والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: ٢/١٠٩٣. وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢/٦٦٧.

[7] ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ: ١١٤.

[8] ينظر: شرح المعلّقات التّسع، للشّيبانيّ: ٢٩٤. وتهذيب اللّغة: ١٠/٢٥٢. وشرح المعلّقات السّبع، للزّوزنيّ: ١٩٤. وشرح القصائد العشر، للتّبريزيّ: ١٦٣. ولسان العرب: ٢/٢٦٤.

وَنَخْلُصُ إِلَى القَوْلِ: لَقَدْ رَصَدَ النَّوَوِيُّ كَثِيرًا مِنَ المَظَاهِرِ الدَّلَالِيَّةِ، الَّتِي لَمْ يَتَرَدَّدْ فِي وَصْفِهَا، وَتَقوِيمِهَا. وَقَدْ تَعَدَّدَتْ تِلْكَ المَظَاهِرُ، فَمِنْهَا مَا يَتَّصِلُ بِتَعْمِيمِ الدَّلَالَةِ، أَوْ تَخْصِيصِهَا. وَبَعْضُهَا كَانَ فِي تَغِيير مَجَالِ اسْتِعْمَالِ الدَّلَالَةِ. فِي حِينِ تَعَقَّبَ بَعْضَ الأَحْكَامِ اللُّغَوِيَّةِ التَّقْوِيمِيَّةِ، وَفَنَّدَهَا مُحْتَجًّا بِطَرِيقَةِ العَرَبِ فِي ذِكْرِ المَعْنَى الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ، أَوْ ذِكْرِ العَامِّ بَعْدَ الخَاصِّ.

وَهُوَ فِي هَذَا كُلِّهِ لَمْ يَخْرُجْ عَمَّا قَرَّرَهُ عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ، وَحَكَاهُ صُنَّاعُ المُعْجَمَاتِ، وَرَوَاهُ المُحَدِّثُونَ، إِلَّا فِي بَعْضِ المَوَارِدِ، الَّتِي اجْتَهَدَ فِيهَا، أَوْ وَقَعَ فِي الوَهْمِ وَالخَطَأ؛ فَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ سَعَةِ اطِّلَاعِهِ، وَكَثْرَةُ بَحْثِهِ، وَتَوَخِّيهِ الدِّقَّةَ، ثَمَّةَ مَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ؛ فَتَرَاهُ – فِي بَعْضِ المَوَارِدِ – يَنْتَصِرُ لِمَذْهَبِ أَحَدِ العُلمَاءِ، وَيَغضُّ الطَّرْفَ عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الأَعْلَامِ. وَفِي مَوَاضِعَ أُخْرَى يَأْخُذُ القَوْلَ مِنْ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ، دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى مَصْدَرِهَا اللُّغَوِيِّ الأَصِيلِ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ:

العَامِيُّ، وَالمُعَرَّبُ، وَالمُوَلَّدُ

أوَّلًا: اسْتِعْمَالَاتُ (العَامَّةِ)

- **مَفْهُومُ (العَامَّةِ)**

فَرَّقَ القُدَمَاءُ بَيْنَ (العَامَّةِ)، وَ(الخَاصَّةِ) بِمَعْزِلٍ عَنِ أَخْطَائِهِمْ فِي اللُّغَةِ، تَارَةً. وَبِمُلَاحَظَةِ وُقُوعِهِمْ فِي الانْحِرَافَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَمُخَالَفَتِهِمْ الكَلَامَ الفَصِيحَ، تَارَةً أُخْرَى. فَمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُ الجَاحِظِ: " وَإِذَا سَمِعْتُمُونِي أَذْكُرُ العَوَامَّ، فَإِنِّي لَسْتُ أَعْنِي الفَلَّاحِينَ وَالحَشَوَةَ وَالصُّنَّاعَ وَالبَاعَةَ، وَلَسْتُ أَعْنِي الأَكْرَادَ فِي الجِبَالِ، وَسُكَّانَ الجَزَائِرِ فِي البِحَارِ، وَلَسْتُ أَعْنِي مِنَ الأُمَمِ مِثْلَ البَبَرِ وَالطَّيْلَسَانِ ... وَإِنَّمَا الأُمَمُ المَذْكُورُونَ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ أَرْبَعٌ: العَرَبُ، وَفَارِسُ، وَالهِنْدُ، وَالرُّومُ. وَالبَاقُونَ هَمَجٌ وَأَشْبَاهُ الهَمَجِ. وَأَمَّا العَوَامُّ مِنْ أَهْلِ مِلَّتِنَا وَدَعْوَتِنَا وَلُغَتِنَا وَأَدَبِنَا وَأَخْلَاقِنَا، فَالطَّبَقَةُ الَّتِي عُقُولُهَا وَأَخْلَاقُهَا فَوْقَ تِلْكَ الأُمَمِ، وَلَمْ يَبْلُغُوا مَنْزِلَةَ (الخَاصَّةِ) مِنَّا. عَلَى أَنَّ (الخَاصَّةَ) تَتَفَاضَلُ فِي طَبَقَاتٍ – أَيْضًا – "[1]. فَجَعَلَ (العَامَّةَ) طَبَقَةً سُفْلَى، وَ(الخَاصَّةَ) فِي أَعْلَى مَدَارِجِ تَصْنِيفِ المُجْتَمَعِ، وَهِيَ لَيْسَتْ بِدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ تَتَفَاضَلُ فِي الرُّقِيِّ.

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَقَدْ أَدْلَى بِرَأْيِهِ فِي سَبَبِ تَسمِيَتِهِمْ بِـ(العَامَّةِ)، قَالَ: " وَالعَامَّةُ خِلَافُ الخَاصَّةِ. قَالَ ثَعْلَبٌ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَعُمُّ بِالشَّرِّ ... وَهَذَا الَّذِي حَكَاهُ ثَعْلَبٌ فِي سَبَبِ التَّسْمِيَةِ، مُحْتَمَلٌ، لَكِنِ الأَظْهَرَ – وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ – أَنَّهُمْ سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِعُمُومِهِمْ وَكَثْرَتِهِمْ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الخَاصَّةِ"[2]. فَقَرَّرَ أَنَّ (العَامَّةَ) هُمْ الكَثْرَةُ الكَاثِرَةُ فِي المُجْتَمَعِ، وَأَمَّا (الخَاصَّةُ)، فَهُمُ القِلَّةُ.

وَأَمَّا تَفْرِيقُهُمْ بَيْنَ الفِئَتَيْنِ بِمِعْيَارِ الخَطَأِ فِي اللُّغَةِ، فَلَمْ يَأْتِ صَرِيحًا فِي عِبَارَاتِهِمْ، بَلْ هِيَ إِشَارَاتٌ مَبْثُوثَةٌ فِي أَثْنَاءِ بَعْضِ المُصَنَّفَاتِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي هِلَالٍ العَسْكَرِيِّ: " العَامِّيّ إِذَا كَلَّمْتَهُ بِكَلَامِ العَلِيَّةِ، سَخِرَ مِنْكَ، وَزَرَى عَلَيْكَ "[3]. وَقَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ اللَّخْمِيِّ: " فأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ

---

[1] البيان والتّبيين: ١/١٣٠.

[2] تهذيب الأسماء واللّغات: ٤/٤٥.

[3] الصّناعتين: ٣٢.

الخَاصَّةِ، مِنَ الكُتَّابِ وَالأُدَبَاءِ وَالشُّعَرَاءِ: سِيَّمَا – بِغَيْرِ (لَا) –، فَذَكَرَ الزُّبَيْدِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ (لَا) البَتَّةَ "[1]. وَسَارَ النَّوَوِيُّ علَى نَهْجِ أَسْلَافِهِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي هَمِّهِ تَحْدِيدُ الأَلْسُنِ الدَّاخِلَةِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الفِئَتَينِ، لَكِنَّ بَعْضَ عِبَارَاتِهِ أَفْهَمَتْ أَنَّ (الخَاصَّةَ) هُمُ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ، وَالمُتَبَحِّرُونَ فِي العَرَبِيَّةِ، وَ(العَامَّة) مَا عَدَاهُمْ؛ قَالَ: " يُكْرَهُ التَّقْعِيرُ فِي الكَلَامِ، بِالتَّشَدُّقِ، وَتَكَلُّفِ السَّجَعِ وَالفَصَاحَةِ، وَالتَّصَنُّعِ بِالمُقَدِّمَاتِ الَّتِي يَعْتَادُهَا المُتَفَاصِحُونَ، وَزَخَارُفِ القَوْلِ؛ فَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ التَّكَلُّفِ المَذْمُومِ، وَكَذَلِكَ تَكَلُّفُ السَّجَعِ، وَكَذَلِكَ التَّحَرِّي فِي دَقَائِقِ الإِعْرَابِ وَوَحْشِيِّ اللُّغَةِ، فِي حَالِ مُخَاطَبَةِ العَوَامِّ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ – فِي مُخَاطَبَتِهِ – لَفْظًا يَفْهَمُهُ فَهْمًا جَلِيًّا، وَلَ يَسْتَثْقِلُهُ"[2].

وَقَدْ كَانَ غِيَابُ التَّفْرِيقِ الدَّقِيقِ وَالصَّرِيحِ بَيْنَ الفِئَتَينِ، سَبَبًا فِي اخْتِلَافِ المُحْدَثِينَ، فِي تَحْدِيدِ مَنْ يَدْخُلُ فِي مَفْهُومِ (العَامَّةِ)، الَّتِي ذَكَرَتْهَا المُعْجَمَاتُ، وَكُتُبُ اللُّغَةِ، وَمَا صُنِّفَ فِي (لَحْنِ العَامَّةِ). فَيَرَى الدّكتورُ عَبدُ العَزِيزِ الأَهْوَانِيُّ، وَالدُّكتورُ رمَضَان عَبد التَّوَّاب، أَنَّ (العَامَّةَ) " لَيْسُوا الدُّهَمَاءَ وَالسُّقَّاطَ، أَوْ لَيْسُوا (رَجُلَ الشَّارِعِ) فِي اصْطِلَاحِنَا الحَدِيثِ، وَإِنَّمَا هُم المُثَقَّفُونَ الَّذِيْنَ تَسَرَّبَتْ إِلَيْهِمْ أَخْطَاءٌ مِنْ هَؤلَاءِ الدُّهَمَاءِ، أَوْ مِنْ تَصحِيفَاتِ النُّسَّاخِ. وَمِنْ بَيْنِ هَؤلَاءِ شُعَرَاءُ وَكُتَّابُ "[3].

وَذَهَبَ الدّكتورُ عبدُ العزِيزِ مَطَر أَنَّ (العَامَّةَ) هُمْ عُمُومُ طَوَائِفِ الشَّعْبِ، خَلَا عُلَمَاءَ اللُّغَةِ، وَالأُدَبَاءَ، وَالكُتَّابَ، وَأَهْلُ الشَّرِيعَةِ مِنَ وَالخُطَبَاءِ، وَالمُحَدِّثِينَ، وَالقُرَّاءِ، وَمَنْ فِي مُسْتَوَاهُمْ، مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ هَؤلَاءِ فِي مَفهُومِ (العَامَّةِ). وَلكِنَّهُ أَقَرَّ بِصعُوبَةِ الفَصْلِ بَينَ الأَغْلَاطِ الَّتِي تَقَعُ مِنَ(العَامَّةِ)، وَتِلْكَ الَّتِي تَدْهَمُ (الخَاصَّةَ)، فِي القُرونِ المُتَأَخِّرَةِ؛ إِذْ أَضْحَى مُصْطَلَحُ (لَحْنِ العَامَّةِ) يُطلَقُ عَلى مَا يَقَعُ مِنهُمَا[4]. وَوَافَقَهُ – عَلَى هَذَا – الدُّكتور أحمد محمّد قَدّور[5].

---

[1] المدخل إلى تقويم اللّسان: ٢١٧.

[2] الأذكار: ٣٧٢.

[3] ألفاظ مغربيّة من كتاب ابن هشام اللّخميّ (في لحن العامّة): ١٣٤، د. عبد العزيز الأهوانيّ، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، المجلّد الثّالث، الجزء الأوّل، شوّال ١٣٧٦هـ–مايو ١٩٥٧م. وينظر: لحن العَوام: مقدّمة المحقّق: ٦–٧.

[4] ينظر: لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة: ٤٠.

[5] ينظر: مصنّفات اللّحن والتّثقيف اللّغويّ حتّى القرن العاشر الهجريّ: ٥٧–٥٨، د. أحمد محمّد قدّور، د. ط، منشورات وزارة الثّقافة السوريّة–دمشق، ١٩٩٦م.

وَالرَّاجِحُ أَنَّ المُصَنِّفِينَ فِي (لَحْنِ العَامَّةِ)، قَصَدُوا التَّنْبِيهَ عَلَى الأَخْطَاءِ الَّتِي تَقَعُ مِنَ (العَامَّةِ)، ثُمَّ تَأْخُذُ طَرِيقَهَا إِلَى لِسَانِ (الخَاصَّةِ)، وَكِتَابَاتِهِمْ، وَأَمَّا سَائِرُ الانْحِرَافَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، فَلَيْسَتْ فِي مَقَاصِدِ المُصَنِّفِينَ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الأَخْطَاءِ مِمَّا لَا يَعْزُبُ عَمَّنْ أَمْسَكَ بِطَرَفٍ مِنَ العَرَبِيَّةِ[1]. وَنَجِدُ فِي مَحْكِيِّ النَّوَوِيِّ بَعْضَ الإِشَارَاتِ إِلَى تِلْكَ الأَخْطَاءِ الَّتِي نَفَذَتْ وَدَهَمَتْ لِسَانَ (الخَاصَّةِ)، فَبَاتَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ اللِّسَانَيْنِ؛ قَالَ: " قَوْلُهُ فِي أَوَّلِ (الوَسِيطِ)[2]: الطُّهُورِيَّةُ مَخْصُوصَةٌ بِالمَاءِ بَيْنَ سَائِرِ المَائِعَاتِ. قَدْ أَنْكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، فَقَالَ[3]: فِي كَلَامِهِ هَذَا اسْتِعْمَالٌ لِلَفْظَةِ (سَائِرِ) بِمَعْنَى (الجَمِيعِ)، وَذَلِكَ مَرْدُودٌ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، مَعْدُودٌ فِي غَلَطِ (العَامَّةِ)، وَأَشْبَاهِهِمْ مِنَ (الخَاصَّةِ) "[4].

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنَ الجُهُودِ الَّتِي سَجَّلَتْهَا المُعْجَمَاتُ، وَكُتُبُ التَّصْحِيحِ اللُّغَوِيِّ، فِي سَبِيلِ مُقَاوَمَةِ اللَّحْنِ، وَالانْحِرَافِ عَنْ جَادَّةِ الصَّوَابِ اللُّغَوِيِّ؛ لَمْ تَسْتَطِعْ تِلْكَ الجُهُودُ الصَّادِقَةُ أَنْ تُوْقِفَ المَدَّ الكَاسِرَ لِلُغَةِ (العَوَامِّ)، إِذِ انْتَصَرَ بِغَلَبَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَطَغَى عَلَى اللِّسَانِ الفَصِيحِ[5].

• اسْتِعْمَالَاتُ (العَامَّةِ) فِي مِيْزَانِ النَّقْدِ عِنْدَ النَّوَوِيِّ

تَعَقَّبَ النَّوَوِيُّ مَظَاهِرَ مُتَنَوِّعَةً مِنِ اسْتِعْمَالَاتِ (العَامَّةِ)، الَّتِي رَأَى فِيهَا خُرُوجًا عَنْ صَحِيحِ العَرَبِيَّةِ، وَزَيْغًا عَنْ جَادَّةِ مَسْمُوعِهَا، وَإِدْبَارًا عَنْ سُنَنِهَا. وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ، مَا وَقَعَ فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ، كَقَوْلِهِ: " قَوْلُهُ (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا، فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُودًا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا

---

[1] ينظر: المرجع السّابق: ٥٨-٥٩.

[2] ينظر: الوسيط في المذهب للغزاليّ: ١/١٠٧-١٠٨.

[3] ينظر: شَرحُ مشكِلِ الوَسِيطِ لابن الصّلاح: ١/٩.

[4] تهذيب الأسماء واللّغات: ٣/١٤٠.

[5] ينظر: في اللّغة ودراستها: ٨٥، د. محمّد عيد، د. ط، عالم الكتب، ١٩٧٤م.

فِيهَا مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا، إِلَّا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) يَقُولُ: مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ)[1]، هَكَذَا وَقَعَ فِي مُعْظَمِ النُّسَخِ (مَا يَسْوَى)، وَفِي بَعْضِهَا (مَا يُسَاوِي) – بِالْأَلِفِ –، وَهَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الصَّحِيحَةُ الْمَعْرُوفَةُ، وَالْأُولَى عَدَّهَا أَهْلُ اللُّغَةِ فِي لَحْنِ الْعَوَامِّ. وَأَجَابَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِأَنَّهَا تَغْيِيرٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، لَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ نَطَقَ بِهَا "[2].

وَالاسْتِعْمَالُ الَّذِي تَعَقَّبَهُ مَا زَالَ مُسْتَعْمَلًا فِي زَمَانِنَا، فِي لِسَانِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، فِي الدَّلَالَةِ عَيْنِهَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَسَّرَ هَذَا الانْحِرَافُ بِنُزُوعِ اللِّسَانِ إِلَى الاقْتِصَادِ اللُّغَوِيِّ وَتَقْلِيلِ الجُهْدِ، إِذْ عَمَدُوا إِلَى تَقْلِيلِ مَقَاطِعِ الكَلِمَةِ؛ فَالفِعْلُ (يُسَاوِي) يَتَأَلَّفُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَقَاطِعَ: (ص ح)، (ص ح ح)، (ص ح ح). فَاخْتَصَرُوهُ فِي مَقْطَعَيْنِ (ص ح ص)، (ص ح ح)، وَقَالُوا: (يَسْوَى).

وَلَعَلَّ أَوَّلَ مَنْ نَبَّهَ عَلَى خَطَأِ هَذَا الاسْتِعْمَالِ هُوَ (ثَعْلَبٌ)، فِي (فَصِيحِهِ)، مِنْ دُونِ أَنْ يُصَرِّحَ بِصُدُورِهِ مِنْ لِسَانِ (العَامَّةِ)[3]، وَالَّذِي نَصَّ عَلَى أَنَّهُ مِن اسْتِعْمَالَاتِ (العَامَّةِ) بَعْضُ شُرَّاحِ الفَصِيحِ[4]. وَاللَّافِتُ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ اللَّخْمِيَّ صَحَّحَ هَذَا الاسْتِعْمَالَ، وَجَعَلَهُ لُغَةً لِبَعْضِ العَرَبِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ نِسْبَتِهِ إِلَى (العَامَّةِ)؛ قَالَ: " وَقَوْلُهُمْ: (هَذَا يُسَاوِي أَلْفًا)، وَفِيهِ لُغَتَانِ: (يُسَاوِي)، وَهِيَ الأَفْصَحُ. وَ(يَسْوَى)، كَمَا تَنْطِقُ بِهِ (العَامَّةُ) "[5].

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " وَالخُطَّةُ – بِالضَّمِّ: القِصَّة والأَمْرُ، وَفِي رَأْسِهِ خُطَّةٌ: إِذَا جَاءَ وَفِي نَفْسِهِ حَاجَةٌ قَدْ عَزَمَ عَلَيْهَا، و(العَامَّةُ) تَقُولُ: خُطْيَةٌ "[6]. وَالرَّاجِحُ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ مِن

---

[1] ينظر: صحيح مسلم: ١٢٧٨/٣.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢٨/١١.

[3] ينظر: الفصيح: ٣٢١.

[4] ينظر: شرح الفصيح لابن درستويه: ٥١٣. وشرح فصيح ثعلب: ٣٦، أحمد بن محمّد المرزوقيّ، تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد، (د. ط)، من إصدارات كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللّغة العربيّة وآدابها، مطبعة سفير، الرّياض، (د. ت). وشرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ٢٨٨.

[5] المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٦١.

[6] تهذيب الأسماء واللّغات: ٩٤/٣.

اسْتِعْمَالَاتِ (العَامَّةِ)، الَّتِي شَاعَتْ فِي القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ، إِذْ نَبَّهَ عَلَيْهَا بَعْضُ صُنَّاعِ المُعْجَمَاتِ فِي تِلْكَ الحقْبَةِ[١].

وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ سُلُوكَ (العَامَّةِ) هَذَا، فِي هَدْيِ ظَاهِرَةِ صَوْتِيَّةٍ، هِيَ (ظَاهِرَةُ المُخَالَفَةِ، أَوِ التَّغَايُرِ)، وَهِيَ تَعْدِيْلٌ عَكْسِيٌّ فِي أَحَدِ الصَّوْتَيْنِ المُضَعَّفَيْنِ، هَدَفُهُ زِيَادَةُ مَدَى الخِلَافِ بَيْنَهُمَا، لِتَحْقِيْقِ الانْسجَامِ فِي التَّيَّارِ الكَلَامِيِّ، وَتَيْسِيرُ جَانِبِ الدَّلَالَةِ[٢]. فَأَبْدَلُوا (الطَّاءِ) الثَّانِيَةَ – مِنْ كَلِمَةِ (الخُطَّةِ) – يَاءً.

وَقَدْ أَبْرَزَتْ بَعْضُ الظَّوَاهِرِ الَّتِي رَصَدَهَا فِي لُغَةِ (العَوَامِّ)، خُطُورَةَ الانْحِرَافَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَعْتَرِي بِنْيَةَ اللَّفْظِ، لِارْتِبَاطِهَا بِالجَانِبِ الشَّرْعِيِّ للمُكَلَّفِ، وَمَا يَسْتَلزِمُ ذَلِكَ مِنْ مُخَالَفَاتٍ، أَو تَخَلُّفٍ فِي شُرُوطِ صِحَّةِ العَمَلِ؛ فَالخَطَأُ وَاللَّحْنُ لَا يُجَافِي صِحَّةَ اللُّغَةِ وَفَصَاحَتَهَا فَحَسْبُ، بَلْ يُنَافِي المَأْمُورَ بِهِ، وَالمُتَعَيَّنَ فِي الشَّرْعِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " لَوْ قَالَ: (بِلَّهِ)، فَشَدَّدَ اللَّامَ كَمَا كَانَتْ، وَحَذَفَ الْأَلِفَ بَعْدَهَا، فَهُوَ غَيْرُ ذَاكِرٍ لِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا حَالِفٌ؛ لِأَنَّ (الْبِلَّةَ) هِيَ الرُّطُوبَةُ، فَلَوْ نَوَى بِذَلِكَ الْيَمِينَ ... قُلْتُ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ يَمِينًا؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَتِهِ "[٣].

وَالمُحْرَزُ أَنَّ هَذَا الاسْتِعْمَالَ قَدْ شَاعَ فِي القَرْنِ الخَامِسِ الهِجْرِيِّ وَالعُصُورِ الَّتِي تَلَتْهُ، عِنْدَ (العَامَّةِ)، ثُمَّ تَسَرَّبَ إِلَى لِسَانِ (الخَاصَّةِ)؛ إِذْ وَجَدْتُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ هُوَ الفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ رُكْنُ الدِّينِ الجوينِيُّ (ت٤٧٨هـ) المَعْرُوفُ بـ(إِمَامِ الحَرَمَيْنِ)[٤]؛ قَالَ: " وَلَوْ قَالَ: (بِلَّه)، يَأْتِي

---

[١] ينظر: الصّحاح: ١١٢٣/٣. والمجمل: ٢٧٥. والمقاييس: ١٥٤/٢.

[٢] ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ: ٨٤، ٨٦، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م، ١٤١٨هـ. وعلم الصّرف الصّوتيّ: ١٤٨–١٤٩، د. عبد القادر عبد الجليل، ط١، دار أزمنة للنَّشْر والتّوزيع، عمّان، ١٩٩٨م.

[٣] روضة الطالبين وعمدة المفتين: ٩/١١–١٠.

[٤] هُوَ عبد المَلِكِ بنُ عبدِ اللهِ بنُ يُوسُف انيسابُوريُّ، أَبُو المَعَالِي المُلَقَّبُ بـ(إمام الحرمين)، كَانَ أُصُولِيًّا فَقِيهًا مُحقِّقًا مُتَكَلِّمًا أَدِيبًا فَصِيحًا، وُلِدَ سَنَةَ (٤١٩هـ) بنيسابُور، مِنْ أَشهرِ شُيوخِهِ أَبو القاسم الإسفرَاييِنيُّ. توُفِّيَ سَنَةَ (٤٧٨هـ)، وَمِن تَصَانِيفِهِ: (النّهَايَة)، و(مُخْتَصَرُ النِّهَايَةِ)، و(الأَسَالِيب فِي الخِلَافِ)، وَ(الغيَاثِيُّ)، وَ(الرّسَالَةُ النّظَامِيَّةُ)، وَ(غِيَاثُ الحَقّ فِي اتّبَاعِ الحَقّ)، وَ(البرهَانُ فِي أصولِ الفقْهِ)، و(الإرشاد في أصولِ الدّينِ)، و(التلخيص مختصر التقريب)، وغيرها. ينظر: طبقات الشافعيّة الكبرى: ١٦٥/٥–١٧٢، تقي الدين السبكيّ، تحقيق: د. محمود محمّد الطناحيّ، ود. عبد الفتاح محمّد الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ. وطبقات الشافعيّة لابن قاضي شهبة: ٢٥٥/١–٢٥٧.

بِلَامٍ مُشَدَّدَةٍ، وَلَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا بِأَلِفٍ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ مَعْنَاهُ الرُّطُوبَةُ، وَلَيْسَ ذَاكِرًا اسْمَ اللهِ، وَكَانَ شَيْخِي يَقُولُ: إِنْ نَوَى يَمِينًا، كَانَ يَمِينًا، وَحُمِلَ حَذْفُ الأَلِفِ عَلَى اللَّحْنِ، وَهَذَا يُعَضِّدُهُ جَرَيَانُهُ عَلَى الأَلْسِنَةِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، عَلَى أَلْسِنَةِ المُحَصِّلِينَ، فَضْلًا عَنِ العَوَامِّ، وَقَدْ يَسْتَجِيزُ العَرَبُ حَذْفَ الأَلِفِ فِي الوَقْفِ، فَإِنَّ الوَقْفَ يَقْتَضِي إِسْكَانَ الهَاءِ، فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ، وَقَدْ يَسْتَجِيزُ العَرَبُ حَذْفَ أَحَدِ السَّاكِنَيْنِ. وَالوَجْهُ الإِتْيَانُ بِالأَلِفِ؛ فَإِنَّ اجْتِمَاعَ السَّاكِنَيْنِ فِي الوَقْفِ سَائِغٌ "[1].

وَمِمَّنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ – أَيْضًا – قَبْلَ النَّوَوِيِّ، أَبُو حَامِدٍ الغَزَالِيُّ[2]، والفَخْرُ الرَّازِيُّ[3]، وأَبُو القَاسِمِ الرَّافِعِيُّ[4]. وَمَا زَالَ هَذَا الاسْتِعْمَالُ شَائِعًا فِي زَمَانِنَا، لَدَى أَهْلِ البَادِيَةِ فِي العِرَاقِ، وَبَعْضِ المَنَاطِقِ العَرَبِيَّةِ، إِذْ يَأْتُونَ بِالقَسَمِ مَعَ حَرْفِ الجَوَابِ (إِيْ) – وَهُوَ أُسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ –؛ فَيَقُولُونَ فِي تَصْدِيقِ الاسْتِفْهَامِ: (إِي بِلَّه)، عَلَى الوَقْفِ.

وَقَالَ فِي (فَتَاوَى النَّوَوِيِّ): " مِسْأَلَةٌ: إِذَا سَمَّى بِنْتَهُ (سِتَّ النَّاسِ)، أَوْ (سِتَّ العُلَمَاءِ)، أَوْ (سِتَّ العَرَبِ)؛ مَا حُكْمُهُ؟ وَهَلْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ صَحِيحَةٌ عَرَبِيَّةٌ، أَمْ لَا؟

الجَوَابُ: هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً، بَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةِ، وَقَدْ عَدَّهَا أَهْلُ العَرَبِيَّةِ فِي لَحْنِ (العَوَامِّ)، فَقَالُوا: مِنْ لَحْنِهِمْ قَوْلُهُمْ: (سِتٌّ) بِمَعْنَى سَيِّدَةٍ. وَأَمَّا حُكْمُهَا مِنْ حَيْثُ الشَّرْعِ، فَمَكْرُوهَةٌ كَرَاهَةً شَدِيدَةً، وَيَنْبَغِي لِمَنْ جَهِلَ وَسَمَّى بِهِ أَنْ يُغَيِّرَ الاسْمَ "[5].

فَرَفْضُ اسْتِعْمَالَ (العَامَّةِ) مِنْ جِهَتَيْنِ: الغَلَطُ فِي بِنَاءِ الكَلِمَةِ، وَالغَلَطُ فِي دَلَالَةِ الاسْمِ، " إِذْ يَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِ اللَّفْظِ، الأَنْبِيَاءُ وَالعُلَمَاءُ وَالصَّالِحُونَ. وَإِنْ كَانَ المُسَمَّى بِذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُ دُخُولَ مَنْ ذُكِرَ، فَهُوَ كَذِبٌ مَحْضٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَالكَذِبُ حَرَامٌ، مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الكِبَرِ وَالتَّفَاخُرِ

---

[1] نهاية المطلب في دراية المذهب: ٣٩٩/١٨.

[2] ينظر: الوسيط في المذهب: ٢٠٨/٧.

[3] ينظر: مفاتيح الغيب: ١٠٢/١.

[4] ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٣٣٥/١٣.

[5] فتاوى الإمام النّوويّ المسمّاة بـ(المسائل المنثورة): ٢١٢.

وَالتَّزْكِيَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ "[1]. فَكَانَ – بِسَبَبِ هَذَا الغَلَطِ – أَنْ أَفْتَى بِكَرَاهَةِ هَذِهِ التَّسْمِيَّةِ كَرَاهَةً شَرْعِيَّةً شَدِيدَةً.

وَمِمَّا رَصَدَهُ مِنْ أَغْلَاطِهِمْ الصَّرْفِيَّةِ، مَا قَالُوهُ فِي تَصْغِيرِ (العَيْنِ)؛ قَالَ: " قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَتَصْغِيرُهَا (عُيَيْنَةٌ) بِضَمِّ العَيْنِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا تُصَغِّرُهُ فِي المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ، إِذَا كَانَ ثَانِيهُ يَاءً أَصْلُهَا يَاءٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ يَجُوزُ فِي تَصْغِيرِهِ الضَّمُّ وَالكَسْرُ، وَالضَّمُّ أَفْصَحُ. وَلَا يَجُوزُ فِي (عَيْنٍ) وَمَا أَشْبَهَهَا، (عُوَيْنَةٌ)، وَتَقُولُ (العَامَّةُ): (ذُو العُوَيْنَتَيْنِ)، وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابُ: (العُيَيْنَتَيْنِ) "[2].

فَغَلَّطَهُمْ؛ اعْتِمادًا عَلَى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ، الَّذِي قَرَّرَهُ سِيبَوَيهِ بِقَوْلِهِ: " هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ كُلِّ اسْمٍ كَانَ ثَانِيهُ يَاءً تَثْبُتُ فِي التَّحْقِيرِ، وَذَلِكَ نَحْوَ بَيْتٍ، وَشَيْخٍ، وَسَيِّدٍ. فَأَحْسَنُهُ أَنْ تَقُولَ: شُيَيْخٌ، وَبُيَيْتٌ وَسُيَيْدٌ؛ فَتَضُمُّ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيرَ يَضُمُّ أَوَائِلَ الأَسْمَاءِ، وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ، كَمَا أَنَّ اليَاءَ لَازِمَةٌ لَهُ. وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: شِيَيْخٌ، وَبِيَيْتٌ، وَسِيَيْدٌ؛ كَرَاهِيَةَ اليَاءِ بَعْدَ الضَّمَّةِ "[3]. وَقَدْ تَنَاقَلَتْ بَعْضُ المُعْجَمَاتِ[4]، وَكُتُبُ التَّصْحِيحِ اللُّغَوِيِّ[5]، كَلِمَةَ (عُوَيْنَةٍ) عَلَى أَنَّهَا مِنَ الاسْتِعْمَالِ الخَاطِئِ.

قُلْتُ: يُحْتَجُّ عَلَى إِنْكَارِ النَّوَوِيِّ عَلَى (العَامَّةِ) هَذَا الاسْتِعْمَالِ، بِالسَّمَاعِ وَالقِيَاسِ. أَمَّا السَّمَاعُ، فَقَدْ حَكَى الخَلِيلُ سَمَاعَهُ مِنَ العَرَبِ؛ قَالَ: " وَالعَيْنُ: الَّذِي تَبْعَثُهُ لِتَجَسُّسِ الخَبَرِ، وَتُسَمِّيهِ العَرَبُ (ذَا العُيَيْنَتَيْنِ)، وَ(ذَا العِيَيْنَتَيْنِ)، وَ(ذَا العُوَيْنَتَيْنِ)، كُلُّهُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ "[6].

وَأَمَّا القِيَاسُ، فَقَدْ أَجَازَ الكُوفِيُّونَ هَذَا التَّصْغِيرَ، عَلَى وَفْقِ قَاعِدَةٍ مُطَّرِدَةٍ مَبْنِيَّةٍ عَلَى انْسِجَامٍ صَوْتِيٍّ فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ؛ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ: " مِثْلُ هَذَا لَا تُلَحَّنُ فِيهِ (العَامَّةُ)؛ لِأَنَّ كُلَّ ثُلَاثِيٍّ مُعْتَلِّ اللعَيْنِ بِاليَاءِ، مِثْل: شَيْخ، وَعَيْن، وَشَيْء، وَخَيْط، وَضَيْعَة، وَبَيْضَة، مِمَّا لَيْسَ مُنْقَلِبًا

---

[1] فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري (ت ٦٥٦ هـ): ٧٤٤/٨، أبو محمد حسن بن علي بن سليمان البدر الفيوميّ القاهريّ، قدم له: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، تحقيق: أ. د. محمد إسحاق محمد آل إبراهيم، ط١، من منشورات المحقّق، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

[2] تهذيب الأسماء واللّغات: ٥٣/٤-٥٤.

[3] الكتاب: ٤٨١/٣. وينظر: المقتضب: ٢٨١/٢.

[4] ينظر: المحيط في اللّغة: ١٦٠/٢، والصّحاح: ٢١٧٠/٦.

[5] ينظر: تثقيف اللّسان: ١٤٧. وتقويم اللّسان: ١٣٧. وتصحيح التصحيف: ٣٨٨.

[6] العين: ٢٥٥/٢. والتهذيب: ١٣٣/٣.

مِنْ حَرْفٍ غَيْرِهِ، وَلَا مَقْصُودًا بِهِ إِرَادَةَ فَرْقٍ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: ضَمُّ أَوَّلِهِ، وَكَسْرُهُ، وَإِبْدَالُ اليَاءِ وَاوًا، عِنْدَ الكُوفِيِّينَ. فَمَنْ ضَمَّ، فَهُوَ مُتَمَسِّكٌ بِالأَصْلِ. وَمَنْ كَسَرَ، فَلاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ وَبَعْدَهَا اليَاءُ، كَمَا تُسْتَثْقَلُ الكَسْرَةُ بَعْدَ الضَّمَّةِ، فَأَبْدَلَ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً؛ طَلَبًا للتَّشَاكُلِ. وَمَنْ أَبْدَلَ اليَاءَ وَاوًا، أَجْرَاهُ مَجْرَى (مُوْسِرٍ)، وَ(مُوقِنٍ) "[1].

وَقَدْ " أَجَازَ الفَرَّاءُ (شُوَيْخ)، وَ(نُوَيْب)، وَعِذْرَتُهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ ضُمَّ أَوَّلُ الاسْمِ للتَّصْغِيرِ، وَاليَاءُ بَعْدَ الضَّمَّةِ إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً، انْقَلَبَتْ وَاوًا، نَحْوَ: مُوْسِر، وَمُوقِن "[2]. فَإِنَّمَا قُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً؛ لِثَقَلِ الانْتِقَالِ الصَّوْتِيِّ مِنَ الضَّمِّ إِلَى اليَاءِ، والتَّنَاسُبِ الصَّوْتِيِّ بَيْنَ الحَرَكَةِ القَصِيْرَةِ (الضَّمَّةِ) وَالوَاوِ[3]. وَأَجَازَ ابْنُ مَالِكٍ (عُيَيْنَةَ)، وَأَمْثَالَهَا، وَجَعَلَهُ جَوَازًا مَرْجُوحًا؛ قَالَ: " وَيُجْعَلُ المَفْتُوحُ للتَّصْغِيرِ وَاوًا وُجُوبًا، إِنْ كَانَ مُنْقَلِبًا عَنْهَا، أَوْ أَلِفًا زَائِدَةً، أَوْ مَجْهُولَةَ الأَصْلِ، أَوْ بَدَلَ هَمْزَةٍ يَلِي هَمْزَةً. وَجَوَازًا مَرْجُوحًا إِنْ كَانَ يَاءً، أَوْ مُنْقَلِبًا عَنْهَا "[4].

فَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى النَّوَوِيَّ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى اَنَّ هَذَا مَورِدَ خِلَافٍ، وَأَلَّا يَقْطَعَ بِخَطَأِ الاسْتِعْمَالِ.

وَلِـ(العَامَّةِ) حَظٌّ مِنَ التَّصْحِيفِ – أَيْضًا –، إِذْ أَوْرَدَ مُصَنِّفُو كُتُبِ التَّصْحِيحِ وَالتَّثْقِيفِ اللُّغَوِيِّ أَمْثِلَةً لِذَلِكَ، وَتَابَعَهُم النَّوَوِيُّ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: " رَوَيْنَا فِي (حِلْيَةِ الأَوْلِيَاء)، لِأَبِي نَعِيمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، قَالَ: (لَا تَقُولُوا قَوْسَ قُزَحَ، فإِنَّ قُزَحَ شَيْطَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا قَوْسَ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ)، فَهُوَ أَمَانٌ لِأَهْلِ الأَرْضِ)[5]. قُلْتُ: (قُزَحَ):

---

[1] المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٢٢.

[2] توجيه اللّمع: ٥٧٧.

[3] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣٥٥/٧، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ود. محمد إبراهيم البنا، ود. عياد بن عيد الثبيتي، ود. عبد المجيد قطامش، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السيد تقي، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. وشرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: ٢٦٩/٤.

[4] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٨٤، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ، تحقيق: محمّد كامل بركات، د. ط، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م. وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٩٨/٣. وتمهيد القواعد: ٤٨٦٠/١٠.

[5] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ٣٠٩/٢، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ، ط١، مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

بِضَمِّ القَافِ، وَفَتْحِ الزَّاي؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ: هِيَ غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ. وَتَقُوْلُهُ العَوَامُّ: (قُدَحَ) بِالدَّالِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ "[1].

وَهَذَا التَّصْحِيفُ قَدْ نَبَّهَتْ عَلَيْهِ المُصَنَّفَاتِ الَّتِي اعْتَنَتْ بِتَصْحِيحِ أَغْلَاطِ (العَامَّةِ)؛ قَبْلَ عَصْرِ النَّوَوِيِّ، وَبَعْدَهُ؛ قَالَ الجَوَالِيقِيُّ فِي (بَابِ مَا تُصَحِّفُ فِيهِ العَوَامُّ): " وَيَقُولُونَ لِقَوْسِ السَّحَابِ: قَوْسَ قُدَحَ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ قَبِيحٌ، وَالصَّوَابُ: قَوْسَ قُزَحَ "[2]. بَلْ قَدْ نَبَّهَتْ عَلَيْهِ مَصَادِرَ لَا تُصَنَّفُ عَلَى الحَقْلِ اللُّغَوِيِّ وَالأَدَبِيِّ، كَقَوْلِ سِبْطُ بنُ الجَوْزِيِّ (ت٦٥٤هـ): " المُحَصَّبُ: هُوَ مِنْ جِبَالِ مَكَّةَ، يُشْرِفُ عَلَى ذِي طُوَى؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: هُوَ مَوْضِعُ الجِمَارِ بِمِنًى، وَيُقَالُ لَهُ: قَوْسَ قُزَحَ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا رُؤِيَ عَلَيْهِ قَوْسَ قُزَحَ، وَالعَامَّةُ تَقُولُ: قَوْسَ قُدَحَ – بِالدَّالِ –، وَهُوَ خَطَأٌ. وَذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ، فَقَالَ: قَوْسَ قُزَحَ الَّتِي فِي السَّمَاءِ غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ؛ قَالَ: وَقُزَحَ – أَيْضًا –" جَبَلٌ بِالمُزْدَلِفَةِ "[3].

وَمِنَ الأَغْلَاطِ الَّتِي عَزَاهَا النَّوَوِيُّ إِلَى (العَامَّةِ)، مَا يَتَعَلَّقُ بِدَلَالَةِ الكَلِمَةِ، وَيُفْضِي إِلَى الوقُوعِ فِي نَوْعِ مُخَالَفَةٍ دِينِيَّةٍ، أَوْ مَحْذُورٍ شَرْعِيٍّ، كَقَوْلِهِ: " يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي المَالِ المُخْرَجِ فِي طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى: (أَنْفَقْتُ)، وَشِبْهُهُ، فَيُقَالُ: أَنْفَقْتُ فِي حَجَّتِي أَلْفًا، وَأَنْفَقْتُ فِي غَزْوَتِي أَلْفَيْنِ، وَكَذَا أَنْفَقْتُ فِي ضِيَافَةِ ضِيفَانِي، وَفِي خِتَانِ أَوْلَادِي، وَفِي نِكَاحِي، وَشِبْهُ ذَلِكَ. وَلَا تَقُولُ مَا يَقُولُهُ كَثِيرونَ مِنَ (العَوَامِّ): غَرِمْتُ فِي ضِيَافَتِي، وَخَسِرْتُ فِي حَجَّتِي، وَضَيَّعْتُ فِي سَفَرِي. وَحَاصِلُهُ أَنَّ (أَنْفَقْتُ) وَشِبْهُهُ، يَكُونُ فِي الطَّاعَاتِ. وَ(خَسِرْتُ، وَغَرِمْتُ وَضَيَّعْتُ)، ونَحْوهَا، يَكُونُ فِي المَعَاصِي وَالمَكْرُوهَاتِ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي الطَّاعَاتِ "[4].

وَيُظَنُّ أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ مِن اسْتِعْمَالَاتِ (العَوَامِّ) فِي عَصْرِهِ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَهُ قَبْلَهُ. وَمَا زَالَ هَذَا الاسْتِعْمَالُ شَائِعًا فِي لُغَتِنَا المَحْكِيَّةِ المُعَاصِرَةِ، إِذْ يَسْتَعْمِلُونَ الفِعْلَيْنِ (خَسِرَ، وَضَيَّعَ) فِي المَعْنَى المَذْكُورِ. وَأَرَى أَنَّ مَنْشَأَ ذَلِكَ مُرْتَبِطٌ بِالغَرَائِزِ وَالجِبِلَّاتِ المَطْبُوعَةِ السَّقِيمَةِ، وَخَفَايَا

---

[1] الأذكار للنّوويّ: ٣٦٨.

[2] التكملة والذيل على درة الغوّاص: ٩٠٥. وينظر: تقويم اللّسان: ١٥٠. وتصحيح التّصحيف: ٤١٧.

[3] مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: ٩٢/١، شمس الدين أبو المظفر المعروف بسبط ابن الجوزيّ، تحقيق: محمّد بركات، وكامل محمّد الخرّاط، وعمّار ريحاوي، وآخرون، ط١، دار الرسالة العالمية–دمشق، ١٤٣٤هـ–٢٠١٣م.

[4] الأذكار للنّوويّ: ٣٦٩.

(اللَّاشُعُورِ)، وَخَبَايَا النَّفْسِ، وَنَوْعِ الاعْتِقَادِ الرَّاسِخِ؛ فَالكَرِيمُ – مَثَلًا – لَا يَقُول: غَرِمْتُ فِي ضِيَافَتِي، أَوْ خَسِرْتُ فِي سَفَرِي، وَإِنَّمَا ذَلِكَ دَأْبُ البَخِيلِ. وَالمُؤْمِنُ لَا يَقُولُ: ضَيَّعْتُ فِي حَجَّتِي، إِذْ هُوَ شِيمَةُ فَاقِدِ الإِيْمَانِ، أَو جُلِّهِ؛ هَذَا مَبْدَأُ الأَمْرِ، ثُمَّ شَاعَ الاسْتِعْمَالُ، حَتَّى غَلَبَ الأَلْسُنَ، وَأَصْبَحَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً فِي هَذَا المَعْنَى لَدَى (العَوَامِّ).

وَمِنَ الأَغْلَاطِ فِي التَّرْكِيبِ المُفْضِي إِلَى الغَلَطِ فِي الدَّلَالَةِ، المَنْسُوبَةِ إِلَى (العَامَّةِ) وَقَدْ تَسَرَّبَتْ إِلَى لِسَانِ (الخَاصَّةِ) وَمُصَنَّفَاتِهِمْ، مَا رَصَدَهُ النَّوَوِيُّ فِي قَوْلِهِ: " قَوْلُهُ: (وَأَيَّام الْبيض)[1]، هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ عَنْ نُسْخَةِ المُصَنِّفِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَيَقَع فِي بَعْضِ النُّسَخِ، أَوْ أَكْثَرِهَا: (الأَيَّامُ البِيضُ)، وَكَذَا يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الفِقْهِ، وَغَيْرِهَا، وَهُوَ خَطَأٌ عِنْدَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، مَعْدُودٌ فِي لَحْنِ (العَامَّةِ)؛ لِأَنَّ الْأَيَّامَ كُلَّهَا بِيضٌ. وَإِنَّمَا صَوَابُهُ: (أَيَّامُ البِيضِ)، أَيْ: أَيَّامُ اللَّيَالِي البِيضِ، وَهِيَ اليَوْمُ الثَّالِث عَشَر، وَالرَّابِع عَشَر، وَالخَامس عَشَر ... قَالُوا: وَسُمِّيَتْ بِيضًا؛ لِبَقَاءِ القَمَرِ فِي جَمِيعِ اللَّيلِ "[2].

وَهَذَا الغَلَطُ قَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ قَبْلَ النَّوَوِيِّ بِقُرُونٍ، وَقَدْ عُلِّلَ الغَلَطُ بِسَبَبَيْنِ: (أَحَدُهُمَا): عَدَمُ سَمَاعِ الاسْتِعْمَالِ فِي الفَصِيحِ؛ قَالَ النَّحَّاسُ: " وَاللَّيَالِي البِيضُ: لَيْلَةُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ. وَلَا تَقُولُ العَرَبُ: الأَيَّامُ البِيضُ "[3]. وَ(الآخَرُ): إِنَّهُ يَقْتَضِي الخَطَأَ فِي الدَّلَالَةِ؛ قَالَ الجَوَالِيقِيُّ: " وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُم: (الأَيَّامُ البِيضُ)، فَيَجْعَلُونَ (البِيضَ) وَصْفًا لـ(الأَيَّامِ) كُلِّهَا، وَالأَيَّامُ كُلُّهَا بِيضٌ. وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: (أَيَّامُ اللَّيَالِي البِيضِ)؛ لِأَنَّ (البِيضَ) وَصْفٌ لَهَا دُونَ (الأَيَّامِ)، فَيَحذِفُ المَوْصُوفَ وَهُوَ (اللَّيَالِي)، وَيُقِيمُ الصِّفَةَ مَقَامَهَا وَهُوَ (البِيضُ)، وَيُضِيفُ (الأَيَّامَ) إِلَيْهَا "[4].

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: " هَذِهِ أَيَّامُ البِيضِ، أَيْ: أَيَّامُ اللَّيَالِي البِيضِ. وَسُمِّيَتْ هَذِهِ اللَّيَالِي بِيضًا؛ لِطُلُوعِ القَمَرِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا. وَ(العَامَّةُ) تَقُولُ: (الأَيَّامُ البِيضُ)، حَتَّى أَنَّ بَعْضَ الفُقَهَاءِ جَرَى – فِي كُتُبِهِ المُصَنَّفَةِ – عَلَى عَادَاتِ (العَوَامِّ) فِي ذَلِكَ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الأَيَّامَ كُلَّهَا

---

[1] ينظر: التّنبيه في الفه الشّافعيّ: ٦٧. والمُدَوَّنُ فِي مَطْبُوعِ (التَّنْبِيهِ): (والأَيَّام البِيض) بِالأَلِفِ وَاللَّامِ.

[2] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٢٩. وينظر: المجموع: ٣٨٥/٦.

[3] عمدة الكتّاب: ٤٣٢.

[4] التكملة والذيل على درّة الغوّاص: ٨٤٥.

بِيضٌ"[١]. وَقِيلَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مَصَادِرَ عِدَّةٍ[٢]. وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ – أَيْضًا – جُمْلَةٌ مِنَ خَالِفِي النَّوَوِيِّ[٣].

وَاللَّافِتُ – هُنَا – أَنَّ الزَّبِيدِيَّ قَدْ احْتَجَّ بِقَوْلِ النَّوَوِيِّ فِي تَحْدِيدِ اللَّيَالِي البِيضِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ مَسْبُوقٌ إِلَيْهِ، وَهَذَا يُظْهِرُ مَكَانَةَ النَّوَوِيِّ العِلْمِيَّةِ فِي نُفُوسِ لَاحِقِيهِ مِنَ العُلَمَاءِ.

وَالعَجِيبُ أَنَّ هَذَا الغَلَطَ – عَلَى فَرْضِ كَوْنِهِ غَلَطًا – قَدْ وَقَعَ مِنْ أَوْلَى النَّاسِ بِتَنْقِيَةِ العَرَبِيَّةِ، وَإِثْبَاتِ صَحِيحِهَا، وَتَنْحِيَةِ سَقِيمِهَا، وَأَعْنِي بِهِمْ صُنَّاعَ المُعْجَمَاتِ! إِذْ قَالَ ابْنُ سِيده، وَالصَّغَانِيُّ: " الأَوَاضِحُ: الأَيَّامُ البِيضُ "[٤]. وَالأَعْجَبُ أَنَّ النَّوَوِيَّ نَفْسَهُ قَدْ وَقَعَ فِيمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ! إِذْ قَالَ فِي (رِيَاضِ الصَّالِحِينَ) فِي (بَابِ اسْتِحْبَابِ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ): " وَالأَفْضَلُ صَوْمُهَا فِي الأَيَّامِ البِيضِ، وَهِيَ: الثَّالِثَ عَشَرَ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ، وَالخَامِسَ عَشَرَ. وَقِيلَ: الثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّالِثَ عَشَرَ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ، وَالصَّحِيحُ المَشْهُورُ هُوَ الأَوَّلُ "[٥].

وَمِمَّا حَكَمَ عَلَيْهِ – تَبَعًا لِمَذْهَبِ بَعْضِ العُلَمَاءِ – بِالخَطَأِ، وَعَدَّهُ مِنْ انْحِرَافَاتِ لِسَانِ (العَامَّةِ)، اسْتِعْمَالُ (كَافَّةٍ) مُضَافَةً، أَوْ مُعَرَّفَةً بـ(ال)؛ قَالَ: " قَوْلُهُ: (مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللَّه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) بِشَيْءٍ لَمْ يَعُمَّ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً، إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي)[٦]، هَكَذَا تُسْتَعْمَلُ (كَافَّةً) حَالًا. وَأَمَّا مَا يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمُصَنِّفِينَ مِنَ اسْتِعْمَالِهَا مُضَافَةً، وَبِالتَّعْرِيفِ، كَقَوْلِهِمْ: (هَذَا قَوْلُ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ، وَمَذْهَبُ الْكَافَّةِ)، فَهُوَ خَطَأٌ مَعْدُودٌ فِي لَحْنِ (الْعَوَامِّ) وَتَحْرِيفِهِمْ"[٧].

وَهَذَا الحُكْمُ الَّذِي قَرَّرَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ؛ مِنْ سَابِقِيهِ وَمُعَاصِرِيهِ؛ إِذْ قَالَ ابنُ بِرِّيّ: " اسْتَعْمَلَ (كَافَّةً) فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَهِيَ لَا تَكُونُ، إِلَّا مَنْصُوبَةً عَلَى

---

[١] تقويم اللّسان: ٦٤.

[٢] ينظر: النهاية لابن الأثير: ١٧٣/١. والمُغرب: ٩٥/١. وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويّ: ١٦٦. وإتحاف الحثيث للعكبريّ: ٢٢٩.

[٣] ينظر: لسان العرب: ١٣٤/٧. وتصحيح التّصحيف: ١٧٧. والقاموس المحيط: ٦٣٨. ومجمع بحار الأنوار: ٢٤٠/١.

[٤] المحكم: ٤٧٣/٣. والتكملة: ١٢٤/٢.

[٥] رياض الصّالحين: ٣٦٠.

[٦] صحيح مسلم: ١٥٦٧/٣.

[٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤٢/١٣.

الحَالِ"[١]. وَجَاءَ فِي (تَقْوِيمِ اللِّسَانِ): " وَ(العَامَّةُ) تَقُولُ: (وَعَلَى كَافَّةِ أَصْحَابِهِ)، وَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (كَافَّةٍ) مَا يَكُفُّ الشَّيْءَ فِي آخِرِهِ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: (جَاءَ النَّاسُ طُرًّا). وَفِي (العَوَامِّ) مَنْ يَقُولُ: (حَدَّثَنِي الكَافَّةُ)، وَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ (كَافَّةً) لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا الأَلِفُ وَاللَّامُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (حَدَّثَنِي كَافَّةُ النَّاسِ)، وَالصَّوَابُ: (حَدَّثَنِي النَّاسُ كَافَّةً) "[٢].

وَقَالَ الصَّغَانِيُّ: " وَتَقُولُ: جَاءَنِي النَّاسُ كَافَّةً، أَيْ: جَاؤُوا كُلُّهُمْ. وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَلَا تُثَنَّى، وَلَا تُجْمَعُ، وَلَا تُضَافُ؛ لَا يُقَالُ: (جَاءَتِ الكَافَّةُ)، وَ(لَقِيْتُ كَافَّةَ النَّاسِ)[٣]. وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ – أَيْضًا –؛ قَالَ: " وَمَا اسْتَعْمَلَتِ العَرَبُ (كَافَّةً) قَطُّ، إِلَّا حَالًا. كَذَا قَالَ ابْنُ برْهَانٍ، وَكَذَلِكَ أَقُولُ "[٤].

قُلْتُ: يَرِدُ عَلَى هَذَا المَذْهَبِ أَنَّ مَا غَلَّطُوهُ وَرَدَ كَثِيرًا فِي اسْتِعْمَالَاتِ العُلَمَاءِ الأَثْبَاتِ، إِذْ جَاءَتْ (كَافَّةٌ) مُعَرَّفَةً وَمُضَافَةً، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَجْوِيزِهِمْ ذَلِكَ، وَصِحَّتِهِ، وَلْنضْرِبْ أَمْثِلَةً لِذَلِكَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: " وَكَافَّةُ الرَّعِيَّةِ – إِلَّا مَنْ غُمِطَ مِنْهُمُ العَافِيَةُ – مُثْنِونَ عَلَيْكَ بِحُسْنِ السِّيرَةِ، وَيُمْنِ النَّقِيبَةِ، وَيَعُدُّونَ مِنْ مَآثِرِكَ أَنَّكَ لَمْ تَدْحَضْ حُجَّةً بِبَاطِلٍ ... "[٥].

وَقَالَ ابْنُ جِنِّيّ فِي (الخَصَائِصِ): " وَذَلِكَ كَإِنْكَارِ أَبِي العَبَّاسِ جَوَازَ تَقْدِيمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عَلَيْهَا؛ فَأَحَدُ مَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِ أَنْ يَقَالَ لَهُ: إِجَازَةُ هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَأَبِي الحَسَنِ، وَكَافَّةِ أَصْحَابِنَا، وَالكُوفِيُّونَ – أَيْضًا – مَعَنَا. فَإِذَا كَانَتْ إِجَازَةُ ذَلِكَ مَذْهَبًا للكَافَّةِ مِنَ البَلَدَينِ، وَجَبَ عَلَيْكَ – يَا أَبَا العَبَّاسِ – أَنْ تَنْفرَ عَنْ خِلَافِهِ، وَتَسْتَوحِشَ مِنْهُ، وَلَا تَأْنَسَ بِأَوَّلِ خَاطِرٍ يَبْدُو لَكَ فِيهِ "[٦]. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " وَالوَجْهُ مَا عَلَيْهِ الكَافَّةُ "[٧].

---

[١] الحواشي على درة الغواص: ٨١٩.

[٢] تقويم اللّسان: ١٥٨.

[٣] العباب الزّاخر واللّباب الفاخر (حرف الفاء): ٥٤١، الحسن بن محمّد بن الحسن الصّغانيّ، تحقيق: الشيخ محمّد حسن آل ياسين، د. ط، دار الرّشيد للنّشر–بغداد، ١٩٨١م.

[٤] شرح تسهيل الفوائد: ٣٣٧/٢.

[٥] عُمْدَة الكتّاب: ٤٧.

[٦] الخصائص: ١٩٠/١.

[٧] المصدر السّابق: ١٠/١.

وَقَالَ عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ: " لَوْ كَانَ القَوْلُ بِأَنَّهُ أَشْعَرُ النَّاسِ قَوْلًا صَدَرَ مَصْدِرَ الإِجْمَاعِ فِي أَوَّلِهِ، وَحُكْمًا أَطْبَقَ عَلَيْهِ الكَافَّةُ حِينَ الحُكْمِ بِهِ، حَتَّى لَمْ يُوجَدْ مُخَالِفٌ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ كَذَلِكَ إِلَى زَمَانِ المَنْصُورِ؛ لَكَانَ يَكُونُ مُحَالًا أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ "(١).

وَقَالَ نَشْوَانُ الحِمْيَرِيُّ، فِي خطْبَةِ كِتَابِهِ: " وَأَشْهدُ أَنَّ مُحمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ، المُخْتارُ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، وَالمُصْطَفَى مِنْ أَصْفِيائِهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَكَافَّةِ أَنْبِيَائِهِ "(٢). وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ، فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ (الإِشْمَامِ): " وأَمَّا بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ، وَكَافَّةُ القُرَّاءِ، فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الكَسْرَةَ بَيْنَ الضَّمَّةِ وَالكَسْرَةِ. وَالَّذِي عَلَيْهِ المُحَقِّقُونَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ؛ وَلِذَلِكَ سَمَّوْهُ إِشْمَامًا "(٣).

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَتَبُّعِهِ عَثَرَاتِ لِسَانِ (العَوَامِّ)، وَتَعَقُّبِهِ سَقَطَاتِ اسْتِعْمَالَاتِهِمْ، وَرَصْدِهِ انْحِرَافَاتِهِمْ عَنِ الفَصِيحِ؛ دَافَعَ عَنْهُمْ – فِي بَعْضِ المَوَاطِنِ – وَانْتَصَرَ لِلُغَتِهِم المَحْكِيَّةِ، وَرَدَّ تَخْطِئَتَهُمْ، مُسْتَنِدًا إِلَى الحَدِيثِ الشَّرِيفِ. قَالَ: " قَوْلُهُ (حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ)(٤)، فِيهِ دَلِيلٌ لِصِحَّةِ إِطْلَاقِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ. وَأَمَّا إِنْكَارُ الْأَصْمَعِيِّ وَغَيْرِهِ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مِنْ لَحْنِ الْعَوَامِّ وَمَحَالِّ كَلَامِهِمْ، وَأَنَّ صَوَابَهُ الْعِشَاءُ فَقَطْ وَلَا يَجُوزُ وَصْفُهَا بِـ(الْآخِرَةِ)، فَغَلَطٌ مِنْهُمْ، بَلِ الصَّوَابُ جَوَازُهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِيهِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ بِهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ "(٥).

فَاحْتَكَمَ إِلَى الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، فِي إِثْبَاتِ صحَّةِ قَوْلِ (العَامَّةِ): (العِشَاءِ الآخِرَةِ)، أَيْ: يَصحُّ وَصْفُ (العِشَاءِ) بِـ(الآخِرَةِ). وَأَمَّا وَجْهُ المَنْعِ، فَلِأَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّةَ عِشَاءَانِ، إِنَّمَا هُمَا صَلَاةُ المَغْرِبِ، وَصَلَاةُ العِشَاءِ؛ " قَالَ الأَصْمَعِيُّ: وَمِنَ المُحَالِ قَوْلُ (العَامَّةِ): (العِشَاءُ الآخِرَةُ)، إِنَّمَا يُقَالُ لِلَّتِي

---

(١) دلائل الإعجاز: ٥٩٥/١.

(٢) شمس العلوم: ٣٣/١.

(٣) الممتع الكبير في التّصريف: ٢٩٥.

(٤) صحيح مسلم: ٩٣٥/٢.

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٢/٩-٣٣. وينظر: ١٣٨/٥-١٣٩، ١٦٣/٤، ١٣٧. والأذكار: ٣٧٤. والمجموع: ٤٢/٣، ٣٨٤.

تُسَمَّى (العَتَمَةَ): (صَلَاةُ العِشَاءِ) لَيْسَ غَيْرَ، وَصَلَاةُ المَغْرِبِ لَا يُقَالُ لَهَا: (العِشَاءُ) "[١]. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ السّجستَانِيّ مِثْلُ ذَلِكَ[٢].

قُلْتُ: وَفَضْلًا عَنْ كَثْرَةِ ورُودِ الاسْتِعْمَالِ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، يُسْتَدَلُّ عَلَى صِحَّتِهِ بِشُيُوعِهِ فِي مُصَنَّفَاتِ اللُّغَوِيّينَ مِنَ المُعْجَمَاتِ وَغَيْرِهَا، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى سَمَاعِهِ فِي فَصِيحِ العَرَبِيَّةِ. جَاءَ فِي (العَيْنِ): " أَمَرَ اللهُ الولْدَانَ وَالخَدَمَ أَلَّا يَدْخُلُوا، إِلَّا بِتَسْلِيمٍ؛ سَاعَةً قَبْلَ صَلَاةِ الفَجْرِ، وَسَاعَةً عِنْدَ نِصْفِ النَّهَارِ، وَسَاعَةً بَعْدَ صَلَاةِ العِشَاءِ الآخِرَةِ "[٣]. وَقَالَ الفَارَابِيُّ: " وَالعَتَمَةُ: وَقْتُ صَلَاةِ العِشَاءِ الآخِرَةِ "[٤]. وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: " قُلْتُ: غَسَقُ اللَّيلِ عِنْدِي: غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ الأَحْمَرِ، حِينَ تحُلُّ صَلَاةُ العِشَاءِ الآخِرَةُ "[٥]. وَقَالَ ابْنُ فارِسٍ: " وَأَمَّا العِشَاءُ الآخِرَةُ، فَإِنَّمَا سُمِّيَتْ (عَتَمَةً)؛ لِتَأْخِيرِهَا، وَقَدْ نُهِيَ عَنْ تَسْمِيَتِها عَتَمَةً. وَالعَتْمُ: الْإِبْطَاءُ "[٦]. وَقَال ابْنُ جِنّيّ: " وَلَكِنْ لَيْتَ شِعْرِي مِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ وَجْهُ المَصْلَحَةِ فِي جَعْلِ الفَجْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَالظُّهْرِ وَالعَصْرِ أَرْبَعًا أَرْبَعًا، وَالمَغْرِبِ ثَلَاثًا، وَالعِشَاءِ الآخِرَةِ أَرْبَعًا؟ "[٧].

وَمِنْ أَدِلَّةِ صِحَّةِ قَوْلِ (العَامَّةِ): (العِشَاءُ الآخِرَةُ)، أَنَّهُ جَاءَ فِي الحَدِيثِ تَسْمِيَةُ (العِشَاءِ الأُوْلَى)، وَهَذَا يَقْتَضِي وُجُودَ (عِشَاءٍ آخِرَةٍ)؛ إِذْ رُوِيَ عَنْهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ): " أَمْسِكُوا أَنْفُسَكُمْ، وَأَهْلِيكُمْ فِي الْبُيُوتِ عِنْدَ فَوْرَةِ الْعِشَاءِ الْأُولَى؛ فَإِنَّ فِيهَا تَعُمُّ الْجِنُّ "[٨].

---

[١] المقصور والممدود للقاليّ: ٤٢٥.

[٢] ينظر: المُخصّص: ٣٨٨/٢.

[٣] العين: ٢٣٧/٢. وينظر: المحكم: ٣٤٤/٢.

[٤] معجم ديوان الأدب: ١٤٣/١. وينظر: شمس العلوم: ٤٣٥٣/٧.

[٥] تهذيب اللّغة: ٣١/٨. وينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ١٧٧/١. وتفسير غريب ما في الصّحيحين: ١٨٦.

[٦] حلية الفقهاء: ٧١. وينظر: الغريبين للهرويّ: ١٢٢٦/٤.

[٧] الخصائص: ٥٢/١.

[٨] المنتخب من مسند عبد بن حميد: ١٨٩/٢، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، ط٢، دار بلنسية للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

وَيُعَضِّدُ صِحَّةَ الاسْتِعْمَالِ، قَوْلُ ابْنِ بَطَّالٍ: " وَالعِشَاءَانِ: الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: عِشَاءُ الآخِرَةِ "[١]. وَقَوْلُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ: " أَخَّرَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) العِشَاءَ الآخِرَةَ "[٢]، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ (العِشَاءَ الأُوْلَى)[٣].

ثَانِيًا: المُعَرَّبُ

- **مَفْهُومُ (المُعَرَّبِ)، وَمَنْهَجُ النَّوَوِيِّ فِي إِيْرَادِهِ**

مِمَّا انْتَهَى إِلَيْهِ المُحْدَثُونَ أَنَّ اللُّغَةَ نِظَامٌ قَائِمٌ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ القَوَانِينِ المُطَّرِدَةِ، وَأَنَّهَا كَائِنٌ حَيٌّ؛ فَهِيَ تَحْيَا عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاطِقِينَ بِهَا؛ وَلِذَا فَإِنَّ مِنْ قَوَانِينِهَا الرَّاسِخَةِ أَنَّهَا فِي نُمُوٍّ وَتَطَوُّرٍ مُسْتَمِرٍّ بِفِعْلِ الزَّمَنِ[٤]. وَيَأْتِي فِي طَلِيعَةِ مَصَادِرِ نُمُوِّ اللُّغَاتِ، وَتَوَسُّعِ نِطَاقِهَا التَّعْبِيرِيِّ، مَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ (الاقْتِرَاضَ اللُّغَوِيَّ)، إِذْ هُوَ نِتَاجٌ طَبِيعِيٌّ، وَقَانُونٌ إِنْسَانِيٌّ اجْتِمَاعِيٌّ، وَسَنَنٌ لُغَوِيٌّ، للتَّجَاوُرِ بَيْنَ اللُّغَاتِ، وَاخْتِلَاطِ أَبْنَائِهَا[٥].

وَلَيْسَتِ العَرَبِيَّةُ بِدْعًا مِنْ اللُّغَاتِ، إِذْ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مَظَلَّةِ هَذَا النَّامُوسِ المُطَّرِدِ، إِذِ اقْتَرَضَتْ أَلْفَاظًا كَثِيرَةً مِنْ لُغَاتٍ شَتَّى، بِطَرِيقِ (التَّعْرِيبِ)[٦]، الَّذِي يُعَدُّ عَامِلًا " مِنْ عَوَامِلِ نُمُوِّ اللُّغَةِ، وَظَاهِرَةً مِنْ ظَوَاهِرِ الْتِقَاءِ اللُّغَاتِ، وَتَأْثِيرِ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ "[٧].

---

[١] النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ: ٥٣/١.

[٢] صحيح البخاريّ: ٢٠٦/١.

[٣] ينظر: أحكام القرآن: ٤١٦/٣، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي الأشبيليّ، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمّد عبد القادر عطا، ط٣، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

[٤] ينظر: بحوث ومقالات في اللّغة: ٥٧، د. رمضان عبد التّوّاب، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

[٥] ينظر: المرجع السّابق: ١٨٥. ودراسات في فقه اللّغة: ٣١٥، وأسس علم اللّغة: ١٥٦، ماريو باي، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

[٦] ينظر: الاشتقاق والتّعريب: ٦٩، عبد القادر بن مصطفى المغربيّ، راجعه وعلّق عليه: د. عبد الإله نبهان، ط٣، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.

[٧] الرّاموز على الصّحاح: ٥٨، السيد محمد بن السيد حسن، تحقيق: د محمّد عليّ عبد الكريم الرّديني، ط٢، دار أسامة – دمشق، ١٩٨٦م.

وَالتَّنْقِيرُ فِي التُّرَاثِ اللُّغَوِيِّ يُخْبِرُنَا أَنَّ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ حَدًّا لـ(المُعَرَّبِ) هُوَ الجَوْهَرِيُّ، بِقَوْلِهِ: " وَتَعْرِيبُ الِاسْمِ الأَعجمي: أَن تَتَفَوَّه بِهِ العربُ عَلَى مِنهاجها، تَقُولُ: عَرَّبَتْه العربُ، وأَعْرَبَتْهُ – أَيضًا – "[1]، فَأَدْرَكَ العُلَماءُ – مُنْذُ القِدَمِ – أَثَرَ تَجَاوُرِ العَرَبِيَّةِ مَعَ لُغَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فِي بُرُوزِ ظَاهِرَةِ (التَّعْرِيبِ)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ العَرَبِيَّةَ تَحْمِلُ فِي نَسِيجِهَا سِمَةَ مُقَاوَمَةِ وُفُودِ الأَلْفَاظِ عَلَيْهَا؛ لِاعْتِزَازِ أَبْنَائِهَا الكَبِيرِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، وَتَقْدِيسِهِمْ لَهَا[2].

وَ" لَقَدْ اتَّفَقَ المُتَقَدِّمُونَ عَلَى أَنَّ (المُعَرَّبَ): هُوَ الكَلِمَةُ الأَعْجَمِيَّةُ الَّتِي قَبِلَتْهَا العَرَبِيَّةُ؛ فَإِنْ وَافَقَتْ بِنَاءً مِنْ أَبْنِيَةِ العَرَبِيَّةِ، وَكَانَتْ أَصْوَاتُهَا لَا تَتَنَكَّرُ لِأَصْوَاتِ العَرَبِيَّةِ، أُخِذَتْ بِحَالِهَا. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فِيَمِيلُ اللُّغَوِيُّ المُعَرِّبُ إِلَى بِنَاءٍ عَرَبِيٍّ قَرِيبٍ مِنْ بَنَاءِ الكَلِمَةِ الأَعْجَمِيَّةِ. وَإِنْ كَانَ فِي أَصْوَاتِهَا شَيْءٌ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الأَصْوَاتِ العَرَبِيَّةِ، سِيرَ إِلَى نَظِيرِهِ، أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ"[3]. أَيْ: إِنَّهُمْ عِنْدَمَا يُطْلِقُونَ (المُعَرَّبَ)، يَقْصِدُونَ بِهِ " الْأَلْفَاظَ الَّتِي نُقِلَتْ مِنَ اللُّغَاتِ الأَجْنَبِيَّةِ إِلَى اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ؛ سَوَاءٌ وَقَعَ فِيهَا تَغْيِيرٌ، أَمْ لَمْ يَقَعْ "[4].

وَقَدْ أَوْلَى عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ كَبِيرَ العِنَايَةِ وَالاهْتِمَامِ بِظَاهِرَةِ (التَّعْرِيبِ)، إِذْ صَنَّفُوا فِيهَا المُصَنَّفَاتِ، وَعَقَدُوا لَهَا الفُصُولَ وَالأَبْوَابَ. وَتُعَدُّ المُعْجَمَاتُ مِنْ أَكْثَرِ المَصَادِرِ احْتِفَاءً بِالأَلْفَاظِ المُعَرَّبَةِ وَالأَعْجَمِيَّةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أَحْكَامٍ وَضَوَابِطَ؛ وَيَجِيءُ فِي طَلِيعَتِهَا مُعْجَمُ (العَيْنِ) للخَلِيلِ بنِ أَحْمَدٍ الفَرَاهِيدِيِّ[5].

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَعَلَى الرَّغْمِ مِن حِرْصِهِ الكَبِيرِ عَلَى تَحْدِيدِ الأَلْفَاظِ المُعَرَّبَةِ، وَشَرْحِ مَعَانِيهَا، وَالتَّأْصِيلِ لِلُغَاتِهَا الَّتِي اقْتُرِضَتْ مِنْهَا؛ لَمْ يَذْكُرْ – فِي مُصَنَّفَاتِهِ – حَدًّا لـ(المُعَرَّبِ)، أَوِ (التَّعْرِيبِ)، لَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى بَعْضِ ضَوَابِطِ مَعْرِفَةِ الأَعْجَمِيِّ المُعْرَّبِ مِنَ العَرَبِيِّ الأَصِيلِ، كَمَا

---

[1] الصّحاح: ١/١٧٩.

[2] ينظر: التعريب في القديم وَالحديث مع معاجم للألفاظ المعرّبة: ٥٠، د. محمّد حسن عبد العزيز، د. ط، دار الفكر العربيّ، القاهرة. د. ت.

[3] العربيّة بين العبريّة والسّريانيّة: ٨٣، د. إبراهيم السّامرّائيّ، مجلّة العربيّ، العدد: ٢٤٩، أغسطس– ١٩٧٩م.

[4] الراموز على الصّحاح: ٥٨.

[5] ينظر: المعرّب والدّخيل في كتاب (العَيْن) دراسة ومعجم: ٧٢، د. عبد العزيز ياسين عبد الله، مجلّة آفاق الثّقافة والتّراث، السنة العاشرة، العدد: ٣٧، محرّم ١٤٢٣هـ–نيسان٢٠٠٢م.

فِي قَوْلِهِ: " قَوْلُهُ فِي (المُهَذَّبِ)، فِي بَابِ (حَدِّ السَّرِقَةِ)[١]: وَإِنْ سَرَقَ مِنَ البُيُوتِ الَّتِي فِي غَيْرِ العمْرَانِ، كَالجَوَاسِقِ الَّتِي فِي البَسَاتِينِ، هِيَ جَمْعُ (جَوْسَقٍ)، بِفَتْحِ الجِيمِ وَإِسْكَانِ الوَاوِ وَفَتْحِ السِّينِ المُهْمَلَةِ، وَهُوَ القَصْرُ، كَذَا قَالَهُ الجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ[٢]. قَالَ ابْنُ الجَوَالِيقِيّ وَغَيْرُهُ[٣]: هُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ[٤]: لَمْ تَجْتَمِعِ الجِيمُ وَالقَافُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ، وَإِنَّمَا يَجْتَمِعَانِ فِي المُعَرَّبِ "[٥].

وَتُلْفِيهِ فِي بَعْضِ المَوَارِدِ لَا يَكْتَفِي بِتَسْمِيَةِ اللَّفْظِ مُعَرَّبًا، بَلْ يُؤَصِّلُ لِلُّغَةِ الَّتِي اقْتُرِضَ مِنْهَا، كَقَوْلِهِ: " قَوْلُهُ: (وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُومُ وَهُوَ الْبِرْسَامُ)[٦]، الْمُومُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ. وَأَمَّا (الْبِرْسَامُ)، فَبِكَسْرِ الْبَاءِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ اخْتِلَالِ الْعَقْلِ، وَيُطْلَقُ عَلَى وَرَمِ الرَّأْسِ، وَوَرَمِ الصَّدْرِ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ، وَأَصْلُ اللَّفْظَةِ سُرْيَانِيَّةٌ "[٧].

فَرَدَّ اللَّفْظَةَ إِلَى أَصْلٍ سُرْيَانِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُ الأَصْمَعِيِّ؛ حَكَى ابْنُ قُتَيْبَةَ: " قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: السَامُ: المَوْتُ. وَالبرْسَامُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ: ابْنُ المَوْتِ؛ وَذَلِكَ إِنَّ (بَر) هُوَ الابْنُ، و(السَّام) هُوَ المَوْتُ"[٨]. ووافقَهُ كراعُ النَّمْلِ[٩]، والزَّمَخْشَرِيُّ[١٠]. فِي حينِ نَصَّ ابْنُ دُرَيدٍ علَى أَنَّهُ فَارِسِيٌّ

---

[١] ينظر: المهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ: ٣/٣٥٦.

[٢] ينظر: العين: ٥/٢٤٣. والصّحاح: ٤/١٤٥٤. والمحكم: ٦/١٥٠. وشمس العلوم: ٢/١٠٩٦.

[٣] ينظر: جمهرة اللّغة: ٣/١٣٢٥. وتهذيب اللّغة: ٨/٢٤٤. والمخصّص: ٤/٢٢٤. والمعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم: ٢٣٦، موهوب بن أحمد أبو منصور الجواليقيّ، تحقيق: الدكتور ف. عبد الرحيم، ط١، دار القلم–دمشق، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م. وفي التّعريب والمعرّب: ٦٢، عبد الله أبو محمّد بن برّي، تحقيق: د. إبراهيم السّامرّائيّ، د. ط، مؤسّسة الرسالة–بيروت، د. ت.

[٤] ينظر: جمهرة اللّغة: ١/٢١٥. والمعرب من الكلام الأعجميّ: ٢٢٩. وفي التّعريب والمعرّب: ٦٠.

[٥] تهذيب الأسماء واللّغات: ٣/٥١.

[٦] صحيح مسلم: ٣/١٢٩٨.

[٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١١/١٥٦–١٥٧.

[٨] غريب الحديث لابن قتيبة: ١/٣٥٧.

[٩] ينظر: المنتخب من كلام العرب: ٦٠٣.

[١٠] ينظر: الفائق في غريب الحديث: ٢/١٤٤.

مُعَرَّبٌ[١]، ووافقه الجواليقيُّ[٢]، والشّهاب الخفاجيّ[٣]. وَيُعَضِّدُ فَارِسِيَتَهُ مَا ذَكَرَهُ (ادَّى شير)، في (كِتَابِ الأَلْفَاظِ الفَارِسِيَّة المُعَرَّبَةِ)، بِأَنَّ البَرْسَامَ " التِهَابٌ يَعْرِضُ للحِجَابِ الَّذِي بَيْنَ الكَبِدِ والقَلْبِ، فَارِسِيَّتُهُ: (بَرْسَام)، وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ (بَر) وَهُوَ الصَّدْرُ، وَمِنْ (سَام) أَيْ: الالْتِهَابُ "[٤].

وَقَدْ كَشَفَتْ بَعْضُ المَسَائِلِ المُتَّصِلَةِ بِالتَّعْرِيبِ مَعْرِفَتَهُ بِلِسَانِ الأَعَاجِمِ، فَتَرَاهُ يَقُولُ: " قُلْتُ: السِّلَفِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى جَدِّهِ، يُقَالُ لَهُ: سِلَفَة، كَانَ هَذَا الجَدُّ مَشْقُوقَ الشَّفَةِ، فَلُقِّبَ بِالفَارِسِيَّةِ (سَيه لَبة)، بِكَسْرِ السِّينِ وَفَتْحِ اللَّامِ، أَيْ: ذُو ثَلَاثِ شِفَاهٍ، ثُمَّ عُرِّبَتْ، فَقِيلَ: (سِلَفَة). وَكَانَ أَبُو طَاهر السِّلَفِيُّ أَحَدَ حُفَّاظِ عَصْرِهِ "[٥].

وَكَانَ مِنَ الطَّبِيعِيّ أَنْ تَخْضَعَ الأَلْفَاظُ المُعَرَّبَةُ لِضَوَابِطِ الاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيّ وَنُطُقِهِ، الَّتِي وَضَعَهَا اللُّغَوِيُّونَ الأَوَائِلُ لِقَبُولِ الاسْتِعمَالِ؛ وَمِنْهَا: النِطَاقُ الزَّمَنِيُّ، إِذْ رَفَضُوا مَا عَرَّبَهُ المُوَلَّدُونَ بَعْدَ عُصُورِ الاحْتِجَاجِ؛ وَلِذَا دَرَجَ اللُّغَوِيُّونَ عَلَى الإِشَارَةِ إِلَى زَمَنِ اسْتِعْمَالِ المُعَرَّبِ، وَلَا سِيَّمَا فِي الأَلْفَاظِ الَّتِي يُشَكُّ فِي زَمَنِ تَعْرِيبِهَا. وَتَابَعَهُمْ النَّوَوِيُّ عَلَى ذَلِكَ، وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: " الخَنْدَقُ: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، تَكَلَّمَتْ بِهِ العَرَبُ قَدِيمًا، جَمْعُهُ: خَنَادِق "[٦].

وَقَدْ وَجَدْتُ النَّوَوِيَّ – فِي وَصْفِ الأَلْفَاظِ بِقَيْدِ التَّعْرِيبِ، وَشَرْحِهَا – يَعْتَمِدُ اعْتِمَادًا كَبِيرًا عَلَى مَا صَنَّفَهُ الجَوَالِيقيُّ فِي (المُعَرَّبِ)[٧]، بَلْ تَجِدُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَارِدِ يَنْقُلُ كَلَامَهُ بِتَمَامِ حُرُوفِهِ، كَقَوْلِهِ: " وَأَمَّا (القَبَاءُ)، فَمَمْدُودٌ، وَجَمْعُهُ: أَقْبِيَةٌ، وَيُقَالُ: تَقَبَّيْتُ الأَقْبِيَةَ. قَالَ الجَوَالِيقِيُّ:

---

[١] ينظر: جمهرة اللّغة: ١١٢٠/٢.

[٢] ينظر: المعرّب من الكلام الأعجميّ: ١٥٦.

[٣] ينظر: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل: ٢٥٢/٢، شهاب الدّين أحمد بن محمّد الخفاجيّ: تحقيق: د. عليوة عبد النبيّ محمّد وهد، ط١، دار ابن كثير، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.

[٤] كتاب الألفاظ الفارسيّة المعرّبة: ١٩-٢٠، السيّد ادّى شير، دار العرب للبستانيّ-القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م-١٩٨٨م.

[٥] بستان العارفين: ٣٣.

[٦] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٨٢.

[٧] ينظر مثلًا: التبيان في آداب حملة القرآن: ٢١٧. وتحرير ألفاظ التنبيه: ٧١، ١٠٩، ١٤١، ١٧٦، ١٨٣، ١٩١، ١٩٧، ٣١٧، ٣٤٢. وتهذيب الأسماء واللّغات: ٩٦/١، ٩٧، ٦٦/٢، ١٦٥، ١٠٤/٤، ١٧٨. والمجموع: ٢٤٨/١.

قِيْلَ: هُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَقِيْلَ: عَرَبِيٌّ مُشْتَقٌّ مِنَ (القَبْوِ) وَهُوَ الضَّمُّ وَالجَمْعُ "[1]. فَمَا نَقَلَهُ هُوَ نَصُّ عِبَارَةِ الجَوَالِيقِيِّ فِي (مُعَرَّبِهِ)[2].

وَفِي مَرْتَبَةٍ تَالِيَةٍ، تَنَاثَرَتْ فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيِّ نُقُولَاتٍ مِنْ (صِحَاحِ الجَوَهَرِيِّ)، تَشْرَحُ الأَلْفَاظَ المُعَرَّبَةَ، وَتُؤَصِلُ لَهَا، كَقَوْلِهِ: " وَأَمَّا القَبْجُ، فَبِفَتْحِ القَافِ وَإِسْكَانِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ وَبِالجِيمِ، وَالحَجَلُ المَعْرُوفُ. قَالَ الجَوْهَرِيُّ: هُوَ فَارِسِيٌّ مُعرَّبٌ؛ لأَنَّ الْقَافَ وَالْجِيمَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. قَالَ: والقَبْجَةُ تَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ والأُنثى حَتَّى تَقُولَ يَعْقُوبٌ، فَيُخْتَصُّ بِالذَّكَرِ؛ لأَنَّ الْهَاءَ إِنَّمَا دَخَلَتْهُ عَلَى أَنَّهُ الْوَاحِدُ مِنَ الْجِنْسِ، وَكَذَلِكَ النَّعَامَةُ حَتَّى تَقُولَ ظَلِيمٌ، والنَّحْلَةُ حَتَّى تَقُولَ يَعْسُوبٌ، والدَّرّاجَةُ حَتَّى تَقُولَ حَيْقُطَانٌ، والبُومَةُ حَتَّى تَقُولَ صَدًى أَو فَيّادٌ، والحُبارَى حَتَّى تَقُولَ خَرَبٌ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الجَوْهَرِيِّ "[3].

وَرُبَّمَا نَقَلَ كَلَامَهُمَا – أَعْنِي الجَوْهَرِيَّ وَالجَوَالِيقِيَّ – فِي المَسْأَلَةِ الوَاحِدَةِ، وَلَا سِيَّمَا فِي المَسَائِلِ الخِلَافِيَّةِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى ثِقَتِهِ الكَبِيرَةِ بِمَا حَكَيَاهُ فِي مَوَارِدِ الأَلْفَاظِ المُعَرَّبَةِ؛ قَالَ: "المَنْجَنِيقُ: هِيَ مُؤَنَّثَةٌ فَارِسِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ، وَالمِيمُ مَفْتُوحَةٌ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ. قَالَ الجَوَالِيقِيُّ: مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ. قَالَ الجَوْهَرِيُّ: أَصْلُهَا مِنْ (جِي نيك)، أَيْ: مَا أَجْوَدَنِي! قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ (مَنْفَعِيلٌ)، كَقَوْلِهِمْ: كُنَّا نَجِنقُ مَرَّةً وَنَرْشُقُ مَرَّةً، وَالجَمْعُ: مَنْجَنِيقَاتٌ، قَالَ: وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: هِيَ (فَنْعَلِيلٌ)، وَالمِيمُ أَصْلِيَّةٌ؛ لِقَوْلِهِم فِي الجَمْعِ: (مَجَانِيقُ)، وَفِي التَّصْغِيرِ: (مُجَيْنِيقٌ)، هَذَا كَلَامُ الْجَوْهَرِيِّ، وَقَالَ الجَوَالِيقِيُّ: قِيلَ: المِيمُ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: أَصْلِيَّةٌ، وَقِيلَ: الْمِيمُ وَالنُّونُ فِي أَوَّلِهِ زَائِدَتَانِ، وَقِيلَ: أَصْلِيَّتَانِ، وَقِيلَ: الْمِيمُ أَصْلِيَّةٌ وَالنُّونُ زَائِدَةٌ. قَالَ: وَحَكَى الفَرَّاءُ: (مَنْجَنُوقٌ) بِالوَاوِ، وَحَكَى غَيْرُهُ: (مَنْجَلِيقٌ) بِاللَّامِ "[4].

وَلَكِنَّ النَّوَوِيَّ لَا يَكْتَفِي بِمُجَرَّدِ النَّقْلِ، وَمَحْضِ الحِكَايَةِ، إِذْ هُوَ يَنْشُدُ الصَّوَابَ، وَيَقْتَفِي جَادَّةَ الحَقِيقَةَ؛ فَلَا تُبْهِرُهُ الأَسْمَاءُ، وَلَا تُخْضِعُهُ الأَلْقَابُ، فَقَدْ (حَلَبَ العِلْمَ أَشْطُرَهُ)، وَاسْتَوْعَبَ الغَايَةَ فِي البَحْثِ وَالاطِّلَاعِ؛ فَعَلَى الرَّغْمِ مِنِ اعْتِدَادِهِ الكَبِيرِ بِمَا صَنَّفَهُ الجَوَلِيقِيُّ فِي (المُعَرَّبِ)، رُبَّمَا

---

[1] المجموع شرح المهذّب: ٢٥٢/٧.

[2] المعرّب من الكلام الأعجميّ: ٥٠٣.

[3] المجموع شرح المهذّب: ٢٠/٩. وينظر: الصحاح: ٣٣٧/١.

[4] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٠١-٣٠٢.

خَالَفَهُ فِي بَعْضِ الأَحْكَامِ الَّتِي أَجْرَاهَا عَلَى الأَلْفَاظِ، وَصَرَّحَ بِتَعْرِيبِهَا؛ قَالَ: " الدَّرْبُ: مَعْرُوفٌ عَرَبِيٌّ، وَقَالَ الجَوَالِيقِيُّ[١]: مُعَرَّبٌ، وَأَصْلُهُ المَضِيقُ فِي الجِبَالِ "[٢].

وَالَّذِيْ نَصَّ عَلَى عَرَبِيَّةِ اللَّفْظِ، ابْنُ دُرَيْدٍ؛ قَالَ: " وَالدَّرْبُ: البَابُ، عَرَبِيٌّ مَعْرُوفٌ "[٣]، وَوَافَقَهُ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ[٤]. وَاللَّافِتُ أَنَّ أَكْثَرَ اللُّغَوِيِّينَ لَمْ يَكُنْ مِن اهْتِمَامِهِمْ التَّأْصِيلُ لِلُغَةِ هَذَا اللَّفْظِ، أَوْ عَرَبِيَّتِهِ؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ)، وَغَيْرِهِ: " وَالدَّرْبُ: بَابُ السِّكَّةِ الوَاسِعَةِ "[٥]. وَقَالَ الفَارَابِيُّ: " وَالدَّرْبُ: المَضِيقُ مِنْ مَضَايِقِ الرُّومِ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ "[٦]. واكْتَفَى الجَوْهَرِيُّ، وَابْنُ فَارِسٍ، بِالقَوْلِ: " وَالدَّرْبُ: مَعْرُوفٌ "[٧]. وَكَأَنَّهُ مَفْرُوغٌ مِنْ عَرَبِيَّتِهِ.

وَمِنَ المُتَأَخِّرِينَ مَنْ قَالَ بِأَعْجَمِيَةِ اللَّفْظِ؛ قَالَ الفَيُّومِيُّ: " وَالدَّرْبُ: الْمَدْخَلُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ، وَالْجَمْعُ: دُرُوبٌ، مِثْلُ: فَلْسٍ وَفُلُوسٍ، وَلَيْسَ أَصْلُهُ عَرَبِيًّا، وَالْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُهُ فِي مَعْنَى الْبَابِ، فَيُقَالُ لِبَابِ السِّكَّةِ دَرْبٌ وَلِلْمَدْخَلِ الضَّيِّقِ دَرْبٌ؛ لِأَنَّهُ كَالْبَابِ لِمَا يُفْضِي إلَيْهِ "[٨]. وَيُعَضِّدُ القَوْلَ بِتَعْرِيبِهِ، أَنَّ كَلِمَةَ (دَرْبَنْد) بِالفَارِسِيَّةِ تُقَابِلُ فِي مَعْنَاهَا المَعْنَى المَذْكُورَ لـ(الدَّرْبِ) فِي العَرَبِيَّةِ، فَأَمْكَنَ أَنْ تَكُونَ قَدْ عُرِّبَتْ بِحَذْفِ شَطْرِهَا الأَخِيرِ (ند)[٩].

وَتَرَاهُ – فِي شَرْحِهِ لِبَعْضِ الأَلْفَاظِ – يَحْتَاطُ بِذِكْرِ قَيْدِ (العُرُوبَةِ)، لِيَدْفَعَ الشَّكَّ فِي كَوْنِ اللَّفْظِ مُعَرَّبًا، أَوْ مُوَلَّدًا، أَوْ عَامِيًّا، وَلَا سِيَّمَا الأَلْفَاظِ الَّتِي يَكُونُ بِنَاؤُهَا، أَوْ ائتلافُ حُرُوفِهَا، يُشَابِهُ اللَّفْظَ الأَعْجَمِيَّ؛ كَقَوْلِهِ: " القِرْطِمُ – بِكَسْرِ الْقَافِ وَالطَّاءِ، وَضَمِّهِمَا – لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، عَرَبِيٌّ، وَهُوَ حَبُّ العُصْفُرِ "[١٠].

---

[١] ينظر: المعرّب من الكلام الأعجميّ: ٣١٤.

[٢] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٠٢.

[٣] جمهرة اللّغة: ٢٩٧/١.

[٤] ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ١٧٩.

[٥] العين: ٢٧/٨. وينظر: المنجد في اللّغة: ١٩٩. والمخصّص: ٥٠٩/١. والمحكم: ٣٠٩/٩.

[٦] معجم ديوان الأدب: ٩٤/١.

[٧] الصّحاح: ١٢٥/١، ومجمل اللّغة: ٣٢٥.

[٨] المصباح المنير: ١٩١/١.

[٩] الألفاظ الفارسيّة المعرّبة: ٦١.

[١٠] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٠٩.

وَعَلَى العَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ مُعَرَّبًا وَيُشَكُّ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ، فَيَصِفُهُ – أَوَّلًا – بِالتَّعْرِيبِ، ثُمَّ يَنْفِي الشَّكَّ بِنَفِي (العُرُوبَةِ) مِنْهُ، كَقَوْلِهِ: " أَمَّا الْمَاذِيَانَاتُ، فَبِذَالٍ مُعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٍ، ثُمَّ يَاءٍ مُثَنَّاةٍ تَحْتُ، ثُمَّ أَلِفٍ، ثُمَّ نُونٍ، ثُمَّ أَلِفٍ، ثُمَّ مُثَنَّاةٍ فَوْقُ. هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ فَتْحَ الذَّالِ[1]، فِي غَيْرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ. وَهِيَ مَسَايِلُ الْمِيَاهِ، وَقِيلَ: مَا يَنْبُتُ عَلَى حَافَّتَي مَسِيلِ الْمَاءِ، وَقِيلَ: مَا يَنْبُتُ حَوْلَ السَّوَاقِي. وَهِيَ لَفْظَةٌ مُعَرَّبَةٌ لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً "[2].

وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ اتُّفِقَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَرَبِيَّةَ الأَصْلِ، لكِنَّ عِبَارَاتِهِم اخْتَلَفَتْ فِي تَأْصِيلِهَا، إِذْ قالَ الخَطَّابِيُّ، وَغَيْرُهُ: " وَالمَاذِيَانَاتُ: الأَنْهَارُ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ العَجَمِ، صَارَتْ دَخِيلًا فِي كَلَامِهِمْ"[3]. وَقَالَ الهَرَوِيُّ، وَالجَوَالِيقِيُّ، وَابْنُ الأَثِيرِ، وَغَيرُهُمْ: هِيَ سَوَادِيَّةُ الأَصْلِ[4]. وَذَهَبَ المُطرّزِيُّ، وَبَدْرُ الدِّينِ العَيْنِيُّ (ت٨٥٥هـ)، إِلَى أَنَّهَا فَارِسِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ؛ جَاءَ فِي (المُغْرِبِ): " (الْمَاذِيَانَاتُ) جَمْعُ الْمَاذِيَانِ وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْ النَّهْرِ وَأَعْظَمُ مِنْ الْجَدْوَلِ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ وَقِيلَ مَا يَجْتَمِعُ فِيهِ مَاءُ السَّيْلِ ثُمَّ يُسْقَى مِنْهُ الْأَرْضُ"[5].

وَعَلَى مَنْهَجِ أَسْلَافِهِ اللُّغَوِيّينَ، قَدْ يَكْتَفِي بِوَصْفِ اللَّفْظِ المَنْقُولِ إِلَى العَرَبِيَّةِ، بـ(العُجْمَةِ)، دُونَ أَنْ يَنُصَّ عَلَى تَعْرِيبِهِ، وَهَذَا شَائِعٌ فِي المُعْجَمَاتِ، والمُصَنَّفَاتِ الَّتِي أَوْلَتِ اهْتِمَامَهَا بِالأَلْفَاظِ المُقْتَرَضَةِ للعَرَبِيَّةِ مِنْ لُغَاتٍ أُخْرَى. وَلَا أَدَلَّ عَلَى هَذَا المَنْهَجِ مِنْ قَوْلِ النَّوَوِيّ: " قَالَ ابْنُ الجَوَالِيقِيّ فِي كِتَابِهِ (المُعَرَّبِ)[6]: الأُرْبَانُ وَالأُرْبُونُ عَجْمِيٌّ، يَعْنِي مُعَرَّبًا "[7].

---

[1] ينظر: التَّنْبيهَاتُ المُسْتَنْبَطةُ على الكُتُبِ المُدَوَّنَةِ والمُخْتَلَطَةِ: ٥٦٢/٣.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٩٨/١٠.

[3] معالم السّنن: ٩٤/٣. وينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين: ١٨٢/٢. وغريب الحديث لابن الجوزيّ: ٣٥٠/٢.

[4] ينظر: الغريبين للهرويّ: ١٧٣٨/٦. والمُعرّب للجواليقيّ: ٦٠١، وتفسير غريب ما في الصحيحين: ١١٦. والنهاية لابن الأثير: ٣١٣/٤.

[5] المُغرب في ترتيب المُعرب: ٢٦٢/٢. وينظر: البناية شرح الهداية: ٤٩١/١١، محمود بن أحمد بن موسى المعروف ببدر الدين العينيّ، تحقيق: أيمن صالح شعبان، ط١، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

[6] المُعرّبُ من الكلام الأعْجَمِيّ: ١١٣.

[7] تهذيب الأسماء واللّغات: ٧/٣.

وَمِنَ الأَلْفَاظِ المُعَرَّبَةِ الَّتِي وَصَفَهَا بِالعُجْمَةِ فَحَسْبُ، مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: " وَلَفْظُ (يَحْيَى) لَفْظٌ عَجْمِيٌّ، وَقَدْ سَبَقَ فِي تَرْجَمَةِ (إِبْرَاهِيمَ، وَآدَمَ) أَنَّ أَسْمَاءَ الأَنْبِيَاءِ كُلَّهَا عَجْمِيَّةٌ، إِلَّا أَرْبَعَةً " "[١]. وَقَوْلِهِ: " وَالبِطْرِيقُ المُقَدَّمُ جَمْعُهُ: بَطَارِقَةٌ، وَهُوَ عَجْمِيٌّ "[٢].

• الأَلْفَاظُ المُعَرَّبَةُ فِي مِيزَانِ النَّقْدِ عِنْدَ النَّوَوِيّ

دَخَلَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الأَلْفَاظِ المُعَرَّبَةِ، فِي دَائِرَةِ الأَحْكَامِ النَّقْدِيَّةِ للنَّوَوِيّ، وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ مِنْ هَذِهِ النُّقُودِ، كَانَ فِي ضَبْطِ بِنْيَةِ الكَلِمَةِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: " قَوْلُهُ: (فَجَاءَ دِهْقَانٌ)[٣]، هُوَ بِكَسْرِ الدَّال عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحُكِيَ ضَمُّهَا، مِمَّنْ حَكَاهُ صَاحِبُ (الْمَشَارِقِ وَالْمَطَالِعِ)[٤]، وَحَكَاهُمَا الْقَاضِي فِي الشَّرْحِ عَنْ حِكَايَةِ أَبِي عُبَيْدَةَ[٥]، وَوَقَعَ فِي نُسَخِ صِحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ أَوْ بَعْضِهَا مَفْتُوحًا، وَهَذَا غَرِيبٌ. وَهُوَ زَعِيمُ فَلَّاحِي الْعَجَمِ. وَقِيلَ: زَعِيمُ الْقَرْيَةِ وَرَئِيسُهَا، وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ. وَهُوَ عَجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ "[٦].

وَقَدْ جَاءَتْ حِكَايَةُ اللُّغَتَيْنِ فِي مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا مَا جَاءَ فِي (جَمْهَرَةِ اللُّغَةِ): " وَدَهَقَ لِي دَهْقَةً مِنَ المَالِ، أَيْ: أَعْطَانِي مِنْهُ صَدْرًا. وأَدْهَقْتُ الْإِنَاءَ: مَلَأْتُهُ. فَأَمَّا (الدُّهْقَانُ)، فَفَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ لَيْسَ مِنْ هَذَا؛ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَة: يُقَالُ: دِهْقَانٌ، وَدُهْقَانٌ "[٧]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: " الدِّهْقَانُ وَالدُّهْقَانُ: التَّاجِرُ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَهُم الدَّهَاقِنَةُ وَالدَّهَاقِينُ "[٨]. وَقَالَ الجَوَالِيقِيُّ: " وَالدُّهْقَانُ: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَة: يُقَالُ: دِهْقَانٌ، وَدُهْقَانٌ؛ لُغَتَانِ. وَالجَمْعُ: دَهَاقِينُ "[٩].

---

[١] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٥٢/٢.

[٢] تهذيب الأسماء واللّغات: ٣٢٦/٢.

[٣] صحيح مسلم: ١٦٣٧/٣.

[٤] كَذَا، والصَّوَابُ: صَاحِبُ (المَشَارِقِ)، وَصَاحِبُ (المَطَالِعِ)؛ لِأَنَّ صاحبَ (المشارقِ) هُوَ القاضي عياض، وَصَاحبَ (المَطَالع) هُو ابنُ قرقول. ينظر: مشارق الأنوار: ٥٢٣/١. ومطالع الأنوار: ٥٢/٣.

[٥] ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: ٥٦٨/٦.

[٦] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٥/١٤.

[٧] جمهرة اللّغة: ٦٧٨/٢.

[٨] المحكم: ٤٥٧/٤.

[٩] المعرّب للجواليقيّ: ٣٠٣.

وَأَمَّا المَذْكُورُ فِي مَطْبُوعِ (الصِّحَاحِ)، فَبِكَسْرِ الدَّالِ؛ قَالَ: " (الدِّهْقَانُ) مُعَرَّبٌ: إِنْ جَعَلْتَ النُّونَ أَصْلِيَّةً ... صَرَفْتَهُ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ (الدَّهْقِ)، لَمْ تَصْرِفْهُ "[1]. وَالَّذِي ذَكَرَ رُوَايَةَ الفَتْحِ هُوَ مِنْ خَالِفِي النَّوَوِيِّ، إِذْ جَاءَ فِي (شِفَاءِ الغَلِيلِ): " دَهْقَان – بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسْرِهَا –: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبُ (ده خان)، أَيْ: رَئِيسُ القَرْيَةِ، وَمُقَدَّمُ أَهْلِ الزِّرَاعَةِ مِنَ العَجَمِ "[2]. وَقَالَ (ادَّى شير): " الدِّهْقَانُ: القَوِيُّ عَلَى التَّصَرُّفِ، وَزَعِيمُ فَلَّاحِي العَجَمِ، تَعْرِيبُ (دهكان)، وَقِيلَ: إِنَّ أَصْلَ (دهكان)، (ده خان)، أَيْ: رَئِيسُ القَرْيَةِ "[3].

وَأَمَّا حُكْمُ النَّوَوِيِّ عَلَى حِكَايَةِ الكَسْرِ بِالشُّهْرَةِ، فمُوَافِقٌ لِقَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ، إِذْ جَاءَ فِي (الفَائِقِ): " سُمِعَ عَلَى المِنْبَرِ يَقُولُ: (مَا أَصَبْتُ مُنْذُ وُلِّيتُ عَمَلِي، إِلَّا هَذِهِ القُوَيْرِيرَةَ، أَهْدَاهَا إِلَيَّ الدُّهْقَانُ) ... الْمُتَعَارَفُ فِي الدِّهْقَانِ الْكَسْرُ، وَجَاءَتِ الرِّوَايَةُ بِالضَّمِّ، فِي هَذَا الحَدِيثِ، وَنَظِيرُهُ: قِرْطَاسٌ وَقُرْطَاسٌ "[4].

وَمِمَّا حُكِي فِيهِ لُغَتَانِ، مِنَ الأَسْمَاءِ المُعَرَّبَةِ، (الدِّيوَانُ)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " قَوْلُهُ: (يُرِيدُ بِذَلِكَ الدِّيوَانَ)[5]، هُوَ بِكَسْرِ الدَّالِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحُكِي فَتْحُهَا. وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعْرَبٌ، وَقِيلَ: عَرَبِيٌّ"[6].

وَالحَقُّ أَنَّ هَذَا الحَرْفَ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ الأَعْلَامُ، بَيْنَ مَانِعٍ لِفَتْحِ الدَّالِ، وَمُجَوِّزٌ لَهُ، إِذْ " قَالَ الأَصْمَعِيُّ: وَالدِّيوَانُ أَعْجَمِيُّ الأَصْلِ، عَرَّبَتْهُ العَرَبُ، وَكَانَ أَصْلُهُ: (أي دِيوَانَه) ... أَيْ: هَؤُلَاءِ شَيَاطِينٌ، وَسُمِّيَ مَوْضِعُهُمْ دِيوَانًا، فَاسْتَعْمَلَتْ العَرَبُ هَذَا الاسْمَ حَتَّى جَعَلُوا لِكُلِّ مُحَصِّلٍ مَجْمُوعٍ مِنْ شِعْرٍ، أَوْ كَلَامٍ، أَوْ حِسَابٍ، دِيوَانًا "[7]. وَحُكِيَ مَنْعُ الفَتْحِ عَنِ أَبِي عَمْرِو بنِ العَلَاءِ،

---

[1] الصّحاح: ٥/٢١١٦-٢١١٧.

[2] شفاء الغليل للخفاجيّ: ٤٦٨.

[3] الألفاظ الفارسيّة المعرّبة: ٦٨.

[4] الفائق في غريب الحديث: ٣/١٨٠-١٨١.

[5] صحيح مسلم: ٤/٢١٢٠.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٧/٨٨.

[7] رسالة الخطّ والقلم: ٢٩١، منسوبة إلى ابن قتيبة، تحقيق: د. حاتم الضّامن، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، العدد: ٤، ديسمبر/١٩٨٨م.

وَالأَصْمَعِيِّ[١]. وَقَالَ الكِسَائِيُّ: " الدِّيوَانُ وَالدِّيبَاجُ، قَالَ: وَالفَتْحُ كلام مُوَلَّدٌ "[٢]. وَجَعَلَهُ ابْنُ السِّكِّيتِ، وابْنُ قُتَيْبَةٍ مِنْ أَغْلَاطِ (العَامَّةِ)[٣]. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ: " وَالدِّيوَانُ مَكْسُورٌ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ: دَوَاوِينٌ، مِثْلُ قِيرَاطٍ وَدِينَارٍ. وَلَوْ كَانَ (دَيْوَانٌ)، لَقَالُوا: (دَيَاوِينٌ)، وَلَأَدْغَمُوا الوَاحِدَ، فَقَالُوا: (دَيَّانٌ)، كَمَا قَالُوا: (دَيَّارٌ)، وَالأَصْلُ: (دِوَّانٌ) "[٤].

وَأَمَّا سِيبَوَيهِ، فَقَدْ رَوَى (الدَّيْوَانَ) لُغَةً فِي (الدِّيوَانِ)[٥]، وَوَافَقَهُ ابْنُ السِّيدِ البَطْلِيوسِيُّ بِحِكَايَتِهِ الفَتْحَ عَنِ ابْنِ دُرَيْدٍ[٦]. فَاخْتَارَ النَّوَوِيُّ تَصْحِيحَ لُغَةِ الفَتْحِ، وَجَعَلَ الكَسْرَ أَشْهَرَ؛ اتِّكَالًا عَلَى مَنْهَجِهِ القَائِمِ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي قَبُولِ لُغَاتِ العَرَبِ المَسْمُوعَةِ.

وَقَالَ فِي (تَحْرِيرِ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ): " الْجِزَافُ، بِكَسْرِ الْجِيمِ وَضَمِّهَا وَفتحِهَا، وَهُوَ بَيْعُ الشَّيْءِ بِلَا كَيْلٍ، وَلَا وَزْنٍ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. قَالَ صَاحِبُ (الْمُحْكَمِ)[٧]: وَهُوَ الجَزَافَةُ – أَيْضًا –. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ[٨]: أَخَذْتُ الشَّيْءَ مُجازَفَةً وَجِزافًا "[٩]. فَصَحَّحَ لُغَاتٍ ثَلَاثٍ فِي (الجزَافِ) المُعَرَّبَةِ.

وَاللَّافِتُ أَنَّ أَسْلَافَ النَّوَوِيِّ – مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ – لَمْ يَذْكُروا لَغَةَ الفَتْحِ فِي (الجزَافِ)، بَلِ المَذْكُورُ بالكَسْرِ، وَبِالضَّمِّ؛ قَالَ الخَلِيلُ: " الجُزَافُ فِي البَيْعِ وَالشِّرَاءِ: دَخِيلٌ، وَهُوَ بِالحَدَسِ، بِلَا كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ؛ تَقُولُ: بِعْتُهُ وَاشْتَرَيْتُهُ بِالجُزَافَةِ وَالجُزَافِ، وَالْقِيَاسُ: جِزَافٌ "[١٠]، وَمِثْلُهُ فِي (الجَمْهَرَةِ)[١١]، و(المُحِيطِ)[١٢].

---

[١] ينظر: أدب الكتّاب: ١٨٨، أبو بكر محمّد بن يحيى الصوليّ، تحقيق: محمّد بهجة الأثريّ، نظر فيه: السيّد محمود شكري الآلوسيّ، د. ط، المطبعة السلفية بمصر، المكتبة العربية ببغداد، ١٣٤١هـ. والمعرّب للجواليقيّ: ٣١٧. وشفاء الغليل: ٤٥٢.

[٢] الغريب المصنّف: ٦٦٢/٣.

[٣] ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٢. وأدب الكاتب: ٣٩٠.

[٤] النّوادر في اللّغة: ١٦٩.

[٥] ينظر: الكتاب: ٢١٨/٣.

[٦] ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٢٠٣/٢.

[٧] ينظر: المحكم لابن سيده: ٣٠١/٧.

[٨] ينظر: الصّحاح: ١٣٣٧/٤.

[٩] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٩٣.

[١٠] العين: ٧١/٦. وينظر: تهذيب اللّغة: ٣٣٠/١٠. والمُغرب: ١٤٥/١-١٤٦.

[١١] ينظر: جمهرة اللّغة: ٤٧٠/١.

[١٢] ينظر: المحيط في اللّغة: ٢٨/٧.

وَالَّذِي ذَكَرَ لُغَةَ الفَتْحِ فِي (الجَزَافِ)، هُمُ المُتَأَخِّرُونَ مِنْ خَالِفِي النَّوَوِيِّ؛ إِذْ قَالَ الفَيْروزابادِيُّ: "الجُزَافُ والجُزَافَةُ، مُثَلَّثَتَيْنِ، وَالمُجَازَفَةُ: الحَدْسُ فِي البَيْعِ وَالشِّرَاءِ، مُعَرَّبُ (كُزَاف). وبَيْعٌ جُزَافٌ، مُثَلَّثَةً، وَجَزِيفٌ، كَأَمِيرٍ "[1]. وَقَالَ الشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ: " (جزَافٌ): مُثَلَّثُ الجِيمِ، وَكَانَ شَيْخُنَا الزَّيَّادِيُّ يَقُولُ: جِيمُ الجُزَافِ جُزَافٌ ... مَعْنَاهُ: الحَدَسُ وَالتَّخْمِينُ، مُعَرَّبُ (كُزَاف) "[2]. وَقَالَ الزَّبِيدِيُّ فِي (التَّاجِ): " قَالَ شيخُنَا: سَمِعْنَا مِنْ كَثيرٍ مِنْ شُيُوخِنا تَثْلِيثَ الجِزَافِ "[3].

قُلْتُ: الرَّاجِحُ – عِنْدِي – أَنَّ النَّوَوِيَّ هُوَ مَصْدَرُ القَوْلِ بِتَثْلِيثِ الجِيمِ مِنَ (الجزَافِ)، وَجَعْلُ الفَتْحِ لُغَةً ثَالِثَةً فِيهِ، بِمُلَاحَظَةِ خُلُوِّ المَصَادِرِ – قَبْلَ عَصْرِهِ – مِنْ هَذِهِ اللُّغَةِ الثَّالِثَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " الطَّيْلَسَانُ: بِفَتْحِ الطَّاءِ وَاللَّامِ. وَحَكَى صَاحِبُ (المَشَارِقِ) كَسْرَ اللَّامِ، وَضَمَّهَا[4]، وَهُمَا شَاذَّانِ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ، جَمْعُهُ: طَيَالِسَةٌ "[5].

وَيُدْخَلُ عَلَى عِبَارَتِهِ بِأَنَّ حُكْمَهُ عَلَى لُغَةِ الكَسْرِ وَلُغَةِ الضَّمِّ بِـ(الشُّذُوذِ)، مُجَافٍ للصَّوَابِ؛ سَمَاعًا، وَقِيَاسًا. أَمَّا السَّمَاعُ، فَلِأَنَّ المُعْجَمَاتِ وَسَائِرَ المُصَنَّفَاتِ القَدِيمَةِ لَمْ تَذْكُرِ (الطَّيْلُسَانَ) – بِضَمِّ اللَّامِ –، وَالَّذِي ذَكَرَهَا مِنَ المُتَأَخِّرِينَ هُوَ الفَيرُوزابَادِيُّ، مُسْتَنِدًا إِلَى رُوَايَةِ القَاضِي عِيَاض، صَاحِبِ (المَشَارِقِ)[6]. وَهَذَا يَعْنِي انْحِصَارَ مَصْدَرِهَا بِالقَاضِي، مِمَّا يُضَعِّفُ حِكَايَتَهَا. وَعَلَى فَرْضِ صِحَّةِ سَمَاعِ لُغَةِ الضَّمِّ، فَلَا يَجُوزُ الحُكْمُ عَلَيْهَا بِالشُّذُوذِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى وَزْنِ (فَيْعُلَان)، وَهَذَا الوَزْنُ مِنْ أَوْزَانِ العَرَبِيَّةِ المَعْرُوفَةِ، المُطَّرِدَةِ فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ؛ قَالَ سِيْبَوَيهِ وَخَالِفُوهُ: "وَيَكُونُ عَلَى (فَيْعُلَان)، فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ، فَالاسْمُ نَحْو: (الضَّيْمُرَان، وَالأَيْهُقَان، وَالرَّيْبُذَانِ،

---

[1] القاموس المحيط: ٧٩٦.

[2] شفاء الغليل: ٣٧١-٣٧٢.

[3] تاج العروس: ٨٤/٢٣.

[4] ينظر: مشارق الأنوار: ٦٤١/١.

[5] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٢٠.

[6] ينظر: القاموس المحيط: ٥٥٤.

وَحَيْسُمَان، وَالخَيْزُرَان، وَالهَيْرُدَان). وَالصِّفَةُ نَحو قَوْلِهِمْ: (كَيْذُبَانٌ، وَهَيْثُمَانٌ) "[1]. وَقَالَ الخَلِيلُ: " وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ (فَيْعلَان) مَفْتُوحًا، أَوْ مَضْمُومًا، نَحْو: (الخَيْزُرَان، وَالجَيْسَمَان) "[2].

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أَهْلَ الصَّنْعَةِ الصَّرْفِيَّةِ أَنْكَرُوا وُجُودَ وَزْنَ (فَيْعِلَانِ) – بِالكَسْرِ – فِي الصَّحِيحِ، وَقَصَرُوهُ عَلَى المُعْتَلِّ[3]، سُمِعَ مِنَ العَرَبِ الفُصَحَاءِ (الطَّيْلِسَانُ)[4]، وَلَمْ يَحْكُمْ أَيٌّ مِمَّنْ حَكَاهُ بِشُذُوذِهِ، بَلْ ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَبَعْضُ مُتَأَخِّرِي النَّحْوِيِّينَ فِي الأَوْزَانِ النَّادِرَةِ[5].

وَقَالَ فِي (بُسْتَانِ العَارِفِينَ): " وَقَوْلُهُ: (خِوَانًا)، هَوَ بِضَمِّ الخَاءِ، وَكَسْرِهَا؛ لُغَتَانِ، الكَسْرُ أَفْصَحُ، وَهُوَ عَجْمِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَجَمْعُهُ: أَخْوِنَةٌ، وُخُوْنٌ "[6]. وَقَصَدَ بِـ(الخِوَانِ) – هُنَا – المَائِدَةَ أَوْ مَا يُؤْكَلُ عَلَيْهِ، أَوْ مَا يُوْضَعُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ.

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي شَيْئَيْنِ؛ فِي أَصْلِ الكَلِمَةِ، وَفِي ضَبْطِهَا. فَأَمَّا أَصْلُ الكَلِمَةِ، فَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ، وَلَكِنَّهُم لَمْ يَنصُّوا عَلَى اللُّغَةِ الَّتِي اقْتُرِضَتْ مِنْهَا؛ إِذِ اكْتَفَوا بِالقَوْلِ: إِنَّهَا مُعَرَّبَةٌ[7]، أَوْ أَعْجَمِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ[8]. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا مُعَرَّبَةٌ مِنَ العِبرِيَّةِ[9].

---

[1] الكتاب: ٢٦٢/٤. وينظر: الأصول في النّحو: ٢٠١/٣. وديوان الأدب: ٨٣/٢. والمحكم: ٣٤٩/٤. وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٨٤. والممتع في التّصريف: ١٠٠.

[2] العين: ٢١٤/٧.

[3] ينظر: الكتاب: ٢٦٢/٤. والممتع في التّصريف: ١٠٠. وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٨٩/٤. وسفر السعادة وسفير الإفادة: ٤٩١/١، عليّ بن محمّد بن عبد الصمد علم الدين السخاويّ، تحقيق: د. محمد الدّالي، ط٢، دار صادر–بيروت، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

[4] ينظر: العين: ٢١٤/٧. وجمهرة اللّغة: ٨٣٧/٢. والمحيط في اللّغة: ٢٦٩/٨. والخصائص: ٢١٨/٣. والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ١٤٣. والمحكم: ٤٣٥/٨. والاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١٩٨/٢. وأمالي ابن الشّجريّ: ٤٦٥/٢.

[5] ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٩٤. وارتشاف الضرب: ١٩١/١. والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٢/٤. وتمهيد القواعد: ٤٩١٤/١٠.

[6] بستان العارفين: ٧٠.

[7] ينظر: العين: ٣٠٩/٤. وتهذيب اللّغة: ٢٣٨/٧. والصّحاح: ٢١١٠/٥. واللّسان: ١٤٦/١٣. والمصباح المنير: ١٨٤/١. والتّاج: ٥٠١/٣٤.

[8] ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ٢٨٩. ومجمل اللّغة: ٣٠٧. ومقاييس اللّغة: ٢٣١/٢. وتفسير غريب ما في الصّحيحين: ٢٦. والمُعرّب للجواليقيّ: ٢٧٨. وفي التعريب والمعرّب: ٨٠.

[9] ينظر: شمس العلوم: ١٩٥٠/٣.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهَا عَرَبِيَّةٌ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ (التَّخَوُّنِ)، أَيْ: (التَّنَقُّصُ)[١]. وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: " سَمِعْتُ عَلِيَّ بنَ إِبْرَاهِيمَ القَطَّانَ يَقُولُ: سُئِلَ ثَعْلَبٌ وَأَنَا أَسْمَعُ، فَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الخِوَانَ يُسَمَّى خِوَانًا؛ لِأَنَّهُ يُتَخَوَّنُ مَا عَلَيْهِ، أَيْ: يُتَنَقَّصُ؟ فَقَالَ: مَا يَبْعُدُ ذَلِكَ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ "[٢]. فِي حِينِ سَكَتَ آخَرُونَ عَنْ مَسَأَلَةِ أَصْلِهِ[٣].

وَمِنَ التَّنَاقُضِ الصَّرِيحِ فِي أَصْلِ الكَلِمَةِ، مَا قَالَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي (الجَمْهَرَةِ)، إِذْ قَالَ أَوَّلًا: " فَأَمّا الخِوَانُ، فَهُوَ أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ "[٤]. ثُمَّ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " وَالخِوَانُ: مَعْرُوفٌ، عَرَبِيٌّ، وَالجَمْعُ: خُوْنٌ "[٥]. وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا فَارِسِيَّةُ الأَصْلِ؛ لِأَنَّ (خْوَان) – بِسُكُونِ الخَاءِ – كَلِمَةٌ فَارِسِيَّةٌ تَعْنِي الطَّعَامَ وَالوَلِيمَةَ[٦].

وَأَمَّا ضَبْطُ الكَلِمَةِ، فَقَدِ اقْتَصَرَ الخَلِيلُ، وَابْنُ عَبَّادٍ، والجَوْهَرِيُّ، عَلَى كَسْرِ أَوَّلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا لَهُ لُغَةً أُخْرَى[٧]. وَمَنَعَ الكِسَائِيُّ، وَثَعْلَبٌ، الضَّمَّ[٨]. وَحَكَى اللُّغَتَيْنِ – كَسْرِ الخَاءِ وَضَمِّهَا – عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، إِذْ " رُوِيَ لَنَا عَنِ الْفَرَّاءِ الْكسرَ وَالضَّمَّ فِي (الخِوَانِ)، مِنْ كَلَامِ العَرَبِ"[٩]. " وَحَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ: خِوَانٌ وَخُوَانٌ – بِكَسْرِ الخَاءِ وَضَمِّهَا – لِلَّذِي يُؤْكَلُ عَلَيْهِ "[١٠].

---

[١] ينظر: الانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ١٨٩/٤.

[٢] مقاييس اللّغة: ٢٣١/٢. وينظر: مجمل اللّغة: ٣٠٧–٣٠٨. وتفسير غريب ما في الصّحيحين: ٢٦٠. وشمس العلوم: ١٩٥٠/٣. والمعرّب للجواليقيّ: ٢٧٨. وفي التعريب والمعرّب: ٨٠.

[٣] ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٢. وأدب الكاتب: ٣٩٦. والفصيح: ٢٩٣.

[٤] جمهرة اللّغة: ٦٢٢/١.

[٥] المصدر السّابق: ١٠٥٧/٢.

[٦] ينظر: المعرّب للجواليقيّ: ٢٧٨، هامش المحقّق. والألفاظ الفارسيّة المعرّبة: ٥٨.

[٧] ينظر: العين: ٣٠٩/٤. والمحيط: ٤١٩/٤. والصّحاح: ٢١١٠/٥.

[٨] ينظر: ما تلحن فيه العامّة: ١٣٧. والفصيح: ٢٩٣.

[٩] الجليس الصالح: ٥٤٢.

[١٠] البارع في اللّغة: ٢٣٤. وينظر: إصلاح المنطق: ٨٤.

وَقَالَ الفَارَابِيُّ: " الخُوَانُ: لُغَةٌ في (الخِوَانِ)، وَالكَسْرُ أَفْصَحُ "[1]. وَحُكِيَتِ اللُّغَتَانِ فِي مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ[2].

وَقَدِ اضْطَرَبَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي حُكْمِ ضَبْطِهَا؛ فَتَارَةً يُخَطِّئُ ضَمَّ الخَاءِ وَيَجْعَلَهُ مِن اسْتِعْمَالَاتِ (العَامَّةِ)[3]. وَتَارَةً يُصَحِّحُ الاسْتِعْمَالَ، وَيَجْعَلُ ضَمَّ الخَاءِ لُغَةً[4].

وَمِنْ دَقِيقِ التَّحْلِيلِ، مَا قَالَهُ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ فِي تَعْرِيبِ الكَلِمَةِ؛ قَالَ: " وَأَمَّا قَوْلُهُ: (هُوَ الخِوَانُ)، يَعْنِي المَائِدَةَ الَّتِي يُؤْكَلُ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ، بِكَسْرِ الخَاءِ وَضَمِّهَا، وَ(العَامَّةُ) تَتَكَلَّمُ فِيهِ بِالضَّمِّ؛ مِنْ أَجْلِ الوَاوِ الَّتِي بَعْدَهَا. وَالعَرَبُ تَخْتَارُ الكَسْرَ؛ لِيَكُونَ عَلَى مِثَالِ مَا تَسْتَعْمِلُ مِنَ الأَشْيَاءِ، كَالرِّدَاءِ، وَاللِّحَافِ، وَالسِّلَاحِ. وَالعَجَمُ تَبْتَدِئُ بِهَذِهِ الخَاءِ سَاكِنَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّهَا وَيَحْذِفُ الأَلِفَ "[5].

وَفِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيِّ مَوَاضِعَ أُخْرَى، لِأَحْكَامِهِ التَّقْوِيمِيَّةِ فِي ضَبْطِ بِنْيَةِ الأَلْفَاظِ المُعَرَّبَةِ[6].

ثَالِثًا: المُوَلَّدُ

- **مَفْهُومُ (المُوَلَّدِ)**

---

[1] معجم ديوان الأدب: ٣/٣٧٢.

[2] ينظر مثلًا: المنتخب من كلام العرب: ٣٣٥. وأمالي القاليّ: ٢/٢٧٨. والمحكم: ٥/٣٠٤. والمعرّب للجواليقيّ: ٢٧٨. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ١٣٩. وشرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ١٣٥. والمصباح المنير: ١/١٨٤.

[3] ينظر: أدب الكاتب: ٣٩٦.

[4] ينظر: المصدر السّابق: ٤٢٣، ٥٤٥.

[5] تصحيح الفصيح وشرحه: ٢٨٩.

[6] ينظر: المجموع: ١/٢٤٨، ٢/٥٣٨، ٤/٤٣٧، ٩/٣٣٥، ودقائق المنهاج: ٣١، ٦٣. وتحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٢، ٨٣.

لَقَدْ ظَهَرَ مُصْطَلَحُ (المُولَّدِ)، فِي كَلَامِ العَرَبِ، مُنْذُ نِهَايَةِ القَرْنِ الأَوَّلِ وَبِدَايَةِ القَرْنِ الثَّانِي للهِجْرَةِ، للدَّلَالَةِ عَلَى العَرَبِيِّ غَيْرِ المَحْضِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ للدَّلَالَةِ عَلَى نَوْعِ كَلَامٍ[١]. وَلَعَلَّ أَقْدَمَ نَصٍّ عِلْمِيٍّ وَرَدَ فِيهِ، قَوْلُ أَبِي عَمْرِو بنِ العَلَاء: " لَقَدْ أَحْسَنَ هَذَا المُوَلَّدُ، حَتَّى لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ صِبْيَانَنَا بِرُوَايَتِهِ، يَعْنِي بِذَلِكَ شِعْرَ جَرِير وَالفَرَزْدَق، فَجَعَلَهُ مُوَلَّدًا بِالإِضَافَةِ إِلَى شِعْرِ الجَاهِلِيَّةِ وَالمُخَضْرَمِينَ "[٢].

وَلَا يَكَادُ البَاحِثُ أَنْ يَظْفَرَ بِقَاعِدَةٍ بَيِّنَةٍ، أَوْ رَأْيٍ وَاضِحٍ، أَوْ ضَابِطٍ ثَابِتٍ اتَّفَقَ عَلَيْهِ القُدَمَاءُ فِي تَعْرِيفِ (المُوَلَّدِ)، أَوْ تَحْدِيدِ مَفْهُومٍ لَهُ[٣]. وَالَّذِي حَدَّ (المُوَلَّدَ) مِنَ المُتَأَخِّرِينَ السُّيُوطِيُّ، بِقَوْلِهِ: " مَا أَحْدَثَهُ المُوَلَّدُونَ الَّذِينَ لَا يُحْتَجُّ بِأَلْفَاظِهِمْ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (المَصْنُوعِ)، أَنَّ (المَصْنُوعَ) يُوْرِدُهُ صَاحِبُهُ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ فَصِيحٌ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ، وَفِي (مُخْتَصَرِ (العَيْنِ) للزَّبَيْدِيِّ أَنَّ المُوَلَّدَ مِنَ الكَلَامِ: المُحْدَثُ "[٤]. وَهُوَ حَدٌّ فَضْفَاضٌ لَا يُقَدِّمُ مِعْيَارًا يُفَرَّقُ فِيهِ (المُوَلَّدُ) مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الاسْتِعْمَالَاتِ الَّتِي خَرَجَتْ عَنْ دَائِرَةِ الاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ.

وَلَمْ يَفْرُقِ المُحْدَثُونَ عَنْ سَالِفِيهِمْ، إِذْ لَمْ تَتَّفِقْ عِبَارَاتُهُمْ فِي هَذَا الشَّأْنِ؛ فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ (التَّوْلِيدَ) يَتَّجِهُ أَسَاسًا إِلَى التَّغَيُّرِ الدَّلَالِيِّ دُونَ سِوَاهُ، فـ(المُوَلَّدُ) " لَفْظٌ عَرَبِيُّ الأَصْلِ أُعْطِيَ مَدْلُولًا جَدِيدًا عَنْ طَرِيقِ الاشْتِقَاقِ، أَوِ المَجَازِ، أَوْ نَقْلِ الدَّلَالَةِ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ العَرَبُ الفُصَحَاءُ بِهَذَا المَعْنَى، وَقَدْ أَضَافَ بَعْضُهُمْ مَا عُرِّبَ بَعْدَ عَصْرِ الاحْتِجَاجِ إِلَى المُوَلَّدِ "[٥]. وَعَرَّفَهُ الدّكتُور حَسَن ظَاظَا، بِقَوْلِهِ: " وَهُوَ لَفْظٌ عَرَبِيُّ البِنَاءِ أُعْطِيَ فِي اللُّغَةِ الحَدِيثَةِ مَعْنًى مُخْتَلِفًا عَمَّا كَانَ العَرَبُ يَعْرِفُونَهُ، مِثْلُ: الجَرِيدَة، المَجَلَّة، السَّيَّارَة، الطَّيَّارَة، ... "[٦].

فِي حِينِ وَسَّعَ بَعْضُ المُحْدَثِينَ مِنْ نِطَاقِ التَّوْلِيدِ، لِيَنْضَوِيَ تَحْتَهُ التَّغَيُّرُ اللُّغَوِيُّ بِمُسْتَوَيَاتِهِ المُخْتَلِفَةِ؛ قَالَ الدّكتُورُ رَشِيدُ العُبَيْدِيُّ: " اللَّفْظُ المُوَلَّدُ هُوَ المُحْدَثُ الَّذِي لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ العَرَبُ، وَلَا

---

[١] ينظر: المولّد في العربيّة دراسة في نموّ اللّغة العربيّة وتطوّرهَا بَعْدَ الإِسْلَامِ: ١٦٠، د. حلمي خليل، ط٢، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر–بيروت، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

[٢] العمدة في محاسن الشّعر وآدابه: ٩٠/١. وينظر: خزانة الأدب: ٦/١.

[٣] المولّد في العربيّة لحلمي خليل: ١٦١.

[٤] المزهر: ٢٤٢/١.

[٥] المولّد في العربيّة لحلمي خليل: ١٨٩.

[٦] كلام العرب من قضايا اللّغة العربيّة: ٧٩، د. حسن ظاظا، د. ط، دار المعارف–مصر، ١٩٧١م.

العَجَمُ، أَو هُوَ الَّذِي غَيَّرَتْهُ الحَاضِرَةُ مِنَ الأُصُولِ الفَصِيحَةِ، أَوْ خَرَجَتْ بِهِ عَنِ القِيَاسِ، أَو أَضْفَتْ عَلَيْهِ مَدْلُولًا حَضَرِيًّا "[١].

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ الدَّارِسِينَ أَنَّ (المُوَلَّدَ) – مِنْ حَيْثُ الأَصْلِ – عَلَى نَوْعَيْنِ[٢]:

١– المُوَلَّدُ الأَعْجَمِيُّ: وَهُوَ مَا اشْتُقَّ مِنْ مَادَّةٍ لَهَا أَصْلٌ فِي الكَلَامِ الأَعْجَمِيِّ، نَحو: (زَنْدَق)، إِذِ اشْتُقَّ مِنْهُ الفِعْلُ (تَزَنْدَقَ)، وَ(دِرْهَم)، الَّذِي اشْتُقَّ مِنْهُ (مُتَدَهْرِمٌ)، وَ(تَدَهْرَمَ).

٢– المُوَلَّدُ العَرَبِيُّ: هُوَ مَا أُخِذَ مِنْ مَادَّةٍ عَرَبِيَّةٍ مَوجُودَةٍ، وَأُطْلِقَ عَلَى مَا اسْتَجَدَّ فِي الحَيَاةِ مِنَ الأَعْيَانِ وَالمَعَانِي وَالأَفْعَالِ، كَلَفْظِ (السَّبْحَةِ) – الَّتِي تُتَّخَذُ للإِعَانَةِ عَلَى الذِّكْرِ وَالتَّسْبِيحِ –، إِذِ اشْتُقَّ مِنْ مَادَّةِ (س ب ح)، وَإِطْلَاقِهِمْ لَفْظَ (القَبْقَابِ) عَلَى نَوْعِ نَعْلٍ يُتَّخَذُ مِنَ الخَشَبِ؛ تَشْبِيهًا بالصَّوْتِ الَّذِي يُحْدِثُهُ بِصَوْتِ أَنْيَابِ الفَحْلِ وَصَوْتِ الجَمَلِ الهَدَّارِ[٣]. قَالَ الشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ: " وَهُوَ مُحْدَثٌ بَعْدَ العَصْرِ الأَوَّلِ، وَلَفْظُهُ مُوَلَّدٌ – أَيْضًا – لَمْ يُسْمَعْ مِنَ العَرَبِ "[٤].

وَعَلَى أَيَّةِ حَالٍ، فَقَدْ ضَمَّ تُرَاثُنَا رَصِيدًا ثَرًّا مِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي وُصِفَتْ بِأَنَّهَا (مُوَلَّدَةٌ)، وَتُعَدُّ المُعْجَمَاتُ أَوْسَعَ المَصَادِرِ لـ(المُوَلَّدِ)، وَأَكْثَرَهَا إِيْرَادًا لَهُ[٥]، إِذْ حَرَصَ مُصَنِّفُوهَا عَلَى تَمْيِيزِ العَرَبِيِّ الأَصِيلِ مِنَ الطَّارِئِ الدَّخِيلِ.

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَقَدْ حَدَّ (المُوَلَّدَ) بِعِبَارَةٍ مُقْتَضَبَةٍ، لَمْ تَرْفَعِ الغَبَشَ عَنِ مَفْهُومِهِ وَضَابِطِهِ، وَلَمْ تُخَصِّصْهُ بِمَا يُمَيِّزُهُ عَنِ المُصْطَلَحَاتِ الَّتِي تَشْتَرِكُ مَعَهُ بِفَقْدِ سَمَاعِهَا فِي عُصُورِ الاحْتِجَاجِ، كَـ(المُعَرَّبِ)، وَ(الدَّخِيلِ)؛ قَالَ: " وَالمُوَلَّدُ الَّذِي لَمْ تَتَكَلَّم بِهِ الْعَرَبُ أَبَدًا "[٦].

---

[١] ينظر: الأزهريّ والمعجميّة العربيّة: ٤٦٩، د. رشيد عبد الرّحمن العبيديّ، د. ط، مطبعة المجمع العلميّ–بغداد، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

[٢] ينظر: الدّخيل والمُعرّبُ والأعجميّ والمولّد دراسة تأصيليّة في تعليقات (التّهذيب) اللّغويّة للأزهريّ: ٨٥، ضباعة عبد العزيز عبد الله الحاج علّاوي، مجلّة زاخو، المجلّد: ١(ب)، العدد: ١، ٢٠١٣م.

[٣] ينظر: قضايا المعجم العربيّ في كتابات ابن الطّيّب الشّرقيّ: ١٨٥، د. عبد العليّ الودغيريّ، ط١، مطبعة عكاظ، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

[٤] ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا: ١٨٧، شهاب الدين أحمد بن محمّد الخفاجيّ، تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٣٨٦هـ–١٩٦٧م.

[٥] ينظر: المولّد في المعجمات العربيّة دراسة لغويّة: ٨٧، د. جوان محمّد محمّد مهدي، المجلّة الجزائريّة للأبحاث والدراسات، المجلّد: ٣، العدد: ١٠، مارس–٢٠٢٠م.

[٦] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٠٩.

وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِهِ اسْتِعْمَالُ (المُوَلَّدِ) بِمَعْنَى العَرَبِيِّ غَيْرِ المَحْضِ، إِذْ قَالَ – فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي تَحْصِيلِ العُلُومِ –: " فَهَذِهِ أَنْوَاعُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَوَرَاءُهَا أَشْيَاءُ تُسَمَّى عُلُومًا، مِنْهَا: مُحَرَّمٌ وَمَكْرُوهٌ وَمُبَاحٌ؛ فَالْمُحَرَّمُ، كَالْفَلْسَفَةِ وَالشَّعْبَذَةِ وَالتَّنْجِيمِ وَالرَّمْلِ وَعُلُومِ الطَّبَائِعِيِّينَ، وَكَذَا السِّحْرُ عَلَى الصَّحِيحِ، فَكُلُّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ، وَتَتَفَاوَتُ دَرَكَاتُ تَحْرِيمِهِ. وَالْمَكْرُوهُ: كَأَشْعَارِ الْمُوَلَّدِينَ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْغَزَلِ وَالْبَطَالَةِ. وَالْمُبَاحُ: كَأَشْعَارِ الْمُوَلَّدِينَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا سُخْفٌ "[1].

- **الأَلْفَاظُ الَّتِي عَدَّهَا النَّوَوِيُّ (مُوَلَّدَةً)**

تَعَقَّبَ النَّوَوِيُّ عَدَدًا مِنَ الأَلْفَاظِ، وَحَكَمَ عَلَيْهَا بـ(التَّوْلِيدِ). فَمِنْهَا مَا كَانَ بِنَاؤُهَا عَرَبِيًّا، وَلَكِنَّ اللِّسَانَ العَرَبِيَّ اسْتَعْمَلَهَا – بَعْدَ عُصُورِ الاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ – فِي دَلَالَةٍ جَدِيدَةٍ مُخْتَلِفَةٍ عَنْ دَلَالَتِهَا الأَصْلِيَّةِ. وَمِنْهَا كَلِمَةُ (الفِطْرَةِ)؛ قَالَ: " يُقَالُ: (زَكَاةُ الفِطْرَةِ)، وَ(صَدَقَةُ الفِطْرَ)، وَيُقَالُ للمُخْرَجِ: (فِطْرَةٌ) بِكَسْرِ الفَاءِ، لَا غَيْر، وَهِيَ لَفْظَةٌ مُوَلَّدَةٌ، لَا عَرَبِيَّةٌ، وَلَا مُعَرَّبَةٌ، بَلِ اصْطِلَاحِيَّةٌ لِلفُقَهَاءِ، وَكَأَنَّهَا مِنَ (الفِطْرَةِ) الَّتِي هِيَ الخِلْقَةِ، أَيْ: زَكَاةُ الخِلْقَةِ، وَمَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ (الحَاوِي)[2]"[3].

فَاصْطَلَحَ الفُقَهَاءُ (الفِطْرَةَ) للدَّلَالَةِ عَلَى الزَّكَاةِ الوَاجِبَةِ عَلَى المُكَلَّفِ بَعْدَ انْقِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَهَذَا الاصْطِلَاحُ دَاخِلٌ فِيمَا شَاعَ فِي العَصْرِ العَبَّاسِيِّ مِنَ الأَلْفَاظِ المُحْدَثَةِ، الَّتِي احْتَاجَتْ إِلَيْهَا العَرَبِيَّةُ؛ لِمُسَايَرَةِ التَّطَوُّرِ الكَبِيرِ فِي حُقُولِ المَعْرِفَةِ، إِذْ إِنَّ أَغْلَبَ المُصْطَلَحَاتِ الجَدِيدَةِ فِي شَتَّى مَيَادِينِ المَعْرِفَةِ، كَعُلُومِ العَرَبِيَّةِ، وَالفِقْهِ، وَالحَدِيثِ، وَالكَلَامِ، وَالفَلْسَفَةِ، وَغَيْرِهَا، هِيَ إِمَّا أَلْفَاظٌ أُخِذَتْ مِنْ أَصْلٍ عَرَبِيٍّ، وَإِمَّا أَلْفَاظٌ عُرِّبَتْ مِنْ لُغَاتٍ أُخْرَى، وَإِمَّا أَلْفَاظٌ عَرَبِيَّةٌ اسْتُعْمِلَتْ قَدِيمًا بِمَعْنًى، فَأُضِيفَ إِلَيْهَا مَعْنًى حَدِيثٌ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ وَالمَجَازِ[4].

---

[1] روضة الطّالبين: ٢٢٥/١٠. وينظر: المجموع: ٢٧/١.

[2] ينظر: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعيّ: ٣٤٨/٣.

[3] المجموع شرح المهذّب: ١٠٣/٦. وينظر: تحرير ألفاظ التّنبيه: ١١٦.

[4] ينظر: قضايا المعجم العربيّ في كتابات ابن الطّيّب الشّرقيّ: ١٨٥.

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ النَّوَوِيَّ قَدْ نَقَلَ كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ، فِي هَذَا المَوْضِعِ، وَهَذَا الأَخِيرُ قَدْ فَصَّلَ القَوْلَ فِيهَا، وَأَبْدَى رَأْيًا مُحْتَرَمًا مَقْبُولًا، فِي تَأْصِيلِ التَّسْمِيَةِ وَتَوْجِيهِهَا؛ قَالَ: " فِي هَذَا الكِتَابِ وَغَيْرِهِ، تَسْمِيَتُهَا بـ(الفِطْرَةِ) بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَهُوَ شَائِعٌ فِي أَلْسِنَةِ (العَامَّةِ)، وَ(الخَاصَّةِ)، وَيَقُولُونَ – أَيْضًا –: (زَكَاةُ الفِطْرِ)، وَلَمْ نَجِدْهَا بِالتَّأْنِيثِ فِي كَلَامِ المُتَقَدِّمِينَ، وَهِيَ مُوَلَّدَةٌ. وَهِيَ بِكَسْرِ الفَاءِ، لَا غَيْرَ، مِنَ (الفِطْرَةِ) الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى الخِلْقَةِ. وَوَجَدْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ الأَبْهَرِيَّ قَدْ ذَكَرَهَا فِي كِتَابِ (حَدَائِقِ الأَدَبِ)، وَذَكَرَ أَنَّ مَعْنَاهَا زَكَاةُ الخِلْقَةِ، كَأَنَّهَا زَكَاةُ النَّفْسِ وَالبَدَنِ[1]. وَأَنَا أَزِيدُ وَجْهَ ذَلِكَ بَيَانًا، فَأَقُولُ: صَحَّ بِهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، وَرُوِيَ عَنْ غَيْرِهَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) قَالَ[2]: (عَشْرٌ مِنَ الفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ ... الحَدِيثُ). وَفَسَّرَ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ – فِيمَا حَكَاهُ الخَطَّابِيُّ عَنْهُمْ – (الفِطْرَةَ) بِالسُّنَّةِ[3]، فِي هَذَا الحَدِيثِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُ (سُنَّةُ الفِطْرَةِ عَشْرٌ)، أَيْ: سُنَّةُ بَدَنِ الإِنْسَانِ عَلَى مَا فُطِرَ عَلَيْهِ، أَيْ: خُلِقَ عَلَيْهِ، عَشْرٌ، فَإِنَّهَا كُلَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِبَدَنِ الإِنْسَانِ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ؛ فَكَذَلِكَ هَهُنَا قِيلَ: زَكَاةُ الفِطْرَةِ، أَيْ: البَدَنِ لَا المَالِ، ثُمَّ قِيلَ: (الفِطْرَةُ)، حُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ "[4].

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا المَوْرِدَ الوَحِيدَ الَّذِي نَقَلَ فِيهِ النَّوَوِيُّ حُكْمَ ابْنِ الصَّلَاحِ عَلَى الأَلْفَاظِ بـ(التَّوْلِيدِ)، فَمِنْ ذَلِكَ – أَيْضًا – مَا قَالَهُ عَنِ (الوِجَادَةِ): " الوِجَادَةُ: وَهِيَ مَصْدَرٌ لـ(وَجَدَ)، مُوَلَّدٌ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ العَرَبِ، وَهِيَ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَحَادِيثَ بِخَطِّ رَاوِيهَا، لَا يَرْوِيهَا الوَاجِدُ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: وَجَدْتُ، أَوْ قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ، أَوْ فِي كِتَابِهِ بِخَطِّهِ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، وَيَسُوقُ الإِسْنَادَ وَالمَتْنَ. أَوْ قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ. هَذَا الَّذِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ العَمَلُ قَدِيمًا، أَوْ حَدِيثًا "[5].

---

[1] حدائق الآداب: ٦٠٧، أبو محمّد عبيد الله بن محمّد بن شاهمردان الأبهريّ، تحقيق: د. محمّد بن سليمان السُّديس، ط٢، مكتبة الرّشد–الرياض، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

[2] مسند أحمد: ٤١/٥٠٧–٥٠٨، وصحيح مسلم: ١/٢٢٣. والحاوي الكبير: ١٣/٤٣١.

[3] ينظر: معالم السّنن: ١/٣١.

[4] شرح مشكل الوسيط: ٣/١٥٧.

[5] التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: ٦٥–٦٦. وينظر: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: ١/٤١٨.

وَعِبَارَةُ ابْنِ الصّلَاحِ: "الوِجَادَةُ: وهي مَصْدَرٌ لـ (وَجَدَ يَجِدُ) مُوَلَّدٌ غيرُ مَسْمُوعٍ مِنَ العَرَبِ"[١]. وَقَدْ بَسَطْنَا القَوْلَ فِي مَصْدَرِ اللَّفْظَةِ، وَتَأْرِيخِ شُيوعِهَا، فِي مَبْحَثٍ سَابِقٍ مِنْ هَذِهِ الأُطْرُوحَةِ[٢].

وَمِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي حَكَمَ بِأَنَّهَا مِنَ الكَلَامِ المُوَلَّدِ، (القَحْبَةُ)؛ قَالَ: " لَوْ قِيلَ لَهُ: يَا زَوْجَ الْقَحْبَةِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ زَوْجَتِي بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَهِيَ طَالِقٌ؛ فَإِنْ قَصَدَ التَّخَلُّصَ مِنْ عَارِهَا، وَقَعَ الطَّلَاقُ، كَمَا لَوْ قَصَدَ الْمُكَافَأَةَ، وَإِلَّا، فَهُوَ تَعْلِيقٌ، فَيُنْظَرُ: هَلْ هِيَ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟ قُلْتُ: الْقَحْبَةُ: هِيَ الْبَغِيُّ، وَهِيَ كَلِمَةٌ مُوَلَّدَةٌ لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً "[٣].

فَلَفْظَةُ (القَحْبَةِ) لَمْ تَعْرِفْهَا العَرَبُ قَدِيمًا بِهَذَا المَعْنَى؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): " وَالقَحْبَةُ: المَرْأَةُ بِلُغَةِ اليَمَنِ "[٤]. وَقَالَ فِي (الجِيمِ): " الدُّكَاعُ: أَنْ يَسْعُلَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يَسْكُتَ، وَهِيَ القَحْبَةُ. وَأَمَّا النُّخَازُ، فَتَرَاهُ يَسْعُلُ حَتَّى تَكَادُ نَفْسُهُ تَخْرُجُ، وَهُوَ القُحَابُ "[٥]. وَقَالَ ابْنُ عَبَّادٍ: " وَالمَرْأَةُ المُسِنَّةُ: قَحْبَةٌ "[٦].

وَبَحَسبِ مَا جَاءَ فِي المَصَادِرِ، فَإِنَّ اسْتِعْمَالَ (القَحْبَةِ) بِمَعْنَى الفَاجِرَةِ وَالبَغِيِّ أُحْدِثَ بَعْدَ ظُهُورِ الإِسْلَامِ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَالقَحْبَةُ: الْفَاسِدَةُ الْجَوْفِ مِنْ دَاءٍ، وَمِنْهُ اشْتُقَّتِ الْفَاجِرَةُ، غير أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَعْرِفْ هَذَا الِاسْمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ "[٧]. وَقَالَ الجَاحِظُ (ت٢٥٥هـ) فِي بَابِ (الأَلْفَاظِ الإِسْلَامِيَّةِ المُشْتَقَّةِ): " وَأَسْمَاءٌ حَدَثَتْ وَلَمْ تَكُنْ، وَإِنَّمَا اشْتُقَّتْ لَهُمْ مِنْ أَسْمَاء مُتَقَدِّمَةٍ، عَلَى التَّشْبِيهِ، مِثْل قَوْلِهِمْ لِمَنْ أَدْرَكَ الجَاهِلِيَّةَ وَالإِسْلَامَ: (مُخَضْرَمٌ) ... وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي البَغِيِّ المُكْتَسِبَةِ بِالفُجُورِ: (قَحْبَةٌ)، وَإِنَّمَا (القُحَابُ)، وَكَانُوا إِذَا أَرَادُوا الكِنَايَةَ عَمَّنْ زَنَتْ وَتَكَسَّبَتْ بِالزِّنَى، قَالُوا: قَحَبَتْ، أَيْ: سَعَلَتْ، كِنَايَةً "[٨].

---

[١] معرفة أنواع علم الحديث: ٢٨٨-٢٨٩.

[٢] ينظر:

[٣] روضة الطّالبين: ١٨٦/٨.

[٤] العين: ٥٣/٣.

[٥] الجيم: ٢٤٤/١.

[٦] المحيط: ٣٦٤/٢.

[٧] جمهرة اللّغة: ١١١٥/٢.

[٨] الحيوان: ٢٢١/١، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، ط٢، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤٢٤هـ.

وَالَّذِي نَصَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ مُوَلَّدَةٌ هُوَ الجَوْهَرِيُّ[١]. وَجَاءَ فِي (الإِبَانَةِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ): " وَالقَحْبَةُ بِلُغَةِ أَهْلِ العِرَاقِ: الفاجِرَةُ، وَهِيَ لَفْظَةٌ عِرَاقِيَّةٌ لَيْسَتْ بِعَرَبِيَّةٍ، وَهِيَ كَذَلِكَ عِنْدَ القَوْمِ، الفَاجِرَةُ، لَا يَعْرِفُونَهَا إِلَّا كَذَلِكَ "[٢]، فَنَفَى عَنْهَا العُرُوبَةَ وَالفَصَاحَةَ، وَجَعَلَهَا لُغَةً لِإِقْلِيمٍ بِعَيْنِهِ، دُونَ سِوَاهُ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يَنْتَقِضُ بِمَا جَاءَ فِي المَصَادِرِ، إِذْ أَوْرَدَهَا اللُّغَوِيُّونَ – المُعْجَمِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ – عَلَى أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ، دُونَ إِشَارَةٍ إِلَى قَضِيَّةِ تَوْلِيدِهَا أَوْ فَصَاحَتِهَا[٣].

قُلْتُ: إِنَّ الَّذِي حَدَا الجَوْهَرِيَّ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى أَنَّ اللَّفْظَةَ مُوَلَّدَةٌ، هُوَ فَقْدُهَا لِأَحَدِ مَعَايِيرِ الاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ، وَأَعْنِي بِهِ مِعْيَارَ الزَّمَانِ، إِذِ اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ أَنَّ العَرَبَ لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهَا – بِهَذَا المَعْنَى – فِي الجَاهِلِيَّةِ. وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُنَاقَشَ فِيهِ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اللِّسَانُ العَرَبِيُّ قَدْ عَرَفَهَا مُنْذُ القَرْنِ الأَوَّلِ للهِجْرَةِ، أَوْ بِدَايَةِ القَرْنِ الثَّانِي، مِمَّا يَعْنِي دُخُولَهَا فِي دَائِرَةِ الاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ، كَمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَلْفَاظِ الإِسْلَامِيَّةِ المُحْدَثَةِ بَعْدَ ظُهُورِ الإِسْلَامِ، وَيُعَضَّدُ ذَلِكَ وُرودُ لَفْظَةُ (القَحْبَةِ) – بِمَعْنَاهَا الجَدِيدِ – فِي مَحْكِيَّاتٍ، وَقِصَصٍ قَدِيمَةٍ، وَأَشْعَارٍ، وَرَدَتْ فِي مُصَنَّفَاتِ الأَعْلَامِ الأَوَائِلِ، كَابْنِ السَّائِبِ الكَلْبِيِّ (ت٢٠٤هـ)[٤]، والجَاحِظِ[٥].

وَقَدْ لَا يُعَبِّرُ عَنِ الاسْتِعْمَالِ المُحْدَثِ بـ(المُوَلَّدِ)، بَلْ يَكْتَفِي بِعُزُوِّهِ إِلَى طَبَقَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ أَمْرٌ مَقْصُودٌ، لِيُسَاوِقَ رَفْضَ الاسْتِعْمَالِ وَإِخْرَاجَهُ مِنْ نِطَاقِ صَحِيحِ العَرَبِيَّةِ؛ قَالَ: " قَوْلُ (الْمُحَرَّرِ): (وَيَشْتَغِلُ المُؤَذِّنُ بِالأَذَانِ كَمَا جَلَسَ)، فَلَفْظَةُ (كَمَا) لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً، وَيُطْلِقُهَا فُقَهَاءُ العَجَمِ بِمَعْنَى (عِنْدَ) "[٦].

---

[١] ينظر: الصّحاح: ١٩٨/١.

[٢] الإبانة في اللّغة العربيّة: ٧٩/٤.

[٣] ينظر: إصلاح غلط أبي عُبيد: ٦٢. والمنجد في اللّغة: ٣٠٤. والأفعال لابن القوطية: ٢٢٠. وتهذيب اللّغة: ٤٧/٤. والمحيط في اللّغة: ٣٦٤/٢. والصّناعتين: ٧. وشرح ديوان الحماسة: ١٢٩٤. والمحكم: ٢٢/٣.

[٤] ينظر: جمهرة النّسب: ٢٢٦، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبيّ، رواية: السكريّ عن ابن حبيب، تحقيق: د حسن ناجي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

[٥] ينظر: المحاسن والأضداد: ١٧٠، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، د. ط، دار ومكتبة الهلال-بيروت، ١٤٢٣هـ. والحيوان: ١٧٣/١.

[٦] دقائق المنهاج: ٤٧.

فَخَطَّأَ اسْتِعْمَالَ (كَمَا) بِمَعْنَى (عِنْدَ)؛ لأَنَّ العَرَبَ الفُصَحَاءَ لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُمْ هَذَا الاسْتِعْمَالَ، فَهُوَ اسْتِعْمَالٌ طَارِئٌ عَلَى العَرَبِيَّةِ، مَنْسُوبٌ إِلَى طَبَقَةِ الفُقَهَاءِ العَجَمِ، الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ العَرَبِيَّةِ، أَوْ يُصَنِّفُونَ فِيهَا. وَعِبَارَةُ كِتَابِ (المُحَرَّرِ) – الَّتِي تَعَقَّبَهَا النَّوَوِيُّ –: " وَيُسَنُّ للخَطِيبِ أَنْ يَخْطبَ عَلَى المِنْبَرِ، أَوْ مَوْضِعٍ مُرْتَفِعٍ، وَيُسَلِّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ المِنْبَرِ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ، وَأَنْ يُقْبِلَ عَلَى النَّاسِ إِذَا صَعِدَ، وَيُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ وَيَجْلِسَ. وَيَشْتَغِلُ المُؤَذِّنُ بِالأَذَانِ كَمَا جَلَسَ، فَإِذَا فَرَغَ المُؤَذِّنُ قَامَ ... "[1]. وَكَانَّ النَّوَوِيُّ قَدْ تَعَقَّبَ (الغَزَالِيَّ) بِمِثْلِ ذَلِكَ؛ إِذْ قَالَ: " قَوْلُهُ: (فِي الشَّهْرِ الثَّانِي كَمَا انْقَلَبَ الدَّمُ)[2]، لَفْظَةُ (كَمَا) يِسْتَعْمِلُهَا المُصَنِّفُ، وَغَيْرُهُ مِنَ الخُرَاسَانِيِّينَ، كَثِيرًا، بِمَعْنَى (عِنْدَ)، وَلَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا عَرَبِيَّةً "[3].

وَلَمْ أَجِدْ مَنْ شَخَّصَ هَذَا السُّلُوكَ اللُّغَوِيّ لَدَى بَعْضِ الفُقَهَاءِ، غَيْرَ النَّوَوِيِّ. وَقَدْ أَفَادَ الدّكتور عبدُ العَظِيمِ مَحْمُود الدّيب، مُحَقِّقُ كِتَابِ (نِهَايَةِ المَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ المَذْهَبِ)، لِصَاحِبِهِ رُكْنِ الدِّين عَبْد المَلِكِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ المَعْرُوفِ بإِمَامِ الحَرَمَيْنِ؛ أَفَادَ مِنْ كَلَامِ النَّوَوِيّ الآنِفِ، إِذْ وَقَفَ عَلَى اسْتِعْمَالَاتٍ لُغَوِيَّةٍ عِنْدَ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ، جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ المَعْهُودِ، وَذَكَرَ مِنْهَا اسْتِعْمَالَ (كَمَا) بِمَعْنَى (عِنْدَ)، مُنَوِّهًا بِتَعَقُّبِ النَّوَوِيّ لِلغَزَالِيّ، بِمِثْلِ ذَلِكَ[4]، ثُمَّ قَالَ: " كَذَا قَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ (طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ)، وَلَمْ نَصِلْ إِلَى أَصْلٍ لَهَا فِي العَرَبِيَّةِ، وَرَاجَعْنَا أَصْحَابَ الصِّنَاعَةِ، فَلَمْ نَجِدْ عِنْدَهُمْ جَوَابًا بَعْدُ "[5].

وَأَحْيَانًا تُلْفِي النَّوَوِيَّ يَنْقُلُ حُكْمَ اللُّغَوِيّ عَلَى اللَّفْظِ بِأَنَّهُ مُوَلَّدٌ، بِطَرِيقَةٍ تُشْعِرُ بِمُوافَقَتِهِ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ عَنِ ابْنِ سِيده؛ قَالَ: " قَالَ صَاحِبُ (المُحْكَمِ)[6]: رَقَعَ الثَّوْبَ وَالأَدِيمَ، يَرْقَعُهُ رَقْعًا. وَرَقَّعَهُ: أَلْحَمَ خَرْقَهُ. وَفِيهِ مُتَرَقَّعٌ لِمَنْ يُصْلِحُهُ، أَيْ: مَوْضِعُ تَرْقِيعٍ. وَكُلُّ مَا سَدَدْتَ مِنْ خِلَّتِهِ، فَقَدْ رَقَعْتَهُ وَرَقَّعْتَهُ. وَقَدْ تَجاوَزُوا بِهِ إِلى مَا لَيْسَ بِعَيْنٍ، فَقَالُوا: لَا أَجِدُ فيكَ

---

[1] المحرَّر في فقه الإمام الشّافعيّ: ٢٦٨–٢٦٩، عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم الرّافعيّ، تحقيق: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصريّ، ط١، دار السلام للطّباعة والنشر والتّوزيع والتّرجمة، ١٤٣٤هـ–٢٠١٣م.

[2] الوسيط في المذهب: ٤٢٦/١.

[3] التّنقيح في شرح الوسيط، للنّوويّ: بهامش الوسيط: ٤٢٦/١.

[4] ينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب، مُقَدّمة المحقّق: ٢٩١.

[5] المصدر السّابق، مُقَدّمة المحقّق: ٢٩٢.

[6] ينظر: المحكم: ٢٠٣/١–٢٠٤.

مَرْقَعاً لِلْكَلَامِ. وشاعِرٌ مِرْقَعٌ: يَصِلُ الْكَلَامَ فيَرْقَع بعضَه بِبَعْضٍ. والرُّقْعةُ: مَا رُقِع بِهِ، وَجَمْعُهَا: رُقَعٌ ورِقاعٌ. وَالرَّقْعَاءُ مِنَ النِّسَاءِ: دَقِيقَةُ السَّاقَيْنِ، وَيُقَالُ للمَرْأَةِ الحَمْقَاءِ: رَقْعَاءُ، مُوَلَّدَةٌ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ (المُحْكَمِ) "[1].

قُلْتُ: يَرِدُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سِيده، أَنَّ اللُّغَوِيّينَ أَوْرَدُوا (الرَّقْعَاءَ) – بِمَعْنَى الحَمْقَاءِ – دُونَ أَنْ يُقَيِّدُوهُ بِسِمَةِ (التَّوْلِيدِ)، وَهَذَا يَعْنِي عَرَبِيَّةَ اللَّفْظِ، وَفَصَاحَتَهُ؛ قَالَ الخَلِيلُ: " الرَّقِيعُ: الأَحْمَقُ يَتَفَرَّقُ عَلَيْهِ رَأْيُهُ وَأَمْرُهُ، وَقَدْ رَقَعَ رَقَاعَةً. وَيُقَالُ: رَجُلٌ أَرْقَعُ وَمَرْقَعَانٌ، وَامْرَأَةٌ رَقْعَاءُ ومَرْقَعانةٌ، أيْ: حَمْقاءُ "[2]. وَجَاءَ فِي (غَرِيبِ الحَدِيثِ)، لِأَبِي إِسْحَاقٍ الحَرْبِيّ (ت٢٨٥هـ): "الرَّقِيعُ: الْأَحْمَقُ، أَرْقَعُ وَمَرْقَعَانُ، وَامْرَأَةٌ رَقْعَاءُ "[3]. وَقَالَ الصَّغَانِيُّ: " الرَّقْعاءُ: الَّتي لا عَجِيزَةَ لها، يُقالُ: هيَ رَقْعاءُ مَرْقَعانَةٌ، أي زَلَّاءُ حَمْقاءُ "[4].

وَخُلَاصَةُ القَوْلِ فِي مَا مَرَّ: إِنَّ المُصَنِّفَ رَصَدَ أَغْلَاطَ (العَامَّةِ) بِمَظَاهِرِهَا المُخْتَلِفَةِ، وَاتَّسَعَ لَدَيْهِ مَفْهُومُ (العَامَّةِ)، اتِّسَاعًا يَتَوَاءَمُ مَعَ العَصْرِ الَّذِي عَاشَ فِيْهِ، إِذْ دَخَلَ فِي هَذَا المفهُومِ طَبَقَاتُ النَّاسِ، الَّتِي هِيَ أَعْلَى مِنْ طَبَقَةِ خُشَارَةِ النَّاسِ وَالدَّهْمَاءِ مِنْهُمْ. وَقَدْ عَكَسَتْ بَعْضُ تَصْحِيْحَاتِهِ فِي هَذَا البَابِ اسْتِعْمَالَاتِ العَوَامِّ فِي عَصْرِهِ، وَوَفْرَةَ مَصَادِرِهِ الَّتِي اعتَمَدَ عَلَيْهَا، إِذْ لَمْ يَكْتَفِ بِمَا وَرِدَ عَنْ هَذِهِ الأَغْلَاطِ فِي المُعجَمَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَكُتُبِ (اللَّحْنِ). وَقَدْ حَاكَى الأَقْدَمِيْنَ فِي عِبَارَتِهِم، وَفِي إِهْمَالِ عُزُوِّ الغَلَطِ إِلَى فِئَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ (العَامَّةِ). وَقَدْ وَجَدَ الباحِثُ أَنَّ بَعْضًا مِنَ الأَغلَاطِ الَّتِي رَصَدَهَا المُصَنِّفُ، وَعَزَاهَا إِلَى (العَامَّةِ)، يُمْكِنُ تَفْسِيرُهَا، وَتَعلِيْلُ السُلُوكِ اللُّغَوِيِّ فِيْهَا، فِي ضَوْءِ عِلْمِ الأَصوَاتِ الحَدِيْثِ.

وَقَدْ أَطْلَقَ المُصَنِّفُ مُصْطَلَحَ (المُعَرَّبِ) عَلَى اللَّفْظِ الأَعْجَمِيِّ الَّذِيْ أَخَذَتْهُ العَرَبُ وَتَكَلَّمَتْ بِهِ؛ سَوَاءٌ غَيَّرَتْهُ عَلَى مَنَاهِجِهَا، أَمْ لَا. وَأَفَادَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِبَعْضِ اللُّغَاتِ غَيْرِ العَرَبِيَّةِ فِي رَدِّ الأَعْجَمِيِّ المُقتَرَضِ إِلَى لُغَتِهِ، وَتَمِيِيزِ المُعَرَّبِ الدَّخِيْلِ مِنَ العَرَبِيِّ الأَصِيلِ. وَأَظْهَرَ تَصْحِيْحُهُ

---

[1] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٢٥/٣.

[2] العين: ١٥٧/١.

[3] غريب الحديث: ١٠٣٠/٣.

[4] التّكملة والذّيل والصّلة: ٢٦٣/٤.

فِي هَذَا البَابِ بَرَاعَتَهُ فِي قِرَاءَةِ المَنْقُولِ، وَأَصَالَةَ نَقْدِهِ فِي بَعْضِ المَوَارِدِ، وَاعْتِمَادِهِ الكَبِيرِ عَلَى مَا صَنَّفَهُ الجَوَالِيقِيّ.

وَقَدْ أَفَادَ مِنْ اشْتِغَالِهِ فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، بِرَصْدِ عَدَدٍ مِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي قَرَّرَ أَنَّهَا (مُوَلَّدَةٌ)، وَخَصَّصَ بَعْضَهَا بِاسْتِعْمَالَاتِ الفُقَهَاءِ مِنَ العَجَمِ. وَأَفَادَ مِمَّا رُصِدَ فِي مُصَنَّفَاتِ القُدَمَاءِ، وَلَا سِيَّمَا المُعْجَمَاتِ. وَلَمْ يَكُنْ أَصِيلًا فِي أَكْثَرِ مَا رَصَدَهُ مِنَ اسْتِعْمَالَاتِ العَامِّيِّ، وَالمُعَرَّبِ، وَالمُوَلَّدِ. وَلَمْ تَخلُ تِلْكَ المَوَارِدِ مِنَ التَعَسُّفِ، وَالتَّعَجُّلِ، وَالمِعْيَارِيَّةِ المَحْضَةِ.

المَبحَثُ الرَّابِعُ:

الفِعْلُ اللَّازِمُ، وَالفِعْلُ المُتَعَدِّي

تَوْطِئَةٌ:

قَسَّمَ أَهْلُ النَّحْوِ الفِعْلَ – مِنْ حَيْثُ اللُّزُوم وَالتَّعَدِّي – عَلَى قِسْمَيْنِ: فِعْلٌ لَازِمٌ، وَفِعْلٌ مُتَعَدٍّ. فَالفِعْلُ اللّازِمُ: " مَا لَا يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ، إِلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. أَوْ لَا مَفْعُولَ لَهُ، نَحْو: قَامَ زَيْدٌ ... وَيُسَمَّى لَازِمًا، وَقَاصِرًا، وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ، وَيُسَمَّى مُتَعَدِّيًا بِحَرْفِ جَرٍّ "[1]. وَيُسَمَّى – أَيْضًا – مُطَاوِعًا، وَغَيْرَ وَاقِعٍ[2]. أَوْ هُوَ " مَا لَا يَفْتَقِرُ – بَعْدَ فَاعِلِهِ – إِلَى مَحَلٍّ مَخْصُوصٍ يَحْفَظُهُ، كَقَوْلِكَ: قَامَ، وَجَلَسَ ... "[3].

وَأَمَّا الفِعْلُ المُتَعَدِّي، فـ" هُوَ الَّذِي يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِغَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ، نَحْو: ضَرَبْتُ زَيْدًا"[4]، وَيُسَمَّى – أَيْضًا – وَاقِعًا، وَمُجَاوِزًا[5]. أَوْ هُوَ " مَا افْتَقَرَ – بَعْدَ فَاعِلِهِ – إِلَى مَحلٍّ مَخْصُوصٍ يَحْفَظُهُ "[6]. وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: " مِنْهَا مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ "[7].

وَالمَفْعُول بِهِ " هُوَ الفَارِقُ بَيْنَ المُتَعَدِّي مِنَ الأَفْعَالِ وَغَيْرِ المُتَعَدِّي "[8]، أَيْ: إِنَّ " اعْتِبَارَ المُتَعَدِّي إِنَّمَا هُوَ بِالمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الأَفْعَالِ – لَازِمَهَا وَمُتَعَدِّيهَا – يَتَعَدَّى إِلَى المَصْدَرِ، وَالظَّرْفِ مِنَ الزَّمَانِ، وَالظَّرْفِ مِنَ المَكَانِ. وَأَمَّا المَفْعُولُ بِهِ، فَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ، إِلَّا مَا كَانَ

---

(1) شرح ابن عقيل: ١٤٥/٢-١٤٦. وينظر: البديع في علم العربيّة: ٤٣٣/١.

(2) ينظر: المفتاح في الصّرف: ٥٦.

(3) اللّباب في علل البناء والإعراب: ١٦٧/١.

(4) شرح ابن عقيل: ١٤٥/٢. وينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٧٩، عيسى بن عبد العزيز بن يَلْلْبَخْت الجزوليّ، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمّد، راجعه: د. حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمد أحمد جمعة، د. ط، مطبعة أمّ القرى، جمع تصويريّ: دار الغد العربيّ، د. ت. وتوجيه اللّمع: ١٢٨.

(5) ينظر: المفتاح في الصّرف: ٥٦.

(6) اللّباب في علل البناء والإعراب: ١٦٧/١.

(7) الأصول في النّحو: ١٧٢/١. وينظر: اللّمع في العربيّة: ٥١، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، تحقيق: فائز فارس، ط١، دار الكتب الثقافية – الكويت، د. ت. وأسرار العربيّة: ٨٣. وتوجيه اللّمع: ١٧٤.

(8) المفصّل للزّمخشريّ: ٥٨. وينظر: تمهيد القواعد: ١٧٢١/٤.

مُتَعَدِّيًا"[١]. قَالَ السِّيْرَافِيُّ: " فَأَمَّا الأَشْيَاءَ الَّتِي تَشْتَرِكُ فِي تَعَدِّي الأَفْعَالِ إِلَيْهَا، وَعَمَلِهَا فِيهَا، فَهِيَ: المَصَادِرُ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ، وَالحَالِ، وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالمَفْعُولُ لَهُ "[٢].

وَيَرَى الدُّكْتُور مُصْطَفَى جَوَاد (رَحِمَهُ اللهُ) أَنَّ التَّعْدِّي فِي الأَفْعَالِ العَرَبِيَّةِ هُوَ الأَصْلُ؛ لِأَنَّ الحَيَاةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى إِصَابَةِ الفَاعِلِ لِغَيْرِهِ، كَالأَكْلِ، وَالضَّرْبِ، وَالحَبْسِ. وَأَنَّ اللُّزُومَ حَالٌ طَارِئَةٌ عَارِضَةٌ عَلَيْهَا، حَتَّمَتْهُ طَبِيعَةُ الحَيَاةِ المُنْتَقِلَةِ بِالتَّدْرِيجِ مِنْ دَائِرَةِ البَدَاوَةِ، إِلَى دَائِرَةِ الحَضَارَةِ الَّتِي لَا تَسْتَغْنِي عَنِ الأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ، إِذْ أَخَذَتِ العَرَبُ تَشْتَقُّ أَوْزَانًا لَازِمَةً جَدِيدَةً، مِنَ الأَوْزَانِ المُتَعَدِّيَةِ القَدِيمَةِ[٣].

وَثَمَّةَ أَفْعَالٌ وُصِفَتْ بِأَنَّهَا لَازِمَةٌ وَمُتَعَدِّيَةٌ فِي آنٍ وَاحِدٍ؛ وَقَدْ جَعَلَهَا الدّكتور هَاشِم طه شلَاش (رَحِمَهُ اللهُ) عَلَى نَوْعَيْنِ[٤]: أَفْعَالٌ تَلْزَمُ وَتَتَعَدَّى بِأَنْفُسِهَا، دُونَ حَذْفٍ أَوْ زِيَادَةٍ، نَحْو: أَثْمَرَ، وَأَبْعَدَ. وَأَفْعَالٌ تَتَعَدَّى بِأَنْفُسِهَا، وَبِحُرُوفِ الجَرِّ أَصَالَةً، عَلَى أَسَاسِ أَنَّ التَّعَدِّي لُغَةٌ، وَاللُّزُومَ لُغَةٌ أُخْرَى، نَحْو: أَتَى، وَبَارَكَ. وَجَعَلَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ الأَفْعَالَ الَّتِي تَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ أَصَالَةً، وَبِأَنْفُسِهَا عَرَضًا، وَهَذَا مَا أَطْلَقَ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ (النَّصْب عَلَى نَزْعِ الخَافِضِ).

وَقَدْ اسْتَقْرَأَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ طُرُقَ اللِّسَانِ العَرَبِيِّ فِي جَعْلِ الفِعْلِ اللَّازِمِ مُتَعَدِّيًا، فَوَجَدُوهَا ثَمَانِيَةً[٥]، هِيَ: زِيَادَةُ الهَمْزَةِ قَبْلَ فَائِهِ، نَحْو: أَنْزَلَ. وَتَضْعِيفُ عَيْنِهِ، نَحْو: كَرَّمَ. وَتَعْدِيَتُهُ بِوَسَاطَةِ حَرْفِ الجَرِّ، نَحْو: مَرَرْتُ بِهِ. وَزِيَادَةُ أَلِفِ المُفَاعَلَةِ قَبْلَ عَيْنِهِ، نَحْو: جَالَسَ. وَزِيَادَةُ الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، نَحْو: اسْتَخْرَجَ. وَتَحْوِيلُ الفِعْلِ إِلَى بَابِ (فَعَلَ يَفْعُلُ)؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى المُغَالَبَةِ، نَحْو: فَاخَرْتُهُ فَفَخَرْتُهُ. وَتَضْمِينُ الفِعْلِ اللَّازِمِ مَعْنَى فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَلَا

---

[١] شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٠٨/١.

[٢] شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٢٦٤/١.

[٣] ينظر: دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللّغة والرّسم: ٢٤-٢٥، الدكتور مصطفى جواد، ط١، مطبعة أسعد-بغداد، ١٩٦٨م.

[٤] ينظر: معجم الأفعال المتعدّية اللّازمة: مقدّمة الكتاب: ه-ك، د. هاشم طه شلاش، ط١، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت، ٢٠٠٠م.

[٥] ينظر: شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك: ٤٤٨/١-٤٤٩. وضياء السّالك إلى أوضح المسالك: ١٠٠/٢-١٠١. ومختصر الصّرف: ٩٦، د. عبد الهادي الفضليّ، د. ط، دار القلم-بيروت، د. ت.

تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ))[1]، إِذْ ضُمِّنَ الفِعْلُ (تَعْزِمُوا) مَعْنَى (تَنْوُوا). وَحَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ أَوْ (نَزْعُ الخَافِضِ)، نَحْو: جِئْتُ كَي أَتَعَلَّمَ.

وَأَمَّا تَصْيِيرُ الفِعْلِ المُتَعَدِّي لَازِمًا، فَحَصَرُوهُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ[2]: تَضْمِينُ الفِعْلِ المُتَعَدِّي مَعْنَى فِعْلٍ لَازِمٍ، نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[3]، أَيْ: بَارِكْ لِي. وَتَحْوِيلُ الفِعْلِ المُتَعَدِّي إِلَى وَزْنِ (فَعُلَ)؛ قَصْدَ المُبَالَغَةِ وَالتَّعَجُّبِ، نَحْو: ضَرُبَ الرَّجُلُ، أَيْ: مَا أَضْرَبَهُ! وَمُطَاوَعَةُ الفِعْلِ المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، للفِعْلِ اللَّازِمِ، نَحْو: هَدَمْتُ الحَائِطَ فَانْهَدَمَ. وَتَأْخِيرُ الفِعْلِ المُتَعَدِّي عَنِ المَعْمُولِ، نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[4].

الأَفْعَالُ المُتَعَدِّيَةُ وَالأَفْعَالُ اللَّازِمَةُ الَّتِي دَخَلَتْ فِي دَائِرَةِ النَّقْدِ عِنْدَ النَّوَوِيِّ

أَوَّلًا: الأَفْعَالُ اللَّازِمَةُ:

١- (سَخِرَ):

جَاءَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ): " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ. رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَبْوًا، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ. فَيَأْتِيهَا فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلْأَى، فَيَرْجِعُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، وَجَدْتُهَا مَلْأَى. فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ. قَالَ فَيَأْتِيهَا، فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلْأَى، فَيَرْجِعُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، وَجَدْتُهَا مَلْأَى. فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشَرَةَ أَمْثَالِهَا، أَوْ إِنَّ لَكَ عَشَرَةَ أَمْثَالِ الدُّنْيَا. قَالَ فَيَقُولُ: أَتَسْخَرُ بِي (أَوْ أَتَضْحَكُ بِي) وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ "[5].

---

[1] البقرة: من الآية: ٢٣٥.

[2] ينظر: شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك: ٤٤٦/١-٤٤٧. وضياء السّالك إلى أوضح المسالك: ٩٩/٢-١٠٠. ومختصر الصّرف: ٩٦.

[3] الأحقاف: من الآية: ١٥.

[4] يوسف: من الآية: ٤٣.

[5] صحيح مسلم: ١٧٣/١.

قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَاعْلَمْ أَنَّهُ وَقَعَ فِي الرِّوَايَاتِ (أَتَسْخَرُ بِي)، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ يُقَالُ: (سَخِرْتُ مِنْهُ)، وَ(سَخِرْتُ بِهِ)، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَفْصَحُ الْأَشْهَرُ، وَبِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ. وَالثَّانِي فَصِيحٌ أَيْضًا "[1].

فَجَعَلَ (سَخِرَ) مِنَ اللَّازِمِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِحَرْفَي الجَرِّ (مِنْ)، وَ(البَاءِ)، وَاصِفًا تَعَدِّيهِ بِـ(مِنْ) بِأَنَّهُ الأَفْصَحُ وَالأَشْهَرُ، مَعَ حُكْمِهِ بِفَصَاحَةِ الاسْتِعْمَالِ الآخَرِ، مُعَضِّدًا بِالشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّما مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَما تَسْخَرُونَ﴾[2].

وَيَكْشِفُ لَنَا التُّرَاثُ اخْتِلَافًا جَلِيًّا بَيْنَ آرَاءِ الأَعْلَامِ، فِي تَعْدِيَةِ (سَخِرَ) بِالبَاءِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّحَ الاسْتِعْمَالَ دُونَ مُفَاضَلَةٍ مَعَ الاسْتِعْمَالِ الآخَرِ (سَخِرَ مِنْهُ)؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ)، وَغَيْرِهِ مِنَ المُعْجَمَاتِ: " سَخِرَ مِنْهُ، وَبِهِ: اسْتَهْزَأَ "[3]. وَقَالَ اَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ: " وَقَالُوا: سَخِرَ مِنْهُ، وَبِهِ، يَسْخَرُ سُخْرِيًّا "[4]. وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ التَّوْحِيدِيُّ (ت٤٠٠هـ): " قُلْتُ: الحُرُوفُ الّتِي تَتَعَدّى إِلى الأَفْعَالِ، وَالأَفْعَالُ الَّتِي تَتَعَدَّى بِالحُرُوفِ، يُرَاعَى فِيهَا السَّمَاعُ فَقَطْ، لَا القِيَاسُ. هَذَا كَانَ مَذْهَبَ إِمَامِنَا أَبِي سَعِيدٍ. وَقَدْ جَاءَ – أَيْضًا – (ظَفَرَ بِهِ)، وَجَاءَ (سَخِرْتُ بِهِ، وَمِنْهُ). وَمَنْ لَا اتّساعَ لَهُ فِي مَذْهَبِ العَرَبِ، يَظُنُّ أَنَّ (سَخِرْتُ بِهِ) لَا يَجُوزُ، وَهُوَ صَحِيحٌ، حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ "[5]. ووَافَقَ هَذَا المَذْهَبَ بَعْضُ مُصَنِّفِي مُعْجَمَاتِ الأَفْعَالِ[6].

وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ إِلَى تَخْطِئَةِ تَعْدِيَةِ الفِعْلِ (سَخِرَ) بِالبَاءِ، كالفَرَّاءِ، وَابنِ السِّكِّيتِ، وابْنِ قُتَيْبَة، وَثَعْلَبٍ؛ جَاءَ فِي (إِصْلَاحِ المَنْطِقِ): " وَتَقُولُ: قَدْ سَخِرْتُ مِنْهُ، وَلَا تَقُلْ: سَخِرْتُ بِهِ"[7]. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَسَخِرْتُ مِنَ الرَّجُلِ سِخْرِيَّةً وَسَخَرًا وَسِخْرِيًّا. وَلَا يُقَالُ: سَخِرْتُ بِهِ، وَإِنْ كَانَتِ (العَامَّةُ) قَدْ أَوْلَعَتْ بِذَلِكَ "[8]. وَكَذَا عَزَا ابْنُ دُرسْتَوَيهِ، وابنُ الجَوْزِيِّ، تَعْدِيَةَ هَذَا الفِعْلِ

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٤/٣.

[2] هود: ٣٨.

[3] العين: ١٩٦/٤. وينظر: تهذيب اللّغة: ٧٧/٧. والمحيط في اللّغة: ٢٦١/٤. والمحكم: ٧٤/٥. وَالإبانة في اللّغة العربيّة: ٢٢٤/٣. والنهاية لابن الأثير: ٣٥٠/٢. والقاموس: ٤٠٥.

[4] النّوادر في اللّغة: ٥١٩. وينظر: الغريب المصنّف: ١٠٠٢/٣. والصّحاح: ٦٧٩/٢.

[5] الإمتاع والمؤانسة: ١٥٣، عليّ بن محمّد بن العبّاس أبو حيّان التّوحيديّ، اعتنى به وراجعه: هيثم خليفة الطعيميّ، ط١، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٥م.

[6] ينظر: كتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٥٤٦/٣. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ١٤٦/٢.

[7] إصلاح المنطق: ٢٤٢. وينظر: أدب الكاتب: ٤١٩. والفصيح: ٢٧٨. وتهذيب اللّغة: ٧٨/٧.

[8] جمهرة اللّغة: ٥٨٤/١.

بِالبَاءِ، إِلَى (العَامَّةِ)[١]. وَجَاءَ فِي (المَقَايِيسِ): " سَخِرْتُ مِنْهُ: إِذَا هَزِئْتُ بِهِ. وَلَا يَزَالُونَ يَقُولُونَ: سَخِرْتُ بِهِ، وَفِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾[٢] "[٣].

وَأَمَّا الجَوْهَرِيُّ، فَقَدْ عَدَّ تَعْدِيَتَهُ بِالباءِ لُغَةً رَدِيئَةً[٤]. وَفِي هَدِي مَا قِيلَ فِي تَعْدِيَةِ (سَخِرَ)، نَعْرِفُ أَنَّ النَّوَوِيَّ قَدْ وَافَقَ قَوْلَ أَبِي حَيَّانٍ التَّوْحِيدِيّ، الَّذِي جَعَلَ فَصَاحَةَ المُتَعَدِّي بِالبَاءِ، مَرْجُوحَةً؛ قَالَ: " يُقَالُ: سَخِرْتُ مِنْهُ، وَبِهِ، وَالأَوَّلُ أَفْصَحُ "[٥]. وَقَدْ نَقَلَ الزَّبِيدِيُّ رَأْيَ النَّوَوِيّ، مُحْتَجًّا بِهِ[٦].

٢- (رَمَى):

قَالَ فِي (تَحْرِيرِ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ): " قَوْلُهُ: وَإِنْ شَرَطَ الرَّمْيَ عَنِ القِسِيِّ الْعَرَبِيَّةِ، أَوِ الفَارِسِيَّةِ، أَوْ أَحَدِهِمَا، يَرْمِي عَنِ القِسِيِّ العَرَبِيَّةِ، وَالآخَرُ يَرْمِي عَنِ الفَارِسِيَّةِ[٧]. هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ عَنْ نُسْخَةِ المُصَنِّفِ (عَنِ القِسِيِّ)، بِحَرْفِ (عَنْ) فِي المَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ. وَيَقَعُ فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ (بِالقِسِيِّ)، بِالبَاءِ. وَالصَّوَابُ الأَوَّلُ؛ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: يُقَالُ: رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ، وَرَمَيْتُ عَلَيْهَا. وَلَا يُقَالُ: رَمَيْتُ بِهَا "[٨].

فَالسِّيَاقُ حَاكِمٌ فِي تَعْدِيَةِ الفِعْلِ (رَمَى) بـ(عَنْ، وَعَلَى) دُونَ (البَاءِ)، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ اللُّغَوِيِّينَ؛ قَالَ سِيْبَوَيْهِ: " وَأَمَّا (عَنْ)، فَلِمَا عَدَا الشَّيْءَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَطْعَمَهُ عَنْ جُوْعٍ، جَعَلَ الجُوعَ مُنْصَرِفًا تَارِكًا لَهُ، قَدْ جَاوَزَهُ ... قالَ أَبُو عَمْرٍو: سَمِعْتُ أَبَا زَيْدٍ يَقُولُ: رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ، وَنَاسٌ يَقُولُونَ: رَمَيْتُ عَلَيْهَا ... لِأَنَّهُ بِهَا قَذَفَ سَهْمَهُ عَنْهَا، وَعَدَاهَا "[٩]. فـ" رَمَيْتُ عَلَى القَوْسِ،

---

[١] ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ١٧١. وتقويم اللّسان: ١٢٣.

[٢] هود: مِن الآية: ٣٨.

[٣] مقاييس اللّغة: ١٤٤/٣.

[٤] ينظر: الصّحاح: ٦٧٩/٢.

[٥] البصائر والذّخائر: ٢١٤/٧.

[٦] ينظر: تاج العروس: ٥٢٢/١١.

[٧] ينظر: التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ١٢٩. وفي المَطبوعِ: (بِالقِسِيِّ)، بالباء، في المواضعِ الثّلاثةِ.

[٨] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٣٠.

[٩] الكتاب: ٢٢٦/٤-٢٢٧. وينظر: الصّحاح: ٢١٦٧/٦. والمخصّص: ٢٣١/٤. وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٩٩/٤.

بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ يَدَ الرَّامِي اعْتَمَدَتْ عَلَى القَوْسِ فِي الرَّمْيِ. وَرَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ، بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ الرَّمْيَ تَجَاوَزَهَا "[١].

وَقَدْ عَلَّلَ المَانِعُونَ، بِأَنَّ مَعْنَى (رَمَيْتُ بِالقَوْسِ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: رَمَيْتُ بِالشَّيْءِ: إِذَا أَلْقَيْتَهُ عَنْ يَدِكَ؛ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: " وَلَا يُقَالُ: رَمَيْتُ بِالسَّهْمِ، إِلَّا أَنْ تُلْقِيهَا مِنْ يَدِكَ "[٢]. وَلَا يُقَالُ: إِنَّ (البَاءَ) – هُنَا – مُعَاقِبَةٌ لـ(عَنْ)، أَوْ لـ(عَلَى)؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيْلَ: " (رَمَى بِالقَوْسِ)، لَدَلَّ ظَاهِرُ الكَلَامِ عَلَى أَنَّهُ نَبَذَهَا مِنْ يَدِهِ، وَهُوَ ضِدُّ المُرَادِ بِلَفْظِهِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجُزِ التَّأَوُّلُ لِلبَاءِ فِيهِ "[٣].

وَقَدْ صَحَّحَ بَعْضُ العُلَمَاءِ تَعْدِيَةَ الفِعْلِ بِالبَاءِ، إِذْ " حَكَى الفَرَّاءُ عَنِ العَرَبِ: رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ، وَبِالقَوْسِ، وَعَلَى القَوْسِ "[٤]. وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ " رَمَيْتُ بِالقَوْسِ، وَعَلَيْهَا، وَعَنْهَا"[٥]. وَعَلَّلَ المُجَوِّزُونَ لِلتَّعْدِيَةِ بِالبَاءِ، بِأَنَّ البَاءَ لَيْسَتْ بَدَلًا " مِنَ حَرْفٍ آخَرَ، لَكِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: رَمَيْتُ بِالحَجَرِ زَيْدًا. وَالْمَعْنَى: رَمَيْتُ السَّهْمَ بِالْقَوْسِ كَمَا تَقُولُ: دَفَعْتُهُ عَنْ نَفْسِي بِالسَّيْفِ"[٦]. وَهَذَا التَحْلِيلُ يَبدُو مَقْبُولًا مُوافِقًا لِدَلَالَةِ البَاءِ عَلَى مَعْنَى الاسْتِعَانَةِ – وَهُوَ مَعْنًى شَائِعٌ فِي فَصِيحِ العَرَبِيَّةِ – وَمُعَضَّدًا بِحِكَايَةِ الفَرَّاءِ، وَالفَارِسِيِّ، وَمَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ.

٣- (حَدَّقَ):

---

[١] شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواص: ٦٠٩، أحمد بن محمد الخفاجيّ المصريّ، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، وعليّ قرني، ط١، دار الجيل-بيروت، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

[٢] أدب الكاتب: ٤٢٠.

[٣] درّة الغوّاص: ٢٠٦. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ٢٨٢. وتصحيح التصحيف: ٢٨٩.

[٤] شرح التّسهيل لابن مالك: ١٦٠/٣. والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٤٧، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المراديّ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٣ه-١٩٩٢م.

[٥] المخصّص: ٤١/٢.

[٦] الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٢٧٣/٢. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٤١٧/٤.

قَالَ فِي (المجْمُوعِ): " قَوْلُهُ: (فَحَدَقنِي القَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ)، هَكَذَا وَقَعَ فِي (المُهَذَّبِ)، (حَدَقَنِي) بِفَتْحِ الحَاءِ وَالدَّالِ المُهْمَلَتَيْنِ، وَالدَّالُ مُخَفَّفَةٌ. وَكَذَا رَوَيْنَاهُ فِي (مُسْنَدِ أَبِي عوَانَة)[1]، وَ(سُنَنِ البَيْهَقِي)[2]. وَالَّذِي فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)[3]، وَ(سُنَنِ أَبِي داودٍ)[4]، وَغَيْرِهِمَا، (فَرَمَانِي القَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ)، وَهَذَا ظَاهِرٌ. وَأَمَّا رُوَايَةُ (حَدَقَنِي)، فَمُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ فِي هَذِهِ الكُتُبِ المَشْهُورَةِ فِي اللُّغَةِ (حَدَقَ) بِمَعْنَى (نَظَرَ) وَنَحْوِهِ، إِنَّمَا قَالُوا: (حَدَّقَ) بِالتَّشْدِيدِ: إِذَا نَظَرَ نَظَرًا شَدِيدًا، لَكِنَّهُ لَازِمٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ؛ يُقَالُ: حَدَّقَ إِلَيْهِ، وَلَا يُقَالُ: حَدَّقَهُ "[5]. أَيْ: إِنَّ الفِعْلَ (حَدَّقَ) لَمْ يُسْمَعْ مِنَ العَرَبِ تَعْدِيَتُهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ (إِلَى).

وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ مُوَافِقٌ للوَارِدِ فِي مَصَادِرِ العَرَبِيَّةِ؛ جَاءَ فِي (المُغْرِبِ)، وَغَيْرِهِ: " وَحَدَّقَ إِلَيْهِ تَحْدِيقًا: شَدَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهِ. وَقَوْلُ الْحَجَّاجِ وَقَدْ أُرْتِجَ عَلَيْهِ: (قَدْ هَالَنِي كَثْرَةُ رُءُوسِكُمْ، وَإِحْدَاقُكُمْ إِلَيَّ بِأَعْيُنِكُمْ)، الصَّوَابُ: تَحْدِيقُكُمْ إِلَيَّ "[6]. وَجَاءَ فِي (المُحِيطِ): " وأَتْأَرَنِي بعَيْنِه إِتْآرًا: حَدَّقَ إِلَيَّ "[7]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: " وَحَسَرَتِ العَيْنُ: كَلَّتْ. وَحَسَرَهَا بُعْدُ مَا حَدَّقَتْ إِلَيْهِ، أَوْ خَفَاؤُهُ، يَحْسُرُهَا: أَكَلَّهَا "[8]. وَقَدْ وَرَدَ فِي الشِّعْرِ لَازِمًا مُعَدًّى بـ(إِلَى)؛ قَالَ ابْنُ المُعْتَزِّ (ت٢٩٦هـ)[9]:

عَلَى طَرَفِ العِيسِ قَدْ حَدَّقَتْ إِلَيْهِ المَنَايَا وَكَادَتْ تَثِبْ

وَقَدْ فَاتَ النَّوَوِيُّ أَنَّ الفِعْلَ (حَدَّقَ) قَدْ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ (فِي)؛ جَاءَ فِي (المُخَصَّصِ): " أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّقَ فِي الأَمْرِ يَجِدُّ وَيَجُدُّ وَأَجَدَّ "[10]. وَاللَّافِتُ أَنَّ مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ قَدْ فَاتَ عَلَى العُلَمَاءِ الَّذِينَ أَوْرَدُوا الحَدِيثَ بِرُوَايَةِ (حَدَّقَنِي)، وَشَرَحُوا مَعْنَاهُ، كابنِ الأَثِيرِ، وَابْنِ مَنْظُورٍ

---

(١) مسند أبي عَوانَة: ٤٦٥/١، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائنيّ، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقيّ، ط١، دار المعرفة-بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٢) السّنن الصّغير للبيهقيّ: ٣١٤/١.

(٣) صحيح مسلم: ٣٨١/١.

(٤) سنن أبي داود: ١٩١/٢.

(٥) المجموع شرح المهذّب: ٧٩/٤.

(٦) المُغرب في ترتيب المُعرب: ١٨٨/١. وينظر: المصباح المنير: ١٢٥/١.

(٧) المُحيط في اللّغة: ٤٥٩/٩.

(٨) المحكم: ١٨١/٣. وينظر: المخصّص: ١٠٤/١.

(٩) ديوان ابن المعتزّ: ٦٦، عبد الله بن المعتزّ، ط١، دار صادر-بيروت، د. ت.

(١٠) المخصّص: ٢٦٥/١.

(ت٧١١هـ)، وَغَيرِهِمَا؛ جَاءَ فِي (النِّهَايَةِ): " وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ (فَحَدَّقَنِي القَوْمُ بأبْصَارِهِمْ، أَيْ: رَمَوْنِي بحَدَقِهِمْ، جَمْعُ حَدَقَةٍ، وَهِيَ العَيْنُ، وَالتَّحْدِيقُ: شِدَّةُ النَّظَرِ "[١].

٤- (عَالَ):

قَالَ: " الْعَوْلُ: زِيَادَةُ السِّهَامِ عَلَى أَجْزَاءِ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَارْتِفَاعُهَا. وَأَمَّا قَوْلُ الغَزَالِيِّ: (العَوْلُ: الرَّفْعُ)[٢]، فَأُنْكِرُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ العَوْلَ مَصْدَرُ عَالَ يَعُولُ عَوْلًا، فَهُوَ لَازِمٌ؛ فَصَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ: هُوَ الارْتِفَاعُ. وَهَكَذَا فَسَّرَهُ الأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، بِالارْتِفَاعِ وَالزِّيَادَةِ؛ قَالُوا: وَعَالَتِ الفَرِيضَةُ: إِذَا ارْتَفَعَتْ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَالَ المِيْزَانُ فَهُوَ عَائِلٌ، أَيْ: مَالَ وَارْتَفَعَ. قَالَ الرَّافِعِيُّ[٣]: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُقَالُ: عَالَ الرَّجُلُ الفَرِيضَةَ، وَأَعَالَهَا، فَيُعَدِّيهِ؛ فَإِنْ صَحَّ هَذَا، صَحَّ كَلَامُ الغَزَالِيِّ "[٤].

وَفِي عِبَارَةِ النَّوَوِيِّ مَلْحَظَانِ: (أَحَدُهُمَا): إِنَّ النَّوَوِيَّ لَمْ يَكُنْ أَصِيلًا فِيمَا تَعَقَّبَ بِهِ الغَزَالِيَّ، إِذْ سَبَقَهُ فِيهِ الرَّافِعِيُّ، بَلْ إِنَّهُ نَقَلَ نَصَّ كَلَامِهِ فِي (شَرْحِ الوَجِيْزِ)، إِذْ قَالَ هُنَاكَ: " وَقَوْلُهُ فِي الكِتَابِ: (وَمَعنَى العَوْلِ الرَّفعُ)، لَوْ ذَكَرَ بَدَلَ الرَّفعِ الارتِفَاعَ، لَكَانَ أَحْسَنُ. قَالَ الأَزْهَرِيُّ وغَيرُهُ: فَسَّرُوهُ بِالارْتِفَاعِ وَالزِيادَةِ، وَقَالُوا: عَالَتِ الفَرِيضَةُ، أَيْ: ارتَفَعَتْ؛ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَالَ المِيزَانُ فَهُوَ عَائِلٌ: إِذَا مَالَ وَارْتَفَعَ "[٥].

وَ(الآخَرُ): إِنَّ نَقْلَهُ كَلَامَ الرَّافِعِيِّ المُتَعَلِّقَ بِتَعْدِيَةِ الفِعْلِ (عَالَ)، كَشَفَ عَنْ تَوَهُّمِهِ، أَوْ تَحْرِيفِهِ لِعِبَارَتِهِ، أَوِ اضْطِرَابٍ وَتَخْلِيطٍ فِي فَهْمِ مُرَادِهِ، أَوْ اخْتِلَافٍ فِي نُسَخِ الكِتَابِ، إِذِ المَذْكُورُ فِي مَطْبُوعِ (شَرْحِ الوَجِيزِ): " عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: عَالَتِ الفَرِيضَةُ، وَأَعَالَهَا، فَيُعَدِّ بِهِ "[٦]. وَقَدْ عَنَى أَنَّ الفِعْلَ (عَالَ) لَازِمٌ، وَيَصِيرُ مُتَعَدِّيًا بِـ(هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ) فِي أَوَّلِهِ. وَعَلَى هَذَا، يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الغَزَالِيِّ: (العَوْلُ: الرَّفْعُ) بِمُلَاحَظَةِ أَنَّ (العَوْلَ) اسْمًا مَأْخُوذًا مِنَ (أَعَالَ) المُتَعَدِّي، وَبِهَذَا تَسْتَقِيمُ العِبَارَةُ، وَلَا يُدْخَلُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ. وَبَيْنَ عِبَارَةِ الرَّافِعِيِّ وَالعِبَارَةِ الَّتِي نَقَلَهَا النَّوَوِيُّ

---

[١] النّهاية لابن الأثير: ٣٥٤/١. وينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: ٤١٣/١. واللّسان: ٤٠/١٠.

[٢] ينظر: الوسيط في المذهب: ٣٧٧/٤.

[٣] ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٥٥٩/٦.

[٤] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٤٧. وينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ٥٢/٤.

[٥] العزيز شرح الوجيز: ٥٥٩/٦.

[٦] ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٥٥٩/٦.

وَعَزَاهَا لَهُ، بَوْنًا وَاسِعًا، فَتَأَمَّلْ! وَيُعَضِّدُ هَذَا وُرُودُ عِبَارَةِ الرَّافِعِيِّ (عَالَتْ الفَرِيضَةُ)، فِي كَثِيرٍ مِنْ مَصَادِرِ العَرَبِيَّةِ القَدِيمَةِ؛ جَاءَ فِي (المُخَصّصِ): " وعالَتِ الفريضةُ: ارْتَفَعَت وأعال الفريضةَ: أَقَامَهَا "[1].

قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولُ النَّوَوِيِّ هُوَ المُطَابِقُ لِمَا دَوَّنَهُ الرَّافِعِيُّ؛ لِمُوَافَقَتِهِ حِكَايَةَ الفَارَابِيِّ، وَالجَوْهَرِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، وَأَنَّ النُّسْخَةَ المَطْبُوعَةَ مِنْ (شَرْحِ الوَجِيزِ) قَدْ مُنِيَتْ بِالتَّحْرِيفِ مِنْ قِبَلِ النُّسَّاخِ؛ جَاءَ فِي (دِيوَانِ الأَدَبِ): " وَعَالَتِ الفريضَةُ، أَيْ: ارْتَفَعتْ. ويُقالُ: عَالَ زيدٌ الفَرَائِضَ وَأَعَالَها "[2]. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: " عَوْلُ الفَرِيضَةِ، وَقَدْ عَالَتْ، أَيْ: ارْتَفَعَتْ ... وَيُقَالُ – أَيْضًا –: عَالَ زَيْدٌ الفَرَائِضَ، وَأَعَالَهَا بِمَعْنًى، يَتَعَدَّى، وَلَا يَتَعَدَّى "[3]. وَعَلَى هَذَا، لَا إِنْكَارَ لِعِبَارَةِ الغَزَالِيِّ؛ لِأَنَّ (عَالَ) مُتَعَدٍّ لَازِمٌ.

ثَانِيًا: الأَفْعَالُ المُتَعَدِّيَةُ:

١- (سَرَّى):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ يَكْثُرُ الطَّلَاقَ سُرِّيَ جَارِيَةً)[4]، هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ عَنْ نُسْخَةِ المُصَنِّفِ، وَيَقَعُ فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ (بِجَارِيَةٍ)، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا "[5]. أَيْ: إِنَّ الفِعْلَ (سَرَّى) مِنَ الأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي بِنَفْسِهِ، لَا بِحَرْفِ الجَرِّ؛ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ دُخُولَ حَرْفِ الجَرِّ (البَاءِ) عَلَى (جَارِيَةٍ) غَيْرُ صَائِبٍ.

وَوَجَدْتُ أَنَّ عِبَارَةَ الفَيُّومِيِّ فِي (المِصْبَاحِ) أَحْسَنُ مَا قِيْلَ فِي المَقَامِ؛ قَالَ: " وَالسُّرِّيَّةُ: فُعْلِيَّةٌ، قِيلَ: مَأْخُوذَةٌ مِنَ السِّرِّ – بِالْكَسْرِ – وَهُوَ النِّكَاحُ، فَالضَّمُّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحُرَّةِ، إِذَا نُكِحَتْ سِرًّا، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهَا: سِرِّيَّةٌ – بِالْكَسْرِ – عَلَى الْقِيَاسِ. وَقِيلَ: مِنَ السُّرِّ بِالضَّمِّ،

---

[1] المخصّص: ٣٧٩/٤. وينظر: التّقفية في اللّغة: ٦٢٦. والفاخر: ٢١. وجمهرة اللّغة: ٩٥١/٢. ومعاني القرآن للنّحّاس: ١٦/٢.والغريبين للهرويّ: ١٣٤٣/٤. والمحكم: ٣٥٨/٢.

[2] ديوان الأدب: ٣٩٩/٣.

[3] الصّحاح: ١٧٧٨/٥. وينظر: كتاب الأفعال لابن القطّاع: ٣٩٢/٢.

[4] ينظر: التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ١٥٧. وَفيهِ: (سُرِّيَ بِجَارِيَةٍ) بَدَلَ (سُرِّيَ جَارِيَةً).

[5] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٥٠.

بِمَعْنَى السُّرُورِ؛ لِأَنَّ مَالِكَهَا يُسَرُّ بِهَا، فَهُوَ عَلَى الْقِيَاسِ. وَسَرَّيْتُهُ سُرِّيَّةً، يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَتَسَرَّاهَا. وَالْأَصْلُ سَرَّرْتُهُ فَتَسَرَّرَ – بِالتَّضْعِيفِ – لَكِنْ أُبْدِلَ لِلتَّخْفِيفِ"[١].

وَالطَّرِيفُ أَنَّ النَّوَوِيَّ نَفْسَهُ عَبَّرَ بِمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ وَجَعَلَهُ خَطَأً، فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ (رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ)؛ قَالَ: " وَلَوْ كَانَ السَّفِيهُ مُطْلَقًا مَعَ حَاجَتِهِ إِلَى النِّكَاحِ، سُرِّيَ بِجَارِيَةٍ، فَإِنْ تَضَجَّرَ مِنْهَا، أُبْدِلَتْ "[٢]. وَقَالَ – أَيْضًا –: " يَصِحُّ طَلَاقُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ مِطْلَاقًا، سُرِّيَ بِجَارِيَةٍ "[٣].

٢- (ابْتَنَى):

قَالَ: " وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي (الوَسِيطِ)، وَ(الوَجِيزِ)، فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ: (ابْتَنَتْ يَدُهُ عَلَى يَدِ الغَاصِبِ)[٤]، (فَفِيهِ وَجْهَانِ يَبْتَنِيَانِ)[٥]، وَنَحْو ذَلِكَ. فَيَقَعُ فِي غَالِبِ النُّسَخِ (يَبْتَنِيَانِ) بِيَاءٍ مُثَنَّاةٍ مِنْ تَحْتٍ فِي أَوَّلِهِ، ثُمَّ بَاءٍ مُوَحَّدَةٍ، ثُمَّ تَاءٍ مُثَنَّاةٍ مِنْ فَوْقٍ، وَهَكَذَا يَقَعُ (ابْتَنَتْ) أَوَّلُهُ مُوَحَّدَةٌ، ثُمَّ مُثَنَّاةٌ فَوْقَ، ثُمَّ نُونٌ. وَهَذَا لَحْنٌ؛ لِأَنَّ الابْتِنَاءَ مُتَعَدٍّ، كَالبِنَاءِ؛ فَلَا يُسْتَعْمَلُ لَازِمًا. وَصَوَابُهُ: (يَنْبَنِيَانِ) بِمُثَنَّاةٍ تَحْتَ، ثُمَّ نُونٍ، ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ. وَكَذَا (انْبَنَتْ) بِنُونٍ، ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ "[٦].

وَلَمْ يَكُنِ النَّوَوِيُّ أَوَّلَ مَنْ اعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الاسْتِعْمَالَ، إِذْ حَازَ الرَّافِعِيُّ قَصَبَ السَّبْقِ فِيهِ، وَمَا عِبَارَةُ النَّوَوِيِّ، إِلَّا تَرْدِيدٌ لِكَلَامِهِ وَهُوَ يَتَعَقَّبُ الغَزَالِيَّ؛ قَالَ: " وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ، فَقَوْلُهُ: (وَكُلُّ يَدٍ تَبْتَنِي عَلَى)، هَكَذَا يُوجَدُ فِي الأَكْثَرِ، وَيُقْرَأُ. لَكِنَّ (الابْتِنَاءَ) مُتَعَدٍّ، كَالبِنَاءِ؛ فَالوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: (انْبَنَتْ). وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ اللَّازِمَةُ (الابْتِنَاءُ)، فَيُمْكِنُ أَنْ تُرَاعَى الصُّورَةُ، وَيُقْرَأُ (ابْتَنَتْ) "[٧].

وَهَذَا الاعْتِرَاضُ مُسْتَنِدٌ إِلَى السَّمَاعِ مِنَ العَرَبِ، إِذْ جَاءَ فِي المُعْجَمَاتِ: " بَنَى فُلَانٌ بَيْتًا، وَبَنَى عَلَى أَهْلِهِ بِنَاءً ... وَابْتَنَى دَارًا، وَبَنَى بِمَعْنًى "[٨]. " وَيَقُولُونَ: ابْتَنَى فُلَانٌ شُقُورَهُ، أَيْ:

---

[١] المصباح المنير: ٢٧٣/١.

[٢] روضة الطّالبين وعمدة المفتين: ١٨٥/٤.

[٣] روضة الطّالبين وعمدة المفتين: ١٠٠/٧.

[٤] ينظر: الوجيز في فقه الإمام الشّافعيّ: ٣٨٠/١. والوسيط في المذهب: ٣٨٨/٣.

[٥] ينظر: الوسيط في المذهب: ١٩٢/١، ٣١١/٢، ٦٨٨، ٦٩٠، ١٤/٣، ٢٨، ٤٦٢/٤، ٤٢٢/٥.

[٦] تهذيب الأسماء واللّغات: ٣٣/٣.

[٧] العزيز شرح الوجيز: ٤٠٩/٥.

[٨] الصّحاح: ٢٢٨٦/٦. وينظر: ديوان الأدب: ١٢٦/٤. وشمس العلوم: ٦٤٠/١.

أُمُورَهُ "[١]. وَ" فُلَانٌ يُبَانِي فُلَانًا: يُبَارِيهِ فِي البِنَاءِ. وَابْتَنَى لِسُكْنَاهُ دَارًا. وَأَبْنَيْتُهُ بَيْتًا "[٢]. " وَقَالَ الفَرَّاءُ: الشُّنْدُخِيُّ: الطَّعَامُ يَجْعَلُهُ الرَّجُلُ إِذَا ابْتَنَى دَارًا أَوْ بَيْتًا "[٣].

وَفِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: " مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ ابْتَنَى دَارًا، فَأَكْمَلَهَا وَأَحْسَنَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَدْخُلُونَهَا، وَيَعْجَبُونَ، وَيَقُولُونَ: لَوْلَا مَوْضِعُ اللَّبِنَةِ "[٤]. وَقَدْ جَاءَ (ابْتَنَى) مُتَعَدِّيًا، فِي الشِّعْرِ الفَصِيحِ؛ قَالَ يَزِيدُ بنُ الحَكَمِ الثَّقَفِيُّ (ت١٠٥هـ):

إِذَا مَا بَنَى المَجْدَ ابْنُ عَمِّكَ لَمْ تُعِنْ وَقُلْتَ أَلَا بَلْ لَيْتَ بُنْيَانَهُ خَوِيْ[٥].

٣- (كَبَّ وَأَكَبَّ):

قَالَ: " وَقَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ): (مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ)[٦]، (يَكُبَّهُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ، يُقَالُ: أَكَبَّ الرَّجُلُ، وَكَبَّهُ اللَّهُ. وَهَذَا بِنَاءٌ غَرِيبٌ، فَإِنَّ الْعَادَةَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ اللَّازِمُ بِغَيْرِ هَمْزَةٍ، فَيُعَدَّى بِالْهَمْزَةِ، وَهُنَا عَكْسُهُ "[٧].

مِنَ القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ المُسْتَنْبَطَةِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ العَرَبِ، أَنَّ الفِعْلَ اللَّازِمَ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ. وَاسْتَقْرأوا أَنَّ المَعْنَى الغَالِبَ عَلَى بِنَاءِ (أَفْعَلَ) هُوَ التَّعْدِيَةِ[٨]. قَالَ سِيبَوَيهِ: " تَقُولُ: دَخَلَ، وَخَرَجَ، وَجَلَسَ. فَإِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّ غَيْرَهُ صَيَّرَهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، قُلْتَ: أَخْرَجَهُ، وَأَدْخَلَهُ، وَأَجْلَسَهُ. وَتَقُولُ: فَزِعَ وَأَفْزَعْتُهُ، وَخَافَ وَأَخَفْتُهُ، وَجَالَ وَأَجَلْتُهُ، وَجَاءَ وَأَجَأْتُهُ؛ فَأَكْثَرُ مَا

---

[١] المحيط في اللّغة: ٢٣٣/٥.

[٢] أساس البلاغة: ٧٨/١.

[٣] التّكملة والذّيل والصّلة: ١٥٤/٢.

[٤] مسند أحمد: ١٦٧/٢٣. والمسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم: ٨٠/١٨. وجامع المسانيد: ١١٣/٢، ابن الجوزيّ عبد الرحّمن بن عليّ، تحقيق: د. علي حسين البوّاب، ط١، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

[٥] يزيد بن الحكم الثّقفيّ حياته وشعره: ٢٢٣، د. نوري حمّودي القيسيّ، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلّد: ٣١، العدد: ١، يناير-١٩٨٠م. وأمالي القاليّ: ٦٨/١. والممتع في صنعة الشعر: ٢٨٣، عبد الكريم النهشليّ القيروانيّ، تحقيق: د. محمّد زغلول سلام، ط١، منشأة المعارف-الإسكندرية، د.ت. وأمالي ابن الشّجريّ: ٢٧١/١. ولباب الآداب: ٣٩٨/١، أبو المظفّر أسامة بن منقذ الكلبيّ، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط٢، مكتبة السنّة-القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. والدّرّ الفريد وبيت القصيد: ٤١٢/٥، محمّد بن أيدمر المستعصميّ، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوريّ، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

[٦] صحيح مسلم: ١٣٢/١.

[٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨٠/٢.

[٨] ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٩٩/٤.

يَكُونُ عَلَى (فَعَلَ)، إِذَا أَرَدْتَ أَنَّ غَيْرَهُ أَدْخَلَهُ فِي ذَلِكَ، يُبْنَى الفِعْلُ مِنْهُ عَلَى (أَفْعَلْت) "[1]. وَتُسَمَّى هَذِهِ الهَمْزَةُ (هَمْزَةَ التَّعْدِيَةِ)، وَ(هَمْزَةَ النَّقْلِ)[2].

فَالمَعْرُوفُ فِي العَرَبِيَّةِ أَنَّ الثُّلَاثِيَّ اللَّازِمَ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ إِذَا دَخَلَتْهُ هَمْزَةُ النَّقْلِ، لَا العَكْس. لَكِنَّ أَرْبَابَ اللُّغَةِ وَضَعُوا أَيْدِيَهِمْ عَلَى أَفْعَالٍ خَرَجَتْ عَنْ هَذِهِ القَاعِدَةِ، سَلَكَ فِيهَا اللِّسَانُ العَرَبِيُّ سَبِيلًا مُعَاكِسًا، إِذْ جَاءَ ثُلَاثِيُّهَا مُتَعَدِّيًا، وَبِالهَمْزَةِ قَاصِرًا خِلَافَ المَعْهُودِ. وَمِنْ ذَلِكَ (كَبَّ وَأَكَبَّ)؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " تَقُولُ: (قَدْ أَكَبَّ الرَّجُلُ): إِذَا كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ، فَإِذَا وَقَعَ الفِعْلُ، أَسْقَطْتَ الأَلِفَ، فَتَقُولُ: (قَدْ كَبَّهُ اللهُ لِوَجْهِهِ)، وَ(كَبَبْتُهُ أَنَا لِوَجْهِهِ) "[3].

وَذَكَرَ اللُّغَوِيُّونَ نَظَائِرَ لِهَذَا الفِعْلَ، إِذْ حُكِيَ " أَنْزَفَتِ البئرُ ونَزَفْتُهَا أَنْزِفُها نَزْفًا، وَأَقْشَعَ الغَيْمُ وَقَشَعَتْهُ الرِّيحُ تقْشَعُهُ قَشْعًا، وَكَذَلِكَ أَقْشَعَ القَوْمُ: إِذَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْسَلَ رِيشُ الطَّائِرِ وَوَبَرُ الْبَعِير: إِذَا سَقَطَ وَتَقَطَّع وَنَسَلْتُهُ نَسْلاً، وَأَمْرَتِ النَّاقَةُ: إِذَا دَرَّ لَبَنُهَا، وَمَرَيْتُهَا مَرْيًا: اسْتَدْرَرْتُهَا بِالْمَسْحِ، وَشَنَقْتُ الْبَعِيرَ أَشْنِقُهُ وَأَشْنُقُهُ: مَدَدْتُهُ بالزِّمَامِ حَتَّى رَفَعَ رَأسَهُ، وأَشْنَقَ هُوَ. وَقَالُوا: أَجْلَى الشَّيْءُ: انْكَشَفَ، وجَلَوْتُهُ، وَأَجْفَلَ الظَّلِيمُ، وجَفَلْتُهُ أَنَا "[4].

وَقَدْ رَوَى الفَيُّومِيُّ أَفْعَالًا أُخْرَى، كَأَجْفَلَ الطَّائِرُ وَجَفَلْتُهُ، وَأَظْأَرِتِ النَّاقَةُ وَظَأَرْتُهَا، وَأَعْرَضَ الشَّيْءُ وَعَرَضْتُهُ، وَأَنْقَعَ العَطَشُ: إِذَا سَكَنَ، وَنَقَعَهُ المَاءُ، وَأَخَاضَ النَّهْرُ وَخُضْتُهُ، وَأَحْجَمَ عَنِ الأَمْرِ وَحَجَمْتُهُ، وَأَصْرَمَ الزَّرْعُ وَصَرَمْتُهُ[5].

---

[1] الكتاب: ٥٥/٤.

[2] ينظر: شرح الكافية الشّافية: ٥٦٩/٢.

[3] معاني القرآن: ١٧١/٣.

[4] المخصّص: ٣٩٢/٤. وينظر: ارتشاف الضّرب: ٢٠٩٥/٤. وأدب الكاتب: ٤٥٩. والصّاحبي في فقه اللّغة: ٦٥. وفقه اللّغة وسرّ العربيّة: ٢٣٦.

[5] ينظر: المصباح المنير: ٦٨٦/٢.

وَالحَقُّ أَنَّ حُكْمَ النَّوَوِيّ عَلَى هَذَا البِنَاءِ بـ(الغَرِيبِ) – مَعَ حِكَايَةِ هَذَا العَدَدِ مِنَ الأَفْعَالِ – غَيْرُ دَقِيقٍ، إِذِ الأَصْوَبُ أَنْ يُوْصَفَ بِـ(القَلِيلِ)، أَوِ (النَّادِرِ)، كَمَا فَعَلَ بَعْضٌ مِنْ سَالِفِي النَّوَوِيّ[1]. أَوْ أَنْ يُكْتَفَى بِوَصْفِه بِـ(خِلَافِ البَابِ)[2].

٤ – (وَهَبَ):

قَالَ: " وَأَمَّا قَوْلُ الغَزَالِيّ[3]، وَغَيْرِهِ[4]، فِي كُتُبِ الفِقْهِ: (وَهَبْتُ مِنْ فُلَانٍ كَذَا)، فَهُوَ مِمَّا يُنْكَرُ عَلَى الفُقَهَاءِ؛ لِإِدْخَالِهِمْ لَفْظَةَ (مِنْ)، وَإِنَّمَا الجَيِّدُ: (وَهَبْتُ زَيْدًا مَالًا)، وَ(وَهَبَ لَهُ مَالًا). وَجَوَابُهُ: إِنَّ إِدْخَالَ (مِنْ) – هُنَا – صَحِيحٌ، وَهِيَ زَائِدَةٌ، وَزِيَادَتُهَا فِي الوَاجِبِ جَائِزَةٌ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَعِنْدَ الأَخْفَشِ مِنَ البَصْرِيِّينَ "[5].

وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا المَوْضِعَ مِنْ اسْتِعْمَالَاتِ المُوَلَّدِينَ مِنَ الفُقَهَاءِ، إِذْ عُدِمَ فِي مُصَنَّفَاتِ القُدَمَاءِ؛ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ. فَلَا يَصُحُّ تَعْدِيَةُ الفِعْلِ إِلَى المَفْعُولِ الأَوَّلِ بـ(مِنْ)؛ لِفَقْدِ السَّمَاعِ الصَّحِيحِ، وَلِعَدَمِ جَرَيَانِ القِيَاسِ عَلَيْهِ. وَتَمَاشِيًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي الانْتِصَارِ لِلُغَةِ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ، وَالاعْتِدَادِ بِاسْتِعْمَالَاتِهِمْ؛ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ دُخُولَ (مِنْ) قَبْلَ المَفْعُولِ بِهِ؛ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ، كَالأَخْفَشِ (ت٢١٥هـ)، وَأَبِي عُبَيْدَة، وَابْنِ جِنِّي، وَشَيْخِهِ ابْنِ مَالِكٍ، إِذْ جَوَّزُوا زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الإِيْجَابِ[6].

ثَالِثًا: الأَفْعَالُ المُتَعَدِّيَةُ اللَّازِمَةُ:

---

[1] ينظر: شرح المعلّقات السّبع للزّوزنيّ: ٧٤. والنكت في القرآن الكريم: ٥٠٧، علي بن فَضَّال أبو الحسن القيروانيّ، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م. وإعراب القرآن للأصبهانيّ: ٤٥٧، إسماعيل بن محمد بن الفضل أبو القاسم الملقب بقوّام السنّة، قدّمت له ووثّقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيّد، ط١، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، ١٤١٥ه-١٩٩٥م. وإكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤٦٢/١. والبديع في علم العربيّة: ٤٣٨/١. والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ١٦٧/١.

[2] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٤٣/٥.

[3] ينظر: الوسيط في المذهب: ٢٦٤/٥.

[4] ينظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني: فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه: ١١٨/٣، برهان الدين أبو المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاريّ، تحقيق: عبد الكريم سامي الجنديّ، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٤ه-٢٠٠٤م.

[5] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٩٦/٤-١٩٧.

[6] ينظر: ينظر: شرح أبيات مُغني اللّبيب: ٣٢٩/٥-٣٣٠.

١- (بَاعَ):

" وَقَوْلُ الفُقَهَاءِ: (بَاعَ مِنْهُ كَذَا)، هَكَذَا يَسْتَعْمِلُونَهُ بـ(مِنْ)، وَقَدْ عَدَّ جَمَاعَةٌ هَذِهِ مِنْ لَحْنِ الفُقَهَاءِ، وَقَالُوا: صَوَابُهُ (بَاعَهُ)، كَذَا يُعَدَّى بِنَفْسِهِ. وَهَذَا الإِنْكَارُ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ قَدْ صَحَّ اسْتِعْمَالُهَا عَنِ العَرَبِ، فَفِي (صَحِيحِ البُخَارِيِّ) ... (بَاعَ عَبْدُ اللهِ بنُ جَعْفَرٍ نَصِيبَهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ بِسِتّمائةِ أَلْفٍ)[١]. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: (فَبَاعَ مِنْهُ فَرَسًا)[٢]. وَفِي مُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى المَوْصِلِيِّ، عَنْ عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ وَعْلَة النِّسَائِيّ – وَهُوَ عَرَبِيٌّ وَمِنَ الثِّقَاتِ، وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) – : قَالَ: (سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ الخَمْرِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ)[٣]، وَذَكَرَ الحَدِيث.

وَفِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) ... عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ: (أَرَأَيْتَ لَوْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، ثُمَّ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ تَأْخُذَ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ)[٤]. فَعَلَى هَذَا؛ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّفْظَةُ تُعَدَّى بِنَفْسِهَا، وَبـ(مِنْ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) زَائِدَةً، عَلَى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ، فِي جَوَازِ زِيَادَةِ (مِنْ) فِي الوَاجِبِ. وَفِي البُخَارِيِّ ... عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: (وَاعَدْتُ رَجُلًا أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِي، فَيَأْتِي بِإِذْخِرٍ، أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَ مِنَ الصَّوَّاغِينَ وَأَسْتَعِينَ بِهِ)[٥] ... وَفِي أَوَّلِ (كِتَابِ البُيُوعِ) مِنَ البُخَارِيِّ ... عَنْ ابْنِ عُمَرٍ: إِنَّ عُمَرَ كَانَ لَهُ جَمَلٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (بِعْنِيهِ)، فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)[٦]. وَفِي أَوَّلِ البَابِ: عَنْ ابْنِ عُمَرٍ، قَالَ: (بِعْتُ مِنْ عُثْمَانٍ مَالًا بِالوَادِي)[٧]. وَفِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، فِي حَدِيثِ جَابِرٍ فِي بَيْعِهِ الجَمَلَ: قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (بِعْنِيهِ)، فَبِعْتُهُ مِنْهُ بِخَمْسِ أَوْرَاقٍ[٨]"[٩].

---

[١] صحيح البخاريّ: ١١٣٧/٣.

[٢] ينظر: مسند الإمام الشافعيّ: ١٦٥/٣، أبو عبد الله محمّد بن إدريس الشَّافعيّ، ترتيب: سنجر بن عبد الله الجاوليّ، تحقيق: ماهر ياسين فحل، ط١، شركة غراس للنشر والتوزيع-الكويت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م. والحديث: (... فَبَاعَ صَاحِبٌ لَنَا فَرَسًا مِنْ رَجُلٍ ...).

[٣] مسند أبي يعلى الموصليّ: ١٨٠/٤.

[٤] صحيح مسلم: ١١٩٠/٣. في مطبوع (صحيح مسلم) لم تُذْكَرْ (أَرَأَيت).

[٥] صحيح البخاريّ: ٧٣٦/٢، ١١٢٥/٣، ١٤٧٠/٤. مع اختلاف يسير، فالمذكور في المطبوع: (وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَّاغًا مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعَ أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِي، فَنَأْتِيَ بِإِذْخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ مِنَ الصَّوَّاغِينَ، وَأَسْتَعِينَ بِهِ).

[٦] ينظر: صحيح البخاريّ: ٧٤٥/٢.

[٧] ينظر: صحيح البخاريّ: ٧٤٥/٢. وفي مطبوع صحيح البخاريّ: (قَالَ بِعْتُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ مَالًا بِالْوَادِي).

[٨] صحيح مسلم: ١٢٢٣/٣.

[٩] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٤٤/٤.

وَحَاصِلُ هَذَا الكَلَامِ الطَّوِيلِ أَنَّ النَّوَوِيَّ رَدَّ إِنْكَارَ تَعَدِّي الفِعْلِ (بَاعَ) بِحَرْفِ الجَرِّ إِلَى المَفْعُولِ الأَوَّلِ، أَوِ الثَّانِي، مُحْتَجًّا بِالسَّمَاعِ مِنَ العَرَبِ، وَمُسْتَشْهِدًا –كَعَادَتِهِ فِي قَبُولِ الاسْتِعْمَالِ – بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. فَهُوَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الفِعْلَ مُتَعَدٍّ لَازِمٌ بِالنَّظَرِ إِلَى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ، مَعَ تَجْوِيزِ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) زَائِدَةً، وَالفِعلُ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ.

وَفَضْلًا عَمَّا احْتَجَّ بِهِ، فَثَمَّةَ مَا يُعَضِّدُ مَذْهَبَهُ؛ فَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ صُنَّاعُ المُعْجَمَاتِ؛ قَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: " حَاكَمَ أَعْرَابِيٌّ رَجُلًا إِلَى الْقَاضِي، فَقَالَ: بِعْتُ مِنْهُ غُنْجُداً مُذْ جَهْرٍ، فَغَابَ عَنِّي"[1]. وَجَاءَ فِي (المُحِيطِ)، وَغَيْرِهِ: " وَبَاعَهُ مِنَ السُّلْطَانِ: سَعَى بِهِ إِلَيْهِ "[2]. وَفِي (المُحْكَمِ): " وَالبَيْعُ: الشِّرَاءُ – أَيْضًا – وَقَدْ بَاعَهُ الشَّيْءَ، وَبَاعَهُ مِنْهُ بَيْعًا فِيهِمَا "[3]. وَفِي (أَسَاسِ البَلَاغَةِ): " بَاعَهُ الشَّيْءَ، وَبَاعَ مِنْهُ، وَبَاعَ عَلَيْهِ القَاضِي ضَيْعَتَهُ "[4].

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ – أَيْضًا –، قَوْلُ المُطَرِّزِيِّ: " الْبَيْعُ: مِنَ الْأَضْدَادِ؛ يُقَالُ بَاعَ الشَّيْءَ إِذَا شَرَاهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ، وَيُعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِنَفْسِهِ، وَبِحَرْفِ الْجَرِّ؛ تَقُولُ: بَاعَهُ الشَّيْءَ، وَبَاعَهُ مِنْهُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ "[5]. وَقَوْلُ الفَيُّومِيِّ: " كَتَمْتُ زَيْدًا الْحَدِيثَ كَتْمًا – مِنْ بَابِ قَتَلَ – وَكِتْمَانًا – بِالْكَسْرِ –، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَيَجُوزُ زِيَادَةُ(مِنْ) فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، فَيُقَالُ: كَتَمْتُ مِنْ زَيْدٍ الْحَدِيثَ، مِثْلُ: بِعْتُهُ الدَّارَ، وَبِعْتُ مِنْهُ الدَّارَ "[6].

وَأَمَّا احْتِكَامُهُ إِلَى زِيَادَةِ (مِنْ) فِي الإِجَابِ، فَنَاقِصٌ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الأَخْفَشِ، بَلْ هُوَ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ كَالكِسَائِيِّ، وَطَائِفَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ، كَأَبِي عُبَيْدَة، وَالفَارِسِيِّ، وَابْنِ جِنِّي، وَابْنِ مَالِكٍ[7].

٢- (غَصَبَ):

---

[1] تهذيب اللّغة: ١٥٢/٤.

[2] المحيط: ١٧٨/٢. والتكملة والذّيل والصلة: ٢٢٢/٤.

[3] المحكم: ٢٦١/٢.

[4] أساس البلاغة: ٨٧/١.

[5] المغرب في ترتيب المعرب: ٩٦/١.

[6] المصباح المنير: ٥٢٥/٢.

[7] ينظر: شرح أبيات مُغني اللّبيب: ٣٢٩/٥-٣٣٠.

قَالَ: " قَدْ شَاعَ فِي اسْتِعْمَالِ مُصَنِّفِي الفُقَهَاءِ قَوْلُهُمْ: (غَصَبَ مِنْهُ ثَوْبًا)، فَيُعَدُّونَهُ بـ(مِنْ). وَالمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ مَا قَدَّمْنَاهُ: (غَصَبَهُ ثَوْبًا) مُعَدًى بِنَفْسِهِ. وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ فُضَلَاءِ زَمَانِنَا هَذَا الاسْتِعْمَالَ عَلَى الفُقَهَاءِ، وَنَسَبَهُمْ إِلَى اللَّحْنِ فِيهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي فَصْلِ (بيع) أَنَّهُ يَجُوزُ: (بِعْتُ مِنْهُ فَرَسًا)، وَذَكَرْنَا وَجْهَهُ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِثْلُهُ هُنَا "[1].

أَيْ: إِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ (غَصَبَ) يَتَعَدَّى إِلَى المَفْعُولِ الأَوَّلِ بِنَفْسِهِ، وَبِحَرْفِ الجَرِّ (مِنْ)، فَهُوَ مُتَعَدٍّ لَازِمٌ، بِالنَّظَرِ إِلَى المَفْعُولِ الأَوَّلِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) زَائِدَةً وَهُوَ بَاقٍ عَلَى تَعْدِيهِ. وَذَكَرَ أَنَّ الاحْتِجَاجَ لِهَذَا هُوَ نَفْسُهُ الَّذِي قِيلَ فِي الفِعْلِ (بَاعَ). وَقَدْ ذَكَرَ هُنَاكَ أَنَّهُ احْتَكَمَ إِلَى السَّمَاعِ المُوَثَّقِ بِالشَّوَاهِدِ الحَدِيثِيَّةِ، وَإِلَى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ، فِي جَوَازِ زِيَادَةِ (مِنْ) فِي الوَاجِبِ.

قُلْتُ: يَرِدُ عَلَى احْتِجَاجِهِ هُنَا، فَقْدُ السَّمَاعِ الصَّحِيحِ عَنِ العَرَبِ، إِذْ لَمْ يَرِدْ الفِعْلُ مُعَدًّى بـ(مِنْ)، فِي القُرْآنِ، وَلَا فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَلَا فِي الشِّعْرِ الفَصِيحِ، وَلَا فِي سَائِرِ كَلَامِ العَرَبِ، وَلَا فِي اسْتِعْمَالَاتِ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي عُصُورِ الاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ. بِخِلَافِ الفِعْلِ (بَاعَ).

وَيَبْقَى الاحْتِجَاجُ بِجَوَازِ زِيَادَةِ (مِنْ) فِي الإِيْجَابِ، الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ العُلَمَاءِ – كَمَا قَدَّمْنَا –، وَهُوَ مِمْكِنٌ بِالقِيَاسِ عَلَى الأَمْثِلَةِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي زِيَادَةِ (مِنْ). وَيُعَضِّدُهُ قَوْلُ الفَيُّومِيِّ: " غَصَبَهُ غَصْبًا مِنْ بَابِ (ضَرَبَ). وَاغْتَصَبَهُ: أَخَذَهُ قَهْرًا وَظُلْمًا، فَهُوَ غَاصِبٌ. وَالْجَمْعُ: غُصَّابٌ، مِثْلُ كَافِرٍ وَكُفَّارٍ، وَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَيُقَالُ: (غَصَبْتُهُ مَالَهُ)، وَقَدْ تُزَادُ (مِنْ) فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، فَيُقَالُ: (غَصَبْتُ مِنْهُ مَالَهُ)، فَزَيْدٌ مَغْصُوبٌ مَالُهُ، وَمَغْصُوبٌ مِنْهُ "[2].

٣- (قَصَدَ):

قَالَ: " وَقَوْلُ المُصَنِّفِ: (قَصَدَ إِلَى تَشْمِيسِهِ)، صَحِيحٌ، وَزَعَمَ بَعْضُ الغَالِطِينَ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: (قَصَدَ إِلَى كَذَا)، بَلْ (قَصَدَ كَذَا). وَهَذَا خَطَأٌ، بَلْ يُقَالُ: (قَصَدَهُ، وَقَصَدْتُ إِلَيْهِ، وَقَصَدْتُ لَهُ)، ثَلَاثُ لُغَاتٍ حَكَاهُنَّ ابْنُ القَطَّاعِ، وَغَيْرُهُ. وَمِنْ أَظْرَفِ الأَشْيَاءِ أَنَّ اللُّغَاتِ الثَّلَاثَ اجْتَمَعَتْ مُتَوَالِيَةً فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، فِي نَحْوِ سَطْرٍ، عَنْ جُنْدُبٍ البَجَلِيِّ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) (أَنَّ

[1] تهذيب الأسماء واللّغات: ٦١/٤.

[2] المصباح المنير: ٤٤٨/٢.

رَجُلًا مِنَ المُشْرِكِينَ كَانَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ المُسْلِمِينَ، قَصَدَ لَهُ فَقَتَلَهُ. وَأَنَّ رَجُلًا مِنَ المُسْلِمِينَ قَصَدَ غَفْلَتَهُ)[١]. هَذَا نَصُّهُ بِحُرُوفِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ "[٢].

فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (قَصَدَ) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، وَبِحَرْفِ الجَرِّ (إِلَى)، وَبِحَرْفِ الجَرِّ (اللَّامِ)، أَيْ: إِنَّ (قَصَدَ) مُتَعَدٍّ لَازِمٌ. وَعَزَا ذَلِكَ إِلى اخْتِلَافِ لُغَاتِ العَرَبِ، ثُمَّ ذَكَرَ شَاهِدًا حَدِيثِيًّا عَضَّدَ بِهِ مَذْهَبَهُ.

وَالتَّثْقِيرُ فِي مُصَنَّفَاتِ العَرَبِيَّةِ كَافٍ فِي الاطْمِئْنَانِ إِلَى صَوَابِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ؛ إِذْ أَوْرَدَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ الصُّوَرَ الثَّلَاثَ للفِعْلِ، فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ جَاءَ فِي (الصّحَاحِ): " القَصْدُ: إِتْيَانُ الشَّيْءِ. تَقُولُ: قَصَدْتُهُ، وَقَصَدْتُ لَهُ، وَقَصَدْتُ إِلَيْهِ بِمَعْنًى "[٣]. وَقَالَ ابْنُ القَطَّاعِ: " قَصَدْتُهُ قَصْدًا: أَتَيْتُهُ. وَقَصَدْتُ لَهُ، وَقَصَدْتُ إِلَيْهِ "[٤]. وَمِثْلُهُ فِي (أَسَاسِ البَلَاغَةِ)، وَغَيْرِهِ[٥]. وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: " مَا يتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ تَارَةً بِنَفسِهِ، وَتارَةً بِالجَارِّ، كَشَكَرَ، وَنَصَحَ، وَقَصَدَ؛ تَقُولُ: شَكَرْتُهُ وَشَكَرْتُ لَهُ، وَنَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ، وَقَصَدْتُهُ وَقَصَدْتُ لَهُ وَقَصَدْتُ إِلَيْهِ "[٦].

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ السِّكِّيتِ، وَغَيْرُهُ صُوْرَتَي تَعَدِّيهِ بِحَرْفِ الجَرِّ، فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ قَالَ: " يُقَالُ: تَعَمَّدْتُ الرَّجُلَ، وَاعْتَمَدْتُهُ: إِذَا قَصَدْتُ لَهُ. وَيُقَالُ: أَنْتَ عُمْدَتُنَا، أَيْ: الَّذِي نَقْصُدُ إِلَيْهِ فِي حَوَائِجِنَا"[٧]. وَجَاءَتِ الصُّوْرَتَانِ مُنْفَرِدَتَيْنِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، كَقَوْلِهِ فِي (إِصْلَاحِ المَنْطِقِ): " وَقَدْ عَمَدْتُ إِلَيْهِ أَعْمِدُ: إِذَا قَصَدْتُ إِلَيْهِ "[٨]. وَمِثْلُهُ فِي (أَدَبِ الكَاتِبِ)، وَ(الفَصِيحِ)، وَ(المَقَايِيسِ)[٩]. وَفِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ): " قَدِمَ فُلَانٌ إِلَى أَمْرِ كَذَا وَكَذَا، أَيْ: قَصَدَ لَهُ "[١٠]. وَفِي

---

[١] صحيح مسلم: ٩٧/١. وينظر: المخصّص: ٤٦٢/٣.

[٢] المجموع شرح المهذّب: ٨٩/١-٩٠.

[٣] الصّحاح: ٥٢٤/٢.

[٤] كتاب الأفعال لابن القطّاع: ٢٢/٣.

[٥] ينظر: أساس البلاغة: ٨١/٢. وشمس العلوم: ٥٥١٩/٨. وتحفة المجد الصّريح في شرح كتاب الفصيح: ٨٤.

[٦] شرح شذور الذّهب: ٤٦١.

[٧] كتاب الألفاظ: ٤١٧. وينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفيّة ابن مالك: ٥١٩/١.

[٨] إصلاح المنطق: ١٤١.

[٩] ينظر: أدب الكاتب: ٣٩٨. والفصيح: ٢٦١. والمقاييس: ١٣٧/٤.

[١٠] تهذيب اللّغة: ٥٨/٩.

مُعْجَمِ (الجِيمِ): " أَوْقَفْتُ لَهُ بِالسَّهْمِ: قَصَدْتُ لَهُ "[1]. وَقَدْ جَاءَ الفِعْلُ (قَصَدَ) فِي الشِّعْرِ الفَصِيحِ، مُعَدًى بِحَرْفِ الجَرِّ؛ قَالَ جَرِيرٌ:

وَمِثْلُكَ قَدْ قَصَدْتُ لَهُ فَأَمْسَى أَخَا حُلُمٍ وَمَا هُوَ بِالحَلِيمِ[2].

٤- (بَالَى):

جَاءَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ): " عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) أَتَى عَلَى امْرَأَةٍ تَبْكِي عَلَى صَبِيٍّ لَهَا. فَقَالَ لَهَا: (اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي). فَقَالَتْ: وَمَا تُبَالِي بِمُصِيبَتِي؟ فَلَمَّا ذَهَبَ، قِيلَ لَهَا: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ). فَأَخَذَهَا مِثْلُ الْمَوْتِ "[3].

قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَفِيهِ صِحَّةُ قَوْلِ الْإِنْسَانِ: (مَا أُبَالِي بِكَذَا)، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ (الْبَاءِ)، إِنَّمَا يُقَالُ: (مَا بَالَيْتُ كَذَا). وَهَذَا غَلَطٌ، بَلِ الصَّوَابُ جَوَازُ إِثْبَاتِ الْبَاءِ وَحَذْفِهَا، وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ "[4].

فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الفِعْلَ (بَالَى) مُتَعَدٍّ لَازِمٌ، إِذْ يَأْتِي فِي كَلَامِ العَرَبِ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ تَارَةً، وَمُتَعَدِّيًا بِحَرْفِ الجَرِّ (البَاءِ) تَارَةً أُخْرَى. وَهُوَ مَذْهَبٌ مُوَافِقٌ للوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ الشَّائِعِ زَمَنَ الفَصَاحَةِ، إِذْ حُكِيَتِ الصُّورَتَانِ للفِعْلِ فِي بُطُونِ مُصَنَّفَاتِ العَرَبِيَّةِ القَدِيمَة. كَقَوْلِ ابْنِ فَارِسٍ: " والبالُ: القَلْبُ. وَمُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الوَاوِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَا أُبَالِي بِهِ "[5]. وَجَاءَ فِي (المُغْرِبِ): " وَقَوْلُهُمْ: لَا أُبَالِيهِ، وَلَا أُبَالِي بِهِ، أَيْ: لَا أَهْتَمُّ لَهُ، وَلَا أَكْتَرِثُ لَهُ. وَحَقِيقَتُهُ: لَا أُخَابِرُهُ لِقِلَّةِ اكْتِرَاثِي لَهُ. وَيُقَالُ: لَمْ أُبَالِ وَلَمْ أَبْلِ، فَيَحْذِفُونَ الْأَلِفَ؛ تَخْفِيفًا، كَمَا يَحْذِفُونَ الْيَاءَ فِي الْمَصْدَرِ، فَيَقُولُونَ: لَا أُبَالِيهِ مُبَالَاةً وَبَالَةً، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: بَالِيَةً، كَعَافَاهُ مُعَافَاةً وَعَافِيَةً "[6]. وَقَالَ الفَارَابِيُّ، وَالجَوْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُمَا: "يُقَالُ: مَا اكْتَرِثُ لَهُ: أَيْ: مَا أُبَالِي بِهِ "[7].

---

[1] الجيم: ٢٩٢/٣، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيبانيّ، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، راجعه: محمّد خلف الله، د. ط، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة-القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

[2] ديوانه: ١١٣/١.

[3] صحيح مسلم: ٦٣٧/٢.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٢٧/٦.

[5] مُجْمَلُ اللُّغَةِ: ١٤١.

[6] المُغرب في ترتيب المعرب: ٨٦/١-٨٧.

[7] ديوان الأدب: ٣٩٧/٢. والصّحاح: ٢٩٠/١. وينظر: إسفار الفصيح: ٨٤٤/٢. وشمس العلوم: ٥٨١٨/٩.

وَقَدْ فَاضَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ بَينَ الاسْتِعْمَالَيْنِ، فَجَعَلَ المُعَدَّى بِنَفْسِهِ أَفْصَحُ؛ قَالَ: " قَوْلُهُمْ: لَا أُبَالِيهِ: أَيْ: لَا أُخَابِرُهُ لِقِلَّةِ اكْتِرَاثِي بِهِ، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ (لَا أُبَالِي بِهِ) "[1].

وَقَالَ المَرْزُوقِيُّ (ت٤٢١هـ): " سَأَلَ بَعْضُهُمْ عَنْ قَوْلِ العَرَبِ: (مَا أُبَالِي بِكَذَا)، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أُخِذَ، وَمَا مَعْنَاهُ؟ وَالجَوَابُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أُفَاعِلُ) مِنَ (البَلَاءِ)، مِثْلُ: أُضَارِبُ مِنَ الضَّرْبِ، وَالمَعْنَى: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النِّعَمِ الَّتِي يُفَاخَرُ بِهَا ... وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: (لَمْ أُبَالِ بِهِ): لَمْ أَخْطُرْهُ بِبَالِي ... وَزَعَمَ أَنَّهُ يَشْهَدُ لَهُ مَا جَاءَ فِي المَثَلِ: (مَا أُبَالِيهِ بَالَةً)، وَمَا جَاءَ فِي المَأْثُورِ عَنْ بَعْضِهِمْ، فِي صِفَةِ قَوْمٍ: (لَا يُبَالِيهِم اللهُ بَالَةً) "[2].

قُلْتُ: يُؤْخَذُ عَلَى النَّوَوِيِّ احْتِكَامُهُ إِلَى كَثْرَةِ وُرُودِ (أُبَالِي) فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ مُعَدًّى بِالبَاءِ؛ إِذْ كَرَّرْتُ البَحْثَ مَرَّاتٍ وَمَرَّاتٍ، فِي كُتُبِ الحَدِيثِ، فَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَوْرِدٍ وَاحِدٍ يُوَثِّقُ دَعْوَاهُ! وَهَذَا غَرِيبٌ جِدًّا مَعَ سَعَةِ حِفْظِهِ، وَسَيَلَانِ ذِهْنِهِ، وَمَشْهُورِ أَمَانَتِهِ وَضَبْطِهِ! فَتَأَمَّل.

٥- (زَوَّجَ، وَتَزَوَّجَ):

" وَيُقَالُ: (تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً)، وَ(تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ)، وَ(زَوَّجْتُ زَيْدًا امْرَأَةً)، وَ(زَوَّجْتُهُ بِامْرَأَةٍ)، يُعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَبِالبَاءِ؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، حَكَاهُمَا جَمَاعَاتٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ عن ابْنِ قُتَيْبَة، فِي (أَدَبِ الكَاتِبِ)، وَأَفْصَحُهُمَا (تَزَوَّجَ امْرَأَةً) مُعَدًى بِنَفْسِهِ "[3]. فَهُوَ يُصَحِّحُ لُغَتَيْنِ فِي (تَزَوَّجَ)؛ تَعَدِّيهِ بِنَفْسِهِ – وَهِيَ الأَفْصَحُ –، وَتَعَدِّيهِ بِحَرْفِ الجَرِّ، أَيْ: هُوَ مِنَ الأَفْعَالِ المُتَعَدِّيَةِ اللَّازِمَةِ. وَكَذَا يُقَالُ فِي (زَوَّجَ)، إِذْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي بِنَفْسِهِ، وَبِحَرْفِ الجَرِّ.

وَالَّذِي يُعَضِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، قَوْلُ الفَرَّاءِ: " العَرَبُ تَقُولُ: (زَوَّجْتُهُ امْرَأَةً)، وَلَا يَكَادُونَ يُدْخِلُونَ البَاءَ، وَهِيَ لُغَةٌ، وَزَعَمَ القَاسِمُ بنُ مَعَنٍ أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ: (زَوَّجْتُهُ بِهَا) "[4]. وَفِي تَفْسِيرِ

---

[1] أساس البلاغة: ٧٧/١.

[2] أمالي المرزوقيّ: ٨٥-٨٦، أبو عليّ محمّد بن أحمد المرزوقيّ، تحقيق: د. يحيى وهيب الجبوريّ، ط١، دار الغرب الإسلاميّ-بيروت، ١٩٩٥م.

[3] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٣٧/٣.

[4] كتاب فيه لغات القرآن: ١٣٠. وينظر: إصلاح المنطق: ٢٣٥. وجمهرة اللّغة: ١٣١٩/٣. وشمس العلوم: ٢٨٧٦/٥.

القُرْآنِ، لِأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ (ت٣٢٧هـ): " عَنْ عِكْرِمَةَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[١]، قَالَ: هِيَ لُغَةٌ يَمَانِيَّةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْيَمَنِ يَقُولُونَ: زَوَّجْنَا فُلانًا بِفُلانَةَ "[٢].

وَفِي (الإِبَانَةِ) أَنّ تَعْدِيَةَ الفِعْلِ بِحَرْفِ الجَرِّ لُغَةُ أَزْدِ عُمَان[٣]. وَجَاءَ فِي (المُخَصَّصِ): "قَالَ ابْنُ سَلَّامٍ: قَالَ أَبُو البَيْدَاءِ: تَمِيمٌ يَقُولونَ: (تَزَوَّجْتُ بِامْرَأَةٍ)، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾[٤] عَلَى حَذْفِ الحَرْفِ، فَوَصَلَ الفِعْلُ "[٥]. وَقَدْ صَحَّحَ بَعْضُهُمْ تَعَدِّيهِ بِنَفْسِهِ، وَبِحَرْفِ الجَرِّ، دُونَ عُزُوٍ إِلَى لُغَةٍ بِعَيْنِهَا؛ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: " وَتَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ، وَبِفُلَانَةٍ. وَزَوَّجْنِيهَا فُلَانٌ، وَزَوَّجَنِي بِهَا "[٦].

بَيْدَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنَعُوا تَعْدِيَةَ الفِعْلَيْنِ بِحَرْفِ الجَرِّ، مُحْتَجِّينَ بِقَوْلِ يُونُس بنِ حَبِيبٍ (ت١٨٢هـ): " تَقُولُ العَرَبُ: زَوَّجْتُهُ امْرَأَةً، وَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ: تَزَوَّجْتُ بِامْرَأَةٍ. قَالَ: وَقَوْلُ اللهِ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ): ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾[٧]، أَيْ: قَرَنَّاهُمْ؛ وَقَالَ: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾[٨]، أَيْ: وَقَرَنَّاهُمْ "[٩]. وَفِي كِتَابِ (الجُمَلِ)، المَنْسُوبِ إِلَى الخَلِيلِ، أَنَّ البَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾[١٠]، زَائِدَةٌ مُقْحَمَةٌ، وَالفِعْلُ مُعَدًّى بِنَفْسِهِ إِلَى المَفْعُولِ الثَّانِي[١١]. وَقَالَ الفَيُّومِيُّ: " قَالَ الْأَخْفَشُ: وَيَجُوزُ زِيَادَةُ الْبَاءِ، فَيُقَالُ: زَوَّجْتُهُ بِامْرَأَةٍ فَتَزَوَّجَ بِهَا "[١٢].

---

[١] الدّخان: من الآية: ٥٤. والطّور: من الآية: ٢٠.

[٢] تفسير القرآن العظيم لأبي حاتم: ٣٢٩٠/١٠.

[٣] الإبانة في اللّغة العربيّة: ٣٦/١.

[٤] الأحزاب: من الآية: ٣٧.

[٥] المخصّص: ٣٥٨/١.

[٦] أساس البلاغة: ٤٢٥/١.

[٧] الدّخان: من الآية: ٥٤. والطّور: من الآية: ٢٠.

[٨] الصّافّات: من الآية: ٢٢.

[٩] إصلاح المنطق: ٢٣٥. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٠٥/١١. والصّحاح: ٣٢٠/١. والمحكم: ٥٢٦/٧.

[١٠] الدّخان: من الآية: ٥٤. والطّور: من الآية: ٢٠.

[١١] ينظر: الجمل في النحو: ٣٣٤، الخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط٥، مؤسّسة الرسالة-بيروت، ١٤١٦ه-١٩٩٥م.

[١٢] المصباح المنير: ٢٥٨/١.

وَالحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ مِنْ مَصَادِيقِ مَنْهَجِ النَّوَوِيّ، الَّذِي يَمِيلُ فِي الغَالِبِ إِلَى التَّوَسُّعِ فِي قَبُولِ الأَلْفَاظِ وَالتَّرَاكِيبِ، وَانْحِيَازِهِ إِلَى لُغَةِ الفُقَهَاءِ وَعُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، وَاعْتِدَادِهِ بِاسْتِعْمَالَاتِهِمْ. وَالحَالُ أَنَّ تَعْدِيَةَ (زَوَّجَ، وَتَزَوَّجَ) قَدْ شَاعَ فِي مُصَنَّفَاتِ الفُقَهَاءِ، فِي عَصْرِهِ؛ قَالَ المُطَرِّزِيُّ: "وَقَالَ الْفَرَّاءُ: (تَزَوَّجْتُ بِامْرَأَةٍ) لُغَةٌ فِي أَزْدِ شَنُوءَةَ؛ وَبِهَذَا صَحَّ اسْتِعْمَالُ الْفُقَهَاءِ "[1].

٦- (غَاضَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (يَمِينُ اللَّهِ مَلْأَى سَحَّاءُ لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)[2] ... وَمَعْنَى (لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ)، أَيْ: لَا يَنْقُصُهَا؛ يُقَالُ: (غَاضَ الْمَاءُ) وَ(غَاضَهُ اللَّهُ)، لَازِمٌ وَمُتَعَدٍّ "[3].

وَهَذَا المَوْضِعُ لَا خِلَافَ فِيهِ، إِذْ حَكَى عُلَمَاءُ اللُّغَةِ الأَوَائِلُ سَمَاعَهُ الصَّحِيحَ مِنَ العَرَبِ؛ مُتَعَدِّيًا وَلَازِمًا. " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَالَ الأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ: غَاضَ المَاءُ، وَغِضْتُهُ أَنَا "[4]. وَجَاءَ فِي (العَيْنِ): " غَاضَ المَاءُ غَيْضًا وَمَغَاضًا ... وَغِضْتُهُ: فَجَرْتُهُ إِلَى مَغِيضٍ ... وَغَاضَ ثَمَنُ السِّلْعَةِ، وَغِضْتُهُ، أَيْ: نَقَصْتُهُ "[5]. وَحَكَى سِيبَوَيهِ صُوْرَتَي تَعَدِّيهِ وَلُزُومِهِ فِي بَابِ افْتِرَاقِ (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) فِي الفِعْلِ، لِلمَعْنَى[6]. وَقَالَ " أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الكِسَائِيِّ: غَاضَ ثَمَنُ السِّلْعَةِ يَغِيضُ: إِذَا نَقَصَ، وَغِضْتُهُ أَنَا، فِي بَابِ (فَعَلَ الشَّيْءَ وَفَعَلْتُهُ) "[7].

---

[1] المُغرب: ٣٧٤/١.

[2] صحيح مسلم: ٦٩٠/٢.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٧٩/٧-٨٠.

[4] البارع في اللّغة: ٣٨٣.

[5] العين: ٤٣٠/٤-٤٣١.

[6] ينظر: الكتاب: ٥٨/٤.

[7] تهذيب اللّغة: ١٤٦/٨.

وَ" قَالَ الفَرَّاءُ: نَزَحَتِ البِئْرُ، وَنَزَحْتُهَا، اللَّازِمُ وَالْمُتَعَدِّي سَوَاءٌ. وَمِثْلُهُ: غَاضَ المَاءُ، وَغِضْتُهُ، وَهَبَطَ الشَّيْءُ، وَهَبَطْتُهُ "[1]. وَجَعَلَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ مِنَ الحُرُوفِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى (فَعَلْتُهُ فَفَعَلَ)[2]. وَحَكَى ابْنُ جِنِّي تَسْوِيَةَ العَرَبِ فِي اسْتِعْمَالِ المُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ، مِنْ (غَاضَ)[3].

وَعِبَارَةُ النَّوَوِيِّ هِيَ عِبَارَةُ ابْنِ قُتَيْبَةَ فِي (غَرِيبِ الحَدِيثِ)، نَقَلَهَا بِتَمَامِ حُرُوفِهَا[4]، وَلَا غَرَابَةَ؛ فَإِنَّ مِنْ رَكَائِزِ مَنْهَجِهِ، فِي تَقْرِيرِ أَحْكَامِهِ اللُّغَوِيَّةِ، الرُّكُونَ إِلَى آرَاءِ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ، وَالنَّقْلَ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِمْ.

٧- (رَجَع):

" وَقَوْلُهُ: (فَلَمَّا رَجَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ)[5]، كَذَا فِي بَعْضِ الْأُصُولِ الْمُعْتَمَدَةِ (رَجَعَ) بِالْجِيمِ. وَفِي بَعْضِهَا (رَفَعَ) بِالْفَاءِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَ(السَّيْفُ) مَنْصُوبٌ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ؛ فَ(رَفَعَ) لِتَعَدِّيهِ، وَ(رَجَعَ) بِمَعْنَاهُ، فَإِنَّ (رَجَعَ) يُسْتَعْمَلُ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا، وَالْمُرَادُ – هُنَا – الْمُتَعَدِّي، وَمِنْهُ قَوْلُ اللهِ (عَزَّ وَجَلَّ): ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ إِلَى طَائِفَةٍ﴾[6]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الكُفَّارِ﴾[7] "[8]. فَصَحَّحَ رُوَايَةَ (رَجَعَ) مَعَ نَصْبِ (السَّيْفِ)؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الفِعْلَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، فَضْلًا عَنْ تَعَدِّيهِ بِحَرْفِ الجَرِّ.

وَقَدِ اسْتَقْرَأَ اللُّغَوِيُّونَ مَجِيءَ (رَجَعَ) فِي كَلَامِ العَرَبِ، فَوَجَدُوا اسْتِعْمَالَ اللَّازِمِ مِنْهُ، وَالمُتَعَدِّي سَوَاء، مِنْ حيثُ الصِّيغَةِ[9]. بَيْدَ أَنَّ بَعْضَهُمْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِالمَصْدَرِ؛ فَمَصْدَرُ المُتَعَدِّي (رَجْعٌ)،

---

[1] غريب الحديث للخطّابيّ: ٢٧٣/١.

[2] ينظر: جمهرة اللّغة: ٩٠٧/٢.

[3] ينظر: الخصائص: ٢١٢/٢.

[4] ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٥٦٤/١-٥٦٥.

[5] ينظر: صحيح مسلم: ٩٧/١. وفيه: (فَلَمَّا رَفَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ).

[6] التّوبة: من الآية: ٨٣.

[7] الممتحنة: من الآية: ١٠.

[8] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٠٥/٢.

[9] ينظر: العين: ٢٢٥/١. وتهذيب اللّغة:٢٣٥/١.

وَمَصْدَرُ اللَّازِمِ (رُجُوعٌ)[١]. وَيَبْدُو أَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا حَتَّى فِي مَجَالِ الاسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ (أَرْجَعَ) عِنْدَ إِرَادَةِ الرَّدِّ، فَـ(هُذَيْلٌ) وَحْدَهَا تَقُولُ: (أَرْجَعَهَ غَيْرُهُ)[٢].

إِذًا، فـ(رَجَعَ) اسْتُعْمِلَ فِي زَمَنِ الفصَاحَةِ " مُتَعَدِّيًا، وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى الانْصِرَافِ، جَرَى مَجْرَى الانْصِرَافِ، فِي أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى، إِلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ ... وَإِنْ أُرِيدَ مَعْنَى الرَّدِّ، جَرَى مَجْرَى الرَّدِّ، فِي التَّعَدِّي "[٣] وَمَعْنَى المُتَعَدِّي مِنْهُ التَّصْيِيرُ، فَقَوْلُكَ: رَجَعَ زَيْدٌ عَمْرًا، أَيْ: صَيَّرَهُ رَاجِعًا[٤]. وَعَدَّهُ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ فِي بَابِ (فَعَلْتُهُ فَفَعَلَ)[٥].

وَيُخْبِرُنَا السُّلُوكُ اللُّغَوِيُّ للنَّوَوِيِّ، أَنَّهُ يَقْبَلُ الصُّوَرَ الَّتِي يَأْتِي عَلَيْهَا الحَدِيثُ الشَّرِيفَ، مَا دَامَتْ تَجْرِي عَلَى سَنَنِ العَرَبِيَّةِ، وَلَا تُخَالِفُ نَوَامِيسَهَا، بَلْ رُبَّمَا قَبِلَ رُوَايَةَ الحَدِيثِ وَجَعَلَهَا شَاهِدًا لِتَصْحِيحِ ضَبْطِ بِنْيَةِ لَفْظٍ، أَوْ تَسْوِيغِ اسْتِعْمَالٍ، أَوْ قَبُولِ تَرْكِيبٍ؛ فَهُوَ يَتَوَسَّعُ كَثِيرًا فِي الاسْتِشْهَادِ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ. وَهُوَ مَنْهَجٌ لَازَمَ تَصْنِيفَهُ فِي العَرَبِيَّةِ، أَوْ فِي مَا يَلْتَقِي مَعَهَا.

٨- (نَقَصَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (لَا يَنْقُصُ فِي الغُسْلِ عَنْ صَاعٍ)[٦]، هُوَ بِفَتْحِ اليَاءِ؛ يُقَالُ: نَقَصَ الشَّيْءُ، وَنَقَصْتُهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾[٧] "[٨].

وَيَبْدُو أَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ (نَقَصَ) مُتَعَدٍّ لَازِمٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ فِي عَصْرِهِ – مِنَ العَامَّةِ، وَغَيْرِهِمْ – يَرَى أَنَّهُ لَازِمٌ فَحَسْبُ. وَهَذَا الأَمْرُ نَبَّهَ عَلَيْهِ بَعْضُ شُرَّاحِ كُتُبِ الحَدِيثِ، قَبْلَ النَّوَوِيِّ؛

---

[١] ينظر: معجم ديوان الأدب: ١٧٠/٢. وتهذيب اللّغة: ٢٣٥/١. والصّحاح: ١٦١٢/٣.

[٢] ينظر: الصّحاح: ١٦/١٢/٣. والأفعال لابن القطّاع: ١٦/٢.

[٣] الاقتضاب في غريب الموطّأ وإعرابه على الأبواب: ٢٦٧/٢-٢٦٨، محمد بن عبد الحقّ اليفرنيّ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان-الرّياض، ٢٠٠١م.

[٤] ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٣٦١/١.

[٥] ينظر: جمهرة اللّغة: ١٠٩٦/٢. وتصحيح الفصيح لابن درستويه: ١٣١. وتهذيب اللّغة: ٦٩/٤. والمحيط في اللّغة: ٢٤٨/١. والصّحاح: ٧١٠/٢. والفائق للزّمخشريّ: ٣٩٤/٢. والنهاية لابن الأثير: ١٨٣/٣.

[٦] التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ١٩.

[٧] الرّعد: من الآية: ٤١. والأنبياء: من الآية: ٤٤.

[٨] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٤١. وينظر: ١٣٠. والمجموع: ٤٧٤/٦.

جَاءَ فِي (التَّعْلِيقِ عَلَى المُوَطَّأ): " قَوْلُهُ: (مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ)[1]، تَوَهَّمَ قَوْمٌ أَنَّ قَوْلَهُ: (مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ) مِنَ الكَلامِ المَقْلُوْبِ، وَأَنَّ المَقْصُوْدَ: مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ، وَهَذَا غَلَطٌ عَرَضَ لِصَاحِبِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ (نَقَصَ) لَا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلٍ، وَهَذِهِ كَلِمَةٌ تَغْلَطُ فِيهَا (العَامَّةُ)؛ يَقُوْلُوْنَ: (نَقَصَ الشَّيْءُ)، فَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يُعَدُّوْهُ لِمَفْعُوْلٍ، قَالُوا: أَنْقَصْتُهُ، كَمَا يُقَالُ: (قَامَ زَيدٌ، وأَقَمْتُهُ). والصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقَالُ: (نَقَصَ الشَّيْءُ، وَنَقَصْتُهُ أَنَا)، كَمَا يُقَالُ: (زَادَ وَزِدْتُهُ أَنَا) "[2].

وَمَا زَالَ لِسَانُ (العَامَّةِ) فِي عَصْرِنَا يَسْتَعْمِلُ (نَقَصَ) لَازِمًا، فَإِذَا أَرَادَ تَعْدِيَتَهُ، ضَعَّفَ عَيْنَ الفِعْلِ، أَوْ أَدْخَلَ هَمْزَةَ التَّعْدِيَةِ فِي أَوَّلِهِ؛ فَيَقُولُونَ: (نَقَّصَهُ، وَأَنْقَصَهُ)، وَلَا يَسْتَعْمِلُونَ (نَقَصَ) مُعَدًّى. وَالحَالُ أَنَّ كُتُبَ اللُّغَةِ وَالصَّنْعَةِ قَدْ نَصَّتْ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ – فِي اللِّسَانِ الفَصِيحِ – لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ)، وَغَيْرِهِ مِنَ المُعْجَمَاتِ: " نَقَصَ الشَّيْءُ نَقْصًا وَنُقْصَانًا ... وَنَقَصْتُهُ أَنَا؛ يَسْتَوِي فِيهِ اللَّازِمُ وَالمُجَاوِزُ "[3].

وَأَوْرَدَهُ سِيْبَوَيْهِ – أَيْضًا – فِي (بَابِ افْتِرَاقَ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ)[4]. وَتَبِعَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي (الأُصُولِ)[5]. وَذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي (بَابِ فَعَلَ الشَّيْءَ وَفَعْلْتُهُ)[6]. وَفَصَّلَ الفَيُّومِيُّ المَسْأَلَةَ فِي هَذَا الحَرْفِ؛ قَالَ: " نَقَصَ نَقْصًا – مِنْ بَابِ (قَتَلَ) – وَنُقْصَانًا، وَانْتَقَصَ: ذَهَبَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ تَمَامِهِ، وَنَقَصْتُهُ؛ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى، هَذِهِ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ ... وَفِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ يَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ، وَلَمْ يَأْتِ فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ. وَيَتَعَدَّى – أَيْضًا – بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَيُقَالُ: (نَقَصْتُ زَيْدًا حَقَّهُ)، وَ(انْتَقَصْتُهُ) مِثْلُهُ "[7].

---

[1] موطّأ الإمام مالك: ١٧٩/٢، مالك بن أنس، رواية: أبو مصعب الزّهريّ المدنيّ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٢ه-١٩٩١م.

[2] التّعليق على الموطّأ: ٣٩٦٧/٢-٣٩٨. وينظر: مشكلات موطّأ مالك: ١٧٩. والاقتضاب في غريب الموطّأ: ٥٣٩/٢.

[3] العين: ٦٥/٥. وينظر: البارع: ٤٧١. وتهذيب اللغة: ٢٨٨/٨. والمحيط في اللّغة: ٢٦٩/٥. والصّحاح: ١٠٥٩/٣. ومقاييس اللّغة: ٤٧٠/٥. والمخصّص: ١٠٣/٤. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٢٩٥/١.

[4] ينظر: الكتاب: ٥٨/٤.

[5] التّعليق على الموطّأ: ٣٩٦٧/٢-٣٩٨. وينظر: مشكلات موطّأ مالك: ١٧٩. والاقتضاب في غريب الموطّأ: ٥٣٩/٢.

[6] ينظر: الغريب المصنّف: ٥٩٣/٢.

[7] المصباح المنير: ٦٢١/٢.

٩- (عَكَفَ):

قَالَ: " وَسُمِّيَ الاعْتِكَافُ الشَّرْعِيُّ اعْتِكَافًا؛ لِمُلَازَمَةِ المَسْجِدِ؛ يُقَالُ: عَكَفَ يَعْكُفُ وَيَعْكِفُ – بِضَمِّ الكَافِ وَكَسْرِهَا – لُغتَانِ مَشْهُورَتَانِ، عَكْفًا وَعُكُوفًا، أَيْ: أَقَامَ عَلَى الشَّيْءِ، وَلَازَمَهُ. وَعَكَفْتُهُ أَعْكِفُهُ – بِكَسْرِ الكَافِ – عَكْفًا، لَا غَيْرَ؛ قَالُوا: فَلَفْظُ (عَكَفَ) يَكُونُ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا "[١].

فَصَحَّحَ (يَعْكِفُ، وَيَعْكُفُ) فِي مُضَارِعِهِ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ فِعْلٌ لَازِمٌ مُتَعَدٍّ، وَفَرَّقَ بَيْنَ مَصْدَرِ اللَّازِمِ مِنْهُ، وَالمُتَعَدِّي؛ فَمَصْدَرُ اللَّازِمِ (العَكْفُ، وَالعُكُوفُ)، وَمَصْدَرُ المُتَعَدِّي (العَكْفُ) فَقَطْ. هَذَا المَفْهُومُ مِنْ ظَاهِرِ عِبَارَتِهِ. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُوَافِقٌ لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ سِيده؛ قَالَ فِي (المُحْكَمِ): " عَكَفَ عَلَى الشَّيْءِ يعْكِفُ ويَعْكُفُ عَكْفًا وعُكُوفًا ... وَالعُكُوفُ: الإِقَامَةُ بِالمَكَانِ ... وَعَكَفَهُ عَنْ حَاجَتِهِ، يَعْكِفُهُ وَيَعْكُفُهُ عَكْفًا: صَرَفَهُ وَحَبَسَهُ "[٢].

وَلَكِنَّ مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَصْدَرَ اللَّازِمِ (العُكُوفُ)، وَمَصْدَرُ المُتَعَدِّي (العَكْفُ)؛ قَالَ الأَزْهَرِيُّ: " قُلْتُ: يُقَالُ: عَكَفْتُهُ عَكْفًا، فَعَكَفَ يَعْكُفُ عُكُوفًا. وَهُوَ لَازِمٌ وَوَاقِعٌ، كَمَا يُقَالُ: رَجَعْتُهُ فَرَجَعَ، إِلَّا أَنَّ مَصْدَرَ اللَّازِمِ العُكُوفُ، وَمَصْدَرَ الوَاقِعِ العَكْفُ "[٣]. وَوَافَقَهُ الجَوْهَرِيُّ[٤]، وَالصَّغَانِيُّ[٥].

وَاللَّافِتُ أَنَّ طَائِفَةً مِنَ العُلَمَاءِ اقْتَصَرَ عَلَى حِكَايَةِ اللَّازِمِ، وَهَذَا يَعْنِي عَدَمَ ثُبُوتِ السَّمَاعِ الصَّحِيحِ لَدِيهِمْ فِي المُتَعَدِّي، وَهَؤُلَاءِ مِنْهُم المُتَقَدِّمُ، وَمِنْهُمْ المُتَأَخِّرُ، كَالخَلِيلِ[٦]، وَابْنِ عَبَّادٍ[٧]، وابْنِ الحَدَّادِ[٨]، وَابْنِ الأَثِيرِ[٩].

قُلْتُ: كَانَ الأَحْرَى بِالنَّوَوِيِّ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى اخْتِلَافِ المَذَاهِبِ، فِي هَذَا الحَرْفِ، بَدَلًا عَنْ مُوَافَقَةِ ابْنِ سِيده، وَتَبَنِّي قَوْلَهُ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ تَأَخُّرِ عَصْرَيْهِمَا.

---

[١] المجموع: ٤٧٤/٦. وينظر: تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٣٠.

[٢] المحكم: ٢٨٢/١-٢٨٣.

[٣] تهذيب اللّغة: ٢٠٩/١.

[٤] ينظر: الصّحاح: ١٤٠٦/٤.

[٥] العباب الزاخر: حرف الفاء: ٤٥٠-٤٥١.

[٦] ينظر: العين: ٢٠٥/١-٢٠٦.

[٧] ينظر: المحيط: ٢٢٩/١.

[٨] ينظر: كتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٢٥٨/١-٢٥٩.

[٩] ينظر: النّهاية: ٢٨٤/٣.

١٠- (أَنْصَتَ):

قَالَ: " الْإِنْصَاتُ: الِاسْتِمَاعُ. يُقَالُ: أَنْصَتَ، وَنَصَتَ، وَانْتَصَتَ، حَكَاهُنَّ الأَزْهَرِيُّ[١]. تَقُولُ: أَنْصَتَ لَهُ. قَالَ الجَوْهَرِيُّ: وَكَذَا أَنْصَتَهُ[٢]. وَقَوْلُ المُصَنِّفِ: (الإِنْصَاتُ إِلَيْهِمَا)[٣]، عَدَّاهُ بـ(إِلَى)؛ لِأَنَّهُ عَامَلَهُ مُعَامَلَةَ الاسْتِمَاعِ "[٤].

أَيْ: إِنَّ (نَصَتَ، وَأَنْصَتَ، وَانْتَصَتَ) بِمَعْنًى، وَإِنَّ (أَنْصَتَ) لَازِمٌ مُتَعَدٍّ؛ يتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَبـ(اللَّامِ). ثُمَّ إِنَّ مُصَنِّفَ (التَّنْبِيهِ) عَدَّى مَصْدَرَهُ - بِخِلَافِ الأَصْلِ - بـ(إِلَى)؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (الإِنْصَاتَ) كـ(الاسْتِمَاعِ)؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (الاسْتِمَاعُ إِلَى كَذَا، وَاسْتَمَعَ إِلَى كَذَا).

وَعِبَارَةُ النَّوَوِيِّ قَدْ شَابَهَا الوَهْمُ وَالاضْطِرَابُ، وَخَالَطَهَا الغُمُوضُ وَالتَّنَاقُضُ؛ فَقَوْلُهُ: (الإِنْصَاتُ: الاسْتِمَاعُ)، غَيْرُ سَدِيدٍ؛ بَلِ " الإِنْصَاتُ: السُّكُوتُ لِاسْتِمَاعِ شَيْءٍ "[٥]. وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: (عَامَلَهُ مُعَامَلَةَ الاسْتِمَاعِ) أَنَّ الإِنْصَاتَ ضُمِّنَ مَعْنَى (الاسْتِمَاعِ)، وَهَذَا تَنَاقُضٌ جَلِيٌّ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ (الإِنْصَاتُ) بِمَعْنَى (الاسْتِمَاعِ)، وَبِمَعْنًى غَيْرِهِ - إِذْ ضُمِّنَ مَعْنَاهُ -، فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ!

وَالأَحْسَنُ مِنْ عِبَارَتِهِ، عِبَارَةُ الزَّمَخْشَرِيِّ، إِذْ جَعَلَ (أَنْصَتَ) يَتَعَدَّى بـ(إِلَى)؛ فَفِي شَرْحِهِ لِـ" حَدِيثِ طَلْحَةَ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ بالبَصْرة: أَنْشُدُكَ اللَّهَ، لَا تَكُنْ أَوَّلَ مَنْ غَدَرَ، فَقَالَ طَلْحَةُ: أَنْصِتُونِي أَنْصِتُونِي "[٦]. قَالَ: " أَنْصِتُونِي: مِنَ الإِنْصَاتِ، وَهُوَ مِنَ السُّكُوتِ لِلاسْتِمَاعِ، وَتَعَدِّيهِ بـ(إِلَى)،

---

[١] ينظر: تهذيب اللّغة: ١٠٩/١٢.

[٢] ينظر: الصّحاح: ٢٦٨/١.

[٣] التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ٢٥٣.

[٤] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٣٥.

[٥] العين: ١٠٦/٧. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٠٩/١٢. والمحيط في اللّغة: ١٢١/٨. والصّحاح: ٢٦٨/١. ومجمل اللّغة: ٨٧٠. وشمس العلوم: ٦٦٢٥/١٠. والنهاية لابن الأثير: ٦٢/٥.

[٦] النهاية لابن الأثير: ٦٢/٥.

وَحَذَفَهُ "[1]، وَوَافَقَهُ نَشْوَانُ فِي (شَمْسِ العُلُومِ)[2]. بَيْدَ أَنَّهُمَا مُتَأَخِّرَانِ عَنِ زَمَنِ الاحْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ، وَلَمْ يُوَثِّقَا دَعْوَاهُمَا بِالرِّوَايَةِ عَنِ العَرَبِ، أَوِ الحِكَايَةِ عَنِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ المُتَقَدِّمِينَ.

وَاللَّافِتُ أَنَّ تَعَدِّي (أَنْصَتَ) بـ(إِلَى) لَمْ يُحْكَ عَنِ العَرَبِ، زَمَنَ الفَصَاحَةِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي مُصَنَّفَاتِ اللُّغَوِيِّينَ، وَلَا فِي اسْتِعْمَالَاتِهِمْ، بَلْ هُوَ مِن اسْتِعْمَالِ بَعْضِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، مِنَ الفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ، بَدْءًا مِنَ القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ، وُصُولًا إِلَى المُتَأَخِّرِينَ[3]. وَهَذَا يُرَجِّحُ أَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ أَحْدَثَهُ أَهْلُ الشَّرِيعَةِ، ثُمَّ تَوَارَثَتْهُ مُصَنَّفَاتُهُمْ، وَتَصحِيحُ النَّوَوِيِّ لَهُ يَنْدَرِجُ فِي سِمَاتِ مَنْهَجِهِ، القَائِمِ عَلَى الاعْتِدَادِ بِلُغَتِهِمْ، وَتَصْحِيحِ أَلْفَاظِهِمْ، وَالانْتِصَارِ لِتَعَابِيرِهِمْ.

وَحَاصِلُ القَوْلِ: لَقَدْ نَالَتْ مَسأَلَةُ التَّعَدِّي وَاللُّزُومِ فِي الأَفْعَالِ، قَدْرًا مِن اهْتِمَامِ النَّوَوِيِّ، وَأَحْكَامِهِ التَقْوِيمِيَّةِ. وَقَدْ توَزَّعَتِ الأَفْعَالَ الَّتِي رَصَدَهَا فِي هَذَا البَابِ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: الأَفْعَالُ اللَّازِمَةُ، وَالأَفْعَالُ المُتَعَدِّيَةُ، وَالأَفْعَالُ اللَّازِمَةُ المُتَعَدِّيَةُ. وَهَذَا النَّوعُ الأَخِيرُ كَانَ لَهُ السَّهْمُ الأَوْفَى مِن أَحْكَامِهِ، وَتَخْرِيجَاتِهِ اللُّغَوِيَّةِ. وَكَشَفَ البَحْثُ أَنَّهُ اتَّكَأَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الأَخْفَشُ وَالكُوفِيُّونَ، فِي جَوَازِ زِيَادَةِ (مِنْ) فِي الإِيْجَابِ؛ لِتَصْحِيحِ اسْتِعْمَالِ بَعْضِ الأَفْعَالِ – المُتَعَدِّيَةِ بِنَفْسِهَا – مَعَ حَرْفِ الجَرِّ.

وَأَبْرَزَ البَحْثُ أَنَّ النَّوَوِيَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى عَدَدٍ مِن اسْتِعْمَالَاتِ الفُقَهَاءِ وَعُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ المُنْكَرَةِ، فِي هَذَا البَابِ، وَتَفَانَى فِي رَدِّ المُنْكِرِينَ عَلَيْهِمْ، وَتَصْحِيحِ لُغَتِهِمْ، إِذْ كَانَ وَفِيًّا لِمَنْهَجِهِ القَائِمِ عَلَى التَوَسُّعِ فِي قَبُولِ الأَلْفَاظِ وَالتَّرَاكِيبِ، وَالانْحِيَازِ لِلُغَةِ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ.

---

[1] الفائق في غريب الحديث: ٤٣١/٣.

[2] ينظر: شمس العلوم: ٦٦٢٥/١٠.

[3] ينظر مثلًا: التهذيب في اختصار المدوّنة: ٣١٠/١، أبو سعيد ابن البراذعيّ المالكيّ، تحقيق: د. محمّد الأمين ولد محمّد سالم بن الشيخ، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث–دبي، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م. وأخلاق أهل القرآن: ١١٦، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغداديّ، تحقيق: الشيخ محمّد عمرو عبد اللّطيف، بإشراف المكتب السلفيّ لتحقيق التراث، ط٣، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م. والاستذكار: ٣٨٤/٥. والكفاية في علم الرواية: ٢٨٠، أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ، صحّحه: أبو عبدالله السورقيّ، قابله: إبراهيم حمدي المدنيّ، ط١، جمعية دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد–الدكن، ١٣٥٧هـ. وطبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم: ١٨، عبد الوهّاب بن يوسف بن إبراهيم ابن السَّلَّار الشافعيّ، تحقيق: أحمد محمّد عزّوز، ط١، المكتبة العصرية – صيدا بيروت، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النَّوَوِيَّ اسْتَقَى آرَاءَهُ مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ الكِبَارِ، وَخَبرَ عُلُومَ العَرَبِيَّةَ وَالحَدِيث؛ لَمْ يَعْدَمِ الوَهْمَ وَالتَّخْلِيطَ وَالتَّنَاقُضَ، فِي بَعْضِ المَوَارِدِ؛ إِذْ تَرَاهُ يُنْكِرُ لَفْظًا، ثُمَّ يِسْتَعْمِلُهُ هُوَ، وَتَجِدُهُ يَنْقُلُ مَعْنًى لَمْ يُذْكَرْ فِي مُصَنَّفَاتِ العَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَتُلْفِيهِ يَجْتَهِدُ فَيُفْضِي اجْتِهَادُهُ إِلَى التَّنَاقُضِ، بَلْ قَدْ يَسْتَشْهِد بِمَا عُدِمَ ذِكْرُهُ فِي التُّرَاثِ!

المَبحَثُ الخَامِسُ:

المَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ

- **تَوْطِئَةٌ:**

قَسَّمَ النَّحْوِيُّونَ الاسْمَ – بِحَسَبِ البِنَاءِ وَالإِعْرَابِ – عَلَى قِسْمَيْنِ: مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ[١]. وَعَرَّفَ السُّيُوطِيُّ (المُعْرَبَ) بِأَنَّهُ " الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الأَصْلِ، مُخْتَلِفًا آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ؛ لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيْرًا "[٢]. وَيَبْدُو أَنَّ السُّيُوطِيَّ – فِي هَذَا التَّعْرِيفِ – لَفَّقَ بَيْنَ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَكَلَامِ ابْنِ الحَاجِبِ[٣]. وَأَطْلَقَ المُبَرِّدُ عَلَى المُعْرَبِ مِنَ الأَسْمَاءِ، تَسْمِيَةَ " الاسْمِ المُتَمَكِّنِ "[٤]، وَتَبِعَهُ ابْنُ جِنِّي بِقَوْلِهِ: " فَالاسْمُ المُتَمَكِّنُ: مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ لِتَغَيُّرِ العَامِلِ فِيهِ، وَلَمْ يُشَابِهِ الحَرْفَ "[٥].

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الخَلْطَ بَيْنَ حَدِّ (الاسْمِ المُعْرَبِ) وَحَدِّ (الاسْمِ المُتَمَكِّنِ)، نَوعُ تَسَاهُلٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ "التَّمَكُّنَ: رُسُوخُ القَدَمِ فِي الاسْمِيَّةِ، وَقَوْلُنَا: اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ، أَيْ: رَاسِخُ القَدَمِ فِي الاسْمِيَّةِ"[٦]. وَ" الإِعْرَابُ: أَثَرٌ ظَاهِرٌ، أَوْ مُقَدَّرٌ، يَجْلِبُهُ العَامِلُ، فِي آخِرِ الاسْمِ المُتَمَكِّنِ "[٧]. فـ" التَّمَكُّنُ وَالإِعْرَابُ شَيْئَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا هُوَ الآخَرُ؛ لِأَنَّهُمَا يَحْدُثَانِ فِي

---

[١] ينظر: الأصول في النّحو: ٧٩/٢. والكافية في علم النحو: ١١، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة، ٢٠١٠م. والخلاصة في النحو ألفيّة ابن مالك: ١٠٦، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المحسن بن محمّد القاسم، ط٤، المدينة المنوّرة، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

[٢] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: ٨٠، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: أ. د. محمّد إبراهيم عبادة، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

[٣] شرح المفصّل لابن يعيش: ١٦٤/١.

[٤] المقتضب: ٣/١.

[٥] اللّمع في العربيّة: ٩.

[٦] اللّمع في العربيّة: ٩.

[٧] شرح شذور الذّهب لابن هشام: ٤١.

سُلَّمٍ تَكْوِينِيٍّ هَرَمِيٍّ، يَقُومُ عَلَى التَّعَاقُبِ، أَيْ: يَحْدُثُ (التَّمَكُّنُ) فِي حَالِ الإِفْرَادِ، لَا التَّرْكِيبِ، وَيَكُونُ (الإِعْرَابُ) فِي نَسِيجِ التَّأْلِيفِ "[1].

ثُمَّ إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّ الاسْمَ المُعْرَبَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُنْصَرِف، وَغَيْر مُنْصَرِفٍ. " فَالمُنْصَرِفُ: مَا لَمْ يَشْبَهِ الفِعْلَ، فَدَخَلَتْهُ الحَرَكَاتُ الثَّلَاث، مَعَ التَّنْوِينِ "[2]. وَيُسَمَّى – أَيْضًا – (المُتَمَكِّنَ الأَمْكَنَ)[3]. " وَغَيْرُ المُنْصَرِفِ: مَا شَابَهَ الفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَتَدْخُلُهُ الضَّمَّةُ وَالفَتْحَةُ، وَلَا يَدْخُلُهُ جَرٌّ وَلَا تَنْوِينٌ، وَيَكُونُ آخِرُهُ مَفْتُوحًا، فَإِنْ أُضِيفَ، أَوْ دَخَلَتْهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ فَأُمِنَ فِيهِ الثِّقْلُ، دَخَلَهُ الجَرُّ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ "[4]، فَهُوَ كَالفِعْلِ، لَا يَدْخُلُهُ جَرٌّ وَلَا تَنْوِينٍ؛ لِذَلِكَ هُوَ يَنْقُصُ عَنِ (المُنْصَرِفِ) بِشَيْئَيْنِ. وَيُسَمَّى – أَيْضًا – (المُتَمَكِّنَ غَيْرَ الأَمْكَنِ)[5].

وَيَكُونُ الاسْمُ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ مَتَى مَا اجْتَمَعْتْ فِيهِ عِلَّتَانِ فَرْعِيَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ، أَوْ عِلَّةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا. فَالاسْمُ غَيْرُ المُنْصَرِفِ يَنْقَسِمُ عَلَى قِسْمَيْنِ[6]:

(الأَوَّلُ): يَكُونُ المَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ عِلَّةً وَاحِدَةً تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، وَهُوَ قِسْمَانِ: مَا يَكُونُ المَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ صِيغَةُ مُنْتَهَى الجُمُوعِ، وَهُوَ كُلُّ جَمْعٍ عَلَى وَزْنِ (مَفَاعِل)، أَوْ (مَفَاعِيل)، كَمَسَاجِد، وَمَصَابِيح. وَمَا يَكُونُ المَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَلِفَ التَّأْنِيثِ المَمْدُودَةَ، كَحَمْرَاءَ. وَالمَقْصُورَةَ، كَحُبْلَى.

وَ(الثَّانِي): مَا يَكُونُ المَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ عِلَّتَيْنِ فَرْعِيَّتَيْنِ، مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ، وَهُمَا: العَلَمِيَّةُ وَمَعَهَا وَاحِدٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْيَاءَ؛ العَلَمِيَّةُ وَوَزْنُ الفِعْلِ، كَأَحْمَدَ. وَالعَلَمِيَّةُ وَالعُجْمَةُ، كَإِبْرَاهِيمَ. وَالعَلَمِيَّةُ وَالعَدْلُ، كَعُمَرَ. وَالعَلَمِيَّةُ وَزِيَادَةُ الأَلِفِ وَالنُّونِ، كَعُثْمَانَ. وَالعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ المَعْنَوِيُّ، كَزَيْنَبَ. وَالعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ اللَّفْظِيُّ، كَطَلْحَةَ. وَالعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ اللَّفْظِيُّ وَالمَعْنَوِيُّ، كَفَاطِمَةَ. وَالعَلَمِيَّةُ وَالتَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ، كَبَعْلَبَكَّ. أَوْ يَكُونُ المَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفَ، وَمَعَهُ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ

---

[1] قراءة أخرى في الممنوع من الصّرف: ٤، م. د. صباح عبد الهادي كاظم، مجلة آداب المستنصريّة، العدد: ٦٦، ٢٠١٤م.

[2] المسائل العسكريّات في النحو العربيّ: ١١٠، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. عليّ جابر المنصوريّ، د. ط، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع–عمان، ٢٠٠٢م. وينظر: اللّمع في العربيّة: ١٢. وأسرار العربيّة: ٥٤.

[3] ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ١٠٠/١. وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٦٤/١.

[4] اللّمع في العربيّة: ١٣. وينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٣٥. وشرح ابن الناظم على الألفيّة: ٢٩.

[5] ينظر: البديع في علم العربيّة: ١٧/١. والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٣٧/١. وشرح ابن عقيل: ٣٥/١.

[6] ينظر: شرح الفارضيّ على ألفيّة ابن مالك: ٤٧٨/٣–٤٨٢.

أَشْيَاءَ؛ الوَصْفُ وَوَزْنُ الفِعْلِ، كَأَحْسَنَ. وَالوَصْفُ وَالعَدْل، كَثُلَاثَ. وَالوَصْفُ وَزِيَادَةُ الأَلِفِ وَالنُّونِ، كَعَطْشَانَ.

- **صَرْفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَتَرْكُ صَرْفِ مَا يَنْصَرِف**

قَدْ يَجُوزُ صَرْفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ مِنَ الأَسْمَاءِ، وَذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَهِيَ مِنَ المَسَائِلِ الَّتِي أَجْمَعَ عَلَيْهَا النَّحْوِيُّونَ[١]؛ قَالَ سِيْبَوَيْهِ: " اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الكَلَامِ، مِنْ صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ "[٢]. وَهَذَا " جَائِزٌ فِي كُلِّ الأَسْمَاءِ، مُطَّرِدٌ فِيهَا؛ لِأَنَّ الأَسْمَاءَ أَصْلُهَا الصَّرْفُ وَدُخُولُ التَّنْوِينِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا تَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَلٍ تَدْخُلُهَا، فَإِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ، رَدَّهَا إِلَى أَصْلِهَا، وَلَمْ يَحْفَلْ بِالعِلَلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ "[٣]. وَنَصَّ ابْنُ الأَثِيرِ عَلَى أَنَّ صَرْفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، أَقْيَسُ جَائِزَاتِ الشِّعْرِ، وَأَكْثَرُهَا شُيُوعًا[٤].

وَأَمَّا عَكْسُهُ، فَقَدْ " ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ صَرْفِ مَا يَنْصَرِفُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ، وَأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، وَأَبُو القَاسِم بنُ برْهَانٍ، مِنَ البَصْرِيِّينَ. وَذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ "[٥]. وَ" وَاحْتَجَّ المَانِعُونَ لَهُ، بِأَنَّهُ إِخْرَاجُ الاسْمِ عَنْ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ الأَسْمَاءَ المُعْرَبَةَ الأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُنْصَرِفَةً. قَالُوا: وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ رَدُّ الكَلِمَةِ إِلَى أَصْلِهَا، لَا إِخْرَاجُهَا عَنْ ذَلِكَ "[٦].

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٣/٢.

[٢] الكتاب: ٢٦/١.

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ١٩١/١. وينظر: المقتضب: ١٤٢/١. والأصول في النّحو: ٤٣٦/٣. وما يجوز للشّاعر في الضّرورة: ١٥٥.

[٤] ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٦٨/٢.

[٥] الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٣/٢. وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ١٨٨/١.

[٦] ضرائر الشّعر: ١٠١. وينظر: المقتضب: ٣٥٤/٣. والجليس الصالح: ٧١٦. وسرّ صناعة الإعراب: ١٩٨/٢.

وَيَبْدُو أَنَّ النَّوَوِيَّ وَافَقَ الكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ تَرْكِ صَرْفِ المُنْصَرِفِ؛ إِذْ قَالَ: " قَوْلُهُ[1]: (يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْمَجْمَعِ)، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ (مِرْدَاسَ) غَيْرَ مَصْرُوفٍ، وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ جَوَّزَ تَرْكَ الصَّرْفِ بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ. وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ "[2].

فَقَدْ عَنَى بِـ(الجُمْهُورِ)، جُمْهُورَ اللُّغَوِيِّينَ مِنَ الكُوفِيِّينَ، إِذْ احْتَجُّوا بِالبَيْتِ المَذْكُورِ لِجَوَازِ تَرْكِ صَرْفِ مَا يَنْصَرِفُ، فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ؛ فَلَمْ يَصْرِفِ الشَّاعِرُ (مِرْدَاسًا) – وَهُوَ أَبُوهُ –عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَن لَيْسَ فِيهِ عِلَّةٌ، سِوَى العَلَمِيَّةِ. وَرَدَّ البَصْرِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ، مَذْهَبَهُمْ؛ قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: " وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ تَرْكُ صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ. قَالَ مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدٍ: وَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَصْلٍ لِلأَسْمَاءِ أَنْ لَا تَنْصَرِفَ، فَتَرِدّ ذَلِكَ إِلَى أَصْلِهِ. قَالَ: وَمِمَّا يَحْتَجُّونَ بِهِ قَوْلُ العَبَّاسِ بنِ مَرْدَاسٍ[3]:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ العُبَيْـ دِ بَيْنَ عُيَينَةَ وَالأَقْـــــرَعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

وَإِنَّمَا الرُّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ: (يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعِ) "[4]. وَقَالَ السِّيْرَافِيُّ: " فَأَمَّا الرُّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ – عِنْدَ أَصْحَابِنَا –: (يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعِ) "[5].

وَجَاءَ فِي (سِرِّ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ): " وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّاعِرَ لَهُ – مَعَ الضَّرُورَةِ – أَنْ يَصْرِفَ مَا لَا يَنْصَرِفَ، وَلَيْسَ لَهُ تَرْكُ صَرْفِ مَا يَنْصَرِفُ للضَّرُورَةِ. هَذَا مَذْهَبُنَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الصَّرْفَ هُوَ الأَصْلُ، فَإِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ، رَجَعَ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتْرُكَ الأَصْلَ إِلَى الفَرْعِ. فَأَمَّا مَا رَوَوْهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

---

[1] صحيح مسلم: ٧٣٧/٢. وَهُو عَجُزُ بيت للعبّاس بن مرداس، وَصَدْرُهُ: (وَمَا كَانَ حِصْنُ وَلَا حَابِسٌ).

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٥٥/٧–١٥٦.

[3] ديوان العبّاس بن مرداس السّلميّ: ٢٣، العبّاس بن مرداس بن عامر السّلميّ، جمعه وحقّقه: د. يحيى الجبوريّ، ط١، مؤسّسة الرسالة–بيروت، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.

[4] الأصول في النّحو: ٤٣٧/٣–٤٣٨.

[5] شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ١٩٣/١.

فَإِنَّ أَبَا العَبَّاسِ رَوَاهُ غَيْرَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعِ). فَرِوَايَةٌ بِرِوَايَةٍ، وَالقِيَاسُ – فِي مَا بَعْدُ – مَعَنَا "[1].

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: " وَأَمَّا السَّبَبُ الوَاحِدُ، فَغَيْرُ مَانِعٍ أَبَدًا، وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ الكُوفِيُّونَ فِي إِجَازَةِ مَنْعِهِ فِي الشِّعْرِ، لَيْسَ بِثَبَتٍ "[2]. بَلْ إِنَّ مَنْعَ صَرْفِ المُنْصَرِفِ مَمْنُوعٌ، حَتَّى مَعَ تَصْحِيحِ رُوَايَةِ البَيْتِ؛ قَالَ ابْنُ يَعِيش: " وَإِنْ صَحَّتْ رُوَايَتُهُمْ، فَإِنَّهُ جَعَلَهُ قَبِيلَةً؛ لِتَقَدُّمِهِ، وَكَثْرَةِ أَشْيَاعِهِ "[3]. أَيْ: إِنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَصْرِفْ (مِرْدَاسًا)؛ لِوجُودِ عِلَّتَيْنِ؛ العَلَمِيَّةِ، وَالتَّأْنِيثِ.

- **المَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ فِي مِيْزَانِ النَّقْدِ عِنْدَ النَّوَوِيّ**

أَوَّلًا: الأَسْمَاءُ الَّتِي لَمْ يُصَحِّحْ فِيْهَا، إِلَّا الصَّرْفَ، أَوْ عَدَمَ الصَّرْفِ

١ – (قُبَاء):

قَالَ فِي (المِنْهَاجِ): " قَوْلُهُ: (خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ – إِلَى قُبَاءَ)[4]، هُوَ بِضَمِّ الْقَافِ، مَمْدُودٌ، مُذَكَّرٌ مَصْرُوفٌ. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى، أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ غَيْرُ مَصْرُوفٍ، وَأُخْرَى أَنَّهُ مَقْصُورٌ "[5].

فَصَحَّحَ صَرْفَهُ وَتَذْكِيرَهُ، وَجَعَلَهُ اخْتِيَارَ المُحَقِّقِينَ وَالأَكْثَرِيْنَ. وَمَفْهُومُ عِبَارَتِهِ تَخْطِئَةُ مَنْ أَنَّثَهُ وَمَنَعَهُ مِنَ الصَرْفِ، وَمَنْ حَكَاهُ مَقْصُورًا. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الأَعْلَامِ عَلَى جَوَازِ الوَجْهَيْنِ: التَّذْكِير وَالصَّرْف، وَالتَّأْنِيث وَتَرْك الصَّرْفِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: " وَأَمَّا قَوْلُهُم: قُبَاءُ، وَحِرَاءُ، فَقَدِ اخْتَلَفَتِ العَرَبُ فِيهِمَا؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يُذَكِّرُ وَيَصْرِفُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُهُمَا اسْمَيْنِ لِمَكَانَيْنِ، كَمَا جَعَلُوا (وَاسِطًا) بَلَدًا أَوْ مَكَانًا. وَمِنْهُمْ مَنْ أَنَّثَ وَلَمْ يَصْرِفْ، وَجَعَلَهُمَا اسْمَيْنِ لِبُقْعَتَيْنِ مِنَ

---

[1] سرّ صناعة الإعراب: ١٩٨/٢.

[2] المفصّل في صنعة الإعراب: ٣٥.

[3] شرح المفصّل لابن يعيش: ١٩٠/١.

[4] صحيح مسلم: ٢٦٩/١.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٦/٤. وينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ١٠٨/٤. والمجموع: ١٠٠/٢.

الأَرْضِ"[١]. وَقَالَ الأَنْبَارِيُّ: " وَقُبَاءُ وَأُضَاخُ: قَالَ الفَرَّاءُ: يُذَكَّرَانِ وَيُؤَنَّثَانِ؛ فَمَنْ ذَكَّرَهُمَا، أَجْرَاهُمَا. وَمَنْ أَنَّثَهُمَا، لَمْ يُجْرِهِمَا. قَالَ السَجِسْتَانِيُّ: قُبَاءُ بِالمَدِينَةِ، وَقُبَاءُ بِطَرِيقِ مَكَّةَ؛ يُذَكَّرَانِ، وَيُؤَنَّثَانِ"[٢].

وَحَكَى الفَارِسِيُّ عَنْ السّجِسْتَانِيّ: " قُبَاءُ – بِضَمّ القَافِ مَمْدُودٌ عَلَى مِثَالِ (فُعَالٍ): مَوْضِعٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، مِنَ العَرَبِ مَنْ يَصْرِفُهُ وَيَجْعَلُهُ مُذَكَّرًا. وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤَنِّثُهُ فَلَا يَصْرِفُهُ "[٣]. وَجَاءَ فِي (المُحْكَمِ): " وَقُبَاءُ: مَوْضِعَانِ، أَحَدُهُمَا: ظَاهِرُ المَدِينَةِ، وَمَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالبَصْرَةِ؛ يُصْرَفُ، وَلَا يُصْرَفُ "[٤]. وَعَدَّهُ ابْنُ السَّرَّاجِ فِيمَا يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، مِنْ أَسْمَاءِ المُدُنِ وَالمَوَاضِعِ[٥].

وَجَاءَ تَفْصِيلُ هَذَا البَابِ فِي (عِلَلِ النَّحْوِ)، إِذْ قَالَ: " اعْلَمْ أَنَّ الأَصْلَ فِي أَسْمَاءِ الْبُلْدَانِ التَّأْنِيثُ؛ لِغَلَبَتِهِ عَلَيْهَا فِي كَلَامِهِمْ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ بَعْضُهَا ... وَإِنَّمَا سَاغَ فِيهَا هَذَا؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَهَا لَيْسَ بِحَقِيقِيٍّ، وَإِنَّمَا تُؤَنَّثُ إِذَا ذُهِبَ بِهَا مَذْهَبَ البُقْعَةِ وَالبَلْدَةِ، فَلَمَّا كَانَتِ الْبلدَانِ كُلُّهَا يَسُوغُ فِيهَا هَذَانِ التَّقْدِيرَانِ، جَازَ أَنْ يُذَكَّرَ وَيُؤَنَّثَ. وَاعْلَمْ أَنَّ مَا غَلَبَ فِي كَلَامِهِمْ تَذْكِيرُهُ، يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا، إِذَا قُدِّرَ مُؤَنَّثًا، لَمْ يَنْصَرِفْ، وَكَذَلِكَ مَا غَلَبَ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِمْ التَّأْنِيثُ، جَازَ أَنْ يُذَكَّرَ، عَلَى أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ الاسْمِ المَكَانُ وَالبَلَدُ، فَيُصْرَفُ. وَإِنَّمَا سَاغَ تَذْكِيرُ مَا ذَكَرْنَا مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِهِمْ، إِذْ كَانَتْ أَمَاكِنَ قَرِيبَةً مِنَ العَرَبِ، نَحْو: حِرَاء، وَقُبَاء، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ"[٦].

وَأَمَّا مُتَأَخِّرِي أَهْلِ اللُّغَةِ، فَهُمْ عَلَى مَذْهَبَيْنِ: (أَحَدهُمَا): اسْتَقْرَأَ اسْتِعْمَالَ (قُبَاء) مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا، عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، كابنِ الأَثِيرِ، وَأَبِي حَيَّانٍ، وَالفَيُّومِيُّ، وَنَاظِرِ الجَيْشِ (ت٧٧٨هـ)؛ جَاءَ فِي (البَدِيعِ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ): " وَقَدْ يَغْلِبُ عَلَى بَعْضِهَا التَّأْنِيثُ، كَعُمَانَ، وَحِمْصَ، وَجَوْرَ، وَفَارِسَ.

---

[١] الكتاب: ٣/٢٤٤.

[٢] المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٢/٣٤.

[٣] البارع في اللّغة: ٥١٢–٥١٣. وينظر: المقصور والممدود: ٤٧٢.

[٤] المحكم: ٦/٥٨٥.

[٥] الأصول في النّحو: ٢/١٠٠.

[٦] علل النّحو: ٤٧٠، محمّد بن عبد الله أبو الحسن ابن الورّاق، تحقيق: محمود جاسم محمّد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

وَيَغْلِبُ عَلَى بَعْضِهَا التَّذْكِيرُ، نَحْو: وَاسِط، وَدَابِق. وِاسْتُعْمِلَ بَعْضُهَا مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا، نَحْو: مِصْر، وَقُبَاء، وَحِرَاء، وَحُنَيْن، وَبَدْر "[1].

وَ(الآخَر): اسْتَقْرَأَ غَلَبَةَ تَذْكِيرِهَا وَصَرْفِهَا، فِي الاسْتِعْمَالِ، مَعَ تَجْوِيزِ التَّأْنِيثِ وَتَرْكِ الصَّرْفِ، كَالعُكْبَرِيِّ، وَالصَّغَانِيِّ؛ قَالَ فِي (العُبَابِ): " أَسْمَاء البُلْدَانِ الغَالِبُ عَلَيْهَا التَّأْنِيثُ وَتَرْكُ الصَّرْفِ، إِلَّا مِنًى، وَالشَّأْمَ، وَالعِرَاقَ، وَوَاسِطًا، وَدَابِقًا، وَفَلْجًا، وَهَجَرًا، وَقُبَاءً؛ فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ وَتُصْرَفُ، وَيَجُوزُ أَنْ تُرِيدَ بِهَا البُقْعَةَ، أَوِ البَلْدَةَ، فَلَا تَصْرِفْهُ "[2].

وَالحَاصِلُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ العُلَمَاءِ لَمْ يَقُلْ بِخَطَأِ مَنْ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ، وَأَنَّ النَّوَوِيَّ خَاطِئٌ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَبِمَا عَزَاهُ إِلَى العُلَمَاءِ. وَأَمَّا لُغَةُ القَصْرِ فِي (قُبَاء)، فَقَدْ خَطَّأَهَا طَائِفَةٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، إِذْ عَدَّهَا الخَطَّابِيُّ، وابنُ مَكِّي، فِي أَغْلَاطِ المُحَدِّثِينَ[3]. وَجَعَلَهَا الجَوَالِيقِيُّ مِنْ لَحْنِ (العَامَّةِ)[4].

٢- (حِرَاء):

قَالَ: " وَأَمَّا (حِرَاءٌ)، فَبِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ، وَبِالْمَدِّ، وَهُوَ مَصْرُوفٌ وَمُذَكَّرٌ. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ لُغَتَانِ؛ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَكْثَرُ؛ فَمَنْ ذَكَّرَهُ، صَرَفَهُ، وَمَنْ أَنَّثَهُ، لَمْ يَصْرِفْهُ؛ أَرَادَ الْبُقْعَةَ، أَوِ الْجِهَةَ الَّتِي فِيهَا الْجَبَلُ "[5].

فَصَحَّحَ تَذْكِيرَ (حِرَاءٍ)، وَصَرْفَهَا، وَرَفَضَ تَأْنِيثَهَا وَتَرْكَ الصَّرْفِ فِيهَا. وَالكَلَامُ فِي هَذِهِ الكَلِمَةِ كَسَابِقَتِهَا (قُبَاء)، إِذْ أَثْبَتَ البَحْثُ تَفَرُّدَ النَّوَوِيِّ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَغَرَابَةَ مُخَالَفَتِهِ لِجُمْهُورِ العُلَمَاءِ؛ المُتَقَدِّمِينَ، وَالمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ؛ إِذْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ صَرْفِهِ، وَمَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ، وَأَنَّ العَرَبَ اسْتَعْمَلَتْهُ مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا[6].

---

[1] البديع في علم العربيّة: ٢/٢٨١-٢٨٢. وينظر: ارتشاف الضّرب: ٢/٨٨٥. والمصباح المنير: ٢/٤٨٩. وتمهيد القواعد: ٨/٤٠٣٠.

[2] العباب الزّاخر: حرف الطّاء: ٢٢٣. وينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ٢٧.

[3] إصلاح غلط المحدّثين: ٤٥. وتثقيف اللّسان: ٢٠٦.

[4] ينظر: التكملة والذّيل على درّة الغوّاص: ٩٠٨-٩٠٩.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢/١٩٨. وينظر: ١٦/١٩٠.

[6] ينظر مثلًا: الكتاب: ٣/٢٤٤. والأصول في النّحو: ٢/١٠٠. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٢/٣٤. وعلل النّحو: ٤٧٠.

وَقَدِ اسْتَشْهَدَ سِيْبَوَيهِ بِالشِّعْرِ، للوَجْهَيْنِ؛ الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ؛ قَالَ: " قَالَ الشَّاعِرُ جَرِير[١]:

ستَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَدِيمًا وأَعْظَمُنَا ببَطْنِ حِرَاءَ نَارَا

... فهذا أَنَّثَ، وَقَالَ غَيْرُهُ، فَذَكَّرَ. وَقَالَ العَجَّاجُ[٢]:

وَرُبَّ وَجْهٍ مِنْ حِرَاءٍ مُنْحَنِ "[٣].

وَأَكْثَرُهُمْ وَافَقَ رَأْيَ سِيْبَوَيْهِ، إِذْ لَمْ يَحْكُوا غَلَبَةَ أَحَدِ الاسْتِعْمَالَيْنِ؛ بِالصَّرْفِ، أَوِ بِتَرْكِهِ[٤]. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " حَرَاء: يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَعْرَفُ الوَجْهَيْنِ "[٥]. وَقَالَ الأَنْبَارِيُّ: "وَ(حِرَاءٌ): الغَالِبُ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ وَالإِجْرَاءُ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جَبَلٍ، وَرُبَّمَا أَنَّثَتْهُ العَرَبُ، وَجَعَلَتْهُ اسْمًا لِمَا حَوْلَ الجَبَلِ، فَيَقُولُونَ: (هِيَ حِرَاءُ) بِتَرْكِ الإِجْرَاءِ "[٦].

٣- (فَرُّوخ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ)[٧]، هُوَ بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَضَمِّ الرَّاءِ، وَبِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ؛ لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ، قَالَ صَاحِبُ كِتَابِ (الْعَيْنِ): فَرُّوخ: اسْمُ ابنِ لِإِبْرَاهِيمَ الخَلِيلِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، هُوَ أَبُو الْعَجَمِ. وَكَذَا نَقَلَ صَاحِبُ (الْمَطَالِعِ) وَغَيْرُهُ، أَنَّ فَرُّوخ ابْنٌ لِإِبْرَاهِيمَ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَأَنَّهُ أَبُو الْعَجَمِ. وَقَدْ نَصَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ "[٨].

---

[١] ليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣/٣٩٥. والمخصّص: ٥/١٦٣.

[٢] البيت لرؤبة بن العجّاج، وهو مذكور في ديوانه (مجموع أشعار العرب): ١٦٣، رؤبة بن العجّاج، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، د. ط، دار ابن قتيبة للطّباعة والنّشر والتّوزيع–الكويت، د. ت.

[٣] الكتاب: ٣/٢٤٤–٢٤٥. وينظر: المقتضب: ٣/٣٥٩.

[٤] ينظر: مثلًا: الصّحاح: ٦/٢٣١٢. والأصول في النّحو: ٢/١٠٠. وجمهرة اللّغة: ٢/١٠٤٨. ودرّة الغوّاص: ١٦٦. والبديع في علم العربيّة: ٢/٢٨٢.

[٥] المقصور والممدود للقاليّ: ٤٢٥.

[٦] المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٢/٤٣.

[٧] ينظر: صحيح مسلم: ١/٦١.

[٨] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١/٢٤٢.

فَجَعَلَ (فَرُّوخَ) مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، لِعِلَّتَي العَلَمِيَّةِ وَالعُجْمَةِ. فَلَا جِدَالَ فِي كَوْنِهِ عَلَمًا لِإِنْسَانٍ، وَجَزَمَ بِأَعْجَمِيَّتِهِ اعْتِمَادًا عَلَى المَنْقُولِ فِي المَصَادِرِ. وَيُعَضِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أُمُورٌ: (الأَوَّلُ): وَفْرَةُ المَصَادِرِ الَّتِي نَقَلَتْ قَوْلَ الخَلِيلِ – أَنَّ (فَرُّوخَ) هُوَ أَبُو العَجَمِ –، وَارْتَضَتْهُ[1]. وَ(الثَّانِي): مَجِيؤُهُ فِي الشِّعْرِ غَيْرَ مَصْرُوفٍ، إِذْ أَنْشَدَ الجَاحِظُ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ، لِبَعْضِ الكُوْفِيِّينَ:

" فَإِنْ يَشْرَبْ أَبُو فَرُّوخَ أَشْرَبْ وَإِنْ كَانَتْ مُعَتَّقَـــــةً عَقَارَا

وَإِنْ يَأْكلْ أَبُو فَرُّوخَ آكُـــلْ وَلَوْ كَانَتْ خَنانيصًا صِغَارَا "[2].

قَالَ ابْنُ سِيده مُعَقِّبًا: " فَإِنَّهُ جَعَلَهُ أَعْجَمِيًّا فَلَمْ يَصْرِفْهُ؛ لِمَكَانِ العُجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ "[3].

وَ(الثَّالِثُ): وُرُودُهُ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، فِي سِيَاقٍ يَدُلُّ عَلَى عُجْمَتِهِ، أَوْ فُسِّرَ بِهَا. وَمِنْ ذَلِكَ: " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، ثنا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، ثنا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، ثنا مُجَمِّعُ بْنُ يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، بِالدَّوْدَاءِ يَقُولُ: ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَخْلَدٍ، ثنا شِيرَانُ بْنُ مُوسَى، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ مُجَمِّعٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: (أَبْشِرُوا يَا بَنِي فَرُّوخَ، فَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ مُعَلَّقًا بِالثُّرَيَّا لَا تَنَالُهُ الْعَرَبُ لَنَالَتْهُ الْعَجَمُ). قِيلَ لِسُفْيَانَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَنْ بَنُو فَرُّوخَ؟ قَالَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ "[4].

وَمِنْهُ: " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْحَرَّانِيُّ، وَعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ خَتَنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ، يَذْكُرُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: رَأَيْتُهُ يَتَوَضَّأُ فَيَبْلُغُ بِالْمَاءِ عَضُدَيْهِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: وَأَنْتُمْ حَوْلِي يَا بَنِي فَرُّوخَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، يَقُولُ: (الْحِلْيَةُ تَبْلُغُ مَوَاضِعَ

---

[1] ينظر: العين: ٢٥٣/٤. والمحكم: ١٧٥/٥. وإكمال المعلم بفوائد مسلم: ٥٣/٢. ومشارق الأنوار: ٣٩٦/٢. ومطالع الأنوار: ٢٨٩/٥. والنهاية لابن الأثير: ٤٢٥/٣. والتكملة للصغانيّ: ١٦٤/٢. والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٥٠٧/١. واللّسان/ ٤٤/٣.

[2] الحيوان: ٢٩٣/٤. وعيون الأخبار: ٢١/٣، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ د. ط، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤١٨هـ.

[3] المحكم: ١٧٥/٥. واللّسان: ٤٤/٣. وينظر: التّاج: ٣١٤/٧.

[4] تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان: ٢٤/١، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانيّ، تحقيق: سيّد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

الطُّهُورِ) "[١]. " قَوْلُهُ: (يَا بَنِي فَرُّوخَ)، أَرَادَ بِهِم الْعَجَمَ، نَسَبَهُمْ إِلَى (فَرُّوخَ)؛ لِكَثْرَةِ مَا فِيهِمْ مِنْ هَذَا الاسْمِ "[٢]. " وَهَذَا اللَّفْظُ مِنْ أَلْقَابِ العَجَمِ، أَوْ بَعْضِهِمْ، عِنْدَ العَرَبِ، إِمَّا نِسْبَةٌ لِأَحَدِ أَبْنَاءِ إِبْرَاهِيمَ – إِنْ صَحَّ ذَلِكَ – أَوْ لِأَحَدِ أَجْدَادِهِمْ، أَوْ لَقَبٌ لَهُمْ؛ كُلُّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَنْتُمْ هَا هُنَا مَعَاشِرَ العَجَمِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَسَرَّعُونَ إِلَى الإِنْكَارِ، لِقُصُورِهِمْ فِي العِلْمِ غَالِبًا. وَالخِطَابُ لِأَبِي حَازِمٍ سَلَمَةَ بنِ دِينَارٍ، وَهُوَ مِنْ مَوَالِي العَجَمِ "[٣].

وَ(الرَّابِعُ): مَا ذَكَرَهُ الزَّبِيدِيُّ عَنْ اسْمِ (فَرُّوخَ)، إِذْ قَالَ: " وَهُوَ فَارِسِيٌّ، وَمَعْنَاهُ: السَّعِيدُ طَالِعُهُ، وَقَدْ تَسْقُطُ وَاوُهُ فِي الاسْتِعْمَالِ "[٤].

٤- (صَفَر):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفَرَ)[٥]، هَكَذَا هُوَ فِي النُّسَخِ (صَفَر) مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ بَعْدَ الرَّاءِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ مَصْرُوفٌ بِلَا خِلَافٍ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ بِالْأَلِفِ وَسَوَاءٌ كُتِبَ بِالْأَلِفِ أَمْ بِحَذْفِهَا لَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَتِهِ هُنَا مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ "[٦].

فَأَشْكَلَ عَلَى كِتَابَةِ (صَفَرٍ) بِلَا أَلِفٍ، وَلَا تَنْوِينٍ؛ لِأَنَّهُ زَعَمَ إِجْمَاعَ العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الكَلِمَةَ مَصْرُوفَةٌ، فَفِيهَا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ العَلَمِيَّةُ، وَهِيَ عَرَبِيَّةُ الاشْتِقَاقِ؛ لِذَلِكَ وَجَبَ قِرَاءَتُهَا بِتَنْوِينِ الفَتْحِ، عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ ثَانٍ للفِعْلِ (جَعَلَ).

وَالإِجْمَاعُ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ صَحِيحٌ، لَمْ يُخَالِفْهُ، سِوَى أَبِي عُبَيْدَةَ؛ جَاءَ فِي (المُحْكَمِ): "وَصَفَرٌ: الشَّهرُ الَّذِي بَعْدَ المَحَرَّمِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا سُمِّيَ صَفَرًا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَمْتارُونَ الطَّعَامَ فِيهِ مِنَ المَوَاضِعِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِاصْفِرَارِ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا، إِذَا سَافَرُوا. وَرُوِيَ عَنْ رُؤْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمَّوُا الشَّهْرَ صَفَرًا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَغْزُونَ فِيهِ القَبائِلَ، فَيَتْرُكونَ مَنْ لَقَوا صِفْرًا مِنَ المَتَاعِ،

---

[١] مسند أبي عوانة: ١/٢٠٥.

[٢] شرح السّنّة: ١/٤٢٧.

[٣] شرح سنن النسائيّ المسمّى (شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية): ٢/٤٧٣، محمّد المختار بن محمّد بن أحمد مزيد الشنقيطيّ، ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٥هـ.

[٤] تاج العروس: ٧/٣١٤.

[٥] صحيح مسلم: ٢/٩٠٩.

[٦] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٨/٢٢٥.

وَذَلِكَ أَنَّ صَفرًا بَعْدَ المُحَرَّمِ، فَقَالُوا: صَفِرَ النَّاسُ مِنَّا صَفرًا. قَالَ ثَعْلَبٌ: النَّاسُ كُلُّهُمْ يَصْرِفُونَ (صَفرًا)، إِلَّا أَبَا عُبَيْدَةَ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَنْصَرِفُ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَ لَا تَصْرِفُهُ؟ لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى صَرْفِهِ، وَقَالُوا: لَا يَمْنَعُ الحَرْفَ مِنَ الصَّرْفِ، إِلَّا عِلَّتَانِ، فَأَخْبِرْنَا بالعِلَّتَيْنِ فِيهِ، حَتَّى نَتَّبِعَكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، العِلَّتَانِ المَعْرِفَةُ وَالسَّاعَةُ. قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَرَادَ أَنَّ الأَزْمِنَةَ كُلَّهَا سَاعَاتٌ، وَالسَّاعَاتُ مُؤَنَّثَةٌ "[1].

وَقَوْلُهُ: (وَسَوَاءٌ كُتِبَ بِالْأَلِفِ أَمْ بِحَذْفِهَا لَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَتِهِ هُنَا مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ)، أَيْ: إِنَّ تَرْكَ كِتَابَةِ الأَلِفِ وَالتَّنْوِينِ فِي (صَفرٍ)، لَا يَعْنِي – بِالضَّرُورَةِ – مَنْعَهُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِذَلِكَ قَالَ ابْنُ حَجرٍ العَسْقَلَانِيُّ (ت٨٥٢هـ)، فِي شَرْحِ عِبَارَةِ النَّوَوِيِّ: " يَعْنِي: وَالمَشْهُورُ عَنِ اللُّغَةِ الرَّبِيعِيَّةِ، كِتَابَةُ المَنْصُوبِ بِغَيْرِ أَلِفٍ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كِتَابَتِهِ بِغَيْرِ أَلِفٍ، أَنْ لَا يُصْرَفَ، فَيُقْرَأُ بِالأَلِفِ "[2].

٥- (إِبْلِيس):

قَالَ فِي (بَابِ إِبْلِيْسَ): " وَاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي أَنَّهُ مِنَ المَلَائِكَةِ مِنْ طَائِفَةٍ يُقَالُ لَهُمْ: الجِنُّ، أَمْ لَيْسَ مِنَ المَلَائِكَةِ؟ وَفِي أَنَّهُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ أَمْ عَجْمِيٌّ؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنَ المَلَائِكَةِ، وَأَنَّهُ عَجْمِيٌّ. قَالَ الإِمَامُ أَبُو الحَسَنِ الوَاحِدِيُّ: قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ: (سُمِّيَ إِبْلِيسَ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَسَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى، أَيْ: أَيِسَ، وَالمُبْلِسُ: المُكْتَئِبُ الحَزِينُ الآيِسُ)[3]. قَالَ: وَعَلَى هَذَا، هُوَ عَرَبِيٌّ مُشْتَقٌّ. وَقَالَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ (أَبْلَسَ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُشْتَقًّا، لَصُرِفَ، كَمَا أَنَّ (إِسْحَاقَ) إِذَا كَانَ عَرَبِيًّا مَأْخُوذًا مِنْ (أَسْحَقَهُ اللهُ إِسْحَاقًا)، انْصَرَفَ، فَلَوْ كَانَ (إِبْلِيسُ) مُشْتَقًّا، لَصُرِفَ، كَـ(إِكْلِيل)، وَبَابِهِ؛ فَلَمَّا لَمْ يُصْرَفْ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَجْمِيٌّ مَعْرِفَةٌ، وَالعَجْمِيُّ لَيْسَ مُشْتَقًّا[4]. وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: إِنَّمَا لَمْ يَنْصَرِفْ، وَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا؛ لِقِلَّةِ نَظِيرِهِ فِي كَلَامِ العَرَبِ،

---

[1] المحكم: ٣٠٧/٨.

[2] فتح الباري بشرح البخاريّ: ٤٢٦/٣.

[3] الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١٢٠/١.

[4] ينظر: الأضداد لابن الأنباريّ: ٣٣٦-٣٣٧.

فَشَبَّهُوهُ بِالأَعْجَمِيِّ[1]. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ جَرِيرٍ يَبْطُلُ بِبَابِ (إِفْعِيلٍ)، فَإِنَّهُ مَصْرُوفٌ كُلُّهُ، إِلَّا (إِبْلِيسَ). قَالَ الوَاحِدِيُّ: وَالاخْتِيَارُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ؛ لِإِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ مُنِعَ الصَّرْفَ للعُجْمَةِ وَالمَعْرِفَةِ "[2].

وَحَاصِلُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَنَّ اللُّغَوِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي عَرَبِيَّةِ (إِبْلِيسَ)؛ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَصْلٍ عَرَبِيٍّ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ، وَالأَعْجَمِيُّ لَا يُشْتَقُّ مِنْ مَادَّةٍ عَرَبِيَّةٍ. عَلَى الرَّغْمِ مِنِ اتِّفَاقِ أَصْحَابِ المَذْهَبَيْنِ عَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ. وَالنَّوَوِيُّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ (إِبْلِيسَ) اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ، بِدَلَالَةِ تَرْكِ صَرْفِهِ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ عِلَّتَيْنِ، وَالعِلَّتَانِ فِيهِ هُمَا العَلَمِيَّةُ وَالعُجْمَةُ.

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (إِبْلِيسَ) عَرَبِيُّ الاشْتِقَاقِ، مَأْخُوذٌ مِنَ (الإِبْلَاسِ)[3]. وَلَمْ يُجْرَ عَلَيْهِ الصَّرْفُ، لِعِلَّتَيِ العَلَمِيَّةِ وَشِبْهِ العُجْمَةِ؛ لِأَنَّ العَرَبَ لَمْ يُحْكَ عَنْهَا أَنْ سَمَّتْ بِهِ، وَكَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لُغَتِهَا[4]. وَقَدْ عَبَّرَ الأَقْدَمُونَ عَنْ شِبْهِ العُجْمَةِ بِقَوْلِهِمْ: (لَا نَظِيْرَ لَهُ فِي كَلَامِ العَرَبِ)، إِذْ حُكِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، تَرْكُ صَرْفِ (إِبْلِيسَ)؛ للعَلَمِيَّةِ، وَلِأَنَّهُ لَا نَظِيْرَ لَهُ فِي أَسْمَاءِ العَرَبِ[5].

وَأَمَّا تَعَقُّبُ النَّوَوِيِّ لمَذْهَبِ الطَّبَرِيِّ، فَيُرَدُّ مِنْ جِهَتَيْنِ: (إِحْدَاهُمَا): إِنَّ النَّوَوِيَّ قَوَّلَ الطَّبَرِيَّ مَا لَمْ يَقُلْ، فَالأَخِيرُ لَمْ يَقُلْ: (لَمْ يَنْصَرِفْ؛ لِقِلَّةِ نَظِيْرِهِ فِي كَلَامِ العَرَبِ)، بَلْ قَالَ: " تُرِكَ إِجْرَاؤُهُ؛ اسْتِثْقَالًا، إِذْ كَانَ اسْمًا لَا نَظِيرَ لَهُ مِنْ أَسْمَاءِ العَرَبِ، فَشَبَّهَتْهُ العَرَبُ – إِذْ كَانَ كَذَلِكَ – بِأَسْمَاءِ

---

[1] ينظر: تفسير الطّبريّ: ٥٤٤/١.

[2] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٠٦/١.

[3] ينظر مثلًا: العين: ٢٦٢/٧. وغريب القرآن: ٢٣، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ، تحقيق: أحمد صقر، د. ط، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م. وجمهرة اللّغة: ١١٩٣/٢. وغريب القرآن للسّجستانيّ: ٩٧. ومعجم ديوان الأدب: ٢٧٨/١. وكتاب الأفعال لابن القوطية: ١٧١. والمحيط في اللّغة: ٣٢٨/٨. والصّحاح: ٩٠٩/٣. والمقاييس: ٣٠٠/١. والغريبين للهرويّ: ٢١٠/١. والمحكم: ٥١٢/٨. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ٩٢/١. وشمس العلوم: ٦٢٨/١.

[4] ينظر: تمهيد القواعد: ٤٠٠٤/٨. وضياء السّالك إلى أوضح المسالك: ٣٨٤/٣. والنّحو الوافي: ٢٤٥/٤.

[5] ينظر: إعراب القرآن لابن النّحّاس: ٤٥/١. ومشكل إعراب القرآن لابن مكّيّ: ٨٧/١، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط٢، مؤسّسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٥هـ.

العَجَمِ الَّتِي لَا تُجْرَى "[1]. وَ(الأُخْرَى): إِنَّ مَحلَّ الكَلَامِ هُوَ لَفظَةُ (إِبْلِيسَ) خَاصَّةً، لَا وَزْنُ (إِفْعِيلٍ) عَامَّةً، وَالحَالَ أَنَّ الوَاقِعَ اللّغَوِيَّ يَكْشِفُ لَنَا أَنَّ العَرَبَ اسْتَعْمَلَتْ سَائِرَ كَلِمَاتِ هَذَا البَابِ، كَإِبْرِيقٍ، وَإِكْلِيلٍ.

٦- (أَبَان):

قَالَ: " وَأَمَّا (أَبَانٌ)، فَفِيهِ وَجْهَانِ لِأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ: الصَّرْفُ، وَعَدَمُهُ؛ فَمَنْ لَمْ يَصْرِفهُ، جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا، وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ، فَيَكُونُ (أَفْعَلَ). وَمَنْ صَرَفَهُ، جَعَلَ الْهَمْزَةَ أَصْلًا، فَيَكُونُ (فَعَالًا). وَصَرْفُهُ هُوَ الصَّحِيحُ، وهو الَّذِي اخْتَارَهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرَ فِي كِتَابِهِ (جَامِعِ اللُّغَةِ)، وَالْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطَلْيَوسِيُّ "[2].

وَالحَقُّ أَنَّ هَذَا الحَرْفَ مَورِدُ خِلَافٍ؛ فَأَكْثَرُ صَنَّاعِ المُعْجَمَاتِ أَوْرَدُوهُ فِي مَادَّةِ (أ ب ن)، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ وَزْنَهُ (فَعَالٌ)، فَهُوَ مَصْرُوفٌ، فَعِلَّةُ العَلَمِيَّةِ لَا تَكْفِي وَحْدَهَا لِمَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ[3]. وَبَعْضُهُمْ ذَكَرَهُ فِي مَادَّةِ (ب ي ن)، فَمَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِلعَلَمِيَّةِ وَوَزْنِ الفِعْلِ، كَالأَزْهَرِيِّ[4]، وَالفَيُّومِيِّ، الَّذِي قَالَ: " وَأَبَانُ: اسْمٌ لِجَبَلَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَبَانُ الْأَسْوَدُ لِبَنِي أَسَدٍ، وَالْآخَرُ: أَبَانُ الْأَبْيَضُ لِبَنِي فَزَارَةَ، وَبَيْنَهُمَا نَحْوُ فَرْسَخٍ، وَقِيلَ: هُمَا فِي دِيَارِ بَنِي عَبْسٍ، وَبِهِ سُمِّيَ الرَّجُلُ، وَهُوَ فِي تَقْدِيرِ (أَفْعَلَ)، لَكِنَّهُ أَعَلُّ بِالنَّقْلِ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، فَلَا يَنْصَرِفُ ... وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَعْتَدُّ بِالْعَارِضِ، فَيَصْرِفُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ، إِلَّا الْعَلَمِيَّةُ ... وَمِنْهُمْ مِنْ يَقُولُ: وَزْنُهُ (فَعَالٌ)، فَيَكُونُ مَصْرُوفًا عَلَى قَوْلِهِمْ "[5].

وَقَدْ تَتَبَّعَ الزَّبِيدِيُّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ، فَوَجَدَ أَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ، وَأَهْلِ الحَدِيثِ، لَا يُجْرُونَهُ؛ قَالَ:

---

[1] تفسير الطّبريّ: ٥٤٤/١.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٩٥/١. وينظر: ١١٥/١. والإيجاز في شرح سنن أبي داود: ١٢٧.

[3] ينظر: العين: ٣٨٣/٨ (أبن). والمحيط في اللّغة: ٤٠٦/١٠ (أبن). والمحكم: ٤٩٠/١٠ (أبن). وشمس العلوم: ١٥٣/١. والمُغرب: ٢٣/١ (أبن). والتّكملة والذّيل والصّلة: ١٨١/٦ (أبن). واللّسان: ٦/١٣ (أبن). والقاموس المحيط: ١١٧٤ (أبن).

[4] ينظر: تهذيب اللّغة: ٣٦٢/١٥ (ب ي ن).

[5] المصباح المنير: ٧٠/١ (ب ي ن).

" وَأَبَانٌ – كَسَحَابٍ – مَصْرُوفةً: اسْمُ رجُلٍ، وَهُوَ (فَعَالٌ)، والهَمْزَةُ أَصْليَّةٌ، كَمَا جَرَى عَلَيْهِ المُصَنِّفُ، وَحَقَّقَهُ الدَّمَامِينِيُّ، وَابنُ مَالِكٍ، وَجَزَمَ بِهِ ابنُ شَبِيبٍ الحَرَانِيُّ فِي (جَامِعِ الفُنُونِ). وَأَكْثَرُ النُّحَاةُ وَالمُحدِّثِيْنَ عَلَى مَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ؛ للعِلْميَّةِ وَالوَزْنِ، وَبَحَثَ المُحقِّقون فِي الوَزْنِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَاضِيًا، فَلَا يَكُونُ خَاصًّا، أَوِ اسْمَ تَفْضِيلٍ، فَالقِيَاسُ فِي مِثْلِه: (أَبْيَن). وَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ: مَنْ لم يَعْرِفْ صَرْفَ (أَبَانَ)، فَهُوَ أَتَانٌ، نَقَلَهُ الشِّهَابُ (رَحِمَهُ اللهُ)، فِي (شَرْحِ الشِّفَاءِ)"[1].

وَكَانَ القَرَافِيُّ (ت٦٨٤هـ) قَدِ زَعَمَ إِجْمَاعَ المُحَدِّثِينَ وَالنَّحْوِيِّينَ عَلَى مَنْعِ صَرْفِهِ؛ قَالَ: " المُحَدِّثُونَ وَالنُّحَاةُ مَجْمُوعُونَ عَلَى عَدَمِ صَرْفِ (أَبَان)، وَكَذَلِكَ (أَبَان بن عُثْمَان بن عَفَّان) المُحَدِثُونَ عَلَى مَنْعِ صَرْفِهِ، وَحَيْثُ وَقَعَ، لَا يَصْرِفُونَ. وَمَانِعُ صَرْفِهِ خَفِيٌّ، فَإِنَّ العَلَمِيَّةَ مُحَقَّقَةٌ، وَلَكِنْ أَيُّ شَيْءٍ مَعَهَا؟ وَلَيْسَ مِنْ أَوْزَانِ الفِعْلِ المُضَارِعِ، مِثْل: أَحْمَد، أَوْ يَشْكُر، أَوْ تَغْلب، أَوْ نَرْجِس، وَنَحوهُ، فَهُوَ مِنَ المُشْكِلَاتِ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ عِلَلِ الصَّرْفِ، إِلَّا فِي العَلَمِيَّةِ، وَهِيَ وَحْدَهَا غَيْرُ مَانِعَةٍ مِنْ الصَّرْفِ. جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ يَعِيش، فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ): مِنَ النَّاسِ مَنْ يَصْرِفُهُ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ)، مِنْ (أَبَانَ يَبِينُ)، وَالجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ الصَّرْفِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ وَزْنَهُ (أَفْعَل)، وَأَصْلُهُ (أَبْيَن) صِيْغَةُ مُبَالَغَةٍ فِي الظُّهُورِ، الَّذِي هُوَ البَيَانُ وَالإِبَانَةُ، فَيَقُولُ: هَذَا أَبْيَنُ مِنْ هَذَا، أَيْ: أَظْهَرُ، فَلُوحِظَ أَصْلُه "[2].

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ هُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الصَّلَاحِ قَبْلَهُ، بَلْ إِنَّهُ سَاقَ عِبَارَتَهُ دُونَ عُزُوٍّ، وَهَذَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ؛ جَاءَ فِي (صِيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِم) لابْنِ الصَّلَاحِ: " وَ(أَبَان) كُنَّا نَخْتَارُ صَرْفَهُ؛ ذَهَابًا إِلَى أَنَّ لَهُ حَمْلًا صَحِيحًا، يُصَحِّحُ صَرْفَهُ، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الصَّرْفَ هُوَ الأَصْلُ، وَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ النَّحْوِيُّ، فِي كِتَابِهِ (جَامِعُ اللُّغَةِ)، مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فَعَالًا)، مَصْدَرًا مِنْ (أَبَنَ الرَّجُلُ): إِذَا مَاتَ. ثُمَّ وَجَدْتُ مَا عضَّدَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي مُحَمَّد بنِ السِّيدِ البَطَلْيُوسِيِّ، وَهُوَ أَنَّهُ اخْتَارَ صَرْفَ (أَبَانٍ)، وَذَكَرَ أَنَّهُ (فَعَالٌ). وَمَنْ تَرَكَ صَرْفَهُ، جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا، وَاللهُ أَعْلَمُ"[3].

---

[1] تاج العروس: ١٥١/٣٤ (أبن).

[2] نفائس الأصول في شرح المحصول: ٢٠٩٥/٥-٢٠٩٦، شهاب الدين أبو العبّاس أحمد بن إدريس القرافيّ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز-مكّة المكرّمة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

[3] صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: ١٢٨، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: موفّق عبد الله عبد القادر، ط٢، دار الغرب الإسلاميّ – بيروت، ١٤٠٨هـ.

٧- (أَرِيس):

قَالَ: " وَقَوْلُه: (بِئْرُ أَرِيسٍ)[١]، هُوَ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَبَعْدَهَا يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْت سَاكِنَةٌ، ثُمَّ سِينٌ مُهْمَلَةٌ، وَهُوَ مَصْرُوفٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ "[٢].

وَبِمُرَاجَعَةِ المَصَادِرِ – اللُّغَوِيَّةِ وَغَيْرِهَا –، يُعْرَفُ عَدَمُ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ؛ الصَّرْفِ، وَتَرْكِهِ؛ إِذْ وَرَدَتْ مُنَوَّنَةً فِي بَعْضِهَا، وَغَيْرَ مُنَوَّنَةٍ فِي بَعْضِهَا الآخَرِ. فَقَدْ جَاءَتْ فِي المُعْجَمَاتِ بِالوَجْهَيْنِ؛ إِذْ جَاءَتْ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِي (المُحِيطِ)[٣]، وَفِي (اللِّسَانِ)[٤]. وَذُكِرَتْ مُنَوَّنَةً فِي (العُبَابِ)[٥]، وَ(القَامُوسِ)[٦]. وَذُكِرَتْ – أَيْضًا – فِي كُتُبِ الحَدِيث فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، مَصْرُوفَةً[٧]، وَغَيْرَ مَصْرُوفَةً[٨]. قُلْتُ: تَرْكُ الصَّرْفِ فِي (أَرِيْسَ) أَقْيَسُ؛ لِأَنَّ البِئْرَ مُؤَنَّثَةٌ، فَتَجْتَمِعُ فِيهَا عِلَّتَانِ؛ العَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ. إِلَّا إِذَا أُرِيدَ بِهَا المَوْضِعُ وَالمَكَانُ، فَتُصْرَفُ.

ثَانِيًا: الأَسْمَاءُ الَّتِي جَوَّزَ فِيهَا الصَّرْفَ، وَعَدَمَهُ

١- (بِسْطَام):

---

[١] صحيح البخاريّ: ١٣٤٣/٣. وصحيح مسلم: ١٨٦٨/٤.

[٢] رياض الصّالحين: ٢٣٨. وينظر: المنهاج شرح النوويّ على مسلم: ٦٧/١٤، ١٧١/١٥.

[٣] ينظر: المحيط في اللّغة: ٣٧٣/٨.

[٤] ينظر: لسان العرب: ٦/٦.

[٥] ينظر: العباب الزاخر: حرف السين: ١٤.

[٦] ينظر: القاموس المحيط: ٥٣٠.

[٧] ينظر مثلًا: صحيح البخاريّ: ١٣٤٣/٣. ومختصر الشمائل المحمدية: ٥٩، محمّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحّاك، اختصره وحقّقه: محمّد ناصر الدين الألبانيّ، د. ط، المكتبة الإسلامية – عمان، د. ت. ومسند الروياني: ٣٤٤/١، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني، تحقيق: أيمن عليّ أبو يماني، ط١، مؤسّسة قرطبة – القاهرة، ١٤١٦هـ. ومسند أبي عوانة: ٢٦٢/٥. والمعجم الكبير: ٢١٩/٥.

[٨] ينظر مثلًا: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: ١٩٣/٥، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. وسنن أبي داود: ٢٧٧/٦. والْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ: ٣٧٥/٣، المُهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَسَدِيُّ، تحقيق: أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلوم، ط١، دار التوحيد، دار أهل السنة – الرياض، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

قَالَ: " قَوْلُهُ: (أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ الْعَيْشِيُّ)[١] ... (بِسْطَام) بِكَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ، وَتَرْكُهُ "[٢].

وَالرَّاجِحُ أَنَّ هَذَا الحَرْفَ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ الاشْتِقَاقِ؛ إِذْ نَصَّ عَلَى عُجْمَتِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَقَدْ حُكِيَ عَنِ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ، قَوْلُهُ: " الوَجْهُ عِنْدِي فِي (بِسْطَامَ) أَلَّا يَنْصَرِفَ؛ لِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ "[٣]. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَبِسْطَامٌ: لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا سَمَّى قَيْسُ بنُ مَسْعُود ابْنَهُ بِسْطَامًا بِاسْمِ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ فَارِس، كَمَا سَمَّوا قَابُوس، وَدَخْتَنُوس "[٤]. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " وَمِمَّا أَخَذَتْهُ العَرَبُ مِنَ العَجَمِ مِنَ الأَسْمَاءِ ... وَ(بِسْطَام)، وَهُوَ بِالفَارِسِيَّةِ (أُوسْتَام)"[٥]. وَفِي (الصَّحَاحِ) مِثْلُ الَّذِي فِي (الجَمْهَرَةِ)، وَأَضَافَ: " فَعَرَّبُوهُ بِكَسْرِ البَاءِ "[٦].

وَنَقَلَ الجَوَالِيقِيُّ عِبَارَةَ ابْنِ دُرَيْدٍ، وَأَضَافَ: " وَقَالَ غَيْرُهُ: سُمِّيَ بِسْطَامًا؛ لِأَنَّ أَبَاهُ كَانَ مَحْبُوسًا عِنْدَ كِسْرَى، فَنَظَرَ إِلَى غُلَامٍ يُقِدُ تَحْتَ شَيْءٍ، وَيُحَرِّكُهُ بِحَدِيدَةٍ، فَبُشِّرَ بِهِ وَقِيْلَ: وُلِدَ لَكَ غُلَامٌ، فَقَالَ: أَيَّ تُسَمُّونَ هَذَا؟ قَالُوا: بِسْطَامًا. قَالَ: فَسَمُّوهُ بِسْطَامًا "[٧].

وَقَدْ تَرَدَّدَ ابْنُ برّيّ فِي قَضِيَّةِ إِجْرَائِهِ؛ قَالَ: " إِذَا ثَبَتَ أَنَّ بِسْطَامًا اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ عَلَمٌ لَيْسَ بِجِنْسٍ، فَلَا وَجْهَ لِصَرْفِهِ ... إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّ بِسْطَامًا مَصْرُوفٌ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ جِنْسٍ "[٨]. وَقَالَ ابْنُ خالَوَيْهِ: يَنْبَغِي أَلَّا يُصْرَفَ (بِسْطَامُ)؛ للعَلَمِيَّةِ وَالعُجْمَةِ[٩].

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ رَجَاحَةِ كَوْنِهِ اسْمًا أَعْجَمِيًّا، وَرَدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَصَادِرِ مَصْرُوفًا مُنَوَّنًا، وَالأَمْثِلَةُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ فِي هَذَا المَقَامِ؛ مِنْهَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ: " وَقَالَ مَنْ يُؤَخِّرُ (بِسْطَامًا): قَتَلَهُ عَاصِمُ بنُ خَلِيفَةَ الضَّبِّيُّ يَوْمَ النَّقَا، وَفَرَّ عَنْ قَوْمِهِ يَوْمَ العُظَالَى، وَأَسَرَهُ عُتَيْبَةُ بنُ الحَارِثِ

---

[١] صحيح مسلم: ٢٢٦٧/٤.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٨٧/١٨. وينظر: ٩١/٤، ١٨٣/٩.

[٣] الكامل في اللّغة والأدب: ١٨٤/١. وينظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: ٧٣.

[٤] جمهرة اللّغة: ١١٢٤/٢.

[٥] جمهرة اللّغة: ١٣٢٦/٣.

[٦] الصّحاح: ١٨٧٣/٥.

[٧] المعرّب للجواليقيّ: ١٧٠-١٧١.

[٨] في التّعريب والمعرّب لابن برّيّ: ٤٤.

[٩] ينظر: اللّسان: ٥٠/١٢.

يَوْمَ غَبِيطِ المَدَرَّةِ "[١]. وَقَوْلُ الخَطَّابِيِّ: " وَقَالَ الفَرَزْدَقُ يَذْكُرُ بِسْطَامًا ... "[٢]. وَقَوْلُ ابْنُ فَارِسٍ: " وَجَاءَ الأُحَيْمِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ، فَرَمَى بِسْطَامًا بِفَرَسِهِ الشَّقْرَاء ... فَلَمَّا أَهْوَى لِيَطْعَنَ بِسْطَامًا، انْهَزَمَ بِسْطَامٌ وَمَنْ مَعَهُ، بَعْدَ قَتْلِ مَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ "[٣]. وَالغَرِيبُ أَنَّهُ جِيءَ بِهِ مَصْرُوفًا فِي مُصَنَّفَاتِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَعْجَمِيَّتِهِ، كَـ(الجَمْهَرَةِ، والصِّحَاحِ، وَالمُعَرَّبِ)![٤].

وَعَلَى مَا مَرَّ، فَالنَّوَوِيُّ لَمْ يُجَانِبِ الصَّوَابَ، حِينَ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ صَرْفِهِ، وَتَرْكِ الصَّرْفِ فِيهِ؛ فَالصَّرْفُ عَلَى إِجْرَائِهِ فِي اسْتِعْمَالِ العُلَمَاءِ. وَمَنْعِ صَرْفِهِ عَلَى كَوْنِهِ عَلَمًا أَعْجَمِيًّا.

٢- (غَسَّان):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ)[٥]، هُوَ بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَتَشْدِيدِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ. وَالْمَسْمُوعُ فِي كُتُبِ الْمُحَدِّثِينَ وَرِوَايَاتِهِمْ (غَسَّانُ) غَيْرَ مَصْرُوفٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ فَارِسٍ فِي (المُجْمَلِ)، وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، فِي بَابِ (غسن)، وَفِي بَابِ (غسس)، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُهُ، وَتَرْكُ صَرْفِهِ؛ فَمَنْ جَعَلَ النُّونَ أَصْلًا، صَرَفَهُ. وَمَنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً، لَمْ يَصْرِفْهُ "[٦].

أَيْ: إِنَّهُم اخْتَلَفُوا فِي وَزْنِ (غَسَّان)، وَتَبِعَ ذَلِكَ اخْتِلَافُهُمْ فِي صَرْفِهِ، أَوْ مَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ. فَبَعْضُهُمْ جَعَلَ النُّونَ أَصْلًا غَيْرَ زَائِدَةٍ، فَيَكُونُ وَزْنُهُ (فَعَّالًا)، وَيَكُونُ مَصْرُوفًا؛ لِأَنَّ عِلَّةَ العَلَمِيَّةِ لَا تَكْفِي وَحْدَهَا لِتَرْكِ الصَّرْفِ. وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ مَادَّةِ (غ س س)، فَتَكُونُ الأَلِفُ وَالنُّونُ زَائِدَتَيْنِ، وَوَزْنُهُ (فَعْلَان)، وَيَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ؛ لِلعَلَمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الأَلِفِ

---

[١] كتاب الدّيباج: ١٩، أبو عبيدة معمّر بن المثنّى، تحقيق: د. عبد الله بن سليمان الجربوع، ود. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

[٢] ينظر: غريب الحديث للخطّابيّ: ٢٣/٢.

[٣] مقاييس اللّغة: ١١٧/١.

[٤] ينظر: جمهرة اللّغة: ١٢٢/١. والصّحاح: ١٨٧٣/٥. والمعرّب للجواليقيّ: ١٧٠-١٧١.

[٥] صحيح مسلم: ١٩/١.

[٦] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٠١/١. وينظر: ٨٦/١٠.

وَالنُّونِ. وَقَدْ أَصَابَ النَّوَوِيُّ إِذْ جَوَّزَ صَرْفَهُ، وَتَرْكَ صَرْفِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ المُعْجَمَاتِ أَوْرَدُوهُ فِي مَادَّتَي (غ س س)، وَ(غ س ن)، كَالجَوْهَرِيِّ[١]، وَابْنِ فَارِسٍ[٢]، وَابْنِ مَنْظُورٍ[٣].

وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُ الأَعْلَامِ بِتَرَدُّدِهِمْ فِي الأَصْلِ الَّذِي اشْتُقَّ مِنْهُ الاسْمُ؛ قَالَ السِّيْرَافِيُّ: " وَ(غَسَّان) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ (الغُسْنَةِ) وَهِيَ الخِصْلَةُ مِنَ الشَّعْرِ، وَيُقَالُ: (فَلَانٌ فِي غَيْسَانِ شَبَابِهِ)، وَالنُّونُ فِي هَذَا أَصْلِيَّةٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ (الغُسِّ)، وَهُوَ الضَّعِيفِ "[٤]. وَقَالَ الجَوَاهِرِيُّ مُتَحَدِّثًا عَنْ أَصْلِ (غَسَّان): " هَذَا إِذَا كَانَ (فَعْلَانَ)، فَهُوَ مِنْ هَذَا البَابِ. وَإِنْ كَانَ (فَعَّالًا)، فَهُوَ مِنْ بَابِ النُّونِ "[٥]. وَجَاءَ فِي (التَّاجِ): " قَالَ شَيْخُنَا: وَقَدْ حُكِيَ فِيهِ الصَّرْفُ وَالمَنْعُ، عَلَى أَصَالَةِ النُّونِ وَزِيَادَتِهَا "[٦].

وَمِنْهُمْ مَنِ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهِ فِي مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ، إِذْ أَوْرَدَهُ الخَلِيلُ فِي (غ س ن)[٧]، وَالفَيْرُزابَادِيُّ فِي مَادَّةِ (غ س س)[٨]، وَهَذَا يُفْهِمُ إِجْرَاؤُهُ عِنْدَ الأَوَّلِ، وَعَدَمُ إِجْرَائِهِ عِنْدَ الثَّانِي. وَذَهَبَ السُّهَيْلِيُّ (ت٥٨١هـ) إِلَى أَنَّهُ (فَعْلَانُ)، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ؛ قَالَ:" وَقَوْلُ حَسّانَ:

مّا سَأَلْتِ فَإِنّا مَعْشَرٌ أُنُفٌ ... الْأَسْدُ نِسْبَتُنَا، وَالْمَاءُ غَسّانُ[٩]

... وَاشْتِقَاقُ (غَسّانَ) اسْمُ ذَلِكَ الْمَاءِ مِنْ (الْغُسِّ)، وَهُوَ الضّعِيفُ ... وَيُقَالُ لِلْهِرّ إذَا زُجِرَ (غِسْ) بِتَخْفِيفِ السّينِ، قَالَهُ صَاحِبُ الْعَيْنِ. وَالْغَسِيسَةُ الرّطْبِ: الّتِي يَبْدَؤُهَا الْإِرْطَابُ مِنْ قِبَلِ مِغْلَاقِهَا، وَلَا تَكُونُ إلّا ضَعِيفَةً سَاقِطَةً "[١٠].

---

[١] ينظر: الصّحاح: ٩٥٦/٣ (غ س س)، ٢١٧٤/٦ (غ س ن).

[٢] ينظر: مجمل اللّغة: ٦٨٢ (غ س س)، ٦٩٦ (غ س ن).

[٣] ينظر: لسان العرب: ١٥٥/٦ (غ س ن)، ٣١٣/١٣ (غ س س).

[٤] شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٤٨٤/٣.

[٥] الصّحاح: ٩٥٦/٣ (غ س س).

[٦] تاج العروس: ٣٠٦/١٣ (غ س س).

[٧] ينظر: العين: ٣٧٨/٤ (غ س ن).

[٨] والقاموس: ٥٦١ (غ س س).

[٩] ديوان حسّان بن ثابت: ٢٥٦، حسّان بن ثابت الأنصاريّ، تحقيق: عبد أ. مهنّا، ط٢، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م. وَفِيهِ: (الأَزْد) بَدَلَ (الأَسْد).

[١٠] الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: ١/ ٥٦، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ، تحقيق: عمر عبد السلام السلاميّ، ط١، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٣- (مِصْر):

قَالَ: " مِصْر: البَلَدُ المَعْرُوفَةُ، فِيهَا لُغَتَانِ؛ الصَّرْفُ، وَتَرْكُهُ، وَالفَصِيحُ الَّذِي جَاءَ بِهِ القُرْآنُ تَرْكُ الصَّرْفِ "[١].

وَقَدْ عَنَى بِمَجِيئِهِ فِي القُرْآنِ، قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَيْنا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾[٢]، وَقَوْلَهُ: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾[٣]، وَقَوْلَهُ: ﴿وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾[٤]، وَقَوْلَهُ: ﴿وَنادى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾[٥].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ ما سَأَلْتُمْ﴾[٦]، فَقَدِ اخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ التَّنْوِينِ فِي (مِصْر)؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ مَصْرُوفَةٌ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ - مِنْ أَسْمَاءِ الأَعْلَامِ - عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ وَأَوْسَطُهُ سَاكِنٌ، جَازَ فِيهِ الصَّرْفُ، وَتَرْكُهُ[٧]، أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ البَلَدَ، فَصَرَفَ؛ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ[٨]، أَوْ أَنَّهُ صَرَفَ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ النَّكْرَةَ، أَيْ: (اهْبِطُوا مِصْرًا مِنَ الأَمْصَارِ)[٩]. وَقِيلَ: هِيَ غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ، وَالأَلِفُ لَيْسَتْ لِلإِعْرَابِ، بَلْ هِيَ لِلوَقْفِ عَلَيْهَا، فَحِينَ الوَصْلِ لَا تُنَوَّنُ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَلِفُ (سَلَاسِلا، وَقَوَارِيرا)[١٠].

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ جَوَازِ صَرْفِ (مِصْر)، وَمَنْعِ صَرْفِهَا، وَاللُّغَةِ الفَصِيحَةِ فِيهَا؛ فَلِأَهْلِ الصَّنْعَةِ - هَا هُنَا - مَذَاهِبُ: (الأَوَّلُ): لَمْ يُجَوِّزِ الخَلِيلُ، وَسِيبَوَيْهِ، وَالفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُمَا الإِجْرَاءَ

---

[١] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٥٤/٤.

[٢] يونس: من الآية: ٨٧.

[٣] يوسف: من الآية: ٢١.

[٤] يوسف: من الآية: ٩٩.

[٥] الزّخرف: من الآية: ٥١.

[٦] البقرة: من الآية: ٦١.

[٧] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٠٦/١، أبو الحسن البلخيّ المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م. وأدب الكاتب: ٢٨٢.

[٨] ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ١٤٤/١.

[٩] ينظر: العين: ١٢٣/٧. ومجاز القرآن: ٤١/١-٤٢. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٧/٢.

[١٠] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٤٣/١.

فِي(مِصْرَ)؛ لِلعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، إِذْ ذَهَبَا إِلَى أَنَّ الاسْمَ المُؤَنَّثَ فِي المَعْرِفَةِ لَا يُجْرَى، وَإِنْ كَانَ ثُلَاثِيًّا سَاكِنَ الوَسَطِ؛ فـ" أَسْمَاءُ البُلْدَانِ لَا تَنْصَرِفُ؛ خَفَّتْ أَوْ ثَقُلَتْ، وَأَسْمَاءُ النِّسَاءِ إِذَا خَفَّ مِنْهَا شَيْءٌ، جَرَى إِذَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ وَأَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، مِثْل: دَعْد، وَهِنْد، وَجُمْل. وَإِنَّمَا انْصَرَفَتْ إِذَا سُمِّيَ بِهَا النِّسَاءُ؛ لِأَنَّهَا تُرَدَّدُ وَتَكْثُرُ بِهَا التَّسْمِيَةُ، فَتَخِفُّ لِكَثْرَتِهَا، وَأَسْمَاءُ البُلْدَانِ لَا تَكَادُ تَعُودُ "[1].

وَ(الثَّانِي): جَوَّزَ الكِسَائِيُّ، وَطَائِفَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ صَرْفَهُ، وَتَرْكَ صَرْفِهِ حَمْلًا عَلَمِ المُؤَنَّثِ لِلإِنْسَانِ، إِذَا كَانَ ثُلَاثِيًّا سَاكِنَ الوَسَطِ[2]. وَ(الثَّالِثُ): جَوَّزَ الزَّجَّاجُ، وَالسِّيْرَافِيُّ، والفَارِسِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، فِيهَا الصَّرْفَ، وَتَرْكَهُ، عَلَى أَنْ تَكُونَ اسْمًا لِلْبَلَدِ، فَصَرفَ؛ لأَنَّهُ مُذَكَّرٌ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ[3]. وَ(الرَّابِعُ): مَنَعَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ صَرْفَهَا البَتَّةَ؛ لِأَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ عِلَلٍ؛ العَلَمِيَّةِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالعُجْمَةِ[4].

٤- (عُكَاظ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (سُوقُ عُكَاظٍ)[5]، هُوَ بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَبِالظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ؛ يُصْرَفُ، وَلَا يُصْرَفُ. وَالسُّوقُ تُؤَنَّثُ وَتُذَكَّرُ؛ لُغَتَانِ، قِيلَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِقِيَامِ النَّاسِ فِيهَا عَلَى سُوقِهِمْ "[6].

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ حَكَاهُ ابْنُ سِيده عَنِ اللَّحْيَانِيِّ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ تَطَرَّقَ إِلَى قَضِيَّةِ صَرْفِهِ، سِوَاهُ؛ قَالَ: " قَالَ اللِّحْيَانِيُّ: أَهْلُ الْحِجَازِ يُجْرُونَهَا، وَتَمِيمٌ لَا تُجْرِيهَا؛ قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ:

إِذَا بُنِيَ القِبَابُ عَلَى عُكَاظٍ وَقَامَ البَيْعُ وَاجْتَمَعَ الأُلُوفُ[7]

---

[1] معاني القرآن للفرّاء: ١/٤٢-٤٣. وينظر: العين: ٧/١٢٣. والكتاب: ٣/٢٤٢. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٢/٣٧.

[2] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٠٦. وغريب الحديث للحربيّ: ٣/١٢٠٥. وإعراب القرآن للنّحّاس: ١/٥٨. والمحكم: ٨/٣٢٤. وتوجيه اللّمع: ٤١٥.

[3] ينظر: معاني القرآن للزّجّاج: ١/١٤٤.وتهذيب اللّغة: ١٢/١٢٩. والمخصّص: ٥/١٦١.

[4] ينظر: البحر المحيط: ١/٣٧٩، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق: صدقي محمّد جميل العطّار، وزهير جعيّد، وعرفان الحشا حسّونة، د. ط، دار الفكر-بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

[5] صحيح مسلم: ١/٣٣١.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٤/١٦٧.

[7] ديوانه: ١٧٦.

أَرَادَ: (بِعُكَاظٍ)، فَوَضَعَ (عَلَى) مَوْضِعَ (الْبَاءِ) "[1].

وَمِمَّا جَاءَ فِي الشِّعْرِ مَصْرُوفًا، قَوْلُ دُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ (ت٨هـ)[2]:

تَغَيَّبْتُ عَنْ يَوْمَيْ عُكَاظٍ كِلَيْهِمَا وَإِنْ يَكُ يَوْمٌ ثَالِثٌ أَتَجَنَّبِ

وَقَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ (ت١٨ق. هـ)[3]:

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكَاظَ كِلَيْهِما يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بِهَا عَرْعَارِ

٥- (أَوْطَاس):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (رَخَّصَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ – عَامَ أَوْطَاسَ، فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا)[4]، هَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهَا أُبِيحَتْ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَهُوَ وَيَوْمُ أَوْطَاسَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَأَوْطَاسُ وَادٍ بِالطَّائِفِ، وَيُصْرَفُ، وَلَا يُصْرَفُ؛ فَمَنْ صَرَفَهُ، أَرَادَ الْوَادِيَ وَالْمَكَانَ، وَمَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ، أَرَادَ الْبُقْعَةَ، كَمَا فِي نَظَائِرِهِ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ "[5].

فاحْتَكَمَ إِلَى السَّمَاعِ، وَاسْتِعْمَالِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، فِي تَصْحِيحِ إِجْرَائِهِ، وَعَدَمِ إِجْرَائِهِ، ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِمُرَادِ المُتَكَلِّمِ؛ فَإِذَا قَصَدَ بِهِ تَسْمِيَةَ الوَادِي أَوِ المَكَانِ، صَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ – حِينَئِذٍ – عَلَمٌ لِمُذَكَّرٍ، وَعِلَّةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَكْفِي لِمَنْعِ صَرْفِهِ. وَإِذَا أَرَادَ بِهِ تَسْمِيَةَ البُقْعَةِ، لَمْ يَصْرِفْهُ؛ لِاجْتِمَاعِ عِلَّتَيْنِ؛ العَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ.

وَيُعَضِّدُ مَذْهَبَ النَّوَوِيِّ وُرُودُهُ فِي المَصَادِرِ مَصْرُوفًا، وَغَيْرَ مَصْرُوفٍ، وَمَا يَلْفِتُ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَنْ تَنَاوَلَ مَسْأَلَةَ إِجْرَائِهِ وَعَدَمِهِ، إِلَّا النَّوَوِيّ. لَكِنَّهُ جَانَبَ الصَّوَابَ فِي حُكْمِهِ بِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ دُونَ إِجْرَاءٍ أَكْثَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ مَصْرُوفًا؛ فَالتَّنْقِيرُ فِي التُّرَاثُ أَثْبَتَ العَكْسَ، إِذِ اسْتَعْمَلَهُ مَصْرُوفًا جُمْلَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ، كَالخَطَّابِيُّ، وَالمَيْدَانِيِّ (ت٥١٨هـ)، وَالنَّسَفِيِّ، وَالمُطَرِّزِيِّ، وَالصَّغَانِيِّ، وابنِ

---

[1] المحكم: ٢٦٧/١ (ع ك ظ). واللّسان: ٤٤٨/٧ (ع ك ظ).

[2] ديوان دريد بن الصّمّة: ١٧١، دريد بن الصّمّة الهوازنيّ، تحقيق: د. عمر عبد الرّسول، ط١، دار المعارف–القاهرة، ١٩٨٥م. والعين: ١٩٥/١. والصّحاح: ١١٧٤/٣.

[3] ديوان النّابغة الذّبيانيّ: ٦٠، أبو أمامة زيادة بن معاوية الذبيانيّ، تحقيق: كرم البستانيّ، ط١، دار صادر–بيروت، ١٣٨٣هـ–١٩٦٣م. والجيم: ٣٠٣/٢. والصّحاح: ٧٤٣/٢. والمقاييس: ٣٦/٤.

[4] صحيح مسلم: ١٠٢٣/٢.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨٤/٩.

مَنْظُورٍ، وَالفَيْرُوزابَادِيّ[١]. وَقَدِ أَوْرَدَهُ الفَيُّومِيُّ فِي مَوَاضِعَ مِنَ (المِصْبَاحِ)؛ مَصْرُوفًا، وَغَيْرَ مَصْرُوفٍ[٢]. وَأَمَّا فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفُ، فَالأَكْثَر فِي وُرُودِهِ مَصْرُوفًا، وَالأَمْثِلَةُ أَغْزَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ فِي هَذَا المَقَامِ، وَلَا أَدْرِي كَيفَ فَاتَ النَّوَوِيُّ ذَلِكَ، وَحَكَمَ بِعَكْسِهِ!

٦- (مِنَى):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (بِمِنًى وَغَيْرِهِ)[٣]، هَكَذَا هُوَ فِي الْأُصُولِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ (مِنًى) تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ بِحَسَبِ الْقَصْدِ؛ إِنْ قَصَدَ الْمَوْضِعَ، فَمُذَكَّرٌ، أَوِ الْبُقْعَةَ، فَمُؤَنَّثَةٌ. وَإِذَا ذُكِّرَ، صُرِفَ وَكُتِبَ بِالْأَلِفِ، وَإِنْ أُنِّثَ، لَمْ يُصْرَفْ وَكُتِبَ بِالْيَاءِ، وَالْمُخْتَارُ تَذْكِيرُهُ وَتَنْوِينُهُ. وَسُمِّيَ مِنًى لِمَا يُمْنَى بِهِ مِنَ الدِّمَاءِ أَيْ يُرَاقُ "[٤].

وَعَنَى بـ(مِنًى) المَوْضِعُ الَّذِي يَقَعُ بِمَكَّةَ، وَهُوَ " الوَادِي الَّذِي يَنْزِلُهُ الحَاجُّ، وَيَرْمِي فِيهِ الجِمَارَ مِنَ الحَرَمِ ... مِنْ مَهْبِطِ العَقَبَةِ إِلَى مُحَسِّرٍ "[٥]. وَثَمَّةَ مَوْضِعٌ آخَرُ بِاسْمِ (مِنًى)، وَهُوَ فِي نَجْدٍ فِي بِلَادِ بَنِي عَامِرٍ، مُحَدَّدٌ فِي رَسْمِ حِمَى ضَرِيَّةَ، قُرْبَ المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ[٦]. وَكِلَاهُمَا يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمَ الصَّرْفِ أَوَ عَدَمِهِ؛ فَهُوَ " مَصْرُوفٌ؛ لِأَنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ المَوْضِعُ، وَلَوْ أَرَادَ البُقْعَةَ، لَمُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ "[٧]. قَالَ ابْنُ سِيده: " ومِنًى بِمَكَّةَ، يُصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ"[٨]، وَقَالَ

---

[١] ينظر: غريب الحديث للخطّابيّ: ١٠٤/٢. ومجمع الأمثال: ٤٤٤/٢. وطلبة الطلبة: ٤٤. والمُغرب: ٣٦١/٢. والعباب الزّاخر: حرف السّين: ٤٨٠. واللّسان: ٤٢٠/٢، ٤٥٣/٧، ١٣٣/١٣. والقاموس المحيط: ٥٨٠.

[٢] ينظر: المصباح المنير: ١٥٤/١، ٦٦٤/٢.

[٣] صحيح مسلم: ١٨٢/١.

[٤] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٠٣/٥. وينظر: ٢٢٢/٤. وتحرير ألفاظ التّنبيه: ١٥٥. والمجموع: ١٢٩/٨. وتهذيب الأسماء واللّغات: ١٥٧/٤.

[٥] معجم البلدان: ١٩٨/٥، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحمويّ، ط٢، دار صادر–بيروت، ١٩٩٥م.

[٦] ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: ٢٦٣/٤، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمّد البكريّ، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ. وخزانة الأدب: ١٣٨/١٠.

[٧] العُدّة في إعراب العُمدَة: ٦١٧/٢، بدر الدين أبو محمّد عبد الله بن فرحون المدنيّ، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، ط١، دار الإمام البخاري – الدوحة، د. ت.

[٨] المحكم: ٥١٠/١٠.

الزَّوْزَنِيُّ: " مِنًى: مَوْضِعٌ بِحِمَى ضَرِيَّة، غَيْرُ مِنَى الحَرَمِ، وَ(مِنًى) يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْصَرِفُ، وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ "[1]. وَفِي قَوْلِ لَبِيدٍ:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَمُهَا[2].

قَالُوا: المُرَادُ بـ" مِنًى: مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ طِخْفَةَ بِالحِمَى، وَالحِمَى حِمَى ضَرِيَّة، وَقِيلَ: المُرَادُ مِنَى مَكَّةَ. وَهِيَ تُؤَنَّثُ وَتُذَكَّرُ؛ فَمَنْ أَنَّثَ، لَمْ يَصْرِفْهَا. وَمَنْ ذَكَّرَ، صَرَفَهَا "[3]. وَحَكَى العَيْنِيُّ: " قَالَ الأَصْمَعِيُّ: (مِنًى): مَوْضِعٌ بِبِلَادِ قَيْسٍ، قَرِيبٌ مِنْ طِخْفَةَ فِي الشِّقِّ الأَيْسَرِ وَأَنْتَ مُصْعِدٌ إِلَى مَكَّةَ، وَصَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ، وَكَذَا (مِنَى) الحَرَمِ مَصْرُوفٌ "[4]. وَاقْتَصَرَ الجَوْهَرِيُّ عَلَى أَنَّهُ مُذَكَّرٌ مَصْرُوفٌ[5]. وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: " وَهَجَرَ ذَكَرٌ، وَمِنًى ذَكَرٌ، وَالشَّامُ ذَكَرٌ، وَالْعِرَاقُ ذَكَرٌ "[6]. وَذَكَرَهُ الخَلِيلُ غَيْرَ مُنَوَّنٍ[7].

وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ – عَدَا مَا ذُكِرَ – إِلَى أَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الَّتِي تُجْرَى وَلَا تُجْرَى، فَوَافَقَهُم النَّوَوِيُّ؛ قَالَ الصَّغَانِيُّ: " وَمِنًى يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَيُصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ "[8]. وَجَاءَ فِي (أَمَالِي المُرْتَضَى): " وَ(مِنًى) يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَجْوَدُ "[9]. وَقَالَ الفَيُّومِيُّ: " وَ(مِنًى): اسْمُ مَوْضِعٍ بِمَكَّةَ، وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ، فَيُصْرَفُ "[10].

---

[1] شرح المعلّقات السّبع للزّوزنيّ: ١٧١.

[2] ديوانه: ١٠٧.

[3] شرح القصائد العشر: ١٢٩–١٣٠. وينظر: فتح الكبير المتعال إعراب المعلّقات العشر الطوال: ١٦/٢، محمّد عليّ طه الدرّة، ط٢، مكتبة السوادي جدة – السعوديّة، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

[4] المقاصد النّحويّة: ٨٦١/٢.

[5] ينظر: الصّحاح: ٢٤٩٨/٦.

[6] الأصول في النّحو: ١٠٠/٢.

[7] ينظر: العين: ٣٨٩/٨.

[8] التّكملة والذّيل وَالصّلة: ٥١٧/٦. وينظر: شرح القصائد السّبع الطّوال للأنباريّ: ٥١٨. وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (وهو حاشية الطيبيّ على الكشّاف): ١٨٢/١٣، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبيّ، تحقيق: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤هـ–٢٠١٣م.

[9] أمالي المرتضى: ٣٦٩/١.

[10] المصباح المنير: ٥٨٢/٢.

٧- **(قُرَيْش):**

قَالَ: " وَالمُخْتَارُ صَرْفُ (قُرَيْشٍ)؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[١]، وَيَجُوزُ تَرْكُ صَرْفِهِ، وَجَاءَ فِي الشِّعْرِ مَصْرُوفًا، وَغَيْرَ مَصْرُوفٍ؛ فَمَنْ صَرَفَ، أَرَادَ الحَيَّ، وَمَنْ تَرَكَهُ، أَرَادَ القَبِيلَةَ"[٢].

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي جَوَازِ صَرْفِ (قُرَيْشٍ)، وَتَرْكِ صَرْفِهِ، هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ؛ قَالَ: " وَقَدْ تَكُونُ تَمِيمٌ اسْمًا للحَيِّ. وَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْمًا للقَبَائِلِ، فَجَائِزٌ حَسَنٌ، وَيَعْنِي قُرَيْشَ وَأَخَوَاتَهَا. قَالَ الشَّاعِرُ[٣]:

غلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا "[٤].

وَتَبِعَ سِيبَوَيْهِ – عَلَى ذَلِكَ – عَدَدٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، كَالمُبَرِّدِ، وَابْنِ السَّرَّاجِ، وَالأَنْبَارِيِّ، وَالجَوْهَرِيِّ، وَابْنِ سِيده؛ جَاءَ فِي (الصِّحَاحِ): " فَإِنْ أَرَدْتَ بـ(قُرَيْشٍ) الحَيَّ، صَرَفْتَهُ. وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ القَبِيلَةَ، لَمْ تَصْرِفْهُ "[٥]. وَرُبَّمَا عَنَى النَّوَوِيُّ بِقَوْلِهِ: (المُخْتَارُ صَرْفُهُ)، أَنَّ اَكْثَرَ العُلَمَاءِ اسْتَعْمَلُوهُ مَصْرُوفًا، عَلَى إِرَادَةِ التَّذْكِيرِ، وَهَذَا الحُكْمُ مُوَافِقٌ للوَارِدِ فِي المُصَنَّفَاتِ القَدِيمَةِ.

وَقَدْ وَرَدَتْ فِي الشِّعْرِ غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ، كَمَا فِي البَيْتِ الَّذِي سَاقَهُ سِيبَوَيْهِ، وَمَصْرُوفَةً، وَهُوَ الأَكْثَرُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ[٦]:

وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْـــشٌ قُرَيْشًا

---

[١] قريش: ١.

[٢] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٥١.

[٣] هُوَ (عَدِيُّ بنُ الرَّقَّاعِ العامليّ)، كَمَا هُو منسوب فِي (الكامل) للمبرّد: ١٠٥/٣. و(شرح أبيات سيبويه) للسّيرافيّ: ٢٥١/٢. و(تحصيل عين الذّهب): ٤٦٠.

[٤] الكتاب: ٢٥٠/٣. وينظر: الأصول في النّحو: ١٠١/٢.

[٥] الصّحاح: ١٠١٦/٣. وينظر: المقتضب: ٣٦٢/٣. والأصول في النّحو: ١٠١/٢. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ١١٨/٢. والمخصّص: ١٥٩/٥.

[٦] يُنسَبُ إِلَى المُشَمْرِجِ بنُ عَمْرٍو الحِمْيَرِيّ، كَمَا في (ربيع الأبرار) للزّمخشريّ: ٣٩٨/٥. والمُغرب: ١٦٧/٢-١٦٨. و(التّكملة) للصّغانيّ: ٥٠١/٣. والمزهر: ١٧٣/١. وخزانة الأدب: ٢٠٤/١. والتّاج: ٣٢٤/١٧.

وَقَوْلِ حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ[1]:

وَقُرَيْشٌ تَلُوذُ مِنْهُمْ لِـــــــوَاذًا لَمْ يَقِيمُوا وَخَفَّ مِنْهَا الحَلُومُ

٨- (سَرَاوِيل):

قَالَ: " قَالَ سِيبَوَيْهِ[2]: (سَرَاوِيل) وَاحِدَةٌ، وَهِيَ أَعْجَمِيَّةٌ أُعْرِبَتْ، فَأَشْبَهَتْ مِنْ كَلَامِهِمْ مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ، وَلَا نَكِرَةٍ؛ فَهِيَ مَصْرُوفَةٌ فِي النَّكِرَةِ. وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ لَا يَصْرِفُهُ فِي النَّكِرَةِ، وَيَزْعَمُ أَنَّهُ جَمْعُ سِرْوَالٍ، وَسِرْوَالَةٍ. وَالعَمَلُ عَلَى القَوْلِ الأَوَّلِ، وَالثَّانِي أَقْوَى "[3].

فَأَوْجَزَ فِي هَذِهِ العِبَارَةِ مَذْهَبَيْنِ لِلعُلَمَاءِ فِي (سَرَاوِيل)، مِنْ حَيْثُ الصَّرْفِ، وَعَدَمِهِ؛ فَذَهَبَ سِيبَوَيهِ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ مُعَرَّبَةٌ أَعْجَمِيَّةُ الأَصْلِ، وَبِنَاؤُهَا يُشْبِهُ بِنَاءَ صِيغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ، الَّتِي هِي عِلَّةُ مَنْعِ الاسْمِ – النَّكِرَة وَالمَعْرِفَة – مِنَ الصَّرْفِ، وَهِيَ عِلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ. وَعَلى هَذَا، فَـ(سَرَاوِيل) إِذَا اسْتُعْمِلَتْ نَكِرَةً، تُجْرَى وَلَا تُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَأَمَّا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ عَلَمًا، فَلَا تُجْرَى؛ لِأَنَّهَا – حِينَئِذٍ – اجْتَمَعَتْ فِيهَا عِلَّتَانِ؛ العَلَمِيَّةُ وَالعُجْمَةُ. " قَالَ سِيبَوَيْهِ: (سَرَاوِيل) وَاحِدٌ أُعْرِبَ وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ، وَأَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ، فَهُوَ مَصْرُوفٌ فِي النَّكِرَةِ، وَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ، لَمْ تَصْرِفْهُ، وَإِنْ حَقَّرْتَهُ اسْمَ رَجُلٍ، لَمْ تَصْرِفْهُ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مِثْلُ (عَنَاق) ... وَقَالَ الأَخْفَشُ: الجَمْعُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ، إِنْ نَكَّرْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، لَمْ تَصْرِفْهُ – أَيْضًا – "[4].

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ (سَرَاوِيل) جَمْعُ سِرْوَالٍ، أَوْ سِرْوَالَة؛ وَلِذَلِكَ لَا يُصْرَفُ فِي المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ، وَهِيَ عِلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ[5]. وَحَكَى أَبُو العَلَاءِ

---

[1] ديوانه: ٢٢٤.

[2] ينظر: الكتاب: ٢٢٩/٣.

[3] تهذيب الاسماء واللّغات: ١٤٨/٣-١٤٩.

[4] الأصول فِي النّحو: ٨٨/٢. وينظر: الكتاب: ٢٢٩/٣. والتعليقة على كتاب سيبويه: ٥٥/٣، أبو عليّ الحسين بن أحمد الفارسيّ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزيّ،، ط١، مطبعة الأمانة-مصر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. والصّحاح: ١٧٢٩/٥. واللّامع العزيزيّ: ٢٣٨. والمخصّص: ٣٩٢/١.

[5] ينظر: ينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٥. وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٤٩٦/٣. والصّحاح: ١٧٢٩/٥. واللّباب للعكبريّ: ٥٠٤/١. وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٨٢/١.

المَعَرِيُّ: "وَسَعِيدُ بنُ مَسْعَدَة يَمْتَنِعُ مِنْ صَرْفِهِ، وَيَقُولُ: هُوَ جَمْعُ (سِرْوَالَةٍ) "[1].

وَثَمَّةَ مَذْهَبٌ آخَرُ لَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، أَنَّ (سَرَاوِيل) لَا يُجْرَى فِي مَعْرِفَةٍ، وَلَا نَكِرَةٍ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ " وَقَعَتْ عَلَى مِثَالٍ مِنَ العَرَبِيَّةِ لَا يَدْخُلُهُ الصَّرْفُ، نَحْو: قَنَادِيل، وَدَهَالِيز، فَكَانَتْ – لَمَّا دَخَلَهَا الإِعْرَابُ – كَالعَرَبِيَّةِ "[2]. وَحُكِيَ " أَنَّ عَلِيَّ بنَ عِيسَى حَدَّثَنَا عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ السَّرَّاجِ، قَالَ: سَأَلْتُ المُبَرِّدَ، فَقُلْتُ: إِذَا كَانَ الوَاحِدُ فِي صِيغَةِ الجَمْعِ، مَا يُصْنَعُ بِهِ فِي الصَّرْفِ، فِي مِثْلِ: (شعْرُهُ هَرَامِيل، وَهَذِهِ سَرَاوِيل)، وَمَا أَشْبَهَهُ؟ فَقَالَ: أُلْحِقُهُ بِالجَمْعِ، فَامْنَعْهُ الصَّرْفَ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ وَشَبِيهُهُ "[3]. وَقَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: " وَ(سَرَاوِيل) إِذَا لَمْ يُصْرَفْ – وَهُوَ الأَكْثَرُ –، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنِهِ، وَقِيْلَ: عَرَبِيٌّ جَمْعُ (سِرْوَالَةٍ) تَقْدِيرًا، وَإِذَا صُرِفَ، فَلَا إِشْكَالَ"[4].

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَأَفْهَمَ قَوْله: (وَالعَمَلُ عَلَى القَوْلِ الأَوَّلِ، وَالثَّانِي أَقْوَى) أَنَّهُ يُجَوِّزُ الإِجْرَاءَ، وَتَرْكَهُ، بَيْدَ أَنَّ عِبَارَتَهُ مُضْطَرِبَةٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (العَمَلَ عَلَى القَوْلِ الأَوَّلِ) يُفْهِمَ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ عَلَى صَرْفِهِ فِي النَّكْرَةِ، وَهَذَا مُخَالِفٌ للوَاقِعِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ اخْتِلَافِ المَذَاهِبِ. وَقَوَّى أَنَّ (سَرَاوِيلَ) جَمْعٌ، لَا مُفْرَدٌ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يُمْنَعَ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ.

٩- (بُعَاث):

قَالَ: " قَوْلُهَا[5]: (وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتْ بِهِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ)، قَالَتْ: (وَلَيْسَتَا بِمُغَنِّيَتَيْنِ)، أَمَّا (بُعَاثُ)، فَبِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَبِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ، وَتَرْكُ صَرْفِهِ، وَهُوَ الْأَشْهَرُ. وَهُوَ يَوْمٌ جَرَتْ فِيهِ بَيْنَ قَبِيلَتَيِ الْأَنْصَارِ – الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ – فِي

---

[1] اللّامع العزيزيّ: ٢٣٨.

[2] المقتضب: ٣٢٦/٣. وينظر: أدب الكاتب: ٢٨٥.

[3] الإمتاع والمؤانسة: ٢٨٨.

[4] الكافية في علم النّحو: ١٣.

[5] صحيح مسلم: ٦٠٩/٢.

الْجَاهِلِيَّةِ، حَرْبٌ وَكَانَ الظُّهُورُ فِيهِ لِلْأَوْسِ. قَالَ الْقَاضِي[1]: قَالَ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهِمْ هُوَ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمَشْهُورُ الْمُهْمَلَةُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ "[2].

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِضَبْطِ الكَلِمَةِ، أَخَذَ ابْنُ دُرَيْدٍ، وَالأَزْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، عَلَى صَاحِبِ (العَيْنِ) ذِكْرُهُ بِالغَيْنِ (بُغَاث)، وَعَدُّوهُ تَصْحِيفًا؛ جَاءَ فِي (الجَمْهَرَةِ): " وَيَوْمُ بُعَاثَ: يَوْمٌ مَعْرُوفٌ مِنْ أَيَّامِ الأَوْسِ وَالخَزْرَجِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، سَمِعْنَاهُ مِنْ عُلَمَائِنَا بِالعَيْنِ وَضَمِّ البَاءِ، وَذُكِرَ عَنِ الخَلِيلِ بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ، وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ غَيْرِهِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَلَيْسَ هَذَا صَحِيحًا عَنِ الخَلِيلِ – أَيْضًا – "[3].

وَأَمَّا جَوَازُ صَرْفِهِ، وَتَرْكُ صَرْفِهِ، فَصَحِيحٌ؛ بِنَاءً عَلَى مَجِيئِهِ فِي المَصَادِرِ بِالوَجْهَيْنِ. فَمَنْ صَرَفَهُ، جَعَلَهُ مُذَكَّرًا عَلَى تَقْدِيرِ المَوْضِعِ أَوِ المَكَانِ. وَمَنْ لَمْ يُجْرِهِ، أَنَّثَ بِتَقْدِيرِ البُقْعَةِ. وَلَمْ أَجِدْ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ القَدِيمَةِ ذِكْرًا لِقَضِيَّةِ صَرْفِهِ، أَوْ عَدَمِهِ. بَيْدَ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ شُرَّاحِ الحَدِيثِ، مِنْ خَالِفِي النَّوَوِيِّ، صَرَّحُوا بِجَوَازِ صَرْفِهِ، وَتَرْكِهِ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُمْ نَقَلُوا عِبَارَةَ النَّوَوِيِّ؛ قَالَ العَيْنِيُّ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ البُخَارِيِّ): " وَ(بُعَاثُ) بِضَمِّ البَاءِ المُوَحَّدَةِ، وَتَخْفِيفِ العَيْنِ المُهْمَلَةِ، وَفِي آخِرِهِ ثَاءٌ مُثَلَّثَةٌ، وَالمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يُصْرَفُ "[4].

١٠- (شِيث):

---

[1] ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٣٠٧/٣. وَقَول أَبي عُبَيدَةَ نَقَلَهُ القَاضِي عِيَاض، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مُصَنَّفَاتِهِ المَطْبُوعَةِ.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨٢/٦.

[3] جمهرة اللّغة: ٢٦٠/١. وينظر: التّنبيه على حدوث التّصحيف: ٧٥، حمزة بن الحسن الأصفهانيّ، تحقيق: محمّد أسعد طلس، راجعة: أسماء الحمصيّ، وعبد المعين الملوحيّ، ط٢، دار صادر – بيروت، ١٤١٢هـ١٩٩٢م. وتهذيب اللّغة: ٢٠١/٢. وتصحيفات المحدّثين: ٦١٣/٢، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكريّ، تحقيق: محمود أحمد ميرة، ط١، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، ١٤٠٢هـ. وغريب الحديث لابن الجوزيّ: ٧٨/١. والنهاية لابن الأثير: ١٣٩/١. وتصحيح التّصحيف: ١٦٢.

[4] عمدة القاري شرح صحيح البخاريّ: ٢٩٦/٦، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العينيّ، اعتنى به وصحّحه: مجموعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيريّة، د. ط، ار إحياء التراث العربي–بيروت، د. ت. وينظر: مصابيح الجامع: ٩/٣، محمّد بن أبي بكر الدّماميني، تحقيق: نور الدّين طالب، ط١، دار النّوادر–سوريا، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م. واللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: ٣٤٤/٤، مخمّد بن عبد الدائم شمس الدين البِرْماويّ، تحقيق: لجنة مختصّة من المحقّقين بإشراف نور الدين طالب، ط١، دار النوادر–سوريا، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م. ولمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح: ٥٤٩/٢، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاريّ، تحقيق: د. تقي الدين الندويّ، ط١، دار النوادر–دمشق، ١٤٣٥هـ–٢٠١٤م.

قَالَ: " شِيثٌ: هُوَ ابْنُ آدَم (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ) لِصُلْبِهِ. وَالْمُخْتَارُ الفَصِيحُ صَرْفُهُ، وَيَجُوزُ تَرْكُهُ. وَكَذَا نُوحٌ، وَلُوطٌ، وَسَائِرُ الأَعْجَمِيِّ سَاكِنِ الوَسَطِ "[1].

الكَلَامُ فِي أَسْمَاءِ الأَنْبِيَاءِ الأَعْجَمِيَّةِ، فـ" فَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الأَنْبِيَاءِ (عَلَيْهِمِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) أَعْجَمِيَّةٌ، إِلَّا أَرْبَعَةً: مُحَمَّد (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، وَصَالِح، وَشُعَيْب، وَهُود "[2]. ثُمَّ أَنَّ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ مَا جَاءَ ثُلَاثِيًّا سَاكِنَ الوَسَطِ، كَشِيث، وَنُوح، وَلُوط. وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ هُوَ أَحَدُ ثَلَاثَةِ آرَاءٍ لِأَهْلِ الصَّنْعَةِ، فِي أَسْمَاءِ الأَعْلَامِ الأَعْجَمِيَّةِ الثُّلَاثِيَّةِ، سَاكِنَةِ الوَسَطِ؛ مِنْ حَيْثُ الصَّرْف، وَتَرْكه.

(الأَوَّلُ): إِنَّهَا أَسْمَاءٌ مَصْرُوفَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَبِعَهُ؛ قَالَ فِي (الكِتَابِ): " وَأَمَّا نُوحٌ، وَهُودٌ، وَلُوطٌ، فَتُصْرَفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِخِفَّتِهَا "[3]. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وَإِنَّمَا أَلْزَمُوهَا الصَّرْفَ؛ لِأَنَّ الاسْمَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، وَهُوَ عَلَى غَايَةِ الخفَّةِ، فَقَاوَمَتْ خِفَّتُهُ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ "[4]. وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ: " فَإِنْ كَانَ الاسْمُ الأَعْجَمِيُّ ثُلَاثِيًّا، صَرَفُوهُ؛ لِخِفَّتِهِ، نَحْو: نُوح، وَلُوط؛ لِأَنَّ العُجْمَةَ أَضْعَفُ العِلَلِ التِّسْعِ "[5]. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعَ النَّحْوِيِّينَ عَلَى صَرْفِهَا[6].

وَ(الثَّانِي): إِنَّهَا أَسْمَاءٌ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ؛ إِجْرَاءً لِلقِيَاسِ، لِاجْتِمَاعِ عِلَّتَيْنِ. وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَّاجِ؛ قَالَ الفَارِسِيُّ: " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: أَبُو إِسْحَاق يَرَى أَلَّا يُصْرَفَ الأَعْجَمِيُّ المَعْرِفَةُ، وَإِنْ كَانَ ثُلَاثِيًّا وَأَوْسَطُهُ سَاكِنٌ، وَكَذَلِكَ هِنْد. وَقَالَ: لِأَنَّ فِيهِمَا عِلَّتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا العُجْمَةُ، وَالأُخْرَى التَّعْرِيفُ. فَعَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: يَدْخُلُ عَلَيْهِ نُوحٌ، وَلُوطٌ، وَقَدْ صُرِفَا فِي التَّنْزِيلِ،

---

[1] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣١٩.

[2] شرح كتاب الحدود في النحو: ١٣٠، عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النحويّ، تحقيق: د. المتولّي رمضان أحمد الدميريّ، ط٢، مكتبة وهبة – القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

[3] الكتاب: ٢٣٥/٣. وينظر: الأصول في النّحو: ٩٢/٢. وشمس العلوم: ٣٧٣٥/٦. وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٩٤/١.

[4] الصّحاح: ١١٥٨/٣.

[5] البديع في علم العربيّة: ٢٦١/٢.

[6] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ١٢/٤. والمخصّص: ١٧١/٥.

وَنُوحٌ وَلُوطٌ وَهِنْدٌ، وَإِنْ كَانَ قَدِ اجْتَمَعَ فِيهَا العِلَّتَانِ، فَقَدْ قَاوَمَتِ الخِفَّةُ فِيهَا إِحْدَى العِلَّتَيْنِ، فَكَأَنَّهُ بَقِيَ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، فَانْصَرَف"[١].

وَ(الثَّالِثُ): جَوَازُ الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ. فَأَمَّا جَوَازُ الصَّرْفِ، فَهُوَ اسْتِحْسَانٌ نَاشِئٌ مِنْ مُقَاوَمَةِ الخِفَّةِ فِي لَفْظِهِ لِلثِّقَلِ النَّاشِئِ مِنَ سَبَبِ امْتِنَاعِ صَرْفِهِ. وَأَمَّا تَرْكُ صَرْفِهِ، فَهُوَ قِيَاسٌ، لِوُجُودِ عِلَّتَيْنِ[٢]. وَعِبَارَةُ النَّوَوِيِّ قَرِيْبَةُ الشَّبَهِ مِنْ عِبَارَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَغَيْرُ بَعِيدٍ أَنَّهُ كَانَ نَاقِلًا لَهَا، آخِذًا بِمَضْمُونِهَا؛ جَاءَ فِي (المُفَصَّلِ): " وَمَا فِيهِ سَبَبَانِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ السَّاكِنِ الحَشْوِ – كَنُوحٍ، وَلُوطٍ – مُنْصَرِفٌ فِي اللُّغَةِ الفَصِيحَةِ، الَّتِي عَلَيْهَا التَّنْزِيلُ؛ لِمُقَاوَمَةِ السُّكُونِ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ. وَقَوْمٌ يُجْرُونَهُ عَلَى القِيَاسِ، فَلَا يَصْرِفُونَهُ "[٣].

١١- (قَرْن):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ – لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ)[٤]، هَكَذَا وَقَعَ فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ (قَرْنَ) مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ بَعْدَ النُّونِ. وَفِي بَعْضِهَا (قَرْنًا) بِالْأَلِفِ، وَهُوَ الْأَجْوَدُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ وَاسْمٌ لِجَبَلٍ، فَوَجَبَ صَرْفُهُ. وَالَّذِي وَقَعَ بِغَيْرِ أَلِفٍ يُقْرَأُ مُنَوَّنًا، وَإِنَّمَا حَذَفُوا الْأَلِفَ كَمَا جَرَتْ عَادَةُ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ، يَكْتُبُونَ يَقُولُ: (سَمِعْتُ أَنَسَ)[٥] بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَيُقْرَأُ بِالتَّنْوِينِ. وَيُحْتَمَلُ – عَلَى بُعْدٍ – أَنْ يُقْرَأَ (قَرَنَ) مَنْصُوبًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَيَكُونُ أَرَادَ بِهِ الْبُقْعَةَ، فَيُتْرَكُ صَرْفُهُ "[٦].

---

[١] التّعليقة على كتاب سيبويه: ٣/٥٨-٥٩.

[٢] ينظر: المُغْرب: ٢/٤٠٧. والتخمير (شرح المفصّل): ١/٢٢٥. وشرح ابن النّاظم: ٤٦٣. واللّمحة في شرح الملحة: ٢/٧٦٨، شمس الدّين محمّد بن حسن المعروف بابن الصّائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعديّ، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

[٣] المفصّل للزمخشريّ: ٣٦.

[٤] صحيح مسلم: ٢/٨٣٨.

[٥] ينظر مثلًا: الرّسالة: ٢٣٧، محمد بن إدريس الشافعيّ، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط١، مصطفى البابي الحلبي وأولاد – مصر، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م. ومسند الحُميديّ: ٢/٣٠١، ٣١٦، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحُميديّ، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، ط١، دار السقا، دمشق – سوريا، ١٩٩٦م. وكتاب الأموال: ٢٨٢، أبو عُبيد القاسم بن سلّام الهرويّ، تحقيق: خليل محمّد هرّاس، د. ط، دار الفكر. – بيروت، د. ت. والمصنّف لابن أبي شيبة: ٣/٢٧٠، ٥/٢٨٠.

[٦] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٨/٨٣.

فَجَوَّزَ الإِجْرَاءَ، وَعَدَمَهُ، فِي (قَرَن)، مُرَجِّحًا كَوْنَهُ مَصْرُوفًا؛ لِأَنَّهُ عَلَمٌ مُذَكَّرٌ، إِذْ هُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ، أَوْ جَبَلٍ. وَمُحْتَمِلًا – عَلَى بُعْدٍ – مَنْعَ صَرْفِهِ، عَلَى إِرَادَةِ اطْلَاقِهِ عَلَى البُقْعَةِ، فَهُوَ – حِينَئِذٍ – عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ. وَقَوَّى اِسْتِعْمَالَهُ مَصْرُوفًا، حَتَّى مَعَ تَرْكِ التَّنْوِينِ فِيهِ؛ اتِّكَاءً عَلَى (اللُّغَةِ الرَّبْعِيَّةِ) " فَإِنَّهُمْ يَقِفُونَ عَلَى المُنَوَّنِ المَنْصُوبِ بِالسُّكُونِ، فَلَا يَحْتَاجُ الكَاتِبُ عَلَى لُغَتِهِمْ إِلَى أَلِفٍ؛ لِأَنَّ مَنْ أَثْبَتَهَا فِي الكِتَابَةِ لَمْ يُرَاعِ، إِلَّا جَانِبَ الوَقْفِ، فَإِذَا كَانَ يَحْذِفُهَا فِي الوَقْفِ كَمَا يَحْذِفُهَا فِي الوَصْلِ، لَزِمَهُ أَنْ يَحْذِفَهَا خَطًّا "[1]. وَيُعَضِّدُ تَرْجِيحَ النَّوَوِيِّ صَرْفَ (قَرْنٍ)، أَنَّهُ ذُكِرَ فِي المَصَادِرِ مُنَوَّنًا، اسْمَ مَوْضِعٍ، أَوْ جَبَلٍ[2].

وَثَمَّةَ أَسْمَاءٌ أُخْرَى، جَوَّزَ فِيهَا النَّوَوِيُّ الصَّرْفَ وَتَرْكَهُ؛ تَبَعًا إِلَى مُرَادِ المُتَكَلِّمِ؛ فَإِنْ أَرَادَ المَوْضِعَ أَوِ الحَيَّ، صَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَمٌ مُذَكَّرٌ. وَإِذَا أَرَادَ البُقْعَةَ أَوِ القَبِيلَةَ، تَرَكَ صَرْفَهُ؛ لِوُجُودِ العِلَّتَيْنِ المَانِعَتَيْنِ مِنَ الإِجْرَاءِ؛ العَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيثِ[3].

وَالخُلَاصَةُ: لَقَدْ وَافَقَ النَّوَوِيُّ مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ، فِي جَوَازِ تَرْكِ صَرْفِ مَا يَنْصَرِفُ مِنَ الأَسْمَاءِ، فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ تَبِعَ قَوْلَ الجُمْهُورِ فِي مَسْأَلَةِ جَوَازِ الإِجْرَاءِ وَتَرْكِهِ، فِي أَسْمَاءِ البُلْدَانِ وَالأَمَاكِنِ، إِذِ العَمَلُ عَلَى مُرَادِ مُنْشِئِ التَّرْكِيبِ؛ فَمَنْ قَصَدَ المَوْضِعَ، صَرَفَ. وَمَنْ أَرَادَ البُقْعَةَ، مَنَعَ؛ خَالَفَ فِي بَعْضِ المَوَارِدِ، وَاخْتَارَ الصَّرْفَ وَحْدَهُ، أَوِ العَكْسَ، وَهُوَ تَفَرُّدٌ لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ؛ فَلَا سَمَاعَ يَسْنُدُهُ، وَلَا قِيَاسَ يَمْنَعُ مِنَ الجَوَازِ.

وَقَدْ أَظْهَرَ بَرَاعَةً فِي تَوْظِيفِ سَعَةِ اطِّلَاعِهِ عَلَى المَوْرُوثِ، فِي رَصْدِ الأَسْمَاءِ المَمْنُوعَةِ مِنَ الصَّرْفِ، أَوِ المَصْرُوفَةِ، وَثِقَةً بِأَحْكَامِهِ فِي هَذَا البَابِ، الَّتِي قَادَتْهُ إِلَى التَّأْوِيلِ، فِي ضَبْطِ بَعْضِ الأَسْمَاءِ الَّتِي قَطَعَ بِأَنَّهَا مَصْرُوفَةٌ، إِذْ جَوَّزَ مَجِيئَهَا عَلَى لُغَةِ رَبِيعَةَ.

وَمِمَّا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ فِي هَذَا البَابِ، أَنَّهُ نَقَلَ بَعْضَ عِبَارَاتِ أَسْلَافِهِ، وَتَبَنَّى مَا فِيهَا مِنْ آرَاءٍ، دُونَ أَنْ يَعْزُوهَا إِلَى أَصْحَابِهَا، وَفِي هَذَا مَا يُوهِمُ القَارِئَ أَنَّ القَوْلَ لَهُ. وَكَذَا بَعْضُ أَحْكَامِهِ الَّتِي

---

[1] شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ١٠٢، ابن مالك الطّائيّ الجيانيّ، د. طه محسن، ط١، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥هـ.

[2] ينظر: جمهرة اللّغة: ٧٩٣/٢، ٧٩٤. والمحكم: ٣٦٨/٦. والمجموع المغيث: ٦٩٨/٢. ومعجم البلدان: ٣٣١/٤. ولسان العرب: ٣٤١/١٣. ومراصد الاطّلاع: ١٠٨٢/٣. وتاج العروس: ٥٣٣/٣٥.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤٣/١٣، ٢٠٨/١٤.

خَالَفَ بِهَا وَاقِعَ الوَارِدِ فِي مَصَادِرِ سَالِفِيهِ وَمُعَاصِرِيهِ. وَيُعَابُ عَلَى بَعْضِ عِبَارَاتِهِ الغُمُوضُ وَالاضْطِرَابُ، إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْهَا رَأْيَهُ صَرَاحَةً فِي إِجْرَاءِ الاسْمِ مِنْ عَدَمِهِ.

الفَصلُ الثَّالثُ:

النَّقْدُ الصَّرفِيّ

المَبحَثُ الأَوَّلُ: المفْردُ وَالجَمْعُ.

المَبحَثُ الثَّاني: المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ.

المَبحَثُ الثَّالِثُ: النَّسَبُ.

المَبحَثُ الرَّابعُ: صِيغَتَا (فَعَلَ، وَأَفْعَلَ).

المَبحَثُ الخَامِسُ: القَلْبُ وَالإِبْدَالُ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

المُفْرَدُ وَالجَمْعُ

أَوَّلًا: المُفْرَدُ

وَالمَقْصُودُ مِنْهُ – هُنَا – الاسْمُ الدَّالُّ عَلَى وَاحِدٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ، أَيْ: لَيْسَ مُثَنًى، وَلَا جَمْعًا، وَلَا مُلْحَقًا بِهِمَا[1]. وَقَدْ آمَنَ النَّحْوِيُّونَ الأَوَائِلُ بِفِكْرَةِ أَسْبَقِيَّةِ المُفْرَدِ للمُثَنَّى وَالجَمْعِ، وَأَنَّ المُفْرَدَ أَصْلٌ وَالجَمْعُ فَرْعٌ عَلَيْهِ؛ لِذَلِكَ حِينَمَا قَسَّمُوا الاسْمَ، بَدَأُوا بِالمُفْرَدِ، ثُمَّ المُثَنَّى، ثُمَّ الجَمْعِ. وَيُعَضِّدُ فِكْرَةَ أَوَّلِيَّتِهِ أَنَّ إِعْرَابَهُ يَكُونُ بِالعَلَامَاتِ الأَصْلِيَّةِ (الحَرَكَاتِ)، وَإِعْرَاب المُثَنَّى وَجَمْعَ السَّلَامَةِ يَكُونُ بِالعَلَامَاتِ الفَرْعِيَّةِ (الحُرُوفِ)[2]. قَالَ سِيبَوَيهِ: " اعْلَمْ أَنَّ الوَاحِدَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنَ الجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الوَاحِدَ الأَوَّلُ "[3]. وَنَصَّ النَّحْوِيُّونَ المُتَأَخِّرُونَ عَلَى أَنَّ المُفْرَدَ أَصْلٌ، وَالجَمْعُ فَرْعُهُ[4].

وَقَدِ اهْتَمَّ النَّوَوِيُّ بِضَبْطِ بِنْيَةِ الكَلِمَاتِ، فِي حَالَةِ الإِفْرَادِ، بَعْدَ أَنْ يَنُصَّ عَلَى جَمْعِهَا، إِذْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى عَدَدٍ لَيْسَ بِالقَلِيلِ مِنَ الكَلِمَاتِ الَّتِي رَأَى أَنَّهَا حَقِيقَةٌ بِأَنْ تَكُونَ مَوْضُوعًا لِأَحْكَامِهِ التَّقْوِيمِيَّةِ، وَمِنْ هَذِهِ الكَلِمَات:

١ – العَبَاءَةُ:

---

[1] ينظر: التّذييل والتكميل: ١٥٧/١. وشرح الأزهريّة: ٢٩، زين الدّين خالد بن عبد الله الأزهريّ، د. ط، المطبعة الكبرى ببولاق–القاهرة، د. ت. وشذا العرف: ٨٠. وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ١١٦، أحمد بن عمر بن مساعد الحازميّ، ط١، مكتبة الأسدي–مكة المكرمة، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

[2] ينظر: منهج العربيّة في التّعبير عن العدد: ١٥٣–١٥٦، صالح محجوب محمّد التّنقاري، مجلة التّجديد، المجلّد: ١٧، العدد: ٣٣، ١٤٣٤هـ–٢٠١٣م.

[3] الكتاب: ٢٢/١.

[4] ينظر: التخمير (شرح المفصّل): ٤٠٤/٤. وشرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ : ٢٣، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوديّ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، د. ط، المكتبة العصرية–بيروت، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م. وشرح الفارضيّ على ألفيّة ابن مالك: ٣١٦/٤.

قَالَ: " قَوْلُهُ: (مُجْتَابِي النِّمَارِ أَوِ الْعَبَاءِ)[1]، النِّمَارُ – بِكَسْرِ النُّونِ –: جَمْعُ نَمِرَةٍ – بِفَتْحِهَا – وَهِيَ ثِيَابٌ صُوفٌ، فِيهَا تَنْمِيرٌ. وَالعَبَاءُ – بِالْمَدِّ، وَبِفَتْحِ الْعَيْنِ –: جَمْعُ عَبَاءَةٍ وَعَبَايَةٍ؛ لُغَتَانِ"[2]. وَقَالَ – أَيْضًا –: " الْعَبَاء: هُوَ بِالْمَدِّ، جَمْعُ عَبَاءَةٍ بِالْمَدِّ، وَعَبَايَةٍ بِزِيَادَةِ يَاءٍ؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ "[3]. فَصَحَّحَ فِي مُفْرَدِ (العَبَاءِ) لُغَتَيْنِ، وَسَاوَى بَيْنَهُمَا فِي الحُكْمِ. فَ(العَبَاءَةُ) – بالمَدِّ– بِإِبْدَالِ اليَاءِ هَمْزَةً، وَ(العَبَايَةُ) بِتَصحِيحِ اليَاءِ.

وَقَدْ فَسَّرَ سِيبَوَيْهِ الصُّورَتَيْنِ، بِأَنَّ مُسْتَعْمِلَ (العَبَايَةِ) أَنَّثَ، وَبَنَى اللَّفْظَ عَلَى (الهَاءِ) " فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ، فَلَمْ تَكُنِ اليَاءُ حَرْفَ إِعْرَابٍ فِيهَا. وَلَوْ بُنِيَ عَلَى التَّذْكِيرِ، كَانَ مَهْمُوزًا، كَقَوْلِهِمْ: عَبَاءَةٌ، وَصَلَاءَةٌ، وَعَظَاءَةٌ، وَهَذَا أَصْلٌ قَبْلَ دُخُولِ الهَاءِ "[4]. أَيْ: إِنَّ (العَبَايَةَ) لَيْسَتْ مُؤَنَّثَ (العَبَاءِ)؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ، لَقَالَ: عَبَاةٌ[5]، وَفِي (العَبَاءَةِ) بَنَى المُفْرَدَ عَلَى الجَمْعِ (العَبَاءِ)، فَهَمَزَ؛ تَوَقُّعًا لِمَا سَيصِيرُ إِلَيْهِ مِنْ طَرْحِ الهَاءِ، عِنْدِ الجَمْعِ[6].

وَالمُسْتَقْرِئُ لِمُصَنَّفَاتِ اللُّغَةِ، لَا يُلْفِي تَوَافُقًا فِي هَذَا الحَرْفِ؛ فَبَعْضُهُم جَعَلَ (العَبَاءَةَ) لُغَةً فِي (العَبَايَةِ)[7]. وَعَكَسَ آخَرُونَ، فَنَصَّ ابْنُ السِّكِّيتِ عَلَى أَنَّ الأَكْثَرَ فِي الاسْتِعْمَالِ (العَبَاءَةُ) بِالمَدِّ[8]. وَقَالَ الفَيُّومِيُّ: " الْعَبَاءَةُ – بِالْمَدِّ –، وَالْعَبَايَةُ بِالْيَاءِ لُغَةٌ، وَالْجَمْعُ: عَبَاءٌ – بِحَذْفِ الْهَاءِ –، وَعَبَاءَاتٌ – أَيْضًا – "[9]. فِي حِينِ أَوْرَدَ كَثِيرٌ مِنْهُم الاسْتِعْمَالَيْنِ، دُونَ قَيْدٍ أَوْ حُكْمٍ[10]،

---

[1] صحيح مسلم: ٧٠٤/٢.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٠٢/٧.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٣٤/٦.

[4] الأصول في النّحو: ٢٤٦/٣. وينظر: الكتاب: ٣٩٢/٣. والمقتضب: ٤٠/٣–٤١. والمقصور والممدود للقاليّ: ٣٠٨.

[5] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٣٠٣/٥.

[6] ينظر: التّمام لابن جنّي: ٢٤٢. والخصائص: ٣٤/٢.

[7] ينظر: العين: ٢٦٢/٢. وتهذيب اللّغة: ١٤٩/٣. والمحيط في اللّغة: ١٧٥/٢. والمحكم: ٢٥٩/٢. والمغرب: ٤٠/٢.

[8] ينظر: إصلاح المنطق: ١٢١.

[9] المصباح المنير: ٣٩١/٢.

[10] ينظر: أدب الكاتب: ٥٦٩. والتّقفية في اللّغة: ٤٠، ٧٠٥. والصّحاح: ٢٤١٨/٦. ومجمل اللّغة: ٦٤٤. وتفسير غريب ما في الصّحيحين: ٤٣٢. وكتاب شرح أبيات الجمل: ١٨٩، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ، تحقيق: عبد الله النّاصير، ط١، دار علاء الدّين للنّشر والتّوزيع والتّرجمة، ٢٠٠٠م. والنّهاية لابن الأثير: ١٧٥/٣.

فَوَافَقَهُم النَّوَوِيُّ، وَهَذَا الأَمْرُ مُتَوَقَّعٌ مِنْهُ؛ بِنَاءً عَلَى مَنْهَجِهِ القَائِمِ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي قَبُولِ لُغَاتِ العَرَبِ، وَتَصْحِيحِ اسْتِعْمَالِهَا.

٢- الخَاتَمُ:

قَالَ: " وَالْخَوَاتِيمُ: جَمْعُ خَاتَمٍ، وَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ؛ فَتْحُ التَّاءِ، وَكَسْرُهَا، وَخَاتَامٌ، وَخَيْتَامٌ "[١]. وَاللُّغَاتُ الأَرْبَعُ الَّتِي ذَكَرَهَا، حُكِيَتْ فِي مُصَنَّفَاتِ المُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ، بَيْدَ أَنَّ بَعْضَهُمْ فَصَّلَ القَوْلَ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ، وَفَرَّعَ الكَلَامَ فِي جَمْعِهَا؛ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: " وَفِي (خَاتَمٍ) أَرْبَعُ لُغَاتٍ؛ يُقَالُ: خَاتَمٌ، وَخَاتَامٌ، وَخَيْتَامٌ، وَالرَّابِعَةُ: خَاتِمٌ – بِالكَسْرِ –، إِلَّا أَنَّ الرَّابِعَةَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ؛ لِأَنَّهَا تُشْكِلُ بِقَوْلِهِمْ: (خَتَمْتُ الكِتَابَ، فَأَنَا خَاتِمٌ). وَجَمْعُ (خَاتَمٍ، وَخَاتِمٍ): خَوَاتِمُ، وَهَذِهِ سَبِيلُ (فَاعِلٍ)، إِذَا كَانَ اسْمًا غَيْرَ نَعْتٍ. وَجَمْعُ (خَاتَامٍ): خَوَاتِيمُ. وَجَمْعُ (خَيْتَامٍ): خَيَاتِيمُ "[٢]. وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ: " وَالخَاتَمُ مُذَكَّرٌ، وَالجَمْعُ: الخَوَاتِمُ. وَخَاتَامٌ – بِالفَتْحِ –، وَالجَمْعُ: خَوَاتِيمُ. وَلَا يُقَالُ: (خَاتِمٌ) – بِالكَسْرِ –، إِلَّا قَلِيلًا شَاذًّا. وَالخَاتِمُ – بِالكَسْرِ –: الَّذِي يُخْتَمُ بِهِ عَلَى الشَّيْءِ"[٣].

وَاللَّافِتُ فِي هَذَا الحَرْفِ، أَنَّ النَّوَوِيَّ لَمْ يَكُنْ وَفِيًّا لِمَنْهَجِهِ فِي قَبُولِ اللُّغَاتِ المَحْكِيَّةِ عَنِ العَرَبِ، إِذْ أَغْفَلَ رُوَايَةَ الأَعْلَامِ لِلُغَاتٍ أُخْرَى فِي (الخَاتَمِ)؛ فَقَدْ حَكَى ابْنُ قُتَيْبَةَ لُغَةً خَامِسَةً؛ قَالَ: " يُقَالُ: خَاتِمٌ، وَخَاتَمٌ، وَخَاتَامٌ، وَخَيْتَامٌ، وَخَاتِيَامٌ "[٤]. وَعَدَّ بَعْضُ مُتَأَخِّرِي اللُّغَوِيِّينَ لـ(الخَاتَمِ) سِتَّ لُغَاتٍ: " خاتَمٌ وخاتِمٌ وخَيْتامٌ وخاتامٌ وخِتامٌ وخَتَمٌ. "[٥].

بَلْ إِنَّ ابْنَ حَجَرٍ العَسقَلَانِيَّ اسْتَقْرَأَ لَهُ ثَمَانِيَ لُغَاتٍ، آخِذًا عَلَى النَّوَوِيِّ اقْتِصَارَهُ عَلَى الأَرْبَعِ؛ قَالَ: " وَفِي الخَاتَمِ ثَمَانُ لُغَاتٍ: فَتْحُ التَّاءِ، وَكَسْرُهَا، وَهُمَا وَاضِحَتَانِ، وَبِتَقْدِيمِهِمَا عَلَى الأَلِفِ

---

[١] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٧٣/٦.

[٢] عمدة الكتّاب: ١٣٧.

[٣] التّلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٢٢٨.

[٤] رسالة الخَطّ والقلم (المنسوبة لابن قتيبة): ٢٨٩، د. حاتم صالح الضّامن، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، العدد: ٤، ديسمبر-١٩٨٨م.

[٥] الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١٨٦/١. وشرح الفصيح للّخميّ: ٢٥٠. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ١٧٠.

مَعَ كَسْرِ الخَاءِ (خِتَامٌ)، وَبِفَتْحِهَا وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ وَضَمِّ المُثَنَّاةِ بَعْدَهَا وَاوٌ (خَيْتُومٌ)، وَبِحَذْفِ اليَاءِ وَالوَاوِ مَعَ سُكُونِ المُثَنَّاةِ (خَتْمٌ)، وَبِأَلِفٍ بَعْدَ الخَاءِ وَأُخْرَى بَعْدَ التَّاءِ (خَاتَامٌ)، وَبِزِيَادَةِ تَحْتَانِيَّةٍ بَعْدَ المُثَنَّاةِ المَكْسُورَةِ (خَاتِيَامٌ)، وَبِحَذْفِ الأُولَى وَتَقْدِيمِ التَّحْتَانِيَّةِ (خَيْتَامٌ). وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي بَيْتٍ، وَهُوَ:

خَاتَـــــــامٌ خَاتِمٌ خَتْمٌ خَاتَمٌ وَخَتَا ... مُ خَاتِيَامُ وَخَيْتُومٌ وَخَيْتَـــــامُ

وَقَبْلَهُ: خُذْ نَظْمَ عَدِّ لُغَاتِ الْخَاتَمِ انْتَظَمَتْ ... ثَمَانِيًا مَا حَوَاهَا قَبْلُ نِظَـــامُ

ثُمَّ زِدْتُ ثَالِثًا: وَهَمْزُ مَفْتُوحٍ تَاءُ تَاسِعٍ وَإِذَا ... سَاغَ الْقِيَاسُ أَتَمَّ الْعَشْرَ خَاتَامُ

أَمَّا الأَوَّلُ، فَذَكَرَ أَبُو البَقَاءِ فِي إِعْرَابِ الشَّوَاذِّ مِنَ الكَلَامِ، عَلَى مَنْ قَرَأَ (العَالَمِينَ) بِالهَمْزِ؛ قَالَ: وَمِثْلُهُ (الخَأْتَمُ) بِالهَمْزِ. وَأَمَّا الثَّانِي، فَهُوَ عَلَى الاحْتِمَالِ، وَاقْتَصَرَ كَثِيرُونَ – مِنْهُمُ النَّوَوِيُّ – عَلَى أَرْبَعَةٍ. وَالحَقُّ أَنَّ (الخَتْمَ، وَالخَتَامَ) مُخْتَصٌّ بِمَا يُخْتَمُ بِهِ، فَتَكْمُلُ الثَّمَانُ فِيهِ. وَأَمَّا مَا يُتَزَيَّنُ بِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ، إِلَّا سِتَّةٌ "[1].

٣- الوَسْقُ:

قَالَ: " قَوْلُهُ: (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ)[2]، هِيَ جَمْعُ وَسْقٍ – بِفَتْحِ الْوَاوِ –، وَيُقَالُ بِكَسْرِهَا، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَيُقَالُ فِي الْجَمْعِ – أَيْضًا –: أَوْسَاقٌ، وَوُسُوقٌ "[3].

وَلَمْ يَحْكِ جُمْهُورُ اللُّغَوِيِّينَ وَأَصْحَابُ المُعْجَمَاتِ، إِلَّا الفَتْحَ فِي (الوَسْقِ)[4]. وَلَمْ يُخَالِفْ سِوَى أَبِي العَلَاءِ المَعَرِّيِّ، وَابْنِ سِيده، إِذْ حَكَيَاهُ بِالفَتْحِ وَالكَسْرِ (الوَسْق، وَالوِسْق)[5]. وَصَحَّحَ القَاضِي عِيَاضٌ الكَسْرَ فِيهِ؛ جَرْيًا عَلَى القِيَاسِ؛ لِحِكَايَةِ (الأَوْسَاقِ) فِي جَمْعِهِ، إِذِ يَطَّرِدُ جَمْعُ

---

[1] فتح الباري: ٣١٦/١٠.

[2] صحيح مسلم: ١١٧١/٣.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨٧/١٠–١٨٨. وينظر: ٤٩/٧، ٥٣. وتهذيب الأسماء واللّغات: ١٩١/٤.

[4] ينظر: العين: ١٩١/٥. والكامل للمبرّد: ٢٠٨/٢. وجمهرة اللّغة: ٨٥٣/٢. وديوان الأدب: ٢٠٧/٣. والبارع: ٤٩٣. وتهذيب اللّغة: ١٨٦/٩. والمحيط: ٤٧٥/٥. والصّحاح: ١٥٦٦/٤. والتلخيص للعسكريّ: ٢١٢. والمجمل: ٩٢٥. والغريبين للهرويّ: ١٩٩٩/٦. وطلبة الطّلبة: ١٩. والمُغرب: ٣٥٤/٢.

[5] ينظر: رسالة الملائكة: ١٩٨. والمحكم: ٥٢٨/٦. ومطالع الأنوار: ٢٤٤/٦، واللّسان: ٣٧٨/١٠.

(فِعْلٍ) عَلَى (أَفْعَالٍ)[١]؛ قَالَ: " جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: (خَمْسَة أَوْسَاقٍ)[٢]، وَهُوَ صَحِيحٌ، جَمْعُ (وِسْقٍ) – بِالكَسْرِ –، وَهُوَ مُطَّرِدٌ جَمْعُهُ "[٣]. وَقَالَ عبد الكريم الرَّافِعِيُّ: " وَيُجْمَعُ (الوَسْقُ) عَلَى (أَوْسَاقٍ)، وَقَدْ تُكْسَرُ وَاوُهُ، فَيُقَالُ: (وِسْقٌ) "[٤].

قُلْتُ: بِالتَّمْحِيصِ فِيمَا ذُكِرَ؛ فَالأَوفَقُ أَنْ يُقَالَ: وَالأَشْهَرُ (وَسْقٌ) بِفَتْحِ الوَاوِ، وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ النَّوَوِيِّ الآنِفَةِ؛ فَالشُّهْرَةُ لَا تُمَثِّلُ بِالضَّرُورَةِ أَعْلَى مَرَاتِبِ الفَصَاحَةِ، وَكَذَا كَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ، أَوْ قِلَّتُهُ، لَا تُعَدَّ مِعْيَارًا حَاسِمًا للحُكْمِ بِفَصَاحَةِ اللَّفْظِ، أَوْ عَدَمِهَا. وَهَذَا مَا حَدَا بَعْضَ شُرَّاحِ الحَدِيثِ – مِنْ خَالِفِي النَّوَوِيِّ – إِلَى الحُكْمِ بِشُهْرَةِ لُغَةِ الفَتْحِ فِي (وَسْقٍ)[٥].

٤ – الرُّفْقَةُ:

قَالَ: " الرِّفَاقُ – بِكَسْرِ الرَّاءِ –: جَمْعُ رُفْقَةٍ، بِضَمِّ الرَّاءِ، وَكَسْرِهَا؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ؛ قَالَ الأَزْهَرِيُّ[٦]: الرِفَاقُ: جَمْعُ رُفْقَةٍ، وَهِيَ الجَمَاعَةُ يَتَرَافَقُونَ، فَيَنْزِلُونَ مَعًا، وَيَرْحَلُونَ مَعًا، وَيَرْتَفِقُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ. يَقُولُ: رَافَقْتُهُ، وَتَرَافَقْنَا، وَهُوَ رَفِيقِي وَمُرَافِقِي. وَجَمْعُ رَفِيقٍ: رُفَقَاءٌ "[٧].

---

[١] ينظر: المقدّمة الجزوليّة في النّحو: ٢٩١. وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٥١/٣. وشرح شافية ابن الحاجب: ٩٣/٢، محمّد بن الحسن الرضي الإستراباذيّ، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزّفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.

[٢] المصنّف لابن أبي شيبة: ٢٠٥/٦.

[٣] إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤٦٢/٣. وينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٩/٣. والتوشيح شرح الجامع الصحيح: ١١٧٥/٣، جلال الدّين السيوطيّ، تحقيق: رضوان جامع رضوان، ةط١، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

[٤] شرح مسند الشّافعيّ: ١٣١/٢، عبد الكريم بن محمد أبو القاسم الرافعيّ، تحقيق: أبو بكر وائل محمّد بكر زهران، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية–قطر، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

[٥] ينظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: ٤٥/٥. وعمدة القاري شرح صحيح البخاريّ: ٢٥٨/٨. ونخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار: ١٣١/٨. وشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ١٣٩/٢، محمّد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصريّ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط١، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

[٦] ينظر: الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ: ١١٨–١١٩. وتهذيب اللّغة: ١٠٠/٩.

[٧] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٤١.

فَصَحَّحَ الضَّمَّ وَالكَسْرَ فِي ضَبْطِ فَاءِ المُفْرَدِ (الرِّفْقَةِ)، وَسَاوَى بَيْنَهُمَا فِي الحُكْمِ (الشُّهْرَةِ)، وَلَيْسَ كَمَا ذَهَبَ؛ فَلُغَةُ الضَّمِّ أَشْهَرُ وَأَعْرَفُ، وَأَفْصَحُ، إِذِ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ جَاءَ فِي (التَّقْفِيَةِ): " وَالرُّفْقَةُ – بِالضَّمِّ –: الجَمَاعَةُ يَتَرَافَقُونَ "[1]. وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِيهِ لُغَتَانِ اسْتَعْمَلَ النَّاسُ أَضْعَفَهُمَا): " وَيَقُولُون: (رِفْقَةٌ)، وَالأَجْوَدُ: (رُفْقَةٌ) "[2]. وَعَدَّ ابْنُ دُرُسْتَوَيه الكَسْرَ مِنْ لُغَةِ (العَامَّةِ)[3].

وَقَالَ ابْنُ مَكّيّ الصِّقِلِيُّ: " قَوْلُهُم: (رِفْقَةٌ)، جَائِزٌ مَسْمُوعٌ؛ يُقَالُ: (رُفْقَةٌ، وَرِفْقَةٌ)، إِلَّا أَنَّ الضَّمَّ أَفْصَحُ "[4]. وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ: " الرُّفْقَةُ: وَفِيهَا لُغَتَانِ: بِضَمِّ الرَّاءِ – وَهِيَ أَفْصَحُ –، وَبِكَسْرِهَا، وَهِيَ أَضْعَفُ "[5].

وَأَمَّا مَنْ حَكَى الكَسْرَ فِي (الرِّفْقَةِ)، فَطَائِفَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ، مِنْهَم: المُبَرِّدُ[6]، وَثَعْلَبٌ[7]، وَجَعَلَهَا ابْنُ السِّكِّيتِ لُغَةً لِـ(قَيْسَ)[8].

٥- الرَّحَبَةُ:

قَالَ: " الرِّحَابُ – بِكَسْرِ الرَّاء: جَمْعُ (رَحَبَةٍ)، وَهِيَ المَكَانُ المُتَّسِعُ. وَ(الرَّحَبَةُ) – بِفَتْحِ الحَاءِ جَمْعُهَا: رِحَابٌ، وَرَحَبَاتٌ، وَرَحَبٌ. قَالَ ابْنُ مَكِّيٍّ[9]: الصَّوَابُ: (رَحْبَةٌ) – بِإِسْكَانِ الحَاءِ –. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ "[10]. فَالصَّوَابَ فِي المُفْرَدِ – عِنْدَ النَّوَوِيِّ – بِفَتْحِ الحَاءِ لَا غَيْرَ؛ وَلِذَلِكَ رَدَّ قَوْلَ الصّقِلِّيِّ.

---

(١) التّقفية في اللّغة: ٦١٠. وَيُنْظَرُ: العين: ١٤٩/٥. وديوان الأدب: ٤٦٤/١. وتهذيب اللّغة: ١٠٠/٩. والمحيط: ٣٩٨/٥. والمقاييس: ٤١٨/٢. وشمس العلوم: ٢٥٧٤/٤. والمغرب: ٣٤٠/١.

(٢) أدب الكاتب: ٤٢٣.

(٣) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ٣٤٦.

(٤) تثقيف اللّسان: ١٨٧. وتصحيح التّصحيف: ٢٨٥.

(٥) المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٤١.

(٦) ينظر: الكامل في اللّغة والأدب: ٣٥/٣.

(٧) ينظر: الفصيح: ٧٢.

(٨) ينظر: إصلاح المنطق: ٩١. والمخصّص: ٤١٤/٤. واللّسان: ١٢٠/١٠. والمصباح المنير: ٢٣٣/١. والتّاج: ٣٤٨/٢٥.

(٩) ينظر: تثقيف اللّسان: ٢٠١.

(١٠) تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٣٢.

وَالحَقُّ أَنَّ النَّوَوِيَّ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ مَنْ تَعَقَّبَ ابْنَ مَكِّيّ، فِي هَذَا المَوْرِدِ، إِذْ حَازَ ابنُ هشَامٍ اللَّخْمِيُّ قَصَبَ السَّبْقِ فِي ذَلِكَ؛ قَالَ: " وَقَوْلُهُ[1]: (وَيَقُولُونَ: الرَّحَبَةُ، وَالصَّوَابُ: الرَّحْبَةُ، بَالإِسْكَانِ). قَالَ الرَّادُّ: وَلَيْسَ الأَمْرُ كَمَا قَالَ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: الرَّحَبَةُ – بِالفَتْحِ –، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا أَنْشَدَ ابْنُ الأَعْرَابِيّ، وَهُوَ[2]:

مَا إِنْ نَهَى نَفْسَهُ عَمَّا أَرَادَ بِنَــا ... حَتَّى تَنَاوَلَهُ النَّقَادُ ذُو الرَّقَبَـــــهْ

فَأَوْهَنَ الشِّقَّ مِنْهُ ضَرْبَةً هَتَكَتْ ... كَمَا تَنَاوَلَ ظُلْمًا صَاحِبَ الرَّحَبَهْ

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ (رَحِمَهُ اللهُ)[3]: وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فَعَلَةٍ)، فَهُوَ فِي أَدْنَى العَدَدِ، وَبِنَاءِ الأَكْثَرِ بِمَنْزِلَةِ (فَعْلَةٍ)، وَذَلِكَ: رَحَبَةٌ وَرَحَبَاتٌ، وَرِحَابٌ، وَرَقَبَةٌ وَرَقَبَاتٌ وَرِقَابٌ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي (الإِيضَاحِ)[4] – أَيْضًا –: وَ(فَعَلَةٌ) تُجْمَعُ عَلَى (فَعَلَاتٍ)، وَ(فِعَالٍ)، مِثْلُ: رَحَبَةٌ وَرَحَبَاتٌ وَرِحَابٌ، وَمِنَ المُعْتَلِّ: نَاقَةٌ وَنِيَاقٌ "[5].

قُلْتُ: وَيُؤْخَذُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ سَمَاعُ (الرَّحْبَةِ) – بِسُكُونِ الحَاءِ –، إِذْ حُكِيَ عَنِ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيّ؛ جَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ): " وَقَالَ ابْنُ الأعرابيّ: الرَّحْبَةُ: مَا اتَّسع مِنَ الأَرْضِ، وَجَمعهَا رُحَبٌ، مِثْلُ: قَرْيَةٌ وَقُرًى. قُلْتُ: وَهَذَا يَجِيْءُ شاذًّا فِي بَابِ النَّاقِصِ، فَأَمَّا السَّالِمُ، فَمَا سَمِعتُ (فَعْلَةً) جُمِعَتْ عَلَى (فُعَلٍ)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيّ ثِقَةٌ، لَا يَقُولُ، إِلَّا مَا قَدْ سَمِعَهُ"[6].

---

[1] ينظر: تثقيف اللّسان: ٢٠١.

[2] البيتان منسوبان إلى (عبد الرّحمن بن السّائب). ينظر: التذكرة الحمدونيّة: ٢٤٤/٩، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون البغداديّ، ط١، دار صادر–بيروت، ١٤١٧هـ. وتاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها: ٢٠٣/١٩، أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بـ(ابن عساكر)، تحقيق: محبّ الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمرويّ، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

[3] ينظر: الكتاب: ٥٧٩/٣.

[4] ينظر: التّكملة (التكملة لكتاب الإيضاح): ٤٢٥، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب–بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.

[5] المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٣٣.

[6] تهذيب اللّغة: ١٨/٥. وينظر: معجم البلدان: ٣٣/٣. والتّكملة للصّغانيّ: ١٣٦/١. واللّسان: ٤١٤/١. والتّاج: ٤٩٠/٢.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّادٍ: " وَالرَّحْبَةُ وَالرَّحَبَةُ: وَاحِدٌ. وَرَحْبَةُ المَسْجِدِ: سَاحَتُهُ "[١]. وَمِثْلُهُ فِي (المُغْرِبِ)[٢]. وَجَاءَ فِي (المُصْبَاحِ المُنِيرِ): " وَرَحْبَةُ الْمَسْجِدِ: السَّاحَةُ الْمُنْبَسِطَةُ؛ قِيلَ بِسُكُونِ الْحَاءِ، وَالْجَمْعُ: رِحَابٌ، مِثْلُ: كَلْبَةٍ وَكِلَابٍ. وَقِيلَ بِالْفَتْحِ، وَهُوَ أَكْثَرُ، وَالْجَمْعُ: رَحَبٌ وَرَحَبَاتٌ، مِثْلُ: قَصَبَةٍ وَقَصَبٍ وَقَصَبَاتٍ. وَالرَّحْبَةُ الْبُقْعَةُ الْمُتَّسِعَةُ بَيْنَ أَفْنِيَةِ الْقَوْمِ بِالْوَجْهَيْنِ وَجَمْعُهَا عِنْدَ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ رُحَبٌ مِثْلُ: قَرْيَةٍ وَقُرًى "[٣].

٦- الفَرْوُ:

قَالَ: " وَالفِرَاءُ: مَعْرُوفَةٌ، وَهِيَ بِالمَدِّ، جَمْعُ (فَرْوٍ)، وَيُقَالُ بِالهَاءِ؛ لُغَتَانِ، الفَصِيحُ بِلَا هَاءٍ"[٤]. فَحَكَى لُغَتَينِ فِي مُفْرَدِ (الفِرَاءِ)، وَجَعَلَ (الفَرْوَ) هُوَ الفَصِيحُ المَسْمُوعُ عَنِ العَرَبِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ (الفَرْوَةَ) لِسَانٌ خَارِجٌ عَنْ نِطَاقِ الفَصَاحَةِ.

وَهَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ نَوْعُ تَعَسُّفٍ، وَمُجَاوَزَةٍ لِحِكَايَةِ الأَعْلَام؛ إِذِ اقْتَصَر بَعْضُهُمْ عَلَى (الفَرْوَةِ) وَاحِدًا لـ(الفِرَاءِ)؛ جَاءَ فِي (دِيوَانِ الأَدَبِ)، وَغَيْرِهِ: " وَالفِرَاءُ: جَمْعُ فَرْوَةٍ "[٥]. وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: " وَالفَرْوَةُ: الَّتِي تُلْبَسُ "[٦]. وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: " وَأَمَّا (حَيْوَةٌ)، فَمِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَالوَاوُ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَصْحِيحِهَا؛ لِأَنَّ أَقْصَى حَالَاتِهَا أَنْ تُجْعَلَ كـ(غَزْوَةٍ) فِي التَّصْغِيرِ؛ فَتَقُولُ: (حُيَيَّةٌ)، وَجَمْعُهَا كَجَمْعِ (فَرْوَةٍ): (حَيَاءٌ)، تَقُولُ: (فِرَاءٌ) "[٧].

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: " الهَمْزَةُ فِي (فِرَاءٍ) جَمْعَ (فَرَأٍ)، إِذَا أُرِيدَ بِهَا حِمَارُ الوَحْشِ، لَيْسَتْ كَالَّتِي فِي (فِرَاءٍ)، إِذَا أُرِيدَ بِهِ جَمْعُ (فَرْوَةٍ) "[٨]. وَحَكَى ابْنُ سِيده اللُّغَتَيْنِ دُونَ وَصْفٍ أَوْ تَقْيِيدٍ

---

[١] المحيط في اللّغة: ٨٦/٣.

[٢] ينظر: المُغرب: ٣٢٣/١.

[٣] المصباح المنير: ٢٢٢/١.

[٤] المجموع شرح المهذّب: ٤٢١/٨.

[٥] معجم ديوان الأدب: ٦٠/٤. وينظر: المقصور والممدود للقاليّ: ٤٤٧. وشرح مقامات الحريريّ: ٢٦٩/٢، أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسيّ، ط٢، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

[٦] مجمل اللّغة: ٧١٩. وينظر: المقاييس: ٤٩٧/٤.

[٧] الأصول في النّحو: ٣٤٨/٣.

[٨] المسائل الحلبيّات: ٣٩.

أَوْ تَرْجِيحٍ؛ قَالَ: " الفَرْوُ وَالفَرْوَةُ: مَعْرُوفٌ، الَّذِي يُلبَسُ، وَالجَمْعُ: فِرَاءٌ "[1]. وَجَاءَ فِي (المِصْبَاحِ المُنِيرِ): " الْفَرْوَةُ: الَّتِي تُلْبَسُ؛ قِيلَ بِإِثْبَاتِ الْهَاءِ، وَقِيلَ بِحَذْفِهَا. وَالْجَمْعُ: (الْفِرَاءُ)، مِثْلُ سَهْمٍ وَسِهَامٍ "[2]. وَمَعَ أَنَّ ظَاهِرَ عِبَارَةِ الخَلِيلِ يُفْهِمُ أَنَّ (الفِرَاءَ) جَمْعٌ للفَرْوِ وَالفَرْوَةِ، إِلَّا أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ مَدْلُولَيْهِمَا، فَجَعَلَ (الفَرْوَةَ) أَخَصَّ مِنَ (الفَرْوِ)؛ قَالَ: " وَالفَرْوُ: مَعْرُوفٌ، وَجَمْعُهُ: (فِرَاءٌ)، وَإِذَا كَانَ الفَرْوُ كَالجُبَّةِ، فَاسْمُهُ (فَرْوَةٌ) "[3].

وَيَبْدُو أَنَّ النَّوَوِيَّ فَهِمَ اقْتِصَارَ بَعْضِ اللُّغَوِيِّينَ عَلَى (الفَرْوِ) وَاحِدًا لـ(الفِرَاءِ)[4]، أَنَّهُ إِعْلَانٌ مِنْهُمْ بِرَفْضِ اللُّغَةِ الأُخْرَى، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِذَلِكَ، وَهَذَا فَهْمٌ غَيْرُ سَدِيدٍ.

٧- القِرْطَاسُ:

قَالَ: " الْقَرَاطِيسُ: جَمْعُ (قِرْطَاسٍ)، بِكَسْرِ الْقَافِ وَضَمِّهَا؛ لُغَتَانِ. وَهُوَ الصَّحِيفَةُ الَّتِي يُكْتَبُ فِيهَا "[5]. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ المَشْهُورُ الَّذِي حَكَاهُ أَئِمَّةُ اللُّغَةِ، فِي المُعْجَمَاتِ وَغَيْرِهَا؛ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ: " القِرْطَاسُ، وَالقُرْطَاسُ، وَالقَرْطَسُ "[6]. وَجَاءَ فِي (البَارِعِ): " أَبُو زَيْدٍ: قَالَ الكِلَابِيُّونَ: القِرْطَاسُ – بِكَسْرِ القَافِ –، وَالقُرْطَاسِ – بِضَمِّهَا – جَمِيعًا، عَلَى مِثَالِ (فِعْلَالٍ)، وَ(فُعْلَالٍ) "[7]. وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: " فَأَمَّا القِرْطَاسُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ، وَجَمْعُهُ: قَرَاطِيسُ "[8]. وَاحْتَكَمَ أَبُو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ إِلَى القُرْآنِ الكَرِيمِ، لِتَرْجِيحِ لُغَةِ الكَسْرِ؛ قَالَ: " وَالقِرْطَاسُ أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَكَسْرُ القَافِ فِيهِ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ؛ لِأَنَّ القُرْآنَ بِهَا جَاءَ،

---

(١) المحكم: ٣٢٣/١٠. وينظر: المخصّص: ٣٩١/١. واللّسان: ١٥١/١٥.

(٢) المصباح المنير: ٤٧١/٢.

(٣) العين: ٢٧٨/٨. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٧٤/١٥. واللّسان: ١٥١/١٥.

(٤) ينظر: جمهرة اللّغة: ٧٨٨/٢. والصّحاح: ٢٤٥٣/٦. والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ١٤٥.

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٢/٣.

(٦) العباب الزّاخر: حرف السّين: ٣٤٧. وينظر: النوادر في اللّغة: ٤٨٠. والصّحاح: ٩٦٢/٣. وشرح ديوان المتنبي للعكبريّ: ٣٦٩/٣. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ١٨٧. واللّسان: ١٧٢/٦.

(٧) البارع في اللّغة: ٥٤٨-٥٤٩.

(٨) عمدة الكتّاب: ١٣٢.

وَقَدْ حُكِيَ (قُرْطَاسٌ) بِضَمِّ القَافِ "[1]. وَجَعَلَ الفَيُّومِيُّ الكَسْرَ أَشْهَرَ ؛ قَالَ: " وَالْقِرْطَاسُ: مَا يُكْتَبُ فِيهِ، وَكَسْرُ الْقَافِ أَشْهَرُ مِنْ ضَمِّهَا، وَالْقَرْطَسُ – وِزَانُ جَعْفَرٍ –: لُغَةٌ فِيهِ "[2].

٨- (النِّطَعُ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (وَبَسَطَ نِطَعًا)[3]، فِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ مَشْهُورَاتٍ؛ فَتْحِ النُّونِ، وَكَسْرِهَا، مَعَ فَتْحِ الطَّاءِ، وَإِسْكَانِهَا، أَفْصَحُهُنَّ كَسْرُ النُّونِ مَعَ فَتْحِ الطَّاءِ، وَجَمْعُهُ: نُطُوعٌ، وَأَنْطَاعٌ "[4].

وَاللُّغَاتُ الأَرْبَعُ رُوِيَتْ فِي بُطُونِ مُصَنَّفَاتِ اللُّغَةِ القَدِيمَةِ، وَمِنْهَا المُعْجَمَات. وَمَا حُكْمُهُ بِشُهْرَتِهَا، إِلَّا دَلِيلُ سَعَةِ اطْلَاعِهِ، وَطُولِ اسْتِحْضَارِهِ لِكَلَامِ العَرَبِ، وَغَزَارَةِ مَخْزُونِهِ اللُّغَوِيّ. وَلَعَلَّ أَقْدَمَ مَنْ دَوَّنَ هَذِهِ اللُّغَاتِ أَبُو عُبَيْدٍ، فِي (غَرِيبِهِ)، حِكَايَةً عَنِ الكِسَائِيِّ؛ قَالَ فِي " (بَابِ الحُرُوفِ الَّتِي فِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ بِمَعْنًى): الكِسَائِيُّ: هُوَ الصَّدَاقُ وَالصِّدَاقُ وَالصَّدُقَةُ وَالصُّدُقَةُ. وَهُوَ النَّطْعُ وَالنَّطَعُ وَالنِّطْعُ وَالنِّطَعُ ... "[5]. وَنَصَّ عَلَيْهَا أَبُو مِسْحَلٍ (ت٢٣٠هـ) فِي (نَوَادِرِهِ)[6].

وَمِمَّنْ حَكَاهَا – أَيْضًا – ابْنُ قُتَيْبَةَ[7]. وَلَمْ يَفُتْ صُنَّاعَ المُعْجَمَاتِ اسْتِقْرَاءُ هَذِهِ اللُّغَات، إِذْ حَكَاهَا جُمْلَةٌ مِنْهُمْ؛ جَاءَ فِي (الصِّحَاحِ)، وَغَيْرِهِ: "النَّطْعُ فِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: نَطْعٌ، وَنَطَعٌ، وَنِطْعٌ، ونِطَعٌ ... وَالجَمْع نُطُوعٌ وَأَنْطاعٌ "[8].

وَأَمَّا حُكْمُهُ بِأَنَّ (النِّطَعَ) أَفْصَحُهَا، فَهُوَ قَوْلُ ابْنِ السِّكِّيتِ، إِذْ قَالَ: " وَيُقَالُ: النِّطَعُ، وَهِيَ اللُّغَةُ العَالِيَةُ، وَيُقَالُ: نِطْعٌ، وَنَطْعٌ "[9]. وَقَالَ أَبُو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ: " وَاحِدُ النُّطُوعِ: نِطَعٌ، فِي وَزْنِ (ضِلَعٍ)، وَهَذِهِ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ، وَقَدْ قَالُوا: نَطَعٌ – بِفَتْحِ النُّونِ وَالطَّاءِ –، وَنَطْعٌ – بِفَتْحِ النُّونِ

---

[1] اللّامع العزيزيّ: ١١٦٤.

[2] المصباح المنير: ٤٩٢/٢.

[3] صحيح مسلم: ١٠٤٣/٢.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٢٢/٩. وينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ١٦٨/٤.

[5] الغريب المصنّف: ٦٦٥/٣. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٠٥/٢.

[6] ينظر: كتاب النّوادر: ٢٨٨، أبو مسحل الأعرابيّ عبد الوهّاب بن حَريش، تحقيق: د. عزّة حسن، ط١، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة–دمشق، ١٣٨٠هـ–١٩٦١م.

[7] ينظر: أدب الكاتب: ٥٧٤.

[8] الصّحاح: ١٢٩١/٣. وينظر: المنتخب من كلام العرب: ٥٢١. والمنجد في اللّغة: ٣٤١. وتهذيب اللّغة: ١٠٥/٢. والمحيط في اللّغة: ٤٠٦/١. والمحكم: ٥٥٠/١. والمغرب: ٣٠٩/٢. واللّسان: ٣٥٧/٨. والمصباح المنير: ٦١١/٢.

[9] إصلاح المنطق: ١٢٩.

وَسُكُونِ الطَّاءِ –، وَنِطْعٌ، مِثَالُ (جِذْعٍ) "[1]. وَبِمِثْلِ ذَلِكَ، حَكَمَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ، إِذْ جَعَلَ (النِّطَعَ) أَفْصَحَ اللُّغَاتِ الأَرْبَعِ[2].

٩- الفَصُّ:

قَالَ: " الفَصُّ: بِفَتْحِ الفَاءِ، وَكَسْرِهَا، وَالفَتْحُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ، وَمِمَّنْ حَكَى اللُّغَتَيْنِ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَابْنُ السِّكِّيتِ "[3]. وَعَنَى بـ(الفَصِّ) فَصَّ الخَاتَمِ. وَقَدْ نَقَلَتْ لَنَا المَصَادِرُ حِكَايَةَ اللُّغَتَيْنِ عَلَى نَحْوٍ يَجْعَلُنَا نَطْمَئِنُّ بِأَنَّ اللِّسَانَ العَرَبِيَّ تَكَلَّمَ بِهِمَا زَمَنَ الفَصَاحَةِ، إِذْ نُقِلَ ذَلِكَ فِي مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرَةٍ، بَيْدَ أَنَّ لُغَةَ الكَسْرِ اخْتَلَفَتْ فِي مِعْيَارِ نَقْدِ اللُّغَوِيِّينَ؛ إِذْ نَقَلَ بَعْضُهُم اللُّغَتَيْنِ دُونَ تَرْجِيحٍ، أَوْ وَصْفٍ؛ جَاءَ فِي (إِصْلَاحِ المَنْطِقِ): " أَبُو عُبَيْدَةَ: يُقَالُ: فَصٌّ، وَفِصٌّ "[4]. وَحَكَى مِثْلَهُ البَنْدَنِيجِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ[5]، وَغَيْرُهُمَا كَثِيرٌ[6].

وَاقْتَصَرَ عَدَدٌ مِنَ الأَئِمَّةِ عَلَى لُغَةِ الفَتْحِ، وَهَذَا يُفْهِمُ رَفْضَهُمْ لِلُّغَةِ الأُخْرَى؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): " وَالفَصُّ: فَصُّ الخَاتَمِ "[7]. فِي حِينِ رَوَى لَهُ بَعْضُهُمْ لُغَةً ثَالِثَةً بِضَمِّ الفَاءِ[8]. وَقَدْ رَفَضَ

---

[1] اللّامع العزيزيّ: ٧٣٠.

[2] ينظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: ٢٨٨.

[3] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٤٤.

[4] إصلاح المنطق: ٣٠.

[5] ينظر: التّقفية في اللّغة: ٤٨٣. والزاهر في معاني كلمات النّاس: ٢٢١/١.

[6] ينظر مثلًا: المنتخب من كلام العرب: ٥١٢. وعمدة الكتّاب: ١٣٨. والمحيط في اللّغة: ٩٤/٨. والبصائر والذّخائر: ٥٦/١. والمحكم: ٢٧٣/٨.

[7] العين: ٩٠/٧. وينظر: الفصيح: ٢٩٠. وجمهرة اللّغة: ١٤٢/١. ومجمل اللّغة: ٧٠٢. والمقاييس: ٤٤٠/٤.

[8] ينظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٦٢. وإكمال الأعلام بتثليث الكلام: ١٤/١.

الجَوْهَرِيُّ لُغَةَ الكَسْرِ، وَعَدَّهَا فِي لُغَةِ (العَامَّةِ)[١]. وَوُصِفَتْ لُغَةُ الكَسْرِ – في بعضِ المَصَادِرِ – بِالرَّدَاءَةِ[٢]، وَالشُّذُوذِ [٣]، وَالضَّعْفِ[٤].

وَأَمَّا الحُكْمُ بِأَنَّ لُغَةَ الفَتْحِ هِيَ الأَفْصَحُ، فَقَدْ صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَعْلَامِ؛ قَالَ أَبُو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ: " وَيُقَالُ: فَصُّ الخَاتَمِ – بِالفَتْحِ – وَهُوَ أَفْصَحُ، وَيُقَالُ بِالكَسْرِ "[٥]. وَقَالَ ابْنُ مَكِّيّ الصّقِلِّيُّ: " قَوْلُهُمْ: فِصُّ الخَاتَمِ – بِكَسْرِ الفَاءِ – حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ لُغَةً فِيهِ، وَالفَتْحُ أَعْلَى وَأَفْصَحُ "[٦]. وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِيهِ لُغَتَانِ اسْتَعْمَلَ النَّاسُ أَضْعَفَهُمَا): " وَيَقُولُونَ: (فِصُّ الخَاتَمِ)، وَ(فَصُّ الخَاتَمِ) أَجْوَدُ "[٧]. وَمِمَّا تَقَدَّمَ، يُعْرَفُ أَنَّ النَّوَوِيَّ أَفَادَ مِنَ المُدَوَّنِ فِي التُّرَاثِ، لِيَخْرُجَ بِوَصْفٍ قَرِيبٍ مِنَ الوَاقِعِ اللُّغَوِي لِهَذَا الاسْتِعْمَالِ؛ إِذْ ذَهَبَ إِلَى قَبُولِ اللُّغَتَيْنِ، ثُمَّ المُفَاضَلَةِ بَيْنَهُمَا.

١٠– النِّدُّ:

قَالَ: " وَالنِّدُّ – بِكَسْرِ النُّونِ –: هُوَ المِثْلُ، وَجَمْعُهُ: أَنْدَادٌ. وَيُقَالُ فِي الوَاحِدِ – أَيْضًا –: النَّدِيدُ، وَالنَّدِيدَةُ، بِزِيَادَةِ الهَاءِ "[٨]. فَحَكَى فِي المُفْرَدِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ، وَصَحَّحَهَا.

---

[١] ينظر: الصّحاح: ١٠٤٨/٣.

[٢] ينظر: إصلاح المنطق: ١٢٤. وديوان الأدب: ٣١/٣. وتصحيح الفصيح لابن درستويه: ٢٦٧. وتهذيب اللّغة: ٨٥/١٢. وتقويم اللّسان: ١٤٤. وتصحيح التّصحيف: ٤٠٦.

[٣] ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٢٢٨.

[٤] ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٢٠٠/٢. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ١٦٦/٤.

[٥] اللّامع العزيزيّ: ٩١٨. وينظر: شمس العلوم: ٥٠٥٩/٨.

[٦] تثقيف اللّسان: ١٩٢. وينظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٦٢.

[٧] أدب الكاتب: ٤٢٤.

[٨] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٦٣/٤.

وَلَا شَكَّ فِي حِكَايَةِ (النَّدِيدِ، وَالنِّدِيدَةِ) عَنِ العَرَبِ الفُصَحَاءِ، إِذْ نَقَلَهُمَا جَمْعٌ كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي المُعْجَمَاتِ القَدِيمَةِ: " وَالنِّدُّ – بِالكَسْرِ –: المِثْلُ وَالنَّظِيرُ، وَكَذَلِكَ النَّدِيدُ، وَالنِّدِيدَةُ "[1]. وَذُكِرَا فِي سَائِرِ كُتُبِ اللُّغَةِ وَالأَدَبِ، وَكُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَغَيْرِهَا[2].

وَظَاهِرُ عِبَارَةِ النَّوَوِيِّ يُفْهِمُ تَسَاوِي اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ فِي الحُكْمِ؛ مِنْ حَيْثُ الشُّهْرَة، وَكَثْرَة الاسْتِعْمَالِ ... وَهَذَا مُخَالِفٌ للوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ، وَلِلوَارِدِ فِي المَصَادِرِ؛ فَالبَحْثُ الفَاحِصُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ، يَجْعَلُكَ تَجْزِمُ أَنَّ (النِّدَّ) هُوَ الأَشْهَرُ وَالأَعْرَفُ، وَالأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فِي اللِّسَانِ الفَصِيحِ، مِنَ اللُّغَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ.

أَمَّا (النَّدِيدُ)، فَهُوَ أَشْهَرُ مِنَ (النَّدِيدَةِ)، وَقَدِ اقْتَصَرَ بَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَى حِكَايَةِ (النِّدِّ، وَالنَّدِيدِ)؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): " النِّدُّ: مَا كَانَ مِثْلَ الشَّيْءِ يُضَادُّهُ فِي أُمُوْرِهِ. وَالنَّدِيدُ وَالنِّدُّ سَوَاءٌ"[3]. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِي (النَّدِيدَةِ) مَعْنًى زَائِدًا لَيْسَ فِي (النِّدِّ، وَالنَّدِيدِ)، " فَإِنَّ الهَاءَ أُلْحِقَتْ لِلمُبَالَغَةِ، كَقَوْلِهِمْ فِي المَدْحِ: (رَاوِيَةٌ، وَعَلَّامَةٌ، وَنَسَّابَةٌ)، وَفِي الذَّمِّ: (هِلبَاجَةٌ، وَفَرُوقَةٌ، وَمَلُولَةٌ). وَزَعَمَ الفَرَّاءُ أَنَّ الهَاءَ أُدْخِلَتْ فِي هَذَا يُرَادُ بِهَا أَنَّ المَمْدُوحَ بِمَنْزِلَةِ (الدَّاهِيَةِ)، وَالمَذْمُومَ بِمَنْزِلَةِ (البَهِيمَةِ) "[4]. وَزَعَمَ الفَيرُوزابادِيُّ أَنَّ ثَمَّةَ فَرْقًا بَيْنَ جَمْعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ؛ فَجَمْعُ (النِّدِّ): (أَنْدَادٌ)، وَجَمْعُ (النَّدِيدِ): (نُدَدَاءُ)، وَيُجْمَعُ (النَّدِيدَةُ) عَلَى (نَدَائِدَ)[5].

قُلْتُ: عَلَى الرَّغْمِ مِنْ جَرَيَانِ الجُمُوعِ الَّتِي ذَكَرَهَا، عَلَى القِيَاسِ، يُؤْخَذُ عَلَيْهِ فَقْدُ حِكَايَتِهَا فِي المَصَادِرِ، سِوَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّادٍ: " النِّدُّ: مِثْلُ الشَّيْءِ، وَكَذَلِكَ النَّدِيْدُ، وَهُمُ الْأَنْدَادُ. وَخُذْ نَدَائِدَ

---

[1] الصّحاح: ٥٤٣/٢. وينظر: المنتخب من كلام العرب: ٢٨٦. وجمهرة اللّغة: ١١٥/١. وتهذيب اللّغة: ٥١/١٤. والمحيط: ٢٦٣/٩. ومجمل اللّغة: ٨٤٣. والمحكم: ٢٧٥/٩.

[2] ينظر مثلًا: الأضداد للأنباريّ: ٢٤. واللّامع العزيزيّ: ٤١٦. والتّفسير البسيط: ٢٢٨/٢. والمفردات للرّاغب: ٧٩٦. والتيسير في التّفسير: ٤٠٧/١. والفائق للزمخشريّ: ٤١٦/٣. والنظم المستعذب: ٣١٤/٢. والجامع لأحكام القرآن: ١٨٢/٩.

[3] العين: ١٠/٨. وينظر: التقفية في اللّغة: ٣٠٧، ٣٢٠. ومجالس ثعلب: ٥٦٧/١. وديوان الأدب: ٧٥/٣. وكشف المشكل من حديث الصّحيحين: ٢٩٢/١. والتّكملة للصّغانيّ: ٣٧١/٢.

[4] الجليس الصّالح الكافي: ٦٨٤. وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٣١/١. وعمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ: ١٥٥/٤، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

[5] ينظر: القاموس المحيط: ٣٢٢. وبصائر ذوي التمييز: ٣١/٥. وتاج العروس: ٢١٦/٩.

إِبِلِكَ، أَيْ: أَشْبَاهَهَا. وَفُلانٌ نَدِيْدَةُ فُلَانٍ، أَيْ: مِثْلُهُ فِي حَسَبِهِ وفِعْلِهِ. وَالنُّدَدَاءُ: جَمْعُ النَّدِيْدِ "[1]. وَابْنُ عَبَّادٍ طَالَمَا تَفَرَّدَ بِمَا لَمْ يَعْرِفْهُ غَيْرُهُ!

١١- الحشُّ:

قَالَ: " الحُشُوشُ: مَوَاضِعُ العَذِرَةِ وَالبَوْلِ، المُتَّخَذَةُ لَهُ؛ وَاحِدُهَا: (حَشٌّ) بِفَتْحِ الحَاءِ، وَضَمِّهَا؛ لُغَتَانِ "[2]. وَالحَشُّ – فِي الأَصْلِ –: البُسْتَانُ، وَجَمَاعَةُ النَّخْلِ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ المَخْرَجُ، وَالكَنِيفُ، وَالمُتَوَضَّأُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ فِي البَسَاتِينِ، وَالنَّخْلِ المُجْتَمِعِ[3]. وَأَمَّا اللُّغَتَانِ، فَهَمَا مِنَ المَشْهُورِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَالمُعْجَمَاتِ، فَلَا يَكَادُونَ يَغْفِلُونَ إِيْرَادَهُمَا أَيَّنَمَا ذُكِرَ (الحَشُّ)، بَيْدَ أَنَّهُم اخْتَلَفُوا فِي حِكَايَةِ جَمْعِهِ؛ إِذْ جَمَعَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى (حُشَّانٍ)[4]، وَآخَرُونَ عَلَى (حِشَّانٍ)[5]. وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ (حِشَاشًا)[6]. وَنَصَّ غَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ جَمْعَهُ (حُشُوشٌ)[7]، وَوَافَقَهُم النَّوَوِيُّ. وَمِنْ غَرِيبِ الجَمْعِ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّادٍ، إِذْ جَمَعَ (الحَشَّ) عَلَى (حَشُّونَ)[8].

١٢- التَّابِلُ:

---

[1] المحيط في اللّغة: ٢٦٣/٩.

[2] التبيان في آداب حملة القرآن: ٢١٨.

[3] ينظر: غريب الحديث لأبي عُبيد: ١٠/٤. والفاخر: ٤٩. وجمهرة اللّغة: ٩٨/١.

[4] ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ١٠/٤. والمنتخب من كلام العرب: ٦٥. والإبانة: ١٠/٣. والمجموع المغيث: ٤٥٤/١. والنّهاية لابن الأثير: ٣٩٠/١.

[5] ينظر: الزّاهر للأنباريّ: ٢٨٧/١. وتهذيب اللّغة: ٢٥٤/٣. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٢٤٤/٢. وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٤٤/٣.

[6] ينظر: الغريب المصنّف: ٣٤٧/١.

[7] ينظر: تهذيب اللّغة: ٢٥٤/٣. الصّحاح: ١٠٠١/٣. وغريب الحديث لابن الجوزيّ: ٢١٦/١. واللّسان: ٢٨٦/٦.

[8] ينظر: المحيط: ٢٩٤/٢.

قَالَ: " ذَكَرَ فِي (الرَّوْضَةِ)[١]، فِي أَوَّلِ (بَابِ الرِّبَا)، (التَّوَابِلَ) تَوَابِلَ قِدْرِ الطَّبْخِ، هُوَ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَكَسْرِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ بَعْدَ الأَلِفِ، وَهُوَ جَمْعٌ، وَوَاحِدُهُ (تَابِلٌ، وَتَابَلٌ) بِكَسْرِ البَاءِ، وَفَتْحِهَا؛ لُغَتَانِ، ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ؛ قَالَ[٢]: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يُقَالُ مِنْهُ: تُوْبِلَتِ القِدْرُ "[٣].

وَفَضْلًا عَنِ الجَوْهَرِيّ، ذَكَرَ بَعْضُ الأَعْلَامِ اللُّغَتَينِ فِي مُفْرَدِ (التَّوَابِلِ)[٤]. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ سَعةِ اطْلَاعِهِ، وَاهْتِمَامِهِ الكَبِيرِ بِتَتَبُّعِ لُغَاتِ العَرَبِ، وَتَوَسُّعِهِ فِي قَبُولِهَا، فَاتَ النَّوَوِيُّ أَنْ فِي (التَّابَلِ) لُغَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ؛ إِذْ حَكَى ابْنُ جِنِّي (التَّأْبَلُ) بِالهَمْزِ[٥]، وَقَالَ ابْنُ سِيده: " وَكَانَ بَعْضٌ يَهْمِزُ (التَّابَلَ) وَيَقُولُ: (التَّأْبَلُ) "[٦].

وَحُكِيَتْ فِيهِ لُغَةٌ رَابِعَةٌ، هِيَ (التَّوْبَلُ) بِالوَاوِ؛ إِذْ حُكِيَتْ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيّ[٧]، وَجَاءَ فِي (نَوَادِرِ أَبِي مِسْحَلٍ): " وَيُقَالُ: تَوْبِلْ قِدْرَكَ، وَبَزِّرْهَا، وَقَزِّحْهَا، وَفَحِّهَا، مِنَ الفَحَا وَالفِحَا جَمِيعًا؛ مَقْصُورَانِ، وَهُوَ الأَبْزَارُ، وَاحِدُهَا التَّوْبَلُ، وَالتَّابَلُ، وَالقِزْحُ. الأَبْزَارُ فَارِسِيٌّ. وَالقِزْحُ، وَالفَحَا، وَالتَّوَابِلُ عَرَبِيَّةٌ "[٨].

١٣- القَرْءُ:

قَالَ: " الْأَقْرَاءُ، وَوَاحِدُهَا قَرْءٌ بِفَتْحِ الْقَافِ، وَيُقَالُ بِضَمِّهَا، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ، أَنَّهُ بِالْفَتْحِ الطُّهْرُ، وَبِالضَّمِّ الْحَيْضُ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا يَقَعَانِ عَلَى الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ لُغَةً "[٩].

---

[١] ينظر: روضة الطّالبين وعمدة المفتين: ٣/٣٧٩.

[٢] ينظر: الصحاح: ٤/١٦٤٤.

[٣] تهذيب الأسماء واللّغات: ٣/٤٠.

[٤] ينظر: أدب الكاتب: ٥٦٣. وشرح غريب ألفاظ المدوّنة: ٦٧. وشمس العلوم: ٢/٧١٨. وسفر السَّعادة: ١/١٧٦. والمصباح المنير: ١/٧٢.والقاموس المحيط: ٢٣٦.

[٥] ينظر: الخصائص: ١/١٤٣، ٣/١٤٩. وسرّ صناعة الإعراب: ٢/٣٠٧.

[٦] المحكم: ٩/٤٩٦.

[٧] ينظر: تهذيب اللّغة: ١٤/٢٠٧. والتّكملة للصّغانيّ: ٥/٢٧٩.

[٨] كتاب النّوادر: ٧٢.

[٩] روضة الطّالبين وعمدة المفتين: ٨/٣٦٦.

وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ اللُّغَوِيِّينَ أَنَّ (القُرْءَ) يُطْلَقُ عَلَى الطُّهْرِ وَالحَيْضِ عَلَى السَّوَاءِ؛ وَلِذَا فَهُوَ مِنَ الأَضْدَادِ. وَعُلِّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الاخْتِلَافِ اللَّهجِيِّ، فَمَذْهَبُ أَهْلِ العِرَاقِ (القُرْءُ) للحَيْضِ، وَهُوَ للطُّهْرِ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ الحِجَازِ[١]. أَوْ لِأَنَّ (القُرْءَ) هُوَ الوَقْتُ " فَلَمَّا كَانَ الحَيْضُ يَجِيءُ لِوَقْتٍ، وَالطُّهْرُ يَجِيءُ لِوَقْتٍ؛ جَازَ أَنْ يَكُونَ (الأَقْرَاءُ) حَيْضًا وَأَطْهَارًا "[٢]. أَوْ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَقْرَأَتِ النُّجُومُ): إِذَا غَابَتْ، فَهُوَ انْتِقَالَ مِنَ الحَيْضِ – بَعْدَ غِيَابِهِ – إِلَى الطُّهْرِ، وَبِالعَكْسِ[٣]. أَوْ لـ" أَنَّ (القُرْءَ) فِي اللُّغَةِ: الجَمْعُ ... فَإِنَّمَا القُرْءُ اجْتِمَاعُ الدَّمِ فِي البَدَنِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الطُّهْرِ، وَقَدْ يَكُونُ اجْتِمَاعُهُ فِي الرَّحِمِ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، وَلَيْسَ بِخَارِجٍ عَنْ مَذَاهِبِ الفُقَهَاءِ، بَلْ هُوَ تَحْقِيقُ المَذْهَبَيْنِ "[٤].

وَأَمَّا اللُّغَتَيْنِ، فَهُمَا مِنَ الشُّهْرَةِ بِمَكَانٍ، وَإِنْ لَمْ يُذْكَرَا مُجْتَمِعَتَيْنِ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَصَادِرِ، فَاقْتَصَرَ بَعْضُهَا عَلَى (القُرْءِ) بِالضَّمِّ، وَاكْتَفَى غَيْرُهَا بِـ(القَرْءِ) بِالفَتْحِ. وَنَصَّ عَلَى اللُّغَتَيْنِ عَدَدٌ مِنَ الأَئِمَّةِ[٥]. وَقَالَ الفَيُّومِيُّ: " وَالْقُرْءُ فِيهِ لُغَتَانِ: الْفَتْحُ، وَجَمْعُهُ قُرُوءٌ وَأَقْرُؤٌ، مِثْلُ فَلْسٍ وَفُلُوسٍ وَأَفْلُسٍ؛ وَالضَّمُّ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَقْرَاءٍ، مِثْلُ قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ. قَالَ أَئِمَّةُ اللُّغَةِ: وَيُطْلَقُ عَلَى الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ "[٦].

١٤- العَارِيَّةُ:

قَالَ: " الْعَارِيَّةُ: بتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَتَخْفِيفِهَا، وَجَمْعُهَا: عَوَارٍ "[٧]. وَظَاهِرُ عِبَارَتَهُ أَنَّهُ سَاوَى فِي الحُكْمِ بَيْنَ اللُّغَتَيْنِ؛ الشَّدِّ، والتَّخْفِيفِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّشْدِيدَ فِي (العَارِيَّةِ) أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ وَأَكْثَرُ، وَهُوَ المَذْكُورُ فِي المُعْجَمَاتِ، وَغَيْرِهَا؛ جَاءَ فِي (العَينِ): " وَالعَارِيَّةُ: مَا اسْتَعَرْتَ مِنْ

---

[١] ينظر: الغريب المصنّف: ٩٩٢/٣. والأضداد للأنباريّ: ٢٧.

[٢] تهذيب اللّغة: ٢٠٩/٩. وينظر: الغريب المصنّف: ٩٩٢/٣. وغريب الحديث لابن قتيبة: ٢٠٥/١. وغريب الحديث للخطّابيّ: ٦٩٧/١. والصّحاح: ٦٤/١. وحلية الفقهاء لابن فارس: ١٨٤.

[٣] ينظر: مجاز القرآن: ٧٤/١.

[٤] معاني القرآن للزَّجّاجِ: ٣٠٥/١.

[٥] ينظر: المحكم لابن سيده: ٤٧٠/٦. والمغرب: ١٦٤/٢. والنظم المستعذب: ١٧١/٢. واللّسان: ١٣٠/١.

[٦] المصباح المنير: ٥٠٠/٢.

[٧] دقائق المنهاج: ٦٣.

شَيْءٍ، سُمِّيَتْ بِهِ؛ لِأَنَّهَا عَارٌ عَلَى مَنْ طَلَبَهَا؛ يُقَالُ: هُمْ يَتَعَاوَرُونَ مِنْ جِيرَانِهِمْ المَاعُونَ وَالأَمْتِعَةَ. وَيُقَالُ: (العَارِيَّةُ) مِنَ المُعَاوَرَةِ وَالمُنَاوَلَةِ؛ يَتَعَاوَرُونَ: يَأْخُذُونَ وَيُعْطُونَ "[1]. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وَالعَارِيَّةُ – بِالتَّشْدِيدِ – كَأَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى العَارِ؛ لِأَنَّ طَلَبَهَا عَارٌ وَعَيْبٌ ... وَالعَارَةُ مِثْلُ العَارِيَّةِ"[2].

وَعَدَّ ابْنُ السِّكِّيتِ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ، وابنُ درسْتَوَيْهِ، وَغَيْرُهُم، تَخْفِيفَ اليَاءِ مِنْ لُغَةِ (العَوَامّ)[3]. وَجَعَلَهُ الخَطَّابِيُّ مِنْ أَغْلَاطِ المُحَدِّثِينَ؛ قَالَ: " وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُثَقَّلَ وَهُمْ يُخَفِّفُونَهُ، قَوْلُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (العَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ) – مُشَدَّدَةَ اليَاءِ –، وَيُجْمَعُ عَلَى (العَوَارِيِّ) مُشَدَّدَةً كَذَلِكَ، وَهِيَ اللُّغَةُ العَالِيَةُ. وَقَدْ يُقَالُ – أَيْضًا –: هَذِهِ عَارِيَّةٌ، وَعَارَةٌ "[4]. وَنَصَّ ابْنُ برّيٍّ عَلَى أَنَّ التَّخْفِيفَ مِنْ غَلَطِ االفُقَهَاءِ[5].

وَحَتَّى الَّذِينَ صَحَّحُوا لُغَةَ التَّخْفِيفِ، لَمْ يُسَاووا فِي الحُكْمِ، إِذْ أَفْهَمَتْ عِبَارَاتُهُمْ أَنَّ التَّشْدِيدَ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ؛ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ: " أَمَّا العَارِيَّةُ، فَقَدْ سُمِعَ فِيهَا التَّخْفِيفُ، إِلَّا أَنَّ التَّشْدِيدَ أَكْثَرُ، وَقَالُوا – أَيْضًا –: عَارَةٌ "[6]. وَجَاءَ فِي (مَشَارِقِ الأَنْوَارِ): " وَهَذَا هُوَ المَشْهُورُ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيهِ تَخْفِيفُ اليَاءِ "[7]. وَقَالَ فِي (القَامُوسِ): " والعَارِيَّةُ مُشَدَّدَةً، وقد تُخَفَّفُ ... "[8].

١٥– اللَّقْحَةُ:

---

[1] العين: ٢٣٩/٢. وينظر: الفصيح: ٣٠٥. والمنجد في اللّغة: ١٢٨. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٥١١/٣. وشمس العلوم: ٤٨٢١/٧.

[2] الصّحاح: ٧٦١/٢. وينظر: ديوان الأدب: ٣٤٠/٣. والمحيط: ١٤٢/٢. والمحكم: ٣٤٥/٢. والنّهاية: ٣٢٠/٣.

[3] ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٤. وأدب الكاتب: ٣٧٦. وتصحيح الفصيح: ٣٨٥. وتثقيف اللّسان: ٢١٨. وتصحيح التّصحيف: ٣٧٢. وصبح الأعشى: ١٩٨/١.

[4] إصلاح غَلط المحدّثين: ٣٥. وغريب الحديث للخطّابيّ: ٢٣٢/٣.

[5] ينظر: غلط الضعفاء من الفقهاء: ١٩.

[6] المدخل إلى تقويم اللّسان: ١٠٨.

[7] مشارق الأنوار: ٢٨٦/٢.

[8] القاموس المحيط: ٤٤٦.

قَالَ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (وَيُبَارِكُ فِي الرِّسْلِ حَتَّى إِنَّ اللِّقْحَةَ مِنَ الْإِبِلِ لَتَكْفِي الْفِئَامَ مِنَ النَّاسِ)[1]، الرِّسْلُ – بِكَسْرِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ السِّينِ – هُوَ اللَّبَنُ. وَ(اللِّقْحَةُ) بِكَسْرِ اللَّامِ، وَفَتْحِهَا؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَالْكَسْرُ أَشْهَرُ؛ وَهِيَ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ. وَجَمْعُهَا: (لِقَحٌ) بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ، كَبِرْكَةٍ وَبِرَكٌ "[2].

فَحَكَمَ بِشُهْرَةِ اللُّغَتَيْنِ، وَجَعَلَ كَسْرَ اللَّامِ أَشْهَرَهُمَا؛ اتِّكَالًا عَلَى كَثْرَةِ وُرُودِهَا فِي المَصَادِرِ القَدِيمَةِ، وَاقْتِصَارِ بَعْضِ الأَعْلَامِ عَلَيْهَا، دُونَ الأُخْرَى؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ)، وَغَيْرِهِ: " وَاللِّقْحَةُ: النَّاقَةُ الحَلُوبُ، فَإِذَا جُعِلَ نَعْتًا، قيلَ: نَاقَةٌ لَقُوحٌ، وَلَا يُقَالُ: نَاقَةٌ لِقْحَةٌ. وَيُقَالُ: هَذِهِ لِقْحَةُ بَنِي فُلَانٍ "[3]. فِي حِينِ نَصَّ كَثِيرُونَ عَلَى اللُّغَتَيْنِ؛ قَالَ ابْنُ سِيده: " وَقِيلَ: اللَّقْحةُ واللِقْحةُ: النَّاقَةُ الحَلُوبُ، وَلَا يُوصَفُ بِهِ، وَلَكِن يُقَالُ: لِقْحَةُ فُلَانٍ "[4].

ثَانِيًا: الجَمْعُ

وَغَالِبُ الأَحْكَامِ النَّقْدِيَّةِ المَرْصُودَةِ فِي مُصَنَّفَاتِ النَّوَوِيِّ، فِي هَذَا البَابِ، كَانَتْ فِي جُمُوعِ التَّكْسِيرِ، وَسَيَتَنَاوَلُهَا البَحْثُ عَلَى وَفْقِ الأَبْنِيَةِ الَّتِي جَاءَ عَلَيْهَا هَذَا الجَمْعُ، كَالآتِي:

١- بِنَاءُ (فُعُلٍ):

وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ جُمُوعِ الكَثْرَةِ، وَيَطَّرِدُ فِي الاسْمِ الصَّحِيحِ اللَّامِ غَيْرِ المُضَاعَفِ، الرُّبَاعِيِّ بِمَدَّةٍ زَائِدَةٍ قَبْلَ آخِرِهِ؛ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ، نَحْو: ذِرَاع وَذُرُع، وَأَتَان وَأُتُن، وَقَضِيب وَقُضُب، وَعَمُود وَعُمُد. وَيَطَّرِدُ – أَيْضًا – فِي (فَعُولٍ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) صَحِيحَ اللَّامِ، نَحْو:

---

[1] صحيح مسلم: ٤/٢٢٥٠.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨/٦٩.

[3] العين: ٣/٤٧. وينظر: المحيط: ٢/٣٥٢. والصّحاح: ١/٤٠١. والمقاييس: ٥/٢٦٢.

[4] المحكم: ٣/١٣. وينظر: تهذيب اللّغة: ٤/٣٥. وتفسير غريب ما الصحيحين: ١٤٢. وتثقيف اللّسان: ٢٧٢. ومختارات شعراء العرب لابن الشجريّ: ٣/٤، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله ابن الشجريّ، ضبطها وشرحها: محمود حسن زناتي، ط١، مطبعة الاعتماد–مصر، ١٣٤٤هـ–١٩٢٥م. والمصباح المنير: ٢/٥٥٦.

صَبُور وَصُبُر، وَغَفُور وَغُفُر، وَكَذُوب وَكُذُب. وَمَا جَاءَ مِنْهُ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ، فَهُوَ مِمَّا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ[1].

وَمِمَّا كَانَ مَوْضُوعًا لِأَحْكَامِ النَّوَوِيِّ فِي هَذَا البِنَاءِ، جَمْعُ (عِقَالٍ)؛ قَالَ: " قَوْلُهُ[2]: (اسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ فَلَهُوَ أَشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ بِعُقُلِهَا) ... (الْعُقُلُ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالْقَافِ، وَيَجُوزُ إِسْكَانُ الْقَافِ، وَهُوَ كَنَظَائِرِهِ، وَهُوَ جَمْعُ (عِقَالٍ)، كَكِتَابٍ وَكُتُبٍ "[3].

فَأَجَازَ ضَمَّ القَافِ، وَإِسْكَانَهَا، مِنْ (العُقُلِ)، قِيَاسًا عَلَى نَظَائِرِهِ مِنَ الجُمُوعِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى وَزْنِ (فُعُلٍ). وَهِيَ قَاعِدَةٌ صَرْفِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ لَدَى أَهْلِ الصَّنْعَةِ؛ فَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فُعُلٍ) جَازَ إِسْكَانُ عَيْنِهِ بِاتِّفَاقٍ؛ طَلَبًا لِلخِفَّةِ[4]. وَفِي البَابِ نَفْسِهِ، قَالَ بِجَوَازِ إِسْكَانِ العَيْنِ فِي جَمْعِ (الجِرَابِ)؛ قَالَ: "قَوْلُهُ: (حَشَوْنَا جُرُبَنَا)[5]، هُوَ بِضَمِّ الرَّاءِ، وَإِسْكَانِهَا؛ جَمْعُ (جِرَابٍ) "[6]. وَكَذَا المَذْهَبُ فِي (شُرُفٍ)؛ قَالَ: " قَوْلُهُ (أَصَبْتُ شَارِفًا)[7]، هِيَ بِالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ وَبِالْفَاءِ وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُسِنَّةُ وَجَمْعُهَا شُرُفٌ بِضَمِّ الرَّاءِ وَإِسْكَانِهَا "[8].

وَمِمَّا سُمِعَ مِنْ هَذَا الجَمْعِ، وَلَمْ يَجْرِ عَلَى سَنَنِ قَوَاعِدِ الصَّرْفِيِّينَ، (البُدُنُ) جَمْعًا لِـ(البَدَنَةِ)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " الْبَدَنَةُ حَيْثُ أُطْلِقَتْ فِي كُتُبِ الحَدِيثِ وَالفِقْهِ، المُرَادُ بِهَا البَعِيرُ؛ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى. وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ فِي سِنِّ الأُضْحِيَةِ، فَتَكُونَ قَدْ دَخَلَتْ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ، وَلَا يُطْلَقُ فِي هَذِهِ الكُتُبِ عَلَى غَيْرِهَا. وَأَمَّا أَهْلُ اللُّغَةِ، فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، أَوْ أَكْثَرُهُمْ: يُطْلَقُ عَلَى البَعِيرِ وَالبَقَرَةِ

---

[1] ينظر: الكتاب: ٦٠٤/٣، ٦٣٧، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٧٤/٣، ٢٨٧، وشرح الكافية الشّافية: ١٨٣٣/٤، وارْتشاف الضّرب: ٤٢٣/١-٤٢٤. وهمع الهوامع: ٣٥٢/٣.

[2] صحيح مسلم: ٥٤٤/١.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٧٧/٦.

[4] ينظر: الخصائص: ١٠٨/٢. والمنصف لابن جنّي: ٣٣٦. وتثقيف اللّسان: ٢٠١. والممتع في التصريف: ٣٠٣. وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٤٣/٣. والكناش في فنّي النّحو والصّرف: ٢٧٣/٢.

[5] صحيح مسلم: ١٣٥٤/٣.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٤/١٢.

[7] صحيح مسلم: ١٥٦٣/٣.

[8] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤٣/١٣.

... وَجَمْعُهَا (بُدْنٌ)، بِإِسْكَانِ الدَّالِ، وَضَمِّهَا، وَبِالإِسْكَانِ جَاءَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَمِمَّنْ ذَكَرَ الضَّمَّ الجَوْهَرِيُّ. سُمِّيَتْ (بَدَنَةً)؛ لِعِظَمِهَا وَسِمْنِهَا، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسْمِنُونَهَا "[١].

وَقَدْ عَنَى بِمَجِيئِهِ فِي القُرْآنِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾[٢]. وَفِيهَا قِرَاءَةٌ أُخْرَى بِضَمِّ الدَّالِ، عَنِ الحَسَنِ، وَابْنِ يَعْمُرَ[٣]. وَالأَكْثَرُ فِي (فَعَلَةٍ) أَنْ يُكَسَّرَ عَلَى (فِعَالٍ)، وَقَدْ سُمِعَ عَلَى (فُعْلٍ) فِي أَحْرُفٍ مَعْدُودَةٍ[٤]؛ قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: " وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ (فَعَلَةٌ) جُمِعَتْ عَلَى (فُعْلٍ)، إِلَّا خَشَبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبَدَنَةٌ وَبُدْنٌ، وَأَجَمَةٌ وَأُجْمٌ، وَأَكَمَةٌ وَأُكْمٌ، وَرَخَمَةٌ وَرُخْمٌ. وَقَدْ جُمِعَ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى (فَعَلٍ) – أَيْضًا –، فَقِيلَ: أَكَمٌ، وَرَخَمٌ، وَخَشَبٌ، إِلَّا (البَدَنَةَ)؛ لِئَلَّا يَشْبَهُ (البَدَنَ): السِّنْخ، أَوْ الدِّرْع "[٥].

وَحِكَايَةُ (البُدُنِ) – بِالضَّمِّ – مَشْهُورَةٌ نَصَّ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الأَعْلَامِ فِي المُعْجَمَاتِ، كَالخَلِيلِ، وَغَيْرِهِ[٦]. وَكَذَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالقِرَاءَاتِ؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " (الْبُدْنُ)، و (الْبُدُنُ)، يُخَفَّفُ وَيُثَقَّلُ، وَالتَّخْفِيفُ أَجْوَدُ وَأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ كُلَّ جَمْعٍ كَانَ وَاحِدُهُ عَلَى (فَعَلَةٍ)، ثُمَّ ضُمَّ أَوَّلُ جَمْعِهِ؛ خُفِّفَ "[٧].

وَقَالَ النَّحَّاسُ: " قَرَأَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاق (وَالبُدُنُ) بِضَمِّ البَاءِ وَالدَّالِ، وَكَذَا رُوِيَ عَنْ عِيْسَى، وَالحَسَنِ، وَأَبِي جَعْفَرٍ ... فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلِمَ صَارَ (بَدَنَةٌ وَبُدْنٌ) أَفْصَحَ، وَ(خَشَبَةٌ وَخُشُبٌ) أَفْصَحَ، وَالوَزْنُ وَاحِدٌ؟ فَالجَوَابُ أَنَّ (بَدَنَةً) فِي الأَصْلِ نَعْتٌ مِنَ البَدَانَةِ، وَهِيَ السِّمَنُ، وَ(خَشَبَةٌ) لَيْسَتْ بِنَعْتٍ، وَالنَّعْتُ أَوْلَى بِالتَّسْكِينِ، وَمَا لَيْسَ بِنَعْتٍ أَوْلَى بِالحَرَكَةِ "[٨].

---

[١] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٤٤.

[٢] الحجّ: من الآية: ٣٦.

[٣] ينظر: جمهرة اللّغة: ٣٠٢/١. وزاد المسير في علم التّفسير: ٢٣٧/٣، أبو الفرج جمال الدين ابن الجوزيّ، تحقيق: عبد الرزّاق المهديّ، ط١، دار الكتاب العربيّ–بيروت، ١٤٢٢هـ.

[٤] ينظر: الكتاب: ٥٩٤/٣.

[٥] ليس في كلام العرب: ٣٥٨.

[٦] ينظر: العين: ٥٢/٨. والجمهرة: ٣٠٢/١. والصّحاح: ٢٠٧٧/٥. والمحكم: ٣٥٦/٩. والمخصّص: ٦٤/٤.

[٧] كتاب فيه لغات القرآن: ١٠٠. وينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٥٩/٣. ومعاني القرآن للزّجّاج: ٤٢٨/٣.

[٨] إعراب القرآن للنّحّاس: ٧٠/٣.

وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: " قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: هُمَا لُغَتَانِ؛ (خُشْبٌ وَخُشُبٌ)، مِثْلُ (ثُمْرٌ وَثُمُرٌ)، وَ(بُدْنٌ وَبُدُنٌ) "[1]. وَجَاءَ فِي (الكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ القِرَاءَاتِ): " قَوْلُهُ: ﴿خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾[2]، قَرَأَهَا قنبلُ، وَأَبُو عمرو، والكسائِيُّ، بِإِسْكَانِ الشِّينِ؛ اسْتِخْفَافًا، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِالضَّمِّ، وَهُوَ الأَصْلُ؛ لِأَنَّ الوَاحِدَ (خَشَبَةٌ)، وَالجَمْعُ (خُشُبٌ)، كـ(بَدَنَةٍ وَبُدُنٍ، وَأَسَدٍ وَأُسُدٍ)، وَالإِسْكَانُ حَسَنٌ، وَالضَّمُّ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ "[3].

وَمِمَّا جَاءَ عَلَى القِيَاسِ فَجُمِعَ عَلَى (فُعُلٍ)، وَسُمِعَ جَمْعُهُ عَلَى (فَعَلٍ) – أَيْضًا –، (الإِهَابُ)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ رَأْسِهِ أُهُبًا مُعَلَّقَةً)[4]، بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ، وَبِضَمِّهِمَا؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، جَمْعُ (إِهَابٍ)، وَهُوَ الْجِلْدُ قَبْلَ الدِّبَاغِ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ، وَقِيلَ: الْجِلْدُ مُطْلَقًا"[5].

فَلُغَةُ الضَّمِّ جَاءَتْ عَلَى القِيَاسِ، وَلُغَةُ الفَتْحِ عَلَى ثُبُوتِ السَّمَاعِ الصَّحِيحِ، إِذْ حُفِظَ الفَتْحُ فِي أَحْرُفٍ مَعْدُودَةٍ؛ " قَالَ الْفَرَّاءُ: وَالْعُمُدُ، وَالْعَمَدُ جَمْعَانِ لِلْعَمُودِ، مِثْلُ الأَدِيمِ وَالأُدُمِ وَالأَدَمِ، وَالإِهَابِ وَالأُهُبِ وَالأَهَبِ، وَالْقَضِيمِ وَالْقَضَمِ وَالْقُضُمِ "[6]. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وَالإِهَابُ: الجِلْدُ مَا لَمْ يُدْبَغْ، وَالجَمْعُ: أَهَبٌ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، مِثْلُ: أَدَم وَأَفَق وَعَمَد، جَمْعُ أَدِيمٍ، وَأَفِيقٍ، وَعَمُودٍ. وَقَدْ قَالُوا: أُهُبٌ – بِالضَّمِّ –، وَهُوَ قِيَاسٌ "[7].

وَمِمَّا يُعَضِّدُ سَمَاعَ لُغَةِ الفَتْحِ اقْتِصَارُ بَعْضِ العُلَمَاءِ عَلَيْهَا، دُوْنَ اللُّغَةِ الأُخْرَى وَإِجْرَاءِ القِيَاسِ؛ قَالَ ابنُ دُرَيْدٍ: " وَلَمْ يجِئْ (فَعِيلٌ، وَفِعَالٌ) عَلَى (فَعَلٍ)، إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ: أَدِيمٌ وَأَدَمٌ، وَأَفِيقٌ وَأَفَقٌ، وَهُوَ الأَدِيمُ – أَيْضًا –، وَإِهَابٌ وَأَهَبٌ، وَعَمُودٌ وَعَمَدٌ. وَقَدْ قَالُوا: (عُمُدٌ) فِي هَذَا

---

[1] معاني القراءات للأزهريّ: ٧١/٣. وينظر: إعراب القراءات السبع: ٣٦٧/٢. والحجّة للقرّاء السّبعة: ١٤٣/٥.

[2] المنافقون: من الآية: ٤.

[3] الكشف عن وجوه القراءات السّبع: ٣٢٢/٢.

[4] صحيح مسلم: ١١٠٨/٢.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٨٧/١٠.

[6] معاني القرآن للفرّاء: ٥٤. وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٦٥/١. والزّاهر للأزهريّ: ٢١. وتهذيب اللّغة: ١٤٩/٢. والغريبين للهرويّ: ١١٨/١. وتفسير الطّبريّ: ٦٢٤/٢٤. والتفسير البسيط: ٣١٤/٢٤. والنّهاية لابن الأثير: ٨٣/١.

[7] الصّحاح: ٨٩/١.

وَحْدَهُ "[1]. وَقَدْ حَرَصَ شُرَّاحُ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ – قَبْلَ النَّوَوِيِّ – عَلَى حِكَايَةِ اللُّغَتَيْنِ[2]، وَلَمْ يَخْرُجْ هُوَ عَنْ نَهْجِهِمْ.

٢- بِنَاءُ (فُعُولٍ):

وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ جُمُوعِ الكَثْرَةِ، وَيَطَّرِدُ جَمْعًا لـ(فَعْلٍ) اسْمًا – بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ وَاوِيَّ العَيْنِ –، نَحْو: كَعْب وَكُعُوب، وَبَيْت وَبُيُوت. وَلـ(فِعْلٍ) اسْمًا، نَحْو: جِسْم وَجُسُوم. وَكَذَا لـ(فُعْلٍ) غَيْرَ مُضَعَّفٍ، أَوْ مُعْتَلَّ العَيْنِ بِالوَاوِ، أَوْ مُعْتَلَّ اللَّامِ بِاليَاءِ، نَحْو: بُرْد وَبُرُود. وَكَذَا لـ(فَعِلٍ)، نَحْو: كَبِد وَكُبُود. وَيَكْثُرُ فِي (فَعَلٍ)، نَحْو: أَسَد وَأُسُود. وَيُحْفَظُ فِي (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٍ) وَصْفًا غَيْرَ مُضَعَّفٍ، أَوْ مُعْتَلَّ العَيْنِ، نَحْو: شَاهِد وَشُهُود، وَآنِسَة وَأُنُوس. وَفِي (فَعْلٍ) صِفَةً، نَحْو: كَهْل وَكُهُول. وَفِي اسْمٍ عَلَى (فَعْلَةٍ، أَوْ فُعْلَةٍ)، نَحْو: صَخْرَة وَصُخُور، وَشُعْبَة وَشُعُوب[3].

وَمِمَّا يُحْفَظُ فِي هَذَا الوَزْنِ، الَّذِي لَمْ يَأْتِ عَلَى سَنَنِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، (عُنُوقٌ) جَمْعًا لـ(عَنَاقٍ)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " (جَدْيٌ)، وَالْأُنْثَى (عَنَاقٌ) –بِفَتْحِ الْعَيْنِ – مَا لَمْ يَأْتِ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، وَجَمْعُهَا: (عُنُوقٌ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَإِذَا أَتَى عَلَيْهِ الحَوْلُ، فَالذَّكَرُ (تَيْسٌ)، وَالأُنْثَى (عَنْزٌ) "[4].

---

[1] جمهرة اللّغة: ١٣٣٧/٣. وينظر: ديوان الأدب: ١٥٨/٤. والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ١٦٧. ومجمل اللّغة: ١٠٥. والمقاييس: ١٤٩/١. وحلية الفقهاء: ٣٧. وشرح ديوان الحماسة: ٣٠٤. وشمس العلوم: ٣٤٧/١.

[2] ينظر: المُعْلم بفوائد مسلم: ٣٨١/١، أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن عمر التَّمِيمي المازريّ، تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، ط٢، الدار التونسية للنشر، والمؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ١٩٨٨م. وتفسير غريب ما في الصّحيحين: ٥٦٤. والمسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك: ٣٠٦/٥، القاضي محمّد بن عبد الله أبو بكر بن العربيّ المعافريّ، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، ط١، دَار الغَرب الإسلاميّ–لبنان، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م. ومشارق الأنوار: ١٤٣/١. وإكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤١/٥. ومطالع الأنوار: ٣٣٧/١. وكشف المشكل من حديث الصّحيحين: ٧٣/١. والنهاية لابن الأثير: ٨٣/١. وجامع الأصول: ٤٠٠/٢. والشّافي في شرح مسند الشّافعيّ: ١٢٢/١. والاقتضاب في غريب الموطأ: ٦٦/٢. وشرح مسند الشّافعيّ للرّافعيّ: ١٥١/٢–١٥٢. والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٢٦٣/٤.

[3] ينظر: شرح ابن النّاظم: ٥٥٣. وارتشاف الضرب: ٤٣٥/١–٤٣٨. وتوضيح المقاصد: ١٣٩٤/٣–١٣٩٦.

[4] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١١٩.

فَمَا كَانَ اسْمًا مُؤَنَّثًا، رُبَاعِيًّا بِمَدَّةٍ زَائِدَةٍ قَبْلَ آخِرِهِ، حَقُّهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (أَفْعُلٍ)، إِذِ اسْتَغْنَوا بِبِنَاءِ القِلَّةِ عَنْ بِنَاءِ الكَثْرَةِ[1]. وَعُلِّلَ هَذَا السُّلُوكُ فِي الجَمْعِ بِأَنَّ (فُعُولًا) مُؤَاخٍ لـ(أَفْعُلٍ)، فَهُوَ فِي الكَثِيرِ كَـ(أَفْعُلٍ) فِي القَلِيلِ؛ وَلِذَلِكَ جَمَعُوهُ فِي الكَثِيرِ عَلَى (فُعُولٍ)[2].

وقَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِي وَصْفِ هَذَا الجَمْعِ، الَّذِي جَاءَ خَارِجًا عَنْ أَقْيِسَتِهِمْ؛ إِذْ قَيَّدَهُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ بِمَا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ[3]. وَوَصَفَهُ بَعْضُ الأَعْلَامِ بِالنُّدْرَةِ؛ قَالَ الأَزْهَرِيُّ: " وَالعَنَاقُ: الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ المِعْزَى، إِذَا أَتَتْ عَلَيْهَا السّنَةُ، وَجَمْعُهَا عُنُوقٌ، وَهَذَا جَمْعٌ نَادِرٌ "[4]. وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ غَرِيبِ الجَمْعِ؛ جَاءَ فِي (تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَهَبِ): " جَمْعُ (سَمَاءٍ) على (سُمِيٍّ)، ووَزْنُهُ (فُعُولٌ)؛ قُلِبَتْ واوُهُ إِلَى اليَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا، وكُسِرَ الَّذِي قبلَها؛ لتَثْبُتَ يَاءٌ بَعدَ الكَسْرَةِ. ونَظيرُهُ مِن السَّالِمِ (عَنَاقٌ وَعُنُوقٌ)، وَهُوَ جَمْعٌ غَرِيبٌ "[5].

وَمِمَّا جَاءَ عَلَى هَذَا البِنَاءِ وَاشْتَبَهَ بِالمُفْرَدِ – لِقَبُولِ السِّيَاقِ اللَّفْظَيْنِ –، مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّوَوِيِّ: " قَوْلُهَا: (وَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سُحُولٍ يَمَانِيَّةٍ)[6]، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ الْأُصُولِ (سُحُولٍ) ... وَأَمَّا قَوْلُهُ: (سُحُولٍ)، فَبِضَمِّ السِّينِ وَفَتْحِهَا، وَالضَّمُّ أَشْهَرُ، وَ(السُّحُولُ) – بِضَمِّ السِّينِ – جَمْعُ (سَحْلٍ)، وَهُوَ ثَوْبُ الْقُطْنِ "[7]. فَمَوْضِعُ الاخْتِلَافِ فِي ضَبْطِ السِّينِ؛ فَمَنْ ضَبَطَهَا بِالضَّمِّ، جَعَلَهَا جَمْعًا، وَمَنْ فَتَحَ، عَدَّهَا مُفْرَدًا. وَقَدْ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ الاخْتِيَارَيْنِ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ لَا يَأْبَى ذَلِكَ. فَذَهَبَ ابْنُ قُتَيْبَةَ إِلَى أَنَّ المُرَادَ الجَمْعُ، فَهِيَ الثِّيَابُ البِيضُ النَّقِيَّةُ. وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ أَنَّ الصَّوَابَ (السَّحُولُ) – بِفَتْحِ السِّينِ – وَهِيَ قَرْيَةٌ بِاليَمَنِ[8].

---

[1] ينظر: شرح الألفيّة لابن الورديّ: ٦٨٨/٢. وشرح ابن عقيل: ١١٦/٤. والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٩٩/٣. وتمهيد القواعد: ٤٧٦٢/٩. وهمع الهوامع: ٣٤٨/٣.

[2] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٣٤١/٤. وشرح شواهد الإيضاح: ٨١٥/٢. وشرح شافية ابن الحاجب: ١٢٦/٢.

[3] ينظر: ارتشاف الضَّرب: ٤٣٦/١–٤٣٧. وتمهيد القواعد: ٤٧٩٠/٩. وهمع الهوامع: ٣٥٧/٣.

[4] تهذيب اللّغة: ١٦٩/١. وينظر: مجمع الأمثال: ١٢/٢. وغريب الحديث لابن الجوزيّ: ١٣١/٢. واللّسان: ٢٧٥/١٠.

[5] تحصيل عين الذّهب للشّنتمريّ: ٥٤٠. وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٠٩/٢.

[6] صحيح مسلم: ٦٥٠/٢.

[7] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٩/٧–١٠.

[8] ينظر: الغريبين للهرويّ: ٨٧٤/٣. وتفسر غريب ما في الصّحيحين: ٥٢٧. وشرح صحيح البخاريّ للأصبهانيّ: ٢٦٩/٣. والمعلم بفوائد مسلم: ٤٨٨/١. والفائق للزّمخشريّ: ١٥٩/٢. والنهاية لابن الأثير: ٣٤٧/٢. والمُغرب: ٣٨٧/١.

وَمِنَ الأَحْرُفِ الَّتِي اخْتُلِفَ فِيهَا بَيْنَ الجَمْعِ وَالمُفْرَدِ، تَبَعًا لِاخْتِلَافِ ضَبْطِ الكَلِمَةِ، مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّوَوِيّ: " قَوْلُهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ –: (فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشُورُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ)[1]، ضَبَطْنَاهُ (الْعُشُورُ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، جَمْعُ (عُشْرٍ). وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ[2]: ضَبَطْنَاهُ عَنْ عَامَّةِ شُيُوخِنَا بِفَتْحِ الْعَيْنِ؛ جَمْعٌ، وَهُوَ اسْمٌ لِلْمُخْرَجِ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ صَاحِبُ (مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ)[3]: أَكْثَرُ الشُّيُوخِ يَقُولُونَهُ بِالضَّمِّ، وَصَوَابُهُ الْفَتْحُ. وَهَذَا الَّذِي ادَّعَاهُ مِنَ الصَّوَابِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَدِ اعْتَرَفَ بِأَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَاةِ رَوَوْهُ بِالضَّمِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ جَمْعُ (عُشْرٍ)، وَقَدِ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلِهِمْ: عُشُورُ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالضَّمِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ، جَمْعُ (عُشْرٍ)، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ "[4].

وَالَّذِي يُعَضِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، السِّيَاقُ، وَاتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ (العُشُورَ) جَمْعُ (عُشْرٍ)، وَفَقْدُ كَلِمَةِ (العَشُورِ) – بِالفَتْحِ – اسْمًا للمُخْرَجِ مِنَ الزَّكَاةِ للمَوَارِدِ المَذْكُورَةِ، فِي مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ اللُّغَةِ، بَلْ لَمْ تَرِدْ هَذِهِ الكَلِمَةُ لِأَيِّ مَعْنًى! وَإِنَّمَا هِيَ مِن اسْتِعْمَالَاتِ بَعْضِ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ.

٣- بِنَاءُ (فَعَالِيّ):

وَيَطَّرِدُ فِي كُلِّ اسْمٍ ثُلَاثِيٍّ سَاكِنَ العَيْنِ، آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ غَيْرُ مُتَجَدِّدَةٍ لِلنَّسَبِ، نَحْو: كُرْسِيّ وَكَرَاسِيّ، وَقُمْرِيّ وَقَمَارِيّ[5]. وَقَدْ ذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ تَخْفِيفِ اليَاءِ فِي هَذَا الجَمْعِ، بِحَذْفِ إِحْدَى اليَاءَيْنِ، ثُمَّ حَذْفِهَا عِنْدَ التَّنْكِيرِ فِي حَالَتَي الرَّفْعِ، وَالجَرِّ؛ اتِّكَالًا عَلَى السَّمَاعِ الصَّحِيحِ مِنَ العَرَبِ[6]. وَاعْتِمَادًا عَلَى مَا قَعَّدَهُ أَسْلَافَهُ فِي هَذَا البَابِ، صَحَّحَ

---

[1] صحيح مسلم: ٦٧٥/٢.

[2] ينظر: مشارق الأنوار: ٢٨٠/٢.

[3] مطالع الأنوار: ٤٤/٥.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٤/٧.

[5] ينظر: شرح ابن النّاظم: ٥٥٦. وشرح الألفية لابن الورديّ: ٦٩٨/٢. وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٣٦/١. وشرح ابن عقيل: ١٣٣/٤.

[6] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ١٦٦/٥. وتهذيب اللّغة: ٣٨١/١٥. والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسيّ: ٢٥٦/٤. والصّحاح: ٢٢٩٣/٦، ٢٥٢٨. ورسالة الملائكة: ٢٨١. والمخصّص: ٤١٧/٣. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ١٦٨. والنّهاية لابن الأثير: ٨٠/١. وسفر السّعادة: ٣٠/١. وشرح شافية ابن الحاجب: ٤١١/٤. وشرح التّصريح:٥٥١/٢.

النَّوَوِيُّ التَّشْدِيدَ وَالتَّخْفِيفِ، فِي عَدَدٍ مِنَ الجُمُوعِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى وَزْنِ (فَعَالِيّ)؛ قَالَ: " الْبَرِّيَّة: الفَلَاةُ وَالصَّحْرَاءُ، جَمْعُهَا: بَرَارِيُّ، بِتَشْدِيدِ اليَاءِ وَتَخْفِيفِهَا "[1].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " قَوْلُهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ –: (وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقِي صَدَقَةٌ)، هَكَذَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى (أَوَاقِي) بِالْيَاءِ، وَفِي بَاقِي الرِّوَايَاتِ بَعْدَهَا (أَوَاقٍ) بِحَذْفِ الْيَاءِ. وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ؛ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْأُوقِيَّةُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَجَمْعُهَا: (أَوَاقِيُّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِهَا، وَ(أَوَاقٍ) بحذفها. قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ فِي (الإِصْلَاحِ): كُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّوعِ وَاحِدُهُ مُشَدَّدًا، جَازَ فِي جَمْعِهِ التَّشْدِيدُ وَالتَّخْفِيفُ؛ فَالأُوقِيَّةُ وَالأَوَاقِيُّ، وَالسُّرِّيَّةُ وَالسَّرَارِيُّ، وَالخُتِّيَّةُ، وَالعُلِّيَّةُ، وَنَظَائِرُهَا "[2].

وَقَالَ – أَيْضًا –: " البَخَاتِيُّ: مَعْرُوفَةٌ، بِتَشْدِيدِ اليَاءِ وَتَخْفِيفِهَا، وَكَذَا مَا أَشْبَهَهَا مِمَّا وَاحِدُهُ مُشَدَّدٌ، يَجُوزُ فِي جَمْعِهِ التَّشْدِيدُ وَالتَّخْفِيفُ، كَالعَوَادِيّ، وَالسَّرَارِيّ، وَالعَلَالِيّ، وَالأَوَاقِيّ، وَالأَثَافِيّ، وَالكَرَاسِيّ، وَالمَهَارَيّ، وَشَبْهِهَا. وَمِمَّنْ ذَكَرَ القَاعِدَةَ ابْنُ السِّكِّيتِ فِي (إِصْلَاحِهِ)، وَالجَوْهَرِيُّ. وَوَاحِدُ (البَخَاتِيّ): (بُخْتِيٌّ)، وَالأُنْثَى: (بُخْتِيَّةٌ) "[3]. وَقَالَ فِي الحَرْفِ نَفْسِهِ:" البَخَاتِيُّ – مَذْكُورٌ فِي الزَّكَاةِ –: نَوْعٌ مِنَ الإِبِلِ مَعْرُوفٌ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الوَاحِدُ مِنْهَا (بُخْتِيٌّ)، وَجَمْعُهُ: (البُخْتُ) – بِضَمِّ البَاءِ وَإِسْكَانِ الخَاءِ –، وَيُجْمَعُ – أَيْضًا – عَلَى (البَخَاتِيّ)، بِتَشْدِيدِ اليَاءِ، وَبِتَخْفِيفِهَا؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ "[4].

٤– بِنَاءُ (فَعَاعِيل):

---

[1] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٦٠.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥١/٧.

[3] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٠٦.

[4] تهذيب الأسماء واللّغات: ٢٠/٣.

قَالَ: " قَوْلُهُ فِي (التَّنْبِيهِ): (وَقِيلَ: إِنَّ ثَمَرَةَ الفُحَّالِ للبَائِعِ بِكُلِّ حَالٍ)[1]، (الفُحَّالُ) بِضَمِّ الفَاءِ وَتَشْدِيدِ الحَاءِ، وَهُوَ ذَكَرُ النَّخْلِ، وَجَمْعُهُ: (فَحَاحِيلُ)، وَكَذَا قَالَ فِي(المُهَذَّبِ): (فُحَّالٌ)[2]، وَهَذَا هُوَ المَشْهُورُ فِي اللُّغَةِ. وَقَالَ فِي (الوَسِيطِ): (فُحُولٌ)[3]، بِضَمِّ الحَاءِ وَبَعْدَهَا وَاوٌ، وَهُوَ جَمْعُ (فَحْلٍ)، وَكَذَلِكَ قَالَهُ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)[4]، وَهُمَا لُغَتَانِ. وَقَدْ أَنْكَرَ هَذَا عَلَى الشَّافِعِيّ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِاللُّغَةِ كَمَعْرِفَةِ الشَّافِعِيّ، فَقَالَ: لَا يُقَالُ فِي اللُّغَةِ: (فَحْلٌ)، وَإِنَّمَا يُقَالُ: (فُحَّالٌ). وَهَذَا خَطَأٌ مِمَّنْ يَقُولُهُ، بَلْ هُمَا لُغَتَانِ "[5].

وَكَانَ عَدَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ قَدْ حَكَوا تَخْطِئَةَ مَنْ قَالَ لِذَكَرِ النَّخْلِ: (فَحْلٌ)، وَجَمَعَهُ عَلَى (فُحُولٍ)؛ إِذْ " كَانَ الأَصْمَعِيُّ يَقُوْلُ: إِنَّمَا يُقَالُ: فُحَّالٌ النَّخْلِ، ولا يُقَالُ: فَحْلٌ، إِلَّا لِلْحَيَوَانِ لَا غَيرَ "[6]. وَحَكَى ابْنُ سِيده: " وَقَالَ أَبُو حنيفَةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: لَا يُقَالُ فَحْلٌ، إِلَّا فِي ذِي الرُّوحِ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو نَصْرٍ؛ قَالَ أَبُو حنيفَةَ: وَالنَّاسُ عَلَى خِلَافِ هَذَا "[7]. وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ، فِي (بَابِ النَّخْلِ): " هُوَ فُحَّالُ النَّخْلِ، وَلَا يُقَالُ: فَحْلٌ "[8]. وَجَاءَ فِي (الجَمْهَرَةِ): " وَفُحَّالُ النَّخْلِ: الذَّكَرُ مِنْهَا، وَلَا يُقَالُ: فَحْلٌ. وَالجَمْعُ: فَحَاحِيلُ "[9].

بَيْدَ أَنَّ هُنَاك مَنْ صَحَّحَ اطْلَاقَ (الفَحْلِ وَالفُحُولِ) عَلَى الذَّكَرِ وَالذُّكْرَانِ مِنَ النَّخْلِ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " وَقَدْ يُقَالُ للحَصِيرِ: (فَحْلٌ)، وَإِنَّمَا نَرَى أَنَّهُ سُمِّيَ (فَحْلًا)؛ لِأَنَّهُ يُعْمَلُ مِنْ فُحُولِ النَّخْلِ "[10]. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وَفُحَّالُ النَّخْلِ، وَالجَمْعُ: الفَحَاحِيلُ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنْ ذُكُورِهِ فَحْلًا لِإِنَاثِهِ ... وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ: فَحْلٌ وَفُحُولٌ "[11]. وَجَاءَ فِي (المُخَصَّصِ): " هِيَ الفَحَاحِيلُ وَاحِدُهَا

---

[1] التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ٩٢.

[2] ينظر: المهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ: ٢٨٣/١.

[3] ينظر: الوسيط في المذهب: ١٧٩/٣.

[4] ينظر: الأمّ للشّافعيّ: ٣٥/٢، ٤١/٣.

[5] تهذيب الأسماء واللّغات: ٦٩/٤.

[6] التّعليق على الموطّأ: ١٧٤/٢.

[7] المحكم: ٣٥٠/٣.

[8] أدب الكاتب: ١٠٢.

[9] جمهرة اللّغة: ٥٤٤/١.

[10] غريب الحديث لأبي عبيد: ٤١٨/٣-٤١٩. وينظر: تهذيب اللّغة: ٤٨/٥.

[11] الصّحاح: ١٧٨٩/٥.

فُحَّالٌ، وَهِيَ الفُحُولُ – أَيْضًا – وَاحِدُهَا فَحْلٌ "[1]. وَاعْتَرَضَ شُرَّاحُ (أَدَبِ الكَاتِب) عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُصَنِّفِهِ، وَصَحَّحُوا (الفُحُولَ) جَمْعًا لـ(الفَحْلِ)، فِي ذَكَرِ النَّخِيلِ[2].

وَأَمَّا انْتِصَارُ النَّوَوِيّ للشَّافِعِيّ، فَهُوَ مَسْبُوقٌ بِهِ إِلَيْهِ؛ قَالَ القَاضِي أَبُو المَحَاسِنِ الرُّويَانِيُّ (ت٥٠٢هـ): " وَاعْلَمْ أَنَّهُ اعْتَرَضَ مُعْتَرِضٌ عَلَى الشَّافِعِيّ، فَقَالَ: لَا يُقَالُ: فَحْلٌ، وَلَا يُقَالُ: فُحُولٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: فُحَّالٌ لِلوَاحِدِ، وَفَحَاحِيلُ، وَهَذَا لَا يهمُّ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الشَّافِعِيّ حُجَّةٌ فِي اللُّغَةِ، وَتَرَدَّدَ بِهِ الشُّعَرَاءُ "[3].

٥- بِنَاءُ (فِعَالٍ):

وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ الكَثْرَةِ، وَيَطَّرِدُ، وَيُحْفَظُ فِي أَوْزَانٍ كَثِيْرَةٍ، إِذْ يُقَاسُ فِي (فَعَلٍ)، وَ(فَعَلَةٍ) اسْمَيْنِ صَحِيْحَي اللَّامِ، وَغَيْرَ مُضَعَّفَيْنِ. وَفِي (فَعْلٍ)، وَ(فَعْلَةٍ) اسْمَيْنِ، أَوْ صِفَتَيْنِ غَيْرَ مُعْتَلَّي الفَاءِ أَو العَينِ بالياءِ، وَفِي وَاوِي العَيْنِ صَحِيْحِ اللَّامِ مِنْ (فَعِيْلٍ)، وَ(فَعِيْلَةٍ). وَفِي (فِعْلٍ) وَ(فُعْلٍ) اسْمَيْنِ بِشَرْطِ أَلَّا يَكُوْنَ الأَخِيْرُ وَاوِيَّ العَيْنِ، أَوْ يَائِيَّ اللَّامِ. وَشَاعَ دوْنَ اطِّرَادٍ فِي (فَعْلَى)، وَ(فَعْلَانَةٍ)، وَ(فُعْلَانَةٍ)، وَ(فَعْلَان)، وَ(فُعْلَان). وَيُحْفَظُ فِي: (فِعْلَان)، و(فُعْلَةٍ)، وَ(فُعَلٍ)، وَ(فَاعِلٍ)، وَ(فَعَالٍ)، وَ(فِعَالٍ)، وَغَيْرِهَا[4].

وَقَدْ أَفَادَ النَّوَوِيُّ مِمَّا قَعَّدَهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ فِي هَذَا الجَمْعِ، لِيُفَسِّرَ بَعْضَ الأَلْفَاظِ الوَارِدَةِ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ الوَارِدِ فِي (صَحِيحِ البُخَارِيّ): " لَقَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ لَيُمْشَطُ بِمِشَاطِ الْحَدِيدِ، مَا دُونَ عِظَامِهِ مِنْ لَحْمٍ أَوْ عَصَبٍ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيُوضَعُ الْمِنْشَارُ عَلَى مَفْرِقِ رَأْسِهِ، فَيُشَقُّ بِاثْنَيْنِ مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَلَيُتِمَّنَّ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ مَا يَخَافُ، إِلَّا اللَّهَ "[5]. قَالَ: " هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ، (بِمِشَاطِ). قَالَ

---

[1] المخصّص: ٢١٤/٣.

[2] ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٥٣/٢. وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ: ١٣٦. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٣٢٩/٢.

[3] بحر المذهب: ٤٧٢/٤. وينظر: البيان في مذهب الإمام الشّافعيّ: ٢٤٠/٥.

[4] ينظر: شرح الكافية الشّافية: ١٨٤٩/٤-١٨٥٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٣٩٢/٣-١٣٩٣.

[5] صحيح البخاريّ: ١٣٩٨/٣.

صَاحِبُ (مَطَالِعِ الأَنْوَارِ)[١]: هُوَ بِكَسْرِ المِيمِ. قُلْتُ: فَيَكُونُ إِمَّا جَمْعُ (مِشْطٍ) – بِكَسْرِ المِيمِ – كَذِئْبٍ وَذِئَابٍ، وَبِئْرٍ وَبِئَارٍ. وَإِمَّا جَمْعُ (مَشْطٍ) – بِالفَتْحِ –، كَكَلْبٍ وَكِلَابٍ "[٢].

وَإِنَّمَا قَطَعَ بِأَنَّ (مِشَاطًا) الوَارِدَةَ فِي الحَدِيثِ جَمْعٌ؛ لِمُوَفَقَتِهَا السِّيَاقَ، وَلِمُطَابَقَتِهَا مَا قِيلَ فِي قَوَاعِدِ الجَمْعِ لِبِنَاءِ (فِعَالٍ)، إِذْ حُكِيَ فِي (المِشْطِ) لُغَاتٌ؛ فَتْحُ المِيمِ، وَضَمُّهَا، وَكَسْرُهَا[٣]. وَاللَّافِتُ أَنَّ النَّوَوِيَّ فَاتَهُ أَنْ يَذْكُرَ أَنَّ (المِشَاطَ) صَحَّ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا لـ(مُشْطٍ) بِالضَّمِّ، مَعَ مَا عُرِفَ عَنْهُ مِن اهْتِمَامِهِ الكَبِيرِ فِي اسْتِقْصَاءِ لُغَاتِ العَرَبِ، وَحِرْصِهِ الحَثِيثِ عَلَى تَصْحِيحِ مَا حُكِيَ عَنْهُمْ. وَالحَالُ أَنَّ الأَعْلَامَ قَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ (المِشَاطَ) جَمْعُ (مُشْطٍ)؛ جَاءَ فِي (المُحْكَمِ): " والمُشْطُ ما مُشِطَ به والجمعُ أَمْشَاطٌ وَمِشَاطٌ "[٤]. وَقَالَ الصَّغَانِيُّ: " وَجَمْعُ (المُشْطِ): أَمْشَاطٌ وَمِشَاطٌ، مِثَالُ رُمْحٍ وَأَرْمَاحٍ وَرِمَاحٍ "[٥].

٦- بِنَاءُ (فِعَلٍ):

وَالقِيَاسُ مِنْهُ مَا كَانَ جَمْعًا لـ(فِعْلَةٍ) اسْمًا، نَحْو: كِسْرَة وَكِسَر. وَذَهَبَ الفَرَّاءُ إِلَى اطِّرَادِهِ فِي اسْمٍ عَلَى (فِعْلَى)، نَحْو: ذِكْرَى وَذِكَر. وَيُحْفَظُ فِي (فَعْلَةٍ)، نَحْو: ضَيْعَة وَضِيَع، وَهَضْبَة وَهِضَب. وَفِي (فَعْلٍ) اسْمًا، نَحْو: قَشْع وَقِشَع. وَفِي (فِعْلٍ) اسْمًا، نَحْو: هِدْم وَهِدَم[٦].

وَمِمَّا سُمِعَ جَمْعُهُ عَلَى هَذَا البِنَاءِ دُونَ اطِّرَادٍ وَقِيَاسٍ، الاسْمُ عَلَى زِنَةِ (فَعْلَةٍ)؛ قَالَ سِيبَوَيْهِ: " وَقَدْ قَالُوا: (فَعْلَةٌ) فِي بَنَاتِ اليَاءِ، ثُمَّ كَسَّرُوهَا عَلَى (فِعَلٍ)، وَذَلِكَ قَوْلُهُم: ضَيْعَةٌ وَضِيَعٌ، وَخَيْمَةٌ وَخِيَمٌ، وَنَظِيرُهَا مِنْ غَيْرِ المُعْتَلِّ: هَضْبَةٌ وَهِضَبٌ، وَحَلْقَةٌ وَحِلَقٌ، وَجَفْنَةٌ وَجِفَنٌ. وَلَيْسَ هَذَا

---

[١] ينظر: مطالع الأنوار: ٦٣/٤.

[٢] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٣٩/٤.

[٣] ينظر: أدب الكاتب: ٥٧٠. والمحيط في اللّغة: ٢٩٨/٧. والمخصّص: ٤٠٤/٤. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ٢٣٠. والقاموس المحيط: ٦٨٧.

[٤] المحكم والمحيط الأعظم: ٢٤/٨.

[٥] العباب: حرف الطّاء: ١٩٦.

[٦] ينظر: شرح ابن النّاظم: ٥٥٠. وارتشاف الضّرب: ٤٢٨/١-٤٢٩. والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٢٣/٣-٤٢٤. وتمهيد القواعد: ٤٧٨٣/٩-٤٧٨٥.

بِالقِيَاسِ "[١]. قَالَ النَّوَوِيُّ" قَوْلُهُ: (فَرَآنَا حِلَقًا)[٢]، هُوَ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا؛ لُغَتَانِ، جَمْعُ (حَلْقَةٍ)، بِإِسْكَانِ اللَّامِ "[٣].

فَأَمَّا (الحِلَقُ)، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ جَمْعٌ لِـ(الحَلْقَةِ)؛ لِأَنَّهُ مِنَ المَحْفُوظِ فِي هَذَا البِنَاءِ[٤]. وَأَمَّا (الحَلَقُ)، فَقَدْ نَصَّ كَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ (حَلْقَةٍ) شُذُوذًا، أَوْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ قَالَ الفَارَابِيُّ: " وَالحَلَقَ: جَمْعُ حَلْقَةٍ، وَهُوَ جَمْعٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ "[٥]. وَجَاءَ فِي (الصِّحَاحِ): " وَبَكْرَةُ الْبِئْرِ: مَا يُسْتَقَى عَلَيْهَا، وَجَمْعُهَا: بَكَرٌ – بِالتَّحْرِيكِ – وَهُوَ مِنْ شَوَاذِّ الْجَمْعِ؛ لأَنَّ (فَعْلَةً) لَا تُجْمَعُ عَلَى (فَعَلٍ)، إِلَّا أَحْرُفًا، مِثْلُ حَلْقَةٍ وَحَلَقٍ، وَحَمْأَةٍ وَحَمَإٍ، وَبَكْرَةٍ وَبَكَرٍ "[٦].

وَذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ (الحَلَقَ) اسْمُ جَمْعٍ، لَا جَمْعُ تَكْسِيرٍ؛ قَالَ: " وَمِثْلُ ذَلِكَ: حَلْقَةٌ وَحَلَقٌ، وَفَلْكَةٌ وَفَلَكٌ؛ فَلَوْ كَانَتْ كُسِّرَتْ عَلَى (حَلْقَةٍ) كَمَا كُسَّرُوا (ظُلْمَةً) عَلَى (ظُلَمٍ)؛ لَمْ يُذَكِّرُوهُ. فَلَيْسَ (فَعَلٌ) مِمَّا يُكَسَّرُ عَلَيْهِ (فَعْلَةٌ) "[٧]. وَوَافَقَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ، وَأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، والاسْتْرابَاديُّ[٨]. وَحُكِيَ عَنِ الأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ، إِلَّا (الحِلَقَ) بِالكَسْرِ[٩].

٧- بِنَاءُ (فَعَالِلِ):

وَيَطَّرِدُ فِي الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَالمَزِيدِ، كَـ(دِرْهَمٍ وَدَرَاهِمٍ، وَمُدَحْرِجٍ وَدَحَارِجٍ)، وَالخُمَاسِيِّ المُجَرَّدِ، كَـ(سَفَرْجَلٍ وَسَفَارِجٍ). وَالخُمَاسِيِّ المَزِيدِ، كَـ(خَنْدَرِيسٍ وَخَنَادِرٍ)[١٠]. وَمِنَ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ الَّذِي

---

[١] الكتاب: ٥٩٣/٣.

[٢] صحيح مسلم: ٣٢٢/١.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٥٣/٤. وينظر: ١٦/١٦. والمجموع: ٢٥٧/١.

[٤] ينظر: الكتاب: ٥٩٣/٣. وغريب الحديث للخطّابيّ: ٢٢٦/٣. والخصائص: ٢٩٧/٢. والمدخل إلى تقوم اللّسان: ٣٦. وشرح شافية ابن احاجب: ١٠١/٢. وارتشاف الضّرب: ٤٢٩/١. وتمهيد القواعد: ٤٧٨٥/٩.

[٥] معجم ديوان الأدب: ٢٢٢/١. وينظر: العين: ٤٨/٣. والمنتخب من كلام العرب: ٤٣٤. وأسفار الفصيح: ٨٧٣/٢.

[٦] الصّحاح: ٥٩٦/٢. واللّسان: ٨٠/٤. وينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٢٣٨. والأضداد لابن الأنباريّ: ٣٩٧. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ٣٦٧.

[٧] الكتاب: ٦٢٥/٣. وينظر: المخصّص: ٣٦٩/١، ٥١/٣.

[٨] ينظر: الأصول في النّحو: ٣١/٣. والمخصّص: ١٧٩/٥. وشرح شافية ابن الحاجب: ١٩٧/٢.

[٩] ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٦٢/١.

[١٠] ينظر: إرشاد السّالك: ٩١٨/٢-٩١٩. وشرح ابن عقيل: ١٣٤/٤-١٣٦. والمقاصد الشّافية: ٢٠٦/٧-٢٠٨.

حُكِيَ جَمْعُهُ عَلَى هَذَا البِنَاءِ، مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّوَوِيِّ: " قَوْلُهُ: (فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَاسِمِ)[1]، هُوَ بِالسِّينَيْنِ الْمُهْمَلَتَيْنِ؛ الْأُولَى مَفْتُوحَةٌ، وَالثَّانِيَةُ مَكْسُورَةٌ، وَهُوَ جَمْعُ (سِمْسِمٍ)، وَهُوَ هَذَا السِّمْسِمُ الْمَعْرُوفُ، الَّذِي يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ (الشَّيْرَجُ). قَالَ الْإِمَامُ أَبُو السَّعَادَاتِ الْمُبَارَكُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَثِيرِ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ (السَّمَاسِمَ) جَمْعُ (سِمْسِمٍ)، وَعِيدَانُهُ تَرَاهَا إِذَا قُلِعَتْ وَتُرِكَتْ فِي الشَّمْسِ لِيُؤْخَذُ حَبُّهَا، دِقَاقًا سُودًا كَأَنَّهَا مُحْتَرِقَةٌ، فَشَبَّهَ بِهَا هَؤُلَاءِ؛ قَالَ: وَطَالَمَا طَلَبْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ، وَسَأَلْتُ عَنْهَا، فَلَمْ أَجِدْ فِيهَا شَافِيًا. قَالَ: وَمَا أَشْبَهَ أَنْ تَكُونَ اللَّفْظَةُ مُحَرَّفَةً! وَرُبَّمَا كَانَتْ عِيدَانُ (السَّاسَمِ)، وَهُوَ خَشَبٌ أَسْوَدُ كَالْآبَنُوسِ. هَذَا كَلَامُ أَبِي السَّعَادَاتِ[2]. وَ(السَّاسَمُ) الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ بِحَذْفِ الْمِيمِ وَفَتْحِ السِّينِ الثَّانِيَةِ، كَذَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ.

وَأَمَّا الْقَاضِي عِيَاضٌ، فَقَالَ: لَا يُعْرَفُ مَعْنَى (السَّمَاسِمِ) هُنَا. قَالَ: وَلَعَلَّهُ صَوَابُهُ (عِيدَانُ السَّاسَمِ)، وَهُوَ اَشْبَهُ، وَهُوَ عُودٌ أَسْوَدُ، وَقِيلَ: هُوَ الآبَنُوسُ[3]. وَأَمَّا صَاحِبُ (الْمَطَالِعِ)، فَقَالَ: قَالَ بَعْضُهُمْ: السَّمَاسِمُ كُلُّ نَبْتٍ ضَعِيفٍ كَالسِّمْسِمِ وَالْكُزْبَرَةِ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَعَلَّهُ السَّأْسَمُ - مَهْمُوزٌ - وَهُوَ الْآبَنُوسُ، شَبَّهَهُمْ بِهِ فِي سَوَادِهِ[4]. فَهَذَا مُخْتَصَرُ مَا قَالُوهُ فِيهِ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ السِّمْسِمُ - كَمَا قَدَّمْنَاهُ - عَلَى مَا بَيَّنَهُ أَبُو السَّعَادَاتِ "[5].

وَاللَّافِتُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ - قَبْلَ ابنِ الأَثِيرِ - لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ (السَّمَاسِمَ) جَمْعُ (السِّمْسِمِ) الَّذِي هُوَ هَذَا الحَبُّ المَعْرُوفِ، بَلِ المَذْكُورُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ أَنَّهُ جَمْعُ (السُّمْسُمَةِ) وَهِيَ النَّمْلَةُ الحَمْرَاءُ[6]، وَهُوَ - أَيْضًا - جَمْعُ (السَّمْسَمِ) وَهُوَ الثَّعْلَبُ[7].

---

[1] صحيح مسلم: ١٧٩/١.

[2] ينظر: النهاية لابن الأثير: ٤٠٠/٢. وجامع الأصول: ٤٨٨/١٠.

[3] ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٥٧٢/١. ومشارق الأنوار: ٤٩٦/٢.

[4] ينظر: مطالع الأنوار: ٥١١/٥.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٢/٣.

[6] ينظر: الجمهرة: ٢٠٤/١. والمحيط: ٢٦٠/٨. والصّحاح: ١٩٥٤/٥. والمجمل: ٤٥٥. والتّكملة للصّغانيّ: ٥٩/٦.

[7] ينظر: الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ: ٣٩٢، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّيّ، تحقيق: محمود حسن زناتي، ط١، دار الآفاق الجديدة-بيروت، د. ت.

لَكِنَّ ابْنَ الأَثِيرِ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ مَنِ احْتَمَلَ ذَلِكَ، بَلْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ القَاضِي عِيَاضٌ؛ قَالَ فِي (إِكْمَالِ المُعْلِمِ): " وَأَمَّا السَّمَاسِمُ، فَنَمْلٌ حُمْرٌ صِغَارٌ، أَوْ جَمْعُ الحَبِّ المَأْكُولِ "[1]. وَاللَّافِتُ – هُنَا – أَنَّ النَّوَوِيَّ نَقَلَ القَوْلَ مِن ابْنِ الأَثِيرِ، لَا مِنَ القَاضِي، مَعَ سِبْقِ الأَخِيْرِ، وَهَذَا غَرِيبٌ، فَالنَّوَوِيُّ طَالَمَا نَقَلَ أَقْوَالَ القَاضِي وَاحْتَجَّ بِهَا، وَلَا سِيَّمَا تِلْكَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي شَرْحِ أَلْفَاظِ (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)!

٨- بِنَاءُ (فُعَلٍ):

وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ الكَثْرَةِ، وَهُوَ مُطَّرِدٌ فِي شَيْئَيْنِ؛ (أَحَدُهُمَا): اسْمٌ عَلَى (فُعْلَةٍ)، نَحْو: غُرْفَةٌ وَغُرَفٌ، وَعُرْوَةٌ وَعُرَى. وَ(الآخَرُ): وَصْفٌ عَلَى (فُعْلَى) أُنْثَى (أَفْعَل)، نَحْو: كُبْرَى وَكُبَرٌ، وَدُنْيَا وَدُنَى[2]. وَمِمَّا جُمِعَ عَلَى (فُعَلٍ)، (الذِرْوَة) بِضَمِّ الذَّالِ، وَكَسْرِهَا؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " أَمَّا(الذُّرَى)، فَبِضَمِّ الذَّالِ وَكَسْرِهَا، وَفَتْحِ الرَّاءِ الْمُخَفَّفَةِ، جَمْعُ (ذُرْوَةٍ) بِكَسْرِ الذَّالِ، وَضَمِّهَا، وَذِرْوَةُ كُلُّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ"[3].

فَصَحَّحَ الجَمْعَ بِضَمِّ الذَّالِ وَكَسْرِهَا، كَمَا صَحَّحَ ذَلِكَ فِي مُفْرَدِهِ، وَكَأَنَّهُ أَجْرَى القِيَاسَ فِيهِمَا، فَجَعَلَ (الذُرَى) – بِالضَّمِّ – جَمْعًا لـ(الذُّرْوَةِ)، وَ(الذِّرَى) – بِالكَسْرِ – جَمْعًا لـ(الذِّرْوَةِ)، وَهُوَ قِيَاسٌ صَحِيحٌ يُوَافِقُ مَا قَعَّدَهُ أَهْلُ التَّصْرِيفِ. وَلَا يُعَكِّرُهُ سِوَى فَقْدِ السَّمَاعِ الصَّحِيحِ، إِذْ لَمْ يُحْكَ عَنِ العَرَبِ (الذِّرَى) – بِالكَسْرِ –جَمْعًا، فَالمَرْوِيُّ (الذُّرَى) فَحَسبُ. بَلْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ " يُقَالُ: ذِرْوَةٌ وَذُرْوَةٌ، وَالْجَمْعُ: (ذُرًى) فِي اللُّغَتَيْنِ "[4].

٩- بِنَاءُ (أَفْعُلٍ):

---

[1] إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٥٧٢/١.

[2] ينظر: المقتضب: ٢١٧/٢. وشرح ابن عقيل: ١٢١/٤. والمقاصد الشافية: ٤٠٦/٦.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٠٩/١١.

[4] الانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ١٣٣/٢. وينظر: المحيط في اللّغة: ٩٤/١٠. وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ: ٨٩. والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: ١٥٦١/٢. ومشارق الأنوار: ٢٣٥/١. وشرح شافية ابن الحاجب: ٣١٣/٤. والدّيباج للسيوطيّ: ٢٤٨/٤.

وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ القِلَّةِ، وَيَطَّرِدُ فِي (فَعْلٍ) اسْمًا صَحِيحَ العَيْنِ، نَحْو: كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ، وَسَقْفٌ وَأَسْقُفٌ، وَكَعْبٌ وَأَكْعُبٌ. وَفِي الاسْمِ الرُّبَاعِيِّ بِمَدَّةٍ ثَالِثَةٍ، المُؤَنَّثِ بِلَا عَلَامَةٍ، نَحْو: ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ، وَيَمِينٌ وَأَيْمُنٌ، وَعَنَاقٌ وَأَعْنُقٌ[1]. وَخَالَفَ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ الجُمْهُورَ، فَجَعَلَ (أَفْعُلًا) مُطَّرِدًا فِي (فَعَلٍ) اسْمًا مُعْتَلَّ العَيْنِ، نَحْو: نَارٌ وَأَنْوُرٌ، وَسَاقٌ وَأَسْوُقٌ[2].

وَمِمَّا جَاءَ عَلَى هَذَا الوَزْنِ، وَغُلِّطَ فِيهِ الفُقَهَاءُ، قَوْلُهُم: (آصُعٌ) فِي جَمْعِ (صَاعٍ)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " وَالآصُعُ: جَمْعُ (صَاعٍ)، وَفِي (الصَّاعِ) لُغَتَانِ؛ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، وَهُوَ مِكْيَالٌ يَسَعُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا بِالْبَغْدَادِيِّ، هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الصَّاعَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ. وَهَذَا الَّذِي قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْآصُعَ جَمْعُ صَاعٍ صَحِيحٌ، وَقَدْ ثَبَتَ اسْتِعْمَالُ (الْآصُعِ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، وَكَذَلِكَ هُوَ مَشْهُورٌ فِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ بَعْدَهُمْ، وَفِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَكُتُبِ النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَصِحَّتِهِ. وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ (ابْنُ مَكِّيٍّ) فِي كِتَابِهِ (تَثْقِيفُ اللِّسَانِ) أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي جَمْعِ (الصَّاعِ): (آصُعٌ)، لَحْنٌ مِنْ خَطَأِ العَوَامِّ وَأَنَّ صَوَابَهُ (أَصْوُعٌ)[3]، فَغَلَطٌ مِنْهُ وَذُهُولٌ، وَعَجَبٌ قَوْلُهُ هَذَا مَعَ اشْتِهَارِ اللَّفْظَةِ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ والعربية، وَأَجْمَعُوا عَلَى صِحَّتِهَا، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَقْلُوبِ؛ قَالُوا: فَيَجُوزُ فِي جَمْعِ (صَاعٍ) (آصُعٌ)، وَفِي (دَارٍ) (آدُرٌ)، وَهُوَ بَابٌ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ فَاءَ الْكَلِمَةِ فِي (آصُعٍ) صَادٌ، وَعَيْنُهَا وَاوٌ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً، وَنُقِلَتْ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْهَمْزَةُ أَلِفًا حِينَ اجْتَمَعَتْ هِيَ وَهَمْزَةُ الْجَمْعِ، فَصَارَ (آصُعًا)، وَوَزْنُهُ – عِنْدَهُم – (أَعْفُلٌ)، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي آدُرٍ وَنَحْوِهِ"[4].

---

[1] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٩٩/٣. وتمهيد القواعد: ٤٧٦٣/٩. والمقاصد الشافية: ٣٥٧/٦. وهمع الهوامع: ٣٤٨/٣.

[2] ينظر: الأصول في النّحو: ٤٣٣/٢. والمقاصد الشّافية: ٢٦/٧.

[3] ينظر: تثقيف اللّسان: ١٥١.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢٢/٨. وينظر: تحرر ألفاظ التّنبيه: ١٤٣.

وَلَمْ يَكُنِ ابْنُ مَكِّيٍّ أَوَّلَ مَنْ خَطَّأَ هَذَا الاسْتِعْمَالَ، إِذْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ، وَجَعَلَهُ مِنْ لَحْنِ (العَامَّةِ)[١]. وَوَافَقَهُ فِيهِ القَاضِي عِيَاضٌ فِي (مَشَارِقِ الأَنْوَارِ)[٢]، وَابْنُ قُرْقُولٍ فِي (مَطَالِعِ الأَنْوَارِ)[٣]، وَابْنُ بِرِّيٍّ فِي (غَلَطِ الفُقَهَاءِ)[٤].

وَكَانَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ قَدْ رَدَّ تَخْطِئَةَ ابْنِ مَكِّيٍّ، وَصَحَّحَ الاسْتِعْمَالَ؛ قَالَ: " وَجْهُ (آصُعٍ) فِي قِيَاسِ العَرَبِيَّةِ، أَنَّ الأَصْلَ (أَصْوُعٌ)، فَلَمَّا اجْتَمَعَ حَرْفَا حَلْقٍ، كُرِهَ اجْتِمَاعُهُمَا، فَنُقِلَتْ الهَمْزَةُ إِلَى أَوَّلِ الاسْمِ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مَدَّةٌ؛ لِاسْتِثْقَالِهِمْ النُّطْقَ بِهَمْزَتَيْنِ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ. وَوَقَعَ – أَيْضًا – فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ (أَصُعٌ)، وَالأَصْلُ (أَصْوُعٌ)، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى الصَّادِ، وَحُذِفَتْ الوَاوُ؛ اسْتِخْفَافًا. فَيُقَالُ – عَلَى هَذَا – فِي جَمْعِ (صَاعٍ): أَصْؤُعٌ، وَآصُعٌ، وَأَصُعٌ. وَ(الصَّاعُ) يُذَكَّر وَيُؤَنَّثُ "[٥]. وَصَحَّحَ الاسْتِعْمَالَ بَعْضُ مُصَنِّفِي الكُتُبِ الَّتِي اهْتَمَّتْ بِشَرْحِ أَلْفَاظِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، أَوْ أَلْفَاظِ الفُقَهَاءِ[٦].

أَمَّا أَهْلُ الصَّنْعَةِ التَّصْرِيفِيَّةِ، فَقَدْ حَكَوا قَلْبَ الوَاوِ هَمْزَةً فِي هَذَا الجَمْعِ، وَجَعَلُوهُ قِيَاسًا؛ قَالَ المُبَرِّدُ: " وَكُلُّ وَاوٍ قِرَاحٍ لِغَيْرِ عِلَّةٍ فَأَنْتَ فِي هَمْزِهَا وَتَرْكِهَا بِالخِيَارِ؛ تَقُولُ فِي جَمْعِ (دَارٍ): (أَدْؤُرٌ)، وَإِنْ شِئْتَ، لَمْ تَهْمِزْ "[٧]. وَعَلَّلَ الجَوْهَرِيُّ هَذَا السُّلُوكَ الصَّوْتِيَّ بِقَوْلِهِ: " لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَلَى الوَاوِ تُسْتَثْقَلُ، وَالهَمْزَةُ أَقْوَى عَلَى احْتِمَالِهَا "[٨].

---

[١] ينظر: المذكّر والمؤنث للأنباريّ: ٤٨١/١.

[٢] ينظر: مشارق الأنوار: ١٨٨/٢.

[٣] ينظر: مطالع الأنوار: ٣١٢/٤.

[٤] ينظر: غلط الضّعفاء من الفقهاء: ١٩.

[٥] المدخل إلى تقويم اللّسان: ١١٠.

[٦] ينظر: النّظم المستعذب: ١٩٧/١. والمُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٥٨٠/١. وكفاية النبيه في شرح التنبيه: ٢٥٣/٧، ابن الرّفعة نجم الدين أحمد بن محمّد الأنصاريّ، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، ط١، دار الكتب العلميّة– بيروت، ٢٠٠٩م. وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن): ٢٠٣٠/٦، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبيّ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م. ونخب الأفكار للعينيّ: ٤٢٦/١١.

[٧] الكامل: ٥٢/١.

[٨] الصّحاح: ٩٤/١.

وَأَمَّا (آصُعٌ)، فَقَدْ حَكَاهُ المُطَرِّزِيُّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ[١]. وَقَالَ الأَنْبَارِيُّ فِي (آصُعٍ): " وَهَذَا عِنْدِي – وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ مِنَ العَرَبِ – فَلَيْسَ بِخَطَأٍ فِي القِيَاسِ؛ لِأَنَّ العَرَبَ تَنْقُلُ الهَمْزَةَ مِنْ مَوْضِعِ العَيْنِ إِلَى مَوْضِعِ الفَاءِ، فَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ (البِئْرِ): أَبْآرٌ، وَآبَارٌ "[٢].

١٠- بِنَاءَ (أَفْعَالٍ):

وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ القِلَّةِ، وَيَطَّرِدُ فِي أَوْزَانٍ كَثِيْرَةٍ، كـ(فَعْلٍ) الأَجْوَفِ، وَ(فَعَلٍ)، وَ(فَعِلٍ)، وَ(فَعُلٍ)، وَ(فُعُلٍ)، وَ(فِعْلٍ)، وَ(فِعَلٍ)، وَ(فُعْلٍ) أَسْمَاءَ. وَيُحْفَظُ فِي (فَعَالٍ)، وَ(فِعْلَةٍ)، وَ(فَعْلَةٍ)، وَ(فَيْعَلٍ)، وَفِي (فَاعِلٍ)، وَ(فَعِيْلٍ) صِفَتَيْنِ[٣].

وَمِمَّا جَاءَ عَلَى هَذَا البِنَاءِ فِي غَيْرِ بَابِهِ، (الأَوْطَابُ) جَمْعًا لـ(وَطْبٍ) – وَهُوَ وِعَاءُ اللَّبَنِ –، إِذْ لَمْ يَطَّرِدْ، وَلَمْ يُحْفَظْ فِي (فَعْلٍ) صَحِيحَ العَيْنِ، فَالقِيَاسُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (وِطَابٍ) فِي الكَثْرَةِ، وَ(أَوْطُبٍ) فِي القِلَّةِ؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " قَوْلُهَا: (وَالْأَوْطَابُ تُمْخَضُ)[٤]، هُوَ جَمْعُ (وَطْبٍ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَإِسْكَانِ الطَّاءِ، وَهُوَ جَمْعٌ قَلِيلُ النَّظِيرِ، وَفِي رِوَايَةٍ فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ: (وَالْوِطَابُ)[٥]، وَهُوَ الْجَمْعُ الْأَصْلِيُّ. وَهِيَ سَقِيَّةُ اللَّبَنِ، الَّتِي يُمْخَضُ فِيهَا. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هُوَ جَمْعُ وَطْبَةٍ "[٦].

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ مُخَالَفَتِهِ القِيَاسَ، حُكِيَ (الأَوْطَابُ) فِي أُمَّاتِ مُصَنَّفَاتِ اللُّغَةِ، إِذْ نُصَّ عَلَيْهِ فِي مُعْجَمَاتِ المُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ[٧]، وَلَيْسَ فِي المُعْجَمَاتِ فَحَسْبُ، بَلْ ذُكِرَ فِي مَصَادِرَ

---

[١] ينظر: المُغرب: ٤٨٧/١.

[٢] المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٤٨١/١.

[٣] ينظر: شرح الكافية الشّافية: ١٨١٧/٤-١٨٢٣، وارتشاف الضّرب: ٤١١/١-٤١٦، وشرح التّصريح: ٥٢٤/٢-٥٢٦.

[٤] صحيح مسلم: ١٨٩٦/٤.

[٥] أمثال الحديث المرويّة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: ١٣١، أبو محمّد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزيّ، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمّام، مؤسّسة الكتب الثقافيّة – بيروت، ١٤٠٩هـ. وبغية الرائد لما تضمّنه حديث أم زرع من الفوائد: ٧٣، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى، تحقيق: أبو داود أيمن بن حامد بن نصير الدسوقيّ، ط١، دار الذخائر، ١٤٢٩هـ-٢٠١٨م.

[٦] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٢٠/١٥.

[٧] ينظر: العين: ٤٦٠/٧. وجمهرة اللّغة: ٣٦٢/١. وتهذيب اللّغة: ٢٨/١٤. والمخصّص: ٦/٣. والمحكم: ٢٤٦/٩. وأساس البلاغة: ٣٤٢/٢. وشمس العلوم: ٧٢٠٥/١١. والنهاية لابن الأثير: ٢٠٣/٥. واللّسان: ٧٩٧/١. والقاموس: ١٤٢.

أُخْرَى[1]. وَاللَّافِتُ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا هَذَا الجَمْعَ دُونَ حُكْمٍ أَوْ وَصْفٍ؛ اعْتِمَادًا عَلَى حُجِّيَّةِ السَّمَاعِ، وَحَاكِمِيَّتِهَا عَلَى القِيَاسِ. بِخِلَافِ شُرَّاحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، إِذْ حَرَصُوا عَلَى تَقْيِيدِهِ بِأَحْكَامِ القِلَّةِ، أَوِ النُّدْرَةِ، أَوِ الشُّذُوذِ[2]، وَتَابَعَهُم النَّوَوِيُّ عَلَى هَذَا النَّهْجِ.

وَمِمَّا سُمِعَ مِنْ هَذَا البِنَاءِ وَجَاءَ عَلَى القِيَاسِ، قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ (بِئْرٍ): (أَبْئَارٌ)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: " أَمَّا الأَبْئَارُ، فَبِإِسْكَانِ الْبَاءِ وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ؛ جَمْعُ (بِئْرٍ)، كَحِمْلٍ وَأَحْمَالٍ. وَيَجُوزُ قَلْبُهُ، فَيُقَالُ: (آبَارٌ)، بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ وَفَتْحِ الْبَاءِ، وَهُوَ جَمْعُ قِلَّةٍ "[3].

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ جَوَازِ جَمْعِهِ عَلَى القَلْبِ (آبَار) صَائِبٌ سَمَاعًا، وَقِيَاسًا. أَمَّا السَّمَاعُ، فَثَابِتٌ بِحِكَايَةِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَاسْتِعْمَالِهِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، وَمَوَاضِعُهُ أَكْبَرُ مِنْ تُحْصَرَ فِي هَذَا المقَامِ، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ " الجَمْعَ القَلِيلَ: أَبْؤُرٌ، وَأَبْئَارٌ، الهَمْزَةُ بَعْدَ البَاءِ، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقْلِبُ الهَمْزَةَ، فَيَقُولُ: آبَارٌ "[4]. وَأَمَّا القِيَاسُ، فَقَدْ أَجَازُوا هَذَا النَّوْعَ مِنَ القَلْبِ؛ حَمْلًا عَلَى نَظَائِرِهِ؛ " لِأَنَّ العَرَبَ تَنْقُلُ الهَمْزَةَ مِنْ مَوْضِعِ العَيْنِ إِلَى مَوْضِعِ الفَاءِ؛ فَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ (البِئْرِ): أَبْئَارٌ، وَآبَارٌ "[5]. وَنَظِيرُهُ " (الآرَاءُ): القِيَاسُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا بَعْدَ الرَّاءِ هَمْزَةٌ، وَالنَّقْلُ جَائِزٌ، فَيُقَالُ: (الأَرْآءُ)، كَمَا يُقَالُ: (آبَارٌ) فِي جَمْعِ (بِئْرٍ)، وَالأَصْلُ: (أَبْئَارٌ) "[6].

وَقَالَ فِي (التَّسْهِيلِ): " مِنْ وُجُوهِ الإِعْلَالِ القَلْبُ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي المُعْتَلِّ وَالمَهْمُوزِ. وَذُو الوَاوِ أَمْكَنُ فِيهِ مِنْ ذِي اليَاءِ، وَهُوَ بِتَقْدِيمِ الآخَرِ عَلَى مَتْلُوِّهِ أَكْثَرُ مِنْهُ بِتَقْدِيمِ مَتْلُوِّ الآخَرِ

---

[1] ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٣٠٨/٢. وغريب الحديث للحربيّ: ٢٧٤/١. وليس في كلام العرب: ٣٣٠. وأعلام الحديث للخطّابيّ: ٩٩٩/٣. وجمهرة الأمثال: ١٤/٢، أبو هلال العسكريّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، ط٢، دار الجيل–بيروت، ودار الفكر–بيروت، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨. وغريب الحديث لابن الجوزيّ: ٤٧٤/٢.

[2] ينظر: مشارق الأنوار: ٦١٦/٢. وبغية الرّائد: ٢٧٩. وإكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤٦٨/٧. ومطالع الأنوار: ٢٠٠/٦. والتّدوين في أخبار قزوين: ٣٦٩/١، عبد الكريم بن محمّد أبو القاسم الرّافعيّ، تحقيق: عزيز الله العطّاريّ، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م. ودرّة الضّرع لحديث أمّ زرع: ٦٦، عبد الكريم بن محمّد أبو القاسم الرّافعيّ، تحقيق: مَشْهُور حسن سلمَان، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٤١١هـ–١٩٩١م. والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٣٤٧/٦.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١١٢/١٨. وينظر: المجموع: ٨٦/١.

[4] إصلاح المنطق: ١١٣. وينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٥٧٥/١. والصّحاح: ٥٨٣/٢. والمخصّص: ١٣٥/٥.

[5] المذكّر والمؤنّث: ٤٨١/١.

[6] اللّامع العزيزيّ: ١١.

عَلَى العَيْنِ، أَوْ بِتَقْدِيمِ العَيْنِ عَلَى الفَاءِ، وَرُبَّمَا وَرَدَ بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى الفَاءِ، وَبِتَأْخِيرِ الفَاءِ عَنْ العيْنِ وَاللَّامِ، وَكَثُرَ نَحْو: (رَاءَ) فِي (رَأَى)، وَ(آبَارٌ) فِي (أَبْئَارٍ)، وَعَلَامَةُ صِحَّةِ القَلْبِ كَوْنُ أَحَدِ التَّأْلِيفَيْنِ فَائِقًا لِلآخَرِ، بِبَعْضِ وُجُوهِ التَّصْرِيفِ "[1].

١١- بِنَاءُ (أَفْعِلَةٍ):

وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ القِلَّةِ، وَيَطَّرِدُ فِي الاسْمِ المُذَكَّرِ الرُّبَاعِيِّ بِمَدَّةٍ قَبْلَ آخِرِهِ، كَطَعَامٍ وَأَطْعِمَةٍ، وَرَغِيفٍ وَأَرْغِفَةٍ، وَعَمُودٍ وَأَعْمِدَةٍ. وَفِي (فِعَالٍ)، وَ(فَعَالٍ) مُضَعَّفَي اللَّامِ أَوْ مُعْتَلَّيْهِمَا، كَبَتَاتٍ وَأَبِتَّةٍ، وَزِمَامٍ وَأَزِمَّةٍ، وَقَبَاءٍ وَأَقْبِيَةٍ، وَكِسَاءٍ وَأَكْسِيَةٍ[2].

وَمِنَ الجُمُوعِ الَّتِي تَعَقَّبَهَا النَّوَوِيُّ بِالأَحْكَامِ التَّقْوِيمِيَّةِ، وَجَاءَ عَلَى هَذَا البِنَاءِ، مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: " الشِّرَاءُ: يُمَدُّ وَيُقْصَرُ؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ. فَمَنْ مَدَّ، كَتَبَهُ بِالأَلِفِ، وَإِلَّا، فَبِالياءِ. وَجَمْعُهُ: (أَشْرِيَةٌ)، وَهُوَ جَمْعٌ نَادِرٌ "[3].

فَأَطْلَقَ الحُكْمَ بِالنُّدْرَةِ، عَلَى اللُّغَتَيْنِ؛ المَدّ وَالقَصْر. وَهَذَا وَهْمٌ وَاضِحٌ، وَغَلَطٌ فَادِحٌ، وَمِنَ الغَرَابَةِ بِمَكَانٍ أَنْ يَصْدُرَ مِنْ عَالِمٍ كَالنَّوَوِيِّ، مَعَ سَعَةِ عِلْمِهِ، وَطُولِ بَحْثِهِ، وَوُفُورِ مَعْرِفَتِهِ بِعِلْمِ الصَّرْفِ. فَعَلَى لُغَةِ المَدِّ (الشِّرَاء)، يَكُونُ (الأَشْرِيَةِ) جَمْعًا عَلَى القِيَاسِ؛ لِأَنَّ مُفْرَدَهُ جَاءَ عَلَى وَزْنِ (فِعَالٍ)، وَهُوَ مُطَّرِدٌ فِي هَذَا الوَزْنِ -كَمَا مَرَّ -. وَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ " أَهْل الحِجَازِ يَمُدُّونَهُ، وَأَهْل نَجْدٍ يَقْصُرُونَهُ، وَقَوْلُهُمْ: (هَذِهِ أَشْرِيَةٌ) مِنْ جَمْعِ المَمْدُودِ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: كِسَاءٌ وَأَكْسِيَةٌ، وَفَنَاءٌ وَأَفْنِيَةٌ "[4].

وَنَقَلَتْ لَنَا المَصَادِرُ مُنَاظَرَةً طَرِيفَةً تُعَضِّدُ أَنَّ جَمْعَ المَمْدُودِ جَاءَ عَلَى القِيَاسِ، إِذْ " يُحْكَى أَنَّ الرَّشِيدَ سَأَلَ الْيَزِيدِيَّ وَالْكِسَائِيَّ، عَنْ قَصْرِ (الشِّرَاءِ) وَمَدِّهِ، فَقَالَ الْكِسَائِيُّ: مَقْصُورٌ لَا غَيْرَ. وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ: يُقْصَرُ وَيُمَدُّ، فَقَالَ لَهُ الْكِسَائِيُّ: مِنْ أَيْنَ لَكَ؟ فَقَالَ الْيَزِيدِيُّ: مِنْ الْمَثَلِ السَّائِرِ: (لَا يُغْتَرُّ بِالْحُرَّةِ عَامَ هِدَائِهَا، وَلَا بِالْأَمَةِ عَامَ شِرَائِهَا). فَقَالَ الْكِسَائِيُّ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَحَدًا يَجْهَلُ

---

[1] تسهيل الفوائد: ٣١٦.

[2] ينظر: شرح ابن النّاظم: ٥٤٨. وارتشاف الضّرب: ٤١٦/١. وتوضيح المقاصد: ١٣٨٢/٣. وهمع الهوامع: ٣٥٠/٣.

[3] دقائق المنهاج: ٣٨. وينظر: تحرير ألفاظ التّنبيه: ١١٤. والمجموع: ١٤٩/٩.

[4] المقصور والممدود للقاليّ: ٢٨٨. وينظر: المخصّص: ١٤/٥.

مِثْلَ هَذَا. فَقَالَ الْيَزِيدِيُّ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَحَدًا يَفْتَرِي بَيْنَ يَدَيْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ! "[1]. وَحكَتْ بَعْضُ المَصَادِرِ أَنَّ هَذِهِ المُنَاظَرَةَ جَرَتْ بَيْنَ الأَصْمَعِيّ وَأَبِي مِسْحَلٍ الأَعْرَابِيّ[2].

وَحَاصِلُ مَا مَرَّ: لَقَدْ تَرَكَ النَّوَوِيُّ جُهْدًا نَقْدِيًّا لَا يُنْكَرُ، فِي بَابِ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ. فَرَصَدَ أَلْفَاظًا فِي حَالَةِ الإِفْرَادِ، جَعَلَهَا مَوْضُوعًا لِأَحْكَامِهِ التَّقْوِيمِيَّةِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ مُوَافَقَتِهِ لِأَسْلَافِهِ اللُّغَوِيّينَ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ، كَانَتْ لَهُ بَعْضُ الاجْتِهَادَاتِ الَّتِي تُخَالِفُ المُدَوَّنَ فِي مُصَنَّفَاتِ اللُّغَةِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الأَوْهَامِ. وَقَدْ اضْطَرَبَ مَنْهَجُهُ فِي نَقْدِ المُفْرَدِ مِنَ الأَلْفَاظِ؛ فَفِي حِينِ تَوَسَّعَ فِي قَبُولِ اللُّغَاتِ المَحْكِيَّةِ فِي بَعْضِهَا، رَفَضَ بَعْضَهَا الآخَرِ، سَالِكًا فِيهَا المِعْيَارِيَّةِ.

وَفِي مَبْحَثُ الجَمْعِ، اعْتَمَدَ كَثِيرًا عَلَى إِجْرَاءِ القِيَاسِ فِي قَبُولِ بَعْضِ الجُمُوعِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ فَقْدِ سَمَاعِهَا مِنَ العَرَبِ، وَهَذَا يُوَافِقُ مَنْهَجُهُ القَائِمُ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي قَبُولِ اللُّغَةِ؛ إِيْمَانًا مِنْهُ بِتَطَوُّرِ اللُّغَةِ، وَاحْتِيَاجِهَا إِلَى تَوْلِيدِ الأَلْفَاظِ إِزَاءَ المَعَانِي المُتَجَدِّدَةِ. وَكَشَفَ البَحْثُ مُخَالَفَتَهُ لِبَعْضِ آرَاءِ مُصَنِّفِي كُتُبِ التَّنْقِيَةِ اللُّغَوِيَّةِ، فَرَدَّ تَخْطِئَتَهُمْ لِبَعْضِ الاسْتِعْمَالَاتِ فِي جُمُوعِ التَّكْسِيرِ. وَلَمْ تَخْلُ بَعْضُ أَحْكَامِهِ مِنَ الوَهْمِ، وَالتَّعَجُّلِ، وَمُخَالَفَةِ المَأْثُورِ.

---

[1] المصباح المنير: ٣١٢/١. وينظر: مجالس العلماء للزّجّاجيّ: ١٢٩. والخصائص: ٢٩٢/٣.

[2] ينظر: إنباه الرواة على أنباه النّحاة: ١٧١/٤. وينظر: كتاب نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النّحاة والأدباء والشّعراء والعلماء: ٣٣، أبو عبيد الله محمّد بن عمران المرزبانيّ، اختصار: أبو المحاسن يوسف بن أحمد اليَغْموريّ، تحقيق: رودلف زلهايم، ط١، فرانتس شتاينر بفيسبادن للنّشر، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

المَبْحَثُ الثَّانِي

المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ

مِمَّا تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ أَنَّ الاسْمَ إِمَّا مُذَكَّرٌ، وَإِمَّا مُؤَنَّثٌ، وَأَنَّ التَذْكِيرَ أَصْلٌ، وَالتَّأْنِيثَ فَرْعٌ عَلَيْهِ[١]. وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِافْتِقَارِ المُؤَنَّثِ إِلَى عَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، إِذْ لَوْ كَانَ أَصْلًا، لَمْ يَفْتَقِر إِلَيْهَا، بِخِلَافِ المُذَكَّرِ؛ فَالافْتِقَارُ دَلِيلُ الفَرْعِيَّةِ. وَالاسْمُ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِلَفْظِ مُذَكَّرٍ – كَـ(شَيْءٍ) – قَبْلَ الاطِّلَاعِ عَلَى تَأْنِيثِهِ، أَوْ تَذْكِيرِهِ[٢]. قَالَ سِيبَوَيهِ: " الأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَصْلُهَا التَّذْكِيرُ، ثُمَّ تَخْتَصُّ بَعْدُ؛ فَكُلُّ مُؤَنَّثٍ شَيْءٌ، وَالشَّيْءُ يُذَكَّرُ؛ فَالتَّذْكِيرُ أَوَّلُ، وَهُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا، كَمَا أَنَّ النَّكِرَةَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنَ المَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ الأَشْيَاءَ إِنَّمَا تَكُونُ نَكِرَةً، ثُمَّ تُعَرَّفُ. فَالتَّذْكِيرُ قَبْلُ، وَهُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا عِنْدَهُمْ، فَالأَوَّلُ هُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا عِنْدَهُمْ "[٣].

وَلِذَلِكَ؛ شَاعَ فِي كَلَامِهِمْ تَذْكِيرُ المُؤَنَّثِ، وَ" العَرَبُ تَجْتَرِئُ عَلَى تَذْكِيرِ المُؤَنَّثِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ الهَاءُ "[٤]. قَالَ ابْنُ جِنِّي: " مَتَى أَشْكَلَتْ عَلَيْكَ مُذَكَّرَةٌ هِيَ، أَمْ مُؤَنَّثَةٌ، فَذَكِّرْهَا، فَإِنَّ تَذْكِيرَ المُؤَنَّثِ أَسْهَلُ مِنْ تَأْنِيثِ المُذَكَّرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّذْكِيرَ هُوَ الأَصْلُ، وَالتَّأْنِيثَ هُوَ الفَرْعُ "[٥]. فَإِذَا جَازَ تَأْنِيثُ المُذَكَّرِ عَلَى نَحْوٍ مِنَ التَّأَوُّلِ وَالتَّقْدِيرِ، كَانَ تَذْكِيرُ المُؤَنَّثِ أَحْرَى وَأَجْدَرُ[٦].

وَقَدْ رَصَدَ النَّوَوِيُّ أَلْفَاظًا فِي هَذَا البَابِ، أَجْرَى عَلَيْهَا أَحْكَامَهُ التَّقْوِيمِيَّةَ، وَقَدْ قَبِلَتْ غَالِبُ تِلْكَ الأَلْفَاظِ – بِرَأْيِهِ – التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، وَلَكِنْ مَعَ تَفَاوُتٍ فِي مَرَاتِبِ القَبُولِ؛ إِذْ رُجِّحَتْ كَفَّةُ التَّذْكِيرِ فِي بَعْضِهَا؛ فَصَاحَةً، أَوْ شُهْرَةً، أَوْ كَثْرَةً. فِي حِينِ عُكِسَ الأَمْرُ فِي بَعْضِهَا الآخَر.

---

[١] ينظر: أسرار العربيّة: ٢٢٢. والرّدّ على النّحاة: ١٣٢، أحمد بن عبد الرّحمن ابن مضّاء القرطبيّ، تحقيق: د. محمّد إبراهيم البنّا، ط١، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. وأمالي ابن الحاجب: ٨٥٢/٢.

[٢] ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ١٦٨/١، ٣٥٢/٣. والمقاصد الشّافية: ٣٤٥/٦. وشرح الفارضيّ على الألفيّة: ١٥٨/٤.

[٣] الكتاب: ٢٤١/٣.

[٤] المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٦٢/١.

[٥] الألفاظ المهموزة: ٥٠، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، تحقيق: د. مازن المبارك، ط١، دار الفكر-دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

[٦] ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل: ٩٩. والمحتسب: ٢٣٠/٢.

وَأظْهَرَتْ بَعْضُ الأَحْرُفِ عَدَمَ تَرْجِيحِهِ – فِي الحُكْمِ – التَّذْكِيرَ أَوِ التَّأْنِيث، إِذْ اكْتَفَى بِعِبَارَةِ (يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ)، دُوْنَ قَيْدٍ أَوْ وَصْفٍ. وَأَلْفَيْتُهُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ القَلِيلَةِ، صَحَّحَ أَحَدُ الصِّنْفَيْنِ دُونَ الآخَرِ. فَهُنَا مَبَاحِثُ:

أَوَّلًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ مَعَ تَرْجِيحِ التَّذْكِيرِ:

١- الإِبْطُ:

قَالَ: " وَفِي (الإِبْطِ) لُغَتَانِ: التَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَفْصَحُ "[١]. وَقَدْ تَفَاوَتَتْ مَذَاهِبُ العُلَمَاءِ فِي قَضِيَّةِ تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ وَسَاوَى بَيْنَ تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ، إِذْ لَمْ يُقَيِّدْ، أَوْ يُرَجِّحْ، فَاكْتَفَوا بِالقَوْلِ: إِنَّهُ " يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ "[٢]. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرَ، إِذْ رُوِيَ عَنِ الأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ كَانَ لَا يُجِيزُ فِي (الإِبْطِ)، إِلَّا التَّذْكِيرَ[٣]. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: "وَالإِبْطُ: مُذَكَّرٌ. وَسَأَلْتُ بَعْضَهُمْ عَنْ تَأْنِيثِهِ، فَأَنْكَرَهُ "[٤]. وَمِنَ الغَرَابَةِ بِمَكَانٍ أَنْ تُلْفِي عَالِمًا ثَبْتًا كَابْنِ سِيده يَقْطَعُ بِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ لَا غَيْرَ[٥].

أَمَّا مُخْتَارُ النَّوَوِيِّ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا سَجَّلَهُ بَعْضُ الأَعْلَامِ؛ مِنْ سَالِفِيهِ، وَخَالِفِيهِ. قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: " وَالإِبْطُ: مُذَكَّرٌ، وَقَدْ يُؤَنَّثُ "[٦]. وَقَالَ ابْنُ جِنِّي: " الإِبْطُ: يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَتَذْكِيرُهُ

---

[١] الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستانيّ: ٢٣٧. وينظر: المجموع: ١٥٩/٨.

[٢] المذكّر والمؤنّث: ٩٣، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: د. رمضان عبد التوّاب، ط٢، دار مكتبة التّراث–القاهرة، د. ت. والمذكّر والمؤنّث: ٣٢٩، المفضّل بن سلمة، تحقيق: د. رمضان عبد التوّاب، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، المجلّد: ١، الجزء: ١، العدد: ١٧، ا يناير، ١٩٧١م. والمحيط في اللّغة: ٢٢٦/٩. والصّحاح: ١١١٤/٣. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ١٣٨، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسيّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ط١، مؤسّسة الرّسالة–بيروت، ١٩٧١م. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٧٦٧/٤. وشرح الفصيح: ٢٥٩. والمُغرب: ٤١٩/٢. والعباب الزّاخر: (حرف الطّاء): ١٢. والمصباح المنير: ١/١.

[٣] ينظر: المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٥٧.

[٤] المذكّر والمؤنّث: ١١٩، أبو حاتم سهل بن محمّد السّجستانيّ، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط١، دار الفكر–دمشق، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

[٥] ينظر: المخصّص: ١٣٩/٥.

[٦] إصلاح المنطق: ٢٥٦.

الوَجْهُ "[١]. وَجَاءَ فِي (اللِّسَانِ): " وَالإِبْطُ: بَاطِنُ الجَنَاحِ؛ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَعْلَى، وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: هُوَ مُذَكَّرٌ وَقَدْ أَنَّثَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ، وَالْجَمْعُ: آبَاطٌ "[٢].

قُلْتُ: يُؤْخَذُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ تَأْنِيثَهُ، ثُبُوتُ السَّمَاعِ الصَّحِيحَ عَنِ العَرَبِ، فِي تَأْنِيثِهِ؛ إِذْ حُكِيَ قَوْلُ العَرَبِ: " رَفَعَ السَّوطَ حَتَّى برَقَتْ إِبْطُهُ "[٣]. وَيُنْكَرُ عَلَى مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَأْنِيثِهِ، حِكَايَةُ الأَعْلَامِ الأَثْبَاتِ، فَمَنْ سَمِعَ حَجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ.

٢- الثَّدْيُ:

قَالَ: " الثَّدْيُ بِفَتْحِ الثَّاءِ: يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَشْهَرُ. وَاسْتَعْمَلَهُ المُصَنِّفُ مُؤَنَّثًا، فِي قَوْلِهِ[٤]: جَنَى عَلَى الثَّدْيِ، فَشَلَّتْ "[٥].

وَهَذَا الحَرْفُ – أَيْضًا – مَوْرِدُ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ، إِذْ اقْتَصَرَ أَكْثَرُهُمْ عَلَى التَّذْكِيرِ[٦]؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " وَإِنَّمَا أَدْخَلُوا الهَاءَ فِي (ذِي الثُّدَيَّةِ) وَأَصْلُ (الثَّدْيِ) ذَكَرٌ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ أَرَادَ لَحْمَةً مِنْ ثَدْيٍ، أَوْ قِطْعَةٍ مِنْ ثَدْيٍ، فَصَغَّرَ عَلَى هَذَا المَعْنَى، فَأَنَّثَ "[٧]. وَعُزِيَ هَذَا القَوْلُ إِلَى الفَرَّاءِ[٨]. وَأَمَّا تَصْحِيحُ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي (الثَّدْيِ)، فَهُوَ مَذْهَبُ الجَوْهَرِيِّ وَابْنِ فَارِسٍ[٩]،

---

[١] المذكّر والمؤنّث: ٥٥، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط١، دار البيان العربيّ–جدّة، ١٩٨٥م.

[٢] لسان العرب: ٢٥٣/٧.

[٣] ينظر مثلًا: إصلاح المنطق: ٢٥٦. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٤٠٢/١. والمحيط في اللّغة: ٢٢٦/٩. والصّحاح: ١١١٤/٣. والمخصّص: ١٣٥/١. وأساس البلاغة: ١٨/١. والعباب: (حرف الطّاء): ١٢. واللّسان: ٢٥٣/٧. والمصباح المنير: ١/١. والتّاج: ١٢٠/١٩.

[٤] ينظر: التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ٢٢٧.

[٥] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٨٧.

[٦] ينظر: المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٢٥. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٠. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٣٩/١. وتصحيح الفصيح لابن درستويه: ٥٣٤. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٦٥. وتهذيب اللّغة: ١٠٧/١٤. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٦١. والمحكم: ٣٩٣/٩. ودرّة الغواص: ٢٢٩. والمُغرب: ١١٤/١.

[٧] غريب الحديث لأبي عبيد: ٦٦/١.

[٨] ينظر: تهذيب اللّغة: ١٠٧/١٤. وشمس العلوم: ٨٢٧/٢. وَاللّسان: ١٠٩/١٤.

[٩] ينظر: الصّحاح: ٢٢٩١/٦. ومجمل اللّغة: ١٥٧.

فَوَافَقَهُمَا النَّوَوِيُّ، بَيْدَ أَنَّ أَيًّا مِمَّنْ صَحَّحَ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ لَمْ يُقَيِّدْ بِحُكْمِ (الأَشْهَرِ) أَوْ غَيْرِهِ، كَمَا فَعَلَ هُوَ!

وَعِنْدِي أَنَّ ثَمَّةَ أَمْرًا آخَرَ وَرَاءَ تَصْحِيحِهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، وَهُوَ اعْتِدَادُهُ الكَبِيرُ بِمَا جَاءَ فِي كُتُبِ الشَّرِيعَةِ، وَشُرُوحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَتَعْظِيمُهُ لِلُغَةِ مُصَنِّفِيهَا، وَحِكَايَتِهِمْ فِي مَسَائِلِ اللُّغَةِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا، وَلَا سِيَّمَا أُولئِكَ الَّذِينَ يَنْتَمُونَ إِلَى المَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، أَوِ اهْتَمُّوا بِشَرْحِ تُرَاثِ هَذَا المَذْهَبِ، وَهُوَ سُلُوكٌ وَمَنْهَجٌ طَبَعَ بَعْضَ أَحْكَامِهِ النَّقْدِيَّةِ، الَّتِي بَثَّهَا فِي مُصَنَّفَاتِهِ وَهُوَ يَبْحَثُ فِي قَضَايَا اللُّغَةِ المُتَنَوِّعَةِ. وَالحَالُ أَنَّ مِنْ تِلْكَ المُصَنَّفَاتِ مَنْ ذَكَرَتْ أَنَّ (الثَّدْيَ) يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ[1].

٣- السِّكِّينُ:

قَالَ: " السِّكِّينُ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُسْكِنُ حَرَكَةَ الحَيَوَانَ، ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ، وَابْنُ فَارِسٍ. وَفِيهِ لُغَتَانِ؛ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَكْثَرُ. قَالَ النَّحَّاسُ[2]: وَقَالَ الأَصْمَعِيُّ: السِّكِّينُ مُذَكَّرٌ، وَزَعَمَ الفَرَّاءُ أَنَّهُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ. قَالَ: وَحَكَى الكِسَائِيُّ: سِكِّينَةٌ "[3].

فَأَجَازَ التَّأنِيثَ مُخَالِفًا رَأْيَ الأَصْمَعِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ، إِذْ حُكِيَ التَّذْكِيرَ وَحْدَهُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَرْبَابِ اللُّغَةِ؛ قَالَ أَبُو حاتمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " السِّكِّينُ: مُذَكَّرٌ، لَا اخْتِلَافَ فِيهِ. سَأَلْتُ أَبَا زَيْدٍ، وَالأَصْمَعِيَّ، وَغَيْرَهُمَا مِمَّنْ أَدْرَكْنَا وَكُلُّهُمْ يُذَكِّرُهُ، وَيُنْكِرُ تَأْنِيثَهُ"[4]. وَقَالَ ابْنُ التّستريّ (ت٣٦١هـ): " السِّكِّينُ: مُذَكَّرَةٌ، وَتَصْغِيرُهُ: (سُكَيْكِينٌ)، وَرُبَّمَا أُنِّثَ، وَصُغِّرَ (سُكَيْكِينَةٌ)، وَهُوَ قَلِيلٌ شَاذٌّ غَيْرُ مُخْتَارٍ، وَالأَصْمَعِيُّ وَأَبُو زَيْدٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ لَا يُجِيزُونَ تَأْنِيثَهُ "[5].

---

[1] ينظر مثلًا: كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٢٠٨/١. والشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي: ١٥٣/٣.

[2] ينظر: عمدة الكتّاب: ١٢٣.

[3] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٦٣-١٦٤.

[4] المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٦٨.

[5] المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٨٤.

وَحُكِيَ قَوْلُ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ: " لَمْ أَسْمَعْ تَأْنِيثَ السِّكِّينِ "[١]. وَسُئِلَ المَازِنِيُّ عَنْ تَأْنِيثِ (السِّكِّينِ)، فَقَالَ: " السِّكِّينُ مُذَكَّرٌ، وَلَا يُؤَنِّثُهُ فَصِيحٌ "[٢]. وَرُوِيَ عَنِ الزَّجَّاجِ أَنَّهُ قَالَ: "السِّكِّينُ مُذَكَّرٌ، وَرُبَّمَا أُنِّثَ بِالْهَاءِ لَكِنَّهُ شَاذٌّ غَيْرُ مُخْتَارٍ "[٣].

وَأَمَّا مَنْ صَحَّحَ تَذْكِيرَهُ وَتَأْنِيثَهُ، فَهُمْ كُثُرٌ، إِذْ حُكِيَ عَنِ الكِسَائِيِّ وَالفَرَّاءِ[٤]، وَعِبَارَةُ الأَخِيرِ تُفْهِمُ أَنَّ التَّذْكِيرَ أَعْرَفُ وَأَكْثَرُ؛ قَالَ: " وَالسِّكِّينُ ذَكَرٌ، وَرُبَّمَا أُنِّثَ فِي الشِّعْرِ "[٥]. وَتشَابَهَتْ عِبَارَةُ صُنَّاعِ المُعْجَمَاتِ فِي هَذَا الحَرْفِ، إِذْ ذَكَرُوا أَنَّ السِّكِّينَ " يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ "[٦]، وَكَذَا فِي بَعْضِ مَا صُنِّفَ فِي (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)[٧].

وَصَرَّحَ الجَوْهَرِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الصُّولِيُّ بِأَنَّ تَذْكِيرَ (السِّكِّينِ) هُوَ الغَالِبُ[٨]. وَقَدْ تَفَرَّدَ المُفَضَّلُ ابْنُ سَلَمَة (ت٣٠٠هـ)، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (السِّكِّينَ) تُؤَنَّثُ وَتُذَكَّرُ، وَالتَّأْنِيثُ أَكْثَرُ[٩]، وَهَذَا غَرِيبٌ مُخَالِفٌ للسَّمَاعِ، وَحِكَايَةِ الجُمْهُورِ! وَالحَاصِلُ أَنَّ مَذْهَبَ النَّوَوِيَّ مَوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ بَعْضَ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ.

٤- السُّلَّمُ:

---

[١] المحكم: ٧١٨/٦.

[٢] مجالس العلماء: ١٠١.

[٣] المصباح المنير: ٢٨٢/١.

[٤] ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٠١/٢.

[٥] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ١١٦.

[٦] ينظر: العين: ٣١٣/٥. والمحيط: ١٨٧/٦. وتهذيب اللّغة: ٤٢/١٠. والمحكم: ٧١٨/٦. وَالإبانة في اللّغة العربيّة: ٢٣٨/٣. والمغرب: ٤٠٥/١.

[٧] ينظر: البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث: ٨٥. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٧٢.

[٨] ينظر: أدب الكتّاب للصوليّ: ١١٦. والصّحاح: ٢١٣٧/٥.

[٩] ينظر: المذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٢.

قَالَ: " السُّلَّمُ: مَعْرُوفٌ، وَهُوَ الدَّرَجُ، وَجَمْعُهُ: سَلَالِمُ وَسَلَالِيمُ. وَهُوَ مُذَكَّرٌ عَلَى المَشْهُورِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[1]. وَحَكَى أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ، وَصَاحِبُ (المُحْكَمِ) فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ "[2].

وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ تَأْنِيثَ (السُّلَّمِ) غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي لُغَةِ العَرَبِ، وَهَذَا لَا يُوَافِقُ المَحْكِيَّ فِي مُصَنَّفَاتِ كَثِيرٍ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، إِذْ أَفْهَمَ كَلَامُهُمْ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ؛ قَالَ الخَلِيلُ: "يُقَالُ: هِيَ السُّلَّمُ، وَهُوَ السُّلَّمُ، أَيْ: السَّبَبُ وَالمِرْقَاةُ، وَالجَمِيعُ: السَّلَالِيمُ "[3]. وَنَصَّ ابْنُ دُرَيْدٍ، وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ (السُّلَّمَ) يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، دُونَ تَقْيِيدٍ بِحُكْمٍ، أَوْ وَصْفٍ[4].

وَيَرْجُحُ عِنْدِي أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ قَدْ فَهِمَهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ؛ إِذْ هُوَ كَثِيرًا مَا يَنْقُلُ عَنْهُ فِي هَذَا البَابِ؛ جَاءَ فِي (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ): " السُّلَّمُ: مُذَكَّرٌ، وَفِي القُرْآنِ: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[5]، وَقَدْ ذَكَرُوا التَّأْنِيثَ – أَيْضًا – عَنِ العَرَبِ "[6]. وَأَمَّا الفَرَّاءُ، فَجَزَمَ بِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرَ، مُسْتَشْهِدًا بِالقُرْآنِ الكَرِيمِ[7]، وَتَبِعَهُ المُفَضَّلُ بنُ سَلَمَةَ[8]، وابْنُ جِنِّي[9].

٥- الشّام:

قَالَ: " وَ(الشَّامُ) مُذَكَّرٌ، وَقَدْ يُؤَنَّثُ "[10].

---

[1] الطّور: من الآية: ٣٨.

[2] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٣٨.

[3] العين: ٢٦٦/٧.

[4] ينظر: جمهرة اللّغة: ٨٥٩/٢. والمحكم: ٥١٦/٨. وإيضاح شواهد الإيضاح: ٤٧٢/١. والمغرب: ٤١٢/١. وشرح شواهد المغني: ٦٦٢/٢، جلال الدّين السّيوطيّ، علّق حواشيه: أحمد ظاهر كوجان، علّق عليه: الشيخ محمّد محمود الشّنقيطيّ، د. ط، لجنة التّراث العربيّ، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

[5] الطّور: من الآية: ٣٨.

[6] المذكّر والمؤنّث للسجستانيّ: ١٦٩. وينظر: المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٨٢.

[7] ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٨٦. وينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٤١٤/١.

[8] ينظر: المذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٤.

[9] ينظر: المذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٧١.

[10] الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستانيّ: ١١٥.

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُ الفَرَّاءُ وَمَنْ وَافَقَهُ، عَلَى أَنَّ التَّذْكِيرَ أَصْلٌ فِيهِ، وَرُبَّمَا أَنَّثَتْهُ العَرَبُ عَلَى التَّأْوِلِ بِـ(النَّاحِيَةِ)، أَوِ (البَلْدَةِ)؛ جَاء فِي (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ): " وَالشَّأْمُ: ذَكَرٌ؛ قَالَ الشَّاعِرُ[1]:

يَقُولُونَ إِنَّ الشَّأَمَ يَقْتُلُ أَهْلَهُ فَمَنْ لِي إِذَا لَمْ آتِهِ بِخُلُودِ

فَإِذَا سَمِعْتَهُ مُؤَنَّثًا، فَإِنَّمَا يُذْهَبُ بِهِ إِلَى (البَلْدَةِ)، كَمَا يُقَالُ: (هَذِهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ)، يُرَادُ بِهَا جَمَاعَةُ الدَّرَاهِمِ، وَ(الأَلْفُ) مُذَكَّرٌ "[2]. وَقَالَ ابْنُ التّستريّ: " (الشَّامُ): ذَكَرٌ، يُذْهَبُ فِيهِ مَذْهَبَ (الصّقْعِ)، وَأُنِّثَ عَلَى أَنَّهَا (نَاحِيَةٌ) "[3]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: " وَالشَّأْمُ مُذَكَّرٌ فِي أَكْثَرِ كَلَامِ العَرَبِ"[4].

غَيْرَ أَنَّ ثَمَّةَ مَنْ أَشَارَ أَنَّهُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، مِنْ دُونِ تَصْرِيحٍ أَوْ تَلْمِيحٍ بِأَصَالَةِ تَذْكِيرِهِ، أَوْ كَثْرَتِهِ[5]، وَيَبْدُو أَنَّ اهْتِمَامَهُمْ انْصَبَّ عَلَى بَيَانِ وُرُودِهِ – فِي كَلَامِ العَرَبِ – مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا. وَاللَّافِتُ أَنَّ مِنَ الأَعْلَامِ مَنْ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى التَّذْكِيرِ، كَابْنِ السَّرَّاجِ، وَأَبِي بَكْرٍ الأَنْبَارِيّ، وابْنِ جِنّي[6]، وَهَذَا غَرِيبٌ، إِذْ كَيْفَ غَابَ عَنْهُمْ مَجِيؤُهُ فِي الشِّعْرِ مُؤَنَّثًا؟! وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الأَعْشَى[7]:

وَصَحِبْنَا مِنْ آلِ جَفْنَةَ أَمْلَا كًا كِرَامًا بِالشَّامِ ذَاتِ الرَّفِيفِ

وَرُبَّمَا يُقَالُ: إِنَّ اقْتِصَارَهُمْ عَلَى التَّذْكِيرِ إِنَّمَا عَنَوا فِيهِ أَنَّ التَّذْكِيرَ فِي (الشَّامِ) هُوَ الأَصْلُ، أَيْ: مِنْ دُونِ تَأْوِلٍ، أَوْ تَقْدِيرٍ، لَا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي كَلَامِ العَرَبِ مُؤَنَّثًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٦- العَاتِقُ:

---

[1] لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ مذكورٌ فِي المصادر بِلَا نِسْبَةٍ. ينظر مثلًا: معاني القرآن للفرّاء: ١٧٤/١. واللّسان: ٣١٦/١٢. والتّاج: ٤٤٤/٣٢.

[2] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٩٤-٩٥.

[3] المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٨٥.

[4] المخصّص: ١٦٤/٥.

[5] ينظر: اللّامع العزيزيّ: ٩٨٠. وشرح كتاب الحماسة للفارسيّ: ٢٠٧/٣، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ، تحقيق: د. محمّد عثمان عليّ، ط١، دار الأوزاعي – بيروت، د. ت. وشرح ديوان المتنبّي للعُكبَرِيّ: ٣٣١/١. والعدّة في إعراب العمدة: ١٤٠/١.

[6] ينظر: الأصول في النّحو: ٩٩/٢. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٥/٢. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٧٣.

[7] ديوانه: ٣١٥.

قَالَ: " وَأَمَّا الْعَوَاتِقُ، فَجَمْعُ (عَاتِقٍ)؛ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هُوَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبِ وَالْعُنُقِ. وَفِيهِ لُغَتَانِ؛ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ "(١). فَصَحَّحَ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، وَرَجَّحَ التَّذْكِيرَ فِي الحُكْمِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أَكْثَرَ اللُّغَوِيّينَ قَالُوا بِتَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ، لَمْ أَجِدْ مَنْ حَكَمَ بـ(أَفْصَحَ، وَأَشْهَرَ)، وَيَبْدُو أَنَّ النَّوَوِيَّ فَهِمَ الحُكْمَيْنِ مِنْ عِبَارَاتِ بَعْضِ الأَعْلَامِ، إِذْ وَصَفَ بَعْضُهُم التَّذْكِيرَ بِأَنَّهُ الغَالِبُ فِي الاسْتِعْمَالِ؛ قَالَ أَبُو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ: " وَالعَاتِقُ: يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَغْلَبُ عَلَيْهِ"(٢). وَقَالَ: ابْنُ السِّكِّيتِ: " وَالعَاتِقُ: مُذَكَّرٌ، وَقَدْ يُؤَنَّثُ "(٣). وَحُكِيَ مِثْلُهُ عَنْ أَبِي عُبَيدٍ(٤). وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: " وَالعَاتِقُ: مُذَكَّرٌ، وَقَدْ أَنَّثُوهُ "(٥).

وَأَنْكَرَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِستَانِيُّ تَأْنِيثَهُ (٦)، وَ" قَالَ اللِّحيَانِيُّ: هُوَ مُذَكَّرٌ، لَا غَيْرَ "(٧). وَتَفَرَّدَ كُرَاعُ النَّمْلِ فِي هَذَا الحَرْفِ، إِذْ قَالَ: " وَالعَاتِقُ مِنْ بَدَنِ الإِنْسَانِ: مُؤَنَّثَةٌ "(٨). بَيْدَ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ أَجَازَ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، بِغَيْرِ وَصْفٍ، أَوْ حُكْمٍ، إِذْ اكْتَفَوا بِالقَوْلِ: " يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ "(٩).

ثَانِيًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ مَعَ تَرْجِيحِ التَّأْنِيثِ:

١- الإِبْهَامُ:

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢/٢٣٤.

(٢) اللّامع العزيزيّ: ١١٣٢.

(٣) إصلاح المنطق: ٢٥٥.

(٤) ينظر: المخصّص: ١/١٣٥. وعمدة القاري للعينيّ: ٤/٦٥.

(٥) المذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٥.

(٦) ينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ١/٢٤٥. والمخصّص: ١/١٣٥.

(٧) المحكم: ١/١٧٩.

(٨) المنتخب من كلام العرب: ٤٤.

(٩) ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٦٧. وديوان الأدب: ١/١٥٧. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٩٣. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٨٢. والصّحاح: ٤/١٥٢١. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٤/٧٦٧. وشمس العلوم: ٧/٤٣٥٥. والمُغرب: ٢/٤١٩. وشرح ديوان المتنبّي للعكبريّ: ٣/٣٤١. وسفر السّعادة: ٢/٩١٩.

قَالَ: " الإِبْهَامُ: العُظْمَى مِنَ الأَصَابِعِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَتُذَكَّرُ أَيْضًا، وَالتَّأْنِيثُ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الجَوْهَرِيُّ غَيْرَهُ[١]. وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ فِي (شَرْحِ الجُمَلِ): تَذْكِيرُهَا قَلِيلٌ، وَجَمْعُهَا قَلِيلٌ، وَجَمْعُهَا: (أَبَاهِمُ) عَلَى وَزْنِ (أَكَابِرِ) "[٢].

وَفَضْلًا عَنِ الجَوْهَرِيُّ، اقْتَصَرَ عَلَى تَأْنِيثِهِ ابْنُ السِّكِّيتِ[٣]، والسِّجِسْتَانِيُّ[٤]، وَثَعْلَبٌ[٥]، وَالبَنْدَنِيجِيُّ[٦]. وَأَمَّا مَنْ صَحَّحَ تَذْكِيرَهُ وَتَأْنِيثَهُ، فَقَدْ عَزَا لُغَةَ التَّذْكِيرِ إِلَى بَنِي أَسَدٍ؛ قَالَ الفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُ: " وَالأَصَابِعُ إِنَاثٌ كُلُّهُنَّ، إِلَّا (الإِبْهَامَ)، فَإِنَّ العَرَبَ عَلَى تَأْنِيثِهَا، إِلَّا بَنِي أَسَدٍ، أَوْ بَعْضَهُمْ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: (هَذَا إِبْهَامٌ). وَالتَّأْنِيثُ أَجْوَدُ وَأَحَبُّ إِلَيْنَا "[٧]. وَحَكَى فِيهَا اللِّحْيَانِيُّ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ[٨]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: " وَ(الإِبْهَامُ): يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالتَّأْنِيثُ أَعْلَى "[٩].

قُلْتُ: وَعَلَى مَا مَرَّ، فَحُكْمُ النَّوَوِيّ بـ(الكَثْرَةِ، وَالشُّهْرَةِ) صَائِبٌ، يُؤَيِّدُهُ حِكَايَةُ الأَثْبَاتِ، وَالوَاقِعُ اللُّغَوِيّ، إِذْ اقْتُصِرَ سَمَاعُ التَّذْكِيرِ فِي (الإِبْهَامِ) عَلَى لَهْجَةٍ بِعَيْنِهَا، دُونَ سَائِرِ لُغَاتِ العَرَبِ. وَلَا أَدَلَّ عَلَى قِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا مُذَكَّرَةً، مِنْ اقْتِصَارِ بَعْضِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ عَلَى التَّأْنِيثِ، إِذْ بَعُدَ عَنْ أَسْمَاعِهِمْ مَا اسْتَقْرَأَهُ غَيْرُهُمْ، وَمَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ.

٢- الخَمْرُ:

قَالَ: " الْخَمْرُ: مُؤَنَّثَةٌ، وَمُذَكَّرَةٌ عَلَى ضَعْفٍ. وَيُقَالُ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ: (خَمْرَةٌ) بِالهَاءِ؛ سُمِّيَتْ بِهِ؛ لِتَخْمِيرِهَا العَقْلَ، أَيْ: تَغْطِيَتِهَا إِيَّاهُ "[١٠].

---

[١] ينظر: الصّحاح: ١٨٧٥/٥.

[٢] تهذيب الأسماء واللّغات: ٣٣/٣.

[٣] ينظر: إصلاح المنطق: ٢٢٨.

[٤] ينظر: المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٢٢.

[٥] ينظر: الفصيح: ٢٩٥.

[٦] ينظر: التّقفية في اللّغة: ٥٥٣.

[٧] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٦٨-٦٩. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٢٩. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٥٧. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٥٦.

[٨] ينظر: المحكم: ٣٣٩/٤.

[٩] المخصّص: ١٣٩/٥.

[١٠] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٤٦.

فَأَجَازَ التَّأْنِيثَ وَالتَّذْكِيرَ، وَحَكَمَ عَلَى لُغَةِ التَّذْكِيرِ بـ(الضَّعْفِ)، وَهُوَ حُكْمٌ غَرِيبٌ غَيْرُ مَسْبُوقٍ بِهِ، وَلَا مَلْحُوقٍ، وَمُخَالِفٌ لِأَقْوَالِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ؛ إِذِ اقْتَصَرَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ عَلَى التَّأْنِيثِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى تَصْحِيحِ التَّذْكِيرِ مَعَ إِقْرَارِهِمْ أَنَّ التَّأْنِيثَ هُوَ الاسْتِعْمَالُ الغَالِبُ، فِي حِينِ اكْتَفَى غَيْرُهُمْ بِتَصْحِيحِ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ دُونَ وَصْفٍ أَوْ حُكْمٍ.

فَمِنَ الَّذِينَ تَبَنَّوا الرَّأْيَ الأَوَّلِ ابْنُ التَّسْتَرِيّ، وَابْنُ فَارِسٍ؛ جَاءَ فِي (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ): " الخَمْرُ: مُؤَنَّثَةٌ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ أَسْمَائِهَا وَصِفَاتِهَا، مِثْلُ الرَّاحِ وَالعُقَارِ وَالشَّمُولِ ... "[1]، وَنُقِلَ عَنِ الأَصْمَعِيِّ إِنْكَارُهُ التَّذْكِيرَ[2]. وَأَمَّا مَنْ أَقَرُّوا التَّأْنِيثَ وَالتَّذْكِيرَ مَعَ غَلَبَةِ التَّأْنِيثَ، فَهُمْ أَكْثَرُ؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " وَالخَمْرُ: أُنْثَى، وَرُبَّمَا ذَكَّرُوهَا "[3].

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " الخَمْرُ: مُؤَنَّثَةٌ، وَذَلِكَ المَشْهُورُ. وَقَدْ ذَكَّرَهَا قَوْمٌ مِنَ العَرَبِ فُصَحَاءُ "[4]. وَقَالَ المفضّل بنُ سَلَمة: " وَالسِّكِّينُ، وَالخَمْرُ: تُؤَنَّثَانِ وَتُذَكَّرَانِ، وَالتَّأْنِيثُ أَكْثَرُ "[5]. وَنَصَّ بَعضٌ عَلَى أَنَّهَا " تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ، وَالتَّأْنِيثُ أَغْلَبُ عَلَيْهَا "[6]. وَعَلَى نَحْوٍ أَقَلَّ، سَاوَى عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي الحُكْمِ، مُخْتَصِرًا الكَلَامَ بـ" تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ "[7].

وَعَلَى أَيَّةِ حَالٍ، فَالحُكْمُ الَّذِي أَجْرَاهُ النَّوَوِيُّ فِي هَذَا الحَرْفِ، لَمْ يُوَافِقْ آرَاءَ اللُّغَوِيِّينَ وَمَذَاهِبَهُمْ، وَقَدِ تَنَبَّهَ بَعْضُ خَالِفِيهِ إِلَى ذَلِكَ، فَتَعَقَّبَ عِبَارَتَهُ؛ قَالَ ابْنُ المُلَقِّنِ: " وَاعْلَمْ أَنَّ الفَاكِهِيَّ قَالَ: لَا خِلَافَ يُعْتَدُّ بِهِ فِي أَنَّ الخَمْرَ مُؤَنَّثَةٌ. قَالَ: وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ أَنَّهَا مُذَكَّرَةٌ عَلَى ضَعْفٍ، وَلَمْ أَدْرِ مِنْ أَيْنَ نَقَلَهُ؟! "[8].

---

[1] المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٧٤. وينظر: المذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٧.

[2] ينظر: المصباح المنير: ١/١٨١.

[3] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٧٣.

[4] المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٩٢.

[5] المذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٢.

[6] المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ١/٤٥٢. وشَرْح شِعْر المُتَنبي – السفر الثاني: ٢/٢٢، أبو القاسم ابن الإفليلي إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهريّ، تحقيق: د. مصطفى عليّان، ط١، مؤسّسة الرّسالة–بيروت، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م. والمخصّص: ٥/١٤٣.

[7] ينظر: العدّة في إعراب العمدة: ٣/٣٦٣. والمطّلع على ألفاظ المقنع: ٥٢، محمّد بن أبي الفتح بن أبي الفضل شمس الدّين البعليّ، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، ط١، مكتبة السوادي للتوزيع، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م. والمصباح المنير: ١/١٨١.

[8] الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: ٩/٢٢٣.

٣- دِرْعُ الحَدِيدِ:

قَالَ: " وَدِرْعُ الحَدِيدِ مُؤَنَّثَةٌ، عَلَى اللُّغَةِ المَشْهُورَةِ، وَفِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ تَذْكِيرُهَا "[١].

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ عَدَدٍ لَيْسَ بِالقَلِيلِ مِنْ العُلَمَاءِ؛ قَالَ الخَلِيلُ، وَغَيْرُهُ: " وَدِرْعُ الحَدِيدِ تُؤَنَّثُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُذَكَّرُ – أَيْضًا – "[٢]. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " دِرْعُ الحَدِيدِ: مُؤَنَّثَةٌ وَمُذَكَّرٌ؛ مَعْرُوفَانِ، وَالتَّأْنِيثُ أَغْلَبُ وَأَكْثَرُ؛ يُقَالُ: دِرْعٌ مُفَاضَةٌ وَسَابِغَةٌ "[٣].

وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: " وَدِرْعُ الحَدِيدِ مُؤَنَّثَةٌ، وَرُبَّمَا ذُكِّرَتْ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ "[٤]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: "دِرْعُ الحَدِيدِ: تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ، وَالتَّأْنِيثُ الغَالِبُ المَعْرُوفُ، وَالتَّذْكِيرُ أَقَلُّهُمَا "[٥]. وَجَاءَ فِي (المِصْبَاحِ المُنِيرِ): " دِرْعُ الْحَدِيدِ: مُؤَنَّثَةٌ فِي الْأَكْثَرِ، وَتُصَغَّرُ عَلَى (دُرَيْعٍ) – بِغَيْرِ هَاءٍ – عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ التَّصْغِيرُ عَلَى لُغَةِ مِنْ ذَكَّرَ، وَرُبَّمَا قِيلَ: (دُرَيْعَةٌ) – بِالْهَاءِ – وَجَمْعُهَا: أَدْرُعٌ، وَدُرُوعٌ، وَأَدْرَاعٌ "[٦].

وَبِخَلَافِ هَذَا المَذْهَب، اقْتَصَرَ جُمْلَةٌ مِنْ الأَثْبَاتِ عَلَى تَأْنِيثِ (دِرْعِ الحَدِيدِ)[٧]. وَأَطْلَقَ آخَرُونَ، فَصَحَّحُوا التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، بِغَيْرِ قَيْدٍ أَوْ تَرْجِيحٍ، وَهَؤَلَاءِ كُثْرٌ يَضِيقُ المَقَامُ عَنْ اسْتِقْصَاءِ اسْمَائِهِمْ كُلِّهَا[٨].

٤- الدَّلْوُ:

---

[١] المجموع: ٤/٤٤١.

[٢] العين: ٢/٣٤. وينظر: جمهرة اللّغة: ٢/٦٣١. والمحيط: ١/٤١٨.

[٣] المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٦١.

[٤] المذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥١.

[٥] المخصّص: ٥/١٤٤.

[٦] المصباح المنير: ١/١٩٢. وينظر: القاموس: ٧١٤.

[٧] ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٨٣. وإصلاح المنطق: ٢٥٣. والفصيح: ٣١٨. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٤. وديوان الأدب: ١/١٨٧. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٦٧. والصّحاح: ٣/١٢٠٦. والمذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٧٥. والمقاييس: ٢/٢٦٨. وفقه اللغة للثّعالبيّ: ١٧١. وشمس العلوم: ٤/٢٠٦٥.

[٨] ينظر مثلًا: المذكّر والمؤنّث للمبرّد: ٩٦. وغريب الحديث للحربيّ: ٢/٦٩٣. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ١/٤٧٤. والتّكملة للفارسيّ: ٤٠٢. وشرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ٢٦٠. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٢/٦٦٨. والمُغرب: ٢/٤١٩.

قَالَ: " وَفِي الدَّلْوِ لُغَتَانِ؛ التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ أَفْصَحُ "[١].

وَلَمْ يَحدِ النَّوَوِيُّ – فِي هَذَا الحَرْفِ – عَنْ مَنْهَجِهِ القَائِمِ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي قَبُولِ المَحْكِيّ، إِذْ وَافَقَ مَنْ أَجَازَ التَّأْنِيثَ وَالتَّذْكِيرَ فِي (الدَّلْوِ)، وَخَالَفَ مَنِ اقْتَصَرَ عَلَى التَّأْنِيثِ، وَاصِفًا لُغَةَ التَّأْنِيثِ بِـ(الأَفْصَحِ). وَعِبَارَتُهُ قَرِيبَةٌ مِنْ عِبَارَةِ ابْنِ سِيده؛ جَاءَ فِي (المُحْكَمِ): " الدَّلْوُ: تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ ... وَالتَّأْنِيثُ أَعْلَى وَأَكْثَرُ "[٢]. وَكَانَ ابْنُ السِّكِّيتِ قَدْ رَجَّحَ تَأْنِيثَهَا، إِذْ قَالَ: " وَالدَّلْوُ الغَالِبُ عَلَيْهَا التَّأْنِيثُ "[٣]. وَنَصَّ صَاحِبُ (التَّاجِ) عَلَى أَنَّ " الدَّلْوَ مُؤَنَّثَةٌ فِي الأَفْصَحِ "[٤]. عَلَى أَنَّ مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّأْنِيثِ، وَلَا سِيَّمَا مُصَنِّفِي كُتُبِ (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)[٥].

٥- الذِّرَاعُ:

قَالَ: " فَفِي الذِّرَاعِ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ؛ التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ أَفْصَحُ "[٦]. فَأَجَازَ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، وَجَعَلَ تَأْنِيثَهَا أَفْصَحُ اللُّغَتَيْنِ.

وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ اسْتَقَاهُ مِنْ حِكَايَةِ الأَعْلَامِ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " الذِّرَاعُ: أُنْثَى. وَقَدْ ذَكَّرَ (الذِّرَاعَ) بَعْضُ بَنِي عُكْلٍ. وَتَصْغِيرُهَا: (ذُرَيْعَةٌ)، وَرُبَّمَا قَالُوا: (ذُرَيِّعٌ). وَالهَاءُ فِي التَّصْغِيرِ أَجْوَدُ وَأَكْثَرُ. وَيُقَالُ: ثَلَاثُ أَذْرُعٍ "[٧]. وَقَالَ أَبُو حاتمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " وَالذِّرَاعُ: مؤَنَّثَةٌ، وَقَدْ ذَكَّرَهُ بَعْضُهُمْ. واللُّغَةُ الجَيِّدَةُ التَّأْنِيثُ؛ سَمِعْتُ اللُّغَتَيْنِ مِنْ أَبِي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ "[٨]. وَقَالَ المُفضَّلُ بنُ سَلَمَة: تَأْنِيثُهَا أَكْثَرُ[٩]. وَأَطْلَقَ الجَوْهَرِيُّ تَأْنِيثَهَا وَتَذْكِيرَهَا[١٠].

---

[١] المجموع: ١٤٢/١، وينظر: ٥٨٤/٢.

[٢] المحكم: ٤٢٦/٩.

[٣] إصلاح المنطق: ٢٥٤.

[٤] تاج العروس: ٢٤٣/٥.

[٥] ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٧٩. والمذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٥٨. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٦. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٧٥. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٤٦. والمذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٩.

[٦] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٩١/٩، وينظر: ٥١/١١. والمجموع: ٢٢٨/٢.

[٧] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٦٨.

[٨] المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٢١.

[٩] ينظر: المذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٢٩. وينظر: المذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٥.

[١٠] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٩١/٩، وينظر: ٥١/١١. والمجموع: ٢٢٨/٢.

غَيْرَ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ اقْتَصَرَ عَلَى تَأْنِيثِ (الذِّرَاعِ)، فَحُكِيَ أَنَّ الأَصْمَعِيَّ لَمْ يَعْرِفْ فِيهَا، إِلَّا التَّأْنِيثَ[١]، وَمِثْلُهُ عَنْ سِيبَوَيهِ[٢]. وَهُو اخْتِيَارُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَابْنِ السِّكِّيتِ، وَثَعْلَبٍ[٣]، وَغَيْرِهِمْ[٤]. وَكَانَ ابْنُ التَّسْتُرِيِّ قَدْ رَدَّ قَوْلَ الفَرَّاءِ؛ قَالَ: " وَحَكَى الفَرَّاءُ أَنَّ بَعْضَ عُكْلٍ يُذَكِّرُهَا، وَيُصَغِّرُهَا (ذُرَيِّعٌ)، وَهُوَ شَاذٌّ غَيْرُ مُخْتَارٍ، وَلَا مَعْمُولٌ عَلَيْهِ البَتَّةَ "[٥].

٦- السُّوقُ:

قَالَ: " وَالسُّوقُ: يُذَكَّرُ، وَيُؤَنَّثُ وَهُوَ أَفْصَحُ "[٦].

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي سَمَاعِ تَأْنِيثِ (السُّوقِ)، وَتَذْكِيرِهَا، بَيْدَ أَنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُقَيِّدْ بِحُكْمٍ يُفْهَمُ مِنْهُ تَرْجِيحُ التَّأْنِيثِ، وَهُؤُلَاءِ هُمْ صُنَّاعُ المُعْجَمَاتِ؛ إِذْ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ، وَغَيْرُهُ: " وَالسُّوقُ: مَعْرُوفَةٌ، تُؤَنَّثُ وَتُذَكَّرُ "[٧]. وَحَكَى الجَوْهِرِيُّ عَنِ الأَخْفَشِ: "أَهْلُ الْحِجَازِ يؤنّثُونَ الطَّرِيقَ، وَالسِّرَاطَ، وَالسَّبِيلَ، وَالسُّوقَ، وَالزُّقَاقَ، وَالكَلَّاءَ، وَهُوَ سُوقُ الْبَصْرَةِ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُذَكِّرُونَ هَذَا كُلَّهُ "[٨].

وَفِي الطَّرَفِ الآخَرِ، ذَهَبَ الأَكْثَرُ مِنْهُمْ إِلَى تَرْجِيحِ التَّأْنِيثَ، إِمَّا بِحُكْمٍ صَرِيحٍ مُبَاشِرٍ، كَمَا نَصَّتْ عَلَيْهِ بَعْضُ كُتُبِ (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)؛ قَالَ أَبُو حاتمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: السُّوقُ: مُؤَنَّثَةٌ، وَقَدْ

---

[١] ينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٩٩/١.

[٢] ينظر: أدب الكاتب: ٢٨٨. والصّحاح: ٢١١٠/٣.

[٣] ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٦٠/٢. وإصلاح المنطق: ٢١٣. والكنز اللّغويّ: ٢٠٥. والفصيح: ٣١٨.

[٤] ينظر: تهذيب اللّغة: ٧٢/٢. والتّكملة للفارسيّ: ٤٠٠. والبلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث: ٧٢. والمغرب: ٣٠٤/١. واتفاق المباني وافتراق المعاني: ٢٥٧، سليمان بن بنين الدقيقيّ النحويّ، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، ط١، دار عمّار- الأردن، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

[٥] المذكّر والمؤنّث لابن التستريّ: ٧٦.

[٦] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٧٠/١٧.

[٧] جمهرة اللّغة: ٨٥٣/٢. وينظر: المحيط: ٤٧٤/٥. والصّحاح: ١٤٩٩/٤.

[٨] الصّحاح: ١٤٩١/٤-١٤٩٢.

تُذَكَّرُ، وَالتَّأْنِيثُ أَغْلَبُ وَأَعْرَفُ "[1]. وَقَالَ الفَرَّاءُ: " وَالتَّأْنِيثُ أَغْلَبُ عِنْدَ الفُصَحَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يُصَغِّرُونَهَا: (سُوَيْقَةٌ) "[2]. وَوَافَقَهُم النَّوَوِيُّ.

وَإِمَّا يَكُونُ التَّرْجِيحُ بِمَفْهُومِ العِبَارَةِ، لَا بِحُكْمٍ صَرِيحٍ، كَقَوْلِ ابْنِ السِّكِّيتِ: " وَالسُّوقُ: مُؤَنَّثَةٌ، وَقَدْ تُذَكَّرُ "[3]. وَحَكَى مِثْلَهُ أَبُو عُبَيْدٍ[4]. وَقَالَ ابْنُ جِنِّي: " السُّوقُ: مُؤَنَّثَةٌ، وَرُبَّمَا ذُكِّرَ "[5].

٧- العُرْسُ:

قَالَ: " العُرْسُ بِضَمِّ الرَّاءِ وَإِسْكَانِهَا؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ وَتُذَكَّرُ "[6]. فَأَفْهَمَتْ عِبَارَتُهُ أَنَّ التَّأْنِيثَ أَكْثَرُ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ صَحَّ تَذْكِيرُ (العُرْسِ).

وَبِمُرَاجَعَةِ التُّرَاثِ اللُّغَوِيِّ، وَقَفْنَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ فِي هَذَا الحَرْفِ؛ (الأَوَّلُ): الاقْتِصَارُ عَلَى تَأْنِيثِهَا، وَأَصْحَابُ هَذَا المَذْهَبِ هُم الأَكْثَرُ، مِنْهُمْ مُصَنِّفُو كُتُبِ (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)[7]، وطَائِفَةٌ مِنْ صُنَّاعِ المُعْجَمَاتِ[8]، وَمِنْ سَائِرِ اللُّغَوِيِّينَ[9]. و(الثَّانِي): تَصْحِيحُ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ مَعَ تَرْجِيحِ التَّأْنِيثِ، وَهَؤُلَاءِ وَافَقَهُم النَّوَوِيّ، وَعِبَارَتُهُ هِيَ عِبَارَةُ ابْنِ سِيده؛ جَاءَ (المُحْكَمِ): "

---

[1] المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٦٦. وينظر: المذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٣. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٨٥. والمذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٦٠.

[2] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٨٥.

[3] إصلاح المنطق: ٢٥٦.

[4] ينظر: الغريب المُصَنَّف: ٦٥٩/٣. والمذكّر والمُؤَنَّث للأنباريّ: ٤٧٨/١.

[5] المذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٧٢.

[6] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٣/٤.

[7] ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٧٥. والمذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٣٨. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٥. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٩٣. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٨١. والمذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٧.

[8] ينظر: العين: ٣٢٨/١. وتهذيب اللّغة: ٥١/٢. والمحيط: ٣٦٠/١. ومجمل اللّغة: ٦٥٨. وأساس البلاغة: ٦٤٢/١. والمجموع المغيث: ٤٢٢/٢.

[9] ينظر: إصلاح المنطق: ٢١٣. والتّكملة للفارسيّ: ٣٨٦. والتّلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٢٤٢. وإيضاح شواهد الإيضاح: ٦٨٢/٢. وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٤٢/١.

والعُرْسُ وَالعُرُسُ: مِهْنَةُ الإِمْلَاكِ وَالبِنَاءِ، وَقِيلَ: طَعَامُهُ خَاصَّةً، أُنْثَى وَقَدْ تُذَكَّرُ "[1]. وَ(الثَّالِثُ): تَصْحِيحُ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ دُونَ تَرْجِيحٍ[2].

٨- العَضُدُ:

قَالَ: " العَضُدُ مُؤَنَّثَةٌ، وَتُذَكَّرُ؛ قَالَ الزَّجَّاجِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا يَجُوزُ تَذْكِيرُهَا "[3].

بَلْ إِنَّ أَكْثَرَهُمْ اقْتَصَرَ عَلَى تَأْنِيثِهَا، وَلَمْ يُجِيزُوا التَّذْكِيرَ، إِذْ حُكِيَ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ أَنَّهَا " مُؤَنَّثَةٌ لَا غَيْرَ "[4]، وَاتَّفَقَتْ كُتُبُ (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ) عَلَى تَأْنِيثِهَا[5]. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَالعَضُدُ: مُؤَنَّثَةٌ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُصَغِّرُونَهَا (عُضَيْدَةٌ) "[6]. وَوَافَقَهُمْ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ[7].

وَأَمَّا تَذْكِيرُ (العَضُدِ)، فَهُوَ حِكَايَةُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ، وَعَزَاهَا لِبَعْضِ العَرَبِ؛ جَاءَ فِي (الغَرِيبِ المُصَنَّفِ)، وَغَيْرِهِ: " أَبُو زَيْدٍ: أَهْلُ تُهَامَةَ يَقُولُونَ: العُضُدُ وَالعُضْدُ، وَالعُجُزُ وَالعُجْزُ، وَيُؤَنِّثُونَهُمَا. وَتَمِيمُ تَقُولُ: العَضُدُ، وَالعَجُزُ، وَيُذَكِّرُونَ، وَيَجُوزُ التَّخْفِيفُ "[8]. وَالحُكْمُ الَّذِي قَرَّرَهُ النَّوَوِيُّ يُوَافِقُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سِيده؛ جَاءَ فِي (المُخَصَّصِ): " وَ(العَضُدُ): مُؤَنَّثَةٌ، وَرُبَّمَا ذُكِّرَ "[9].

٩- القَوْسُ:

---

[1] المحكم: ٤٧٧/١.

[2] ينظر: الغريب المصنّف: ٦٥٩/٣. وديوان الأدب: ١٥٥/١. والصّحاح: ٩٤٨/٣. والمُغرب: ٣٧٠/٢.

[3] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٩٦.

[4] المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٨٤/١. والمحكم: ٣٨٩/١.

[5] ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٦٨. والمذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٢٠. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣١. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٥٨/١. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٩٢. والمذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٥.

[6] جمهرة اللّغة: ٦٥٨/٢.

[7] التّلخِيص في معرفة أسماء الأشياء: ٥٩. وشرح ديوان المتنبّي للمعرّيّ: ٤٦١. وتثقيف اللّسان: ١٤٠. وشرح ديوان المتنبّي للعُكبريّ: ٧٩/٢. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٧٦٧/٤. والمُغرب: ٤١٨/٢.

[8] الغريب المصنّف: ٦٦٠/٣. وينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٨٤/١. والمخصّص: ١٣٧/١. وإكمال الإعلام بتثليث الكلام: ٤٣٤/٢.

[9] المخصّص: ١٤٠/٥.

قَالَ: " الْقَوْسُ مُؤَنَّثَةٌ وَمُذَكَّرَةٌ، وَالتَّأْنِيثُ أَشْهَرُ ؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ[١]: مَنْ أَنَّثَ، قَالَ فِي تَصْغِيرِهَا: (قُوَيْسَةٌ). وَمَنْ ذَكَّرَ، قَالَ: (قُوَيْسٌ) "[٢].

فَتَابَعَ الجَوْهَرِيَّ فِي تَصْحِيحِ تَذْكِيرِهَا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ جُمهُورَ اللُّغَوِيِّينَ اقْتَصَرَ علَى تَأْنِيثِهَا. وَكَانَ الصَّغَانِيَّ – أَيْضًا – قَدْ تَابَعَ الجَوْهَرِيَّ، وَعِبَارَتُهُ قَرِيبَةٌ مِنْ عِبَارَةِ النَّوَوِيِّ؛ قَالَ: "القَوْسُ يُؤَنَّثُ وَيُذَكَّرُ ؛ فَمَنْ أَنَّثَ، قَالَ فِي تَصْغِيرِهَا: (قُوَيْسَةٌ). وَمَنْ ذَكَّر، قَالَ: (قُوَيْسٌ). وَالغَالِبُ التَّأْنِيثُ "[٣].

وَأَمَّا جُمْهُورُ اللُّغَوِيِّينَ، فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ (القَوْسَ) مُؤَنَّثَةٌ، لَا غَيْرَ، وَمِنْ ذَلِكَ مُصَنِّفِي كُتُبِ (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)[٤]. وَذَهَبَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ الصَّرْفِيَّةِ أَنَّهُ مِنَ المُؤَنَّثِ الثُّلَاثِي الَّذِي سُمِعَ تَصْغِيرُهُ عَلَى (قُوَيْسٍ) بِدُونِ تَاءٍ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، إِذِ القِيَاسُ أَنْ يُصَغَّرَ عَلَى (قُوَيْسَةٍ)[٥]. وَقَدْ سُمِعَ – أَيْضًا – (قُوَيْسَةٌ)[٦]، وَلَعَلَّ هَذَا مَا حَدَا الجَوْهَرِيَّ أَنْ يُثْبِتَ التَّذْكِيرَ لِـ(القَوْسِ).

١٠ – الكَفُّ:

قَالَ: " وَالكَفُّ مُؤَنَّثَةٌ فِي اللُّغَةِ المَشْهُورَةِ، وَحُكِيَ تَذْكِيرُهَا؛ سُمِّيَتْ كَفًّا؛ لِأَنَّهُ يُكَفُّ بِهَا عَنْ سَائِرِ البَدَنِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ بِهَا يُضَمُّ وَيُجْمَعُ "[٧].

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الجُمْهُورِ، إِذِ اقْتَصَرُوا عَلَى التَّأْنِيثِ فِي (الكَفِّ)، وَحَكَى الفَرَّاءُ سَمَاعَ تَذْكِيرِهَا فِي الشِّعْرِ، مُحْتَجًّا بِقَوْلِ الأَعْشَى[٨]:

---

[١] الصّحاح: ٩٦٧/٣.

[٢] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٨٥.

[٣] العباب الزّاخر: (حرف السّين): ٣٦٧.

[٤] ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٧٥. والمذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٣٦. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٥٧٧/١. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٩٨. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٨٧. والبلغة في الفرق بيت المذكّر والمؤنّث: ٨٠.

[٥] ينظر: اللّمع في العربيّة: ٢١٧. وجمهرة الأمثال للعسكريّ: ٤٢٠/١. وارتشاف الضّرب: ٣٧٥/١.

[٦] ينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٥٧٨/١. والمخصّص: ١٣٦/٥.

[٧] المجموع: ٣٨٨/١.

[٨] ديوانه: ١١٥.

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

فَذَكَّرَ الصِفَةَ (مُخَضَّبًا)؛ إِيْذَانًا بِتَذْكِيرِ (الكَفِّ)؛ قَالَ: وَإِنَّمَا ذَكَّرَهُ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَلِأَنَّهُ وَجَدَهُ لَيْسَتْ فِيهِ الهَاءُ، وَالعَرَبُ تَجْتَرِئُ عَلَى تَذْكِيرِ المُؤَنَّثِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ الهَاءِ[1]. وَرُدَّ القَوْلُ بِتَذْكِيرِهِ بِأَنَّه أَرَادَ (السَّاعِدَ)، فذَكَّرَ، وَقِيلَ: إِنَّمَا أَرَادَ العُضْوَ، وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ (يَضُمُّ)، أَوْ مِنْ هَاءِ (كَشْحَيْهِ)، أَوْ صِفَةٌ لـ(رَجُلًا)[2].

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " وَأَمَّا قَوْلُ الأَعْشَى ... فَتَوَهَّمُوا فِي تَذْكِيرِهِ غَيْرَ شَيْءٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: (الكَفُّ) يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَعْرُوفٌ "[3]. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ: " وَزَعَمَ قَوْمٌ لَا يُوثَقُ بِعِلْمِهِمْ أَنَّهُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَبَنَوْا ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ الأَعْشَى ... قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا خَطَأٌ مِنْهُمْ "[4].

قُلْتُ: مِمَّا يُعَضِّدُ مَذْهَبَ النَّوَوِيِّ، أَنَّهُ حُكِيَ تَذْكِيرُ (الكَفِّ)، عَنِ المُبَرِّدِ، وَغَيْرِهِ[5]. وَفَضْلًا عَنْ بَيْتِ الأَعْشَى، وَرَدَتِ (الكَفُّ) مُذَكَّرَةً فِي الشِّعْرِ الفَصِيحِ، وَهُوَ قَولُ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ[6]:

وَلَوْ كَفِّي اليَمِينُ بَغَتْكَ خَوْنًا لأَفْرَدْتُ اليَمِينَ مِنَ الشِّمَالِ

ثَالِثًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّذْكِيرَ دُونَ التَّأْنِيثِ:

١- الحَمَّامُ:

---

[1] ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٧١-٧٢.

[2] ينظر: التّكملة للفارسيّ: ٣٨٣-٣٨٤. والمحكم: ٦٦٤/٦. وأمالي ابن الشّجريّ: ٢٤٢/١-٢٤٥. وإيضاح شواهد الإيضاح: ٦٧٤/٢. والبلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث: ٧٢. والتّكملة للصّغانيّ: ١١٧/١. شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة (لأربعة آلاف شاهد شعريّ): ١٣٩/١، محمّد بن محمّد حسن شُرَّاب، ط١، مؤسّسة الرسالة-بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

[3] المذكّر والمؤنّث للسجستانيّ: ١٢٦.

[4] المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٦٢/١.

[5] ينظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: ١١٠٨/٢.

[6] ديوانه: ٩٧.

قَالَ: " وَالحَمَّامُ مُذَكَّرٌ، لَا مُؤَنَّثٌ، كَذَا نَقَلَهُ الأَزْهَرِيُّ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ) عَنِ العَرَبِ[١]، وَنَقَلَهُ غَيْرُهُ[٢]. وَجَمْعُهُ: (حَمَّامَاتٌ)؛ مُشْتَقٌّ مِنَ الحَمِيمِ، وَهُوَ المَاءُ الحَارّ "[٣].

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ جُمْهُورِ اللُّغَوِيِّينَ أَنَّ (الحَمَّامَ) مُذَكَّرٌ، وَأَنَّ جَمْعَهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَفَسَّرَ سِيبَوَيْهِ جَمْعَهُ جَمْعَ إِنَاثٍ وَهِوَ مُذَكَّرٌ، بِأَنَّ الأَلِفَ وَالتَّاءَ عِوَضٌ عَنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ؛ لِأَنَّ العَرَبَ لَمْ يُكَسِّرُوهَا عَلَى أَحَدِ أَبْنِيَةِ الجَمْعِ[٤]. وَمِنْ طَرِيفِ مَا يُرْوَى فِي هَذَا الحَرْفِ، أَنَّ أَحَدَ الأُدَبَاءِ كَتَبَ: (الحَمَّامَ الَّتِي ...)، فَأَنَّثَ، وَلَمَّا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنَّ (الحَمَّامَ) مُذَكَّرٌ؛ قَالَ: أَرَدْتُ حَمَّامَ النِّسَاءِ[٥]!

وَيَبْدُو أَنَّ جَزْمَ النَّوَوِيِّ بِتَذْكِيرِ (الحَمَّامِ) رَدٌّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْنِيثِهِ، إِذْ حُكِيَ عَنِ ابْنِ بَرِّيٍّ: " وَقَدْ جاءَ الحَمَّامُ مُؤَنَّثًا فِي بَيْتٍ زَعَمَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّهُ يَصِفُ حَمَّامًا، وَهُوَ قَوْلُهُ[٦]:

فَإِذَا دَخَلْتَ سَمِعْتَ فِيهَا رَجَّةً لَغَطَ المَعَاوِلِ فِي بُيُوتِ هَدَادِ "[٧].

وَكَانَ ابْنُ الخَبَّازِ (ت٦٣٩هـ) – وَهُوَ مِنْ مُعَاصِرِي النَّوَوِيِّ – قَدْ عَوَّلَ عَلَى البَيْتِ المَذْكُورِ، فِي قَوْلِهِ بِتَأْنِيثِ (الحَمَّامِ)، إِذْ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِأَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ (ت٦٢٨هـ): " لَا يَجُوزُ جَمْعُ المُذَكَّرِ الخَالِي مِنَ التَّأْنِيثِ، بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ ... وَقَدْ شَذَّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، قَالُوا: سُرَادِقَاتٌ، وَحَمَّامَاتٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُكَسِّرُوهُمَا فَجَمَعُوهُمَا بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ ... وَرَأَيْتُ بَيْتًا فِي (الصِّحَاحِ) يَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِ (الحَمَّامِ)؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

فَإِذَا دَخَلْتَ سَمِعْتَ فِيهَا رَجَّةً لَغَطَ المَعَاوِلِ فِي بُيُوتِ هَدَادِ "[٨].

---

[١] ينظر: تهذيب اللّغة: ١١/٤.

[٢] ينظر: العين: ٣٣/٣. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٧٠. واللّامع العزيزيّ: ١٧٥-١٧٦. والمخصّص: ٤٤٨/٢. والمحكم: ٥٥٢/٢.

[٣] المجموع: ٢٠٦/٢.

[٤] ينظر: الكتاب: ٦١٥/٣.

[٥] ينظر: أخبار الحمقى والمغفّلين: ١٧٠، عبد الرّحمن بن عليّ جمال الدّين بن الجوزيّ، تحقيق: عبد الأمير مهنّا، ط١، دار الفكر اللّبنانيّ-بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

[٦] الصّحاح: ١٧٧٨/٥. والبيتُ بِلَا نِسْبَةٍ.

[٧] لسان العرب: ١٥٤/١٢.

[٨] الغرّة المخفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة: ١٤٣، شمس الدين أحمد بن الحسين ابن الخبّاز، تحقيق: حامد محمّد العبدليّ، د. ط، دار الأنبار للطّباعة والنّشر-بغداد، الرّمادي، ١٩٩٠م-١٩٩١م.

٢- دِرْعُ المَرْأَةِ:

قَالَ: " وَدِرْعُ المَرْأَةِ مُذَكَّرٌ، لَا غَيْرَ "[١].

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُ غَالِبِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، وَحُكِيَ فِيهِ الإِجْمَاعُ[٢]. وَالمَصَادِرُ الَّتِي اقْتَصَرَتْ عَلَى تَذْكِيرِهِ كَثِيرَةٌ، يَضِيقُ المَقَامُ عَنِ اسْتِقْصَائِهَا[٣]. وَعِبَارَةُ النَّوَوِيِّ هِيَ عِبَارَةُ بَعْضِ سَالِفِيهِ، كَاللِّحْيَانِيِّ، وَغَيْرِهِ[٤].

وَقَوْلُ النَّوَوِيِّ رَدٌّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ، الَّذِينَ خَالَفُوا الجُمْهُورَ؛ قَالَ كُرَاعُ النَّمْلِ: " دِرْعُ الحَرْبِ: مُؤَنَّثَةٌ، وَدِرْعُ المَرْأَةِ: يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ "[٥]. وَعَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُ شُرَّاحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، مِنْ سَالِفِي النَّوَوِيِّ، إِذْ حَكَوا سَمَاعَ تَأْنِيثِهِ[٦].

٣- السِّوَاكُ:

قَالَ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: السِّوَاكُ بِكَسْرِ السِّينِ، وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ وَعَلَى الْعُودِ، الَّذِي يُتَسَوَّكُ بِهِ. وَهُوَ مُذَكَّرٌ؛ قَالَ اللَّيْثُ[٧]: وَتُؤَنِّثُهُ الْعَرَبُ – أَيْضًا –. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ[٨]: هَذَا مِنْ غُدَدِ اللَّيْثِ، أَيْ: مِنْ أَغَالِيطِهِ الْقَبِيحَةِ. وَذَكَرَ صَاحِبُ (المُحْكَمِ) أَنَّهُ يُؤَنَّثُ وَيُذَكَّرُ[٩] "[١٠].

---

[١] المجموع: ٤٤١/٤.

[٢] ينظر: كفاية النّبيه في شرح التّنبيه: ٤٦٨/١٤.

[٣] يُنْظر مثلًا: العين: ٣٤/٢. والمذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٨٣. وإصلاح المنطق: ٢٥٣. وأدب الكاتب: ٢٨٧. والفصيح: ٣١٨. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٤. وجمهرة اللّغة: ٦٣١/٢. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٥٤٥/١. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٥٠. وتهذيب اللّغة: ١١٩/٢. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٦٧. والمقاييس: ٢٦٨/٢. وشمس العلوم: ٢٠٦٥/٤. والبلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث: ٨٣.

[٤] ينظر: المحيط في اللّغة: ٤١٨/١. والمحكم: ٩/٢. واللّسان: ٨٢/٨.

[٥] المنتخب من كلام العرب: ٥٠٤.

[٦] ينظر: مشارق الأنوار: ٥١٠/١. ومطالع الأنوار: ٢٤/٣. والاقتضاب في غريب الموطّأ: ١٦٤/١.

[٧] ينظر: العين: ٣٩٢/٥.

[٨] ينظر: تهذيب اللّغة: ١٧٣/١٠-١٧٤.

[٩] ينظر: المخصّص: ١٤٨/٥.

[١٠] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤٣/٣.

فَوَافَقَ الأَزْهَرِيَّ بِالاقْتِصَارِ عَلَى التَّذْكِيرِ، وَخَالَفَ مَنْ قَالَ بِتَأْنِيثِهِ، وَمَنْ صَحَّحَ التَّذْكِيرَ التَّأْنِيثَ، وَهَذَا غَرِيبٌ؛ لِأَنَّ مَنْهَجَ النَّوَوِيّ قَائِمٌ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي قَبُولِ لُغَاتِ العَرَبِ، وَتَصحِيحِ حِكَايَةِ الأَعْلَامِ، وَإِنْ خَالَفَتِ المَشْهُورِ، وَهَذَا المَنْهَجُ سِمَةٌ بَارِزَةٌ طَبَعَتْ مَسَائِلَ النَّقْدِ اللُّغَوِيّ لَدَيْهِ، وَأَحْكَامَهُ اللُّغَوِيَّةِ. وَالحَالُ أَنَّ حِكَايَةَ تَأْنِيثِ (السِّوَاكِ) بَتَّ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَثْبَاتِ قَبْلَ ابْنِ سِيده؛ إِذْ حَكَى ابْنُ دُرَيْدٍ أَنَّ العَرَبَ تُؤَنِّثُهُ وَتُذَكِّرُهُ، وَتَذْكِيرُهُ أَعْلَى[1]. وَجَاءَ فِي (المُحِيطِ): "وَالعَرَبُ تُؤَنِّثُ (السِّوَاكَ) "[2].

رَابِعًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّأْنِيثَ دُونَ التَذْكِيرِ:

١- الحَرْبُ:

قَالَ: " وَالحَرْبُ مُؤَنَّثَةٌ، وَفِي لُغَةٍ شَاذَّةٍ مُذَكَّرَةٌ "[3].

وَعِبَارَتُهُ تُفْهِمُ رَفْضَهُ التَّذْكِيرَ فِي (الحَرْبِ)، وَهُوَ – بِهَذَا الحُكْمِ – وَافَقَ قَوْلَ أَكْثَرِ اللُّغَوِيِّينَ، الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهَا تُصَغَّرُ عَلَى (حُرَيْبٍ) بِإِسْقَاطِ التَّاءِ؛ رُوَايَةً عَنِ العَرَبِ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. وَفَسَّرُوا ذَلِكَ بِأَنَّهَا فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ، مِنْ قَوْلِهِم: (حَرَبْتُهُ حَرْبًا)، وَالمَصْدَرُ مُذَكَّرٌ، وَتَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِالمَصْدَرِ، لَمْ يُخْرِجِ المَصْدَرَ عَنْ مَعْنَاهُ[4].

وَيَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي لُغَةٍ شَاذَّةٍ)، أَنَّ مَا وَصَفَهُ بِالشُّذُوذِ هُوَ حِكَايَةُ عَلَمَيْنِ مِنْ أَعْلَامِ العَرَبِيَّةِ، إِذْ نُقِلَ تَذْكِيرُ (الحَرْبِ) عَنِ المُبَرِّدِ، وَلَمْ يَجْرُؤْ أَيٌّ مِمَّنْ نَقَلَ عَنْهُ أَنْ يَصِفَ حِكَايَتَهُ بِالشُّذُوذِ[5]. وَحَكَى ابْنُ سِيده التَّذْكِيرَ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيّ؛ جَاءَ فِي (المُحْكَمِ): " الحَرْبُ: نَقِيضُ السِّلْمِ؛ أُنْثَى ... وَحَكَى ابْنُ الأَعْرَابِيّ فِيهَا التَّذْكِيرَ، وَأَنْشَدَ[6]:

---

[1] ينظر: جمهرة اللّغة: ٨٥٧/٢. وينظر: سفر السّعادة: ١٠٣٧/٢.

[2] المحيط في اللّغة: ٢٩٨/٦.

[3] المجموع: ٤٤١/٤.

[4] ينظر: المقتضب: ٢٤٠/٢. والأصول في النّحو: ٤١٢/٢. وعلل النّحو: ٤٨١.

[5] ينظر: الصّحاح: ١٠٨/١-١٠٩. وشرح شافية ابن الحاجب: ٩٨/٤. والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥١٢/٣. وبصائر ذوي التّمييز: ٤٤٤/٢. وشرح الفارضي على الألفيّة: ٢٧٧/٤. وخزانة الأدب: ١١٩/٨.

[6] لَمْ أَقِفْ عَلى قَائِلِهِ. وَهُو بلَا نسبَةٍ فِي (الصّحاح): ٢٥٣٥/٦. و(اللّسان): ٢٤٨/١٥.

وَهْوَ إِذَا الحَرْبُ هَفَا عُقَابُه كَرْهُ اللِّقَاءِ تَلْتَظِي حِرَابُه

وَالأَعرَفُ تَأْنِيثُهَا؛ وَإِنَّمَا حِكَايَةُ ابْنِ الأَعْرَابِيّ نَادِرَةٌ. وَعِنْدِي أَنَّهُ إِنَّمَا حَمَلهُ عَلَى مَعْنَى القَتْلِ، أَوِ الهَرْجِ "[1].

٢، ٣- الدُّبُرُ، وَالضِّلْعُ:

قَالَ: " هِيَ الضِّلَعُ، وَالدُّبُرُ؛ فَهَذِهِ مُؤَنَّثَةٌ لَا غَيْرَ "[2].

أَمَّا (الضِّلَعُ)، فَقَدِ اتَّفَقَتْ آرَاءُ الأَقْدَمِينَ عَلَى أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ، بَيْدَ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ تَذْكِيرَهَا فِي الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثٌ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ[3]. لَكِنَّ الأَمْرَ عِنْدَ المُتَأَخِّرِينَ مُخْتَلِفٌ قَلِيلًا، فَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّحَ تَذْكِيرَهَا؛ قَالَ الزَّبِيدِيُّ: " الضِّلَعُ، كَعِنَبٍ وَجِذْعٍ، الأُوْلَى لُغَةُ الْحِجَازِ، وَالثَّانِيَةُ لُغَةُ تَمِيمٍ ... وَهِي مَحْنِيَّةُ الجَنْبِ؛ مُؤَنَّثَةٌ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُور، وَقِيلَ: مُذَكَّرَةٌ، وَقِيلَ: بِالوَجْهَيْنِ، وَهُوَ مُخْتَارُ ابْنِ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِ، ج: أَضْلُعٌ، وضُلوعٌ، وأضلاعٌ "[4].

وَقَدْ جَاءَ (الضِّلَعُ) فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ مُذَكَّرًا؛ إِذْ رُوِي عَنْهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): " اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ "[5]؛ فَأَعَادَ الضَّمِيرَ فِي (أَعْلَاهُ) مُذَكَّرًا. وَأَجَابَ بَعْضُ شُرَّاحِ الحَدِيثِ – مِنَ أَهْلِ اللُّغَةِ – بِأَنَّ تَأْنِيثَ (الضِّلَعِ) غَيْرُ حَقِيقِيٍّ – لِأَنَّهُ لَا فَرْجَ لَهُ – فَجَازَ التَّذْكِيرُ فِيهَا[6].

---

[1] المحكم: ٣/٣١٢.

[2] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٠٩.

[3] ينظر: اللّامع العزيزيّ: ٦٨٦.

[4] تاج العروس: ٢١/٤١٨.

[5] المصنّف لابن أبي شيبة: ١٠/٥١٠. وصحيح البخاريّ: ٣/١٢١٢. وصحيح مسلم: ٢/١٠٩١.

[6] ينظر: التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح: ٢٤/٥٥٠. ومصابيح الجامع: ٩/٤٠. وفتح الباري بشرح صحيح البخاريّ: ٦/٣٦٨. وعمدة القاري شرح صحيح البخاريّ: ٢٠/١٦٦.

قُلْتُ: اللَّافِتُ – هُنَا – أَنَّ النَّوَوِيَّ خَالَفَ مَنْهَجَهُ القَائِمِ عَلَى الاحْتِجَاجِ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، فِي قَبُولِ اللُّغَةِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى تَأْنِيثِ (الضِّلَعِ)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وُرُودِهَا فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، والغَرِيبُ إِهْمَالُهُ شَرْحَ الكَلِمَةِ، فِي شَرْحِهِ عَلَى (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وُرُدِهَا فِيهِ[1]!

وَأَمَّا (الدُّبُرُ)، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ تَنَاوَلَ قَضِيَّةَ تَذْكِيرِهَا أَوْ تَأْنِيثِهَا، وَقَدْ يَكُونُ جَزْمُهُ بِتَأْنِيثِهَا مَبْنِيٌّ عَلَى ذَهَابِهِ بِهَا إِلَى مَعْنَى (العَقِبِ)، إِذْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ لَا غَيْرَ[2].

خَامِسًا: مَا صَحَّحَ فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، دُونَ تَرْجِيحٍ:

١ – الحَالُ:

قَالَ: " وَفِي (الحَالِ) لُغَتَانِ؛ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ "[3].

فَذَهَبَ إِلَى تَصْحِيحِ تَأْنِيثِ (الحَالِ)، وَتَذْكِيرِهَا، مُسَاوِيًا فِي الحُكْمِ وَالاسْتِعْمَالِ. وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ؛ (الأَوَّلُ): هِيَ مُؤَنَّثَةٌ لَا غَيْرَ، وَهُوَ قَوْلُ الخَلِيلِ، وَمَنْ تَبِعَهُ[4]. وَ(الثَّانِي): إِنَّهَا تُؤَنَّث، وَتُذَكَّرُ، وَتَأْنِيثُهَا أَرْجَحُ فِي الاسْتِعْمَالِ؛ شُهْرَةً، أَوْ فَصَاحَةً، أَوْ كَثْرَةً ...؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " وَ(الحَالُ): أُنْثَى، وَأَهْلُ الحِجَازِ يُذَكِّرُونَهَا، وَرُبَّمَا أَدْخَلُوا فِيهَا الهَاءَ "[5]. وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: " وَالحَالُ: مُؤَنَّثَةٌ، وَقَدْ يُذَكَّرُ "[6]. وَجَاءَ فِي بَعْضِ المَصَادِرِ أَنَّ المَشْهُورَ فِيهَا التَّأْنِيثُ[7]. وَجَاءَ فِي (التَّاجِ): " يُؤَنَّثُ وَيُذَكَّرُ، وَالتَّأْنِيثُ أَكْثَرُ "[8].

---

[1] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٧/١٠.

[2] ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٦٦. والمذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١١٨. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣١. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٩٢. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٨٢. والمذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٥.

[3] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٥٦/٣.

[4] ينظر: العين: ٢٩٩/٣. والمحيط: ٢١١/٣. وشرح ديوان المتنبّي للمعرّيّ: ٥٤. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٤٠٦/٢. واللّباب للعُكبريّ: ٢٨٤/١.

[5] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٨٣. وينظر: المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٦٩.

[6] المذكّر والمؤنّث لابن فارسٍ: ٥٩.

[7] ينظر: المطّلع على ألفاظ المقنع: ٢٦٢.

[8] تاج العروس: ٣٧٤/٢٨.

وَ(الثَّالِثُ): إِنَّ فِيهَا لُغَتَيْنِ؛ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ، مِنْ دُونِ مُفَاضَلَةٍ، أَوْ حُكْمٍ، أَوْ تَوصِيفٍ، وَهُوَ رَأْيُ عَدَدٍ مِنَ اللُّغَوِيّينَ[١]، وَمِنْ مُتَأَخِّرِي النَّحْوِيّينَ[٢]؛ فَوَافَقَهُم النَّوَوِيُّ.

٢- الحَانُوتُ:

قَالَ: " الحَانُوتُ: مَعْرُوفٌ؛ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ؛ لُغَتَانِ، وَهُوَ الدُّكَّانُ. قَالَ الجَوْهَرِيُّ[٣]: الحَانُوتُ: مَعْرُوفٌ؛ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ؛ لُغَتَانِ "[٤]. فَاحْتَجَّ بِقَوْلِ الجَوْهَرِيّ لِتَصْحِيحِ اللُّغَتَيْنِ؛ تَذْكِيرِ (الحَانُونِ)، وَتَأْنِيثِهَا، مِنْ دُونِ حُكْمٍ تَرْجِيحِيّ لِأَحَدِهِمَا.

وَالحَقُّ أَنَّ تَصْحِيحَ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ فِي هَذَا الحَرْفِ، مَوْرِدُ اتِّفَاقٍ بَيْنَ الجُمْهُورِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الأَصْلَ – فِي الحَانُوتِ – هُوَ التَّأْنِيثَ، وَيُذَكَّرُ عَلَى التَّأْوِيلِ؛ قَالَ الفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُ: " وَالحَانُوتُ: أُنْثَى، وَإِنْ ذُكِّرَتْ، ذُهِبَ بِهَا إِلَى البَيْتِ "[٥]. غَيْرَ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ أَطْلَقَ، فَقَالَ: إِنَّ (الحَانُوتَ) يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ[٦]، وَتَابَعَهُم النَّوَوِيُّ.

وَلَمْ يُخَالِفِ الجُمْهُورَ، سِوَى ابْنِ فَارِسٍ، الَّذِي نَصَّ عَلَى أَنَّ (الحَانُوتَ) مُذَكَّرٌ، لَا غَيْرَ[٧]، وَرُبَّمَا كَانَتْ عِبَارَةُ النَّوَوِيّ رَدًّا لِقَوْلِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٣- الرُّوحُ:

---

[١] ينظر: الدّلائل في غريب الحديث: ٩٧١/٣. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٦٥. والمحكم: ٨/٤. والمخصّص: ٤٥٩/٣. والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: ١١٥٢/٢. وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ: ٤٩.

[٢] والتّذييل والتّكميل: ٥/٩. وتوضيح المقاصد: ٦٩٢/٢. وتمهيد القواعد: ٢٢٤٣/٥. والمقاصد النّحويّة: ١٦٥٢/٤. وشرح الفارضيّ على الألفيّة: ٢٧٦/٢.

[٣] ينظر: الصّحاح: ٢١٠٦/٥.

[٤] تهذيب الأسماء واللُّغات: ٧٣/٣.

[٥] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٨٧. وينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٤٣٩/١. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٧٠. والمصباح المنير: ١٥٨/١.

[٦] ينظر: شرح المعلّقات التّسع للشّيبانيّ: ٥٩. والمذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٧٢. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٣. والمحيط في اللّغة: ٥٤/٣. والمخصّص: ١٤٢/٥. وتثقيف اللّسان: ١٤٣. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٧٦١/٤. والنّهاية لابن الأثير: ٤٤٨/١. والمغرب: ٢٣٢.

[٧] ينظر: المذكّر والمؤنّث لابن فارسٍ: ٦٠.

قَالَ: " وَفِي (الرُّوحِ) لُغَتَانِ؛ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ "[١].

وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ فِي (الرُّوحِ) سَوَاءٌ؛ لَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُهُمَا فِي الاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ طَائِفَةٍ مِنَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ؛ قَالَ الجَوْهِرِيُّ، وَغَيْرُهُ: " (الرُّوحُ): يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالْجَمْعُ: (الْأَرْوَاحُ) "[٢]. وَذَهَبَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ الرُوحَ مُذَكَّرٌ، لَا غَيْرَ، إِذْ يُسَوُّونَ بَيْنَ النَّفْسِ وَالرُّوحِ، وَقَالُوا: " هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ النَّفْسَ مُؤَنَّثَةٌ، وَالرُّوحُ مُذَكَّرٌ؛ قَالَتْ أُخْتُ عَمْرِو بنِ وُدٍّ، تَرْثِي عَمْرًا، وَتَذْكُرُ قَتْلَ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِيَّاهُ:

لَوْ كَانَ قَاتِلُ عَمْرٍو غَيْرَ قَاتِلِهِ بَكَيْتُهُ مَا أَقَامَ الرُّوحُ فِي الجَسَدِ

لَكِنَّ قَاتِلَهُ مَنْ لَا يَعَابُ بِـــــهِ وَكَانَ يُدْعَى قَدِيمًا بَيْضَـةَ البَلَدِ "[٣].

وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ قَوْلُهُ: " خَرَجَ رُوْحُهُ، وَالرُّوحُ مُذَكَّرٌ "[٤]. وَخَصَّ بَعْضُ العُلَمَاءِ تَأْنِيثَ (الرُّوحِ) بِإِرَادَةِ مَعْنَى (النَّفْسِ)؛ قَالَ ابْنُ جِنِّي، وَغَيْرُهُ: " الرُّوحُ: مُذَكَّرٌ، فَإِنْ أَنَّثَ، فَإِنَّمَا يُعْنَى بِهِ النَّفْسُ "[٥]. وَقَالَ أَبُو حاتمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " وَالرُّوحُ: مُذَكَّرٌ، إِذَا أَرَدْتَ رُوحَ الحَيِّ. وَقَدْ أَنَّثَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَذْهَبِ (النَّفْسِ) ... وَأَمَّا الوَجْهُ المَعْرُوفُ، فـ(خَرَجَ رُوحُهُ) "[٦]. وَقَالَ أَبُو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ: " وَالرُّوحُ: يُذَكَّرُ فِي الأَغْلَبِ، وَقَدْ يُؤَنَّثُ "[٧].

وَمِمَّا مَضَى ذِكْرُهُ، يُعْرَفُ أَنَّ ثَمَّةَ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ فِي تَذْكِيرِ (الرُّوحِ) وَتَأْنِيثِهَا، وَاخْتَارَ النَّوَوِيَّ أَنَّ تَذْكِيرَهُ وَتَأْنِيثَهُ سَوَاءٌ فِي الاسْتِعْمَالِ، لَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُهُمَا، وَهُوَ مَذْهَبٌ لِبَعْضِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ.

---

[١] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٢٣/٦، ١٣٩/١٧. والمجموع: ١٢١/٥.

[٢] الصّحاح: ٣٦٧/١. وينظر: العين: ٢٩١/٣. والمحيط في اللّغة: ١٩٧/٣. واللّامع العزيزيّ: ٨٧٤. والمحكم: ٥١٠/٣. والنّهاية لابن الأثير: ٢٧٢/٢.

[٣] الزَّاهِر في معاني كلمات النّاس: ٣٧٤/٢. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٤٤/٥. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٣٩٥/٤. والمصباح المنير: ٢٤٢/١.

[٤] لسان العرب: ٤٦٠/٢. والتّاج: ٤٠٨/٦. وينظر: المذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٤.

[٥] المذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٦٩. وينظر: المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٧٩.

[٦] المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٠٧. وينظر: المنصف للسارق والمسروق منه: ٢٨٦، أبو محمّد الحسن بن عليّ المعروف ب(ابن وكيع)، تحقيق: عمر خليفة بن إدريس، ط١، جامعة قار تونس–بنغازي–ليبيا، ١٩٩٤م.

[٧] شرح ديوان أبي الطّيّب المتنبّي (معجز أحمد): ٢٦٤/١، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط٢، دار المعارف–القاهرة، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.

٤- السُّلْطَانُ:

قَالَ: " السُّلْطَانُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ؛ مُشْتَقٌّ مِنَ (السَّلَاطَةِ) وَهِيَ الحِدَّةُ وَالقَهْرُ، وَقِيلَ: مِنَ (السَّلِيطِ) وَهُوَ الزَّيْتُ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَضَاءُ بِهِ فِي دَفْعِ الظُّلْمِ، وَتَخْلِيصِ الحُقُوقِ "[١].

فَسَاوَى فِي الحُكْمِ بَيْنَ لُغَةِ التَّذْكِيرِ وَلُغَةِ التَّأْنِيثِ، فِي (السُّلْطَانِ)، وَهَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ غَيْرُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ شُيُوخِ العَرَبِيَّةِ. وَقَوْلُهُ هُوَ مَذْهَبُ طَائِفَةٍ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، وَمِنْهُمْ بَعْضُ مَنْ صَنَّفَ فِي (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)[٢]، وَبَعْضٌ مِنْ صُنَّاعِ المُعْجَمَاتِ[٣]، وَمِنْ سَائِرِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ[٤].

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ (السُّلْطَانَ) مُؤَنَّثَةٌ لَا غَيْرَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ السِّكِّيتِ[٥]، وَالنَّحَّاسُ[٦]. وَرَجَّحَ آخَرُونَ التَّأْنِيثَ مَعَ تَصْحِيحِ التَّذْكِيرِ؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " وَ(السُّلْطَانُ): أُنْثَى وَذَكَرٌ، وَالتَّأْنِيثُ عِنْدَ الفُصَحَاءِ أَكْثَرُ، وَالعَرَبُ تَقُولُ: (قَضَتْ بِهِ عَلَيْكَ السُّلْطَانُ)، وَ(قَدْ أَخَذَتْ فُلَانًا السُّلْطَانُ)"[٧]. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَالسُّلْطَانُ: مَعْرُوفٌ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالتَّأْنِيثُ أَعْلَى "[٨]. وَقَالَ المُبَرِّدُ: "وَالسُّلْطَانُ: جَمْعٌ؛ يُقَالُ: (هِيَ السُّلْطَانُ)، فَهَذِهِ الأَغْلَبُ الأَكْثَرُ فِي كَلَامِ العَرَبِ "[٩].

وَثَمَّةَ رَأْيٌ آخَرُ، وَهُوَ تَرْجِيحُ تَذْكِيرِهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ التِّسْتَرِيِّ، وَأَبُو البركَاتِ الأَنْبَارِيِّ؛ قَالَ: " السُّلْطَانُ: يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَتَذْكِيرُهُ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ "[١٠].

٥- السَّمَاءُ:

---

[١] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٢٨.

[٢] ينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٤١٠/١. والمذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٣٤. والمذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٣٢. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٧٢. والمذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٧.

[٣] ينظر: المحيط في اللّغة: ٢٦٨/٨. والصّحاح: ١١٣٣/٣. والتّلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٤٠٤. والمحكم: ٤٣٤/٨. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٢٥٣/٣.

[٤] ينظر: التّكملة للفارسيّ: ٤٠٤. وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ: ٤٥.

[٥] ينظر: إصلاح المنطق: ٢٥٦.

[٦] ينظر: تثقيف اللّسان: ١٤٤.

[٧] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٧٤.

[٨] جمهرة اللّغة: ٨٣٦/٢.

[٩] المذكّر والمؤنّث للمبرّد: ١١٣.

[١٠] المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٨٣. وينظر: البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث: ٨٤.

قَالَ: " السَّمَاءُ: هُوَ السَّقْفُ المَعْرُوفُ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ (السُّمُوِّ)، وَهُوَ العُلُوُّ. وَفِيهَا لُغَتَانِ؛ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ "[1].

وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ لُغَةَ التَّذْكِيرِ وَلُغَةَ التَّأْنِيثِ فِي (السَّمَاءِ)، سَوَاءٌ فِي لُغَةِ العَرَبِ، وَلَيْسَ كَمَا ذَهَبَ؛ فَاللُّغَوِيُّونَ – فِي هَذَا الحَرْفِ – مَذْهَبَانِ: (أَحَدُهُمَا): إِنَّ (السَّمَاءَ) مُؤَنَّثَةٌ، لَا غَيْرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الخَلِيلِ[2]، وَقُطْرُبٍ[3]، وَأَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ[4]، وَالمُبرّدِ [5]، وَغَيْرِهِمْ[6]. وَ(الآخَرُ): إِنَّ (السَّمَاءَ) تُؤَنَّثُ وَتُذَكَّرُ، وَتَأْنِيثُهَا أَكْثَرُ، وَهَوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ، وَمَنْ تَبِعَهُ؛ قَالَ: " وَالسَّمَاءُ: يُؤَنَّثُ وَيُذَكَّرُ، وَالتَّذْكِيرُ قَلِيلٌ؛ كَأَنَّهَا جَمْعُ (سَمَاوَةٍ)، وَ(سَمَاءَةٍ) "[7].

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ (السَّمَاءَ) تُذَكَّرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[8]. وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِوَجْهَيْنِ: (أَحَدُهُمَا): إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: (مُنْفَطِرَةٌ)؛ لِأَنَّ مَجَازَهَا مَجَازُ (السَّقْفِ)، أَيْ: إِنَّهُ أَرَادَ بـ(السَّمَاءِ) (السَّقْفَ)، فَذَكَّرَ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا سَمَاءُ البَيْتِ). وَ(الآخَرُ) – وَهُوَ قَوْلُ الخَلِيلِ –: إِنَّهُ أَرَادَ النَّسَبَ، وَالمَعْنَى: ذَاتُ انْفِطَارٍ، وَلَمْ يُرِدْ إِجْرَاءَهُ عَلَى الفِعْلِ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: (امْرَأَةٌ مُرْضِعٌ، وَحَامِلٌ، وَطَالِقٌ)[9]. وَأَضَافَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَجْهًا ثَالِثًا؛ قَالَ: " أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ (السَّمَاءُ شَيْءٌ مُنْفَطِرٌ بِهِ)، وَالبَاءُ فِي (بِهِ) مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ: (فَطَرْتُ العُودَ بِالقُدُومِ، فَانْفَطَرَ بِهِ)، يَعْنِي أَنَّهَا تَنْفَطِرُ بِشِدَّةٍ ذَلِكَ

---

[1] المجموع: ١/٢٧٠.

[2] ينظر: الكتاب: ٢/٤٧.

[3] ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهليّة: ١١. والأزمنة والأمكنة للمرزوقيّ: ٢٥٥.

[4] ينظر: المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٨١.

[5] ينظر: المذكّر والمؤنّث للمبرّد: ١٢٠.

[6] ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس: ٤/٢٤١. وكتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٥١، الحسين بن أحمد بن خالويه، د. ط، مطبعة دار الكتب المصريّة–القاهرة، ١٣٦٠هـ–١٩٤١م. وتهذيب اللّغة: ١٣/٧٩. والمذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٦٠. ومشكل إعراب القرآن لمكّي القيسيّ: ٢/٧٦٩. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٢/٦٦٨.

[7] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٩١. وينظر: المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٨٣. واللّامع العزيزيّ: ٦٠٥. وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢/٥٦٨.

[8] المزّمّل: من الآية: ١٨.

[9] ينظر: الكتاب: ٢/٤٧. ومجاز القرآن: ١/١٥. ومعاني القرآن للزّجّاج: ٥/٣٤٣. ومشكل إعراب القرآن لمكّي القيسيّ: ٢/٧٦٩. والمخصّص: ٥/٦٦.

اليَوْم، وَهُوَ لَهُ كَمَا يَنْفَطِرُ الشَّيْءُ بِمَا يُفْطَرُ بِهِ "[١]. وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الفَرَّاءِ، فَجَاءَ هَذَا عَلَى التَّذْكِيرِ.

٦- الصَّاعُ:

قَالَ: " وَفِي (الصَّاعِ) لُغَتَانِ؛ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ "[٢].

فَوَافَقَ أَكْثَرَ أَهْلِ اللُّغَةِ، إِذْ أَجَازُوا التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ عَلَى السَّوَاءِ. وَخَالَفَ بَعْضُهُم، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (الصَّاعَ) مُذَكَّرٌ، وَلَا يُؤَنَّثُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الفَرَّاءِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ؛ قَالَ: " (الصَّاعُ): ذَكَرٌ، وَإِذَا قَالُوا: (الصُّوَاعَ)، أَنَّثُوهُ وَذَكَّرُوهُ "[٣]. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " وَ(الصَّاعُ): يُؤَنِّثُهُ أَهْلُ الحِجَازِ، وَيَجْمَعُونَ ثَلَاثُهَا إِلَى عَاشِرِهَا: (آصُعٌ، وَأَصْوُعٌ)، وَالكَثِيرَةُ: (صِيعَانٌ). وَأَسَدٌ وَأَهْلُ نَجْدٍ يُذَكِّرُونَهُ، وَيَجْمَعُونَهُ (أَصْوَاعًا). وَرُبَّمَا أَنَّثَهُ بَعْضُ بَنِي أَسَدٍ "[٤].

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " الصَّاعُ مُذَكَّرٌ. وَثَلَاثَةُ أَصُوعٍ، وَهِيَ الصِّيعَانُ ... وَبَعْضُ أَهْلِ الحِجَازِ يُؤَنِّثُ، فَيَقُولُ: ثَلَاثُ أَصُوعٍ "[٥]. وَقَوْلُهُ يُفْهِمُ أَنَّ التَّذْكِيرَ أَكْثَرُ، وَقَرِيبٌ مِنْ قَوْلُ ابْنِ السِّكِّيتِ: " وَالصَّاعُ: مُذَكَّرٌ، وَقَدْ يُؤَنَّثُ "[٦]. وَعَلَى أَيَّةِ حَالٍ، فالنَّوَوِيُّ وَافَقَ رَأْيَ أَكْثَرِ اللُّغَوِيِّينَ؛ السَّابِقِينَ لَهُ، واللَّاحِقِينَ.

٧- القَفَا:

" (القَفَا) مَقْصُورٌ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ. وَجَمْعُهُ: أَقْفَاءٌ، وَأَقْفٍ، وَأَقْفِيَةٌ، وَقُفِيٌّ "[٧].

---

[١] الكشّاف: ٦٤٢/٤.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣/٤، ١٢٢/٨. وينظر: تحرير ألفاظ التّنبيه: ٤١، ١٤٤.

[٣] كتاب فيه لغات القرآن: ٧٧.

[٤] المذكر والمؤنّث للفرّاء: ٨٦. وينظر: معاني القرآن: ٥١/٢. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ٨٨.

[٥] المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٦٧.

[٦] إصلاح المنطق: ٢٥٦.

[٧] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٥.

فَصَحَّحَ تَذْكِيرَ (القَفَا)، وَتَأْنِيثَهُ، وَلَمْ يُرَجِّحْ بِالحُكْمِ أَحَدَهُمَا، وَهُوَ مَذْهَبٌ لِبَعْضِ العُلَمَاءِ، وَلَيْسَ مَحَلَّ اتِّفَاقٍ، إِذْ أَنْكَرَ الأَصْمَعِيُّ تَأْنِيثَهَا؛ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " قَالَ لِيَ الأَصْمَعِيُّ: القَفَا: مُؤَنَّثَةٌ، وَلَا يُذَكِّرُهَا أَحَدٌ، فَعَجِبْتُ مِنْهُ "[1]. وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ تَذْكِيرَهَا أَكْثَرُ فِي الاسْتِعْمَالِ مِنَ التَّأْنِيثِ؛ قَالَ الخَلِيلُ، وَغَيْرُهُ: " وَالعَرَبُ تُؤَنِّثُهَا، وَالتَّذْكِيرُ أَعَمُّ "[2]. وَقَالَ الفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُ: " وَ(القَفَا): يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَغْلَبُ عَلَيْهِ "[3].

وَعَزَا اللَّحْيَانِيُّ تَأْنِيثَ (القَفَا) إِلَى لُغَةِ قَبِيلَةِ (عُكْلٍ)[4]، وَهَذَا يُفْهِمُ أَنَّ سَائِرَ العَرَبِ لَا يَعْرِفُونَ فِيهَا، إِلَّا التَّذْكِيرَ. وَنَقَلَ الأَزْهَرِيُّ رَأْيًا غَرِيبًا مُخَالِفًا لِأَقْوَالِ العُلَمَاءِ، وَهُوَ أَنَّ (القَفَا) مُؤَنَّثَةٌ وَقَدْ تُذَكَّرُ[5]. لكِنَّ عِبَارَةَ النَّوَوِيِّ وَافَقَتْ مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ[6]، وَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُ الأَعْلَامِ، إِذِ اكْتَفُوا بِالقَوْلِ أَنَّ (القَفَا) يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ[7]، وَقَدْ يُفَسَّرُ ذَلِكَ بِأَنَّ مُرَادَهُمْ هُوَ بَيَانُ مَا يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ والتَّأْنِيثُ، لَا بَيَانُ الرَّاجِحِ وَالمَرْجُوحِ مِنْهُمَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٨- اللِّسَانُ:

قَالَ: " اللِّسَانُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ؛ فَمَنْ ذَكَّرَ، قَالَ: جَمْعُهُ (أَلْسِنَةٌ)، كَـ(أَحْمِرَةٍ). وَمَنْ أَنَّثَ، قَالَ: (أَلْسُنٌ)، كَـ(أَذْرُعٍ) "[8].

---

[1] المذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١٢٩. وينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٩٣/١. والبلغة بين المذكّر والمؤنّث: ٧٤.

[2] العين: ٢٢٢/٥. وينظر: المحيط في اللّغة: ٣٨/٦.

[3] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٩٠. وينظر: إصلاح المنطق: ٢٥٦. والمقصور والممدود للقاليّ: ٥٣. والمخصّص: ١٣٩/٥.

[4] ينظر: المحكم: ٥٧٢/٦.

[5] ينظر: تهذيب اللّغة: ٢٤٦/٩.

[6] ينظر: المذكّر والمؤنّث لابن فارس: ٥٦.

[7] ينظر: المذكّر والمؤنّث للمبرّد: ١١٤. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٨٧. والصّحاح: ٢٤٦٥/٦.

[8] تحرير ألفاظ التنبيه: ٢٩٨.

وَعِبَارَةُ النَّوَوِيّ هِيَ عِبَارَةُ كَثِيرٍ مِنَ اللُّغَوِيّينَ؛ السَّالِفِينَ لَهُ، وَاللَّاحِقِينَ[١]. وَقَوْلُ الفَرَّاءِ، وَمَنْ تَبِعَهُ، أَنَّ (اللِّسَانَ) – الَّذِي هُوَ عُضْو الكَلَامِ – لَا يَجُوزُ فِيهِ، إِلَّا التَّذْكِيرَ، إِذْ أَنْكَرَ سَمَاعَ التَّأْنِيثِ فِيهِ؛ قَالَ: " فَأَمَّا اللِّسَانُ بِعَيْنِهِ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ العَرَبِ، إِلَّا مُذَكَّرًا "[٢].

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى تَرْجِيحِ التَّذْكِيرِ فِي (اللِّسَانِ)، وَجَعْلِهِ أَوْلَى مِنَ التَّأْنِيثِ؛ إِذْ حَكَى عَنِ اللِّحْيَانِيّ أَنَّ (اللِّسَانَ) ذَكَرٌ، وَأَنَّثَهُ بَعْضُهُم[٣]. وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ: " (اللِّسَانُ): مُذَكَّرٌ، وَالجَمْعُ: (أَلْسِنَةٌ)، وقدْ يُؤَنَّثُ، فَيُجْمَعُ عَلَى (أَلْسُنٍ). وَ(اللِّسَانُ) – أَيْضًا –: الرِّسَالَةُ؛ مُؤَنَّثَةٌ، لَا غَيْرُ "[٤].

٩– المُوسَى:

قَالَ: " المُوسَى يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ؛ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ[٥]: قَالَ الكِسَائِيُّ: هِيَ (فُعْلَى)، وَقَالَ غَيْرُهُ: (مُفْعَلٌ) مِنْ (أَوْسَيْتُ رَأْسَهُ)، أَيْ: حَلَقْتُهُ. قَالَ الجَوْهَرِيُّ[٦]: الكِسَائِيُّ وَالفَرَّاءُ يَقُولَانِ: (فُعْلَى) مُؤَنَّثَةٌ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ سَعِيدٍ الأُمَوِيُّ يَقُولُ: (مُفْعَلٌ) مُذَكَّرٌ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ[٧]: لَمْ يُسْمَعْ تَذْكِيرُهُ، إِلَّا مِنَ الأُمَوِيّ "[٨].

وَعِبَارَاتُ القَوْمِ فِي هَذَا الحَرْفِ، تَكْشِفُ أَنَّ مِعْيَارَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ هُوَ وَزْنُ الكَلِمَةِ؛ " فَمَنْ أَنَّثَهُ، قَالَ: هِيَ (فُعْلَى). وَمَنْ ذَكَّرَهُ، قَالَ: هُوَ (مُفْعَلٌ) مِنْ قَوْلِكَ: (أَوْسِيْتُ رَأْسَهُ)، إِذَا حَلَقْتُهُ"[٩].

---

[١] ينظر: العين: ٢٥٦/٧. والمذكّر والمؤنّث للسّجستانيّ: ١١٢–١١٣. والمذكّر والمؤنّث للمبرّد: ١١٤. وإعراب القرآن للنّحّاس: ١٤٣/٥. وتهذيب اللّغة: ٢٩٦/١٢. والحجّة في القراءات السّبع: ٢٦١. ومشكل إعراب القرآن لمكّي القيسيّ: ٤٢١/١. والمخصّص: ١٣٢/١. وشمس العلوم: ٦٠٤٦/٩. وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٥/١. والبحر المحيط: ٢١٩/٣.

[٢] المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٦٥. وينظر: المذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلمة: ٣٢٩. والمذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ: ١٠١. والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي: ٩٠.

[٣] ينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ٣٨٩/١.

[٤] التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٥٦.

[٥] ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٤٦٧/١. وأدب الكاتب: ٢٨٨.

[٦] ينظر: الصّحاح: ٢٥٢٦/٦، وَفيه عَزَا الجوهريُّ القَوْلَ بالتأنيث للفرَّاءِ دونَ الكِسَائِيّ.

[٧] ينظر: الغريب المصنّف: ٦٦١/٣.

[٨] تحرير ألفاظ التّنبيه: ١٥٧. وينظر: المجموع: ١٩٨/٨–١٩٩.

[٩] التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٤٢٧.

وَيَرِدُ عَلَى هَذَا الاحْتِجَاجِ، أَنَّ كَوْنَهَا عَلَى زِنَةِ (مُفْعَلٍ) لَا يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ مُؤَنَّثَةً؛ لِجَوَازِ أَنَّهَا مِنَ الأَسْمَاءِ المُؤَنَّثَةِ الَّتِي لَا عَلَمَ فِيهَا للتَّأْنِيثِ، كَالأَرْضِ وَالقَوْسِ وَالشَّمْسِ، فَتَكُونَ الأَلِفُ فِيهَا لِغَيْرِ تَأْنِيثٍ. وَلَا يَجِبُ أَنْ تَلْحَقَهَا (التَّاءُ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ صِفَةً جَارِيَةً عَلَى فِعْلٍ، إِذْ هِيَ اسْمٌ لِلآلَةِ الَّتِي يُخْلَقُ بِهَا. وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الجَرْمِيُّ (ت٢٢٥هـ) عَنْ أَبِي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنِ العَرَبِ: " هَذِهِ مُوسَى خَذِمَةٌ، وَهِيَ (مُفْعَلٌ)؛ وَلَوْ كَانَتِ المِيمُ أَصْلِيَّةً، لَمْ يَنْصَرِفْ؛ لِأَنَّ (فُعْلَى) فِي جَمِيعِ الكَلَامِ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ، وَلَا نَكِرَةٍ "[١].

وَالحَقُّ أَنَّ الدَّلِيلَ الحَاسِمَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْتَكَمَ إِلَيْهِ هُوَ السَّمَاعُ الصَّحِيحُ عَنِ العَرَبِ الفُصَحَاءِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أَكْثَرَ اللُّغَوِيِّينَ اقْتَصَرَ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي (المُوسَى)، حُكِيَ سَمَاعُهَا مُذَكَّرَةً عِنْ بَعْضِ العَرَبِ، فَضْلًا عَنْ سَمَاعِ تَأْنِيثِهَا؛ قَالَ أَبُو مِسْحَلٍ فِي (نَوَادِرِهِ): " سَمِعْتُ بَنِي أَسَدٍ يُذَكِّرُونَ (المُوسَى) مُوسَى الْحَجَّامِ وَيُجْرُونَهُ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مُوسًى كَمَا تَرَى، وَهُوَ (مُفْعَلٍ) مِنْ أَوْسَيْتُ. قَالَ: ويَجْرُونَ اسْمَ الرَّجُلِ، إِذَا كَانَ اسْمُهُ مُوْسَى، فَيَقُولُونَ: هَذَا مُوسًى قَدْ جَاءَ. وَمَنْ جعَلَهُ أَعْجَمِيًّا، لَمْ يُجْرِهِ، وَجَعَلَهُ بِمَعْنَى (فُعْلَى). وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: سَمِعْتُهُمْ يُؤَنِّثُونَ مُوسَى الْحَجَّامِ وَلَا يُجْرُونَهَا، فَيَقُولُونَ: هَذَا مُوسَى كَمَا تَرَى "[٢].

وَحَكَى أَبُو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ: " قَالَ أَبُو هِفَّانَ: المُوسَى: تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ؛ فَيُقَالُ: (هُوَ المُوسَى)، وَأَنْشَدَ فِي تَذْكِيرِهِ لِلرَّاجِزِ[٣]:

مُوسَى الصَّنَاعِ مُرْهَفٌ شَبَاتُه "[٤].

قُلْتُ: لَا غِبَارَ عَلَى اخْتِيَارِ النَّوَوِيِّ، إِذْ رَكَنَ إِلَى السَّمَاعِ؛ تَأْنِيثًا، وَتَذْكِيرًا. وَلَا دَلِيلَ لِرَدِّ تَذْكِيرِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ.

---

[١] سفر السّعادة: ١/٤٧٠-٤٧١.

[٢] كتاب النّوادر لأبي مِسحَل: ٨٥-٨٦. وينظر: إصلاح المنطق: ٢٥٤.

[٣] سفر السّعادة: ١/٤٧٠-٤٧١.

[٤] لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ مذْكُورٌ فِي (المخصّص) بِلَا نِسْبَةٍ.

وَقَدْ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، عَلَى السَّوَاءِ[1]، فِي بَعْضِ الكَلِمَاتِ. وَلَا بَحْثَ فِيهَا؛ لاتِّفَاقِ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى هَذَا الحُكْمِ فِيهَا.

وَنَخْلُصُ إِلَى القَوْلِ: لَقَدْ كَانَ للنَّوَوِيِّ جُهْدٌ لَا يُنْكَرُ، فِي مَبْحَثِ (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)، وَكَشَفَ البَحْثُ سَعَةِ اطِّلَاعِهِ عَلَى مَا صُنِّفَ فِي هَذَا البَابِ، بَلْ عَلَى مُجْمَلِ التُّرَاثِ الَّذِي اهْتَمَّ بِهِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَعْظِيمِهِ عِلْمَ أَسْلَافِهِ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، وَالنَّقْلِ مِنْ كُتُبِهِمْ، لَمْ يَتَقَيَّدْ بِرَأْيِ عَالِمٍ بِعَيْنِهِ، بَلْ تَرَاهُ يَتَتَبَّعَ مَا يَعْتَقِدُهُ صَوَابًا، مُعْتَمِدًا عَلَى وَفْرَةِ مَخْزُونِهِ، وَاثِقًا مِنْ أَدَوَاتِهِ اللُّغَوِيَّةِ، إِذْ مَنَحَتْهُ الجُرْأَةَ الَّتِي بَدَتْ وَاضِحَةً وَهُوَ يُقَرِّرُ أَحْكَامَهُ النَّقْدِيَّةَ، غَيْرَ آبِهٍ بِمُخَالَفَةِ بَعْضٍ مِنْهَا آرَاءَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، مُتَفَرِّدًا فِي قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الأَحْكَامِ.

وَقَدْ أَثْبَتَ البَحْثُ – فِي هَذَا البَابِ – أَنَّهُ – فِي أَكْثَرِ المَوَارِدِ – كَانَ وَفِيًّا لِمَنْهَجِهِ، فَتَوَسَّعَ فِي قَبُولِ لُغَاتِ العَرَبِ؛ إِذْ خَالَفَ الجُمْهُورَ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَفِي المَوَارِدِ الَّتِي كَانَ للعُلَمَاءِ فِيهَا مَذْهَبَانِ؛ (أَحَدُهُمَا): يَقْتَصِرُ عَلَى التَّذْكِيرِ وَحْدَهُ، أَوْ بِالعَكْسِ. وَ(الآخَرُ): يُصَحِّحُهُمَا كِلَيْهِمَا؛ تَرَاهُ يَذْهَبُ إِلَى تَصْحِيحِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَيُرَجِّحُ مَا صَحَّحَهُ المَذْهَبَانِ. وَرُبَّمَا كَانَ هَذَا سَبَبًا فِي غِيَابِ الدِّقَّةِ عَنْ بَعْضِ أَحْكَامِهِ، إِذِ انْصَبَّ اهْتِمَامُهُ عَلَى التَّوْفِيقِ بَيْنَ الأَقْوَالِ، وَتَصْحِيحِ مَا نَقَلَهُ السَّلَفُ عَنِ العَرَبِ.

[1] ينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ١٨٦/٣. وتحرير ألفاظ التّنبيه: ١١٥، ١٢١. ودقائق المنهاج: ٢٧. والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٥٩/١.

المَبحَثُ الثَّالِثُ:

النَّسَبُ

يُعَدُّ (النَّسَبُ) مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ المَعْرُوفَةِ فِي العَرَبِيَّةِ، الَّتِي اهْتَمَّ العُلَمَاءُ المُتَقَدِّمُونَ بِدِرَاسَتِهَا، إِذْ خَصُّوهُ بِمَبَاحِثَ مُسْتَفِيضَةٍ، أَبْرَزُوا فِيهَا دَلَالَاتِهِ المَعْنَوِيَّةَ، وَأَحْكَامَهُ، وَمَا يَطْرَأُ عَلَى الاسْمِ – عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيْهِ – مِنْ تَغْيِيرَاتٍ لَفْظِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ وَحُكْمِيَّةٍ. وَاكْتَسَبَ هَذَا الأُسْلُوبُ فِي عَصْرِنَا الحَاضِرِ أَهَمِيَّةً جَلِيَّةً؛ لِحَاجَتِنَا إِلَيْهِ فِي تَوْلِيدِ مَعَانِيَ خَاصَّةً تُوَاكِبُ التَّنَوُّعَ المُتَزَايِدَ فِي العُلُومِ وَالفُنُونِ وَالآدَابِ، وَمَنَاهِجِ التَّفْكِيرِ فِي الأَدَبِ وَالفَنِّ وَالسِّيَاسَةِ وَالاجْتِمَاعِ[1].

وَ(النَّسَبُ) " مِنَ المَوْضُوعَاتِ الصَّرفِيَّةِ الَّتِي تَعْتَمِدُ اعْتِمَادًا كُلِيًّا عَلَى صَوْتِ اللِّينِ الطَّوِيلِ (اليَاءِ)، لِتَشْكِيلِ هَيْئَتِهَا، وَبِالتَّالِي لِبَيَانِ دَلَالَتِهَا الصَّرْفِيَّةِ، فَهِيَ صِيغَةٌ تُسْتَخْدَمُ لِإِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى جِنْسِهِ، أَوْ قَوْمِهِ، أَوْ مَوْطِنِهِ، أَوْ قَبِيلَتِهِ "[2].

وَقَدِ اخْتَلَفَ المُصْطَلَحُ لَدَى العُلَمَاءِ، فِي هَذَا البَابِ؛ قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: " اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي تَسْمِيَةِ هَذَا البَابِ، فَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ بِـ(النَّسَبِ)، وَمِنْ هُمْ يُسَمِّيهِ (الإِضَافَةَ) "[3]. وَقَالَ سِيبَوَيْهِ وَالمُبَرِّدُ: " هَذَا بَابُ الإِضَافَةِ، وَهُوَ بَابُ النِّسْبَةِ "[4]. وَالشَّائِعُ عِنْدَ العُلَمَاءِ تَسْمِيَتُهُ (بَابَ

---

[1] ينظر: الصّرف الوافي دراسة وصفيّة تطبيقيّة: ٢٥٣، د. هادي نهر، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ٢٠١٠م.

[2] دلالات أصوات اللّين في اللّغة العربيّة: ١٥٧، كوليزار كاكل عزيز، ط١، دار دجلة–عمّان–الأردن، ٢٠٠٩م.

[3] شرح جمل الزَّجّاجيّ: ٤٥٣/٢، أبو الحسن عليّ بن مؤمن العروف بابن عصفور الإشبيليّ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، بإشراف: د. إيميل بديع يعقوب، ط١، منشورات عليّ بيضون–دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

[4] الكتاب: ٣٣٥/٣. والمقتضب: ١٣٣/٣.

النَّسَبِ)[١]. وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ (بَابَ النِّسْبَةِ)[٢]. وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ " بَابَ الاسْمِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ "[٣].

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَأَكْثَرُ مِن اسْتِعْمَالِ تَسْمِيَةِ (النِّسْبَةِ)، وَ(النَّسَبِ)، وَفِي بَعْضِ المَوَارِدِ تَرَاهُ يُؤْثِرُ تَسْمِيَةَ (المَنْسُوبِ)، وَلَمْ أَجِدْهُ قَدْ اسْتَعْمَلَ مُصْطَلَحَ (الإِضَافَةِ) فِي هَذَا البَابِ. وَفِي مَسَائِلِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ وَالتَّصْحِيحِ، فضَّلَ تَوْظِيفَ مُصْطَلَحِ (النِّسْبَةِ)، فِي أَكْثَرِ المَوَارِدِ، الَّتِي رُصِدَتْ فِي مُصَنَّفَاتِهِ، وَهِيَ:

١- (الآفَاقِيُّ):

قَالَ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الآفَاقُ: النَّوَاحِي، الوَاحِدُ: (أُفُقٌ)، بِضَمِّ الهَمْزَةِ وَالفَاءِ، وَ(أُفْقٌ)، بِإِسْكَانِ الفاءِ؛ قَالُوا: إِنَّ النِّسْبَةَ إِلَيْهِ (أُفُقِيٌّ)، بِضَمِّ الهَمْزَةِ وَالفَاءِ، وَبِفَتْحِهِمَا؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ. وَأَمَّا قَوْلُ (الغَزَالِيِّ)[٤]، وَغَيْرِهِ[٥]، فِي كِتَابِ الحَجِّ: (الحَاجُّ الآفَاقِيُّ)، فَمُنْكَرٌ؛ فَإِنَّ الجَمْعَ إِذَ لَمْ يُسَمَّ بِهِ، لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَى وَاحِدِهِ "[٦].

وَمَا تَعَقَّبَ بِهِ النَّوَوِيُّ الفُقَهَاءَ مَسْبُوقٌ بِهِ، إِذْ خَطَّأَهُم المُطَرِّزِيُّ بِقَوْلِهِ: " (الأُفُقُ): وَاحِدُ آفَاقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَهِيَ نَوَاحِيهَا. وَقَوْلُهُمْ: (وَرَدَ آفَاقِيُّ مَكَّةَ) يَعْنُونَ بِهِ مَنْ هُوَ خَارِجَ الْمَوَاقِيتِ،

---

[١] ينظر مثلًا: عمدة الكتّاب: ٢٥٤. وتصحيح الفصيح لابن درستويه: ٤١٦. والتّكملة للفارسيّ: ٢٥٢. وعلل النحو: ٥٢٩. واللّمع لابن جنّي: ٢٠٣. والمخصّص: ٢٠٥/٥. وأسرار العربيّة: ٢٥٨. والمقدّمة الجزولية في النّحو: ٢٣٥. واللّباب للعكبريّ: ١٤٣/٢. وشرح الكافية الشّافية: ١٩٢٨/٤. واللّمحة في شرح الملحة: ٦٧٧/٢.

[٢] ينظر مثلًا: الغريب المصنّف لأبي عُبيد: ١٣٠/١. والشافية لابن الحاجب: ٣٣/٢. وشرح شافية ابن الحاجب: ١٨٨/٢.

[٣] سبك المنظوم وفكّ المختوم: ٢٤٤، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ، تحقيق: د. عدنان محمّد سلمان، ود. فاخر جبر مطر، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث-الإمارات العربيّة المتّحدة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

[٤] ينظر: الوجيز في فقه الإمام الشّافعيّ: ٢٥٦/١.

[٥] ينظر: تحفة الفقهاء: ٣٩٥/١، علاء الدّين السّمرقنديّ، ط٢، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م. وجامع الأمّهات: ١٨٧، ١٩٧، أبو عمرو جمال الدّين ابن الحاجب، تحقيق: أبو عبد الرّحمن الأخضر الأخضريّ، ط٢، اليمامة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

[٦] تهذيب الأسماء واللّغات: ٩/٣.

وَالصَّوَابُ (أُفُقِيٌّ) "[1]. وَاللَّافِتُ أَنَّ الزَّبِيدِيَّ احْتَجَّ بِاعْتِرَاضِ النَّوَوِيّ عَلَى الفُقَهَاءِ، مُتَجَاهِلًا مَا قَالَهُ المُطَرِّزِيُّ قَبْلَهُ، وَهَذَا يُبْرِزُ مَكَانَةَ النَّوَوِيّ اللُّغَوِيَّةِ، فِي نُفُوسِ خَالِفِيهِ.

وَأَمَّا تَسْوِيَتُهُ فِي الحُكْمِ عَلَى (أَفَقِيّ، وَأُفُقِيّ) – إِذْ جَعَلَهُمَا لُغَتَيْنِ مَشْهُورَتَيْنِ –، فَلَيْسَ بِدَقِيقٍ، إِذِ اقْتَصَرَ بَعْضُ اللُّغَوِيّينَ عَلَى لُغَةِ الفَتْحِ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَيُنْسَبُ إِلَى (الآفَاقِ): (أَفَقِيٌّ)، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ "[2]، وَحُكِيَ هَذَا ذَلِكَ عَنِ الأَصْمَعِيّ[3]. وَكَلَامُ سِيبَوَيْهِ، وابْنِ السِّكِّيتِ، وَغَيْرِهِمَا، أَنَّ (الأَفَقِيَّ) – بِالفَتْحِ – هُوَ المَسْمُوعُ الفَاشِي فِي كَلَامِ العَرَبِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَجِيئِهِ خِلَافَ قَوَاعِدِ النَّحْوِيّينَ؛ جَاءَ فِي (الكِتَابِ): " وَقَالُوا فِي (الأُفُقِ): (أَفَقِيٌّ)، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (أُفُقِيٌّ)، فَهُوَ عَلَى القِيَاسِ "[4]. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " وَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ لَهُ بِنَاءٌ فِي حَالٍ، فَإِذَا انْتَقَلَ عَنْ ذَلِكَ الحَالِ، تَغَيَّرَ بِنَاؤُهُ. فَمِنْ ذَلِكَ تَغْيِيرُهُمْ الاسْمَ فِي الإِضَافَةِ؛ قَالُوا فِي (الأُفُقِ): (أَفَقِيٌّ)"[5].

قُلْتُ: يُمْكِنُ القَوْلُ بِصِحَّةِ النِّسْبَةِ إِلَى (الآفَاقِ) جَمْعًا، عَلَى الرَّغْمِ مِن اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَنْعِ النِّسْبَةِ إِلَى الجَمْعِ؛ لِأَنَّ (الآفَاقَ) صِفَةٌ غَالِبَةٌ لِفِئَةٍ مُحَدَّدَةٍ مِنْ حُجَّاجِ بيتِ اللهِ تُمَيِّزُهُمْ عَنْ سَائِرِ الحُجَّاجِ، حَتَّى صَارَ اسْمًا لَهُمْ، وَقَدْ جَوَّزَ النَّحْوِيُّونَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ النِّسْبَةِ إِلَى الجَمْعِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (رَجُلٌ أَنْصَارِيٌّ)، وَ(كِلَابِيٌّ) [6].

٢- (البَصْرِيُّ):

" وَالنِّسْبَةُ إِلَى (البَصْرَةِ): (بَصْرِيٌّ)، بِكَسْرِ البَاءِ، وَفَتْحِهَا؛ وَجْهَانِ مَشْهُورانِ، وَلَمْ يَقُولُوهُ بِالضَّمِّ وَإِنْ ضُمَّتِ (البَصْرَةِ) عَلَى لُغَةٍ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ مَسْمُوعٌ "[7].

---

[1] المُغرب: ٤١/١.

[2] جمهرة اللّغة: ٩٦٨/٢. وينظر: ديوان الأدب: ١٦٣/٤. والمحيط في اللّغة: ٤٤/٦.

[3] ينظر: تهذيب اللّغة: ٢٥٨/٩.

[4] الكِتاب: ٣٣٦/٣. وينظر: إصلاح المنطق: ١٠٢، ٢٥٩. والأصول في النّحو: ٨١/٣. والصّحاح: ١٤٤٦/٤. والمخصّص: ١٥٩/٤.

[5] الكِتاب: ٥٥٨/٣. وينظر: الخصائص: ٤٣٨/٢.

[6] ينظر: التّكملة للفارسيّ: ٢٦٩. وشرح شافية ابن الحاجب: ٧٩/٢. وإرشاد السّالك: ٩٥٥/٢.

[7] تهذيب الأسماء واللّغات: ٣٨/٣.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ صَوَابِ قَوْلِهِ فِي شُهْرَةِ لُغَتَي النَّسَبِ إِلَى (البَصْرَةِ)، لَمْ يُوَفَّقْ إِلَى الصَّوَابِ فِي تَأْوِيلِ فَقْدِ سَمَاعِ (بُصْرِيٍّ) – بِضَمِّ البَاءِ –، وَقَدْ فَاتَهُ تَعْلِيلُ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا الحَرْفِ؛ إِذْ قَالُوا أَنَّ فَتْحَ البَاءِ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهَا هُوَ القِيَاسُ، فَالقِيَاسُ أَنْ تُحْذَفَ – عِنْدَ النَّسَبِ – تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَتَبْقَى بِنْيَةُ الكَلِمَةِ عَلَى حَالِهَا دُونَ تَغْيِيرٍ. أَمَّا اللُّغَةُ الأُخْرَى – وَهِيَ كَسْرُ البَاءِ –، فَعَدُّوهَا مِنَ المَسْمُوعِ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ عَلَّلُوا نُزُوعَ اللِّسَانِ إِلَى الكَسْرِ؛ قَالَ المُبَرِّدُ: " قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى (البَصْرَةِ): (بِصْرِيٌّ)؛ فَالكَسْرُ مِنْ أَجْلِ اليَاءِ "[1]، أَيْ: إِنَّهُمْ كَسَرُوا البَاءَ؛ اتِّبَاعًا للكَسْرِ فِي الرَّاءِ؛ لِأَنَّ الفَاصِلَ بَيْنَهُمَا سَاكِنٌ، وَهُوَ غَيْرُ حَصِينٍ[2].

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ، وَغَيْرُهُ: " إِذَا حَذَفُوا الهَاءَ، قَالُوا: (بِصْرٌ)، فَكَسَرُوا البَاءَ؛ وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي النَّسَبِ: (بَصْرِيٌّ)، وَ(بِصْرِيٌّ) "[3]، أَيْ: إِنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ تُحْذَفُ عِنْدَ النَّسَبِ، فَتُرَدُّ الكَلِمَةُ إِلَى أَصْلِهَا بِكَسْرِ البَاءِ. وَجَاءَ فِي (عِلَلِ النَّحْوِ) لابْنِ الوَرَّاقِ (ت٣٨١هـ): " قَوْلُهُمْ فِي النِّسَبِ إِلَى (الْبَصْرَةِ): (بِصْرِيٌّ)، بِكَسْرِ الْبَاءِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ (الْبِصْرَةَ) – بِكَسْرِ الْبَاءِ –: اسْمُ الْحِجَارَةِ الرِّخْوَةِ، فَيَجُوزُ أَنَّهُمْ كَسَرُوا البَاءَ فِي (بِصْرِيٍّ) لِيَدُلُّوا أَنَّ (البَصْرَةَ) سُمِّيَتْ بِهَذَا الاسْمِ مِنْ أَجْلِ الحِجَارَةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: (البِصْرَةُ) "[4]. وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (البِصْرِيَّ) إِنَّمَا هُوَ نِسْبَةٌ إِلَى (بِصْرَ)، وَهِيَ حِجَارَةٌ بِيضٌ تَكُونُ فِي المَوْضِعِ الَّذِي سُمِّيَ بِـ(البَصْرَةِ)، وَإِنَّمَا نَسَبُوا إِلَى مَا فِيهَا[5].

٣- (التُّجِيبِيُّ):

قَالَ: " حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنُ عِمْرَان بْنُ قَرَادٍ المِصْرِيُّ التُّجِيبِيُّ، بِتَاءٍ مُثَنَّاةٍ مِنْ فَوْق، ثُمَّ جِيمٍ مَكْسُورَةٍ، وَالمَشْهُورُ ضَمُّ التَّاءِ، وَقِيْلَ بِفَتْحِهَا؛ مَنْسُوبٌ إِلَى (تُجِيب): قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ

---

[1] المقتضب: ١٤٦/٣.

[2] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٩٥/٤.

[3] غريب الحديث لابن قتيبة: ٤٧٦/١. وينظر: الزّاهر للأنباريّ: ١٠٧/٢. وَالإِنْصَاف في مسائل الخلاف: ٦٦١/٢.

[4] علل النّحو: ٥٤٤.

[5] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٩٤/٤. والمخصّص: ١٦١/٤.

مِنَ العَرَبِ فِي اليَمَنِ. قَالَ السّمْعَانِيُّ[١]: هُوَ نِسْبَةٌ إِلَى (تُجِيب)، وَهُوَ اسْمُ امْرَأَةٍ، وَهِيَ أُمُّ عَدِيِّ وَسَعَدٍ، ابْنَي أَشْرَس بنِ شَبِيبِ بنِ السّكُونِ "[٢].

وَمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ مُوَافِقٌ للمُدَوَّنِ فِي المَصَادِرِ القَدِيمَةِ، وَسَبَقَهُ فِي بَيَانِ الاخْتِلَافِ فِي ضَبْطِ النِّسْبَةِ، القَاضِي عِيَاض، وَعِبَارَتُهُ أَوْضَحُ، وَأَكْثَرُ تَفْصِيلًا، إِذْ قَالَ: " يُقَالُ بِفَتْحِ التَّاءِ، وَضَمِّهَا؛ بِالضَّمِّ يَقُولُهُ أَصْحَابُ الحَدِيثِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الأُدَبَاءِ، وَبِالفَتْحِ يَقُولُهُ بَعْضُ أَهْلِ الأَدَبِ، وَلَا يُجِيزُ فِيهِ، إِلَّا الفَتْحَ "[٣].

وَمِنَ الَّذِي اقْتَصَرُوا عَلَى الفَتْحِ، وَغَلَّطُوا الضَّمَّ، ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ؛ قَالَ: " وَيَقُولُونَ: (التُّجِيبِيُّ)، بِضَمِّ التَّاءِ، وَالصَّوَابُ: (التَّجِيبِيُّ)، بِفَتْحِهَا؛ مَنْسُوبٌ إِلَى (تَجِيب): قَبِيلَةٌ مِنْ قَبَائِلِ اليَمَنِ ... وَ(تَجِيبُ) وَزْنُهَا (فَعِيلٌ)، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (تَمِيمٍ)، وَالتَّاءُ فِيهَا أَصْلِيَّةٌ، كَمَا كَانَتْ فِي (تَمِيمٍ). وَالتَّجِيبُ – بِالفَتْحِ –: عُرُوقُ الذَّهَبِ "[٤].

وَمِنْ أَصْحَابُ المُعْجَمَاتِ المُتَأَخِّرَةِ مَنْ وَافَقَ مَذْهَبَ النَّوَوِيِّ، كَالفَيْرُوزابَادِيِّ، وَالزَّبِيدِيِّ؛ جَاءَ فِي (التَّاجِ): " و(تُجِيبُ)، بالضَّم، كَمَا جَزَمَ بِهِ أَهْلُ الحَدِيثِ، وأَكْثَرُ الأُدباءِ؛ وَيُفْتَحُ، كَمَا مَالَ إِلَيْهِ أَهْلُ الأَنْسَابِ "[٥].

٤- (الحُبُلِيُّ):

---

[١] ينظر: الأنساب: ٢٠/٣، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميميّ السمعانيّ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليمانيّ، وأبو بكر محمد الهاشميّ، ومحمد ألطاف حسين، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية–حيدر آباد الدكن–الهند، (١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م)–(١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

[٢] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٥٦/١.

[٣] مشارق الأنْوَار: ٢٨٣/١.

[٤] المدخل إلى تقويم اللّسان: ٤٦٩.

[٥] تاج العروس: ٥٨/٢–٥٩. وينظر: القاموس: ٦١.

قَالَ: " قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ)[1]. هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي الْحُبُلِ وَالْمَشْهُورُ فِي اسْتِعْمَالِ الْمُحَدِّثِينَ ضَمُّ الْبَاءِ مِنْهُ. وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فَتْحُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ سَكَّنَهَا "[2]. وَيُؤَخَذُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ أُمُورٌ:

(الأَوَّلُ): إِنَّهُ لَيْسَ أَصِيلًا فِي حُكْمِهِ الَّذِي قَرَّرَهُ، فِي هَذَا الحَرْفِ؛ فَعِبَارَتُهُ هِيَ عِبَارَةُ ابْنِ قُرْقُولٍ قَبْلَهُ؛ قَالَ فِي (مَطَالِعِ الأَنْوَارِ): " وَ(الْحُبُلِيُّ): أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، بِضَمِّ الحَاءِ وَالبَاءِ يَقُولُهُ المُحَدِّثُونَ، وَأَهْلُ العَرَبِيَّةِ يَقُولُونَ فِيهِ: (الحُبَلِيُّ)، بِضَمِّ الحَاءِ، وَفَتْحِ البَاءِ "[3].

وَ(الثَّانِي): إِنَّ المَذْكُورَ فِي (المَصَادِرِ) – اللُّغَوِيَّةِ وَغَيْرِهَا –، (الحُبَلِيُّ) مَنْسُوبٌ إِلَى (بَنِي الحُبْلَى)، لَا إِلَى (بَنِي الحُبُلِ)، بَلْ لَمْ أَقِفْ عَلَى مَصْدَرٍ لِسَالِفِي النَّوَوِيِّ ذَكَرَ (بَنِي الحُبُلِ)، وَإِنَّمَا ذُكِرَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ الحَدِيثِ لِخَالِفِيهِ، وَيَرْجُحُ عِنْدِي أَنَّهُمْ نَقَلُوهُ مِنْ النَّوَوِيِّ.

وَ(الثَّالِثُ): إِنَّ (الحُبْلِيُّ) – بِسُكُونِ البَاءِ – لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهَا أَصْحَابُ اللُّغَةِ، بَلْ ذُكِرَتْ فِي مَصَادِرَ مُتَنَوِّعَةِ المَأْخَذِ[4].

وَ(الرَّابِعُ): فَاتَهُ أَنَّ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ مَنْ خَطَّأَ لُغَةَ الضَّمِّ؛ قَالَ الجَوَالِيقِيُّ فِي بَابِ (مَا جَاءَ مَفْتُوحًا وَالعَامَّةُ تَضَمُّهُ): " وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى حَيٍّ مِنَ الأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُمْ: (بَنُو الحُبْلَى)، قُلْتَ: (حُبَلِيٌّ)، وَلَا تَقُلْ: (حُبُلِيٌّ) "[5].

٥- (الحَنَفِيُّ):

قَالَ: " الحَنَفِيُّ: يُنْسَبُ إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ، وَإِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَكَثِيرٌ مِنَ المُحَدِّثِينَ يَقُولُونَهُ فِي المَذْهَبِ: (حَنِيفِيٌّ) بِزِيَادَةِ يَاءٍ، وَوَافَقَهُمْ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ مُوَافِقٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ "[6]. وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ تَخْطِئَةٌ لِاسْتِعْمَالِ المُحَدِّثِينَ فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ.

---

[1] صحيح مسلم: ٢/٧٣٠.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٧/١٤٥.

[3] مطالع الأنوار: ٢/٤٠١.

[4] ينظر: الأصول في النّحو: ٣/٨١. والمؤتَلِف والمختَلِف: ٢/٩٥١، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدّارقطنيّ، تحقيق: موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلاميّ–بيروت، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م. ومشارق الأنوار: ١/٤٥٨. والقاموس: ٩٨٢. والتّاج: ٢٨/٢٧١.

[5] التّكملة في ما يلحن فيه العامّة: ٨٩٨.

[6] إرشاد طلّاب الحقائق: ٢/٧٤٢.

وَيُسَجَّلُ لِلمُطَرِّزِيّ قَصَبُ السَّبْقِ، فِي التَّنْبِيهِ عَلَى خَطَأ المُحَدِّثِينَ هَذَا؛ قَالَ: مِنَ التَّغْيِيرِ القِيَاسِيّ فِي النَّسَبِ " حَذْفُ يَاءِ (فَعِيلَةٍ)، كـ(حَنَفِيّ، وَمَدَنِيّ)، إِلَى (حَنِيفَةٍ، وَمَدِينَةٍ) ... وَمِنَ الخَطَأ الظَّاهِرِ فِي هَذَا البَابِ، قَوْلُهُمْ: (اقْتِدَاءُ حَنِيفِيّ الْمَذْهَبِ بِشَفْعَوِيّ الْمَذْهَبِ)، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: (حَنَفِيُّ) "[1].

وَمَا تَعَقَّبَ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ مُطَّرِدَةٍ فِي النَّسَبِ، اسْتَنْبَطَهَا أَهْلُ الصَّنْعَةِ، وَتَنَاقَلَتْهَا المَصَادِرُ، فَحَكَمُوا عَلَى مَا خَرَجَ عَنْهَا بِأَنَّهُ مِنَ المَسْمُوعِ الشَّاذِّ، الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ قَالُوا: " مَا كَانَ قَبْلَ لَامِهِ يَاءٌ زَائِدَةٌ، أَوْ وَاوٌ، فَمَا جَاءَ (فَعِيلَة)، أَوْ (فُعَيْلَة)، فَبَابُهُ وَقِيَاسُهُ حَذْفُ اليَاءِ، وَفَتْحُ مَا قَبْلَهُ؛ ذَلِكَ تَقُولُ فِي (حَنِيفَة): (حَنَفِيٌّ)، وَ(جُهَيْنَة): (جُهَنِيٌّ)، وَ(قُتَيْبَة): (قُتَبِيٌّ)، وَ(شَنُوءَة): (شَنَئِيٌّ). وَقَدْ تَرَكُوا التَّغْيِيرَ فِي مِثْلِ (حَنِيفَة)، وَهُوَ شَاذٌّ؛ قَالُوا فِي (سَلِيمَة): (سَلِيمِيٌّ)، وَفِي (عَمِيرَة): (عَمِيرِيٌّ)، وَقَالُوا: (سَلِيقِيٌّ) لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ السَّلِيقَةِ "[2]. وَقَدِ اسْتُثْنِيَ مِنْ هَذِهِ القَاعِدَةِ مَا جَاءَ مُضَعَّفًا، أَوْ مُعْتَلًّا، مِنْ هَذَا الوَزْنِ، فَتَثْبُتُ يَاؤُهُ فِي النَّسَبِ[3].

وَأَمَّا (الحَنِيفِيُّ)، فَهُوَ نِسْبَةٌ إِلَى (الحَنِيفِ)، لَا غَيْرَ. وَذَكَرَ ابْنُ جِنِّي عِلَّةَ تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ النَّسَبِ إِلَيْهِ، وَإِلَى (حَنِيفَةَ) اسْمَ حَيٍّ قَبِيلَةٍ، بـ" أَنَّ الكَلِمَةَ إِذَا لَحِقَهَا ضَرْبٌ مِنَ الضَّعْفِ، أَسْرَعَ إِلَيْهَا ضَعْفٌ آخَرُ؛ وَذَلِكَ كَحَذْفِهِمْ يَاءَ (حَنِيفَةَ) فِي الإِضَافَةِ إِلَيْهَا؛ لِحَذْفِ تَائِهَا فِي قَوْلِهِمْ: (حَنَفِيٌّ). وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي (حَنِيفٍ) تَاءٌ تُحْذَفُ فَيُحْذَفُ يَاؤُهَا، جَاءَ فِي الإِضَافَةِ إِلَيْهِ عَلَى أَصْلِهِ؛ فَقَالُوا: (حَنِيفِيٌّ) "[4].

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ عَنِ ابْنِ الأَنْبَارِيّ، فَلَيْسَ بِدَقِيقٍ، إِذْ حَكَى عَنْهُ السُّيُوطِيُّ أَنَّهُ كَانَ يَنْسِبُ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ بـ(الحَنَفِيّ)، وَيَنْسِبُ إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ بـ(الحَنِيفِيّ)؛ فَرْقًا بَيْنَهُمَا، كَمَا نَسَبُوا إِلَى المَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ بـ(المَدَنِيّ)، وَقَالُوا فِي النِّسْبَةِ إِلَى مَدِينَةِ المَنْصُورِ: (المَدِينِيُّ)[5].

---

[1] المُغرب: ٤٢٣/٢.

[2] الأصول في النحو: ٧٢/٣. وينظر: الكتاب: ٣٣٩/٣. وأدب الكاتب: ٢٨١. والمقتضب: ١٣٤/٣. والتّكملة للفارسيّ: ٢٥٨-٢٥٩.

[3] ينظر: الكتاب: ٣٥٩/٣. وعلل النّحو: ٥٣١. واللّمع في العربيّة: ٢٠٨. والمفصّل للزّمخشريّ: ٢٦٠.

[4] الخصائص: ٧٧/٢.

[5] ينظر: همع الهوامع: ٤٠٠/٣.

عَلَى أَنَّهُ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ اللُّغَوِيِّينَ النِّسْبَةَ بـ(الحَنِيفِيّ) إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ جَاءَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ): " وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى فِقْهِ (أَبِي حَنِيفَةَ): (حَنِيْفِيٌّ)؛ ذَكَرَهُ ابْنُ الدَّهَّانِ فِي كِتَابٍ مَوْسُومٍ بـ(مَعَانِي الحُرُوفِ)، فَكَأَنَّهُ طَلَبَ الفَرْقَ بَيْنَ المَنْسُوبِ إِلَى (حَنِيفَةَ)، وَمَذْهَبِ (أَبِي حَنِيفَةَ) "[1].

٦- (الدَّارَانِيُّ):

قَالَ: " وَالدَّارَانِيُّ: يُقَالُ بِالنُّونِ بَعْدَ الأَلِفِ الثَّانِيَةِ، وَيُقَالُ بِهَمْزَةٍ بَدَلَ النُّونِ، وَهُوَ بِالنُّونِ أَشْهَرُ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَالهَمْزُ أَقْرَبُ إِلَى الأَصْلِ. وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى (دَارِيَّا) القَرْيَةُ الكَبِيرَةُ النَّفِيسَةُ، بِجَانِبِ (دِمَشْقَ) "[2].

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ إِنَّمَا اسْتَقَاهُ مِنْ كِتَابِ (الأَنْسَابِ) للسَّمْعَانِيّ (ت٥٦٢هـ)، إِذْ لَمْ يُعْرَفْ نَسَبُ (الدَّارَانِيّ) عِنْدَ غَيْرِهِ؛ مِنْ سَالِفِيهِ، وَمُعَاصِرِيهِ، وَنَدَرَ اسْتِعْمَالُهُ لَدَى خَالِفِيهِ، وَأَغْلَبُ الظَّنِّ أَنَّهُمْ نَقَلُوهُ مِنْ كِتَابِهِ. وَمَصْدَرُهُ لِهَذِهِ النِّسْبَةِ مَحْضُ مُحَادَثَةٍ طَرَقَتْ أَسْمَاعَهُ، وَكَانَ طَرَفًا فِيهَا؛ جَاءَ فِي (الأَنْسَابِ): " الدَّارَانِيُّ: هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى (دَارِيَّا)، وَهِيَ قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ حَسَنَةٌ مِنْ قُرَى غُوطَةِ دِمَشْقَ ... وَالنِّسْبَةُ إِلَى هَذِهِ القَرْيَةِ بِإِثْبَاتِ النُّونِ، وَإِسْقَاطِهَا. وَأَذْكُرُ أَنَّ شَيْخَنَا عُمَرَ بنَ أَبِي الحَسَنِ البِسْطَامِيّ قَدِمَ عَلَيْنَا (مَرْوَ) سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ، وَجَلَسَ فِي خَانِ البَزَّازِينَ؛ لِلوَعْظِ، فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ فِي أَثْنَاءِ الكَلَامِ: قَالَ أَبُو سُلَيْمَان الدَّارَانِيُّ. فَقَالَ عَمِّي الإِمَامُ أَبُو القَاسِمِ السَّمْعَانِيُّ (رَحِمَهُ اللهُ): الدَّارَانِيُّ. فَقُلْتُ أَنَا – وَكُنْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ –: يُقَالُ ذَا، وَهَذَا؛ فَإِنَّ فِي آخِرِ المَوْضِعِ إِذَا كَانَ أَلِفًا مَقْصُورَةً، فَالمُنْتَسِبُ إِلَيْهِ بِالخِيَارِ بَيْنَ إِثْبَاتِ النُّونِ، وَإِسْقَاطِهَا، كَالدَّارَانِيّ وَالدَّارَائِيّ، وَالصَّنْعَانِيّ وَالصَّنْعَائِيّ. فَسَكَتَ عَمِّي، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا "[3].

وَمَا احْتَجَّ بِهِ لَا يَعْدُو كَوْنَهُ اسْتِحْسَانًا، لَا يُعَضِّدُهُ قِيَاسٌ، وَلَا سَمَاعٌ؛ فَالمَسْمُوعُ (الدَّارَانِيُّ)، وَلَيْسَ ثَمَّةَ قَاعِدَةٌ صَرْفِيَّةٌ تَخُصُّ النَّسَبَ، فِي هَذَا النَّوْعِ مِنَ الأَسْمَاءِ.

---

[1] التخمير شرح المفصّل: ٣/١١-١٢.

[2] بستان العارفين: ٣٢.

[3] الأنساب للسّمعانيّ: ٥/٢٧١.

وَأَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيّ: (أَقْرَبُ إِلَى الأَصْلِ)، فَلَعَلَّهُ عَنَى بِذَلِكَ أَنَّ القَرِيبَ إِلَى الأَصْلِ أَنْ يُقَالَ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (دَارِيًّا): (دَارَايِيٌّ) بِإِبْدَالِ إِحْدَى اليَاءَيْنِ أَلِفًا، ثُمَّ قُلِبَتْ اليَاءُ هَمْزَةً؛ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَيَاءُ النَّسَبِ فِي حُكْمِ المُنْفَصِلِ، فَصَارَتِ اليَاءُ كَالمُتَطَرِّفَةِ[1].

٧- (الدُّؤَلِيُّ):

قَالَ: " أَبُو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ ... هَكَذَا صَوَابُهُ: (الدُّؤَلِيُّ)، بِضَمِّ الدَّالِ وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُهَا، وَالصَّحِيحُ المَشْهُورُ فَتْحُهَا، وَقِيلَ فِيهِ: (الدِّيلِيُّ) بِكَسْرِ الدَّالِ وَبِاليَاءِ ... وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى جَدِّ القَبِيلَةِ (الدُّؤَل). وَسُمِّيَ بـ(الدُّؤَلِ) الَّتِي هِيَ دُوَيْبَّةٌ مَعْرُوفَةٌ، بِضَمِّ الدَّالِ وَكَسْرِ الهَمْزَةِ، وَلَكِنْ فِي النِّسْبَةِ يُفْتَحُ مِثْلُ هَذِهِ الكَسْرَةِ، كَمَا قَالُوا فِي النِّسْبَةِ إِلَى (مُمِرٍ) (مُمَرِّيٌّ) بِفَتْحِ المِيمِ، وَإِلَى (الصَّدِفِ) بِكَسْرِ الدَّالِ: (صَدَفِيٌّ) بِفَتْحِهَا، وَنَظَائِرُهُ "[2].

أَمَّا قَوْلُهُمْ فِي النِّسْبَةِ: (دُؤَلِيٌّ) بِالهَمْزِ وَالفَتْحِ، فَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ، حَكَوْهُ عَنْ يُونسِ بنِ حَبِيْبٍ وَغَيْرِهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (دِيلِيٌّ) بِكَسْرِ الدَّالِ، فَهُوَ قَوْلُ الكُوفِيِّينَ، رَوَوْهُ عَنِ الكِسَائِيِّ[3]. وَبَنَى البَصْرِيّونَ قَوْلَهُمْ عَلَى قَاعِدَةٍ صَرْفِيَّةٍ مُطَّرِدَةٍ، مَفَادُهَا أَنَّ كُلَّ اسْمٍ ثُلَاثِيٍّ مَكْسُورَ العَيْنِ، تُفْتَحُ عَيْنُهُ عِنْدَ النَّسَبِ، نَحْو: (نَمِرٌ، وَشَقِرَةٌ، وَدُئِلٌ)؛ تَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهَا: (نَمَرِيٌّ، وَشَقَرِيٌّ، وَدُؤَلِيٌّ)[4]، وَهَذَا الفَتْحُ وَاجِبٌ؛ تَخَلُّصًا مِنَ الثِّقَلِ الكَبِيرِ فِي النُّطْقِ، النَّاتِجِ مِنْ تَوَالِي الأَمْثَالِ، بِكَسْرَتَيْنِ مُتَتَابِعَتَيْنِ بَعْدَهُمَا يَاءٌ[5]. وَالَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ النِّسْبَةَ (دِيلِيٌّ)، فَإِنَّمَا قَلَبُوا الهَمْزَةَ يَاءً حِينَ كُسِرَتْ، ثُمَّ كَسَرُوا الدَّالَ؛ لِمُنَاسَبَةِ اليَاءِ، عَلَى مِثَالِ: (بِيعَ، وَقِيلَ) "[6].

وَلَمْ يَرْتَضِ ابْنُ السِّكِّيتِ أَنَّ (الدُّؤَلِيَّ، وَالدِّيلِيَّ) لُغَتَانِ لِمَنْسُوبٍ إِلَيْهِ وَاحِدٍ؛ قَالَ: " هُوَ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ – مَفْتُوحَةً مَهْمُوزَةً –، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى (الدُّئِلِ) مِنْ كِنَانَةَ. وَ(الدُّولُ) فِي حَنِيفَةَ،

---

[1] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٥٢.

[2] تهذيب الأسماء واللّغات: ٢/١٧٥-١٧٦.

[3] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافّي: ١/٣٠١. والفصول والغايات: ١٨٧. والاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٢/٢٤٠.

[4] ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣/٤٤٤. وشرح الشّافية الكافية: ٤/١٩٤٧. وشرح ابن عقيل: ٤/١٥٦.

[5] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١٨.

[6] ينظر: الصّحاح: ٤/١٦٩٤. وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٣٩.

يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ (الدُّوْلِيُّ)، وَ(الدِّيلُ) فِي عَبْدِ القَيْسِ، يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ (الدِّيْلِيُّ). وَ(الدُّئِلُ): دُوَيْبَةٌ صَغِيرَةٌ شَبِيهَةٌ بِابْنِ عِرْسٍ "[1].

وَأَمَّا مَا ضَعَّفَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ أَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى (الدُّئِلِ) بـ(الدُّئِلِيِّ) – بِكَسْرِ الهَمْزَةِ –، فَلَمْ يَرِدْ فِي المَصَادِرِ القَدِيمَةِ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ سِيده، وَوَصَفَهُ بـ(النَّادِرِ)؛ قَالَ: " والدُّئِلُ: دُوَيْبةٌ كالثَّعْلَبِ ... وَهَذا هُوَ المَعْرُوف. وَالدُّئِلُ: حَيٌّ مِنْ كِنانَةَ، وقِيلَ: فِي بَنِى عَبْدِ القَيْسِ، والنَّسَبُ إليهِ: دُؤَلِيٌّ ودُئِلِيٌّ، الأَخِيرَةُ نادِرَةٌ؛ إذ ليسَ في الكلامِ (فُعِلِيٌّ) "[2]. فَالرَّاجِحُ أَنَّ النَّوَوِيَّ نَقَلَهُ مِنْهُ.

وَكَانَ أَبُو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ قَدِ احْتَكَمَ إِلَى القِيَاسِ، لِتَصْحِيحِ وُجُوهٍ عِدَّةٍ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (الدُّئِلِ)، لَيْسَ مِنْهَا (الدُئِلِيُّ)؛ قَالَ: " وَكُلُّ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي (الدُّئِلِ)؛ لِأَنَّكَ إِذَا سَكَّنْتَ الهَمْزَةَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقُولُ: (كَبْدٌ) فِي (كَبِدٍ)، جَازَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَهَا وَاوًا مَحْضَةً، فَتَقُولُ: (الدُولُ)؛ وَإِذَا سَكَّنْتَهَا وَلَمْ تَقْلِبْهَا إِلَى وَاوٍ، جَازَ لَكَ أَنْ تَكْسِرَ الدَّالَ؛ لِتَوَهُّمِ الكَسْرَةِ الَّتِي كَانَتْ بَعْدَهَا فِي الهَمْزَةِ، فَتَجْعَل الهَمْزَةَ – إِذَا خُفِّفَتْ – يَاءً؛ فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: أَبُو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ – بِالهَمْزِ –، وَالدُّوَلِيُّ – بِغَيْرِ هَمْزٍ –، وَالدُّؤْلِيُّ عَلَى مِثَالِ (فُعْلِيٍّ)، وَالدُّوْلِيُّ عَلَى مِثَالِ (قُوْلِيٍّ)، وَالدِّئْلِيُّ عَلَى مِثَالِ (فِعْلِيٍّ)، وَالدِّيلِيُّ عَلَى مِثَالِ (قِيلِيٍّ) "[3].

٨- (الدَّوْرَقِيُّ):

قَالَ: " قَالَ (رَحِمَهُ اللهُ): (حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ)[4]، هُوَ بِفَتْحِ الدَّالِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَبِالْقَافِ. وَاخْتُلِفَ فِي مَعْنَى هَذِهِ النِّسْبَةِ، فَقِيلَ: كَانَ أَبُوهُ نَاسِكًا، أَيْ: عَابِدًا، وَكَانُوا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ يُسَمُّونَ النَّاسِكَ دَوْرَقِيًّا، وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْوِيٌّ عَنْ أَحْمَدَ الدَّوْرَقِيِّ هَذَا، وَهُوَ مِنْ أَشْهَرِ الْأَقْوَالِ. وَقِيلَ: هِيَ نِسْبَةٌ إِلَى الْقَلَانِسِ الطِّوَالِ الَّتِي تُسَمَّى الدَّوْرَقِيَّةَ. وَقِيلَ: مَنْسُوبٌ إِلَى (دَوْرَقَ): بَلْدَةٍ بِفَارِسَ "[5].

---

[1] إصلاح المنطق: ١٢٦.

[2] المحكم: ٣٧٧/٩.

[3] الفصول والغايات: ١٨٧.

[4] صحيح مسلم: ٢٠/١.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٠٣/١.

وَمِمَّا يُعَضِّدُ تَرْجِيحَ النَّوَوِيّ، وَحُكْمَهُ بـ(الأَشْهَرِ)، شَيْئَانِ؛ (أَحَدُهُمَا): أَنَّ القَوْلَ بِأَنَّ (الدَّوْرَقِيَّ) مَنْسُوبٌ إِلَى (الدَّوَارِقَةِ) – وَهُم النُّسَّاكِ – مَرْوِيٌّ عَنْ المَنْسُوبِ نَفْسِهِ، وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي كُتُبِ التَّرَاجُمِ، وَالأَنْسَابِ، مَرْفُوعَةً إِلَى عَبْدِ اللهِ بنِ أَحْمَد بنِ حَنْبَلٍ؛ رَوَى ابْنُ القَيْسَرَانِيّ (ت٥٠٧هـ)، وَالسَّمْعَانِيُّ: " أَخْبَرَنَا بِهِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ بنُ عَبْدِ اللهِ بنُ شِيرَوَيْهِ، إِجَازَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ الدَّشْتِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا العَبَّاسِ السَّلَيْطِيَّ المَرْوزِيّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبدَ اللهِ بنَ عُمَرٍ الجَوْهَرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بنَ أَحْمَد بنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِأَحْمَد الدَّوْرَقِيّ: لِمَ قِيلَ لَكُمْ: (دَوْرَقِيٌّ)؟ فَقَالَ: كَانَ الشَّبَابُ إِذَا نَسَكُوا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، سُمُّوا (الدَّوَارِقَةَ)، فَكَانَ أَبِي فِيهِمْ "[1].

وَ(الآخَرُ): إِنَّ المَعْنَى الَّذِي رَجَّحَهُ النَّوَوِيُّ لِهَذِهِ النِّسْبَةِ، مَذْكُورٌ فِي مُصَنَّفَاتِ التَّرَاجُمِ، وَمُصَنَّفَاتِ الأَنْسَابِ، المَعْرُوفَةِ المُعْتَمَدَةِ؛ إِذْ ذَكَرَهُ الحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ (ت٣٧٨هـ)، فِي (الأَسَامِي وَالكُنَى)[2]. وَرَجَّحَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ (ت٤٦٣هـ)، وَغَيْرُهُ، عَلَى سَائِرِ الأَقْوَالِ[3]. وَاللَّافِتُ أَنَّ كُتُبَ اللُّغَةِ لَمْ يَكُنْ مِنْ اهْتِمَامِهَا التَّأْصِيلُ لِهَذِهِ النِّسْبَةِ. وَهَذَا المَوْضِعُ يُبَرِّزُ سَعَةَ عِلْمِ النَّوَوِيّ، وَتَنَوُّعَ ثَقَافَتِهِ، فَتَرَاهُ يَغْتَرِفُ مِنْ عُلُومٍ شَتَّى، وَكَأَنَّهُ دَافَ عُلُومَ عَصْرِهِ فِي بَوْتَقَةِ فِكْرِهِ، وَنَهَلَ مِنْهَا.

٩- (الدَّوِّيَّةُ):

---

(١) الأنساب المتّفقة في الخطّ المتماثلة في النقط والضبط = المؤتلف والمختلف: ٦٤، ابن القيسرانيّ محمد بن طاهر المقدسيّ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١١هـ. وينظر: الأنساب للسّمعانيّ: ٣٩٢/٥.

(٢) ينظر: الأسامي والكنى: ١٤٧/٥، محمّد بن محمّد الحاكم الكبير النيسابوريّ، تحقيق: أبو عمر محمّد بن عليّ الأزهريّ، ط١، دار الفاروق للطّباعة والنّشر–القاهرة، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.

(٣) ينظر: تاريخ مدينة السّلام وأخبار محدّثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها: ١٠/٥، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، ط١، دار الغرب الإسلاميّ–بيروت، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م. وطبقات الحنابلة: ٢١/١، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفرّاء، تحقيق: محمّد حامد الفقّيّ، د. ط، مطبعة السّنّة المحمّديّة–القاهرة، ١٣٧١هـ–١٩٥٢م.

قَالَ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (فِي أَرْضِ دَوِّيَّةٍ مُهْلِكَةٍ)[١]، أَمَّا (دَوِّيَّةٍ)، فَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا بِفَتْحِ الدَّالِ، وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ جَمِيعًا. وَذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ رِوَايَةَ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: (أَرْضٍ دَاوِيَّةٍ)[٢]، بِزِيَادَةِ أَلِفٍ، وَهِيَ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ – أَيْضًا –، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ؛ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: (الدَّوِّيَّةُ): الْأَرْضُ الْقَفْرُ، وَالْفَلَاةُ الْخَالِيَةُ؛ قَالَ الْخَلِيلُ: هِيَ الْمَفَازَةُ. قَالُوا: وَيُقَالُ: (دَوِّيَّةٌ)، وَ(دَاوِيَّةٌ). فَأَمَّا (الدَّوِّيَّةُ)، فَمَنْسُوبٌ إِلَى (الدَّوِّ)، بِتَشْدِيدِ الوَاوِ، وَهِيَ البَرِيَّةُ الَّتِي لَا نَبَاتَ بِهَا. وَأَمَّا (الدَّاوِيَّةُ)، فَهِيَ عَلَى إِبْدَالِ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ أَلِفًا، كَمَا قِيلَ فِي النَّسَبِ إِلَى (طَيٍّ): (طَائِيٌّ) "[٣].

وَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي سَمَاعِ (الدَّوِّيَّةِ، وَالدَّاوِيَّةِ) لَا خِلَافَ عَلَيْهِ عِنْدَ جُمْهُورِ اللُّغَوِيِّينَ؛ فَلُغَةُ تَمِيمٍ: (الدَّوِّيَّةُ)، وَلُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ: (الدَّاوِيَّةُ)[٤]. أَمَّا (الدَّوِّيَّةُ)، فَهِيَ عَلَى القِيَاسِ. وَأَمَّا (الدَّاوِيَّةُ)، فَجَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالخَلِيلُ وَسِيبَوَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مِنَ النَّسَبِ الَّذِي عَدَلَتْهُ العَرَبُ، الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ عَلَى صُوْرَتِهِ المَعْدُولَةِ، دُونَ تَأْوِيلٍ وَتَعْلِيلٍ[٥]. وَحُكِيَ عَنِ الفَرَّاءِ أَنَّ هَذَا النَّسَبَ حَدَثَ فِيهِ قَلْبٌ، إِذْ قَلَبُوا الوَاوَ الأُوْلَى أَلِفًا؛ اسْتِثْقَالًا، وَاخْتَارُوا الأَلِفَ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا فَتْحَةً[٦].

وَقَدِ أَقَرَّ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ مَا حُكِيَ عَنِ الفَرَّاءِ، مُتَّكِئِينَ عَلَى مَا نَقَلَهُ سِيبَوَيْهِ عَنِ مَذْهَبِ غَيْرِهِ، فِي نَحْو: (آيَة، وَرَايَة، وَثَايَة)، إِذِ الأَصْلُ: (أَيَّة، وَرَيَّة، وَثَيَّة)، فَقُلِبَ الأَوَّلُ مِنَ المُشَدَّدِ أَلِفًا؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهِ[٧]. وَعَزَا أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيَّ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى بَعْضِ البَغْدَادِيِّينَ مِنْ أَهْلِ النَّحْوِ، وَلَمْ يَرْتَضِهِ، إِذْ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَدْ اشْتَقَّ مِنَ (الدَّوِّ) (فَاعِلَةً)، فَقِيْلَ: (دَاوِيَةٌ)، ثُمَّ أَلْحَقَ يَاءَ النَّسَبِ، وَحَذَفَ لَامَ الكَلِمَةِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النَّسَبِ إِلَى (نَاجِيَةٍ، وَقَاضِيَةٍ): (نَاجِيٌّ، وَقَاضِيٌّ)[٨].

---

[١] صحيح مسلم: ٤/٢١٠٣.

[٢] ينظر: المصدر السّابق، والصّحيفة نفسها.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٧/٦١.

[٤] ينظر: العين: ٨/٩٢.

[٥] ينظر: الكتاب: ٣/٣٣٥-٣٣٦.

[٦] ينظر: الفاخر للمفضّل بن سلمة: ١٠٦. والأصول في النّحو: ٣/٣٤٦.

[٧] ينظر: المسائل الحلبيّات: ٣٣٥. والمنصف لابن جنّي: ٢٠٣.

[٨] ينظر: الحجّة للقرّاء السّبعة: ١/٨٥-٨٦. والمسائل الحلبيّات: ٣٣٧-٣٣٨.

وَضَعَّفَ ابْنُ جِنّي، دَعْوَى القَلْبِ فِي (الدَّاوِيَّةِ)، وَنَظَائِرِهِ؛ قَالَ: وَهَذَا القَلْبُ " قَلِيلٌ، غَيْرُ مَقِيسٍ عَلَيْهِ غَيْرُهُ "[١]. وَأَجَازَ وَجْهًا ثَالِثًا، إِذْ قَالَ: " وَيَجُوزُ عِنْدَي وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَنَى عَلَى (فَعْلِيَّةٍ)، إِلَّا أَنَّهُ أَعَلَّ العَيْنَ، وَصَحَّحَ اللَّامَ، كـ(غَايَةٍ)، وَ(طَايَةٍ)، وَ(ثَايَةٍ)، وَمِثْلُهَا فِي المِثَالِ: (العَارِيَّةُ)، إِلَّا أَنَ لَامَ هَذِهِ صَحِيحَةٌ، فَأُعِلَّتْ عَيْنُهَا "[٢]. وَالحَاصِلُ: إِنَّ فِي تَحْلِيلِ نِسْبَةِ (الدَّاوِيَّةِ) ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، وَاخْتَارَ مِنْهَا النَّوَوِيُّ قَوْلَ الفَرَّاءِ وَمَنْ وَافَقَهُ.

١٠- (الزَّكَوِيُّ):

قَالَ: " وَقَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَالَ الكَافِرِ وَالمُكَاتَبِ لَيْسَ بِزَكَاتِيٍّ)[٣]، الصَّوَابُ عِنْدَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ: (لَيْسَ بِزَكَوِيٍّ)، كَـ(رَحَوِيٍّ)، وَبَابِهِ "[٤].

وَما تَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، مُخَالِفٌ لِقَوَاعِدِ النَّسَبِ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الأَسْمَاءِ؛ فَمَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، الثَّالِثُ مِنْهَا أَلِفٌ، تَكُونُ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ بِإِبْدَالِ أَلِفِهِ وَاوًا؛ سَوَاءٌ أَكَانَتْ مُنْقَلِبَةً عِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ، كَقَوْلِهِمْ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (حَصَاةٍ): (حَصَوِيٌّ)، وَإِلَى (الرَّحَى): (رَحَوِيٌّ)[٥]. فَالقِيَاسُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى (الزَّكَاةِ) بـ(الزَّكَوِيِّ).

وَقَالُوا فِي عِلَّةِ هَذَا القِيَاسِ فِي النَّسَبِ: " إِنَّمَا وَجَبَ قَلْبُ هَذِهِ الأَلِفَاتِ إِلَى وَاوٍ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ تَقْرُبُ مِنَ اليَاءِ، وَالإِمَالَةُ تَدْخُلُهَا، فَتَصِيرُ إِلَى اليَاءِ. فَلَوْ أَقَرُّوا الأَلِفَ عَلَى حَالِهَا، لَصَارَ كَاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ، وَهُمْ يَجِدُونَ مَنْدُوحَةً؛ تَأْوِيلًا لِخُرُوجِهِمْ عَنْ هَذَا الثِّقَلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الأَلِفَ سَاكِنَةٌ، وَاليَاءَ الأُولَى سَاكِنَةٌ، وَالجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي كَلَامِهِمْ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ "[٦].

---

[١] سرّ صناعة الإعراب: ٣٨/١. وينظر: الصّحاح: ٢٣٤٤/٦.

[٢] التّمام في تفسير أشعار هُذيل: ٢٣٣.

[٣] المهذّب في فقه الإمام الشّافعي: ٢٧٩/١.

[٤] المجموع شرح المهذّب: ٤٣٤/٥.

[٥] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ١٠٠/٤. والتّكملة للفارسيّ: ٢٥٦. واللّمع في العربيّة: ٢٠٤-٢٠٥.

[٦] علل النّحو: ٥٣٥.

وَنَظِيرُ اعْتِرَاضِ النَّوَوِيّ، رَصَدَ بَعْضُ اللُّغَوِيّينَ خَطَأَ نِسْبَةِ (العَامَّةِ) إِلَى (الدَوَاةِ)؛ قَالَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ: " وَقَوْلُ النَّاسِ: (غُلَامٌ دَوَاتِيٌّ) خطأٌ، لَا يَجُوزُ البَتَّةَ ... وَالقِيَاسُ: (غُلَامٌ دَوَوِيٌّ)؛ كَمَا لَا يُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (الرَّحَا): (رَحَوِيٌّ) "[1].

وَيُسَجَّلُ لِلنَّوَوِيّ أَنَّ لَهُ قَصَبَ السَّبْقِ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا الخَطَأ، إِذْ لَمْ أَجِدْ مَنْ تَعَقَّبَ هَذَا الاسْتِعْمَالَ قَبْلَهُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ شُيُوعِهِ فِي مُصَنَّفَاتِ الفُقَهَاءِ مُنْذُ القَرْنِ الخَامِسِ الهِجْرِيّ[2]. فِي حِينِ نَجِدُ مِنْ خَالِفِي النَّوَوِيّ مَنْ وَافَقَهُ فِي تَخْطِئَةِ اسْتِعْمَالِ الفُقَهَاءِ هَذَا؛ قَالَ الفَيُّومِيُّ: " وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى (الزَّكَاةِ)، وَجَبَ حَذْفُ الْهَاءِ، وَقَلْبُ الْأَلِفِ وَاوًا، فَيُقَالُ: (زَكَوِيٌّ)، كَمَا يُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (حَصَاةٍ): (حَصَوِيٌّ)؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ تُرَدُّ إِلَى الْأُصُولِ. وَقَوْلُهُمْ: (زَكَاتِيَّةٌ) عَامِّيٌّ، وَالصَّوَابُ زَكَوِيَّةٌ "[3]. وَهَذَا يُرَجِّحُ أَنَّهُ نَقَلَهُ مِنَ النَّوَوِيّ.

١١- (السَّلَمِيُّ):

قَالَ: " (مَعْبَدُ بْنُ كَعْبٍ السَّلَمِيُّ)، بِفَتْحِ السِّينِ وَاللَّامِ؛ مَنْسُوبٌ إِلَى (بَنِي سَلِمَةَ)، بِكَسْرِ اللَّامِ، مِنَ الْأَنْصَارِ. وَفِي النَّسَبِ، بِفَتْحِ اللَّامِ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ. وَقِيلَ: يَجُوزُ كَسْرُ اللَّامِ فِي النَّسَبِ – أَيْضًا – "[4].

فَحَكَمَ عَلَى فَتْحِ اللَّامِ فِي المَنْسُوبِ بـ(المَشْهُورِ)، وَهُوَ حُكْمٌ غَيْرُ دَقِيقٍ؛ لِأَنَّ اللُّغَوِيّينَ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، بِلَا خِلَافَ فِيهِ، إِذْ جَعَلُوهُ قَاعِدَةً صَرْفِيَّةً مُطَّرِدَةً فِي النَّسَبِ؛ قَالُوا: كُلُّ اسْمٍ ثُلَاثِيٍّ مَكْسُورِ العَيْنِ، تُبْدَلُ كَسْرَتُهُ فَتْحَةً عِنْدَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ؛ اسْتِثْقَالًا مِن اجْتِمَاعِ الكَسْرَتَيْنِ

---

[1] التّلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٤٢٠.

[2] ينظر مثلًا: التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة: ٢٩١/٢، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفرّاء، تحقيق: د. مسفر بن سعد بن مُسْنِد الجرويّ، ط١، دار طيبة الخضراء – مكّة المكرّمة، ١٤٤٣هـ-٢٠٢١هـ. ونهاية المطلب لإمام الحرمين: ١٠٢/٣، ١٤١، ١٦١، ١٧٢، ٣١٠، ٣٣٥، ٣٧٧. وبحر المذهب للرّوياني: ١٠٤/٣، ١٧٧، ١٩٨. والوسيط في المذهب: ٤٤١/٢. وحلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: ٣٨٨/٣، ٣٨٩، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي القفّال، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط١، مكتبة الرسالة الحديثة-الأردن-عمان، ١٩٨٨م. والتّهذيب في الفقه الشّافعيّ: ٣٢/٣.

[3] المصباح المنير: ٢٥٤/١. وينظر: المطلع على ألفاظ المقنع: ٤٧٥.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٥٩/٢.

وَالياءَيْنِ، كَقَوْلِهِمْ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (نَمِرٍ، وَشَقِرَةٍ، وَسَلِمَةَ): (نَمَرِيٌّ، وَشَقَرِيٌّ، وَسَلَمِيٌّ)[١]. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: " وَلَمْ يَجئ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ، إِلَّا الفَتْحِ "[٢]. وَهَذَا نَصٌّ فِي فَقْدِ الشَّاذِّ عَنْ هَذَا القِيَاسِ.

أَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيِّ: (وَقِيلَ: يَجُوزُ كَسْرُ اللَّامِ فِي النَّسَبِ)، فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَرُبَّمَا هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى اسْتِعْمَالِ أَهْلِ الحَدِيثِ لِهَذِهِ النِّسْبَةِ، إِذْ شَاعَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ كِتَابَتُهَا بِكَسْرِ اللَّامِ (السَّلِمِيِّ) عَلَى الأَصْلِ؛ قَالَ ابْنُ القَيْسَرَانِيِّ: السَّلَمِيُّ " مَنْسُوبٌ إِلَى (بَنِي سَلِمَةَ) مِنَ الأَنْصَارِ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِمْ: (سَلَمِيٌّ) بِفَتْحِ اللَّامِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ. وَأَصْحَابُ الحَدِيثِ يَكْسِرُونَ اللَّامَ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ النَّحْوِيِّينَ "[٣]. وَكَذَا نَبَّهَ القَاضِي عِيَاض، وَعزُّ الدِّينِ ابْنُ الأَثِيرِ (ت٦٣٠هـ)، عَلَى مُخَالَفَةِ المُحَدِّثِينَ لِقِيَاسِ العَرَبِيَّةِ، فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ[٤].

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ النَّوَوِيَّ جَعَلَ اسْتِعْمَالَ المُحَدِّثِينَ قَوْلًا مُعْتَدًّا بِهِ إِزَاءَ قِيَاسَ النَّحْوِيِّينَ، الأَمْرُ الَّذِي أَثَّرَ فِي حُكْمِهِ عَلَى النِّسْبَةِ بِفَتْحِ اللَّامِ، إِذْ حَكَمَ بِشُهْرَتِهَا، دُونَ أَنْ يَقْصُرَ الصَّوَابِ عَلَيْهَا. وَهَذَا المَورِدُ مِنْ مَوَارِدَ كَثِيرَةٍ، أَظْهَرَتِ انْحِيَازَهُ لِلُغَةِ المُحَدِّثِينَ وَعُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، وَاعْتِدَادَهُ الكَبِيرَ بِهَا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَعَقُّبِهِمْ والاعْتِرَاضِ عَلَى اسْتِعْمَالَاتِهِمْ فِي مَوَارِدَ أُخْرَى.

١٢- (الشَّآمِيُّ):

قَالَ: " الشَّأْمُ: إِقْلِيمُنَا المَعْرُوفُ، حَمَاهُ اللهُ، وَصَانَهُ وَسَائِرَ بِلَادِ الإِسْلَامِ، وَأَهْلَهُ ... هُوَ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، مِثْلُ (رَأْسٍ)، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهُ، كَمَا فِي (رَاسٍ)، وَشِبْهِهِ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى: (شَآمٌ) بِالمَدِّ؛ حَكَاهَا جَمَاعَةٌ. وَالشِّينُ مَفْتُوحَةٌ بِلَا خِلَافٍ ... قَالَ سِيبَوَيْهِ، وَغَيْرُهُ[٥]: وَيَجُوزُ (شَآمِيٌّ) بِالمَدِّ مَعَ اليَاءِ. وَمَنَعَهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ عِوَضٌ عَنْ يَاءِ النَّسَبِ، فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا. وَالصَّحِيحُ

---

[١] ينظر: الأصول في النّحو: ٦٤/٣. واللّمع لابن جنّي: ٢٠٣-٢٠٤. وأسرار العربيّة للأنباريّ: ٢٥٩-٢٦٠. وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٤٤/٣.

[٢] الحجّة للقرّاء السّبْعة: ١٠٤/١.

[٣] الأنساب المتّفقة لابن القيسرانيّ: ٨٠.

[٤] ينظر: مشارق الأنوار: ٥٣٢/٢. واللُّباب في تهذيب الأنساب: ١٢٩/٢، عزّ الدين ابن الأثير الجزريّ، ط١، دار صادر-بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

[٥] ينظر: درّة الغوّاص: ١٧٥. والبديع في العربيّة: ٢١١/٢. وتصحيح التّصحيف: ٣٢٨. وتمهيد القواعد: ٤٧٣٩/٩.

جَوَازُهُ، فَقَدْ حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ وَهُوَ إِمَامُ هَذَا الفَنِّ؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ[1]: وَتَقُولُ: (امْرَأَةٌ شَآمِيَّةٌ) بِالتَّشْدِيدِ وَالمَدِّ، وَ(شَآمِيَةٌ) بِالتَّخْفِيفِ "[2].

فَاحْتَجَّ بِحِكَايَةِ سِيبَوَيْهِ فِي تَصْحِيحِ نِسْبَةِ (الشَّآمِيِّ)، وَ(الشَّآمِيَّةِ)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَجِيئِهَا عَلَى خِلَافِ قِيَاسِ أَهْلِ النَّحْوِ؛ إِيْمَانًا مِنْهُ بِحُجِّيَّةِ السَّمَاعِ، فَاللُّغَةُ سَمَاعٌ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ قِيَاسًا وَاطِّرَادًا؛ وَاعْتِقَادًا مِنْهُ بِوَثَاقَةِ الرَّاوِي لِهَذِهِ اللُّغَةِ، وَمَكَانَتِهِ العِلْمِيَّةِ. وَعَضَّدَ ذَلِكَ بِحِكَايَةِ الجَوْهَرِيِّ.

وَمِمَّا يُعَضِّدُ سَمَاعَ هَذِهِ النِّسْبَةَ تَصْحِيحُ ابْنِ السِّكِّيتِ لَهَا[3]، وَعَلَى الرَّغْمِ أَنَّ اللُّغَوِيِّينَ حَكَمُوا عَلَيْهَا بِالشُّذُوذِ، لَمْ يَجْرُؤ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى تَخْطِئَةِ اسْتِعْمَالِ (الشَّآمِيِّ)، بَلْ جَعَلُوهَا لُغَةً ثَالِثَةً فِي النِّسْبَةِ إِلَى (الشَّامِ). وَوَجْهُ الشُّذُوذِ فِيْهَا أَنَّ النَّسَبَ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ النِّسْبَةِ إِلَى المَنْسُوبِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: (شَآم) الأَلِفُ فِيهِ بَدَلٌ لِيَاءِ النَّسَبِ، فَإِذَا عُدْتَ وَنَسَبَتَ إِلَى صُورَتِهَا الجَدِيدَةِ، فَكَأَنَّكَ نَسَبْتَ إِلَى المَنْسُوبِ، وَلَيْسَ هَذَا المُرَادَ، وَلَا الوَجْهَ[4].

أَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيِّ: (وَمَنَعَهُ غَيْرُه)، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ مَنَعَ هَذِهِ النِّسْبَةَ بِعَيْنِهَا، إِنَّمَا مَنَعُوا أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ فِي النَّسَبِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ القِيَاسِ، وَلَا يَقْدَحُ بِهِ إِذَا ثَبَتَ سَمَاعٌ خِلَافُهُ، فَيُقْبَلُ هَذَا المَسْمُوعُ عَلَى أَنَّهُ شَاذٌّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَالنَّوَوِيُّ إِنَّمَا نَقَلَ قَوْلَ القَاضِي عِيَاض: " وَلَكَ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (الشَّامِ): (شَأْمِيٌّ) مَهْمُوزًا وَغَيْرَ مَهْمُوزٍ، وَ(شَآم) مَمْدُودًا بِغَيْرِ يَاءِ النِّسْبَةِ. وَاخْتُلِفَ فِي إِدْخَالِ النِّسْبَةِ مَعَ المَدِّ؛ فَالأَكْثَرُ عِنْدَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الهَمْزَةَ عِوَضٌ عَنْ يَاءِ النِّسْبَةِ، وَكَذَلِكَ (يَمَان)، وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَحُكِيَ عَنْ سِيبَوَيْهِ جَوَازُهُ؛ تَقُولُ: (يَمَانِيٌّ، وَشَآمِيٌّ) "[5]. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، وَقَدْ بَيَّنَّا مُرَادَ النَّحْوِيِّينَ، فَتَأَمَّلْ.

١٣- (الشَّنَوِيُّ):

---

(١) ينظر: الصّحاح: ١٩٥٧/٥.

(٢) تهذيب الأسماء واللّغات: ١٧١/٣.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٦.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٤٥/٣. وعمدة الكتّاب: ٢٥٧. والتّعليقة على كتاب سيبويه: ١٨٩/١.

(٥) مشارق الأنوار: ٥٧٤/٢.

قَالَ: " وَقَوْلُهُ: (وَفَدَ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّنَائِيُّ)[1]، هَكَذَا هُوَ فِي مُعْظَمِ النُّسَخِ بِشِينٍ مُعْجَمَةٍ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ نُونٍ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ؛ مَنْسُوبٌ إِلَى (أَزْدِ شَنُوءَةَ)، بِشِينٍ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ نُونٍ مَضْمُومَةٍ، ثُمَّ هَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ، ثُمَّ هَاءٍ. وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ الْمُعْتَمَدَةِ (الشَّنَوِيَّ)، بِالْوَاوِ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى إِرَادَةِ التَّسْهِيلِ، وَرَوَاهُ بَعْضُ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ (شَنُوِيٌّ)، بِضَمِّ النُّونِ، عَلَى الْأَصْلِ"[2].

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مُوَافِقٌ لِلوَارِدِ فِي مَصَادِرِ اللُّغَةِ، إِذْ نَصُّوا عَلَى صُوْرَتَي النَّسَبِ. أَمَّا (الشَّنَائِيُّ) – بِالمَدِّ –، فَقَدْ شَاعَ اسْتِعْمَالُهَا فِي مُصَنَّفَاتِ التَّرَاجُمِ وَالطَّبَقَاتِ وَالأَنْسَابِ، وَبَعْضِ كُتُبِ الحَدِيثِ، وَذُكِرَتْ فِي بَعْضِ كُتُبِ اللُّغَةِ، كَقَوْلِ الخَطَّابِيِّ فِي (غَرِيبِ الحَدِيثِ): " قَالَ يَعْقُوب: هُمْ أَزْدُ شَنُوءَةَ – عَلَى (فَعُولَةٍ) –، وَلَا يُقَالُ: (شَنْوَةُ). وَالنِّسْبَةُ إليها: (شَنَائِيٌّ) "[3].

وَأَمَّا (الشَّنَوِيُّ)، فَهُوَ نِسْبَةٌ إِلَى (شَنُوَّةَ) لُغَةً فِي (شُنُوءَةَ)؛ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ، وَغَيْرُهُ: " وَقَدْ يُقَالُ: (أَزْدُ شَنُوَّةَ)، بِتَشْدِيدِ الوَاوِ غَيْرَ مَهْمُوزٍ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا: (الشَّنَوِيُّ) "[4]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: "وَ(شَنُوَّةُ): لُغَةٌ فِي (شَنُوءَةِ)، وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ: (شَنَوِيٌّ)؛ وَلِهَذَا قَضَيْنا نَحْنُ أَنَّ قَلْبَ الهَمزَةِ وَاوًا فِي (شَنُوَّةَ) – مِنْ قَوْلِهِمْ: أَزْدُ شَنُوَّة – بَدَلٌ، لَا قِيَاسٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَخْفِيفًا قِيَاسِيًّا، لَمْ تَثْبُتْ فِي النَّسَبِ واوًا. فَإِنْ جَعَلْتَ تَخْفِيفَ (شَنُوَّةَ) قِيَاسِيًّا، قُلْتَ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ: (شَنَئِيٌّ)، عَلَى مِثَالِ (شَنَعِيٍّ)؛ لِأَنَّك كَأَنَّكَ إِنَّمَا نَسَبْتَ إِلَى (شَنُوءَةَ)؛ فَتَفَطَّنْ إِنْ يُسِّرَ لَكَ ذَلِكَ. وَلَوْلَا اعْتِقَادُنَا أَنَّهُ بَدَلٌ، لَمَا أَفْرَدْنَا لَهُ بَابًا، وَلَوَسِعَهُ بَابُ (الشِّينِ وَالنُّونِ وَالهَمْزَةِ) "[5].

وَخِلَافًا لِمَنْهَجِهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الأَوْجُهِ وَاللُّغَاتِ فِي الاسْتِعْمَالِ، أَغْفَلَ النَّوَوِيُّ ذِكْرَ وَجْهَيْنَ آخَرَيْنِ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (شَنُوءَةَ)؛ إِذْ ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ وَجُمْهُورُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ أَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى (شَنُوءَةَ)

---

[1] صحيح مسلم: ١٢٠٤/٣.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٤١/١٠.

[3] غريب الحديث للخطّابيّ: ٤٤/٢–٤٥.

[4] إصلاح المنطق: ١١٢. وينظر: جمهرة اللّغة: ٨٨٢/٢. وغريب الحديث للخطّابيّ: ٤٥/٢. والصّحاح: ٥٨/١.

[5] المحكم: ١٢٤/٨.

هِيَ (شَنَئِيٌّ)؛ جَاءَ فِي (الكِتَابِ): " فَإِنْ أَضَفْتَ إِلَى (عَدُوَّةٍ)، قُلْتَ: (عَدُوِّيٌّ)؛ مِنْ أَجْلِ الهَاءِ، كَمَا قُلْتَ فِي (شَنُوءَةَ): (شَنَئِيٌّ) "[1].

وَجَعَلَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ هَذَا النَّسَبَ جَارِيًا عَلَى قَاعِدَةٍ مُطَّرِدَةً؛ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَغَيْرُهُ: "وَتُحْذَفُ الوَاوُ وَالياءُ مِنْ كُلِّ (فَعِيلَةٍ)، وَ(فَعُولَةٍ)، فَيُقَالُ فِيهِمَا: (فَعَلِيٌّ)، نَحْو قَوْلِكَ: حَنَفِيٌّ، وَشَنَئِيٌّ "[2]. وَخَالَفَ الأَخْفَشُ وَالجَرْمِيُّ وَالمُبَرِّدُ، فَجَعَلُوا النِّسْبَةَ إِلَى (فَعُوْلَةٍ) عَلَى لَفْظِهِ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (حَمُولَةٍ): (حَمُولِيٌّ)، أَمَّا (شَنَئِيٌّ)، فَهُوَ شَاذٌّ عِنْدَهُمْ[3].

وَحُكِيَ عَنِ المُبَرِّدِ أَنَّ قِيَاسَ النِّسْبَةِ إِلَى (شَنُوءَةَ) أَنْ يُقَالَ: (شَنُوئِيٌّ)، عَلَى الأَصْلِ دُونَ تَغْيِيرٍ[4]. وَحَكَى ابْنُ الأَثِيرِ عَنْ سِيبَوَيهِ " (الشَّنُئِيُّ) ... حَذَفَ مِنَ الكَلِمَةِ تَاءَ التَّأْنِيثِ، وَوَاوَ (فَعُولَةٍ)، عَلَى القِيَاسِ فِي النَّسَبِ، فَبَقِيَتِ الكَلِمَةُ (شَنُوء) بِوَزْنِ (عَضُدٍ)، فَنَسَبَ إِلَيْهَا وَلَمْ يُغَيِّرْ مِنْهَا شَيْئًا "[5]. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَحْضُ غَلَطٍ وَاشْتِبَاهٍ، فَسِيْبَوَيهِ ذَكَرَ – كَمَا قَدَّمْنَا – أَنَّ النِّسْبَةَ هِيَ (شَنَئِيٌّ)، بِفَتْحِ النُّونِ، لَا بِضَمِّهَا، بَلْ لَمْ يَرِدْ نَسَبُ (الشَّنُئِيَّ) فِي أَيٍّ مِنَ المَصَادِرِ؛ اللُّغَوِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا أَمْرٌ فِي غَايَةِ الغَرَابَةِ وَالنَّكَارَةِ، إِذْ كَيْفَ يَقَعُ فِي الوَهْمِ وَالتَّخْلِيطِ عَالِمٌ كَبِيرٌ كَابْنِ الأَثِيرِ؟! وَالرَّاجِحُ لَدَيَّ أَنَّ نُسْخَةَ (الكِتَابِ) الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا قَدْ مُنِيَتْ بِالتَّصْحِيفِ مِنْ قِبَلِ النَّاسِخِ.

١٤- (العَوَقِيُّ):

---

[1] الكتاب: ٣/٣٤٥.

[2] المفصّل للزّمخشريّ: ٣/١٠-١١. وينظر: شافية ابن الحاجب: ١/٣٧. وشرح الألفيّة لابن الورديّ: ٢/٧١٠.

[3] ينظر: تمهيد القواعد: ٩/٤٧٠٤.

[4] ينظر: البديع في العربيّة: ٢/٢٠١. ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: ٣/٤٢٢، أبو محمّد بدر الدّين العينيّ، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

[5] جامع الأصول: ١٢/٥١٤.

قَالَ: " قَوْلُهُ: (أَبُو نَضْرَةَ الْعَوَقِيُّ)[1]، بِعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ وَوَاوٍ مَفْتُوحَتَيْنِ، وَقَافٍ؛ مَنْسُوبٌ إِلَى (الْعَوَقَةِ): بَطْنٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ. وَحَكَى صَاحِبُ (الْمَطَالِعِ) فَتْحَ الْوَاوِ، وَإِسْكَانَهَا[2]. وَالصَّوَابُ المَشْهُورُ المَعْرُوفُ الفَتْحُ، لَا غَيْرَ "[3].

وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبُ (المَطَالِعِ) وَحْدَهُ مَنْ حَكَى إِسْكَانَ الوَاوِ مِنَ (العَوَقَةِ)، إِذْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ القَاضِي عِيَاض؛ قَالَ: هُوَ " بِفَتْحِ العَيْنِ وَالوَاوِ، وَآخِرُهُ قَافٌ، كَذَا قَيَّدْنَاهُ مِنْ شُيُوخِنَا، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الضَّبْطِ وَالحُفَّاظُ ... وَبَعْضُهُمْ يُسَكِّنُ الوَاوَ، وَقِيلَ: هُمَا صَحِيحَانِ "[4].

وَالمُوَافِقُ لِلقِيَاسِ هُوَ فَتْحُ الوَاوِ، إِذْ يُنْسَبُ إِلَى اللَّفْظِ عَلَى الأَصْلِ بَعْدَ حَذْفِ تَاءِ التَّأْنِيثِ، مَا لَمْ يَرِدْ سَمَاعٌ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِ. وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ المَصَادِرِ القَدِيمَةِ أَنَّ " (العَوَقَةَ) حَيٌّ مِنَ اليَمَنِ"[5]. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: (العَوَقَةُ): بَطْنٌ خَامِلٌ مِنْ عَبْدِ القَيْسِ[6]. وَقَدْ نَصَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الأَثْبَاتِ عَلَى أَنَّ (أَبَا نَضْرَةَ) هَذَا مَنْسُوبٌ إِلَى هَذِهِ القَبِيلَةِ، وَضَبَطُوا النِّسْبَةَ بِفَتْحِ الوَاوِ[7].

وَأَمَّا (العَوْقِيُّ) – بِسُكُونِ الوَاوِ – فَهِيَ النِّسْبَةُ إِلَى (العَوْقَةِ)، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِاليَمَامَةِ كَانَ بِسُكْنَاهَا بَنُو (عَدِيِّ بنِ حَنِيفَةَ)[8]. وَلَمْ يُذْكَرْ فِي أَيٍّ مِنَ المَصَادِرِ أَنَّ (أَبَا نَضْرَةَ) مَنْسُوبٌ إِلَيْهَا. فَتَعَيَّنَ

---

[1] صحيح مسلم: ٥٢٠/١.

[2] ينظر: مطالع الأنوار: ١١٩/٥.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٤/٦.

[4] مشارق الأنوار: ٣٢٠/٢.

[5] العين: ١٧٤/٢. وتهذيب اللّغة: ١٨/٣. والمحيط في اللّغة: ٨٢/٢. والمحكم: ٢٧١/٢.

[6] ينظر: الاشتقاق: ٣٣٣، ابن دريد محمّد بن الحسن الأزديّ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط١، دار الجيل–بيروت، ١٤١١هـ–١٩٩١م.

[7] ينظر: كتاب الطّبقات الكبير للزّهريّ: ٢٠٧/٩. والمعارف: ٤٤٩/١، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ط٢، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب–القاهرة، ١٩٩٢م. وتاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك: ٦٦٤/١١، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف–القاهرة، ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م. والمؤتلف والمختلف للدّارقطنيّ: ١٧٢٠/٣. والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: ٣١٥/٦، الأمير أبو نصر، علي بن هبة الله، الشهير بابن ماكولا، اعتنى بتصحيحه والتّعليق عليه: عبد الرّحمن بن يحيى المعلمي اليمانيّ، ط١، دائرة المعارف العثمانيّة–الهند، (١٣٨١هـ–١٩٦٦١م)_ (١٣٨٦هـ–١٩٦٦م). ومعجم البلدان: ١٦٩/٤.

[8] ينظر: صفة جزيرة العرب: ٢٧٤، ابن الحائك أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الشهير بالهمدانيّ، تحقيق: محمّد بن عليّ الأكوع الحوالي، ط١، مكتبة الإرشاد–صنعاء، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م. الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسمّاه من

أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى (العَوَقَةِ) القَبِيلَةِ، وَأَنَّ نَسَبَهُ الصَّحِيحَ: (العَوَقِيُّ)، عَلَى القِيَاسِ، وَلَمْ يُسْمَعْ غَيْرُهُ. وَأَنَّ مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ مُوَافِقٌ للوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ، لِهَذِهِ النِّسْبَةِ. وَحِكَايَةُ (العَوْفِيِّ) – بِسكُونِ الوَاوِ – مَحْضُ اشْتِبَاهٍ، الرَّاجِحُ أَنَّ سَبَبَهُ آفَةُ الكِتَابَةِ، وَأَعْنِي وُقُوعَ التَّصْحِيفِ فِي النُّسَخِ المَنْقُولِ مِنْهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

١٥- (القُبْطِيَّةُ):

قَالَ: " قَوْلُهُ فِي (المُهَذَّبِ)، فِي (حَدِّ بَابِ السَّرِقَةِ)[١]: رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ قَطَعَ سَارِقًا سَرَقَ (قُبْطِيَّةً) مِنْ مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، وَهُوَ بِقَافٍ تُضَمُّ وَتُكْسَرُ، ثُمَّ يَاءٍ مُوَحَّدَةٍ، ثُمَّ طَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ، ثُمَّ يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ، ثُمَّ هَاءٍ.

قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، وَغَرِيبِ الحَدِيثِ: هِيَ بِضَمِّ القَافِ. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: هِيَ بِكَسْرِ القَافِ، وَقَدْ تُضَمُّ، وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى (القِبْطِ): الجِيلُ المَعْرُوفُ. فَمَنْ كَسَرَ، فَلِكَوْنِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ مَكْسُورًا. وَمَنْ ضَمَّ، قَالَ: هَذَا مِمَّا غُيِّرَ فِي النَّسَبِ، كَمَا نَسَبُوا إِلَى (الدَّهْرِ): (دُهْرِيٌّ) بِالضَّمِّ. وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ المُطَّلِعِينَ فِيهَا، إِلَّا الضَّمَّ، مِنْهُمْ صَاحِبُ (المَطَالِعِ). وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ جَمْعَهَا: (قَبَاطِي) بِفَتْحِ القَافِ. وَهِيَ ثِيَابٌ تُعْمَلُ بِمِصْرَ؛ كَذَا قَالَهُ الهَرَوِيُّ وَالجُمْهُورُ "[٢].

فَذَهَبَ إِلَى تَصْحِيحِ وَجْهَيِ النِّسْبَةِ دُونَ تَرْجِيحٍ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُخَالِفٌ لِأَقْوَالِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ؛ إِذِ اقْتَصَرَ أَكْثَرُهُمْ عَلَى ضَمِّ القَافِ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَعَلَّلَ الخَلِيلُ ذَلِكَ، بِقَوْلِهِ: " القِبْطُ: أَهْلُ مِصْرَ ... وَالنِّسْبَةُ لِإِلَيْهِمْ: قِبْطِيٌّ وَقِبْطِيَّةٌ، وَيُجْمَعُ عَلَى (قَبَاطِي)، وَهُوَ ثِيَابٌ بِيضٌ مِنَ الكِتَّانِ يُتَّخَذُ بِمِصْرَ؛ فَلَمَّا أَلْزَمَتْ هَذَا الاسْمَ، غَيَّرُوا اللَّفْظَ لِيُعْرَفَ؛ قَالُوا: إِنْسَانٌ قِبْطِيٌّ، وَثَوْبٌ قُبْطِيٌّ"[٣].

الأمكنة: ٧٠٠، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازميّ الهمدانيّ، تحقيق: حمد بن محمّد الجاسر، د. ط، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤١٥هـ. ومعجم البلدان: ١٦٩/٤.

[١] ينظر: المهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ: ٣٦١/٣. وَفِيه: رُوِيَ عَنْ عُمَر، لَا عَنْ عُثْمَانَ.

[٢] تهذيب الأسماء واللّغات: ٧٩/٤.

[٣] العين: ١٠٩/٥.

أَيْ: إِنَّهُمْ ضَمُّوا القَافَ؛ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ الآدَمِيِّ وَالثِّيَابِ. وَتَبِعَ الخَلِيلَ جُمْهُورُ اللُّغَوِيِّينَ[1]. وَأَمَّا الجَوْهَرِيُّ، فَقَدْ خَالَفَ الجُمْهُورَ، وَأَجْرَى القِيَاسَ وَجَعَلَهُ الأَصْلُ فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ، وَصَحَّحَ سَمَاعَ الضَّمِّ وَجَعَلَهُ مَرْجُوحًا؛ قَالَ: " وَالقِبْطِيَّةُ: ثِيَابٌ بِيضٌ رِقَاقٌ مِنْ كتَّانٍ، تُتَّخَذُ بِمِصْرَ، وَقَدْ يُضَمُّ؛ لِأَنَّهُمْ يُغَيِّرُونَ فِي النِّسْبَةِ "[2]. وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ، فَصَحَّحَ الوَجْهَيْنِ وَرَجَّحَ الضَّمَّ[3]. وَالحَاصِلُ: إِنَّ النَّوَوِيَّ تَفَرَّدَ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، فَصَحَّحَ وَجْهَي النِّسْبَةِ دُونَ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا، مُخَالِفًا عُلَمَاءَ اللُّغَةِ.

١٦- (القُتَبِيُّ):

قَالَ: " القُتَبِيُّ ... بِضَمِّ القَافِ، وَفَتْحِ التَّاءِ، بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ. وَقَدْ يَزِيدُونَ فِيهِ يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتٍ، بَيْنَ التَّاءِ وَالبَاءِ. وَالأَوَّلُ هُوَ الفَصِيحُ المَشْهُورُ الجَارِي عَلَى القَوَاعِدِ. وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُسْلِمِ بنُ قُتَيْبَةَ الدِّينُورِيُّ الكَاتِبُ اللُّغَوِيُّ، الفَاضِلُ فِي عُلُومٍ كَثِيرَةٍ "[4].

ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ وَأَهْلُ الصَّنْعَةِ إِلَى أَنَّ القِيَاسَ فِي الأَسْمَاءِ الَّتِي عَلَى زِنَةِ (فَعِيلَةٍ)، أَنْ تُحْذَفَ مِنْهُ اليَاءُ عِنْدَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ؛ جَاءَ فِي (الكِتَابِ)، فِي (بَابُ مَا حَذْفُ اليَاءِ وَالوَاوِ القِيَاسُ): " وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي (رَبِيعَةَ): (رَبْعِيٌّ)، وَفِي (حَنِيفَةَ): (حَنَفِيٌّ)، وَفِي (جُذَيْمَةَ): (جُذَمِيٌّ)، وَفِي (جُهَيْنَةَ): (جُهَنِيٌّ)، وَفِي (قُتَيْبَةَ): (قُتَبِيٌّ) ... وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ قَدْ يَحْذِفُونَهَا مِنَ الأَسْمَاءِ، لِمَا أَحْدَثُوا فِي آخِرِهَا، لِتَغْيِيرِهِمْ مُنْتَهَى الاسْمِ؛ فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِي آخِرِ الاسْمِ تَغْيِيرٌ وَحَذْفٌ لَازِمٌ، لَزِمَهُ حَذْفُ هَذِهِ الحُرُوفِ؛ إِذْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يُحْذَفَ لِأَمْرٍ وَاحِدٍ، فَكُلَّمَا ازْدَادَ التَّغْيِيرُ، كَانَ الحَذْفُ أَلْزَمَ، إِذْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَحْذِفُوا لِتَغْيِيرٍ وَاحِدٍ "[5]. وَلَمْ أَجِدْ مَنْ حَكَى سَمَاعَ (قُتَيْبِيّ) عَلَى خِلَافِ القِيَاسِ المَذْكُورِ.

---

[1] ينظر مثلًا: غريب الحديث لابن قتيبة: ٢١٨/٢. وتهذيب اللّغة: ٣٣/٩. والمحيط: ٣٣٤/٥. ومعالم السّنن للخطّابيّ: ٢٠٠/٤. والمقاييس: ٥١/٥. والمحكم: ٢٩١/٦. وأساس البلاغة: ٤٨/٢. والنّهاية لابن الأثير: ٦/٤. والمغرب: ١٥٦/٢.

[2] الصّحاح: ١١٥١/٣.

[3] ينظر: اللّامع العزيزيّ للمعرّيّ: ٣٨٣.

[4] تهذيب الأسماء واللّغات: ٢٨٠/٢.

[5] الكتاب: ٣٣٩/٣. وينظر: الأصول في النّحو: ٧٢/٣. وشرح الكافية الشّافية: ١٩٤٦/٤. وشرح الألفيّة للشاطبيّ: ٤٩٦/٧.

وَاللَّافِتُ أَنَّ اللُّغَوِيّينَ اخْتَلَفَ سُلُوكُهُمْ بَينَ النَّظَرِ وَالاسْتِعْمَالِ؛ فَفِي حِينِ أَقَرُّوا القَاعِدَةَ الآنِفَة، وَلَمْ يَعْتَرِضُوا عَلَيْهَا، وَلَمْ يَحْكُوا سَمَاعَ (القُتَيبِيّ)؛ لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي اسْتِعْمَالِ النِّسْبَةَ عَلَى الأَصْلِ وَلَمْ يَحْذِفُوا اليَاءَ، وَهُمْ يَنْسِبُونَ إِلَى (قُتَيْبَةَ) الجَدِّ الأَعْلَى لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبدِ اللهِ بنِ مُسْلِمٍ الدِّينَوَرِيّ، بَلْ أَنَّ مَنْ يُجِيلُ النَّظَرَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، يَجِدُ نِسْبَةَ (القُتَيْبِيّ) – بِالياءِ – هِيَ الغَالِبَةُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ، وَالأَمْثِلَةُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى هَا هُنَا، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الأَزْهَرِيَّ قَدِ اسْتَعْمَلَ – فِي مُعْجَمِ التَّهْذِيبِ – نِسْبَةَ (القُتَيْبِيّ) أَكْثَرَ مِنْ مِئَةِ مَرَّةٍ! وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الجَوْهَرِيَّ يَنَصُّ عَلَى أَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى (قُتَيْبَةَ) هِيَ (قُتَبِيٌّ)[1]، تَرَاهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَقُولُ: " قَالَ القُتَيْبِيُّ: الجُهَنِيُّ: الخَيْزُرَانُ "[2]! وَهَذَا الَّذِي وَقَعَ مِنْهُمْ أَمْرٌ فِي غَايَةِ الغَرَابَةِ!

١٧- (القَرَنِيُّ):

قَالَ النَّوَوِيُّ، مُتَحَدِّثًا عَنْ مَوَاقِيتِ الحَجِّ: " وَلِأَهْلِ نَجْدٍ (قَرْنَ الْمَنَازِلِ)، بِفَتْحِ الْقَافِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَاللُّغَةِ، وَالتَّارِيخِ، وَالْأَسْمَاءِ، وَغَيْرِهِمْ. وَغَلِطَ الْجَوْهَرِيُّ فِي (صِحَاحِهِ) فِيهِ غَلَطَيْنِ فَاحِشَيْنِ، فَقَالَ[3]: بِفَتْحِ الرَّاءِ وَزَعَمَ أَنَّ أُوَيْسًا الْقَرَنِيَّ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ، وَالصَّوَابُ إِسْكَانُ الرَّاءِ، وَأَنَّ (أُوَيْسًا) مَنْسُوبٌ إِلَى قَبِيلَةٍ مَعْرُوفَةٍ يُقَالُ لَهُمْ: (بَنُو قَرَنٍ)، وَهِيَ بَطْنٌ مِنْ (مُرَادٍ) الْقَبِيلَةُ الْمَعْرُوفَةُ، يُنْسَبُ إِلَيْهَا الْمُرَادِيُّ. وَ(قَرْنُ الْمَنَازِلِ) عَلَى نَحْوِ مَرْحَلَتَيْنِ مِنْ (مَكَّةَ)؛ قَالُوا: وَهُوَ أَقْرَبُ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ "[4].

وَهَذَا الَّذِي تَعَقَّبَ بِهِ مِنْ سَقَطَاتِ الجَوْهَرِيّ الوَاضِحَةِ، وَأَوْهَامِهِ الفَاضِحَةِ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ عَدَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ؛ السَّابِقِينَ لِلنَّوَوِيّ، وَاللَّاحِقِينَ. لَكِنَّ اللَّافِتَ أَنْ يَتَأَخَّرَ الاعْتِرَاضُ عَلَى عِبَارَةٍ

---

[1] ينظر: الصّحاح: ١٩٨/١.

[2] الصّحاح: ٢٢٣٠/٦.

[3] ينظر: الصّحاح: ٢١٨١/٦.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٨١/٨.

الجَوْهَرِيّ حَتَّى عَصْرِ المُطَرِّزِيّ، الَّذِي قَالَ فِي (المُغْرِبِ): " (وَالْقَرْنُ): مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ، جَبَلٌ مُشْرِفٌ عَلَى عَرَفَاتٍ؛ قَالَ[1]:

أَلَمْ تَسْأَلْ الرَّبْعَ أَنْ يَنْطِقَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ قَدْ أَخْلَقَا

وَفِي (الصِّحَاحِ) بِالتَّحْرِيكِ، وَفِيهِ نَظَرٌ. (وَالْقَرَنُ) – بِفَتْحَتَيْنِ –: حَيٌّ مِنْ الْيَمَنِ إلَيْهِمْ يُنْسَبُ أُوَيْسٌ الْقَرَنِيُّ "[2]. وَعِبَارَةُ النَّوَوِيّ قَرِيبَةٌ مِنْ عِبَارَةِ الصَّغَانِيّ، الَّذِي سَبَقَهُ فِي تَعَقُّبِ الجَوْهَرِيّ فِي هَذَا الحَرْفِ؛ جَاءَ فِي (التَّكْمِلَةِ): " وَفِي هَذَا الكَلَامِ غَلَطَانِ فَاحِشَانِ؛ (أَحَدُهُمَا) أَنَّ المِيقَاتَ يُقَالُ لَهُ: (قَرْنٌ) بِسكُونِ الرَّاءِ لَا غَيْرَ، وَيُقَالُ لَهُ: (قَرْنُ المَنَازِلِ). وَ(الثَّانِي) أَنَّ (أُوَيْسًا) مِنَ اليَمَنِ، لَا مِنْ نَجْدٍ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى أَبٍ مِنْ آبَائِهِ، لَا إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ مَوَاضِعِهِ، وَهُوَ مِنْ مُرَاد، ثُمَّ مِنْ قَرَن وَهُوَ قَرَنُ بنُ وَدْمَان بنُ نَاجِيةَ بنُ مُرَاد "[3].

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ مُعَقِّبًا عَلَى عِبَارَةِ الصَّغَانِيّ: " أَخْبَرَنِي مَنْ شَاهَدَ مَسْجِدَ أُوَيْسٍ فِي (وَدْمَانَ)، وَذَكَرَ أَنَّ آثَارَهُ مَشْهُورَةٌ هُنَالِكَ، مَعَ حَدِيثٍ يَطولُ، يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرَهُ الصَّغَانِيُّ. وَذَكَرَ ابْنُ الْحَائِكِ أَنَّهُ مِنْ (حِمْيَر)، وَدَخَلَ فِي بَنِي نَاجِيَةَ مِنْ مُرَاد "[4].

وَمِمَّنْ غَلَّطَ الجَوْهَرِيَّ، مِنْ خَالِفِي النَّوَوِيّ، صَاحِبُ (القَامُوسِ)، وَصَاحِبُ (التَّاجِ)؛ قَالَ الفَيروزابَادِيُّ: " وَغَلِطَ الجَوهَرِيُّ فِي تَحْرِيكِهِ، وفي نِسْبَةِ أُوَيْسٍ القَرَنِيّ إِلَيْهِ؛ لِأَنهُ مَنْسُوبٌ إِلَى قَرَنِ بنِ رَدْمَانَ بنِ ناجِيَةَ بنِ مُرادٍ، أَحَدِ أَجْدَادِهِ "[5]. وَقَالَ الزَّبِيدِيُّ: " هَكَذَا وُجِدَ فِي نُسَخِ (الصِّحَاحِ)، ولعلَّ فِي العِبارَةِ سَقْطاً؛ لأنَّه إنَّمَا هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى قَرَنِ بنِ رَدْمانَ بنِ ناجِيَةَ بنِ مُرادٍ أَحَدِ أَجْدادِهِ، على الصَّوابِ؛ قالَهُ ابنُ الكَلْبي، وابنُ حَبِيبٍ، وَالهَمَدانيُّ، وغيرُهُم مِن أَئمةِ النَّسَبِ "[6]. وَفِي تَعَقُّبِ هَؤَلَاءِ الأَعْلَامِ مَا يُطْمَأَنُّ بِهِ لِغَلَطِ الجَوْهَرِيّ، وَيُغْنِي عَنِ بَحْثِ المَسْأَلَةِ.

---

[1] البيت لعُمر بن أبي ربيعة. ديوان عمر بن أبي ربيعة: ١٨٣، عمر بن أبي ربيعة، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، ط١، المطبعة الوطنيّة في بيروت، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م.

[2] المُغرب: ١٧٣/٢.

[3] التّكملة للصّغانيّ: ٢٩٢/٦-٢٩٣.

[4] النّظم المستعذب في تفسير ألفاظ المهذّب: ١٨٧/١.

[5] القاموس: ١٢٢٣.

[6] التّاج: ٥٣٤/٣٥.

١٨- (المَدَنِيُّ):

قَالَ: " فَأَمَّا (الْمَدِينِيُّ)، وَ(الْمَدَنِيُّ)، فَنِسْبَةٌ إِلَى مَدِينَةِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، وَالْقِيَاسُ (الْمَدَنِيُّ)، بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَمَنْ أَثْبَتَهَا، فَهُوَ عَلَى الْأَصْلِ. وَرَوَى أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ الْإِمَامُ الْحَافِظُ فِي كِتَابِ (الْأَنْسَابِ الْمُتَّفِقَةِ فِي الْخَطِّ الْمُتَمَاثِلَةِ فِي النَّقْطِ وَالضَّبْطِ)، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ؛ قَالَ[١]: (الْمَدِينِيُّ) - يَعْنِي بِالْيَاءِ -: هُوَ الَّذِي أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ وَلَمْ يُفَارِقْهَا، وَ(الْمَدَنِيُّ): الَّذِي تَحَوَّلَ عَنْهَا وَكَانَ مِنْهَا "[٢].

فَالنَّوَوِيُّ يُصَحِّحُ وَجْهَي النِّسْبَةِ إِلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)؛ (المَدَنِيّ، وَالمَدِينِيّ). فَأَمَّا الأَوَّلُ، فَقَدْ جَاءَ عَلَى القِيَاسِ؛ لِأَنَّ (فَعِيلَة) تُحْذَفُ يَاؤُهُ عِنْدَ النَّسَبِ، فَيُقَالُ فِي النِّسْبَةِ: (مَدَنِيٌّ)، لَا غَيْرَ. وَأَمَّا الآخَرُ، فَقَدْ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ، إِذْ نُسِبَ إِلَيْهِ دُونَ حَذْفٍ، وَتَصْحِيحُهُ يَقْتَضِي وُرُودَ السَّمَاعِ الصَّحِيحِ بِهِ. وَقَدْ شَاعَ اسْتِعْمَالُ نِسْبَةِ (المَدِينِيّ) فِي لُغَةِ المُحَدِّثِينَ وَأَهْلِ الشَّرِيعَةِ.

بَيْدَ أَنَّ لِعُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ رَأْيًا مُغَايِرًا لِمَذْهَبِ النَّوَوِيّ؛ قَالَ الخَلِيلُ: " وَالمَدِينَةُ: اسْمُ مَدِينَةِ الرَّسُولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) خَاصَّةً، وَالنِّسْبَةُ إِلَى المَدِينَةِ: مَدَنِيٌّ، لِلإِنْسَانِ، وَحَمَامَةٌ مَدِينِيَّةٌ؛ فُرِّقَ بَيْنَ الإِنْسَانِ وَالحَمَامَةِ. وَكُلُّ أَرْضٍ يُبْنَى بِهَا حِصْنٌ أُصْطُمَّتهَا، فَهُوَ مَدِينَتُهَا، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا: مَدَنِيٌّ"[٣]. وَوَافَقَهُ الأَزْهَرِيُّ، وَأَضَافَ: وَيُقَالُ: " جَارِيَةٌ مَدِينِيَّةٌ "[٤].

وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، قُلْتَ: مَدَنِيٌّ، وَإِلَى مَدِينَةِ المَنْصُورِ: مَدِينِيٌّ، وَإِلَى مَدَائِنِ كِسْرَى: مَدَائِنِيٌّ؛ لِلفَرْقِ بَيْنَ النَّسَبِ، لِئَلَّا يَخْتَلِطَ "[٥]. وَجَاءَ فِي (المُحْكَمِ): " وَالمَدِينَةُ: مَدِينَةُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، غَلَبَتْ عَلَيْهَا؛ تَفْخِيمًا، وإذا نَسَبْتَ

---

[١] الأنساب المتّفقة لابن القيسرانيّ: ١٢٧.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٠٨/١.

[٣] العين: ٥٣/٨. وينظر: المحيط في اللّغة: ٣٢٧/٩. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٣٤٦/٤.

[٤] تهذيب اللّغة: ١٠٣/١٤.

[٥] الصّحاح: ٢٢٠١/٦.

إلى المَدِينَةِ، فالرَّجُلُ وَالثَّوْبُ: مَدَنِيٌّ، والطَّيْرُ ونَحْوُهُ: مَدِينِيٌّ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَدايِنِيٌّ، فإِنَّهُم جَعَلُوا هَذَا البِنَاءَ اسْمًا للبَلَدِ "[1].

وَعَدَّ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ قَوْلَهُمْ فِي (النِّسْبَةِ): (مَدِينِيٌّ)، فِي أَغْلَاطِ (العَوَامِّ)؛ قَالَ: " وَيَقُولُونَ: ابْنُ (المَدِينِيِّ)، إِذَا نَسَبُوا إِلَى المَدِينَةِ، وَالصَّوَابُ: المَدَنِيُّ؛ لِأَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ رَجُلًا، أَوْ ثَوْبًا إِلَى (المَدِينَةِ)، قُلْتَ: مَدَنِيٌّ. وَإِنْ نَسَبْتَ طَيْرًا أَوْ نَحْوَهُ، قُلتَ: مَدِينِيٌّ؛ عَلَى هَذَا كَلَامُ العَرَبِ "[2].

وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ، فِي بَابِ مَا غَيَّرَتْهُ العَرَبِ فِي النَّسَبِ؛ لِلفَرْقِ بَيْنَ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ: " وَقَالُوا: رَجُلٌ مَدَنِيٌّ، وَحِمَارٌ مَدِينِيٌّ، وَقَدْ نَسَبُوا إِلَى مَدِينَةِ المَنْصُورِ: مَدِينِيٌّ "[3].

وَقَدْ حَكَى بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ (المَدِينِيَّ) فِي النِّسْبَةِ إِلَى مَدِينَةِ النَّبِيِّ الأَكْرَمِ، وَجَعَلَهُ قِيَاسًا؛ جَاءَ فِي (سِفْرِ السَّعَادَةِ): " مِنَ العَرَبِ مَنْ جَعَلَ المِيمَ فِي (مَدِينَةٍ) أَصْلًا، وَاليَاءَ زَائِدَةً؛ فَإِذَا نَسَبُوا، قَالُوا: (مَدَنِيٌّ)، وَإِذَا جَمَعُوا، قَالُوا: (مَدَائِن) بِالهَمْزِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي النَّسَبِ: (مَدِينِيٌّ)، وَ(مَدَاين) فِي الجَمْعِ، فَلَا يَهْمِزُ؛ فَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا المِيمَ زَائِدَةً، فَ(مَدِينَةٌ) – عِنْدَهُمْ –: (مَفْعِلَةٌ)، مِثْلُ: (مَعِيشَةٍ) "[4].

قُلْتُ: لَا يَبعُدُ أَنَّ النَّوَوِيَّ نَقَلَ ذَلِكَ مِنْهُ؛ انْتِصَارًا لِلُغَةِ المُحَدِّثِينَ وَعُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي كَثِيرًا مَا اعْتَدَّ بِهَا وَصَحَّحَهَا، وَإِنْ خَالَفَتْ لُغَةَ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ. وَالحَالَ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ، وَصُنَّاعَ المُعْجَمَاتِ لَمْ يُصَحِّحُوا هَذِهِ النِّسْبَةَ، وَأَوْرَدُوا (المَدِينَةَ) فِي مَادَّةِ (م د ن)[5].

١٩- (المَرَاغِيُّ):

---

[1] المحكم لابن سيده: ٣٥٨/٩-٣٥٩.

[2] المدخل إلى تقويم اللّسان: ٤٩٥.

[3] البديع في علم العربيّة: ٢١٤/٢. وينظر: ارتشاف الضّرب: ٦٣٢/٢.

[4] سفر السّعادة وسفير الإفادة: ٢٢٣/١.

[5] ينظر: العين: ٥٣/٨. والجمهرة: ٦٨٣/٢. والتهذيب: ١٠٣/١٤. والمحيط: ٣٢٧/٩. والصّحاح: ٢٢٠١/٦. والمجمل: ٨٢٦. والمحكم: ٣٥٨/٩. والنهاية: ٣١٠/٤. والتّكملة للصّغانيّ: ٣١٣/٦. واللّسان: ٤٠٢/١٣. والمصباح: ٥٦٦/٢. والقاموس: ١٢٣٣.

قَالَ: " قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَالِكٍ الْمَرَاغِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)[١]، (الْمَرَاغِيِّ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَبِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، مَنْسُوبٌ إِلَى (الْمَرَاغَةِ) بَطْنٍ مِنَ (الْأَزْدِ)، لَا إِلَى الْبَلَدِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْمَرَاغَةِ مِنْ بِلَادِ الْعَجَمِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ ضَبْطِهِ، وَأَنَّهُ مُنْتَسِبٌ إِلَى بَطْنٍ مِنَ (الْأَزْدِ) هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمْهُورُ غَيْرَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى مَوْضِعٍ بِنَاحِيَةِ عُمَانَ[٢]، وَذَكَرَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ أَنَّهُ (الْمُرَاغِيُّ)، بِضَمِّ الْمِيمِ[٣]، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ. وَالْمَشْهُورُ الْفَتْحُ، وَهُوَ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ الْجَيَّانِيُّ[٤]، وَالْقَاضِي فِي (الْمَشَارِقِ)[٥]، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي (الْأَنْسَابِ)[٦]، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الرِّوَايَةِ، وَكُتُبِ الْحَدِيثِ؛ قَالَ السَّمْعَانِيُّ: وَقِيلَ: إِنَّهُ بِكَسْرِ الْمِيمِ، قَالَ: وَالْمَشْهُورُ الْفَتْحُ "[٧].

وَبِالرُّجُوعِ إِلَى مَا صُنِّفَ فِي التَّرَاجُمِ وَالطَّبَقَاتِ، وَالأَنْسَابِ، وَالتَّارِيخِ، يُحْكَمُ بِصوَابِ مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ، وِيُعَرَفُ سَعَةَ اطِّلَاعِ الرَّجُلِ، وَتَنَوُّعَ مَخْزُونِهِ، وَوَفْرَةَ مَصَادِرِهِ؛ فَفَضْلًا عَنِ الكُتُبِ الَّتِي أَحَالَ عَلَيْهَا، ضُبِطَ هَذَا النَّسَبُ، وَنُصَّ عَلَى المَنْسُوبِ إِلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ المُصَنَّفَاتِ المُتَنَوِّعَةِ المَأْخَذِ، الَّتِي اهْتَمَّتْ بِهَذَا الشَّأْنِ، بِمِثْلِ مَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ[٨].

---

[١] صحيح مسلم: ٢٠١٧/٤.

[٢] لمْ أقفْ عَلَى هَذَا القَولِ فِي مُصَنَّفَاتِ الطَّبَرِيِّ، وَلَا فِي مُصَنَّفَاتِ غَيْرِهِ.

[٣] الكمال في أسماء الرجال: ٣٥٦/٩، أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسيّ، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط١، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها–الكويت، شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع–الكويت، ١٤٣٧هـ–٢٠١٦م.

[٤] ينظر: تقييد المهمل وتمييز المشكل: ٤٦١/٢، أبو عليّ الحسين بن محمّد الغسانيّ الجيانيّ، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، ومحمّد عزيز شمس، ط١، دار عالم الفوائد – مكّة المكرّمة، ١٤٢١هـ–٢٠٠م.

[٥] ينظر: مشارق الأنوار: ٩٦/٢.

[٦] ينظر: الأنساب للسّمعانيّ: ١٧١/١٢.

[٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٦٦/٦١–١٦٧.

[٨] ينظر مثلًا: الأسامي والكنى: ٨٣، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشيبانيّ، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، ط١، مكتبة دار الأقصى – الكويت، ١٤٠٦هـ–١٩٨٥م. وصحيح مسلم: ٤٢٧/١. والاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: ٣٩٥/١، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النمريّ القرطبيّ، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، ط١، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام–الرياض، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م. والجمع بين الصّحيحين: ٤٧٧/٣. والمؤتلف والمختلف لابن القيسرانيّ: ١٣١. وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب: ١١٤، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازميّ، تحقيق: عبد الله كنّون، ط٢، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة–القاهرة، ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م.

٢٠- (المِصّيصِيُّ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ الْمِصّيصِيُّ)[١]، بِالْجِيمِ وَالنُّونِ. وَأَمَّا (الْمِصّيصِيُّ)، فَبِكَسْرِ الْمِيمِ وَالصَّادِ الْمُشَدَّدَةِ، وَيُقَالُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ الصَّادِ؛ وَجْهَانِ مَعْرُوفَانِ، الْأَوَّلُ أَشْهَرُ. مَنْسُوبٌ إِلَى (الْمِصّيصَةِ) الْمَدِينَةِ الْمَعْرُوفَةِ "[٢].

وَالحَقُّ أَنَّ هَذَا النَّسَبَ مِنَ المُخْتَلَفِ فِي ضَبْطِهِ؛ تَبَعًا لِاخْتِلَافِ العُلَمَاءِ فِي ضَبْطِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ، إِذْ نَصَّ الخَلِيْلُ، وَغَيرُهُ عَلَى أَنَّ اسْمَ المَدِينَةِ المَنْسُوبِ إِلَيْهَا، هُوَ (المَصّيصَةُ) بِفَتْحِ المِيمِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ الأُوْلَى[٣]؛ قَالَ يَاقُوت الحَمَوِيُّ (ت٦٢٦هـ): " المَصّيصَةُ: بِالفَتْحِ، ثُمَّ الكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ، وَيَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَصَادٍ أُخْرَى؛ كَذَا ضَبَطَهُ الأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ اللُّغَوِيّينَ، بِتَشْدِيدِ الصَّادِ الأُولَى؛ هَذَا لَفْظُهُ، وَتَفَرَّدَ الجَوْهَرِيُّ، وَخَالُهُ الفَارَابِيُّ بِأَنْ قَالَا: المَصِيصَةُ، بِتَخْفِيفِ الصَّادَيْنِ؛ وَالأَوَّلُ أَصَحُّ"[٤]. وَكَمَا ذَكَرَ؛ فَقَدْ ضَبَطَهُ الفَارَابِيُّ، وَالجَوْهَرِيُّ، بِفَتْحِ المِيمِ وَتَخْفِيفِ الصَّادِ، وَتَبِعَهُمَا المُطَرِّزِيُّ؛ جَاءَ فِي (الصِّحَاحِ): " وَ(مَصِيصَةٌ): بَلَدٌ بِالشَّأْمِ، وَلَا تَقُلْ: (مَصّيصَةٌ)، بِالتَّشْدِيدِ"[٥]. وَجَاءَ فِي (المُغْرِبِ): " (مَصِيصَةٌ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ الصَّادِ مِنْ ثُغُورِ الشَّامِ وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ: (مَصِيصِيٌّ) "[٦].

وَقَدْ أَغْفَلَ النَّوَوِيُّ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الخَلِيلُ وَسَائِرُ اللُّغَوِيّينَ، فِي ضَبْطِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ؛ فَالقِيَاسُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (المَصّيصَةِ)، أَنْ يُقَالَ: (المَصّيصِيُّ) بِفَتْحِ المِيمِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ الأُولَى، وَلَمْ يَحْكُوا أَنَّ هَذَا الحَرْفَ مِمَّا غُيِّرَ فِي لَفْظِهِ عِنْدَ النَّسَبِ. فِي حِينِ جَعَلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الجَوْهَرِيُّ فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ، وَجْهًا مَعْرُوفًا، وَهَذَا الحُكْمُ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ فَالقَوْلُ الأَوَّلُ أَعْرَفُ وَأَكْثَرُ. وَأَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيِّ: إِنَّ نِسْبَةَ (المِصّيصِيِّ) هِيَ الأَشْهَرُ، فَهُوَ بِنَاءً عَلَى مَا شَاعَ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الحَدِيثِ،

---

[١] صحيح مسلم: ١٥٠٩/٣.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٤٤/١٣.

[٣] ينظر: العين: ٩٤/٧. وتهذيب اللّغة: ٩٣/١٢. المحيط في اللّغة: ١٠٢/٨. والمحكم لابن سيده: ٢٨١/٨. وطلبة الطّلبة: ٨٧.

[٤] معجم البلدان: ١٤٤/٥-١٤٥.

[٥] الصّحاح: ١٠٥٧/٣. وينظر: ديوان الأدب: ٨٢/٣.

[٦] المُغرب: ٢٩٦/٢.

فَلَمْ يَذْكُرُوا غَيْرَهَا، وَالمَصَادِرُ الَّتِي نَصَّتْ عَلَى هَذِهِ النِّسْبَةِ أَكْثَرُ مِنْ تُحْصَرَ فِي هَذَا المَقَامِ، وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ مِنْ مَلَامِحِ مَنْهَجِ النَّوَوِيّ احْتِجَاجُهُ الكَثِيرِ بِلُغَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ وَالشَّرِيعَةِ، واحْتِكَامُهُ إِلَى أَلْفَاظِهِمْ.

٢١- (المُقْبُرِيُّ):

قَالَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيّ: " وَيُقَالُ: (الْمَقْبُرِيُّ)، بِضَمِّ الْبَاءِ، وَفَتْحِهَا؛ وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ فِيهِ، وَهِيَ نِسْبَةٌ إِلَى (الْمَقْبُرَةِ)، وَفِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ؛ ضَمُّ الْبَاءِ، وَفَتْحُهَا، وَكَسْرُهَا، وَالثَّالِثَةُ غَرِيبَةٌ؛ قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ، وَغَيْرُهُ: كَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَنْزِلُ الْمَقَابِرَ، فَقِيلَ لَهُ: (الْمَقْبُرِيُّ)، وَقِيلَ: كَانَ مَنْزِلُهُ عِنْدَ الْمَقَابِرِ. وَقِيلَ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَعَلَهُ عَلَى حَفْرِ الْقُبُورِ، فَقِيلَ لَهُ الْمَقْبُرِي"[١]

فَصَحَّحَ صُورَتَي النِّسْبَةِ – بِضَمِّ البَاءِ وَفَتْحِهَا –؛ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ سَمَاعِ لُغَتَيْنِ فِي المَنْسُوبِ إِلَيْهِ؛ (المَقْبُرَةِ)، وَ(المَقْبَرَةِ). فِي حِينِ ضَعَّفَ لُغَةً ثَالِثَةً فِيهِ، وَكَأَنَّهُ يُعَلِّلُ بِذَلِكَ فَقْدَ سَمَاعِ كَسْرِ البَاءِ فِي النِّسْبَةِ.

أَمَّا ضَمُّ البَاءِ وَفَتْحُهَا، مِنَ (المَقْبَرَةِ)، فَهُمَا لُغَتَانِ قَدْ نَصَّ عَلَيْهِمَا كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ؛ إِذْ حُكِيَتَا عَنِ الفَرَّاءِ[٢]، وَرَوَاهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ، ابْنُ السِّكِّيتِ، وابْنُ قُتَيْبَةَ، وَجُمْهُورُ صُنَّاعِ المُعْجَمَاتِ، وَغَيْرُهُمْ[٣]. وَأَمَّا (المَقْبِرَةُ) – بِكَسْرِ البَاءِ –، فَلَمْ يَذْكُرْهَا أَكْثَرُ أَهْلُ اللُّغَةِ، وَعُزِيَتْ إِلَى بَعْضِ أَهْلِ الحِجَازِ[٤]، وَحُكِيَ رَدُّهَا[٥]؛ لِذَلِكَ لَمْ يُسْمَعْ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهَا: (المَقْبِرِيُّ).

---

[١] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٦٩/٢.

[٢] ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس: ١٧٧/٥. والاقتضاب في غريب الموطّأ: ٥٤/١.

[٣] ينظر: العين: ١٥٧/٥. الغريب المصنّف: ٥٦٥/٢. وإصلاح المنطق: ٩٣. وأدب الكاتب: ٥٥٨. والمنتخب من كلام العرب: ٥٣١. وجمهرة اللّغة: ٣٤٤. وديوان الأدب: ٢٨٤/١. وتهذيب اللّغة: ٢٥/٥. والصّحاح: ٧٨٤/٢. والمقاييس: ٤٨/٥. والمخصّص: ٣٢٤/٤. والإبانة في اللّغة: ٢٧٣/٤. وأساس البلاغة: ٤٦/٢. والمُغرب: ١٥٥/٢. والتّكملة للصّغانيّ: ٤٦١/٢.

[٤] ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس: ١٧٧/٥. والاقتضاب في غريب الموطّأ: ٥٤/١.

[٥] ينظر: النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ ألْفَاظِ المهَذّبِ: ٦٧/١.

وَتَبَعًا لِثُبُوتِ السَّمَاعِ الصَّحِيحِ لِلُغَتَي (المَقْبرَةِ)؛ سُمِعَ ضَمُّ البَاءِ، وَفَتْحُهَا، فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهَا، وَقَدْ حُكِيَ الوَجْهَانِ فِي مَصَادِرِ اللُّغَةِ[1]. وَقَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: " وَسَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ: بِضَمِّ البَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ، مَنْسُوبٌ إِلَى (المَقْبُرَةِ). وَيُقَالُ فِيهِ: (مَقْبَرِيٌّ) – أَيْضًا – بِالفَتْحِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الكُوفَةِ، وَيُقَالُ: (مَقْبَرَةٌ) – أَيْضًا –؛ نُسِبَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْلَفُ المَقَابِرَ، وَيُقَالُ: بَلْ نَزَلَ بِنَاحِيَتِهَا "[2]. وَجَاءَ فِي (التَّعْلِيقِ عَلَى المُوَطَّأِ): " قَوْلُهُ: (عَنِ المَقْبُرِيِّ)، يُقَالُ: (المَقْبُرِيُّ) – بِفَتْحِ البَاءِ وضَمِّهَا – كَمَا يُقَالُ: (مَقْبَرَةٌ)، و(مَقْبُرَةٌ) "[3].

لَكِنَّ اللَّافِتَ أَنَّ اسْتِعْمَالَ نِسْبَةِ (المَقْبُرِيِّ) – بِضَمِّ البَاءِ – فِي مُصَنَّفَاتِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالأَدَبِ هُوَ الغَالِبُ[4]، بَلْ لَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ الوَجْهَ الآخَرَ الَّذِي صَحَّحُوهُ فِيهَا، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَحْكُمَ النَّوَوِيُّ بِشُهْرَةِ اسْتِعْمَالَهِ رَاجِحًا عَلَى الوَجْهِ الآخَرِ فِي النِّسْبَةِ.

٢٢- (اليَمَانِي):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ، إِلَّا اليَمَانِيَيْنِ)[5] ... هُمَا بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، هَذِهِ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ، تَشْدِيدَهَا فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ، وَالصَّحِيحُ التَّخْفِيفُ؛ قَالُوا: لِأَنَّ نَسَبَهُ إِلَى (الْيَمَنِ)، فَحَقُّهُ أَنْ يُقَالَ: (الْيَمَنِيُّ)، وَهُوَ جَائِزٌ؛ فَلَمَّا قَالُوا: (الْيَمَانِي)، أَبْدَلُوا مِنْ إِحْدَى يَاءَيِ النَّسَبِ أَلِفًا، فَلَوْ قَالُوا: (الْيَمَانِيُّ) – بِالتَّشْدِيدِ – لَزِمَ مِنْهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ. وَالَّذِينَ شَدَّدُوهَا قَالُوا: هَذِهِ الْأَلِفُ زَائِدَةٌ، وَقَدْ تُزَادُ فِي النَّسَبِ، كَمَا قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى (صَنْعَا): (صَنْعَانِيٌّ)، فَزَادُوا النُّونَ الثَّانِيَةَ. وَإِلَى (الرَّيِّ): (رَازِيٌّ)، فَزَادُوا الزَّايَ. وإِلَى (الرَّقَبَةِ): (رَقَبَانِيٌّ)، فَزَادُوا النُّونَ. وَالْمُرَادُ بِالرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ: الرُّكْنُ الْيَمَانِي، وَالرُّكْنُ الَّذِي فِيهِ

---

[1] ينظر: إصلاح المنطق: ٩٣. وتهذيب اللّغة: ١١٩/٩. والصّحاح: ٧٨٤/٢. والمخل إلى تقويم اللّسان: ١٧٦. واللّسان: ٦٨/٥.

[2] التَّنْبِيهَاتُ المُسْتَنْبَطَةُ على الكُتُبِ المُدَوَّنَةِ والمُخْتَلَطَةِ: ٧١/١. وينظر: مشارق الأنوار: ٩٦/٢. ومطالع الأنوار: ١١٠/٤.

[3] التّعليق على الموطّأ: ٨٥/٢.

[4] ينظر مثلًا: غريب الحديث لأبي عُبيد: ٣١٣/١. والبيان والتبيين: ١٨/٢. وغريب الحديث لابن قتيبة: ٣١١/١. والعقد الفريد: ١١/٥. وغريب الحديث للحربيّ: ١١٨٥/٣. وتهذيب اللّغة: ٢٦٢/٦. وتصحيفات المحدّثين للعسكريّ: ٧٢٦/٢. وغريب الحديث للخطّابيّ: ٣٥٢/١. والجليس الصّالح: ١٨٢/١. والمُغرب: ١٥٥/٢.

[5] صحيح مسلم: ٨٤٤/٢.

الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، وَيُقَالُ لَهُ: (الْعِرَاقِيُّ)؛ لِكَوْنِهِ إِلَى جِهَةِ الْعِرَاقِ. وَقِيلَ لِلَّذِي قِبَلَهُ: (الْيَمَانِيُّ)؛ لِأَنَّهُ إِلَى جِهَةِ الْيَمَنِ. وَيُقَالُ لَهُمَا: (الْيَمَانِيَانِ)؛ تَغْلِيبًا لِأَحَدِ الِاسْمَيْنِ "[1].

وَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ فِي النَّسَبِ إِلَى (اليَمَنِ) ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، وَكُلُّهَا سُمِعَتْ فِي لُغَةِ العَرَبِ؛ (يَمَنِيٌّ)، وَهُوَ نَسَبٌ عَلَى الأَصْلِ وَالقِيَاسِ[2]. وَ(يَمَانِي) بِتَخْفِيفِ اليَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ حَذَفُوا إِحْدَى يَاءَي النَّسَبِ؛ تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ جَرَيَانِ هَذِهِ الكَلِمَةِ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَعَوَّضُوا عَنْهَا بِأَلِفٍ فِي وَسَطِ الكَلِمَةِ[3]، وَهَذَا الوَجْهُ هُوَ الأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَهُوَ جَارٍ عَلى قَوَاعِدِ العَرَبِيَّةِ، وَنَوَامِيسِهَا؛ لِأَنَّ الحَذْفَ وَالتَّعْوِيضَ وَقَعَ فِيمَا لَمْ يَكْثُرِ اسْتِعْمَالُهُ، فَكَانَ النَّسَبُ أَوْلَى بِهَذَا، إِذْ كَانَ أَكْثَرَ تَغْيِيرًا وَاسْتِعْمَالًا لِلكَلِمَةِ[4].

وَالوَجْهُ الثَّالِثُ: (يَمَانِيٌّ) بِتَشْدِيدِ اليَاءِ، وَزِيَادَةِ الأَلِفِ. وَهَذَا النَّسَبُ حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ سَمَاعًا عَنِ العَرَبِ[5]. وَجُمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى مَنْعِ هَذَا الوَجْهِ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ إِنَّمَا هِيَ عِوَضٌ عَنْ إِحْدَى يَاءَي النَّسَبِ، فَلَا يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ مِنْهُ[6]. قَالَ المُبَرِّدُ: " وَمِنْ ذَلِكَ، قَوْلُهُمْ فِي النِّسَبِ إِلَى (الشَّأْمِ، وَاليَمَنِ): (يَمَانٍ يَا فَتَى، وَشَآمٍ يَا فَتَى)، فَجَعَلُوا الأَلِفَ بَدَلًا مِنْ إِحْدَى اليَاءَيْنِ؛ وَالوَجْهُ: (يَمَنِيٌّ، وَشَأْمِيٌّ). وَمَنْ قَالَ: (يَمَانِيٌّ)، فَهُوَ كَالنَّسَبِ إِلَى مَنْسُوبٍ، وَلَيْسَ بِالوَجْهِ"[7]. وَجَاءَ فِي (تَصْحِيحِ الفَصِيحِ): " فَأَمَّا (اليَمَانِي)، فَإِنَّمَا هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى (اليَمَنِ)، لَا إِلَى (يَمَانٍ)، وَكَانَ حَقُّ مَنْ نُسِبَ إِلَى (اليَمَنِ) أَنْ يُقَالَ فِيهِ: (يَمَنِيٌّ) بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ فِي الكَلَامِ، وَجَبَ تَخْفِيفُهُ، فَحُذِفَتْ إِحْدَى يَاءَي النَّسَبِ، وَعُوِّضَتْ الأَلِفُ مِنْهَا قَبْلَ النُّونِ، فَصَارَ (يَمَانٍ)، بِيَاءٍ خَفِيفَةٍ تَسْقُطُ مِنْ أَجْلِ دُخُولِ التَّنْوِينِ عَلَيْهَا؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ سَاكِنَانِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٨:٩ ٤.

[2] ينظر: الكتاب: ٣٣٨/٣. والمقتضب: ١٤٥/٣. والأصول في النّحو: ٨٢/٣. وعمدة الكتّاب: ٢٥٧.

[3] ينظر: المقتضب: ١٤٥/٣. والخصائص: ٣٠٧/٢. وإسفار الفصيح: ٢١١/١. واللّمحة لابن الصّائغ: ٧٥٥/٢.

[4] ينظر: علل النّحو: ٥٤٣.

[5] ينظر: الكتاب: ٣٣٨/٣.

[6] ينظر: شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية): ٤٤٤، محمّد بن الطيّب الفاسيّ، تحقيق: د. عليّ حسن البوّاب، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر–الرياض، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

[7] المقتضب: ١٤٥/٣.

تَشْدِيدُ اليَاءِ، إِلَّا أَنْ تُحْذَفَ الأَلِفُ؛ لِئَلَّا يُجْمَعَ بَيْنَ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ مِنْهُ "[1]. وَوَصَفَ بَعْضُ العُلَمَاءِ هَذَا النَّسَبَ بـ(النَّادِرِ)[2].

وَمِنْهُمْ مَنْ وَافَقَ سِيبَوَيْهِ، وَقَبِلَ حِكَايَةَ النِّسْبَةِ بِالأَلِفِ وَاليَاءِ المُشَدَّدَةِ، وَحَاوَلَ تَفْسِيرَهَا بِالوَجْهِ الَّذِي لَا يُخْرِجُهَا عَنْ جَادَّةِ العَرَبِيَّةِ، وَلَا يُخَالِفُ قَوَانِينَهَا؛ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ: " وَأَمَّا (يَمَانِيٌّ، وَشَآمِيٌّ)، فَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى المُخَفَّفِ، كَأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا: (شآمٍ، وَيَمَانٍ)، صَارَ اسْمًا لِكُلِّ مَكَانٍ نُسِبَ إِلَى الشَّأْمِ، وَاليَمَنِ، فَصَارَ اسْمُ المَكَانِ (يَمَانٍ، وَشَآمٍ)، كَمَا قَالُوا: (مَدَارٍ، وَعَذَارٍ)، فَلَوْ كَانَ (مَدَارٍ، وَعَذَارٍ) اسْمَ رَجُلٍ، ثُمَّ نُسِبَ إِلَيْهِ، لَقِيلَ: (مَدَارِيٌّ، وَعَذَارِيٌّ) "[3].

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: " الأَلِفُ فِي (اليَمَانِي) عِوَضٌ مِنْ إِحْدَى يَاءَيِ النَّسَبِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ البَلَدَ (يَمَنٌ)، وَإِنَّمَا تَلْحَقُهُ الأَلِفُ فِي الإِضَافَةِ، وَإِنْ قُلْتَ: (يَمَانِيٌّ)، كُنْتَ كَأَنَّكَ نَسَبْتَ إِلَى مَنْسُوبٍ إِلَى اليَمَنِ، أَوْ تَكُونُ جَمَعْتَ بَيْنَ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ مِنْهُ، وَهُوَ رَدِيءٌ، كَقَوْلِهِ: يَا اللَّهُمَّ "[4]. وَأَجَازَ الاسْتِرَابَاذِيُّ أَنْ يَكُونَ الأَلِفُ فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ إِشْبَاعًا لِفَتْحَةِ المِيمِ فِي (اليَمَنِيِّ)[5].

وَذَهَبَ النَّوَوِيُّ إِلَى تَصْحِيحِ هَذَا الوَجْهِ مِنَ النِّسْبَةِ، وَلَكِنَّهُ عَلَّلَ عَدَمَ حَذْفِ الأَلِفِ فِيهَا تَعْلِيلًا مُغَايِرًا لِمَا صَرَّحَ بِهِ سَالِفُوهُ، إِذْ جَعَلَهُ مِنَ النَّسَبِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ فِي النِّسْبَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، دُونَ أَنْ يَحْتَمِلَ مُسَوِّغًا لِذَلِكَ، سِوَى السَّمَاعِ. وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ إِلَى وَاقِعِ العَرَبِيَّةِ، إِذِ الاعْتِمَادُ عَلَى السَّمَاعِ مِنَ الثِّقَاتِ هُوَ الأَصْلُ عِنْدَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ عَامَّةً.

وَخُلَاصَةُ القَوْلِ فِي هَذَا المَبْحَثِ: لَقَدْ كَانَ لِلنَّوَوِيِّ جُهْدٌ نَقْدِيٌّ وَتَصْحِيحِيٌّ مَحْمُودٌ فِي بَابِ (النَّسَبِ). وَقَدْ عَوَّلَ كَثِيرًا عَلَى سَعَةِ مَخْزُونِهِ، وَتَنَوُّعِ ثَقَافَتِهِ، وَتَعَدُّدِ المَشَارِبِ الَّتِي اسْتَقَى مِنْهَا، ثُمَّ تَوْظِيفِهَا فِي هَذَا البَابِ، إِذْ كَشَفَ البَحْثُ أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ؛ فَفَضْلًا عَنْ مُصَنَّفَاتِ النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَاللُّغَةِ، عَادَ إِلَى كُتُبِ التَّرَاجُمِ، والأَنْسَابِ، وَالحَدِيثِ، وَالفِقْهِ، والتَّارِيخِ، وَغَيْرِهَا.

---

[1] تصحيح الفصيح لابن درستويه: ٤٩٤.

[2] ينظر: المسائل البصريّات: ٣٣١/١.

[3] شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٩٧/٤.

[4] التعليقة على كتاب سيبويه: ١٨٨/١-١٨٩. وينظر: البديع في علم العربيّة: ٢١١/٢. وشرح الكافية الشّافية: ١٩٦٠/٤.

[5] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٨٣/٢-٨٤.

وَفِي أَكْثَرِ مَوَاضِعِ النَّقْدِ فِي هَذَا البَابِ، وَافَقْتُ أَقْوَالُهُ القَوَاعِدَ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا الأَقْدَمُونَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ. وَمِمَّا يُؤْخَذُ عَلِيهِ قَبُولُهُ رُوايَةَ أَهْلِ الحَدِيثِ لِبَعْضِ الأَنْسَابِ، الَّتِي خَالَفُوا فِيهَا اللُّغَوِيّينَ وَأَهْلَ الصَّنْعَةِ التَّصْرِيفِيَّةِ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ يُرَدُّ إِلَى اعْتِدَادِهِ الكَبِيرِ بِلُغَةِ المُحَدِّثِينَ وَأَهْلِ الشَّرِيعَةِ، وَتَعْوِيلِهِ عَلَى حِكَايَتِهِمْ. وَلَمْ يَتَرَدَّدْ فِي الاعْتِمَادِ عَلَى مَا صُنِّفَ فِي شُرُوحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَالنَّقْلِ مِمَّا جَاءَ مِنْ أَقْوَالٍ فِي النِّسْبَةِ، وَلَا سِيَّمَا تِلْكَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِأَنْسَابِ رُوَاةِ الحَدِيثِ وَرِجَالِه.

وَمِمَّا يُسَجَّلُ عَلَيْهِ، إِهْمَالُهُ الإِشَارَةَ إِلَى مَنْ سَبَقَهُ إِلَى بَعْضِ الاعْتِرَاضَاتِ، فَتَرَاهُ لَا يَتَرَدَّدُ فِي نَقْلِ عِبَارَاتِهِمْ دُونَ عُزُوٍ، وَهَذَا يُبَاينُ الأَمَانَةَ العِلْمِيَّةَ. وَأَظْهَرَتْ بَعْضُ المَوَاضِعِ مَيْلَهُ الكَبِيرَ إِلَى قَبُولِ المَسْمُوعِ فِي النَّسَبِ المُخَالِفِ للقِيَاسِ وَالاطِّرَادِ، مِنْ دُونِ اتِّكَاءٍ عَلَى مَا أَجْهَدَ بِهِ الصَّرْفِيُّونَ حُلُومَهُمْ مِنْ تَعْلِيلَاتٍ وَتَأْوِيلَاتٍ، لِتَسْوِيغِ الاسْتِعْمَالِ الشَّاذِّ عَنِ القَوَاعِدِ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ:

صِيغَتَا (فَعَلَ)، وَ(أَفْعَلَ)

مِنَ الظَّوَاهِرِ البَارِزَةِ فِي اللِّسَانِ العَرَبِيِّ، هِيَ التَّعَاقُبُ بَيْنَ الصِّيغَةِ المُجَرَّدَةِ مِنَ الفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ (فَعَلَ)، وَالصِّيغَةِ المَزِيدَةِ بِالهَمْزَةِ (أَفْعَلَ)، عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ. وَقَدْ تَنَبَّهَ عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ إِلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ مُنْذُ بَدْءِ حَرَكَةِ جَمْعِ اللُّغَةِ، وَمَا أَعْقَبَهَا مِنَ التَّدْوِينِ وَالتَّأْلِيفِ وَالتَّصْنِيفِ؛ فَكَانَ مِدَادُهُمْ شَاهِدًا عَلَى اهْتِمَامِهِم الكَبِيرِ بِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ، إِذْ صَنَّفُوا فِيهَا الكُتُبَ الكَثِيرَةَ، وَأَفْرَدُوا لَهَا أَبْوَابًا فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ، وَتَنَاثَرَتْ أَمْثِلَتُهَا فِي المُعْجَمَاتِ، وَكُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَغَيْرِهَا.

وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ مِنَ الكَثْرَةِ بِمَكَانٍ، كَانَ مِنَ الطَّبِيعِي أَنْ يَبْحَثَ العُلَمَاءُ وَرَاءَ العِلَلِ الكَامِنَةِ وَرَاءَ شُيُوعِهَا، فَيَنْقُلُ لَنَا التُّرَاثُ عَدَدًا مِنَ النُّصُوصِ فِي هَذَا المَجَالِ، وَلَعَلَّ أُوْلَاهَا قِدَمًا مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عَنْ شَيْخِهِ الخَلِيلِ؛ قَالَ: " وَقَدْ يَجِيءُ (فَعَلْتُ، وَأَفْعَلْتُ) المَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ اللُّغَتَيْنِ اخْتَلَفَتَا – زَعَمَ ذَلِكَ الخَلِيلُ – فَيَجِيءُ بِهِ قَوْمٌ عَلَى (فَعَلْتُ)، وَيَلْحَقُ قَوْمٌ فِيهِ الأَلِفَ، فَيَبْنُونَهُ عَلَى (أَفْعَلْتُ) "[1]. فَأَرْجَعَ سَبَبَهَا إِلَى الاخْتِلَافِ اللَّهجِيِّ بَيْنَ قَبَائِلِ العَرَبِ، أَيْ: إِنَهَا لَا تَكُونُ فِي لُغَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ دُرسْتَوَيْهِ؛ قَالَ: " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فَعَلَ، وَأَفْعَلَ) بِمَعْنًى وَاحِدٍ، كَمَا لَا يَكُونَانِ عَلَى بِنَاءٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ يَجِيْءَ ذَلِكَ فِي لُغَتَيْنِ؛ فَأَمَّا فِي لُغَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمُحَالٌ أَنْ يَخْتَلِفَ اللَّفْظَانِ وَالمَعْنَى وَاحِدٌ كَمَا ظَنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ "[2]. وَغَيْرُ بَعِيدٍ عَنْ هَذَا التَّعْلِيلِ، قَوْلُ السِّيرَافِيِّ: " وَقَدْ يَكُونُ (فَعَلْتُ، وأَفْعَلْتُ) بِمَعْنًى وَاحِدٍ، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لُغَةٌ لِقَومٍ، ثُمَّ تَخْتَلِطُ، فَتُسْتَعْمَلُ اللُّغَتَانِ، كَقَوْلِكَ: قِلْتُهُ البَيْعَ وَأَقَلْتُهُ، وَشَغَلَهُ وَأَشْغَلَهُ، وَصَرَّ أُذُنَيْهِ وَأَصَرَّ: إِذَا أَقَامَهُمَا، وَبَكَرَ وَأَبْكَرَ "[3]. وَفَضْلًا عَنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ المَصَادِرَ القَدِيمَةَ مَلْأَى بِالأَمْثِلَةِ مِنْ هَذَا البَابِ وَقَدْ نَسَبَتْ إِحْدَى الصِيغَتَيْنِ إِلَى قَبِيلَةٍ، وَالأُخْرَى إِلَى قَبِيلَةٍ غَيْرِهَا.

---

[1] الكتاب: ٤/٦١.

[2] تصحيح الفصيح وشرحه: ٧٠.

[3] شرح كتاب سيبويه: ٤/٤٤٠.

وَبِنَظْرَةٍ فَاحِصَةٍ مُتَأَنِيَةٍ فِي تُرَاثِ النَّوَوِيّ، تَجِدُ أَنَّهُ أَوْلَى هَذَا البَابَ عِنَايَةً كَبِيْرَةً وَهُوَ يَشْرَحُ الأَلْفاظَ الوَارِدَةَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَكُتُبِ الفِقْهِ، وَلَا سِيَّمَا تِلْكَ الَّتِي جَاءَتْ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، إِذْ صَرّحَ – فِي أَكْثَرِ تِلْكَ المَوَارِدِ – أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصِّيغَتَينِ تَعُودُ إِلَى لُغَةٍ تَخْتَلِفُ عَنِ الأُخْرَى؛ فَهُوَ يُقِرُّ بُوجُودِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَيُرْجِعُهَا إِلَى اخْتِلَافِ لُغَاتِ العَرَبِ، ثُمَّ أَنَّهُ كَثِيرًا مَا يُفَاضِلُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، أَوْ يُسَاوِي بَيْنَهُمَا فِي الاسْتِعْمَالِ، أَوِ الحُكْمِ. وَأَهَمُّ هَذِهِ المَوَارِدِ:

١- (جَازَ، وَأَجَازَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ)[١]، هُوَ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْجِيمِ، وَالزَّايُ آخِرَهُ، وَمَعْنَاهُ يَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَمْضِي عَلَيْهِ وَيَقْطَعُهُ؛ يُقَالُ: أَجَزْتُ الْوَادِيَ وَجُزْتُهُ؛ لُغَتَانِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَجَزْتُهُ: قَطَعْتُهُ، وَجُزْتُهُ: مَشَيْتُ فِيهِ "[٢].

فَهُوَ يُخَالِفُ قَوْلَ الأَصْمَعِيِّ الَّذِي فَرَّقَ بَيْنَ دَلَالَتَي الفِعْلَيْنِ، وَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ (جَازَ، وَأَجَازَ) بِمَعْنًى. فَأَمَّا قَوْلُ الأَصْمَعِيِّ، فَهُوَ مَرْوِيٌّ فِي أُمَّاتِ المَصَادِرِ، وَلَعَلَّ أَبْعَدَهَا زَمَنًا (الغَرِيبُ المُصَنَّفُ)، لِأَبِي عُبَيْدٍ[٣]. وَقَدْ وَافَقَ الأَصْمَعِيَّ بَعْضُ اللُّغَوِيّينَ، كَابْنِ قُتَيْبَةَ، وَالجَوْهَرِيِّ، وَابْنِ فَارِسٍ، وَغَيْرِهِمْ؛ جَاءَ فِي (الصِّحَاحِ): " جُزْتُ المَوْضِعَ أَجُوزُهُ جَوازًا: سَلَكْتُهُ وَسِرْتُ فِيْهِ. وأَجَزْتُهُ: خَلَّفْتُهُ وَقَطَعْتُهُ "[٤].

وَأَمَّا القَوْلُ بِأَنَّ (جَازِ، وَأَجَازَ) بِمَعْنًى، فَهُوَ قَوْلُ الأَكْثَرِينَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَقَدْ تَعَقَّبَ بَعْضُ شُرَّاحِ (أَدَبِ الكَاتِبِ)، ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي هَذَا المَوْضِعِ؛ قَالُوا: " يُقَالُ: جَازَ المَوْضِعَ يَجُوزُهُ، وَأَجَازَهُ يُجِيزُهُ، وَجَاوَزَهُ يُجَاوِزُهُ، وَتَجَاوَزَهُ يَتَجَاوَزُهُ كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ: أَيْ قَطَعَهُ وَخَلَّفَهُ. هَذَا هُوَ

---

[١] صحيح مسلم: ١٦٣/١.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٠/٣.

[٣] ينظر: الغريب المصنّف: ٥٨٣/٢. وشرح القصائد السّبع للأنباريّ: ٥٤. وكتاب الأفعال لابن القوطية: ٤٧. وتهذيب اللّغة: ١٠٢/١١. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٢٥١/٢. والمخصّص: ٣٠٦/٣. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ١٨٦/١.

[٤] الصّحاح: ٨٧٠/٣. وينظر: أدب الكاتب: ٣٥٣. وعمدة الكتّاب للنّحّاس: ٤٠٢. ومقاييس اللّغة: ٤٩٤/١. والمفردات للرّاغب: ٢١١.

المَعْرُوفُ، وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهمْ: جَازَ الرَّجُلُ حَدَّهُ، وَجَازَ قَدْرَهُ. وَقَوْلُ طَرَفَة[1]:

جازتِ البِيدَ إِلَى أَرْحُلِنَا آخِرَ اللَّيْلِ بِيَعْفُورٍ خَدِرْ "[2].

وَقَدْ نَصَّتِ الكُتُبُ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي هَذَا البَابِ، عَلَى أَنَّ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى المَعْنَى نَفْسِهِ؛ قَالَ الزَّجَّاجُ، وَغَيْرُهُ: " وَجَازَ الرَّجُلُ الوَادِيَ، وَأَجَازَهُ: إِذَا قَطَعَهُ وَنَفَذَهُ "[3]. وَوَافَقَهُمْ بَعْضُ صَنَّاعِ المُعْجَمَاتِ[4]. وَجَدِيرٌ بِالذِكْرِ – هُنَا – أَنَّ شُرَّاحَ الحَدِيثِ مِنْ سَالِفِي النَّوَوِيِّ، الَّذِينَ لَمْ يَتَرَدَّدْ بِالنَّقْلِ عَنْهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ، قَدْ ذَهَبُوا إِلَى تَرَادُفِ الفِعْلَيْنِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ النَّوَوِيُّ قَدْ تَأَثَّرَ بِمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَوَافَقَهُمْ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ عِبَارَتَهُ جَاءَتْ مُشَابِهَةً لِعِبَارَاتِهِمْ؛ قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: " يُقَالُ: أَجَزْتُ الوَادِيَ، وَجُزْتُهُ؛ لُغَتَانِ صَحِيحَتَانِ، وَحُكِيَ عَنِ الأَصْمَعِيِّ الفَرْقُ بَيْنَهُمَا؛ قَالَ: أَجَزْتُهُ: قَطَعْتُهُ، وَجُزْتُهُ: مَشَيْتُ فِيهِ "[5].

٢- (جَبَرَ، وَأَجْبَرَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (فِيهِمُ الْمُسْتَبْصِرُ وَالمَجْبُورُ وَابْنُ السَّبِيلِ، يَهْلِكُونَ مَهْلَكًا وَاحِدًا، وَيَصْدُرُونَ مَصَادِرَ شَتَّى، وَيَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ)[6]، أَمَّا (الْمُسْتَبْصِرُ)، فَهُوَ الْمُسْتَبِينُ لِذَلِكَ، الْقَاصِدُ لَهُ عَمْدًا، وَأَمَّا (الْمَجْبُورُ)، فَهُوَ الْمُكْرَهُ؛ يُقَالُ: أَجْبَرْتُهُ فَهُوَ مُجْبَرٌ، هَذِهِ اللُّغَةُ

---

[1] ديوان طرفة بن العبد: ٣٩، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكريّ الوائليّ، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط٣، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

[2] الاقتضاب في شرح أدب الكَتّاب: ١٦٠/٢. والانتخاب في شرح أدب الكتاب: ٧٧/٤–٧٨.

[3] فعلتُ وأفعلتُ: ٦٠، أبو إسحاق الزّجّاج، تحقيق: د. رمضان عبد التّوّاب، ود. صبيح التّميميّ، د. ط، مكتبة الثّقافة الدّينيّة–القاهرة، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م. وينظر: فعلتُ وأفعلتُ: ١٧٣، أبو حاتم السّجستانيّ، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطيّة، ط٢، دار صادر–بيروت، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م. وما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد للجواليقيّ: ٣١.

[4] ينظر: جمهرة اللّغة: ١٢٥٩/٣. والمحيط في اللّغة: ١٥٠/٧. والمحكم: ٥٢٠/٧. وأساس البلاغة: ١٥٥/١.

[5] إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٥٥١/١. وينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٦٧/٣. والشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي لابْنِ الأثِيْر: ١٨٣/١. والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٤٢٠/١.

[6] صحيح مسلم: ٢٢١٠/٤.

الْمَشْهُورَةُ، وَيُقَالُ – أَيْضًا –: جَبَرْتُهُ فَهُوَ مَجْبُورٌ، حَكَاهَا الْفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُ، وَجَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ "[1].

فَصَحَّ عِنْدَهُ تَرَادُفُ (جَبَرَ، وَأَجْبَرَ) عَلَى مَعْنَى الإِكْرَاهِ، وَجَعَلَ صِيغَةَ (أَفْعَلَ) هِيَ الأَشْهَرُ فِي الاسْتِعْمَالِ. وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ بَعْضِ اللُّغَوِيِّينَ، إِذْ فَرَّقُوا بَيْنَ دَلَالَتَي الصِّيغَتَيْنِ؛ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: " وَأَجْبَرْتُهُ عَلَى الأَمْرِ فَهُوَ مُجْبَرٌ، وَلَا يُقَالُ: (جَبَرْتُ)، إِلَّا لِلعَظْمِ، وَجَبَرْتُهُ مِنْ فَقْرِهِ "[2].

وَقَالَ مِثْلَهُ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ، وَثَعْلَبٌ[3]. وَجَعَلَ ابْنُ السِّكِّيتِ اسْتِعْمَالَ (جَبَرَ) بِمَعْنَى (أَكْرَهَ) مِنْ أَغْلَاطِ العَوَامِّ[4]، وَعَدَّهَا النَّحَّاسُ لُغَةً شَاذَّةً[5]. وَحُكِيَ أَنَّ الأَصْمَعِيَّ لَمْ يَعْرِفْ – فِي مَعْنَى الإِكْرَاهِ – إِلَّا (أَجْبَرَ)[6].

وَفِي المُقَابِلِ، ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ العُلَمَاءِ إِلَى سَمَاعِ (جَبَرَ) بِمَعْنَى (أَجْبَرَ)، إِذْ هِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ العَرَبِ يَقُولُ: جَبَرَهُ عَلَى الأَمْرِ، يُرِيدُ: أَجْبَرَهُ؛ فَـ(الجَبَّارُ) عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ صَحِيحٌ، يُرَادُ بِهِ: يَقْهَرُهُمْ وَيُجْبِرُهُمْ "[7]. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ: " وَيُقَالُ: أَجْبَرْتُ الرَّجُلَ عَلَى كَذَا، أُجْبِرُهُ إِجْبَارًا: إِذَا أَكْرَهْتُهُ عَلَى فِعْلِهِ؛ هَذِهِ لُغَةُ عَامَّةِ العَرَبِ. وَتَمِيم تَقُولُ: جَبَرْتُ الرَّجُلَ عَلَى كَذَا، أَجْبُرُهُ جَبْرًا وَجُبُورًا "[8].

وَكَانَ الأَزْهَرِيُّ قَدْ رَدَّ قَوْلَ مَنْ لَمْ يُجِزِ اسْتِعْمَالَ (جَبَرَ) بِمَعْنَى (أَكْرَهَ)، مُحْتَجًّا بِالسَّمَاعِ، وَمُحْتَكِمًا إِلَى حِكَايَةِ الأَعْلَامِ، وَاسْتِعْمَالِ العُلَمَاءِ؛ قَالَ: " وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: يُقَالُ: أَجْبَرْتُ فُلَانًا عَلَى كَذَا، أُجْبِرُهُ إِجْبَارًا، فَهُوَ مُجْبَرٌ، وَهُوَ كَلَام عامَّة الْعَرَب أَي أَكْرَهْتُه عَلَيْهِ. وتَمِيمٌ تَقول: جَبَرْتُه على الأَمْرِ أَجْبُرُهُ جَبْرًا وجُبُورًا، بِغَيرِ أَلِفٍ. قُلْتُ: وَهِيَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَكَثِيرٌ مِنَ الحِجَازِيِّينَ

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٧/١٨.

[2] أدب الكاتب: ٣٧١.

[3] ينظر: فعلتُ وأفعلتُ للسّجستانيّ: ٩٦. والفصيح: ٢٧٦.

[4] ينظر: إصلاح المنطق: ١٦٦.

[5] ينظر: عمدة الكتّاب: ٣٠٦.

[6] ينظر: جمهرة اللّغة: ١٢٦١/٣.

[7] معاني القرآن: ٨١/٣.

[8] الزّاهر في معاني كلمات النّاس: ٨١/١.

يَقُولُونَهَا، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ: جَبَرَهُ السُّلْطَانُ، بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَهُوَ حِجَازِيٌّ فَصِيحٌ. وَقيل لِلْجَبرِيَّةِ: جَبْرِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ نُسِبُوا إِلَى القَوْل بالْجَبْرِ؛ فَهُمَا لُغَتَانِ جَيِّدَتَانِ؛ جَبَرْتُهُ وَأَجْبَرْتُهُ. غَيْر أَنَّ النَّحْوِيّينَ اسْتَحَبُّوا أَنْ يَجْعَلُوا (جَبَرْتُ) لِجَبْرِ العَظْمِ بَعْدَ كَسْرِهِ، وَجَبْرِ الفَقِيرِ بَعْدَ فَاقَتِهِ، وَأَنْ يَكُونَ الإِجْبَارُ مَقْصُورًا عَلَى (الإِكْرَاهِ) "[1].

وَحُكِيَ تَعَاقُبُ (جَبَرَ، وَأَجْبَرَ) عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، فِي بُطُونِ مَا صُنِّفَ فِي صِيغَتَي (فَعَلَ، وَأَفْعَلَ)[2]، وَفِي بَعْضِ المُعْجَمَاتِ وَكُتُبِ اللُّغَةِ[3]. وَفِي لُغَتِنَا المُعَاصِرَةِ المَحْكِيَّةِ، نَسْتَعْمِلُ الفِعْلَ (جَبَرَ) بِمَعْنَى (أَكْرَهَ)، فِي كَثِيرٍ مِنْ مَنَاطِقِ العِرَاقِ وَالدُّوَلِ العَرَبِيَّةِ؛ جَرْيًا عَلَى أَصْلِهَا الفَصِيحِ.

٣- (جَمَلَ، وَأَجْمَلَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (وَيَجْمُلُونَ الوَدَكَ)[4]، هَوَ بِالجِيمِ، وَيَجُوزُ فَتْحُ اليَاءِ، وَضَمُّهَا، وَالفَتْحُ أَفْصَحُ؛ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: جَمَلْتُ الشَّحْمَ أَجْمُلُهُ – بِضَمِّ المِيمِ – جَمْلًا، وَأَجْمَلْتُهُ، وَاجْتَمَلْتُهُ. وَالأَوَّلُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ "[5].

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ اللُّغَاتِ الثَّلَاثَ قَدْ نُصَّ عَلَيْهَا فِي المَصَادِرِ، فَالاتِّفَاقُ عَلَى (جَمَلَ)، دُونَ الأُخْرَيَيْنِ؛ فَاقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى (جَمَلَ)[6]. وَذَكَرَ آخَرُونَ (جَمَل)، وَ(اجْتَمَلَ) دُونَ

---

[1] تهذيب اللّغة: ١١٤٣.

[2] ينظر: فعلْتُ وأفعلْتُ للزّجّاج: ٦١. وما جاء على فعلتُ وأفعلت للجواليقيّ: ٣٢.

[3] ينظر: جمهرة اللّغة: ١٢٦١/٣. وتصحيح الفصيح لابن درستويه: ١٥١. والمحيط في اللّغة: ٩٧/٧. والمحتسب لابن جنّي: ٣٥٤/٢. واللّامع للمعرّيّ: ٤٧٤. وشرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ٨٧. وشرح ديوان المتنبّي للعكبريّ: ٨٦/٤.

[4] ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعيّ: ٤٣٧/١.

[5] المجموع: ٤٢١/٨.

[6] ينظر: تفسير غريب ما في الصّحيحين: ٤٢. والمفردات للرّاغب: ٢٠٣. وأساس البلاغة: ١٤٩/١. وكشف المشكل من حديث الصّحيحين: ٣٧٣/٤. والمُغرب: ١٦٠/١.

(أَجْمَلَ)[١]. وَاكْتَفَى غَيْرُهُمْ بِإِيْرَادِ (جَمَلَ)، وَ(أَجْمَلَ) فَحَسْبُ[٢]. فِي حِينِ ضَعَّفَ بَعْضُهُمْ (أَجْمَلَ)؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وجَمَلْتُ الشَّحْمَ أَجْمُلُهُ جَمْلًا، وَاجْتَمَلْتُهُ: إِذَا أَذَبْتُهُ. وَرُبَّمَا قَالُوا: أَجْمَلْتُ الشَّحْمَ "[٣]. وَقَالَ ابْنُ القُوطِيَّةِ (ت٣٦٧هـ): " وَجَمَلْتُ الشَّحْمَ أَجْمُلُهُ جَمْلًا: أَذَبْتُهُ، وَأَجْمَلْتُهُ لُغَيَّةٌ"[٤].

وَقَدْ جَاءَ فِي التُّرَاثِ تَرْجِيحُ (جَمَلَ) عَلَى اللُّغَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ، عَلَى نَحْوٍ قَرِيبٍ مِنْ حُكْمِ النَّوَوِيِّ؛ قَالَ ابْنُ سِيده: " وَقَدْ جَمَلْتُ الشَّحْمَ أَجْمُلُهُ جَمْلًا، هَذَا أَجود، وَيُقَالُ: أَجْمَلْتُ وَاجْتَمَلْتُ"[٥]. وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ: " جَمَلْتُ الشَّحْمَ وَأَجْمَلْتُهُ: إِذَا أَذَبْتُهُ، وَ(جَمَلْتُهُ) أَكْثَرُ "[٦]. وَمِمَّا تَقَدَّمَ، يُعْرَفُ سَعَةُ اطِّلَاعِ النَّوَوِيِّ، وَدِقَّةُ حُكْمِهِ وَجُرْأَتُهُ، وَتَسَمُّحُهُ فِي قَبُولِ لُغَاتِ العَرَبِ.

٤- (جُنِبَ، وَأَجْنَبَ):

قَالَ: " أَجْنَبَ الرَّجُلُ، وَجُنِبَ، بِضَمِّ الجِيمِ وَكَسْرِ النُّونِ؛ مِنَ الجَنَابَةِ، وَالأَوَّلُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ "[٧].

وَقَدْ حَكَى اللُّغَتَيْنِ الفَرَّاءُ[٨]، وَأَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ[٩]، وَالزَّجَّاجُ[١٠]، وَغَيْرُهُمْ[١١]، بَيْدَ أَنَّ (أَجْنَبَ) أَكْثَرُ وُرُودًا فِي المَصَادِرِ، وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا بَعْضُ العُلَمَاءِ؛ قَالَ الخَلِيلُ: " وَأَجْنَبَ

---

[١] ينظر: إصلاح المنطق: ١٦٥. ومعالم السنن للخطّابيّ: ١٣٣/٣. واتّفاق المباني وافتراق المعاني: ١٥٣. وشرح صحيح البخاريّ لابن بطّال: ٣٤٧/٦. ومجمع الأمثال: ١٦٧/١.

[٢] ينظر: المحيط في اللّغة: ١٢١/٧. ومجمل اللّغة: ١٩٨. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٢٤٩/٢. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ١٥٨/١. ومشكلات موطّأ مالك لابن السيد البطليوسيّ: ١٤٩. والاقتضاب في غريب الموطّأ: ٤٨/٢. والنّهاية لابن الأثير: ٢٩٨/١.

[٣] الصّحاح: ١٦٦٢/٤.

[٤] كتاب الأفعال لابن القوطيّة: ٤٧.

[٥] المخصّص: ٤٣٤/١.

[٦] جامع الأصول: ٤٥٠/١.

[٧] تهذيب الأسماء واللّغات: ٥٥/٣. وينظر: المجموع: ١٥٥/٢.

[٨] ينظر: تهذيب اللّغة: ٨١/١١.

[٩] ينظر: غريب القرآن للسّجستانيّ: ١٧٨.

[١٠] ينظر: فعلتُ وأفعلتُ للزّجّاج: ٦٠.

[١١] ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٦٠/١. والمحيط: ١٢٩/٧. والصّحاح: ١٠٣/١. والمفردات للراغب: ٢٠٦. وما جاء على فعلتُ وأفعلتُ للجواليقيّ: ٣١. وجامع الأصول لابن الأثير: ٦٦/٧. والشّوارد للصّغانيّ: ٣٧. والنّظم المستعذب: ٤٢/١.

الرَّجُلُ: إِذَا أَصَابَتْهُ الجَنَابَةُ "[1]. وَقَدْ يَكُونُ هَذَا هُوَ الَّذِي حَدَا النَّوَوِيَّ إِلَى تَرْجِيحِهِ – فِي الحُكْمِ – لـ(أَجْنَبَ). وَثَمَّةَ سَبَبٌ مُحْتَمَلٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ بَعْضَ شُرَّاحِ الحَدِيثِ مِنْ سَالِفِيهِ حَكَمُوا بِأَنَّ الصِيْغَةَ المَزِيدَةَ لِهَذَا الفِعْلِ هِيَ الأَشْهَرُ[2]؛ فَهُوَ كَثِيرًا مَا يَنْقُلُ عَنْهُمْ، وَيَعْتَدُّ بِآرَائِهِمِ اللُّغَوِيَّةِ.

٥- (جَهَدَ، وَأَجْهَدَ):

قَالَ: " وَقَوْلُهُ: (يَجْهَدُهُ)[3]، هُوَ بِفَتْحِ اليَاءِ وَالهَاءِ، وَيُقَالُ بِضَمِّ اليَاءِ وَكَسْرِ الهَاءِ؛ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ، وَالجَوْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُمَا: يُقَالُ: جَهَدَ، وَأَجْهَدَ. و(جَهَدَهُ) أَفْصَحُ "[4].

وَهَذَا الحُكْمُ الَّذِي قَرَّرَهُ النَّوَوِيُّ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ سَالِفِيهِ، إِذْ لَمْ يُؤْثَرْ عَنْهُمْ أَنَّ (جَهَدَ) أَفْصَحُ مِنْ (أَجْهَدَ)؛ فَالتَّقْتِيشُ فِي التُّرَاثِ يَجْعَلُنَا نَقِفُ عَلَى أَرْبَعَةِ مَوَاقِفَ لَهُمْ، فِي هَذَا الحَرْفِ؛ (الأَوَّلُ): جَعَلَ (جَهَدَ، وَأَجْهَدَ) بِمَعْنًى، دُونَ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا فِي الفَصَاحَةِ، أَوِ الشُّهْرَةِ، أَوْ نَحْوِهِمَا، وَهُوَ مَا جَاءَ فِي مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ؛ قَالَ الزَّجَّاجُ، وَغَيْرُهُ: " وَجَهَدْتُ الفَرَسَ وَالرَّجُلَ، وَأَجْهَدْتُهُ: إِذَا اسْتَخْرَجْتُ جُهْدَهُ، وَكَذَلِكَ جَهَدْتُ فِي الأَمْرِ، وَأَجْهَدْتُ: إِذَا بَلَغْتُ جُهْدِي فِيهِ "[5]. وَ(الثَّانِي): أَنْكَرَ سَمَاعَ (أَجْهَدَ) بِمَعْنَى (جَهَدَ)؛ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " وَلَمْ أَسْمَعْ أَجْهَدَهُ فَهُوَ مُجْهِدُهُ"[6]. وَ(الثَّالِثُ): اقْتَصَرَ عَلَى حِكَايَةِ (جَهَدَ)، دُونَ (أَجْهَدَ)[7]. وَ(الرَّابِعُ): أَقَرَّ التَّرَادُفَ بَيْنَ الصِّيغَتَيْنِ، مَعَ تَرْجِيحِ الثُّلَاثِيِّ؛ قَالَ المُطَرِّزِيُّ: " جَهَدَهُ: حَمَّلَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، مِنْ بَابِ (مَنَعَ)

---

[1] العين: ٦/١٥٠. وينظر: ديوان الأدب: ٢/٢٨٠. وجمهرة اللّغة: ١/٢٧١. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٢/٢٦٣. والمحكم: ٧/٤٦٢. والمُغرب: ١/١٦٢.

[2] ينظر: التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: ١/٨٨. ومشكلات موطّأ مالك: ٦٦. والاقتضاب في غريب الموطأ: ١/٧١.

[3] المهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ: ١/٣٢٦.

[4] المجموع: ٦/٢٥٨.

[5] فعلتُ وأفعلتُ للزّجّاج: ٦١. وينظر: الغريب المصنّف: ٢/٥٧٦. وأدب الكاتب: ٤٣٥. والفاخر للمفضّل بن سلمة: ٣٥. وديولن الأدب: ٢/٢٩١. وكتاب الأفعال لابن القوطيّة: ٤٧. وتهذيب اللّغة: ٦/٢٦. والمحيط: ٣/٣٧٠. والصّحاح: ٢/٤٦٠. والمقاييس: ١/٤٨٦. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٢/٢٤٦. والمخصّص: ٤/٣٤١. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ١/١٤٧. وما جاء على فعلتُ وأفعلتُ للجواليقيّ: ٣٢.

[6] فعلتُ وأفعلت للسّجستانيّ: ١٠٦.

[7] ينظر: جمهرة اللّغة: ١/٤٥٢. أساس البلاغة: ١/١٥٣.

... وَ(أَجْهَدَ): لُغَةٌ قَلِيلَةٌ "[1]. وَجَاءَ فِي (شَمْسِ العُلُومِ): " أَجْهَدَ: لُغَةٌ فِي (جَهَدَ)، وَأَجْهَدَهُ بِمَعْنَى جَهَدَهُ "[2]. وَلَعَلَّ النَّوَوِيَّ اسْتَقْرَأَ الوَارِدَ فِي المَصَادِرِ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ بِحُكْمٍ تَقْوِيمِيٍّ نَاظِرٍ إِلَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَى سَمَاعِ الصِّيغَةِ الثُّلَاثِيَّةِ، وَتَخَلُّفِ بَعْضِهِمْ فِي سَمَاعِ المَزِيدِ، أَوْ فِي رُتْبَةِ قَبُولِهِ.

٦- (جَهَشَ، وَأَجْهَشَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (فَأَجْهَشْتُ بُكَاءً وَرَكِبَنِي عُمَر، وَإِذَا هُوَ عَلَى أَثَرِي)[3]، أَمَّا قَوْلُهُ: (أَجْهَشْتُ)، فَهُوَ بِالْجِيمِ وَالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، وَالْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ مَفْتُوحَتَانِ، هَكَذَا وَقَعَ فِي الْأُصُولِ الَّتِي رَأَيْنَاهَا، وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ الْقَاضِي عِيَاضٍ – رَحِمَهُ اللهُ – (فَجَهَشْتُ) بِحَذْفِ الْأَلِفِ، وَهُمَا صَحِيحَانِ؛ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: جَهَشَتْ جَهَشًا، وَأَجْهَشَتْ إِجْهَاشًا "[4].

فَسَاوَى بَيْنَ الصِّيغَتَيْنِ؛ مَعْنًى، وَحُكْمًا. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مُوَافِقٌ تَمَامًا لِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، إِذْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الفِعْلَيْنِ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى المَعْنَى عَيْنِهِ، وَأَنَّهُمَا لُغَتَانِ مَسْمُوعَتَانِ عَنِ العَرَبِ، وَلَمْ يُرَجِّحُوا إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى بِأَيِّ مِنْ أَحْكَامِ التَّقْوِيمِ؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ)، وَغَيْرِهِ: " جَهَشَتْ نَفْسِي، وَأَجْهَشَتْ: إِذَا نَهَضَتْ إِلَيْكَ وَهَمَّتْ بِالبُكَاءِ "[5].

وَاللُّغَتَانِ مَحْكِيَّتَانِ فِي (التَّهْذِيبِ) عَنِ أَبِي عُبَيْدٍ؛ قَالَ الأَزْهَرِيُّ: " قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الجَهْشُ: أَنْ يَفْزَعَ الإِنْسَانُ إِلَى الإِنْسَانِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: وَهُوَ مَعَ فَزَعِهِ كَأَنَّهُ يُرِيدُ البُكَاءَ، كَالصَّبِيِّ يَفْزَعُ إِلَى أُمِّهِ وَأَبِيهِ، وَقَدْ تَهَيَّأَ لِلبُكَاءِ. أَبُو عُبَيْدٍ: وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى: أَجْهَشْتُ إِجْهَاشًا؛ قَالَهُ أَبُو زَيْدٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ لَبِيدٍ[6]:

بَاتَتْ تَشَكَّى إِلَيَّ النَّفْسُ مُجْهِشَةً وَقَدْ حَمَلْتُكِ سَبْعًا بَعْدَ سَبْعِينَا

---

[1] المُغرب: ١/١٧٠-١٧١.

[2] شمس العلوم: ٢/١٢٠٤.

[3] صحيح مسلم: ١/٥٩.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١/٢٣٨.

[5] العين: ٣/٣٨٣. وينظر مثلًا: الجيم: ١/١٢٤. والغريب المصنّف: ٢/٥٨٥. وأدب الكاتب: ٤٣٧. وجمهرة اللّغة: ٣/١٢٦٤. والمحيط في اللّغة: ٣/٣٦٥. والصّحّاح: ٣/٩٩٩. والمحكم: ٤/١٤٩.

[6] ديوانه: ١٣٩. وَفِيهِ: (قَامَتْ) بَدَلَ (بَاتَتْ).

قَالَ: وَقَالَ الأُمَوِيُّ: أَجْهَشَ: إِذَا تهَيَّأَ لِلبُكَاءِ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ مِثْلَهُ "[1].

٧- (حَرَمَ، وَأَحْرَمَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ)[2]، هُوَ بِفَتْحِ التَّاءِ وَضمِّهَا؛ يُقَالُ: حَرَمَهُ، وَأَحْرَمَهُ، وَالأَوَّلُ أَفْصَحُ "[3].

أَمَّا التَعَاقُبُ بَيْنَ (حَرَمَ، وَأَحْرَمَ) عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، فَقَدْ حُكِيَ عَنِ الأَصْمَعِيّ، وَنَصَّ علَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيّينَ؛ جَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ): " قَوْل الشَّاعِرِ:

وَنُبِّئْتُهَا أَحْرَمَتْ قَوْمَهَا لِتَنْكِحَ في مَعْشَرٍ آخَرِينَا[4]

... أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيّ، فِي قَوْلِهِ: أَ(حْرَمَتْ قَوْمَهَا)، أَيْ: حَرَمَتْهُم أَن يَنْكِحُوهَا؛ يُقَالُ: حَرَمْتُهُ وَأَحْرَمْتُهُ حِرْمَانًا: إِذَا مَنَعْتُهُ العَطِيَّةَ "[5]. وَجَاءَ فِي (المُنْجِدِ)، وَغَيْرِهِ: " وَيُقَالُ: أَحْرَمْتُ الرَّجُلَ: مِنَ الحِرْمَانِ، وَحَرَمْتُهُ؛ لُغَتَانِ "[6].

وَأَمَّا حُكْمُ النَّوَوِيّ بِأَنَّ الصِّيغَةَ الثُّلَاثِيَّةَ أَفْصَحُ، فَهُوَ يُوَافِقُ مَعَ مَا ذَهَبَ إِلَيْه طَائِفَةٌ مِنَ الأَعْلَامِ، إِذْ جَاءَتْ عِبَارَاتُهُمْ نَصًّا فِي هَذَا الحُكْمِ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " وَحَرَمْتُ الرَّجُلَ العَطِيَّةَ حِرْمَانًا، وَلُغَةٌ لَيْسَتْ بِجَيِّدَةٍ: أَحرمْتُ الرَّجُلَ "[7]. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: " وَحَرَمْتُ الرَّجُلَ عَطَاءَهُ، وَأَحْرَمْتُهُ، بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَالاخْتِيَارُ (حَرَمْتُ) "[8]. وَجَاءَ فِي (المَقَايِيسِ): " وَحَرَمْتُ الرَّجُلَ العَطِيَّةَ حِرْمَانًا، وَأَحْرَمْتُهُ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيَّةٌ "[9]. وَقَالَ ابْنُ سِيده: " وَ(أَحْرَمَهُ) لُغَةٌ لَيْسَتْ بِالعَالِيَةِ "[10].

---

[1] تهذيب اللّغة: ٢٢/٦.

[2] التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ٥١.

[3] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٩٦. وينظر: المجموع: ٢٣٩/٥.

[4] عَزَاهُ صَاحِبُ (اللِّسَانِ) إِلَى شَقِيق بْنِ السُّلَيْكِ، وَقَالَ: يُرْوَى – أَيْضًا – لَابْنِ أَخي زِرّ ابن حُبَيْشٍ الْفَقِيهِ الْقَارِئِ.

[5] تهذيب اللّغة: ٥١٣/٤.

[6] المنجد في اللّغة: ١١٨. وينظر: جمهرة اللّغة: ١٢٦٥/٣. وشرح القصائد الطوال للأنباريّ: ٤٧٢. وديوان الأدب: ٣٢٨/٢. والصّحاح: ١٨٩٧/٥. وما جاء على فعلتُ وأفعلت للجواليقيّ: ٣٦.

[7] الغريب المصنّف: ٩٧٤/٣.

[8] فعلتُ وأفعلت للزّجّاج: ٦٨.

[9] مقاييس اللّغة: ٤٦/٢.

[10] المحكم: ٣٢٩/٣.

وَنَصَّ بَعْضُهُم عَلَى أَنَّ (أَحْرَمَ) لُغَةٌ فِي (حَرَمَ)[١]. وَقَدْ عَزَا ابْنُ دِرسْتُوَيْهِ الصِّيغَةَ الرُّبَاعِيَّةَ إِلَى (العَامَّةِ)، وَجَعَلَ قَوْلَ الشَّاعِرِ الآنِفَ مِنْ ضَرَائِرِ الشِّعْرِ[٢].

٨- (حَسَّ، وَأَحَسَّ):

قَالَ: " قَوْلُهُ (وَأَحَسَّ الْحَارِثُ بِالشَّرِّ)[٣]، هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ مِنْ أُصُولٍ مُحَقَّقَةٍ: (أَحَسَّ)، وَوَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُصُولِ، أَوْ أَكْثَرِهَا: (حَسَّ) بِغَيْرِ أَلِفٍ. وَهُمَا لُغَتَانِ؛ (حَسَّ، وَأَحَسَّ)، وَلَكِنَّ (أَحَسَّ) أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ، وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَآخَرُونَ: حَسَّ وَأَحَسَّ لُغَتَانِ بِمَعْنَى عَلِمَ وَأَيْقَنَ. وَأَمَّا قَوْلُ الْفُقَهَاءِ، وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ: الْحَاسَّةُ وَالْحَوَاسُّ الْخَمْسُ، فَإِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى اللُّغَةِ الْقَلِيلَةِ (حَسَّ) بِغَيْرِ أَلِفٍ "[٤].

وَهَذَا الحَرْفُ – أَيْضًا – مِمَّا وَافَقَ بِهِ النَّوَوِيُّ أَسْلَافَهُ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، فِي كَوْنِ الفِعْلَينِ مِنَ المَسْمُوعِ فِي كَلَامِ العَرَبِ، فِي بَابِ (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) بِمَعْنًى، غَيْرَ أَنَّ حُكْمَهُ بِـ(الأَفْصَحِ وَالأَشْهَرِ) لَمْ يَرِدْ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ حَكَى اللُّغَتَيْنِ دُونَ تَرْجِيحٍ[٥]. وَبَعْضُهُمْ حَكَى (حَسَّ) لُغَةً فِي (أَحَسَّ)[٦]. عَلَى أَنَّ الجَوَالِيقِيَّ خَطَّأَ (حَسَّ) بِمَعْنَى (أَحَسَّ)؛ قَالَ: " قَوْلُ (العَامَّةِ): حَسَّ فِي مَعْنَى سَمِعَ وَوَجَدَ، غَلَطٌ؛ تَقُولُ: أَحَسَّ: إِذَا وَجَدَ، فَأَمَّا (حَسَّ)، فَقَتَلَ "[٧]. وَكَانَ الزَّجَّاجُ قَدْ جَعَلَ (حَسَّ، وَأَحَسَّ) فِي بَابِ (مَا جَاءَ عَلَى فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ وَالمَعْنَى مُخْتَلِفٌ)[٨].

---

[١] ينظر: كتاب الأفعال لابن القوطيّة: ٣٨. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٣٣١/١. وشمس العلوم: ١٤١٦/٣. وشرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ٦٨.

[٢] ينظر: تصحيح الفصيح: ٨٣-٨٤.

[٣] صحيح مسلم: ١٩/١.

[٤] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٩٩/١.

[٥] ينظر: مجالس ثعلب: ٤١٨. وجمهرة اللّغة: ٩٧/١. والمحيط في اللّغة: ٣٠٠/٢. والصّحاح: ٩١٧/٣. والمخصّص: ٤٩٥/٢. والفائق للزّمخشريّ: ٢٠٠/٢.

[٦] ينظر: كتاب الأفعال لابن القوطيّة: ٣٩. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٣٤١/١.

[٧] التكملة فيما يلحن فيه العامة: ٨٥٤.

[٨] ينظر: فعلتُ وأفعلتُ للزّجّاج: ٦٨.

٩- (حَصَرَ، وَأَحْصَرَ):

قَالَ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: (أَحْصَرَهُ المَرَضُ)، وَ(حَصَرَهُ العَدَوُّ)، وَقِيلَ: حَصَرَ، وَأَحْصَرَ فِيهِمَا. وَالأَوَّلُ أَشْهَرُ "[١].

فَصَحَّحَ اسْتِعْمَالَ الفِعْلَيْنِ بِمَعْنًى، وَكَذَا بِمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ يَجْمَعُهُمَا مَعْنًى عَامٌّ هُوَ المَنْعُ وَالتَّقْيِيدُ. ثُمَّ اسْتَقْرَأَ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الفِعْلَيْنِ بِمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ هُوَ الأَشْهَرُ. فَأَمَّا تَرَادُفُ الفِعْلَيْنِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، فَهُوَ مَحكِيٌّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي مَصَادِرَ مُتَنَوِّعَةٍ[٢]. وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى اخْتِلَافِ دَلَالَةِ الفِعْلَيْنِ، فَهُمْ كُثْرٌ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ، وَغَيْرُهُ: " حَصَرْتُ الرَّجُلَ أَحْصُرُهُ وَأَحْصِرُهُ: إِذَا حَبَسْتُهُ. وَأَصْلُ الحَصْرِ الضِّيْقُ ... وَأَحْصَرْتُ الرَّجُلَ إِحْصَارًا: إِذَا مَنَعْتُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ؛ فَكَانَ الحَصْرُ الضِّيقُ، وَالإِحْصَارُ المَنْعُ"[٣]. وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ، وَغَيْرُهُ: " وَيُقَالُ: قَدْ أَحْصَرَهُ المَرَضُ: إِذَا مَنَعَهُ مِنَ السَّفَرِ، أَوْ مِنْ حَاجَةٍ يُرِيدُهَا؛ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾[٤]. وَقَدْ حَصَرَهُ العَدُوُّ يَحْصُرُونَهُ حَصْرًا: إِذَا ضَيَّقُوا عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٥]، أَيْ: ضَاقَتْ "[٦].

وَحَكَى الجَوْهَرِيُّ عَنِ الأَخْفَشِ: " حَصَرْتُ الرَّجُلَ فَهُوَ مَحْصُورٌ، أَيْ: حَبَسْتُهُ. قَالَ: وَأَحْصَرَنِي بَوْلِي، وَأَحْصَرَنِي مَرَضِي: أَيْ: جَعَلَنِي أَحْصُرُ نَفْسِي "[٧]. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: " وَحَصَرْتُ الرَّجُلَ فِي مَنْزِلِهِ، وَحَصَرْتُ القَوْمَ فِي مَدِينَتِهِمْ. وَأَحْصَرَهُ المَرَضُ: إِذَا مَنَعَهُ مِنَ السَّيْرِ "[٨].

---

[١] المجموع: ٢٩٤/٨.

[٢] ينظر: الغريب المصنّف: ٥٧٨/٢. والصّحاح: ٦٣٢/٢. ومجمل اللّغة: ٢٣٩. والمخصّص: ٣٣٩/٣. وَالإبانة في اللّغة العربيّة: ٧٤/١. وطلبة الطلبة: ٣٥.

[٣] جمهرة اللّغة: ٥١٤/١. وينظر: الفصيح: ٢٧٤. والزّاهر للأنباريّ: ٤١٩/١. وعمدة الكتّاب: ٣٩٨. وأمالي القاليّ: ٣٠٦/٢. والنهاية لابن الأثير: ٣٩٥/١.

[٤] البقرة: من الآية: ١٩٦.

[٥] النّساء: من الآية: ٩٠.

[٦] إصلاح المنطق: ١٦٨. وينظر: وأدب الكاتب: ٣٥٨. وتهذيب اللّغة: ١٣٧/٤. والصّحاح: ٦٣٢/٢.

[٧] الصّحاح: ٦٣٢/٢.

[٨] فعلتُ وأفعلتُ للزّجّاج: ٦٨.

وَلَعَلَّ كَثْرَةَ المَصَادِرِ الَّتِي فَرَّقَتْ بَيْنَ دَلَالَةِ الفِعْلَيْنِ – بِالمُقَارَنَةِ مَعَ عَدَدِ المَصَادِرِ الَّتِي حَكَتْ تَسَاوِي الصِّيغَتَيْنِ فِي الدَّلَالَةِ – كَانَتْ وَرَاءَ الحُكْمِ الَّذِي اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ دُونَ تَرَدُّدٍ. وَهُوَ حُكْمٌ خَلَتْ مِنْهُ كُتُبُ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ قَبْلَ عَصْرِ النَّوَوِيِّ، بَلْ نُلْفِي عَالِمًا كَابْنِ فَارِسٍ لَا يَجْرُؤُ عَلَى تَرْجِيحِ أَحَدِ المَذْهَبَيْنِ؛ قَالَ: " وَالكَلَامُ فِي (حَصَرَ، وَأَحْصَرَ) مُشْتَبِهٌ عِنْدِي غَايَةَ الاشْتِبَاهِ؛ لِأَنَّ نَاسًا يَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا، وَآخَرُونَ يَفْرِقُونَ، وَلَيْسَ فَرْقُ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَلَا جَمْعُ مَنْ جَمَعَ، نَاقِضًا القِيَاسَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، بَلِ الأَمْرُ كُلُّهُ دَالٌّ عَلَى الحَبْسِ"[1].

١٠- (خَفَى، وَأَخْفَى):

قَالَ: " قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: خَفَيْتَ الشَّيْءَ: إِذَا أَظْهَرْتَهُ، وَأَخْفَيْتَهُ: إِذَا سَتَرْتَهُ وَكَتَمْتَهُ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقِيلَ: هُمَا لُغَتَانِ فِيهِمَا جَمِيعًا "[2].

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ المَشْهُورَ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ تَفْرِيقُهُمْ – مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةِ – بَيْنَ (خَفَى)، وَ(أَخْفَى)؛ فَالأَوَّلُ بِمَعْنَى أَظْهَرَ، وَالآخَرُ بِمَعْنَى سَتَرَ وَكَتَمَ. وَيُؤَيِّدُ حُكْمَهُ مَا أُثِرَ مِنْ أَقْوَالِ العُلَمَاءِ؛ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: " وَيُقَالُ: قَدْ أَخْفَيْتُ الشَّيْءَ: إِذَا كَتَمْتُهُ، وَقَدْ خَفَيْتُهُ: إِذَا أَظْهَرْتَهُ؛ فَهَذَا المَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ "[3].

وَجَاءَ فِي مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ: " وَيَكُونُ (أَفْعَلْتُ) ضِدًّا لـ(فَعَلْتُ)، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: أَخْفَيْتُ الشَّيْءَ: سَتَرْتُهُ. وَخَفَيْتُهُ: أَظْهَرْتُهُ "[4]. ثُمَّ يَنْقُلُ النَّوَوِيُّ قَوْلًا آخَرَ وَيُضَعِّفُهُ، وَهُوَ أَنَّ (خَفَى)، وَ(أَخْفَى) بِمَعْنًى، وَهَذَا القَوْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الفِعْلَيْنِ حَرْفَانِ مِنَ الأَضْدَادِ، أَيْ: إِنَّ العَرَبَ سُمِعَتْ تَسْتَعْمِلُ الفِعْلَيْنِ فِي مَعْنَيَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ، هُمَا السِّتْرُ وَالإِخْفَاءُ، وَهَذَا القَوْلُ حَكَاهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ، وَنَقَلَهُ الأَزْهَرِيُّ وَالجَوْهَرِيُّ عَنِ الأَصْمَعِيِّ، وَتَبِعَهُمْ بَعْضُ خَالِفِيهِمْ[5].

---

[1] المقاييس: ٢/٧٢.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٧/١٩٩.

[3] إصلاح المنطق: ١٧١.

[4] غريب الحديث لابن قتيبة: ١/٤١٩. وينظر: المنتخب من كلام العرب: ٥٨٦. وكتاب الأفعال لابن القوطيّة: ٣٧. والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٤٠٦. ومجمل اللّغة: ٢٩٧. والغريبين للهرويّ: ٢/٥٧٧.

[5] ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ١/٢٥٣. والصّحاح: ٦/٢٣٢٩. والمخصّص: ٤/١٧٧. والإبانة في اللّغة العربيّة: ١/٢٧٧. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ١/٣٢٣.

قُلْتُ: يُؤْخَذُ عَلَى النَّوَوِيّ إِغْفَالُهُ قَوْلًا ثَالِثًا يُصَحِّحُ تَعَاقُبَ الصِّيغَتَيْنِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ؛ تَأْسِيسًا عَلَى أَنَّ (أَخْفَى) حَرْفٌ مِنَ الأَضْدَادِ، لَا عَلَى أَنَّ كِلَا الفِعْلَيْنِ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنًى وَضِدِّهِ، وَهَذَا القَوْلُ نَصَّ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَأَخْفَيْتُ الشَّيْءَ إخفاءً، وَيُقَالُ: خَفَيْتُ الشَّيْءَ: إِذَا أَظْهَرْتُهُ. وَأَخْفَيْتُهُ: إِذَا سَتَرْتَهُ "[1]. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ: " وَ(أَخْفَيْتُ): حَرْفٌ مِنَ الأَضْدَادِ؛ يُقَالُ: أَخْفَيْتُ الشَّيْءَ: إِذَا سَتَرْتُهُ، وَأَخْفَيْتُهُ: إِذَا أَظْهَرْتُهُ "[2].

وَجَاءَ فِي (أَمَالِي المُرْتَضَى): " وَقَدْ رَوَى أَهْلُ العَرَبِيَّةِ: أَخْفَيْتُ الشَّيْءِ، يَعْنِي: سَتَرْتُهُ، وَأَخْفَيْتُهُ بِمَعْنَى أَظْهَرْتُهُ "[3]. وَكَانَ ابْنُ السِّيدِ البطلِيُوسِيُّ قَدْ أَنْكَرَ التَّضَادَّ فِي اسْتِعْمَالِ (خَفَى)، وَأَثْبَتَهُ فِي (أَخْفَى)؛ قَالَ فِي رَدِّهِ: " هَذَا غَلَطٌ، إِنَّمَا اللُّغَتَانِ فِي (أَخْفَيْتُ)، الَّذِي هُوَ فِعْلٌ رُبَاعِيٌّ ... فَأَمَّا (خَفَيْتُ)، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى (أَظْهَرْتُ)، لَا غَيْرَ "[4].

١١- (دَرَجَ، وَأَدْرَجَ):

قَالَ: " وَقَوْلُهُ: (يُدْرِجُ)[5]، هُوَ بِضَمِّ اليَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَيَجُوزُ فَتْحُ اليَاءِ وَضَمُّ الرَّاءِ؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَيُقَالُ: (دَرَّجْتُهُ) – أَيْضًا –، بِالتَّشْدِيدِ، ثَلَاثُ لُغَاتٍ حَكَاهُنَّ الأَزْهَرِيُّ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ، قَالَ: أَفْصَحُهُنَّ (أَدْرَجْتُهُ)[6]، وَكَذَا اخْتَارَهُ المُصَنِّفُ، بِقَوْلِهِ: (الإِدْرَاجُ أَشْبَهُ)[7] "[8].

فَنَقَلَ عَنِ الأَزْهَرِيِّ ثَلَاثَ لُغَاتٍ فِي هَذَا الحَرْفِ، مِنْهَا لُغَتَانِ جَاءَتَا عَلَى (فَعَلَ، وَأَفْعَلَ)، لَمِ يُرَجِّحِ النَّوَوِيُّ إِحْدَاهُمَا، فَسَاوَى بَيْنَهُمَا فِي الحُكْمِ، وَوَصَفَهُمَا بِـ(المَشْهُورَتَيْنِ)، وَهُوَ حُكْمٌ غَيْرُ

---

[1] جمهرة اللّغة: ١٠٥٥/٢.

[2] الأضداد للأنباريّ: ٩٥.

[3] أمالي المرتضى: ٣٣٤/١.

[4] الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٢٤٧/٢.

[5] ينظر: المهذّب فِي فقه الإمام الشّافعيّ: ١١٢/١.

[6] ينظر: تهذيب اللغة: ٣٤١/١٠.

[7] ينظر: المهذّب فِي فقه الإمام الشّافعيّ: ١١٢/١.

[8] المجموع: ١٠٩/٣. وينظر: تحرير ألفاظ التّنبيه: ٥٣.

سَدِيدٍ؛ لِأَنَّ (أَدْرَجَ) أَشْهَرُ وَأَعْرَفُ؛ فَعَلَى الرَّغْمِ مِنَّ أَنَّ بَعْضَ اللُّغَوِيّينَ حَكَى اللُّغَتَيْنِ[1]، اقْتَصَرَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَلَى الصِّيغَةِ الرُّبَاعِيَّةِ[2]. بَلْ إِنَّ الزَّجَاجَ ذَكَرَ الفِعْلَيْنِ فِي بَابِ (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمَعْنى مُخْتَلَفٌ)؛ قَالَ: " دَرَجَ الرَّجُلَ: إِذَا مَاتَ، وَدَرَجَ فِي الطَّرِيقِ: إِذَا سَارَ فِيهِ. وَأَدْرَجَ القِرْطَاسَ: إِذَا لَفَّهُ "[3]. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصّولِيُّ (ت٣٣٥هـ)، فِي بَابِ (طَيِّ الكِتَابِ وَدَرْجِهِ): " وَقَالُوا: دَرَجَ يَدْرُجُ دَرْجًا، بِمَعْنَى (أَدْرَجَ)، وَلَيْسَتْ بِالجَيِّدَةِ "[4].

١٢- (رَنَّ، وَأَرَنَّ):

قَالَ: " وَقَوْلُهُ: (تَصِيحُ بِرَنَّةٍ)[5]، هُوَ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَتَشْدِيدِ النُّونِ؛ قَالَ صَاحِبُ (الْمَطَالِعِ)[6]: الرَّنَّةُ صَوْتٌ مَعَ الْبُكَاءِ فِيهِ تَرْجِيعٌ، كَالْقَلْقَلَةِ وَاللَّقْلَقَةِ؛ يُقَالُ: أَرَنَّتْ فَهِيَ مُرِنَّةٌ، وَلَا يُقَالُ: رَنَّتْ، وَقَالَ ثَابِتٌ فِي الْحَدِيثِ[7]: (لُعِنَتِ الرَّانَّةُ)، وَلَعَلَّهُ مِنْ نَقَلَةِ الْحَدِيثِ، هَذَا كَلَامُ (صَاحِبِ الْمَطَالِعِ). قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الرَّنَّةُ وَالرَّنِينُ وَالْإِرْنَانُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَيُقَالُ: رَنَّتْ وَأَرَنَّتْ؛ لُغَتَانِ حَكَاهُمَا الْجَوْهَرِيُّ، وَفِيهِ رَدٌّ لِمَا قَالَهُ ثَابِتٌ وَغَيْرُهُ "[8].

فَأَثْبَتَ (رَنَّ، وَأَرَنَّ) بِمَعْنًى، وَرَدَّ مَنْ مَنَعَ سَمَاعَ (رَنَّ)؛ اعْتِمَادًا عَلَى مَا حَكَاهُ الجَوْهَرِيُّ. وَالحَقُّ أَنَّ حِكَايَةَ (رَنَّ) لَمْ يَتَفَرَّدْ بِهَا الجَوْهَرِيُّ، إِذْ نَصَّ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ فَحَكَى أَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ: " وَيُقَالُ: رَنَّتِ المَرْأَةُ تَرْنِيَةً: إِذَا صَاحَتْ وَأَرَنَّتْ "[9]. وَجَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ)،

---

[1] ينظر: جمهرة اللّغة: ٤٤٦/١. والمحكم: ٣٢٠/٧. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ٣٤١/١. والتّكملة للصّغانيّ: ٤٢٨/١. وإكمال الإعلام بتثليث الكلام: ٢١١/١.

[2] ينظر: العين: ٧٨/٦. وديوان الأدب: ٢٨٦/٢. وكتاب الأفعال لابن القوطيّة: ١٢٤. والصّحاح: ٣١٣/١. والمقاييس: ٢٧٥/٢. والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٤١٥. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٢٩٨/٣. وأساس البلاغة: ٢٨٢/١.

[3] فعلتُ وأفعلتُ للزّجّاج: ٧٦.

[4] أدب الكتّاب للصوليّ: ١٣٧.

[5] صحيح مسلم: ١٠٠/١.

[6] ينظر: مطالع الأنوار: ١٦٠/٣.

[7] ينظر: الدلائل في غريب الحديث: ٥٤٧/٢.

[8] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١١١/٢.

[9] النّوادر لِأبي زيد الأنصاريّ: ٥٥٢.

وَغَيْرِهِ: " وَأَرَنّتِ المَرْأَةُ تُرِنُّ، وَرَنَّت تَرِنُّ "[١]. وَفِي (المَقَايِيسِ): " الأَنَّانَةُ مِنَ النِّسَاءِ: الَّتِي يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا وَتَتَزَوَّجُ غَيْرُهُ، فَكُلَّمَا رَأَتْهُ رَنَّتْ وَقَالَتْ: رَحِمَ اللهُ فُلَانًا "[٢].

وَأَمَّا إِنْكَارُ (رَنَّ)، فَمَحْكِيٌّ عَنِ الأَصْمَعِيِّ[٣]. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " وَالْعَوَامُّ يَقُولُونَ: رَنَّتْ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَرَنَّتْ، فَهِيَ مُرِنَّةٌ "[٤].

١٣- (زَحَفَ، وَأَزْحَفَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (وَانْطَلَقَ بِبَدَنَةٍ يَسُوقُهَا فَأَزْحَفَتْ عَلَيْهِ)[٥]، هُوَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَإِسْكَانِ الزَّاي، وَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، هَذَا رِوَايَةُ الْمُحَدِّثِينَ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ؛ قَالَ الْخَطَّابِيُّ[٦]: كَذَا يَقُولُهُ الْمُحَدِّثُونَ، قَالَ: وَصَوَابُهُ وَالْأَجْوَدُ: (فَأُزْحِفَتْ)، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ؛ يُقَالُ: زَحَفَ الْبَعِيرُ: إِذَا قَامَ، وَأَزْحَفَهُ. وَقَالَ الْهَرَوِيُّ، وَغَيْرُهُ: يُقَالُ: أَزْحَفَ الْبَعِيرُ، وَأَزْحَفَهُ السَّيْرُ، بِالْأَلِفِ فِيهِمَا، وَكَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ؛ يُقَالُ: زَحَفَ الْبَعِيرُ وَأَزْحَفَ؛ لُغَتَانِ، وَأَزْحَفَهُ السَّيْرُ، وَأَزْحَفَ الرَّجُلُ: وَقَفَ بَعِيرُهُ. فَحَصَلَ أَنَّ إِنْكَارَ الْخَطَّابِيِّ لَيْسَ بِمَقْبُولٍ، بَلِ الْجَمِيعُ جَائِزٌ. وَمَعْنَى (أَزْحَفَ): وَقَفَ مِنَ الكلَالِ وَالإِعْيَاءِ "[٧].

وَالحَاصِلُ أَنَّ النَّوَوِيَّ صَحَّحَ (زَحَفَ، وَأَزْحَفَ) بِمَعْنًى، رَادًّا قَوْلَ الخَطَّابِيِّ، مُنْتَصِرًا لِاسْتِعْمَالِ المُحَدِّثِينَ، مُحْتَجًّا بِحِكَايَةِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ مِنْ أَسْلَافِهِ. وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُوَافِقٌ للمَنْقُولِ فِي المَصَادِرِ القَدِيمَةِ، إِذْ حُكِيَ تَعَاقُبُ الصِّيغَتَينِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ فِي مُصَنَّفَاتٍ مُخْتَلِفَةِ المَأْخَذِ؛ مِنْهَا الكُتُبُ المُؤَلَّفَةُ فِي (فَعَلَ، وَأَفْعَلَ)[٨]، وَالمُعْجَمَاتُ؛ إِذْ جَاءَ فِي (جَمْهَرَةِ

---

[١] تهذيب اللّغة: ١٢٣/١٥. وينظر: المحكم: ٢٢٧/١٠. وأساس البلاغة: ٣٩١/١.

[٢] مقاييس اللّغة: ٣٢/١.

[٣] ينظر: كتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٤/٣.

[٤] الدّلائل في غريب الحديث: ٥٤٨/٢.

[٥] صحيح مسلم: ٩٦٢/٢.

[٦] ينظر: إصلاح غلط المحدّثين: ٥١.

[٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٧٦/٩.

[٨] ينظر: فعلتُ وأفعلتُ للزجّاج: ٨٤.

اللُّغَةِ)، وَغَيْرِهِ: " زَحَفَ وَأَزْحَفَ: إِذَا ضَعُفَ "[1]، وَجَاءَ فِي (دِيوَانِ الأَدَبِ): " وَأَزْحَفَ فِي المَشْيِ: لُغَةٌ فِي (زَحَفَ): إِذَا أَعْيَا "[2]. وَحُكِيَ – أَيْضًا – فِي كُتُبِ الأَفْعَالِ[3]، وَكُتُبِ شَرحِ الحَدِيثِ وَالغَرِيبِ[4]، وَمُصَنَّفَاتٍ أُخْرَى[5].

وَفَضْلًا عَنِ الخَطَّابِيِّ، فَإِنَّ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ لَمْ يَثْبُتْ لَدَيْهِ سَمَاعُ تَرَادُفِ الصِّيغَتَيْنِ، كَالخَلِيلِ، الَّذِي قَالَ فِي (العَيْنِ): " وَزَحَفَ البَعِيرُ يَزْحَفُ زَحْفًا فَهُوَ زَاحِفٌ: إِذَا جَرَّ فِرْسَنَهُ مِنَ الإِعْيَاءِ ... وَأَزْحَفَهَا طُولُ السَّفَرِ "[6]. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " وَزَحَفَ الرَّجُلُ عَلَى قَدَمَيْهِ، لَيْسَ غَيْرُهُ. وَلَكِنْ أَزْحَفَ الدَّابَةُ وَالرَّجُلُ: إِذَا أَعْيَا. وَزَاحَفَ الشَّاعِرُ فِي الشِّعْرِ "[7].

١٤- (سَقَى، وَأَسْقَى):

قَالَ: " وَالاسْتِسْقَاءُ: طَلَبُ السُّقْيَا، وَيُقَالُ: سَقَى وَأَسْقَى؛ لُغَتَانِ بِمَعْنًى. وَقِيلَ: سَقَى: نَاوَلَهُ لِيشْرَبَ، وَأَسْقَيْتُهُ: جَعَلْتُ لَهُ سَقْيًا "[8]. فَأَفْهَمَتْ عِبَارَتَهُ أَنَّهُ ضَعَّفَ القَوْلَ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ دَلَالَةِ الصِّيغَتَيْنِ، وَأَقَرَّ تَرَادُفَهُمَا عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ.

---

[1] جمهرة اللّغة: ١٢٦٢/٣. وينظر: المحيط في اللّغة: ١٤/٣. والصحاح: ١٣٦٨/٤. والمحكم: ٢٣١/٣. وأساس البلاغة: ٤١٠/١. والمُغرب: ٣٦٢/١.

[2] معجم ديوان الأدب: ٣١٥/٢.

[3] ينظر: كتاب الأفعال لابن القوطيّة: ١٣٨. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٤٣٩/٣. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ٨٣/٢.

[4] ينظر: الغريب المصنّف: ٥٧٣/٢. وتفسير غريب ما في الصّحيحين: ٤٣٦. والتعليق على الموطّأ: ٣٨٤/١. ومجمع الغرائب ومنبع الرغائب: ٤٤/٥، أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسيّ، تحقيق: عبد الله بن ناصر بن محمد القرني، وسامي محمد يحيى الزهراني، وعبد الله بن محمد بن عيسى مسملي، ومبارك بن عائض الشهراني، وعبد العزيز بن مخضور السلمي، وحسين بن محمد السهلي، ط١، دار لطائف للنشر والتوزيع – الكويت، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م. والتحرير في شرح مسلم: ٢٤٧. وإكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤١٣/٤. ومشارق الأنوار: ٦٢٣/١. ومطالع الأنوار: ٢٥٠/٣.

[5] ينظر: أدب الكاتب: ٤٣٩. وأمالي القاليّ: ١٣١/٢.

[6] العين: ١٦٣/٣.

[7] فعلتُ وأفعلت للسّجستانيّ: ١١٥.

[8] المجموع: ٦٤/٥. وينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٤٧/١٥.

وَالحَقُّ أَنَّ هَذَا الحَرْفَ مَحلُّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَقَدْ نَصَّ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى هَذَا الخِلَافِ[1]؛ فَمَنْ قَالُوا بِأَنَّ (سَقَى، وَأَسْقَى) لُغَتَانِ، احْتَجُّوا بِبَيْتِ جَرِيرٍ:

سَقَى قَوْمي بَنِي مَجْدٍ وَأَسقَى نُمَيْرًا وَالقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ[2].

وَمِمَّنِ حَكَى اللُّغَتَيْنِ مُحْتَكِمًا إِلَى بَيْتِ لَبِيدٍ، أَبُو عُبَيدَةَ فِي (مَجَازِ القُرْآنِ)؛ قَالَ: " كُلُّ مَاءٍ كَانَ مِنَ السَّمَاءِ، فَفِيهِ لُغَتَانِ: أَسْقَاهُ اللهُ، وَسَقَاهُ اللهُ "[3]. وَذَكَرَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ أَنَّ (أَسْقَى) لُغَةٌ قَلِيلَةٌ فِي (سَقَى)[4]، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الفَرَّاءُ[5].

لَكِنَّ أَكْثَرَ شِيوخِ العَرَبِيَّةِ الأَوَائِلِ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الفِعْلَيْنِ، بَدْءًا مِنَ الأَصْمَعِيِّ الَّذِي اتَّهَمَ النَّحْوِيِّينَ بِوَضْعِ بَيْتِ لَبِيدٍ المَذْكُورِ، فَرَأَى أَنَّ الشَّاعِرَ المَطْبُوعَ لَا يُورِدُ لُغَتَيْنِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ[6]. وَكَذَا قَالَ الخَلِيلُ، وَسِيبَوَيهِ بِاخْتِلَافِ اسْتِعْمَالِ الفِعْلَيْنِ فِي كَلَامِ العَرَبِ؛ جَاءَ فِي (الكِتَابِ): "وَتَقُولُ: سَقَيْتُهُ فَشَرِبَ، وَأَسْقَيْتُهُ: جَعَلْتُ لَهُ مَاءً وَسُقْيًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَسْقَيْتُهُ نَهَرًا. وَقَالَ الخَلِيلُ: أَسْقَيْتُهُ، أَيْ: جَعَلْتُ لَهُ مَاءً وَسُقْيًا؛ فَسَقَيْتُهُ مِثْلُ كَسَوْتُهُ، وَأَسْقَيْتُهُ مِثْلُ أَلْبَسْتُهُ "[7].

" وَكَانَ الكِسَائِيُّ يَقُولُ: العَرَبُ تَقُولُ: أَسْقَيْنَاهُمْ نَهَرًا، وَأَسْقَيْنَاهُمْ لَبَنًا: إِذَا جَعَلَهُ لَهُ شُرْبًا دَائِمًا. فَإِذَا أَرَادُوا أَنَّهُمْ أَعْطُوهُ شَرْبَةً، قَالُوا: سَقَيْنَاهُمْ فَنَحْنُ نَسْقِيهِمْ، بِغَيْرِ أَلِفٍ "[8]. وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: " الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ مَعْنَى (سَقَاهُ) نَاوَلَهُ فَشَرِبَ، أَوْ صَبَّ المَاءَ فِي حَلْقِهِ. وَمَعْنَى (أَسْقَاهُ) جَعَلَ لَهُ سُقْيًا "[9].

---

[1] ينظر: جمهرة اللّغة: ٨٥٤/٢. وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٠٤/٢. وإعراب القراءات لابن خالويه: ٣٥٧/١. وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ٤٣٨/٤. واللّامع العزيزيّ: ٣٧١.

[2] ديوانه: ٧١.

[3] مجاز القرآن: ٣٤٩/١.

[4] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٦٢/٢.

[5] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٠٨/٢.

[6] ينظر: النوادر لأبي زيد: ٥٤٠. وإعراب القرآن للنحّاس: ٢٠٤/٢. وشمس العلوم: ٣١٢٧/٥.

[7] الكتاب: ٥٩/٤.

[8] تفسير الطّبريّ: ٢٧٠/١٤.

[9] إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٠٤/٢.

١٥- (سَكَتَ، وَأَسْكَتَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ (ثُمَّ أَسْكَتَ هُنَيَّةً)[١]، أَمَّا (أَسْكَتَ)، فَهُوَ بِالْأَلِفِ فِي جَمِيعِ نُسَخِ بِلَادِنَا، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُمْ رَوَوْهُ بِحَذْفِهَا وَإِثْبَاتِهَا، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْأَكْثَرِينَ حَذَفُوهَا[٢]. وَ(سَكَتَ، وَأَسْكَتَ) لُغَتَانِ بِمَعْنَى صَمَتَ، وَقِيلَ: (أَسْكَتَ) بِمَعْنَى أَطْرَقَ، وَقِيلَ بِمَعْنَى أَعْرَضَ "[٣].

فَاخْتَارَ أَنَّ (سَكَتَ، وَأَسْكَتَ) بِمَعْنًى، مُعْرِضًا عَنْ قَبُولِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ مَعْنَيَيْهِمَا. وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ مَحْكِيٌّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ[٤]، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ مِنْ خَالِفِيهِ، كَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ، وَابْنِ قُتَيْبَةَ، وَالبندَنِيجِيِّ، وَالزَّجَّاجِ[٥]. وَأَمَّا القَوْلُ بِاخْتِلَافِ مَعْنَى الفِعْلَيْنِ، فَهُوَ مَذْهَبُ الأَصْمَعِيِّ؛ إِذْ حُكِيَ قَوْلُهُ: " سَكَتَ الرَّجُلُ: إِذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ، وَأَسْكَتَ: إِذَا أَطْرَقَ "[٦]. وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ: " يُقَالُ: تَكَلَّمَ الرَّجُلُ ثُمَّ سَكَتَ. فَإِذَا انْقَطَعَ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ، قِيلَ: أَسْكَتَ "[٧].

١٦- (شَغَلَ، وَأَشْغَلَ):

قَالَ: " قَالَ (رَحِمَهُ اللهُ): (فَأَرَدْتُ – أَرْشَدَكَ اللهُ – أَنْ تُوقَفَ عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلَخِّصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ، فَإِنَّ ذَلِكَ زَعَمْتَ مِمَّا يَشْغَلُكَ) ... وَقَوْلُهُ: (يَشْغَلُكَ)، هُوَ بِفَتْحِ الياءِ، هَذِهِ اللُّغَةُ الفَصِيحَةُ المَشْهُورَةُ، الَّتِي جَاءَ بِهَا القُرْآنُ العَزِيزُ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ

---

[١] صحيح مسلم: ٤/٢٢٣٤.

[٢] ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٨/٤٥٧.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨/٣٨.

[٤] ينظر: تهذيب اللّغة: ١٠/٣٠. والدلائل في غريب الحديث: ٣/١٠٣٥. والمخصّص: ١/٢٢٨. والفائق للزمخشريّ: ٢/٣١٥.

[٥] ينظر: الغريب المصنّف: ٢/٥٧٤. وفعلتُ وأفعلتُ للسجستانيّ: ٨٥. وأدب الكاتب: ٤٣٤. والثّقفية في اللّغة: ٢١٣. وفعلتُ وأفعلتُ للزجّاج: ٨٨.

[٦] جمهرة اللّغة: ٣/١٢٦١. وينظر: فعلتُ وأفعلتُ للسجستانيّ: ٨٥. غريب الحديث للخطّابيّ: ١/٣٦٥.

[٧] الغريب المصنّف: ٢/٥٧٤. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٠/٣٠. والصّحاح: ١/٢٥٣.

لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾[1]. وَفِيهِ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ حَكَاهَا الجَوْهَرِيُّ، وَهِيَ (أَشْغَلَهُ يُشْغِلُهُ)، بِضَمِّ الياءِ "[2].

وَحُكْمُهُ عَلَى (أَشْغَلَ) بِالرَّدَاءَةِ يَعْنِي عَدَمَ قَبُولِهِ لُغَةً فِي (شَغَلَ)؛ وَهَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ؛ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ وَغَيْرُهُ: " وَقَدْ شَغَلْتُهُ، وَلَا يُقَالُ: أَشْغَلْتُهُ "[3].

قُلْتُ: وَيُؤْخَذُ عَلَى القَوْلِ بِمَنْعِ (أَشْغَلَ) حِكَايَةُ سِيبَوَيْهِ لـ(شَغَلَ، وَأَشْغَلَ) لُغَتَيْنِ[4]، وَهُوَ إِمَامُ اللُّغَةِ المُبَرَّزُ وَشَيْخُهَا المَوَثَّقُ. وَفَضْلًا عَنْ سِيبَوَيْهِ، حَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ سَمَاعَ اللُّغَتَيْنِ بِمَعْنًى[5]. وَمَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ.

١٧- (شَهَرَ، وَأَشْهَرَ):

قَالَ: " الشَّهْرُ: مَأْخُوذٌ مِنَ الشُّهْرَةِ، وَهِيَ الظُّهُورُ؛ يُقَالُ: شَهَرْتُ الشَّيْءَ، أَشْهُرُهُ شُهْرَةً وَشَهْرًا. وَيُقَالُ فِي لُغَةٍ غَرِيبَةٍ: (أَشْهَرْتُهُ)، حَكَاهَا الزُّبَيْدِيُّ[6] "[7].

فَأَنْكَرَ سَمَاعَ اسْتِعْمَالِ (أَشْهَرَ) بِمَعْنَى (شَهَرَ)، وَرَدَّ حِكَايَةَ الزُّبَيْدِيِّ (ت٣٧٩هـ)، وَوَصَفَهَا بـ(الغَرِيبَةِ)؛ لِتَفَرُّدِهِ بِهَا. وَإِنْكَارُهُ يُعَضِّدُهُ خُلُوُّ المُعْجَمَاتِ وَكُتُبِ اللُّغَةِ مِنْ حِكَايَتِهَا، وَنَصُّ بَعضِ الأَعْلَامِ – مِنْ سَالِفِيهِ وَخَالِفِيهِ – عَلَى خَطَئِهَا، أَوْ فَقْدِ سَمَاعِهَا الصَّحِيحِ؛ قَالَ أَبُو حَيَّانٍ التَّوْحِيدِيُّ (ت٤٠٠هـ): " وَالشَّهْرُ – أَيْضًا –: مَصْدَرُ شَهَرْتُ الأَمْرَ شَهْرًا، وَالشَّهِيرُ: المِشْهُورُ،

---

[1] الفتح: من الآية: ١١.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٤٥/١.

[3] إصلاح المنطق: ١٦٥. وينظر: أدب الكاتب: ٣٧٣. وجمهرة اللّغة: ٨٧٣/٢. وتصحيح الفصيح لابن درستويه: ٩٩. وديوان الأدب: ٣٢٤/٢. وكتاب الأفعال لابن القوطيّة: ٧٦. وتهذيب اللّغة: ٤٢/٨. والصّحاح: ١٧٣٥/٥. وتقويم اللّسان: ١٢٦.

[4] الكتاب: ٦١/٤. وينظر: شرح الكتاب للسيرافيّ: ٤٤٠/٤. والمخصّص: ٣٠٥/٤.

[5] ينظر: مقاييس اللّغة: ١٩٥/٣. وما جاء على فعلتُ وأفعلتُ للجواليقيّ: ٤٨. وشرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ: ٦٨. وتثقيف اللّسان: ١٩٣. والمفصّل للزمخشريّ: ٣٧٣. والبديع في علم العربيّة: ٤١١/٢.

[6] ينظر: مختصر كتاب العين: ٩٨/٣، أبو بكر الزُّبيديّ، تحقيق: د. صلاح مهدي الفرطوسيّ، ط١، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة–بغداد، ٢٠٠٤م.

[7] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٤٤. وينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ١٦٧/٣.

وَ(أَشْهَرْتُ) خَطَأٌ؛ إِنَّمَا يُقَالُ: أَشْهَرْنَا، أَيْ: دَخَلْنَا فِي الشَّهْرِ "[1]. وَقَالَ المُطَرِّزِيُّ: " (شَهَرَهُ) بِكَذَا وَشَهَّرَ بِهِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ وَمُشَهَّرٌ، وَ(أَشْهَرَهُ) بِمَعْنَى (شَهَرَهُ) غَيْرُ ثَبْتٍ "[2]. وَقَالَ صَاحِبُ (المِصْبَاحِ المُنِيرِ): " وَشَهَرْتُ زَيْدًا بِكَذَا، وَشَهَّرْتُهُ – بِالتَّشْدِيدِ – مُبَالَغَةٌ. وَأَمَّا (أَشْهَرْتُهُ) – بِالْأَلِفِ بِمَعْنَى شَهَّرْتُهُ – فَغَيْرُ مَنْقُولٍ. وَشَهَرْتُهُ بَيْنَ النَّاسِ: أَبْرَزْتُهُ. وَشَهَرْتُ الْحَدِيثَ شَهْرًا وَشُهْرَةً: أَفْشَيْتُهُ فَاشْتَهَرَ "[3].

١٨- (طَافَ، وَأَطَافَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (لَأَطُوفَنَّ)، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ (لَأُطِيفَنَّ اللَّيْلَةَ)؛ هُمَا لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ؛ طَافَ بِالشَّيْءِ، وَأَطَافَ بِهِ: إِذَا دَارَ حَوْلَهُ وَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ، فَهُوَ طَائِفٌ وَمُطِيفٌ. وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الجِمَاعِ "[4].

فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (طَافَ، وَأَطَافَ) لُغَتَانِ بِمَعْنَى دَارَ حَوْلَ الشَّيْءِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ لِبَعْضِ اللُّغَوِيِّينَ، الَّذِينَ حَكَوا عَنْ أَبِي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ: دَارَ بِهِ وَأَدَارَ، وَلَاذَ بِهِ وَأَلَاذَ، وَطَافَ بِهِ وَأَطَافَ بِمَعْنًى[5]. وَجَاءَ فِي (البَارِعِ): " وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: قَالَ الكِلَابِيُّونَ: أَطَفْتُ بِهِ عَلَى مِثَالِ: أَقَمْتُ بِهِ، وَطِفْتُ بِهِ عَلَى مِثَالِ: قمْتُ بِهِ، بِمَعْنًى وَاحِدٍ "[6].

بَيْدَ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ فَرَّقُوا بَيْنَ دَلَالَةِ الفِعْلَيْنِ؛ قَالَ الأَصْمَعِيُّ: طَافُوا بِهِ: اسْتَدَارُوا حَوْلَهُ، كَالطَّوَافِ فِي الكَعْبَةِ، وَإِنْ لَمْ يُحِيطُوا بِهِ مِنَ النَّوَاحِي كُلِّهَا. وَأَمَّا أَطَافُوا، فَمِنَ الوُجُوهِ كُلِّهَا"[7]. وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: " وَيُقَالُ: قَدْ أَطَافَ بِهِ: إِذَا أَلَمَّ بِهِ. وَيُقَالُ: قَدْ طَافَ حَوْلَ الشَّيْءِ

---

[1] البصائر والذّخائر: ١٤٢/٥.

[2] المُغرب: ٤٥٩/١.

[3] المصباح المنير: ٣٢٥/١.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢٠/١١.

[5] ينظر: فعلتُ وأفعلتُ للسجستانيّ: ١٣٠. وأدب الكاتب: ٤٣٧. والكامل للمبرّد: ١٧٩/١.

[6] البارع في اللّغة: ٦٨٢.

[7] فعلتُ وأفعلتُ للسجستانيّ: ١٣٠.

يَطُوفُ طَوْفًا: إِذَا دَارَ حَوْلَهُ "[1]. وَقَالَ الخَطَّابِيُّ: " الطَّيْفُ: وَهُوَ الخَيَالُ الَّذِي يُلِمُّ بِالنَّائِمِ، يُقَالُ مِنْهُ: طَافَ يَطِيفُ. وَمِنَ الطَّوَافِ: يَطُوفُ. وَمِنَ الإِحَاطَةِ بِالشَّيْءِ: أَطَافَ يُطِيفُ "[2]. وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (طَافَ): إِذَا أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ. وَ(أَطَافَ): إِذَا اِسْتَدَارَ بِالقَوْمِ وَأَتَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِيهِمْ[3].

قُلْتُ: يُؤْخَذُ عَلَى النَّوَوِيِّ قَوْلُهُ: (وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الجِمَاعِ)؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَحْكُوا (أَطَافَ) فِي هَذَا المَعْنَى؛ قَالَ أَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ: " وَيُقَالُ: طَافَ الرَّجُلُ بِالدَّارِ، وَأَطَافَ بِهَا، وَطَافَ بِالنِّسَاءِ لَا غَيْرَ "[4].

١٩- (فَتَنَ، وَأَفْتَنَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (رَأَيْنَاهُ قَدْ فَتَنَتْهُ الدُّنْيَا)[5]، هَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُصُولِ (فَتَنَتْهُ الدُّنْيَا)، وَفِي كَثِيرٍ مِنْهَا، أَوْ أَكْثَرِهَا (أَفْتَنَتْهُ)، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عَنْ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ[6]. وَهُمَا لُغَتَانِ صَحِيحَتَانِ، (فَتَنَ، وَأَفْتَنَ)، وَالْأُولَى أَصَحُّ وَأَشْهَرُ، وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ. وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ (أَفْتَنَ) "[7].

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: " قَدْ حَكَى الجِلَّةُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الصِّدْقِ: (فَتَنَهُ، وَأَفْتَنَهُ) "[8]، وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: " وَأَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَجَازُوا اللُّغَتَيْنِ "[9]. وَقَدْ نَصَّ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهُمَا لُغَتَانِ لِبَعْضِ العَرَبِ؛ قَالَ الفَرَّاءُ، وَغَيْرُهُ: " أَهْلُ الحِجَازِ: (فَتَنْتُ الرَّجُلَ)، وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ: (أَفْتَنْتُهُ) "[10]. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الأَنْبَارِيُّ:

---

[1] إصلاح المنطق: ١٨٨. وينظر: أدب الكاتب: ٣٤٢. وجمهرة اللغة: ٩٢١/٢. وكتاب الأفعال لابن القوطيّة: ١١٩.

[2] معالم السّنن: ١٥٣/١.

[3] ينظر: الحجّة للقرّاء السّبعة: ١٢٠/٤. والكشف عن وجوه القراءات: ٤٨٧/١.

[4] النوادر لأبي زيد: ٥٥٣. وينظر: البارع: ٦٨٢. والمحكم: ٢٤٢/٩. واللّسان: ٢٢٥/٩. والمصباح المنير: ٣٨٠/٢.

[5] صحيح مسلم: ٩٠٥/٢.

[6] ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٣١١/٤.

[7] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢١٨/٨.

[8] إعراب القرآن للنّحّاس: ٣٤/٥.

[9] تهذيب اللّغة: ٢١٢/١٤.

[10] معاني القرآن للفرّاء: ٣٩٤/٢. وينظر: فعلتُ وأفعلتُ للسّجستانيّ: ٩١. وغريب الحديث للحربيّ: ٩٣٩/٣. وتهذيب اللّغة: ٢١٢/١٤.

" وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ: قَدْ أَفْتَنَتِ المَرْأَةُ فُلَانًا، تَفْتِنُهُ إِفْتَانًا. وَسَائِرُ العَرَبِ يَقُولُونَ: قَدْ فَتَنَتْ "[1].

وَكَثِيرٌ مِمَّنْ حَكَى اللُّغَتَيْنِ قَدِ احْتَجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ، الَّذِي جَاءَ بِهِمَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ[2]:

لَئِنْ فَتَنْتَنِي لَهِيَ بِالْأَمْسِ أَفْتَنَتْ سَعِيدًا، فَأَمْسَى قَدْ قَلَى كُلَّ مُسْلِمِ[3].

وَأَمَّا الأَصْمَعِيُّ، فَلَمْ يَقْبَلْ (أَفْتَنَ) لُغَةً فِي (فَتَنَ)، وَأَنْكَرَهُ، وَرَدَّ البَيْتَ الآنِفَ زَاعِمًا أَنَّ صَاحِبَهُ مُخَنَّثٌ لَا يُؤْخَذُ بِلُغَتِهِ[4]. وَفَرَّقَ الخَلِيلُ وَسِيبَوَيْهِ بَيْنَ دَلَالَةِ الفِعْلَيْنِ؛ فَمَعْنَى (فَتَنْتُهُ): جَعَلْتُ فِيهِ فِتْنَةً. وَمَعْنَى (أَفْتَنْتُهُ): جَعَلْتُهُ فَاتِنًا[5]. والحَاصِلُ أَنَّ النَّوَوِيَّ وَافَقَ الرَّأْيَ الغَالِبَ الَّذِي جَعَلَ (أَفْتَنَ) لُغَةً فِي (فَتَنَ).

٢٠- (قَفَلَ، وَأَقْفَلَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (لَا يُقْفِل)[6]، وَهُوَ بِضَمِّ اليَاءِ، وَكَسْرِ الفَاءِ؛ يُقَالُ: أَقْفَلَ يُقْفِلُ، وَحَكَى ابْنُ طَرِيفٍ أَنَّهُ يُقَالُ: (قَفَلْتُ) بِغَيْرِ أَلِفٍ؛ فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ فَتْحُ اليَاءِ، ذَكَرَهُ المَكِّيُّ[7] فِي (شَرْحِ الفَصِيحِ)"[8].

وَالفِعْلُ (أَقْفَلَ) الَّذِي ذَكَرَهُ بِمَعْنَى (أَغْلَقَ)، فَأَجَازَ (قَفَلَ، وَأَقْفَلَ) بِمَعْنًى؛ بِنَاءً عَلَى مَا نَقَلَهُ مِنْ أَحَدِ شُرُوحِ (الفَصِيحِ) المَفْقُودَةِ، الَّذِي أَتَى عَلَيْهِ الزَّمَنُ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا. بَيْدَ أَنَّ مَا نَقَلَهُ وَبَنَى

---

(١) الزاهر للأنباريّ: ٤٧٢/١.

(٢) البيت لـ(أعشى همدان). ديوان أعشى همدان وأخباره: ١٦٢، أعشى همدان، تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، ط١، دار العلوم للطّباعة والنّشر-الرياض، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٣) ينظر مثلًا: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ١٦٨/١. وغريب الحديث للحربيّ: ٩٣٩/٣. وجمهرة اللّغة: ٤٠٦/١. والزاهر للأنباريّ: ٤٧٢/١. وإعراب القرآن للنحّاس: ٣٤/٥. وديوان الأدب: ٣٣٤/٢. وتهذيب اللّغة: ٢١٢/١٤. والجليس الصّالح: ٢٠. والمقاييس: ٤٧٣/٤. والإبانة: ٧٤/١. وشمس العلوم: ٥٠٩٣/٨.

(٤) ينظر: فعلتُ وأفعلتُ للسجستانيّ: ٩١. وجمهرة اللّغة: ١٢٥٩/٣. وإعراب القرآن للنحّاس: ٣٤/٥. وتهذيب اللّغة: ٢١٢/١٤. والخصائص: ٣١٨/٣. والمخصّص: ٣٨٠/١. وشمس العلوم: ٥٠٩٣/٨.

(٥) ينظر: الكتاب: ٥٦/٤. والأصول في النّحو: ١٢٤/٣. وشرح الكتاب للسيرافيّ: ٤٣٧/٤. والحجّة للفارسيّ: ٩٩/٣-١٠٠.

(٦) ينظر: التّنبيه في الفقه الشّافعيّ: ١١١، وَفِيهِ: (لَا تُقْفِل) بِتَاءِ المُضَارَعَةِ، لَا بِيائِهَا.

(٧) لَمْ أَقِفْ عَلى اسْمِ (المَكِّيّ) فِي شُرَّاحِ (الفَصِيحِ)؛ لَا فِي الشُّرُوحِ المَطْبُوعَةِ، وَلَا فِيمَنْ ذُكِرُوا فِي التُّرَاثِ.

(٨) تحرير ألفاظ التّنبيه: ٢٠٧.

عَلَيْهِ لَا تُؤَيِّدُهُ حِكَايَةُ أَعْلَامِ العَرَبِيَّةِ، إِذْ أَنْكَرُوا الصِّيغَةَ الثُّلَاثِيَّةَ للفِعْلِ؛ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: " وَقَدْ أَغْلَقْتُ البَابَ فَهُوَ مُغْلَقٌ، وَلَا يُقَالُ: مَغْلُوقٌ. وَقَدْ أَقْفَلْتُهُ، وَلَا يُقَالُ: مَقْفُولٌ "(١).

وَجَاءَ فِي (أَدَبِ الكَاتِبِ): " وَأَغْلَقْتُ البَابَ، وَأَقْفَلْتُهُ، وَلَا يُقَالُ: غَلَقْتُهُ، وَلَا قَفَلْتُهُ "(٢). وَجَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ الزُّبَيْدِيُّ مِنْ اسْتِعْمَالَاتِ (العَامَّةِ) المَلْحُونَةِ؛ قَالَ: " وَمِمَّا جَاءَ عَلَى (أَفعَل)، وَهُمْ يَقُولُونَهُ عَلَى (فَعَلَ)، قَوْلُهُمْ: فَلَحَ الرَّجُلُ، وَصَحَتِ السَّمَاءُ، وَقَفَلْتُ البَابَ، وَغَلَقْتُهُ، وَقَرَدَ الرَّجُلُ، إِذَا سَكَتَ وَلَمْ يَنْطُقْ، وَحَدَدْتُ السِّكِّينَ، وَخَفَيْتُ الرَّجُلَ "(٣). وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ: " وَيُقَالُ: أَقْفَلْتُ البَابَ، وَهُوَ مُقْفَلٌ. وَلَا يُقَالُ: قَفَلْتُ، وَلَا هُوَ مَقْفُولٌ "(٤).

قُلْتُ: هَذَا الحَرْفُ يُؤَكِّدُ مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِرَارًا، إِلَى سِمَةٍ بَارِزَةٍ فِي السُّلُوكِ اللُّغَوِيِّ لِلنَّوَوِيِّ، وَفِي مَنْهَجِهِ، وَهِيَ اعْتِدَادُهُ الكَبِيرُ بِلُغَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ وَالشَّرِيعَةِ، وَانْحِيَازُهُ لَهَا، وَمُحَاوَلَاتُهُ الدَّؤُوبَةُ لِتَصْحِيحِهَا.

٢١- (قَلَبَ، وَأَقْلَبَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (فَأَقْلَبُوهُ)(٥)، أَيْ: رَدُّوهُ وَصَرَفُوهُ، فِي جَمِيعِ نُسَخِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (فَأَقْلَبُوهُ) بِالْأَلِفِ، وَأَنْكَرَهُ جُمْهُورُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَالْغَرِيبِ، وَشُرَّاحُ الْحَدِيثِ، وَقَالُوا: صَوَابُهُ (قَلَبُوهُ)، بِحَذْفِ الْأَلِفِ؛ قَالُوا: يُقَالُ: قَلَبْتُ الصَّبِيَّ وَالشَّيْءَ: صَرَفْتُهُ وَرَدَدْتُهُ، وَلَا يُقَالُ: أَقْلَبْتُهُ. وَذَكَرَ صَاحِبُ (التَّحْرِيرِ)(٦). أَنَّ أَقْلَبُوهُ – بِالْأَلِفِ – لُغَةٌ قَلِيلَةٌ، فَأَثْبَتَهَا لُغَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ "(٧).

---

(١) إصلاح المنطق: ١٦٦. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٣٥/٩.

(٢) أدب الكاتب: ٣٧١.

(٣) لحن العوامّ: ٣٣٧.

(٤) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ١٨٣.

(٥) صحيح مسلم: ١٦٩٣/٣.

(٦) ينظر: التحرير في شرح مسلم: ٥١٠، قِوَام السنة الأصبهانيّ أبو القاسم إسماعيل بن محمّد التيميّ الشافعيّ، تحقيق: إبراهيم أيت باخة، ط١، دار أسفار–الكويت، ١٤٤٢هـ–٢٠٢١م.

(٧) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٢٨/١٤.

وَفِي كَلَامِ النَّوَوِيّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مَسْبُوقٌ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى فَقْدِ سَمَاعِ (أَقْلَبَ) بِمَعْنَى (صَرَفَ)، إِذْ نَبَّهَ إِلَى ذَلِكَ بَعْضُ العُلَمَاءِ، كَالقَاضِي عِيَاضٍ، وَابْنِ الأَثِيرِ، وَغَيْرِهِمَا[1]. وَحِكَايَةُ النَّوَوِيّ لِرُوَايَةِ صَاحِبِ (التَّحْرِيرِ) تُفْهِمُ قَبُولَهُ لِرُوَايَةِ الحَدِيثِ بِالصِّيغَةِ الرُّبَاعِيَّةِ، وَهُوَ أَمْرٌ مُتَوَقَّعٌ مِنْهُ، إِذْ عُرِفَ عَنْ مَنْهَجِهِ اللُّغَوِيّ الاسْتِشْهَادُ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، دُونَ تَحَرُّزٍ كَبِيرٍ، أَوْ تَرَدُّدٍ، فَقَدَّمَهُ – فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ – عَلَى قَوَاعِدِ اللُّغَوِيِّينَ، وَرُوَايَاتِهِمْ.

وَلَمْ يَحْكِ صَنَّاعُ المُعْجَمَاتِ وَسَائِرُ أَهْلِ اللُّغَةِ الصِّيغَةَ الرُّبَاعِيَّةَ بِهَذَا المَعْنَى، وَاقْتَصَرُوا عَلَى (قَلَبَ)؛ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: " وَيُقَالُ: قَدْ قَلَبْتُ الشَّيْءَ أَقْلِبُهُ قَلْبًا، وَقَدْ قَلَبْتُ الصِّبْيَانَ وَصَرَفْتُهُمْ، بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَقَالُوا: أَقْلَبَتِ الخُبْزَةُ: إِذَا نَضَجَتْ وَأَتَى لَهَا أَنْ تُقْلَبَ "[2]. وَقَالَ ثَعْلَبٌ فِي (بَابِ فَعَلْتُ بِغَيْرِ أَلِفٍ): " وَصَرَفْتُ الْبِيَانَ، وَصَرَفَ اللهُ عَنْكَ الأَذَى، وَقَلَبْتُ القَوْمَ، وَكَذَلِكَ الثَّوْبَ، وَوَقَفْتُ الدَّابَّةَ أَقِفُهَا "[3]. وَذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي (بَابِ مَا لَا يُهْمَزُ وَالعَوَامُّ تَهْمِزُهُ): " قَدْ قَلَبْتُ الشَّيْءَ، وَصَرَفْتُ الرَّجُلَ عَمَّا أَرَادَ ..." [4].

وَقَالَ دُرُسْتَوَيْهِ: " وَ(العَامَّةُ) تَقُولُ: أَقْلَبْتُ الصِّبْيَانَ، وَأَقْلَبْتُ القَوْمَ، وَالثَّوْبَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، بِالأَلِفِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ (قَالِبٌ)، وَمَفْعُولَهُ (مَقْلُوبٌ)، وَمَصْدَرُهُ (القَلْبُ)، وَمُسْتَقْبَلُهُ (يَقْلِبُ) بِفَتْحِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ "[5]. وَحَكَى بَعْضُ شُرَّاحِ الحَدِيثِ أَنَّ الأَصْمَعِيَّ مَنَعَ (أَقْلَبَ) بِمَعْنَى صَرَفَ وَرَدَّ[6]. وَحَكَى ابْنُ سِيده عَنِ اللِّحْيَانِيّ: " أَقْلَبَهُ؛ قَالَ: وَهِيَ مَرْغُوبٌ عَنْهَا "[7]. وَالحَاصِلُ أَنَّ مَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ لَا يَنْهَضُ دَلِيلًا عَلَى تَصحِيحِ اسْتِعْمَالِ الصِّيغَةِ الرُّبَاعِيَّةِ (أَقْلَبَ).

٢٢- (كَسَبَ، وَأَكْسَبَ):

---

[1] ينظر: مشارق الأنوار: ٤٢٨/٢. وإكمال المعلم بفوائد مسلم: ٢٥/٧. ومطالع الأنوار: ٣٦٥/٥. والنّهاية لابن الأثير: ٩٧/٤. والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم: ٤٧٠/٥.

[2] إصلاح المنطق: ١٦٥. وينظر: تهذيب اللّغة: ١٤٥/٩. والمخصّص: ٣٤٠/٣. وأساس البلاغة: ٩٥/٢.

[3] الفصيح: ٢٦٧. وينظر: الصّحاح: ٢٠٥/١. وإسفار الفصيح: ٣٧٥/١.

[4] أدب الكاتب: ٣٧٤.

[5] تصحيح الفصيح وشرحه: ٧٨.

[6] ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٢٥/٧. والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٤٧٠/٥.

[7] المحكم: ٤٢٣/٦.

قَالَ: " وَأَمَّا قَوْلُهَا: (وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ)[1]، فَهُوَ بِفَتْحِ التَّاءِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ، وَنَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ؛ قَالَ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّهَا[2]. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ وَأَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ وَجَمَاعَاتٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: يُقَالُ: كَسَبْتُ الرَّجُلَ مَالًا وَأَكْسَبْتُهُ مَالًا؛ لُغَتَانِ، أَفْصَحُهُمَا بِاتِّفَاقِهِمْ كَسَبْتُهُ بِحَذْفِ الْأَلِفِ "[3].

فَصَحَّحَ تَعَاقُبَ (كَسَبَ، وَأَكْسَبَ) عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، وَجَعَلَ الصِّيغَةَ الثُّلَاثِيَّةَ الأَفْصَحَ، مُحْتَكِمًا إِلَى حُكْمِ اللُّغَوِيِّينَ. وَكَانَ شُرَّاحُ الحَدِيثِ، مِنْ سَالِفِي النَّوَوِيّ قَدْ أَفَاضُوا فِي ذِكْرِ هَذَا الحَرْفِ، وَصَحَّحُوا الصِّيغَتَيْنِ بِمَعْنًى، فَوَافَقَهُمْ النَّوَوِيُّ؛ جَاءَ فِي (شَرْحِ السُّنَّةِ)، وَغَيْرِهِ: " يُقَالُ: كَسَبْتُ الرَّجُلَ مَالًا، وَأَكْسَبْتُهُ، أَيْ: أَعْطَيْتُهُ، وَبِحَذْفِ الأَلِفِ أَفْصَحُ "[4]. وَالعِبَارَةُ الَّتِي تَدَاوَلَهَا الشُّرَّاحُ وَرَدَّدَهَا النَّوَوِيُّ، هِيَ عِبَارَةُ الخَطَّابِيّ؛ قَالَ: " وَفِيهِ لُغَتَانِ؛ يُقَالُ: كَسَبْتُ الرَّجُلَ مَالًا، وَأَكْسَبْتُهُ، وَأَفْصَحُهُمَا بِحَذْفِ الأَلِفِ، وَأَنْشَدَنِي أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَبِي العَبَّاسِ، فِي إِثْبَاتِ الأَلِفِ[5]:

فَأَكْسَبْتُهُ مَالًا وَأَكْسَبَنِي حَمْدَا "[6].

وَمِمَّنْ حَكَى اللُّغَتَيْنِ ابْنُ الأَعْرَابِيّ[7]، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ القَالِيُّ: " وَهُمَا عِنْدِي جَائِزَانِ؛ كَسَبْتُهُ وَكَسَبْتُهُ "[8]. وَكَذَا حَكَى اللُّغَتَيْنِ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ[9].

---

[1] صحيح مسلم: ١/١٣٩.

[2] ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ١/٤٨٦.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢/٢٠١.

[4] شرح السّنّة: ١٣/٣١٩. وينظر: مجمع الغرائب ومنبع الرغائب: ١٠/٥١. وشرح صحيح البخاريّ للأصبهانيّ: ٢/٣٤٠٣٥. والمعلم بفوائد مسلم: ١/٣٢٥. وإكمال المُعلم: ١/٤٨٦. وكشف المشكل من حديث الصحيحين: ٤/٢٧٤. وجامع الأصول في أحاديث الرّسول: ١١/٥٨٣. والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ١/٣٧٨. والميسّر في شرح مصابيح السنّة: ٤/١٢٦٣، فضل الله بن حسن شهاب الدين التُّورِبِشْتِي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط٢، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

[5] هَذَا شَطْرُ بَيتٍ لَمْ أَجِدْ مَنْ عَزَاهُ إلى قَائِلِهِ، وَلَا مَنْ ذَكَرَ شَطْرَهُ الآخَرَ.

[6] أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري للخطّابيّ): ١/١٢٩.

[7] ينظر: الغريبين للهرويّ: ٥/١٦٣١. والمقاصد الشّافية: ٤/٤٥. والتّاج: ٤/١٤٦.

[8] أمالي القالي: ١/٢٨١.

[9] ينظر: كتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٢/١٤٢. وتفسير الكشّاف: ٢/٤٢١. وعمدة القاري للعينيّ: ١/٥١.

بَيْدَ أَنَّ ثَمَّةَ مَنْ مَنَعَ (أَكْسَبَ)، وَلَمْ يُشِرِ النَّوَوِيُّ إِلَى ذَلِكَ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَيُقَالُ: كَسَبْتُ الشَّيْءَ أَكْسِبُهُ كَسْبًا، وَاكْتَسَبْتُهُ اكْتِسَابًا. وَيُقَالُ: كَسَبْتُ الرَّجُلَ مَالًا فَكَسِبَهُ، وَهَذَا أَحَدُ مَا جَاءَ عَلَى (فَعَلْتُهُ فَفَعَلَ). وَ(أَكْسَبْتُهُ) خَطَأٌ "[1]. وَقَالَ الزَّجَّاجِيُّ: " كَسَبْتُ المَالَ، وَكَسَبَ زَيْدٌ المَالَ، بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَقَدْ حُكِيَ فِي لُغَةٍ شَاذَّةٍ: (أَكْسَبْتُهُ)، وَلَيْسَ بِالجَيِّدِ "[2].

٢٣- (كَسَلَ، وَأَكْسَلَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُكْسِلُ)، ضَبَطْنَاهُ بِضَمِّ الْيَاءِ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا؛ يُقَالُ: أَكْسَلَ الرَّجُلُ فِي جِمَاعِهِ: إِذَا ضَعُفَ عَنِ الْإِنْزَالِ، وَكَسِلَ - أَيْضًا - بِفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِ السِّينِ، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ"[3].

وَهَذَا الحَرْفُ مَوْرِدُ اخْتِلَافٍ بَيْنَ العُلَمَاءِ، إِذْ لَمْ يُجْمِعُوا عَلَى أَنَّ (كَسَلَ، وَأَكْسَلَ) يَتَعَاوَرَانِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ؛ فَلَمْ يَحْكِ الأَصْمَعِيُّ إِلَّا (أَكْسَلَ)[4]، وَفَرَّقَ الخَلِيلُ بَيْنَ دَلَالَتَيْهِمَا؛ قَالَ: " وَكَسِلَ الفَحْلُ، أَيْ: فَتَرَ ... وَ(أَكْسَلَ) بِمَعْنَى جَامَعَ وَلَمْ يُنْزِلْ، وَيُقَالُ: لَا يُرِيدُ الوَلَدَ فَيَعْزِلُ "[5]. وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: " الإِكْسَالُ: هُوَ أَنْ يُجَامِعَ الرَّجُلُ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ فُتُورٌ، فَلَا يُنْزِلُ ... وَأَحْسَبُ أَصْلَهُ مِنَ الكَسَلِ؛ يُقَالُ: كَسِلَ الرَّجُلُ: إِذَا فَتَرَ، وَأَكْسَلَ: صَارَ فِي الكَسَلِ، أَوْ دَخَلَ فِي الكَسَلِ "[6]. وَاقْتَصَرَ جَمَاعَةٌ عَلَى إِيْرَادِ (أَكْسَلَ)، دُونَ الصِّيغَةِ الثُّلَاثِيَّةِ[7].

وَرَوَى اللُّغَتَيْنِ طَائِفَةٌ مِنَ العَلَمَاءِ؛ إِذْ حُكِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ (يُكْسِلُ)، وَ(يَكْسِلُ)، وَعَزَا الأَخِيرَةَ إِلَى (رَبِيعَةِ الجُوعِ) مِنْ بَنِي تَمِيمٍ[8]. وَجَاءَ فِي (التَّثْقِيفِيَةِ): " وَالكَسَلُ: مَصْدَرُ (كَسِلَ

---

[1] جمهرة اللّغة: ٣٣٩/١.

[2] أخبار أبي القاسم الزّجّاجيّ: ١٩٨.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٨/٤.

[4] ينظر: المخصّص: ٥٠٠/١.

[5] العين: ٣١٠/٥-٣١١.

[6] غريب الحديث لابن قتيبة: ١٦٥/١، ٣١٥.

[7] ينظر: ديوان الأدب: ٣٢٥/٢. والمحيط في اللّغة: ١٨٥/٦. والصّحاح: ١٨١٠/٥. والغريبين للهرويّ: ١٦٣٢/٥-١٦٣٣. والمحكم: ٧١٥/٦. وأساس البلاغة: ١٣٥/٢.

[8] ينظر: كتاب الألفاظ: ٢٣٧. وتهذيب اللّغة: ٣٧/١٠. والتّكملة للصغانيّ: ٥٠١/٥.

الرَّجُلُ): إِذَا غَشِيَ المَرْأَةَ فَلَمْ يُنْزِلْ، وَيُقَالُ: (أَكْسَلَ الرَّجُلُ) – أَيْضًا – إِكْسَالًا "[1]. وَحُكِيَتِ اللُّغَتَانِ – أَيْضًا – فِي بَعْضِ مُعْجَمَاتِ الأَفْعَالِ[2].

وَاللَّافِتُ أَنَّ أَحَدًا مِمَّنْ صَحَّحَ تَرَادُفَ الصِّيغَتَيْنِ لَمْ يَحْكُمْ بِأَنَّ الرُّبَاعِيَّ أَفْصَحُ، ويَبْدُو أَنَّ إِطْلَاقَ النَّوَوِيِّ لِحُكْمِ (الأَفْصَحِ) جَاءَ بَعْدَ اسْتِقْرَاءِ المَرْوِيِّ عَنْ هَذَا الحَرْفِ، مُرَاعِيًا فِيهِ الاقْتِصَارَ عَلَى (أَكْسَلَ) فِي بَعْضِ المَصَادِرِ، وَاخْتِلافَ مَعْنَاهُ عَنْ (كَسَلَ) فِي أُخْرَى، وَعُزُوَّ الثُّلَاثِيِّ إِلَى قَبِيلَةٍ بِعَيْنِهَا.

٢٤- (مَلَصَ، وَأَمْلَصَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ (اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي مِلَاصِ الْمَرْأَةِ)[3]، فِي جَمِيعِ نُسَخِ مُسْلِمٍ (مِلَاصٌ)، بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ، وَبِصَادٍ مُهْمَلَةٍ، وَهُوَ جَنِينُ الْمَرْأَةِ. وَالْمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ إِمْلَاصُ الْمَرْأَةِ، بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ؛ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: أَمْلَصَتْ بِهِ، وَأَزْلَقَتْ بِهِ، وَأَمْهَلَتْ بِهِ، وَأَخْطَأَتْ بِهِ، كُلُّهُ بِمَعْنًى، وَهُوَ إِذَا وَضَعَتْهُ قَبْلَ أَوَانِهِ. وَكُلُّ مَا زَلَقَ مِنَ الْيَدِ، فَقَدْ مَلِصَ، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ اللَّامِ، مَلَصًا بِفَتْحِهَا، وَ(أَمْلَصَ) – أَيْضًا –؛ لُغَتَانِ، وَأَمْلَصْتُهُ أَنَا. وَقَدْ ذَكَرَ الْحُمَيْدِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي (الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ)[4]، فَقَالَ: (إِمْلَاصٌ) بِالْهَمْزَةِ، كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ؛ قَالَ الْقَاضِي[5]: قَدْ جَاءَ (مَلِصَ الشَّيْءُ): إِذَا أَفْلَتَ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْجَنِينُ، صَحَّ (مِلَاصٌ)، مِثْلَ: لَزِمَ لِزَامًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ "[6].

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ المَسْمُوعَ فِي كَلَامِ العَرَبِ (إِمْلَاصُ المَرْأَةِ)، لَا (مِلَاصُ المَرْأَةِ)؛ لِذَلِكَ خُطِّأَتْ رُوايَةُ الحَدِيثِ الّتِي جَاءَ فِيْهَا الاسْمُ بِلَا أَلِفٍ، وَيمْكِنُ تَصْحِيحُ الرِّوَايَةِ بِتَعَاضُدِ السَّمَاعِ

---

[1] التّقفية في اللّغة: ٦٢٧.

[2] ينظر: كتاب الأفعال لابن الحدّاد: ١٤٤/٢. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ٨١/٣.

[3] ينظر: صحيح مسلم: ١٣١١/٣.

[4] الجمع بين الصّحيحين البخاريّ ومسلم: ٤١٩/٣-٤٢٠.

[5] ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤٩٤/٥.

[6] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٨٠/١١.

وَالقِيَاسِ، إِذْ صَحَّ سَمَاعُ (مَلَصَ، وَأَمْلَصَ) بِمَعْنًى، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا، صَحَّ أَنْ يَكُونَ (المِلَاصُ) مَأْخُوذًا مِنَ الصِّيغَةِ الثُّلَاثِيَّةِ.

وَكَانَ لِبَعْضِ الشُّرَّاحِ تَوْجِيهَاتٌ فِي تَصْحِيحِ الرِّوَايَتَيْنِ؛ قَالُوا: " وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ فِي اللُّغَةِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ: أَمْلَصَ، وَمَلِصَ: إِذَا أَفْلَتَ ... وَ(إِمْلَاصُ) فِيمَا حَكَاهُ الهَرَوِيُّ عَنْ عُمَرَ هُوَ المَصْدَرُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ بَعْدَهُ الجَنِينَ، وَهُوَ مَفْعُولُهُ. وَفِيمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ: (مِلَاصُ)، وَيَعْنِي بِهِ الجَنِينَ نَفْسَهُ، فَلَا يَتَعَدَّى هُنَا؛ لِأَنَّهُ نُقِلَ مِنَ المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ، فَسُمِّيَ بِهِ "[1]. وَجَاءَ فِي (مَشَارِقِ الأَنْوَارِ): " وَقَدْ جَاءَ فِي رُوَايَةِ بَعْضِهِمْ: (فِي مِلَاصِ المَرْأَةِ)، كَأَنَّهُ اسْمٌ لِفِعْلِ الوَلَدِ، فَحَذَفَهُ وَأَقَامَ المُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، أَوْ اسْمٌ لِتِلْكَ الوِلَادَةِ، كَالخِدَاجِ "[2].

قُلْتُ: لَا يَبْعُدُ أَنَّ المُرَادَ بـ(مِلَاصٍ) اسْمٌ لِلجَنِينِ نَفْسِهِ، وَقَدْ سَمَّتِ العَرَبُ بِهِ مُرَاعِيَةً لِأَصْلِ الاشْتِقَاقِ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " وَمِنْ بَنِي عَوْذٍ: بَنُو مِلَاصٍ. وَ(مِلَاصٌ) مِنْ قَوْلِهِمْ: تَمَلَّصَ مِنْ يَدِي"[3]. وَجَاءَ فِي التُّرَاثِ: " وَتَزْعَمُ بَنُو عَبْسٍ أَنَّ أَبَا يَزِيدٍ عَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ كَانَ عَبْدًا لَهُمْ فَارِسِيًّا، فَأَبِقَ، فَسُمِّيَ (مِلَاصًا) لَيْلَةَ أَبِقَ "[4].

٢٥- (مَنَى، وَأَمْنَى):

قَالَ: " قَوْلُهُ (إِذَا جَامَعَ وَلَمْ يُمْنِ)[5]، هو بضم الْيَاءِ وَإِسْكَانِ الْمِيمِ، هَذِهِ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ وَبِهَا جَاءَتِ الرِّوَايَةُ، وَفِيهِ لُغَةٌ ثَانِيَةٌ بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَالثَّالِثَةُ بِضَمِّ الْيَاءِ مَعَ فَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ؛

---

[1] المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٥/٦٨-٦٩.

[2] مشارق الأنوار: ٢/٥٦.

[3] الاشتقاق: ٢٧٧.

[4] المنمّق في أخبار قريش: ٢٦٠، محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشميّ أبو جعفر البغداديّ، تحقيق: خورشيد أحمد فاروق، ط١، عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

[5] ينظر: صحيح مسلم: ١/٢٧٠.

يُقَالُ: أَمْنَى وَمَنَى وَمَنَّى؛ ثَلَاثُ لُغَاتٍ حَكَاهَا أَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ[١]، وَالْأُولَى أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ، وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾[٢] "[٣].

فَصَحَّحَ ثَلَاثَ لُغَاتٍ فِي الفِعْلِ، وَاصِفًا الصِّيغَةَ الرُّبَاعِيَّةَ (أَمْنَى) بِأَنَّهَا الأَفْصَحُ وَالأَشْهَرُ، مُعَضِّدًا بِنَصٍّ مِنَ التَّنْزِيلِ العَزِيزِ. أَمَّا الأُولَيَيْنِ (أَمْنَى، وَمَنَى)، فَقَدْ حَكَاهُمَا كَثِيرٌ مِنْ شُيُوخِ اللُّغَةِ، وَشُرَّاحِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ الصِّيغَةَ الرُّبَاعِيَّةَ؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " وَقَدْ يُقَالُ للرَّجُلِ: مَنَى وَأَمْنَى، وَمَذِيَ وَأَمْذَى؛ فـ(أَمْنَى) أَكْثَرُ مِنْ (مَنَى)، وَ(مَذِيَ) أَكْثَرُ مِنْ (أَمْذَى) "[٤]. وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ، وَغَيْرُهُ: " يُقَالُ: أَمْنَى الرَّجُلُ، وَمَنَى، وَ(أَمْنَى) أَجْوَدُ، وَالاسْمُ: (المَنِيُّ) مُشَدَّدٌ "[٥]. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: " وَيُقَالُ: أَمْنَى يُمْنِي ... وَبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ: مَنَى يَمْنِي "[٦].

وَأَمَّا مَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو الزَّاهِدِ، فَقَدْ احْتَكَمَ إِلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ سَالِفِيهِ، لِإِثْبَاتِ سَمَاعِ اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ، غَيْرَ أَنَّهُ رَجَّحَ الصِّيغَةَ الثُّلَاثِيَّةَ، وَهَذَا غَرِيبٌ! جَاءَ فِي (التَّعْلِيقِ عَلَى المُوَطَّأ): " وَقَالَ المُطَرِّزُ فِي (اليَوَاقِيتِ): أَخْبَرَنَا ثَعْلَبٌ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ، قَالَ: يُقَالُ: المَذْيُ والمَذِيُّ، والوَدْيُ والوَدِيُّ، والمَنْيُ والمَنِيُّ، ويُقَالُ: مَذَى وأَمْذى ومَذِّى، والأَوَّلُ أَفْصَحُ، وَوَدَى وأَوْدَى وَوَدَّى، والأَوَّلُ أَفْصَحُ، وَمَنَى وأَمْنَى وَمَنَّى، وَالأَوَّلُ أَفْصَحُ "[٧]. وَنَقَلَ القَوْلَ – أَيْضًا – بَعْضُ شُرَّاحِ (أَدَبِ الكَاتِبِ)[٨]. وَالحَاصِلُ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ وَرَجَّحَهُ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَ بِهِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ.

٢٦- (هَوَى، وَأَهْوَى):

---

[١] لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِهِ فِي مَطْبُوعِ مُصَنَّفَاتِهِ.

[٢] الواقعة: ٥٨.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٩/٤. وينظر: دقائق المنهاج: ٣٧. وتحرير ألفاظ التّنبيه: ٣٨. والمجموع: ١٤٠/٢.

[٤] معاني القرآن للفرّاء: ١٢٨/٣. وينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢٢٦/٤.

[٥] أدب الكاتب: ١٥٦. وينظر: ديوان الأدب: ١٠٩/٤.

[٦] فعلتُ وأفعلتُ للسّجستانيّ: ١٣٦.

[٧] التّعليق على الموطّأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: ٨٤/١-٨٥. وَ(المُطَرِّزُ) هُوَ أَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ.

[٨] ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٨٧/٢. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٤٥٩/٢-٤٦٠.

قَالَ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ)[1]، هَكَذَا فِي الرِّوَايَةِ (هَوَيْتُ)، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ يُقَالُ: هَوَى إِلَى الْأَرْضِ وَأَهْوَى إِلَيْهَا؛ لُغَتَانِ، أَيْ: سَقَطَ، وَقَدْ غَلِطَ وَجَهِلَ مَنْ أَنْكَرَ (هَوَى)، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يُقَالُ، إِلَّا (أَهْوَى)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ "[2].

فَرَدَّ مَنْ أَنْكَرَ اسْتِعْمَالَ (هَوَى، وَأَهْوَى) بِمَعْنًى. وَعَلَى رَأْسِ المُنْكِرِينَ لِذَلِكَ الأَصْمَعِيُّ، إِذْ حَكَى أَبُو عُبَيْدٍ: " الأَصْمَعِيُّ: هَوَيْتُ أَهْوِي هَوِيًّا: إِذَا سَقَطْتُ إِلَى أَسْفَلَ، وَكَذَلِكَ الهَوِيُّ فِي السَّيْرِ، إِذَا مَضَى، وَأَهْوَيْتُ لَهُ بِالسَّيْفِ وَغَيْرِهِ، وَأَهْوَيْتُ بِالشَّيْءِ: إِذَا أَوْمَأْتُ بِهِ. وَكَذَلِكَ أَهْوَيْتُهُ: إِذَا أَلْقَيْتُهُ مِنْ فَوْق. وَهَوَتِ الطَّعْنَةُ تَهْوِي: إِذَا فَتَحَتْ فَاهَا "[3]. وَمِمَّنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَعْنَى الصِّيغَتَيْنِ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ، وَثَعْلَبٌ؛ إِذْ حُكِيَ عَنْهُمَا: " (أَهْوَى) مِنْ قَرِيبٍ، وَ(هَوَى) مِنْ بَعِيدٍ "[4]. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ (هَوَى) سَقَطَ مِنْ فَوْق إِلَى أَسْفَلَ، وَ(أَهْوَى) مِنْ أَسْفَلَ إِلَى فَوْقٍ[5].

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ (هَوَى، وَأَهْوَى) بِمَعْنًى، فَوَافَقَهُم النَّوَوِيُّ؛ قَالَ ابْنُ سِيده: " وَهَوَى وَأَهْوَى وَانْهَوَى: سَقَطَ "[6]. وَحَكَى ابْنُ دُرَيْدٍ تَعَاقُبَ الصِّيغَتَيْنِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، إِذْ ذَكَرَ (هَوَى، وَأَهْوَى) فِي " بَابِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَبُو زَيْدٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ، مِمَّا تَكَلَّمَتْ بِهِ العَرَبُ مِنْ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ، وَكَانَ الأَصْمَعِيُّ يُشَدِّدُ فِيهِ وَلَا يُجِيزُ أَكْثَرَهُ "[7].

قُلْتُ: ثَمَّةَ سَبَبٌ آخَرُ فِي اخْتِيارِ النَّوَوِيِّ تَرَادُفَ الصِّيغَتَيْنِ عَلَى المَعْنَى نَفْسِهِ، وَهُوَ أَنَّ بَعْضَ شُرَّاحِ الحَدِيثِ مِنْ سَالِفِيهِ، ذَهَبُوا إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يَخْفَى عَلَى البَاحِثِ الفَاحِصِ تَأَثُّرُهُ بِآرَائِهِمْ وَمَذَاهِبِهِم فِي اللُّغَةِ؛ قَالُوا: " الصَّحِيحُ أَنَّ أَهْوَى وَهَوَى لُغَتَانِ بِمَعنًى "[8].

---

[1] صحيح مسلم: ١٤٣/١.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٠٧/٢.

[3] الغريب المصنّف: ٩٤٨/٣. وينظر: وجمهرة اللّغة: ١٢٦٤/٣. والبارع في اللّغة: ١٦٧. وتهذيب اللّغة: ٢٥٨/٦.

[4] تهذيب اللّغة: ٢٥٩/٦. وينظر: اللّسان: ٣٧١/١٥. والتاج: ٣٢٧/٤٠.

[5] ينظر: التعليق على الموطّأ: ١٩٣/١. ومشكلات موطّأ مالك: ٨٧.

[6] المحكم: ٤٥٠/٤. وينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافيّ: ٥٦/١.

[7] جمهرة اللّغة: ١٢٥٧/٣. وينظر: ١٢٦٤/٣.

[8] التعليق على الموطّأ: ١٩٣/١. ومشكلات موطّأ مالك: ٨٨. وينظر: الاقتضاب في غريب الموطّأ: ١٨٣/١.

وَفِي تُرَاثِ النَّوَوِيِّ مَوَارِدَ أُخْرَى فِي تَعَاوُرِ صِيغَتَي (فَعَلَ، وَأَفْعَلَ) عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، وَكَانَتْ مَحلًّا لِأَحْكَامِهِ التَّقْوِيمِيَّةِ، الَّتِي وَافَقَ بِهَا رَأْيَ جُمْهُورِ اللُّغَوِيِّينَ[1].

وَالخُلَاصَةُ فِي هَذَا المَبْحَثِ: لَقَدِ أَوْلَى النَّوَوِيُّ عِنَايَةً بِظَاهِرَةِ تَرَادُفِ صِيْغَتَي (فَعَلَ، وَأَفْعَلَ) فِي العَرَبِيَّةِ؛ لِمَا لَهَا مِنْ أَثَرٍ جَلِيٍّ فِي إِصَابَةِ المَعْنَى الدَّقِيقِ لِلأَلْفَاظِ وَالتَّرَاكِيبِ الوَارِدَةِ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَمُصَنَّفَاتِ الفِقْهِ وَالشَّرِيعَةِ. وَقَدْ وَافَقَ جُمْهُورَ اللُّغَوِيِّينَ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَعَزَاهَا إِلَى اخْتِلَافِ لُغَاتِ العَرَبِ، إِذِ اسْتَعْمَلَ – فِي غَالِبِ المَوَاضِعِ –كَلِمَةَ (لُغَتَيْنِ)، للتَّعْبِيرِ عَنِ تَعَاقُبِ الصِّيغَتَيْنِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ مُوَافَقَتِهِ عُلَمَاءَ العَرَبِيَّةِ فِي سَمَاعِ أَكْثَرِ الأَفْعَالِ الَّتِي أَوْرَدَهَا، تَفَرَّدَ– فِي كَثِيرٍ مِنْهَا – بِالأَحْكَامِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي كَانَ يُعَقِّبُ بِهَا، كَـ(الأَفْصَحِ، وَالأَشْهَرِ، وَالأَكْثَرِ)، تَعْقِيبَ المُتَمَكِّنِ مِنْ أَدَوَاتِهِ، الوَاثِقِ بِسَعَةِ اسْتِقْرَائِهِ للمُورُوثِ اللُّغَوِيِّ. وَكَشَفَ البَحْثُ فِي هَذَا البَابِ أَنَّهُ كَانَ وَفِيًّا لِمَنْهَجِهِ فِي الاحْتِجَاجِ المُطْلَقِ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ؛ إِذْ رَدَّ مَنْ خَطَّأَ بَعْضَ أَلْفَاظِهِ، مُفِيدًا مِنْ حِكَايَةِ تَعَاقُبِ الصِّيغَةِ الثُّلَاثِيَّةِ وَالصِّيغَةِ الرُّبَاعِيَّةِ فِي بَعْضِ المَعَانِي، مُظْهِرًا بَرَاعَةً فِي تَوْظِيفِ مَخْزُونِهِ الثَّرِّ.

وَمِمَّا يُؤْخَذُ عَلَى مَنْهَجِهِ فِي هَذَا البَابِ، تَأَثُّرُهُ المُفْرِطُ – فِي بَعْضِ المَوَارِدِ – بِشُرَّاحِ الحَدِيثِ مِنْ سَالِفِيهِ، فَتَرَاهُ يَذْهَبُ مَذَاهِبَهُمْ، وَيَنْقُلُ عِبَارَاتِهِمْ، وَإِنْ خَالَفَتِ المَشْهُورَ. وَكَذَا تَجِدُهُ مُنْحَازًا لِلُغَةِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، فَيَحْرِصُ عَلَى إِيجَادِ مُسَوِّغٍ لِاسْتِعْمَالَاتِهِمْ المُشْكِلَةِ، وَيَقْبَلُ بَعْضَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ؛ سَعْيًا مِنْهُ لِتَصْحِيحِ بَعْضِ العِبَارَاتِ فِي مُصَنَّفَاتِ الفِقْهِ.

---

[1] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤٧/٦، ١٧٧/١٣، ٢٤٢/١٤. وتحرير ألفاظ التّنبيه: ١٩٤،١٧٣. وتهذيب الأسماء واللّغات: ١٢٩/٣. والأذكار: ١٧٧. والمجموع: ١٠٩/٣.

المَبحَثُ الخَامِسُ:

القَلْبُ وَالإِبْدَالُ

أَوَّلًا: القَلْبُ

وَأَعْنِي بِهِ – هُنَا – (القَلبَ المَكَانِيَّ)، الَّذِي هُوَ مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِالصِّيَغِ المُفْرَدَةِ لِلْعَرَبِيَّةِ، وَمَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا مِنْ تَغْيِيرَاتٍ فِي مَوَاقِعِ أَصْوَاتِهَا؛ تَقْدِيمًا، أَوْ تَأْخِيرًا. وَقَدْ رَصَدَهَا العُلَمَاءُ، وَنَالَتْ حَظًّا وَافِرًا مِنَ اهْتِمَامِهِمْ؛ تَنْظِيرًا، وَتَمْثِيلًا، فَصَنَّفُوا فِيهَا الكُتُبَ، وَأَفْرَدُوا لَهَا الأَبْوَابَ وَالفُصُولَ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ ذَلِكَ عَلَى القُدَمَاءِ، بِلِ امْتَدَّ إِلَى الدِّرَاسَاتِ الحَدِيثَةِ.

وَالقَلْبُ المَكَانِيُّ: هُوَ " التَّغْيِيرُ، أَوِ التَّحَوُّلُ اللُّغَوِيُّ، الَّذِي يَقَعُ فِي كَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَاتِ اللُّغَةِ فِي صُورَةِ تَبَادُلٍ، أَوْ تَنَاوُبٍ فِي المَكَانِ أَوِ المَوْضِعِ، بَيْنَ أَصْوَاتِ (فَوْنِيمَاتِ، حُرُوفِ) كَلِمَةٍ مِنَ الكَلِمَاتِ، بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَيَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ التَّغَيُّرِ فِي تَتَابُعِ فَونِيمَاتِ (حُرُوفِ) الكَلِمَةِ، كَلِمَةٌ أُخْرَى فَرْعِيَّةٌ جَدِيدَةٌ مُتَّفِقَةٌ فِي الدَّلَالَةِ وَالمَعْنَى، وَمُخْتَلِفَةٌ في تَرْتِيبِ المَبْنَى مَعَ الكَلِمَةِ الأُولَى الأَصْلِيَّةِ "[1].

وَقَدْ أَظْهَرَ التَّنْقِيبُ فِي التُّرَاثِ اللُّغَوِيِّ أَنَّ كَلِمَةَ القُدَمَاءِ لَمْ تَتَّفِقْ فِي هَذَا البَابِ، إِذْ تَشَعَّبَتْ آرَاؤُهُمْ، وَتَبَايَنَتْ تَعْلِيلَاتُهُمْ، وَتَبِعَهُم المُحْدَثُونَ فِي هَذَا؛ فَمِنَ العُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَ القَلْبَ المَكَانِيَّ ظَاهِرَةً مُطَّرِدَةً، وَسُنَّةً مُتَّبَعَةً؛ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: " وَمِنْ سُنَنِ العَرَبِ القَلْبُ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الكَلِمَةِ، وَيَكُونُ فِي القِصَّةِ. فَأَمَّا الكَلِمَةُ، فَقَوْلُهُمْ: (جَذَبَ، وَجَبَذَ)، وَ(بَكَلَ، وَلَبَكَ)، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَقَدْ صَنَّفَهُ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ "[2].

وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ وُجُودَ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، كَابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ، الَّذِي يُنْقَلُ لَنَا التُّرَاثُ أَنَّهُ صَنَّفَ كِتَابًا فِي (إِبْطَالِ القَلْبِ المَكَانِيِّ)[3]. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ اتِّفَاقِ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ عَلَى وُجُودِ هَذِهِ

---

[1] القلب المكاني (دراسة تاريخيّة في المفهوم والمصطلح): ١١، د. أحمد عبد المجيد هريدي، مجلّة علوم اللّغة–القاهرة، الجلّد: ٣، العدد: ٣، ٢٠٠٠م.

[2] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ١٥٣.

[3] ينظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه: ٣١٣. والمزهر للسيوطيّ: ٣٧١/١.

الظَّاهِرَةِ فِي كَلَامِ العَرَبِ، تَوَسَّعَ الكُوفِيُّونَ فِي مَدْلُولِ القَلْبِ، وَأَدْخَلُوا فِيهِ كَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ[1]، فِي حِينِ حَصَرَ بَعْضُ عُلَمَاءِ مَدْرَسَةِ البَصْرَةِ القَلْبَ المَكَانِيَّ فِي اسْمِ الفَاعِلِ، وَجَعَلُوا مَا عَدَاهُ مِنْ بَابِ تَعَدُّدِ اللُّغَاتِ[2]، وَاعْتَرَضَ ابْنُ دُرَيْدٍ عَلَى مَذْهَبِهِمْ، بِقَوْلِهِ: " وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا لُغَاتٌ؛ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا القَوْلُ خِلَافُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالمَعْرِفَةِ؛ يُقَالُ: جَذَبَ وَجَبَذَ، وَمَا أَطْيَبَهُ وَأَيْطَبَهُ، وَرَبَضَ وَرَضَبَ الشَّاةُ ... "[3].

وَأَمَّا النَّوَوِيُّ، فَلَمْ يَكُنْ بِدْعًا مِنْ سَالِفِيهِ، إِذْ رَصَدَ بَعْضَ الأَلْفَاظِ الَّتِي تَغَيَّرَتْ فِيهَا مَوَاقِعُ بَعْضِ أَصْوَاتِهَا، وَشَرَحَهَا، وَجَاءَ أَكْثَرُهَا فِي شَرْحِهِ لـ(صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، بَيْدَ أَنَّهُ لَمْ يَلتَزِمْ مَنْهَجًا وَاضِحًا فِي قَبولِ ظَاهِرَةِ (القَلْبِ المَكَانِيِّ)، أَوْ رَفْضِهَا، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِذَلِكَ؛ فَتَارَةً يُعَبِّرُ عَنْهَا بِـ(لُغَتَيْنِ)، وَتَارَةً بِقَوْلِهِ: (بِتَقْدِيمِ كَذَا)، وَتَارَةً بِقَوْلِهِ: (وَحُكِيَ كَذَا)، وَفِي بَعْضِ المَوَارِدِ يَكْتَفِي بِإِيْرَادِ الاسْتِعْمَالَيْنِ، وَالحُكْمُ بِتَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا، أَوْ يُصَحِّحُهُمَا دُونَ وَصْفٍ أَوْ تَرْجِيحٍ. وَبِالمُجْمَلِ أَقَرَّ بُوجُودِ ظَاهِرَةِ اتِّفَاقِ بَعْضِ الكَلِمَاتِ فِي المَعْنَى مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي مَوْقِعِ بَعْضِ أَصْوَاتِهَا؛ تَقَدُّمًا، أَوْ تَأَخُّرًا. وَأَهَمُّ هَذِهِ المَوَارِدِ هِيَ:

١- (البِطِّيخُ والطِّبِّيخُ):

قَالَ: " الْبِطِّيخُ: بِكَسْرِ الْبَاءِ، وَيُقَالُ: (طِبِّيخٌ)، بِتَقْدِيمِ الطَّاءِ؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ. وَمِمَّنْ ذَكَرَ اللُّغَتَيْنِ ابْنُ فَارِسٍ "[4].

وَعِبَارَتُهُ تَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا الحَرْفَ مِنْ المَقْلُوبِ؛ لِقَوْلِهِ: (بِتَقْدِيمِ الطَّاءِ)، وتَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُنْكِرُ القَلْبَ وَيَعُدُّهُ مِنْ تَعَدُّدِ اللُّغَاتِ؛ لِقَوْلِهِ: (لُغَتَانِ). وَيُعَضِّدُ الأَوَّلَ احْتِكَامُهُ إِلَى حِكَايَةِ ابْنِ فَارِسٍ، الَّذِي نَصَّ عَلَى أَنَّ " البَاء وَالطَّاء وَالخَاء كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ (البِطِّيخُ)، وَمَا أَرَاهَا أَصْلًا؛

---

[1] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٢٣/٢-١٢٤. والغريب المصنّف: ٦٤٧/٣-٦٥٢. وأدب الكاتب: ٢٩٢-٢٩٤. والمزهر: ٣٧١/١.

[2] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ١١٠/١. والمزهر: ٣٧١/١.

[3] جمهرة اللّغة: ١٢٥٤/٣.

[4] تحرير ألفاظ التنبيه: ١٨٤.

لِأَنَّهَا مَقْلُوبَةٌ مِنَ (الطِّبِّيخِ)، وَهَذَا أَقْيَسُ وَأَحْسَنُ اطِّرَادًا "[1]. وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ المَقْلُوبِ، كُرَاعُ النَّمْلِ، إِذْ أَوْرَدَهُمَا فِي (بَابِ القَلْبِ)[2]. وَيُعَضِّدُ الثَّانِي أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ صُنَّاعِ المُعْجَمَاتِ نَصُّوا عَلَى أَنَّ (الطِّبِّيخَ) لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ فِي (البِطِّيخِ)[3]. وَمِمَّا تَجْدُرُ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنَّ تَعْبِيرَهُم بـ(اللُّغَةِ) عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ تَقْدِيمٌ أَوْ تَأْخِيرٌ فِي بَعْضِ أَصْوَاتِهِ، لَا يَعْنِي بِالضَّرُورَةِ إِنْكَارَهُمْ لِحُدُوثِ القَلْبِ فِيهِ؛ فَهَذَا ابْنُ سِيده يَقُولُ: " وَالطِّبِّيخُ: لُغَةٌ فِي البِطِّيخِ، مَقْلُوبَةٌ "[4].

قُلْتُ: يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ (الطِّبِّيخَ) مَقْلُوبًا عَنِ (البِطِّيخِ) عَلَى وَفْقِ نَظَرِيَّةِ (السَّلَاسِلِ الصَّوْتِيَّةِ)، الَّتِي تَقُومُ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ إِنْسَانٍ مَحْصُولًا لُغَوِيًّا مُكْتَسَبًا، يَتَأَلَّفُ مِنْ سَلَاسِلَ صَوْتِيَّةٍ أَغْلَبُهَا ثُلَاثِيُّ الأُصُولِ، وَهَذِهِ السَّلَاسِلُ تَتَفَاوَتُ فِي نِسبَةِ شُيُوعِهَا، وَالسَّلَاسِلُ الأَكْثَرُ شُيُوعًا هِيَ الأَكْثَرُ خُطُورًا فِي الأَذْهَانِ، وَالأَسْرَعُ اسْتِجَابَةً للحَاجَةِ اللُّغَوِيَّةِ؛ فَإِذَا اتَّفَقَ أَنْ سَمِعَ، أَوْ نَطَقَ بِسِلْسِلَةٍ قَلِيلَةِ الشُّيُوعِ، تَدَاعَتْ لَهَا مُسْرِعَةً سِلْسِلَةٌ أُخْرَى شَبِيهَةٌ بِهَا، بَيْدَ أَنَّهَا أَكْثَرُ شُيُوعًا فِي السَّمَاعِ وَالاسْتِعْمَالِ؛ فَيَنْطِقُ بِهَا بَدَلَ السِّلْسِلَةِ الأَصْلِيَّةِ[5]. وَلَا شَكَّ أَنَّ السِّلسلَةَ الصَّوْتِيَّةَ (ط ب خ) أَكْثَرُ شُيوعًا مِنَ السِّلْسِلَةِ (ب ط خ).

٢- (جَذَبَ وَجَبَذَ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبْذَةً شَدِيدَةً نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ – وَقَدْ أَثَّرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَبْذَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ – فَضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ

---

[1] مقاييس اللّغة: ٢٦١/١.

[2] ينظر: المنتخب من كلام العرب: ٥٩٤.

[3] ينظر: العين: ٢٢٥/٤. وجمهرة اللّغة: ٢٩٢/١. وديوان الأدب: ٣٤٠/١. وتهذيب اللّغة: ١١٥/٧. والمحيط في اللّغة: ٢٩٥/٤. والتّكملة للصّغانيّ: ١٥٩/٢.

[4] المحكم: ١٢٧/٥.

[5] ينظر: مسطرة اللّغويّ: ١٠-١١، د. إبراهيم أنيس، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة-القاهرة، العدد: ٢٩، ١/مارس/١٩٧٢م.

لَهُ بِعَطَاءٍ)[١] ... قَوْلُهُ: (فَجَاذَبَهُ)، هُوَ بِمَعْنَى (جَبَذَهُ) فِي الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ[٢]؛ فَيُقَالُ: جَبَذَ وَجَذَبَ؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ "[٣].

وَهَذَا الحَرْفُ تَرَدَّدَ كَثِيرًا فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَالصَّرْفِ، وَكَانَ مَحلَّ خِلَافٍ بَيْنَهُمْ؛ فَاللُّغَوِيُّونَ يَجْعَلُونَهُ مِنَ القَلْبِ المَكَانِيِّ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ النَّحْوِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ تَعَدُّدِ اللُّغَاتِ، وَيُنْكِرونَ كَوْنَهُ مَقْلُوبًا، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِرَأْسِهِ[٤]. وَعَلَى القَوْلِ بِالقَلْبِ، يُمْكِنُ عَدُّ (جَذَبَ) أَصْلًا، وَ(جَبَذَ) مَقْلُوبًا عَنْهُ؛ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةِ تَوَخِّي السُّهُولَةِ واليُسْرِ فِي النُّطْقِ؛ فَالأَصْوَاتُ إِذَا تَقَارَبَتْ مَخَارِجُهَا، كَانَتْ أَثْقَلَ عَلَى اللِّسَانِ، وَأَصْعَبَ فِي النُّطْقِ مِنْهَا إِذَا تَبَاعَدَتْ[٥]؛ فالجِيمُ صَوْتٌ مُرَكَّبٌ (لَثَوِيٌّ- حَنَكِيٌّ)، مَجْهُورٌ، وَصَوْتُ البَاءِ أَبْعَدُ مَخْرَجًا لَهُ مِنْ صَوْتِ الذَّالِ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ صَوْتٌ شَفَوِيٌّ انْفِجَارِيٌّ مَجْهُورٌ، وَالثَّانِي صَوْتٌ أَسْنَانِيٌّ احْتِكَاكِيٌّ مَجْهُورٌ.

٣- (الجَلَبَةُ وَاللَّجَبَةُ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (سَمِعَ لَجَبَةَ خَصْمٍ بِبَابِ أُمِّ سَلَمَةَ)[٦]، هِيَ بِفَتْحِ اللَّامِ وَالْجِيمِ وَبِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ. وَفِي الرِّوَايَةِ، الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ: (جَلَبَةُ خَصْمٍ)[٧]، بِتَقْدِيمِ الْجِيمِ؛ وَهُمَا صَحِيحَانِ. وَالْجَلَبَةُ وَاللَّجَبَةُ: اخْتِلَاطُ الْأَصْوَاتِ "[٨].

وَاللَّافِتُ أَنَّ مَصَادِرَ اللُّغَةِ، والمُعْجَمَاتُ لَمْ تَذْكُرِ (اللَّجَبَةَ) - بِالتَّاءِ - بِمَعْنَى (الجَلَبَةَ)، وَإِنَّمَا المَذْكُورُ (اللَّجَبُ) بِلَا تَاءٍ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ قَاسِمُ بنُ ثَابِتٍ السرقَسطِّيّ؛ قَالَ: "اللَّجَبُ، وَاللَّجَبَةُ:

---

[١] صحيح مسلم: ٢/٧٣٠.

[٢] المصدر السّابق، والصّحيفة نفسها.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤٧/٧.

[٤] ينظر: رسالة الملائكة: ٦-٧. ودرّة الغوّاص: ٢٢٨.

[٥] ينظر: جمهرة اللّغة: ٤٦/١.

[٦] صحيح مسلم: ١٣٣٨/٣.

[٧] المصدر السّابق: ١٣٣٧/٣.

[٨] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٦/١٢.

الصَّوْتُ، وَمِنْهُ قِيلَ: عَسْكَرٌ لَجِبٌ، وَسَحَابٌ لَجِبٌ بِالرَّعْدِ، وَلَجَبُ الْأَمْوَاجِ كَذَلِكَ"[١]. وَقَالَ الأَصْمَعِيُّ: " اللَّجَبُ: ارْتِفَاعُ الصَّوْتِ وَاخْتِلَاطِهِ "[٢]. وَقَالَ الخَلِيلُ: " عَسْكَرٌ لَجَبٌ، وَاللَّجَبُ: صَوْتُهُ "[٣].

وَذَكَرَ طَائِفَةٌ مِنَ الأَعْلَامِ أَنَّ (اللَّجَبَ)، وَ(الجَلَبَةَ) بِمَعْنًى؛ قَالَ كُرَاعُ النَّمْلِ: " اللَّجَبُ: يَعْنِي الجَلَبَةُ وَالصَّوْتُ "[٤]. وَجَاءَ فِي (أَسَاسِ البَلَاغَةِ): " وَمَا هَذِهِ الجَلَبَةُ؟ وَمَا هَذَا الجَلَبُ وَاللَّجَبُ؟"[٥]. وَقَدْ نَصَّ بَعْضُ شُرَّاحِ الحَدِيثِ وَالغَرِيبِ عَلَى أَنَّ (اللَّجَبَ) مَقْلُوبٌ مِنَ (الجَلَبَةِ)[٦].

قُلْتُ: وَمِمَّا يُعَضِّدُ دَعْوَى القَلْبِ فِي (اللَّجَبَةِ)، أَنَّ (الجَلَبَةَ) أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فِي كَلَامِ العَرَبِ مِنْهَا؛ قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ فِي تَمْيِيزِ الأَصْلِ مِنَ المَقْلُوبِ: " أَنْ يَكُونَ أَحَدُ النَّظْمَيْنِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا مِنَ الآخَرِ، فَيَكُونُ الأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا هُوَ الأَصْلُ، وَالآخَرُ مَقْلُوبًا مِنْهُ، نَحْو: لَعَمْرِي وَرَعَمْلِي؛ فَإِنَّ (لَعَمْرِي) أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا؛ فَلِذَلِكَ ادَّعَيْنَا أَنَّهُ الأَصْلُ "[٧].

٤- (الجِهَارُ وَالهِجَارُ):

قَالَ: " قَوْلُهُ: (كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَاةٌ إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ الْإِجْهَارِ أَنْ يَعْمَلَ الْعَبْدُ عَمَلًا ... إِلَى آخِرِهِ)[٨] ... وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَإِنَّ مِنَ الْإِجْهَارِ)، فَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ، إِلَّا نُسْخَةَ ابْنِ مَاهَانَ، فَفِيهَا: (وَإِنَّ مِنَ الْجِهَارِ)، وَهُمَا صَحِيحَانِ؛ الْأَوَّلُ: مِنْ (أَجْهَرَ)، وَالثَّانِي: مِنْ (جَهَرَ). وَأَمَّا قول مُسْلِمٌ: (وَقَالَ زُهَيْرٌ: وَإِنَّ مِنَ الْهِجَارِ)[٩] – بِتَقْدِيمِ الْهَاءِ –، فَقِيلَ: إِنَّهُ خِلَافُ الصَّوَابِ.

---

[١] الدلائل في غريب الحديث: ٢٠٣/١.

[٢] البارع في اللّغة: ٦٤٨.

[٣] العين: ١٣٣/٦.

[٤] المنتخب من كلام العرب: ٥٠٦. وينظر: الصّحاح: ٢١٨/١. والمحكم: ٤٤٢/٧.

[٥] أساس البلاغة: ١٤٣/١.

[٦] ينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: ١١١/٣. والنهاية لابن الأثير: ٢٣٢/٤.

[٧] الممتع الكبير في التّصريف: ٣٩٢.

[٨] صحيح مسلم: ٢٢٩١/٤.

[٩] المصدر السّابق، والصّحيفة نَفسها.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ صَحِيحٌ، وَيَكُونُ (الْهِجَارُ) لُغَةً فِي (الْجِهَارِ)، الَّذِي هُوَ الْفُحْشُ وَالْخَنَا وَالْكَلَامُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي؛ وَيُقَالُ فِي هَذَا: أَهْجَرَ: إِذَا أَتَى بِهِ؛ كَذَا ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ "[1].

وَهَذَا المَوْضِعُ مِنْ أَغْلَاطِ النَّوَوِيِّ الوَاضِحةِ، وَأَوْهَامِهِ الفَاحِشَةِ، وَمُجَازَفَاتِهِ المُنْكَرَةِ؛ فَلَمْ يَحْكِ أَيٌّ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ (الهِجَارَ) بِالمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلَا بِمَعْنًى قَرِيبٍ مِنْهُ؛ قَالُوا: " وَالهِجَارُ: حَبْلٌ يُشَدُّ فِي حِقْوِ البَعِيرِ، ثُمَّ يُشَدُّ إِلَى أَحَدِ رِسْغَي يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ "[2]. وَحَكَوا (الهِجَارَ) بِمَعْنَى وَتَرِ القَوْسِ[3]. وَحَكَى ابْنُ سِيده أَنَّ " الهِجَارَ خَاتَمٌ تُمْتَحَنُ بِهِ الفَرَسُ؛ طَعْنهَا وَرَمْيهَا "[4].

وَكَانَ القَاضِي عِيَاضٌ قَدْ تَنَبَّهَ لِذَلِكَ، وَخَطَّأَ رُوَايَةِ الحَدِيثِ بِلَفْظِ (الهِجَارِ)؛ قَالَ: " وَأَمَّا (الهِجَارُ)، فَبَعِيدٌ لَفْظًا وَمَعْنًى، إِنَّمَا (الهِجَارُ): الحَبْلُ، أَوِ الوَتَرُ يُشَدُّ بِهِ يَدُ البَعِيرِ، أَوِ الحَلَقَةُ الَّتِي يُتَعَلَّمُ فِيهَا الطَّعْنُ؛ وَلَا مَعْنَى لَهُ يَصِحُّ، وَلَا يُخَرَّجُ هُنَا "[5]، وَرَدَّ الرِّوَايَةَ إِلَى التَّصحِيفِ[6].

٥- (حَزَرَاتٌ وَحَزَزَاتٌ):

قَالَ: " وَ(حَزَرَات) بِتَقْدِيمِ الزَّاي عَلَى الرّاءِ، وَحُكِيَ عَكْسُهُ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ "[7].

(الحَزَرَاتُ، وَالحَزَزَاتُ) الَّتِي ذَكَرَهَا، هِيَ جَمْعُ (حَزْرَةٍ، وَحَزْزَةٍ): خِيَارُ المَالِ. وَقَدْ ذُكِرَتْ كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ فِي مَظَانِّهَا مِنْ المُعْجَمَاتِ وَمُصَنَّفَاتِ اللُّغَةِ، وَكُتُبِ الغَرِيبِ وَشُرُوحِ الحَدِيثِ، لَكِنَّ وُرُودَ (الحَزْرَةِ) – بتَقْدِيمِ الزَّاي – فِيهَا هُوَ الغَالِبُ، وَهَذَا يُرَجِّحُ أَنَّهَا الأَصْلُ، وَالصُّورَةُ

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١١٩/١٨.

[2] جمهرة اللّغة: ٢١٦/١. وينظر: الجيم: ٣٢٠/٣. والمعاني الكبير: ٧٦٨/٢. والتقفية في اللّغة: ٣٨٤. ومعاني القرآن للزّجّاج: ٤٨/٢. وديوان الأدب: ٤٥٩/١. وأمالي القاليّ: ١٩٣/٢. والصّحاح: ٨٥٢/٢. وفقه اللّغة للثعالبيّ: ١٧٨. والمحكم: ١٥٨/٤.

[3] ينظر: المحيط في اللّغة: ٣٧٣/٣. والصّحاح: ٨٥٢/٢. ومجمل اللّغة: ٨٩٩. والمحكم: ١٥٨/٤. والمفردات: ٨٣٤. وشمس العلوم: ٦٨٧٥/١٠.

[4] المخصّص: ٢١٣/٢.

[5] مشارق الأنوار: ٣٤٧/١. وينظر: مطالع الأنوار: ١٧٥/٢.

[6] ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٥٤٠/٨.

[7] المجموع: ٤٢٧/٥.

الأُخْرَى مَقْلُوبَةٌ عَنْهَا؛ قَالَ الخَلِيلُ، وَغَيْرُهُ: " وَالحَزْرَةُ: خِيَارُ المَالِ "[1]. وَأَمَّا (الحَرْزَةُ) – بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ –، فَحُكِيَتْ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ[2].

وَلَعَلَّ فِي هَذَا مَا يُعَلِّلُ تَرْجِيحَ شُرَّاحِ الحَدِيثِ وَالغَرِيبِ لِاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ بِتَقْدِيمِ الزَّاي؛ قَالَ ابْنُ الأَثِيرِ: " هَكَذَا يُروى بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ عَلَى الزَّايِ، وَهُوَ جمْع (حَرْزَةٍ) بِسُكُونِ الرَّاءِ، وَهِيَ خِيَارُ الْمَالِ؛ لأَنَّ صاحبَها يُحْرِزُهَا ويَصُونُها. وَالرِّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ بِتَقْدِيمِ الزَّاي عَلَى الرَّاءِ "[3]. وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ، وَغَيْرُهُ: " وَيُقَالُ – أَيْضًا –: (حَرَزَات) بِتَأْخِيرِ الزَّاي، وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ "[4]. وَقَالَ عَبْدُ الكَرِيمِ الرَّافِعِيُّ: " وَحَرَزَاتُ المُسْلِمِينَ: خِيَارُ أَمْوَالِهِم، الوَاحِدَةُ: حَرْزَةٌ، وَيُقَالُ: (حَرَزَات) بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ، وَالأَوَّلُ أَشْهَرُ "[5]. وَبَعْدُ، فَحُكْمُ النَّوَوِيِّ بِتَرْجِيحِ صُورَةِ تَقْدِيمِ الزَّاي أَمْرٌ مُتَوَقَّعٌ؛ تَمَاشِيًا مَعَ تَأَثُّرِهِ بِالمَنْقُولِ فِي كُتُبِ شَرْحِ الحَدِيثِ، فَضْلًا عَن كَثْرَةِ وُرُودِ هَذَا الاسْتِعْمَالِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ.

قُلْتُ: لَا يَبْعُدُ انْتِفَاءُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الحَرْفُ مِنَ المَقْلُوبِ، أَوْ اخْتِلَافِ اللُّغَاتِ؛ فَقَدْ يَكُونُ مَحْضَ مُصَادَفَةٍ لُغَوِيَّةٍ، وَتَشَابُهًا فِي بَيْنَ لَفْظَيْنِ مُشْتَقَّيْنِ مِن أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، مُتَعَاوِرَيْنِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ. وَيُعَضِّدُ هَذِهِ الدَّعْوَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الأَعْلَامِ؛ قَالُوا: مَنْ قَالَ: (حَزَرَاتٌ)، فَاشْتِقَاقُهُ مِنْ (حَزَرْتُ الشَّيْءَ): إِذَا قَدَّرْتُهُ، وَكَأَنَّ صَاحِبُهَا لَا يَزَالُ يُحْرِزُهَا فِي نَفْسِهِ، أَوْ لِأَنَّ النَّفْسَ تَتَأَلَّمُ لِأَخْذِهَا، أَوْ مُشْتَقَّةٌ مِنْ (حَرَزَ اللَّبَنُ): إِذَا اشْتَدَّتْ حُمُوضَتُهُ، أَوْ مِنْ (حَرَزَ القَوْمُ): إِذَا مَاتَ خِيَارُهُمْ. وَمَنْ قَالَ: (حَرَزَاتٌ)، فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ (الإِحْرَازِ)؛ لِأَنَّ صَاحِبَ المَالِ يُحْرِزُهُ، أَيْ: يَحْفَظُهُ وَيَمْنَعُهُ وَيَصُونُهُ[6].

٦- (الحَفْيَاءُ وَالحَيْفَاءُ):

---

[1] العين: ١٥٧/٣. والزَّاهر للأزهريّ: ١٠٠. والمحيط: ٦/٣. وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٩٠/٢. والجمهرة: ٥١٠/١. وديوان الأدب: ١٣٨/١. والصّحاح: ٦٢٩/٢. ومجمل اللّغة: ٢٣٢. والمحكم: ٢٢٠/٣. وشمس العلوم: ١٤٢٣/٣.

[2] ينظر: الغريبين للهرويّ: ٤٣٢/٢. والمخصّص: ٤٦/٤. وغريب الحديث لابن الجوزيّ: ٢١٠/١.

[3] النّهاية لابن الأثير: ٣٦٧/١.

[4] مطالع الأنوار: ٢٦٦/٢. وينظر: الاقتضاب في غريب الموطّأ: ٣٠١/١.

[5] شرح مسند الشّافعيّ: ١٥٦/٢.

[6] ينظر: مجمع الغرائب ومنبع الرغائب: ١٠٠/٣. ومطالع الأنوار: ٢٦٦/٢. وشرح مسند الشّافعيّ: ١٥٦/٢. والاقتضاب في غريب الموطّأ: ٣٠١/١.

قَالَ: " قَوْلُهُ (مِنَ الْحَفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ)[١]، هِيَ بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ وَفَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَبِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ، حَكَاهُمَا الْقَاضِي[٢]، وَآخَرُونَ، الْقَصْرُ أَشْهَرُ. وَالْحَاءُ مَفْتُوحَةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَقَالَ صَاحِبُ (الْمَطَالِعِ)[٣]: وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّهَا؛ قَالَ: وَهُوَ خَطَأٌ. قَالَ الْحَازِمِيُّ فِي (الْمُؤْتَلِفِ)[٤]: وَيُقَالُ فِيهَا – أَيْضًا –: (الْحَيْقَاءُ)، بِتَقْدِيمِ الْيَاءِ عَلَى الْقَافِ. وَالْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا (الْحَفْيَاءُ) "[٥].

وَالحُكْمُ بِشُهْرَةِ اسْتِعْمَالِ (الحَفْيَاءِ) بِالقِيَاسِ إِلَى (الحَيْقَاءِ)، مُوَافِقٌ للوَارِدِ فِي كُتُبِ الحَدِيثِ الَّتِي يَضِيقُ المَقَامُ عَنْ ذِكْرِهَا، وَلَعَلَّ فِي هَذَا مَا يُسَوِّغُ افْتِرَاضَ أَنَّ الاسْتِعْمَالَ بِتَقْدِيمِ الفَاءِ هُوَ الأَصْلُ، وَالآخَرُ مَقْلُوبٌ عَنْهُ[٦].

قُلْتُ: رُبَّمَا أَمْكَنَ عُزُوُّ هَذَا القَلْبِ إِلَى الخَطَأِ وَالتَّوَهُّمِ فِي تَرْتِيبِ أَصْوَاتِ الكَلِمَةِ؛ فَتَغَيُّرُ هَذَا التَّرْتِيبِ فِي مَرْحَلَةِ الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ وَارِدٌ مَعَ فَقْدِ التَّيَقُّظِ وَالالْتِفَاتِ، فَالكَاتِبُ عَلَى الآلَةِ الكَاتِبَةِ إِذَا لَمْ يَتَيَقَّظْ، يَجِيءُ بِالحُرُوفِ اللَّازِمَةِ للكَلِمَةِ، لَكِنْ بِتَرْتِيبٍ غَيْرِ تَرْتِيبِهَا الصَّحِيحِ[٧]. وَيُؤَيِّدُ احْتِمَالَ الخَطَأِ فِي هَذَا الحَرْفِ، شُيُوعُ اسْمُ (حَيْفَا) فِي اللِّسَانِ العَرَبِيِّ، وَهُوَ اسْمُ مَدِينَةٍ قَدِيمَةٍ فِي الشَّامِ، وَهُوَ يُقَارِبُ بِنَاءَ (حَفْيَاء)، وَيُشَابِهُ أَصْوَاتَهُ.

٧- (الصَّاعِقَةُ وَالصَّاقِعَة):

قَالَ: " وَصَعَقَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ، بِفَتْحِ الصَّادِ وَالْعَيْنِ، وَأَصْعَقَتْهُمْ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: الصَّاقِعَةُ، بِتَقْدِيمِ الْقَافِ "[٨].

---

[١] ينظر: صحيح مسلم: ١٤٩١/٣.

[٢] ينظر: مشارق الأنوار: ٤٤٧/١.

[٣] مطالع الأنوار: ٣٨٤/٢.

[٤] ينظر: الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة: ٢٥٨-٢٥٩.

[٥] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤/١٣.

[٦] ينظر: الممتع في التصريف: ٣٩٢.

[٧] ينظر: التّطوّر النّحويّ لِلُّغة العربيّة: ٣٥، د. رمضان عبد التوّاب، ط٢، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

[٨] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٣٠/١٥.

وَهَذَا الحَرْفُ مِنْ مَوَاضِعِ اخْتِلَافِ العُلَمَاءِ وَأَهْلِ اللُّغَةِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ اخْتِلَافِ لُغَاتِ العَرَبِ؛ قَالَ الفَرَّاءُ: " وقُرَيْشٌ ومَنْ جَاوَرَهُمْ مِنْ فُصَحَاءِ العَرَبِ يَقُولُونَ: صَاعِقَةٌ، وَصَوَاعِقُ، وَالقومُ يُصْعَقُونَ. وتَمِيمٌ وَرَبِيعةُ يَقُولُونَ: صَوَاقِعُ، وَالقومُ يُصْقَعُونَ؛ قَالَ جَرِيرٌ[1]:

تَرَى الشَّيْبَ فِي رَاسِ الْفَرَزْدَقِ قَدْ عَلَا لَهَازِمَ قِرْدٍ رَنَّحَتْهُ الصَّوَاقِعُ "[2].

وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ: " الصَّاقِعَةُ: لُغَةٌ فِي (صَعِقَتْهُم الصَّاعِقَةُ) "[3]. وَقَالَ المُبرّدُ: " تَقُولُ العَرَبُ: صَاعِقَةٌ وَصَوَاعِقُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الحِجَازِ، وَبِهِ نَزَلَ القُرْآنِ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: صَاقِعَةٌ وَصَوَاقِعُ "[4]. وَظَاهِرُ عِبَارَةِ النَّوَوِيُّ أَنَّهُ وَافَقَهُمْ فِي هَذَا. وَحُكِيَ عَنِ الأَصْمَعِيِّ قَوْلُهُ: "الصَّاعِقَةُ وَالصَّاقِعَةُ سَوَاءٌ "[5]؛ فَأَقَرَّ الاسْتِعْمَالَيْنِ، وَسَكَتْ عَنْ قَضِيَّةِ كَوْنِهِ مَقْلُوبًا، أَوْ لُغَتَيْنِ.

وَنَصَّ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الحَرْفَ مِنَ المَقْلُوبِ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: " الصَّعْقُ: أَنْ يَسْمَعَ الإِنْسَانُ صَوْتَ الهَدَّةِ الشَّدِيدَةِ، فَيَصْعَقُ لِذَلِكَ، وَيَذْهَبُ عَقْلُهُ ... وَ(الصَّاعِقَةُ) مِنْ هَذَا اشْتِقَاقُهَا؛ لِشِدَّةِ هَدَّتِهَا، وَرُبَّمَا قَلَبُوه، فَقَالُوا: (صَاقِعَةٌ) "[6]. وَقَالَ ابْنُ الحَدَّادِ:" وَ(صَقَعَتْ الصَّاقِعَةُ): أَصَابَتْ؛ مَقْلُوبٌ عَنْ (صَعَقَتِ الصَّاعِقَةُ) "[7]. وَحَكَاهُمَا بَعْضُ الأَعْلَامِ فِي (بَابِ القَلْبِ)[8].

وَلأَبِي هِلَالٍ العَسْكَرِيِّ رَأْيٌ غَرِيبٌ، إِذْ جَعَلَ (الصَّاقِعَةَ) أَصْلًا، وَ(الصَّاعِقَةَ) مَقْلُوبًا عَنْهُ؛ قَالَ: " الصَّاعِقَةُ: هِيَ مَا كَشَفَ مِنَ البُرُوقِ وَعَظُمَ، وَأَصْلُهَا مِنْ شِدَّةِ الضَّرْبِ؛ يُقَالُ: صَعَقَهُ: إِذَا ضَرَبَهُ ضَرْبًا شَدِيدًا، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي الضَّرْبِ عَلَى الرَّأْسِ؛ فَقَلَبَ، فَقِيلَ: (صَاعِقَةٌ). وَرُبَّمَا

---

[1] ديوانه: ٩٢٣/٢.

[2] كتاب فيه لغات القرآن: ١٦. وينظر: الزّاهر للأنباريّ: ١٢١/٢. والإبانة: ٣٧٤/٣.

[3] الصّحاح: ١٢٤٤/٣. وينظر: ديوان الأدب: ٣٦٦/١. ومجمل اللّغة: ٥٣٧. والصّاحبي لابن فارس: ٢٥.

[4] الكامل: ٢٣٤/٣.

[5] الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ: ٢٢٢/٦.

[6] جمهرة اللّغة: ٨٨٥/٢-٨٨٦.

[7] كتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٤١٥/٣.

[8] ينظر: أدب الكاتب: ٤٩٣. والمنتخب من كلام العرب: ٥٩٤.

قِيلَ: (صَاقِعَةٌ)، عَلَى الأَصْلِ "[1]. وَأَنْكَرَ الرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيُّ كِلَا الوَجْهَيْنِ – كَوْنهُمَا مِنَ المَقْلُوبِ، أَو كَوْنهُمَا لُغَتَيْنِ –؛ فَلَمَحَ فَرْقًا دَقِيقًا بَيْنَ دَلَالَتَيهِمَا، عَلَى الرَّغْمِ مِن اشْتِرَاكِهِمَا فِي المَعْنَى العَامّ؛ قَالَ: " الصَّاعِقَةُ وَالصَّاقِعَةُ يَتَقَارَبَانِ، وَهُمَا الهَدَّةُ الكَبِيرَةُ، إِلَّا أَنَّ (الصَّقْعَ) يُقَالُ فِي الأَجْسَامِ الأَرْضِيَّةِ، وَ(الصَّعْق) فِي الأَجْسَامِ العُلْوِيَّةِ "[2].

وَعَلَى القَوْلِ بِحُدُوثِ القَلْبِ، فَإِنَّ المُسَوِّغَ لَهُ هُوَ تَشَابُهُ صَوْتَي العَيْنِ وَالقَافِ فِي الصِّفَاتِ، وَتَقَارُبُهُمَا فِي المَخْرَجِ؛ فَالعَيْنُ صَوْتٌ يَخْرُجُ مِنْ وَسَطِ الحَلْقِ، وَهُوَ مَجْهُورٌ انْفِجَارِيٌّ، وَالقَافُ صَوْتٌ مَخْرَجُهُ اللَّهَاةُ المُتَّصِلَةُ بِأَدْنَى الحَلْقِ، وَهُوَ مَجْهُورٌ (قَدِيمًا) انْفِجَارِيٌّ.

٨- (اللّينوفر والنيلوفر):

قَالَ: " وَأَمَّا (اللَّيْنَوْفَرُ)، فَهَذَا هُوَ فِي (المُهَذَّبِ) بِلَامَيْنِ[3]، وَذَكَرَ أَبُو حَفْصٍ بنُ مَكِّيٍّ الصِّقِلِّيُّ الإِمَامُ، فِي كِتَابِهِ (تَثْقِيفِ اللِّسَانِ)، أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ: (نَيْلَوْفَرٌ)، بِفَتْحِ النُّونِ وَاللَّامِ ... "[4].

وَاللَّافِتُ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ لَمْ تَرِدْ كَثِيرًا فِي المُعْجَمَاتِ وَمَصَادِرِ اللُّغَةِ المَعْرُوفَةِ، وَمِمَّنْ ذَكَرَهَا الجَوْهَرِيُّ؛ قَالَ: " وَالفَاغِرَةُ: ضَرْبٌ مِنَ الطِّيبِ، وَهُوَ أَصْلُ النَّيْلَوفَرِ الهِنْدِيّ "[5]. وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ مِنَ الفَارِسِيَّةِ، وَهِيَ بِالفَارِسِيَّةِ (نِيلَوْبَر)، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الرَّيَاحِينِ الَّتِي تَنْبُتُ فِي المِيَاهِ الرَّاكِدَةِ، وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ (نِيل): وَهُوَ مَا يُصْبَغُ بِهِ، وَ(بَر): وَهُوَ اسْمُ الجَنَاحِ[6].

---

[1] الوجوه والنّظائر لأبي هلال العسكريّ: ٢٨٢، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ، حققه وعلق عليه: محمّد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة الدينية–القاهرة، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

[2] المفردات في غريب القرآن: ٤٨٥.

[3] المهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ: ٣٨٣/١.

[4] المجموع: ٢٧٦/٧.

[5] الصّحاح: ٧٨٢/٢.

[6] ينظر: الأَلْفَاظُ الفَارِسِيَّة المعرّبة: ١٥٥–١٥٦.

وَجَاءَ في (المِصْبَاحِ المُنِيرِ): " وَالنَّيْلَوْفَرُ – بِكَسْرِ النُّونِ وَضَمِّ اللَّامِ –: نَبَاتٌ مَعْرُوفٌ، كَلِمَةٌ عَجَمِيَّةٌ؛ قِيلَ: مُرَكَّبَةٌ مِنْ (نِيلٍ) الَّذِي يُصْبَغُ بِهِ، و(فَر): اسْمُ الْجَنَاحِ؛ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مُجَنَّحٌ بِنِيلٍ؛ لِأَنَّ الْوَرَقَةَ كَأَنَّهَا مَصْبُوغَةُ الْجَنَاحَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ النُّونَ مَعَ ضَمِّ اللَّامِ "[1].

وَعَلَى هَذَا؛ فَقَوْلُهُمْ: (لَيْنَوْفَر) مَقْلُوبٌ مِنْ (نَيْلَوْفَر)، وَالَّذِي سَوَّغَ هَذَا الإِبْدَالَ تَقَارُبُ مَخْرَجَي صَوْتَي اللَّامِ وَالنُّونِ، وَتَشَابُهُهُمَا فِي الصِّفَاتِ؛ فَاللَّامُ صَوْتٌ لَثَوِيٌّ جَانِبِيٌّ مَجْهُورٌ ذُو قُوَّةٍ إِسْمَاعِيَّةٍ عَالِيَةٍ، وَالنُّونُ صَوْتٌ لَثَوِيٌّ أَنْفِيٌّ مَجْهُورٌ يَتَمَيَّزُ بِقُوَّتِهِ الإِسْمَاعِيَّةِ العَالِيَةِ، وَكِلَا الصَّوْتَيْنِ مِنَ الأَصْوَاتِ المُتَوَسِّطَةِ بَيْنَ الشِّدَّةِ الرَّخَاوَةِ[2].

وَقَدِ اهْتَمَّتْ بَعْضُ كُتُبِ التَّصْحِيحِ، وَمُصَنَّفَاتِ التَّثْقِيفِ اللُّغَوِيِّ، بِضَبْطِ هَذِهِ الكَلِمَةِ، وَتَعَقُّبِ اسْتِعْمَالَاتِهِ الَّتِي عَدُّوهَا لَحْنًا، أَوْ خَطَأً لُغَوِيًّا؛ قَالَ ابْنُ مَكِّيّ الصِّقِلِّيُّ: " وَيَقُولُونَ: (نِينُوفَر)، وَالصَّوَابُ: (نَيْنَوْفَر)، بِفَتْحِ النُّونِ الثَّانِيَةِ، وَ(نَيْلَوْفَر) – بِاللَّامِ – أَيْضًا "[3]. وَجَاءَ فِي (المَدْخَلِ إِلَى تَقْوِيمِ اللِّسانِ): " وَ(النَّيْنَوْفَرُ): وَفِيهِ لُغَتَانِ: (نَيْنَوْفَر)، بِفَتْحِ النُّونِ وَالفاءِ، وَ(نَيْلَوْفَر)، بِاللَّامِ. فأَمَّا قَوْلُ عَامَّةِ زَمَانِنَا: (نَيْرَوْفَل)، فَلَحْنٌ "[4]. وَقَالَ ابْنُ برّيّ فِي (غَلَطِ الفُقَهَاءِ): " وَيَقُولُونَ: (نَوْفَرٌ)، وَصَوَابُهُ: (نَيْنَوْفَرٌ)، وَ(نَيْلَوْفَرٌ)، بِفَتْحِ اللَّامِ "[5]. وَالغَرِيبُ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَذْكُرُوا (اللَّيْنَوْفَرَ)؛ لَا فِيمَا صَحَّحُوهُ، وَلَا فِيمَا عَدُّوهُ خَطَأً وَلَحْنًا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وُرُودِهِ فِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ، وَكُتُبِ الأَدَبِ، مُنْذُ بِدَايَةِ القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ.

٩- (مَثْدُونٌ وَمَثْنُودٌ):

---

[1] المصباح المنير: ٦٣٢/٢.

[2] ينظر: علم الصّرف الصّوتيّ: ٨٧-٨٩.

[3] تثقيف اللّسان: ١٧٩.

[4] المدخل إلى تقويم اللّسان: ٢٠٢.

[5] غلط الفقهاء: ٢٧.

قَالَ: " قَوْلُهُ: (فِيهِمْ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ أَوْ مُودَنُ الْيَدِ أَوْ مَثْدُونُ الْيَدِ)[١] ... (المَثْدُونُ)، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَثَاءٍ مُثَلَّثَةٍ سَاكِنَةٍ، وَهُوَ صَغِيرٌ الْيَدِ مُجْتَمِعُهَا، كَثُنْدُوَةِ الثَّدْيِ، وَهِيَ بِفَتْحِ الثَّاءِ بِلَا همْزٍ، وَبِضَمِّهَا مَعَ الْهَمْزِ؛ وَكَانَ أَصْلُهُ (مَثْنُودٌ) "[٢].

فَجَزَمَ أَنَّ (المَثْدُونَ) – فِي الحَدِيثِ – مَقْلُوبٌ مِنَ (المَثْنُودِ)، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْنِ لِلعُلَمَاءِ؛ فَالقَوْلُ بِالقَلبِ هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَلَكِنْ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي رُوَايَةِ الحَدِيثِ؛ قَالَ: " وَقَوْلُهُ: (مُثْدَنُ اليَدِ)، قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: نَرَاهُ أُخِذَ مِنْ (ثُنْدُوَةِ الثَّدْيِ) وَهِيَ أَصْلُهُ، شَبَّهَ يَدَهُ فِي قِصْرِهَا وَاجْتِمَاعِهَا بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فَإِنْ كَانَ مِنْ هَذَا، فَالقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: (مُثْنَدٌ)؛ لِأَنَّ النُّونَ قَبْلَ الدَّالِ فِي (الثُّنْدُوَةِ)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ المَقْلُوبِ، فَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الكَلَامِ "[٣]. وَجَزَمَ بِهَذَا القَوْلِ جَمَاعَةٌ مِنَ خَالِفِيهِ؛ فِي مَصَادِرِ اللُّغَةِ وَشُرُوحِ الحَدِيثِ[٤]، فَوَافَقَهُم النَّوَوِيُّ.

وَفِي هَذَا الحَرْفِ أَقْوَالٌ أُخْرَى، مِنْهَا: إِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ " ثَدَنَ الرَّجُلُ ثَدَنًا: إِذَا كَثُرَ لَحْمُهُ، وَثَقُلَ"[٥]، و" الثَّدِنُ: الرَّجُلُ الكَثِيرُ اللَّحْمِ "[٦]. أَوْ مِنْ " أَثْدَنْتُ الشَّيْءَ: قَصَّرْتُهُ "[٧]، وَامْرَأَةٌ ثَدِنَةٌ: إِذَا كَانَتْ نَاقِصَةَ الخَلْقِ[٨].

١٠- (مِرْزَابٌ وَمِزْرَابٌ):

---

[١] ينظر: صحيح مسلم: ٧٤٧/٢.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٧١/٧.

[٣] غريب الحديث لأبي عبيد: ٤٤٦/٣. وينظر: معالم السنن للخطّابيّ: ٣٣٤/٤. والصّحاح: ٢٠٨٨/٥. ومجمل اللّغة: ١٥٧. والمخصّص: ١٥٠/١. وشمس العلوم: ٨٢٩/٢.

[٤] ينظر: تصحيح الفصيح لابن دُرُسْتَوَيْهِ: ٥٣٤. والغريبين للهرويّ: ٢٧٦/١. وشرح السّنّة للبغويّ: ٢٣٢/١٠. والتّحرير في شرح مسلم: ١٥٥. والمعلم بفوائد مسلم: ٣٩/٢. ومشارق الأنوار: ٢٨٧/١. وغريب الحديث لابن الجوزيّ: ١١٩/١.

[٥] جمهرة اللّغة: ٤٢٠/١. والمحكم: ٢٩٦/٩. وينظر: المحيط في اللّغة: ٢٨٣/٩.

[٦] المقاييس: ٣٧٣/١.

[٧] كتاب الأفعال لابن القوطيّة: ١٣٦. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٦١٤/٣. وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ١٣١/١.

[٨] ينظر: المحيط في اللّغة: ٢٨٣/٩. والمحكم: ٢٩٦/٩. والفائق للزّمخشريّ: ١٦٤/١. والتّكملة للصّغانيّ: ٢٠٢/٦.

قَالَ: " المِئْزَابُ: بِكَسْرِ المِيمِ وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهَا بِقَلْبِهَا يَاءً كَمَا فِي نَظَائِرِهِ، فَيُقَالُ: (مِيزَابٌ)، بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَقَدْ غَلِطَ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ فِي جَوَازِهِ. وَيُقَالُ – أَيْضًا –: (مِرْزَابٌ) بِرَاءٍ ثُمَّ زَايٍ، وَهِيَ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ؛ قَالُوا: وَلَا يُقَالُ: (مِزْرَابٌ)، بِتَقْدِيمِ الزَّايِ "[1].

وَطَرِيقَةُ حِكَايَتِهِ لِقَوْلِ العُلَمَاءِ تُفْهِمُ مُوَافَقَتِهِ لِمَذْهَبِهِمْ، أَيْ: إِنَّهُ غَلَّطَ اسْتِعْمَالَ (المِزْرَابِ) بِتَقْدِيمِ الزَّايِ عَلَى الرَّاءِ، وَصَحَّحَ الصُّورَةَ الأُخْرَى، وَأَنْكَرَ صَوَابَ القَلْبِ المَكَانِيِّ فِي هَذَا الحَرْفِ؛ إِتِّبَاعًا لِمَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الأَعْلَامِ بِمَنْعِهِ؛ قَالَ الأَزْهَرِيُّ: " وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: هُوَ المِيزَابُ، وَجَمْعُهُ: المَآزِيبُ، وَلَا يُقَالُ: (المِزْرَابُ)، وَنَحْو ذَلِكَ قَالَ الفَرَّاءُ وَأَبُو حَاتِمٍ "[2]. وَجَاءَ فِي (دِيوَانِ الأَدَبِ): " والْمِزْرَابُ: لُغَةٌ فِي (الْمِيزَابِ)، وَلَيْسَتْ بِفَصِيحَةٍ "[3]. وَقَالَ فِي (الجَلِيسِ الصَّالِحِ): "وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ: (الْمِيزَابُ) هُوَ الَّذِي تُخْطِئُ فِي اللَّفْظِ (العَامَّةُ)، فَتَقول: (مِزْرَابٌ)، وَ(المِيزَابُ): مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَزَبَ المَاءُ يَزِبُ: إِذَا سَالَ، أَوْ جَرَى "[4].

وَبِالمُقَابِلِ حَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَثْبَاتِ (المِزْرَابَ) لُغَةً فِي (المِيزَابِ)؛ إِذْ حُكِيَ عَنْ ثَعْلَبٍ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ: " وَيُقَالُ للمِيْزَابِ: (المِزْرَابُ)، وَ(المِرْزابُ) "[5]. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: المِئْزَابُ: المِزْرَابُ، وَرُبَّمَا لَمْ يُهْمَزْ، وَالجَمْعُ: المآزِيبُ) "[6]. وَقَالَ الصَّغَانِيُّ: " وَالمِزْرَابُ: المِرْزَابُ، وَهُوَ المِئْزَابُ "[7].

قُلْتُ: وَيُمكِنُ تَفْسِيرُ حُدُوثُ القَلْبِ المَكَانِي بِتَقْدِيمِ الزَّايِ عَلَى الرَّاءِ، فِي هَذْيِ مَخْرَجِ الصَّوْتَيْنِ، وَصِفَاتِهِمَا؛ فَكِلَاهُمَا صَوْتٌ لَثَوِيٌّ مَجْهُورٌ احْتِكَاكِيٌّ. والزَّايُ مِنْ أَصْوَاتِ الصَّفِيرِ ذَاتِ الجَرَسِ القَوِيِّ، فَتَقْدِيمُهَا عَلَى الرَّاءِ يَعْنِي إِضَافَةَ قُوَّةٍ إِسْمَاعِيَّةً بَعْدَ غُنَّةِ المِيمِ مُبَاشَرَةً، بِخَلَافِ

---

[1] تحرير ألفاظ التنبيه: ٣٠٠–٣٠١. وينظر: المجموع شرح المهذّب: ٣٤٠/١.

[2] تهذيب اللّغة: ١٣٧/١٣. وينظر: اللّسان: ٤٤٧/١.

[3] ديوان الأدب: ٣٠٨/١.

[4] الجليس الصّالح: ٣٤.

[5] تهذيب اللّغة: ١٣٧/١٣.

[6] الصّحاح: ٨٨/١.

[7] التّكملة للصّغانيّ: ١٤٨/١.

صُورَةِ فَصْلِ الرَّاءِ بَيْنَهُمَا؛ فَالرَّاءُ صَوْتٌ مُكَرَّرٌ، يَتَطَلَّبُ جُهْدًا قَوِيًّا، وَمُرُونَةً عَالِيَةً فِي عَضَلَاتِ اللِّسَانِ.

١١- (يَأَسَ وَأَيِسَ):

قَالَ: " الْمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ (يَأْسٌ) بِغَيْرِ أَلِفٍ؛ يُقَالُ: يَئِسْتُ مِنْهُ، وَأَيِسْتُ مِنْهُ، يَأْسًا فيهما"[١].

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ عَدَّهُ النَّحْوِيُّونَ مِنْ مَوَاضِعِ القَلْبِ فِي العَرَبِيَّةِ؛ (أَيِسَ) مَقْلُوبٌ مِنْ (يَئِسَ). وَذَكَرُوا لِهَذَا القَلْبِ دَلِيلَيْنِ؛ (أَحَدُهمَا) – وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ فِي عِبَارَتِهِ –: إِنَّ المَقْلُوبَ لَا مَصْدَرَ لَهُ، إِذْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا لَهُ بِمَصْدَرٍ فِي الكَلَامِ الفَصِيحِ، بِخِلَافِ الأَصْلِ (المَقْلُوبِ عَنْهُ). وَ(الآخَر): التَّصْحِيحُ مَعَ مُوجِبِ الإِعْلَالِ، فَالكَلِمَةُ المَقْلُوبَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا قُلِبَتْ مِنْهُ؛ تَصْحِيحًا وَإِعْلَالًا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وُجُودِ مُوجِبِ الإِعْلَالِ فِي المَقْلُوبِ. قَالَ ابْنُ جِنِّي: " قَوْلُهُمْ: (أَيِسْتُ مِنْ كَذَا)، فَهُوَ مَقْلُوبٌ مِنْ (يَئِسْتُ)؛ لِأَمْرَيْنِ؛ ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ أَحَدَهُمَا، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ (أَيِسْتُ) لَا مَصْدَرَ لَهُ، وَإِنَّمَا المَصْدَرُ لـ(يَئِسْتُ)، وَهُوَ (اليَأْسُ)، وَ(اليَآسَةُ) ... وَأَمَّا الآخَرُ، فَعِنْدِي أَنَّهُ لوْ لَمْ يَكُنْ مَقْلُوبًا، لَوَجَبَ إِعْلَالُهُ، وَأَنْ يَقُولَ: (إِسْتُ أَآسُ)، كـ(هِبْتُ أَهَابُ). فَظُهُورُهُ صَحِيحًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ مَقْلُوبٌ عَمَّا تَصحُّ عَيْنُهُ وَهُوَ (يَئِسْتُ)، لِتَكُونَ الصِّحَّةُ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى، كَمَا صَحَّتْ عَيْنُ (عَوِرَ) دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا بُدَّ مِنْ صِحَّتِهِ، وَهُوَ (اعْوَرَّ) "[٢].

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ مُؤَيِّدًا ذَلِكَ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ (أَيِسَ) أَصْلًا وَيُجْعَلَ تَصْحِيحُهُ شَاذًّا؛ لِأَنَّ القَلْبَ أَوْسَعُ مِنْ تَصْحِيحِ المُعْتَلِّ، وَأَكْثَرُ "[٣]. وَلَمْ يَرْتَضِ الرَّضِيُّ الاسْتِرَابَاذِيُّ، إِلَّا وُجُودَ المَصْدَرِ وَعَدَمِهِ دَلِيلًا لِلقَلْبِ؛ لِأَنَّ " حَقَّ العَلَامَةِ أَنْ تَكُونَ مُطَّرِدَةً، وَلَيْسَ صِحَّةُ الكَلِمَةِ نَصًّا فِي كَوْنِهَا مَقْلُوبَةً، إِذْ قَدْ تَكُونُ لِأَشْيَاءَ أُخَرَ، كـ(حَوِلَ، وَعَوِرَ، وَاجْتَوَرُوا، وَحَيَدَى) ... "[٤]. وَلَعَلَّ

---

[١] تحرير ألفاظ التنبيه: ٤٣.

[٢] الخصائص: ٢/٧٢-٧٤. وينظر: المخصّص: ٤/٢٠٦. ودرّة الغواص: ٢٢٧-٢٢٨.

[٣] الممتع في التصريف: ٣٩٢.

[٤] شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذيّ: ١/٢٣-٢٤.

هَذَا مَا يُفَسِّرُ اقْتِصَارَ النَّوَوِيّ عَلَى الإِشَارَةِ إِلى الدَّلِيلِ الأَوَّلِ، وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى طُولِ بَاعِهِ، وَدَقِيقِ فِطْنَتِهِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ.

وَيَشْرَحُ ابْنُ مَالِكٍ هَذَا القَلْبَ بِصُورَةٍ أَوْضَح؛ فَيَقُولُ: " يُقَالُ بِمَعْنَى (يَئِسَ): (أَيِسَ)، فَيَضَعُونَ الهَمْزَةَ مَوْضِعَ اليَاءِ، وَاليَاءَ مَوْضِعَ الهَمْزَةِ، وَيُصَحِّحُونَ اليَاءَ وَإِنْ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ الهَمْزَةِ، وَالهَمْزَةُ لَوْ كَانَتْ فِي مَحَلِّهَا لَمْ تُبْدَلْ، فَعُومِلَتِ اليَاءُ مُعَامَلَتَهَا لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَهَا "[1].

عَلَى أَنَّ ابْنَ السِّكِّيتِ جَعَلَ (أَيِسَ) لُغَةً فِي (يَئِسَ)، وَلَمْ يَعُدَّهُ قَلْبًا[2]، وَتَبِعَهُ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ[3]. وَأَبَى الجَوْهَرِيُّ أَنْ يُسَمِّيهِ قَلْبًا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَسْلِيمِهِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِمَصْدَرٍ لـ(أَيِسَ)؛ قَالَ: " (أَيِسْتُ مِنْهُ آيَسُ يَأْسًا): لُغَةٌ فِي (يَئِسْتُ مِنْهُ أَيْأَسُ يَأْسًا)، وَمَصْدَرُهُمَا وَاحِدٌ"[4].

قُلْتُ: يُمْكِنُ رَدُّ هَذَا القَلْبِ المَكَانِيِّ إِلَى عِلَّةٍ صَوْتِيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِقَانُونِ السُّهُولَةِ وَاليُسْرِ أَوِ الاقْتِصَادِ اللُّغَوِيِّ؛ فَقَدَّمُوا الهَمْزَةَ الأَقْوَى مِنَ اليَاءِ، وَالأَبْعَدُ مَخْرَجًا؛ لِـ" أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُقَدِّمُونَ الأَثْقَلَ، وَيُؤَخِّرُونَ الأَخَفَّ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ المُتَكَلِّمَ فِي أَوَّلِ نُطْقِهِ أَقْوَى نَفَسًا، وَأَظْهَرُ نَشَاطًا؛ فَقَدَّمَ أَثْقَلَ الحَرْفَيْنِ وَهُوَ عَلَى أَجْمَلِ الحَالَيْنِ "[5].

ثَانِيًا: الإِبْدَالُ

مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ فِي العَرَبِيَّةِ، ظَاهِرَةُ (الإِبْدَالِ اللُّغَوِيِّ)، الَّتِي تَعْتَرِي البِنْيَةَ الصَّرْفِيَّةِ وَالصَّوْتِيَّةِ لِلكَلِمَةِ، وَتَعْنِي حُلُولَ صَوْتٍ مَكَانَ صَوْتٍ غَيْرِهِ فِي بَعْضِ الكَلِمَاتِ، مَعَ بَقَاءِ سَائِرِ الأَصْوَاتِ، مِنْ دُونِ أَنْ يُؤْثِرَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الكَلِمَةِ. وَيَخْتَلِفُ الإِبْدَالُ اللُّغَوِيُّ عَنِ الإِعْلَالِ

---

[1] شرح الكافية الشّافية: ٤/٢١٣٤.

[2] ينظر: إصلاح المنطق: ١١٦.

[3] ينظر: التكملة فيما يلحن فيه العامّة للجواليقيّ: ٨٧٥. وتقويم اللّسان لابن الجوزيّ: ١٨٩. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٤/١٠٦.

[4] الصّحاح: ٣/٩٠٦.

[5] الخصائص: ١/٥٦.

الصَّرْفِيّ، بِأَنَّ هَذَا الأَخِيرَ خَاصٌّ بِأَصْوَاتِ العِلَّةِ، إِذْ يُقْلَبُ أَحَدُهُمَا إِلَى الآخَرِ، فِي حِينِ يَكُونُ الإِبْدَالُ فِي الصَّوَامِتِ، فَيَحلُّ أَحَدُهُمَا مَكَانَ الآخَرِ[١].

وَقَدْ تَنَبَّهَ الأَقْدَمُونَ إِلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَأَدْرَكُوا مَكَانَهَا فِي اللُّغَةِ؛ فَهَذَا ابْنُ فَارِسٍ يَقُولُ: " وَمِنْ سُنَنِ العَرَبِ إِبْدَالُ الحُرُوفِ وَإِقَامَةُ بَعْضِهَا مَقَامَ بَعْضٍ، يَقُولُونَ: (مَدَحَهُ، وَمَدَهَهُ)، وَ(فَرَسٌ رِفَلٌّ، وَرِفَنٌّ)، وَهُوَ كَثِيرٌ قَدْ أَلَّفَ فِيهِ العُلَمَاءُ. فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، فَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾[٢]؛ فَاللَّامُ وَالرَّاءُ يَتَعَاقَبَانِ، كَمَا تَقُولُ العَرَبُ: (فَلَقُ الصُّبْحِ، وَفَرَقُهُ)"[٣].

وَالإِبْدَالُ عِنْدَ القُدَمَاءِ هُوَ " أَنْ تُقِيمَ حَرْفًا مَقَامَ حَرْفٍ، إِمَّا ضَرُورَةً، وَإِمَّا صَنْعَةً وَاسْتِحْسَانًا"[٤]. وَهَذَا التَّقْيِيدُ لَمْ يَحْظَ بِقَبُولٍ مِنَ المُحْدَثِينَ، بِحُجَّةِ عَدَمِ ثُبُوتِ القَصْدِ فِي الإِبْدَالِ؛ يَقُولُ الدّكتُور عَبدُ الصَّبُورِ شَاهِين: " وَلَو أَنَّهُمْ عَبَّرُوا بِقَوْلِهِمْ: (قِيَامُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ)، لَكَانُوا أَقْرَبَ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنْ طَبِيعَةِ التَّطَوُّرِ الصَّوْتِيِّ الَّذِي يَطْرَأُ عَلَى اللُّغَةِ؛ فَالوَاقِعُ أَنَّ حُدُوثَ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ غَيْرُ مُتَوَقِّفٍ عَلَى إِرَادَةٍ تَقْصُدُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَمَلِيَّةٌ تَرْتَبِطُ بِالتَّارِيخِ وبِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ"[٥]. وَجَزَمَ الدّكْتُورُ إِبْرَاهِيم أَنِيس أَنَّ مَا أَسْمَوْهُ إِبْدَالًا مَا هُوَ إِلَّا صُورَةٌ مِنْ صُوَرِ التَّطَوُّرِ الصَّوْتِي، وَأَنَّ إِحْدَى الكَلِمَتَيْنِ أَصْلٌ، وَالأُخْرَى فَرْعٌ لَهَا أَوْ تَطَوُّرٌ لَهَا[٦].

وَكَانَ لِأَبِي الطَّيِّبِ اللُّغَوِيّ (ت٣٥١هـ) قَصَبُ السَّبْقِ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا المَعْنَى، لَكِنَّهُ عَزَا ظَاهِرَةَ الإِبْدَالِ إِلَى اخْتِلَافِ لَهجَاتِ العَرَبِ؛ حُكِيَ قَوْلُهُ: " لَيْسَ المُرَادُ بِالإِبْدَالِ أَنَّ الْعَرَبَ تَتَعَمَّدُ تَعْوِيضَ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ، وَإِنَّمَا هِيَ لُغَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ لِمَعَانٍ مُتَّفِقَةٍ، تَتَقَارَبُ اللَّفْظَتَانِ لِمَعْنًى وَاحِدٍ، حَتَّى لَا يَخْتَلِفَانِ، إِلَّا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ "[٧].

---

[١] ينظر: جامع الدروس العربيّة: ١٢٠/٢، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، ط٢٨، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

[٢] الشّعراء: من الآية: ٦٣.

[٣] الصّاحبي في فقه اللّغة: ١٥٤.

[٤] شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٤٧/٥. وينظر: اللّباب للعكبريّ: ٢٨٤/٢. والشّافية لابن الحاجب: ١٠٩/١.

[٥] أثر القراءات فِي الأصوات والنَّحو العربيّ (أبو عمرو بن العلاء): ٢٦٥، د. عبد الصّبور شاهين، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

[٦] ينظر: من أسرار اللّغة: ٧٥.

[٧] الراموز على الصّحاح: ٣٧.

أَمَّا النَّوَوِيُّ، فَقَدَ رَصَدَ عَدَدًا لَيْسَ بِالقَلِيلِ مِنَ الكَلِمَاتِ، الَّتِي حَصَلَ فِيْهَا هَذَا النَّوْعُ مِنَ الإِبْدَالِ فِي أَصْوَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَقَدْ ضَمَّنَ بَعْضًا مِنْهَا أَحْكَامَهُ النَّقْدِيَّةَ التَّقْوِيمِيَّةَ. وَهُوَ فِي هَذِهِ المَوَاضِعُ تَارَةً يُعَبِّرُ عَنْهَا بـ(الإِبْدَالِ)، وَتَارَةً بـ(اللُّغَةِ)، وَأُخْرَى يُصَحِّحُ الاسْتِعْمَالَيْنِ مِنْ دُونِ تَسْمِيَتِهِ إِبْدَالًا، أَوْ لُغَةً. وَمِنْ ذَلِكَ:

١- إِبْدَالُ الهَمْزَةِ هَاءً:

قَالَ: " قَوْلُهُ: (فَإِنِّي لَمْ أَبْتَهِرْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا)[١]، هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ، وَلِبَعْضِ الرُّوَاةِ (أَبْتَئِرُ)، بِهَمْزَةٍ بَعْدَ التَّاءِ، وَفِي أَكْثَرِهَا (لَمْ أَبْتَهِرْ)، بِالْهَاءِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَالْهَاءُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَمَعْنَاهُمَا لَمْ أُقَدِّمْ خَيْرًا، وَلَمْ أَدَّخِرْهُ "[٢].

فَجَعَلَ (الهَاءَ) فِي (أَبْتَهِرُ) مُبْدَلَةً مِنَ الهَمْزَةِ فِي (أَبْتَئِرُ)، وَهُوَ شَيْءٌ لَمْ يُذْكَرْ فِي المُعْجَمَاتِ، وَمَا صُنِّفَ فِي الإِبْدَالِ، وَسَائِرِ كُتُبِ اللُّغَةِ، بَلْ لَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ (ابْتَأَرَ، وَابْتَهَرَ) بِمَعْنًى، وَإِنَّمَا حَكَوا لَهُمَا مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ. وَالنَّوَوِيُّ إِنَّمَا نَقَلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ شُرَّاحِ الحَدِيثِ مِنْ سَالِفِيهِ، فِي وُقُوعِ الإِبْدَالِ فِي هَذَا الحَرْفِ؛ جَاءَ فِي (التَّحْرِيرِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ): " وَفِي رُوَايَةٍ فِي الصَّحِيحِ: (فَإِنِّي لَم أَبْتَهِرْ عِندَ اللَّهِ) بِالهَاءِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الهَاءُ مُبْدَلَةً مِنَ الهَمْزَةِ "[٣]. وَقَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: " أَكْثَرُ رُوَايَاتِ شُيُوخِنَا فِيهِ، فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ مُعَاذٍ: (لَمْ أَبْتَهِرْ) بِالهَاءِ، وَعِنْدَ ابْنِ مَاهَانَ: (ابْتَأَرَ) بِالهَمْزَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ المَعْرُوفُ، لَكِنْ قَدْ تُبْدَلُ الهَمْزَةُ مِنَ الهَاءِ، وَالهَاءُ مِنْهَا، فَإِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ، فَتَخَرَّجُ عَلَى هَذَا "[٤]. وَالَّذِي حَدَا هَؤُلَاءِ – وَمِنْهُم النَّوَوِيُّ – عَلَى القَوْلِ بِالإِبْدَالِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ فَقْدِهِ فِي التُّرَاثِ اللُّغَوِيّ، مَنْهَجُهُمْ القَائِمِ عَلَى تَبْرِئَةِ لُغَةِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَرُوَايَتِه مِنَ الخَطَأ، وَتَوَسُّعُهُمْ فِي الاحْتِجَاجِ بِلُغَتِهِ، وَالاحْتِكَامِ إِلَى أَلْفَاظِهِ.

وَالَّذِي سَوَّغَ هَذَا الإِبْدَالَ – إِنْ صَحَّ سَمَاعُهُ – قُرْبُ المَخْرَجِ بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ؛ فَالقُدَمَاءُ عَلَى أَنَّهُمَا يَخْرُجَانِ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ، وَفِي الدَّرْسِ الصَّوْتِي الحَدِيثِ أَنَّهُمَا صَوْتَانِ حَنْجَرِيَّانِ، أَوْ

---

[١] صحيح مسلم: ٢١١١/٤.

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٧٣/١٧.

[٣] التحرير في شرح مسلم: ٦٢٣.

[٤] إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٢٥٨/٨.

مِزْمَارِيَّانِ. وَالهَاءُ صَوْتٌ مَهْمُوسٌ عِنْدَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِينَ، وَاخْتَلَفُوا فِي صَوْتِ الهَمْزَةِ، فَقَالَ القُدَمَاءُ أَنَّهُ مَجْهُورٌ، فِي حِينِ جَزَمَ أَكْثَرُ المُحْدَثِينِ أَنَّهُ مَهْمُوسٌ. ثُمَّ إِنَّ فِي شِدَّةِ صَوْتِ الهَمْزَةِ، وَالجُهْدِ الكَبِيرِ المَبْذُولِ فِي نُطْقِهِ سَبَبًا فِي إِبْدَالِهِ بِصَوْتِ الهَاءِ الاحْتِكَاكِيِّ؛ وُفْقًا لِقَانُونِ الجُهْدِ الأَقَلِّ فِي الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ.

وَقَدْ ذُكِرَ هَذَا الإِبْدَالُ بَيْنَ الصَّامِتَيْنِ فِي تُرَاثِ القُدَمَاءِ، وَاسْتَقْرَأُوا لَهُ أَمْثِلَةً كَثِيرَةً فِي كَلَامِ العَرَبِ، وَذَكَرُوا عِلَّتَهُ، مِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: " الأَصْلُ: (مُؤَيْمِنٌ)؛ ثُمَّ قُلِبَتْ الهَمْزَةُ هَاءً؛ لِقُرْبِ مَخْرَجِهِمَا، كَمَا تُقْلَبُ فِي (أَرَقْتُ المَاءَ)، فَيُقَالُ: (هَرَقْتُ المَاءَ). وَقَالُوا: (مَاءٌ مُهْرَاقٌ، والأَصْلُ: (مَاءٌ مُرَاقٌ). وَقَالُوا: (إِبْرِيَّةٌ، وَهِبْرِيَّةٌ)، وَ(أَيْهَاتَ، وَهَيْهَاتَ)، وَ(إِيَّاكَ، وَهِيَّاكَ)؛ فَأَبْدَلُوا مِنَ الهَمْزَةِ هَاءً "[1]. وَقَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ: " أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَلَّفْتَ بَيْنَ الهَمْزَةِ وَالهَاءِ وَالحَاءِ، فَأَمْكَنَ، لَوَجَدْتَ الهَمْزَةَ تَتَحَوَّلُ هَاءً فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ؛ لِقُرْبِهَا مِنْهَا، نَحْو قَوْلِهِمْ فِي (أَم وَاللهِ): (هَم وَاللهِ)، وَكَمَا قَالُوا فِي (أَرَاقَ): (هَرَاقَ المَاءَ) "[2]. وَنَصُّوا فِي مَوَاضِعَ عِدَّةٍ عَلَى أَنَّ الهَاءَ أَخَفُّ مِنَ الهَمْزَةِ[3].

٢- الإِبْدَالُ بَيْنَ التَّاءِ وَالدَّالِ وَالطَّاءِ:

قَالَ: " وَالتِّرْيَاقُ: بِكَسْرِ التَّاءِ وَضَمِّهَا؛ لُغَتَانِ، وَيُقَالُ: دِرْيَاقٌ، وَطِرْيَاقٌ – أَيْضًا –، كُلُّهُ فَصِيحٌ "[4].

---

[1] غريب القرآن لابن قتيبة: ١٢. وينظر: الزّاهر للأنباريّ: ٨٦/١. وغريب القرآن للسجستانيّ: ٤٣٧. واشتقاق أسماء الله: ٢٢٩. واللّامع العزيزيّ: ٨١٨.

[2] جمهرة اللّغة: ٤٦/١.

[3] ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٦٨/٤. وشأن الدُّعاء: ٤٦/١، أبو سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم البستيّ الخطّابيّ، تحقيق: أحمد يوسف الدّقّاق، ط١، دار الثقافة العربيّة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. وسرّ صناعة الإعراب: ٤٩/٢. وجامع البيان في القراءات السبع: ٩٦٩/٣، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، أصل التحقيق: رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة، ط١، جامعة الشارقة – الإمارات، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. والتفسير البسيط للواحديّ: ٤٠٦/٧.

[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢/١٤-٣.

فَجَعَلَ الأَصْلَ (التِّرْيَاقَ) بِالتَّاءِ، وَ(الدِّرْيَاق، وَالطِّرْيَاق) مَقْلُوبَانِ عَنْهُ، وَهُوَ مَذْهَبٌ لِبَعْضِ العُلَمَاءِ، كَقَوْلِ الأَزْهَرِيّ: " مِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُ بَعْضَ التَّاءَاتِ فِي الصُّدُورِ دَالًا، نَحو: الدِّرْيَاقُ لُغَةٌ فِي التِّرْيَاقِ "[1]. فِي حِينِ ذَهَبَ الخَلِيلُ إِلَى أَنَّ الأَصْلَ (الدِّرِياقُ)، وَ(التِّرِيَاقُ) لُغَةٌ فِيهِ[2]. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ أَنَّ (الدِّرْيَاقَ) أَفْصَحُ مِنَ (التِّرْيَاقِ)[3]. وَجَاءَ فِي (المُحِيطِ): " وَالطِّرْيَاقُ: لُغَةٌ فِي الدِّرْيَاقِ "[4]. وَنَصَّ الزَّجَّاجِيُّ عَلَى الاسْتِعْمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ فِي (بَابِ التَّاءِ وَالدَّالِ وَالطَّاءِ) مِنْ كِتَابِهِ (الإِبْدَالِ)[5].

وَقَدْ جَمَعَتْ بَعْضُ المَصَادِرِ صُوَرَ اسْتِعْمَالِ الكَلِمَةِ دُونَ تَرْجِيحٍ، أَوْ نَصٍّ عَلَى الأَصْلِ، أَوِ الإِبْدَالِ؛ فـ" حَكَى أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُقَالُ: تِرْيَاقٌ وَدِرْيَاقٌ وَطِرْيَاقٌ وَدِرَّاقٌ، بِمَعْنًى وَاحِدٍ "[6]. وَجَاءَ فِي (المُنْتَخَبِ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ): " وَيُقَالُ: هُوَ الطِّرْيَاقُ، وَالطِّرَّاقُ، وَالدِّرَّاقُ، وَالتِّرْيَاقُ؛ أَرْبَعُ لُغَاتٍ"[7].

وَيُمْكِنُ تَفْسِيرُ نُزُوعِ اللِّسَانِ إِلَى الإِبْدَالِ بَيْنَ هَذِهِ الأَصْوَاتِ الثَّلَاثَةِ، بِاتِّحَادِ مَخْرَجِهَا، وَالتَّمَاثُلِ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ؛ إِذْ تَخْرُجُ كُلُّهَا مِنْ أَوَّلِ اللِّسَانِ وَبَاطِنِ الثَّنَايَا مَعَ اللِّثَةِ، فَهِيَ أَصْوَاتٌ لَثَوِيَّةٌ أَسْنَانِيَّةٌ. وَمِنْ حَيْثُ الصِّفَات، يَشْتَرِكُ التَّاءُ وَالطَّاءُ بِصِفَةِ الهَمْسِ. وَيَشْتَرِكُ الدَّالُ وَالطَّاءُ بِأَنَّ كِلَاهُمَا صَوْتٌ انْفِجَارِيٌّ، وَ" وَلَوْلَا الجَهْرُ الَّذِي فِي الدَّالِ، لَصَارَتْ تَاءً "[8].

---

[1] تهذيب اللّغة: ١٢٩/٦. وينظر: ديوان الأدب: ٧٤/٢. والصّحاح: ١٤٧٣/٤. والمحكم: ٣١١/٦. والإبانة: ٣٣٣/٢. والتّكملة للصّغانيّ: ١٠٥/٥.

[2] ينظر: العين: ١٢٧/٥.

[3] ينظر: الانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ١٣٦/٢.

[4] المحيط في اللّغة: ٣٢٣/٥.

[5] كتاب الإبدال والمُعاقبة والنّظائر: ٤١، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ، تحقيق: عزّ الدّين التّنوخيّ، د. ط، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٩٦٦م.

[6] الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٢٣٣/٢. والانتخاب في شرح أدب الكتّاب: ٢٤١/٤.

[7] المنتخب من كلام العرب: ٥٤٣.

[8] التحديد في الإتقان والتجويد: ١٤٠، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق: د. غانم قدوري حمد، ط١، مكتبة دار الأنبار – بغداد (ساعدت جامعة بغداد على طبعه)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.

وَقَدِ الْتَفَتَ القُدَمَاءُ إِلَى هَذَا الإِبْدَالِ، وَفَسَّرُوا وُقُوْعَهُ تَفْسِيرًا صَوْتِيًّا؛ قَالَ ابْنُ الحَنْبَلِيُّ (ت٩٧١هـ): " تَعَاقَبَتْ الحُرُوفُ النَّطْعِيَّةُ الثَّلَاثَةُ فِي أَوَّلِهِ، أَنَّهَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ تَقْرِيبِيٍّ "[١].

وَجَاءَ فِي (اللِّسَانِ): " والدِّرَّاقُ والدِّرْيَاقُ والدِّرْياقةُ، كُلُّهُ التِّرْيَاقُ، مُعَرَّبٌ – أَيْضًا – ... وَحَكَى الْهِجْرِيُّ (دَرْيَاقٌ)، بِالْفَتْحِ. وَحَكَى ابْنُ خَالَوَيْهِ أَنَّهُ يُقَالُ: (طِرْياق)، بَالطَّاء؛ لِأَنَّ الطَّاءَ وَالدَّالَ وَالتَّاءَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ؛ قَالَ: وَمِثْلُهُ (مدَّهُ وَمَطَّهُ وَمَتَّهُ) "[٢].

وَقَالَ ابْنُ جِنّي: " وَالطَّاءُ أُخْتُ التَّاءِ، فَكَأَنَّهُمَا – لِذَلِكَ – حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ تَرَى تَعَاقُبَهُمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (التِّرْيَاقُ، وَالطِّرْيَاقُ)، (وَالتِّرَنْجِينُ، وَالطِّرَنْجِينُ) "[٣].

٣- الإِبْدَالُ بَيْنَ البَاءِ وَالمِيمِ:

قَالَ: " قَوْلُهُ: (عَجْبُ الذَّنَبِ)[٤]، هُوَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الْجِيمِ، أَي: الْعَظْمُ اللَّطِيفُ الَّذِي فِي أَسْفَلِ الصُّلْبِ، وَهُوَ رَأْسُ الْعُصْعُصِ، وَيُقَالُ لَهُ: (عَجْمُ) بِالْمِيمِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا يُخْلَقُ مِنَ الْآدَمِيِّ، وَهُوَ الَّذِي يَبْقَى مِنْهُ لِيُعَادَ تَرْكِيبُ الْخَلْقِ عَلَيْهِ "[٥].

وَالثَّابِتُ فِي التُّرَاثِ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ إِبْدَالٌ بَيْنَ صَوْتَي البَاءِ وَالمِيمِ، إِذْ حَكَاهُ الأَعْلَامُ فِي الكُتُبِ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي هَذَا البَابِ[٦]، وَفِي بَعْضِ المُعْجَمَاتِ[٧]، وَفِي أَبوَابِ (الإِبْدَالِ) مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ[٨]، وَفِي مُصَنَّفَاتٍ أُخْرَى[٩].

---

[١] سهم الألحاظ في وهم الألفاظ: ٣٠، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبيّ المعروف بابن الحَنبليّ، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

[٢] لسان العرب: ٩٦/١٠.

[٣] التّمام في تفسير أشعار هذيل: ١٢٣.

[٤] صحيح مسلم: ٢٢٧٠/٤.

[٥] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٩٢/١٨.

[٦] ينظر: القلب والإبدال لابن السّكّيت (مطبوع ضمن كتاب الكنز اللّغويّ): ١٤. وكتاب الإبدال للزجّاجيّ: ٣٩. وكتاب الإبدال: ٣٩، أبو الطّيّب عبد الواحد بن عليّ اللّغويّ، تحقيق: عزّ الدّين التّنوخيّ، د. ط، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

[٧] ينظر: المنتخب من كلام العرب: ٦٥٨. وتهذيب اللّغة: ٨٩/٢. والمحيط في اللّغة: ٢٧٤/١. والمحكم: ٣٤٥. والتّكملة للصّغانيّ: ١٤٩/١.

[٨] شرح شافية ابن الحاجب: ٤٦٣/٤. والمزهر: ٣٥٨/١.

[٩] ينظر: نوادر أبي مسحل: ١٠. والكامل في اللّغة والأدب: ١٦١/١. وأمالي القاليّ: ٥٣/٢. والجليس الصّالح: ٦١٤.

وَالمُسَوّغُ لِلإِبْدَالِ بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ وُحْدَةُ المَخْرَجِ، وَصِفَةُ الجَهْرِ؛ فَكِلَاهُمَا صَوْتٌ شَفَوِيٌّ مَجْهُورٌ. وَرُبَّمَا كَانَ إِبْدَالُ البَاءِ مِيمًا؛ تَحَاشِيًا لِلشِّدَّةِ فِي نُطْقِ البَاءَ، فَاسْتَعَاضُوا عَنْهَا بِالرَّخَاوَةِ النِّسْبِيَّةِ فِي المِيمِ، إِذْ هُوَ صَوْتٌ مُتَوَسّطٌ بَيْنَ الشِّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ.

وَقَدِ اسْتَقْرَأَ القُدَمَاءُ كَثْرَةَ الإِبْدَالِ بَيْنَ هَذَيْنِ الصَّوْتَيْنِ، وَاطِّرَادَهُ؛ قَالَ الشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ: " وَالمِيمُ وَالبَاءُ يَتَعَاقَبَانِ، فَتُبْدَلُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الأُخْرَى كَثِيرًا؛ فَيَقُولُونَ: (لَازِبٌ، وَلَازِمٌ)، وَ(عَجَبُ الذَّنَبِ، وَعَجَمُ الذَّنَبِ). وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ مَقِيسٌ مُطَّرِدٌ "[١]. وَنَصَّ كَثِيرٌ مِنَ الأَثْبَاتِ عَلَى سَمَاعِ هَذَا الإِبْدَالِ فِي كَلَامِ العَرَبِ، كَقَوْلِ الفَرَّاءِ: " يُبْدِلُونَ البَاءِ مِيمًا؛ لِتَقَارُبِ المَخْرَجِ "[٢]. وَقَوْلِ الأَزْهَرِيِّ: " وَالبَاءُ وَالمِيمُ يَتَعَاقَبَانِ فِي حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ؛ لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا "[٣].

٤- الإِبْدَالُ بَيْنَ النُّونِ وَالمِيمِ:

قَالَ: " قَوْلُهَا: (سَتَّرْتُ عَلَى بَابِي دُرْنُوكًا، فِيهِ الْخَيْلُ ذَوَاتُ الْأَجْنِحَةِ، فَأَمَرَنِي فَنَزَعْتُهُ)[٤]، أَمَّا قَوْلُهَا: (سَتَّرْتُ)، فَهُوَ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ الْأُولَى. وَأَمَّا (الدُّرْنُوكُ)، فَبِضَمِّ الدَّالِ وَفَتْحِهَا؛ حَكَاهُمَا القَاضِي وَآخَرُونَ، وَالمَشْهُورُ ضَمُّهَا، وَالنُّونُ مَضْمُومَةٌ لَا غَيْرَ، وَيُقَالُ فِيهِ: (دُرْمُوكٌ)، بِالْمِيمِ، وَهُوَ سِتْرٌ لَهُ خَمْلٌ، وَجَمْعُهُ: (دَرَانِكُ) "[٥].

فَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ الأَصْلَ وَالأَكْثَرَ اِسْتِعْمَالًا: (الدُّرْنُوكُ) بِالنُّونِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ النُّونُ مِيمًا، فَقَالُوا: (الدُّرْمُوكُ). وَالَّذِي يُعَضِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثْرَةُ حِكَايَةِ الكَلِمَةِ بِالنُّونِ، وَقِلَّتِهَا بِالمِيمِ، بَلْ إِنّ مُصَنَّفَاتِ المُتَقَدِّمِينَ اقْتَصَرَتْ عَلَى الأُولَى[٦]. وَلَعَلَّ أَوَّلَ مَنْ ذَكَرَ (الدُّرْمُوكَ) مِنْ أَصْحَابِ المُعْجَمَاتِ، ابْنُ دُرَيْدٍ، ثُمَّ تَبِعَهُ ابْنُ سِيده؛ قَالَ فِي (المُحْكَمِ): " وَالدُّرْمُوكُ: الطِّنْفِسَةُ،

---

[١] شرح درّة الغواصّ: ٤٣١.

[٢] معاني القرآن للفرّاء: ٣٨٤/٢.

[٣] تهذيب اللّغة: ٢٩/٢.

[٤] صحيح مسلم: ١٦٧٦/٣.

[٥] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٨٧/١٤.

[٦] ينظر مثلًا: العين: ٣٠/٤. وغريب الحديث لابن قتيبة: ٤٦٨/٢. وأمالي القاليّ: ٤٣/١. وديوان الأدب: ٦٥/٢. ومجمل اللّغة: ٣٥٠.

كَالدُّرْنُوكِ"[1]. وَأَمَّا الَّذِي نَصَّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الإِبْدَالِ، فَهُوَ ابْنُ الأَثِيرِ؛ قَالَ: " وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: (قَالَ عَطَاءٌ: صَلَّينا مَعَهُ عَلَى دُرْنُوكٍ قَدْ طَبَّقَ البيْتَ كُلَّه)[2]، وَفِي رِوَايَةٍ: (دُرْمُوكٍ)، بِالْمِيمِ، وَهُوَ عَلَى التَّعاقُبِ "[3].

أَقُولُ: يُحْتَمَلُ وُقُوعُ التَّحْرِيفِ فِي نَقْلِ الحَدِيثِ الآنِفِ، فِي كَلِمَةِ (الدُّرْنُوكِ)؛ بِسَبَبِ سُوْءِ السَّمْعِ، فَتَوَهَّمَ السَّامِعُ النُّونَ مِيمًا، فَكَانَ هَذَا سَبَبًا فِي حِكَايَةِ الإِبْدَالِ، وَيُقَوِّي هَذَا الاحْتِمَالَ فَقْدُ صُوْرَةِ الإِبْدَالِ فِي المَصَادِرِ القَدِيمَةِ، وَفِي مُصَنَّفَاتِ (الإِبْدَالِ). قَالَ السِّيرَافِيُّ: " صَوْتُهُمَا وَاحِدٌ، وَهُمَا مَجْهُورَانِ، وَقَدْ خَالَفَ سائِرَ الحُرُوفِ فِي الصَّوْتِ، حَتَّى أَنَّكَ تَسْمَعُ المِيمَ كَالنُّونِ، وَالنُّونَ كَالمِيمِ حَتَّى تَتَبَيَّنَ ... النُّونُ وَاللَّامُ، وَإِنْ كَانَ مَخْرَجَاهُمَا مُتَبَاعِدَيْنِ، فَقَدْ جَمَعَهُمَا – عَلَى بُعْدِ مَخْرَجَيْهِمَا – شَيْئَانِ يُوجِبَانِ إِدْغَامَ النُّونِ فِي المِيمِ، وَهُمَا الجَهْرُ وَالغُنَّةُ، حَتَّى صَارَتَا مُتَشَابِهَتَيْنِ فِي السَّمْعِ "[4].

وَثَمَّةَ مَا يُسَوِّغُ الإِبْدَالَ – إِنْ ثَبتَ سَمَاعَهُ فِي هَذَا المَوْضِعِ – بَيْنَ النُّونِ وَالمِيمِ، وَهُوَ اشْتِرَاكَهُمَا فِي الصِّفَةِ؛ فَكِلَاهُمَا صَوْتٌ مَجْهُورٌ مُتَوَسطٌ بَيْنَ الشِّدَّةِ الرِّخَاوَةِ، فَضْلًا عَنْ صِفَّةِ الغُنَّةِ الَّتِي تُعْطِي قُوَّةً إِسْمَاعِيَّةً عَالِيَةً، وَجَرَسًا يَزِيدُ مِنْ اسْتِمْرَارِيَّةِ الصَّوْتِ فِي السَّمْعِ، بَيْدَ أَنَّ الغُنَّةَ فِي النُّونِ أَعْلَى وَأَوْضَحُ.

وَنَظِيرُ هَذَا الإِبْدَالِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ، تَنَبَّهَ لَهُ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ، وَذَكَرُوا عِلَّتَهُ؛ قَالَ ابْنُ جِنّي: " أَبْدَلَ النُّونَ مِيمًا؛ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك لِمَا فِيهَا مِنَ الغُنَّةِ، وَالهَوِيّ؛ وَعَلَى هَذَا جَمَعُوا بَيْنَهُمَا فِي القَوَافِي "[5].

٥- إِبْدَالُ الذَّالِ دَالًا:

---

[1] المحكم: ١٦٦/٧. وينظر: جمهرة اللّغة: ١١٩٧/٢.

[2] ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٤٦٩/٢. والسنن الكبرى: ٦١٢/٢، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقيّ، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. والفائق للزّمخشريّ: ٤٢٢/١.

[3] النّهاية: ١١٥/٢.

[4] شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ:٤٢٥/٥.

[5] سرّ صناعة الإعراب: ٩٦/٢.

قَالَ: " قَوْلُهُ(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (ذُلْفَ الْآنُفِ)[1]، هُوَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمُهْمَلَةِ؛ لُغَتَانِ، الْمَشْهُورُ الْمُعْجَمَةُ، وَمِمَّنْ حَكَى الْوَجْهَيْنِ فِيهِ صَاحِبَا (المَشَارِقِ)، وَ(المَطَالِعِ)، قَالَا: رُوَايَةُ الجُمْهُورِ بِالمُعْجَمَةِ، وَبَعْضُهُمْ بِالمُهْمَلَةِ، وَالصَّوَابُ المُعْجَمَةُ، وَهُوَ بِضَمِّ الذَّالِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ؛ جَمْعُ (أَذْلَفَ)، كَأَحْمَرَ وَحُمْرٍ، وَمَعْنَاهُ: فُطْسُ الْأُنُوفِ قِصَارُهَا مَعَ انْبِطَاحٍ، وَقِيلَ: هُوَ غِلَظٌ فِي أَرْنَبَةِ الْأَنْفِ، وَقِيلَ: تَطَامُنٌ فِيهَا، وَكُلُّهُ مُتَقَارِبٌ "[2].

فَصَحَّحَ إِبْدَالَ الذَّالِ دَالًا، وَجَعَلَهَا لُغَةً مَرْجُوحَةً، مُخَالِفًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبَا (المَشَارِقِ)، وَ(المَطَالِعِ)، إِذْ أَنْكَرَا رُوَايَةَ الدَّالِ وَالإِبْدَالَ[3]. وَلَمْ يَكُنْ إِنْكَارُهُمَا جُزَافًا، بَلْ جَاءَ بَعْدَ تَنْقِيبٍ فَاحِصٍ وَاسْتِقْرَاءٍ دَقِيقٍ؛ إِذْ خَلَتِ المُعْجَمَاتُ، ومُصَنَّفَاتُ الإِبْدَالِ، وَسَائِرُ كُتُبِ اللُّغَةِ القَدِيمَةِ، مِنْ حِكَايَةِ هَذَا الإِبْدَالِ المَزْعُومِ. وَقَدْ تَفَرَّدَ النَّوَوِيُّ بِتَصْحِيحِ الإِبْدَالِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى مَنْهَجِهِ فِي قَبُولِ لُغَةِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَتَعْظِيمِهَا، وَالاحْتِجَاجِ بِهَا، وَإِنْ خَالَفَتْ مَا قَالَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، أَوْ خَلَتْ مِنْهَا مُصَنَّفَاتُهُمْ.

وَعَلَى أَيَّةِ حَالٍ، فَهَذَا الإِبْدَالُ – إِنْ صَحَّ وُقُوعُهُ – لَهُ مَا يُبَرِّرُهُ فِي مُقَرَّرَاتِ الدَّرْسِ الصَّوْتِي؛ فَصَوْتَا الدَّالِ وَالذَّالِ مُتَقَارِبَانِ فِي المَخْرَجِ، فَالأَوَّلُ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأُصُولِ الثَّنَايَا، وَالثَّانِي مِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الثَّنَايَا. وَيَشْتَرِكَانِ بِصِفَةِ الجَهْرِ.

وَيَبْدُو أَنَّ العَرَبِيَّ لَاحَظَ هَذَا التَّقَارُبَ بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ، وَهُوَ يُعَرِّبُ بَعْضَ الأَلْفَاظِ المُقْتَرَضَةِ مِنَ اللُّغَاتِ الأُخْرَى، فَأَبْدَلَ مِنَ الذَّالِ دَالًا؛ لِأَنَّ الأَعْجَمِيَّةَ إِذَا عُرِّبَتْ غُيِّرَتْ مِنْ لَفْظِهَا. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الخَلِيلِ: " الخِيد: أَصْلُهَا: خِيذ، فَارِسِيَّةٌ، فَحَوَّلُوا الذَّال دَالًا؛ تَعْرِيبًا "[4]. وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: " والدَّيْدَبانُ: الطَّلِيعَةُ، وَهُوَ الشَّيِّقَةُ، قُلْتُ: أَصْلُهُ (دِيذَبَان)، فَغَيَّرُوا الحَرَكَةَ، وَقَالُوا: (دَيْدَبَان)، وَجَعَلُوا الذَّالَ دَالًا؛ لَمَّا أُعْرِبَ "[5]. وَجَاءَ فِي (البَارِعِ): " وَسُمِّيَتِ اليَهُودُ بِهَذَا الاسْمِ؛ لِأَنَّهُمْ نُسِبُوا

---

[1] صحيح مسلم: ٢٢٣٣/٤.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣٧/١٨.

[3] ينظر: مشارق الأنوار: ٥٣٧/١. ومطالع الأنوار: ٧٦/٣.

[4] العين: ٢٩٥/٤. وينظر: تهذيب اللّغة: ٢١٢/٧. والتكملة للصغانيّ: ٢٢٩/٢. واللّسان: ١٦٦/٣.

[5] تهذيب اللّغة: ٥٣/١٤-٥٤.

إِلَى (يَهُوذَا) أَكْبَرِ وُلْدِ يَعْقُوبَ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَإِنَّمَا قَالَتِ العَرَبُ: (اليَهُودُ)؛ لِأَنَّ الأَعْجَمِيَّةَ إِذَا عُرِّبَتْ غُيِّرَتْ مِنْ لَفْظِهَا؛ فَحُوِّلَتِ الذَّالُ دَالًا "[١].

٦- الإِبْدَالُ بَيْنَ الجِيمِ وَالقَافِ:

قَالَ: " وَأَمَّا (السّرْجِينُ)، فَبِكَسْرِ السِّينِ وَفَتْحِهَا، وَبِالجِيمِ، وَيُقَالُ بِالقَافِ بَدَلَهَا "[٢]. وَقَالَ – أَيْضًا –: " السّرْجِينُ: لَفْظَةٌ عَجْمِيَّةٌ، وَيُقَالُ بِفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِهَا، وَيُقَالُ: (سرْقِينٌ) "[٣].

فَصَحَّحَ الاسْتِعْمَالَيْنِ؛ (السّرْجِين، وَالسّرْقِين)، بِالإِبْدَالِ بَيْنَ الجِيمِ وَالقَافِ. وَيَكَادُ يُجْمِعُ القُدَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ عَرَّبَتْهَا العَرَبُ بِتَغْيِيرِ بَعْضِ أَصْوَاتِهَا؛ قَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ: " وَأَمَّا (السّرْجِينُ)، فَهُوَ الرَّوْثُ بِالفَارِسِيَّةِ، وَكُلُّ رَجِيعٍ. وَلَيْسَتْ فِيهَا – بِلِسَانِ العَجَمِ – جِيمٌ، وَإِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ يُشْبِهُ الكَافَ، فَأَبْدَلَتْ مِنْهَا العَرَبُ الجِيمَ، وَبَعْضُهُمْ يُبْدِلُهَا قَافًا "[٤]. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " وَهُوَ السِّرْقِينُ وَالسِّرْجِينُ، كَلِمَةٌ عُرِّبَتْ بِالجِيمِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ "[٥]. وَجَاءَ فِي (أَدَبِ الكَاتِبِ): " هُوَ السِّرْجِينُ، بِالجِيمِ وَكَسْرِ السِّينِ؛ قَالَ الأَصْمَعِيُّ: هُوَ فَارِسِيٌّ، لَا أَدْرِي كَيْفَ أَقُولُهُ؟ فَأَقُولُ: الرَّوْثُ "[٦]. وَيُفْهَمُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ أَنَّهَا عُرِّبَتْ أَوَّلًا بِالجِيمِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الجِيمُ قَافًا فِي بَعْضِ اللّهجَاتِ. أَوْ أَنَّهَا عُرِّبَتْ بِصُورَتَيْنِ، مِنْ دُونِ فَاصِلٍ زَمَنِيٍّ، لكنَّ (السّرْجِينَ) – بِالجِيمِ – أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، كَمَا يُفْهِمُ قَولُ الجَوْهَرِيِّ: " السِّرْجِينُ – بِالكَسْرِ –: مُعَرَّبٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلَامِ (فَعْلِيلٌ) بِالفَتْحِ. وَيُقَالُ: (سِرْقِينٌ) "[٧]. وَنَصَّ الفَيُّومِيُّ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: " وَالسِّرْجِينُ: الزِّبْلُ؛ كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ، وَأَصْلُهَا (سِرْكِينُ) بِالْكَافِ، فَعُرِّبَتْ إِلَى الْجِيمِ وَالْقَافِ، فَيُقَالُ: (سِرْقِينٌ) – أَيْضًا – "[٨].

---

[١] البارع في اللّغة: ١٤٠.

[٢] المجموع: ٢٢٦/٩.

[٣] المصدر السّابق: ٥٥١/٢.

[٤] تصحيح الفصيح لابن درستويه: ٣١١.

[٥] الغريب المصنّف: ٩٥٣/٣.

[٦] أدب الكاتب: ٤٠٣.

[٧] شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ١٩٧/٥.

[٨] المصباح المنير: ٢٧٢/١.

وَثَمَّةَ مَا يُسَوِّغُ الإِبْدَالَ بَيْنَ صَوْتَي الجِيمِ وَالقَافِ، إِذْ هُمَا مُتَقَارِبَانِ مَخْرَجًا، فَالجِيمُ صَوْتٌ غَارِيٌّ (وَسَط الحَنَكِ)، وَالقَافُ صَوْتٌ لَهَوِيٌّ (طَرَف أَقْصَى الحَنَكِ). وَيَلْتَقِيَانِ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ، كَالانْفِتَاحِ، وَالإِصْمَاتِ. وَالجِيمُ الفَصِيحَةُ، وَالقَافُ المَنْطُوقَةُ زَمَنَ الفَصَاحَةِ، صَوْتَانِ مَجْهُورَانِ.

وَقَدْ عَرَفَ العَرَبُ الإِبْدَالَ بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ فِي عَدَدٍ مِنَ الكَلِمَاتِ، كَقَوْلِ السِّيْرَافِيِّ: " وَرُبَّمَا قَلَبُوا الجِيمَ قَافًا، فَقَالُوا: فَالوْذَقٌ وَفَالوْذَجٌ، وَكَرْبَجٌ وَكَرْبَقٌ "(١). وَقَوْلِ ابْنِ فَارِسٍ: " وَأَمَّا الجِرِّيَّةُ – وَهِيَ الحَوْصَلَةُ –، فَالأَصْلُ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِيهَا أَنَّ الجِيمَ مُبْدَلَةٌ مِنْ قَافٍ، كَأَنَّ أَصْلَهَا (قِرِّيَّةٌ)؛ لِأَنَّهَا تَقْرِي الشَّيْءَ، أَيْ: تَجْمَعُهُ، ثُمَّ أَبْدَلُوا القَافَ جِيمًا، كَمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِيهِمَا "(٢).

وَالْتَفَتَ صَاحِبُ (تَصْحِيحِ التَّصْحِيفِ) إِلَى ظَاهِرَةِ تَعَاقُبِ صَوْتَي الجِيمِ وَالقَافِ فِي (المُعَرَّبَاتِ)، فَقَالَ: " الجِيمُ وَالقَافُ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى هَذَا البَابِ، فَتَقُولُ: لَوْزِينَج وَلَوْزِينَق، وَفَالُوذَق وَفَالُوذَج، وَجَوْزِينَج وَجَوْزِينَق "(٣).

٧- الإِبْدَالُ بَيْنَ القَافِ وَالكَافِ وَالطَّاءِ وَالتَّاءِ:

قَالَ: " وَالعُودُ الهِنْدِيُّ يُقَالُ لَهُ: القُسْطُ، وَالْكُسْتُ؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ "(٤).

فَصَحَّحَ اسْتِعْمَالَ الكَلِمَتَيْنِ بِمَعْنًى؛ بِنَاءً عَلَى وُقُوعِ التَّعَاقُبِ بَيْنَ صَوْتَي القَافِ وَالكَافِ فِي صَدْرِ الكَلِمَةِ، ثُمَّ بَيْنَ صَوْتَي الطَّاءِ وَالتَّاءِ آخِرًا. وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الإِبْدَالِ – إِذْ يُبْدَلُ مِنْ صَوْتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ – قَلِيْلٌ فِي العَرَبِيَّةِ؛ فَعَادَةً مَا يَكُونُ التَّعَاقُبُ فِي صَوْتٍ وَاحِدٍ. وَلَعَلَّ أَوَّلَ مَنْ حَكَى هَذَا الإِبْدَالَ كُرَاعُ النَّمْلِ؛ قَالَ مُتَحَدِّثًا عَنِ صَوْتَي الطَّاءِ وَالتَّاءِ: " وَإِنَّمَا زِيدَتْ لِأَنَّهَا أُخْتُ الطَّاءِ؛ وَلِهَذَا أَبْدَلُوا مِنْهَا، فَقَلُوا: (مَتَّ، وَمَطَّ، وَمَدَّ)، وَ(الغَلَطُ، وَالغَلَتُ)، وَ(فَحَصْتُ، وَفَحَصْطُ)، وَ(القُسْطُ، وَالكُسْتُ) "(٥). وَجَاءَ فِي (المُحْكَمِ): "الكُسْتُ: الَّذِي يُتَبَخَّرُ بِهِ، لُغَةٌ فِي الْكسْطِ،

(١) الصّحاح: ٥/٢١٣٥.

(٢) المقاييس: ١/٤٤٨.

(٣) تصحيح التصحيف وتحرير التّحريف: ٣١٩.

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٤/٢٠٠-٢٠١.

(٥) المنتخب من كلام العرب: ٧٠٤.

وَالقُسْطِ، كُلُّ ذَلِكَ عَنْ كُرَاعٍ "[1]. وَيَبْدُو أَنَّهُ قَدْ تَذَوَّقَ اتِّحَادَهُمَا فِي المَخْرَجِ، مُسَوِّغًا لِهَذَا الإِبْدَالِ؛ فَكِلَاهُمَا صَوْتٌ لَثَوِيٌّ أَسْنَانِيٌّ. وَفِي الدَّرْسِ الصَّوْتِيِّ الحَدِيثِ يَتَشَابَهُ الصَّوْتَانِ فِي صِفَةِ الجَهْرِ – أَيْضًا –.

وَأَمَّا الإِبْدَالُ بَيْنَ القَافِ وَالكَافِ فِي هَذِهِ الكَلِمَةِ، فَقَدْ رَصَدَهُ ابْنُ الأَثِيرِ، وَحَكَى سَمَاعَهُ فِي العَرَبِيَّةِ؛ قَالَ: " فِي حَدِيثِ غُسْلِ الْحَيْضِ: (نُبْذَة مِنْ كُسْتِ أَظْفَارٍ)، هُوَ القُسْطُ الهِنديُّ، عَقَّارٌ مَعْرُوفٌ. وَفِي رِوَايَةٍ: (كُسْط) بِالطَّاءِ، وَهُوَ هُوَ. وَالكَافُ وَالْقَافُ يُبْدَلُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ "[2]. وَالَّذِي سَوَّغَ الإِبْدَالَ بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ قُرْبُ المَخْرَجِ؛ فَالقَافُ صَوْتٌ لَهَوِيٌّ (مِنْ طَرَفِ أَقْصَى الحَنَكِ)، وَالكَافُ صَوْتٌ طَبَقِيٌّ (مِنْ أَقْصَى الحَنَكِ). وَكَذَا يَتَّحِدَانِ فِي الصِّفَةِ، فَكِلَاهُمَا صَوْتٌ شَدِيدٌ (انْفِجَارِيٌّ).

وَيَبْدُو أَنَّ الأَصْلَ المَقْلُوبَ عَنْهُ هُوَ (القُسْط)؛ قَالَ المُطَرِّزِيُّ شَارِحًا (الكُسْتَ): " هو القُسْطُ، بِإِبْدَالِ الكَافِ مِنَ القَافِ، وَالتَّاءِ مِنَ الطَّاءِ "[3]. وَثَمَّةَ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ خَطَّأَ قَوْلَهُمْ: (الكُسْتُ)، وَجَعَلَهُ مِنْ لَحْنِ (العَامَّةِ)[4].

٨- الإِبْدَالُ بَيْنَ الزَّايِ وَالصَّادِ وَالسِّينِ:

قَالَ: " يُقَالُ: بَزَقَ وَبَصَقَ وَبَسَقَ؛ ثَلَاثُ لُغَاتٍ بِمَعْنًى، وَالسِّينُ قَلِيلَةُ الاسْتِعْمَالِ "[5]. وَقَالَ: " البُصَاقُ وَالبُزَاقُ وَالبُسَاقُ، وَبَصَقَ وَبَزَقَ وَبَسَقَ، ثَلَاثُ لُغَاتٍ وَأَلْسُنٌ عَرَبِيَّةٌ "[6]. وَقَالَ: " البُصَاقُ وَالبُزَاقُ وَالبُسَاقُ، وَبَصَقَ وَبَزَقَ وَبَسَقَ، ثَلَاثُ لُغَاتٍ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَلُغَةُ السِّينِ قَلِيلَةٌ وَقَدْ أَنْكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَإِنْكَارُهَا بَاطِلٌ فَقَدْ نَقَلَهَا الثِّقَاتُ، وَثَبَتَتْ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ "[7].

---

[1] المحكم لابن سيده: ٧٠٤/٦.

[2] النّهاية لابن الأثير: ١٧٢/٤.

[3] ينظر مثلًا: العين: ٨٥/٥. والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ: ١٢٩/٢. والإبدال للزجّاجيّ: ٦٤. وديوان الأدب: ٤٤٤/١. والإبدال للّغويّ: ١١٩، ١٩٤. وتهذيب اللّغة: ٣١٨/٨. والصّحاح: ١٤٥٠/٤. ومجمل اللّغة: ١٢٥. والإبانة: ٢٠٠/٣.

[4] ينظر: العقد الفريد: ٧. والمدخل إلى تقويم اللّسان: ١٨١. وتصحيح التّصحيف: ٤٤١.

[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٧٥/١٢.

[6] تحرير ألفاظ التّنبيه: ٧٧.

[7] المجموع: ١٠٠/٤.

فَحَكَى ثَلَاثَةَ اسْتِعْمَالَاتٍ بِمَعْنًى، وَصَحَّحَهَا؛ لِلفِعْلِ والاسْمِ، وَعَزَا ذَلِكَ إِلَى اخْتِلَافِ اللُّغَاتِ. وَالحَقُّ أَنَّ مَرَدَّ ذَلِكَ إِلَى تَعَاقُبِ الأَصْوَاتِ الثَّلَاثَةِ (الصَّادِ، وَالزَّاي، وَالسِّينِ)؛ لِمَا بَيْنَهَا مِن اتِّحَادٍ فِي المَخْرَجِ، فَهِيَ أَصْوَاتٌ لَثَوِيَّةٌ أَسْنَانِيَّةٌ؛ وَتَوَافَقٍ فِي صِفَتَي الرَّخَاوَةِ وَالصَّفِيرِ، وَالصَّادُ وَالسِّينُ مَهْمُوسَانِ، وَالزَّايُ مَجْهُورٌ، وَتَتَفَرَّدُ عَنْهَا الصَّادُ بِالإِطْبَاقِ.

وَقَدْ حَكَى أَصْحَابُ المُعْجَمَاتِ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، الصُّوَرَ الثَّلَاثَ عَنِ العَرَبِ[1]، وَوَقَفُوا عَلَى سَبَبَ التَّعَاقُبِ بَيْنَ هَذِهِ الأَصْوَاتِ؛ قَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ: " وَأَمَّا قَوْلُهُ: (بَسَقَ الرَّجُلُ، وَهُوَ البُصَاقُ، وَبَسَقَ الرَّجُلُ، أَيْ: طَالَ)، فَإِنَّهُمَا مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَتَدَاخَلُ فِيهِ الصَّادُ وَالسِّينُ وَالزَّاي؛ لِتَقَارُبِ مَخَارِجِهَا وَتَجَانِسِهَا؛ فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ (البُصَاقَ) فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ؛ (البُصَاقُ) بِالصَّادِ، وَ(البُزَاقُ) بِالزَّاي، وَ(البُسَاقُ) بِالسِّينِ؛ وَالأَصْلُ الصَّادُ "[2].

وَأَمَّا إِنْكَارُ لُغَةِ السِّينِ، فَقَدْ حُكِيَ عَنِ الفَرَّاءِ، قَوْلُهُ: " يُقَالُ فِيهِ: بَصَقَ: إِذَا بَزَقَ، وَلَا يُقَالُ: بَسَقَ؛ لأَنَّ البُسُوقَ الطُّولُ "[3]، وَوَافَقَهُ ابْنُ السِّكِّيتِ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ[4]. وَأَمَّا احْتِكَامُ النَّوَوِيّ إِلَى الحَدِيثِ الشَّرِيفِ فِي إِثْبَاتِ لُغَةِ السِّينِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ الأَكْرَمِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): " إِذَا رَأَى أَحَدُكُمُ الرُّؤْيَا يَكْرَهُهَا، فَلْيَبْسُقْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ "[5].

٩- الإِبْدَالُ بَيْنَ السِّينِ وَالصَّادِ:

الإِبْدَالُ بَيْنَ صَوْتَي السِّينِ وَالصَّادِ كَثِيرُ الوُقُوعِ فِي العَرَبِيَّةِ، فَاسْتَقْرَأَ اللُّغَوِيُّونَ كَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ كَانَتْ مَحلَّ تَعَاقُبٍ بَيْنَهُمَا؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي المَخْرَجِ – فَكِلَاهُمَا يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا وَطَرَفِ اللِّسَانِ، وَهُمَا صَوْتَانِ لَثَوِيَّانِ أَسْنَانِيَّانِ –. وَاشْتِرَاكِهِمَا فِي صِفَاتِ الهَمْسِ، وَالرِّخَاوَةِ، وَالصَّفِيرِ.

---

[1] المجموع: ٤/١٠٠.

[2] تصحيح الفصيح: ٥١٩.

[3] المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: ١/١٦٤.

[4] ينظر: إصلاح المنطق: ١٨. وأدب الكاتب: ٣٨٧.

[5] مسند أحمد: ٢٣/٩٤-٩٥.

قَالَ السِّيْرَافِيُّ: " السِّينُ وَالصَّادُ مَهْمُوسَانِ، فَقَلْبُ السِّينِ صَادًا عَلَى اتِّفَاقِهِمَا فِي المَخْرَجِ وَاتِّفَاقِهِمَا فِي الهَمْسِ وَالرَّخَاوَةِ، أَقْوَى مِنْ قَلْبِ الزَّاي صَادًا، وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي الهَمْسِ وَالجَهْرِ "[١].

وَنَصَّ العُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ هَذَا الإِبْدَالَ ظَاهِرَةٌ شَائِعَةٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ، وَحَدَّدُوا لَهَا سِيَاقًا صَوْتِيًّا دَاخِلَ الكَلِمَةِ؛ قَالَ الجَوْهَرِيُّ: " أَنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَقْلِبُونَ الصَّادَ سِينًا، إِذَا كَانَ فِي الكَلِمَةِ قَافٌ، أَوْ طَاءٌ، أَوْ غَيْنٌ، أَوْ خَاءٌ "[٢]. وَقَالَ مَكِّي القَيْسِيُّ (ت٤٣٧هـ): " وَالعَرَبُ تُبْدِلُ السِّينُ صَادًا، إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا طَاءٌ، أَوْ قَافٌ، أَوْ غَيْنٌ، أَوْ خَاءٌ؛ لِتَسَفُّلِ السِّينِ وَهَمْسِهَا، وَتَصَعُّدِ مَا بَعْدَهَا وَإِطْبَاقِهِ وَجَهْرِهِ، لِيَكُونَ عَمَلُ اللِّسَانِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَذَلِكَ أَخَفُّ عَلَيْهِمْ "[٣].

وَقَدْ رَصَدَ النَّوَوِيُّ عَدَدًا مِنَ الكَلِمَاتِ الَّتِي حَدَثَ فِيهَا تَعَاقُبٌ بَيْنَ صَوْتَي السِّينِ وَالصَّادِ المَتْلُوَّيْنِ بِأَحَدِ الأَصْوَاتِ الأَرْبَعَةِ المَذْكُورَةِ؛ فَسُوِّغَ الإِبْدَالُ. قَالَ: " وَقَوْلُهُ: (الصَّالِقَةُ وَالْحَالِقَةُ وَالشَّاقَّةُ)[٤]، وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: (أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ حَلَقَ وَسَلَقَ وَخَرَقَ)[٥]؛ فَـ(الصَّالِقَةُ) وَقَعَتْ فِي الْأُصُولِ بِالصَّادِ، وَ(سَلَقَ) بِالسِّينِ، وَهُمَا صَحِيحَانِ، وَهُمَا لُغَتَانِ؛ (السَّلْقُ، وَالصَّلْقُ)، وَ(سَلَقَ وَصَلَقَ)، وَهِيَ (صَالِقَةٌ، وَسَالِقَةٌ)، وَهِيَ الَّتِي تَرْفَعُ صَوْتَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ "[٦].

وَكِلَا الوَجْهَيْنِ مَحْكِيٌّ عَنِ العَرَبِ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " قَالَ الْأَصْمَعِي: الصَّلْقُ – بِالصَّادِ – : هُوَ الصَّوْتُ الشَّدِيدُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: بِالسِّينِ "[٧]. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: " وَسَلَقَ: لُغَةٌ فِي (صَلَقَ)، أَيْ: صَاحَ "[٨]. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: " يُقَالُ: صَلَقَ، وَسَلَقَ: إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ عِنْدَ الفَجِيعَةِ بِالمَيِّتِ "[٩].

---

[١] شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ٤٥٦/٥.

[٢] الصّحاح: ٧١٥/٢.

[٣] الكشف عن وجوه القراءات: ٣٥/١.

[٤] صحيح مسلم: ١٠٠/١.

[٥] المصدر السابق، والصّحيفة نفسها.

[٦] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١١٠/٢.

[٧] غريب الحديث لأبي عبيد: ٩٧/١.

[٨] الصّحاح: ١٤٩٧/٤.

[٩] الفائق للزّمخشريّ: ٣٠٩/٢.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ المُهَذَّبِ): " وَأَمَّا (الصُّدْغُ) فَهُوَ بِالصَادِ، وَيُقَالُ بِالسِّينِ؛ لُغَتَانِ، الصَّادُ أَشْهَرُ، وَهُوَ المُحَاذِي لِرَأْسِ الأُذُنِ، نَازِلًا إِلَى أَوَّلِ العِذَارِ "[١].

وَقَدْ صَحَّحَ جَمَاعَةٌ هَذَا الإِبْدَالَ؛ اعْتِمَادًا عَلَى حِكَايَةِ قُطْرُبٍ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، ابْنِ السِّكِّيتِ، وَأَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ؛ جَاءَ فِي (البَارِعِ): " قَالَ الأَصْمَعِيُّ: وَالصُّدْغُ – بِضَمِّ الصَّادِ وَسُكُونِ الدَّالِ –: مَا انْحَدَرَ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى مَرْكِبِ اللَّحْيَيْنِ، وَهُوَ مَوْضِعُ المَاضِغِ الَّذِي يَتَحَرَّكُ إِذَا مَضَغَ الإِنْسَانُ ... قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَقَدْ يُقَالُ: (السُّدْغُ) بِالسِّينِ؛ لُغَتَانِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الصُّدْغَانِ، وَالسُّدْغَانِ – بِالسِّينِ –: لُغَتَانِ، يَلْتَقِي عَلَيْهِمَا شَعْرُ الرَّأْسِ وَشَعْرُ اللِّحْيَةِ "[٢].

وَجَاءَ فِي (الصِّحَاحِ): " الصُّدْغُ: مَا بَيْنَ العَيْنِ وَالأُذُنِ، وَيُسَمَّى – أَيْضًا – الشَّعْرُ المُتَدَلِّي عَلَيْهَا صُدْغًا ... قَالَ قُطْرُبٌ مَحَمَّدُ بنُ المُسْتَنِيرِ: إِنَّ قَوْمًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يُقَالُ لَهُمْ: (بلْعَنْبَر)، يَقْلِبُونَ السِّينَ صَادًا ... يَقُولُونَ: سِرَاطٌ وَصِرَاطٌ، وَبَسْطَةٌ وَبَصْطَةٌ، وَسَيْقَلٌ وَصَيْقَلٌ، وَسَرَقْتُ وَصَرَقْتُ، وَمَسْغَبَةٌ وَمَصْغَبَةٌ، وَمَسْدَغَةٌ وَمَصْدَقَةٌ ... "[٣]. وَقَالَ ابْنُ مَكِّيّ: " وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (ضَرَبَ عَلَى سُدْغِي)، جَائِزٌ؛ يُقَالُ: صُدْغٌ وَسُدْغٌ، حُكِيَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ السِّكِّيتِ "[٤].

وَجَعَلَ بَعْضُ الأَعْلَامِ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّعَاقُبِ قَاعِدَةً مُطَّرِدَةً، إِذْ أَجَازُوا إِبْدَالَ السِّينِ صَادًا، إِذَا تَلَاهَا أَحَدُ أَصْوَاتٍ مَخْصُوصَةٍ؛ قَالُوا: " كُلُّ حَرْفٍ فِيهِ سِينٌ بَعْدَهَا غَيْنٌ، أَوْ خَاءٌ، أَوْ قَافٌ، أَوْ طَاءٌ، فَجَائِزٌ أَنْ يُجْعَلَ السِّينُ صَادًا، مِثْلُ سُدْغٍ وَصُدْغٍ، وَرُسْغٍ وَرُصْغٍ "[٥]. أَمَّا الحُكْمُ الَّذِي اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ أَنَّ لُغَةَ الصَّادِ أَشْهَرُ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ عِبَارَةِ الصَّغَانِيِّ، الَّذِي قَالَ: " السُّدْغُ: لُغَةٌ فِي الصُّدْغِ، وَالصَّادُ أَكْثَرُ "[٦].

---

[١] المجموع: ٣٩٦/١.

[٢] البارع في اللّغة: ٣٤٥–٣٤٦.

[٣] الصّحاح: ١٣٢٣/٤.

[٤] تثقيف اللّسان: ١٩٠.

[٥] غريب الحديث للحربيّ: ٧١٢/٢. وينظر: معاني القراءات للأزهريّ: ٢١٣/١. والتّكملة والذّيل للجواليقيّ: ٨٩١. والمجموع المغيث: ٢٧٢/٢. وتقويم اللّسان: ١٧٦.

[٦] العباب الزّاخر: (حَرْفُ الغين): ٤٧.

وَمِمَّا رَصَدَهُ النَّوَوِيُّ فِي هَذَا البَابِ، الإِبْدَالُ فِي كَلِمَتَي (الصِّمَاخِ، وَالسِّمَاخِ)؛ قَالَ: " وَقَوْلُهُ: (عَلَى أَسْمِخَتِهِمْ)[1]، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ، وَهُوَ جَمْعُ (سِمَاخٍ)، وَهُوَ الخَرْقُ الَّذِي فِي الْأُذُنِ يُفْضِي إِلَى الرَّأْسِ؛ يُقَالُ: (صِمَاخٌ) بِالصَّادِ، وَ(سِمَاخٌ) بِالسِّينِ، الصَّادِ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ "[2]. وَقَالَ: " وَيُقَالُ – أَيْضًا – بِالسِّينِ بَدَلَ الصَّادِ، وَالصَّادُ أَفْصَحُ "[3].

وَهَذَا الحَرْفُ كَانَ مَوردَ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الأَعْلَامِ؛ فَحَكَى الخَلِيلُ، وَغَيْرُهُ (السِّمَاخَ) لُغَةً فِي (الصِّمَاخِ)، وَعَزَا لُغَةَ الصَّادِ إِلَى تَمِيمٍ[4]. وَنَصَّ ابْنُ فَارِسٍ عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِيهِ الصَّادُ، وَالسِّينُ مُبْدَلَةٌ مِنْهَا؛ قَالَ: " (السِّينُ وَالمِيمُ وَالخَاءُ) لَيْسَ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الإِبْدَالِ، وَالسِّينُ فِيهِ مُبْدَلَةٌ مِنْ صَادٍ، وَالسِّمَاخُ فِي الأُذُنِ: مَدْخَلُهُ "[5]. وَذَهَبَ ابْنُ السِّكِّيتِ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ إِلَى تَخْطِئَةِ لُغَةِ السِّينِ، وَاقْتَصَرَا عَلَى حَكَايَةِ (الصِّمَاخِ)[6]، وَتَبِعَهُمَا بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ[7].

قُلْتُ: فَضْلًا عَنْ مَنْهَجِ النَّوَوِيِّ القَائِمِ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي قَبُولِ لُغَاتِ العَرَبِ، فَإِنَّ اخْتِلَافَهُمْ فِي هَذَا الحَرْفِ، كَانَ وَرَاءَ الحُكْمِ الَّذِي أَطْلَقَهُ فِي قَبُولِ الاسْتِعْمَالَيْنِ، وَتَرْجِيحِ لُغَةِ الصَّادِ.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (فَلَا يَرْفُثْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْخَبْ)[8]، هَكَذَا هُوَ هُنَا بِالسِّينِ، وَيُقَالُ بِالسِّينِ وَالصَّادِ، وَهُوَ الصِّيَاحُ "[9].

فَصَحَّحَ (يَسْخَبُ، وَيَصْخَبُ) بِمَعْنًى، عَلَى الإِبْدَالِ، مِنْ دُونِ تَرْجِيحٍ بَيْنَ الاسْتِعْمَالَيْنِ، أَوْ وَصْفٍ لِأَحَدِهِمَا، وَهُوَ أَمْرٌ مُغَايِرٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الأَعْلَامِ، إِذْ جَعَلُوا الصَّادَ أَصْلًا،

---

[1] صحيح مسلم: ١٩١٩/٤.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٢٩/١٦.

[3] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٨٠/٣.

[4] ينظر: العين: ٢٠٦/٤. وتهذيب اللّغة: ٩٠/٧. والمحيط في اللّغة: ٢٧٣/٤. والمحكم: ٩٣/٥. والإبانة في اللّغة العربيّة: ٣٦٤/٣. وشمس العلوم: ٣١٩٩/٥. والتّكملة للصّغانيّ: ١٥٠/٢.

[5] تهذيب الأسماء واللّغات: ١٨٠/٣.

[6] ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٩. وأدب الكاتب: ٣٨٧.

[7] ينظر: تصحيح التصحيف: ٣١٩.

[8] صحيح مسلم: ٨٠٧/٢.

[9] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٣١/٨.

وَالسِّينَ لُغَةً فِيهِ؛ قَالَ الخَلِيلُ، وَغَيْرُهُ: " وَالسَّخَبُ: الصَّخَبُ بِلُغَةِ رَبِيعَةَ "[1]. وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: " الصَّخَبُ: مَعْرُوفٌ، وَقَدْ صَخِبَ يَصْخَبُ صَخَبًا، والسَّخَبُ: لُغَةٌ فِيهِ، رَبَعِيَّةٌ قَبِيحَةٌ "[2]. فِي حِينِ ذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَالمُطَرِّزِيُّ إِلَى أَنَّ السِّينَ هُوَ الأَصْلُ؛ قَالَ: " السَّخَّابُ وَالصَّخَّابُ: الصَيَّاحُ، مِنَ (السَّخَبِ، وَالصَّخَبِ)، وَهُمَا اخْتِلَاطُ الأَصْوَاتُ، وَالأَصْلُ السِّينُ "[3]. وَلَعَلَّ هَذَا الاخْتِلَافَ فِي القَبُولِ وَالتِّرْجِيحِ، هُوَ الَّذِي جَعَلَ النَّوَوِيَّ يَقْبَلُ الاسْتِعْمَالَيْنِ دُونَ تَرْجِيحٍ، أَوْ تَعْقِيبٍ.

وَمِمَّا وَقَعَ فِيْهِ إِبْدَالٌ بَيْنَ السِّينِ وَالصَّادِ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي نِطَاقِ قَاعِدَةِ جَوَازِ التَّعَاقُبِ بَيْنَهُمَا – إِذْ خَلتِ الكَلِمَةُ مِنْ أَصْوَاتِ الخَاءِ، وَالغَيْنِ، وَالقَافِ، وَالطَّاءِ –، قَوْلُهُمْ: (النَّاسُورُ، وَالنَّاصُورُ)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ المُهَذَّبِ): " وَأَمَّا (النَّاصُورُ)، فَكَذَا وَقَعَ بِالنُّونِ وَالصَّادِ[4]، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ؛ إِحْدَاهَا هَذِهِ، والثَّانِيَةُ: (نَاسُورٌ) بِالسِّينِ، وَالثَّالِثَةُ: (بَاسُورٌ) بِالبَاءِ وَالسِّينِ "[5].

فَالإِبْدَالُ فِي هَذَا الحَرْفِ يَثْبُتُ بِالاحْتِكَامِ إِلَى السَّمَاعِ الصَّحِيحِ عَنِ العَرَبِ، وَقَدْ نَقَلَهُ بَعْضُ الأَعْلَامِ؛ جَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللُّغَةِ): " وَالنَّاسُورُ – بِالسِّينِ وَالصَّادِ –: عِرْقٌ غَبِرٌ، وَهُوَ عِرْقٌ فِي بَاطِنِهِ فَسَادٌ، فَكُلَّمَا بَرَأَ أَعْلَاهُ، رَجَعَ غَبِرًا فاسِدًا "[6]. لَكِنَّ غَالِبَ أَهْلِ اللُّغَةِ لَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الإِبْدَالِ، وَلَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الاسْتِعْمَالَيْنِ؛ فَاقْتَصَرَ ابْنُ السِّكِّيتِ عَلَى (النَّاصُورِ)[7]. وَاقْتَصَرَ الخَلِيلُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ خَالِفِيهِ عَلَى (النَّاسُورِ)؛ جَاءَ فِي (العَيْنِ): " وَالنَّاسُورُ فِي العَرَبِيَّةِ: العِرْقُ الغَبِرُ؛ يُقَالُ: أَصَابَهُ غَبَرٌ فِي عِرْقِهِ، وَمِنْهُ يُقَالُ: دَاهِيَةُ الغَبَرِ، أَيْ: بَلِيَّةٌ لَا تَكَادُ تَذْهَبُ "[8].

---

[1] العين: ٢٠٣/٤. وينظر: المحيط: ٢٩٦/٤. وكتاب الأفعال لابن الحدّاد: ٥٥٨/٣. والمحكم: ٨٨/٥. والتكملة للصّغانيّ: ١٥٥/١.

[2] تهذيب اللّغة: ٧١/٧.

[3] المُغرب: ٣٨٧/١. وينظر: الفائق للزّمخشريّ: ٣٧٠/١.

[4] ينظر: المهذب في فقه الإمام الشّافعيّ: ٩١/١.

[5] المجموع: ٥٤١/٢.

[6] تهذيب اللّغة: ٢٧٥/١٢.

[7] ينظر: كتاب الألفاظ: ٧٧.

[8] العين: ٢٤٣/٧. وينظر: ديوان الأدب: ٣٧٢/١. والبارع: ٣١٣. والمحيط: ٣٠٥/٨. والصّحاح: ٨٢٧/٢. والمحكم: ٤٧٦/٨. والإبانة: ٦٠٥/٣.

قُلْتُ: يُرَجَّحُ أَنَّ الَّذِي حَمَلَ النَّوَوِيَّ عَلَى إِقْرَارِ هَذَا الإِبْدَالِ، وَتَصْحِيحِ اللُّغَتَيْنِ، أَمْرَانِ: (الأَوَّلُ): حِكَايَةُ الأَزْهَرِيّ لِهَذَا الإِبْدَالِ. وَ(الآخَرُ): وُرُودُ هَذِهِ الكَلِمَةِ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِالصُّورَتَينِ؛ بِالسِّينِ وَالصَّادِ[1].

وَلَمْ يَخْلُ هَذَا البَابُ مِنْ وُقُوعِ النَّوَوِيّ فِي بَعْضِ العَثَرَاتِ، وَالتَّعَجُّلِ، وَالمُجَازَفَةِ فِي الحُكْمِ؛ فَتَرَاهُ يَقُولُ: قَالَ: " قَوْلُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): (إِنَّ النُّطْفَةَ تَقَعُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ يَتَصَوَّرُ عَلَيْهَا الْمَلَكُ)، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نُسَخِ بِلَادِنَا: (يَتَصَوَّرُ)، بِالصَّادِ، وَذَكَرَ الْقَاضِ (يَتَسَوَّرُ) بِالسِّينِ؛ قَالَ: وَالمُرَادُ بِـ(يَتَسَوَّرُ): يَنْزِلُ، وَهُوَ (اسْتِعَارَةٌ، مِنْ تَسَوَّرْتُ الدَّارَ: إِذَا نَزَلْتُ فِيهَا مِنْ أَعْلَاهَا، وَلَا يَكُونُ التَّسَوُّرُ، إِلَّا مِنْ فَوْقٍ)[2]؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الصَّادُ الوَاقِعَةُ فِي نُسَخِ بِلَادِنَا مُبْدَلَةً مِنَ السِّينِ، وَاللهُ أَعْلَمُ "[3].

فَهَذَا الَّذِي احْتَمَلَهُ لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يُذْكَرْ فِي مَصَادِرِ اللُّغَةِ، وَلَا فِي غَيْرِهَا، أَنَّ هَذَا مِنْ مَوَاضِعِ الإِبْدَالِ، أَوْ أَنَّ (يَتَصَوَّرُ، وَيَتَسَوَّرُ) بِمَعْنًى. وَالغَرِيبُ – هُنَا – أَنَّ السِّيُوطِيَّ جَزَمَ بِالإِبْدَالِ فِي هَذَا الحَرْفِ[4]، وَكَأَنَّهُ نَقَلَ كَلَامَ النَّوَوِيّ. وَهَذَا يُبْرِزُ المَكَانَةَ اللُّغَوِيَّةَ الكَبِيرَةَ للنَّوَوِيّ فِي نُفُوسِ خَالِفِيهِ مِنَ العُلَمَاءِ.

وَالخُلَاصَةُ: لَقَدْ اهْتَمَّ النَّوَوِيُّ بِظَاهِرَتَي (القَلْبِ المَكَانِيّ)، وَ(الإِبْدَالِ)، فِي مَأْثُور كَلَامِ العَرَبِ، وَأَفَادَ مِنْهُمَا فِي تَفْسِيرِ كَثِيْرٍ مِنَ الأَلْفَاظِ الوَارِدَةِ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَفِي كُتُبِ الفِقْهِ وَالشَّرِيعَةِ. وَلَمْ يَلْتَزِمْ مَنْهَجًا ثَابِتًا فِي قَبُولِهِمَا، أَوْ رَفْضِهِمَا؛ فَتَارَةً يُسَمِّيهِمَا بِـ(القَلْبِ وَالإِبْدَالِ)، وَأُخْرَى يَرَدُّهُمَا إِلَى اخْتِلَافِ لُغَاتِ العَرَبِ، وَفِي مَوَارِدَ غَيْرِهَا يُهْمِلُ التَّسْمِيَةَ وَيَكْتَفِي بِقَبُولِ الاسْتِعْمَالَيْنِ، أَوْ بِرَفْضِهِمَا.

وَتَرَاهُ فِي غَالِبِ المَوَارِدِ يَتَوَسَّعُ فِي قَبُولِ الصُّوَرِ المَحْكِيَّةِ لِلأَلْفَاظِ المُتَّحِدَةِ فِي المَعْنَى، وَإِنْ خَالَفَتِ المَذْكُورَ فِي مَصَادِرِ اللُّغَةِ؛ مُحْتَجًّا بِمَرْوِيَّاتِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، فَاللُّغَةُ لَدَيْهِ تَدُورُ فِي فَلَكِ القُرْآنِ الكَرِيمِ وَالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، لَا العَكْسُ. وَهَذَا مَا حَدَاهُ إِلَى الاحْتِكَامِ إِلَى القَلْبِ وَالإِبْدَالِ،

---

[1] ينظر: مسند أحمد بن حنبل: ٥٢/٣٣. والمعجم الكبير للطّبرانيّ: ١٠٩/١١.

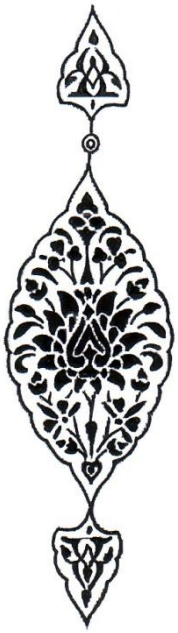
[2] إكمال المعلم بفوائد مسلم: ١٢٥/٨. وينظر: مشارق الأنوار: ٥١٣/٢.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٩٤/١٦.

[4] ينظر: الدّيباج على صحيح مسلم بن الحجّاج: ٩/٦.

لِتَصْحِيحِ اخْتِلَافِ رُوَايَةِ الحَدِيثِ الوَاحِدِ. وَهَذَا النَّهْجُ أَوْقَعَهُ فِي التَّكَلُّفِ، وَفِي بَعْضِ الأَوْهَامِ، وَالتَّفَرُّدِ فِي بَعْضِ الاجْتِهَادَاتِ اللُّغَوِيَّةِ المُخَالِفَةِ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ.

وَقَدْ كَشَفَ البَحْثُ عَنْ تَأَثُّرِهِ بِمَا دَوَّنَهُ شُرَّاحُ الحَدِيثِ فِي هَذَا البَابِ، فَتُلْفِيهِ – فِي بَعْضِ المَوَارِدِ – يَنْقُلُ عِبَارَاتِهِمِ دُونَ تَغْيِيرٍ. وَكَذَا أَظْهَرَ هَذَا البَابُ حُسْنَ قِرَاءَتِهِ لِلمُورُوثِ اللُّغَوِيّ، وَدِقَّةَ تَنْقِيرِهِ، وَجُرْأَتَهُ فِي تَقْرِيرِ الأَحْكَامِ النَّقْدِيَّةِ اللُّغَوِيَّةِ؛ فَكَثِيرًا مَا يُقَيِّدُ الاسْتِعْمَالَ بِوَصْفٍ لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْهِ، مُلَفِّقًا بَيْنَ الآرَاءِ، مُسْتَعِينًا بِأَدَوَاتِهِ النَّقْدِيَّة الرَّصِينَةِ القَائِمَةِ عَلَى ثَرَاءِ ثَقَافَتِهِ، وَسَعَةِ مَخْزُونِهِ، وَطُولِ خِبْرَتِهِ.



الخَاتِمَةُ

الخَاتِمَةُ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّـــالِحَاتُ، أَحْمَدُهُ حَمْدًا كَثِيرًا عَلَى أَنْ يَسَّـــرَ لِيَ إِتْمَامَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَقَدْ ظَهَرَ لِي جُمْلَةٌ مِنَ النَّتَائِجِ جَعَلْتُهَا خَاتِمَةً لِأُطْرُوحَتِي، وَهِيَ مُنْدَرِجَةٌ فِيمَا يَأْتِي:

١- مِمَّا يَشْهَدُ لِمَكَانَةِ النَّوَوِيِّ اللُّغَوِيَّةِ، اعْتِمَادُ كَثِيرٍ مِنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ المُتَأَخِّرِينَ عَلَى آرَائِهِ وَأَقْوَالِهِ، إِذْ نَقَلُوهَا مِنْ مُصَـــنَّفَاتِهِ المُتَنَوِّعَةِ، وَاللَّافِتُ أَنَّ أَكْثَرَ هَذَا المَنْقُولِ مَسْـــبُوقٌ بِهِ. وَمِنْ العُلَمَاءِ الَّذِينَ أَكْثَرُوا مِنَ النَّقْلِ عَنِ النَّوَوِيِّ، السُّـيُوطِيُّ، الَّذِي أَفَادَ كَثِيرًا مِنْ شَـرْحِ النَّوَوِي عَلَى (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، فِي المَبَاحِثِ اللُّغَوِيَّةِ، بَلْ إِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَنْقلُ عِبَارَةَ النَّوَوِيِّ بِتَمَامِ حُرُوفِهَا؛ بِعُزُوٍّ مَرَّةً، وَبِدُونِهِ أُخْرَى. وَكَذَلِكَ الزَّبِيدِيُّ، الَّذِي نَقَلَ عَنْـهُ - فِي (التَّاجِ) وَحْدَهُ - فِي أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَوْضِعًا. وَفِي عَدَدٍ مِنَ مَسَائِلِ اللُّغَةِ، الَّتِي عَرَضَـهَا المُتَأَخِّرُونَ، أَصْبَحَ النَّوَوِيُّ مَصْدَرًا وَحِيدًا لِلمَنْقُولِ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ، وَيُحْتَكَمُ إِلَيْهِ.

٢- مِمَّا يُؤْخَذُ عَلَى مَنْهَجِ النَّوَوِيِّ فِي إِيْرَادِ المَبَاحِثِ اللُّغَوِيَّة، ظَاهِرَةُ التَّكْرَارِ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ رَافَقَتْ تَصْنِيفَاتِهِ المُخْتَلِفَةِ. وَقَدِ اتَّسَعَ التَّكْرَارُ لِيَشْمِلَ شَرْحَ الأَلْفَاظِ وَضَبْطَهَا، وَاللُّغَاتِ، وَالمَسَائِلَ النَّحْوِيَّةَ وَالصَّـــرْفِيَّةَ وَاللُّغَوِيَّةَ، وَمَسَـــائِلَ النَّقْدِ وَالرَّدِّ وَالتَّصْـــحِيحِ. وَقَدْ رَصَـــدْتُ صُـــورَتَيْنِ لِهَذَا التَّكْرَارِ؛ (إِحْدَاهُمَا): أَنْ يُورِدَ المَسْـــأَلَةَ فِي كِتَابَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ. وَ(الأُخْرَى): أَنْ يُورِدَهَا فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ؛ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً، أَوْ أَكْثَرَ. وَرُبَّمَا تَنَبَّهَ لِلمُكَرَّرِ، فَأَحَالَ عَلَى مَوْضِـــعِ ذِكْرِهِ الأَوَّلِ؛ سَوَاءٌ أَكَانَ فِي الكِتَابِ نَفْسِهِ، أَمْ فِي كِتَابٍ سَابِقٍ لَهُ.

٣- لَمْ يَكُنِ النَّوَوِيُّ مُجَرَّدَ نَاقِلٍ لِآرَاءِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ، أَوْ مَحْضَ جَامِعٍ لَهَا، بَلْ هُوَ نَاقِدٌ بَارِعٌ مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ، مَالِكٌ لِأَدَوَاتِ النَّاقِدِ، بَصِـــيرٌ بِخَبَايَا اللُّغَةِ وَعُلُومِهَا، مُنَقِّبٌ فَاحِصٌ فِي رُكَامِ المَنْقُولِ، جَرِيءٌ فِي مَوَاضِـــعِ الرَّدِّ وَالتَّصْـــحِيحِ، وَهَذِهِ الجُرْأَةُ أَوْقَعَتْهُ فِي بَعْضِ الوَهْمِ، وَالتَّعَجُّلِ، وَالمُجَازَفَةِ مِنْ دُونِ دَلِيلٍ رَاكِزٍ.

٤- كَشَفَ البَحْثُ عَنْ اهْتِمَامِ النَّوَوِيِّ الكَبِيرِ بِلُغَاتِ العَرَبِ؛ اسْتِقْرَاءً، وَإِحْصَـاءً، وَتَقْوِيمًا. فَتَرَاهُ يُورِدُ الكَلِمَةَ ثُمَّ يَتَتَبَّعُ اللُّغَاتِ المُسْـــتَعْمَلَةَ فِيهَا، فِي مَظَانِّهَا مِنَ المَصَـــادِرِ المُخْتَلِفَةِ، وَفِي الغَالِبِ يَنُصُّ عَلَى عَدَدِ أَوْجُهِ الاسْـــتِعْمَالِ فِي الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، ثُمَّ يَعْمَدُ إِلَى المُفَاضَـــلَةِ أَوِ التَّرْجِيحِ بَيْنَ اللُّغَاتِ، أَوِ المُسَـــاوَاةِ فِي الحُكْمِ، كَاشِـــفًا عَنْ اتِّسَـــاعٍ فِي المَعْرِفَةِ، وَسَـــعَةٍ فِي

الاطِّلَاعِ وَالحِفْظِ، وَتَوَسُّـــعٍ فِي قَبُولِ لُغَاتِ العَرَبِ؛ مُؤْمِنًا بِأَنَّ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ لَمْ يُحِيطُوا بِكَلَامِ العَرَبِ كُلِّهِ إِحَاطَةً قَطْعِيَّةً. وَقَدْ أَحْصَيْتُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِمِئَةٍ مَوْضِعًا فِي عُمُومِ مُصَنَّفَاتِهِ، تَتَبَّعَ فِيهَا لُغَاتِ العَرَبِ. وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ حَقِيقَةٌ بِالبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ، وَإِنِّي لَأَقْتَرِحُ أَنْ تَكُونَ مَوضُوعًا لِدِرَاسَةٍ أَكَادِيمِيَّةٍ فِي المَاجِسْتِيرِ، أَوِ الدّكتُورَاه.

٥- مِنْ أَهَمِّ مَلَامِحِ المَنْهَجِ النَّقْدِيِّ لِلنَّوَوِيِّ، تَوَسُّعُهُ الكَبِيرُ فِي قَبُولِ الأَلْفَاظِ وَالتَّرَاكِيبِ، إِذْ لَمْ يَتَقَيَّدْ بَالنُّطُقِ الصَّـارِمَةِ، وَالأُطُرِ الضَّـيِّقَةِ، الَّتِي وَضَـعَهَا اللُّغَوِيُّونَ الأَوَائِلُ مِعْيَارًا لِصِـحَّةِ الاسْـتِعْمَالِ، وَدُخُولِهِ فِي دَائِرَةِ الفَصَـاحَةِ؛ فَاحْتَجَّ بِالمَسْـمُوعِ الخَارِجِ عَنْ تِلْكَ القُيُودِ، وَلَجَأَ إِلَى القِيَاسِ لِيُثْبِتَ سَـــعَةَ العَرَبِيَّةِ وَاتِّسَـــاعَهَا لِلأَلْفَاظِ إِزَاءَ المَعَانِي المُتَجَدِّدَةِ وَالمُتَطَوِّرَةِ. وَقَدْ اعْتَمَدَ كَثِيْرًا عَلَى آرَاءِ العُلَمَاءِ المُتَأَخِّرِيْنَ، وَلُغَتِهِمْ.

٦- لَقَدْ كَانَ المَنْهَجُ النَّقْدِيُّ لِلنَّوَوِيِّ سِمَةً بَارِزَةً رَافَقَتْ أَكْثَرَ تَصَـانِيفِهِ، وَهَذَا مِنَ الأَسْبَابِ الَّتِي كَانَتْ وَرَاءَ تَضَـــخُّمِ مَادَّتِهَا، إِذْ نَقَلَ آرَاءَ العُلَمَاءِ، وَنَاقَشَـــهَا، وَحَكَمَ عَلَيْهَا، مُعْتَمِدًا عَلَى مِئَاتِ الكُتُبِ، وَلَاسِـيَّمَا أَنَّهُ اتَّبَعَ مَنْهَجًا نَقْدِيًّا شُـمُولِيًّا، إِذْ دَخَلَتْ فِي نِطَاقِهِ مُسْـتَوَيَاتُ اللُّغَةِ، وَعُلُومُهَا وَآدَابُهَا، وَعُلومٍ أُخْرَى، كَعِلْمِ التَّفْسِيْرِ، وَالفِقْهِ، وَالحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ، وَالتَّارِيخِ.

٧- تَوَسَّعَ النَّوَوِيُّ كَثِيْرًا فِي الاسْتِشْهَادِ بِالحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَالاحْتِجَاجِ بِهِ، وَالاحْتِكَامِ إِلَيْهِ فِي مَسَـائِلِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ وَالتَّصْـحِيحِ اللُّغَوِيِّ، وَلَا سِـيَّمَا الأَحَادِيثَ الوَارِدَةَ فِي (صَـحِيحِ مُسْـلِمٍ)؛ اعْتِمَادًا عَلَى مُسَـلَّمَةٍ مَفَادُهَا أَنَّ النَّبِيَّ الأَكْرَمَ (صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) هُوَ أَفْصَـحُ العَرَبِ، وَأَنَّهُ أُوتِيَ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وَأَنَّ رُوَاةَ الحَدِيثِ مِنْ فُصَـــحَاءِ العَرَبِ. وَقَدْ قَادَهُ ذَلِكَ إِلَى تَصْـــحِيحِ أَوْجُهٍ رُوَايَةِ الحَدِيثِ الوَاحِدِ. وَقَدْ يُهْجَسُ سَـبَبٌ آخَرُ لِهَذَا المَنْهَجِ، هُوَ تَأَثُّرُهُ بِشَـيْخِهِ - فِي العَرَبِيَّةِ - ابْنِ مَالِكٍ، الَّذِي عُرِفَ عَنْهُ رُكُونُهُ الكَثِيرُ إِلَى الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، فِي قَضَايَا النَّحْوِ وَاللُّغَةِ.

٨- عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَعَقُّبِ النَّوَوِيِّ لِعُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ فِي بَعْضِ المَوَارِدِ اللُّغَوِيَّةِ، عَظَّمَ لُغَتَهُمْ، وَانْحَازَ لَهَا، وَاحْتَجَّ بِهَا؛ فَتَرَاهُ يَطْلُبُ كَلَّ مَنْدُوحَةٍ، وَيَلْتَمِسُ شَتَّى التَّأْوِيلَاتِ وَالتَّقْدِيرَاتِ؛ لِيَرْبَأَ بِهَا عَنِ مَوَاطِنِ الزَّلَلِ، وَيَتَجَافَى بِهَا عَنْ مَطَارِحِ الخَلَلِ، وَلَا سِيَّمَا عُلَمَاءَ المَذْهَبِ الَّذِي يَنْتَمِي إِلَيْهِ، وَأَعْنِي المَذْهَبَ الشَّافِعِيَّ.

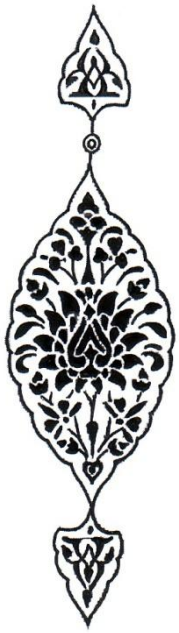
٩- لَقَدْ كَانَ لِمَا صُـنِّفَ فِي شَـرْحِ الحَدِيثِ الشَّـرِيفِ وَغَرِيبِهِ أَثَرٌ وَاضِـحٌ فِي آرَاءِ النَّوَوِيِّ، وَأَقْوَالِهِ فِي مَسَـائِلِ العَرَبِيَّةِ عَامَّةً، وَمَسَـائِلِ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ خَاصَّـةً؛ إِذْ نَقَلَ كَثِيرًا مِنْ مُصَـنَّفَاتِ

سَـــالِفِيهِ فِي هَذَا المَجَالِ، وَأَكْثَرَ النَّقْلَ مِنْ كِتَابَي (مَشَـــارِق الأَنْوَار)، وَ(إِكْمَال المُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْـلِم) لِلقاضِـــي عِيَاض، وَكِتَاب (مَطَالِع الأَنْوَار) لِابنِ قُرْقُول. وَيُؤْخَذُ عَلَيْهِ أَنَّهُ – فِي بَعْضِ المَوَارِدِ – يَنْقُلُ القَوْلَ بِنَصِّهِ دُونَ عُزُوٍّ، فَيُوهِمُ أَنَّ القَوْلَ لَهُ.

١٠– إِنَّ النَّوَوِيَّ لُغَوِيٌّ لَا يُصَنَّفُ عَلَى مَذْهَبٍ بِعَيْنِهِ، يَتَخَيَّرُ مِنَ المَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ مَا يَرَاهُ صَـوَابًا، أَوْ مُوَافِقًا لِنَوَامِيسِ العَرَبِيَّةِ وَسُنَنِهَا؛ فَهُوَ لَيْسَ بَصْـرِيًّا خَالِصًـا، وَلَا كُوفِيًّا مَحْضًـا، لَكِنَّهُ أَمْيَلُ إِلَى آرَاءِ البَصْـرِيِّينَ. وَقَدْ عَمَدَ فِي بَعْضِ المَسَائِلِ إِلَى التَّلْفِيقِ بَيْنَ المَذْهَبَيْنِ، لِيَتَفَرَّدَ بِرَأْيٍ جَدِيدٍ.

١١– مِنَ المُؤَاخَذَاتِ الَّتِي سَـجَّلَتْهَا هَذِهِ الدِّرَاسَـةُ عَلَى جُهْدِ النَّوَوِيِّ فِي النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ، فَقْدُ الدِّقَّةِ فِي أَحْكَامِهِ التَّقْوِيمِيَّةِ الَّتِي قَرَّرَهَا، فِي عَدَدٍ لَيْسَ بِالقَلِيلِ مِنْ المَوَاضِـعِ، وَهُوَ أَمْرٌ لَافِتٌ لَا يَتَنَاسَبُ مَعَ ثَقَافَةِ الرَّجُلِ وَسَعَةِ عِلْمِهِ فِي مَيدَانِ اللُّغَةِ؛ فَبَدَا لِي أَنَّهُ لَمْ يَعْتَنِ بِدِقَّةِ أَحْكَامِهِ، بِقَدْرِ اهْتِمَامِهِ بِالجَمْعِ بَيْنَ الآرَاءِ، وَاجْتِهَادِهِ الحَثِيثِ فِي طَلَبِ مُسَـوِّغٍ لِقَبُولِ الاسْـتِعْمَالِ؛ إِذْ كَانَ وَفِيًّا لِمَنْهَجِهِ القَائِمِ عَلَى التَّوَسُّـــعِ فِي تَصْـــحِيحِ المَسْـــمُوعِ وَالمَنْقُولِ عَنِ العَرَبِ؛ فَجَاءَتْ أَحْكَامُهُ مُنْسَجِمَةً مَعَ هَذَا المَنْهَجِ.

١٢– أَظْهَرَ البَحْثُ أَنَّ التّصْـــحِيفَ – وَهُوَ آفَةُ الكِتَابَةِ – كَانَ السَّـبَبَ الكَامِنَ وَرَاءَ عَدَدٍ مِنْ مَوَاضِـعِ النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ، إِذْ مُنِيتْ بَعْضُ المُصَـنَّفَاتِ بِه، وَغَالِبُ ذَلِكَ بِسَـبَبِ النُّسَّـاخِ؛ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِتَعَقُّبِ تِلْكَ المَوَاضِعِ؛ ظَنًّا مِنَ النَّاقِدِ أَنَّهُ خَطَأٌ مِنَ المُصَنِّفِ.



المَصَادِرُ
وَ
المَرَاجِعُ

ثبتُ المصادرِ والمراجعِ

***القُرآنُ الكَرِيمُ**

أولاً: الكُتُبُ المَطْبُوعَةُ:

١. الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري (ت٥١٢هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمد حسن عواد، د. جاسر أبو صفية، ط١، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢. ابن جنّي النحويّ، د. فاضل صالح السامرّائيّ، د. ط، دار النذير للطباعة والنشر-بغداد، ١٩٦٩م.

٣. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي (ت٥١٥هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ١٩٩٩م.

٤. الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ)، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد جمال الزمزميّ ، ود. نور الدين عبد الجبّار صغيري، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٥. إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: وحيد عبد السّلام بالي، ومحمّد زكي عبد الدايم، ط١، دار ابن رجب، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٦. اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقيّ النحويّ (ت٦١٣هـ)، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، ط١، دار عمّار-الأردن، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٨. أثر القراءات فِي الأصوات والنَّحو العربيّ (أبو عمرو بن العلاء)، د. عبد الصّبور شاهين (ت٢٠١٠م)، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٩. أثر اللّغة في اختلاف المجتهدين، عبد الوهّاب عبد السّلام طويلة (ت٢٠٢٠هـ)، ط٢، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٠م.

١٠. أحكام القرآن، أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء المالكيّ القشيريّ (ت٣٤٤هـ)، تحقيق: سلمان الصمديّ، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم-دبي، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
١١. أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازيّ الجصّاص (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد عليّ شاهين، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١٢. أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي الأشبيليّ (ت٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمّد عبد القادر عطا، ط٣، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٣. الأحكام الوسطى من حديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، عبد الحق بن عبد الرحمن بن المعروف بابن الخراط (ت٥٨١هـ)، تحقيق: حمدي السلفيّ، وصبحي السامرّائيّ، د. ط، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع-الرياض-المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
١٤. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦هـ)، قوبلت على الطبعة التي حققها: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدّم له: د. إحسان عبّاس، د. ط، دار الآفاق الجديدة-بيروت، د. ت.
١٥. الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبو الحسن عليّ بن محمّد الآمديّ (ت٦٣١هـ)، علّق عليه: عبد الرزاق عفيفي، قام بتصحيحه: عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان، وعلي الحمد الصالحي، ط١، مؤسسة النور بالرياض، ١٣٨٧هـ.
١٦. أخبار أبي القاسم الزجاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر-بغداد، ١٩٨٠م.
١٧. أخبار الحمقى والمغفّلين، عبد الرّحمن بن عليّ جمال الدّين بن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الأمير مهنّا، ط١، دار الفكر اللّبنانيّ-بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٨. أخلاق أهل القرآن، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغداديّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد عمرو عبد اللّطيف، بإشراف المكتب السلفيّ لتحقيق التراث، ط٣، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٩. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمّد الدّالي، مؤسّسة الرسالة-القاهرة.
٢٠. أدب الكتّاب، أبو بكر محمّد بن يحيى الصوليّ (ت٣٣٦هـ)، تحقيق: محمّد بهجة الأثريّ، نظر فيه: السيّد محمود شكري الآلوسيّ، د. ط، المطبعة السلفية بمصر، المكتبة العربية ببغداد، ١٣٤١هـ.

٢١. الأذْكار، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

٢٢. الأربعون، أبو الحسن محمد بن أسلم الطوسيّ (ت٢٤٢هـ)، تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، ط١، دار ابن حزم–بيروت، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٢٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

٢٤. ارْتقاء السيادة في أصول النحو، الشيخ يحيى بن محمّد الشّاوي المغربيّ الجزائريّ (ت١٠٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرزّاق عبد الرحمن السعديّ، ط١، دار الأنبار للطباعة والنشر، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.

٢٥. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزيّة (ت٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهليّ، ط١، أضواء السلف – الرياض، ١٣٧٣هـ–١٩٥٤م.

٢٦. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (صلّى الله عليه وسلّم)، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفيّ، ط١، مكتبة الإيمان–المدينة المنوّرة، ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م.

٢٧. الأزمنة والأمكنة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقيّ (ت٤٢١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٧هـ.

٢٨. الأزمنة وتلبية الجاهلية، محمّد بن المستنير بن الشهير بقُطْرُب (ت٢٠٦هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط٢، مؤسسة الرسالة–بيروت، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

٢٩. الأزهريّ والمعجميّة العربيّة، د. رشيد عبد الرّحمن العبيديّ (ت٢٠٠٧م)، د. ط، مطبعة المجمع العلميّ–بغداد، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

٣٠. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٣١. الأسامي والكنى، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشيبانيّ (ت٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، ط١، مكتبة دار الأقصى – الكويت، ١٤٠٦هـ–١٩٨٥م.

٣٢. الأسامي والكنى، محمّد بن محمّد الحاكم الكبير النيسابوريّ (ت٣٧٨هـ)، تحقيق: أبو عمر محمّد بن عليّ الأزهريّ، ط١، دار الفاروق للطّباعة والنّشر–القاهرة، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.

٣٣. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبيّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمّد علي معوّض، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٤. الاستشهاد والاحتجاج في اللّغة رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث، د. محمّد عيد (ت٢٠٠٤م)، ط٣، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
٣٥. الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النمريّ القرطبيّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، ط١، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام-الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٣٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ القرطبيّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، مكتبة نهضة بالقاهرة، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
٣٧. أسرار البلاغة في علم البيان، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٨. أسرار العربيّة، أبو البركات كمال الدين الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠-١٩٩٩م.
٣٩. أسس علم اللّغة، ماريو باي (ت١٩٧٨م)، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٤٠. إسفار الفصيح، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهرويّ (ت٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
٤١. الأشباه والنّظائر في النّحو، جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، د. ط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٤٢. اشتقاق أسماء الله، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٤٣. الاشتقاق والتّعريب، عبد القادر بن مصطفى المغربيّ (ت١٩٥٦م)، راجعه وعلّق عليه: د. عبد الإله نبهان، ط٣، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
٤٤. الاشتقاق، ابن دريد محمّد بن الحسن الأزديّ (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط١، دار الجيل-بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٤٥. إصلاح المنطق، ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: محمّد مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤٦. إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث، ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوريّ، ط١، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٧. إصلاح غلط المحدّثين، أبو سليمان حمد بن محمد المعروف بالخطابيّ (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د. حاتم الضّامن، ط٢، مؤسّسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٨. أصول التفكير النّحويّ، د. علي أبو المكارم (ت٢١٥م)، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٤٩. أصول النّحو العربيّ، د. محمّد خير الحلوانيّ (ت١٩٨٧م)، د. ط، الأَطلسي-الرّباط، ١٩٨١م.

٥٠. الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب النحو-فقه اللّغة-البلاغة، د. تمّام حسّان (ت٢٠١١م)، عالم الكتب-القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥١. الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن السري بن سهل المعروف بابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، د. ط، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د. ت.

٥٢. الأضداد في اللّغة، محمّد حسين آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٤م-١٣٩٤هـ.

٥٣. الأضداد، أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٤. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفيّ (ت٩٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، د. ط، دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت.

٥٥. إعجاز القرآن للباقلانيّ، أبو بكر الباقلانيّ محمّد بن الطيّب (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، ط٥، دار المعارف-مصر، ١٩٩٧م.

٥٦. إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٥٧. إعراب القرآن للأصبهانيّ، إسماعيل بن محمد بن الفضل أبو القاسم الملقب بقوّام السنّة (ت٥٣٥هـ)، قدّمت له ووثّقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيّد، ط١، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٥٨. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ.

٥٩. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع-القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٠. أعلام الحديث (شرح صحيح البخاريّ)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابيّ (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، ط١، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٦١. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعيّ (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، ط١، دار العاصمة للنشر والتوزيع-المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦٢. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركليّ الدمشقيّ (ت١٣٩٦هـ)، ط١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

٦٣. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، أبو البركات عبد الرّحمن كمال الدين بن محمّد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، د. ط، مطبعة الجامعة السّوريّة، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٦٤. الإغراب، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراسانيّ النسائيّ (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، ط١، دار المآثر - المدينة النبوية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٦٥. الإفصاح عن معاني الصحاح، يحيى بن (هُبَيْرَة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ أبو المظفر عون الدين (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، د.ط، دار الوطن، ١٤١٧هـ.

٦٦. الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ(ت٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، ط١، دار القلم-دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٦٧. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسيّ (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

٦٨. الاقتضاب في غريب الموطّأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحقّ اليفرنيّ (ت٦٢٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان-الرّياض، ٢٠٠١م.

٦٩. إكمال الأعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيانيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، ط١، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧٠. إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبيّ السبتيّ أبو الفضل (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إِسْمَاعِيل، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع-مصر، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٧١. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الأمير أبو نصر علي بن هبة الله، الشهير بابن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، اعتنى بتصحيحه والتّعليق عليه: عبد الرّحمن بن يحيى المعلمي اليمانيّ، ط١، دائرة المعارف العثمانيّة-الهند، (١٣٨١هـ-١٩٦٦م)_ (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).

٧٢. الألفاظ المهموزة، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط١، دار الفكر-دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٧٣. الأُمّ، أبو عبد الله محمّد بن إدريس الشافعيّ (ت٢٠٤هـ)، ط٢، دار الفكر – بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٩٨٣م.

٧٤. الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسمّاه من الأمكنة، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازميّ الهمدانيّ (ت٥٨٤هـ)، تحقيق: حمد بن محمّد الجاسر، د. ط، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤١٥هـ.

٧٥. الأمالي = شذور الأمالي = النوادر، أبو عليّ القاليّ إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعيّ، ط٢، دار الكتب المصرية-القاهرة، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م.

٧٦. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، د. ط، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٧٧. أمالي ابن الشجريّ، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجريّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحيّ، ط١، مكتبة الخانجيّ-القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٧٨. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسويّ العلويّ (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٧٩. أمالي المرزوقيّ، أبو عليّ محمّد بن أحمد المرزوقيّ (ت٤٢١هـ)، تحقيق: د. يحيى وهيب الجبوريّ، ط١، دار الغرب الإسلاميّ-بيروت، ١٩٩٥م.

٨٠. الإمتاع والمؤانسة، عليّ بن محمّد بن العبّاس أبو حيّان التّوحيديّ (ت٤٠٠هـ)، اعتنى به وراجعه: هيثم خليفة الطعيميّ، ط١، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٥م.

٨١. أمثال الحديث المرويّة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، أبو محمّد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزيّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمّام، مؤسّسة الكتب الثقافيّة – بيروت، ١٤٠٩هـ.

٨٢. أمثال العرب، المفضّل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبّيّ (ت١٦٨هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار الرائد العربي–بيروت، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
٨٣. الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهرويّ (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠.
٨٤. إنباه الرّواة على أنباه النحاة، أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤٠٦م–١٩٨٦م.
٨٥. الانتخاب في شرح أدب الكتّاب، أبو جعفر أحمد بن داود بن يوسف بن هشام الجذاميّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: السعدية بو خريط، وأمينة بالعربي، ط١، مركز الإمام الثعالبي للدراسات–الجزائر، دار ابن حزم–بيروت، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.

٨٦. الأنساب المتّفقة في الخطّ المتماثلة في النقط والضبط = المؤتلف والمختلف، ابن القيسرانيّ محمد بن طاهر المقدسيّ (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١١هـ.
٨٧. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميميّ السمعانيّ (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليمانيّ، وأبو بكر محمد الهاشميّ، ومحمد ألطاف حسين، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية–حيدر آباد الدكن–الهند، (١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م)–(١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
٨٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، وضع حاشيته: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، وسمّاها (الانتصاف في الإنصاف)، ط١، المكتبة العصريّة، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
٨٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، د. ت.

٩٠. الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستانيّ، محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، الدار الأثرية – عمان – الأردن، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
٩١. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسيّ (ت ق٦هـ)، تحقيق: د. محمّد بن حمود الدعجانيّ، ط١، دار الغرب الإسلاميّ، ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م.
٩٢. الإيضاح في علل النّحو، أبو القاسم الزّجّاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٥، دار النفائس–بيروت، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٩٣. الإيضاح في علوم البلاغة، أبو المعالي جلال الدين القزويني الشافعيّ (ت٧٣٩هـ)، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمّد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل – بيروت، د.ت.

٩٤. البارع في اللّغة: مقدّمة المُحقّق، أبو علي إسماعيل بن القاسم القاليّ (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطّعان، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربيّة، بيروت، ١٩٧٥م.

٩٥. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزركشيّ (ت٧٩٤هـ)، ط١، دار الكتبيّ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٩٦. البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل العطّار، وزهير جعيّد، وعرفان الحشا حسّونة، د. ط، دار الفكر-بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٩٧. بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، الروياني أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: طارق فتحي السيّد، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ٢٠٠٩م.

٩٨. بحوث ومقالات في اللّغة، د. رمضان عبد التّوّاب (ت٢٠٠١م)، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٩٩. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقَي الشاطبية والدُّرة، عبد الفتّاح القاضي (ت١٤٠٣هـ)، ط١، دار الكتاب العربيّ-بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٠٠. البديع في علم العربيّة، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أمّ القرى- مكّة المكرّمة، ١٤٢٠هـ.

١٠١. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشيّ (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاؤه، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

١٠٢. البرهان في وجوه البيان، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب (ت٣٣٥هـ)، تحقيق: د. حفني محمد شرف، د. ط، مكتبة الشباب (القاهرة) - مطبعة الرسالة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٠٣. بستان العارفين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمّد الحجّار، ط٦، دار البشائر الإسلاميّة-بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٠٤. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، د. ط، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، د. ت.

١٠٥. البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيديّ علي بن محمد بن العباس (ت٤٠٠هـ)، تحقيق: د. وداد القاضي، ط١، دار صادر – بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٠٦. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيديّ (ت١٣٩١هـ)، ط١٧، مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٠٧. بغية الرّاوي في ترجمة الإمام النّوويّ، كمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن محمّد الشّافعيّ المعروف بابن إمام الكامليّة (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرؤوف بن محمّد بن أحمد الكماليّ، ط١، دار البشائر الإسلاميّة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
١٠٨. بغية الرائد لما تضمّنه حديث أم زرع من الفوائد، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: أبو داود أيمن بن حامد بن نصير الدسوقيّ، ط١، دار الذخائر، ١٤٢٩هـ-٢٠١٨م.

١٠٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصريّة-لبنان-صيدا، د. ت.
١١٠. البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناجي (ت١٤٢٩هـ)، د. ط، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة – مصر، ٢٠٠٦م.
١١١. البلاغة العربيّة، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقيّ (ت١٤٢٥هـ)، ط١، دار القلم، دمشق، الدار الشامية-بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١١٢. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات كمال الدين الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١١٣. البناية شرح الهداية، محمود بن أحمد بن موسى المعروف ببدر الدين العينيّ (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، ط١، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١١٤. البهجة الوفيّة بحجة الخلاصة الألفيّة، أبو البركات بدر الدين محمد بن محمد بن محمد الغزيّ (٩٨٤هـ)، تحقيق: حمزة مصطفى حسن أبو توهة، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

١١٥. بيان إعجاز القرآن، أبو سليمان حمد بن محمّد البستيّ الخطابيّ (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: محمّد خلف الله، ود. محمّد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.
١١٦. البيان في مذهب الإمام الشافعيّ، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعيّ (ت٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، ط١، دار المنهاج – جدة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١٧. البيان والتّبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال–بيروت، ١٤٢٣هـ.

١١٨. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: جماعة من المختصّين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، (١٣٨٥ – ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ – ٢٠٠١ م).

١١٩. تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق بن عبد الرزّاق الرافعيّ (ت١٣٥٦هـ)، د. ط، دار الكتاب العربيّ–بيروت، د. ت.

١٢٠. تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانيّ (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: سيّد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

١٢١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط٢، دار الكتاب العربي–بيروت، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

١٢٢. تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف–القاهرة، ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.

١٢٣. التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمّد بن صالح بن محمّد الدبّاسيّ، ومركز شذا للبحوث، بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحّال، ط١، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع–الرياض، ١٤٤٠هـ–٢٠١٩م.

١٢٤. تاريخ مدينة السّلام وأخبار محدّثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها وواردیها، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، ط١، دار الغرب الإسلاميّ–بيروت، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.

١٢٥. التبيان في آداب حملة القرآن، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمّد الحجّار، ط٣، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

١٢٦. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، د. ط، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د. ت.

١٢٧. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، عمر بن خلف بن مكي الصقليّ (ت٥٠١هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

١٢٨. تجديد المنهج في تقويم التّراث، د. طه عبد الرّحمن، ط٢، المركز الثّقافيّ العربيّ–الدّار البيضاء، د. ت.

١٢٩. التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدانيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري حمد، ط١، مكتبة دار الأنبار – بغداد (ساعدت جامعة بغداد على طبعه)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.

١٣٠. تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط١، دار القلم-دمشق، ١٤٠٨هـ.

١٣١. التحرير في شرح مسلم، قِوَام السنة الأصبهانيّ أبو القاسم إسماعيل بن محمّد التيميّ الشافعيّ (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: إبراهيم أيت باخة، ط١، دار أسفار-الكويت، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

١٣٢. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمريّ (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٣٣. تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، علاء الدين عليّ بن إبراهيم ابن العطّار (ت٧٢٤هـ)، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، الدار الأثرية، عمان – الأردن، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٣٤. تحفة الفقهاء، علاء الدّين السّمرقنديّ (ت٥٤٠هـ)، ط٢، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٣٥. تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، شهاب الدين أحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ (ت٦٩١هـ)، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتيّ، د. ط، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٣٦. التّحليل اللّغويّ في ضوء علم الدّلالة دراسة في الدّلالة الصوتيّة والصرفيّة والنّحويّة والمعجميّة، د. محمود عكاشة، ط٢، دار النّشر للجامعات-القاهرة، ٢٠١١م.

١٣٧. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحيّ، ط١، دار الكتاب العربي-بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٣٨. التّدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمّد أبو القاسم الرّافعيّ (ت٦٢٣هـ)، تحقيق: عزيز الله العطّاريّ، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٣٩. تذكرة الحفّاظ = طبقات الحفاظ للذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، وضع حواشيه: زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٤٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم بدمشق – دار كنوز إشبيليا بالرياض، (١٤١٨ – ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ – ٢٠٢٤ م).

١٤١. التّرادف في اللّغة، حاكم مالك لعيبي، د. ط، دار الحريّة للطّباعة، بغداد، ١٩٨٠م.

١٤٢. التراكيب غير الصّحيحة نحويًّا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغويّة، د. محمود سليمان ياقوت، ط٢، دار المعرفة الجامعيّة–مصر، ١٩٨٨م.

١٤٣. التّرغيب والتّرهيب، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الجوزيّ المعروف بقوّام السّنّة (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، ط١، دار الحديث – القاهرة، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.

١٤٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمّد كامل بركات، د. ط، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.

١٤٥. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمّد بن أحمّد ابن جزيّ الكلبيّ الغرناطيّ (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالديّ، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم–بيروت، ١٤١٦هـ.

١٤٦. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

١٤٧. تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (ت٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، ط١، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

١٤٨. تصحيفات المحدّثين، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكريّ (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، ط١، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، ١٤٠٢هـ.

١٤٩. التّطوّر النّحويّ لِلُّغة العربيّة، د. رمضان عبد التوّاب (ت٢٠٠١م)، ط٢، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

١٥٠. التعريب في القديم وَالحديث مع معاجم للألفاظ المعرّبة، د. محمّد حسن عبد العزيز (ت٢٠٢٣م)، د. ط، دار الفكر العربيّ، القاهرة. د. ت.

١٥١. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، طبعها المحقّق، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

١٥٢. التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفرّاء (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. مسفر بن سعد بن مُسْنِد الجرويّ، ط١، دار طيبة الخضراء – مكّة المكرّمة، ١٤٤٣هـ–٢٠٢١هـ.

١٥٣. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، هشام بن أحمد الوقشي الأندلسيّ (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان-الرياض، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٥٤. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو عليّ الحسين بن أحمد الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزيّ،، ط١، مطبعة الأمانة-مصر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٥٥. التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحديّ (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: أصل تحقيقه أطروحة دكتوراه بجامعة محمّد بن سعود، ط١، عمادة البحث العلمي - جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

١٥٦. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٥٧. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازيّ ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيّب، ط٣، مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، ١٤١٩هـ.

١٥٨. تفسير القرآن العظيم، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاويّ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. موسى عليّ موسى مسعود، ود. أشرف محمد بن عبد الله القصّاص، ط١، دار النشر للجامعات، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٥٩. تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعانيّ (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط١، دار الوطن، الرياض - السعودية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٦٠. التّفسير اللّغويّ للقرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطّيّار، ط١، دار ابن الجوزيّ، ١٤٢٢هـ.

١٦١. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاريّ ومسلم، أبو عبد الله بن أبي نصر الأزديّ الحميديّ (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ط١، مكتبة السنة - القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٦٢. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط١، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٦٣. التقفية في اللّغة، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البَندنيجيّ (ت٢٨٤هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، د. ط، مطبعة العاني – بغداد، ١٩٧٦م.
١٦٤. تقويم اللسان، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، ط٢، دار المعارف، ٢٠٠٦م.
١٦٥. تقييد المهمل وتمييز المشكل، أبو عليّ الحسين بن محمّد الغسانيّ الجيانيّ (ت٤٩٨هـ)، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، ومحمّد عزيز شمس، ط١، دار عالم الفوائد – مكّة المكرّمة، ١٤٢١هـ-٢٠٠م.
١٦٦. التّكملة (التكملة لكتاب الإيضاح)، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب-بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
١٦٧. التكملة فيما يلحن فيه العامة، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقيّ (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، وعليّ قرني، ط١، دار الجيل-بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٦٨. التكملة والذّيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد بن الحسن الصغانيّ (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم إسماعيل الأبياريّ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، وعبد العليم الطّحاويّ، ط١، مطبعة دار الكتب-القاهرة، ١٩٧٩م.
١٦٩. التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د. عزّة حسن، ط٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق، ١٩٩٦م.
١٧٠. التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكريّ)، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسيّ، وخديجة عبد الرازق الحديثيّ، وأحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، ط١، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
١٧١. التّنبيه على حدوث التّصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهانيّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: محمّد أسعد طلس، راجعة: أسماء الحمصيّ، وعبد المعين الملوحيّ، ط٢، دار صادر – بيروت، ١٤١٢هـ١٩٩٢م.
١٧٢. التّنبيه في الفقه الشافعيّ، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازيّ (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، ط١، عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٧٣. التَّنْبيهَاتُ المُسْتَنْبَطةُ على الكُتُبِ المُدَوَّنَةِ والمُخْتَلَطَةِ، عياض بن موسى بن عياض السبتيّ (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: د. محمد الوثيق، ود. عبد النعيم حميتي، ط١، دار ابن حزم-بيروت، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٧٤. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية–بيروت، د. ت.

١٧٥. تهذيب اللّغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٢٠٠١م.

١٧٦. التهذيب في اختصار المدوّنة، أبو سعيد ابن البراذعيّ المالكيّ (ت٣٧٢هـ)، تحقيق: د. محمّد الأمين ولد محمّد سالم بن الشيخ، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث–دبي، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

١٧٧. التّهذيب في الفقه الشّافعيّ، محيي السنة أبو محمّد الحسين بن مسعود البغويّ (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

١٧٨. توجيه اللمع، مقدّمة المحقّق، أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة–مصر، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

١٧٩. التوشيح شرح الجامع الصحيح، جلال الدّين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، قط١، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

١٨٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م.

١٨١. التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي المالكي المصريّ (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط١، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

١٨٢. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين الأنصاريّ الشافعيّ المعروف بـ(ابن الملقّن) (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، وجمعة فتحي، ط١، دار النوادر– دمشق، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

١٨٣. التوقيف على مهمّات التعاريف، زين الدين محمد المناويّ القاهريّ (ت١٠٣١هـ)، ط١، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

١٨٤. التيسير في التفسير، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفيّ (ت٥٣٧هـ)، تحقيق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، ط١، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، أسطنبول – تركيا، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

١٨٥. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ط١، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ١٩٦٩م-١٩٧٢م.

١٨٦. جامع الأمّهات، أبو عمرو جمال الدّين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: أَبو عبد الرّحمن الأخضر الأخضريّ، ط٢، اليمامة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٨٧. جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، أصل التحقيق: رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة، ط١، جامعة الشارقة – الإمارات، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٨٨. جامع الدروس العربيّة، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، ط٢٨، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٨٩. جامع المسانيد، ابن الجوزيّ عبد الرحّمن بن عليّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. علي حسين البوّاب، ط١، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٩٠. جامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد، عبد الفتاح بن محمد مصيلحي، ط١، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع – المنصورة، مصر، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م.

١٩١. الجامع لعلوم الإمام أحمد – الفقه، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تأليف: خالد الربّاط، وسيد عزّت عيد، ط١، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٩٢. الجامع لمسائل المدونة، أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقليّ (ت٤٥١هـ)، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، جامعة أم القرى، ط١، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٤ هـ-٢٠١٣م.

١٩٣. الجراثيم، ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمّد جاسم الحميدي، د. ط، وزارة الثقافة-دمشق، د. ت.

١٩٤. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهروانيّ (ت٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٩٥. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الحمِيديّ (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د. علي حسين البوّاب، ط٢، دار ابن حزم – بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٩٦. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط٥، مؤسّسة الرسالة-بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٩٧. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشيّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، د. ط، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة، د. ت.

١٩٨. جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكريّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، ط٢، دار الجيل-بيروت، ودار الفكر-بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨.

١٩٩. جمهرة اللّغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ، ط١، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م.

٢٠٠. جمهرة النّسب، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبيّ (ت٢٠٤هـ)، رواية: السكريّ عن ابن حبيب، تحقيق: د حسن ناجي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٢٠١. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٠٢. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشميّ (ت١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميليّ، د. ط، المكتبة العصرية-بيروت، ١٩٩٩م.

٢٠٣. جواهر القرآن، أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا القباني، ط٢، دار إحياء العلوم-بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٠٤. الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيبانيّ (ت٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، راجعه: محمّد خلف الله، د. ط، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة-القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢٠٥. حاشية السيوطي على سنن النسائيّ، جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٠٦. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزنيّ، أبو الحسن علي بن محمد الشهير بالماورديّ (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمّد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٠٧. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٤، دار الشروق – بيروت، ١٤٠١هـ.
٢٠٨. الحجة للقراء السبعة، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٢، دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢٠٩. حدائق الآداب، أبو محمّد عبيد الله بن محمّد بن شاهمردان الأبهريّ (ت٦٠٠هـ)، تحقيق: د. محمّد بن سليمان السُّديس، ط٢، مكتبة الرّشد-الرياض، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٢١٠. الحديث النبويّ الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة، د. محمّد ضاري حمّادي (ت٢٠١٩م)، ط١، اللّجنة الوطنيّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجريّ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.
٢١١. حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٤م.
٢١٢. الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ، د. عبد العال سالم مكرم (ت٢٠٠٨م)، ط٢، مؤسّسة الرسالة-بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢١٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ (ت٤٣٠هـ)، ط١، مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٢١٤. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي القفّال (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط١، مكتبة الرسالة الحديثة-الأردن-عمان، ١٩٨٨م.
٢١٥. حلية الفقهاء، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع – بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢١٦. الحمل على اللّفظ والمعنى في القرآن الكريم، محمود عكاشة، ط١، الأكاديميّة الحديثة للكتاب الجامعيّ-القاهرة، ٢٠٠٩م.
٢١٧. الحواشي على درّة الغوّاص، أبو محمّد عبد الله بن برّي المقدسيّ المصريّ (ت٥٨٢هـ)، وأبو عبد الله محمّد بن ظفر الصقلّي (ت٥٦٥هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي عليّ القرنيّ، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٢١٨. الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، ط٢، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤٢٤هـ.

٢١٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٢٠. الخصائص، أَبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، ط٤، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د.ت.

٢٢١. خلاصة الأحكام، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٢٢. الخلاصة في النحو ألفيّة ابن مالك، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المحسن بن محمّد القاسم، ط٤، المدينة المنوّرة، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

٢٢٣. الخليل بن أحمد الفراهيديّ أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزوميّ (ت١٩٩٣م)، د. ط، مطبعة الزهراء-بغداد، ١٩٦٠م.

٢٢٤. الدّرّ الفريد وبيت القصيد، محمّد بن أيدمر المستعصميّ (ت٧١٠هـ)، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوريّ، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٢٢٥. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، د. ط، دار القلم- دمشق، د. ت.

٢٢٦. الدراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، محمّد حسين آل ياسين، ط١، منشورات: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٢٧. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح (ت١٤٠٧هـ)، ط١، دار العلم للملايين، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

٢٢٨. دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللّغة والرّسم، الدكتور مصطفى جواد (ت١٩٦٩م)، ط١، مطبعة أسعد-بغداد، ١٩٦٨م.

٢٢٩. دراسة الصّوت اللّغويّ، د. أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م، ١٤١٨هـ.

٢٣٠. درّة الضّرع لحديث أمّ زرع، عبد الكريم بن محمّد أبو القاسم الرّافعيّ (ت٦٢٣هـ)، تحقيق: مَشْهُور حسن سلمَان، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢٣١. درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريريّ (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، ط١، مؤسّسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٣٢. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت١١٧٢هـ)، عرّب عباراته الفارسيّة: حسن هاني فحص، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٢٣٣. دقائق المنهاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: إياد أحمد الغوج، د. ط، دار ابن حزم – بيروت، د. ت.

٢٣٤. دلالات أصوات اللّين في اللّغة العربيّة، كوليزار كاكل عزيز، ط١، دار دجلة–عمّان–الأردن، ٢٠٠٩م.

٢٣٥. دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس (ت١٩٧٧م)، ط٥، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٨٤م.

٢٣٦. دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر أبو فهر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدّة، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.

٢٣٧. الدلائل في غريب الحديث، قاسم بن ثابت بن حزم العوفيّ السرقسطيّ (ت٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القنّاص، ط١، مكتبة العبيكان–الرياض، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

٢٣٨. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقيّ (١٠٥٧هـ)، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، ط٤، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

٢٣٩. دور الكلمة في اللُّغة، ستيفن أولمان (ت١٩٧٦م)، ترجمة وتقديم وتعليق: د. كمال محمّد بشر، د. ط، مكتبة الشّباب، د. ت.

٢٤٠. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١)، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، ط١، دار ابن عفان للنشر والتوزيع–السعوديّة، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

٢٤١. ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبريّ المسمى بـ «التبيان في شرح الديوان»، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (١٣٥٥ – ١٣٥٧ هـ) = (١٩٣٦ – ١٩٣٨ م).

٢٤٢. ديوان أبي ذؤيب الهذليّ، خويلد بن خالد أبو ذؤيب الهذليّ (ت٦٥٤م)، تحقيق: أنطونيوس بطرس، ط١، دار صادر–بيروت، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٢٤٣. ديوان أعشى همدان وأخباره، أعشى همدان (ت٨٣هـ)، تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، ط١، دار العلوم للطّباعة والنّشر–الرياض، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

٢٤٤. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل (ت٧هـ)، تحقيق: د. محمّد حسين، ط١، مكتبة الآداب–القاهرة، ١٩٥٠م.
٢٤٥. ديوان العبّاس بن مرداس السّلميّ، العبّاس بن مرداس بن عامر السّلميّ (ت١٨هـ)، جمعه وحقّقه: د. يحيى الجبوريّ، ط١، مؤسّسة الرسالة–بيروت، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.
٢٤٦. ديوان العجّاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ، عبد الله بن رؤبة بن لبيد العجّاج (ت٩٠هـ)، تحقيق: د. عزّة حسن، د. ط، دار الشروق العربيّ–بيروت، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.
٢٤٧. ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسبح، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ء ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.
٢٤٨. ديوان النّابغة الذّبيانيّ، أبو أمامة زيادة بن معاوية الذبيانيّ (ت٦٠٤م)، تحقيق: كرم البستانيّ، ط١، دار صادر–بيروت، ١٣٨٣هـ–١٩٦٣م.
٢٤٩. ديوان الهذليّين، الشّعراء الهذليّون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشّنقيطيّ، ط١، الدار القومية للطباعة والنشر–القاهرة، ١٣٨٥هـ–١٩٦٥م.

٢٥٠. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف–القاهرة، د. ت.
٢٥١. ديوان أميّة بن أبي الصّلت، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي، ط١، دار صادر–بيروت، ١٩٩٨م.
٢٥٢. ديوان أوس بن حجر، أوس بن حجر بن مالك التميميّ (ت٦٢٠م)، تحقيق: د. محمّد يوسف نجم، ط٣، دار صادر–بيروت، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

٢٥٣. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، جرير بن عطيّة الكلبيّ (ت١١٠هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف–القاهرة، د. ت.
٢٥٤. ديوان حسّان بن ثابت، حسّان بن ثابت الأنصاريّ (ت٥٤هـ)، تحقيق: عبد أ. مهنّا، ط٢، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.
٢٥٥. ديوان حُميد بن ثَورٍ الهلاليّ، تحقيق: د. محمّد شفيق البيطار، ط١، دار الكتب الوطنيّة–هيئة أبو ظبي للثّقافة والتّراث– أبو ظبي، ٢٠١٠م.

٢٥٦. ديوان دريد بن الصّمّة، دريد بن الصّمّة الهوازنيّ (ت٦٣٠م)، تحقيق: د. عمر عبد الرّسول، ط١، دار المعارف–القاهرة، ١٩٨٥م.
٢٥٧. ديوان ذي الرُّمّة، غيلان بن عقبة العدويّ (ت١١٧هـ)، شرح: أحمد بن حاتم الباهليّ، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح، ط١، مؤسسة الإيمان –جدّة، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٢٥٨. ديوان رؤبة بن العجّاج (مجموع أشعار العرب)، رؤبة بن العجّاج (ت١٤٥هـ)، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، د. ط، دار ابن قتيبة للطّباعة والنّشر والتّوزيع-الكويت، د. ت.
٢٥٩. ديوان شعر المتلمّس الضبعيّ (رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعيّ)، تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ، د. ط، معهد المخطوطات العربيّة-جامعة الدول العربيّة، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٢٦٠. ديوان طرفة بن العبد، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكريّ الوائليّ (ت٥٦٩م)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط٣، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٢٦١. ديوان طفيل الغنويّ شرح الأصمعيّ، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر-بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٢٦٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة (ت٩٣هـ)، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، ط١، المطبعة الوطنيّة في بيروت، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م.
٢٦٣. ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، لَبِيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامريّ (ت٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، ط١، دار المعرفة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٦٤. ذيل مرآة الزمان، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد اليونينيّ (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، ط٢، دار الكتاب الإسلامي-القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٢٦٥. الرّاموز على الصّحاح، السيد محمد بن السيد حسن (ت٨٦٦هـ)، تحقيق: د محمّد عليّ عبد الكريم الرّديني، ط٢، دار أسامة – دمشق، ١٩٨٦م.
٢٦٦. ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، جار الله الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، ط١، مؤسسة الأعلمي-بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٦٧. الرّدّ على النّحاة، أحمد بن عبد الرّحمن ابن مضّاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ)، تحقيق: د. محمّد إبراهيم البنّا، ط١، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٢٦٨. رسالة الملائكة، أحمد بن عبد الله بن سليمان أبو العلاء المعريّ (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر – بيروت، ١٤١هـ-١٩٩٢م.
٢٦٩. الرّسالة، محمد بن إدريس الشافعيّ (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط١، مصطفى البابي الحلبي وأولاد – مصر، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
٢٧٠. رسائل ابن حزم الأندلسيّ، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن حزم الأندلسيّ (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ط١، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، ١٩٨٣م.

٢٧١. رسائل الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٢٧٢. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلاميّ، ط١، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٧٣. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: قسم التحقيق والتصحيح في المكتب الإسلامي بدمشق، بإشراف زهير الشاويش، ط٣، المكتب الإسلاميّ-بيروت.

٢٧٤. رؤوس المسائل وتحفة طلّاب الفضائل، محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الجواد حمام، ط١، دار النوادر-بيروت، ١٤٣١هـ-٢٠١٠.

٢٧٥. رياض الصّالحين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٣، مؤسّسة الرسالة-بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٧٦. ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا، شهاب الدين أحمد بن محمّد الخفاجيّ (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.

٢٧٧. زاد المسير في علم التّفسير، أبو الفرج جمال الدين ابن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزّاق المهديّ، ط١، دار الكتاب العربيّ-بيروت، ١٤٢٢هـ.

٢٧٨. الزاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، د. ط، دار الطلائع للنّشر والتّوزيع والتصدير-القاهرة، د. ت.

٢٧٩. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٨٠. الزَّبيديّ في كتابه تاج العروس، د. هاشم طه شلاش (ت٢٠١١م)، ط١، دار الكتاب للطّباعة، بغداد، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٨١. سبك المنظوم وفكّ المختوم، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عدنان محمّد سلمان، ود. فاخر جبر مطر، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث-الإمارات العربيّة المتّحدة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٨٢. سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٨٣. سفر السعادة وسفير الإفادة، عليّ بن محمّد بن عبد الصمد علم الدين السخاويّ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد الدّالي، ط٢، دار صادر–بيروت، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.
٢٨٤. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمّد كامل قره بللي، ط١، دار الرسالة العالميّة، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.
٢٨٥. السنن الصغير للبيهقيّ، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقيّ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، ١٤١٠هـ–١٩٨٩م.

٢٨٦. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقيّ (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
٢٨٧. سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبيّ المعروف بابن الحَنبليّ (ت٩٧١هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
٢٨٨. الشّاء، الأصمعيّ أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت٢١٦هـ)، تحقيق: الدكتور صبيح التميميّ، ط١، دار أسامة–بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
٢٨٩. الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعيّ، مجد الدين أبو السعادات الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان، وأبو تميم يَاسر بن إبراهيم، ط١، مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.
٢٩٠. الشافية في علم التصريف، جمال الدين، أبو عَمْرو، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكية – مكة، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.
٢٩١. شأن الدُّعاء، أبو سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم البستيّ الخطّابيّ (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدّقّاق، ط١، دار الثقافة العربيّة، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.
٢٩٢. الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثيّ (ت٢٠١٨م)، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م.

٢٩٣. شرح (المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ) الموسوم بـ (التخمير)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزميّ (ت٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ١٩٩٠م.
٢٩٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

٢٩٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصريّ (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٩٦. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافيّ (ت٣٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢٩٧. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، ط٢، دار المأمون للتراث-بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٩٨. شرح الأزهريّة، زين الدّين خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، د. ط، المطبعة الكبرى ببولاق- القاهرة، د. ت.

٢٩٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُونيّ (ت٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٠٠. شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، العلامة شمس الدين محمد الفارضيّ الحنبليّ (ت٩٨١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤٣٩هـ-٢١٨م.

٣٠١. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة-القاهرة، ١٤٢٨هـ.

٣٠٢. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية -بيروت،١٤٢١هـ-٢٠٠م.

٣٠٣. شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٠٤. شرح الرسالة، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكيّ (ت٤٢٢هـ)، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، ط١، دار ابن حزم، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٠٥. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمّد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصريّ (ت١١٢٢هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط١، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٠٦. شرح السنّة، محيي السنّة أبو محمّد الحسين بن مسعود البغويّ (ت٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمّد زهير الشاويش، ط٢، المكتب الإسلامي – دمشق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٠٧. شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة (لأربعة آلاف شاهد شعريّ)، محمّد بن محمّد حسن شُرَّاب (ت١٤٣٤هـ)، ط١، مؤسّسة الرسالة-بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

٣٠٨. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبيّ (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٠٩. شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الورديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، ط١، مكتبة الرشد-الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣١٠. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف-القاهرة، د. ت.

٣١١. شرح القصائِد العشر، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)، إدارة الطباعة المنيريّة، ١٣٥٢هـ.

٣١٢. شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣١٣. شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر، تقي الدّين أبو البقاء الفتوحيّ المعروف بابن النجّار الحنبليّ (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: محمّد الزحيليّ، ونزيه حمّاد، ط٢، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣١٤. شرح المراح في التصريف، بدر الدين محمود بن أحمد العينيّ (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: عبد الستّار جواد، د. ط، مطبعة الرشيد-بغداد، ١٩٩٠م.

٣١٥. شرح المعلّقات التسع، منسوب إلى أبي عمرو الشّيبانيّ (ت٢٠٦هـ)، تحقيق: عبد المجيد همو، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣١٦. شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَنيّ (ت٤٨٦هـ)، ط١، دار احياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣١٧. شرح المفصّل للزّمخشريّ، يعيش بن عليّ بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إيميل يعقوب بديع، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣١٨. شرح المقدّمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية – الكويت، ١٩٧٧م.

٣١٩. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوديّ (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، د. ط، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٣٢٠. شرح بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل، لعماد الدين يحيى بن أبى بكر بن العامريّ، جمال الدين محمد الأشخر اليمنيّ (ت٩٩١هـ)، ط١، المطبعة الجمالية – مصر، ١٣٣٠هـ-١٩١٢م.

٣٢١. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٨١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٢٢. شرح جمل الزَّجّاجيّ، أبو الحسن عليّ بن مؤمن العروف بابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، بإشراف: د. إيميل بديع يعقوب، ط١، منشورات عليّ بيضون-دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٢٣. شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواص، أحمد بن محمد الخفاجيّ المصريّ (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، وعليّ قرني، ط١، دار الجيل-بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٢٤. شرح ديوان أبي الطّيّب المتنبّي (معجز أحمد)، أبو العلاء المعرّيّ (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط٢، دار المعارف-القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٢٥. شرح ديوان الحماسة، أبو عليّ أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقيّ (ت٤٢١هـ)، تحقيق: غرّيد الشيخ، وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٢٦. شرح سنن أبي داود، أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسيّ الرمليّ الشافعيّ (ت٨٤٤هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، ط١، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث- مصر، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٣٢٧. شرح سنن النسائيّ المسمّى (شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية)، محمّد المختار بن محمّد بن أحمد مزيد الشنقيطيّ (ت١٤٠٥هـ)، ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٥هـ.

٣٢٨. شرح شافية ابن الحاجب، محمّد بن الحسن الرضي الإستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزّفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، دار الكتب العلميّة–بيروت، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.

٣٢٩. شرح شذور الذّهب، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدّقر، د. ط، الشركة المتّحدة للتّوزيع–سوريا، د. ت.

٣٣٠. شَرْح شِعْر المُتَنبي – السفر الثاني، أبو القاسم ابن الإفليلي إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهريّ (ت٤٤١هـ)، تحقيق: د. مصطفى عليّان، ط١، مؤسّسة الرّسالة–بيروت، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

٣٣١. شرح شواهد المغني، جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، علّق حواشيه: أحمد ظاهر كوجان، علّق عليه: الشيخ محمّد محمود الشّنقيطيّ، د. ط، لجنة التّراث العربيّ، ١٣٨٦هـ–١٩٦٦م.

٣٣٢. شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط٢، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م.

٣٣٣. شرح غريب ألفاظ المدوّنة: ٦٣، الجبّيّ (ت ق٥)، تحقيق: محمد محفوظ، ط٢، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م.

٣٣٤. شرح فصيح ثعلب، أحمد بن محمّد المرزوقيّ (ت٤٢١هـ)، تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد، (د. ط)، من إصدارات كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللّغة العربيّة وآدابها، مطبعة سفير، الرّياض، (د. ت).

٣٣٥. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النحويّ (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولّي رمضان أحمد الدميريّ، ط٢، مكتبة وهبة – القاهرة، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.

٣٣٦. شرح كتاب الحماسة للفارسيّ، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت٤٦٧هـ)، تحقيق: د. محمّد عثمان عليّ، ط١، دار الأوزاعي – بيروت، د. ت.

٣٣٧. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.

٣٣٨. شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)، محمّد بن الطيّب الفاسيّ (ت١١٧٠هـ)، تحقيق: د. عليّ حسن البوّاب، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر–الرياض، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

٣٣٩. شرح مسند الشّافعيّ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعيّ (ت٦٢٣هـ)، تحقيق: أبو بكر وائل محمَّد بكر زهران، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-إدارة الشؤون الإسلامية-قطر، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٤٠. شَرحُ مشكِلِ الوَسِيطِ، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمّد بلال بن محمّد أمين، ط١، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٣٤١. شرح مقامات الحريريّ، أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسيّ (ت٦١٩هـ)، ط٢، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٤٢. شرح نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمّر بن المثنّى (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، ط٢، المجمع الثقافي – أبو ظبي – الإمارات، ١٩٩٨م.

٣٤٣. شعر عمرو بن أحمر الباهليّ، جمع وتحقيق: د. حسين عطوان، د. ط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٩٧٢م.

٣٤٤. الشعور بالعور، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق حسين، ط١، دار عمار – عمان – الأردن، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٣٤٥. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل، شهاب الدّين أحمد بن محمّد الخفاجيّ (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق: د. عليوة عبد النبيّ محمّد وهد، ط١، دار ابن كثير، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.

٣٤٦. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمنيّ (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د. يوسف محمد عبد الله، ط١، دار الفكر المعاصر-بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٤٧. الشوارد = ما تفرّد به بعض أئمة اللّغة، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغانيّ (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، ط١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٤٨. شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ابن مالك االطّائِيّ الجيانيّ (ت٦٧٢هـ)، د. طه محسن، ط١، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥هـ.

٣٤٩. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، ط١، محمّد علي بيضون، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٥٠. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلْقشنديّ (ت٨٢١هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٥١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين – بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣٥٢. صحيح ابن حبّان، أبو حاتم محمّد بن حبّان التميميّ (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز، وخالص آي دمير، ط١، دار ابن حزم – بيروت، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٣٥٣. صحيح البخاريّ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفيّ (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٥، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٣٥٤. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيريّ النيسابوريّ (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
٣٥٥. الصّرف الوافي دراسة وصفيّة تطبيقيّة، د. هادي نهر، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ٢٠١٠م.
٣٥٦. صفة جزيرة العرب، ابن الحائك أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الشهير بالهمدانيّ (ت٣٣٤هـ)، تحقيق: محمّد بن عليّ الأكوع الحوالي، ط١، مكتبة الإرشاد-صنعاء، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣٥٧. صفحات في علوم القراءات، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السنديّ، ط١، المكتبة الإمداديّة، ١٤١٥هـ.
٣٥٨. الصّناعتين الكتابة وَالشِّعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصريّة-بيروت، ١٤١٩هـ.
٣٥٩. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: موفّق عبد الله عبد القادر، ط٢، دار الغرب الإسلاميّ – بيروت، ١٤٠٨هـ.
٣٦٠. ضرائر الشّعر، علي بن مؤمن أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمّد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م.
٣٦١. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمّد عبد العزيز النجّار (ت١٣٩٧هـ)، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٦٢. طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفرّاء (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: محمّد حامد الفقّيّ، د. ط، مطبعة السّنّة المحمّديّة-القاهرة، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
٣٦٣. طبقات الشافعيّة الكبرى، تقي الدين السبكيّ (ت٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمّد الطناحيّ، ود. عبد الفتاح محمّد الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.

٣٦٤. طبقات الشَّافعيّة، أبو بكر بن أحمد بن محمّد تقي الدّين ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط١، عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣٦٥. طبقات الشّافعيّة، جمال الدّين عبد الرّحيم الأسنوي (ت٧٧٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٦٦. طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، عبد الوهّاب بن يوسف بن إبراهيم ابن السَّلَّار الشافعيّ (ت٧٨٢هـ)، تحقيق: أحمد محمّد عزّوز، ط١، المكتبة العصرية - صيدا بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٣٦٧. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو محمّد عبد الله بن محمّد المعروف بأبِي الشيخ الأصبهانيّ (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحقّ حسين البلوشي، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٦٨. طبقات النحويّين واللّغويّين، محمد بن الحسن بن عبيد الله الزُّبيديّ (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، د. ت.

٣٦٩. طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقيّ الصالحيّ (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، ط٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٤١٧م-١٩٩٦م.

٣٧٠. طبقات فحول الشعراء، محمّد بن سلّام الجمحيّ (ت٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر، د. ط، دار المدني-جدّة، د. ت.

٣٧١. الطّراز الأوّل والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل، السيّد عليّ بن أحمد المعروف بابن معصوم المدنيّ (ت١١٢٠هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط١، مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، مشهد، ١٤٢٦هـ.

٣٧٢. طلبة الطلبة، أبو حفص نجم الدين النسفيّ (ت٥٣٧هـ)، د. ط، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، ١٣١١هـ.

٣٧٣. العباب الزّاخر واللّباب الفاخر، الحسن بن محمّد بن الحسن الصّغانيّ (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد حسن آل ياسين، د. ط، دار الرّشيد للنّشر-بغداد، ١٩٨١م.

٣٧٤. العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرّحمن بن محمّد بن خلدون (ت٨٠٨هـ)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ. خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكّار، ط١، دار الفكر-بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٧٥. عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازميّ (ت٥٨٤هـ)، تحقيق: عبد الله كنّون، ط٢، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة-القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٣٧٦. العُدّة في إعراب العُمدَة، بدر الدين أبو محمّد عبد الله بن فرحون المدنيّ (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، ط١، دار الإمام البخاري – الدوحة، د. ت.

٣٧٧. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن عليّ أبو حامد، بهاء الدين السبكيّ (ت٧٧٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر-بيروت، ١٤٢٣هـ٢٠٠٣م.

٣٧٨. العزيز شرح الوجيز المعروف بـ(الشرح الكبير)، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعيّ (ت٦٢٣هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٧٩. العقد الفريد، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بابن عبد ربه الأندلسيّ (ت٣٢٨هـ)، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٨٠. عقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإِمَام أَحْمد، جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. سَلمان القضَاة، د. ط، دَار الجيل بَيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٣٨١. علل النّحو، محمّد بن عبد الله أبو الحسن ابن الورّاق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمّد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٨٢. علم البيان، عبد العزيز عتيق، د. ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٨٣. علم الدّلالة التّطبيقيّ في التّراث العربيّ، د. هادي نهر، تقديم: د. عليّ الحمد، ط١، دار الأمل للنّشر والتّوزيع-الأردن، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

٣٨٤. علم الدّلالة، د. أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، ط٥، عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٣٨٥. علم الصّرف الصّوتيّ: ١٤٨-١٤٩، د. عبد القادر عبد الجليل، ط١، دار أزمنة للنَّشْر والتّوزيع، عمّان، ١٩٩٨م.

٣٨٦. علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، محمود السّعران، ط٢، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٩٧م.

٣٨٧. علم المعاني، عبد العزيز عتيق، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٣٨٨. علوم الحديث ومصطلحه عرضٌ ودراسة، د. صبحي إبراهيم الصالح (ت١٤٠٧هـ)، ط١٥، دار العلم للملايين-بيروت، ١٩٨٤م.

٣٨٩. عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٩٠. عمدة القاري شرح صحيح البخاريّ، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العينىّ (ت٨٥٥هـ)، اعتنى به وصحّحه: مجموعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيريّة، د. ط، ار إحياء التراث العربي-بيروت، د. ت.

٣٩١. عمدة الكتّاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد النحويّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: بسّام عبد الوهاب الجابي، ط١، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٩٢. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيروانيّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٩٣. عيون الأخبار، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، د. ط، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤١٨هـ.

٣٩٤. غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم برهان الدين الكرماني (ت بعد٥٣١هـ)، ويعرف بتاج القرّاء، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، د. ت.

٣٩٥. غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات، علي بن ظافر الأزدي المصريّ (ت٦١٣هـ)، تحقيق: د. محمد زغلول سلام، ود. مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف - القاهرة.

٣٩٦. الغرّة المخفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، شمس الدين أحمد بن الحسين ابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: حامد محمّد العبدليّ، د. ط، دار الأنبار للطّباعة والنّشر-بغداد، الرّمادي، ١٩٩٠م-١٩٩١م.

٣٩٧. غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربيّ (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، ط١، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.

٣٩٨. غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابيّ (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، ط١، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٩٩. غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغداديّ (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٤٠٠. غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوريّ، ط١، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٩٧هـ.
٤٠١. غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، محمد بن عُزير السجستانيّ (ت٣٣٠هـ)، تحقيق: محمّد أديب عبد الواحد جمران، ط١، دار قتيبة – سوريا، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٠٢. غريب القرآن، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، د. ط، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٤٠٣. الغريب المصنّف، أبو عبيد القاسم بن سلّام الهرويّ (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: محمّد المختار العبيديّ، ط١، بيت الحكمة، دار سحنون-تونس، ١٤٠٨هـ-١٩٨٩م.

٤٠٤. الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهرويّ (ت٤٠١هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ١٣١٩هـ-١٩٩٩م.
٤٠٥. غلط الضعفاء من الفقهاء، أبو محمّد عبد الله بن بَرّي (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٠٦. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، شهاب الدين الحسيني الحمويّ الحنفيّ (ت١٠٩٨هـ)، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٤٠٧. الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم، عبد الملك بن عبد الله الجوينيّ الملقّب ب(إمام الحرمين) (ت٤٣٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب، ط٢، مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١هـ.
٤٠٨. الفاخر، المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩٠هـ)، أبو طالب، تحقيق: عبد العليم الطحاويّ، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ.
٤٠٩. الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم جار الله الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة – لبنان، د. ت.
٤١٠. فتاوى الإمامِ النَّوَوِي المُسمَّاةِ: بـ"المَسَائِل المنْثورَةِ"، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، ترتيب: تلميذه الشيخ علاء الدّين بن العطّار، تحقيق: محمَّد الحجَّار، ط٦، دَارُ البشائرِ الإسلاميَّة للطبَاعَة وَالنشرَ والتوزيع-بَيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٤١١. فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية – مصر، ١٣٨٠هـ-١٣٩٠هـ.
٤١٢. فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، عبد الكريم بن محمّد الرافعيّ القزوينيّ (ت٦٢٣هـ)، ط١، دار الفكر-بيروت، د. ت.

٤١٣. فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، أبو محمد حسن بن علي بن سليمان البدر الفيوميّ القاهريّ، قدم له: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، تحقيق: أ. د. محمد إسحاق محمد آل إبراهيم، ط١، من منشورات المحقّق، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

٤١٤. فتح الكبير المتعال إعراب المعلّقات العشر الطوال، محمّد عليّ طه الدرّة (ت١٤٢٨هـ)، ط٢، مكتبة السوادي جدة – السعوديّة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤١٥. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازميّ، ط١، مكتبة الأسدي-مكة المكرمة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٤١٦. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (وهو حاشية الطيبيّ على الكشّاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبيّ (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٤١٧. الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عزّ وجلّ وفى المشهور من الكلام، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، ط١، دار البشائر – دمشق، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤١٨. الفروق اللّغويّة، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم سليم، د. ط، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة، د. ت.

٤١٩. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسيّ (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ط١، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ١٩٧١م.

٤٢٠. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقيّ العلائيّ (٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط١، دار البشير – عمان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٢١. الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّيّ (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: محمود حسن زناتي، ط١، دار الآفاق الجديدة-بيروت، د. ت.

٤٢٢. الفصيح، أحمد بن يحيى أبو العباس المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، د. ط، دار المعارف، د. ت.

٤٢٣. فعلتُ وأفعلتُ، أبو إسحاق الزّجّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التّوّاب، ود. صبيح التّميميّ، د. ط، مكتبة الثّقافة الدّينيّة-القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٢٤. فعلتُ وأفعلتُ، أبو حاتم السّجستانيّ (ت٢٤٨هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطيّة، ط٢، دار صادر-بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤٢٥. فقه اللّغة في الكتب العربيّة، عبده الرّاجحيّ (ت١٤٣١هـ)، د. ط، دار النهضة العربيّة للطّباعة والنّشر-بيروت، ١٩٧٢م.

٤٢٦. فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبيّ (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
٤٢٧. فوات الوفيات، محمّد بن شاكر بن أحمد الملقّب بصلاح الدّين (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.
٤٢٨. في أدلّة النّحو، د. عفاف حسانين، ط١، المكتبة الأكاديميّة، ١٩٩٦م.
٤٢٩. في أصول النّحو، سعيد الأفغانيّ (ت١٤١٧هـ)، المكتب الإسلاميّ، د. ط، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٣٠. في التّعريب والمعرّب، عبد الله أبو محمّد بن بَرّي (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السّامرّائيّ، د. ط، مؤسّسة الرسالة-بيروت، د. ت.
٤٣١. في اللّغة ودراستها، د. محمّد عيد، د. ط، عالم الكتب، ١٩٧٤م.
٤٣٢. في تاريخ الأدب الجاهلي، علي الجندي، د. ط، دار التراث الأوّل، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٤٣٣. فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين المناويّ القاهريّ (ت١٠٣١هـ)، ط١، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ١٣٥٦هـ.
٤٣٤. قضايا المعجم العربيّ في كتابات ابن الطّيّب الشّرقيّ، د. عبد العليّ الودغيريّ، ط١، مطبعة عكاظ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٤٣٥. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة، ٢٠١٠م.
٤٣٦. الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٤٣٧. كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، د. ط، مطبعة دار الكتب المصريّة-القاهرة، ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.
٤٣٨. كتاب الإبدال والمُعاقبة والنّظائر، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: عزّ الدّين التّنوخيّ، د. ط، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٩٦٦م.
٤٣٩. كتاب الإبدال، أبو الطّيّب عبد الواحد بن عليّ اللّغويّ (ت٣٥١هـ)، تحقيق: عزّ الدّين التّنوخيّ، د. ط، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.
٤٤٠. كتاب الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين أو الأربعين الطائية، أبو الفتوح الطائيّ الهمذانيّ (ت٥٥٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أبوغدة، ط١، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٤١. كتاب الأفعال لابن القوطيّة، أبو بكر محمّد بن عمر القرطبيّ المعروف بابن القوطيّة (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: عليّ فوده، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٣م.
٤٤٢. كتاب الأفعال، سعيد بن محمد المعافريّ القرطبيّ ثم السرقسطيّ أبو عثمان ويعرف بابن الحدّاد (ت بعد ٤٠٠هـ)، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر – القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٤٤٣. كتاب الأفعال، علي بن جعفر المعروف بابن القَطَّاع (ت٥١٥هـ)، ط١، عالم الكتب-القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٤٤. كتاب الألفاظ الفارسيّة المعرّبة، السيّد ادّى شير، دار العرب للبستانيّ-القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م-١٩٨٨م.
٤٤٥. كتاب الألفاظ، ابن السكّيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م.

٤٤٦. كتاب الأمالي، أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد بن المبارك اليزيديّ (ت٣١٠هـ)، ط١، مطبعة جمعية دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن – الهند، ١٣٩٧هـ-١٩٣٨م.
٤٤٧. كتاب الأموال، أبو عُبيد القاسم بن سلّام الهرويّ (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: خليل محمّد هرّاس، د. ط، دار الفكر. – بيروت، د. ت.
٤٤٨. كتاب التعريفات: ٩٢، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٤٤٩. كتاب التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٤٥٠. كتاب الدّيباج، أبو عبيدة معمّر بن المثنّى (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن سليمان الجربوع، ود. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٤٥١. كتاب الزهد ويليه كتاب الرقائق، عبد الله بن المبارك المروزيّ (ت١٨١هـ)، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظميّ، ط٢، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٤٥٢. كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد البغداديّ (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف – مصر، ١٤٠٠هـ.
٤٥٣. كتاب الطّبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهريّ (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: د. عليّ محمّد عمر، ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٥٤. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائيّ، ط١، دار ومكتبة الهلال، د. ت.

٤٥٥. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٥٦. كتاب النّوادر، أبو مسحل الأعرابيّ عبد الوهّاب بن حَريش (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: د. عزّة حسن، ط١، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة-دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٤٥٧. الكتاب بين المعياريّة والوصفيّة، أحمد سليمان ياقوت، ط١، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية، ١٩٨٩م.

٤٥٨. كتاب شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ)، تحقيق: عبد الله النّاصير، ط١، دار علاء الدّين للنّشر والتّوزيع والتّرجمة، ٢٠٠٠م.

٤٥٩. كتاب فيه لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، نشر على الشبكة العالميّة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٤٦٠. كتاب نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النّحاة والأدباء والشّعراء والعلماء، أبو عبيد الله محمّد بن عمران المرزبانيّ (ت٣٨٤هـ)، اختصار: أبو المحاسن يوسف بن أحمد اليَغْموريّ، تحقيق: رودلف زلهايم، ط١، فرانتس شتاينر بفيسبادن للنّشر، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٤٦١. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٦٢. الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، ط٣، دار الريان للتراث بالقاهرة- دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧.

٤٦٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، عُني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، د. ط، وكالة المعارف بإسطنبول، ١٩٤١م= ١٣٦٠هـ -١٩٤٣م= ١٣٦٢هـ.

٤٦٤. كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البوّاب، ط١، دار الوطن – الرياض، د. ت.

٤٦٥. كَشْفُ المنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي الشافعيّ صدر الدين أبو المعالي (ت٨٠٣هـ)، تحقيق: د. مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم، ط١، الدار العربية للموسوعات – بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤٦٦. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٦٧. كفاية المتحفّظ ونهاية المتلفّظ في اللّغة العربيّة، إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد اللّواتيّ الأَجْدَابيّ (ت٤٧٠هـ)، تحقيق: السّائح عليّ حسين، د. ط، دار اقرأ للطباعة والنشر والترجمة-طرابلس-ليبيا، د. ت.

٤٦٨. كفاية النبيه في شرح التنبيه، ابن الرّفعة نجم الدين أحمد بن محمّد الأنصاريّ (ت٧١٠هـ)، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ٢٠٠٩م.

٤٦٩. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ)، صحّحه: أبو عبدالله السورقيّ، قابله: إبراهيم حمدي المدنيّ، ط١، جمعية دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد-الدكن، ١٣٥٧هـ.

٤٧٠. كلام العرب من قضايا اللّغة العربيّة، د. حسن ظاظا، د. ط، دار المعارف-مصر، ١٩٧١م.

٤٧١. الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصريّ، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، د. ت.

٤٧٢. الكمال في أسماء الرجال، أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسيّ (ت٦٠٠هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط١، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها-الكويت، شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع-الكويت، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٤٧٣. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الملك المؤيد صاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوّام، د. ط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر-بيروت، ٢٠٠٠م.

٤٧٤. الكوكب الدّرّيّ فِيما يتخرّج على الأصول النّحويّة من الفروع الفقهيّة، الإمام جمال الدّين الأسنويّ (ت٧٧٢هـ)، تحقيق: محمّد حسن عوّاد، ط١، دار عمّار-عمّان-الأردن، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٧٥. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، محمّد بن عبد الدائم شمس الدين البِرْماويّ (ت٨٣١هـ)، تحقيق: لجنة مختصّة من المحقّقين بإشراف نور الدين طالب، ط١، دار النوادر–سوريا، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.

٤٧٦. اللّامع العزيزيّ شرح ديوان المتنبّي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعريّ (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: محمّد سعيد المولويّ، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

٤٧٧. لباب الآداب، أبو المظفّر أسامة بن منقذ الكلبيّ (ت٥٨٤هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط٢، مكتبة السنّة–القاهرة، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

٤٧٨. اللُّباب في تهذيب الأنساب، عزّ الدين ابن الأثير الجزريّ (ت٦٣٠هـ)، ط١، دار صادر–بيروت، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

٤٧٩. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النّبهان، ط١، دار الفكر–دمشق، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

٤٨٠. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقيّ (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: محمّد سعد رمضان، ومحمّد المتولّي الدّسوقيّ، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٤٨١. لحن العامّة والتطوّر اللّغويّ، د. رمضان عبد التّوّاب (ت٢٠٠١م)، ط٢، مكتبة زهراء الشّرق–القاهرة، ٢٠٠٠م.

٤٨٢. لحن العوامّ، أبو بكر محمّد بن حسن الزُّبيديّ (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التّوّاب، ط٢، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

٤٨٣. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الإفريقيّ (ت٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، ط٣، دار صادر – بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٨٤. اللّغة ليست عقلًا من خلال اللّسان العربيّ، أحمد حاطوم، ط١، دار الفكر اللّبنانيّ–لبنان، ١٩٨٩م.

٤٨٥. اللّغة، جوزيف فندريس (ت١٩٦٠م)، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمّد القصّاص، ط١، مكتبة الأنجلومصريّة، ١٩٥٠م.

٤٨٦. اللّمحة في شرح الملحة، شمس الدّين محمّد بن حسن المعروف بابن الصّائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعديّ، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية–المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.

٤٨٧. اللّمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، ط١، دار الكتب الثقافية – الكويت، د. ت.

٤٨٨. لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاريّ (ت١٠٥٢هـ)، تحقيق: د. تقي الدين الندويّ، ط١، دار النوادر–دمشق، ١٤٣٥هـ–٢٠١٤م.

٤٨٩. ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٢، مكّة المكرّمة، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

٤٩٠. ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم، موهوب بن أحمد أبو منصور ابن الجواليقيّ (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: ماجد الذهبيّ، ط١، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٤٩١. ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيروانيّ (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التوّاب، ود. صلاح عبد الهادي، د. ط، دار العروبة – الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

٤٩٢. مالك ومتمّم ابنا نُويرة اليربوعيّ، د. ابتسام مرهون الصّفّار، د. ط، مطبعة الإرشاد–بغداد، ١٩٦٨م.

٤٩٣. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير نصر الله بن محمّد (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، ط١، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع–القاهرة، ١٩٦٢م.

٤٩٤. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمّر بن المثنى التيمى البصريّ (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، ط١، مكتبة الخانجى – القاهرة، ١٣٨١هـ.

٤٩٥. مجالس العلماء، أبو القاسم الزّجّاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

٤٩٦. مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد لسلام محمّد هارون، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٥٠م.

٤٩٧. مجمع الأمثال، مقدّمة المؤلّف، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميدانيّ (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمّد محيى الدين عبد الحميد، د. ط، دار المعرفة – بيروت، د. ت.

٤٩٨. مجمع الغرائب ومنبع الرغائب، أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسيّ (ت٥٢٩هـ)، تحقيق: عبد الله بن ناصر بن محمد القرني، وسامي محمد يحيى الزهراني، وعبد الله بن محمد بن

عيسى مسملي، ومبارك بن عائض الشهراني، وعبد العزيز بن مخضور السلمي، وحسين بن محمد السهلي، ط١، دار لطائف للنشر والتوزيع – الكويت، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م.

٤٩٩. مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن القزوينيّ الرازيّ أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٠٠. المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد الأصبهانيّ المدينيّ (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط١، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع-جدة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

٥٠١. المجموع شرح المهذّب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، صحّحه: لجنة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخويّ-القاهرة ١٣٤٤ -١٣٤٧ هـ.

٥٠٢. المحاسن والأضداد، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، د. ط، دار ومكتبة الهلال-بيروت، ١٤٢٣هـ.

٥٠٣. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانيّ (ت٥٠٢هـ)، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥٠٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٠٥. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسيّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢هـ.

٥٠٦. المحرَّر في فقه الإمام الشّافعيّ، عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم الرّافعيّ (ت٦٢٣هـ)، تحقيق: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصريّ، ط١، دار السلام للطّباعة والنشر والتّوزيع والتّرجمة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٥٠٧. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٠٨. المحيط البرهاني في الفقه النعماني: فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، برهان الدين أبو المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجنديّ، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٥٠٩. المحيط في اللّغة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٥١٠. مختار الصّحاح، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازيّ (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، ط٥، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥١١. مختارات شعراء العرب لابن الشجريّ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله ابن الشجريّ (ت٥٤٢هـ)، ضبطها وشرحها: محمود حسن زناتي، ط١، مطبعة الاعتماد-مصر، ١٣٤٤هـ-١٩٢٥م.

٥١٢. مختصر اختلاف العلماء، تأليف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزديّ الطّحاويّ (ت٣٢١هـ)، اختصار: أبو بكر أحمد بن علي الجصّاص، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، ط٢، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ١٤١٧هـ.

٥١٣. مختصر الشمائل المحمدية، محمّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحّاك (٢٧٩هـ)، اختصره وحقّقه: محمّد ناصر الدين الألبانيّ، د. ط، المكتبة الإسلامية – عمان، د. ت.

٥١٤. مختصر الصّرف، د. عبد الهادي الفضليّ (ت٢٠١٣م)، د. ط، دار القلم-بيروت، د. ت.

٥١٥. مختصر المزنيّ، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنيّ (ت٢٦٤هـ)، تصحيح وتعليق: أبو عامر عبد الله شرف الدين الداغستانيّ، ط١، دار مدارج للنشر – الرياض، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩.

٥١٦. الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ، المُهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَسَدِيُّ (ت٤٣٥هـ)، تحقيق: أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلوم، ط١، دار التوحيد، دار أهل السنة – الرياض، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٥١٧. مختصر كتاب العين، أبو بكر الزُّبيديّ (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د. صلاح مهدي الفرطوسيّ، ط١، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة-بغداد، ٢٠٠٤م.

٥١٨. المختصر من علم الشافعي ومن معنى قوله، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنيّ (ت٢٦٤هـ)، تحقيق: أبو عامر عبد الله شرف الدين الداغستانيّ، ط١، دار مدارج للنشر – الرياض، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

٥١٩. المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥٢٠. المدخل إلى تقويم اللّسان، ابن هشام اللخميّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥٢١. مدخل في علوم القراءات، السيّد رزق الطويل (ت١٤١٩هـ)، ط١، المكتبة الفيصليّة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٢٢. المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من الهجرة، د. عبد العال سالم مكرم (ت٢٠٠٨م)، ط١، دار الشروق-بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥٢٣. المُدهش، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. مروان قبّاني، ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٢٤. المدوّنة، مالك بن أنس بن مالك (ت١٧٩هـ)، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥٢٥. المذكّر والمؤنّث، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط١، دار البيان العربيّ-جدّة، ١٩٨٥م.

٥٢٦. المذكّر والمؤنّث، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٢٧. المذكّر والمؤنّث، أبو حاتم سهل بن محمّد السّجستانيّ (ت٢٤٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط١، دار الفكر-دمشق، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٢٨. المذكّر والمؤنّث، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التوّاب، ط٢، دار مكتبة التّراث-القاهرة، د. ت.

٥٢٩. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر المعروف بسبط ابن الجوزيّ (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: محمّد بركات، وكامل محمّد الخرّاط، وعمّار ريحاوي، وآخرون، ط١، دار الرسالة العالمية-دمشق، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٥٣٠. مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد شايب شريف، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٥٣١. المزهر، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد عليّ منصور، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٣٢. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى -دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدّة، ١٤٠٠هـ-١٤٠٥هـ.

٥٣٣. المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمّد بن عبد الله أبو بكر بن العربيّ المعافريّ (ت٥٤٣هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، ط١، دَار الغَرب الإسلاميّ-لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٣٤. المسائل البصريّات، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمّد أحمد، ط١، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٣٥. المسائل الحلبيّات: ١٩٤، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٣٦. المسائل العسكريّات في النحو العربيّ، أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عليّ جابر المنصوريّ، د. ط، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٢م.

٥٣٧. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوريّ (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٥٣٨. المستطرف في كل فنّ مستظرف، محمد بن أحمد بن أبي الفتح الأبشيهيّ (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد محمّد اللّحّام، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٩هـ.

٥٣٩. مسند أبي عَوانَة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائنيّ (ت٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقيّ، ط١، دار المعرفة-بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٤٠. مسند أبي يعلى الموصليّ، الإمام الحافظ أحمد بن على بن المثنى التميميّ (ت٣٠٧هـ)، ومعه رحمات الملأ الأعلى بتخريج مسند أبي يعلى، تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، ط١، دار الحديث – القاهرة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٥٤١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٥٤٢. مسند الإمام الشافعيّ، أبو عبد الله محمّد بن إدريس الشَّافعيّ (ت٢٠٤هـ)، ترتيب: سنجر بن عبد الله الجاوليّ، تحقيق: ماهر ياسين فحل، ط١، شركة غراس للنشر والتوزيع-الكويت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٤٣. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعيّ، ط١، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ١٩٨٨م-٢٠٠٩م.

٥٤٤. مسند الحُميديّ، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحُميديّ (ت٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، ط١، دار السقا، دمشق – سوريا، ١٩٩٦م.

٥٤٥. مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن عليّ أبو يماني، ط١، مؤسّسة قرطبة – القاهرة، ١٤١٦هـ.

٥٤٦. المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، تحقيق: رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ط١، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ١٤٣٥هـ-١٤٣٨هـ، ٢٠١٤م-٢٠١٦م.

٥٤٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبيّ المالكيّ (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: المكتب العلميّ بدار الكمال المتّحدة، ط١، دار الكمال المتّحدة، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٥٤٨. مشكل إعراب القرآن لابن مكّيّ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط٢، مؤسّسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥٤٩. مشكلات موطأ مالك بن أنس، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ)، تحقيق: طه بن علي بو سريح التونسيّ، ط١، دار ابن حزم – لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٥٠. مصابيح الجامع، محمّد بن أبي بكر الدّماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: نور الدّين طالب، ط١، دار النّوادر-سوريا، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٥٥١. مصادر الشعر الجاهلي، ناصر الدّين الأسد (ت١٤٣٦هـ)، ط٧، دار المعارف بمصر، ١٩٨٨م.

٥٥٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيوميّ (ت٧٧٠هـ)، د. ط، المكتبة العلمية – بيروت، د. ت.

٥٥٣. المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، أبو الحجاج يوسف بن يبقي بن يسعون (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: محمّد بن حمود الدعجانيّ، ط١، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥٥٤. مصطلح الحديث وأثره على الدّرس اللّغويّ عند العرب، د. شرف الدّين عليّ الرّاجحيّ، ط١، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنشر-بيروت، ١٩٨٣م.

٥٥٥. مصطلحات الفقه ومعظم عناوينه الموضوعيّة على طريقة كتب اللّغة، الشيخ عليّ المشكينيّ (ت٢٠٠٧م)، ط١، مؤسّسة الهادي-قم-إيران، ١٤١٩هـ.

٥٥٦. المصنّف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسيّ الكوفيّ (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، ط١، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٥٥٧. مصنّفات اللّحن والتّثقيف اللّغويّ حتّى القرن العاشر الهجريّ، د. أحمد محمّد قدّور، د. ط، منشورات وزارة الثّقافة السوريّة–دمشق، ١٩٩٦م.
٥٥٨. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر، ط١، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.

٥٥٩. مطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق، جمال الدين الإسنويّ (ت٧٧٢هـ)، تحقيق: د. نصر الدين فريد محمد واصل، ط١، دار الشروق – القاهرة، ٢٠٠٧م.
٥٦٠. المطرب من أشعار أهل المغرب، أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسيّ الشهير بابن دحية الكلبيّ (ت٦٣٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ود. حامد عبد المجيد، ود. أحمد أحمد بدوي، ط١، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، ١٣٧٤–١٩٥٥م.

٥٦١. المطّلع على ألفاظ المقنع، محمّد بن أبي الفتح بن أبي الفضل شمس الدّين البعليّ (ت٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، ط١، مكتبة السوادي للتوزيع، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م.
٥٦٢. المعارف، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، ط٢، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب–القاهرة، ١٩٩٢م.
٥٦٣. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغويّ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغويّ الشافعيّ (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٠هـ.
٥٦٤. معالم السنن (شرح سنن الإمام أبي داود)، أبو سليمان حمد بن محمد الخَطّابيّ (ت٣٨٨هـ)، تصحيح: محمد راغب الطبّاخ، ط١، المطبعة العلمية بحلب، ١٣٥١هـ–١٩٣٢م.

٥٦٥. معاني القراءات للأزهريّ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهرويّ أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، ط١، مركز البحوث في كلية الآداب–جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.
٥٦٦. معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن البلخيّ المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.
٥٦٧. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
٥٦٨. معاني القرآن، أبو جعفر النحّاس أحمد بن محمد (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى– مكّة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

٥٦٩. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النّجاتي، ومحمّد عليّ النّجّار، ط١، دار الكتب المصريّة، د. ت.

٥٧٠. المعاني الكبير في أبيات المعاني، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليمانيّ، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م. وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٧٤٦/٢.

٥٧١. معاني النّحو، د. فاضل صالح السّامرّائيّ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٧٢. معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحمويّ (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٥٧٣. معجم الأفعال المتعدّية اللّازمة، هاشم طه شلاش (ت٢٠١١م)، ط١، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت، ٢٠٠٠م.

٥٧٤. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحمويّ (ت٦٢٦هـ)، ط٢، دار صادر-بيروت، ١٩٩٥م.

٥٧٥. معجم الخطأ والصّواب فِي اللُّغة، د. إميل يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

٥٧٦. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبرانيّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفيّ، ط٢، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، د. ت.

٥٧٧. معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب: ٣١٦، مجدي وهبه، وكامل المهندس، ط٢، مكتبة لبنان-بيروت، ١٩٨٤م.

٥٧٨. معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، محمّد سمير نجيب اللّبديّ، ط١، مؤسّسة الرسالة-دار الفرقان، ١٩٨٥م.

٥٧٩. معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابيّ (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر- القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥٨٠. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمّد البكريّ (ت٤٨٧هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٥٨١. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: أ. د. محمّد إبراهيم عبادة، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٥٨٢. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن القزوينيّ الرازيّ أبو الحسين (ت٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٥٨٣. المعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، موهوب بن أحمد أبو منصور الجواليقيّ (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور ف. عبد الرحيم، ط١، دار القلم-دمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٨٤. معرفة أنواع علم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن أبوعمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٥٨٥. المُعْلم بفوائد مسلم، أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن عمر التَّمِيمي المازريّ (ت٥٣٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، ط٢، الدار التونسية للنشر، والمؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ١٩٨٨م.

٥٨٦. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمّد بدر الدّين العينيّ (ت٨٥٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٥٨٧. المُغْرِب في ترتيب المعرِب، أبو الفتح ناصر الدين المطرزيّ (ت٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد المجيد مختار، ط١، مكتبة أسامة بن زيد، حلب – سوريا،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٥٨٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر-دمشق، ١٩٨٥م.

٥٨٩. المغني في الإنباء عن غريب المهذّب والأسماء، عماد الدين إسماعيل بن أبي البركات ابن باطيش (ت٦٥٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، ط١، المكتبة التجاريّة-مكّة المكرّمة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥٩٠. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٤٠١/٩، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، ط٣، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥٩١. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن عليّ السكاكيّ (ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٩٢. المفتاح في الصَّرف، أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، ط١، مؤسّسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٩٣. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداوديّ، ط١، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ١٤١٢هـ.

٥٩٤. المفصّل في تاريخ النحو العربيّ الجزء الأوّل قبل سيبويه، د. محمّد خير الحلوانيّ (ت١٩٨٧م)، ط١، مؤسّسة الرسالة–بيروت، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

٥٩٥. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.

٥٩٦. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبيّ (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف عليّ بديوي، ومحمود إبراهيم بزال، ط١، دار ابن كثير–دمشق، بيروت، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

٥٩٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ود. محمد إبراهيم البنا، ود. عياد بن عيد الثبيتي، ود. عبد المجيد قطامش، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السيد تقي، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

٥٩٨. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة–القاهرة، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

٥٩٩. مقالات في اللّغة والأدب، د. تمّام حسّان (ت٢٠١١م)، ط١، عالم الكتب–القاهرة، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٦٠٠. المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس المعروف بالمبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط، عالم الكتب–بيروت، د. ت.

٦٠١. المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزوليّ (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمّد، راجعه: د. حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمد أحمد جمعة، د. ط، مطبعة أمّ القرى، جمع تصويريّ: دار الغد العربيّ، د. ت.

٦٠٢. المقصور والممدود، ابن ولّاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد المصريّ (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: بولس برونله، د. ط، مطبعة ليدن، ١٩٠٠.

٦٠٣. المقصور والممدود، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٦٠٤. الممتع الكبير في التّصريف، أبو الحسن عليّ بن مؤمن ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، ط١، مكتبة لبنان-بيروت، ١٩٩٦م.
٦٠٥. الممتع في صنعة الشعر، عبد الكريم النهشليّ القيروانيّ (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: د. محمّد زغلول سلام، ط١، منشأة المعارف-الإسكندرية، د.ت.
٦٠٦. من أسرار اللّغة: ٨، د. إبراهيم أنيس (ت١٩٧٧م)، ط٦، مكتبة الأنجلو المصريّة-القاهرة، ١٩٧٨م.
٦٠٧. مناهج المفسّرين، د. مساعد مسلم آل جعفر، ومحيي هلال السرحان، ط١، دار المعرفة، ١٩٨٠م.
٦٠٨. المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزديّ أبو الحسن الملقب بـ كراع النمل (ت٣٠٩هـ)، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٦٠٩. المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، ط٢، دار بلنسية للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٦١٠. المنجد في اللّغة، علي بن الحسن الهُنائيّ الملقّب بكراع النمل (ت٣٠٩هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، ط٢، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٨٨م.
٦١١. المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جنّي النّحويّ (ت٣٩٢هـ) لكتاب التّصريف للإمام النّحويّ البصريّ أبي عثمان المازنيّ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العموميّة، دار إحياء التّراث القديم، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٦١٢. المنصف للسارق والمسروق منه، أبو محمّد الحسن بن عليّ المعروف ب(ابن وكيع) (٣٩٣هـ)، تحقيق: عمر خليفة بن إدريس، ط١، جامعة قار تونس-بنغازي-ليبيا، ١٩٩٤م.
٦١٣. المنقذ من الضّلال، أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الحليم محمود، د. ط، دار الكتب الحديثة-مصر، د. ت.
٦١٤. المنمّق في أخبار قريش، محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشميّ أبو جعفر البغداديّ (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: خورشيد أحمد فاروق، ط١، عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٦١٥. المنهاج السوي في ترجمة الإمام النوويّ، جلال الدّين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شفيق دَمج، ط١، دار ابن حزم، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٦١٦. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النوويّ (ت٦٧٦هـ)، ط٢، دار إحياء التّراث العربيّ-بيروت، ١٣٩٢هـ.

٦١٧. المنهج العذب الرّوي في ترجمة قطب الأولياء النّوويّ، شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ (ت٩٠٢هـ)، ط١، دار الكتب العلميّة–بيروت، ٢٠٠٥م.
٦١٨. منهج كتاب سيبويه في التّقويم النحويّ، د. محمّد كاظم البكّاء، ط١، دار الشؤون الثقافيّة العامّة–العراق، ١٩٨٩م.
٦١٩. المهذّب في فقه الإمام الشافعيّ، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازيّ (ت٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية–بيروت.

٦٢٠. المهمّات في شرح الروضة والرافعيّ، جمال الدين عبد الرحيم الأسنويّ (ت٧٧٢هـ)، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، وأحمد بن عليّ، ط١، مركز التراث الثقافي المغربي – الدار البيضاء – المملكة المغربية، دار ابن حزم – بيروت – لبنان، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.
٦٢١. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتريّ، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمديّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط١، مكتبة الخانجي–القاهرة، ١٩٩٤م.

٦٢٢. الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد الشاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١، دار ابن عفّان، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م.
٦٢٣. المؤتَلِف والمختَلِف، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغداديّ الدارقطنيّ (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
٦٢٤. موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، الإمام محمد الخضر حسين (ت١٣٧٨هـ)، جمعها وضبطها: المحامي علي الرضا الحسيني، ط١، دار النوادر–سوريا، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
٦٢٥. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن عليّ التهانويّ (ت١١٩١هـ)، تحقيق: د. عليّ دحروج، ترجمة: د. عبد الله الخالديّ، ط١، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٩٩٦م.

٦٢٦. موطّأ الإمام مالك، مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، رواية: أبو مصعب الزّهريّ المدنيّ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.
٦٢٧. موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف، د. خديجة الحديثيّ (ت٢٠١٨م)، دار الرّشيد، ١٩٨١م.
٦٢٨. المولّد في العربيّة دراسة في نموّ اللّغة العربيّة وتطوّرهَا بَعْدَ الإِسْلَامِ، د. حلمي خليل (ت٢٠١٠هـ)، ط٢، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر–بيروت، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

٦٢٩. الميسّر في شرح مصابيح السنّة، فضل الله بن حسن شهاب الدين التُّورِبِشْتِي (ت٦٦١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط٢، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦٣٠. نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ (ت٥٨١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٦٣١. نثر الدّرّ في المحاضرات، منصور بن الحسين الرازي أبو سعد الآبيّ (ت٤٢١هـ)، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٦٣٢. النجم الوهاج في شرح المنهاج، كمال الدّين أبو البقاء محمّد بن موسى الدّميريّ الشّافعيّ (ت٨٠٨هـ)، تحقيق: لجنة علميّة، ط١، دار المنهاج-جدّة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٦٣٣. النّحو الوافي، عبّاس حسن (ت١٣٩٨هـ)، ط١٥، دار المعارف-القاهرة، د. ت.

٦٣٤. نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، بدر الدّين العينيّ (ت٨٨٥هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦٣٥. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: عليّ محمّد الضبّاع، ط١، المطبعة التجارية الكبرى، د. ت.

٦٣٦. النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبيّ (ت٦٣٣هـ)، تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية – مكّة المكرّمة، ١٩٨٨م-١٩٩١م.

٦٣٧. نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أبو العبّاس أحمد بن إدريس القرافيّ (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز-مكّة المكرّمة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٦٣٨. النّكت في إعجاز القرآن، عليّ بن عيسى بن عليّ الرّمّانيّ (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: محمّد خلف الله، ود. محمّد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.

٦٣٩. النكت في القرآن الكريم، علي بن فَضَّال أبو الحسن القيروانيّ (ت٤٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٤٠. نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوينيّ الملقب بإمام الحرمين (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٤١. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزريّ ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦٤٢. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاريّ (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦٤٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة التوفيقية – مصر، د. ت.

٦٤٤. الوجوه والنّظائر لأبي هلال العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ (ت٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمّد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٤٥. الوجيز في فقه الإمام الشَّافعيّ، أبو حامد الغزاليّ (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: عليّ معوّض، وعادل عبد الموجود، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٤٦. الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمّد محمّد تامر، ط١، دار السلام – القاهرة، ١٤١٧هـ.

٦٤٧. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحديّ (٤٧٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. أحمد محمد صيرة، ود. أحمد عبد الغني الجمل، ود. عبد الرحمن عويس، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

ثَانِيًا: الرَّسَائِلُ الجَامِعِيَّةُ:

١. البناء الداخليّ للمعجم العربيّ دراسة تحليليّة تقويميّة (رسالة ماجستير)، عليّ حلو حوّاس، إشراف: د. هاشم طه شلاش، كليّة التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م.

٢. التصحيح اللّغويّ في كتاب الطراز الأوّل لابن معصوم المدنيّ (ت١١٢٠هـ) دراسة تحليليّة تقويميّة، رسالة ماجستير، أحمد عيسى طاهر، إشراف: د. أسامة رشيد الصفّار، كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة-ابن رشد-جامعة بغد

٣. النحو القرآنيّ في فكر ابن مالك عبر مؤلّفاته، رسالة ماجستير: ١-١٠، زاهد حميد عبيد، إشراف: أ. د. عبّاس عليّ إسماعيل، كليّة العلوم الإسلاميّة-جامعة كربلاء، ٢٠١٩م.

ثَالِثًا: الدَّوْرِيَّاتُ:

١. أسباب التّطوّر الدّلاليّ ومظاهره في اللّغة العربيّة قراءة وتحليل، ظافر بن محمّد عبد الله الأحمريّ، مجلّة كليّة التربية–جامعة الأزهر، مصر، العدد: ١٦٨، الجزء: ٢، أبريل–٢٠١٦م.

٢. الاستشهاد بالقراءات القرآنيّة والقياس عليه في ضوء آراء القدماء والمحدثين (قراءة ابن عامر للآية السابعة والثلاثين بعد المائة من سورة الأنعام أنموذجًا، أ. مجيدي كمال، مجلّة الدراسات الإسلاميّة، قسم العلوم الإسلاميّة بكلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بجامعة عمّار ثليجي بالأغوط–الجزائر، العدد الأوّل، مايو–٢٠١٢م.

٣. ألفاظ مغربيّة من كتاب ابن هشام اللّخميّ (في لحن العامّة)، د. عبد العزيز الأهوانيّ، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، المجلّد الثّالث، الجزء الأوّل، شوّال ١٣٧٦هـ–مايو ١٩٥٧م.

٤. جدليّة الاحتجاج الشعريّ في التقعيد اللّغويّ، د. أحمد إبراهيم بني عطا، مجلّة الحقيقة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة–جامعة أدرار–الجزائر، العدد ٣٨.

٥. الدّخيل والمُعرّبُ والأعجميّ والمولّد دراسة تأصيليّة في تعليقات (التّهذيب) اللّغويّة للأزهريّ، ضباعة عبد العزيز عبد الله الحاج علّاوي، مجلّة زاخو، المجلّد: ١(ب)، العدد: ١، ٢٠١٣م.

٦. رسالة الخَطّ والقلم (المنسوبة لابن قتيبة)، د. حاتم صالح الضّامن، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، العدد: ٤، ديسمبر–١٩٨٨م.

٧. العربيّة بين العبريّة والسّريانيّة، د. إبراهيم السّامرّائيّ، مجلّة العربيّ، العدد: ٢٤٩، أغسطس–١٩٧٩م.

٨. قراءة أخرى في الممنوع من الصّرف، م. د. صباح عبد الهادي كاظم، مجلة آداب المستنصريّة، العدد: ٦٦، ٢٠١٤م.

٩. القرينة المعجميّة وأثرها في توجيه المعنى تفسير البحر المحيط أنموذجًا، م. د. أحمد خضير عبّاس العليّ السّعيديّ، جامعة ذي قار–كليّة الآداب–قسم اللّغة العربيّة، مجلّة العميد، العدد: ٥، ربيع الثّاني/١٤٣٤هـ–آذار/٢٠١٣م.

١٠. القلب المكاني (دراسة تاريخيّة في المفهوم والمصطلح)، د. أحمد عبد المجيد هريدي، مجلّة علوم اللّغة–القاهرة، الجلّد: ٣، العدد: ٣، ٢٠٠٠م.

١١. المذكّر والمؤنّث، المفضّل بن سلمة، تحقيق: د. رمضان عبد التوّاب، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، المجلّد: ١، الجزء: ١، العدد: ١٧، ا يناير، ١٩٧١م.

١٢. مسطرة اللّغويّ، د. إبراهيم أنيس، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة–القاهرة، العدد: ٢٩، ١/مارس/١٩٧٢م.

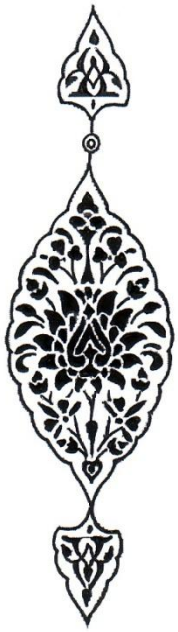
١٣. المعرّب والدّخيل في كتاب (العَيْنِ) دراسة ومعجم، د. عبد العزيز ياسين عبد الله، مجلّة آفاق الثّقافة والتّراث، السنة العاشرة، العدد: ٣٧، محرّم ١٤٢٣هـ-نيسان٢٠٠٢م.

١٤. من ذخائر ابن مالك في اللّغة مَسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، تحقيق: محمّد المهدي عبد الحي عمّار، مجلّة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، السّنة التّاسعة والعشرون، العدد السّابع بعد المائة، ١٤١٨هـ-١٤١٩هـ، ١٩٩٨م-١٩٩٩م.

١٥. منهج العربيّة في التّعبير عن العدد، صالح محجوب محمّد التّنقاري، مجلة التّجديد، المجلّد: ١٧، العدد: ٣٣، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١٦. المولّد في المعجمات العربيّة دراسة لغويّة، د. جوان محمّد محمّد مهدي، المجلّة الجزائريّة للأبحاث والدراسات، المجلّد: ٣، العدد: ١٠، مارس-٢٠٢٠م.

١٧. يزيد بن الحكم الثّقفيّ حياته وشعره، د. نوري حمّودي القيسيّ، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلّد: ٣١، العدد: ١، يناير-١٩٨٠م.



Abstract

Abstract

This study examines a prominent linguistic phenomenon in the literary heritage of a distinguished encyclopaedic scholar, who wrote on various subjects, namely Yahya ibn Sharaf al-Nawawi (D. 676 AH). The phenomenon in question is the prevalence of linguistic criticism throughout his works; as his linguistic evaluations accompanied his studies of the Arabic language, its diverse issues and its dialects. This is a phenomenon worthy of study, research and evaluation.

The nature of this study has necessitated its division into three chapters, preceded by an introduction and followed by a conclusion. The introduction focuses on two main themes: a general overview of al-Nawawi's life and his scholarly standing, and the intellectual interplay between Arabic studies and Islamic jurisprudence. The first chapter deals with al-Nawawi's approach to linguistic criticism and is divided into three sections: Section One: the criteria of linguistic criticism according to al-Nawawi. The second section: Al-Nawawi's evidence in linguistic criticism. The third section: the rules of linguistic evaluation according to Al-Nawawi.

The second chapter dealt with lexical criticism and grammatical criticism, and was divided into five sections: The first section examines the influence of lexical context in linguistic criticism. The second section deals with semantics. The third section deals with colloquial, Arabized and neologism. The fourth section deals with intransitive and transitive verbs. The fifth section investigates the diptote. As for the third chapter, it dealt with morphological analysis and was divided into five sections. The first section deals with the singular and the plural. The second section deals with masculine and feminine. The third section deals with Nisba. The fourth section deals with the forms (faʿala and afʿala). The fifth section deals with metathesis and substitution.

Then there is the conclusion, which summarizes the most important findings of the research, condensed into specific points. As for the methodology the researcher have followed in this study and in the presentation of the texts, it is an approach based on description,

analysis, followed by critical evaluation in accordance with the critical compiler, especially in his judgments, responses and objections, where feasible.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Wasit University
Faculty of Education for the Humanities
Department of Arabic Language

Linguistic Criticism in the Heritage of Muhy al-Din Yahya Ibn Sharaf Al-Nawawi (D. 676 AH) A Critical Study

A Dissertation Submitted to the Council of the College of Education for the Humanities, University of Wasit, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Doctoral Degree in Arabic Language/Linguistics

By

Ahmed Issa Tahir Alrubeyee

Supervisor

Prof. Dr Majid Rahi al-Zamli

2026 A.D Wasit 1427 A.H